

وَأَمَّا تَضْبُهُمَا فَبِإِضْمَارٍ « أَنْ » بعد الواو التي بمعنى « مع » ، كقولك : « ليت لي مالاً وَأَنْفِقَ مِنْهُ » فالفعل منصوب بإضمار « أن » ، و « أَنْ » مصدرية ينسبك منها ومن الفعل بعدها مَصْدَرٌ ، و « الواو » حرف عَطْفٍ ، فيستدعي معطوفاً عليه ، وليس قبلها في الآية إلا فعل ، فكيف يُعْطَفُ اسْمٌ علي فعل؟ فلا جَرَمَ أَنْ نَقْدِرَ مصدرًا متوهمًا يُعْطَفُ هذا المصدر المُنْسَبُ مِنْ « أَنْ » وما بعدها عليه ، والتقديرُ : يا ليتنا لنا رَدٌّ ، وانتفاء تكذيب آيات ربنا وكوُّن من المؤمنين أي : ليتنا لنا رَدٌّ مع هذين الشيين ، فيكون عدم التكذيب والكوُّن من المؤمنين مُتَمَثِّلِينَ أَيْضًا ، فهذه ثلاثة أشياء أعني الرَدَّ وعدم التكذيب ، والكوُّن من المؤمنين مُتَمَثِّلًا بقيد الاجماع ، لا أَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مُتَمَثِّلٍ وَحْدَهُ؛ لما تقدّم من أنّ هذه « الواو » شرط إضمار « أَنْ » بعدها : أن تصلح « مع » في مكانها ، فالنصبُ يُعْنَى أَحَدَ مُحْتَمَلَاتِهَا فِي قَوْلِكَ : « لا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبْنَ » وشبهه ، والإشكال المتقدم وهو إدخال التكذيب على التمين وراؤنا هنا ، وقد تقدم جوابه إلا أن بَعْضَهُ يُتَعَدَّرُ هُنَا ، وهو كون « لا نَكْذِبُ ، وَنَكُونُ » مُسْتَتَائِفِينَ سَبِقًا لمجرد الإخبار ، فبقي : إِمَّا لكون المتني دَخَلَهُ معنى الوَعْدِ ، وإِمَّا أَنْ قَوْلَهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : { وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ } [الأنعام : 28] ليس رَاجِعًا إِلَى تَمَتِّيهِمْ ، وَإِمَّا لِأَنَّ التَّمَنِيَّ يَدْخُلُهُ التَّكْذِيبُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فَسَادُهُ .

وقال ابن الأنباري - رحمه الله - : « أَكْذَبَهُمْ فِي مَعْنَى التَّمَتِّيِّ ، لِأَنَّ تَمَتِّيَّهُمْ رَاجِعٌ إِلَى مَعْنَى : « نَحْنُ لَا نَكْذِبُ إِذَا رُدِّدْنَا » فَعَلَبَ عَزَّ وَجَلَّ الْكَلَامَ فَآكَدَهُمْ ، وَلَمْ يَسْتَعْمَلْ لَفْزَ التَّمَتِّيِّ » . وهذا الذي قاله ابن الأنباري - رحمه الله تعالى - تقدّم معناه بأوضح من هذا .

قال أبو حيان : وكثيراً ما يوجد في كتب النحو أن هذه « الواو » المنصوب بعدها هو على جواب التَّمَتِّيِّ ، كما قال الزمخشري : وقرئ : « ولا نَكْذِبُ ، وَنَكُونُ » بالنصب بإضمار « أَنْ » على جواب التمين ، ومعناه إِنْ رُدِّدْنَا لَمْ نُكْذِبْ ، وَنَكُنْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ .

قال : وليس كما ذَكَرَ ، فَإِنَّ تَضْبَ الْفِعْلِ بَعْدَ « الْوَاوِ » لَيْسَ عَلَى جِهَةِ الْجَوَابِ ؛ لِأَنَّ « الْوَاوِ » لَا تَقَعُ جَوَابَ الشَّرْطِ ، فَلَا يَنْعَقِدُ مِمَّا قَبْلَهَا ، وَلَا مِمَّا بَعْدَهَا شَرْطٌ وَجَوَابٌ ، وَإِنَّمَا هِيَ وَاوٍ « مَعَ » يُعْطَفُ مَا بَعْدَهَا عَلَى الْمَصْدَرِ الْمُتَوَهَّمِ قَبْلَهَا ، وَهِيَ وَاوٍ الْعَطْفِ يَتَعَيَّنُ مَعَ التَّضْبِ أَحَدُ مَحَامِلِهَا الثَّلَاثَةِ : وَهِيَ الْمَعْيَةُ وَبِمِيزِهَا مِنْ « الْفَاءِ » تَقْدِيرٌ « مَعَ » مَوْضِعُهَا ، كَمَا أَنَّ فَاءَ الْجَوَابِ إِذَا كَانَ بَعْدَهَا فِعْلٌ مَنْصُوبٌ مِيزَها تَقْدِيرٌ شَرْطٌ قَبْلَهَا أَوْ خَالٌ مَكَانِهَا وَشُبْهَةٌ مِنْ قَالَ : إِنَّهَا جَوَابٌ أَنَّهَا تَنْصَبُ فِي الْمَوَاضِعِ الَّتِي تَنْصَبُ فِيهَا « الْفَاءُ » ، فَتَوْهَمُ أَنَّهَا جَوَابٌ .

(6/396)

وقال سيبويه - رحمه الله تعالى - : والواو تنصب ما بعدها في غير الواجب من حيث انْتَصَبَ ما بعد « الفاء » ، والواو والفاء معناه مختلفان ، ألا ترى قوله : [الكامل]

2140- لَا تَنَّهُ عَن حُلُقِي وَتَأْتِي مِثْلَهُ

لو دخلت « الفاء » هنا لأفسدت المعنى ، وإنما أراد : لا تجمع التَّهْيِ وَالْإِتْيَانَ . وتقول : « لا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبْنَ » لو أدخلت الفاء هنا لفسد المعنى .

قال أبو حيان : وبوضّح لك أنها ليست بجواب أنفِرَادُ « الفاء » دونها ، فإنها إذا حذفت أنجرَمَ الفعل بعدها بما قبلها لما تَصَمَّته من معنى الشَّرْطِ إِلَّا في النفي ، فإن ذلك لا يجوز .

قال شهاب الدين - رحمه الله تعالى - : قد سبق الزمخشري إلى هذه العبارة أبو إسحاق الرَّجَّاح ، قال أبو إسحاق : نصب على الجواب بالواو في التَّمَنِّي كما تقول : « ليتك تصير إلينا وتُكْرِمَكَ » .

المعنى : ليت مصيرك يقع وإكرامنا ، ويكون المعنى : « ليت رَدَّنَا وقع وأن لا نكذب » .

وأما كون « الواو » ليست بمعنى « الفاء » فَصَحِيحٌ ، على ذلك جُمهُورُ النحاة ، إِلَّا أَنِّي رأيتُ أبا بكر بن الأَثَرِيَّ حَرَّجَ النَّصْبَ على وجهين :

أحدهما : أن « الواو » بمعنى « الفاء » ، والتقدير : يا ليتنا تُرُدُّ فلا نكذب ونكون ، فتكون « الواو » هنا بمنزلة « الفاء » في قوله : { أَوْ تَقُولَ حِينَ تَرَى العذابَ لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ المحسنين } [الزمر : 58] . يؤكد هذا قراءة ابن مسعود ، وابن أبي إسحاق « يا ليتنا تُرُدُّ فلا نكذب » بالفاء [منصوباً] .

والوجه الآخر : النَّصْبُ على الصرف ، ومعناه الحال ، أي : يا ليتنا تُرُدُّ غي مكذِّبين .

أما قراءة ابن عامر - برفع الأوَّل ونصب الثاني - فظاهرة بما تقدّم ؛ لأن الأوَّل يرتفع على حدّ ما تقدم من التأويلات ، وكذلك نصب الثاني يتخرج على ما تقدم ويكون قد أدخل عدم التكذيب في التَّمَنِّي أو إسْتَأْنَفَهُ ، إِلَّا أَنَّ المنصوبَ يحتمل أن يكون من تمام قوله : « تُرُدُّ » أي : تَمَنُّوا الرَّدَّ مع كونهم من المؤمنين ، وهذا ظاهرٌ إذا جعلنا : « ولا نكذب » مَعْطُوفاً على « تُرُدُّ » أو حالاً منه .
وأما إذا جعلنا « ولا نكذب » مستأنفاً ، فيجوز ذلك أيضاً ، ولكن على سبيل الاعتراض ، وباحتمال أن يكون من تمام « ولا نكذب » أي : لا يكون منّا تكذيب مع كوننا من المؤمنين في التمني ، أو إسْتَأْنَفَهُ ويكون قوله : « ولا نكذب » حينئذٍ على حاله ، أعني من احتمال العطف على « تُرُدُّ » أو الحَالِيَّة ، أو الاستئناف ، ولا يخفى حينئذٍ دخول كونهم مع المؤمنين في التَّمَنِّي وخروجه منه بما تقدّم تقريره .

(6/397)

وُقُرئ شاذّاً عكس قراءة ابن عامر ، يَنْصَبُ « نكذب » ، ورفع « نكون » ، وتخریجها على ما تقدّم إِلَّا أنها يَضَعُفُ فيها جَعْلُ « ونكون من المؤمنين » حالاً لكونه مُضَارِعاً مثبتاً إِلَّا بتأويل بَعِيدٍ ، كقوله : [المتقارب]

2141- نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالِكَا

أي : وأنا أَرْهَنُهُمْ ، وقولهم : « قمت وأصك عَيْتُهُ » ، وبدل على حذف هذا المبتدأ قراءة أَبِي : « ونحن نكون من المؤمنين » .

فصل في تحرير معنى الرد

معنى الآية الكريمة : أنهم تَمَنُّوا الرَّدَّ إلى حالة التكليف ، لأن لَفْظَ « الرَّدِّ » إذا استعمل في المُسْتَقْبَلِ في حال إلى حال ، فالمعهود منه الرَّدُّ إلى الحالة الأولى ، فإن الظاهرَ مَنْ صدرَ عنه تَقْصِيرُنْ ثم عاين الشَّدائد والأهوال من ذلك التقصير أنه يتمنى الرَّدَّ إلى الحالة الأولى ؛ ليسعى في إزالة جميع وجوه

التقصيرات ، وذلك التدارك لا يحصل بالعود إلى الدنيا فقط ولا بترك التكذيب فقط ، ولا بعمل الإيمان ، بل إنما يحصل التدارك بمجموع هذه الأمور الثلاثة ، فوجب إدخال هذه الثلاثة تحت التمني .

فإن قيل : كيف يحسنُ تمنى الرد مع أنهم يعلمون أن الرد لا يحصل ألبتة ؟
والجوابُ من وجهين :

أحدهما : لعلمهم [لم] يعلموا أن الرد لا يحصل [ألبتة] ؟
والثاني : أنهم وإن علموا أن ذلك لا يحصل إلا أن هذا العلم لا يمنع من حصول إرادة الرد ، كقوله تبارك وتعالى : { يُرِيدُونَ أَنْ يُخْرِجُوا مِنَ النَّارِ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنْهَا } [المائدة : 37] وقوله تعالى : { أَنْ أَفِيضُوا عَلَيْنَا مِنَ الْمَاءِ أَوْ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ } [الأعراف : 50] فلما صحَّ أن يريدوا هذه الأشياء مع العلم بأنها لا تحصل ، فبان يتمنونه أقرُّبن لأن باب التمني أوسع .

(6/398)

بَلْ بَدَا لَهُمْ مَا كَانُوا يُخْفُونَ مِنْ قَبْلُ وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ
(28)

« بل » هنا للالتقال من قصة إلى أخرى ، وليست للإبطال ، وعبارة بعضهم تُوهم أن فيها إبطالاً لكلام الكفرة ، فإنه قال : « بل » رد لما تمنوه أي : ليس الأمر على ما قالوه ؛ لأنهم لم يقولوا ذلك رغبة منهم في الإيمان ، بل قالوه إشفافاً من العذاب وطمعا في الرحمة .

قال أبو حيان : « ولا أدري ما هذا الكلام » .
قال شهاب الدين : ولا أدري ما وجه عدم الدراية منه ؟ وهو كلام صحيح ف نفسهن فإنهم لما قالوا : ياليتنا كانهم قالوا تميننا ، ولكن هذا التمني ليس بصحيح ، لأنهم إنما قالوه تقيّة ، فق يتمنى الإنسان شيئاً بلسانه ، وقلبه قارغ منه .

وقال الزجاج - رحمه الله تعالى - : « بل » هنا استدارك وإيجابٌ تفي ، كقولهم : « ما قام زيد بل قام عمرو » .

وقال أبو حيان : « ولا أدري ما اللغوي الذي سبق حتى توجه به بل » ؟ قال شهاب الدين - رحمه الله تعالى - : الظاهر أن النفي الذي أرادَه الرَّجَّاج هو الذي في قوله : « ولا نكذبُ بآيات ربنا » إذا جعلناه مُستأنفاً على تقدير : ونحن لا نُكذبُ ، والمعنى : بل إنهم مُكذِّبون .

وفاعلُ « بَدَا » قوله : « ما كانوا » ، و « ما » يجوز أ ، تكون مَوْضَلَةً اسميةً وهو الظاهرُ ، أي : ظهر لهم الذي كانوا يُخفونهُن والعائدُ محذوف ، ويجوز أن تكون مصدريةً ، أي : ظهر لهم إحقاقُهُمْ ، أي : عاقبته ، أو أطلق المصدّر على اسم المفعول ، وهو بعيدٌ ، والظاهرُ أن الضميرين : أعني المجرور والمرفوع في قوله : { بَدَا لَهُمْ مَا كَانُوا يُخْفُونَ } عائدان على شيء واحدٍ وهم الكفار أو اليهود والنصارى خاصة .

وقيل : المجرور للاتباع والمرفوع للرؤساء ، أي : بل بدا للاتباع ما كان الوجّهاء المتبوعون يُخفونهُ .

فتشهد عليهم بالكفر ، فذلك حين بدا لهم ما كانوا يخفون من قبل .
قال الواحدي : وعلى هذا القول أهل التفسير .

وقال المُبَرِّدُ : بَدَا لَهُمْ وَبَالَ عِقَائِهِمْ وَأَعْمَالِهِمْ وَسُوءُ عَاقِبَتِهَا .
 وقال الزجاج : بَدَا لِلأُتْبَاعِ مَا أَحْقَاهُ الرُّسَاءُ عَنْهُمْ مِنْ أَمْرِ البَعثِ والنَّشُورِ ؛ قال
 : وبدل [على ذلك] أنه - تبارك وتعالى 0 ذكر عَقِيْبَةُ : وقالوا { إِنَّ هِيَ إِلاَّ
 حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ } [المؤمنون : 37] وهذا قول
 الحَسَنِ .

وقال بعضهم : هذا في المُتَأَفِّقِينَ كانوا يُسَيِّرُونَ الكُفْرَ ، ويظهرون الإسلام ،
 وبدا لهم يوم القيامة ، وهو ما كانوا يخفون من قبل .
 وقيل : بَدَا لَهُمْ ما كان علماءؤهم يخفون من جَدِّ نبوة الرسول عليه الصلاة
 والسلام ونعته والبِشَارَةِ به ، وما كانوا يُحَرِّفُونَ مِنَ التَّوْرَةِ .
 قوله : « وَلَوْ رُدُّوا » قرأ الجمهور بضم الراء خالصاً .
 وقرأ الأعمش ، ويحيى بن وثاب ، وإبراهيم : « رُدُّوا » بكسرها خالصاً .

(6/399)

وقد مرَّ أن الفَعَلَ المُضَاعَفَ العين واللام يجوز في فائه إذا بُنِيَ للمفعول ثلاثة
 الأوجه المذكورة في « فاء » الثلاثي المُعْتَلِّ العين إذا بُنِيَ للمفعول ، نحو :
 قِيلَ وَبِيعَ ، وقد تقدَّم [ذلك] .

وقال الشاعر [الطويل]
 2142- وَمَا جَلَّ جَهْلٌ حُبًّا حُلَمَاتِنَا ... وَلَا قَائِلُ المَعْرُوفِ فِينَا يُعْتَفُ
 بكسر الحاء .

قوله : « وإنهم لكاذبون » تقدَّم الكلام على هذه الجملة : هل هي مُسْتَأْتَفَةٌ أو
 راجعة إلى قوله : « يا ليتنا نُردُّ » ؟ .
 فصل

والمعنى أنه - تبارك وتعالى- لو رُدُّهُمْ لم يحصل منهم تَرْكُ التَّكْذِيبِ وَقَعْلُ
 الإيمان ، بل كانوا يَسْتَمِرُّون على طريقتهم الأولى .
 فإن قيل : إن أهل القيامة قد عرفوا الله بالضرورة [وشاهدوا أنواع] العقاب ،
 فمع هذا الأهوال كيف [يمكن] أن يقال : إنهم يَعُودُونَ إلى الكُفْرِ والشِّركِ والمعصية

فالجواب : قال القاضي : تقديره : ولو رُدُّوا إلى حالة التكليف ، وإِنَّمَا يَحْضُلُ
 الرَّدُّ [إلى] هذه الحالة ، إذا لم يحصل في القيامة مَعْرِفَةُ اللَّهِ بالضرورة ، ولم
 يحصل هناك مُشَاهَدَةُ الأهوال وعذابُ جَهَنَّمَ ، فهذا الشرط يكون مضمراً لا
 مَحَالَةً .

وهذا الجواب ضعيف ، لأن المقصود من الآية الكريمة بَيَانُ غُلُوبِهِمْ في الإصرار
 على الكُفْرِ ، وعدم رغبتهم في الإيمان ، فلو قَدَّرْنَا عدم معرفة الله في القيامة
 وعدم مشاهدة الأهوال لم يكون إِصْرًا لَهُمْ على كفرهم الأول مزيد تَعَجُّبٍ ،
 وإذا لم يكن اعتبار هذا الشرط الذي ذكره القاضي .

وقال الواحدي - رحمه الله تعالى- : هذه الآية الكريمة من أظهر الدلائل على
 فساد قول المُعْتَزَلَةِ ؛ لأن الله تبارك وتعالى- بين أنهم لو شاهدوا النَّارَ والعذابَ
 ، ثم سألوا الرَّجْعَةَ وَرُدُّوا إلى الدنيا لَعَادُوا إلى الشرك ، وذلك للقضاء السَّابِقِ
 فيهم ، وإلا فَالْعَاقِلُ لَا يَرْتَابُ فيما شاهد .

قال القرطبي : وقد عَافَى إبليس ما عَافَى من آيات الله تبارك وتعالى ثم عَادَ .

وَقَالُوا إِن هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ (29)

قوله : { وقالوا } هل هذه الجملة مَعْطُوفَةٌ عَلَى جواب « لو » والتقدير ولو رُدُّوا لعادوا [ولقالوا] ، أو هي مُسْتَأْتَفَةٌ لَيْسَ دَاخِلَةً فِي خبر ، أو هي مَعْطُوفَةٌ عَلَى قوله : { وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ } [الأنعام : 28] ثلاثة أوجه :

ذكر الزمخشري الوجهين الأوَّل والأخير ، فإنه قال : « وقالوا » عطف على « لعادوا » ، أي لو رُدُّوا لكفروا ، ولقالوا : إن هي إلا حياتنا الدنيا ، كما كانوا يقولون قبل مُعَايِنَةِ الْقِيَامَةِ ، ويجوز أن يُعْطَفَ عَلَى قوله : « وإنهم لكاذبون » [على معنى : وإنهم لَقَوْمٌ كاذبون] فِي كل شيء .

والوجه الأوَّل منقول عن ابن زيد ، إلا أن ابن عَطِيَّةَ رَدَّهُ فقال : وتوقيفُ الله - تعالى - لهم في الآية بَعْدَهَا فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى التَّبَعِ وَالْإِشَارَةِ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : « أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ » بِرَدِّ عَلَى هَذَا التَّوِيلِ ، وَقَدْ يُجَابُ عَنْ هَذَا بِاخْتِلَافِ حَالَيْنِ : فَإِنَّ إقْرَارَهُم بِالْبَعَثِ حَقِيقَةً ، إِنَّمَا هُوَ فِي الْآخِرَةِ ، وَإِنْكَارُهُمْ ذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ فِي الدُّنْيَا بِتَقْدِيرِ عَوْدِهِمْ إِلَى الدُّنْيَا ، فَاعْرَافَهُمْ بِهِ فِي الدَّارِ الْآخِرَةِ غَيْرُ مُتَأَفٍّ لِإِنْكَارِهِمْ إِبَّاهُ فِي الدُّنْيَا .

قوله : { إن هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا } « إن » نافية ، و « هي » مبتدأ و « حَيَاتُنَا » خبرها ، ولم يكتفوا بمجرد الإخبار بذلك حتى أبرزوها محصورةً فِي نَفْيِ وَإِثْبَاتٍ ، و « هي » ضمير مُبْتَهَمٌ يَفْسِّرُهُ خبره ، أي : ولا نعلم ما يُرَادُ بِهِ إِلَّا بِذِكْرِ خبره ، وهو من الضمائر التي يفسرها ما بعدها لفظاً ورتبة وقد تقدم ذلك عند قوله : { قَسِوَاهُنَّ سَمَآوَاتٍ } [البقرة : 29] وكون هذا مما يفسره ما بعده لفظاً ورتبةً فِيهِ نظر ، إذ لقائل أن يقول : « هي » تعود على شيء دلَّ علي سياق الكلام ، كأنهم قالوا : إنَّ العادة المستمرة ، أو إنَّ حَالَتَنَا وَمَا عَهْدَتَا إِلَّا حَيَاتِنَا الدُّنْيَا ، واستند هذا القائل إلى قول الزمخشري : « هذا ضميرٌ لَا يُعْلَمُ ما يُرَادُ بِهِ إِلَّا بِذِكْرِ ما بعده » .

ومثل الزمخشري بقول العرب « هِيَ النَّفْسُ تَتَحَمَّلُ ما حُمِّلَتْ » و « هي العرب تقول ما شاءت » . وليس فيما قاله الزمخشري دَلِيلٌ عَلَى أن الخبر مُفَسَّرٌ لِلضَّمِيرِ .

ويجوز أن يكون المعنى : إن الْحَيَاةَ إِلَّا حَيَاتِنَا الدُّنْيَا ، فقوله « إلا حياتنا الدنيا » دالٌّ عَلَى ما يُفَسِّرُ الضَّمِيرَ ، وهو الْحَيَاةُ مُطْلَقاً ، فصدق عليه أنه لا يعلم ما يُرَادُ ما يعود عليه الضمير إلا بذكر ما بعده من هذه الْحَيَاتِيَّةِ لَا مِنْ حَيْثِيَّةِ التَّفْسِيرِ ، وَيَدُلُّ عَلَى ما قلنا قول أبي البقاء - رحمه الله تعالى - : هي كِتَابِيَّةٌ عَنِ الْحَيَاةِ ، ويجوز أن يكون ضمير الْقِصَّةِ .

قال شهاب الدين - رحمه الله تعالى - : أمَّا أَوَّلُ كَلَامِهِ فَصَحِيحٌ ، وَأَمَّا آخِرُهُ وَهُوَ قوله : « إن هي ضمير الْقِصَّةِ » فليس بشيء ؛ لأن ضمير الْقِصَّةِ لَا يُفَسَّرُ إِلَّا بِجَمَلَةٍ مُصَرَّحٍ بِجَرَائِهَا .

فإن قيل : الكوفي يجوزُ تفسيره بالمفرد ، فيكون نَحَا نَحْوَهُمْ؟
فالجواب أَنَّ الكوفيَّ إِنَّمَا يُجَوِّزُهُ بِمَفْرَدٍ عَامِلٍ عَمَلِ الْفِعْلِ ، نحو : « إِنَّهُ قَائِمٌ
زَيْدٌ » و « ظَنَنْتُهُ قَائِمًا زَيْدٌ » لَأنَّهُ فِي صُورَةِ الْجُمْلَةِ إِذْ فِي الْكَلَامِ مُسْتَنَدٌ وَمُسْتَنَدٌ
إِلَيْهِ .

أما نحو « هو زيد » فلا يجيزه أحدٌ ، على أن يكون « هو » ضمير شأن لا قصة ،
والدنيا صفة الحياة ، وليست صفةً مزيلاً اشتراكاً عارضاً ، يعني : أن تَمَّ حَيَاةً
غير دنيا يُقَرُّونَ بِهَا؛ لأنها لا يعرفون إلا هذه ، فيه صفةٌ لمجرد التوكيد ، كذا قيل
، ويعنون بذلك أنها لا مَفْهُومَ لها ، وإلا فحقيقة التوكيد عَيَّرَ ظَاهِرَةً بِخِلَافِ
{ تَفَحُّةٌ وَاحِدَةٌ } [الحاقه : 13] .

و « الباء » في قوله : « بمبعوثين » زائدة لتأكيد الخبر المفني ، ويحتمل
مجرورها أن يكون مَنصُوبَ المَحَلِّ على أن « ما » هاهنا حجازيةٌ ، أو مرفوعةٌ
على أنها تميمية .

(6/402)

وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى رَبِّهِمْ قَالَ أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ قَالُوا بَلَى وَرَبِّنَا قَالَ فَذُوقُوا
الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ (30)

قوله تعالى : { وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى رَبِّهِمْ } الآية الكريمة [الآية : 30]
تَمَسَّكَ بِعَضِّ الْمُسْتَبْهَةِ بِهَذِهِ الْآيَةِ ، فَقَالَ ظَاهِرُهَا يَدُلُّ عَلَيَّ أَنَّ أَهْلَ الْقِيَامَةِ
يَقِفُونَ عِنْدَ اللَّهِ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - بِالْقُرْبِ مِنْهُ ، وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَيَّ أَنَّهُ تَبَارَكَ
وَتَعَالَى [بحيث يحضر في مكان تارة ، ويغيب عنه أخرى ، وهذا خطاب ؛ لأن
ظاهر الآية يدل على أن الله تعالى [يوقفُ عليه ، كما يقف أحدنا على الأرض ،
وذلك كونه مُسْتَعْلِيًا على ذات الله تعالى ، وأنه بَاطِلٌ بِالِاتِّفَاقِ ، فوجب تأويله ،
وهو من وجهين :

الأول : أنه من باب الحذف ، تقديره : على سؤال رَبِّهِمْ أو ملك ربهم ، أو جزاء
ربهم ، أو على ما أخبرهم به من أمر الآخرة .
الثاني : أنه من باب المجاز ؛ لأنه كنايةٌ عن الحَسِّ للتوبيخ ، كما يوقف العبدُ بين
يَدَيْ سَيِّدِهِ لِعِغَابَتِهِ ، ذكر ذلك الزمخشري ، أو يكون المراد بالوقوف المَعْرِفَةَ ،
كما يقول الرجل لغيره : « وَقَفْتُ عَلَى كَلَامِكَ » أي : عرفتُه ، وَرَجَّحَ
الزمخشري المَجَازَ عَلَى الحَدْفِ ؛ لأنه بدأ بالمجاز ، ثم قال : وقيل وقفوا على
على جزاء ربهم وللناس خلافٌ في ترجيح أحدهما على الآخر وفيه ثلاثة مذاهب

أشهرها : ترجيح المجاز على الإضمار .

والثاني : عكسه .

والثالث : هاهنا سواء .

قوله : « قال : أَلَيْسَ » في هذه الجملة وجهان :

أحدهما : أنها استيفاميةٌ أي : جواب سؤال مُقَدَّرٍ ، قال الزمخشري : « قال »
مَرْدُودٌ عَلَى قَوْلِ قَائِلِي .

قال : ماذا قال لهم رَبِّهِمْ إِذْ أوقفوا عليه؟ ف قيل : قال لهم : أليس هذا بالحق .

والثاني : أن تكون الجملة خَالِيَةً ، وصاحب الحال « رَبِّهِمْ » كأنه قيل : وَقَفُوا
عليه قَائِلًا : أليس هذا بالحق؟ والمُسْتَأْزِرُ إِلَيْهِ قيل : هو ما كانوا يكذبون به من

البَعَثِ .
وقيل : هو العَذَابُ يَدُلُّ عليه « فذوقوا العذاب » .
وقوله : « بما كنتم » يجوز أن تكون « ما » مَوْضُوعًا أَسْمِيَّةً ، والتقدير :
تَكْفُرُوتَهُ ، والأصل : تكفرون به ، فَاتَّصَلَ الضمير بالفعل بعد حذف الواسطة ،
ولا جائز أن يُحذف ، وهو مجرور بحاله ، وإن كان مجروراً بحرف جُرِّ بمثله
الموصول لاختلاف المتعلق ، وقد تقدّم إيضاحه .
والأولى أن تُجَعَلَ « ما » مصدرية ، ويكون متعلق الكُفْرِ محذوفاً ، والتقدير :
بما كنتم تكفرون بالبَعَثِ ، أو بالعذاب ، أي : بكفرهم بذلك .
فإن قيل : قد قال تبارك وتعالى : { وَلَا يُكَلِّمُهُمْ } [آل عمران : 77] ، وها
هنا قد قال [لهم] : « أليس هذا بالحقِّ » ؟ فما وَجُه الجمع ؟ .
فالجواب : لا يكلمهم بالكلام الطيب النافع .
قال ابن عباس : هذا في موقف ، وقولهم : « واللّه ربنا ما كنا مشركين » في
موقف آخر ، والقيامةُ مواقف ، في موقف يُقَرُّونَ ، وفي موقف ينكرون .
قوله : { فَذُوقُوا العذابِ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ } حَصَّ لفظ الدُّوقِ ، لأنهم في كل
حال يجدونه وجدانَ الدَّائِقِ .

(6/403)

قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِلِقَاءِ اللَّهِ حَتَّى إِذَا جَاءَتْهُمْ السَّاعَةُ بَغْتَةً قَالُوا يَا حَسْرَتَنَا
عَلَى مَا فَرَّطْنَا فِيهَا وَهُمْ يَحْمِلُونَ أَوْزَارَهُمْ عَلَى ظُهُورِهِمْ أَلَا سَاءَ مَا يَزِرُونَ)
(31)

قوله تعالى : { قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِلِقَاءِ اللَّهِ } [الآية : 31] وصف أحوال
منكري البَعَثِ بأمرين :
أحدهما : حصول الخُسْرَانِ ، أي : خسروا أنفسهم بتكذيبهم المصير إلى اللّه -
تبارك وتعالى - وحُصُولِ العِقَابِ .
قوله : { حتى إِذَا جَاءَتْهُمْ السَّاعَةُ بَغْتَةً } في نصب « بَغْتَةً » أربعة أوجه :
أحدهما : أنها مصدرٌ في موضع الحال من فاعل « جَاءَتْهُمْ » بَعَثَتْهُمْ بَغْتَةً ، فهو
كقولهم : « أتيتهم ركضاً » .
الثالث : أنها منصوبةٌ بفعل محذوف من لفظها ، أي : تبغتهم بَغْتَةً .
الرابع : بفعل [من غير لفظها ، أي : أتتهم بَغْتَةً ، والبغت والبغته مفاجأة
الشيء بسرعة من] غير اعتداده ، ولا جَعَلَ بِالٍ منه حتى لو استشعر الإنسانُ
به ، ثم جاء بسرعة من غير اعتداده به لا يُقَالُ فيه : بَغْتَةً ، وكذلك قول الشاعر
في ذلك : [الطويل]
2144- إِذَا بَعَثْتُ أَسْيَأُ قَدْ كَانَ قَبْلَهَا ... قَدِيمًا فَلَا تَعْتَدِّهَا بَعَثَاتِ
والألف واللام في « السَّاعَةُ » للعلية كالتَّجْمِ والتَّزْيَا؛ لأنها غلبت على يوم
القيامة ، وسُمِّيَتِ القِيَامَةُ سَاعَةً لسرعة الحِسَابِ فيها على الباري تبارك
وتعالى .

وقيل : لأنَّ السَّاعَةَ من الوَقْتِ الذي تقوم فيه القيامة؛ لأنها تَفْجَأُ الناس في
ساعة لا يعلمها [أحدٌ] إلا اللّه تعالى . وقوله : « قالوا » هو جواب « إذا » .
قوله : « يَا حَسْرَتَنَا » هذا مجازٌ؛ لأنَّ الحَسْرَةَ لا يتأتى منها الإقبَالُ ، وإنما
المعنى على المُبَالِغَةِ في شِدَّةِ التَّحَسُّرِ ، وكانهم نادوت التحسُّرَ ، وقالوا : إن

كان لك وَفْتُ ، فهذا أوانُ حضورك .
ومثله : « يا ويلتا » والمقصودُ التنبيهُ على خطأ المنادي ، حيث ترك ما أَحْوَجَهُ
تركه إلى نداء هذه الأشياء .

قال سيبويه - رحمه الله - : فيكون المنادي هو نفس الحَسْرَةِ ، والمُرَادُ
بالحَسْرَةِ التَّدَامَةُ .

قال الرَّجَّاجُ - رحمه الله تعالى - : هذا التَّدَاءُ يَنْبَهُ النَّاسَ عَلَيَّ مَا سِيحْصَلْ لَهُمْ
من الحَسْرَةِ ، والعربُ تعبر عن تعظيم أمثال هذه الأمور باللفظة كقوله تبارك
وتعالى : { ياحسرة على العباد } [ييس : 30] { ياحسرتا على ما قرطت في
جنب الله } [الزمر : 56] { ياويلتا ألد } [هود : 72] و { ياأسفا }
[يوسف : 84] والمعنى : يا أيها الناس تنبهوا على ما وقع من الأسف ، فوقع
النداء على غير المنادي في الحقيقة .

قوله : « عَلَيَّ مَا قَرَطْنَا » متعلق بالحسرة و « ما » مَصْدَرِيَّةٌ ، أي : على
تفريطنا ، والضمير في « فيها » يجوز أن يعود على السَّاعَةِ ، ولا بد من مضاف
، أي في شأنها والإيمان بها ، وأن يعود على الصَّقَقَةِ المتضمنة في قوله : { قَدْ
حَسِرَ الَّذِينَ } ، قاله الحسن ، أو يعود على الحياة الدنيا ، وإن لم يجر لها ذِكْرٌ
لكونها مَعْلُومَةٌ ، قاله الزمخشري - رحمه الله تعالى - .
وقيل : يعود على مَنَازِلِهِمْ في الجَنَّةِ إذا رأوها ، وهو بَعِيدٌ .
والتفريط : التقصير في الشيء مع القُدْرَةِ على فعله .

(6/404)

وقال أبو عُبَيْدٍ هو النَّصِيْعُ .
وقال ابن بَجْرِ : وهو السَّبْقُ ومنه الفارط ، أي : السَّبْقُ للقوم ، فمعنى قَرَطَ
بالتشديد حَلَى السَّبْقِ لغيره ، فالتضعيف فيه للسَّلْبِ ، ك « جلدت البعير »
ومنه { فَتَهَجَّدَ بِهِ تَافِلَةً لَكَ } [الإسراء : 79] .

فصل في تحرير معنى الخسران
اعلم أن [كلمة « حتى »] غاية [لقوله : « كذبوا »] لا لقوله : « قد حَسِرَ
» ، لأن خسرانهم لا عَايَةَ له ، ومعنى « حتى » ها هنا أَنْ مُنْتَهَى تكذيبهم
الحَسْرَةُ يوم القيامة والمعنى : أنهم كذبوا بالتَّبَعِثِ إلى أن ظهرت السَّاعَةُ بَعِيَّةً
، فإن قيل : إنما يَتَحَسَّرُونَ عن موتهم .
فالجواب : بما كان المَوْتُ وَقُوعًا في [أحوال الآخرة] ومقدماتها جُعِلَ من
جنس السَّاعَةِ ، وَسُمِّيَ باسمها ، فلذلك قال عليه الصلاة والسلام : « مَنْ مَاتَ
فَقَدْ قَامَتْ قِيَامَتُهُ » والمراد بالساعة : القيامة .

قوله : « وَهُمْ يَحْمِلُونَ » « الواو » للحال ، وصَاحِبُ الحال « الواو » في «
قالوا » أي : قالوا : يا حَسْرَتْنَا في حالة حَمْلِهِمْ أَوْزَارَهُمْ .
وصُدِّرَت هذه الجملة بضمير مبتدأ ؛ ليكون ذِكْرُهُ مَرَّتَيْنِ فهو أْبْلَغُ .
والحَمْلُ هنا قيل : مجازٌ عن مُقَاسَاتِهِمُ العذاب الذي سَبَبَهُ الأَوْزَارُ .
[قال الرَّجَّاجُ : كما يُقَالُ : « ثقل عليّ كلام فلان »] والمعنى : كرهته .
وقيل : هو حقيقة وفي الحديث : « إِنَّهُ يُمَثَّلُ لَهُ عَمَلُهُ بِصُورَةٍ قَبِيحَةٍ مُنْبِتَةِ الرِّيحِ
فَيَحْمِلُهَا » وهو قول قتادة ، والسُّدِّي ، وَحُصَّ الظُّهْرُ ، لأنه يُطَبَّقُ [من الحَمْلِ]
ما لا يُطَبِّقُهُ غيره من الأَعْصَاءِ كالرأس والكاهل ، وهذا كما تقدم في قوله :
{ فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ } [الأنعام : 7] ، { فَتَبَدَّوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ } [آل عمران :

187 [لأن اليد أقوى في الإدراك اللَّمَسِيَّ من غيرها .
والأوزارُ : جمع « وِرْ » ك « جَمَل » وِعَدْلٌ وَأَعْدَالٌ .
والوِرُّ في الأصل الثقل ، ومنه ، : وَرَزُئُهُ ، أي : حَمَلْتَهُ شَيْئًا قَلِيلًا ووزير الملك
من هذا؛ لأنه يَتَحَمَّلُ أَعْبَاءَ مَا قَلَدَهُ الْمَلِكُ من مئونة رعيته وحسَمته ومنه أوزارُ
الحرب لسلاحها وإلانتها ، قال [القائل في ذلك] : [المتقارب]
2145- وَأَعْدَدْتُ لِلْحَزْبِ أَوْزَارَهَا ... رِمَاحًا طَوَالًا وَخِيَلًا دُكُورًا
وقيل : الأصل في ذلك الوِرُّ يفتح الواو والزاي ، وهو المَلَجُ الذي يُنْتَجَأُ إليه
من الجَبَلِ ، قال تعالى : { كَلَّا لَا وَرَرَ } [القيامة : 11] ثم قيل للثقل : وَرُّ
تَشْبِيهاً بِالْجَبَلِ ، ثم اسْتُعِيرَ الوِرُّ إلى الذَّنْبِ تَشْبِيهاً به في مُلَاقاةِ الْمَسْئَةِ ،
والحاصلُ أَنَّ هذه المادة تَدُلُّ على الرَّزَاةِ وَالْعَظْمَةِ .
قوله : { أَلَا سَاءَ مَا يَزُرُونَ } « ساء » هنا تحتل أوجهاً ثلاثة :
أحدهما : أنها « ساء » الْمُتَصَرِّفَةُ الْمُتَعَدِّبَةُ ، ووزنها حينئذٍ « فَعَل » بفتح العين
، ومفعولها حينئذٍ محذوفٌ ، وفاعلها « ما » .
و « ما » تحتل ثلاثة أوجه :
أن تكون موصولةً اسميةً ، أو حرفيةً ، أو نكرةً موصوفةً ، وهو بعيد ، [وعلى
جعلها اسمية أو نكرة موصوفة تقدر] لها عائداً ، والحرفية غير محتاجة إليه
عند الجمهور .
والتقدير : أَلَا سَاءَ هُمُ الَّذِي يَزُرُونَهُ ، أو شيء يزرونه ، أو وَرُّهُمْ [وبدأ ابن
عطية بهذا الوجه؛ قال : كما تقول : ساءني هذا الأمر ، والكلام خبر مجرد
كقوله : [البسيط]

(6/405)

2146 - رَضِيَتْ خِطَّةً حَسَنَةً عَيْرَ طَائِلَةٍ ... فَسَاءَ هَذَا رِضِيَّ يَا قَيْسَ عَبْلَاتَا
قال أبو حيان : ولا يتعين أن تكون « ما » في البيت خبراً مجرداً ، بل تحتل
الأوجه الثلاثة [وهو ظاهر .
الثاني : أن يكون للتعجب ، فتنتقل من « فَعَل » بفتح العين [إلى] « فَعُل »
بضمها ، فتعطى حكم فعل التَّعَجُّبِ من عدم التصرف ، والخروج من الخبر
المَحْضِ إلى الإنشاء إن قلنا : إن التَّعَجُّبَ إنشاء ، وهو الصحيح ، والمعنى : ما
أَسْوَأُ ، أي : أقبح الذي يزرونه ، أو شيئاً يزرونه ، أو وَرُّهُمْ .
الثالث : أنها بمعنى « بئس » فتكون للمُبَالَغَةِ في الذَّمِّ فتعطى أحكامها أيضاً ،
ويجري الخِلافُ في « ما » الواقعة بعدها حَسَبَما ذكر في { يَنْسَمًا اشْتَرَوْا بِهِ }
[البقرة : 90] وقد ظهر الفَرْقُ بين الأوجه الثلاثة ، فإنها في الأوَّلِ متعدِّية
متصرِّفة ، والكلام معها حَبْرٌ مَحْضٌ ، وفي الأخيرين قَاصِرَةٌ جامدة إنشائية .
والفرق بين الوجهين الأخيرين أَنَّ التعجبية لا يُشْتَرَطُ في فاعلها ما يشترط في
فاعل « بئس » .
وقال أبو حيان : والفَرْقُ بين هذا الوجه يعني كونها بمعنى « بئس » ، والوجه
الذي قبله - يعني كونها تعجبيةً - أنه لا يُشْتَرَطُ فيه ما يشترط في فاعل « بئس »
« من الأحكام ، ولا هو جملةٌ منعدَّةٌ من مبتدأ وخبر ، [إنما هو منعقد من فعل
أو فاعل انتهى ، وظاهره لا يظهر إلا بتأويل ، وهو أن الذم لا بد فيه من
مَحْضٍ بِالذَّمِّ ، وهو مبتدأ ، والجملة الفعلية قبله خبره فانعقدت من هذه
الجملة مبتدأ وخبر] .

إلا أنّ لقائلٍ أن يقول : إنما يتأتى هذا على أحد الأعراب في [المخصوص] وعلى تقدير التسليم ، فلا مدخل للمخصوص بالذم في جملة الذم بالنسبة إلى كونها فعلية ، فحينئذ لا يظهر فرق بينها وبين التعجبية في أنّ كلا منهما منعقدة من فعلٍ وفاعل .
قال ابن عباس - رضي الله عنهما - : بسّ الحمل حملوا » .

(6/406)

وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَعِبٌ وَلَهُوَ وَلِلدَّارِ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ (32)

قوله عز وجل : { وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَعِبٌ } يجوز أن يكون من المُبَالَغَةِ جَعَلَ الْحَيَاةَ تَفْسِيرَ اللَّعِبِ وَاللَّهُوَ كَقَوْلِ [الْقَائِلِ] : [البسيط]
2147- فَإِنَّمَا هِيَ إِفْتَالٌ وَإِدْبَارٌ
وهذا أحسن ، ويجوز أن يكون في الكلام حَذْفٌ ، أي : وما أعمال { وما أهلّ الحياة الدنيا إلا أهل لعب } فقدّر شيئين محذوفين .
واللهو : صَرَفُ النَّفْسِ عَنِ الْجِدِّ إِلَى الْهَزَلِ ، وَمِنْهُ لَهَا يَلْهُو .
وَمَا لَهَا هِيَ عَنْ كَذَا فَمَعْنَاهُ صَرَفَ نَفْسَهُ ، وَالْمَادَّةُ وَاحِدٌ انْقَلَبَتِ الْوَاوُ يَاءً لَانْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا ، نَحْوُ : شَقِيٍّ وَرَضِيٍّ .

وقال المهدوي : « الذي معناه الصَّرْفُ لأمه ياء ، بدليل قولهم : « لَهْيَانٌ » ، ولام الأول واو » .

قال أبو حيان : « وليس بشيء ؛ لأن « الواو » في التثنية انْقَلَبَتْ يَاءً ، فليس أصلها الياء ألا ترى تثنية « سَجَّح » : « شحيان » وهو من السَّجْوِ » انتهى .
يعني : أنهم يقولون في اسم فاعله : « لِهٍ » كـ « سَجَّح » والتثنية مَبْنِيَةٌ عَلَى الْمَفْرَدِ ، وَقَدْ انْقَلَبَتْ فِي الْمُفْرَدِ فَلْتَنْقَلِبْ فِي الْمُثْنِي .

قال شهاب الدين : فلنا فيه بحث حَسَنٌ أَوْدَعْتَاهُ « التفسير الكبير » ولله الحمد [قال : وبهذا] يظهر قَسَادُ رَدِّ الْمَهْدَوِيِّ عَلَى الرَّمَّانِيِّ ، فَإِنَّ الرَّمَّانِيَّ قَالَ : « اللَّعِبُ عَمَلٌ يُشْغَلُ النَّفْسُ عَمَّا تَنْفَعُ بِهِ ، وَاللَّهُوُ صَرَفُ النَّفْسِ مِنَ الْجِدِّ إِلَى الْهَزَلِ ، يُقَالُ : لَهَيْتُ عَنْهُ ، أَيْ صَرَفْتُ نَفْسِي عَنْهُ » .

قال المهدوي - رحمه الله - : « وفيه صَعْفٌ وَبُعْدٌ ، لِأَنَّ الَّذِي فِيهِ مَعْنَى الصَّرْفِ لَامُهُ يَاءٌ ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ فِي التَّثْنِيَةِ لَهْيَانٌ » انتهى .
وقد تقدّم قَسَادُ هَذَا الرَّدِّ .

وقال الراغب : « اللَّهُوُ مَا يَشْغَلُ الْإِنْسَانَ عَمَّا يَعْنِيهِ وَيَهْمُهُ ، يُقَالُ : لَهَوْتُ بِكَذَا أَوْ لَهَيْتُ عَنْ كَذَا : اسْتَعْلْتُ عَنْهُ يَلْهُوُ » . وهذا الذي ذكره الراغب هو الذي حمل المهدوي على التَّفْرِيقِ بَيْنَ الْمَادَّتَيْنِ .

فصل في ذم الحياة الدنيا

اعلم أن منكري البعث تعظم رغبتهم في الدنيا ، فَبَتَّهَ اللَّهُ - تعالى - في هذه الآية تصحح إلا فيها ، فلهذا السبب حصل في تفسير الآية قولان :

الأول : قال ابن عباس - رضي الله عنهما - : يريد حياة أهل الشرك والنفاق ؛ لأن حياة المؤمن يحصل فيها أَعْمَالٌ [صالحة] .

والثاني : أنه عام في حياة المؤمن والكافر وإنما سماها باللعب واللهو ؛ لأن الإنسان حال اشتغاله باللعب واللهو ، فإنه يَلْتَدُّ بِهِ ، وَعِنْدَ انْقِصَانِهَا إِلَّا الدَّامَةُ [، وفي تسمية هذه الحياة باللعب واللهو وجوه :]

أحدهما : أن مُدَّة اللَّعِبِ وَاللَّهْوِ قَلِيلَةٌ سَرِيعَةُ الْانْقِضَاءِ ، وكذلك هذه الحياة الدنيا

وثانيها : أن اللَّعِبَ وَاللَّهْوَ إِنَّمَا يَحْصُلُ عِنْدَ الْاِغْتِرَارِ بِظَوَاهِرِ الْأُمُورِ ، وَأَمَّا عِنْدَ التَّأَمُّلِ النَّامِّ لَا يَبْقَى اللَّعِبُ وَاللَّهْوُ أَصْلًا ، وكذلك فإن اللَّعِبَ وَاللَّهْوَ إِنَّمَا يَحْصُلُ لِلصَّبِيَّانِ وَالْجُهَّالِ وَالْمُعَفَّلِينَ .

(6/407)

وَأَمَّا الْعُقْلَاءُ وَالْحُصَفَاءُ فَكَلَّمَا يَحْصُلُ لَهُمْ حَوْضٌ فِي اللَّعِبِ وَاللَّهْوِ وَكَذَلِكَ الْاِلْتِدَادُ بِطَيِّبَاتِ الدُّنْيَا لَا يَحْصُلُ إِلَّا لِلْمُعَفَّلِينَ الْجُهَّالِ بِحَقَائِقِ الْأُمُورِ .
وَأَمَّا الْمُحَقِّقُونَ فَإِنَّهُمْ أَنْ كُلِّ هَذِهِ الْخَيْرَاتِ عُرُورٌ وَلَيْسَ لَهَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ حَقِيقَةٌ مَعْتَبَرَةٌ .

قوله : « وَلِدَائِرُ الْآخِرَةِ » قرأ الجمهور بلامين ، الأولى لام الابتداء ، والثانية للتعريف ، وقرأوا « الْآخِرَةَ » رفعاً على أنها صفة لـ « الدار » و « خَيْرٌ » خبرها .

وقرأ ابن عامر : « وَلِدَائِرُ » بلام واحدة هي لام الابتداء ، و « الْآخِرَةَ » جرُّ بالإضافة ، وفي هذا القراءة تأويلان :

أحدهما : قول البصريين ، وهو [أنه] من باب حَذْفِ الموصوف ، وإقامة الصفة مُقَامَةً ، والتقدير : وَلِدَائِرُ السَّاعَةِ الْآخِرَةِ ، أَوْ لِدَائِرُ الْحَيَاةِ الْآخِرَةِ ، يَدُلُّ عَلَيْهِ { وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا } ومثله قولهم : جَبَّةُ الْبَقْلَةِ الْحَمَقَاءِ ، وَمَسْجِدُ الْمَكَانِ الْجَامِعِ ، وَصَلَاةُ السَّاعَةِ الْأُولَى ، وَمَكَانُ الْجَانِبِ الْعَرَبِيِّ] .

وَحَسَّنَ ذَلِكَ أَيْضًا فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ كَوْنُ هَذِهِ الصِّفَةِ جَرَتْ مَجْرَى الْجَوَامِدِ فِي إِبْلَائِهَا الْعَوَامِلَ كَثِيرًا ، وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا جَاءَ مِمَّا تُؤَهَّمُ فِيهِ إِصَاقَةُ الْمَوْصُوفِ إِلَى صِفَتِهِ ، وَإِنَّمَا احْتَجَوْا إِلَى ذَلِكَ [كَثِيرًا لِئَلَّا يَلْزَمَ] إِضَافَةُ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ وَهُوَ مَمْتَنِعٌ؛ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ إِذَا لِلتَّعْرِيفِ ، أَوْ لِلتَّخْصِصِ ، وَالشَّيْءُ [لَا يَعْرِفُ نَفْسَهُ] وَلَا يُخَصِّصُهَا ، وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الصِّقَّةَ نَفْسَ الْمَوْصُوفِ ، وَهُوَ مُشْكَلٌ لِأَنَّهُ لَا يَعْقِلُ تَصَوُّرَ الْمَوْصُوفِ وَصِفَتَهُ جازت إضافته إليها ، وأوردوا ما قدَّمته من الأمثلة .

قال الفراء : هي إضافة الشيء إلى نفسه ، كقولك : « بَارِحٌ الْأُولَى » و « يوم الخميس » و « حَقُّ الْيَقِينِ » ، وإنما يجوز عند اختلاف اللَّفْظَيْنِ وقراءة ابن عامر موافقة لمُصَحِّفِهِ ، فإنها رسمت في مصاحق الشَّامِيِّينَ بلام واحدة . واختراها بضعهم لموافقتها لما أَجْمَعَ عَلَيْهِ فِي « يَوْسُفَ » { وَلِدَائِرُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ } [يَوْسُفَ : 109] ، وَفِي مَصَاحِفِهِمْ بلامين . و « خَيْرٌ » يجوز أن يكون للتفضيل ، وَحُذِفَ الْمُفَصَّلُ عَلَيْهِ لِلْعِلْمِ بِهِ ، أَي : خَيْرٌ مِنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِمُجَرَّدِ الْوَصْفِ بِالْخَيْرِيَّةِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : { أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا } [الْفِرْقَانُ : 24] وَ « الَّذِينَ يَتَّقُونَ » متعلق بمحذوف؛ لِأَنَّهُ صَفَةٌ لـ « خَيْرٌ » وَالَّذِي يَنْبَغِي - [أَوْ يَتَعَيَّنَ] - أَنْ تَكُونَ « اللَّامُ » لِلْبَيَانِ ، أَي : أَعْنِي لِلَّذِينَ ، وَكَذَا كُلُّ مَا جَاءَ مِنْ تَحْوِيهِ ، نَحْوُ : { خَيْرٌ لَكَ مِنَ الْأُولَى } [الضحى : 4] .

فصل في معنى الخيرية

ذكروا في وَجْهِ هَذِهِ الْخَيْرِيَّةِ وَجُوهًا :

أحدهما : أنَّ خيرات الدِّينِ [خسيصة وخيرات الآخرة شريفة وبيان ذلك في

وُجُوه :
الأول : أن خيرات الدنيا [ليس إلا قِصَاءَ الشَّهَوَاتَيْنِ ، وهي في نهاية الحَسَاسَةِ ؛ لأن الحيوانات الحَيَسِيَّة تشارك الإنسان فيها ، بل ربما [كان] أمرُ تلك الحيوانات فيها أكْمَلَ من أمر الإنسان ، فالجَمَلُ أكثر أَكْلًا ، والدَّبَّكُ والعصفور أكثر وقاعًا ، والدَّبَّيْبُ أقوى على الفَسَادِة والتَّمْزِيقِ ، والعَفْرَبُ أقوى لعى الإيْدَاءِ ، ومما يَدُلُّ على حَسَاسَتِهَا أنها لو كانت شَرِيفَةً لكان الإكثار منها يوجب زيادة الشرف فكان يجب أن يكون الإنسان الذي أذهب عمره في الوَقَاعِ والأكلِ أَشْرَفَ الناسِ وأَعْلَاهُمْ دَرَجَةً ، ومعلوم بالبدية أنه ليس الأمرُ كذلك ، بل مثلُ هذا الإنسان يكون [ممقوتًا] مُسْتَحْقَرًا ، يوصفُ بأنه بَهِيمَةٌ أو كَلْبٌ ، أو أَحْسَسٌ ، وذلك لأن الناس لا يفتخرون بهذه الأحوالِ ، بل يُحْفَوْنَهَا ، ولذلك عادة العُقَلَاءِ عند الاشتغال بالوقاع يختفون عن النَّاسِ ، وأيضًا فإن الناس إذا سَتَمَ بعضهم بعضًا لا يذكرون فيه إلا الألقاظ الدَّالَّة على الوقاع ، وأيضًا فإن هذه [اللذات] سَرِيعَةُ الانْقِصَاءِ والاسْتِحَالَةِ ، فثبت بهذه الوجود حَسَاسَتُهُ هذه المَلَدَاتِ .

(6/408)

وأما السَّعَادَاتِ الرُّوحَانِيَّةُ ، فإنها سعادات عالية شريفةٌ ، باقيةٌ مُقَدَّسَةٌ ، ولذلك فإن جميع الخلق إذا تَحَلَّلُوا في إنسان كثرة العِلْمِ والدِّينِ وشِدَّةِ الانقباض عن اللذاتِ الجِسْمَانِيَّةِ ، فإنهم بالطبع يجيئون ويخدمونه ، وبعدهم [أنفسهم] عبيدًا لذلك الإنسان ، وأشقياء بالنسبة إليه ، وذلك يَدُلُّ عليه حَسَاسَةُ اللذاتِ الجِسْمَانِيَّةِ ، وكمال مرتبة اللذات الروحانية .
الأمر الثاني : في [بيان] أن خَيْرَاتِ الآخرة أَفْضَلُ من خيرات الدُّنْيَا ، وهو أن يقال : هَبْ أَنْ هَذِينَ النُّوعِينَ تَشَارَكَا فِي الْفَضْلِ إِلَّا أَنَّ الْوُصُولَ إِلَى الْخَيْرَاتِ الْمَوْعُودَةِ فِي [غَدِ الْقِيَامَةِ مَعْلُومٌ قَطْعًا ، وَأَمَّا الْوُصُولُ إِلَى الْخَيْرَاتِ الْمَوْعُودَةِ فِي غَدِ الدُّنْيَا فَعَبْرٌ مَعْلُومٌ ، بَلْ وَلَا مَظْنُونٌ ، فَكَمْ مِنْ سُلْطَانٍ قَاهَرَ فِي بُكْرَةِ الْيَوْمِ صَارَ تَحْتَ التُّرَابِ فِي آخِرِ ذَلِكَ [الْيَوْمِ] .
الأمر الثالث : هَبْ أَنَّهُ وَجَدَ الْإِنْسَانَ بَعْدَ هَذَا الْيَوْمِ يَوْمًا آخَرَ فِي الدُّنْيَا إِلَّا أَنَّهُ لَا يَدْرِي هَلْ يُمْكِنُهُ الْإِتِّقَاعُ بِمَا جَمَعَهُ مِنَ الْأَمْوَالِ وَالطَّيْبَاتِ وَاللَّذَاتِ أَمْ لَا ؟ . أَمَّا كُلُّ مَا جَمَعَهُ مِنَ السَّعَادَاتِ ، فَإِنَّهُ قَطْعًا أَنَّهُ يَنْتَفِعُ بِهِ فِي الْآخِرَةِ .
الأمر الرابع : هَبْ أَنَّهُ يَنْتَفِعُ بِتِلْكَ بِهَا إِلَّا أَنَّ الْإِتِّقَاعَ بِخَيْرَاتِ الدُّنْيَا لَا يَحْلُو عَنْ سُؤَابِ الْمَكْرُوهَاتِ [وَالْإِتِّقَاعَ بِخَيْرَاتِ] الْآخِرَةِ خَالٍ [عَنْ] سُؤَابِ الْمَكْرُوهَاتِ .

الأمر الخامس : هَبْ أَنَّهُ يَنْتَفِعُ بِتِلْكَ الْأَمْوَالِ وَالطَّيْبَاتِ مِنْ غَيْرِ شَائِبِهِ إِلَّا أَنْ ذَلِكَ الْإِتِّقَاعُ [مُنْقَرِضٌ] ذَاهِبٌ وَالْمَنَافِعُ الْمُنْقَرِصَةُ تَحْزِنُ الْإِنْسَانَ لِمَفَارِقَتِهَا ، وَكَلِمَا كَانَتْ تِلْكَ الْمَنَافِعُ أَكْمَلَ وَأَلَدَّ ، كَانَتْ [تِلْكَ] الْأَحْزَانُ الْحَاصِلَةُ عَنْ انْقِرَاضِهَا وَانْقِطَعِهَا أَقْوَى وَأَكْمَلَ .

فصل في المراد بقوله : « وللآخرة خير »
قال ابن عباس : المراد بالآخرة الجنة ، وأنها خير لمن اتقى الكفر والمعاصي .
وقال الحسن : المراد نفس دار الآخرة خير .
وقال الأصم : التمسك بعمل الآخرة خير .
وقال آخرون : نعيم الآخرة خير من نعيم الدنيا للذين يتقون المعاصي والكبائر ،

فَأَمَّا الْكَافِرُ وَالْقَاسِقُ فَلَا [؛ لَأَن الدنیا] بالنسبة إليه خير من الآخرة لقوله عليه السلام : « الدُّنْيَا سِجْنُ الْمُؤْمِنِ وَجَنَّةُ الْكَافِرِ » .
 قوله : { أَقْلًا تَعْقِلُونَ } قد تقدّم الكلام في مثل هذه الهمزة الداخلة على « الفاء » وأختها « الواو » و « ثم » .
 وقرأ ابن عامر - رضي الله عنه - ونافع وحفص عن عاصم : « تَعْقِلُونَ » خطاباً لمن كان بحضرته - عليه السلام - وفي زمانه .
 والبقاقون بياء العيبة رَدًّا على ما تقدّم من الأسماء الغائبة ، وحُذِفَ مفعول « تعقلون » للعلم به ، أي : فلا تعقلون أن الأمر كما ذكر فترهّدوا في الدنيا ، أو أنها خيرٌ من الدنيا .

(6/409)

قَدْ تَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ (33)

قوله تعالى : { قَدْ تَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ } « قد » هنا حرف تحقيق .
 وقال الرمخشري والتبريزي : « قد نعلم » بمعنى رُبَّمَا التي تجيء لزيادة الفعل وكثرته ، نحو قوله : [الطويل]
 2148- [وَلَكِنَّهُ] قَدْ يُهْلِكُ الْمَالَ تَائِلُهُ
 قال أبو حيان : وهذا القول عَظِيمٌ مشهورٌ للنحاة ، وإن قال به بعضهم مُسْتَدِلًّا بقول [القائل] : [البسيط]
 2149- قَدْ أَتْرَكَ الْقِرْنَ مُضْفَرًا أَتَامِلُهُ ... كَأَنَّ أَتَوَابَهُ مُجَثُّ بِفِرْصَادٍ
 وقال الآخر في ذلك : [الطويل]
 2150- أَخِي نِقَّةٌ لَا تُثْلِفُ الْحَمْرُ مَالَهُ ... وَلَكِنَّهُ قَدْ يُهْلِكُ الْمَالَ تَائِلُهُ
 والذي يظهر أن التكثر لا يفهم من « قد » ، وإنما فهم من سياق الكلام؛ إذ التمدح بقتل قرن واحد غير طائل ، وعلى تقدير ذلك فو متعذر في الآية؛ لأن علمه - تبارك وتعالى - لا يَقْبَلُ التكثر .
 قال شهاب الدين : قَدْ يُحَابُّ عنه بأن التكثر في متعلقات العلم لا في العلم ، [ثم قال] : وقوله بمعنى « رُبَّمَا » التي تجيء لزيادة الفعل وكثرته المشهور أن « رُبَّ » للتقليل لا للتكثر ، وزيادة « ما » عليها لا يخرجها عن ذلك بل هي مُهَيِّئَةٌ لدخولها على الفعل ، و « ما » المهَيِّئَةُ لا تزيل الكَلِمَةَ عن معناها الأصلي ، كما لا تزيل « لَعَلَّ » ، عن الترجي ، ولا « كَأَنَّ » عن التشبيه ، ولا « لَيْتَ » عن التمني .
 وقال ابن مالك : « قد » ك « رُبَّمَا » في التقليل والصرف إلى معنى المضى ، وتكون في حينئذٍ للتحقيق والتوكيد ، نحو { قَدْ تَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ } [الأنعام : 33] { وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ } [الصف : 5] .
 وقوله : [الطويل]
 2151- وَقَدْ تُدْرِكُ الْإِنْسَانَ رَحْمَةُ رَبِّهِ ... وَلَوْ كَانَتْ تَحْتَ الْأَرْضِ سَبْعِينَ وَادِيًا
 وقد تخلو من التقليل ، وهي صَارِقَةٌ لمعنى المضى ، نحو قوله : { قَدْ نَرَى تَقَلَّبَ وَجْهَكَ } [البقرة : 144] .
 وقال مكّي : و « قد » هنا وشبهه تأتي لتأكيد الشيء ، وإيجابه ، وتصديقه ، و « تَعْلَمُ » بمعنى عَلِمْنَا .

وقد تقدم الكلام في هذه الحروف وأنها مُتَرَدِّدَةٌ بين الحَرْفِيَّةِ والاسْمِيَّةِ .
 وقال أبو حيان : هُنَا « قَدْ » حرف تَوْقِعٌ إذا دخلت على مُسْتَقْبَلِ الزمانِ كان
 التَوْقِعُ من المتكلم ؛ كقولك : قد ينزل المطرُ شَهْرَ كذا ، وإذا كان مَاضِيًا و فَعَلَ
 حَالِ بَمَعْنَى المصِيِّ كان التَوْقِعُ عند السَّامِعِ .
 وأمَّا المتكلم فهو مُوجِبٌ ما أُخبر به ، وعَبَّرَ هنا بالمُضَارِعِ إذ المُرَادُ الاتِّصَافُ
 بِالْعِلْمِ واسْتِمْرَارُهُ ، ولم يُلْحَطْ فيه الزمانُ كقولهم : « هو يُعْطِي وَيَمْنَعُ » .
 « ليحزنك » سَادُّ مَسَدِّ المفعولين ، فإنها معلقةٌ عن العمل ، وكسرتُ لدخول
 « اللام » في حَيْزِهَا ، وتقدَّم الكلامُ في « ليحزنك » ، وأنه قُرِيَ بفتح الياءِ
 وضمِّهَا من « حَزَنَهُ » و « أَحَزَنَهُ » في آل عمران .

(6/410)

و « الَّذِي يَقُولُونَ » فاعِلٌ ، وعائِدُهُ محذوفٌ ، أي : الذي يَقُولُونَهُ من نِسْبَتِهِمْ له
 إلى ما لا يليقُ به ، والصَّمِيرُ في « إنه » ضميرُ الشَّانِ والحديثِ والجُمْلَةُ بعدهُ
 حَبْرُهُ مُفَسَّرَةٌ له ، ولا يجوزُ في هذا المُضَارِعِ أن يقدر باسمِ فاعلٍ لفاعلٍ كما
 يُقدَّرُ في قولك : « إن زيدا يقومُ أبوه » لئلا يلزمُ تفسيرُ ضميرِ الشَّانِ بمفردٍ .
 وقد تقدَّم أنه مَمْنُوعٌ عند البصريين .

فصل في سبب نزول الآية

قال السُّدِّيُّ : التقى الأحنسُ بن شريق ، وأبو جهل بن هشام ، فسأله الأحنس
 أبا جهل فقال : يا أبا الحكم ، أخبرني عن مُحَمَّدٍ أصادق هو أم كاذب ، فإنه ليس
 ها هنا أحدٌ يسمعُ كلامك غيري ؟ .

فقال أبو جهل : والله إن مُحَمَّدًا لَصَادِقٌ ، وما كَذَبَ قطُّ ، ولكن إذا دَهَبَتْ بَنُو
 قُصَيِّ بِاللِّوَاءِ والسَّقَايَةِ والحِجَابَةِ والندوةِ ، والنبوةِ ، فماذا يكونُ لِسَائِرِ قريشٍ ،
 فأنزل الله هذه الآية .

وقال ناحيةُ بن كَعْبٍ : قال أبو جهل للنبي صلى الله عليه وسلم : ما تَنهَمَكَ ولا
 تُكذِّبُكَ ، ولكنَّا نُكذِّبُ الذي جئتُ به ، فأنزل الله - تعالى - هذه الآية .

وقيل : إنَّ الجارث بن عامر من قريش قال : يا مُحَمَّدُ ، والله إن اتَّبَعْنَاكَ
 تَخَطَّفُ من أَرْضِنَا ، فنحنُ لا نُؤمِنُ بك لهذا السَّببِ . واعلم أن فِرْقَ الكفار
 كانوا كثيرين ، فمنهم من ينكرُ نُبُوَّةَهُ ؛ لأنه ينكر أن يكون الرسولُ من البَشَرِ ،
 وقد تقدَّم شُبُهَتُهُمْ ، وأجاب الله عنها .

ومنهم من ينكر البَعَثَ ، ويقول : إن مُحَمَّدًا يخبر بالحشرِ والبشرِ بعد الموتِ ،
 وذلك مُحَالٌ ، فيطعن في رسالة مُحَمَّدٍ من هذا الوجهِ ، وقد ذكر الله شبهَهُمْ
 في هذه السُّورَةِ ، وأجاب عنها .

ومنهم من كان يُسَافِهُهُ بالسَّقَاةِ وهو المذكورُ في هذه الآية .
 واختلفوا في ذلك المُخْزَنِ .

ف قيل : كانوا يَقُولُونَ : سَاحِرٌ ، وشاعرٌ ، كاهنٌ ، ومجنونٌ وهو قول الحسن .
 وقيل : كانوا يُصَرِّحُونَ بأنهم لا يؤمنون به .

وقيل : كانوا ينسبونه إلى الكذبِ .
 قوله : « فإنهم لا يكذبونك » .

قرأ نافع ، والكسائي « لا يكذبونك » مُحَقَّفًا من « أَكذَّبَ » .

والباقون مثلاً من « كَذَّبَ » وهي قراءة عَلِيِّ ، وابن عَبَّاسٍ .

واختلف الناسُ في ذلك ، فقيل : هُمَا بمعنَى واحدٍ ، مثل : أَكْثَرَ وَكَثَّرَ وَأَنْزَلَ

ونَزَلَ ، وقيل : بينهما فَرَقٌ .
قال الكسائي : العَرَبُ تقول : كَذَبَتِ الرَّجُلَ بالتَّشْدِيدِ إذا تُسِبَّ الكَذِبَ إليه ،
وأكذبتَه إذا نَسَبَتِ الكَذِبَ إلى ما جَاءَ دُونَ أن تُسِبَّهُ إليه ، ويقولون أيضاً :
أَكذبتِ الرَّجُلَ إذا وجدته كاذباً ، ك « أَحْمَدُهُ » إذا وجدته محمّوداً ، فَمَعْنَى لا
يُكذِبونكَ مُخَفِّفاً : لا يَنْسِيُونَ الكَذِبَ إِلَيْكَ ولا يجدونكَ كاذباً وهو واضح .
وأما التَّشْدِيدُ فيكون خبراً مَحْضاً عن عدم تكذيبهم صَرُورَةً .
فالجوابُ من وُجُوه :
الأول : أنَّ وإن كان مَنسُوباً إلى جميعهم أعني عدم التَّكْذِيبِ ، فهو إنما يُرادُ
بعضهم مجازاً ، كقولك : { كَذَّبَتْ قَوْمٌ نُوحٍ } [الشعراء : 105] { كَذَّبَتْ قَوْمٌ
لُوطٍ } [الشعراء : 160] وإن كان فيهم من لم يكذبه ، فهو عامُّ يرادُ به
الخاصُّ .

(6/411)

والثاني : أنه نفي للتَّكْذِيبِ لا تَبَقَاءَ ما يَتَرْتَبُ عليه من المَصَّارِّ ، فكأنه قيل :
فإنهم لا يكذبونكَ تكذيباً يُبَالَى به ويضرك ؛ لأنك لست بكاذبٍ ، فتكذيبُهُمُ كلاً
تَكْذِيبٌ ، فهو من نَفْيِ السَّبَبِ لانتفاء مسببه .
وقال الزمخشري : والمعنى أن تكذيبك أمرٌ راجع إلى الله تعالى ؛ لأنك رسوله
المصدق ، فهم لا يكذبونكَ في الحقيقة ، إنما يكذبون الله بحجود آياته ، فأنته
عن حُزْنِكَ ، كقول السَّيِّدِ لُغْلَامِهِ وقد أهانته بعض الناس لم يهينوك وإنما
أهْلأُونِي ، فهو نظير قوله : { إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ } [الفتح :
10] .
الثالث : أن القوم ما كانوا يُكذِّبُونَ به في السِّرِّ كما تقدّم في سبب النزول ،
فيكون تقدير الآية : فإنهم لا يُكذِّبُونَكَ بقلوبهم ، بل بظاهر قولهم .
ونظيره : قوله تعالى : { وَجَحَدُوا بِهَا واستيقنتها أَنفُسُهُمْ } [النمل : 14]
في قصة موسى عليه الصلاة والسلام .
الرابع : أنهم لا يقولون : أنت كذابٌ ؛ لأنهم جَرَّبُوا الدَّهْرَ الطَّوِيلَ وما وَجَدُوا
منك كذاباً البتَّةَ ، وسَمَوْكَ بِالْأَمِينِ ، وإنما جَحَدُوا صِحَّةَ نُبُوتِكَ ؛ لأنهم اعتقدوا أن
محمّداً عرض له نوع حَبَلٍ وَنُقْصَانٍ ، فلاجله تَحَبَّلَ في نفسه كونه رَسُولاً من
عند الله وبهذا التقدير لا ينسبونه إلى الكذبِ ، بل هو أمينٌ في كُلِّ الأُمُورِ إلا
في هذا الوجه الواحد .
الخامس : قال ابن الخطيب : المرادُ أَنَّهُمْ لا يَخْصُونُكَ بالتَّكْذِيبِ ، بل ينكرونها
دلالة المعجزة الظاهرة على الصدق مطلقاً لقوله : « ولكن الظالمين آيات
الله يجحدون » .
والمرادُ أنهم يقولون في كُلِّ معجزة : إنها سِحْرٌ ، فالتقدير : أنهم لا يكذبونكَ
على التَّعْيِينِ ، بل القَوْمُ يُكذِّبُونَ جَمِيعَ الأنبياء والرُّسُلِ .
قوله : « آيات الله » يجوز في هذا الجارِّ وجهان :
أحدهما : أنه مُتَعَلِّقٌ بـ « يجحدون » وهو الظاهر ، وجوز أبو البقاء أن يتعلق بـ
« الظالمين » قال : كقوله تعالى : { وَأَتَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ مُبْصِرَةً فَظَلَمُوا بِهَا } [
الإسراء : 59] وهذا الذي قال لي يجيّدُ لأن « الباء » هناك سَبَبِيَّةٌ ، أي : ظلموا
بسببها ، و « الباء » هنا معناها التعديّة ، وهنا شيء يتعلق به تعلقاً واضحاً ، فلا
صَرُورَةَ تَدْعُوا إلى الخروج عنه ، وفي هذه الآية إقامة الظاهر مقام المضمّر ،

إذا الأصل : « ولكنهم يَجْدُونَ بآياتِ الله » ، ولكنَّهُ تَبَّهَ على أن الظلم هو
الحامل لهم على الجُودِ .
والجود والجُودُ نفي ما في القلبِ تَبَّهُ ، وأوِ اثْبَاتُ ما في القلبِ نَفْيُهُ .
وقيل : الجُودُ إنكارُ المعرفةِ ، فليس مُرادفاً للنفي من كُلِّ وجهٍ .

(6/412)

وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلِي مِنْ قَبْلِكَ فَصَبَرُوا عَلَيَّ مَا كُذِّبُوا وَأَوْدُوا حَتَّى أَتَاهُمْ نَصْرَتَا وَلَا
مُبَدَّلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ تَبَا الْمُرْسَلِينَ (34)

لما أزال الحُزْنَ عن قَلْبِ رسوله - عليه الصلاة والسلام- في الآية الأولى بأن
بَيَّنَّ أن تكذيبهم يَجْرِي مجرى تكذيب الله - تعالى ذكر في هذه الآية طريقاً آخر
في إزالة الحُزْنَ عن قلبه وذلك بأن بَيَّنَّ أن سائر الأمم عاملوا أنبياءهم بمثل
هذه المعاملة ، وأن أولئك صَبَرُوا على تكذيبهم وإيذائهم حتى أتاهم الله النَّصْرَ
والقَنَحَ والظفر ، فوجب أن يقتدي بهم في هذه الطريقة .
قوله : « من قبلك » متعلق ب « كُذِّبَتْ » .

ومنع أبو البقاء يكون صفة ل « رسل » ؛ لأنه رَمَانٌ ، والرَّمَانُ لا تُوصَفُ به
الجُنْتُ ، وقد تقدّم البحثُ في ذلك في « البقرة » ، وهنا عند قوله : { وَأَنْشَأْنَا
مِنْ بَعْدِهِمْ قَرْنًا } [الأنعام : 6] .

قوله : « وأودوا » يجوز فيه أربعة أوجه :
أظهرها : أنه عَطَفُ على قوله : « كُذِّبَتْ » أي : كُذِّبَتِ الرُّسُلُ ، فصربروا
على ذلك .

والثاني : أنه مَعْطُوفٌ على « صَبَرُوا » أي : فَصَبَرُوا وأودوا .
والثالث ، وهو بَعِيدٌ : أن يكون مَعْطُوفاً على « كُذِّبُوا » ، فيكون دَاخِلاً في صلة
الحرف المَصْدَرِيِّ ، والتَّقْدِيرُ فيه : فصبروا على تكذيبهم وإيذائهم .
والرابع : أن يكون مُسْتَأْنَفاً .

قال أبو البقاء : « ويجوز أن كون الوُفُفُ تَمَّ على قوله : « كُذِّبُوا » ، ثم
استأنف فقال : وأودوا » .

وقرأ الجُمُهورُ : « وأودوا » بواو بعد الهمزة ؛ [من « آذَى » « يؤذِي » رباعياً .
وقرأ ابن عامر في رواية شاذَّةٍ : « وأدوا » من غير واو بعد الهمزة] وهو من «
أَذَيْتُ » الرجل ثلاثياً لا من « أذيت » رباعياً .

قوله : { حتى أتاهم نَصْرَتَا } الظاهر أن هذه الغاية متعلقة بقوله : « فصبروا
» ، أي : كان غَايَةُ صَبْرِهِمْ نَصْرَ الله إياهم ، وإن جَعَلْنَا « وأودوا » عَطْفاً عليه
غَايَةُ لهما ؛ وهو أوضح وإن جعلناه مُسْتَأْنَفاً كانت غَايَةُ له فقط ، وإن جعلناه
معطوفاً على « كُذِّبَتْ » فتكون الغاية للثلاثة ، و « النصر » مُصَافاً لفاعله
ومفعوله مَحْدُوفٌ ، أي : نَصْرَتَا أتاهم ، وفيه التِقَاتُ من ضمير العَيْبَةِ إلى ضمير
المتكلم ، إذ قَبْلَهُ « بآياتِ الله » ، فلو جاء علي ذلك ل قيل « نصره » .

وفائدة الالتِقَاتِ إسْتِئْذَانُ النصر إلى ضمير المتكلم المشعر بالعظمة .

قوله : « ولا مُبَدَّلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ » يعني أن وَعَدَ الله إِيَّاكَ بالنصر حَقٌّ وصدقٌ لا
يمكن تَطَرُّقُ الحُلفِ والتبديل إليه ، كقوله تعالى : { وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا
المرسلين إِنْهُمْ لَهُمُ الْمَنْصُورُونَ } [الصافات : 171 ، 172] وقوله : { كَتَبَ
اللهُ لِأَعْلِينَ } [المجادلة : 21] وهذه الآية تُدَلُّ على قول أهل السُنَّةِ في حَلْقِ

الأفعال! لأن كل كا أخبر الله عن وُقُوعِهِ ، فذلك الخبرُ مُمْتَنِعُ التغير ، وإذا امتنع تَطَرَّقُ التغير إلى ذلك الخبر امتنع [تطرق التغير إلى المخبر عنه] فإذا أخبر الله عن بعضهم بأنه يَمُوتُ على الكُفْرِ كان ترك الكفر منه مُحَالاً ، فكان تَكْلِيفُهُ بالإيمان تَكْلِيفاً بما لا يُطَاقُ ، واللهُ أَعْلَمُ .

(6/413)

قوله : { وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيٍّ الْمُرْسَلِينَ } أي : خبرهم في القرآن كيف أنجيناهم ودمرنا قومهم .
وفي فاعل « جاء » وجهان :
أحدهما : هو مُضْمَرٌ ، واختلفوا فيما يَعُودُ عليه هذا الضمير ، فقال ابن عطية الصَّوَابُ عندي أن يقدر « جلاء » أو بيان » .
وقال الرَّمَّانِي : تقديره : « نأ » .
وقال أبو حَبَّان : « الذي يظهر لي أَنَّهُ يعود على ما دلَّ عليه المعنى من الجملة السابقة ، أي : ولقد جاءك هذا الخبر من تكذيب أتباع الرُّسُلِ للرُّسُلِ ، والصَّبْرُ والإيذاء إلى أن تُصِرُّوا » .
وعلى هذه الأقوال يكون « من نأ المرسلين » في مَحَلِّ نصب على الحال وعاملها هو « جاء » ؛ لأنه عامل في صاحبها .
والثاني : أن « من نأ » هو الفاعل . ذكر الفارسي ، وهذا إنما يَتِمُّشِي له على أري الأخص؛ لأنه لا يشترط في زيادتها شيئاً ، وهذا - كما رأيت - كلامٌ مُوجِبٌ ، والمجرب « مِنْ » معرفة .
وَضَعَفَ أيضاً من جهة المعنى بأنه لم يَجْنِهْ كُلُّ نأ للمرسلين؛ لقوله : { مِنْهُمْ مَنْ قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ } [غافر : 78] ، وزيادة « مِنْ » تَوَدِّي إلى أنه جاءه جميع الأنبياء؛ لأنه اسم جنس مُصَافٍ ، والأمرُ بخلافه .
ولم يتعرَّض الزمخشري للفاعل إلا أنه قال : « ولقد جاءك من نأ المرسلين بعضُ أنبيائهم وقصصهم » وهذا تفسير معنى لا تفسير إعراب؛ إذ « مِنْ » لا تكون فاعله ، ولا يجوز أن يكون « من نأ » صِفَةً لمخذوف هو الفاعل ، أي : ولقد جاءك نأ من نأ المرسلين؛ لأن الفاعل لا يُحَدِّفُ بحالٍ إلا في مواضع دُكِّرَتْ ، كذا قالوا .
قال أبو البقاء : « ولا يجوز عند الجميع أن تكون « من » صفة لمخذوف ، لأن الفاعل لا يُحَدِّفُ ، وحرف الجر إذا لم يكون زائداً لم يصحَّ أن يكون فاعلاً؛ لأن حرف الجر يُعَدِّي كل فعل يعمل في الفاعل من غير تعدُّ » .
يعني بقوله : « لم يصح أن يكون فاعلاً » لم يصح أن يكون المجرب بذلك الحرف ، وإلا فالحرف لا يكون فاعلاً أَلَبَّةً .

(6/414)

وَإِنْ كَانَ كَبْرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنْ ابْتَطَعَتْ أَنْ يُنْتَفَعِيَ تَفَقَّأَ فِي الْأَرْضِ أَوْ سَلَّمَ فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيهِمْ بآيَةٍ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ (35)

قوله : { وَإِنْ كَانَ كَبْرًا } : هذا سَرَطٌ ، جوابه « الفاء » الجاخلة على الشرط الثاني ، وجواب الثاني محذوف ، تقديره : فن استطعت أن تتبغي فافعل ، ثم جَعَلَ السَّرَطُ الثاني وجوابه جَوَابًا لِلشَّرَطِ الأوَّلِ ، وقد تقدّم مثل ذلك في قوله : { قَائِمًا يَأْتِيكُمْ مِّنِّي هُدًى فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ } [البقرة : 38] إِلَّا أَنْ جَوَابَ الثاني هناك مُظَهَّرٌ .

و « كان » في اسمها وجهان :

أحدهما : أنه « إعراضهم » ، و « كَبْرٌ » جملة فعلية في محل نصب خبراً مقدّماً على الاسم ، وهي مسألة خلاف : هل يجوز تقديم خبر « كان » على اسمها إذا كان فعلاً رافعاً لضمير مسبتير أم لا؟
وأما إذا كان خبراً للمبتدأ ، فلا يجوز أَلْبَتَّةَ لئلاَّ يَلْتَبَسَ بباب الفاعل ، وَالْبَسُّ هنا مَأْمُونٌ .

وَوَجْهُ المنع اسْتِصْحَابُ الأصل ، و « كَبْرٌ » إذا قيل : إنه خبر « كان » ، فهل يحتاج إلى إضمار « قَدْ » أم لا؟

والظاهر أنه لا يَحْتَأُجُ؛ لأنه كَثُرَ وُقُوعُ الماضي خبراً لها من غير « قد » تَطْمَأً وَتَشْرَافاً ، وبعضهم يخص ذلك ب « كان » ويمنعه في غيرها من أخوتها إلا ب « قد » ظَاهِرَةً أو مُضْمَرَةً ، ومن مجيء ذلك في خبر أخواتها قَوْلُ النابغة :

[البسيط]

2125- أُمْسِتْ حَلَاءً وَأُمْسَى أَهْلَهَا اِحْتَمَلُوا ... أَحْتَى عَلَيْهَا الَّذِي أَحْتَى عَلَيَّ لُبْدٍ والثاني : أن يكون اسمها ضمير الأمر والشأن ، والجملة الفعلية مُفَسَّرٌ له في مَحَلِّ نصب على الخبر ، فإِعْرَاضُهُمْ مرفوعٌ ب « كَبْرٌ » ، وفي الوجه الأول ب « كان » ، ولا ضمير في « كَبْرٌ » على الثاني ، وفيه ضمير على الأول ، ومثل ذلك في جواز هذين الوجهين قوله تعالى : { وَدَمَّرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُ } [الأعراف : 137] { وَأَنَّهُ كَانَ يَفْعَلُ سَفِيهَتًا } [الجن : 4] ، ف « فرعون » يحتمل أن يكون اسماً ، وأن يكون فاعلاً ، وكذلك « سَفِيهَتًا » ، ومثله أيضاً قولُ امرئ القيس : [الطويل]

2153- وَإِنْ تَكُ قَدْ سَاءَتْكَ مِنِّي خَلِيقَةٌ ... فَسَلِّي تِيَابِي مِنْ تِيَابِي مِنْ تِيَابِكَ تَسْلِي

ف « خليقة » يحتمل الأمرين ، وإظهار « قد » هنا بُرْجَحٌ قول من يشترطها ، وهل يجوز في مثل هذا التركيب التَّنَازُعُ ، وذلك أن كلاً من « كان » وما بعدهما من الأفعال المذكورة في هذه الأمثلة يطلب المَرْفُوعُ من جهة المعنى ، وشروط الأعمال موجودة .

قال شهاب الدين : وكنيت قديماً سألت الشيخ - يعني أبا حيان - عن ذلك ، فأجاب بالَمَنَعِ مُحْتَجّاً بأن سَرَطَ الأعمال ألا يكون أَحَدُ الْمُتَنَازِعِينَ مُفْتَقِراً إلى الآخر ، وألا يكون من تمام معناه و « كان » مُفْتَقِراً إلى خبرها ، وهو من تمام معناها ، وهذا الذي ذكره من المَنَعِ ، وترجيحه ظَاهِرٌ ، إلا أن النحويين لم يذكروه في شروط الأعمال .

(6/415)

وقوله : « وَإِنْ كَانَ كَبْرًا » مُؤَوَّلٌ بِالاسْتِيفَالِ ، وهو التَّبَيُّنُ والظهور فهو كقوله : { إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدًّا مِنْ قَبْلٍ } [يوسف : 26] أي : إِنْ تَبَيَّنَ وَظَهَرَ ، وإلا فهذه الأفعالُ قَدْ وَقَعَتْ وانقضت فكيف تَقَعُ شرطاً؟

وقد تقدّم أنّ المُبرّدَ يُبقي « كان » خاصّةً على مُضِيِّهَا في المعنى مع أدوات الشَّرْطِ ، وليس بشيء .
وأما : « فإن استطعت » فهو مستقبل معنى ؛ لأنه لم يَقَعْ ، بخلاف كونه « كَبُرَ عليه إعراضهم » ، وقدّ القَمِيصُ ، و « أن تبغى » مفعول الاستِطَاعَةِ .
و « نفقا » مفعول الاتِّعَاءِ .

والتَّقَى : السَّرْبُ التَّافِدُ في الأرض ، وأصله من جحرة اليزْبُوع ، ومنه : التَّافِقَاءُ ، والقاصِعَاءُ ، وذلك أن اليربوع يَحْفُرُ في الأرض سَرَبًا ويجعل له بَابَيْنِ ، وقيل : ثلاثة : التَّافِقَاءُ ، والقاصِعَاءُ والدَّبِقَاءُ ، ثم يَرِقُّ بالحفر ما تقارب وجه الأرض ، فإذا تَابَهُ أَمْرٌ دفع تلك القِشْرَةَ الرقيقة وخرج ، وقد تقدّم استِيقَاءُ هذه المادّة عند قوله : { يُنْفِقُونَ } [البقرة : 3] ، و { المنافقين } [النساء : 61] .
وقوله « في الأرض » ظاهرة أنه متعلق بالفعل قَبْلَهُ ، ويجوز أن يكون صِفَةً ل « تَقَقًا » فيتعلق بمحذوفٍ وهو صِفَةٌ لمجرّد التوكيد ، إذ التَّقَى لا يكون إلا في الأرض .

وجوّز أبو البقاء مع هذين الوجهين أن يكون حالاً من فاعل « تبغى » ، أي : وأنت في الأرض . قال وكذلك في السماء . ويعني من جواز الأوجه الثلاثة ، وهذا الوجه الثالث ينبغي ألا يجوز لِحُلُوه عن الفائدة .
والسُّلْمُ : قيل المِصْعَدُ ، وقيل : الدَّرَجُ ، وقيل : السَّبَبُ تقول العرب : اتَّخَذَنِي سُلْمًا لحاجتك ، أي : سبياً .

قال كعب بن زهير : [الطويل]

2154- وَلَا لَكَمَا مَنَجَى مِنَ الْأَرْضِ قَائِعِيَا ... بِهَا تَقَقًا أَوْ السَّمَوَاتِ سُلْمًا
وهو مُسْتَقٌّ مِنَ السَّلَامَةِ ، قالوا : لأنه يسلم به إلى المصعد والسلم مُدَكِّرٌ ، وحكى الفراء تأنيته .

قال بعضهم : ليس ذلك بالوَضْعِ ، بل لأنه بمعنى المَرْقَاة ، كما أنّ بعضهم الصوت في قوله : [البسيط]

2155- سَائِلُ بَنِي أَسَدٍ مَا هَذِهِ الصَّوْثُ
لَمَّا كَانَ فِي مَعْنَى الصَّرْحَةِ .

فصل في نزول الآية

روى ابن عباس أن الحرث بن عامر بن نوفل بن عبد مَتَافٍ أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم في مَحْضَرٍ من قريش ، فقالوا : يا محمد أتتبا بآية من عند الله ، كما كانت الأنبياء تفعل فإننا نصدق بك ، فأبى أن يأتيهم بآية من عند الله ، كما كانت الأنبياء تفعل فإننا نصدق بك ، فأبى الله أن يأتيهم بآية ، فأعرضوا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فَسَنَقَ ذلك عليه ، فنزلت هذه الآية .

والمعنى : وإن عَظَمَ عليك إِعْرَاضُهُمْ عن الإيمان وسَنَقَ ذلك عليك . وكان عليه الصَّلَاة والسَّلَامُ - يَحْرُصُ على إيمان قومه أشدَّ الحرص وكانوا إذا سألوا بِيَةً أَحَبَّ أَنْ يريهم الله ذلك طَمَعًا في إيمانهم ، فقال الله عز وجل : « فإن استطعت أن تبغى » أي : تطلب وتَتَّخِذَ تَقَقًا - سَرَبًا - في الأرض فتذهب فيه ، أو سُلْمًا دَرَجًا وَمِصْعَدًا في السماء فَتَصْعَدَ فيه فتأتيهم بآية فافعل ، ولو شاء الله لَجَمَعَهُمْ على الهدى فأمّنوا كلهم ، وهذا يَدُلُّ على أنه - تعالى - لا يريد الإيمان من الكافر ، بل يريد إبقاءه على الكُفْرِ ، وتقريره : أن قُدْرَةَ الكافر على الكُفْرِ إمَّا أن تكون صَالِحَةً للإيمان ، أو غير صالحة له ، فإن لم تكن صَالِحَةً للإيمان ، فإن لم تكن صَالِحَةً له فالقُدْرَةُ على الكُفْرِ مُسْتَلَزِمَةٌ للكفر وغير صالحة للإيمان ، وخالق هذه القُدْرَةُ يكون قد أَرَادَ الكُفْرَ منه لآ مَحَالَّةً ، وأما إن كانت هذه القُدْرَةُ كما أنها صالحة للكُفْرِ ، فهي أيضا صالحة للإيمان ، فيكون نسبة

الْقُدْرَةَ إِلَى الطَّرْفَيْنِ مُسْتَوِيَةً ، فَيَمْتَنِعُ رُجْحَانُ أَحَدِ الطَّرْفَيْنِ عَلَى الْآخِرِ إِلَّا لِدَاعِيَةٍ مَرَّحَةٍ ، وَحُصُولِ تِلْكَ الدَّاعِيَةِ لَيْسَ مِنَ الْعَبْدِ ، وَإِلَّا لَزِمَ التَّسْلُسُ ، فَتَبَيَّنَ أَنَّ خَالِقَ تِلْكَ الدَّاعِيَةِ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى ، وَتَبَيَّنَ أَنَّ مَجْمُوعَ الْقُدْرَةِ مَعَ الدَّاعِيَةِ الْخَالِصَةِ وَيَجِبُ الْفِعْلُ ، فَتَبَيَّنَ أَنَّ خَالِقَ مَجْمُوعِ تِلْكَ الْقُدْرَةِ مَعَ تِلْكَ الدَّاعِيَةِ الْمُسْتَلْزِمَةِ لِذَلِكَ الْكُفْرِ مَرِيدٌ لِذَلِكَ الْكُفْرِ وَغَيْرُ مُرِيدٍ لِذَلِكَ الْإِيمَانِ .

(6/416)

قوله : { فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ } نهي له عن هذه الحالة وهو قوله : { وَلَوْ سَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهَدَى } فَإِنَّ مَنْ يَكْفُرُ لِسَابِقِ عِلْمِ اللَّهِ فِيهِ ، وَهَذَا التَّهْيِئَةُ لَا يَقْتَضِي إِقْدَامَهُ عَلَى مِثْلِ هَذِهِ الْحَالَةِ كَقَوْلِهِ : { وَلَا تُطِيعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ } [الْأَحْزَابُ : 1] لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - أَطَاعَهُمْ وَقَبِلَ دِينَهُمْ ، وَالْمَقْصُودُ أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَشْتَدَّ تَحَسُّرُكَ عَلَى تَكْذِيبَتِهِمْ ، وَلَا تَجَرَّعَ مِنْ إِعْرَاضِهِمْ عَنْكَ ، إِنَّكَ لَوْ فَعَلْتَ ذَلِكَ قَرِبَ حَالُكَ مِنْ حَالِ الْجَاهِلِ ، وَالْمَقْصُودُ تَبْعِيدُهُ عَنْ مِثْلِ هَذِهِ الْحَالَةِ .

(6/417)

إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَالْمَوْتَى يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ (36)

أَعْلَمُ أَنَّهُ بَيَّنَّ السَّبَبَ فِي كَوْنِهِمْ بِحَيْثُ لَا يَقْبَلُونَ الْإِيمَانَ ، وَلَا يَتْرَكُونَ الْكُفْرَ فَقَالَ : « إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ » ، يَعْنِي : أَنَّ الَّذِينَ تَحْرَصُ عَلَى أَنْ يُصَدِّقُوا بِمَنْزِلَةِ الْمَوْتَى الَّذِينَ لَا يَسْمَعُونَ ، وَإِنَّمَا يَسْتَجِيبُ مَنْ يَسْمَعُ كَقَوْلِهِ : { إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ الْمَوْتَى } [النمل : 80] . وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ عَيْسَى : الْفَرْقُ بَيْنَ « يَسْتَجِيبُ » وَ « يَجِيبُ » أَنَّ « يَسْتَجِيبُ » فِيهِ قَبُولٌ لِمَا دُعِيَ إِلَيْهِ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ « يَجِيبُ » ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَجِيبُ بِالْمُخَالَفَةِ كَقَوْلِ الْقَائِلِ : أَتُؤَافِقُ فِي هَذَا الْمَذْهَبِ أَمْ تَخَالَفُ ؟ فَيَقُولُ الْمَجِيبُ : أَخَالَفُ . قَوْلُهُ : { وَالْمَوْتَى يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ } فِيهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجَهٌ : أَظْهَرُهَا : أَنَّهَا جَمَلَةٌ مِنْ مَبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ سَبَقَتْ لِلْإِخْبَارِ بِقُدْرَتِهِ ، وَأَنَّ مِنْ قَدَرٍ عَلَى بَعْثِ الْمَوْتَى يَقْدِرُ عَلَى إِحْيَاءِ قُلُوبِ الْكَافِرَةِ بِالْإِيمَانِ ، فَلَا تَتَأَسَّفُ عَلَى مَنْ كَفَرَ . وَالثَّانِي : أَنَّ الْمَوْتَى مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ يُقَسِّرُهُ الظَّاهِرُ بَعْدَهُ ، وَرَجَحَ هَذَا الْوَجْهَ عَلَى الرَّفْعِ بِالْإِبْتِدَاءِ لَطَعْفِ جَمَلَةِ الْإِشْتِغَالِ عَلَى جَمَلَةِ فِعْلِيَّةٍ قَبْلَهَا ، فَهُوَ نَظِيرٌ : { وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا } [الْإِنْسَانُ : 31] بَعْدَ قَوْلِهِ : { يُدْخِلُ } [الْإِنْسَانُ : 31] . وَالثَّلَاثُ : أَنَّهُ مَرْفُوعٌ عَلَى الْمَوْصُولِ قَبْلَهُ ، وَالْمُرَادُ بِ « الْمَوْتَى » الْكُفَّارُ أَي : إِذَا يَسْتَجِيبُ الْمُؤْمِنُونَ السَّامِعُونَ مِنْ أَوَّلِ وَهْلَةٍ ، وَالْكَافِرُونَ الَّذِينَ يَجِيبُهُمُ اللَّهُ - تَعَالَى - بِالْإِيمَانِ وَيُفَقِّهُمُ لَهُ ، فَالْكَافِرُونَ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ ثُمَّ إِلَيْهِ يَرْجَعُونَ ، وَحِينَئِذٍ يَسْمَعُونَ ، وَأَمَّا قَبْلَ ذَلِكَ فَلَا يَسْمَعُونَ الْبَتَّةَ ، وَعَلَى هَذَا فَتَكُونُ الْجَمَلَةُ مِنْ قَوْلِهِ : { يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ } فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ ، إِلَّا أَنْ هَذَا الْقَوْلُ يَبْعَدُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : { ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ } ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ تَرْشِيحِ الْمَجَازِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ لَهُ نِظَائِرٌ .

وقرئ « يَرْجِعُونَ » من « رَجَع » الأزم .
 أعلم أن الجسد الخالي [عن] الروح يظهر منه التئن والصديد ، وأصلح أحواله
 أن يُدْفَنَ تحت التراب ، والروح الخالية عن العقل يكون صاحبها مجنوناً
 يستوجب القيّد والحبس ، والعقل بالنسبة إلى الروح كالروح بالنسبة إلى
 الجسد ، والعقل بدون معرفة الله وطاعته كالصانع الباطل ، فيسببه التوحيد
 والمعرفة إلى العقل كنسبة العقل إلى الروح ، ونسبة الروح إلى الجسد ؛
 فمعرفة الله ومحبته هي روح الروح ، فالنفس الخالية عن هذه المعرفة تكون
 كصفة الأموات ، ولهذا السبب وُصف الكفار بأنهم موتى .

(6/418)

وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُنَزِّلَ آيَةً وَلَكِنَّ
 أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ (37)

وهذا من شبهات منكري نبوة محمد صلى الله عليه وسلم لأنهم قالوا : لو كان
 رسولاً من عند الله فها أنزل عليه آية قاهرة .
 روي أن بعض الملحدة طعن فقال : لو كان محمد قد أُوتِيَ بآية مُعْجِزَةٍ لما صحَّ
 أن يقول أولئك الكفار : لولا أنزل عليه آية ، ولما قال : « قُلْ إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى
 أَنْ يَنْزِلَ آيَةً »

والجواب أن القرآن مُعْجِزَةٌ قاهرة وبينة باهرة؛ لأنه - عليه الصلاة والسلام -
 تحدّاهم به فعجزوا عن معارضة ، قدّال على كونه مُعْجِزاً .
 فإن قيل : فإذا كان الأمر كذلك ، فكيف قالوا : « لولا أنزل عليه آية من ربه » .
 فالجواب من وجوه :

الأول : لعلّ القوم طعنوا في كَوْنِ القرآن مُعْجِزَةً على سبيل اللجاج والعتاد ،
 وقالوا : إنه من جنس الكتب ، والكتاب لا يكون من جنس المُعْجِزَاتِ كالتوراة
 والإنجيل والرُّبُور ، فلاحل هذه الشبهة طلبوا المُعْجِزَةَ .
 الثاني : أنهم طلبوا مُعْجِزَاتٍ [قاهرة] من جنس مُعْجِزَاتِ سائر الأنبياء مثل «
 فلق البحر » و « إطلال الجبل » و « إحياء الموتى » .
 الثالث : أنهم طلبوا مزيد الآيات على سبيل التعتت واللجاج مثل إنزال الملائكة
 ، وإسقاط المساء كسفاً .

الرابع : أن يكون المراد ما حكاه الله عن بعضهم في قوله : { وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ
 إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَابًا مِنَ السَّمَاءِ أَوْ ائْتِنَا بَعْدَابٍ
 أَلِيمٍ } [الأنفال : 32] .

ثم إنّه - تعالى - أجابهم بقوله : { قُلْ إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُنَزِّلَ آيَةً } ، أي :
 أنه قادرٌ على إيجاد ما طلبتموه ، وتحصيل ما افترختموه ، ولكن أكثرهم لا
 يعلمون .

قوله : « من ربه » فيها وجهان :

أحدهما : أنها متعلّقة ب « نُزِّلَ » .

والثاني : أنها متعلّقة بمحذوف؛ لأنها صيغة ل « آية » ، أي : آية [كائنة] من ربه

وتقدّم الكلام على « لولا » وأنها تخصّيصيّة .
 فصل في المراد بالآية

معنى قوله تعالى : { وَلَكِنْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ } ، أي : ما عليهم في إنزالها ، واختلفوا في تفسيرها على وُجُوه :

أحدها : أن يكون المرادُ أنه - تعالى - لما أنزل آية باهرة ومعجزة قاهرة ، وهي القرآن كان طلب الزيادة جار التحكم والتعنت الباطل ، وهو أنه سبحانه له الحُكْمُ والأمر ، فإن شاء فعل ، وإن شاء لم يفعل ؛ لأن قَاعِلِيَّتَهُ لا تكون إلا بحسب محض المَثْبُوتَةِ على قول أهل السُّنَّةِ ، أو على وفق المصلحة على قوله المعتزلة ، وعلى التقديرين فإنها لا تكون على وفق اقتراحات الناس ومطالباتهم ، فإن شاء أجابهم إليها ، وإن شاء لم يُجِبْهُمْ .

الثاني : أنه لما ظهرت المعجزة القاهرة ، والدلالة الكافية لم يَبْقَ لم عُدْرٌ ولا عِلَّةٌ ، فبعد ذلك لو أجابهم الله - تعالى - إلى اقتراحهم فَلَعَلَّهُمْ يَقْتَرِحُونَ اقْتِرَاحًا ثَانِيًا وَثَالِثًا وَرَابِعًا إلى ما لا نهاية له ، وذلك يفضي إلى ألا يَسْتَقِرَّ الدليل ولا تَتِمَّ الحجة ، فوجب سدُّ هذا الباب في أوّل الأمر والاكتفاء بما سَبَقَ من المعجزة القاهرة .

(6/419)

الثالث : أنه - تعالى - لو أعطاهم ما طلبوا من المعجزات القاهرة فلو لم يؤمنوا عند ظهورها لا سَتَحَقُّوا عذاب الاستئصال ، فأقتضت رَحْمَتُهُ صَوْتَهُمْ عن هذا البلاء ، فما أعطاهم هذا المطلوب رَحْمَةً منه - تعالى - لهم ، وإن كانوا لا يعلمون كَيْفِيَّةَ هذه الرحمة .

الرابع : أنه - تعالى - علم منهم أن طلبهم هذه المعجزات لآجل العناد لا لطلب فائدة ، وعلم أنه - تعالى - لو أعطاهم مَطْلُوبَهُمْ لم يؤمنوا ، فهذا السبب ما أعطاهم ؛ لأنه لا فائدة في ذلك .

(6/420)

وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ (38)

قوله : { وَمَا مِنْ دَابَّةٍ } : « من » زائدة لوجود الشرطين ، وهي مبتدأ ، و « إلا أمم » خبرها مع ما عطف عليها .

وقوله : « في الأرض » صفة ل « دابة » ، فيجوز لك أن تجعلها في محل جر باعتبار اللفظ ، وأ ، تجعلها في محل رفع باعتبار الموضع .

قوله : « ولا طائر » الجمهور على جرّه تَسْقًا على لفظ « دابة » .

وقرأ ابن أبي عَبَّلة برفعها تَسْقًا على موضعها .

وقرأ ابن عَبَّاس « ولا طير » من غير ألف ، وقد تقدّم الكلام فيه ، هل هو جمع أو اسم جمع ؟

وقوله : « يطير » في قراءة الجمهور يَحْتَمِلُ أن يكون في محل جر باعتبار لفظه ، ويحتمل أن يكون في محل رفع باعتبار موضعه .

وأما على قراءة ابن أبي عَبَّلة ، ففي محل رفع ليس إلا .

وفي قوله : « ولا طائر » ذكر خاص بعد عام ؛ لأن الدابة تشتمل على كل ما

دَبَّ من طائر وغيره ، فهو كقوله : { وملائكته وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ } [البقرة : 98] وفيه نظرح إِذِ الْمُقَابَلَةُ هنا تنفي أن تكون الذّابة تشمل الطائر .
قوله : « يَجْتَاحِيهِ » فيه قولان :

أحدهما : أن « إلباء » متعلقة ب « يطير » ، وتكون « الباء » للاستِغَاةِ .
والثاني : أن تتعلّق بمحذوف على أنها حالٌ ، وهي حالٌ مؤكّدة كما يقال : « نظرت عيني » ، وفيها رفع مجازٍ يُتَوَهَّمُ ؛ لأن الطيرَانَ يُسْتَعَارُ في السرعة قال : [البسيط]

2156- قَوْمٌ إِذَا الشَّرُّ أَبْدَى تَأْجِدِيَّةَ لَهُمْ ... طَأُّوا إِلَيْهِ زَرَاقَاتٍ وَوُجْدَاتَا
ويطلق الطَيْرُ على العمل ، قال تعالى : { وَكُلُّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ } [الإسراء : 13] .

وقوله : « إلاً أمم » حَبْرُ المبتدأ ، وَجُمِعَ وإن لم يتقدّمه إلا شينان ؛ لأن المراد بهما الجنس .

و « أمثالكم » صفة ل « أمم » ، يعني في الأرزاق والآجال ، والموت والحياة ، والحشر والنشر والاقتصاص لمظلومها من ظالمها .
وقيل : في معرفة الله وعبادته .

وقال مُجاهد : أَصْنَفٌ مَصْنُفَةٌ تُعْرَفُ بِأَسْمَائِهَا ، يريد أن كل جنس من الحيوان أُمَّةٌ : فالطير أُمَّةٌ ، والدّواوِبُ والسَّبَاعُ أمة تعرف بأسمائها مثل بَنِي آدَمَ يُعْرَفُونَ بِأَسْمَائِهِمْ ، يقال : الإنس والناس ، قال عليه الصلاة والسلام : « لَوْلَا أَنَّ الْكِلَابَ أُمَّةٌ مِنَ الْأُمَّمِ لَأَمَرْتُ بِقَتْلِهَا فَاقْتُلُوا مِنْهَا أَسْوَدَ بَهِيمٍ » .
وقيل : أمثالكم يَفْقَهُ بعضهم عن بعض .

فصل في وجه النظم

وجه النظم أنه - تعالى - بَيَّنَّ في الآية أنه لو كان إِنْزَالُ سائر المعجزات مَصْلَحَةً لهم لفعّلها إلا أنه لما لم يَكُنْ إظهارها مَصْلَحَةً للمكلفين لم يظهرها ، وهذا الجواب إنما يَتِمُّ إذا ثبت أنه تعالى يُرَاعِي مصالح المكلفين ، وَيَتَفَضَّلُ عليهم بذلك ، فَبَيَّنَ ذلك وَقَدَّرَهُ بأن قال : « وما مِنْ دَابَّةٍ في الأرض ، ولا طائر يطير بجناحيه إلا أمم أمثالكم » في وصول فَضْلِ الله - تعالى وعنايته وإصلته إلى جميع الحيوانات ، فلو كان إظهار هذه الْمُعْجَزَاتِ مَصْلَحَةً للمكلفين لفعّلها ولم يَبْخُلْ بها ؛ لأنه لم يَبْخُلْ على شيءٍ من الحيوانات بِمَصَالِحِهَا وَمَتَاعِهَا ؛ يَدُلُّ ذلك على أنه - تعالى - لم يظهر تلك المعجزات ؛ لأن إظهارها يُخِلُّ بمصالح المكلفين .

(6/421)

وقال القاضي : إله - تعالى - لما قَدَّمَ ذكر الكُفَّارِ وَبَيَّنَّ أنهم يرجعون إلى الله ، ويحشرون - بَيَّنَّ أيضاً بعده - بقوله : « وما من دابّة في الأرض ، ولا طائر يطير بجناحيه إلا أمم أمثالكم » - في أنهم يحشرون ، والمقصود بيان أن الحَشْرَ والبَغْتَ كما هو حَاصِلٌ في حقكم ، كذلك هو حاصل في حق البهائم .
فصل في أسئلة على الآية والإجابة عنها
حصر الحيوان في هاتين الصفتين ، وهما : إمّا أن يَدَبَّ ، وإمّا أن يطير .
وفي الآيات سُؤالات :

الأول : من الحيوانات ما لا يَدْخُلُ في هَذَيْنِ الْقِسْمَيْنِ مثل حيتانِ الْبَحْرِ ، وسائر ما يَنْسَبُ في الماء ، ويعيش فيه .
والجواب لا بعد أن يُوصَفَ بأنها دَابَّةٌ ، من حيث إنها تَدَبُّ في الماء ؛ لأن سَبْحَهَا

في الماء كَسَبِحَ الطير في الهواء ، إلا أن وَصَفَهَا بِالذَّبِّ أَقْرَبَ إِلَى اللُّغَةِ مِنْ وَصْفِهَا بِالطَيْرَانِ .

السؤال الثاني : ما الفائدة في تقييد الدَّابَّةِ بكونها في الأرض؟

والجواب من وجهين :

أحدهما : أَنَّهُ حَصَّ مَا فِي الْأَرْضِ بِالذِّكْرِ دُونَ مَا فِي السَّمَاءِ اخْتِجَاجًا بِالْأُظْهِرِ؛ لِأَنَّ مَا فِي السَّمَاءِ وَإِنْ كَانَ مَخْلُوقًا مِثْلَنَا فَعَبْرٌ ظَاهِرٌ .

والثاني : أَنِ الْمَقْصُودُ مِنْ ذِكْرِ هَذَا الْكَلَامِ أَنَّ عِنَايَةَ اللَّهِ لِمَا كَانَتْ حَاصِلَةً فِي هَذِهِ الْحَيَوَانَاتِ ، فَلَوْ كَانَ إِظْهَارُ الْمَعْجَزَاتِ الْقَاهِرَةِ مَصْلَحَةً لَمَا مَنَعَ اللَّهُ مِنْ إِظْهَارِهَا ، وَهَذَا الْمَقْصُودُ إِنَّمَا يَتِمُّ بِذِكْرِ مَنْ كَانَ أَدْوَنَ مَرْتَبَةً مِنَ الْإِنْسَانِ ، لَا يَذْكَرُ مِنْ كَانَ أَعْلَى حَالًا مِنْهُ ، فَلِهَذَا الْمَعْنَى قَيَّدَ الدَّابَّةَ بِكُونِهَا فِي الْأَرْضِ .

السؤال الثالث : ما الفائدة في قوله : « يطير بجناحيه » مع أن كل طائر وإنما يطير بجناحيه؟

والجواب : ما تقدّم من ذكر التوكيد أو رفع تَوْهَمِ الْمَجَازِ .

وقيل : إنه - تعالى [قال] في صفة الملائكة { رُسُلًا أُولِي أَجْنِحَةٍ مِثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ يَزِيدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ } [فاطر : 1] ، فذكر [هاهنا] قوله : «

يَجْتَاخِيهِ » ليخرج عنه الملائكة ، لِمَا بَيَّنَّا أَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ إِنَّمَا يَتِمُّ بِذِكْرِ مَنْ كَانَ أَدْوَنَ حَالًا مِنَ الْإِنْسَانِ لَا يَذْكَرُ مِنْ كَانَ أَعْلَى مِنْهُ .

السؤال الرابع : كيف قال : « إلا أمم » مع إفراد الدَّابَّةِ وَالطَّائِرِ؟

والجواب : ما تقدّم من إرادة الجِنْسِ .

قوله : { مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ } : في المراد ب « الكتاب » قولان :

الأول : الْمُرَادُ بِهِ اللَّوْحُ الْمَحْفُوظُ ، قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « جَفَّ الْقَلَمُ بِمَا

هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ »

(6/422)

وعلى هذا فالعموم ظاهر ، لأن الله - تعالى - أثبت ما كان وما يكون فيه .

والثاني : المراد به القرآن ؛ لأنَّ الألف واللام إذا دخلا على الاسم المُفْرَدِ

انصرفت إلى المفهوم السابق ، وهو في هذه الآية القرآن .

وعلى هذا فهل العموم باقٍ؟ منهم من قال : نعم إن جميع الأشياء مُثَبَّتَةٌ فِي

القرآن إمَّا بِالصَّرِيحِ ، وَإِمَّا بِالْإِيْمَاءِ .

فإن قيل : كيف قال الله تعالى : « ما فرطنا في الكتاب من شيء » مع أنه

ليس فيه تفاصيل علم الطب وعلم الحساب ، ولا تفاصيل كثير من المباحث

والعلوم ، ولا تفاصيل مذاهب النَّاسِ ، ودلائلهم في علم الأصول والفروع؟

والجواب أن قوله « ما فرطنا في الكتاب من شيء » يجب أن يكون مَحْصُوصًا

ببيان الأشياء التي يجب معرفتها والإحاطة بها ، وأعلم أن علم الأصول موجودٌ

بتمامه في القرآن على أبلغ الوجوه ، وأما تفاصيل الأقاويل والمذاهب ، فلا

حاجة إليها .

وأما تفاصيل الفروع فالعلماء قالوا : إن القرآن دلَّ على أن الإجماع وخبر

الواحد والقياس حُجَّةٌ فِي الشَّرِيعَةِ ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَكُلُّ مَا دَلَّ عَلَيْهِ أَحَدٌ هَذِهِ

الأصول الثلاثة كان ذلك في الحقيقة موجوداً في القرآن قال تعالى : { وَمَا

آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا } [الحشر : 7] .

وقال عليه الصلاة والسلام : « عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ مِنْ

بَعْدِي .
 وروي أن ابن مسعود كان يقول : « مَا لِي لَا أَلْعَنُ مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ »
 يعني : الْوَائِمَةَ وَالْمُسْتَوْشِمَةَ ، وَالْوَاصِلَةَ وَالْمُسْتَوْصِلَةَ ، وري أَنَّ امْرَأَةً قَرَأَتْ
 جميع القرآن ثم أتته فقالت : يا ابن أمِّ عَبْدٍ ، تَلَوْتُ الْبَارِحَةَ مَا بَيْنَ الدَّقَّتَيْنِ ، فلم
 أحد فيه لَعَنَ الْوَاشِمَةَ ، وَالْمُسْتَوْشِمَةَ ، فقال : لو تَلَوْتِيه لوجدتِيه ، قال تعالى :
 { وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمُ عَنْهُ فَانْتَهُوا } [الْحَيْشِر : 7] ، وإن مما
 أتانا به رسول الله صلى الله عليه وسلم أن قال : « لَعَنَ اللَّهُ الْوَائِمَةَ
 وَالْمُسْتَوْشِمَةَ » .

وقال ابن الخطيب : يمكن وجدانُ هذا المعنى في كتاب الله في قوله تعالى
 في سورة « النساء » حين عَدَّدَ قبائح الشيطان قال : { وَلَا مَرْتَهُمْ فَلْيَغَيِّرَنَّ
 خَلْقَ اللَّهِ } [النساء : 119] فَطَاهِرُ هذه الآية يقتضي أن تغيير الخلق يوجب
 اللعن .

وذكر الواحدي أن الشافعي جلس ف يالمسجد الحرام فقال : لا تسألوني عن
 شَيْءٍ إِلَّا أجبتكم فيه من كتاب الله ، فقال رجل : ما تقول في المُحْرَمِ إذا قتل
 الرَّبُّوبَ؟ ، فقال : لا شَيْءَ عليه ، فقال : أين هذا في كتاب الله؟ ، فقال : قال
 الله تعالى : { وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ } [الْحَيْشِر : 7] ، ثم ذكر سنَدًا إلى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ
 الرَّاشِدِينَ مِنْ بَعْدِي » ثم ذكر إسنادًا إلى عُمَرَ أنه قال : « لِلْمُحْرَمِ قَتْلُ
 الرَّبُّوبِ » .

قال الواحديُّ : فأجابه من كتاب الله مُسْتَبِطًا بثلاث درجات ، وقول النبي
 صلى الله عليه وسلم في حديث العسيف :

(6/423)

« وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَأُقْضِينَ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ » ثم قضى بِالْجَلْدِ وَالتَّعْرِيْبِ
 على العسيف ، وبالرجم على الْمَرْأَةِ إذا اعترفت .
 قال الواحدي : وليس لِلْجَلْدِ وَالتَّعْرِيْبِ ذِكْرٌ فِي نَصِّ الْكِتَابِ ، وهذا يَدُلُّ على أن
 ما جاءكم به النبي صلى الله عليه وسلم فهو عَيْنُ كِتَابِ اللَّهِ . قال تعالى :
 { لِنُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ } [النحل : 44] ، وعند هذا يَصِحُّ قوله تعالى :
 { مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ } والله أعلم .
 وقال بعضهم : إن هذا عَامٌّ أريد به الْخُصُوصُ ، والمعنى ما فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ
 من شيءٍ يحتاج إليه الْمُكَلَّفُونَ .
 قوله : « من شيءٍ » فيه ثلاثة أوجه :
 أحدهما : أن « مِنْ » زائدة في المفعول به ، والتقدير : ما فَرَّطْنَا شَيْئًا ،
 وتضمن « فرطنا » معنى تركنا وأغفلنا ، والمعنى ما أغفلنا ، ولا تركنا شَيْئًا .
 والثاني : أن « مِنْ » تَبْعِيضِيَّةٌ ، أي : ما تركنا ولا أغفلنا في الكتاب بعض شيءٍ
 يحتاج إليه الْمُكَلَّفُ .
 الثالث : أن « مِنْ شيءٍ » في مَحَلِّ نَصْبٍ على المصدر ، و « مِنْ » زائدة فيه
 أيضًا .

ولم يُجْزِ أبو البقاء غيره ، فإنه قال : « مِنْ » زائدة ، و « شيءٍ » هنا واقع
 موقع المصدر ، أي تفريطًا .

وعلى هذا التَّأْوِيلِ لا يبقى في الآيو حُجَّةٌ لمن ظنَّ أن الكتاب يحتوي على ذِكْرِ

كل شيء صريحاً ، ونظير ذلك : { لَا يَصْرُكُمْ كَيْدُهُمْ سَيِّئاً } [آل عمران : 120] .

ولا يجوز أن يكون ب « في » ، فلا يتعدى بحرف آخر ، ولا يصحُّ أن يكون المعنى : ما تركنا في الكتاب من شيء؛ لأنَّ المَعْنَى على خلافه ، فبان أن التأويل ما ذكرنا . انتهى .
قوله : « يحتوي على ذِكْرٍ كل شيء صريحاً » لم يقل به أحد؛ لأنه مُكَابِرَةٌ في الضروريات .
وقرأ الأعرج وعلقمة : « فَرَطْنَا » مُحَقَّفًا ، ف قيل : هما بِمَعْنَى وعن النقاش : فَرَطْنَا : أَحْرَزْنَا ، كما قالوا : « فرط الله عنك المرض » أي : أزاله .
قوله : { ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ } : قال ابن عباسٍ ، والضحاك : حشرها موتها .

وقال أبو هريرة : يحشر الله الخَلْقَ كلهم يوم القيامة الإنس والجن والبهائم والدَّوَابَّ والطير وكلَّ شيء ، فيأخذ للجَمَاءِ من القَرْتَاءِ ، ثم يقول كوني تُرَابًا ، فحينئذٍ يَتَمَنَّى الكافر ويقول : { ياليتني كُنْتُ تُرَابًا } [النبا : 40] ، ويتأكد هذا بقوله : { وَإِذَا الْوُحُوشُ حُشِرَتْ } [التكويد : 5] .

(6/424)

وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا صُمْ وَبُكْمٌ فِي الظُّلُمَاتِ مَنْ يَشَأِ اللَّهُ يُضِلَّهُ وَمَنْ يَشَأِ يُجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ (39)

قوله : { والذين كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا } مبتدأ ، وما بعده الخبر .
ويجوز أن يكون « صُمْ » خبر مبتدأ محذوف ، والجملة حَبْرُ الأَوَّلِ ، والتقدير : والذين كَذَّبُوا بعضهم صُمْ ، وبعضهم بُكْمٌ .
وقال أبو البقاء : « صُمْ وَبُكْمٌ » الخبر مثل : « حُلُوٌ حَامِضٌ » ، والواو لا تمنع من ذلك » .

وهذا الذي قاله لا يجوز من وجهين :
أحدهما : أن ذلك إنما يكون إذا كان الخبران في معنى خبر واحد ، لأنهما في معنى : « مُرٌّ » ، وهو « أَعْسَرُ يَسْرُ » بمعنى « أَصْبَطُ » ، وأمَّا هذان الخبران فكل منهما مستقلٌّ بالفائدة .

والثاني : أن « الواو » لا تجوز في مثل هذا غلا عند أبي عَلِيٍّ الفارسي وهو وجه ضعيف .

والمراد بالآيات ، قيل : جميع الدلائل والحجج .

وقيل : القرآن ومحمد عليه السلام .

قوله : « في الظلمات » فيه أوجهك

أحدهما : أن يكون خبراً ثانياً لقوله : « والذين كَذَّبُوا » ويكون ذلك عبارة عن العَمَى وبصير نظير الآية الأخرى : { صُمْ بُكْمٌ عُمَى } [البقرة : 18] فَعَبَّرَ عن العَمَى بلازيمه ، والمراد بذلك عَمَى البَصِيرَةِ .

الثاني : أنه متعلق بمحذوف على أنه حالٌ من الضمير المُسْتَكِينِ في الخبر ،

تقديره : ضالون حالٌ كونهم مُسْتَقْرِّين في الظلمات .

الثالث : أنه صَقَّهُ ل « بكم » ، فيتعلق أيضاً بمحذوف ، أي : بكم كائون في الظلمات .

الرابع : أن يكون طَرْفًا على حقيقته ، وهو طَرْفٌ ل « صم » ، أو ل « بكم » .
قال أبو البقاء : أو لما ينوب عنهما من القَعْلِ ، أي : لأن الصفتين في قوة التصريح بالفعل .

فصل في بيان نظم الآية

في وجه النظم قولان :

الأول : أنه - تعالى - لما بين من حال الكُفَّار أنهم بلغوا في الكُفْرِ إلى حيث كانت قلوبهم قد صارت مَيْتَةً عن قَبُولِ الإيمان بقوله : « إنما يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَالْمَوْتَى يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ » فذكر هذه الآية تقريراً ذلك المعنى .

الثاني : أنه - تعالى - لِمَا ذَكَرَ فِي قَوْلِهِ : { وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَّمٌ أُمَّتَالِكُمْ } [الأنعام : 38] في كونها دالة على كونها تحت تدبير مُدَبَّرٍ قَدِيمٍ وتحت تقدير مُقَدَّرٍ حَكِيمٍ ، وفي أَنَّ عناية الله مُحِيطَةٌ بِهِمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَصْلُهُ إِلَيْهِمْ - قال بعده : وَالْمُكَدِّبُونَ بِهَذِهِ الدَّلَائِلِ وَالْمُنْكَرُونَ لِهَذِهِ الْعَجَائِبِ صُمٌّ لَا يَسْمَعُونَ كَلَامًا ، بُكْمٌ لَا يَنْطِقُونَ بِالْحَقِّ ، خَائِضُونَ فِي ظُلُمَاتِ الْكُفْرِ ، غَفَلُونَ عَنِ تَأْمُلِ هَذِهِ الدَّلَائِلِ .

قوله : { مَنْ يَشَأِ اللَّهُ يُضِلَّهُ } في مَنْ « وجهان :

أحدهما : أنها مبتدأ ، وخبرها ما بعدها ، وقد عُرِفَ غير مَرَّةٍ .

ومفعول « يشأ » محذوف ، أي : من يشأ الله إضلاله .

والثاني : أنه مَنصُوبٌ بفعل مُضْمَرٍ يفسرُهُ ما بعده من حيث المعنى ، ويقدرُ ذلك الفعل متأخراً عن امس الشَّرْطِ لئلا يلزم خروجه عن الصِّدْرِ .

(6/425)

وقد تقدّم التَّيْبِيَةُ على ذلك ، وأن فيه خلافاً ، والتقدير : من يُشَقِّقِ اللَّهُ يَشَأْ إضلاله ، ومن يُسْعِدْ يَشَأْ هدايته .

فإن قيل : هل يجوز أن تكون « من » مفعولاً مُقَدِّمًا ل « يشأ » ؟

فالجواب : أن الأَخْفَشَ حكى عن العرب أن اسم الشَّرْطِ غير الطرف ، والمضاف إلى اسم الشرط لا بد أن يكون في الجَزَاءِ صَمِيمٌ يعود عليه ، أو على أضيف إليهن فالصَّمِيرُ في « يضلله » و « يجعله » ؛ إمَّا أن يعود على المُضَافِ المحذوف ، ويكون كقوله : { أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لَجِيٍّ يَعْشَاهُ } [النور : 40] .

فالهاء في « يعشاه » تعود على المُضَافِ ، أي : كذي ظلمات يَعْشَاهُ .

وإمَّا أن يعود على اسم الشرط [والأول ممتنع ؛ إذ يصير التقدير : إضلالٌ من يشأ الله يضلله ، أي : يضلُّ الإضلال ، وهو فاسد .

والثاني أيضاً مُمْتَنِعٌ لخلو الجواب من صَمِيرٍ يعود على المضاف إلى اسم الشرط] .

فإن قيل : يجوز أن يكون المعنى : من يشأ الله بالإضلال ، وتكون « من » مفعولاً مُقَدِّمًا ؛ لأن « شأ » بمعنى « أراد » ، و « أراد » يتعدَّى بالباء .

قال الشاعر : [الطويل]

2157- أَرَادَتْ عَرَاةً بِالْهَوَانِ وَمَنْ يُرِدُ ... عَرَارًا لَعْمَرِي بِالْهَوَانِ فَقَدْ ظَلَمَ

قيل : لا يلزم من كَوْنِ « شأ » بمعنى « أراد » أن يتعدَّى تعديته ، ولذلك تجدُّ اللفظ الواحد تختلف تعديته باختلاف متعلقة ، تقول : دخلت الدَّارَ ، ودخلت في الأمرِ ، ولا تقول : دخلت الأمرِ ، فإذا كان في اللفظ الواحد قَمًا بآلِكَ بلفظين ؟

ولم يُحْفَظْ عن العَرَبِ تَعْدِيَّةُ « شَاءَ » بالباء ، وإن كانت في معنى أَرَادَ .
فصل في أَنَّ الهداية والضلال من الله تعالى
احتج أَهْلُ السُّنَّةِ بهذه الآية على أن الهُدَى والضلال ليسا إِلَّا من الله - تعالى -
لتصريح الآية بذلك .
وأجاب المعتزلة عن ذلك بوجوه :
الأول : قال الجُبَّائِي : معناه أَنَّهُ - تعالى يجعلهم ضُمَّاءً وُبُكْمًا وَعُغْمِيًّا يوم القيامة
عند الحَشْرِ ، ويكونون كذلك في الحقيقة بأن يجعلهم في الآخرة ضُمَّاءً وُبُكْمًا في
الظلمات ويضلهم بذلك عن الجنة ، وعن طريقها ، ويصيرهم إلى النار ، وأكد
القاضي هذا بأنه - تعالى - بين في باقي الآيات أنه يحشرهم على وجوه عُغْمِيًّا
وُبُكْمًا وُضُمَّاءً مَاوَاهُمْ جَهَنَّمَ .
الثاني : قال الجُبَّائِي أيضاً : ويحتمل أنهم يكونون كذلك في الدنيا ، فيكون
توسُّعاً من حيث أنهم جعلوا بتكذيبهم آيات الله في الظلمات لا يهتدون إلى
منافع الدنيا فَشَبَّهَهُمْ من هذا الوجه بهم وأجرى بهم وأجرى عليهم مثل صَفَاتِهِمْ
على سبيل التَّشْبِيهِ .
الثالث : قال الكَعْبِيُّ : قوله « ضُمَّ وُبُكْمٌ » قائم على السُّنْمِ والإهانة ، لا على
أنهم كانوا كذلك في الحقيقة .
أمَّا قوله : { مَن يَشَأِ اللَّهُ يُضِلَّهُ } فقال الكعبي : ليس هذا على سبيل المجاز
لأنه - تعالى - وإن أَجْمَلَ القول فيه هَا هُنَا فَقَدْ فَسَّرَهُ في سائر الآيات ، وهو
قوله :

(6/426)

{ وَيُضِلُّ اللَّهُ الظالمين } [إبراهيم : 27] وقوله : { وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا
الفاسقين } [البقرة : 26] .
وقوله : { والذين اهتدوا زَادَهُمْ هُدًى } [محمد : 17] ، وقوله تعالى :
{ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ } [المائدة : 16] .
وقوله : { يُتَّبِثُ إِلَهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ } [إبراهيم : 27] وقوله :
{ والذين جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا } [العنكبوت : 69] .
فثبت بهذه الآيات أن مشيئة الهدى والضلال ، وإن كانت مُجْمَلَةً في هذه الآية ،
إلا أنها [مخصصة] مفصلة في سائر الآيات ، فيحمل هذا المُجْمَلُ على تلك
المُفَصَّلَاتِ . ثم إن المعتزلة ذكروا في تأويل هذه الآية وُجُوهاً :
أحدهما : قوله : { مَن يَشَأِ اللَّهُ يُضِلَّهُ } [الآية : 39] مَحْمُولٌ على مَنَعَ
الألطفِ ، فصاروا عندها كَالضَّمِّ والبُكْمِ .
وثانيها : يضلله يوم القيامة عن طريق الجنة ، وعن وجدان الثواب ؛ لأنه ثبت
بالدليل أنه - تعالى - لا يشاء هذا الإضلال إلا لمن يستحقه عقوبة ، كما لم يشأ
الهُدَى إِلَّا للمؤمنين .
واعلم أن هذه الوجوه التي تكلَّفَهَا المعتزلة إنما تَحْسِنُ لَوْ ثَبَتَ في العقل أنه لا
يمكن إِجْرَاءُ هذا الكلام على ظاهرة ، وقد دللنا على أَنَّ هذا الفعل لا يحصل إِلَّا
عند حُصُولِ الداعي ، وبيَّنَّا أَنَّ خالِقَ ذلك الداعي هو الله تعالى ، وبيَّنَّا أن عند
حصوله يجبُ الفعلُ في هذه المقدمَاتِ الثلاثِ ، فوجب القَطْعُ بأن الكفر
والإيمان من الله تعالى ، وبتخليقه وتقديره وتكوينه ، وقد تقدَّم إبطالُ هذه

الوجه عند قوله : { حَتَمَ اللهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ } [البقرة : 7] وغيرها من الآيات ، فلا حاجة إلى الإعادة .

(6/427)

قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ آتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ السَّاعَةُ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ (40) بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ وَتَنْسَوْنَ مَا تُشْرِكُونَ (41)

يجوز نقل همزة حركة الاستفهام إلى لام « قُلْ » ، وتُحْدَفُ الهمزة تخفيفاً وهي قراءة وَرِشٍ ، وهو تسهيل مُطَرِّدٌ ، و « أَرَأَيْتُمْ » هذه بمعنى « أخبرني » ، ولها أحكامٌ تَحْتَصُّ بها ، اضْطَرَبَتْ أقوالا الناس فيها ، وانتشر خلافهم ، ولا بُدَّ من التَّعَرُّضِ لذلك ، فنقول : رأيت إن كان البصرية ، أو العلمية الباقية على معناها ، أو التي إصابة الرئة كقولهم : « رأيتُ الطائر » ، أي : أصبتُ رئتَهُ لم يَجُزْ فيها تخفيق الهمزة التي هي عَيْنُهَا ، بل تُحَقِّقُ ليس إلا ، أو تُسَهِّلُ بَيْنَ من غير إبدال ولا حذفٍ ، ولا يجوز أن تلحقها كافٌ على أنها حرف خطاب ، بل إن لحقها كافٌ كانت ضميراً مفعولاً أوَّل ، ويكون مُطَابِقاً لما يُرَادُ به تذكير وتأنيتٌ ، وإفراد وتثنية وجمع ، وإذا اتَّصَلَتْ بها تاء الخطاب لزم مُطَابِقَتُهَا لما يُرَادُ بها ممَّا دُكِّرَ ، ويكون ضميراً فاعلاً ، نحو : أرايتم ، أرايتما ، أرايتما أرايتن ، ويدخلها التَّعْلِيْقُ وَالإلغَاءُ ، وإن كانت العمليَّة التي صُمِّمَتْ معنى « أخبرني » اختصَّتْ بأحكامٍ أُخَرَ .

منها : أنه يجوز تَسْهِيْلُ همزتها بإبدالها ألفاً ، وهي مَرْوِيَّةٌ عن نافع من طريق ورشٍ ، والنَّحَاة يَسْتَضَعِفُونَ إبدال هذه الهمزة ألفاً ، بل المشهور عندهم تَسْهِيْلُهَا بَيْنَ بَيْنَ ، وهي الرواية المشهورة عن نافع ، لكنَّهُ قَدْ نَقَلَ الإبدال المَحْضُ قَطْرٌ وغيره من اللغويين قال بعضهم « هذا عَلَطٌ عَلَطٌ عليه » ، أي : على نافع ، وسبب ذلك أنه يُؤَدِّي إلى الجَمْعِ بين ساكنين ، فإن « الياء » بعدها ساكنة .

ونقل أبو عبيد القاسم بن سلام عن أبي جعفر ونافع ، وغيرهما من أهل المدينة « أنهم يُسَقِطُونَ الهمزة ، ويَدْعُونَ أن الألف خلفٌ منها . قال شهاب الدين : وهذه العبارة تُشْعِرُ بأن هذه الألف ليست بدلاً من الهمزة ، بل جيءَ بها عَوَاضاً عن الهمزة الساقطة .

وقال مكيُّ بنُ أبي طالب : « وقد روي عن وَرِشٍ إبدالُ الهمزة ألفاً ؛ لأن الرواية عنه أنه يَمُدُّ الثانية ، والمَدُّ لا يتمكّن إلا مع البدل ، وحسّن جوازَ البدل في الهمزة وبعدها ساكنٌ أنَّ الأوَّلَ حَرْفٌ مَدٌّ ولين ، فإن هذا الذي يحدث مع السكون يقوم مقام حركة يُتَوَصَّلُ بها إلى التَّنَطُّقِ بالساكن » . وقد تقدّم شَيْءٌ من هذا عند قوله : { أَنْذَرْتَهُمْ } [البقرة : 6] .

ومنها : أن يُحْدَفَ الهمزة التي هي عَيْنُ الكلمة ، وبها قرأ الكسائي ، وهي فاشية تظماً وشرّاً فمن النظم قوله : [الرجز]

2158- أَرَيْتَ مَا جَاءَتْ بِهِ أَمْلُودَا ... مُرَجَّلًا وَبَلْبَسُ الْبُرُودَا

أَقَائِلُنَّ أَحْضُرُوا الشَّهُودَا ... وقال الآخر : [الطويل]

2159- أَرَيْتَكَ إِذْ هُنَّا عَلَيْكَ أَلَمْ تَحْفَ ... رَقِيْبًا وَحَوْلِي مِنْ عَدُوِّكَ حُصْرٌ

وأنشد الكسائي لأبي الأسود : [المتقارب]

2160- أَرَيْتَ امْرَأً كُنْتُ لَمْ أَبْلُهُ ... أَتَانِي فَقَالَ : اتَّخِذْنِي حَلِيلًا
وزعم الفراء أن هذه اللعة لعة أكثر العرب .

(6/428)

قال : « في أَرَيْتَ لغتان ومعنيان :
أحدهما : أن يسأل الرجل : أَرَيْتَ رَبِّدًا ، أي : أَعَلِمْتَ ، فهذه مهموزة .
وثانيهما : أن تقول : أَرَيْتَ بمعنى « أَحْبَبْتَنِي » ، فهاهنا تترك الهمزة إن شئت ،
وهو أكثر كلام العرب بؤمئ إلى تَرْكِ الهمزة للفرق بين المَعْتَبِينَ » . انتهى .
وفي كيفية حذف هذه الهمزة ثلاثة أوجه :
أحدها : - وهو الظاهر- أنه اسْتُقِلَ الْجَمْعُ بين همزتين في فعل اتَّصَلَ بِهِ صَمِيرٌ ،
فَحَقَّقَهُ بِإِسْقَاطِ إِحْدَى الهمزتين ، وكانت الثانية أولى ، لأنها حَصَلَ بِهَا التَّقْلُ ؛
ولأنَّ حذفها ثابتٌ في مضارع هذا الفعل ، نحو : أرى ، ويرى ، ونرى ، وترى ،
ولأنَّ حذف الأولى يُخَلُّ بِالتَّفَاهُطِ ، إذ هي للاستفهام .
والثاني : أنه أَبْدَلَ الهمزة أَلْفًا ، كما فعل تَأَفَّعُ في رواية ورش ، فالتقى ساكنان
، فحذف أولهما وهو الألف .

والثالث : أنه أَبْدَلَهَا يَاءً ، ثم سبكتها ، ثم حذفها لالتقاء الساكنين ، قاله أبو
البقاء ، وفيه بُعْدٌ ، ثم قال : « وَقَرَّبَ ذَلِكَ فِيهَا حَذْفُهَا فِي مُسْتَقْبَلِ هَذَا الْفِعْلِ »
يعني في يرى وبابه ، وَرَجَّحَ بعضهم مذهب الكسائي بأن الهمزة قد اجترىء
عليها بالحذف ، وأنشد : [الرجز]

2161- إِنْ لَمْ أَقَاتِلْ قَالِيْسُونِي بُرُقًا ... وَأَنْشِدُ لِأَبِي الْأَسْوَدِ : [الكامل]

2162- يَا بَا الْمُغِيرَةِ رَبِّ أَمْرٍ مُعْصِلٍ ... فَرَجَّئُهُ بِالْمَكْرِ مِنِّي وَالذَّهَاءِ
[وقولهم : « وَبَلَّمَهُ »] .

وقوله : [البسيط]

2163- وَبَلَّمَهَا خُلَّةً قَدْ سَبَطَ مِنْ دَمِهَا ... فَجَعُ وَوَلَعُ وَإِخْلَافُ وَتَبْدِيلُ

وأنشد أيضاً : [الوافر]

2164- وَمَنْ رَا مِثْلَ مَعْدَانَ بْنِ سَعْدٍ ... إِذَا مَا التَّسْعُ طَالَ عَلَى الْمَطِيَّةِ

أي : وَمَنْ رَأَى .

ومنها : أنه لا يَدْخُلُهَا تَغْلِيْقٌ ، ولا إِعْآءٌ ؛ لأنها [بمعنى] « أَخْبَرْنِي » لا يُعَلَّقُ عند
الجمهور .

قال سيبويه : « وتقول : أَرَيْتَكَ رَبِّدًا أَبُو مَنْ هُوَ؟ لا يَحْسُنُ فِيهِ إِلَّا النَّصَبُ فِي
« زيد » ، الا ترى لو قلت : « أَرَيْتَ أَبُو مَنْ أَنْتَ؟ » لم يَحْسُنْ ؛ لأن فيه معنى
أخبرني عن زيد ، وصار الاستفهامُ في موضع المفعول الثاني » وقد خالف
سيبويه عَيْرُهُ مِنَ النَحْوِيِّينَ ، وقالوا : كثيراً ما تُعَلَّقُ « أَرَيْتَ » وفي القرآن من
ذَلِكَ كَثِيرٌ ، وَاتَّذَلُوا بِهَذِهِ الْآيَةِ الَّتِي نَحْنُ فِيهَا ، وبقوله : { أَرَيْتَ إِنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى
أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ } [العلق : 13 ، 14] ، وبقوله :

2165- أَرَيْتَ مَا جَاءَتْ بِهِ أَمْلُودًا ... وَهَذَا لا يبرد على سيبويه ، وسيأتي تأويل
ذلك قريباً .

ومنها : أنها تَلَحُّقُهَا « التاء » فَبَلَّتَرُمُ إِفْرَادُهَا وَتَذَكِيرُهَا ، وَبُسْتَعْنَى عَنْ لِحَاقِ
علامة الفُرُوعِ بِهَا لِحَاقِهَا بِالْكَافِ ، بخلاف التي لم تُصَمَّنْ معنى « أَخْبَرْنِي »
فإنها تُطَابِقُ فِيهَا ، كما تقدَّم ما يُرَادُ بِهَا .

ومنها : أنه يلحقها « كاف » هي حرف خطابٍ يُطَابِقُ ما يُرَادُ بِهَا من إفرادٍ

وتذكير وِضْدَيْهِمَا ، وهل هذه « التاء » فاعل ، و « الكاف » حرف خطاب [تبيّن أحوال التاء ، كما تبينه إذا كانت ضميراً ، أو التاء حرف خطاب] و « الكاف » ضمير في موضع المفعول الأول ؟
ثلاثة مذاهب مشهورة ، الأول : قول البصريين ، والثاني : قول الفراء ، والثالث : قول الكسائي ، ولتقتصر على بعض أدلة كل فريق .

(6/429)

قال أبو علي : « قولهم : « أَرَأَيْتَكَ رَبِّدًا ما فعل « بفتح » التاء » في جميع الأحوال ، فالكاف لا يخلو أن يكون للخطاب مُجَرِّدًا ، ومعنى الاسم مَحْلُوعٌ منه ، أو يكون دالًّا على الاسم مع دلالة على الخطاب ، ولو كان اسمًا لوجب أن يكون الاسم الذي بعده هو هو ؛ لأن هذه الأفعال مفعولها الثاني هو الأول في المعنى ، لكنه ليس به ، فتعيّن أن يكون مَحْلُوعًا منه الاسم ، وإذا ثبت ، هـ للخطاب مُعَرِّى من الاسم تبت أن « التاء » لا تكون لِمُجَرِّدِ الخطاب ، ألا ترى أنه لا ينبغي أن يَلْحَقَ الكَلِمَةُ علامتا خطاب ، كما لا يخلقها علامتا تأنيث ولا علامتا استفهام ، فلمّا لم يَجُزْ ذلك أُفِرِدَتْ « التاء » في جميع الأحوال لمّا كان الفِعْلُ لا بُدَّ من فاعل ، وجُعِلَ على لَفْظٍ واحدٍ اسْتِعْنَاءً بما يَلْحَقُ « الكاف » ، ولو لحق « التاء » علامة الفروع علامتان للخطاب مما كان يَلْحَقُ « التاء » ، وممّا كان يلحق « الكاف » ، فلما كان ذلك يُؤدِّي إلى ما لا تَظَيَّرَ له رُفِضَ ، وأجري على ما عليه سيائر كلامهم .

وقال الرَّجَّاح بعد حكايته مَذْهَبَ الفراء : « وهذا القَوْلُ لم يَقْبَلْهُ النحويون القَدَمَاءُ وهو خَطَّاحٌ لأن قولك : « أَرَأَيْتَ رَبِّدًا ما شأنه » لو تعدّت الرؤية إلى « الكاف » وإلى زيد لصار المعنى : أَرَأَيْتَ تَفْسُكَ زِيدًا ما شأنه وهذا مُحَالٌ » ثم ذكر مذهب البصريين .

وقال مكّي بن أبي طالب بعد حكايته مَذْهَبَ الفراء : « وهذا مُحَالٌ ، لأن « التاء » هي « الكاف » في « أَرَأَيْتَكُمْ » ، فكان يجب أن تُظَهَرَ علامة جمع « التاء » وكان يجب أن يكون فاعلان لفعل واحدٍ وهما لِشَيْءٍ واحدٍ ، ويجب أن يكون معنى قولك : « أَرَأَيْتَكَ رَبِّدًا ما صَنَعَ » : أَرَأَيْتَ تَفْسُكَ رَبِّدًا ما صنع ؛ لأن « الكاف » هو المُخَاطَبُ ، وهذا مُحَالٌ في المعنى ، ومُتَنَاقِضٌ في الإعراب والمعنى ؛ لأنك تَسْتَفْهَمُ عن نفسه في صَدْرِ السُّؤَالِ ، ثم ترد السؤال إلى غيره في آخره وتخاطبه أولاً ، ثم تأتي بغائب آخر ، أو لأنه يَصِيْرُ ثلاثة مفعولين ل « رأيت » ، وهذا كله لا يَجُوزُ . ولو قلت : « أَرَأَيْتَكَ عالماً بزيد » لكان كلاماً صحيحاً ، وقد تعدّى « رأى » إلى مفعولين .

وقال أبو البقاء بعدما حكى مذهب البصريين : « والدليل على ذلك أنها - أي « الكاف » - لو كانت اسماً لكانت : إمّا مَجْرُورَةً - وهو باطلٌ إذ لا جارٌّ هنا - وإمّا مَرْفُوعَةً ، وهو باطلٌ أيضاً لأمرين : أحدهما : أن « الكاف » ليست من ضمائر الرفع .

(6/430)

والثاني : أنها لا رافع لها؛ إذا ليست فاعلاً؛ لأن « التاء » فاعل ، ولا يكون لفعل واحد فاعلان ، وإمّا أن تكون مَنْصُوبَةً ، وذلك باطلٌ لثلاثة أوجه : أحدها : أن هذا الفِعْلَ يتعدّى إلى مَفْعُولَيْنِ كقولك : « رأيت زيدا ما فعل » فلو جعلت « الكاف » مفعولاً كان ثالثاً .

والثاني : أنه لو كان مَفْعُولاً لكان هو الفاعل في المَعْنَى ، وليس المعنى على ذلك ، إذ ليس العَرَضُ رأيت نفسك ، بل رأيت غيرك ، ولذلك قلت : رأيتك زيدا وزيد غير المُخَاطَبِ ، ولا هو بدل منه .

والثالث : أنه لو كان مَنْصُوباً على أنه مَفْعُولٌ لظَهَرَ علامةُ التثنية والجمع والتَّانِيثِ في « التاء » فكنت تقول : رأيتكما ، رأيتموكم ، رأيتكنَّ . ثم ذكر مَذْهَبَ الفَرَّاءِ ثم قال : « وفيما ذكرنا إبطالاً لمذهبه » .

وقد انْتَبَهَ أبو بكر بن الأَثَرِيُّ لمذهب الفَرَّاءِ بأن قال : « لو كانت « الكاف » توكيداً لوقعت التَّثْنِيَةُ والجمع بالتاء ، كما يَقَعَانِ بها عند عدم « الكاف » ، فلمَّا فُتِحَتْ « التاء » في خِطَابِ الجَمْعِ ووقع مَيْسَمُ الجمع لغيرها كان ذلك دَلِيلًا على أن « الكاف » غيرُ توكيد .

ألا ترى أن « الكاف » لو سَقَطَتْ لم يَصْلُحْ أن يُقالَ لجماعة : رأيت ، فوضَحَ بهذا انْصِرَافُ الفِعْلِ إلى « الكاف » ، وأنها واجبةٌ لآرَمَةٍ مُفْتَقِرَةٍ إليها » . وهذا الذي قاله أبو بكر باطلٌ بالكاف اللاحقة لاسم الإشارة ، فإنها يَقَعُ عليها مَيْسَمُ الجَمْعِ ، ومع ذلك هي حرفٌ .

وقال الفراء : « موضع « الكاف » نصب ، وتأويلها رَفْعٌ؛ لأن الفعل يَتَحَوَّلُ عن « التاء » إليها ، وهي بِمَنْزِلَةِ « الكاف » في « دونك » إذا أَعْرِي بها ، كما تقول : « دُونَكَ زيدا » فتجد « الكاف » في اللفظِ حَفْضًا ، وفي المعنى رَفْعًا؛ لأنها مَأْمُورَةٌ ، فكذلك هذه « الكافُ » موضعها نصبٌ ، وتأويلها رفعٌ » .

قال شهابُ الدين : « وهذه الشَّبَهَةُ باطلَةٌ لما تَقَدَّمَ ، والخلافُ في « دونك » و « إليك » وبأيهما مَشْهُورٌ تَقَدَّمَ التَّثْنِيَةُ عليه مراراً » .

وقال الفَرَّاءُ أيضاً كلاماً حَسَنًا [رأيت أن أذكره فإنه مُبِينٌ تَأْفِعُ] قال : للعرب في « رأيت » لغتان ومعنيان :

أحدهما : رُؤْيَةُ العَيْنِ ، فإذا رأيت هذا عَدَّيْتَ الرُّؤْيَةَ بالضمير إلى المُخَاطَبِ ، ويتصَرَّفُ سبائِرُ الأفعالِ ، تقول للرجل : « رأيتك على غير هذه الحال » ، تريدُ : هل رأيت نفسك ، ثم تُثْنِي وتَجْمَعُ فتقول : « رأيتكما ، رأيتموكم ، رأيتكنَّ » .

والمعنى الآخر : أن تقول : « رأيتك » وأنت تريد معنى « أخبرني » ، كقولك : رأيتك إن فَعَلْتُ كذا ماذا تَفْعَلُ ، أي : أخبرني ، وتترك « التاء » إذا أردت هذا المعنى مُوَحَّدَةً؛ لأنهم كل حال تقول : « رأيتكما ، رأيتكم ، رأيتكنَّ » ، وإنما تركت العربُ « التاء » واجدةً؛ لأنهم لم يريدوا أن يكون الفِعْلُ واقعاً من المُخَاطَبِ على نفسه ، فاكتَفَوْا من علامة المُخَاطَبِ بذكره في المكان ، وتركوا « التاء » على التذكير والتوحيد إذا لم يكون الفِعْلُ واقعاً ، والرُّؤْيَةُ من الأفعالِ الناقصة التي يُعَدِّيها المُخَاطَبُ إلى نفسه بالمكنى مثل : طننتي ورأيتني ، ولا يقولون ذلك في الأفعالِ التَّامَةِ ، لا يقولون خارجاً؟ وذلك أَنَّهُمْ ارْتَادُوا الفِصْلَ بين الفعل الذي قد يُلْعَى ، وبين الفعل الذي لا يَجُوزُ إلغاؤه ، ألا ترى أنك تقول : « أنا أصُنُّ حَارِجٌ » فتلغي « أظن » وقال الله تعالى

{ أن رآه استغنى } [العلق : 7] ولم يقل : رأى نفسه .
وقد جاء في ضرورة الشعر إجراء الأفعال التامة مجرى النواقص؛ قال جرّان
العوذ : [الطويل]
2166- لَقَدْ كَانَ لِي عَنْ صَرَّتَيْنِ عَدْمَتِي ... وَعَمَّا آلَايَ مِنْهُمَا مُتْرَخِزُ
والعرب تقول : « عَدِمْتُني وَوَجَدْتُني » وليس بوجه الكلام . انتهى .
واعلم أنّ النَّاسَ اختلفوا في الجملة الاستفهامية الواقعة بعد المنصوب ب «
أرأيتك » [نحو : أرأيتك] زِيداً ما صنع؟
فالجوهور على أنّ « زيداً » مفعول أوّل ، والجملة بعده في محلّ نصبٍ سادّة
مسدّ المفعول الثاني .
وقد تقدّم أنه لا يجوز التعليل في هذه ، وإن جاز في غيرها من أخواتها نحو :
علمت زيداً أبو من هو .
وقال ابن كيسان : « إن هذه الجملة الاستفهامية في أرأيت زيداً ما صنع بدّل
من أرأيتك » .
وقال الأَخْفَشُ : « إنه لا بُدَّ بعد « أرأيت » التي بمعنى « أخبرني » من الاسم
المستحبر عنه ، وتلزم الجملة التي بعده الاستفهام؛ لأن « أخبرني » موافق
لمعنى الاستفهام » .
وزعم أيضاً أنها تخرج عن بابها ، فتكون بمعنى « أما » أو « تبيّه » ، وحينئذ لا
يكون لها مفعولان ، ولا مفعول واحد ، وجعل من ذلك : { أرأيت إذ أوتينا إلى
الصخرة فآتي نسيب الحوت } [الكهف : 63] .
وهذا يبغى ألا يجوز؛ لأنه إخراج للفظ عن موضوعها من غير داع إلى ذلك .
إذا تقرّر هذا قيلزجّع إلى الآية الكريمة فنقول ، وبالله التوفيق : اختلف النَّاسُ
في هذه الآية على ثلاثة أقوال :
أحدها : أن المفعول الأوّل ، والجملة الاستفهامية التي سدّت مسدّ الثاني
محدوفان لفهم المعنى ، والتقدير : أرأيتكم عبادتكم الأصنام هل تنفَعُكم؟ أو
اتّخَذَكم عَيَّرَ الله إلهاً هل يكثفُ صُركم؟ ونحو ذلك ، ف « عبادتكم » أو «
اتّخَذَكم » مفعول أوّل ، والجملة الاستفهامية سادّة مسدّ الثاني ، و « التاء »
هي الفاعل ، و « الكاف » حرف خطاب .
الثاني : أن الشرط وجوابه - وسيأتي بيانه - قد سدّا مسدّ المفعولين؛ لأنهما قد
حصّلا المعنى المقصود ، فلم يحتج هذا الفعل إلى مفعول ، وليس بشيء؛ لأن
الشرط وجوابه لم يُعْهَدَ فيهما أن يسدّا مسدّ مفعولي « ظنّ » ، وكون الفاعل
غير محتاج لمفعول إخراج له عن وضعه ، فإن عنى بقوله : « سدّا مسدّه »
أنهما دالان عليه فهو المدعى .

(6/432)

والثالث : أن المفعول الأوّل محذوف ، والمسألة من باب التنازع بين « أرأيتكم
وأتاكم » ، والمتنازع فيه لفظ « العذاب » وهذا اختيار أبي حيان ، ولتورد كلامه
ليظهر فإنه كلام حسن قال : « فنقول : الذي تختاره أنها بقیة علي حكمها في
التعدي إلى اثنين ، فالأول منصوب ، والثاني لم تجده بالاستيفاء إلا حملة
استفهامية أو قسيمية .

فإذا تقرّر هذا فنقول : المفعول الأول في هذه الآية محذوف ، والمسألة من
باب التنازع ، تنازع « أرأيتكم » والشرط على « عذاب الله » فاعمل الثاني ،

وهو « أتاكم » ، فارتفع « عذاب » به ، ولو أعمل الأَوَّل لكان التَّركيب : « عذاب » بالتَّصْبِ ، ونظير ذلك « اضرب إن جاءك زيد » على إِعْمَالِ « جاءك » ، ولو نصب لجاز ، وكان من إعمال الأَوَّل .
 وأما المفعول الثاني ، فهو الجملة من الاستفهام « أَعَيَّرَ اللهُ تَدْعُونَ » والترابط لهذه الجملة بالمفعول الأَوَّل المحذوف مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ : أَعَيَّرَ اللهُ تَدْعُونَ لِكَشْفِهِ ، والمعنى : قل : رأيتم عذابَ اللهِ إن أتاكم - أو السَّاعةَ إن أتتكم - أَعَيَّرَ اللهُ تَدْعُونَ لِكَشْفِهِ ، أو لكشف تَوَازُلِهَا . انتهى .
 والتقدير الإِعْرَابِيُّ الذي ذكره يَحْتَاجُ إلى بضع إِبْصَاحٍ ، وتقديره : قل : رأيتموه أو رأيتم إِيَّاهُ إن أتاكم عَذَابُ اللهِ ، فذلك الضمير هو صَمِيرُ العذابِ لَمَّا عَمِلَ الضمير في ظاهره أَعْطِيَ المُلْعَى صَمِيرَهُ ، وإذا أَصْمَرَ في الأَوَّلِ حُذِفَ ما لم يكن مَرْفُوعاً ، أو خبراً في الأَصْلِ ، وهذا الضمير ليس مَرْفُوعاً ، ولا خبراً في الأَصْلِ ، فلأجل ذلك حُذِفَ ولا يَبْتَدِئُ إِلَّا صَرُورَةً .
 وأما جوابُ الشَّرْطِ ففيه حَمْسَةٌ أوجهٌ :
 أحدهما : أنه مَحذُوفٌ ، فَقَدَرَهُ الزمخشري : « إن أتاكم عذابُ اللهِ مَنْ تَدْعُونَ » .

قال أبو حَيَّان : « وإِصْلَاحُهُ أن تقول : « فَمَنْ تَدْعُونَ » بالفاء ؛ لأن جواب الشرط إذا وقع جُمْلَةً اسْتِفْهَامِيَّةً فلا بُدَّ فيه من الفاء » .
 الثاني : أنه « رأيتمكم » ، قاله الحُوفِي ، وهو قَاسِدٌ لوجهين :
 أحدهما : أن جواب الشرط لا يتقدَّم عند جمهور البصريين ، إنما جَوَّزَهُ الكوفيون ، وأبو زيد ، والمُبَرِّدُ .
 والثاني : أن الجملة المُصَدَّرَةَ بالهمزة لا تقع جواباً للشرطِ أَلْبَنَّةً ، إنما يقع من الاستفهام ما كان ب « هل » أو اسم من أسماء الاستفهام ، وإنما لم تقع الجُمْلَةُ المُصَدَّرَةُ بالهمزة جواباً ؛ لأنه لا يَحِلُّو : أن تأتي معها بالفاء ، أو لا تأتي بها ، لا جَائِزٌ ألا تأتي بها ؛ لأن كل ما لا يَصْلُحُ شرطاً يجب اقْتِرَائُهُ بالفاء إذا وقع جواباً .
 ولا جَائِزٌ أن تأتي بها ؛ لأنك : إمَّا أن تأتي بها قَبْلَ الهمزة ، نحو : « ن قمت فأزيد مُنْطَلِقِي » ، أو بعدها نحو : « أَقْرَبُ مُنْطَلِقِي » ، وكلاهما مُمْتَنِعٌ ، أمَّا الأَوَّلُ فلتَصَدَّرِ « الفاء » على الهمزة .

(6/433)

وأما الثاني ، فإنه يُؤَدِّي إلى عدم الجواب بالفاء في موضع كان يجب فيه الإيْتَانُ بها وهذا بخلاف هل ، فإنك تأتي بالفاء قبلها ، فنقول : « إن قمت فهل زيد قائم » ؛ لأنه ليس لها تمام التصدير الذي تَسْتَحِقُّهُ الهمزة ، ولذلك تَصَدَّرَتْ على بعض حروف العطف ، وقد تقدَّم [مشروحاً] مراراً .
 الثالث : أنه « أغير الله » وهو ظاهرُ عِبَارَةِ الزمخشري ، فإنه قال : « ويجوز أن يتعلَّق الشرط بقوله : « أغير الله تدعون » ، كأنه قيل : أغير الله تدعون إن أتاكم عذابُ اللهِ » .
 قال أبو حَيَّان : ولا يجوز أن يتعلَّق الشرط بقوله : « أغير الله » ؛ لأنه لو تعلَّق به لكان جواباً له ، لكنه لا يقع جواباً ، لأن جواب الشرط إذا كان استيفهاماً بالحرف لا يقع إلا ب « هل » وذكر ما قدَّمته إلى آخره ، وعزاه الأَخْفَشُ عن العرب ، ثم قال : « ولا يجوز أيضاً من وجهٍ آخر ؛ لأنَّنا قد قرَّرنا أنَّ « رأيتمك »

مُتَعَدِّيَةٌ إِلَى اثْنَيْنِ؛ أَحَدَهُمَا فِي هَذِهِ الْآيَةِ مَحذُوفٌ ، وَأَنَّهُ مِنْ بَابِ التَّنَازُعِ ، وَالْآخِرُ وَقَعَتِ الْجُمْلَةُ الْاسْتِفْهَامِيَّةُ مَوْقِعَهُ ، فَلَوْ جَعَلْتَهَا جَوَابَ الشَّرْطِ لَبَقِيَتْ « أَرَأَيْتُمْ » مُتَعَدِّيَةً إِلَى وَاحِدٍ ، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ » .

قال شهابُ الدين : وهذا لَا يَلَزِمُ الزمخشري ، فإنه لَا يرتضي ما قاله من الإعراب المُشارِ إليه .

قوله : « يَلَزِمُ تَعَدِّيَهَا لِوَاحِدٍ » .

قلنا : لَا نُسَلِّمُ ، بَلْ يَتَعَدَّى لِاثْنَيْنِ مَحذُوفِينَ ثَانِيَهُمَا جُمْلَةُ الْاسْتِفْهَامِ ، كَمَا قَدَّرَهُ عَيْزَةُ : ب « أَرَأَيْتُمْ عِبَادَتَكُمْ هَلْ تَنْفَعُكُمْ » ثُمَّ قَالَ : « وَأَيْضًا التَّزَامُ الْعَرَبِ فِي الشَّرْطِ الْجَائِي بَعْدَ » أَرَأَيْتَ « مُضِيَّ الْفِعْلِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ جَوَابَ الشَّرْطِ مَحذُوفٌ ، لِأَنَّهُ لَا يُحَدَفُ جَوَابُ الشَّرْطِ إِلَّا عِنْدَ مُضِيِّ فِعْلِهِ ، قَالَ تَعَالَى : { قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ } [الْأَنْعَامُ : 47] { قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ } [الْأَنْعَامُ : 46] { قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ جَعَلَ اللَّهُ } [الْقَصَصُ : 71] { قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُهُ } [يُونُسُ : 50] { أَفَرَأَيْتُمْ إِنْ مَتَّعْنَاهُمْ سِنِينَ } [الشُّعْرَاءُ : 205] { أَرَأَيْتَ إِنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى } [الْعَلَقُ : 31] إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ .

وقال الشاعر : [الرجز]

2167- أَرَيْتَ إِنْ جَاءَتْ بِهٍ أَمْلُودًا ... وَأَيْضًا مَجِيءُ الْجُمْلَةِ الْاسْتِفْهَامِيَّةِ مُصَدَّرَةً بِمِزَةِ الْاسْتِفْهَامِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ جَوَابَ الشَّرْطِ ، إِذْ لَا يَصِحُّ وُقُوعُهَا جَوَابًا لِلشَّرْطِ « أَنْتَهَى » .

وَلَمَّا جَوَّزَ الزمخشري أَنَّ الشَّرْطَ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ : « أَعْيَرَ اللَّهُ » سَأَلَ سَوَآلاً ، وَأَجَابَ عَنْهُ ، قَالَ : « فَإِنْ قُلْتَ : إِنْ عُلِقَ الشَّرْطُ بِهِ ، فَمَا تَصَنَعُ بِقَوْلِهِ : { فَيَكْتِيفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ } مَعَ قَوْلِهِ : { أَوْ أَتَيْتُمُ السَّاعَةَ } ، وَقَوَارِعُ السَّاعَةِ لَا تُكْشَفُ عَنِ الْمَشْرُوكِينَ ؟

قلت : قد اشترط في الكَشْفِ الْمَبْشِيئَةَ وَهُوَ قَوْلُهُ : « إِنْ شَاءَ » إِيدَانًا بِأَنَّهُ إِنْ فَعَلَ كَانَ لَهُ وَجْهُ مِنَ الْحِكْمَةِ ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَفْعَلُ لِوَجْهِ آخَرَ مِنَ الْحِكْمَةِ أَرْجَحَ مِنْهُ » .

(6/434)

قال أبو حيان : « وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الشَّرْطَ مُتَعَلِّقٌ بِ « أَعْيَرَ اللَّهُ » وَقَدْ اسْتَدَلَّتْنَا عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ » .

قال شهابُ الدين : تَرِكَ الشَّيْخُ النَّبِيَّةَ عَلَى مَا هُوَ أَهَمُّ مِنْ ذَلِكَ وَهُوَ قَوْلُهُ : « إِلَّا أَنَّهُ لَا يَقَعُ لَوْجُهُ آخِرَ مِنَ الْحِكْمَةِ أَرْجَحَ مِنْهُ » وَهَذَا أَضَلُّ فَاسِدٌ مِنْ أَصُولِ الْمَعْتَزَلَةِ يَزْعَمُونَ أَنَّ أَفْعَالَه - تَعَالَى تَابِعَةٌ لِمَصَالِحِ وَحُكْمِ ، يَتَرَجَّحُ مَعَ بَعْضِهَا الْفِعْلُ ، وَمَعَ بَعْضِهَا التَّرْكُ ، وَمَعَ بَعْضِهَا يَجِبُ الْفِعْلُ أَوْ التَّرْكُ ، تَعَالَى اللَّهُ عَنِ ذَلِكَ ، بَلْ أَفْعَالُهُ لَا تُعَلَّلُ بِغَرَضٍ مِنَ الْأَغْرَاضِ ، { لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ } [الْأَنْبِيَاءُ : 23] ، كَمَا تَقَرَّرَ فِي عِلْمِ الْأَصُولِ .

الرَّابِعُ : أَنَّ جَوَابَ الشَّرْطِ مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ : إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ ، أَوْ أَتَيْتُمْ السَّاعَةَ [دَعْوَتُمْ] وَدَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ : « أَعْيَرَ اللَّهُ تَدْعُونَ » .
الخَامِسُ : أَنَّهُ مَحذُوفٌ أَيْضًا ، وَلَكِنَّهُ مُقَدَّرٌ مِنْ جِنْسِ مَا تَقَدَّمَ فِي الْمَعْنَى ، تَقْدِيرُهُ : إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ ، أَوْ أَتَيْتُمْ السَّاعَةَ فَأَخْبِرُونِي عَنْهُ أَتَدْعُونَ غَيْرَ اللَّهِ لِكَشْفِهِ ، كَمَا تَقُولُ : « أَخْبِرْنِي عَنْ زَيْدٍ إِنْ جَاءَكَ مَا تَصْنَعُ بِهِ » ، أَيْ إِنْ جَاءَكَ فَأَخْبِرْنِي عَنْهُ ، فَحَذَفَ الْجَوَابُ لِدَلَالَةِ « أَخْبِرْنِي » عَلَيْهِ ، وَنَظِيرُهُ : أَنْتَ ظَالِمٌ

إن فعلت ، أي : فأنت ظَالِمٌ ، فحذف « فأنت صَالِمٌ » لدلالة ما تقدّم عليه .
وهذا ما اختاره أبو حيان .

قال : « وهو جار على قواعد العربية » وادّعى أنه لم يره لغيره .
قوله : { أَعْيَرَ اللَّهُ تَدْعُونَ } .

« عَيْرٌ » مفعولٌ مُقَدَّمٌ ل « تَدْعُونَ » ، وتقديمه : إمّا للاختصاص كما قال
الزمخشري : بكتهم بقوله : أغير الله تَدْعُونَ ، بمعنى : اتَّخَصُّونَ أهلكم
بالدعوة فيما هو عَادَتُكُمْ إذا أصابكم ضُرٌّ ، أم تدعون الله دونها ، وإمّا للإيثار
عليهم في دعائهم للأصنام ، لأن المنكر إنما هو دعاء الأصنام لا نفس الدعاء ،
ألا ترى أنك إذا قلت : « أريدًا تضرب » إنما تُنكرُ كَوْنَ « زيد » محلًا للضرب ،
[ولا تُنكرُ نفسَ الضرب ،] وهذا من قاعده تَبَيَّنَتْ قدمت التنبيه عليها عند قوله
تعالى : { أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي } [المائدة : 116] .
قوله : { إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ } جوابه مَحذُوفٌ لدلالة الكلام عليه ، وكذلك مَعْمُولٌ
« صَادِقِينَ » ، إن كنتم صَادِقِينَ في دَعْوَاكُمْ أَنْ غَيْرَ اللَّهِ إِلَهُ ، فهل تَدْعُونَهُ
لِكَشْفِ مَا يَحُلُّ بِكُمْ مِنَ الْعَذَابِ ؟
فصل في المراد من الآية

معنى الآية : قال ابن عباس : قل يا محمد لهؤلاء المشركين : رأيتمكم إن أتاكم
عذابُ الله قبل الموت ، رأيتمكم السَّاعَةَ يعني العذاب يوم القيامة ، أترجعون
إلى غير الله في دفع البلاء والضَّرِّ ، أو ترجعون إلى الله في دفع البلاء والمحنة
لا إلى الأصنام والأوثان ، وأراد الكفار يدعون الله في أحوالِ الاضطرار كما
أخبر الله عنهم

(6/435)

{ وَإِذَا عَشِيَهُمْ مَوُجٌ كَالظُّلَلِ دَعَوْا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ } [لقمان : 32] لا
جرم قال : « بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ » « يَلِ » حرفُ إِضْرَابٍ وانتقال ، لا إبطال لما
عُرِفَ غير مَرَّةٍ من أنها في كلام الله كذلك ، و « إِيَّاهُ » مفعولٌ مُقَدَّمٌ
للاختصاص عند الزمخشري ، ولذلك قال : بل تَحْضُونَهُ بالدعاء ، وعند غيره
للاعتناء ، وإن كان تَمَّ حَصْرٌ واختصاصٌ فمن قرينةٍ أخرى ، و « إِيَّاهُ » ضمير
منصوبٌ مُنْفَصِلٌ تقدّم الكلام عليه في « الفاتحة » .
وقال ابن عطية : « هنا » إِيَّاهُ « اسمٌ مُضْمَرٌ أجري مجرى المظهرات في أنه
مضافٌ أَبَدًا » .

قال أبو حيان : وهذا خلافٌ مذهب سيبويه أن ما بعد « إِيَّاهُ » حرفٌ يُبَيِّنُ أحوالَ
الضمير ، وليس مُصَافًا لما بعده لئلا يَلْتَزِمُ تَعْرِيفُ الإضافة ، وذلك يَسْتَدْعِي
تنكيره ، والصَّمَائِرُ لا تَقْبَلُ التنكير فلا تَقْبَلُ الإضافة .
قوله : « ما تَدْعُونَ » يجوز في « ما » أربعةٌ أوجهٌ :
أظهرها : أنها موصولةٌ بمعنى « الذي » ، أي : فيكشف الذي تَدْعُونَ ، والعائدُ
محذوفٌ لاستكمال الشروط ، أي : تَدْعُوهُ .

الثاني : أنها ظَرْفِيَّةٌ ، قاله ابن عطية ، وعلى هذا فيكون مَفْعُولٌ « يكشفُ »
مَحذُوفًا تقدير : فيكشف العذابَ مُدَّةَ دعائكم ، أي : ما دُمْتُمْ داعينهُ وقال أبو
حيان : وهذا ما لا حاجةَ إليه مع أن فيه وصلها بمضارع ، وهو قليلٌ جدًا تقول :
« لا أَكَلْمُكَ ما طلعت الشمسُ » ، ويضعف : « ما تَطَّلَعُ الشمسُ » .

قال شهاب الدين : قوله : « بمضارع » كان ينبغي أن يقول : « مثبت » ؛ لأنه

متى كان مَنْفِيًّا ب « لم » كَثُرَ وَضَلَّهَا بِهِ ، نحو قوله : [الطويل]
2168- وَلَنْ يَلْبَثَ الْجُهَالُ أَنْ [يَتَهَضَّمُوا] ... أَحَا الْجَلْمِ مَا لِمَ يَسْتَعِينُ بِجَهُولِ
وَمِنْ وَضَلَّهَا بِمَضَارِعِ مَثَبِتِ قَوْلِهِ : [الوافر]

2169- أَطَوَّفُ مَا أَطَوَّفُ ثُمَّ أَوَى ... إِلَى أُمِّي وَيَرْوِينِي التَّقِيْعُ
وقول الآخر : [الوافر]

2170- أَطَوَّفُ مَا أَطَوَّفُ ثُمَّ أَوَى ... إِلَى بَيْتِ قَعِيدَتُهُ لِكَاعِ
ف « أَطَوَّفُ » صِلَةٌ ل « مَا » الظرفية .

الثالث : أنها تَكْرَهُ مَوْضُوفَهُ ذَكَرَهُ أَبُو الْبَقَاءِ ، وَالْعَائِدُ أَيْضاً مَحْذُوفٌ أَي :
فِيكَشِفُ شَيْئاً تَدْعُوهُ ، أَي : تَدْعُونَ كَشَفَهُ وَالْحَذْفُ مِنَ الصَّغَةِ أَقْلٌ مِنْهُ مِنَ
الصَّلَةِ .

الرابع : أنها مَصْدَرِيَّةٌ ، قَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ : « وَيَصِحُّ أَنْ تَكُونَ مَصْدَرِيَّةً عَلَى حَذْفِ
فِي الْكَلَامِ » .

قال الزجاج : وهو مثل « { وأسأل القرية } [يوسف : 82] .

قال شهاب الدين : فيكشف سبب دعائكم وموجبه .

قال أبو حيان : وهذه دَعْوَى مَحْذُوفٍ غَيْرِ مُعَيَّنٍ ، وَهُوَ خِلَافُ الظَّاهِرِ .

وقال أبو البقاء : « وليست مَصْدَرِيَّةً إِلَّا أَنْ تَجْعَلَهَا مُصَدِّراً بِمَعْنَى الْمَفْعُولِ »
يعني يصير تقديره : فيكشف مَدْعُوكُمْ ، أَي : الَّذِي تَدْعُونَ لِأَجْلِهِ ، وَهُوَ الصَّرُّ
وَنَحْوَهُ .

قوله : « إليه » فيما يتلق به وجهان :

أحدهما : أَنْ تِيَعْلُقَ ب « تَدْعُونَ » ، وَالضَّمِيرُ حِينَئِذٍ يَعُودُ عَلَى « مَا ط
الموصولة ، أَي : الَّذِي تَدْعُونَ إِلَى كَشْفِهِ ، وَ « دَعَا » بِالنِّسْبَةِ إِلَى مُتَعَلِّقِ
الدَّعَاءِ يَتَعَدَّى ب « إِلَى » أَوْ « اللَّامِ » .

(6/436)

قال تعالى : { وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ } [فصلت : 33] { وَإِذَا
دَعَا إِلَى اللَّهِ } [النور : 48] .

وقال : [الطويل]

2171- وَإِنْ أَدْعَ لِلْجَلِّي أَكُنْ مِنْ حُمَاتِهَا

وقال : [البسيط]

2172- وَإِنْ [دَعَوْتُ] إِلَى جُلِّي وَمَكْرَمَةٍ ... يَوْمًا سَرَاةٍ كِرَامِ النَّاسِ فَادْعِينَا

وقال : [المتقارب]

2173- دَعَوْتُ لِمَا تَأْيِينِي مَسُورًا ... فَلَبَّى قَلْبِي يَدِيءِ مَسُورِ

والثاني : أَنْ يَتَعْلُقَ ب « يَكْشِفُ » .

قال أبو البقاء : « أَي : يَرْفَعُهُ إِلَيْهِ » انْتَهَى .

والضَّمِيرُ عَلَى هَذَا عَائِدٌ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى ، وَذَكَرَ أَبُو الْبَقَاءِ وَجْهِي التَّعْلُقِ وَلَمْ
يَتَعَرَّضْ لِلضَّمِيرِ ، [وَقَدْ عَرَفْتَهُ] .

وقال ابن عطية : والضَّمِيرُ فِي « إِلَيْهِ » يَحْتَمِلُ أَنْ يَعُودَ إِلَى اللَّهِ ، بِتَقْدِيرِ :

فِيكَشِفُ مَا تَدْعُونَ فِيهِ إِلَيْهِ .

قال أبو حيان : وَهَذَا لَيْسَ بِجَيِّدٍ ؛ لِأَنَّ « دَعَا » يَتَعَدَّى لِمَفْعُولٍ بِهِ دُونَ حَرْفِ جَرٍّ :

{ ادعوني أستجب لكم } [غافر : 60] ، { إِذَا دَعَانِ } [البقرة : 186]

ومن كلام العرب : « دَعَوْتُ اللَّهَ سَمِعًا » .
قلت : ومثله : { قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا } [الإسراء : 110]
{ ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا } [الأعراف : 55] قال : « ولا تقول بهذا
المعنى : « دعوت إلى اللهط بمعنى : دعوت الله ، إلا أنه يمكن أن يُصَحَّحَ
كلامُهُ بمعنى التَّضْمِينِ ، صَمَّنَ « تدعون » معنى « تلجؤون فيه إلى الله » إلا
أنَّ التضمين ليس بقيسا ، لا يُصَارُ إليه إلا عند الصَّرْوَرَةِ ، ولا ضرورة تدعو إليه
هنا » .

قال شهاب الدين : ليس التضمين مَفْصُورًا على الضرورة ، وهو في القرآن
أكثر من أن يُحْصَرَ ، وقد تقدّم منه جملة صَالِحَةٌ ، وسيأتي إن شاء الله - تعالى
- مثلها على أن قد يُقَالُ : تجويزُ أبي مُحَمَّدٍ عَوَدَ الضمير إلى الله - تعالى -
مَحْمُولٌ على أن « إليه » مُتَعَلِّقٌ بـ « يكشف » ، كما تقدّم تَقْلَهُ عن أبي البقاء
، وأن معناه يرفعه إليه ، فلا يلزم المحذور المذكور ، لولا أنه يُعَكَّرُ عليه
تَقْدِيرُهُ بقوله : « تدعون فيه إليه » ، فتقديره : « فيه » ظاهرة أنه يَرْعُمُ
تَعْلَقَهُ بـ « تَدْعُونَ » .

قوله : « إن شاء » جوابه مَحْذُوفٌ لِقَهْمِ المعنى ، ودلالة ما قبله عليه ، أي :
إن شاء أن يكشف كَشَفَ ، وادِّعَاءٌ تقديم جواب الشرط هنا واضح لاقتراحه بـ «
الفاء » فهو أَحْسَنُ من قولهم : « أنت ظالم إن فعلت لكن يمنع من كونها
جواباً هنا أنها سَبَبِيَّةٌ مرتبة ، أي : أنها أفادت تَرْتَبَ الكَشْفِ عن الدعاء ، وأن
الدَّعَاءَ سَبَبٌ فيه ، على أن لنا خِلافًا في « فاء » الجزء : هل تفيد السَّبَبِيَّةَ أو
لا ؟

قوله : { وَتَنَسَوْنَ مَا تُشْرِكُونَ } الظاهر في « ما » أن تكون مَوْضُوعًا اسمية ،
والمَرَادُ بها ما عُبِدَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مُطْلَقًا : العُقَلَاءُ وغيرهم ، إلا أنه عَلَبَ غيرا
لعقلاء عليهم كقوله :

(6/437)

{ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ } [النحل : 49] والعائد محذوف ، أي : ما
تُشْرِكُونَهُ مع الله في العِبَادَةِ .
وقال الفارسي : « الأصلُ : وتَسْوَعَنَ دُعَاءَ ما تشركون ، فحذف المضاف » .
ويجوز أن تكون مَصْدَرِيَّةٌ ، وحينئذٍ لا تَحْتَاجُ إلى عائد عن الجمهور .
ثم هل هذا المصدر باقٍ على حقيقته ؟ أي : تَنَسَوْنَ الإِشْرَاقَ تَفْسَهُ لما يَلْحَقُكُمْ
من الدَّهْشَةِ والحَيْرَةِ ، أو هو واقع موقع المفعول به ، أي : وتَنَسَوْنَ المُشْرَكَ به
، وهي الأصنام وغيرها ، وعلى هذه فمعناه كالأوَّلِ ، وحينئذٍ يحتمل أن يكون
السياق على بابه من « العَقْلَةَ » وأن يكون بمعنى التُّرْكِ ، وإن كانوا [ذاكرين
[لها أي : للأصنام وغيرها .

فصل في المراد من الآية
معنى الآية فيكشف الصِّرَ الذي من أَجْلِهِ دَعَوْتُهُمْ إن شاء ، وهذه الآية تدلُّ على
أنه - تعالى - قد يجيب الدَّعَاءَ إن شاء ، وقد لا يجيبه .
فإن قيل : قوله : { ادعوني استجب لكم } [غافر : 60] يفيد الجَزَمَ بالإجابة
، وهانذا علّق الإجابة على المشية ، فكيف يجمع بين الآيتين ؟
فالجواب أن يقال : تَارَةً يَجْزَمُ سُبْحَانَهُ بالإجابة ، وتَارَةً لا يجيب إِمَّا بحسب
المشيئة كما يقول أهل السُّنَّةِ ، أو بحسب رعاية المصلحة كما يقول المعتزلة ،

ولمّا كان كلا الأمرين حاصلاً لا جرم وردت الآيتين على هذين الوجهين .
فصل في أن أصل الدين هو الحجة
وهذه الآية من أقوى الدلائل على أن أصل الدين هو الحجة والدليل ، لا يخصُّ
التقليد؛ لأنه- تعالى - كان يقول لِعِبَادِ الْأَوْثَانِ إِذَا كُنْتُمْ تَرْجِعُونَ عِنْدَ نَزُولِ
الشُّدَائِدِ إِلَى اللَّهِ لَا إِلَى الْأَصْنَامِ وَالْأَوْثَانِ ، فَلِمَ تَقْدُمُونَ عَلَى الْأَصْنَامِ الَّتِي لَا
تَنْفَعُونَ بِعِبَادَتِهَا الْيَتِيمَ ، وَهَذَا الْكَلَامُ إِنَّمَا يُفِيدُ لَوْ كَانَ ذِكْرُ الدَّلِيلِ وَالْحُجَّةِ مَقْبُولاً
، أَمَّا لَوْ كَانَ مَرْدُوداً وَكَانَ الْوَاجِبُ التَّقْلِيدَ كَانَ هَذَا الْكَلَامُ سَاقِطاً .

(6/438)

وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَى أُمَمٍ مِنْ قَبْلِكَ فَأَخَذْنَاهُمْ بِالْبُؤْسَاءِ وَالصَّرَاءِ لَعَلَّهُمْ يَتَضَرَّعُونَ (42)
فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا وَلَكِنْ قَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ مَا
كَانُوا يَعْمَلُونَ (43)

في الكلام : حَذَفُ تقديره : « أَرْسَلْنَا رُسُلًا إِلَى أُمَمٍ فَكَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُمْ » وهذا
الحذف ظاهر جداً .
و « مِنْ قَبْلِكَ » متعلق ب « أَرْسَلْنَا » ، وفي جعله صفة ل « أُمَمٍ » كلام تقدم
مَرَاراً ، وتقدم تفسير { البؤساء والضراء } [البقرة : 177] ولم يُلْقِطْ لهما
يَمْدَكَرَ عَلَى « أَفْعَلٍ » .
قوله : { وَلَا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا } .
« إِذ » منصوب ب « تَضَرَّعُوا » فَصَلَ بِهِ بَيْنَ حَرْفِ التَّخْضِيزِ وَمَا دَخَلَ عَلَيْهِ ،
وهو جائز في المفعول به ، تقول : « لَوْلَا زَيْدًا صَرَبْتَ » ، وتقدم أن حرف
التَّخْضِيزِ مَعَ الْمَاضِي يَكُونُ مَعْنَاهُ التَّوَعُّيْحُ ، وَالتَّضَرُّعُ : « تَفَعَّلَ » مِنْ
الصَّرَاعَةِ ؛ وَهِيَ الدَّلَّةُ وَالْهَيْبَةُ الْمَسْبُوبَةُ عَنِ الْإِنْقِيَادِ إِلَى الطَّاعَةِ ، يُقَالُ : « صَرَعَ
يَصْرَعُ صِرَاعَةً فَهُوَ صَارِعٌ وَصَرَعٌ » .
قال الشاعر : [الطويل]

2174- لَيْبِكَ يَرْهَدُ صَارِعٌ لِحُصُومَةٍ ... وَمُحْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ
وللسهولة والتدليل المفهومة من هذه المادة اشْتَقُوا مِنْهَا لِلنَّوِيَّ اسْمًا فَقَالُوا لَهُ
: « صَرَعًا » .

قوله : { وَلَكِنْ قَسَتْ قُلُوبُهُمْ } « لَكِنْ » هُنَا وَاقِعَةٌ بَيْنَ صِدِّيقَيْنِ ، وَهُمَا اللَّيْنُ
وَالْقَسْوَةُ ؛ وَذَلِكَ أَنَّ قَوْلَهُ : « تَضَرَّعُوا » مُشْعِرٌ بِاللَّيْنِ وَالسُّهُولَةِ ، وَكَذَلِكَ إِذَا
جَعَلْتَ الصَّرَاعَةَ عِبَارَةً عَنِ الْإِيمَانِ ، وَالْقَسْوَةَ عِبَارَةً عَنِ الْكُفْرِ ، وَعَبَّرْتَ عَنِ
السَّبَبِ بِالْمُسَبَّبِ ، وَعَنِ الْمُسَبَّبِ بِالسَّبَبِ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ يَقُولُ : « آمَنَ قَلْبُهُ
فَتَضَرَّعَ ، وَقَسَا قَلْبُهُ فَكَفَرَ » وَهَذَا أَحْسَنُ مِنْ قَوْلِ أَبِي الْبِقَاءِ : « وَلَكِنْ »
اسْتَدْرَاكَ عَلَى الْمَعْنَى ، أَي مَا تَضَرَّعُوا وَلَكِنْ يَعْنِي أَنَّ التَّخْضِيزَ فِي مَعْنَى
النَّفْيِ ، وَقَدْ يَتَرَجَّعُ هَذَا بِمَا قَالَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ فَإِنَّهُ قَالَ : مَعْنَاهُ نَفْيُ التَّضَرُّعِ كَأَنَّهُ
قِيلَ : لَمْ يَتَضَرَّعُوا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا ، وَلَكِنَّهُ جَاءَ ب « لَوْلَا » لِيُفِيدَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ
لَهُمْ عُذْرٌ فِي تَرْكِ التَّضَرُّعِ ، إِلَّا قَسْوَةُ قُلُوبِهِمْ ، وَإِعْجَابُهُمْ بِأَعْمَالِهِمُ الَّتِي رَزَّبَهَا
الشَّيْطَانُ لَهُمْ .

قوله : « وَزَيَّنَ لَهُمْ » هذه الجملة تحتمل وجهين :
أحدهما : أن تكون استئنافية أخبر تعالى عنهم بذلك .
والثاني : وهو الظاهر- : أنها داخلة في حيز الاستدراك فهو نسق على قول : «

قَسَبَتْ قُلُوبَهُمْ « وهذا رأي الزمخشري فإن قال : « لم يكن عُذْرٌ في ترك التَّضَرُّعِ إِلَّا قَسْوَهُ قُلُوبَهُمْ وَإِعَابُهُمْ بِأَعْمَالِهِمْ » كما تقدّم و « ما » في قوله : « ما كانوا » يحتمل [أن تكون موصولة اسمية أي : الذي كانوا يعملونه] وأن تكون مصدرية ، أي : زَيْنَ لَهُمْ عَمَلُهُمْ ، كقوله : { رَبَّنَا لَهُمْ أَعْمَالُهُمْ } [النمل : 4] وَيُعْذِرُ جَعْلَهَا نَكْرَةً موصوفة .

فصل دلت هذه الآية مع الآية التي قبلها على مذهب أهل السنة ، لأنه بين في الآية الأولى أن الكفار يرجعون إلى الله - تعالى - عند نزول الشدائد ثم بين في هذه الآية أنهم لا يرجعون إلى الله - تعالى - عند كل ما كان من جنس الشدائد ، بل قد يبقون مُصِرِّينَ على الكفر غير راجعين إلى الله تعالى ، وذلك يدل على أن من لم يهده الله لم يهتد سواء شاهد الآيات أو لم يشاهد .

(6/439)

فإن قيل : أليس قوله : { بل إِيَّاهُ تَدْعُونَ } يدلُّ على أنهم تَصَرَّعُوا ، وها هنا يقول : « قَسَبَتْ قُلُوبَهُمْ ولم يتصرَّعوا » .
 فالجواب : أولئك أقوامٌ وهؤلاء أقوامٌ آخرون ، أو نقول : أولئك تَصَرَّعُوا لطلب إزالة البلية ولم يتصرَّعُوا على سبيل الإخلاص لله تعالى ، فهذا القَرْقُ حَسَنُ الإِتْبَاتِ والنفي .
 فصل احتج الجبائي بقوله : { لَعَلَّهُمْ يَتَصَرَّعُونَ } على أنه - تعالى - إنما أرسل الرسل إليهم ، وإنما سَلَطَ التَّاسِئَاءَ وَالصَّرَّاءَ عليهم إرادة أن يتصرَّعوا أو يؤمنوا ، وذلك يدلُّ على أنه - تعالى - أراد الإيمان والطاعة من الكل .
 والجواب أن كلمة « لعل » للتَّرجِي والتَّمَنِّي وهو في حق الله - تعالى - مُخَالٌ ، وأنتم حملتموه على إرادة هذا المَطْلُوب ، ونحن نحمله على أنه - تعالى - عاملهم مُعاملة لو صدرت عن غير الله لكان المَقْصُود منه هذا المعنى ، فأما تعليق حكم الله - تعالى - ومشيئته ، فذلك مُخَالٌ على ما ثبت بالدليل ، ثم نقول : إن دلت هذه الآية على قولكم من هذا الوجهِ ، فإنها تدلُّ على ضدِّ قولكم من وجه آخر ، وذلك لأنها تدلُّ على أنهم إنما لم يتصرَّعُوا لِقَسْوَةِ قُلُوبِهِمْ ، ولأجل أن الشيطانَ زَيْنَ لَهُمْ أَعْمَالُهُمْ فنقول : تلك القَسْوَةُ إن [حصلت بفعلهم احتجاجوا في إيجادها إلى سبب آخر ولزم التسلسل وإن] حصلت بفعل الله - تعالى - فالقول قولنا .
 وأيضاً : هَبْ إِنْ الكُفَّارَ إِنَّمَا أَقْدَمُوا على هذا الفعل القبيح [بسبب تزيين الشيطان ، إلا أنا نقول : ولم بقي الشيطان مصراً على هذا الفعل القبيح] ، فإن كان ذلك لأجل شيطانٍ آخر تَسَلَّسَلَ إلى غير نهاية ، وإذا بطلت هذه التَّقَادِيرُ وانتهت إلى أن كُلَّ أَحَدٍ إِنَّمَا يُقَدِّمُ تَارَةً على الخير وأخرى على الشرِّ ؛ لأجل الدَّوَاعِي التي تحصل في قلبه ثم ثبت أن تلك الدَّوَاعِي لا تحصل إلا بإيجاد الله ، فحينئذٍ يصح قولنا ، ويفسد قولهم بالكلية ، والله أعلم .

(6/440)

فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّىٰ إِذَا فَرِحُوا بِمَا أُوتُوا
أَجَدْنَاهُمْ بِغَتَّةٍ قَادًا هُمْ مُبْلِسُونَ (44) فَقَطَّعَ دَائِرَ الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَالْحَمْدُ
لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ (45)

وهذا من تمام القصة الأولى بين تعالى أنه أخذهم بالبأساء والضراء لعلهم
يتضرعوا ثم بين في هذه الآية أنهم لما نسوا ما ذكروا به من البأساء والضراء
فتحتنا عليهم أبواب كل شيء ، وتقلناهم من البأساء والضراء إلى الراحة
والرخاء ، وأنواع الآلاء والنعماء والمقصود أنه - تعالى - عاملهم بتسليط
المكاره والشدائد تارة ، فلم ينتفعوا به ، فتقلهم من تلك الحالة إلى ضدها ،
وهو فتح أبواب الخيرات عليهم ، فلم ينتفعوا به أيضاً ، وهذا كما يفعل الأب
المُسْفِق بولده يُخَاشِئُهُ تارةً ويُلَاطِئُهُ أخرى طلباً لصلاجه .
قوله : « فَتَحْنَا » : قرأ الجمهور « فَتَحْنَا » مخففاً ، وابن عامر « فَتَحْنَا » مثقلاً
، والتخفيف مؤذن بالتكثير؛ لأن بَعْدَهُ « أبواب » فناسب التكثير والتخفيف هو
الأصل .

وقرأ ابن عامر أيضاً في « الأعراف » { لَفَتَحْنَا } [الأعراف : 96] وفي «
المقمر » { فَفَتَحْنَا } [القمر : 11] بالتشديد أيضاً ، وشدّد أيضاً { فُتِحَتْ
يَأْجُوجُ } [الأنبياء : 96] والخلاف أيضاً في { فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا } في « الزمر »
في الموضعين [آية 71 ، 73] ، { وَفُتِحَتْ السَّمَاءُ } في النبا [آية 19] فإن
الجماعة وافقوا ابن عامر على تشديدها ، ولم يقرأها بالتخفيف إلا الكوفيون ،
فقد جرى ابن عامر على تَمَطُّ واحد في هذا الفعل ، والباقون شَدَّدُوا في
المواضع الثلاثة المُشَارِ إليها ، وَحَقَّقُوا في الباقي جَمْعاً بين اللغتين .
قوله : « قَادًا مُبْلِسُونَ » « إذا » هي الفجائية ، وفيها ثلاثة مذاهب :
مذهب سيبويه أنها ظرف مكان ، ومذهب جماعة منهم الرياشي أنها ظرف
زمان ، ومذهب الكوفيين أنها حرف ، فعلى تقدير كونها ظرفاً زماناً أو مكاناً
النَّصَابُ لها خبر المبتدأ ، أي : أبلِسُوا في مكان إقامتهم أو في زمانها .
والإِبْلَاسُ : الإطْرَاقُ .

وقيل : هو الحزن المعترض من شدة البأس ، ومنه أَشْتُقُّ « إيليس » وقد تقدّم
في موضعه ، وأنته هل هو أعجمي أم لا؟
قال القرطبي : المُبْلِسُ الباهت الحزين الأيسُّ من الخير الذي لا يحيّر جواباً
لشدّة ما نزل به من سوء الحال .

قال العجاج : [الرجز]
2175- يَا صَاحَ هَلْ تَعْرِفُ رَسْمًا مُكْرَسًا ... قال : تَعَمُّ أَعْرَفُهُ وَأَبْلَسًا
أي : تحير لهؤل ما رأى ، ومن ذلك أَشْتُقُّ اسم إيليس ، وأبْلَسَ الرَّجُلُ سَكَتَ ،
وَأَبْلَسَتِ النَّاقَةُ وَهِيَ مِبْلَاسٌ إِذَا لَمْ تَرَعْ مِنْ شِدَّةِ الصَّبَعَةِ يُقَالُ : صَبَعَتِ النَّاقَةَ
تَصْبَعُ صَبَعَةً وَصَبَعًا إِذَا أَرَادَتِ الْقَحْلَ .
فصل في معنى الآية

المعنى : فتحنا عليهم أبواب كل شيء كان مُعْلَقاً عنهم من الخير ، أي : لما
قَسَتْ قلوبهم ولم يتفطنوا ونسوا ما ذكروا به من الوَعْظِ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ
الخير مكان البلاء والشدّة حتى إذا فرحوا بما أوتوا ، وهذا فرح بطرٍ مثل فرح
قارون بما أصاب من الدنيا .
قال الحسن : في هذه الآية مَكْرٌ بالقوم وريِّ الكعبة .
وقال صلى الله عليه وسلم : « إِذَا رَأَيْتَ اللَّهَ يُعْطِي الْعَاصِي ، فَإِنَّ ذَلِكَ
اسْتِزْرَاجٌ مِنَ اللَّهِ »

ثم قرأ هذه الآية . ثم قال « أَحَدَتْأَهُمْ بَعْتَهُ » : فُجَاءَةً أَيْنَ مَا كَانُوا .
قال أَهْلُ المعاني : وإنما أخذوا في حال الرَّاحَةِ والرَّخَاءِ ليكون أشَدَّ لِتَحْسُرِهِمْ ۖ
على ما فَاتَهُمْ من حال السلامة والعافية ، « فإذا هم مُبلسون » أَيَسُونَ من كل
خير .

قالَ الفَرَّاءُ : المُبلسُ الذي انقطع رَجَاؤُهُنَّ ولذلك قيل للذي سكت عند انقطاع
حُجَّتِهِ : قد أَبلسَ .

وقال الرَّجَّاجُ : المُبلسُ الشديد الحسرة الحزين .

قوله : « قَطَعَ دَابِرُ » الجمهور على « قَطَعَ » مَبْنِيًّا للمفعولِ « دَابِرُ »
مرفوعٌ به .

وقرأ عِكْرَمَةُ : « قطع » مبنياً للفاعل ، وهو الله تعالى ، « دَابِرُ » مفعول به ،
وفيه التَّفَاتُ ، إذ هو خورجٌ من تكلم في قوله : « أَحَدَتْأَهُمْ » إلى عَيْبَةٍ .
و « الدَّابِرُ » التَّايُّعُ من خَلْفٍ ، يقال : دَبَرَ الوَلَدُ وإِدَهُ ، ودَبَرَ فلان القَوْمَ يَدْبُرُهُمْ
دُبُورًا ودَبْرًا .

وقيل : الدَّابِرُ الأَصْلُ ، يقال : قَطَعَ اللهُ دَابِرَهُ ، أي : أصله قاله الأَصْمَعِيُّ ، وقال
أَبُو عُبَيْدٍ « دَابِرُ القومِ أَخِرُهُمْ » ، وأنشدوا لأُمِّيَةَ بنِ أَبِي الصَّلْتِ : [البسيط]
2176- فاستؤصلوا بَعْدَآبٍ حَصَّ دَابِرَهُمْ ... فَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ صَرْفًا وَلَا
انْتَصَرُوا

ومنه دَبَرَ السَّهْمُ الهَدَفَ ، أي : سقط خَلْفَهُ .

وفي الحديث عن عبد الله بن مسعودٍ « مِنَ النَّاسِ مَنْ لَا يَأْتِي الصَّلَاةَ إِلَّا دُبْرِيًّا
»

أي : في آخر الوقت .

فصل في المراد بالآية

والمعنى أَنَّ الله - تعالى - اسْتَأَصَلَهُمُ العذاب ، فلم يُبْقِ باقِيَةً .

و « الحمد لله رب العالمين » .

قيل : على هَلَاكِهِمْ .

وقيل : تعلِيمٌ للمؤمنين كيف يَحْمَدُونَهُ ، حَمَدَ اللهُ نَفْسَهُ على أَنْ قَطَعَ دَابِرَهُمْ ؛
لأنه نِعْمَةٌ على الرُّسُلِ ، فَذَكَرَ الحَمْدَ تَعْلِيمًا لهم ، ولمن آمن بهم أَنْ يَحْمَدُوا الله
على كِفَايَتِهِ شَرَّ الظَّالِمِينَ ، وليحمد محمد وأصحابه رَبَّهُمْ إذا أهلكنا المَكْذِبِينَ .
وتصَمَّنَتْ هذه الآية الحُجَّةَ على وحب ترك الظلم لما تعقَّب من قَطَعِ الدَّابِرِ
إلى العذابِ الدائم مع اسْتِحْقَاقِ القاطعِ للحمد من كل حَامِدٍ .

قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ وَخَتَمَ عَلَى قُلُوبِكُمْ مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللهِ
يَأْتِيكُمْ بِهِ أَنْظِرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ الآيَاتِ ثُمَّ هُمْ يَصْدِفُونَ (46)

{ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللهُ { المفعول الأوَّلُ محذوفٌ ، تقديره : أَرَأَيْتُمْ سَمْعَكُمْ
وأبصاركم إِنْ أَخَذَ اللهُ ، والجمله الاسْتِفْهَامِيَّةُ في موضع الثاني ، وقد تقدَّم أن
أبا حَيَّان يجعله من النَّازِعِ ، وجوابُ الشرطِ مَحْذُوفٌ على نحو ما مرَّ .

وقال الحوفي : وَحَزَفُ الشَّرْطِ وما اتَّصَلَ به في موضع نَصْبٍ على الحال ،
والعاملُ في الحال « أَرَأَيْتُمْ » كقولك : « اضْرِبْهُ إِنْ خَرَجَ » أي : خَارِجًا ،
وجواب الشَّرْطِ ما تَقَدَّمَ مما دَخَلَ عليه هَمَزَةٌ الاستفهام وهذا إعرابٌ لا يَظْهَرُ

ولم يُؤْتِ هنا ب « كاف » الخطاب ، وأُتِيَ به هناك ؛ لأن التَّهْدِيدَ هناك أَعْظَمُ
فَنَاسَبَ التَّأَكِيدَ بالإتيان ب « كاف » الخطاب ولَمَّا لم يَأْتِ بالكافِ وَجَبَ بروز
علامةِ الجَمْعِ في التاء لئلا يَلْتَبِسَ ، ولو جِيءَ معها بالكافِ لاسْتُعِينِي بها كما تَقَدَّمَ
، وتَوَجَّهَ السَّمْعُ ، وَجَمَعَ الأَبْصارَ مفهومٌ مما تَقَدَّمَ في « البقرة » .
قوله : « مَنْ إلهٌ » مبتدأ وخبر ، و « مَنْ » استِفْهَامِيَّةٌ ، و « غَيْرُ الله » صِفَةٌ ل
« إله » و « يَأْتِيكُمْ » صِفَةٌ ثانية ، و « الهاء » في « به » تعود على « سمعكم
» .

وقيل : تعود على الجميع ، ووُجِّدَ ذَهَابًا به مذهب اسم الإشارة .
وقيل : تعود على الهدى المدلول عليه بالمعنى .
وقيل : يَعُودُ على المَأْخُودِ والمَخْتُومِ المدلول عليهما والحَتْمِ ، والاستفهامُ هنا
للإنكار .

والجمهور : « بِهِ انظر » بكسر الهاء على الأصل ، وروى المُسَيَّبِيُّ عن نافع «
بِهِ انظر » بضم الهاء [وهي لغةٌ من يقرأ « فحسبنا بهو وبيدارهُو الأرض »
فحذف « الواو » لالتقاء الساكنين ، فصارَ « به انظر » والباقون بكسرها .
وقرأ حمزة ، والكسائي « يَصْدِفُونَ » بِإِسْمَامِ الزَّائِنِ والباقون بالصاد .

فصل في معنى الآية
قال ابنُ عَبَّاسٍ : المعنى : أَيُّهَا المَشْرِكُونَ إِنْ أَحَدَ اللهُ ، أَي : أَذْهَبَ وَاِنْتَرَعَ
سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ ، وختم على قلوبكم ، أَي : طبع على قلوبكم فلم تَعْقِلِ
الهُدَى .

وقيل : معناه : أزال عقولكم حتى تصيروا كالمجانين .
وقيل : المُرَادُ من هذا الحَتْمِ الأمانة .

فصل في إثبات الصانع
المرادُ من هذا الكلام الدَّلَالَةُ على وُجُودِ الصانع الحكيم المُخْتَارِ ؛ لِأَنَّ أَشْرَفَ
أَعْضَاءِ الإِنْسَانِ هو السَّمْعُ والبصرُ والقَلْبُ ، والأذن محلُّ القوة السَّامِعَةِ ،
والعَيْنُ مَحَلُّ القُوَّةِ البَاصِرَةِ ، والقَلْبُ مَحَلُّ الحَيَاةِ والعِلْمِ والعَقْلِ ، فَلَوْ زَالَتْ
هذه الصِّقَات عن هذه الأَعْضَاءِ اِحْتَلَّ أَمْرُ الإِنْسَانِ ، وَبَطَلَتْ مَصَالِحُهُ في الدنيا
والدِّينِ .

ومن المعلوم بالضرورة أن القَادِرَ على تحصيل هذه القُوَى فيها ، وصونها عن
الآفَاتِ ليس إلا الله تعالى ، وإذا كان الأمرُ كذلك كان المُتَعَمِّمُ بهذه النعم
العظيمة هو الله سُبْحَانَهُ وتعالى .

قوله : { انظر كيف نُصَرِّفُ الآياتِ } .
« كيف » مَعْمُولٌ لِي « نُصَرِّفُ » وَنَصَبُهَا : إِمَّا على التَّشْبِيهِ بالحال ، او التَّشْبِيهِ
بالظَّرْفِ ، وهي مُعْلَقَةٌ ل « انظر » فهي في مَحَلِّ نَصْبِ بِإِسْقَاطِ حَرْفِ الجَرِّ ،
وهذا ظاهرٌ مما تَقَدَّمَ .

و « نُصَرَّف » : نُبَيِّنُ ، و « يَصْدِفُونَ » معناه : يُعْرِضُونَ ، يقال : صَدَقَ عن الشيء صدفاً وصدوفاً وصدافيةً ، وصادفته مُصادفةً أي : لقيته عن إغراضٍ من جهته .

قال عِدِيُّ بْنُ الرَّقَاعِ : [البسيط]

2177- إِذَا ذَكَرْتَ حَدِيثًا قُلْنَ أَحْسَنَهُ ... وَهِنَّ كُلُّ سُوءٍ يَنْقَى صُدْفُ

« صُدْفُ » جمع « صَدُوف » كـ « صُبْر » في جمع « صُبُور » .

وقيل : معنى « صَدَف » : « مال » ، مأخوذة من الصَّدَفِ في البعير ، وهو ان يميل حُفَّهُ من اليد إلى الرَّجْلِ من الجانبِ الوَحْشِيِّ .

و « الصَّدْفُ » جمع « صَدَفَةٌ » ، وهي المَحَارَةُ التي تكون فيها الدُّرَّةُ .

قال : [البسيط]

2178- وَرَادَهَا عَجَبًا أَنْ رُحْتُ فِي سُبُلٍ ... وَمَا دَرَتْ دَوْرَانَ الدَّرِّ فِي الصَّدَفِ

و « الصَّدْفُ » و « الصَّدْفُ » بفتح الصاد والداله ناحية الجبلِ المُرتَفِعِ ، وسأتي لهذا مزيدُ بيان .

فصل في دفع شبهة للمعتزلة

قال الكعبي : دلت هذه الآية على أن الله - تعالى - مَكْتَهُمُ من القَهْمِ ، ولم يخلق فيهم الإغراضَ والصدَّ ، ولو كان تعالى هو الخالق للفكر فيهم لم يكن

لهذا الكلام مَعْنَى .

واخْتَجَّ أهلُ السُّنَّةِ بعين هذه الآية قالوا : إنه - تعالى - بَيَّنَّ أنه بالغ في إظهار هذه الدلالة وفي تقريرها ، وإزالة الشبهات عنها ، ثم إنهم مع هذه المُبَالَغَةِ

القاطعة للعدر ما زادوا إلا تَمَارِيضًا في الكُفْرِ والعنادِ ، وذلك يَدُلُّ على أن الهدى والإضلال لا يحصلان إلا بهداية الله - تعالى - وإضلاله ، فَدَلَالَةُ الآية على قولنا

أقوى من دلالتها على قولهم .

(6/444)

قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَنَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ بَعْتَهُ أَوْ جَهْرَةً هَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الظَّالِمُونَ)
(47)

اعلم أن الدلائل المتقدمة كانت مختصة بأخذ السَّمْعِ والبَصَرِ والقلب ، وهذا عامٌ في جميع أنواع العذاب ، والمعنى أنه لا دَافِعَ لنوع من أنواع العذاب ، ولا مُخَصِّلَ لخير من الخَيْرَاتِ إلا الله تعالى ، فوجب أن يكون هو المَعْبُودُ دون غيره .

والمراد بـ « البَعْتَهُ » العذاب الذي يأتيهم فُجَاءَةً من غير سَبَقِ علامةٍ ، والمراد بـ « الجَهْرَةَ » العذاب الذي يأتيهم مع سَبَقِ علامةٍ تَدُلُّ عليه .

وقال الحسنُ : « بَعْتَهُ » أو « جَهْرَةً » : معناه : لَيْلًا أو نَهَارًا .

قال القاضي : والأوَّلُ أَوْلَى ؛ لأنه لو جاءهم ذلك العذابُ لَيْلًا وقد عاينوا قُدَمَهُ لم يكن بَعْتَهُ ، ولو جاءهم نَهَارًا وهم لا يَشْعُرُونَ بقدومه لم يكن جَهْرَةً ؛

قوله : « هل يهلك » هذا اسْتِفْهَامٌ بمعنى التَّفْيِ ؛ ولذلك دخلت « إلا » وهو

استثناء مُفَرَّغٌ ، والتقديرُ : ما يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الظَّالِمُونَ ، وهذه الجملة

الاستفهامية في موضع المفعول الثاني لـ « أَرَأَيْتُمْ » والأوَّلُ مَحْدُوفٌ ، وهو

من التَّنَازُعِ على رأي أبي حَيَّانٍ كما تقدَّم تَقْرِيرُهُ .

وقال أبو البقاء : الاستِفْهَامُ هنا بمعنى التَّفْيِيرِ ، فلذلك تَابَ عن جواب السَّرْطِ ،

أي : إن أتاكم هلكتم ، والظاهر ما تقدّم ويجيء هنا قول الخوفاي المتقدّم في الآية قبلها من كون الشرط حالاً .
 وقرأ ابن محيصن : « هل يهلك » مبنياً للفاعل .
 فإن قيل : إن العذاب إذا نزل لم يحصل فيه التمييز بين المطيع والعاصي .
 فالجواب أن العذاب وإن عم الأبرار والأشرار في الظاهرة ، إلا أن الهلاك في الحقيقة مختص بالظالمين ؛ لأن الأختيار يستوجبون [بسبب نزول تلك] المضار بهم أنواعاً عظيمة من الثواب والدراجات الرفيعة عن الله .

(6/445)

وَمَا تُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ فَمَنْ آَمَنَ وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ (48) وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا يَمَسُّهُمُ الْعَذَابُ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ (49)

والمقصود من هذه الآية أن الأنبياء إنما بعثوا مبشرين بالثواب على الطاعات ، ومُنذرين بالعقاب على المعاصي ، ولا فُدرة لهم على إظهار الآيات والمعجزات ، بل ذلك مَفَوَّضٌ إلى مَشِيئَةِ الله وحكمته .
 قوله : { إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ } حالٌ من « المرسلين » ، وفي هذه الحال معنى العلة ، أي : لم نرسلهم لأن نقرح عليهم الآيات ، بل لأن يبشروا وينذروا

وقرأ إبراهيم ، ويحيى : « مُبَشِّرِينَ » بالتخفيف ، وقد تقدّم أن « أَبَشَرَ » لغة في « بَشَرَ » .
 قوله : « فَمَنْ آَمَنَ » يجوز في « مَنْ » أن تكون شَرْطِيَّةً ، وأن تكون مَوْصُولَةً ، وعلى كلا التقديرين فَمَحَلُّهَا رفع بالابتداء .
 والخبر « فَلَا خَوْفٌ » فإن كانت شَرْطِيَّةً ، فالفاء جواب الشرط ، وإن كانت مَوْصُولَةً فالفاء زائدة لشبه الموصول بالشرط ، وعلى الأول يكون مَحَلُّ الجملتين الْجَزْمَ ، وعلى الثاني لا مَحَلُّ للأولى ومحل الثانية الرفع ، وحمل على اللفظ فأفرد في « آَمَنَ » و « أَصْلَحَ » ، وعلى المعنى فجمع في { فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ } ، ويُقَوَّى كونها مَوْصُولَةً مقابلتها بالموصول بعدها في قوله : { وَالَّذِينَ كَذَّبُوا } .
 وقرأ علقمة « تُمَسُّهُمْ » : بنون مضمومة من « أَمَسَّهُ كذا » « العذاب نَصَباً ، وَالْمَسُّ في اللغة التِقَاءُ الشَّيْئِينَ من غير فصل .
 وقرأ الأعمش ، ويحيى بن وثاب « يَفْسُقُونَ » بكسر السين ، وقد تقدّم أنها لغة ، و « ما » مصدرية على الأظهر ، أي يَفْسُقُهُمْ .
 فصل في رد شبه للقاضي

قال القاضي : إنه - تعالى - عَلَّلَ عذاب الكفار ؛ لأنهم قَاسِقِينَ ، فاقضى أن يكون كل فاسق كذلك ، فيقال له : هذا معارض بما أنه خص الذين كفروا وكذبوا بآيات الله وهذا يدل على أنه من لم يكن مكذباً بآيات الله ألا يلحقه هذا الوعيد أصلاً ، وأيضاً فإن كان هذا الوعيد معللاً يفسقهم فلم قلتكم إن فسق من عرف الله ، وأقرّ بالتوحيد والنبوة والمعاد مُسَاوٍ لِفَسْقٍ من أنكر هذه الأشياء؟

قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ إِنْ أَرَادْتُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ (50)

هذا بقية الكلام على قوله : « لولا أنزل عليه آية من ربه » فقال الله تعالى : قل لهؤلاء الأقوام : إني بعثت مبعثاً مبشراً ومنذراً وليس لي أن أتحكم على الله . واعلم أن القوم كانوا يقولون : إن كنت رسولا من عند الله قاطب من الله حتى يوسع علينا متافه الدنيا وخيراتها ، فقال الله تعالى : قل لهم « إني لا أقول لكم عندي خزائن الله » ، فهو - تعالى - يوتي الملك من يشاء ، ويعز من يشاء ، ويذل من يشاء ، لا بيدي .

الْخَزَائِنُ : جمع « خزانة » ، وهو اسم للمكان الذي يخزن فيه الشيء ، وَخَزُنُ الشيء إحرازه بحيث لا تتأله الأيدي .
قوله : { وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ } في محل هذه الجملة وَجْهَان : أحدهما : التَّضْبُّ عَطْفًا على قوله : عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ « لأنه من جملة المَقُول ، كأنه قال : « لا أقول لكم هذا القول ، ولا هذا القول » . قال الزمخشري . وفيه تَطْرُفٌ من حيث إنه يُؤدِّي إلى أنه يصير التقدير : ولا أقول لكم : لا أعلم الغيب وليس بصحيح .
والثاني : أنه معطوف على « لا أقول » لامَعْمُولٍ ، فهو أمر أن يخبر عن نفسه بهذه الجمل الثلاث فهي معمولة للأمر الذي هو « قل » ، وهذا تخرُّج أبي حيان قال بعد أن حكى قول الزمخشري : « ولا يتعيَّن ما قاله ، بل الظاهر أنه معطوفٌ على لا أقول » إلى آخره .

فصل في معنى الآية

والمعنى : أن القوم يقولون : إن كنت رسولا من عند الله ، فلا بُدَّ وأن تخبرنا عما سيقع في المستقبل من المصالح المضار حتى نستعد لتحصيل تكل المنافع ، ولدفع تلك المضار ، فقال تعالى : « قل إني لا أعلم الغيب ولا أقول : إني ملك » ومعناه : أنهم كانوا يقولون : { مَا لَ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ } [الفرقان : 7] ويتزوج ويخالط الناس ، فقال تعالى : قل بهم : إني لست من الملائكة .

فصل في بيان فائدة هذه الأحوال

اختلفوا في الفائدة من ذكر هذه الأحوال الثلاثة ، فقيل : المراد منه أ ، يَظْهَرُ الرسول من نفسه التواضع لله ، والاعتراف بعبوديته حتى لا يعتقد فيه مثل عقاد النصارى في المسيح عليه الصلوة والسلام .

وقيل : إن القوم كانوا يفترون عليه إظهار المعجزات القاهرة ، كقولهم : { لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنْبُوعًا } [الإسراء : 90] فقال تعالى في آخر الآية : { قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا } [الإسراء : 93] يعني : أنا لا ادعي إلا الرسالة والنبوة ، وهذه الأمور التي طلبتموها ، فلا يمكن تحصيلها إلا بقدرة الله .

وقيل : المراد من قوله : { لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ } ، أي : لا ادعي كوني موصوفاً بالقدرة ، ولا أعلم الغيب ، أي : ولا ادعي كوني موصوفاً بعلم الله تعالى ، وبمجموع هذين الكلامين حصل أنه لا يدعي الإلهية .

ثُمَّ قَالَ : « وَلَا أَقُولُ لَكُمْ : إِنِّي مَلِكٌ » وَذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بَعْدَ الْإِلَهِيَّةِ دَرَجَةٌ أَعْلَى حَالًا مِنَ الْمَلَائِكَةِ فَصَارَ حَاصِلَ الْكَلَامِ كَأَنَّهُ يَقُولُ : لَا أَدَّعِي الْإِلَهِيَّةَ ، وَلَا أَدَّعِي الْمَلِكِيَّةَ ، وَلَكِنْ أَدَّعِي الرَّسَالَهَ ، وَهَذَا مَنْصِبٌ لَا يَمْتَنِعُ حُضُولُهُ [لِلْبَشَرِ] فَكَيْفَ أَطَبَقْتُمْ عَلَيَّ اسْتِنكَارَ قَوْلِي .

فصل في رد شبه الجبائي في تفضيل الملائكة
قال الجبائي : دَلَّتِ الْآيَةُ عَلَى أَنَّ الْمَلِكَ أَفْضَلُ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ ؛ لِأَنَّ [مَعْنَى الْكَلَامِ] لَا أَدَّعِي مَنْزِلَةَ أَقْوَى مِنْ مَنْزِلَتِي ، وَلَوْلَا أَنَّ الْمَلِكَ أَفْضَلُ ، وَإِلَّا لَمْ يَصِحْ .
قال القاضي : إِنْ كَانَ الْغَرَضُ بِهَا نَفْيَ طَرِيقَةِ التَّوَاضُعِ ، فَالْأَقْرَبُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَلِكَ أَفْضَلُ ، وَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ نَفْيَ قُدْرَتِهِ عَنْ أَعْمَالٍ لَا يَقْوَى عَلَيْهَا إِلَّا الْمَلَائِكَةُ لَمْ يَدُلُّ عَلَى كَوْنِهِ أَفْضَلَ .

قوله : { إِنْ أُتْبِعَ إِلَّا مَا يُوْحَى إِلَيَّ } .
يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَعْمَلُ إِلَّا بِالْوَحْيِ ، وَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَحْكُمُ مِنْ تَلْقَاءِ نَفْسِهِ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَحْكَامِ ، وَإِنَّهُ مَا كَانَ يَجْتَهِدُ ، وَيُؤَكِّدُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : { وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى } [النجم : 3 ، 4] .
وَاسْتَدَلَّ نِقَاةَ الْقِيَاسِ بِهَذَا النَّصِّ ، قَالُوا : لِأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَا كَانَ يَعْمَلُ إِلَّا بِالْوَحْيِ النَّازِلِ ، فَوَحَبَ الْأَجْزَاءَ لِأَحَدٍ مِنْ أُمَّتِهِ أَنْ يَعْمَلَ إِلَّا بِالْوَحْيِ النَّازِلِ ، وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى : { وَاتَّبِعُوهُ } [الأعراف : 158] وَذَلِكَ يَنْفِي جَوَازَ الْعَمَلِ بِالْقِيَاسِ .

ثم أكد ذلك بقوله : { هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ } ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْعَمَلَ بِغَيْرِ الْوَحْيِ يَجْرِي مَجْرَى عَمَلِ الْأَعْمَى ، وَالْعَمَلُ بِمَقْتَضَى نَزُولِ الْوَحْيِ يَجْرِي مَجْرَى عَمَلِ الْبَصِيرِ ، ثُمَّ قَالَ تَعَالَى : { أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ } .
وَالْمَرَادُ مِنْهُ التَّنْبِيهُ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْعَاقِلِ أَنْ يَعْرِفَ الْقَرَقَ بَيْنَ هَذَيْنِ الْبَابَيْنِ ، وَأَلَّا يَكُونَ عَاقِلًا عَنْ مَعْرِفَةِ اللَّهِ .

وَأَنْذِرْ بِهِ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْ يُحْشَرُوا إِلَى رَبِّهِمْ لَيْسَ لَهُمْ مِنْ دُونِهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ (51)

لما وصف الرسل بكونهم مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ أَمَرَ الرَّسُولَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ بِالْإِنذَارِ ، فَقَالَ : « وَأَنْذِرْ » أَي : خَوْفٌ بِهِ ، أَي : بِالْقُرْآنِ ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ، وَالرَّجَاجُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى قَبْلَ هَذِهِ الْآيَةِ : { إِنْ أُتْبِعَ إِلَّا مَا يُوْحَى إِلَيَّ } [الأنعام : 50] .
وقال الصَّحَّاحُ : « وَأَنْذِرْ بِهِ » أَي : بِاللَّهِ

وقوله : « لَازِلِينَ يَخَافُونَ أَنْ يُحْشَرُوا » أَي : يُبْعَثُوا ، فَقِيلَ : الْمُرَادُ بِهِمُ الْكَافِرُونَ الَّذِينَ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُمْ ؛ لِأَنَّهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - كَانَ يُخَوِّفُهُمْ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ ، وَكَانَ بَعْضُهُمْ يَتَأَثَّرُ مِنْ ذَلِكَ التَّخْوِيفِ ، وَيَقُولُ : رَبِّمَا كَانَ الَّذِي يَقُولُهُ مُحَمَّدٌ حَقًّا ، وَلَا يَجُوزُ حَمْلُهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ، لِأَنَّ الْمُؤْمِنِينَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُمْ يُحْشَرُونَ إِلَى رَبِّهِمْ ، وَالْعِلْمُ خِلَافُ الْخَوْفِ وَالظَّنِّ .

ولقائل أن يقول : إنه لا يمتنع أن يدخل فيه المؤمنون ؛ لأنهم وإن « تيقنوا »

الْحَشْرَ فلم يَتَضَيَّقُوا العذاب الذي يخاف منه لتجويزهم ألا يموت أحدهم على الإيمان ، وتجويز ألا يموتوا على هذه الحالة ، فلهذا السَّبَبِ كانوا خائفين من الْحَشْرِ بسبب أنهم كانوا مجوزين لحصول العذاب وخائفين منه .
وقيل : الْمُرَادُ بهم الْمُؤْمِنُونَ ؛ لأنهم الْمُقَرَّبُونَ ، بِصِحَّةِ الْحَشْرِ وَالنَّشْرِ والقيامة والبعث ، فهم الذين يَخَافُونَ من عذاب ذلك اليوم .
وقيل : إنه يَتَنَاوَلُ الْكُلَّ ؛ لأنه عَاقِلٌ إِلَّا وهو يَخَافُ الْحَشْرَ ، سواء قَطَعَ بحصوله أو سَكَ فيه ، ولأنه عليه الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كان مَبْعُوثًا إِلَى الْكُلِّ ، وَإِنَّمَا حَصَّ الذين يخافون الْحَشْرَ ، لأن ائْتِنَاعَهُمْ بذلك الْإِنْدَارِ أَكْمَلُ ؛ لأن خوفهم يحملهم على إِعْدَادِ الرَّادِ لِيَوْمِ الْمَعَادِ .
قوله : { لَيْسَ لَهُمْ مِّنْ دُونِهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ } العامل فيه « يخافون » وها هُنَا بَحْثٌ ، وذلك أنه إذا كان المراد من الذين يَخَافُونَ أن يحشروا إلى ربهم الْكُفَّارَ ، فالكلام ظاهر لأنه ليس بهم عند الله شَفَعَاءُ ، وذلك لأن اليهود والنصارى كانوا يقولون : { تَحْنُ أُنْتَاءُ اللَّهِ وَإِحْبَاؤُهُ } [المائدة : 18] فكذبهم الله فيه .
وقال في آية أخرى { مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ } [غافر : 18] ، وقال { قَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ } [المدثر : 48] .
وإن كان المراد المسلمين ، فنقول : قوله : { لَيْسَ لَهُمْ مِّنْ دُونِهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ } [لا] ينافي مذهب أهل السُّنَّةِ في إثبات الشَّفَاعَةِ للمؤمنين ، فنقول : لأن شفاعَةَ الملائكة والرسل للمؤمنين إنما تكون بإذن الله - تعالى - لقوله : { مَنْ دَا الَّذِي يَنْشَقُّ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ } [البقرة : 255] فلما كانت تلك الشَّفَاعَةُ بِإِذْنِ اللَّهِ كانت في الحقيقة من اللَّهِ .
قوله : { لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ } .
قال ابن عَبَّاسٍ : وأنذرهم لكي يَخَافُوا في الدنيا ، وينتهوا عن الكفر والمعاصي .
قالت المعتزلة : وهذا يَدُلُّ على أنه - تعالى - أراد من الْكُفَّارِ التَّقْوَى والطاعة ، وقد سَبَقَ الْكَلَامُ على مِثْلِ هذا النوع مَرَّارًا .

(6/449)

وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْعَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ (52)

قال سلمان ، وخباب بن الأرت : فينا نزلت هذه الآية .
« جَاءَ الْأَقْرَعُ بْنُ حَابِسِ التَّمِيمِيِّ ، وَعُيَيْنَةُ بْنُ حِصْنِ الْفَرَارِيِّ ، وذووهم من الْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ فوجدوا النبي صلى الله عليه وسلم قاعداً مع بلال ، وضَّهين وعمَّار ، وخبَّاب في ناس من ضُعفاءِ المؤمنين ، فلما رأوهم حوله حقروهم ، فاتوه فقالوا : يا رسول الله لو جلست في صدرِ المسجد ، وتَقَيَّتْ عَنَّا هؤُلاءِ وَأَرْوَاحَ جَبَائِهِمْ ، وكان عليهم جَبَابٌ صُوفٍ ولم يكن عليهم غيرها ، لَجَالَسْنَاكَ وَأَخَذْنَا عَنكَ ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما أنا بطارِدِ المؤمنين ، قالوا : فَإِنَّا نُحِبُّ أَنْ تَجْعَلَ لَنَا مِنْكَ مَجْلِسًا نَعْرِفُ بِهِ الْعَرَبُ فَصَلَّتْنَا ، فَإِنْ وُفِّدَ الْعَرَبُ تَأْتِيكَ ، فَتَسْتَحْيِي أَنْ تَرَانَا الْعَرَبُ مع هؤُلاءِ الْأَعْبُدِ ، فإذا نحنُ جئنا فأبعدهم عَنَّا ، فإذا نحنُ قَرَعْنَا فَأَعَدُّ مَعَهُمْ إِنْ شِئْتَ ، فقال « نعم » طَمَعًا في

إيمانهم .

قال : ثم قالوا : اكتب لنا عليك بذلك كتاباً .

قال : فدعا بالصَّحِيفَةَ ، ودعا علياً لِيَكْتُبَ ، قال : ونحن قعود في ناحية ، إذ نزل جبريل عليه السلام بقوله : { وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ } إلى قوله : « بالشَّاكِرِينَ » فألقى رسول الله صلى الله عليه وسلم الصحيفة من يده ، ثم دعانا فأتيناه وهو يقول « سَلَامٌ عَلَيْكُمْ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ » وكنا نَقْعُدُ معه حتى تَمَسَّ رُكْبَتَا رُكْبَتَيْهِ ، فإذا أراد أن يقوم قام وتركنا ، فأنزل الله تعالى : { وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ } [الكهف : 28] فترك القيام عَنَّا إلى أ ، نقول عنه وقال : « الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَمَرَنِي أَنْ أَصْبِرَ نَفْسِي مَعَ قَوْمٍ مِنْ أُمَّتِي مَعَكُمْ الْمَحْيَا وَمَعَكُمْ الْمَمَاتُ » .

فصل في بيان شبهة الطاعنين في العصمة

اِحْتَجَّ الطَّاعِنُونَ فِي عِصْمَةِ الْأَنْبِيَاءِ بِهَذِهِ الْآيَةِ مِنْ وَجْهِهِ :

أحدها : أَنَّهُ - عليه الصلاة والسلام - طَرَدَهُمْ ، والله - تعالى - تَهَاةً عَنْ ذَلِكَ ، فكان دَنِبًا .

وثانيها : أَنَّهُ - تعالى - قال { فَطَرَدَهُمْ فَتَكُونُ مِنَ الظَّالِمِينَ } وقد ثبت أنه طَرَدَهُمْ .

وثالثها : أَنَّهُ - تعالى - حَكَى عن نُوحٍ أَنَّهُ قَالَ : { وَمَا أَنَا بِطَارِدِ الْمُؤْمِنِينَ } [الشعراء : 114] ثم إنه تعالى - أمر مُحَمَّدًا - عليه الصلاة والسلام - بِمُتَابَعَةِ الْأَنْبِيَاءِ - عليهم الصلاة والسلام - في جميع الأعمال الْحَسَنَةِ بقوله : { فَيَهْدَاهُمْ } [الأنعام : 90] فوجب على مُحَمَّدٍ - عليه الصلاة والسلام - ألا يَطْرُدَهُمْ [فلما طردهم] كان ذلك دَنِبًا .

ورابعها : أَنَّهُ قَالَ : { وَلَا تَعُدُّ عَيْتَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا } [الكهف : 28] وقال : { وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا } [طه : 131] .

فنهاه عن الْاِلْتِقَاتِ إِلَى زِينَةِ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ، فكان دَنِبًا .

وخامسها : أَن أَوْلَئِكَ الْفُقَرَاءَ كَانُوا كَلَّمَا دَخَلُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ هَذِهِ الْوَاقِعَةِ يَقُولُ :

(6/450)

« مَرْحَبًا بِمَنْ عَاتَبَنِي رَبِّي فِيهِمْ » أَوْ لَفْظًا هَذَا مَعْنَاهُ ، وَذَلِكَ أَيْضًا يَدُلُّ عَلَى الدَّنْبِ .

فالجوابُ عن الأول : أَنَّهُ - عليه الصلاة والسلام - ما طَرَدَهُمْ لِأَجْلِ الْاِسْتِخْفَافِ بِهِمْ وَالاِسْتِنْكَافِ مِنْ قَرِهِمْ ، وَإِنَّمَا عَيَّنَ لَجُلُوسِهِمْ وَقِفَتَا مُعَيَّنًا سَوَى الْوَقْتِ الَّذِي كَانَ يَحْضُرُ فِيهِ أَكَابِرُ قَرِيْشٍ ، وَكَانَ غَرَضُهُ التَّلَطُّفَ بِهِمْ فِي إِدْخَالِهِمْ فِي الْإِسْلَامِ ، وَلَعَلَّهُ - عليه الصلاة والسلام - كان يقول : هؤلاء الْفُقَرَاءُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ لَا يَقُوْتُهُمْ [بسبب هذه] الْمُعَامَلَةِ شَيْءٍ مِنْ أَمْرِهِمْ فِي الدُّنْيَا وَفِي الدِّينِ ، وَهؤلاء الْكُفَرَاءُ فَإِنَّهُ يَفُوْتُهُمْ الدِّينُ وَالْإِسْلَامُ ، فَكَانَ تَرْجِيحُ هَذَا الْجَانِبِ أَوْلَى ، فَأَقْصَى مَا يَقَالُ : إِنْ هَذَا الْاجْتِهَادُ وَقَعَ خَطَأً ، إِلَّا أَنْ الْحَطَأَ فِي الْاجْتِهَادِ مَعْفُورٌ .

وأما قولهم : إنه - عليه الصلاة والسلام - طَرَدَهُمْ ، فيلزم كونه من الضالِّمين ؟ فالجواب : أَن الظلم عبارة عن وَضْعِ الشَّيْءِ فِي عَيْرِ مَوْضِعِهِ ، وَالْمَعْنَى أَنَّ

أولئك الفقراء كانوا يستحقون التعظيم من الرسول - عليه الصلاة والسلام - فلما طردهم عن ذلك المجلس ، فكان ذلك ظلماً ، إلا أنه من باب ترك الأولى أو الأفضل ، لا من باب ترك الواجبات ، وكذلك الجواب عن سائر الوجوه ، فإننا نحمل كل هذه الوجوه على ترك الأفضل والأكمل والأولن والله أعلم .
 قوله : « بالعداة » : قرأ الجمهور « بالعداة » هنا وفي « الكهف » وابن عامر « بالعدوة » بضم الغين وسكون الدال ، وفتح الواو في الموضعين ، وهي قراءة أبي عبد الرحمن السلمي ، والحسن البصري ، ومالك بن دينار ، وأبي رجاء العطاردي ، ونصر بن عاصم الليثي ، والأشهر في « العُدوة » أنها مُعَرَّفَةٌ بالعلمية ، وهي علمية الجنس كـ « أسامة » في الأشخاص ، ولذلك مُنِعَتْ من الصَّرف .

وقال الفراء : « سمعت أبا الجراح يقول : ما رأيت [كعدوة] قط ، يريد عداة يومه » .
 قال : « ألا ترى أن العرب لا تُصِفُهَا ، فكذا لا يدخلها الألف واللام ، إنما يقولون : جئتكَ غداوة الخميس » .

وقال الفراء في كتاب « المعاني » في « سورة الكهف » : قرأ أبو عبد الرحمن السلمي : « بالعدوة والعشي » ولا أعلم أحداً قرأ بها غيره ، والعربُ تُدْخِلُ الألف واللام في « الغدوة » ؛ لأنها معرفة بغير ألف ولام « فذكره إلى آخره » .

وقد طعن أبو عبيد القاسم بن سلام علي هذه القراءة ، فقال : « إنما نرى ابن عامر ، والسلمي قراء تلك القراءة أتباعاً للخط ، وليس في إثبات « الواو » في الكتاب دليل على القراءة بها ؛ لأنهم كتبوا « الصلاة » و « الزكاة » بالواو ، ولفظهما على تركها ، وكذلك « الغدوة » على هذا وجدنا العرب » .
 وقال الفارسي : الوجه قراءة العامة « بالعداة » ؛ لأنها تستعمل نكرة ومعرفة باللام ، فأما « عدوة » فمعرفة ، وهو علمٌ وُصِّعَ للتعريف ، وإذا كان كذلك ، فلا ينبغي أن تدخل عليه الألف واللام للتعريف ، كما لا تدخل على سائر الأعلام ، وإن كانت قد كتبت بالواو ؛ لأنها تدل على ذلك ، ألا ترى « الصلاة » و « الزكاة » بالواو ، ولا تُقرآن بها ، فكذلك « العداة » .

(6/451)

قال سيبويه : « عُدْوَةٌ وَبُكْرَةٌ جُعِلَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا اسْمًا لِلْجِنِّ ، كما جعلوا : « أم حُبَيْن » اسماً لِدَائِبَةٍ مَعْرُوفَةٍ « إِلَّا أَنَّ هَذَا الطَّعْنَ لَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِنَّ وَكَيْفَ يُطْرَقُ بِمَنْ تَقَدَّمَ أَنَّهُمْ يَلْحَنُونَ ، وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ مِمَّنْ يُسْتَشْهِدُ بِكَلَامِهِ فَصَلًّا عَنْ قِرَائَتِهِ ، وَتَصَرُّ بْنُ عَاصِمٍ سَيِّحُ النَّحَاةِ ، أَخَذَ هَذَا الْعِلْمَ عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ يَتَّبِعُ الصَّنَاعَةَ ، وَابْنُ عَامِرٍ لَا يَعْرِفُ اللَّحْنَ ؛ لِأَنَّهُ عَرَبِيٌّ ، وَقَرَأَ عَلَى عَثْمَانَ بْنِ عَفَانَ وَغَيْرِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ ، وَلَكِنْ أَبُو عُبَيْدٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - لَمْ يَعْرِفْ أَنَّ تَنْكِيرَ « عُدْوَةٌ » لُغَةٌ ثَانِيَةٌ عَنِ الْعَرَبِ حَكَاهَا سَيْبَوِيهِ وَالْخَلِيلُ .
 قال سيبويه : زعم أنه يجوز أن تقول : « أئِنَّكَ الْيَوْمَ عُدْوَةٌ وَبُكْرَةٌ » فجعلها مثل « صَحْوَةٌ » .

قال المهدوي : « حكى سيبويه والخليل أن بعضهم يُتَكَّرُ فيقول : « عُدْوَةٌ » بالتونين ، وبذلك قرأه ابن عامر ، كأنه جعله نكرة ، فأدخل عليها الألف واللام » .

وقال أبو علي الفارسي : « وَجْهُ دَخُولِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ عَلَيْهَا أَنَّهُ يَجُوزُ وَإِنْ كَانَتْ مَعْرِفَةً أَنْ تُتَكَرَّرَ ، كَمَا حَكَى أَبُو زَيْدٍ « لَقَيْتَهُ فَيَنْتَهَ « غَيْرَ مَصْرُوفَةٍ » وَالْقَيْتَهُ بَعْدَ الْقَيْتَةِ « أَي : الْحَيْنَ بَعْدَ الْحَيْنِ ، فَالْحَقُّ « لَامٍ » التَّعْرِيفُ مَا اسْتَعْمَلَ مَعْرِفَةً ، وَوَجْهُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُقَدَّرُ فِيهِ التَّنْكِيرُ وَالشُّيُوعُ ، كَمَا يُقَدَّرُ فِيهِ ذَلِكَ إِذَا تَنَّى . » وَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ النَّحَّاسُ : قَرَأَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، وَمَالِكُ بْنُ دِينَارٍ ، وَابْنُ عَامِرٍ : « بِالْعُدْوَةِ » قَالَ : « وَبَابُ عُدْوَةٍ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً إِلَّا أَنَّهُ يَجُوزُ تَنْكِيرُهَا كَمَا تُتَكَرَّرُ الْأَسْمَاءُ الْأَعْلَامُ ، فَإِذَا تَكَرَّرَتْ دَخَلْنَا الْأَلْفَ وَاللَّامَ لِلتَّعْرِيفِ » .

وَقَالَ مَكِّي بْنُ أَبِي طَالِبٍ « إِنَّمَا دَخَلَتْ الْأَلْفُ وَاللَّامُ عَلَى « عَدَاةٍ » لِأَنَّهَا نَكْرَةٌ ، وَأَكْثَرُ الْعَرَبِ يَجْعَلُ « عُدْوَةً » مَعْرِفَةً فَلَا يُتَوَّنُّهَا ، وَكُلُّهُمْ يَجْعَلُ « عَدَاةً » تَنْكِرَةً فَيَنْوِّنُّهَا ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُ « عُدْوَةً » نَكْرَةً وَهِيَ الْأَقْلُ » فَتَبَيَّنَ بِهَذِهِ التُّقُولِ الَّتِي ذَكَرْتُمَا عَنْ هَؤُلَاءِ الْأَثْمَةِ أَنَّ قِرَاءَةَ ابْنِ عَامِرٍ سَالِمَةٌ مِنْ طَعْنِ أَبِي عُبَيْدٍ ، وَكَانَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - لَمْ يَحْفَظْهَا لُغَةً .

وَأَمَّا « الْعَشِيَّةُ » فَنَكْرَةٌ ، وَكَذَلِكَ « عَشِيَّةٌ » .

وَهَلِ الْعَشِيَّةُ مُرَادِفٌ لِ « عَشِيَّةٍ » أَي : إِنْ هَذَا اللَّفْظُ فِيهِ لُغَتَانِ : التَّذْكِيرُ وَالتَّنَائِثُ ، أَوْ أَنَّ « عَشِيَّةً » جَمْعُ « عَشِيَّةٍ » فِي الْمَعْنَى عَلَى حَدِّ « قَمَحٍ » وَ « قَمَحَةٌ » ، وَ « شَعِيرٍ » وَ « شَعِيرَةٌ » ، فَيَكُونُ اسْمُ جِنْسٍ ، خِلَافَ مُشْهُورٍ ، وَالظَّاهِرُ الْأَوَّلُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى :

(6/452)

{ إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِالْعَشِيِّ الصَّافِنَاتُ الْجِيَادُ } [ص : 31] إِذِ الْمُرَادُ هُنَا عَشِيَّةٌ وَاحِدَةٌ ، وَاتَّفَقَتْ مَصَاحِفُ الْأَمْصَارِ عَلَى رَسْمِ هَذِهِ اللَّفْظَةِ « الْعُدْوَةُ » بِالْوَاوِ وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ قِرَاءَةَ ابْنِ عَامِرٍ لَيْسَتْ مُسْتَنَدَةً إِلَى مَجْرَدِ الرَّسْمِ ، بَلْ إِلَى التَّقْلِيدِ ، وَتَمَّ [الْقَاطِطُ اتَّفَقَ] أَيْضًا عَلَى رَسْمِهَا بِالْوَاوِ ، وَاتَّفَقَ عَلَى قِرَاءَتِهَا بِالْأَلْفِ ، وَهِيَ : « الصَّلَاةُ ، وَالزَّكَاةُ ، وَمِنَاةٌ ، وَمِسْكَاتَةٌ ، [وَالرَّبَاةُ ،] وَالنَّجَارَةُ وَالْحَيَاةُ » ، وَحَرْفُ اتَّفَاقٍ عَلَى رَسْمِهَا بِالْوَاوِ ، وَاخْتَلَفَ فِي قِرَاءَتِهَا بِالْأَلْفِ وَالْوَاوِ ، وَهُوَ « الْعَدَاةُ » وَأَصْلُ عَدَاةٍ : عَدْوَةٌ ، تَحَرَّكَتِ الْوَاوُ ، وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا ، فَفُكِلَتْ الْفَاءُ . وَقَرَأَ ابْنُ أَبِي عَبْلَةَ : « بِالْعُدْوَاتِ وَالْعَشِيَّاتِ » ، جَمْعُ « عَدَاةٍ » وَ « عَشِيَّةٍ » وَرَوَى عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَيْضًا « بِالْعُدْوِ » بِتَشْدِيدِ الْوَاوِ مِنْ غَيْرِهَا .

فصل في المراد بالآية

قال ابن عباس [معنى الآية] يَعْبُدُونَ رَبَّهُمْ بِالْعَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يَعْنِي صَلَاةَ الصُّبْحِ ، وَصَلَاةَ الْعَصْرِ ، وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ وَمَجَاهِدٍ .

وروي عنه أن المراد الصلوات الخمس ، وذلك أن ناساً من الفقهاء كانوا يُصَلُّونَ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ نَاسٌ مِنَ الْأَشْرَافِ : « إِذَا صَلَّيْنَا فَأَخَّرَ قَلْبُصَلُوا خَلْفَنَا » فَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ .

وقال مجاهدٌ : صَلَّيْتُ الصُّبْحَ مَعَ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، فَلَمَّا سَلَّمَ الْإِمَامُ ابْتَدَرَ النَّاسُ الْقَاصِ ، فَقَالَ سَعِيدٌ : مَا أَسْرَعَ النَّاسُ إِلَى هَذَا الْمَجْلِسِ ، فَقَالَ مَجَاهِدٌ : فَقُلْتُ : يَتَأَوَّلُونَ قَوْلَهُ تَعَالَى : { يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْعَدَاةِ وَالْعَشِيِّ } فَقَالَ : أَفِي هَذَا هُوَ؟ إِنَّمَا ذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ الَّتِي أَنْصَرَفْنَا عَنْهَا الْآنَ .

وقال إبراهيم النخعي : يَعْنِي : يَذْكُرُونَ رَبَّهُمْ .

وقيل : الْمُرَادُ حَقِيقَةُ الدَّعَاءِ .

قوله : « يُرِيدُونَ » هَذِهِ الْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ تَصْبِيٍّ عَلَى الْحَالِ مِنْ فَاعِلٍ « يَدْعُونَ »

« أو من مفعوله ، والأوّل هو الصحيح ، وفي الكلام حَذْفٌ ، أي : يريدون بدعائهم في هَدَيْنِ الوقتين وجهه .

فصل في الرد على شبهة المجسمة
تمسكت الْمُجَسِّمَةُ في إثبات الأَعْضَاءِ لِلَّهِ - تعالى - بهذه الآية ، وسائر الآيات الْمُتَّاسِبَةِ ، كقوله تعالى : { وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ } [الرحمن : 27] والجواب : أن قوله تعالى : { قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ } [الإخلاص : 1] يقتضي الوَحْدَانِيَّةَ النَّامَةَ ، وذلك يُتَأْفَى التركيب من الأَعْضَاءِ والأجزاء ، فثبت أنّه لا بُدَّ من التَّأْوِيلِ ، وهو من وجهين :

أحدهما : قوله : { يُرِيدُونَ وَجْهَهُ } ، أي : يريدونه إلا أنهم يذكرون [لفظ الوجه للتعظيم كما يقال : هذا وجه الرأي ، وهذا وجه الدليل الثاني :] أن من أَحَبَّ ذاتاً أحب أن يرى وَجْهَهُ ، فرؤية الْوَجْهِ من لوازم المحبّة ، فلهذا السَّبَبِ جعل الوجه كِتَابَةً عن المحبّة ، وطلب الرضى .

والثاني : أن المراد بالوجه الْقَصْدُ وَالنِّيَّةُ؛ كقول الشاعر : [البسيط]
2179-أَسْتَعْفِرُ اللَّهَ دَبّاً لِسْتُ إِحْصِيَهُ ... رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ
وقد تقدّم بيانه عند قوله : { وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ } [البقرة : 115]
قوله : { مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِّنْ شَيْءٍ }

« ما ط هذه يجوز أن تكون الْحِجَازِيَّةَ النَّاصِبَةَ للخير ، فيكون « عليك » في مَحَلِّ النصب على أنه خبرها ، عند مَنْ يُجَوِّزُ إِعْمَالَهَا في الخبر الْمُقَدَّمِ إذا كان ظَرْفًا أو حرف جرّ ، وأمّا إذا كانت تَمِيمِيَّةً ، أو متعیناً إهمالها في الخبر المُقَدَّمِ مُطْلَقًا كان « عليك » في مَحَلِّ رفع خبراً مُقَدَّمًا ، والمبتدأ هو « مِنْ شَيْءٍ » زيدت فيه « مِنْ » .

(6/453)

وقوله : « مِنْ حِسَابِهِمْ » قالوا : « مِنْ » تَبْعِيضِيَّةٌ ، وهي في محل نَصْبٍ على الحال ، وصاحبُ الْحَالِ هُوَ « مِنْ شَيْءٍ » ؛ لأنها لو تأخرت عنه لكانت صِفَةً له ، وصفة النكرة متى قُدِّمَتْ انْتَصَبَتْ على الحال ، فعلى هذا تتعلّق بمحذوف ، والعامِلُ في الحال الاستِقْرَارُ في « عليك » ، ويجوز أن يكون « مِنْ شَيْءٍ » في مَحَلِّ رفع بالفاعلية ، ورافعه « عليك » لاعتماده على النفي ، و « مِنْ حِسَابِهِمْ » حالٌ أيضاً من « شيء » العامِلُ فيها الاستقرار والتقدير : ما اسْتَقَرَّ عَلَيْكَ شَيْءٌ من حسابهم .

وأجيز أن يكون « مِنْ حِسَابِهِمْ » هو الْخَبَرُ : إمّا ل « ما » ، وإمّا للمبتدأ ، و « عليك » حالٌ من « شيء » ، والعامِلُ فيها الاستِقْرَارُ ، وعلى هذا فيجوز أن يكون « مِنْ حِسَابِهِمْ » هو الرافع للفاعل على ذاك الْوَجْهِ ، و « عليك حالٌ أيضاً كما تقدّم تقريره ، ويكون « مِنْ حِسَابِهِمْ » هو الخبر ، و « عليك هو الحَلُّ غير واضح ؛ لأن مَحَطَّ الفائدة إنما هو « عَلَيْكَ » .

قوله : { مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِّنْ شَيْءٍ } كالذي قبله ، إلا أنّ هنا يَمْتَنِعُ بَعْضُ ما كان جَائِزاً هناك ، وذلك أن قوله : « مِنْ حِسَابِكَ » لا يجوز أن يَنْصَبَ على الحال ؛ لأنه يلزم تَقْدُّمُهُ على عامله المعنوي ، وهو ممتنع ، أو ضعيف لا سِيَمًا وقد تقدّم هنا على العامل فيها ، وعلى صاحبها ، وقد تقدّم أنّ الحال إذا كانت ظَرْفًا أو حرف جرّ كان تقديمها على العامل [المعنوي] أَحْسَنَ منه إذا لم يكن كذلك ، فحينئذٍ لك أن تجعل قوله : « مِنْ حِسَابِكَ » بياناً وقد تقدّم خطابه -

عليها الصَّلَاة والسلام- في الجملتين تَشْرِيفاً له ، ولو جاءت الجملة الثانية على تَمَطٍ الأولى لكان التركيب « وما عليهم من حسابك من شيء » فتقدّم المجرور ب « على » كما قدّمه في الأولى ، لكنه عدّل عن ذلك لما تقدّم . وفي هاتين الجملتين ما يسميه أهل البديع : رَدُّ الأَعْجَازِ على الصدور ، كقولهم : « عَادَاتِ السَّادَاتِ سَادَاتِ الْعَادَاتِ » ومثله في المعنى قول الشاعر :

[الطويل]

2180- وَلَيْسَ الَّذِي حَلَّلْتَهُ بِمُحَلَّلٍ ... وَلَيْسَ الَّذِي حَرَّمْتَهُ بِمُحَرَّمٍ
وقال الزمخشري - بعد كلام قدّمه في معنى التفسير- : فإن قلت : أما كفى قوله : « ما عليك من حسابهم من شيء » حتى صمّ إليه : { مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ } ؟

(6/454)

قلت : قد جعلت الجملتان بمنزلة جُمْلَةٍ واحدة ، وقصد بها مُؤَدَّى واحد ، وهو المعنى بقوله : { وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى } [الأنعام : 146] . ولا يستقل بهذا المعنى إلا الجملتان جميعاً ، كانه قيل : « لا تُؤَاخِذُ أَنْتِ وَلَا هُمْ بِحِسَابِ صَاحِبِهِ » قال أبو حيانك « لا تُؤَاخِذُ أَنْتِ إلى آخره تركيب غير عربي ، لا يجوز عَوْدُ الضير هنا عائياً ولا مُخَاطَباً ، لأنه إن [عاد] عائياً فلم يتقدّم له اسم مفرد غائب يعود عليه ، إنما تقدّم قوله : « هم » ولا يمكن العود عليه على اعتقاد الاستغناء بالمفرد عن الجمع ، لأنه يصير التركيب بحساب صاحبهم ، وإن أعيد مُخَاطَباً ، فلم يتقدّم مخاطب يعود عليه ، إنما تقدّم قوله : « لا تُؤَاخِذُ أَنْتِ » ولا يمكن العود إليه ، فإنه ضمير [مخاطب] ، فلا يعود عليه عائياً ولو أُيِّرَ رُتَبُهُ مخاطباً لم يَصِحَّ التركيب أيضاً ، فإصلاح التركيب أن يقال : « لا يُؤَاخِذُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْكُمْ ، ولا منهم بحساب صاحبه ، أو لا تُؤَاخِذُ أَنْتِ بِحِسَابِهِمْ ، ولا هم بحسابك ، أو لا تُؤَاخِذُ أَنْتِ وَلَا هُمْ بِحِسَابِكُمْ » ، فَتَغَلَّبَ الْخِطَابُ عَلَى الْعَيْبَةِ ، كما تقول : أنت وزيد تصرّبان .

قال شهاب الدين : والذي يظهر أن كلام الزمخشري صحيح ولكن فيه حذف ، وتقديره : لا يُؤَاخِذُ كُلُّ وَاحِدٍ : أنت ولا هم بحساب صاحبه ، وتكون « أنت ولا هم » بدلاً من « كل واحد » ، والضمير في صاحبه عائذ على [قوله :] « كل واحد » ، ثم إنه وقع [في] محذور آخر مما أضحّ به كلام الزمخشري ، وذلك أنه قال : ولا تُؤَاخِذُ أَنْتِ وَلَا هُمْ بِحِسَابِكُمْ ، وهذا التركيب يحتمل أن يكون المراد بل الظاهر تَقْيُّ الْمُواخِذَةِ بِحِسَابِ كُلِّ وَاحِدٍ بِالنسبة إلى نفسه هو ، لا أن كل واحد غير مؤاخذ بحساب غيره ، والمعنى الثاني هو المقصود .

والضمائر الثلاثة ، أعني التي في قوله : « مِنْ حِسَابِهِمْ » و « عليهم » و « فتطردهم » أيضاً عَوْدُهَا على نوع واحد ، وهم الذين يدعون ربهم ، وبه قال الطبري إلا أنه فسّر الحساب بالرزق الدنيوي .

وقال الزمخشري ، وابن عطية : « إِنَّ الضَّمِيرَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ يَعُودَانِ عَلَى الْمُشْرِكِينَ ، وَالثَّلَاثِ يَعُودُ عَلَى الدَّاعِينَ » .

قال أبو حيان : « وقيل : الضمير في « حسابهم » ، و « عليهم » عائذ على [المشركين] [وتكون الجملتان اعتراضاً بين النهي وجوابه » ، وظاهر عبارته أن الجملتين لا تكونان اعتراضاً على اعتقاد كون الضميرين في « حِسَابِهِمْ » ، و « عليهم » عائدين على المشركين] .

وليس الأمر كذلك ، بل هما اعْتِرَاضٌ بين التَّهْيِي ، وهو « ولا تَطْرُدْ » وبين جوابه وهو « فتكون » ، وإن كانت الضمائر كلها للمؤمنين .
ويُدلُّ على ذلك أنه قال بَعْدَ ذلك في « فتكون » : وجَوِّزْ أن تكون جواباً للنهي في قوله : « ولا تطرد » ، وتكوِّن الجملتين ، وجوابُ الأول اعْتِرَاضاً بين التَّهْيِي وجوابه ، فحعلهما اعراضاً مُطلقاً من غير تَطَرُّ إلى الضميرين ، ويعني بالجملتين « ما عليك من حسابهم من شيء » و « من حسابك عليم من شيء » وبجواب الأول قوله : « فتطردهم » .

(6/455)

قوله : « فتطردهم » فيه وجهان :
أحدهما : مَنْصُوبٌ على جواب [النفي] بأحد معنيين فقط ، وهو ائْتِقَاءُ الطَّرْدِ لا ائْتِقَاءَ كون حسابهم عليه وحسابه عليهم ؛ لأنه يَنْتَفِي الْمُسَبَّبُ بانفَاء سَبَبِهِ ، ولنوضح ذلك في مثال وهو : « ما تَأْتِينَا فَنُحَدِّثْنَا » بنصب « فتحدِّثْنَا » وهو يحتمل معنيين :
أحدهما : انتفاء الإتيان ، وانتفاء الحديث ، كأنه قيل [ما يكون منك إتيان ، فكيف يقع منك حديث؟ وهذا المعنى هو المقصود بالآية الكريمة ، أي : ما يكون مُؤاخِذَةً كل واحد بحساب صاحبه ، فكيف يقع طرد؟ والمعنى الثاني : انفاء الحديث ، وثبوت الإتيان] .
كأنه قيل : ما تَأْتِينَا مُحَدِّثًا ، بل تَأْتِينَا غير مُحَدِّثٍ ، وهذا المعنى لا يليق الآية الكريمة ، والعلماء - رحمهم اله - وإن أطلقوا قولهم : إن منصوبٌ على جواب النفي ، فإنما يريدون المعنى الأول دون الثاني ، والثاني أن يكون منصوباً على جواب النهي قوله : « فتكون » ففي نصبه وجهان :
أظهرهما : أنه منصوب عَطْفًا على « فتطردهم » ، والمعنى : الإِجْبَارُ ائْتِقَاءَ حسابهم ، والطَّرْدُ والظلم الْمُسَبَّبُ عن الطرد .
قال الزمخشري : ويجوز أن تكون عَطْفًا على « فتطردهم » على وجه السبب ؛ لأن كونه ظالمًا مُسَبَّبٌ عن طَرْدِهِمْ .
والثاني من وَجْهِي النصب : أنه منصوبٌ على جواب النهي في قوله : « ولا تطرد » .

ولم يذكر مكي ، ولا الواحدي ، ولا أبو البقاء غيره .
قال أبو حيان : « أن يكون » فتكون « جواباً للنهي في قوله : « ولا تطرد » كقوله : { لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ } [طه : 61] ، وتكون الجملتان وجوابُ الأول اعتراضاً بين النهي وجوابه »
قال شهاب الدين : قد تقدّم أن كونهما اعتراضاً لا يتوقفُ على عَوْدِ الضمير في قوله : « مِنْ حِسَابِهِمْ » و « عَلَيْهِمْ » على المشركين كما هو المفهوم من قوله ها هنا ، وإن كان كلامه قبل ذلك كما حكينا عَنْهُ يُشْعِرُ بذلك .
فصل في شبهة للكفار

ذكروا في قوله : « ما عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ من شيء » قولين :
الأول : أن الكفار طعنوا في إيمان أولئك الْفُقَرَاءِ ، وقالوا : يا محمد إنهم [إنما] اجتمعوا عندي ، وقبلوا دينك ؛ لأنهم يجدون بهذا الأمر على ما يقول هؤلاء ، فما يلزمك إلا اِغْتِبَارُ الظاهر ، وإن كان باطِنُهُمْ غير مُرْضٍ عند الله ، فحسابهم عليه لا زَمٌ لهم لا يتعدى إليك ، كما أنَّ حسابك عليك لا يتعدى إليهم ، كقوله :

{ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى } [الأنعام : 164] .
 الثاني : المعنى : ما عليك من حساب رزقهم من شيء فتملهم وتطردهم ،
 فتكون من الظالمين لهم لأنهم لما استوجبوا مزيد التقريب كان طردهم ظلماً
 لهم .

(6/456)

وَكَذَلِكَ قِتْنًا بَعْضُهُمْ بِيَعْضٍ لِيَقُولُوا أَهْؤُلَاءِ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنْ بَيْنِنَا أَلَيْسَ اللَّهُ
 بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ (53)

« الكاف » في مَحَلِّ نَصَبٍ على أنها نَعَتْ لمصدرٍ محذوف ، والتقدير : ومثل
 ذلك القُتُونُ المتقدم الذي فُهِمَ من سياق أخبار الأمم الماضية قِتْنًا بعض هذه
 الأمة ببعض ، فالإشارة بذلك إلى القُتُونِ المَذْلُولِ عليه بقوله : « قِتْنًا » ،
 ولذلك قال الزمخشري : ومثل ذلك الفتن العظيم فتن بعض الناس ببعض
 فجعل الإشارة لمصدرٍ قِتْنًا . وانظر كيف لم يتلَقَطْ هو بإسناد الفِتْنَةِ إلى اللَّهِ -
 تعالى - في كلامه ، وإن ان البارئ - تعالى قد أسندَهَا ، بل قال : فتن بعض
 الناس قِبْنَاهُ للمفعول على قَاعِدَةِ المعْتَزِلَةِ .
 وجعل ابن عطية الإشارة إلى طلب الطرد ، فإن قال بعد كلام يتعلَّق بالتفسير :
 « والإشارة بذلك إلى ما دُكِرَ من طلبهم أن يطرد الصَّعْفَةَ » .
 قال أبو حيان : ولا ينتظم هذا التَّشْبِيهُ ؛ إذ يصير التقدير : مثل طلب الطرد قِتْنًا
 بعضهم ببعض والمَتَّبَادِرُ إلى الدَّهْنِ من قولك : « ضربتُ مثل ذلك » المُمَاتَلَةُ
 في الضرب ، أي : مثل ذلك الضرب لا أن تَقَعَ المُمَاتَلَةُ في غير الضرب ، وقد
 تقدَّم مِرَاراً أن سببويه يجعل مثل ذلك حالاً من ضير المَصْدَرِ المقدر .
 قوله : « لِيَقُولُوا » في هذه « اللام » وجهان :
 أظهرهما : - وعليه أكثر المعربين والمُفَسِّرِينَ - أنها لام « كي » ، والتقدير :
 ومثل ذلك القُتُونُ قِتْنًا ليقولوا هذه المقالة ابتلاءً مِنَّا وامْتِحَانًا .
 والثاني : أنها « لام » الصَّيْرُورَةِ أي : العاقبة كقوله : [الوافر]
 2181- لِدَثْوَا لِلْمَوْتِ وَأَبُوَا لِلْحَرَابِ
 { فَالتَّقْطِطَةُ أَلٌ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا } [القصص : 8] ، ويكون قولهم «
 أهؤلاء » إلى آخره صادراً على سبيل الاستِخْفَافِ .
 قوله : « أهؤلاء » يجوز فيه وجهان :
 أظهرهما : أنه منصوب المَحَلِّ على الاشْتِعَالِ بفعلٍ مَحْذُوفٍ يُفَسِّرُهُ الفعل
 الظاهر ، العاملُ في ضميره يَوْسَاطَةً « على » ، ويكون المفسر من حيث
 المعنى لا من حيث اللفظ ، والتقدير : أَقْصَلَّ اللَّهُ هَؤُلَاءِ مَنَّ عَلَيْهِمْ ، أو اختار
 هَؤُلَاءِ مَنَّ عَلَيْهِمْ ، ولا مَحَلِّ لقوله : « مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ » لكونها مُفَسَّرَةً ، وإِثْمًا
 رَجَّحَ هنا إضمار الفعل ؛ لأنه وقع بد أداة يغلُبُ إبلاءُ الفعل لها .
 والثاني : أنه مرفوع المَحَلِّ على أنه مبتدأ ، والخبر : مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ، وهذا وإن
 كان سَالِمًا من الإِهْتِمَارِ الموجود في الوجه الذي قبله ، إلا أنه مَرْجُوحٌ لما تقدَّم
 ، و « عليهم » مُتَعَلِّقٌ ب « مَنَّ » .
 و « من بيننا » يجوز أن يتعلَّق به أيضاً .
 قال أبو البقاء : « أي مَيَّرَهُمْ عَلَيْنَا ، ويجوز أن يكون حالاً » .
 قال أبو البقاء أيضاً : مَنَّ عَلَيْهِمْ منفردين ، وهذان التفسيران تفسيراً مَعْنِي لا

تفسيراً إعراباً ، إلا أنه لم يَسْفُهُمَ إِلَّا تَفْسِيرِي إعراب .
والجملة من قول : « أهؤلاءِ مَنْ اللهُ » الفرقُ بين الباعين أن الأولى لا تعلق لها
لكونها زائدة في خبر « ليس » ، والثانية متعلقة ب « أعلم » وتعدي العمل بها
لما ضُمَّن من معنى الإحاطة ، وكثيراً ما يقع ذلك في عبارة العلماء ، فيقولون :
علم بكذا والعلم بكذا لما تقدّم .

(6/457)

فصل في تحرير معنى الفتنة في الآية
معنى هذه الفِتْنَةِ أن كلَّ واحد من الفريقين مُبْتَلَى بصاحبه ، فَرُؤَسَاءُ الكُفَّارِ
الأغنياء كانوا يَحْسُدُونَ فُقَرَاءَ الصحابة على كونهم سابقين للإسلام مُسَارِعِينَ
إلى قَبُولِهِ ، فقالوا : ولو دخلنا في الإسلام لوجب عَلَيْنَا أن نَتَّقَادَ لهؤلاء الفقراء
الميساكين ، وأن نعترف لهم بالتَّبَعِيَّةِ ، فكان ذلك يَشُقُّ عليهم ، ونظيره :
{ أَنْزَلَ عَلَيْهِ الذِّكْرَ مِنْ بَيْنِنَا } [ص : 8] ، { لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَا إِلَيْهِ }
[الأحقاف : 11] .

وَأَمَّا فُقَرَاءُ الصحابة فكانوا يَرَوْنَ أولئك الكُفَّارَ في الرَّاحَاتِ وَالْمَسَرَّاتِ
والطِّيبَاتِ وَالخَسْبِ وَالسَّعَةِ ، فكانوا يقولون : فكيف حَصَلَتْ هذه الأحوال
لهؤلاء الكُفَّارِ مع أَنَّا بَقِيْنَا فِي [هذه] الشَّدَّةِ وَالصِّيقِ ، فقال تعالى : { وَكَذَلِكَ
فَتَنَّا بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ } فأحد الفريقين يرى الآخر مقدماً [عليه] في المناصب الدينية ،
ويقولون : أهذا الذي فَضَّلَهُ اللهُ علينا؟
وَأَمَّا المحققون فهم الذين يَعْلَمُونَ أن كُلَّ ما فعله اللهُ - تعالى - فهو حَقٌّ
وحكمةٌ وصوابٌ ولا اعتراض عليه ، إِمَّا بحكم الملكية كما هو قول أهل السُّنَنِ
وإِمَّا بحسب المصلحة كما هو قول المعتزلة فكانوا صَابِرِينَ فِي وقت البلاءِ ،
شَاكِرِينَ فِي وقت الآلاءِ وَالتَّعْمَاءِ وهم الذين قال الله في حقهم : { أَلَيْسَ اللهُ
بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ } .

فصل

« روى أبو سعيد الخُدْرِيُّ قال : جَلَسْتُ فِي تَقَرٍّ مِنْ صُعْقَاءِ المهاجرين ، وَإِنْ
بعضهم لَيْسَتْ مِنْ بعض من العُرَى ، وَقَارِئٌ يَقْرَأُ عَلَيْنَا ، إِذْ جَاءَ رَسُولُ اللهِ
صلى الله عليه وسلم فَقَامَ عَلَيْنَا فلما قامَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم
سَكَتَ الْقَارِئُ ، فَسَلَّمَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم وقال : ما كُنْتُمْ
تَصْنَعُونَ؟ قلنا يا رسول الله : كان قارئٌ يقرأُ وَكُنَّا نَسْتَمِعُ إِلَى كتابِ اللهِ ، فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال : ما كُنْتُمْ تَصْنَعُونَ؟ قلنا ، يا رسول الله :
كان قارئٌ يقرأُ وَكُنَّا نَسْتَمِعُ إِلَى كتابِ اللهِ ، فقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم : « الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ مِنْ أُمَّتِي مَنْ أَمَرَنِي أَنْ أَصِيرَ تَفْسِيبي مَعَهُمْ » ،
قال : ثُمَّ جَلَسَ وَسَطَطْنَا لِيُعَدَلَ بِنَفْسِهِ فِينَا ، ثُمَّ قَالَ بِيَدِهِ هَكَذَا فَتَحَلَّقُوا ، وَبَرَزَتْ
وُجُوهُهُمْ لَهُ قَالَ : فما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم عَرَفَ مِنْهُمْ أَحَدًا
غيري .

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أَبَشِّرُوا يَا مَعْشَرَ صَعَالِكِ
المُهاجرينَ بِالنُّورِ النَّامِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ قَبْلَ الأَعْيَاءِ بِنِصْفِ يَوْمٍ ،
وَذَلِكَ مِقْدَارُ خَمْسِمِائَةِ سَنَةٍ » .

فصل في بيان الدلالة من الآية
احتجَّ أَهْلُ السُّنَنِ بهذه الآية على مِسْأَلَةِ خَلْقِ الأفعال من وجهين :

الأول : أن قوله : { فَتَنَّا بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ } تصريح بأن إلقاء تلك الفِتْنَةِ نم الله تعالى ، والمُرَادُ من تلك الفِتْنَةِ ليس إلا اَعْتِرَاضُهُمْ على الله في أن جعل أولئك الفقراء رُؤَسَاءَ في الدِّينِ ، والاعْتِرَاضُ على الله كُفْرٌ ، وذلك يَدُلُّ على أنه - تعالى- هو الخالقُ للكُفْرِ .

(6/458)

والثاني : أنه - تعالى - حكى عنهم أنهم قالوا : « أهؤلاء من الله عليهم من بيننا » أي : من عليهم بالإيمان بالله ، ومتابعة الرسول ، وذلك يدل على أن هذا المَعْنَى إنما حَصَلَ من الله تعالى؛ لأنه لو كان الموجد للإيمان هو العبد فالله ما منَّ عليه بهذا الإيمان ، بل العبدُ هو الذي منَّ على نفسه بهذا الإيمان .
أجاب الجبائي عنه بأن الفِتْنَةَ في التَّكْلِيفِ ما توجب التَّشْدِيدَ وإنما فعلنا ذلك ليقولوا : أهؤلاء أي : ليقول بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ اسْتِفْهَامًا لَا إِتْكَارًا [أهؤلاء] من الله عليهم من بيننا بالإيمان أجاب الكعبي عنه بأن قال : « وكذلك فتنا بعضهم ببعض ليصبروا أو ليشكروا ، فكان عاقبة أمرهم أن قالوا : أهؤلاء من الله عليهم من بيننا » على مثاله قوله تعالى : { فَالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً } [القصص : 8] .
والجواب عن الوجهين أنه عُدُولٌ عن الظاهر من غير دليل ، والدليل العقليُّ قائم على صَحَّةِ هذا الظاهر؛ لأنه لما كانت مُشَاهِدَةٌ هذه الأحوال تُوجِبُ الأتقَةَ ، والأتقَةَ توجبُ العصيان والإضرار على الكُفْرِ ، وموجبُ الموجب مُوجبٌ ، فكان الإلزامُ واردةً ، والله أعلم .

(6/459)

وَإِذَا جَاءَكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِنَا فَقُلْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ (54)

« إذا » منصوب بجوابه ، أي فقل ، سلامٌ عليكم وَفَتَ مجيئهم أي : أوقع هذا القول كله في وقت مجيئهم إليك ، وهذا معنى واضح .
وقال أبو البقاء « والعاملُ في » إذا « معنى الجواب ، أي : إذا جاءوك سَلَّمَ عليهم » ولا حَاجَةَ تدعو إلى ذلك مع فوات قوة المعنى؛ لأن كونه يُبَلِّغُهُمُ السَّلَامَ والإخبار بأنه كتب على نفسه الرَّحْمَةَ ، وأنه من عَمِلَ سُوءًا بِجَهَالَةٍ غفر له ما يقوم مقامه السَّلَامُ فقط ، وتقديره يفضي إلى ذلك .
وقوله : « سلامٌ » مبتدأ ، وجاء الابتداء به وإن كان تَكْرَرًا؛ لأنه دُعَاؤٌ ، والدُّعَاءُ من المُسْتَوْعَاتِ .
وقال أبو البقاء : « لما فيه من معنى الفِعْلِ » وهذا ليس من مذهب جمهور البصريين ، وإنما هو شيء نُقِلَ عن الأَخْفَشِ : أنه إذا كانت النكرة في معنى الفِعْلِ جاز الابتداء بها ورفعها الفاعل ، وذلك نحو : « قائم أبواك » ونقل ابن مالك أن سيبويه أومأ إلى جوازِهِ ، واستدلال الأَخْفَشِ بقوله : [الطويل]
2182- خَيْرٌ بَنُو لَهَبٍ فَلَا تَكُ مُلْغِيَا ... مَقَالَةٌ لِهَبِي إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ
ولا دليل فيهِج لأنَّ « فعيلًا » يقع بلفظ واحدٍ للمفرد وغيره ، ف « خير » خَبَرٌ

مَقْدَمٌ وَاسْتَدَلَّ لَهُ أَيْضاً بِقَوْلِ الْآخِرِ: [الوافر]
 2183- فَحَيِّزٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ ... إِذَا الدَّاعِي المُنْتَوِبُ قَالَ : يَا لآ
 ف « خير » مبتدأ ، و « نحن » [فاعل] سَدَّ مَسَدَ الخبر .
 قيل : لئلا يَلَرُمُ القَصْلُ بين « أفعل » و « مِنْ » بأجنبي بخلاف جَعَلَهُ فاعلاً ،
 فإن الفاعل كالخبر بخلاف المبتدأ .
 و « عليكم » خَبْرُهُ ، و « سلامٌ عليكم » أبلغ من « سَلَاماً عليكم » بالنصب ،
 وقد تقررَ هذا في أوَّلِ « الفاتحة » عند قراءة « الحَمْدُ » و « الحَمْدَ » .
 وقوله : « كَتَبَ رَبُّكُمْ » في مَحَلِّ نصب بالقول ، لأنه كالتفسير لقوله : « سلامٌ
 عليكم » .

فصل في نزول الآية

قال عكرمة : نزلت في الذين تَهَى اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - نَبِيَّهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 عن طردهم ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم إذا رَأَاهُمْ بَدَأَهُمْ بِالسَّلَامِ .
 وقال عطاء : نزلت في أبي بكر ، وعُمَرَ ، وعُثْمَانَ ، وعلي ، وبلال ، وسالم ،
 وأبي عُبَيْدَةَ ، ومُضْعَبِ بْنِ عُمَيْرٍ ، وَحَمْرَةَ ، وجعفر ، وعُثْمَانَ بْنِ مَطْعُونٍ ،
 وعمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ ، والأرقم بن أبي الأرقم وأبي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الأَسَدِ .
 قال ابن الخطيب : « وها هنا إشكالٌ ، وهو أن النَّاسَ اتَّفَقُوا لَع بَأَن هَذِهِ
 السُّورَةُ نَزَلَتْ دَفْعَةً وَاحِدَةً ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ ، فَكَيْفَ يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ فِي كُلِّ
 وَاحِدٍ مِنْ آيَاتِ هَذِهِ السُّورَةِ : إِنْ سَبَبَ نَزُولَ هَذِهِ الآيَةِ الأَمْرُ الفُلَانِي بِعَيْنِهِ ، بَل
 الأَقْرَبُ أَنْ تُحْمَلَ هَذِهِ الآيَةُ عَلَى عُمومِهَا ، فَكُلٌّ مِنْ أَمْنٍ بِاللَّهِ دَخَلَ تَحْتَ هَذَا
 التَّشْرِيفِ » .

(6/460)

فصل فيما يطلق عليه لفظ « السلام »
 قال المبرِّد : السَّلَامُ في اللغة على أربعة أشياء :
 فمنها سلمت سلاماً ، وهو معنى الدعاء .
 ومنها أنه أَسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى .
 ومنها الإِسْلَامُ .

ومنها الشَّجَرُ العَظِيمُ أَحْسَبُهُ مُسَمَّى بِذَلِكَ لِسَلَامَتِهِ مِنَ الآفَاتِ .
 ومنها أيضاً اسمٌ لِلجِجَارَةِ الصُّلْبَةِ ، وَذَلِكَ أَيْضاً لِسَلَامَتِهَا مِنَ الرِّجَاحَةِ .
 ثم قال الزَّجَّاجُ : « سلام عليكم » ها هنا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لَهُ تَأْوِيلَانِ :
 أحدهما : أن يكون مَصْدَرٌ : سَلَمْتُ تَسْلِيماً وَسَلَاماً ، مِثْلُ « السَّرَّاحِ » مِنْ «
 التَّسْرِيحِ » ، وَمَعْنَى سَلَمْتُ عَلَيْهِ سَلَاماً : دَعْوَةٌ بِأَنْ يَتَسَلَّمَ مِنَ الآفَاتِ فِي دِينِهِ
 وَتَفْسِيهِ ، وَالسَّلَامُ بِمَعْنَى التَّسْلِيمِ .

والثاني : أن يكون « السَّلَامُ » جَمْعٌ « السَّلَامَةُ » ، فمعنى قولك : السَّلَامُ
 عليكم : السَّلَامَةُ عَلَيْكُمْ .

وقال ابن الأنباري : قال قومٌ : السَّلَامُ هو الله تعالى ، فمعنى السَّلَامُ عَلَيْكُمْ
 [يعني الله عليكم] أي : على حفظكم ، وهذا بَعِيدٌ فِي هَذِهِ الآيَةِ لِتَكْبِيرِ السَّلَامِ
 ، وَلَوْ كَانَ مُعَرَّفَافاً لَصَحَّ هَذَا الوَجْهُ .

فصل في الكلام على « السلام »

قال قوم : إِنَّهُ - تَعَالَى لَمَّا أَمَرَ الرِّسُولَ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - بِأَنْ يَقُولَ لَهُمْ :
 « سَلَامٌ عَلَيْكُمْ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ » كَانَ هَذَا مِنْ قَوْلِ اللَّهِ قَيْدُلٌ

على أنه - تعالى - قال لهم في الدُّنْيَا : سلامٌ عليكم كتب ربُّكم على نفسه الرحمة .

ومنهم من قال : بل هذا كلامِ الرَّسُولِ صلى الله عليه وسلم .
فصل في معنى « كتب »

كتب كذا [على فلان] يفيد الإيجاب ، أي : بمعنى قَصَى ، وكلمة « على » أيضاً تُفيدُ الإيجابَ ، ومجموعهما مُبالغة في الإيجاب ، وهذا يقتضي كونه - تعالى - راحماً لِعِبَادِهِ على سبيلِ الوُجُوبِ ، واختلفوا في ذلك الوجوب؟ فقال أهلُ السُّنَّةِ : له - سُبْحَانَهُ وتعالى - أن يتصرَّفَ في عبادِهِ كَيْفَ شَاءَ وأراد إلا أنه أوجب الرَّحْمَةَ على نَفْسِهِ على سبيلِ الفَضْلِ والكرم .
وقالت المعتزلةُ : إنَّ كونه عالماً بِقُبْحِ القَبَائِحِ ، وعالماً بكونه غنياً عَنْهَا يمنعه من الإقدامِ على القَبَائِحِ ، ولو فعله كان ظالماً ، والظلمُ قبيحٌ ، والفُحْجُ منه مُحالٌ .

فصل في الدلالة في الآية

دلَّتْ هذه الآية على جوازِ تسمية ذاتِ الله - تعالى - بالنفس أيضاً قوله تعالى : { تَعَلَّمْ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمْ مَا فِي نَفْسِكَ } [المائدة : 116] يَدُلُّ عليه ، والنَّفْسُ هنا بمعنى الدَّاتِ والحقيقة ، لا بمعنى الجِسْمِ ، والدَّمُ ؛ لأنه - تعالى - مُقَدِّسٌ عَنْهُ ؛ لأنه لو كان جِسْماً لكان مُرَكَّباً ، والمُرَكَّبُ ممكنٌ .
وأيضاً إنه أخذٌ لا يكون مُرَكَّباً ، وما لا يكون مُرَكَّباً لا يكون جسماً .
وأيضاً الأَجْسَامُ متماثلةٌ في تمامِ الماهية ، فلو كان جسماً لحصل له مُثُلٌ ، وذلك باطلٌ ؛ لقوله تعالى : { لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ } [الشورى : 11] .

فصل في دحض شهب المعتزلة

قال المعتزلةُ : « كَتَبَ رَبُّكُمْ على نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ » يُتَافَى كونه تعالى يخلق الكُفْرَ في الكَافِرِ ، ثم يُعَذِّبُهُ عليه أَدَبَ الآبَادِ ، وينافي أن يقال : إنه يمنعه من الإيمان ، ثم يأمره حال ذلك المَنعِ بالإيمان ، ثم يعذبه على ذلك .

(6/461)

وأجيب بأنه - تعالى - تَأَفَّعُ ضارٌّ محيي مميت ، فهو - تعالى - فعل تلك الرَّحْمَةَ البالغة ، وفعل هذا القَهْرَ البالغ ولا مُناقاة بين الأمرين .
قوله : « أَنَّهُ ، فَاتَهُ » قرأ ابن عامر ، وعاصم بالفتح فيهما ، وابن كثير وأبو عمرو ، وحمزة ، والكسائي بالكسر فيهما ، ونافِعُ بفتح الأولى ، وكسر الثانية ، وهذه القراءاتُ الثلاثُ في المُتَوَاتِرِ ، والأعرج بكسر الأولى وفتح الثانية عكس قراءة نافع ، هذه رواية الزُّهْرَوَاوِيِّ عنه ، وكذا الدَّانِي .
وأما سيبويه فروى قراءته كقراءة نافع ، فيحتمل أن يكون عنه رَوَيْتَانِ .
فَأَمَّا القِرَاءَةُ الأُولَى فَفَتَحُ الأُولَى فيها من أربعة أوجه :

أحدها : أنها بدلٌ من « الرحمة » بدل شيء من شيء ، والتقدير : « كتب على نفسه أنه من عمل » إلى آخره ، فإنَّ نفس هذه الجملة المتضمنة للإخبار بذلك رَحْمَةٌ .

والثاني : أنها في مَحَلِّ رَفِعٍ على أنها مبتدأ ، والخبر محذوف ، أي : « عليه أنه من عمل » إلى آخره .

والثالث : أنها [فتحت] على تقدير حَذْفِ حَرْفِ الجَرِّ ، والتقدير : « لأنه من عمل » ، فلما حُذِفَتْ « اللامُ » جرى في مَحَلِّهَا الخلاف المشهور .

الرابع : أنها مَفْعُولٌ ب « كتب » ، و « الرحمة » مفعول من أجله ، أي : أنه كتبَ أَنَّهُ من عملٍ لأجل رحمته إياكم .
قال أبو حيان : وينبغي ألا يجوز؛ لأنَّ فيه تَهْيِئَةَ العامل للعمل ، وقطعه عنه .
وَأَمَّا فَتْحُ الثانية فمن خمسة أوجه :
أحدها : أنها في محلِّ رفعٍ على أنها مبتدأ ، والخبر محذوف ، أي : فَعُفِّرَ اللهُ وَرَحِمَتُهُ حاصلان أو كائنان ، أو فعلية غفرانه ورحمته .
وقد أجمع القراء على فتح ما بعد « فاء » الجزاء في قوله : { أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَن يُخَادِرُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ قَانَ لَهُ تَارَ جَهَنَّمَ } [التوبة : 63] { كَتَبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَن تَوَلَّاهُ قَاتَهُ يُضِلُّهُ } [الحج : 4] كما أجمعوا على كسرها في قوله : { وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ قَانَ لَهُ تَارَ جَهَنَّمَ } [الجن : 23] .
الثاني : أنها في محلِّ رفعٍ على أنها خبر مبتدأ محذوف ، أي : فأمره أو شأنه أنه غفورٌ رحيم .
الثالث : أنها تكرير للأولى كُثِّرَتْ لَمَّا طَالَ الكلامُ وعطف عليها بالفاء ، وهذا مَنفُوعٌ على أبي جَعْفَرِ النحاس ، وهذا وهمٌ فاحشٌ؛ لأنه يَلَزِمُ منه أحدُ مَحْدُورَيْنِ : إمَّا بقاءً مبتدأً بلا خبر ، أو شرطاً بلا جواب .
وبيانُ ذلك أنَّ « مَن » في قوله : « أَنَّهُ مَن عَمِلَ » لا تخلو : إمَّا أن تكون مَوْضُوعَةً أو شرطية ، وعلى كلا التقديرين ، فهي في محلِّ رفعٍ بالابتداء ، فلو جعلنا « أن » الثانية مَعْطُوفَةً على الأولى لَزِمَ عدمُ خبر المبتدأ ، وجواب الشرط ، وهو لا يجوز .

(6/462)

وقد ذكر هذا الاعتراض ، وأجاب عنه الشيخ شهابُ الدين أبو شامة فقال : « ومنهم مَن جعل الثانية تكريراً للأولى لأجل طول الكلام على حدِّ قوله : { أَيَعِدُّكُمْ أَنْتُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنْتُمْ مُخْرَجُونَ } [المؤمنون : 35] ودخلت « الفاء » في « فإنه غفور » على حدِّ دخولها في { قَلِيلًا تَحْسَبْتَهُمْ بِمَقَارَةِ } [آل عمران : 188] على قولٍ من جعله تكريراً لقوله : { لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ } [آل عمران : 188] إلا أنه هذا ليس مثل « أبعدكم » ؛ لأن هذه لا شرط فيها ، وهذه فيها شرطٌ ، فيبقى بغير جواب .
فقيل : الجواب محذوف لدلالة الكلام عليه تقديره : غفر لهم « انتهى » .
وفيه بُعدٌ ، وسيأتي هذا الجواب أيضاً في القراءة الثانية منقولاً عن أبي البقاء ، وكان ينبغي أن يجيب به هنا ، لكنه لم يفعل ولم يظهر قَرْقُ في ذلك .
الرابع : أنها بدلٌ من الأولى ، وهو قول الفرَّاء والزرَّاج وهذا مَرْدُودٌ بشيئين : أحدهما : أنَّ البديل لا يدخل فيه حَرْفٌ عطفي ، وهذا مقترن بحرف العطف ، فامتنع أن يكون بدلاً .
فإن قيل : نجعل « الفاء » زائدة ، فالجوابُ أن زيادتها غير زائدة ، وهو شيء قال به الأخفش .
وعلى تقدير التسليم فلا يجوز ذلك من وَجْهِ آخر ، وهو خُلُوعُ المبتدأ ، أو الشرط عن خبرٍ أو جواب .
والثاني من الشيئين : خُلُوعُ المبتدأ ، أو الشرط عن الخبر ، أو الجواب كما تقدَّم تقريره ، فإن قيل : نجعل الجواب مَحْدُوفًا - كما تقدَّم نقله عن أبي شامة - قيل : هذا بعيد عن القهْمِ .

الخامس : أنها مرفوعة بالفاعلية ، تقديره : « فاستقرَّ أنه غفورٌ رحيمٌ » أي : استقرَّ وثبت عُفْرَانُهُ ، ويجوز أن يُقدَّر في هذا الوجه جَاراً رافعاً لهذا الفاعل عند الأَخْفَشِ تقديره : فعليه أنه غفورٌ ، لأنه يرفع به وإن لم يعتمد ، وقد تقدَّم تحقيقه مِرَاراً .

وأما القراءة الثانية : فكسر الأولى من ثلاثة أوجه : أحدها : أنها مُسْتَأْتَفَةٌ ، وأن الكلام تامٌ قبلها ، وجيء بها وبما بعدها كالتفسير لقوله : « كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ » . والثاني : أنها كُسِرَتْ بعد قَوْلٍ مُقَدَّرٍ ، أي : قال الله ذلك ، وهذا في المعنى كالذي قبله .

والثالث : أنه أجري « كتب » مُجْرَى « قال » ، فَكُسِرَتْ بعده كما تُكْسَرُ بعد القَوْلِ الصريح ، وهذا لا يَتَمَسَّحُ على أصول البصريين .

وأما كَسْرُ الثانية فمن وجهين : أحدهما : أنها على الاستئناف بمعنى أنها في صدرِ جملةٍ وقعت خبراً ل « من » الموضوع ، أو جواباً لها إن كانت شرطاً . والثاني : أنها عَطِفَتْ على الأولى ، وتكريرٌ لها ، ويعترض على هذا بأنه يَلَزَمُ بقاءُ المبتدأ بلا خبر ، والشرط بلا جزاء ، كما تقدَّم ذلك في المفتوحيتين . وأجاب أبو البقاء عن ذلك بأن خبر « من » محذوف دلَّ عليه الكلام ، وقد تقدَّم أنه كان ينبغي أن يكون العائدُ مَحذُوفاً ، أي : فإنه غفورٌ له .

(6/463)

قال شهاب الدين : قوله : « ويجوز » ليس بجيدٍ ، بل كان ينبغي أن يقول : ويجب ؛ لأنه لا بُدَّ من ضميرٍ عائدٍ على المبتدأ من الجملة الخبرية ، أو ما يقوم مقامه إن ليم كن نفس المبتدأ .

وأما القراءة الثالثة : فيؤخِّدُ فتحُ الأولى وكَسْرُ الثانية مما تقدَّم من كسرهما وفتحها بما يليق من ذلك نفس المبتدأ .

وأما القراءة الرابعة : فكذاك .

وقال أبو شامة : « وأجاز الرَّجَّاحُ كَسْرَ الأولى ، وفتحَ الثانية ، وإن لم يقرأ به » .

قال شهاب الدين : وقد قدِّمْتُ أنَّ هذه قراءة الأعرج وأن الزهراوي وأبا عمرو الدَّانِي نقلها عنه ، فكان الشَّيْخُ لم يَطَّلِعْ عليها .

وتقدَّم أن سيبويه لم يَرَوْ عن الأعرج إلا كقراءة نافع فهذا مما يصلح أن يكون عُدْرًا للرَّجَّاح ، وأما أبو شامة فإنه مَتَّأخِرٌ ، فعدم اطلَّاعِهِ عَجِيبٌ .

و « الهاء » في « أنه » ضمير الأمر والقصة ، و « مَنْ » يجوز أن تكون شرطية ، وأن تكون موصولة ، وعلى كل تقدير فهي مُبْتَدَأَةٌ ، و « الفاء » ما بعدها في محلِّ جَزْمٍ جواباً إن كانت شرطاً ، وإلا ففي محلِّ رفعٍ خبراً إن كانت موصولة ، والعائدُ محذوفٌ ، أي : غفورٌ له .

و « الهاء » في « بعده » يجوز أن تعود على « السُّوء » ، وأن تعود على العمل المفهوم من الفعل كقوله : { اعدلوا هُوَ أَقْرَبُ } [المائدة : 8] والأوَّل أولى ؛ لأنه أَصْرَحُ ، و « منكم » مُتَعَلِّقٌ بمحذوفٍ إذ هو حالٌّ من فاعل « عمل » ، ويجوز أن تكون « مِنْ » للبيان ، فيعمل فيها « أعني » مقدراً .

وقوله : « بجهالة » فيه وجهان :

أحدهما : أنه مُتَعَلَّقٌ بـ « عمل » على أن « الباء » للسَّبَبِيَّةِ ، أي : عمله بسبب الجَهْلِ ، وعَبَّرَ أبوالبقاء في هذا الوجه عن ذلك بالمفعول به وليس بواضح .
 والثاني : وهو الظاهرُ أنه للحالِ ، أي : عمله مُصَاحِباً للجَهَالَةِ ، « ومن » في « من بعده » لابتداء الغاية .
 فصل في تحرير معنى الآية
 قال الحسنُ : كل من عمل مَعْصِيَةً فهو جَاهِلٌ ، ثُمَّ اختلفُوا ؛ قال مُجاهدُ : لا يعلمُ حلالاً من حرامٍ فمن جهالته ركب الأمر . وقيل جاهلٌ بما يورثه ذلك الذنبُ .
 وقيل : جهالته من حيث إنه خسر المَعْصِيَةَ على الطَّاعَةِ ، والعاجل القليل على الأجل الكثير ، ثُمَّ تاب من بعد ورجع عن ذنبه ، وأصلح عمله .
 قيل : وأخلصَ تَوْبَتَهُ فإنه غفورٌ رحيمٌ .

(6/464)

وَكَذَلِكَ نَقَصَلُ الْآيَاتِ وَلَيْسَتَيْنِ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ (55) قُلْ إِنِّي نُهِيتُ أَنْ أَعْبُدَ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ قُلْ لَا آتِيْعُ أَهْوَاءَكُمْ قَدْ صَلَّيْتُ إِذًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ (56)

« الكاف » نعتٌ لمصدر مَحْدُوفٍ ، أو حال من ضمير ذلك المصدر ، كما هو رأي سيبويه ، والإشارةُ بذلك إلى التفضيل السابق ، تقديره : مِثْلُ التَّفْصِيلِ البين ، وهو ما سبق من أحوال الأمم نَقَصَلُ آيات القرآن .
 وقال ابن عطية : والإشارةُ بقوله : « وكذلك » إلى ما تقدّم ، من التَّهْيِي عن طَرَفِ المؤمنين ، وبيان فَسَادِهِ بِتَرْعِ المعارضين لذلك .
 و { نَقَصَلُ الْآيَاتِ } تُبَيِّنُهَا وَتَشْرَحُهَا ، وهذا شبيه بما تقدّم له في قوله : { وكذلك قَتْنَا } [الأنعام : 53] وتقدّم أنه غير ظاهر .
 قوله : « وَلَيْسَتَيْنِ سَبِيلُ » قرأ الأخوان ، وأبو بكر : « وَلَيْسَتَيْنِ » بالياء من تحت ، و « سَبِيلُ » بالرفع .
 ونافع : « وَلَيْسَتَيْنِ » بالياء من فَوْق ، « سَبِيلُ » بالنصب ، والباقون : بالياء من فوق ، و « سَبِيلُ » بالرفع . وهذه القراءات دائرة على تذكير « السبيل » وتانيته وتعدي « استبان » ولزومه ، وإيضاح هذا أن لغة نجد وتميم تذكير « السبيل » وعليه قوله تعالى : { وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرِّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا } [الأعراف : 146] .
 ولغة « الحجاز » التانيث ، وعليه { قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي } [يوسف : 108] وقوله : { لِمَ تَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ مَنِ آمَنَ تَبْغُوتَهَا عِوَجًا } [آل عمران : 99] .
 وقوله : [البسيط]
 2184- حَلَّ السَّبِيلِ لِمَنْ يَبْنِي المَتَارَ بِهَا

وَأَمَّا « اسْتَبَانَ » فيكونُ مُتَعَدِّياً ، نحو : « اسْتَبَيْتُ الشَّيْءَ » ، ويكونُ لَرَمًا نحو : « اسْتَبَانَ الصُّحُوحُ » بمعنى « بَانَ » فمن قرأ بالياء من تحت ، ورفع فإنه أسند الفعل إلى « السبيل » ، فرفعه على أنه مذكر وعلى أن الفعل لازم .
 ومن قرأ بالياء من فوق ، فكذلك ولكن لغة التانيث ، ومن قرأ بالياء من فوق ، ونصب « السبيل » فإنه [أسند الفعل إلى المخاطب ، ونصب « السبيل »

على [المفعولية وذلك على تعديته أي : ولتستبين أنت سبيل المجرمين ،
فالتاء في « تستبين » مختلفة المعنى ، فإنها في إحدى القراءتين للخطاب ،
وفي الأخرى للتأنيث وهي في كلا الحالين للمُضارعة ، و « تستبين » منصوب
بإضمار « أن » بعد لام « كي » ، وفيما يتعلق به هذه اللام وجهان :
أحدهما : أنها معطوفة على عَلَّةٍ محذوفة ، وتلك العَلَّةُ معمولة لقوله : « نُفَصِّلُ
» والمعنى : وكذلك نُفَصِّلُ الآيات لتستبين لكن ولتستبين .
والثاني : أنها مُتعلِّقةٌ بمحذوف مُقدَّرٌ بعدها ، أي : ولتستبين سبيل المجرمين
فَصَلَّتْهَا ذلك التَّفْصِيلُ ، وفي الكلام حَذْفُ مَعْطُوفٍ على رأي ، أي : وسبيل
المؤمنين كقوله تعالى : { سَرَّابِلٌ تَقِيكُمُ الْحَرَّ } [النحل : 81] .
وقيل : لا يحتاج إلى ذلك لأن المقام إنما يَفْتَضِي ذَكَرَ المجرمين فقط ؛ إذ هم
الذين أَنَاؤُوا ما تقدم ذكره وقيل : لأن الصَّدِّينَ إذا كانا بحيث لا يَحْصُلُ بينما
واسطةً ، فمتى بَاتَتْ حَاصِيَةٌ أحد القسمين بآنت حَاصِيَةٌ القسم الآخر ، والحق
والباطل لا وَاِسْطَةً بينهما ، فمتى اسْتَبَاتَتْ طريقة المجرمين ، فقد استبانت
طريقة المُحَقِّقين أيضاً لا محالة .

(6/465)

قوله تعالى : { قُلْ إِنِّي نُهِيتُ أَنْ أَعْبُدَ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ قُلْ لَا آتِيْعُ
أَهْوَاءَكُمْ قَدْ صَلَّيْتُ إِذَا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ } « أن أعبد » في محل « أن »
الخلافاً المشهور ، إذ هي علي حذف حرفي ، تقديره : نهيت عن أن أعبد الذين
تدعون من دون الله قل : لا آتبع أهواءكم في عبادَة الأوثان ، وطرد الفقراء .
قوله : « قَدْ صَلَّيْتُ » بفتح « اللام » الأولى .
وقرأ أبو عبد الرحمن ، ويحيى ، وابن أبي ليلى أنهما قرءا هنا وفي « ألم
اليسجدة » : { إِذَا صَلَّيْنَا } [السجدة : 10] بصاد غير معجمة يقال : صل
اللحم أي : أتنن ، وهذا له بَعْضُ مُنَاسَبَةٍ في آية « السجدة » ، وأما هنا فمعناه
بعيد أو ممتنع .
وروى العباسي عن ابن مجاهد في « الشواذ » له : « صَلَّيْنَا فِي الْأَرْضِ » ، أي :
دُفِنَا فِي الصَّلَاةِ ، وهي [الْأَرْضُ] الصَّلْبَةُ .
وقوله : « وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ » تأكيد لقوله : « قَدْ صَلَّيْتُ » وأتى بالأولى
جملة فعلية لِتَدُلَّ على تَجَدُّدِ الفعل وحدثه ، وبالثانية اسمية لتدل على الثبوت
. والمعنى « وما أنا من المهتدين ، يعني إن فعلت ذلك ، فقد تركت سبيل
الحق ، وسلكت غير سبيل الهدى » .

(6/466)

قُلْ إِنِّي عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَكَذَّبْتُمْ بِهِ مَا عِنْدِي مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِ إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ
يَفْصَلُ الْحَقَّ وَهُوَ خَيْرُ الْفَاصِلِينَ (57)

قوله : { إِنِّي عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي } أي : على بيانٍ أو بصيرةٍ وُبرهانٍ من ربي .
قوله : « وَكَذَّبْتُمْ بِهِ » في هذه الجملة وجهان :
أحدهما : أنها مُسْتَأَنَفَةٌ سَبَقَتْ للإخبار بذلك .

والثاني : أنها في مَحَلٍ نَصَبٍ عَلَى الْحَالِ ، وَحِينَئِذٍ هَلْ يَحْتَاجُ إِلَى إِضْمَارٍ « قَدْ »
أَمْ لَا؟

و « الهاء » في « به » يجوز أن تعود على « رَبِّي » ، وهو الظاهر .
وقيل : على القرآن؛ لأنه كالمذكور .

وقيل : على اسْتِعْجَالِهِمْ بِالْعَذَابِ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ : { إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ
مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً } [الأنفال : 32] .

وقيل : على بَيِّنَةٍ؛ لِأَنَّهَا فِي مَعْنَى الْبَيَانِ .

وقيل : لِأَنَّ « النَّاءَ » فِيهَا لِلْمُبَالَغَةِ ، وَالْمَعْنَى عَلَى أَمْرٍ بَيِّنٍ مِنْ رَبِّي .
و « مِنْ رَبِّي » فِي مَحَلِّ جَرِّ صِفَةٍ ل « بَيِّنَةٍ » .

قوله : « مَا عِنْدِي مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِ » كَانَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَخَوْفُهُمْ نَزُولَ
الْعَذَابِ فَقَالَ تَعَالَى : قَالَ يَا مُحَمَّدُ : مَا عِنْدِي مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِ ، يَعْنِي قَوْلَهُمْ :
{ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ } [الأنفال : 32] .

وقيل : أَرَادَ بِهِ الْقِيَامَةَ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : { يَسْتَعْجِلُ بِهَا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِهَا }
[الشورى : 18] .

قوله : { إِنْ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ } أَي : فِي تَأْخِيرِ عَذَابِهِمْ .

قوله : « يَقْضُ الْحَقُّ » قَرَأَ نَافِعٌ ، وَابْنُ كَثِيرٍ ، وَعَاصِمٌ « يَقْضُ » [بِصَادٍ مَهْمَلَةٍ
مَشْدُودَةٍ] مَرْفُوعَةً ، وَهِيَ قَاءَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَالْبَاقُونَ بِصَادٍ مَعْجَمَةٍ مَخْفُفَةٍ
مَكْسُورَةٍ ، وَهَاتَانِ فِي الْمَتَوَاتِرَةِ .

وقرأ عبد الله ، وأبي ، ويحيى بن وثاب ، والنخعي ، والأعمش ، وطلحة : «
يَقْضِي بِالْحَقِّ » مِنْ الْقَضَاءِ .

وقرأ سعيد بن جبير ، ومجاهد : « يَقْضِي بِالْحَقِّ وَهُوَ خَيْرُ الْقَاضِينَ » . فَأَمَّا
قِرَاءَةُ « يَقْضِيضُ قِمْنَ الْقَضَاءِ » .

ويؤيده قوله : « وَهُوَ خَيْرُ الْقَاضِيَيْنِ » فَإِنَّ الْقَضَلَ يَنَابِسُ الْقَضَاءَ ، وَلَمْ يُرْسَمِ
إِلَّا بِصَادٍ ، كَانَ « الْبَاءُ » حَذْفَتْ خَطَا كَمَا حَذْفَتْ لَفْظًا لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ ، كَمَا
حُذِفَتْ مِنْ نَحْوِ : { قَمًا تُعْنِي النَّذْرَ } [القمر : 5] .

وكما حذفت « الواو » في { سَنَدُغُ الزبانية } [العلق : 18] ، { وَيَمْحُ اللَّهُ
الْبَاطِلَ } [الشورى : 24] كَمَا تَقَدَّمَ .

وَأَمَّا قِرَاءَةُ تَصْبٍ « الْحَقِّ » بَعْدَهُ ، ففِيهِ أَرْبَعَةٌ أَوْجَهٌ :

أَحَدُهَا : أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى أَنَّهُ صَفَةٌ لِمَصْدَرٍ مَحْدُوفٍ ، أَي : يَقْضِي الْقَضَاءَ الْحَقُّ

وَالثَّانِي : أَنَّهُ ضَمَّنَ « يَقْضِيضُ » مَعْنَى « يَنْفِذُ » ، فَلِذَلِكَ عَدَّاهُ إِلَى الْمَفْعُولِ بِهِ
الثَّالِثُ : أَنَّ « قَضَى » بِمَعْنَى « صَنَعَ » فَيَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ تَضْمِينٍ ، وَيَدُلُّ
عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ الْهَذَلِيِّ شِعْرًا : [الْكَامِلُ]

2185- وَعَلَيْهِمَا مَسْرُودَتَانِ قَضَاهُمَا ... دَاوُدُ أَوْ صَنَعُ السَّوَابِغِ تَبَع

[أَي : صَنَعَهُمَا] دَاوُدُ .

الرَّابِعُ : أَنَّهُ عَلَى إِسْقَاطِ حَرْفِ الْجَرِّ ، أَي : يَقْضِي بِالْحَقِّ ، فَلَمَّا حَذَفَ اتَّصَبَ
مَجْرُورُهُ عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ : [الْوَافِرُ]

2186- تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا

وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ الْقِرَاءَةَ بِهَا الْأَصْلُ .

وَأَمَّا قِرَاءَةُ « يَقْضُ » فَمِنْ « قَصَّ الْحَدِيثَ » ن أَوْ مِنْ « قَصَّ الْأَثَرَ » أَي :
تَبَعَهُ .

قال تعالى : { تَحْنُ تُفْصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقِصَصِ } [يوسف : 3] .
 وَرَجَّحَ أَبُو عَمْرٍو بْنُ الْعَلَاءِ الْقِرَاءَةَ الْأُولَى بِقَوْلِهِ : « الْقَاصِلِينَ » وَحُكِيَ عَنْهُ أَنَّهُ
 ق : « أَهْوَى يَفْصُّ الْحَقُّ أَوْ يَقْضِي الْحَقُّ » فَقَالُوا : « يَقْضِي » فَقَالَ : لَوْ كَانَ «
 يَقْضِي » لَقَالَ : « وَهُوَ خَيْرُ الْقَاصِلِينَ » أَقْرَأَ أَحَدٌ بِهَذَا؟ وَحَيْثُ قَالَ : وَهُوَ خَيْرُ
 الْفَاصِلِينَ فَالْقَضَلُ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْقَضَاءِ .
 وَكَانَ أَبُو عَمْرٍو لَمْ يَبْلُغْهُ « وَهُوَ خَيْرُ الْقَاصِلِينَ » قِرَاءَةً ، وَقَدْ أَجَابَ أَبُو عَلِيٍّ
 الْفَارِسِيُّ عَمَّا ذَكَرَهُ أَبُو الْعَلَاءِ ، فَقَالَ : « الْقَصَصُ » هُنَا بِمَعْنَى الْقَوْلِ ، وَقَدْ جَاءَ
 الْقَوْلُ فِي الْقَضَلِ أَيْضًا ، قَالَ تَعَالَى { إِنَّهُ لَقَوْلُ فَصْلٍ } [الطَّارِقُ : 13] .
 وَقَالَ تَعَالَى : { أَحْكَمْتَ آيَاتِهِ ثُمَّ فَصَّلْتَ } [هُودُ : 1] .
 وَقَالَ تَعَالَى : « وَتُفْصِّلُ الْآيَاتِ » فَقَدْ حَمَلَ الْقَضَلَ عَلَى الْقَوْلِ ، وَاسْتَعْمَلَ مَعَهُ
 كَمَا جَاءَ مَعَ الْقَضَاءِ ، فَلَا يَلْزِمُ مِنَ الْفَاصِلِ أَنْ يَكُونَ مَعِينًا لَ « يَقْضِي » .
 فَصَلَ فِي الْاجْتِنَاجِ بِالْآيَةِ لِأَهْلِ السُّنَّةِ
 أَحْتَجُّ أَهْلَ السُّنَّةِ بِقَوْلِهِ : { إِنْ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ } عَلَى أَنَّهُ لَا يَقْدِرُ الْعَبْدُ عَلَى أَمْرٍ
 مِنَ الْأُمُورِ إِلَّا إِذَا قَضَاهُ اللَّهُ ، فَيَمْتَنِعُ مِنْهُ فَعَلُ الْكُفْرِ إِلَّا إِذَا قَضَى اللَّهُ وَحُكِمَ بِهِ ،
 وَكَذَلِكَ فِي جَمِيعِ الْأَفْعَالِ ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ : { إِنْ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ } [يَفِيدُ الْحَصْرَ] .
 وَاحْتَجُّ الْمَعْتَزِلَةَ بِقَوْلِهِ : « يَقْضِي الْحَقُّ » ، وَمَعْنَاهُ : أَنْ كُلَّ مَا قَضَى بِهِ فَهُوَ
 الْحَقُّ ، وَهَذَا يَقْتَضِي الْأَيْدِي الْكُفْرَ مِنَ الْكَافِرِ ، وَلَا الْمَعْصِيَةَ مِنَ الْعَاصِي ؛ لِأَنَّ
 ذَلِكَ لَيْسَ بِحَقٍّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(6/468)

قُلْ لَوْ أَنَّ عِنْدِي مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِ لَفُضِيَ الْأَمْرُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ
 بِالظَّالِمِينَ (58)

أَي : لَوْ أَنَّ فِي قُدْرَتِي إِمْكَانِي مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِ مِنَ الْعَذَابِ لِأَهْلِكْتُمْ عَاجِلًا
 غَضَبًا لِرَبِّي وَاقْتِصَاصًا مِنْ تَكْذِيبِكُمْ بِهِ ، وَلِتَخْلُصْتَ سَرِيعًا .
 قَوْلُهُ : « وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالظَّالِمِينَ » مِنْ بَابِ إِقَامَةِ الظَّاهِرِ مُقَامَ الْمُضْمَرِ تَبْيِيهَاً
 عَلَى اسْتِحْقَاقِهِمْ ذَلِكَ بِصِفَةِ الظُّلْمِ ، إِذْ لَوْ جَاءَ عَلَى الْأَصْلِ لَقَالَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِكُمْ
 وَالْمَعْنَى أَنِّي لَا أَعْلَمُ وَقْتُ عُقُوبَةِ الظَّالِمِينَ ، وَاللَّهُ - تَعَالَى - يَعْلَمُ ذَلِكَ ، فَهُوَ
 يُؤَخِّرُ إِلَى وَقْتِهِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(6/469)

وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْعَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنَ
 وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظِلْمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَأْسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ
 مُبِينٍ (59)

فِي « مَفَاتِحِ » ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ :
 أَحَدُهَا : أَنَّهُ جَمْعُ « مِفْتَاحٍ » بِكَسْرِ الْمِيمِ وَالْقَصْرِ ، وَهُوَ الْأَلَّةُ الَّتِي يُفْتَحُ بِهَا نَحْوُ :

« مِنْجَلٍ وَمَنَاجِلٍ » .
والثاني : أنه جمع « مَفْتَح » بفتح الميم وهو المكان . وبؤيده تَفْسِيرُ ابن عَبَّاسٍ :
هي خزائن المطر .

قال الفراء : قوله تعالى : { مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ } [القصص : 76]
يعني : خزائنه .

فعلى الأول فقد جعل للغيب [مفاتيح] على الاستيعارة؛ لأن المفاتيح يُتَوَصَّلُ بها
إلى ما في الخزائن المُسْتَوْتِق منها بالأغلاق والأقفال .
وعلى الثاني : فالمعنى : وعنده خزائن العَيْبِ ، والمراد منه القُدْرَةُ على كل
الممكنات .

والثالث : أنه جمع « مِفْتَا ح » بكسر الميم والألف ، وهو الآلة أيضاً إلا أن هذا
فيه ضعفٌ من حيث إنه كان ينبغي أن تُقْلَبَ ألف المفرد ياءً ، فيقال : مفاتيح كـ
« دنائير » ولكنه قد نقل في جمع « مِصْبَاح » « مَصَابِح » ، وفي جمع «
مِخْرَاب » « مَحَارِب » ، وفي جمع « قرقور » « قراقر » ، وهذا كما أتوا بالياء
في جمع ما لا مدة في مفرده كقولهم : « دَرَاهِيم » و « صَيَارِيف » في جمع «
دِرْهَم » و « صَيْرَف » قال : [البسيط]

2187- تَنْفِي يداها الحصى في كَلِّ هَاجِرَةٍ ... تَفِي الدَّرَاهِيمِ تَنْقَاذُ الصَّيَارِيفِ
وقالوا : عَيْلٌ وَعَيَائِيلٌ؛ قال : [الزجر]

2188- فِيهَا عَيَائِيلٌ أَسْوَدٌ وَنُورٌ ... قالوا : عَيَائِيلٌ وَنُورٌ [فزاد في] ذلك
ونقص .

وقد قرئ « مفاتيح » بالياء ، وهي تؤيد أن « مَفَاتِح » ، وإنما حذفته مدته .
وجوّز الواجدي أن يكون « مَفَاتِح » جمع « مَفْتَح » بفتح الميم ، على أنه مصدر
قال بعد كلام حكاه عن أبي إسحاق : فعلى هذا « مفاتيح » جمع « المَفْتَح »
بمعنى الفتح كأن المعنى : وعنده فتوح الغيب ، أي : هو يفتح العَيْبَ على مَنْ
يَسْأَلُ من عباده . وقال أبو البقاء : « مفاتيح » جمع « مفتح » ، والمفتاح الخزانة

فأما ما يفتح به فهو « المِفْتَا ح » ، وجمعه « مفاتيح » ، وقد قيل : « مفتح »
أيضاً انتهى يريد جمع « مَفْتَح » أي : بفتح الميم .
وقد قيل : مفتح ، يعني أنها لغة قليلة في الآلة ، والكثير فيها المد ، وكان ينبغي
أن يوضح عبارته فإنها موهمة ، ولذلك شرحناها .
فصل

روى ابن عمر قال : رسول الله صلى الله عليه وسلم : « مَفَاتِحُ العَيْبِ حَمْسٌ
لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا اللَّهُ . لَا يَعْلَمُ مَا تَفِيضُ الأَرْحَامُ أَحَدٌ إِلَّا اللَّهُ ، وَلَا يَعْلَمُ مَا فِي غَدِ إِلَّا
اللَّهُ ، وَلَا يَعْلَمُ مَتَى يَأْتِي المَطَرُ أَحَدٌ إِلَّا اللَّهُ ، وَلَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ
إِلَّا اللَّهُ ، وَلَا يَعْلَمُ مَتَى تَقُومُ السَّاعَةُ إِلَّا اللَّهُ » .

(6/470)

وقال الضحّاكُ ومُقاتِلٌ : « مفاتيح الغيب » : خزائن الله ، وعلم نزول العذاب .
وقال عطاء : ما عَبَّ عنكم من الثواب والعقاب .

وقيل : انْقِصَاءُ الأَجَالِ وقيلك أحوال العباد من السَّعَادَةِ والسَّقَاوَةِ ، وخواتيم
أعمالهم .

وقيل : إنه ما لم يكن بعد أنه يكون أم لا يكون وما يكون كيف يكون ، وما لا

يكون أن لو كان كيف يكون .
وقال ابن مسعود : أوتي كل شيء إلا مفاتيح الغيب .
[نقل القرطبي عن ابن عبد البر قال في كتاب « الكافي » : من المكاسب
المُجمَع على تحريمها الربا ، ومُهورُ البعَايا والسُّحُتُ والرِّشَا وأخذ الأجره على
النياحة وأخذ الأجره على الغناء وعلى الكهاتة وادعاء علم الغيب ، وأخبار
السماء وعلى الزمر واللعب والباطل كله] .
قوله : « لا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ » في محلّ نصب على الحال من « مفاتيح » والعامل
فيها الاستفراغ الذي تَصَمَّنِيهِ حرف الجر لوقوعه خبراً .
وقال أبو البقاء : نفس الظرف إن رفعت به « مفاتيح » ، أي : إن رفعت به
فاعلاً ، وذلك على رأي الأُفْشِ ، وتَصَمَّنِيهِ الاستفراغ لا بد منه على كل قول ،
فلا فَرْقَ بين أن يرفع به الفاعل ، أو يجعله خبراً .
قوله : « وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ » قال مجاهد : الب والبحر : القُرَى
والأمصار لا يحدث فيها شيء إلا يعلمه .
وقيل : هو البر والبحر المعروف .
قالت الحكماء في تفسير هذه الآية : ثبت أن العلم بالعلّة علة للعلم بالمعلول
وأن العلم بالمعلول لا يكون علة للعلم بالعلّة .
وإذا ثبت هذا فنقول : إن الموجود إما أن يكون واجباً لذاته ، أو ممكناً لذاته ،
والواجب لذاته ليس إلا الله تعالى ، وكل ما سواه فهو ممكن لذاته ، والممكن
لذاته لا يوجد إلا بتأثير الواجب لذاته ، فكل ما سوى الحق سبحانه ، فهو موجودٌ
بإيجاده وتكوينه .
وإذا ثبت ذلك ، فنقول : علمه بذاته يوجب علمه بالأثر الصادر منه ، ثم علمه
بذلك الأثر الأول يوجب علمهم بالأثر الثاني ؛ لأن الأثر علة قريبة في الأثر الثاني ،
وقد ذكرنا أن العلم بالعلّة يوجب العلم بالمعلول فبدأً أولاً بعلم الغيب ، وهو
علمه بذاته المخصوصة ، ثم يحصل له من علمه بذاته علمه بالأثار الصادرة عنه
على ترتيبها المعتبر ، ولما كان علمه بذاته لم يحصل إلا لذاته لا جرم صح أن
يقال : « وَعِنْدَهُ مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ » ثم إن القضايا العقلية المحصنة
يصعب تحصيل العلم بها على سبيل التمام والكمال إلا للعقلاء الكاملين الذين
ألفوا استحضار المعقولات ، ومثل هذا الإنسان يكون كالتأدر .
وقوله : { وَعِنْدَهُ مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ } قَضِيَّةٌ عَقْلِيَّةٌ مَحْصَنَةٌ وَالْإِنْسَانُ
الذي يقوى عقله على الإحاطة بمعنى هذه القضية تادراً جداً ، والقرآن إنما أنزل
لينتفع به جميع الخلق ، فلذلك ذكر لهذه القضية العقلية مثلاً من الأمور
المحسوسة الداخلة تحت هذه القضية العقلية ليصير ذلك المعقول بمعاونة هذا
المثال المحسوس معلوماً [مفهوماً] لكل أحد ، فقال : « وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ
وَالْبَحْرِ » لأن ذلك أحد أقسام معلومات الله - تعالى - وقد ذكر البر ؛ لأن
الإنسان قد شاهد أحوال البر ، وكثرة ما فيه من المُدُن والقُرَى والمقاور
والجبال والتلال ، وكثرة ما فيها من الحيوان والنبات والمعادن .

(6/471)

وأما البحار وإحاطة العقل بأحواله أقلُّ إلا أن الحس على أن عجائب البحار في
الجملة أكثر ، وطولها وعرضها أعظم ، وما فيها من الحيوانات وأجناس
المخلوقات أعجب .

فإذا اسْتَحْضَرَ الْحَيَالُ صُورَةَ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ عَلَى هَذِهِ الْوُجُوهِ ، ثُمَّ عَرَفَ أَنَّ مَجْمُوعَهَا قِيَسٌ حَقِيرٌ مِنَ الْأَقْسَامِ الدَّاخِلَةِ تَحْتَ قَوْلِهِ : { وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ } فَيَصِيرُ هَذَا الْمِثَالُ الْمَحْسُوسُ مَقْوَبًا وَمُكْمَلًا لِلْعَظْمَةِ الْحَاصِلَةِ تَحْتَ قَوْلِهِ : { وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ } وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ : { وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا } لِأَنَّ الْعَقْلَ يَسْتَحْضِرُ جَمِيعَ مَا عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ مِنَ الْمُدُنِ وَالْقُرَى وَالْمَفَاوِزِ وَالْجِبَالِ وَالتَّلَالِ ، ثُمَّ يَسْتَحْضِرُ كَمَّ فِيهَا مِنَ النَّجْمِ وَالشَّجَرِ ، ثُمَّ يَسْتَحْضِرُ أَنَّهُ لَا يَتَغَيَّرُ حَالَ وَرَقَةٍ إِلَّا وَالْحَقُّ - سُبْحَانَهُ - يَعْلَمُهَا ، ثُمَّ يَتَجَاوَزُ مِنْ هَذَا الْمِثَالِ إِلَى مِثَالٍ آخَرَ أَشَدَّ مِنْهُ هَيْئَةً ، وَهُوَ قَوْلُهُ : « وَلَا حَبَّةٌ فِي ظِلْمَاتِ الْأَرْضِ » وَذَلِكَ لِأَنَّ الْحَبَّةَ تَكُونُ فِي غَايَةِ الصَّغَرِ ، وَظِلْمَاتِ الْأَرْضِ « مَوْضِعٌ يَخْفَى أَكْبَرَ الْأَجْسَامِ وَأَعْظَمَهَا ، فَإِذَا سَمِعَ أَنَّ لَتَكُ الْحَبَّةِ الصَّغِيرَةِ الْمُتَلَقَّاةَ فِي ظِلْمَاتِ الْأَرْضِ عَلَى اتِّسَاعِهَا وَعَظَمِهَا لَا تَخْرُجُ مِنْ عِلْمِ اللَّهِ أَلْبَنَةً صَارَتْ هَذِهِ الْأَمْثَالُ مُتَّبَهَةً عَلَى عَظْمِ عَظَمَتِهِ مَقْوِيَةً لِلْمَعْنَى الْمُشَارِ إِلَى قَوْلِهِ : { وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ } ثُمَّ إِنَّهُ - تَعَالَى - لَمَّا قَوَّى ذَلِكَ الْأَمْرَ الْمَعْقُولَ الْمَحْضَ الْمَجْرَدَ بِذِكْرِ هَذِهِ الْجُرِّيَّاتِ الْمَحْسُوسَاتِ عَادَ إِلَى ذِكْرِ تِلْكَ الْقَضِيَةِ الْمَخْصَصَةِ بِعِبَارَةٍ أُخْرَى ، فَقَالَ : { وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ } وَهُوَ عَيْنُ الْمَذْكُورِ فِي قَوْلِهِ : { وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ } . قَوْلُهُ : « مِنْ وَرَقَةٍ » فَاعِلٌ « تَسْقُطُ » ، وَ « مِنْ » زَائِدَةٌ لِاسْتِعْرَاقِ الْجِنْسِ .

وقوله : « إِلَّا يَعْلَمُهَا » حَالٌ مِنْ « وَرَقَةٍ » ، وَجَاءَتْ الْحَالُ مِنَ النَّكْرَةِ لِاعْتِمَادِهَا عَلَى التَّقْيِي ، وَالتَّقْدِيرُ : وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا عَالِمٌ مِنْهَا ، كَقَوْلِكَ : مَا أَكْرَمْتَ أَحَدًا إِلَّا صَالِحًا .

قال شهاب الدين : وَيَجُوزُ عِنْدِي أَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ نَعْتًا لِ « وَرَقَةٍ » وَإِذَا كَانُوا أَجَارُوا فِي قَوْلِهِ : { إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ } [الْحَجَرُ : 4] أَنْ تَكُونَ نَعْتًا لِ « قَرِيَةٍ » فِي قَوْلِهِ : { وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ } [الْحَجَرُ : 4] مَعَ كَوْنِهَا بِالْوَاوِ وَيَعْتَذِرُونَ عَنْ زِيَادَةِ « الْوَاوِ » قِيَانًا بِجِيزُوا ذَلِكَ هُنَا أَوْلَى . وَحِينَئِذٍ فَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ عَلَى اللَّفْظِ ، أَوْ رَفْعٍ عَلَى الْمَحَلِّ ، [وَالْمَعْنَى : يَرِيدُ سَاقِطًا أَوْ تَائِيَةً أَي : يَعْلَمُ عَدَدَ مَا يَسْقُطُ مِنْ وَرَقِ الشَّجَرِ ، وَمَا يَبْقَى عَلَيْهِ .

(6/472)

وقيل : يَعْلَمُ كَمَا انْقَلَبَتْ ظَهْرًا لِبَطْنٍ إِلَى أَنْ سَقَطَتْ عَلَى الْأَرْضِ . قَوْلُهُ : « وَلَا حَبَّةٌ » عَطْفٌ عَلَى لَفْظِ « وَرَقَةٍ » ، وَلَوْ قُرِئَ بِالرَّفْعِ لَكَانَ عَلَى الْمَوْضِعِ وَالْمُرَادُ : الْحَبُّ الْمَعْرُوفُ فِي بَطْنِ الْأَرْضِ . وَقِيلَ : تَحْتَ الصَّخْرَةِ فِي أَسْفَلِ الْأَرْضِينَ وَ « فِي ظِلْمَاتِ » صِفَةٌ لِ « حَبَّةٍ » . قَوْلُهُ : { وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ } مَعْطُوفَانِ أَيْضًا عَلَى لَفْظِ « وَرَقَةٍ » ، وَقَرَأَهُمَا ابْنُ السَّمَيْقِيعِ ، وَالْحَسَنُ ، وَابْنُ أَبِي إِسْحَاقَ بِالرَّفْعِ عَلَى الْمَحَلِّ ، وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَبْتَدَأَيْنِ ، وَالْخَيْرُ قَوْلُهُ : « إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ » . وَنَقَلَ الزَّمَخْشَرِيُّ أَنَّ الرَّفْعَ فِي الثَّلَاثَةِ أَعْنَى قَوْلِهِ « وَلَا حَبَّةٌ وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ » وَذَكَرَ وَجْهَيْ الرَّفْعِ الْمُتَقَدِّمَيْنِ ، وَنَظَرَ الْوَجْهَ الثَّانِي بِقَوْلِكَ : لَا رَجُلٌ مِنْهُمْ وَلَا امْرَأَةٌ إِلَّا فِي الدَّارِ . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : الْمُرَادُ بِ « الرُّطْبِ » الْمَاءُ ، وَ « الْيَابِسِ » الْبَادِيَةُ .

وقال عطاء : يريد ما تَبَّت وما لا يَبُت .
وقيل : ولا حَيٍّ ولا مَوَات .
وقيل : هو عبارة عن كل شيء .
قوله : « إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ » في هذه الاستثناء غُضُوضٌ ، فقال الزمخشري :
وقوله « إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ » كالتكرار لقوله : « إِلَّا يَعْلَمُهَا » لأن معنى « إِلَّا
يَعْلَمُهَا » ومعنى « إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ » واحد .
و « الكتاب » علم الله ، أو اللُّوحُ ، وأبرزه أبو حيان في عبارة قريبة من هذه
فقال : « وهذا الاستثناء جارٌ مُجْرَى التوكيد ، لأن قوله « ولا حَبَّةٍ » « ولا رطب
» « ولا يابس » معطوف على « مِنْ وَرْقَةٍ » ، والاستثناء الأول مُنْسَجِبٌ عليها ،
كما تقول : ما جاءني من رجل إلا أكرمه ، ولا امرأة ، فالمعنى إلا أكرمتها ،
ولكنه لما طال الكلام أعيد الاستثناء على سبيل التوكيد ، وحسنه كونه فاصلة »
انتهى .

وجعل صاحب « النظم » الكلام تاماً عند قوله : « وَلَا يَابِسٍ » ، ثم استأنف
خبراً آخر بقوله : « إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ » بمعنى : وهو في كتاب مُّبِينٍ أيضاً ،
قال : لأنك لو جعلت قوله : « إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ » مُتصلاً بالكلام الأول لفسد
المعنى ، وبيان فساده في فَضْلٍ طویلٍ مذكورٍ في سورة « يونس » في قوله
: { وَلَا أَضْعَفُ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ } [يونس : 61] .
قال شهابُ الدِّينِ : إنما كان فاسد المعنى من حيث اعقد أنه استثناء آخر
مستقل ، وسيأتي كيف فساده .

أمّا لو [جعله] استثناءً مؤكداً للأول ، كما قاله الزمخشري لم يفسد المعنى .
وكيف يُتصَوَّرُ تهمام الكلام على قوله تعالى : « وَلَا يَابِسٍ » وابتداء ب « إِلَّا » ،
وكيف تقع « إِلَّا » هكذا ؟

وقد نَحَا أبو البقاء لشيء مما قاله الجُرْجَانِيُّ ، فقال : « إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ »
أي : إلا هو في كتاب مُّبِينٍ ، ولا يجوز أن يكون استثناءً يعمل فيه « يعلمها » ؛
لأن المعنى بصير : وَمَا تَسْقُطُ لَمْ يَكُنْ إِلَّا فِي كِتَابٍ ، وجب أن يعلمها في
الكتاب ، فإذاً يكون الاستثناء الثاني بدلاً من الأول ، أي : « وما تَسْقُطُ مِنْ
ورقةٍ إِلَّا هي في كتاب ، وما يعلمها إِلَّا هو » انتهى .

(6/473)

وَجَوَابُهُ ما تقدّم من جَعَلِ الاستثناء تأكيداً ، وسيأتي تقريره إن شاء الله - تعالى
- في سورة « يونس » .

فصل في المراد بالكتاب

في الكتاب المُبِينِ قَوْلَانِ :

الأول : هو عِلْمُ الله - تعالى وهو الأَصْوَبُ .

وقال الرَّجَّاحُ : يجوز أن يكون الله - تعالى - أُنْبِتَ كَيْفِيَّةَ المعلومات في كتاب
من قبل أن يَخْلُقَ الخلق ، كما قال : { مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي
أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِّن قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا } [الحديد : 22] . وقائدة هذا
الكتاب أمور :

أحدها : أنه - تعالى - إنما كتب هذه الأحوال في اللُّوحِ المحفوظ لِتَقْفِ الملائكة
علي إنقاذِ عِلْمِ الله في المعلومات ، وأنه لا يغيب عنه مما في السَّمَوَاتِ
والأرضِ شيء ، فيكون في ذلك عِبْرَةٌ تامة كاملة للملائكة الموكلين باللوح

المحفوظ؛ لأنهم يقابلون به ما يحدث في هذا العالم فيجدونه مُوَافِقاً لِه .
 وثانيهما : يجوز أن يقال : إنه - تعالى - ذكر الـوَرَقَةَ والـحَبَّةَ تَنبِيهاً للمُكَلِّفِينَ على
 أمر الحِسَابِ وإِعْلَاماً بأنه لا يَفُوتُهُ من كل ما يصنعون في الدنيا شيء؛ لأنه إذا
 كان لا يُهْمَلُ من الأحوال التي لَيْسَ فيها ثوابٌ وعقابٌ وتكليف ، فَبِأَن لا يهمل
 الأحوالَ المشتملة على الثواب والعقاب أولى .
 وثالثها : أنه تعالى - لَمَّا أُثْبِتَ أحوالَ جميع الموجودات في ذلك على التفصيل
 التام ، امتنع أيضاً تَعَبِيرُهَا ، وإلَّا لزم الكذب ، فيصير [كَتْبُهُ] جملة الأحوال في
 ذلك الكتاب مُوجِباً تاماً [وَسَبباً كاملاً] ، في أنه يمتنع تَقَدُّمُ ما تَأَخَّرَ وتَأَخُّرُ ما
 تَقَدَّمَ ، كما قال عليه الصلاة والسلام : « جَفَّ القَلَمُ بِمَا هُوَ كَائِنٌ إلى يَوْمِ
 القِيَامَةِ » والله أعلم .

(6/474)

وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُم بِاللَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ فِيهِ لِيُقْضَى أَجَلٌ
 مُّسَمًّى ثُمَّ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ ثُمَّ يُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ (60)

لَمَّا بَيَّنَّ تعالى كَمَالَ علمِهِ في الآية الأولى - بَيَّنَّ كَمَالَ قُدْرَتِهِ بهذه الآية ، وهو
 كونه قادراً على تَقْلِ الذُّرُواتِ من المَوْتِ إلى الحياة ، ومن النُّومِ إلى اليَقَظَةِ ،
 واستِغْلَالِهِ بحفظها في جميع الأحوال ، وتديبرها على أَحْسَنِ الوجوه في خَالِ
 النوم واليقظة .
 قوله : « بِاللَّيْلِ » متعلِّق بما قبله على أنه ظَرْفٌ له ، و « الباءُ » تأتي بمعنى «
 في » ، وَقَدْ تَقَدَّمَ منه جملة صالحة .

وقال أبو البقاء هنا : وجاز ذلك ؛ لأن « الباءُ » للإلصاق والمُلاصِقُ للزمان
 والمكان حَاصِلٌ فيها ، يعني في هذه العلاقة المجوزة للتَجَوُّرِ ، وعلى هذا فلا
 حَاجَةَ إلى أن يَتُوبَ حَرْفُ مكانٍ آخر ، بل نقول : هي هنا للإلصاق مَجَازاً ، نحو
 ما قالوه في « مررتُ بزيد » ، وأسند التَّوْفِيَّ هنا إلى ذاتِهِ المُقَدَّسَةِ ، لأنه لا
 ينفِرُ منه هنا ، إذ المُرَادُ به الدَّعَةُ والرَّاحَةُ ، وأسند إلى غيره في قوله : { تَوَفَّيْتُهُ
 رُسُلَنَا } [الأنعام : 61] { قُلْ يَتَوَفَّاكُم مَّلَكُ المَوْتِ } [السجدة : 11] لأنه
 ينفِرُ منه ، إذا المُرَادُ به المَوْتُ .

وهاهنا يَحِثُّ ، وهو أن النَّائم لا شَكَّ أَنَّهُ حَيٌّ ، ومتى كان حَيّاً لم تكن رُوحُهُ
 مَقْبُوضَةً أَلْبَتَّانَ فلا بُدَّ لها هنا من تأويلٍ ، وهو أنه حالَ النوم تَعَوَّرَ الأرواحُ
 الحَسَّاسَةُ من الظاهر في الباطن ، فصارت الحواسُّ الظَاهِرَةُ مُعْطَلَةً عن
 أعمالها ، فعند النوم صار ظَاهِرُ الجَسَدِ مُعْطَلاً عن كَلِّ الأعمالِ ، فحصل بين
 النَّوْمِ وبين المَوْتِ مُشَابَهَةٌ من هذه الحَيِّيَّةِ ، فلذلك صَحَّ إطلاقُ لفظِ المَوْتِ
 والوفاةِ على النومِ .

قوله : « مَا جَرَحْتُم » الظاهر أنها مَصْدَرِيَّةٌ ، وإن كان كونها موصولة اسميةً
 أكثر ويجوز أن تكون تَكْرَرَةً مَوْضُوقَةً بما بعدها ، والعائِدُ على كلا التقديرين
 الآخرين مَحْدُوفٌ ، وكذا عند الأَخْفَشِ وابن السَّراجِ على القول الأول .
 و « بالنَّهارِ » كقوله : « بِاللَّيْلِ » والضميرُ في « قيه » عائِدُ على « النهارِ »
 وهذا هو الظاهر .

قال أبو حَيَّان : « عاد عليه لَفْظاً ، والمعنى : في يومٍ آخر ، كما تقول : عندي
 دِرْهَمٌ وَتَصَفَهُ » .

قال شهابُ الدين : ولا حَاجَةٌ في الظَّاهِرِ على عَوْدِهِ عِلَ نظير المذكور ، إذ عَوْدُهُ على المذكور لا مَحْدُورَ فيه .
وأَمَّا ما ذكره من نحو « درهم ونصفه » فلضرورة اِتِّفَاقِ الْعِيِّ من الكلام ، قالوا : لأنك إذا قلت : « عندي درهم » أنَّ عندك نصفه ضرورة .
فقولك بعد ذلك : « ونصفه » تضطرُّ إلى عَوْدِهِ إلى نظير ما عندك ، بخلاف ما تَحَنُّ فيه .
وقيل : يعود على اللَّيْلِ .
وقيل : يعود على التَّوَقِّي ، وهو النوم أي : يوقظكم في خلال النوم .
وقال الزمخشيري : « ثم يَبْعَثُكم من القبور في شَأْنِ الذي قطعتم به أَعْمَارَكم من النوم بالليل ، وكَسَبِ الآثام بالنهار » انتهى . وهو حَسَنٌ .

(6/475)

وَحَصَّ اللَّيْلَ بالتَّوَقِّي ، والتَّهَارَ بالكَسَبِ إن كان قد يُتَامُ في هذا ويُكَسَبُ في الآخر اعتباراً بالحَالِ الأَعْلَبِ .
وقَدَّمَ التَّوَقِّي بالليل؛ لأنه أْبْلَغُ في المِنَّةِ عليهم ، ولا سَيِّمًا عند مَنْ يَحْصُ الجَرَحَ بكَسَبِ الشَّرِّ دُونَ الجَيْرِ ، ومعنى « جرحتم » أي : كَسَبْتُمْ من العملِ بالنهار .
قال تعالى : { وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الجَوَارِحِ [المائدة : 4] أي : الكَوَاسِبِ من الطير والسَّبَاعِ ، واحدها « جارحة » .
قال تعالى : { الذين اجترحوا السيئات } [الجاثية : 21] أي : اِكْتَسَبُوا .
وبالجملة فالمرادُ منه أعمال الجَوَارِحِ .
قوله : « لِيُقْضَى أَجَلٌ » الجمهور على لِيُقْضَى « مَبْنِيًّا للمفعول ، و « أَجَلٌ » رفع به ، وفي الفاعل المَحْدُوفِ احتمالان :
أحدهما : أنه ضمير التَّارِي تعالى .
والثاني : أنه ضمير المخاطبين أي : لتقضوا آجالكم .
وقرأ أبو رجاء ، وطلحة : « لِيُقْضَى » مَبْنِيًّا للفاعل ، وهو الله تعالى ، و « أَجَلًا » مفعول به ، و « مُسَمَّى » صفة ، فهو مرفوع على الأوَّل ، ومنصوب على الثاني وتيرتَّبُ على ذلك خلافٌ للقرآنِ في إمالةِ ألفِهِ ، و « اللام » في « لِيُقْضَى » متعلقة بما قبلها من مجموع الفِعْلَيْنِ ، أي : يتوفاكم ثمَّ يبعثكم لأجلِ ذلك .
والمرادُ : الأَجَلُ المسمَّى ، أي : عمركم المكتوب .
والمعنى : يبعثكم من نومكم إلى أن تَبْلُغُوا آجالكم .
واعلم أنه - تعالى - لَمَّا ذكر أَنَّهُ يُنِيمُهُمْ أَوَّلًا ، ثم يوقظهم ثانياً كان ذلك جَارِيًا مُجْرَى الإحْيَاءِ بعد الإِمَاتَةِ ، فلذلك اسْتَدَلَّ به على صِحَّةِ البَعْثِ والقيامةِ ، فقال : { ثُمَّ إِلَى رَبِّكُمْ مَرْجِعُكُمْ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ } [الزمر : 7] في ليحكم ونهاركم في جميع أحوالكم .

(6/476)

وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ تَوَفَّنَهُ
رُسُلَنَا وَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ (61) ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمْ الْحَقَّ لَا لَهُ الْحُكْمُ وَهُوَ
أَسْرَعُ الْحَاسِبِينَ (62)

قد تقدّم الكلام على هذه الآية أوّل السورة .
قوله : { وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً } : فيه خمسة أوجه :
أحدها : أنه عَطَفُ على اسم الفاعل الواقع صلّة ل « أل » ؛ لأنه في معنى
يَفْعَلُ ، والتقدي : وهو الذي يقهر عبادة ويرسل ، فعطف الفعل على الاسم ؛
لأنه في تأويله ، ومثله عند بعضهم : { إِنَّ الْمصدقين والمصدقات وَأَفْرَضُوا } [
الحديد : 18] [قالوا] : « أَفْرَضُوا » عطف على « مُصَدِّقِينَ » الواقع صلّة ل
« أل » ؛ لأنه في معنى : إِنَّ الذين صَدَّقُوا وَأَفْرَضُوا ، وهذا ليس بشيء ؛ لأنه
يلزم من ذلك القَصْلُ بين أبعاض الصلّة بأجنبي ، وذلك أن « وَأَفْرَضُوا » من
تمام صلّة « أل » في « المُصَدِّقِينَ » ، وقد عطف على الموصول قوله «
المُصَدِّقَاتِ » وهو أجنبي ، وقد تقرّر غير مرّة أنه لا يتبع الموصول إلا بعد تمام
صلته .

وأما قوله تعالى { فَوَقَّهْمُ صَاقَاتٍ وَيَقْبِضَنَّ } [الملك : 19] ف « يَقْبِضَنَّ »
في تأويل اسم ، أي : وقابضات .

ومن عطف الاسم على الفعل لكونه في تأويل الاسم قوله تعالى : { يُخْرِجُ
الحي مِنَ الميت } [الأنعام : 95] .

وقوله : [الطويل]

2189- فَالْقَيْئَةُ يَوْمًا [يُبِيرُ] عَدْوُهُ ... [وَمُجْرٍ] عَطَاءً يَسْتَخِفُّ الْمَعَارِبَا
والثاني : أنها جملة فعلية على جملة اسمية وهي قوله : « وَهُوَ الْقَاهِرُ » .
والثالث : أنها مَعْطُوفَةٌ على الصلّة ، وما عطف عليها ، وهو قوله : « يَتَوَفَّكُمْ »
و « يَعْلَمُ » وما بعده ، أي : وهو الذي يتوفاكم ويرسل .

الرابع : أنه خبر مبتدأ محذوف ، والجملة في محل نصب على الحال ، وفي
صاحبها وجهان :

أظهرهما : أنه الضمير المُسْتَكِنُّ في « الْقَاهِرِ » .

والثاني : أنها حال من الضمير المُسْتَكِنِّ في الطرف ، هكذا قال أبو البقاء ،
ونقله عنه أبو حيان قال : « وهذا الوجه أضعف الأعراب » .

وقولهما : « الضمير الذي في الطرف » ليس هنا ظرفٌ يتوهم كون هذه الحال
من ضمير فيه ، إلا قوله : « فَوْقَ عِبَادِهِ » ، ولكن بأيّ طريق يتحمّل هذا الطرف
ضميراً؟

والجواب : أنه قد تقدّم في الآية المشبهة لهذه أن « فَوْقَ عِبَادِهِ » فيه خمسة
أوجه :

ثلاثة منها تتحمّل فيها ضميراً ، وهي : كونه خيراً ثانياً ، أو بدلاً من الخبر ، أو
حالاً ، وإنما اضطررنا إلى تقدير مبتدأ قبل « يُرْسِلُ » ؛ لأن المضارع المثبت
إذا وقع حالاً لم يقترن بالواو كما تقدّم إيضاحه .

والخامس : أنها مُسْتَأَنَفَةٌ سبقت للإخبار بذلك ، وهذا الوجه هو في المعنى
كالثاني .

قوله : « عليكم » يحتمل ثلاثة أوجه :

أظهرها : أنه متعلق ب « يرسل » ومنه { يُرْسِلُ عَلَيْكُمْ سُورًا مِّن نَّارِ }
[الرحمن : 35] { فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ } [الأعراف : 133] { وَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ
طَيْرًا } [الفيل : 3] إلى غير ذلك .

والثاني : أنه متعلق ب « حَقَطَةٌ » ، يقال : حفظت عليه عمله ، فالتقدير : ويرسل حَقَطَةً عَلَيْكُمْ .

(6/477)

قال أبو حَيَّان : أي : يحفظون عليكم أعمالكم ، كما قال : { وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ } [الانفطار : 10] كما تقول : حفظت عليك ما تعمل فقوله كما قال تشبيه من حيث المعنى ، لا أن « عَلَيْكُمْ » تعلق ب « حافظين » ؛ لأن « عَلَيْكُمْ » هو الخبر ل « أن » ، فيتعلق بمحذوف .
والثالث : أنه مُتَعَلِّقٌ بمحذوف على أنه حالٌ من « حَقَطَةٌ » ، إذ لو تأخر لجاز أن يكون صفةً لها .

قال أبو البقاء : « عَلَيْكُمْ » فيه وجهان : أحدهما : هو مُتَعَلِّقٌ ب « يرسل » .
والثاني : أن يكون في نيَّةِ التَّأخِيرِ ، وفيه وجهان : أحدهما أن يتعلق بنفس « حَقَطَةٌ » ن والمفعول محذوف ، أي : يرسل عليكم من يحفظ أعمالكم .

والثاني : أن يكون صفة ل « حَقَطَةٌ » قدمت فصارت حالاً . قوله : والمفعول محذوف يعني : مفعول « حَقَطَةٌ » ، إلا أَنَّهُ يُوهِمُ أَنَّ تقدير المفعول خاصُّ بالوجه الذي ذكره ، وليس كذلك ، بل لا بُدَّ من تقديره على كُلِّ وَجْهِ ، و « حَقَطَةٌ » إنما عمل في ذلك المقدَّر لكونه صفةً لمحذوفٍ تقديره : ويرسل عليكم ملائكة حَقَطَةٌ ؛ لأنه لا يعمل إلا بشروطٍ هذا منها ، أعني كونه معتمداً على موصوف ، و « حَقَطَةٌ » جمعٌ « حافظ » ، وهو مُنْقَاسٌ في كُلِّ وَصْفٍ على فاعلٍ صحيح « اللام » لعقلٍ مذكورٍ ، ك « بَارٌّ » و « بَرَّةٌ » ، و « فاجر » و « فَجْرَةٌ » ، و « كامل » و « كَمَلَهُ » ، ونيقل في غير العاقل ، كقوله : « عَرَابٌ تَاعِقُ » و « عَزْبَانٌ نَعْقَةٌ » .

فصل في معنى الحَقَطَةُ

هؤلاء الحَقَطَةُ هم المذكورون في قوله تعالى : { لَهُ مُعَقَّبَاتٌ مِّن بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ } [الرعد : 11] .

وقوله : { مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ } [ق : 18] وقوله : { وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ كِرَامًا كَاتِبِينَ } [الانفطار : 10 ، 11] .

والمقصود بهؤلاء الحَقَطَةُ صَبَّطُ الأَعْمَالِ ثم اختلفوا فقيل : إنهم يكتبون الطاعات والمعاصي والمُيَاجِزَ بِأَسْرَافِهَا لقوله تعالى : { مَا لَهَذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا } [الكهف : 49] .

وعن ابن عَبَّاسٍ أَنَّ مَعَ كُلِّ إِنْسَانٍ مَلَكَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا : عن يمينه ، والآخَرُ عن يساره ، فإذا تَكَلَّمَ الْإِنْسَانُ بِحَسَنَةٍ كَتَبَهَا [من] على اليمين ، وإذا تَكَلَّمَ بِسِيئَةٍ قَالَ مَنَ عَلَى الْيَمِينِ لِلَّذِي عَلَى الْيَسَارِ : انتظره لعله يتوب منها ، فإن لم يَتُبْ كَتَبَتْ عَلَيْهِ .

والأوَّلُ أَقْوَى ؛ لأن قوله : « يُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَقَطَةً » يفيد حَقَطَةَ الكل من غير

تخصيص .

والثاني : أَنَّ ظَاهِرَ هَذِهِ الآيَةِ يَدُلُّ عَلَى اصْطِلَاحِ هَؤُلَاءِ الْحَقَطَةِ عَلَى الْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ أَمَا عَلَى صِفَاتِ الْقُلُوبِ ، وَهُوَ الْعِلْمُ وَالْجَهْلُ ، فَلَيْسَ فِي هَذِهِ الآيَاتِ

ما يَدُلُّ على اِطَّلَاعِهِمْ عَلَيْهَا .
أَمَّا فِي الْأَقْوَالِ ، فَلَقَوْلُهُ تَعَالَى : { مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ }

(6/478)

[ق : 18] .
وَأَمَّا فِي الْأَفْعَالِ ، فَلَقَوْلُهُ تَعَالَى : { وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ كِرَامًا كَاتِبِينَ يَعْلَمُونَ
مَا تَفْعَلُونَ } [الْإِنْفِطَارُ : 10-12] .
وَأَمَّا الْإِيمَانُ وَالْكُفْرُ ، وَالْإِخْلَاصُ وَالْإِشْرَاقُ فَلَمْ يَدُلَّ دَلِيلٌ عَلَى اِطَّلَاعِ الْمَلَائِكَةِ
عَلَيْهَا .

فصل في فائدة توكيل الملائكة علينا
وفي فائدة جعل الملائكة موكلين على بين آدم وجوه :
أحدها : أَنَّ الْمُكَلَّفَ إِذَا عَلِمَ أَنَّ الْمَلَائِكَةَ مُوكَلِّينَ بِهِ يُحْضُونَ عَلَيْهِ عَمَلَهُ ،
وَيَكْتُبُونَهُ فِي صَحِيفَةٍ تُعْرَضُ عَلَى رُؤُوسِ الْأَشْهَادِ فِي مَوَاقِفِ الْقِيَامَةِ كَانَ ذَلِكَ
أَرْجَرَ لَهُ عَنِ الْقَبَائِحِ .
والثاني : يَحْتَمَلُ أ ، تَكُونَ الْكِتَابَةُ لِفَائِدَةٍ وَزْنَ تِلْكَ الصَّحَائِفِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ؛ لِأَنَّ
وَزْنَ الْأَعْمَالِ غَيْرُ مُمَكِّنٍ ، أَمَّا وَزْنُ الصَّحَائِفِ مُمَكِّنٌ .
وثالثها : يَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ ، وَيَحْكُمُ مَا يَرِيدُ ، وَيَجِبُ عَلَيْنَا الْإِيمَانُ بِكُلِّ مَا وَرَدَ بِهِ
الشَّرْعُ ، سِوَاءَ عَقْلِنَاهُ أَمْ لَمْ نَعْقَلِهِ .
قوله : { حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ } تَقَدَّمَ مِثْلُهُ .
وقوله : « تَوَفَّيْتُهُ » قَرَأَ الْجُمْهُورُ « تَوَفَّيْتُهُ » ، مَاضِيًا بِنَاءِ التَّأْنِيثِ لِتَأْنِيثِ الْجَمْعِ .
وقرأ حمزة : « تَوَفَّاهُ » مِنْ غَيْرِ تَاءِ تَأْنِيثٍ ، وَهِيَ تَحْتَمَلُ وَجْهَيْنِ .
أظهرهما : أَنَّهُ مَاضٍ ، وَإِنَّمَا حُذِفَ تَاءُ التَّأْنِيثِ لَوَجْهَيْنِ :
أحدهما : كَوْنُهُ تَأْنِيثًا مُجَازِيًا .

والثاني : الْفَضْلُ بَيْنَ الْفَعْلِ وَفَاعِلِهِ بِالْمَفْعُولِ .
والثاني : أَنَّهُ مُضَارِعٌ ، وَأَصْلُهُ : تَتَوَفَّاهُ بِنَاءَيْنِ ، فَحُذِفَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى خِلَافٍ فِي
أَبْنِهِمَا كَ « تَنَزَّلُ » وَبِأَيْهِ ، وَحَمَزَةٌ عَلَى بَابِهِ فِي إِمَالَةٍ مِثْلَ هَذِهِ الْأَلْفِ .
وقرأ الأعمش : « يَتَوَفَّاهُ » مُضَارِعًا بِنَاءِ الْيَعْيَبَةِ اعْتِبَارًا بِكَوْنِهِ مُؤَنَّثًا مُجَازِيًا ، أَوْ
لِلْفَضْلِ ، فَهُوَ كَقِرَاءَةِ حَمْرَةٍ فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ مِنْ حَيْثُ تَذْكَيرُ الْفَعْلِ وَكَقِرَاءَتِهِ
فَعِي الْوَجْهِ الثَّانِي مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ أَتَى بِهِ مُضَارِعًا .
وقال أبو البقاء : « وَقَرِئَ شَاذًا » « تَتَوَفَّاهُ » عَلَى الْاسْتِقْبَالِ ، وَلَمْ يَذْكَرْ بِنَاءَ
وَلَا تَاءَ .

فصل في بيان أن الوفاة من الله
قال الله تعالى : { اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا } [الزمر : 42]
وقال : { الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ } [تبارك : 2] وَهَذَا نَبْذَانِ الْبَيِّنَاتِ عَلَى
أَنَّ تَوْفِي الْأَرْوَاحِ لَيْسَ إِلَّا مِنَ اللَّهِ .
وقال تعالى : { قُلْ يَتَوَفَّاكُم مَلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ } [السجدة : 11]
وهذا يقتضي أن الوفاة لا تحصل إلا من ملك الموت .
وقال في هذه الآية : « تَوَفَّيْتُهُ رُسُلَنَا » ، فَهَذِهِ النُّصُوصُ الثَّلَاثَةُ كَالْمُتَنَاقِضَةِ .
والجواب : أَنَّ التَّوَفِّيَّ فِي الْحَقِيقَةِ إِنَّمَا حَصَلَ بِقُدْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَهُوَ فِي
الظَّاهِرِ مُقَوِّضٌ إِلَى مَلِكِ الْمَوْتِ ، وَهُوَ الرَّئِيسُ الْمُطَّلَقُ فِي هَذَا الْبَابِ ، وَلَهُ
أَعْوَانٌ وَخُدَمٌ فَحَسُنَتْ إِضَافَةُ التَّوَفِّيِّ إِلَى هَذِهِ الثَّلَاثَةِ بِحَسَبِ الْاِعْتِبَارَاتِ الثَّلَاثَةِ .

وقيل : أراد بالرُّسُلِ ملك الموت وحده ، وذكر الواحد بلفظ الجمع .
وجاء في الأخبار أَنَّ اللَّهَ - تعالى - جعل الدُّنْيَا بين يدي مَلَكِ الموت كالمائدة
الصَّغِيرَةِ ، فَيَقْبِضُ من هاهنا ، ومن هاهنا ، فإذا كَثُرَت الأرواح يدعو الأرواح
فتجيب له .

فصل في بيان أن الحفظة لا شأن لهم بالموت
قال بعضهم : هؤلاء الرُّسُلُ الذين يَتَوَقَّفُونَ الخلق هم الحفظة بحفظونه في مُدَّةِ
الحياة ، وعند مجيء الموت يَتَوَقَّوْتُهُ ، والأكثرُونَ على أَنَّ الحفظة غير الذين
يَتَوَلَّوْنَ الوفاة .

(6/479)

قوله : « وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ » هذه الجملة تحتل وجهين :
أظهرهما : أنها حالٌ من « رسلنا » .
والثاني : أنها استئنافية سبقت للإخبار عنهم بهذه الصِّفة ، والجمهور على
التشديد في « يُفَرِّطُونَ » ، ومعناه : لا يُقَصِّرُونَ .
وقرأ عمرو بن عُبيد والأعرج « يُفَرِّطُونَ » مخففاً من « أفرط » ، وفيها
تاويلان :
أحدهما : أنها بمعنى : لا يجاوزون الحدَّ فيما أمروا به .
قال الزمخشري : « فالتفريط : التَّوَانِي والتَّأخِير عن الحدِّ ، والإفراطُ مُجَاوَزَةُ
الحدِّ أي : لا ينقصون مما أمروا به ، ولا يزيدون » .
والثاني : أن معناه لا يتقدمون على أمرِ الله ، وهذا يحتاج إلى تَقْلٍ أَنْ « أفرط »
« بمعنى « فَرَّط » ، أي : تقدّم .
قال الجاحظ قريباً من هذا فغنه قال : « معنى لا يُفَرِّطُونَ : لا يدعون أحداً
يَفْرِطُ عنهم ، أي : يَسْبِقُهُمْ ويفوتهم » .
وقال أبو البقاء : ويقرأ بالتخفيف ، أي : لا يزيدون على ما أمروا به ، وهو قريبٌ
مما تقدّم .
قوله : « ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ » .

قيل : المردود : هم الملائكة يعني كما يموت ابن آدم تموت أيضاً الملائكة .
وقيل : المراد : التَّسْتُرُ يعني : أنهم بعد موتهم يُرَدُّونَ إِلَى اللَّهِ تعالى . وهذه
الآية تدلُّ على أَنَّ الإنسانَ ليس مُجَرَّدَ هذه البنية ؛ لأن صريح هذه الآية يدلُّ على
حُضُورِ الموتِ لِلْعَبْدِ ، ويدلُّ على أنه بعد الموت يُرَدُّ إِلَى اللَّهِ ، والميِّتُ مع كونه
مَيِّتاً لا يمكن أن يرد إلى الله ؛ لأن ذلك الرَّدُّ ليس بالمكان والجهة لكونه - تعالى -
مُتَعَالِياً عَنِ الْمَكَانِ وَالْجِهَةِ ، فوجب أن يكون ذلك الرَّدُّ مُفَسَّراً بكونه مُنْقَاداً
لِحُكْمِ اللَّهِ .

وما لم يكن حياً لم يصحَّ هذا المعنى فيه .
وقد ثبت أَنَّها هنا مَوْتًا وحياة ، أما الموت فنصيب البدن ، فبقي أن تكون
الحياة نَصِيبَ النَّفْسِ وَالرُّوحِ ، فلمَّا قال تعالى : { ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ } ثبت أن
الْمَرْدُودَ هُوَ النَّفْسُ وَالرُّوحُ ، وثبت أن الإنسان ليس إِلَّا النَّفْسُ وَالرُّوحُ ، وهو
المطلوب .

فصل في عموم الآية
الآية في المؤمنين والكافرين جميعاً ، وقد قال في آية أخرى { وَأَنَّ الْكَافِرِينَ
لَا مَوْلَى لَهُمْ } [محمد : 11] فكيف وجه الجمع ؟

فقيل : المَوْلى في تلك الآية بمعنى النَّاصر ، ولا تَصِيرُ لِلْكَفَّارِ ، والمَوْلى هاهنا بمعنى الملك الذي يتولى أُمُورَهُمْ ، والله - عزَّ وجلَّ - مَالِكُ الْكُلِّ ومُتَوَلِي أُمُورِهِمْ .
وقيل : المارد هاهنا- المؤمنين خَاصَّةً يُرَدُّونَ إِلَى مَوَلَاهُمْ ، وَالْكَفَّارُ فِيهِ تَبَعٌ .
قوله : « مَوْلَاهُمْ الْحَقُّ » صِفَتَانِ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ .
وقرأ الحسنُ ، والأعمشُ : « الْحَقُّ نَصَبًا ، وفيه تَأْوِيلَانِ :
أظهرهما : أنه تَعَتُّ مَقْطُوعٌ .
والثاني : أنه تَعَتَّ مَصْدَرٌ مَحْذُوفٌ ، أي : رَدُّوا الرَّدَّ الْحَقَّ لَا الْبَاطِلَ ، وقرئ رَدُّوا بكسر الرَّاءِ ، وتقدَّم تخريجها .
والضميرُ فِي « مَوْلَاهُمْ » فِيهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجِهٌ :
أظهرها : أنه للعباد قوله : « فَوْقَ عِبَادِهِ » فقوله : { وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً } التِّيَقَاتُ؛ إذ الأصل : ويرسل عليهم ، وفائدة هذا الالتيقاتِ والتَّسْبِيهِ والايقَاطُ .

(6/480)

والثاني : أنه يعود على الملائكة المعنيتين بقوله : « رسلنا » يعني أنهم يموتون كما يموت بنو آدم ، وَيُرَدُّونَ إِلَى رَبِّهِمْ كَمَا تَقَدَّمَ .
والثالث : أنه يعود على « أحدٍ » في قوله : { جَاءَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ } [الأنعام : 61] ؛ إذ المراد به الجَمْعُ لا الإفرادُ .
قوله : « أَلَا لَهُ الْحُكْمُ » ، أي : لا حُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ ؛ لقوله : { إن الحكم إلا لله } [يوسف : 40] ، والمراد بِالْحُكْمِ الْقَضَاءُ « وَهُوَ أَسْرَعُ الْحَاسِبِينَ » ، أي : حسابه يرفع لا يحتاج إلى فِكْرٍ وَرَوِيَّةٍ ، واختلَفوا في كيفية هذا الحساب ، فقيل : إنه - تعالى - يحاسب الخَلْقَ بِنَفْسِهِ دَفْعَةً وَاحِدَةً لا يشغله كلامٌ عن كلامٍ .
وقيل : بل يأمر الله الملائكة أن يحاسب كل واحدٍ منهم واحداً من العباد؛ لأنه - تعالى - لو حاسب الكُفَّارَ بِنَفْسِهِ لَتَكَلَّمَ مَعَهُمْ ، وذلك باطِلٌ؛ لقوله تعالى في صِقَةِ الْكُفَّارِ : { وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ } [البقرة : 174] .
فصل في رد شبهة حدوث الكلام
أَحْتَجَّ الْجُبَّائِي بِهَذِهِ الْآيَةِ عَلَى حُدُوثِ كَلَامِ اللَّهِ .
قال : لو كان كلامه قديماً لوجب أن يكون مُتَكَلِّماً بِالْمُحَاسَبَةِ الْآنَ ، وقبل خلقه ، وذلك مَحَالٌ؛ لأن المُحَاسَبَةَ تَقْتَضِي حِكَايَةَ عَمَلٍ تَقَدَّمَ .
وأجيب بالمُعَارَضَةِ بِالْعِلْمِ ، فإنه تعالى كان قبل المَعْلُومِ عَالِماً بأنه سَيُوجَدُ ، وبعد وجوده صار عالماً بأنه وجد قبل ذلك ، ولم يَلْتَزِمْ مِنْهُ تَغْيِيرُ الْعِلْمِ ، قَلِمٌ لا يجوز مثله في الكلام . والله أعلم .

(6/481)

قُلْ مَنْ يُنَجِّكُمْ مِنْ ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ تَدْعُوهُ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً لَئِنْ أَنْجَانَا مِنْ هَذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ (63) قُلِ اللَّهُ يُنَجِّكُمْ مِنْهَا وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ ثُمَّ أَنْتُمْ مُشْرِكُونَ (64)

وهذا نوع آخر من الدلالة على كمالِ القُدرةِ الإلهية ، وكمال الرحمة والقَصْلِ والإحسان .

وقرأ السبعة هذه مشدّدة : { قُلِ اللّٰهُ يُنَجِّيكُمْ } [الأنعام : 64] قرأها الكوفيون وهشام بن عامر عن أبي عام كالأول . وقرأ الثّنين بالتخفيف من « أَنْجَى » حُمَيْدُ بن قيس ، ويعقوب ، وعلي بن تَصْرٍ عن أبي عمرو ، وتحصّل من ذلك أن الكوفيين وهشاماً يثقلون في الموضوعين ، وأن حميداً ومن معه يُخَفِّفُونَ فيهما ، وأن نافعاً ، وابن كثير ، وأبا عمرو ، وابن ذكوان عن ابن عامر يُثَقِّلُونَ الأولى ، ويخفّفون الثانية ، والقراءات واضحة ، فإنها من : نَجَى وَأَنْجَى ، فالتضعيف والهمزة كلاهما للتعدية .

فالكوفيون وهشام التَرَمُّوا التَّعدية بالتضعيف ، وحميد وجماعته التَرَمُّوها بالهمزة . والباقون جمعوا بين التَّعديتين جمعاً بين اللَّغَتَيْنِ كقوله تعالى : { فَمَهَّلِ الكَافِرِينَ أَهْلَهُمْ رُؤُوداً } [الطارق : 17] .

والإستفهام للتقرير والتّوبيخ ، وفي الكلام حذف مضاف ، أي : مِنْ مَهَالِكِ ظَلَمَاتٍ ، أو من مخاوفها ، والظلمات كِتَابِيَّةٌ عن الشدائد والأهوال إذا سافروا في البرِّ والبحرِّ .

قوله : « تَدْعُوْنَهُ » في محلِّ نصب على الحال ، إما من مفعول « ينجيكم » ، وهو الظاهر ، أي : ينجيكم داعين إِيَّاهُ ، وإما من فاعله ، أي : مدعواً من جهتكم

قوله : « تَصْرَعَاً وَخُفْيَةً » يجوز فيها وجهان :

أحدهما : إنهما مصدران في موضع الحال ، أي : تدعونه مُتَصَرِّعِينَ وَمُخْفِيَيْنِ . والثاني : أنها مصدران من معنى العامل لا من لفظه كقولك : قعدت جُلوساً . وقرأ الجمهور : « خُفْيَةً » بضم الخاء ، وقرأ أبو بكر بكسرهما ، وهما لغتان ، كالعُدُوَّةِ والعُدُوَّةِ ، والأسْوَةِ والإِسْوَةِ .

وقرأ الأعمش : « وخيفة » كالتي في « الأعراف » وهي من الخَوْفِ ، قُلِبَتْ « الواو » ياء لانكسار ما قبلها وسكونها ، ويظهر على هذه القراءة أن يكون مفعولاً من أجله لولا ما يَأْتَاهُ « تَصْرَعَاً » من المعنى .

قوله : « لِيُنْ أَنْجِيْتَنَا » الظاهر أن هذه الجملة القسمية تفسير للدعاء قبلها ويجوز أن تكون مَنْصُوبَةً المحلّ على إضمار القول ، ويكون ذلك القول في محلِّ نصب على الحال من فاعل « تدعونه » أي : تدعونه قائلين ذلك ، وقد عرف مما تقدّم غير مرّة كيفية اجتماع الشرط والقسم .

وقرأ الكوفيون « أَنْجَاتَا » بلفظ العَيْبَةِ مُرَعَاةً لقوله « تَدْعُوْنَهُ » والباقون « أَنْجَيْتَنَا » بالخطاب حكاية لخطابهم في حالة الدعاء ، وقد قرأ كلُّ بما رسم في مصحفه ، فإن في مصاحف « الكوفة » : أَنْجَاتَا ، وفي غيرها : « أَنْجَيْتَنَا » . قوله : « مِنْ هَذِهِ » متعلّقٌ بالفعل قَبْلَهُ ، و « مِنْ » لابتداء الغاية ، و « هذه » إشارة إلى الظلمات ، لأنها تجري مجرى المؤنثة الواحدة ، وكذلك في « منها » تعود على الظلمات .

وقوله : « وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ » عطف على الضمير المجرور بإعادة حرف الجر ، وهو واجب عند البصريين ، وقد تقدّم .

و « الكَرْبُ » غاية العَمِّ الذي يأخذ النَّفْسَ .

قوله : « ثُمَّ أَنْتُمْ تُشْرِكُونَ » يريد أنهم يُقَرِّوْنَ أن الذي يدعونه عند الشدة هو الذي يُنَجِّيهِمْ ، ثم يشركون معه الأصنام التي علموا أنها لا تضر ولا تنفع .

قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَىٰ أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّنْ فَوْقِكُمْ أَوْ مِّنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيْعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُمْ بَأْسَ بَعْضٍ انظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ لَعَلَّهُمْ يَفْقَهُونَ (65) وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ وَهُوَ الْحَقُّ قُلْ لَسْتُ عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ (66) لِكُلِّ نَبِيٍّ مُّسْتَقَرٌّ وَسَوْفَ تَعْلَمُونَ (67)

وهذا نوع آخر من دلائل التوحيد مَمْرُوحٌ بالتخويف فيبين كونه - تعالى - قادراً على إيصال العذاب إليهم من هذه الطرُقِ المختلفة تارة من فوقهم ، وتارة من تحت أرجلهم ، فقول : هذا حقيقة .
فأما العذابُ من فوقهم كالمطر النازل عليهم في قِصَّةِ نوح ، والصَّاعِقَةِ ، والرَّيحِ ، والصَّيْحَةِ ، ورَمِي أصحاب الفيل .
وأما الذي من تحت أرجلهم : كالرَّجْفَةِ والحَسْفِ ، وقيل : حبس المطر والنبات . وقيل : هذا مجاز .

قال مجاهد وابن عباس في رواية عكرمة : « مِنْ فَوْقِكُمْ » أي : من الأمراء ، أو من تحت أرجلكم من العبيد والسفلة .
قوله : « عَذَابًا مِّنْ فَوْقِكُمْ » يجوز أن يكون الطَّرْفُ معلقاً بـ « نبعث » وأن يكون متعلقاً بمحذوف علي أنه صفة لـ « عذاباً » أي : كائناً من هاتين الجهتين . قوله : « أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيْعًا » عطف على « يبعث » .

والجمهور على فتح الياء من « يَلْبِسَكُمْ » وفيه وجهان : أحدهما : أنه بمعنى يخلطكم فرقاً مختلفين على أهواء شتى كل فرقة مُشَايعة لإمام ، ومعنى خَلَطَهُمْ : إنشأ القتال بينهم ، فيختلطون في ملاحم القتال كقول الحماسي : [الكامل]

2190- وَكَيْبِيَّةٌ لَّبِسَتْهَا يَكْتِيْبِيَّةٌ ... حَتَّىٰ إِذَا التَّبَسَّتْ تَقَصُّتْ لَهَا يَدِي

فَتَرَكْتُهُمْ تَقِصُّ الرَّمَاخَ ظُهُورَهُمْ ... مَا يَبْنِي مُنْعَفِرٍ وَأَخْرَ مُسْتَبِدِّ

وهذه عبارة الزمخشري : فجعله من اللبس الذي هو الخلط ، وبهذا التفسير الحسن ظهر تعدّي « يلبس » إلى المفعول ، و « شِيْعًا » نصب على الحال ، وهي جمع غير الصدر كقعدت جلوساً .

قال أبو حيان : « ويحتاج في جعله مصدرًا إلى نقل من اللغة » .
ويجوز على هذا أيضاً أن يكون حالاً كـ « أَتَيْتُهُ رَكُضًا » أي : راكضاً ، أو ذا ركض

وقال أبو البقاء : والجمهور على فتح الياء ، أي : يَلْبِسُ عَلَيْكُمْ أموركم ، فحذف حرف الجر والمفعول ، والأجود أن يكون التقدير : أَوْ يَلْبِسُ عَلَيْكُمْ ، فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه .

فصل في معنى الآية

قال الفسَّرُونَ : معناه : أن يجعلكم فرقاً ، ويشبث فيكم الأهواء المختلفة .
وروي عمرو بن دينار عن جابر ، قال : « لما نزلت هذه الآية { قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَىٰ أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّنْ فَوْقِكُمْ } قال رسوله الله صلى الله عليه وسلم : « أَعُوذُ بِوَجْهِكَ » قال : { أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ } قال : « أَعُوذُ بِوَجْهِكَ » .
قال : { أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيْعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُمْ بَأْسَ بَعْضٍ } قال رسوله الله صلى الله عليه وسلم : « هذا أهونُ أو هَذَا أَيْسَرُ » وعن عامر بن سعد بن أبي وقاصٍ ، عن أبيه قال : « أقبلنا مع رسوله الله صلى الله عليه وسلم حتى مررنا على مسجد بني مُعاوية ، فدخل وصلى ركعتين ، وصلينا معه فناجى ربه طويلاً ، ثم

قال : « سَأَلْتُ رَبِّي ثَلَاثًا : أَلَا يُهْلِكُ أُمَّتِي فَأَعْطَانِيهَا ، وَسَأَلْتُهُ أَلَا يُهْلِكُ أُمَّتِي بِالسَّنَةِ فَأَعْطَانِيهَا ، وَسَأَلْتُهُ أَلَا يَجْعَلُ بِأَسْهُمٍ بَيْنَهُمْ فَمَنْعَنِهَا »

(6/483)

وعن ابن عُمرَ أن النبي صلى الله عليه وسلم دعا في المسجد ، فسأله الله ثلاثاً فأعطاه اثنتين ، ومنعه واحدة ، سأله ألا يُسَلِّطَ على أمته عدواً من غيرهم يظهر عليهم ، فأعطاه ذلك ، وسأله ألا يهلكهم بالسنين ، فأعطاه ذلك ، وسأله ألا يجعل بأسَ بضعتهم على بعضٍ فمنعه ذلك .

فصل في مزيد بيان عن الآية
ظاهر قوله تعالى : { أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا } أنه يجعلهم على الأهواءِ المختلفة ، والمذاهب المتنافية ، والحق منها ليس إلا لواحدٍ ، وما سواه فهو باطل ، وهذا يقتضي أنه - تعالى - قد يحلم المكلّف على اعتقاد الباطل ؛ وقوله : { وَيُذِيقَ بَعْضَكُمْ بَأْسَ بَعْضٍ } لا شك أن أكثرها ظلم ومعصية ، وهذا يدل على كونه - تعالى - خالقا للخير والشر .
وأجاب الحَصْمُ عنه بأنه الآية تدلّ على أنه - تعالى - قادر عليه ، وعندنا أن الله - تعالى - قَادِرٌ على القُحِّحِ ، إنما النزاع في أنه - تعالى - هل يفعل ذلك أم لا؟ وأجيب بأن وَجْهَ التَّمَسُّكِ بِالآيَةِ شيء آخر ، فإنه قال : « هُوَ الْقَادِرُ » على ذلك ، وهذا يفيد الحَصْرَ ، فوجب أن يكون عَيَّرَ الله عَيَّرَ قَادِرٌ عَلَى ذَلِكَ ، وقد حصل الاختلاف بين الناس ، فثبت بِمُقْتَضَى الحَصْرِ المذكور ألا يكون ذلك صَادِرًا عن غير الله ، فوجب أن يكون صَادِرًا عن الله ، وهو المطلوب .

فصل في إثبات النظر والاستدلال
قالت المعتزلة والحشوية : هذه الآية من أدلّ الدلائل على المَنَعِ من النظر والاستدلال ؛ لأن قَنَحَ تلك الأبواب يفيد وقوع الاختلاف ، والمُنَارَعَةَ في الأديان ، وتفريق الخلائق إلى هذه المذاهب والأديان ، وذلك مَدْمُومٌ بهذه الآية ، والمُقْتَضَى إلى المذموم مَدْمُومٌ ، فوجب أن يكون فتح باب النظر والاستدلال مَدْمُومًا .

وأجيبوا بالآيات الدالة على وجوب التَّنَظَّرِ والاستدلال كما تقدّم مِرَارًا .

فصل في قراءة « يلبسكم »
قرأ أبو عبد لاله المدني : « يُلْبِسُكُمْ » بضم الياء من « أَلْبَسَ » رباعياً ، وفيه وجهان :

أحدهما : أن يكون المفعول الثاني مَحْدُوفًا ، تقديره أو يُلْبِسُكُمْ الْفِئْتَةَ ، و « شِيَعًا » على هذا حالٌ ، أي : يلبسكم الْفِئْتَةَ في حال تَفَرُّقِكُمْ وَسَتَاتِكُمْ .
الثاني : أن يكون « شيعاً » هو المفعول الثاني ، كأنه جعل النَّاسَ يلبس بعضهم مجازاً كقوله : [المتقارب]

2191- لَيْسَتْ أُنَاسًا فَأُفْتِنُهُمْ ... وَأُفْتِنْتُ بَعْدَ أُنَاسٍ أُنَاسًا
والشَّيْعَةُ : من يَتَقَوَّى بهم الإنسان ، والجمع : « شيع » كما تقدم ، و « أُشْبِعَ » ، كذا قال الراغب ، والظاهر أن « أُشْبِعَا » جمع « شَيْعَ » ك « عنب » و « عُنَابَ » ، و « ضَلَعَ » و « أَضْلَاعَ » و « شيع » جمع « شَيْعَةَ » فهو جمع الجمع .

(6/484)

قوله : « وَبُذِيقَ » نَسَقُ عَلَى « يَبْعَثُ » ، وَالإِذَاقَةُ اسْتِعَارَةٌ ، وَهِيَ فَاشِيَةٌ :
{ دُوُقُوقًا مَسَّ سَقَرٌ } [القمر : 48] ، { دُقُّ إِيَّاكَ } [الدخان : 49] ،
{ فَذُوُقُوا الْعَذَابَ } [الأنعام : 30] .

وقال : [الوافر]
2192- أَدْفَاتُهُمْ كُنُوسَ الْمَوْتِ صِرْفًا ... وَذَاقُوا مِنْ أَسِنَّتِنَا كُنُوسًا
وقرأ الأعمش : « وَبُذِيقَ » بنون العظمة ، وهو التَّبَعَاتُ ، فائدته تعظيم الأمر ،
والتحذير من سطوته .

قوله : { انظر كيف نُصَرِّفُ الآياتِ لَعَلَّهُمْ يَفْقَهُونَ }
قال القاضي : هذا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ - تَعَالَى أَرَادَ بِتَصْرِيفِ الآياتِ ، وَتَقْرِيرِ هَذِهِ
الْبَيِّنَاتِ أَنَّهُمْ يَفْهَمُونَ الْكُلَّ تِلْكَ الدَّلَائِلِ ، وَيَفْقَهُ الْكُلَّ تِلْكَ الْبَيِّنَاتِ .
وَأَجِيبُ بِأَنَّ ظَاهِرَ الآيَةِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ - تَعَالَى - مَا صَرَّفَ هَذِهِ الآياتِ إِلَّا لِمَنْ فَهَمَ
وَفَهَمَ ، فَأَمَّا مَنْ أَعْرَضَ وَتَمَرَّدَ فَهُوَ تَعَالَى مَا صَرَّفَ هَذِهِ الآياتِ لَهُمْ .
قوله تعالى : { وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ وَهُوَ الْحَقُّ قُلْ لَسْتُ عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ }
قوله : « وَكَذَّبَ بِهِ » « الهاء » في « ربه » تعود على العذاب المُتَقَدِّمِ فِي
قوله : « عَذَابًا مِنْ قَوْفِكُمْ » قال الزمخشري .
وقيل : تعود على الْقُرْآنِ .

وقيل : تعود على الوعيد المتضمن في هذه الآيات المتقدمة .
وقيل : على النبي صلى الله عليه وسلم وهذا بعيد؛ لأنه خُوطِبَ بِالْكَافِ عَقِيْبَهُ ،
فَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَقَالَ : وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ ، وَادَّعَاءُ الْإِلْتِفَاتِ فِيهِ أُنْعَدُ .
وقيل : لا بد من حَذْفِ صِقَّةٍ هُنَا ، أَيْ : وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ الْمُعَانِدُونَ ، أَوْ
الْكَافِرُونَ ؛ لِأَنَّ قَوْمَهُ كُلَّهُمْ لَمْ يُكْذِّبُوهُ ، كَقَوْلِهِ : { إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ } [هود :
46] أَيْ النَّاجِينَ ، وَحَذْفِ الصِّفَةِ وَبَقَاءِ الْمَوْصُوفِ قَلِيلًا جَدًّا ، بِخِلَافِ الْعَكْسِ .
وقرأ ابن أبي عبيدة : « وَكَذَّبَتْ » بناء التأنيث ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : { كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ
{ [الشعراء : 105] ، { كَذَّبَتْ قَوْمٌ لُوطٍ } [الشعراء : 160] باعتبار
الجماعة .

قوله : « وَهُوَ الْحَقُّ » فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ وَجْهَانِ :
الظاهر منهما : أَنَّهَا اسْتِثْنَاءٌ .
والثاني : أَنَّهَا حَالٌ مِنْ « الهاء » فِي « بِهِ » ، أَيْ : كَذَّبُوا بِهِ فِي حَالِ كَوْنِهِ حَقًّا ،
وَهُوَ أَعْظَمُ فِي الْقَبْحِ .

والمعنى أن الضمير في « به » للعذاب ، فمعنى كونه حَقًّا لَا بَدَّ أَنْ يَنْزَلَ بِهِمْ ،
وَإِنْ عَادَ إِلَى الْقُرْآنِ ، فَمَعْنَى كَوْنِهِ حَقًّا ، أَيْ : كِتَابٌ مَنْزَلٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ، وَإِنْ
عَادَ إِلَى تَصْرِيفِ الآياتِ أَيْ : أَنَّهُمْ كَذَّبُوا كَوْنَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ دَلَالَتًا ، وَهُوَ حَقٌّ .
قوله : « عَلَيْكُمْ » مُتَعَلِّقٌ بِمَا بَعْدَهُ ، وَهُوَ تَوْكِيدٌ ، وَقَدْ مَرَّ لِأَجْلِ الْفَوَاصِلِ ، وَيَجُوزُ
أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْ قَوْلِهِ : « بِوَكِيلٍ » ؛ لِأَنَّهُ لَوْ تَأَخَّرَ لَجَازَ أَنْ يَكُونَ صِفَةً لَهُ ، وَهَذَا
عِنْدَ مَنْ يُجِيزُ تَقْدِيمَ الْحَالِ عَلَى صَاحِبِهَا الْمَجْرُورِ بِالْحَرْفِ ، وَهُوَ اخْتِيَارُ جَمَاعَةٍ ،
وَأَنْشَدُوا عَلَيْهِ : [الخفيف]

2193- عَافِلًا تَعْرِضُ الْمَنِيَّةُ لِلْمَرْءِ ... فَيُدْعَى وَلا تَ حِينَ إِبَاءً
فقدم « عَافِلًا » عَلَى صَاحِبِهَا ، وَهُوَ « الْمَرْءُ » ، وَعَلَى عَامِهَا وَهُوَ « تَعْرِضُ »
فَهَذَا أَوْلَى . وَمِنْهُ [الطويل]

2194- لَيْنٌ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ هَيْمَانَ صَادِيًا ... إِلَيَّ حَبِيبًا إِنَّهَا لَحَبِيبٌ
أَيْ : إِلَيَّ هَيْمَانَ صَادِيًا ، وَمِثْلُهُ : [الطويل]

2195- فَإِنْ يَكُ أَدْوَاؤُ أَصْبَنَ وَنِسْوَةٌ ... فَلَنْ يَذْهَبُوا قَرْعًا يَقْتُلُ جِبَالَ

« فَرَعًا » حال من « يقتل » ، و « حبال » بالمهمله اسم رَجُلٍ مع أن حرف الجر هنا زائد ، فجوازه أولى مما ذكرناه .
 فصل في المراد بالآية
 معنى الآية : قل لهم يا محمد : وقيل : بمُسَلِّطَ أَلْزَمَكُم الْإِيمَانَ شِئْتُمْ أَوْ أَبِيتُمْ ، وَأَجَازِيكُمْ عَلَى تَكْذِيبِكُمْ ، وإعراضكم عن قَبُولِ الدلائل ، إنما أنا رسول وَمُنْذِرٌ ، والله الْمُجَازِي لَكُمْ بِأَعْمَالِكُمْ .
 قال ابن عِبَّاسٍ والمفسرون : نسختها آية القتال ، وهو بعيد .
 قوله : { لِكُلِّ نَبَأٍ مُسْتَقَرٌّ } [الأنعام : 67] يجوز رفع « نَبَأٍ » بالابتدائية ، وخبره الْجَارُّ قَبْلَهُ ، وبالفاعلية عند الأخفش بالجار قبله ، ويجوز أن يكون « مسقر » اسم مصدر أي : استقرار [مكان ، أو زمان ؛] لأن ما زاد على الثَلَاثِيَّ كان المصدر منه على زنة اسم المفعول ؛ نحو : « المدخل » و « المخرج »
 بمعنى « الإدخال » و « الإخراج » ، والمعنى أن لك وعد ووعد من الله استقرار ، ولا بد وأن يعلموا [أن الأمر كما أخبر الله تعالى] ويجوز أن يكون مكان الاستقرار أو زمانه [وأن] لكل خبر يخبره الله وقتاً أو مكاناً يحصل فيه من غير خُلْفٍ ولا تأخير ، وهذا الذي حَوَّفَ الكفار به يجوز أن يكون المُرَادُ به عَذَابُ الآخرة ، ويجوز أن يكون المراد منه الاستيلاء عليهم بِالْحَرْبِ وَالْقَتْلِ فِي الدُّنْيَا .

وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثِ غَيْرِهِ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرِى مَعَ الْقَوْمِ الطَّالِمِينَ (68)

قال تعالى في الآية الأولى { وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ وَهُوَ الْحَقُّ قُل لَّسْتُ عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ } [الأنعام : 66] فتبين به أنه لا يجب على الرسول ملازمة المكذبين بهذا اللَّذِّينِ .
 وبين في هذه الآية أن أولئك المكذبين إن صَمُّوا إلى كُفْرِهِمْ وتكذيبهم الاستهزاءً بِالذِّينِ والطعن في الرسول ، فإن يجب الإعراض عنهم ، وترك مُجَالَسَتِهِمْ .
 قوله : { وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثِ غَيْرِهِ } فقيل : الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم والمراد به غيره . وقيل : الخطاب لغيره ، أي : إذا رأيت أيها السَّامِعُ الذين يخوضون في آياتنا . نقل الواحدي أَنَّ المشركين كانوا إذا جالسوا المؤمنين وَقَعُوا فِي رسول الله صلى الله عليه وسلم والقرآن فَسَتَّمُوا واستهزءوا فأمرهم ألا يقعدوا معهم حتى يَخُوضُوا فِي حَدِيثِ غَيْرِهِ .
 والحَوْضُ فِي اللغة عبارة عن المُفَاوِضَةِ على وجه اللَّعِبِ وَالْعَبَثِ .
 قال تعالى حكاية عن الكفار : { وَكُنَّا نَحْوَضُ مَعَ الْخَائِضِينَ } [المدثر : 45]
 وإذا قال الرجل : تركت القوم يَخُوضُونَ أفاد أنهم شَرَعَتْوا فِي كَلِمَاتٍ لَا يَنْبَغِي ذِكْرُهَا .

قوله : « إِذَا » منصوب بجوابها ، وهو « فَأَعْرَضَ » ؛ أي : فأعرض عنهم في هذا الوقت و « رأيت » هنا تحتمل أن تكون البصريّة ، وهو الظاهر ، ولذلك تعدّت لواحد .

قال أبو حيان : « ولابدّ من تقدير حال مَحْدُوقَةٍ ، أي : وإذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا ، وهو خائضون فيها ، أي : وإذا رأيتهم مُلْتَبِسِينَ بِالْحَوْضِ فيها » . انتهى .

قال شهاب الدّين : ولا حاجة إلى ذلك ؛ لأن قوله : « يَخُوضُونَ » مُضارع ، والراجح خَالِئُهُ وأيضاً فإن « الَّذِينَ يَخُوضُونَ » في قُوَّة الخائضين ، واسم الفاعل حَقِيقَةٌ في الحال بلا خلاف ، فيحمل هذا على حقيقته ، فيُسْتَعْنَى عن حذف هذه الحال التي قدّرها وهي حال مؤكدة .

ويحتمل أن تكون علمية ، وضَعَّفَهُ أبو حيان بأنه يَلْزَمُ منه حذف المفعول الثاني ، وحذفه إما اقْتِصَارٌ ، وإما اخْتِصَارٌ ، فإن كان الأوّل : فممنوع اتفاقاً وإن كان الثاني : فالصحيح المنع حتى منع ذلك بعض النحويين .

قوله : « غَيْرِهِ » « الهاء » فيها وجهان : أحدهما : أنها تعود على الآيات ، وعاد مفرداً مذكراً ؛ لأن الآيات في معنى الحديث والقرآن .

وقيل : إنها تعود على الخَوْضِ ، أي : المدلول عليه بالفِعْلِ كقوله : [الوافر] 2196- إِذَا نُهِىَ السَّفِيهُ جَرَى إِلَيْهِ ... وَخَالَفَ وَالسَّفِيهُ إِلَى خِلافِ أَي : جرى إلى السّفهِ ، دَلَّ عليه الصّفَةُ كما دَلَّ الفعل على مصدره ؛ أي : حتى يخوضوا في حديث غير الخَوْضِ .

وقوله : « وَإِمَّا يُنْسِيَنَّكَ » قراءة العامّة « يُنْسِيَنَّكَ » بتخفيف السّين من « أَنْسَاهُ » كقوله : { وَمَا أَنْسَانِيَهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ } [الكهف : 63] قال تعالى في الآية الأولى { فَأَنْسَاهُ الشَّيْطَانُ } [يوسف : 42] .
وقرأ ابن عامر : بتشديدها من « نَسَاهُ » ، والتعدّي جاء في هذا الفعل بالهمزة مرة ، وبالتضعيف أخرى ، كما تقدم في « أَنْجَى » و « نَجَّى » و « أَمَهَلَ » و « مَهَّلَ » .

(6/487)

والمفعول الثاني محذوف في القراءتين ؛ تقديره : وإما يُنْسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ الدُّكْرُ أو الحقّ .

والأحسن أن يقدر ما يليق بالمعنى ، أي : وإما نيسينك الشيطان ما أمرت به من ترك مُجَالَسَةِ الخائضين بعد تذكيرك فلا تقعد بعد ذلك معهم ، وإنما أبرزهم ظاهرين تسجيلاً عليهم بصفة الظلم ، وجاء الشرط الأول ب « إذا » ؛ لأن خَوْضَهُمْ في الآيات مُحَقَّقٌ ، وفي الشرط الثاني ب « إن » « إِنْسَاءَ الشَّيْطَانِ له لي أمراً مُحَقَّقاً ، بل قد يقع وقد لا يقع وهو مَعْصُومٌ منه .

ولم يجرئ مصدر على « فِعْلَى » غير ذَكَرَى » .
وقال ابن عطية : « وَإِمَّا شَرَطَنَ وبلزمها في الأغلب النون الثقيلة ، وقد لا تلزم كقوله : [البسيط]

2197- إِمَّا يُصِبُّكَ عَدُوٌّ فِي مُنَاوَأَةٍ
وهذا الذي ذكره من لزوم التوكيد هو مذهب الرَّجَّاجِ ، والنَّاسُ على خلافه ، وأنشدوا ما أنشده ابن عيطة وأبياتا آخر منها : [الرجز]

2189- إِمَّا تَرَيُنِي الْيَوْمَ أُمَّ حَمْرٍ ... وقد تقدّم طرفٌ من هذه المسألة أوّل البقرة ، إلا أن أحداً لم يَقُلْ : يلزم توكيده بالثقيلة دون الخفيفة ، وعن كان ظاهر كلام ابن عطية ذلك .

(6/488)

وَمَا عَلَى الَّذِينَ يَتَّفُونَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَلَكِنْ ذَكَرُوا لَعَلَّهُمْ يَتَّفُونَ (69)

يجوز أن تقدر « ما » حجازية ، فيكون « مِنْ شَيْءٍ » اسمها ، و « من » مزيدة فيه لتأكيد الاستغراق ، و « على الذين يَتَّفُونَ » خبرها عند من يُجِزُّ أعمالها مقدمة الخبر مطلقاً ، أو يرى ذلك في الطَّرْفِ وَعَدِيلِهِ .

و « مِنْ حِسَابِهِمْ » حَالٌ مِنْ « شَيْءٍ » لأنه لو تَأَخَّرَ لكان صِفَةً ، ويجوز أن تكون مُهْمَلَةً إِمَّا عَلَى لَعَّةٍ « تَمِيمٍ » وإما على لغة « الحجاز » لِقَوَاتِ شَرْطٍ ، وهو تقديم خبرها وإن كان طرفاً ، وتحقيق ذلك مما تقدّم في قوله : { مَا عَلَيَّكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ } [الأنعام : 52]

قوله : « وَلَكِنْ ذَكَرُوا » فيه أربعة أوجه :

أحدهما : أنها مَنْصُوبَةٌ عَلَى الْمَصْدَرِ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ ، فَقَدَّرَهُ بَعْضُهُمْ أَمْرًا ؛ أَي :

ولكن ذكروهم ذكراً ، وبعضهم قدَّرَهُ خَبْرًا ؛ أَي : ولكن يذكرونهم ذكراً .

الثاني : أنه مبتدأ خَبْرُهُ محذوف ؛ أَي : ولكن عليهم ذكراً ؛ أَي : النهي عن مُجَالَسَتِهِمْ والامتناع منها ذكراً .

الرابع : أنه عطْفٌ عَلَى مَوْضِعِ « شَيْءٍ » الْمَجْرُورِ بِ « مِنْ » ؛ أَي : ما على الْمُتَّفِقِينَ مِنْ حِسَابِهِمْ شَيْءٌ ، ولكن عليهم ذكراً ، فيكون من عَطْفِ الْمَفْرَدَاتِ ، وَأَمَّا عَلَى الْأَوْجِهِ السَّابِقَةِ فَمِنْ عَطْفِ الْجُمَلِ .

وقد رَدَّ الزمخشري هذا الْوَجْهَ الرَّابِعَ ، وَرَدَّهُ عَلَيْهِ أَبُو حِيَانَ .

فَأَمَّا رَدُّ الزمخشري فَقَالَ : « وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَطْفًا عَلَى مَحَلٍّ مِنْ شَيْءٍ ؛ كَقَوْلِكَ : « مَا فِي الدَّارِ مِنْ أَحَدٍ وَلَكِنْ زَيْدٌ » ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ : « مِنْ حِسَابِهِمْ » يَأْتِي ذَلِكَ .

قال أبو حِيَانَ : كَأَنَّهُ تَخَيَّلَ أَنَّ فِي الْعَطْفِ يَلْزَمُ الْقَيْدُ الَّذِي فِي الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ ،

وهو « مِنْ حِسَابِهِمْ » فَهُوَ قَيْدٌ فِي « شَيْءٍ » فَلَا يَجُوزُ عِنْدَهُ أَنْ يَكُونَ مِنْ

عَطْفِ الْمَفْرَدَاتِ عَطْفًا عَلَى « مِنْ شَيْءٍ » عَلَى الْمَوْضِعِ ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ التَّقْدِيرُ

عِنْدَهُ : وَلَكِنْ ذَكَرُوا مِنْ حِسَابِهِمْ ، وَلَيْسَ الْمَعْنَى عَلَى هَذَا ، وَهَذَا الَّذِي تَخَيَّلَهُ

لَيْسَ بِشَيْءٍ ، وَلَا يَلْزَمُ فِي الْعَطْفِ بِ « لَكِنْ » مَا ذَكَرْتُمْ ؛ قَوْلُهُ : مَا عِنْدَنَا رَجُلٌ

سَوْءٌ وَلَكِنْ رَجُلٌ صِدْقٌ ، وَمَا عِنْدَمَا رَجُلٌ مِنْ تَمِيمٍ وَلَكِنْ رَجُلٌ مِنْ قَرَيْشٍ ، وَمَا

قَامَ مِنْ رَجُلٍ عَالِمٍ وَلَكِنْ رَجُلٌ جَاهِلٌ ، فَعَلَى هَذَا الَّذِي قَرَّرْنَاهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ

مِنْ عَطْفِ الْجُمَلِ كَمَا تَقَدَّمَ ، وَأَنْ يَكُونَ مِنْ عَطْفِ الْمَفْرَدَاتِ وَالْعَطْفِ بِالْوَاوِ ،

ولكن جيء بها للاستدراك .

قال شهاب الدِّينِ : قَوْلُهُ : « تَقُولُ : مَا عِنْدَنَا رَجُلٌ سَوْءٌ وَكُنْ رَجُلٌ صِدْقٌ » إِلَى

أَخِيرِ الْأَمْثَلَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا لَا يَرُدُّ عَلَى الزمخشري ؛ لِأَنَّ الزمخشري وغيره من أَهْلِ

اللِّسَانِ وَالْأَصُولِيِّينَ يَقُولُونَ : إِنَّ الْعَطْفَ ظَاهِرٌ فِي التَّشْرِيكِ ، فَإِنْ كَانَ فِي

الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ قَيْدٌ فَالظَّاهِرُ تَقْيِيدُ الْمَعْطُوفِ بِذَلِكَ الْقَيْدِ ؛ إِلَّا أَنْ تَجِيءَ قَرِيْبَةً

صَارِقَةً ، فَيُحَالُ الْأَمْرُ عَلَيْهَا .

فإذا قلت : ضربت زيدا يوم الجمعة وعمراً ، فالظاهر اشتراك عمرو مع زيد في الصَّرْبِ مقيداً بيوم الجمعة ، فإن قلت : وعمراً يوم السبت لم يشاركه في قَيْدِهِ ، والآية الكريمة من قَبِيلِ النوع الأول؛ أي : لم يؤت مع المعطوف بقريته تُخْرِجُهُ ، فالظاهر مُشَارَكْتُهُ للأول في قيده ، ولو شاركه في قيده لزم منه ما ذكر الزومخشري ، وأما الأمثلة التي أوردتها فالمعطوف مُقَيَّدٌ بغير القيد الذي قيد به الأول ، وإنما كان ينبغي أن يَمْتَلَّ بقوله : « ما عندنا رجل سوء ولكن امرأة وما عندنا رجل من تميم ولكن صبي » ، فالظاهر من هذا أن المعنى : ولكن امرأة سوء ، ولكن صبي من قريش .

وقول الزمخشري : « عَطْفًا على محل : من شيء » ولم يقل : عطفاً على لفظه لفائدة حَسَنَةٍ يَغْسُرُ مَعْرِفَتَهَا ، وهو أن « لكن » حرف إيجاب ، فلو عطفت ما بعدها على المجرور ب « مِنْ » لَفَطًا لزم زيادة « من » في الواجب ، وجمهور البصريين على عدم زيادتها فيه ، وبَدَلٌ عَلَى اعتبار الإيجاب في « لكن » أنهم إذا عَطَفُوا بعد خبر « ما » الحجازية أَبْطَلُوا النَّصْبَ ؛ لأنها لا تعمل في المنتقض النفي ، و « بل » ك « لكن » فيما ذكرنا .

فصل في النزول

روى عن ابن عباس أنه قال : لما نزلت هذه الآية { وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ } [الأنعام : 68] قال المسلمون : لئن كنا كلما استهزأ المشركون بالقرآن ، وخاصة فيهم لما قَدَرْنَا على أن نجلس في المسجد الحرام ، وأن نطوف بالبيت ، وهم يخوضون أبداً .

وفي رواية : قال المسلمون : فإننا تَخَافُ الإثم حين نتركهم ، ولا ننهاهم ، فأنزل الله { وَمَا عَلَى الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مِنْ حِسَابِهِمْ } أي : ما آثَامِ الخائفين من شيء » وَلَكِنْ ذَكَرَى « أي : ذكروهم وعظوهم بالقرآن ، وإلذَّكْرُ وإلذَّكْرَى واحد ، يريد ذكروهم ذكرى لعلمهم يتقون الخوض إذا وعظُّموهُم ، فرخص في مجالستهم على الوَعْظِ لعلمهم يمنعهم ذلك من الخوض .

وقيل : لعلمهم يسحيون .

وَدَّرَ الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَهُمْ لَعِبًا وَلَهْوًا وَعَرَّتْهُمْ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَذَكَرَ بِهِ أَنْ تُبْسَلَ نَفْسٌ بِمَا كَسَبَتْ لَيْسَ لَهَا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ وَإِنْ تَعَدَلَ كُلٌّ دَعْدَلًا لَا يُؤَخِّدُ مِنْهَا أُولَئِكَ الَّذِينَ أُنْسِلُوا بِمَا كَسَبُوا لَهُمْ شَرَابٌ مِنْ حَمِيمٍ وَعَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ (70)

« اتَّخَذُوا » فيها وجهان :

أحدهما : أنها مُتَعَدِّيَةٌ لواحد ، على أنها بمعنى « اكتسبوا » و « عملوا » ، و « لهواً ولعباً » على هذا مفعول من أجله ؛ أي : اكتسبوه لأجل اللهو واللعب .

قال أبو حيان : ويظهر من بعض كلام الزمخشري ، وكلام ابن عطية أن « لعباً ولهواً » هو لمفعول الأول ، و « دينهم » هو المفعول الثاني .

قال الزمخشري : أي دينهم الذي كان يجب أن يأخذوا به لعباً ولهواً ، وذلك أن

عبادتهم وما كانوا عليه من تَبَجِيرِ الْبَحَائِرِ وَتَسْيِيبِ السَّوَابِ مِنْ بَابِ اللَّهْوِ وَاللَّعِينِ وَاتِّبَاعِ هَوَى النَّفْسِ وَمَا هُوَ مِنْ جِنْسِ الْهَزْلِ لَا الْجَدِّ ، أَوْ اتَّخَذُوا مَا هُوَ لِعِبْبٍ وَلِهْوٍ مِنْ عِبَادَةِ الْأَصْنَامِ دِينًا لَهُمْ ، أَوْ اتَّخَذُوا دِينَهُمُ الَّذِي كَلَّفُوا ، وَهُوَ دِينُ الْإِسْلَامِ لِعِبَابٍ وَلِهْوًا ، فَتَفْسِيرُهُ الْأَوَّلُ هُوَ مَا ذَكَرْنَاهُ عَنْهُ « . انتهى قال شهاب الدين : وهذا الَّذِي ذَكَرَاهُ إِنَّمَا ذَكَرَاهُ تَفْسِيرٌ مَعْنَى لَا تَفْسِيرٌ إِعْرَابٌ ، وَكَيْفَ يَجْعَلَانِ النِّكْرَةَ مَفْعُولًا أَوَّلًا ، وَالْمَعْرِفَةَ مَفْعُولًا ثَانِيًا نَمَّ غَيْرَ دَاعِيَةٍ إِلَى ذَلِكَ ، مَعَ أَنَّهُمَا مِنْ أَكْبَرِ أَهْلِ هَذَا اللِّسَانِ ، وَانظُرْ كَيْفَ أُبْرِزَا مَا جَعَلَاهُ مَفْعُولًا أَوَّلَ مَعْرِفَةٍ ، وَمَا جَعَلَاهُ ثَانِيًا نِكْرَةً فِي تَرْكِيْبِ كَلَامِهَا [يَخْرُجُ] عَلَى كَلَامِ الْعَرَبِ ، فَكَيْفَ يَظُنُّ بَهُمَا أَنْ يَجْعَلَا النِّكْرَةَ مُحَدَّثًا عَنْهَا ، وَالْمَعْرِفَةَ حَدِيثًا فِي كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى ؟ قَوْلُهُ تَعَالَى : وَ { وَعَرَّيْتُهُمُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا } تَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا : أَنَّهُمَا مُسْتَأْنَفَةٌ . وَالثَّانِي : أَنَّهُمَا عَطْفٌ عَلَى صِلَةِ « الَّذِينَ » ، أَي : الَّذِينَ اتَّخَذُوا وَعَرَّيْتُهُمْ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ مَعْنَى « الْعُرُورُ » فِي آخِرِ آلِ عِمْرَانَ . وَقِيلَ : هُنَا : عَرَّيْتُهُمْ مِنْ « الْعَرَّ » بِفَتْحِ الْغَيْنِ ، أَي : مَلَأَتْ أَفْوَاهَهُمْ وَأَشْبَعْتَهُمْ ، وَعَلَيْهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ : [الطَّوِيلُ]

2199- وَلَمَّا التَّقِيَّتَا بِالْحُلِيِّتَةِ عَرَّيْتِي ... بِمَعْرُوفِهِ حَتَّى حَرَجْتُ أَوْفَوْقُ

فصل في معنى الآية

الْمُرَادُ مِنْ هَوْلَاءِ الَّذِي اتَّخَذُوا دِينَهُمْ لِعِبَابٍ وَلِهْوًا ، يَعْنِي الْكُفَّارَ الَّذِينَ إِذَا سَمِعُوا آيَاتِ اللَّهِ اسْتَهْزَءُوا بِهَا وَتَلَاعَبُوا . وَقِيلَ : إِنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - جَعَلَ لِكُلِّ قَوْمٍ عِيدًا وَاتَّخَذَ كُلُّ قَوْمٍ دِينَهُمْ ؛ أَي عِيدَهُمْ لِعِبَابٍ وَلِهْوًا ، وَعِيدَ الْمُسْلِمِينَ الصَّلَاةَ وَالتَّكْبِيرَ ، وَفَعَلَ الْخَيْرَ مِثْلَ الْجُمُعَةِ وَالْفِطْرِ وَالتَّحْرِ . وَقِيلَ : إِنَّ الْكُفَّارَ كَانُوا يَحْكُمُونَ فِي دِينِ اللَّهِ بِمَجَرَّدِ [التَّشَهِّيِّ وَالتَّمْنِيِّ مِثْلَ تَحْرِيمِ] السَّوَابِ وَالتَّحَائِرِ . وَقِيلَ : اتَّخَذَهُمُ الْأَصْنَامَ وَغَيْرَهَا دِينًا لَهُمْ . وَقِيلَ : هُمُ الَّذِينَ يَنْصُرُونَ الدِّينَ لِيَتَوَسَّلُوا بِهِ إِلَى اخْتِزَابِ الْمَنَاصِبِ وَالتَّوَسُّلِ ، وَغَلْبَةِ الْخَصْمِ ، وَجَمْعِ الْأَمْوَالِ ، فَهَوْلَاءِ الَّذِينَ [نَصَرُوا الدِّينَ] لِأَجْلِ الدُّنْيَا ، وَقَدْ حَكِيمًا لِلَّهِ عَلَى الدُّنْيَا فِي سَائِرِ الْآيَاتِ بِأَنَّهَا لِعِبْبٍ وَلِهْوٍ . وَيَكْدُ هَذَا الْوَجْهَ قَوْلُهُ تَعَالَى : { وَعَرَّيْتُهُمُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا } قَوْلُهُ : « وَذَكَرَ بِهِ » أَي : بِالْقُرْآنِ ، يَدُلُّ لَهُ قَوْلُهُ : { قَدْ ذَكَرَ بِالْقُرْآنِ مَنْ يَخَافُ وَعِيدِ } [ق : 45] وَقِيلَ : يَعُودُ عَلَى « حِسَابِهِمْ » .

(6/491)

وقيل : على « الدِّينِ » أَي : الَّذِي يَجِبُ عَلَيْهِمْ أَنْ يَتَدَايَنُوا ، وَيَعْتَقِدُوا بِصِحَّتِهِ . وَقِيلَ : هَذَا ضَمِيرٌ يَفْسِرُهُ مَا بَعْدَهُ ، وَسَيَأْتِي إِضَاحَهُ . قَوْلُهُ : « أَنْ تُبَسَّلَ » فِي هَذَا وَجْهَانِ : الْمَشْهُورُ - بَلِ الْإِجْمَاعُ - عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مِنْ أَجْلِهِ ، وَتَقْدِيرُهُ : مَخَافَةَ أَنْ تُبَسَّلَ ، أَوْ كَارَاهَةَ أَنْ تُبَسَّلَ أَوْ لَا تُبَسَّلَ . وَالثَّانِي : قَالَ أَبُو حَيَّانٍ بَعْدَ أَنْ نَقَلَ الْإِتْفَاقَ عَلَى الْمَفْعُولِ مِنْ أَجْلِهِ : « وَيَجُوزُ عِنْدِي أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ جَرِّ عَلَى الْبَدَلِ مِنَ الضَّمِيرِ ، وَالضَّمِيرُ مَفْسَّرٌ بِالْبَدَلِ ، وَيَضْمُرُ الْإِبْسَالُ لِمَا فِي الْإِضْمَارِ مِنَ التَّفْخِيمِ ، كَمَا أَضْمَرُوا الضَّمِيرَ الْأَمْرَ وَالشَّانَ ، وَالتَّقْدِيرُ : وَذَكَرَ بَارْتَهَانَ النَّفُوسَ وَحَبَسَهَا بِمَا كَسَبَتْ ، كَمَا قَالُوا : « اللَّهُمَّ

صَلَّ عَلَيْهِ الرَّعُوفُ الرَّحِيمُ » ، وقد أجاز ذلك سيبويه؛ قال : فإن قلت :
وضربوني قومك ، تَصَبَّتْ إِلَّا فِي قَوْلٍ مِنْ قَالَ : « أَكَلُونِي الْبِرَاعِيثَ » أَوْ تَحْمَلُهُ
عَلَى الْبَدَلِ مِنَ الْمَضْمَرِ .

وقال أيضاً : فإن قلت : « ضربين وضربتهم قومك ، رفعت على التقديم
والتأخير إلا أن تجعل ها هنا البدل كما جعلته في الرفع » . انتهى .

وقد روي قوله : [الطويل]

2200- فَاسْتَاكَتْ بِهِ عُودِ إِسْحَلِ

بجر « عُود » على البدل من الضمير .

قال شهاب الدين : أما تفسير الضمير غير المرفوع بالبدل ، فهو قول الأخفش ،
وأنشد عليه هذا العَجَزَ وأوله : [الطويل]

2201- إِذَا هِيَ لَمْ تَسْتَكْ بِعُودِ أَرَاكِيٍّ ... تُنْخَلَّ فَاسْتَاكَتْ بِهِ عُودِ إِسْحَلِ
والبيت لطفي العتوي ، يروي برفع « عُود » ، وهذا هو المشهور عند النحاة ،

ورفعه على إعمال الأول ، وهو « تُنْخَلَّ » ، وإهمال الثاني وهو « فَاسْتَاكَتْ » ،
فأعطاه ضميره ، ولو أعمله لقال : « فاستاكت بعود إسحل » ، ولا يكن

لانكسار البيت ، والرواية الأخرى التي استشهد بها ضعيفة جداً لا يعرفها أكثر
المُعَرِّبِينَ ، ولو استشهد بما لا خلاف عليه فيه كقوله : [الطويل]

2202- عَلَى خَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِمًا ... عَلَى جُودِهِ لَصَنَّ بِالْمَاءِ حَاتِمِ

بجر « حاتم » بدلاً من الهاء في « جوده » ، والقوافي مجرور لكان أولى .
والإبتسَالُ : الارتهان ، ويقال : ابْسَلْتُ ولدي وأهلي ، أي أَرْتَهْنُهُمْ؛ قال :

[الوافر]

2203- وَإِبْسَالِي بِنِيَّ بَعِيرٍ جُزْمٍ ... بَعَوْتَاهُ وَلَا يَدِّمُ مَرَاقِ

بَعَوْتَا : جَنَّبْنَا وَالْبَعُوُ : الْجَنَابَةُ .

وقيل : الإِبْسَالُ أَنْ يُسَلِّمَ الرَّجُلُ نَفْسَهُ لِلْهَلَكَةِ وَقَالَ الرَّاعِبُ : « الْبَسْلُ : صَمُّ
الشَّيْءِ وَمَنْعُهُ ، وَلِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى الصَّمِّ اسْتَعِيرَ لِقَطْبِ الْوَجْهِ ، فَقِيلَ : هُوَ بَاسِلٌ

وَمُبْتَسَلٌ الْوَجْهَ ، وَلِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى الْمَنْعِ قِيلَ لِلْمَحْرَمِ وَالْمَرْتَهَنِ : بَسْلٌ » ، ثم
قال : والفرق بين الحرام والبسْل أن الحرام عام فيما كان ممنوعاً منه بالقهر

والحكم ، والبسْل هو الممنوع بالقهر ، وقيل للشجاعة : بَسَالَةٌ؛ إما لما يوصف
به الشجاع من عُبُوسٍ وَجْهٍ ، ولأنه شديد البسورة يقال بسر الرجل إذا استد

عبوسه ، وقال تعالى : { ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ } [المدثر : 22] فإذا زاد قالوا بَسَلْ
، أو لكونه محرماً على أقرانه ، أو لأنه يَمْنَعُ مَا حَوَازِيهِ ، وما تحت يده من أعدائه

والبسْلَةُ ، أَجْرَةُ الرَّاقِي مَاخُوذَةٌ مِنْ قَوْلِ الرَّاقِي : ابْسَلْتُ زَيْدًا؛ أَي : جَعَلْتُهُ
مُحْرَمًا عَلَى الشَّيْطَانِ ، أَوْ جَعَلْتُهُ شَجَاعًا قَوِيًّا عَلَى مُدَافِعَتِهِ ، وَ « بَسَلٌ » فِي

مَعْنَى « أَجَلٌ » وَ « بَسٌ » .

(6/492)

أي : فيكون حَزَفَ جَوَابُ كِ « أَجَلٌ » ، واسم فعل بمعنى اكتف كِ « بس » .
وقوله « بما » متعلق ب « بُسِلَ » ، أي بسبب ، و « ما » مصدرية ، أو بمعنى
« الذي » ، أو نكرة وأمرها واضح .

فصل في معنى التبسل

قال مجاهد وعكرمة والسدي : قال ابن عباس : « بُسِلَ » : تَهَلَّكَ ، وروي عن
ابن عباس تُرْتَهُنُ فِي جَهَنَّمَ بِمَا كَسَبَتْ فِي الدُّنْيَا ، وَهُوَ قَوْلُ الْفَرَاءِ .

وقال قتادة : تُحَبَسُ في جهنم .
وقال الضحاك : تُحَرَّقُ .
وقال الأخفش : تُجَارَى .
وروي عن ابن عباس : تُفَضِّحُ وقال ابن زيد : تُؤَخِّدُ .
قوله : « لَيْسَ لَهَا » هذه الجملة فيها ثلاثة أوجه :
أحدها : أنها مُسْتَأْتَفَةٌ بِسَبَبِهَا لِلإِخْبَارِ بِذَلِكَ .
والثاني : أنها في مَحَلِّ رَفْعِ صِفَةٍ لـ « نفس » .
والثالث : أنها في مَحَلِّ تَصْبِ حَالاً من الضمير في « كسبت » .
قوله : « مِنْ دُونِ » في « مِنْ » وجهان :
أظهرهما : أنها لِابْتِدَاءِ الغَايَةِ .
والثاني : أنها رَايِدَةٌ نقله ابن عطية ، وليس بشيء من وإذا كانت لابتداء الغاية ،
ففيما يتعلق به وجهان :
أحدهما : أنها حَالٌ من « وَلِيٍّ » ؛ لأنها لو تَأَخَّرَتْ لكانت صِفَةً له فتتعلقُ
بمحذوف هو حال .
الثاني : أنها خبر « ليس » فتتعلقُ بمحذوف أيضاً وهو خبر لـ « ليس » ، وعلى
هذا فيكون « لها » متعلقاً بمحذوف على البيان ، كما تقدم نظيره ، و « من »
دون الله « فيه حذف مُصَافٍ أي : من دون عذابه وجزائه وَلِيٍّ ولا شفيع يشفع
لها في الآخرة .
قوله : « وَإِنْ تَعَدَّلْتَ أَي : تَقَدَّيْتُ » كَلَّ عَدَلٌ : « كَلَّ فداء ، و « كل » منصوب
على المصدرية ؛ لأن « كل » بحسب ما تصَافٍ إليه هذا هو المشهور ، ويجوز
تَصْبِيهُهُ على المفعول به ؛ أي : وَإِنْ تَلَّاسَ يَدَاهَا كُلُّ مَا تَقْدِي بِهِ لِابْتِذَانِ ، فالضمير
في « لا يُؤَخِّدُ » على الأَوَّلِ ، قال أبو حَيَّان : « عائد على المَعْدُولِ به المفهوم
من سياق الكلام ، ولا يعود إلى المصدر ؛ لأنه لا يُسْتَدُّ إليه الأَخْدُ ، وأما في { وَلَا
يُؤَخِّدُ مِنْهَا عَدَلٌ } [البقرة : 48] فبمعنى المَقْدِيِّ به فيصح « انتهى . أي : إنه
إنما أسند الأَخْدَ إلى العَدَلِ صريحاً في « البقرة » ؛ لأنه ليس المراد المصدر ،
بل الشيء المَقْدِيِّ به ، وعلى الثاني يعود على « كل عدل » ؛ لأنه ليس
مصدراً فهو كاية البقرة .

(6/493)

وقال ابن الخطيب : ويكن حَمَلُ الأخذ هنا بمعنى القَبُولِ ؛ قال تعالى { وَيَأْخُذُ
الصدقات } [التوبة : 104] أي : يقبلها وإذا [ثبت هذا فَيُحْمَلُ] الأخذ ها هنا
على القبول ويزول المحذور ، وفي إسناد الأَخْدِ إلى المصدر عبارة عن الفعل
يعني يؤخذ مسنداً « إلى » منها لا إلى ضميره أي : لأن العدل بالمعنى
المصدرية لا يؤخذ ، بخلاف قوله : { وَلَا يُؤَخِّدُ مِنْهَا عَدَلٌ } فإنه المَقْدِيِّ به .
قوله : { أولئك الذين أُبْسِلُوا } يجوز أن يكون « الذين » خبراً ، و « لهم
شراب » خبراً ثانياً ، وأن يكون « لهم شراب » حالاً ؛ إما من الضمير في «
أُبْسِلُوا » وإما من الموصول نفسه ، و « شراب » فاعلٌ لاعتماد الجار قبله
على ذي الحال ، ويجوز أن يكون « لهم شراب » مُسْتَأْنَفًا ، فهذه ثلاثة أوجه ،
ويجوز أن يكون « الذين » بدلاً من « أولئك » أو نعتاً فيتعين أن يكون الجملة
من « لهم شراب » خيراً للمبتدأ ، فيحصل في الموصول أيضاً ثلاثة أوجه ؛ كونه
خبراً ، وأو بدلاً ، أو نعتاً فجاءت مع ما قبلها ستة أوجه ستة أوجه في هذه الآية ،

و « شراب » يجوز رَفَعُهُ من وجهين؛ الابتدائية والفاعلية عند الأخفش ، وعند سيوبه أيضاً على أن يكون « لهم » هو خير المبتدأ أو حالاً ، حيث جعلناه حالاً ، و « شراب » مُرْتَفَعٌ به لاعتماده على ما تقدّم ، و « ن حميم » صفة ل « شراب » فهو في مَحَلِّ رفع ، ويتعلق بمحذوف .
و « شراب » فعال بمعنى مفعول ك « طعام » بمعنى « مطعوم » ، و « شراب » بمعنى « مشروب » لا يَنْقَاسُ ولا يقال : « أكل » بمعنى « مأكول » ولا « ضراب » بمعنى « مضروب » .
والإشارة بذلك إلى الذين اتخذوا في قول الزمخشري والحوفي ، فلذلك أتى بصيغة الجمع ، وفي قول ابن عطية وأبي البقاء إلى الجنس المفهوم من قوله « أن تُبَسِّلَ تَفْسٌ » إذ المرادُ به غَمُومُ الأَنْفُسِ ، فلذلك أشير إليه بالجمع ، ومعنى الآية : أولئك الذين أبسلوا أسلموا للهلاكٍ بما كسبوا « لهم شراب من حميم وعذاب أليم بما كانوا يكفرون » .

(6/494)

قُلْ أَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا وَتُرِدُّ عَلَيْنَا عَقَابِنَا بَعْدَ إِذْ هَدَانَا اللَّهُ كَالَّذِي اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ فِي الْأَرْضِ حَيْرَانَ لَهُ أَصْحَابٌ يَدْعُونَهُ إِلَى الْهُدَى انْتِنًا قُلْ إِنْ هَدَى اللَّهُ هُوَ الْهُدَى وَأَمِرًا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ (71) وَأَنْ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَهُوَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ (72)

المقصود : من هذه الآية الرُّدُّ على عبدة الأصنام ، وهي مؤكدة لقوله تعالى قبل ذلك : { قُلْ إِنِّي نُهِيتُ أَنْ أَعْبُدَ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ } [الأنعام : 56] .

فقوله : « أَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ » أي : أعبد من دون الله النَّافِعِ الصَّارِّ ما لا يَفْدُرُ لعي تَفْعِنَا إن عبدناه ، ولا على ضرنا إن تركناه .
قوله : « أَدْعُوا » استفهام توبيخ وإنكارن والجملة في مَحَلِّ نصب بالقول ، و « ما » مفعولة ب « ندعوا » ، وهي موصولة أو نكرة موصوفة ، و « مِنْ دُونِ اللَّهِ » متعلق ب « ندعوا » .

قال أبو البقاء : « ولا يجوز أن يكون حالاً من الضمير في « يَنْفَعُنَا » ولا معمولاً ل « يَنْفَعُنَا » لتقدّمه على « ما » ، والصلة والصفة لا تَعْمَلُ فيما قبل الموصول والموصوف .

قوله : « من الضمير في يَنْفَعُنَا » يعني به المرفوع العائد على « ما » وقوله : « لا تعمل فيما قبل الموصول والموصوف » يعني : أن « ما » لا تخرج عن هذين القسمين ولكن يجوز أن يكون « من دون » حالاً من « ما » نفسها على قوله ؛ إذ لم يجعل المانع من جعله حالاً من ضميره الذي في « يَنْفَعُنَا » إلا صناعياً لا معنوياً ، ولا فرق بين الظاهر وضميره بمعنى أنه إذا جاز أن يكون حالاً من ظاهره ، جاز أن يكون حالاً من ضميره ، إلا أن يمنع مانع .
قوله : « وَتُرِدُّ » فيه وجهان :

أظهرهما : أنه تَسَقُّ على « تَدْعُوا » فهو داخل في حيز الاستفهام المُتَسَلِّطِ عليه القَوْلُ .

الثاني : أنه حالٌ على إضمار مبتدأ ؛ أي : ونحن تُرِدُّ .
قال أبو حيان بعد نقله هنا عن أبي البقاء : « وهو ضعيف لأضمار المبتدأ ، ولأنها

تكون حالاً مؤكدة » ، وفي كونها مؤكدة نظراً؛ لأن المؤكدة ما فهم معناها من الأول ، وكأنه يقول : من لازم الدعاء « من دون الله » الارتداد على العقب . قوله : « عَلَى أَعْقَابِنَا » فيه وجهان : أحدهما : أنه معلق بـ « تُرُدُّ » .

والثاني : أنه متعلق بمحذوف على أنه حال من مرفوع « نرد » أي : نرد راجعين على أعقابنا ، أو منقلين ، أو متأخرين كذا قَدَّرُوهُ ، وهو تفسير معنى؛ إذا المُقَدَّرُ في هثله كونٌ مُطلقٌ ، وهذا يحتمل أن يقال فيه : إنه حال مؤكدة ، و « بعد إذ » مُتعلقٌ بـ « تُرُدُّ » .

[ومعنى الآية : ونرد على أعقابنا إلى الشَّرِكِ مرتدين بعد إذ هدانا الله إلى الإسلام .

يقال لكل من أَعْرَضَ عن الحق إلى الباطل : إنه رجع إلى خَلْفٍ ، ورجع على عَقْبِيهِ ، ورجع القَهْقَرَى؛ لأن الأصل في الإنسان الجَهْلُ ثم يترقى ويتعلم حتى يتكاملن ويحصل له العلم .

(6/495)

قال تعالى : { وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِّن بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ بِشَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ } [النحل : 78] فإذا رجع من العلم إلى الجَهْلِ مرة أخرى ، فكأنه رجع إلى أوَّل أمره ، فهذا السبب يقال : فلان رُدَّ على عقبه [. قوله « كَالَّذِي اسْتَهْوَتْهُ » في هذه الكاف وجهان : أحدهما : أنه تَعَثُّ مصدرٌ محذوف؛ أي : تُرِدُّ رَدًّا مثل رَدِّ الذين .

الثاني : في مَحَلِّ نَصَبٍ على الحال من مرفوع « نرد » ، أي : نرد مُسْتَهْبِينَ الذي استهوته الشياطين ، فمن جَوَّزَ تَعَدُّدَ الحال جعلها حالاً ثانية ، إن جعل « على أعقابنا » حالاً ، ومن لم يُجَوِّزْ ذلك جعل هذه الحال بدلاً من الحال الأولى ، أو لم يجعل على أعقابنا حالاً ، بل معلقاً بـ « نرد » . الجمهور على « اسْتَهْوَتْهُ » بناء التأنيث ، وحمزة « اسْتَهْوَاهُ » وهو على قاعدته من الإمالة ، والوجهان معروفان مما تقدم في { تَوَفِّيَهُ رُسُلُنَا } [الأنعام : 61] وقرأ أبو عبد الرحمن والأعمش : « اسْتَهْوَتْهُ الشَّيْطَانُ » بتأنيث الفعل ، والشيطان مفرداً .

قال الكسائي : « وهي كذلك في مصحف ابن مسعود » ، وتوجيه هذه القراءة أَنَّ نُؤُولَ المذكربمؤنث كقولهم : « أتته كتابي فاحتقرها » ؛ أي : صحيفتي ، وتقدّم له نظائر .

وقرأ الحسن البصري : « الشَّيَاطُونُ » وجعلوها لَحْنًا ، ولا تَصِلُ إلى اللَّحْنِ ، إلا أنها لَعِيَّةٌ رديئة ، سُمِعَ : حول بسان فلان بساتون وله سلاطون ، ويحكى أنه لما حكيت قراءة الحسن لَحْنَهُ بعضهم ، فقال الفراء : « أي والله يُلَحِّنُونَ الشيخ ، ويستشهدون بقول رؤية » . ولعمري لقد صدق الفراء في إنكار ذلك . والمراد بـ « الذي » الجنس ، ويحتمل أن يراج به الواحد القُدُّ .

قوله : « في الأَرْضِ » فيه أربعة أوجه :

أحدها : أنه مُتعلقٌ بقوله : « اسْتَهْوَتْهُ » .

الثاني : أنه حالٌ من مفعول « اسْتَهْوَتْهُ » .

الثالث : أنه حالٌ من « حيران » .

الرابع : أنه حالٌ من الضمير المُسْتَكِينِ في « حيران » ، و « حيران » حال إما

من « هاء » استهوته « على أنها بدلٌ من الأولى ، وعند من يجيز تعدُّدها ، وإما من « الذي » ، وإما من الضمير المستكن في الطرف ، و « حيران » مؤنثة « حيري » ، فلذلك لم يَنْصَرَفْ ، والفعل حَارَ يَحَارُ حَيْرَةً وَحَيْرَانًا وَحَيْرُورَةً ، و « الحيران » الْمُتَرَدِّدُ في الأمر لا يهتدي إلى مَخْرَجٍ . وفي اشتقاق « اسْتَهْوَتْهُ » قولان :

الأول : أنه مشتق من الهَوِيَّ في الأرض ، وهو النزول من الموضع العالي إلى الوهدة [السافلة] العميقة [في قعر الأرض] فشبه الله تعالى حال هذا الصَّالِّ به ، كقوله : { وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا حَرَّمَ مِنَ السَّمَاءِ }

(6/496)

[الحج : 31] ولا شكل أن الإنسان حال هُوْبَةٍ من المكان المعالي إلى الوهدة العميقة يكون في غاية الاضطراب والدهشة والحيرة .
والثاني : أنه مُشْتَقٌّ من اتِّبَاعِ الهَوَى والميل ، فإنه من كان كذلك ، فإنه ربما بلغ النهاية في الحَيْرَةِ .
واعلم أن هذا المثل في غاية الحُسْنِ ؛ لأن الذي يَهْوِي من المكان العالي إلى الوهدة العميقة ، يحصل له كمال التَّرَدُّدِ والدهشة والحيرة؛ لأنه لا يعرف أي موضع يزداد بلاؤُهُ بسبب سقوطه عليه أو يَقِلُّ .
قوله « لَهُ أَصْحَابٌ » جملة في محلِّ نصب صفة ل « حيران » ، ويجوز أن يكون حالاً من الضمير في « حيران » ، وأن تكون مستأنفة ، و « إلى الهدى » متعلقة ب « يدعوته » ، وفي مصحف ابن مسعود وقراءته : « أتينا » بصيغة الماضين و « إلى الهدى » على هذه القراءة معلق به ، وعلى قراءة الجمهور ، فالجملة الأمرية في محل نصب بقول مضمر أي يقولون : أتتنا والقول المضمر في محل صفة لأصحاب وكذلك « يدعوته » . قالوا : نزلت هذه الآية في عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق رضي الله عنه فإنه كان يدعو أباهُ إلى الكُفْرِ ، وأبوه يدعوهُ إلى الإيمان .
وقيل : المراد أن لذلك الكافر الصَّالِّ أصحاباً يدعوهُ إلى ذلك الصَّلالِ ، ويسمونه بأنه هو الهدى ، والصحيح الأوَّل .
ثم قال تعالى : { إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَى } يَرْجُرُ بذلك عن عبادة الأصنام ، كأنه يقول : لا تفعل ذلك فإن الهدى هُدَى اللَّهِ لا هادي غيره . قوله : « وَأَمِرْنَا لِنُسَلِّمَ » في هذه « اللام » أقوال :
أحدها : وهو مذهب سيبويه أن هذه اللام بعد الإرادة للقيام ، والأمر للدَّهَابِ ، كذا نقل أبو حيان ذلك عن سيبويه وأصحابه ، وفيه صَعْفٌ تقدَّم في سورة النساء عند قوله : { يُرِيدُ اللَّهُ لِيُثَبِّتَ لَكُمْ } [النساء : 26] .
الثاني : أن مفعول الأمر والإرادة محذوف ، وتقديره : وأمرنا بالإخلاص لنسلم .
الثالث : قال الزمخشري : هي تَعْلِيلٌ للأمر بمعنى أمرنا وقيل لنا أسلموا لأجل أن نسلم .
الرابع : أن « اللام » زائدة؛ أي : أمرنا أن نسلم .
الخامس : أنها بمعنى « الباء » أي بأن نسلم .
السادس : أن « اللام » وما بعدها مفعول الأمر واقعة موقع « أن » أي : أنهما مُتَعاقِبَتَانِ ، فتقول : أمرتك لتقوم ، وأن تقوم ، وهذا مذهب الكوفيين .
وقال ابن عطية : ومذهب سيبويه أن « لِنُسَلِّمَ » في موضع المفعول ، وأن

قولك : أمرت لأقوم وأن أقوم بجريان سواءً وقال الشاعر : [الطويل]
2044- أريدُ لأنسى حُبَّهَا فَكأنَّما ... تَمَثَّلُ لي لَيْلى بِكُلِّ طَرِيقِ
وهذا ليس مذهب سيبويه ، إنما مذهبه ما تقدّم تحقيقه في « سورة النساء » .
قوله « وأن أقيموا » فيه أقوال :
أحدها : أنها في محلّ نصب بالقول تنساقاً على قوله : « إن هدى الله هو الهدى
« أي : قل هذين الشيئين .

(6/497)

والثاني : أنه تنسق على « لنسلم » أي : وأمرنا بكذا للإسلام ، ولنقيم الصلاة ،
و « أن » تُوصل بالأمر كقولهم : كتب إليه بأن قم ، حكاة سيبويه وهذا رأي
الرَّجَّاح .
والثالث : أنه تنسق على « اثبتنا » قال مكّي : لأن معناه : « أن اثبتنا » ، وهو
غير ظاهر .
والرابع : أنه معطوف على مفعول الأمر المقدر ، والتقدير : وأمرنا بالإيمان ،
وبإقامة الصلاة قاله ابن عطية .
قال أبو حيان : وهذا لا بأس به ، إذ لا بُدَّ من تقدير المفعول الثاني ل « أمرنا »
ويجوز حذف المعطوف عليه لِقَهْمِ المعنى ؛ تقول : أصرتت زيدا؟ فيجب نعم
وعمرأ ؛ والتقدير : ضربته وعمرأ .
وقد أجاز الفراء : « جاءني الذي وزيد قائمان » ، التقدير : الذي هو وزيد
قائمان ، فحذف « هو » لدلالة المعنى عليه ، وهذا الذي قاله أنه لا بأس به
ليس من أصول المصريين .
و « أما نعم وعمرأ » فلا دلالة فيه ؛ لأن « نعم » قامت مقام الجملة المحذوفة

وقال مكّي قريباً من هذا القول ، إلا أنه لم يُصرِّح بحذف المعطوف عليه ، فإنه
قال : و « أن » في موضع نصب بحذف إلجاء ، تقديره : وبأن أقيموا ، فقوله :
وبأن أقيموا هو معنى قول ابن عطية ، إلا أن ذلك [أوضحه] بحذف المعطوف
عليه .

وقال الزمخشري : فإن قلت : علام عطف قوله : « وأن أقيموا » ؟ قلت :
على موضع « لنسلم » كأنه قيل : وأمرنا أن نسلم ، وأن أقيموا .
قال أبو حيان : وظاهر هذا التقدير أن « لنسلم » في موضع المفعول الثاني ل
« أمرنا » وعطف عليه : « وأن أقيموا » فكتون اللام على هذا رائدةً ، وكان
قد تقدّم قبل هذا أن « اللام » تعليل للأمر ، فتناقض كلامه ؛ لأن ما يكون علةً
يستحيل أن يكون مفعولاً ، ويدل على أنه أراد بقوله : « أن نسلم » في موضع
المفعول الثاني قوله بعد ذلك : ويجوز أن يكون التقدير : وأمرنا لأن نسلم ،
ولأن أقيموا ، أي للإسلام وإقامة الصلاة ، وهذا قول الرَّجَّاح ، فلو لم يكن هذا
القول مغايراً لقوله الأوّل لا تُحدّ قَوْلَاهُ ، وذلك خُلفُ .
قال الرَّجَّاح : « أن أقيموا » عطف على قوله « لنسلم » ، تقديره : وأمرنا
لأن نسلم ، وأن أقيموا .

قال ابن عطية : واللفظ يُمانعةً ، لأن « نسلم » معرب ، و « أقيموا » مبني ،
وعطف المبني على المعرب لا يجوز ، لأن العطف يقتضي التّشريك في العامل

قال أبو حيان : وما ذكر من أنه لا يعطف المبني على المعرب ليس كما ذكر ، بل يجوز ذلك نحو : « قام زيد وهذا » ، وقال تعالى : { يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ } [هود : 98] غَايَةُ ما في الباب أن العامل يُؤثَّرُ في المعرب ، ولا يُؤثَّرُ في المبني ، وتقول : « إن قام زيد ويقصدني أكرمه » ، ف « إن » لم تُؤثَّرُ في « قام » ؛ لأنه مبني ، وأثرت في « يقصدني » ؛ لأنه معرب ثم قال ابن عطية : « اللهم إلا أن تجعل العطف في « إن » وحدها ، وذلك قلق ، وإنما يَتَخَرَّجُ على أن يقدر قوله : « وأن أقيموا » بمعنى « ولنقم » ، ثم خرجت بلفظ الأمر لما في ذلك من جزالة اللفظ ، فجاز العطف على أن يلغي حكم اللفظ ، ويعول على المعنى ، ويشبه هذا من وجهة ما حكاه يونس عن العرب : ادخلوا الأوَّلَ فالأوَّلَ ، وإلا فلا يجوز إلا الأوَّلَ فالأوَّلَ بالنصب . »

(6/498)

قال أبو حيان : وهذا الذي استدركه بقوله : « اللهم إلا » إلى آخره هو الذي أراده الرَّجَّاحُ بعينه ، وهو « أن أقيموا » معطوف على « أن نسلم » ، وأن كليهما عِلَّةٌ للمأمور به المحذوف ، وإنما قلق عند ابن عطية ؛ لأنه أراد بقاء « أن أقيموا » على معناها من موضوع الأمر ، وليس كذلك ؛ لأن « أن » إذا دخلت على فعل الأمر ، وكانت المصدريَّة انْسَبَكَ منها ومن الأمر مصدر ، وإذا انْسَبَكَ منهما مصدر زال معنى الأمر ، وقد أجاز النحويون سيبويه وغيره أن تُوصَلَ « أن » المصدرية الناصبة للمضارع بالماضي والأمر . قال سيبويه : وتقول : كتبت إليه بأن قم ، أي بالقيام ، فإذا كان الحكم كذا كان قوله : « لنسلم » و « أن أقيموا » في تقدير الإسلام وإقامة الصلاة ، وأما تشبيه ابن عطية له بقوله : ادخلوا الأوَّلَ فالأوَّلَ بالرفع ، فليس بتشبيه لأن ادخلوا لا يمكن لو أزيل عنه الضمير أن يتسلط على ما بعده ، بخلاف « أن » فإنها تُوصَلُ بالأمر ، فإذا لا شبه بينهما انتهى . أما قول أبي حيان : « وإنما قلق عند ابن عطية ؛ لأنه أراد بقاء » أن أقيموا » على معناها من موضوع الأمر ، فليس القلق عنده لذلك فقط كما حصره الشيخ ، بل لأمر آخر من جهة اللفظ ، وهو أن السِّيَاقَ التَّرْكِيبِيَّ يقتضي لعى ما قاله الزجاج أن يكون « لنسلم وأن نقيم » فتأتي في الفعل الثاني بضمير المتكلم ، فلما لم يقل ذلك قلق عنده ، ويدل على [ما ذكرته] قول ابن عطية : « بمعنى : ولنقم ثم خرجت بلفظ الأمر » إلى آخره . والخامس : أنه مَحْمُولٌ على المعنى ؛ إذا المعنى قيل لنا : أسلموا وأن أقيموا . وقال الزجاج : فإن قيل : كيف حَسَنَ عطف قوله : « وأن أقيموا الصلاة واتقوه » على قوله « وأمرنا لنسلم لرب العالمين » ؟ فالجواب من وجهين : الأول : أن يكون التقدير : وأمرنا لنسلم لرب العالمين ، ولأن نقيم الصلاة . الثاني : أن يكون التقدير : وأمرنا فقيل لنا أسلموا لرب العالمين ، وأقيموا الصلاة .

(6/499)

فإن قيل : هَبْ أَنْ الْمُرَادَ مَا ذَكَرْتُمْ ، لَكِنْ مَا الْحِكْمَةُ فِي الْعُدُولِ عَنْ هَذَا اللَّفْظِ الظَّاهِرِ ، وَالتَّرْكِيبِ الْمُوَافِقِ لِلْعَقْلِ إِلَى ذَلِكَ اللَّفْظِ الَّذِي لَا يَهْتَدِي الْعَقْلُ إِلَى مَعْنَاهُ ، إِلَّا بِالتَّوِيلِ؟! .

فالجواب : لِأَنَّ الْكَافِرَ مَا دَامَ [يَبْقَى] عَلَى كُفْرِهِ كَانَ كَالْغَائِبِ الْأَجْنَبِيِّ ، فَلَا جَرَمَ خُوطِبَ بِخُطَابِ الْغَائِبِينَ ، فَيَقَالُ لَهُ : « وَأَمْرًا لِيُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ » فَإِذَا أَسْلَمَ [وَأَمِنَ] وَدَخَلَ فِي الْإِيمَانِ صَارَ كَالْقَرِيبِ الْحَاضِرِ فَلَا جَرَمَ خُوطِبَ بِخُطَابِ الْحَاضِرِينَ ، وَيَقَالُ لَهُ « وَأَنْ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَأَتَّقُوا » فَالْمَقْصُودُ مِنْ ذِكْرِ هَذِهِ النُّوعَيْنِ مِنَ الْخُطَابِ لِلتَّنْبِيهِ عَلَى الْفَرْقِ بَيْنَ حَالَتِي الْكُفْرِ وَالْإِيمَانِ ، وَتَقْرِيرِهِ أَنَّ الْكَافِرَ بَعِيدَ غَائِبٍ ، وَالْمُؤْمِنَ قَرِيبَ حَاضِرٍ .

فصل في أنه لا هدى إلا هدى الله
اعلم أن الله - تعالى - لما بين أولاً أن الهدى النافع هو هدى الله الذي لا يضل به أحد ، وهو رأس الطاعات الروحانية ، والصلاة التي هي ريسه الطاعات الجسمانية ، والتقوى التي هي ريسه باب التروك والاحتراز عن كل ما لا ينبغي ، ثم بين منافع هذه الأعمال فقال : « وَهُوَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ » يعني أن منافع هذه الأعمال إنما تظهر في يوم الحشر .

(6/500)

وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَيَوْمَ يَقُولُ كُنْ فَيَكُونُ قَوْلُهُ الْحَقُّ وَلَهُ الْمُلْكُ يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْحَيُّ (73)

لَمَّا بَيَّنَّ فِي الْآيَاتِ الْمَتَقَدِّمَةِ فساد طريقة عبادة الأصنام ذكرها هنا ما يدل على أن لا معبود إلا الله ، وذكرها هنا أنواعاً من الدلائل : أحدهما : قوله : { وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ } تقدم أول السورة .

وقوله : « بِالْحَقِّ » قيل : الباء بمعنى اللام ، أي إظهار للحق ؛ لأنه جعل صنعه دليلاً على وحدانيته ، فهو نظير قوله : { رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا } [آل عمران : 191] ، وقوله : { وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لِأَعْيُنٍ } [الدخان : 38] .

وثانيها : قوله : { وَيَوْمَ يَقُولُ كُنْ فَيَكُونُ } في « يوم » ثمانية أوجه : أحدهما - : وهو قول الزجاج - أنه مفعول به لا ظرف ، وهو معطوف على الهاء في « اتقوا » أي : واتقوا يوماً أي : عقاب يوم يقول ، أو هوله أو فزعه ، فهو كقوله تعالى في موضع آخر : { وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي } [البقرة : 48] على المشهور في إعرابه .

والثاني : أنه مفعول به أيضاً ، ولكنه تسق على السموات والأرض ، أي : وهو الذي خلق يوم يقول .

الثالث : أنه مفعول ل « اذكر » مقدرًا .

الرابع : أنه منصوب بعامل مقدر ، وذلك العامل المُقَدَّرُ مفعول فعل مقدر أيضاً ، والتقدير : واذكروا الإعادة يوم يقول : كن ، أي يوم يقول الله للإيجاد : كوني مُعَادَةً .

الخامس : أنه عطفت على موضع قوله : « بِالْحَقِّ » فإن موضعه نصب ، ويكون

« يقول » بمعنى قال ماضياً كأنه قيل : وهو اذى خلق السموات والأرض بالحق ويوم قال لها : كن .
السادس : أن يكون « يوم يقول » كن فيكون ، وإليه ننحاز الزمخشري ، فإنه قال : « قوله الحق » مبتدأ ، و « يوم يقول » خبره مقدماً عليه ، وإِيتِصَابُهُ بمعنى الاستقرار ، كقولك : « يوم الجمعة القتال » واليوم بمعنى الحين ، والمعنى : أنه خلق السموات والأرض قائماً بالحكم ، وحين يقول لشيء من الأشياء : كن فيكون ذلك الشيء قوله الحق والحكمة .
فإن قيل : قول الله حَقٌّ في كل وقت ، فما الفائدةُ في تخصيص هذا اليوم بهذين الوصفين؟ فالجواب : لأن هذا اليوم لا يَطْهَرُ فيه من أَحَدٍ تَفْعٌ ولا ضَرٌّ ، كما قال تعالى : { يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ سَنِيئًا } { وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ } [الانفطار : 19] فلهذا السبب حَسَنَ هذا التخصيص .
السابع : أنه مَنْصُوبٌ على الظرف ، والناصب له معنى الجملة التي هي « قوله الحق » أي : حق قوله في يوم يقول : كن .
الثامن : أنه مَنْصُوبٌ بمحذوف دلَّ عليه بالحق .
قال الزمخشري : وإِيتِصَابُ اليوم بمحذوف دلَّ عليه قوله : « بالحق » ، كأنه قيل : « وحين يكون ويقدر يقوم بالحق » قال أبو حيان : « وهذا إعراب مُتَكَلِّفٌ » .
قوله : « فيكون » هي هنا تَامَّةٌ ، وكذلك قوله : « كُنْ » فتكتفي هنا بمرفوع ، وتحتاج إلى منصوب ، وفي فاعلها أربعة أوجه :
أحدها : أنه ضمير جميع ما يخلقه الله - تعالى - يوم القيامة ، كذا قَيَّدَهُ أبو البقاء بيوم القيامة .

(7/1)

وقال مكِّي : « وقيل : تقدير المضمرة في » فيكون « جميع ما أراد » ، فأطلق ولم يُقَيِّدَهُ وهذا أولى وكان أبا البقاء أخذ ذلك من قرينة الحال .
الثاني : أنه ضمير الصُّور المنفوخ فيها ، ودلَّ عليه قوله : { يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ } [طه : 102] .
الثالث : هو ضمير اليوم؛ أي : فيكون ذلك اليوم العظيم .
الرابع : أن الفاعل هو « قوله » و « الحق » صفته؛ أي : فيوجد قوله الحق ، ويكون الكلام على هذا تاماً على « الحق » .
قوله « قوله الحق » فيه أربعة أوجه :
أحدها : أنه مبتدأ ، و « الحق » نعته ، وخبره قوله : « يوم يقول » .
والثاني : أنه فاعلٌ لقوله : « فيكون » و « الحق » نعته أيضاً ، وقد تقدّم هذان الوجهان .
الثالث : أن « قوله » مبتدأ ، و « الحق » خبره أخبر عن قوله بأنه لا يكون إلا حَقًّا .
الرابع : أنه مبتدأ أيضاً ، و « الحق » نعته ، و « يوم يُنْفَخُ » خبره وعلى هذا ففي قوله : « وله الملك » ثلاثة أوجه :
أحدها : تكون جُمْلَةً من مبتدأ وخبر معترضة بين المبتدأ وخبره ، فلا محل لها حثيئاً من الإعراب .
والثاني : أن يكون « الملك » عطفاً على « قوله » و « أل » فيه عوض عن

الضمير ، و « له » في محلِّ نصبٍ على الحال من « الملك » العامل فيه الاستِغْرَازُ ، والتقدير : قوله الحق ، ومملكه كائناً له يوم ينفخ ، فأخبر عن القول الحق والملك الذي لله بأنهما كائنان في يوم ينفخ في الصُّورِ .
الثالث : أن الجملة من « وله الملك » في محل نصبٍ على الحال ، وهذا الوجه ضعيف لشبثين :

أحدهما : أنها تكون حالاً مؤكدة ، والأصل أن تكون مؤسّسة .
الثاني : أن العامل فيها معنوي ؛ لأنه الاستقرار المُقَدَّرُ في الظرف الواقع خبراً ، ولا يجيزه إلا الأَخْفَشُ ، ومن تابعه ، وقد تقدّم تقرير مذهبه .
قوله : « يَوْمَ يُنْفَخُ » فيه ثمانية أوجه :

أحدها : أنها خبر لقوله تعالى : « قوله الحق » ، وقد تقدم تحقيقه .
الثاني : أنه بَدَلٌ من « يوم يقول » فيكون حُكْمُهُ ذاك .
الثالث : أنه طرف ل « تحشرون » أي : وهو الذي إليه تحشرون في يوم يُنْفَخُ في الصور .

الرابع : أنه منصوب بنفس المُلْكِ ، أي : وله المُلْكُ في ذلك اليوم .
فإن قيل : يلزم من ذلك تقييد الملك ب « يوم النَّفْخِ » ، والملك له كل وقت .
فالجواب : ما تقدم في قوله « الحق » ، وقوله : { لَمَنَ الْمَلِكُ الْيَوْمَ } [غافر : 16] وقوله : { وَالْأَمْرَ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ } [الانقطار : 19] وهو أن فائدة الإخبار بذلك أنه أثبت المُلْكِ والأَمْرَ في يوم لا يمكن لأحد أن يدعي فيها شيئاً من ذلك .

(7/2)

الخامس : أنه حالٌ من المُلْكِ ، والعامل فيه « له » لما تضمنه من معنى الفعل

السادس : أنه منصوب بقوله : « يقول » .
السابع : أنه مَنصُوبٌ بعالم الغيب بعده .
الثامن : أنه منصوبٌ بقوله تعالى : « قوله الحق » فقد تحصّل في كل من اليومين ثمانية أوجه .
والجمهور على « يُنْفَخُ » مبنياً للمفعول بياء الغيبة ، والقائم مقام الفاعل الجار بعده .

وقرأ أبو عمرو في رواية عبد الوارث : « تَنْفُخُ » بنون العظمة مبنياً للفاعل .
والصُّورُ : الجمهور على قراءته ساكن العين وقرأه الحسن البصري بفتحها .
فأما قراءة الجمهور ، فاختلفوا في معنى « الصُّور » [فيها] فقال جماعة الصور : جمع « صورة » كالصُّوف جمع « صوفة » ، والثوم جمع « ثومة » ، وهذا ليس جمعاً صِئَاعِيّاً ، وإنما هو اسم جنس ، إذ يفرق بينه وبين واحد بتاء التأنيث ، وأيدوا هذا القول بقراءة الحسن المتقدمة .

وقال جماعة : الصُّور هو القَرْنُ .
قال مجاهد كَهَيْئَةِ البُوقِ ، وقيل : هو بلغة أهل اليمن ، وأنشدوا : [السريع أو الرجز]

2205- تَحْرُنْ تَطَحَاتُهُمْ عَدَاةَ الْجَمْعَيْنِ ... بِالسَّامِحَاتِ فِي عُبَارِ التُّفَعَيْنِ
تَطَحّاً شَدِيداً لَا كَتَطَحِ الصُّورَيْنِ ... وَأَيَّدُوا ذَلِكَ بِمَا وَرَدَ فِي الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ ،
وقال عبد الله بن عمرو بن العاص : « جاء أعرابي إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال : ما الصُّورُ؟ قال : « قَرْنٌ يُنْفَخُ فِيهِ » وعن أبي سعيد الخدري أن

النبى صلى الله عليه وسلم قال : « كَيْفَ أَنْعَمُ وَصَحِبُ الصُّورِ قَدْ التَّقْمَةُ وَأَصْعَى سَمْعَهُ وَحَتَّى جَبْهَتَهُ يَنْتَظِرُ مَتَى يُؤْمَرُ » . فقالوا : يا رسول الله وما تأمرنا؟ فقال : « فُولُوا : حَسْبُنَا اللَّهُ وَنَعْمَ الْوَكِيلُ » .
وقيل في صفته : إنه قَرْنٌ مستطيل في أبخاش ، وأن أرواح الناس كلهم فيه ، فإذا نفخ فيه إسرائيل خرجت رُوحُ كُلِّ جَسَدٍ من بخش من تلك الأبخاش .
وأنحى أبو الهيثم على من ادَّعى أن الصور جمع « صورة » ، فقال : « وقد اعترض قوم فأنكروا أن يكون الصور قَرْنًا كما أنكروا العَرَشَ والميزان والصراط ، وادَّعوا أن الصور جمع « صورة » ، كالصوف جمع الصوفة ، ورووا ذلك عن أبي عُبَيْدَةَ ، وهذا خطأ فاحش ، وتحريف لكلام الله - عزَّ وجلَّ - عن مواضعه؛ لأن الله تعالى قال : { وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ } [غافر : 64] و « نفخ في الصور » فمن قرأها : و « نفخ في الصور » أي بالفتح ، وقرأ « فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ » أي بالسكون فقد افتري الكذب على الله - عزَّ وجلَّ - وكان أبو عبيدة صاحب أخبار غريبة ولم يكن له معرفة بالنحو » .
قال الأزهريُّ : قد احتج أبو الهيثم فأحسن الاحتجاج ، ولا يجوز عندي غير ما ذهب إليه ، وهو قول أهل السنة والجماعة انتهى .

(7/3)

[قال السمين : ولا ينبغي أن ينسب ذلك إلى هذه الغاية التي ذكرها أبو الهيثم] .

قال ابن الخطيب ومما يقوِّي هذا الوجه أنه لو كان المارد نفخ الروح في تلك الصورة لأضاف ذلك إلى نفسه ، لأن تَفَخَّ الأرواح في الصور يضيفه الله إلى نفسه؛ كقوله : { فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَتَفَخَّتْ فِيهِ مِنْ رُوحِي } [الحجر : 29] وقال : { فَتَفَخَّتْ فِيهِ مِنْ رُوحِنَا } [التحريم : 12] وقال { ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ { المؤمنون : 14 } ، وأما نفخ الصور بمعنى التَّفَخُّ في القَرْنِ ، فإنه تعالى يضيفه لا إلى نفسه كما قال تعالى : { فَإِذَا نُقِرَ فِي النَّاقُورِ } [المدثر : 8] وقال : { وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَى فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنْظُرُونَ } [الزمر : 68] .
وقال الفراء : « يُقَالُ : نفخ في الصور ، ونفخ الصور » ، وأنشد : [البسيط] 2206- لَوْلَا ابْنُ جَعْدَةَ لَمْ يُفْتَحْ فَهَنْدُرُكُمْ ... وَلَا حُرَّاسَانُ حَتَّى يُنْفَخَ الصُّورُ قوله : « عَالِمُ الْغَيْبِ » في رفعه أربعة أوجه :
أحدها : أن يكون صِفَةً ل « الذي » في قوله : « وهو الذي خلق » ، وفيه بُعْدٌ لطولِ القَصْلِ بأجنبي .

الثاني : أنه خبر مضمرة أي : هو عالم .
الثالث : أنه فاعل لقوله : « يقول » أي : يوم يقول عالم الغيب .
الرابع : أنه فاعل بفعل محذوف يدلُّ عليه الفعل المبني للمفعول؛ لأنه لما قال : « ينفخ في الصور » سأل سائلٌ فقال : من الذي يَنْفُخُ فيه؟ فقيل : « عَالِمُ الْغَيْبِ » ، أي : ينفخ فيه عالم الغيب ، أي : يأمر بالتَّفَخُّ فيه لقوله تعالى : { يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ } [النور : 36 ، 37] أي : تُسَبِّحُهُ .

ومثله أيضاً قول الآخر : [الطويل]
2207- لَيْبُكَ يَزِيدُ صَارِعَ لِحُصُومَةٍ ... وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ
أي : مَنْ يبكيه؟ فقيل : ضارع ، أي : يبكيه ضارع لخصومة .

ومثله : { وكذلك زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ } [الأنعام : 137] في قراءة من يَبْنِي « زَيْنَ » للمفعول ورفع « قَتَلَ » ، و « شركاؤهم » كأنه قيل : من رَبَّنُهُ لهم ؟ فقيل : رَبَّنُهُ شُرَكَاءَهُمْ ، والرفع على ما تقدم قراءة الجمهور .

وقرأ الحسن البصري والأعمش : « عالم » بالجر وفيها ثلاثة أوجه : أحسنها : أنه بدل من الهاء في « له » .

[الثاني : أنه بدل من « رب العالمين » ، وفيه بُعِدَ لطول الفصل بين البديل والمبدل منه] .

الثالث : أنه نعت للهاء في « له » ، وهذا إنما يتمشى على رأي الكسائي حيث يُجِزُّ نعت المضممر بالغائب ، وهو ضعيف عند البصريين والكوفيين غير الكسائي .

فصل في بيان المقصود من ذكر أحوال البعث

أعلم أنه - تعالى - ما ذكر أحوال البعث في القيامة إى وقرَّ فيه أصليين : أحدهما : كونه قادراً على المُمْنِكِنَاتِ .

والثاني : كونه عالماً بكل المعلومات ؛ لأن بقدير : ألا يكون قادراً على كل الممكنات لم يَقْدِرْ على البعث والحشر ، وردَّ الأرواح إلى الأجساد ، وبتقدير ألا يكون عالماً بجميع الجزئيات لم يَصِحَّ ذلك فيه ؛ لأنه ربما اشْتَبَهَ المُطِيعُ بالعاصي والمؤمن بالكافر ، فلا يحصل المَقْصُودُ الأصلي من البعث والقيامة ، أما إذا ثبت حصول هذين الصفتين ، كمل الغرض ، فقوله : { وَلَهُ الْمَلِكُ يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ } يدل على كمال القُدْرَةِ وقوله { عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ } يدل على كمال العلم ، فلزم بمجموعهما أن يكون قوله حقاً وحكمة وصدقاً ، وقضاياه مُبَرَّرَةٌ عن الجَوْرِ والعبثِ ، ثم قال تعالى : { وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ } والحكيم : هو المصيب في أفعاله ، والخبير : هو العالم بحقائقها من غير اشْتِيَاهِ . والله أعلم .

(7/4)

وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ أَرَرَ أَتَّخِذُ أَصْنَامًا آلِهَةً إِنِّي أَرَاكَ وَقَوْمَكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ (74)

أعلم أنه - تعالى - يَحْتَجُّ كثيراً على مشركي العرب بأحوال إبراهيم - عليه السلام - وذلك لأنه رَجُلٌ يَعْتَرِفُ بِقُصْلِهِ جميع الطوائف والملل ، فالمشركون كانوا معترفين بفضله ، مُتَشَرِّفِينَ بأنهم من أولاده ، وسائر الملل تعظمه ، ولهذا السبب ذكر الله حالاً في معرض الاحتجاج ، والسبب في حصوله هذه المرتبة العظيمة لإبراهيم عليه الصلاة والسلام أنه سلم قلبه للعرفان ولسانه للبرهان ، وبتدته للنيران ، وولده للقربان ، وماله للصيفان . أما تسليم قلبه للعرفان ، فهو قوله : { أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ } [البقرة : 131] .

وأما تسليم لسانه للبرهان : فَمَتَاطَرْتُهُ مع نمرود ، حيث قال : { رَبِّي الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ } [البقرة : 258] ومناظرته مع الكفار بالفعل حين كَسَّرَ أصنامهم ، وجعلها جُدَادًا ، وقوله بعد ذلك : { أَفَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا

يَنْفَعُكُمْ سَيِّئًا وَلَا يَضُرُّكُمْ { [الأنبياء : 66] .
وأما تسليم بدنه للنيران : فحين أَلْقِيَ فِيهَا .
وأما تسليم ولده لِلْقُرْبَانِ : فحين أمر بذبح ولده « قَتَلَهُ لِلجَيْنِ » .
وأما تسليم ماله للضيفان : فمشهورة .
قوله : « وإذا قال » « إذا » منصوب بفعل محذوف ، أي : اذكر ، وهو معطوف
على « أقيموا » : قاله أبو البقاء ، وقال : في محل خَفُضَ بِالظرف .
قوله : « آزر » الجمهور على « آزر » ، مفتوح الزاي والرّاء ، وإعرابه حينئذ
على أوجه :
أحدها : أنه بدلٌ من أبيه ، أو عطف بيان له إن كان آزر لَقَبًا له ، وإن كان صفة
له بمعنى المخطئ [كما قال الزجاج] أو المعوج كما قاله الفراء ، وسليمان
التمي ، أو الشيخ الهرم كما قاله الضحاك فيكون نعتاً ل « أبيه » ، أو حالاً منه
بمعنى : وهو في حال اعوجاج أو خطأ ، وينسب للزجاج .
وإن قيل : إن « آزر » كان اسم صنم كان أبوه يعبده ، كما قاله سعيد بن
المسيب ومجاهد ، فيكون إذ ذاك عطف بيان ل « أبيه » أو بدلاً منه ، ووجه
ذلك أنه لما لازم عبادته تُبَيَّرَ به وصار لقباً له كما قال بعض المحدثين :

[البسيط]

2208- أَدْعَى بِأَسْمَاءَ تَبْرَأَ فِي قَبَائِلِهَا ... كَأَنَّ أَسْمَاءَ أَصْحَتْ بَعْضَ أَسْمَائِي
كذا تَسَبَّهُ الزمخشري إلى بعض المحدثين ، ونسبه أبو حيان لبعض النحويين .
قال الزمخشري : « كما نيز ابن قيس ب « الرقيات » [اللاتي كان يُشَبِّهُ بهن
فقيل : ابن قيس الرُقَيَّاتِ » [أو يكون على حذف مضاف ، أي ل « أبيه » عابد
آزر ، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مُقَامَهُ ، وعلى هذا فيكون عابد
صفة ل « أبيه » أَعْرَبَ هذا بإعرابه ، أو يكون منصوباً على الدَّمِّ .
و « آزر » ممنوع من الصرف ، واختلف في عِلَّةِ منعه ، فقال الزمخشري :
والأقرب أن يكون وزن « آزر » « فاعل » ك « عابر » و « شالخ » و « فالغ »
فعلى هذا هو ممنوع للعمية والعجمة .

(7/5)

وقال أبو البقاء : ووزنه « أفعل » ولم ينصرف للعجمة ، والتعريف على قول
من لم يشتقه من الأزر أو الوزر ، ومن اشتقه من واحد منهما قال : هو عربين
ولم يصرفه للتعريف ، ووزن الفعل ، وهذا الخلاف يشبه الخلاف في « آدم »
وقد تقدّم أن اختيار الزمخشري فيه أنه « فاعل » ك « عابر » ومن جرى على
ذلك ، وإذا قلنا بكونه صِفَةً على ما قاله الرَّجَّاجُ بمعنى المخطئ ، أو بمعنى
المعوج ، أو بمعنى الهرم ، كما قاله الفراء والضحاك ، فيشكل مَنَعُ صرفه ،
وسيشكل أيضاً وقوعه صِفَةً للمعرفة . وقد يُجَابُ عن الأول بأن الإشكال قد
يندفع بادِّعَاءِ وزنه على « أفعل » ، فيمتنع حينئذ للوزن والصفة ك « أحمر »
وبابه ، وأما على قول الزمخشري فلا يَتَمَسَّحُ ذلك .
وعن الثاني : بأننا لا نُسَلِّمُ أنه نَعَتْ لأبيه ، حتى يلزم وصف المعارف بالنكرات ،
بل هو منصوب على الدَّمِّ ، أو على نِيَّةِ الألف واللام قالهما الزجاج .
والثاني ضعيف ؛ لأنه حَدَفَ « أل » وأراد معناها ؛ إما أن يؤثر منع الصرف كما
في « سحر » ليوم بعينه ، ويسمى عدلاً ؛ وإما أن يؤثر بناءً ويسمى تَصْمِنًا ك «
أمس » وفي « سحر » و « أمس » كلام طويل ، ولا يمكن أن يقال : إن «

آزر « امتنع من الصرف كما امتنع « سحر » أي للعدل عن « أل » ؛ لأن العدل يمنع فيه مع التعريف ، فإنه لوقت بعينه ، بخلاف هذا فإنه وصف كما فرضتم .
وقرأ أبي بن كعب ، وعبد الله بن عباس ، والحسن ، ومجاهد ، ويعقوب في آخرين بضم الراء على أنه منادى حذف حرف ندائه كقوله تعالى : { يُوسُفُ أَعْرَضَ عَنْ هَذَا } [يوسف : 29] أو كقوله : [الطويل]
2209- لِيُبَكِّ يَزِيدُ صَارِعٌ لِحُصُومَةٍ
في أحد الوجهين ، أي يا يزيد ، وَيُؤَيِّدُهُ ما في مصحف أبي : « يا آزر » بإثبات حرفه ، وهذا إنما يَتَمَشَّى على دعوى أنه عَلِمَ ، وإما على دعوى وَصَفِيَّتَيْهِش فضعيف ؛ لأن حذف حرف النداء يقل فيها كقولهم : [الخفيف]
2210- افْتَدَى مَعْتُوقٌ وَصَاحٍ شَمَّرٌ
وقرأ ابن عباس في رواية « أزرأ » بهمزتين مفتوحتين [وزاي ساكنة] وراء منونه منصوبة ، و « تتخذ » بدون همزة استفهام ، ولما حكى الزمخشري هذه القراءة لم يسقط همزة الاستفهام من « أتخذ » فأما على القراءة الأولى ، فقال ابن عطية مُفَسِّراً لمعناها : « أَعْضُدًا وَقُوَّةً وَمُظَاهَرَةً عَلَى اللَّهِ تَتَّحُّ » ، وهو من قوله : { اشدد به أزري } [طه : 31] انتهى .
وعلى هذا فيحتمل « أزارأ » أن ينتصب من ثلاثة أوجه :
أحدها : أنه مَفْعُولٌ من أجله و « أصناماً آلهة » منصوب ب « تتخذ » على ما سيأتي بيانه ، والمعنى : أتخذ أصناماً آلهة لأجل القوة والمُظَاهَرَة .

(7/6)

والثانيك أنه ينتصب على الحل؛ لأنها في الأصلِ صفة ل « أصنافاً » فلما قُدِّمَتْ عليها ، وعلى عاملها انتصبت على الحال .
والثالث : أن ينتصب على أنه مفعول ثانٍ قُدِّم على عامله ، والأصل : أتخذ أصناماً آلهة أزرأ ، أي قوة ومُظَاهَرَة .
وأما القراءة الثانية فقال الزمخشري : وهو اسم صَيَمَ ، ومعناه أتعبد أزارأ على الإنكار ، ثم قال : تتخذ أصناماً آلهة تثبتاً لذلك وتقريراً ، وهو داخل في حكم الإنكار؛ لأنه كالبيان له ، فعلى هذا « أزارأ » منصوب بفعل محذوف يَدُلُّ عليه المعنى ، ولكن قوله : « وهو داخل في حكم الإنكار » يقوي أنه لم يقرأ « أتخذ » بهمزة الاستفهام؛ لأنه لو كان معه همزة استفهام لكان مستقلاً بالإنكار ، ولم يحتج أن يقول : « وهو داخل في حكم الإنكار ، لأنه كالبيان له .
وقرأ ابن عباس أيضاً وأبو إسماعيل « أزرأ » بهمزة استفهام بعدها همزة مكسورة ، ونصب الراء منونة ، فجعلها ابن عطية بدلاً من واو اشتقاقاً من الوزرك « إسادة » و « إشاح » في : « وسادة » و « وشاح » .
وقال أبو البقاء : وفيه وجهان :
أحدهما : أن الهمزة الثانية فاء الكلمة ، وليست بدلاً من شيءٍ ومعناها الثقل وجعله الزمخشري اسم صَيَمَ ، والكلام فيه كالكلام في « أزرأ » المفتوح الهمزة وقد تقدم .
وقر الأعمش : « إزرأ تتخذُ » بدون همزة استفهام ، ولكن بكسر الهمزة وسكون الزاي ونصب الراء منونة ، ونصبه واضح مما تقدم ، و « تتخذُ » يحتمل أن تكون المتعدية لاثنين بمعنى التَّصْيِيرِية ، وأن تكون المتعدية لواحد؛ لأنها بمعنى « عمل » ، ويحكى في التفسير أن أباه كان ينحتها ويصنعها ، والجملة

الاستفهامية في مَحَلِّ نَصْبِ بِالْقَوْلِ، وكذلك قوله : « إني أراك » و « أراك »
 يحتمل أن تكون العملية ، وهو الظاهر فتتعدى لاثنين ، وأن تكون بَصْرِيَّةً ،
 وليس بذاك ف « في ضلالها حالٌ ، وعلى التقديرين يتعلق بمحذوف ، إلا أنه
 في الأوَّل أحد جزئي الكلام ، وفي الثاني فَصْلَةٌ .
 « مُبِينٌ » اسم فاعل من « أبان » [لازماً « بمعنى طَهَّرَ ، ويجوز أن يكون من
 الْمُتَعَدِّين والمفعول محذوف ، أي : مبين كفركم بخالقكم ، وعلى هذا فقول
 ابن عطية ليس بالفعل الْمُتَعَدِّي المنقول من بان يبين غير مسلم ، وجعل
 الضلال طرفاً محيطاً بهم مبالغة في اتِّصَافِهِمْ بِهِ ، فهو أبلغ من قوله : « أراكم
 ضالِّين » .

فصل في اختلاف المفسرين حول « آزر »
 قال محمد بن إسحاق ، والضحاك ، والكلبي : آزر اسم أبي إبراهيم عليه
 السلام وهو تارح أيضاً مثل إسرائيل ويعقوب ، وكان من « كوشى » قرية من
 سواد « الكوفة » وقال مقاتل بن حيان وغيره : آزر لقب لأبي إبراهيم واسمه
 تارح .

(7/7)

وقال سليمان التيمي هو سَبُّ وعيب ، ومعناه في كلامهم المعوج .
 وقيل : معناه الشيخ الهرم بالخوارزمية والفارسية أيضاً وهذان الوجهان مبنيان
 على من يقول : إن في القرآن ألفاظاً قليلة غير عربية .
 وقال سعيد بن المسيب ، ومجاهد : آزر صنم ، وإنما سمي والد إبراهيم به
 لوجهين :

أحدهما : أنه جعل نفسه مُخْتَصَّاً بعبادته ، ومن بالغ في مَحَبَّةِ أَحَدٍ ، فقد يُجَعَلُ
 اسم المحبوب اسماً للمحب؛ قال تعالى : { يَوْمَ تَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِسمِهِمْ }
 [الإسراء : 71] .

الثاني : أن يكون المراد عابد آزر ، فحذف المضاف ، وأضيف المضاف إليه
 مُقَامَةً .

وقيل : إن والد إبراهيم- عليه الصلاة والسلام- كان اسمه تارح ، وكان آزر عمًّا
 له ، والعم قد يُطَلَّقُ عليه لفظ الأب ، كما حكى الله تعالى عن أولاد يعقوب : {
 تَعْبُدُوا إِلَهَكُمْ وَإِلَهَ آبَائِكُمْ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ } [البقرة : 133] .
 ومعلوم أن إسماعيل كان عمًّا ليعقوب ، وقال عليه الصلاة والسلام « رُدُّوا
 عَلَيَّ أَبِي الْعَبَّاسِ » فكذا هاهنا .

قال ابن الخطيب : وهذه التَّكْلِيفُ إنما يجب المَصِيرُ إليها إذا دَلَّ قَاهِرٌ على أن
 والد إبراهيم كان اسمه آزر ، وهذا الدليل لم يوجد البتة ، فأى حاجة تحملنا
 لعى هه التأويلات؟ ومما يَدُلُّ على صِحَّةِ ما قلناه أن اليهود والنصارى
 والمشركين كانوا في غاية الجُرْصِ على تكذيب الرسول وإظهار النسب .

فصل في دحض شبهة للشيعة
 قالت الشيعة : إن أَحَدًا من آباء الرسول وأجدادِهِ ما كان كافرًا ، وأنكروا كون
 والد إبراهيم كافرًا ، وقالوا : إن آزر كان عمًّا إبراهيم ، واحتجوا بوجه :
 أحدها : قوله تعالى : { وَتَقَلَّبَكَ فِي السَّاجِدِينَ } [الشعراء : 219] . قيل :
 معناه أنه كان ينتقل روحه من ساجد إلى ساجد فَدَلَّتْ الآية على أن آباء محمد
 - عليه السلام- كانوا مسلمين .

وحينئذ يجب القَطْعُ بأن والد إبراهيم كان مسلماً .
 فإن قيل : قوله : { وَتَقَلَّبَكَ فِي السَّاجِدِينَ } يحتمل وجوهاً :
 منها : أنه لما نُسِيخَ قَرَضُ قِيَامِ اللَّيْلِ طَافَ الرَّسُولُ تِلْكَ اللَّيْلَةَ عَلَى بُيُوتِ
 أصحابه لينظر ماذا [يصنعون لشدة] حرصه على ما يظهر منهم من الطَّاعَاتِ
 ، فوجدها كَبُيُوتِ الرَّتَائِبِ لكثرة ما سمع من أصوات قراءتهم وتسبيحهم
 وتَهْلِيلِهِمْ ، فيحتمل أن يكون المراد من تقلبه في الساجدين طَوَاقُهُ فِي تِلْكَ
 اللَّيْلَةِ [على الساجدين] ويحتمل أن يكون المراد صلاته بالجماعة ، واختلاط
 بهم حال الصَّلَاةِ .

ويحتمل أن يكون المراد تَقَلَّبَ بَصَرَهُ فِيمَنْ يُصَلِّي خَلْفَهُ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ
 وَالسَّلَامُ « أَيُّمُّوا الرَّكُوعَ وَالسُّجُودَ قَائِبِي أَرَاكُمْ مِنْ وَرَائِي ظَهْرِي » .
 ويحتمل أن يكون المراد أنه لا يخفى جالك على الله - تعالى - كلما أقمت
 وتقلبت في الساجدين في الاشتغال بأمور الدين .
 وإذا احتمل ظاهر الآية هذه الوجوه سقط ما ذكرتم .
 فالجواب : لفظ الآية يحتمل الكل ، ويحصل المقصود حينئذ ، لأن حَمَلَ ظَاهِرِ
 الآية على البَعْضِ ليس بأَوْلَى مِنَ البَعْضِ ومما يَدُلُّ على أن أحداً من آباء محمد
 عليه الصلاة والسلام ما كانوا مُشْرِكِينَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ :

(7/8)

« لَمْ أَرَلْ أَنْتَقُلْ مِنْ أَضْلاَبِ الطَّاهِرِينَ إِلَى أَرْحَامِ الطَّاهِرَاتِ » . وقال تعالى : {
 إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ تَجَسُّوْا } [التوبة : 28] فوجب القول بأن أحداً من أجداده
 ما كان مشركاً ، فوجب القَطْعُ بأن والد إبراهيم كان إنساناً آخر غير أزر .
 الحُجَّةُ الثَّانِيَةُ : أن إبراهيم عليه الصلاة والسلام شَاقَفَهُ بِالْغِلْظَةِ وَالْجَفَاءِ ،
 وَمُشَاقَفَتُهُ الْأَبَ بِذَلِكَ لَا يَجُوزُ ، أما مشافهته بالجفاء والغلظة فمن وجهين :
 أحدهما : على قراءة الضم يكون محمولاً على النداء ونداء الأب بالاسم
 الأصلي من أعظم أنواع الإيذاء .

وثانيهما : إذا قلنا بأنه المعوج أو المخطئ أو اسم الصنم . فتسميته له بذلك
 من أعظم أنواع الإيذاء له ، وإنما قلنا : إن مشافهته الآباء بالجفاء والغلظة لا
 تجوز لقوله تعالى : { وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدِينَ إِحْسَانًا }
 [الإسراء : 23] وقال تعالى : { فَلَا تَقُلْ لَهُمَا آفٌ } < [الإسراء : 23]
 وهذا عام في حق الأب الكافر والمسلم .

وأيضاً فلأمره - تعالى - موسى عليه الصلاة والسلام حين بعثه إلى فرعون
 [بِالرَّفْقِ مَعَهُ فَقَالَ تَعَالَى :] { فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيِّنًا } [طه : 44] وذلك
 لرعاية حق تربيته فرعون لموسى فالوالد أولى بالرفق .

وأيضاً فالدعوة مع الرفق أكثر تأثيراً في القلب ، وأما التغليظ فإنه يوجب
 التفسير واليُعدَّ عن القبول؛ قال تعالى لمحمد عليه الصلاة والسلام { وَجَادِلْهُمْ
 بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ } [النحل : 125] فكيف يليق بإبراهيم مثل هذه الحُشُونَةِ
 مع أبيه . وأيضاً قال تعالى : { إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَحَلِيمٌ أَوَّاهٌ مُنِيبٌ } [هود : 75]
 فكيف يليق بالرجل الحليم مثل هذا الجفاء مع الأب .

الحجة الثالثة : قوله عليه الصلاة والسلام : « رُدُّوا عَلَيَّ أَبِي الْعَبَّاسَ » يعني
 عمه .

الحجة الرابعة : يحتمل أن أزر كان والد أم إبراهيم وقد يقال له : الأب؛ قال

تعالى : { وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ } [الأنعام : 84] إلى قوله : { وَعِيسَى } [الأنعام : 85] فجعل عيسى من ذُرِّيَّةِ إبراهيم ، مع أن إبراهيم كان جَدَّ عيسى من قبل الأم .

وقال عليه الصلاة والسلام في حق الحسن « إِنَّ ابْنِي هَذَا » فثبت بهذه الوجوه ان « آزر » ما كان والد إبراهيم .

والجواب عن الأول أن نَصَّ الكتاب يَدُلُّ على أن آزر كان كافراً وأنه والد إبراهيم ، وقال تعالى : { وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَّهَا إِثْمًا فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ } [التوبة : 114] .

وأما قوله : { وَتَقَلَّبَكَ فِي السَّاجِدِينَ } [الشعراء : 219] فقد تقدم أنه يحتمل وجوهاً .

وقولهم : « وَتَحَمَّلُ الْآيَةَ عَلَى الْكُلِّ » فنقول : هذا مُحَالٌ؛ لأن حَمَلَ اللفظ المشترك على جميع معانيه لا يجوز ، وأيضاً حمل اللفظ على حقيقته ومجازه معاً لا يجوز ، وأما قوله عليه الصلاة والسلام : « لَمْ أَرَلْ أَثْقَلَ مِنْ أَصْلَابِ الطَّاهِرِينَ إِلَى أَرْحَامِ الطَّاهِرَاتِ » .

فذلك مَحْمُولٌ عل أنه [ما وقع في تَسْبِيهِ] ما كان سِقَاحاً ، كما وَرَدَ في حديث آخر « وَوُلِدْتُ مِنْ نِكَاحٍ لَا مِنْ سِفَاحٍ » .

وأما قوله : التَغْلِيظُ مَعَ الْإِبِّ لا يَلِيْقُ بِإِبْرَاهِيمَ قَلتُ : إِنَّمَا أَعْلَطَ عَلَيْهِ لِأَجْلِ إِضْرَارِهِ عَلَى الْكُفْرِ ، وَإِلَّا فَهُوَ أَوْلُ مَا رَفِقَ بِهِ فِي الْمُخَاطَبَةِ ، كما ذكر في سورة « مَرْيَمَ »

(7/9)

{ يَا أَبَتِ إِنَّي قَدْ جَاءَنِي } [الآية : 43] { يَا أَبَتِ لَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ } [مريم : 44] { إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِّنَ الرَّحْمَنِ } [مريم : 45] وهذا غاية اللطيف والرقيق ، فحين أصرَّ على كُفْرِهِ اسْتَحَقَّ التَغْلِيظَ ، وقال : { يَا إِبْرَاهِيمَ لَئِن لَّمْ تَنْتَهَ لِأَرْجَمَتِكَ } [مريم : 46] .

فصل في تحرير معنى « الصنم »

والصنم لغةٌ : كلُّ جُنَّةٍ صُوِّرَتْ مِنْ نُحَاسٍ أَوْ فَصَّةٍ وَعُيِدَتْ مُتَقَرِّباً بِهَا إِلَى اللَّهِ وَقِيلَ : مَا أُتْخِذَ مِنْ صُفْرِ وَرِمْتٍ وَنُحَاسٍ وَحَجَرٍ وَنَحْوِهَا فَصَنَّمْتُمْ ، وما اتَّخَذَ مِنْ حَشَبٍ فَوَتَّنَ وَقِيلَ بِلِهُمَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ .

وقيل : الصنمُ معرب من شمن ، والصنم أيضاً العَبْدُ القوي ، وهو أيضاً خبيث الرائحة ، ويقال : صنم أي صور ، ويضرب به المثل في الحُسْنِ وقال : [السريع]

2211- مَا دُمِيَّةٌ مِنْ مَرْمَرٍ صُوِّرَتْ ... أَوْ ظَبِيَّةٌ فِي حَمْرِ عَاطِفُ

أَحْسَنَ مِنْهَا يَوْمَ قَالَتْ لَنَا ... وَالذَّمْعُ مِنْ مُقْلَتِهَا وَكَيْفُ

لَأَنْتَ أَخْلَى مِنْ لَذِيذِ الْكَرْبِيِّ ... وَمِنْ أَمَانِ نَالِهِ حَائِفُ

وقال ابن الأثير : الصنمُ كلُّ معبود من دون الله تعالى .

وقيل : ما كان له جسم أو صورة فهو صنم ، وما لم يكن له جسم أو صورة فهو وَتَّنَ وشمن .

(7/10)

وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكَوتِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ (75)

« وكذلك » في هذه الآيات ثلاثة أوجه :
أظهرها : أنها للتشبيه ، وهي في مَحَلٍّ نصب تَعْتًا لمصدر محذوف ، فقدره
الزمخشري : « ومثل ذلك التعريف والتصيير نعرف إبراهيم ونبصره ملكوت

« وَقَدَّرَهُ الْمَهْدَوِيُّ : « وكما هديناك يا محمد أرينا إبراهيم » .
قال أبو حيان : وهذا بعيدٌ من دلالة اللفظ .
قال شهاب الدين : إنما كان بعيداً؛ لأن المحذوف من غير المَلْفُوظِ به ، ولو
قدره بقوله : « وكما أريناك يا محمد الهداية » ، لكان قريباً لدلالة اللفظ معاً
عليه .

وقدَّره أبو البقاء بوجهين :
أحدهما : قال : « هو تَصَبُّ على إضمار » أَرَيْتَاهُ « تقديره : وكما رآه أباه
وقومه في ضلال مبین ، أريناه ذلك ما رآه صواباً بإطلاعنا إياه عليه » .
الثاني : قال : « ويجوز أن يكون منصوباً بـ « نرى » التي بعده على أنه صِفَةٌ
لمصدر محذوف؛ تقديره نريه ملكوت السموات والأرض رُؤْيَةً كَرُؤْيَةً ضلال أبيه
« انتهى .

قال شهابُ الدين فقوله : « على إضمار أريناه » لا حاجة إليه أَلْبَتَّةَ ، ولأنه
يقتضي عدم ارتباط قوله : « نرى إبراهيم ملكوت » بما قبله .
الثاني : أنها للتَّعْلِيلِ بمعنى « اللام » أي : ولذلك الإنكار الصَّادِرُ منه عليهم ،
والدعاء إلى الله في رَمَنٍ كان يُدْعَى في غير الله آلهة نريه ملكوت .
الثالث : أن « الكاف » فِي مَحَلٍّ رفع على خبر ابتداء مضمرة ، أي : والأمر
كذلك ، أي كما رآه من ضلالتهم نقل الوجهين الآخرين أبو البقاء وغيره .
و « نُرِي » هذا مضارع ، والمراد به حكاية حال ماضيه ، والتقدير : كذا نرى
إبراهيم ملكوت السموات والأرض .

و « نرى » يحتمل أن تكون المُتَعَدِّيَّة لاثنتين؛ لأنها في الأصل بصرية ، فأكسبتها
همزة النقل مفعولاً ثانياً ، وجعلها ابن عطية مَنْقُولَةً من « رأى » بمعنى «
عرف » ، وكذلك الزمخشري فإن قال فيما قدمت حكايته عنه : « ومثل ذلك
التعريف تُعَرِّفُ » .

قال أبو حيان بعد حكايته كلام ابن عطية : « ويحتاج كون « رأى » بمعنى «
عرف » ثم يتعدى بالهمزة إلى مفعولين إلى تَقَلِّ ذلك عند العرب ، والذي نقل
النحويون أن « رأى » إذا كانت بصرية تَعَدَّتْ لمفعول ، وإذا كانت بمعنى « علم
« الناصبة لمفعولين تَعَدَّتْ إلى مفعولين » .

قال شهابُ الدِّين : والعَجَبُ كيف خص بالاعتراض ابن عطية دون الزمخشري ،
وهذه الجملة المُشْتَمِلَةُ على التشبيه ، أو التعليل معترضة بين قوله : « وإدُّ
قال إبراهيم » منكرًا على أبيه وقومه عبادة الأصنام ، وبين الاستدلال عليهم
بوحداية الله - تعالى - ويجوز ألا تكون معترضة إن قلنا : إن قوله : « فلما »
عطِفَ على ما قبله ، وسيأتي « والملكوت » مصدر على « فَعَلَتِ » بمعنى
المُلْكِ ، وبني على هذه الزَّيَّةِ ، والزيادة للمبالغة .

قال القرطبي : وزيدت الواو النافية للمبالغة ، وقد تقدم ذلك عند ذكر
{ الطاغوت } [البقرة : 256]
والجمهور على « مَلَكُوت » بفتح اللام .
وقرأ أبو السَّمَّال بسكونها ، وهي لغة ن والجمهور أيضاً على « ملكوت » بتاء
مثناة .

وعكرمة قرأها مثلثة ، وقال : أصلها « ملكوثا » باليونانية أو بالنبطية .
وعن النخعي هي « ملكوثا » بالعبرانية ، وعلى هذا قراءة الجمهور يحتمل أن
تكون من هذا ، وإنما عُرِّبَت الكلمة قَتْلًا عُبُوا بها ، وهذا كما قالوا في اليهود
بأنهم سُمُّوا بذلك لأجل يَهُودًا بن يعقوب بذال معجمة ، ولكن لما عُرِّبَتْهُ العرب
أوا بالذَّال المهملة ، إلا أن الأَحْسَن أن يكون مُشْتَقًّا من المُلْك ؛ لأن هذه الرِّتَّة
وَرَدَّتْ في المصادرِ « الرَّغَبُوت » و « الرَّهْبُوت » و « الرَّحْمُوت » و «
الجَبْرُوت » و « الطَّاعُوت » وهل يختص ذلك بِمُلْكِ الله تعالى أم يقال له
ولغيره ؟ .
فقال الراغب : « والملكُوتُ مُخْتَصٌّ بِمُلْكِ الله تعالى وهذا الذي ينبغي » .
وقال أبو حَيَّان : « ومن كلامهم : له ملكوت اليمن ، وملكوت العراق » ، فعلى
هذا لا يختص .

والجمهور على « نرى » بنون العظمة .
وقرئ : « تُرى » بتاء من فوق « إبراهيم » نصباً ، « ملكوت » رفعاً ، أي :
تريه دلائل الربوبية ، فأسند الفعل إلى الملكوت مُؤَوَّلًا بمؤنث ، فلذلك أَتَتْ
فعله .

فصل في المراد بالآية

قال ابن عَبَّاسٍ ، يعني خلق السموات والأرض .
وقال مجاهد ، وسعيد بن جبیر : يعني مَلَكُوتِ السموات والأرض ، وذلك أنه
أقيم على صخرة وكشف له عن السموات والأرض حتى العرش ، وأسف
الأرضين ونظر إلى مكانه في الجنة فذلك قوله : { وَأَتَيْنَاهُ أَجْرَهُ فِي الدُّنْيَا }
[العنكبوت : 27] ، أي : أريناه مكانه في الجنة .
وروي عن سلمان ورفع بعضهم عن علي لما رأى إبراهيم ملكُوتِ السموات
والأرض أبصر رجلاً على فاحشة فدعا عليه فهلك ثم أبصر آخر فأراد أن يدعو
عليه فقال له عز وجل يا إبراهيم إنك رجل مستجاب الدعوة فلا تَدْعُ علي
عبادي فإنما أنا من عبدي على ثلاث خلال إما أن يتوب فأتوب عليه وإما أن
أخرج منه نسمة تعبدني ، وإما أن يبعث إليَّ فإن شئت غفرت له وإن شئت
عاقبته .

وفي رواية عن ابن عباس : وأما من يتولى فإن جهنم من ورائه . وعن القاضي
في هذه الرواية من وجوه :

أحدهما أن أهل السماء من الملائكة المقرَّون ، وهم لا يعصون الله .
وثانيها : أن الأنبياء لا يدعون بهلاك المُذنبِ إلا عن أمر الله وإذا أذن الله فيه لم
يَجْزُ أن يمنعه من إجابة دعائه .
وثالثها : أن ذلك الدُّعاء إما أن يكون صواباً أو خطأً؛ فإن كان صواباً فلم رُدُّه فيا
لمرة الثانية؟ وإن كان خطأً فلم قبله في المرة الأولى؟ ثم قال وأخبار الأحاد
إذا وردت على خلاف المعقول وجب التَّوَقُّفُ فيها .

ويمكن أن يجاب عنه بأن الرجل المذنب الذي رآه كان في ملكوت الأرض .
وعن الثانية بأنه يحمل أن يكون قد أذن في الدعاء على الأول ، ومنع في الثاني
للاحتمال الذي ذكره في قوله : « يخرج منه نسمة تعبدني » .

وعن الثالث أن الدعاء للأول .
وقيل : هذه الآراء كانت بعين البصيرة والعقل لا بالبصر؛ لأن المَلَكُوتَ عبارة
عن الملك ، والملكُ عبارة عن القُدرة ، والقُدرة إنما تعرف بالعقل .
فإن قيل : رؤية القلب على هذا حاصلة لجمعي المُوَحِّدِينَ؟ .
فالجواب : أنهم وإن كانوا يعرفون أصل هذا الدليل إلا أن الاطلاع على آثار
حِكْمَةِ اللَّهِ - تعالى - في كُلِّ واحد من مَخْلُوقَاتِ هذا العالم بحسب أجناسها ،
وأنواعها ، وأشخاصها ، وأحوالها مما لا يحصل إلا لأَكْثَرِ الأنبياء عليهم الصَّلَاةُ
والسَّلَامُ ، ولهذا كان عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ يقول في دعائه : « اللَّهُمَّ ارِنَا
الْأَشْيَاءَ كَمَا هِيَ » .

فصل في تفسير الملكوت

قال قتادة : « ملكوت السموات » : السَّمْسُ ، والقمر ، والنجوم ، وملكوت
الأرض : الجبال ، والشجر ، والبحار .
قوله : « وليكون » فيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أن « الواو » زائدة ، أي : نريه ليكون من المؤمنين بالله ، و« اللام »
متعلقة بالفعل قبلها ، إلا أن زيادة « الواو » ضعيفة ولم يقل بها إلا الأَخْفَشُ
ومن تابعه .

الثاني : أنها علةٌ لمجذوف ، وليكون إربناه إياه ذلك ، والتقدير : وليكون من
الموقنين برؤية ملكوت السموات والأرض .

الثالث : أنها عطف على علةٍ محذوفة ، أي : ليستدل وليكون ، أو ليقيم الحجة
على قومه ، واليقين : عبارة عن علم يحصل بعد زال الشبهة بسبب التأمل ،
ولهذا المعنى لا يُوصَفُ علم الله بكونه يقيناً؛ لأن علمه غير مسبوقٍ بالشبهة ،
وغير مُسْتَقَادٍ من الفكر والتأمل .

(7/13)

فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ (76)

قوله : « فَلَمَّا جَنَّ » يجوز أن تكون هذه الجملة تَسْقِياً على قوله : « وَإِذْ
قَالَ إِبْرَاهِيمُ » عطفاً للدليل على مدلوله ، فيكون « وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ »
معتراضاً كما تقدم ، ويجوز أن تكون مَعْطُوفَةً على الجملة من قوله : « وَكَذَلِكَ
نُرِي إِبْرَاهِيمَ » .

قال ابن عطية : « الفاء » في قولهم « فَلَمَّا رَابِطَةٌ جملة ما بعدها بما قبلها ،
وهي ترجح أن المراد بالملكوت التَّفْصِيلُ المذكور في هذه الآية ، والأول أحسن ،
وإليه نحا الزمخشري .

و « جَنَّ » : سَتَرَ وقد تقدم اشتقاق هذه المادة عند ذكر { الجنة } [البقرة :
35] وهنا خصوصية لذكر الفعل المسند إلى الليل يقال : جَنَّ عليه الليل
وأجن عليه بمعنى : أظلم فيستعمل قاصراً ، وَجَنَّهُ ، فيستعمل متعدياً فهذا مما

اتفق فيه فَعَلَ وأَفْعَلَ لزوماً وتعدياً إلا أن الأَجَوَدَ في الاستعمال جَنَّ عليه الليلن وأجنه الليل ، فيكون الثلاثي لازماً وأفعل متعدياً .
ومن مجيء الثلاثي متعدياً قوله : [المتقارب]
2212- وَمَاءٌ وَرَدْتُ قُبَيْلَ الْكَرَى ... وَقَدْ جَنَّهُ السَّدْفُ الْأَدْهَمُ
ومصدره جَنَّ وجنان وجنون .

وفرق الرَّائِبُ بين « جَنَّهُ » و « أَجَنَّهُ » ، فقال : جنه إذا ستره ، وأجنة جعل له ما يجنه ، كقولك : قَبْرُتُهُ وَأَقْبَرُتُهُ ، وَسَقَيْتُهُ وقد تقدم لك شيء من هذا عند ذكر « حزن » و « أحزن » [البقرة : 38] ويحتمل أن يكون « جَنَّ » في الآية الكريمة متعدياً حذف المفعول فيها ، تقدير : جَنَّ الْأَشْيَاءَ وَالْمَبْصِرَاتِ .
قوله : « رَأَى كَوَكَبًا » هذا جواب « لَمَّا » ، وللقراء فيه وفيما بعده من الفعلين خلافٌ كبير بالنسبة إلى الإمالة وعدمها ، وتلخيصه أن « رأى » الثابت الألف فأمال رَاءَهُ وهمزته إمالة مَحْضَةَ الْأَخْوَانِ ، وأبو بكر عن عاصم ، وابن ذكوان عن ابن عامر ، وأمال الهمزة منه فقط دون الرَاءِ أَبُو عَمْرٍو وبكماله ، وأمال السوسى بخلاف عنه عن ابن عَمْرٍو الرَاءِ أيضاً ، فالسوسى في أحد وَجْهَيْهِ يوافق الجماعة المتقدمين ، وأمالَ وَرَيْشُ الرَاءِ والهمزة بَيْنَ بَيْنٍ مِنْ هَذَا الحرف ، حيث وقع هذا كله ما لم يَنْصَلِ به ضمير نحو ما تقدم ، فأما إن اَنْصَلِ به ضمير نحو : { قَرَأَهُ فِي سَوَاءٍ } [الصافات : 55] { قَلَمًا رَأَاهَا } [النمل : 10] { وَإِذَا رَأَى الَّذِينَ } [الأنبياء : 36] ، فابن ذكوان عنه وجهان ، والباقون على أصولهم المتقدمة .

وأما « رأى » إذا حذف ألفه فهو على قسمين : قسم لا تعود فيه ألبتة لا وَضَلًا ولا وَفَاءً ، نحو : { رَأَيْتُهُمْ مِنْ مَّكَانٍ } [الفرقان : 12] { رَأَى الْعَذَابَ } [يونس : 54] فلا إمالة في شيء منه ، وكذا ما انقلبت ألفه ياءً نحو : { رَأَيْتَ تَمَّ رَأَيْتَ } [الإنسان : 20] .

وَقِسْمٌ حُذِفَتْ أَلْفُهُ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ وَضَلًا ، وتعود وَفَاءً نحو : { رَأَى الْقَمَرَ } [الأنعام : 77] { رَأَى الشَّمْسَ } [الأنعام : 78] { وَرَأَى الْمَجْرِمُونَ النَّارَ } [الكهف : 53] { وَإِذَا رَأَى الَّذِينَ ظَلَمُوا } [النحل : 85] فهذا فيه خلاف أيضاً بين أهل الإمالة اعتباراً باللفظ تارة ، وبالأصل أخرى ، فأمال الرَاءِ وَجْهًا مِنْ غَيْرِ خِلافِ حَمْزَةِ وَأَبُو بَكْرٍ عَنْ عَاصِمٍ وَالسُّوسِيِّ بِخِلافِ عَنهُ وَحْدَهُ ، وَأَمَّا الهمزة فأمالها مع الرَاءِ أَبُو بَكْرٍ وَالسُّوسِيُّ بِخِلافِ عَنهُمَا ، هَذَا كُلُّهُ إِذَا وَصَلَتْ ، أَمَا إِذَا وَقَفَتْ فَإِنَّ الْأَلْفَ تَرْجِعُ لِعَدَمِ الْمُفْتَضِلِ لِحَدْفِهَا ، وَحُكْمُ هَذَا الْفِعْلِ حِينَئِذٍ حُكْمُ مَا لَمْ يَنْصَلِ بِهِ سَاكِنٌ فَيَعُودُ فِيهِ التَّفْصِيلُ الْمُتَدَمِّمُ ، كَمَا إِذَا وَقَفَتْ عَلَى « رَأَى » مِنْ نَحْوِ :

(7/14)

{ رَأَى الْقَمَرَ } [الأنعام : 77] . فأما إمالة الرَّاءِ مِنْ « رَأَى » فَلاتِّبَاعِهَا لِإِمَالَةِ الهمزة ، هكذا عبارتهم ، وفي الحقيقة الإمالة إنما هي الألف لا ثقلها عن الياء ، والإمالة أن تنحي بالألف نحو الياء وبالفتحة قبلها نحو الكسرة ، فمن ثم أن يقال : أميلت الرَاءِ لِإِمَالَةِ الهمزة ، وأما تفصيل ابن ذَكْوَانَ بِالنسبة إِلَى اتِّصَالِهِ بِالضَّمِيرِ وَعَدَمِهِ ، فَوَجْهُهُ أَنَّ الْفِعْلَ لَمَّا اتَّصَلَ بِالضَّمِيرِ بَعَدَتْ أَلْفُهُ عَنِ الظَّرْفِ ، فَمَلَّ تَمَلَّ .
ووجه من أمال الهمزة في « رَأَى الْقَمَرَ » مُرَاعَاةٌ لِلألفِ وَإِنْ كَانَتْ مَحذُوفَةً ،

إذ حذفها عَارِضٌ ، ثم منهم من اِفْتَصَرَ على إِمالة الهمزة؛ لأن اعتبار وُجُودِهَا ضعيفٌ ، ومنهم من لم يَفْتَصِرْ أعطى لها حكم الموجودة حَقِيقَةً ، فاتبع الراء للهمزة في ذلك .

والكوكب : النجم ، ويقال فيه كَوَكَبَهُ .
وقال الراغب : « لا يقال فيه أي في النجم : كوكب إلا عند ظُهُوره » . وفي اشتقاقه ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه من مادة « وَكَبَ » فتكون الكَافُ زائدةً ، وهذا القول قاله الشيخ رضي الدين الصَّغَانِي قال رحمه الله تعالى : « حق كَوَكَبَ أن يُذَكَّرَ في مادة « وَكَبَ » عن حُذَاقِ النحويين ، فإنها ورِدَتْ بكاف زائدةٍ عندهم ، إلا أن الجوهري أوردتها في تركيب « ك و ك ب » ولعله تبع في ذلك اللَّيْثُ ، فإنه ذكره في الرباعي ذاهباً إلى أن الواو أَصْلِيَّةٌ » . فهذا تصريح من الصَّغَانِي بزيادة الكاف وزيادة الكاف عند النحويين لا يجوز ، وحروف الزيادة مَحْضُورَةٌ في تلك العشرة ، فأما قولهم : « هُنْدِيٌّ وَهِنْدِكِيٌّ » بمعنى واحدٍ ، وهو المنسوب إلى « الهند » ، وقول الشاعر : [الطويل]

2213- وَمُقَرَّبَةٌ دُهُمٌ وَكَمَّتْ كَأَنَّهَا ... طَمَاطِمٌ مِنْ قَوْقِ الْوِقَازِ هَتَايَكُ
فظاهر زيادة الكاف ، ولكن حَرَّجَهَا النحويون على أنه من باب « سبط وسبطر » أي : مما جاء فيه لَفْظَانِ ، أحدهما أطول من الآخر ، وليس بأصل له ، فكما لا يُقَالُ : الراء زائدة باتِّفاقٍ ، كذلك هذه الكاف ، وكذلك قال أبو حَيَّان : « وليت عشري ، من حُذَاقِ النحويين الذين يَرَوْنَ زيادتها لا سِيَّما أول الكلمة » .
والثاني : أن الكلمة كُلُّهَا أَصُولٌ رباعية مما كُرِّرَتْ فيها الفاء ، فوزنها فَعَقَلَ كَ « قَوَّلَ » وهو بناء قليل .

والثالث : ساق الرَّاعِبِ أنه من مادة : كَبَّ وَكَبَّكَبَ ، فإنه قال : والكَبَّكَبَةُ تَدَّهْوُرُ الشيء في هُوَّةٍ ، يقل : كَبَّ وَكَبَّكَبَ ، نحو : كَفَّ وَكَفَّكَفَ ، وصَرَ الرِّيحَ وَصَرَ صَرَ .

والكواكب النجوم البادية ، فظاهر السِّيَاقِ أن الواو زائدة ، واكاف بَدَلٌ من إحدى الياءين وهذا غريب جداً .

(7/15)

قوله : « قال هذا ربي » في « قال » ثلاثة أوجه :
أظهرها : أنه استئناف أخير يذُكَّرُ القول ، أو استيفهم عنه على حسب الخلاف .
والثاني : أنه نعت ل « كَوَكَبَا » فيكون في محلِّ نصب ، وكيف يكون نعتاً ل « كوكبا » ولا يساعد من حَيْثُ الصَّنَاعَةُ ، ولا من حيث المعنى ؟ أما الصَّنَاعَةُ فلعدم الضمير العائد من الجملة الواقعة صِفَةً إلى موصوفها ، ولا يقال : إن الرابط حَصَلَ بِاسْمِ الإِشَارَةِ ؛ لأن من الجملة الواقعة صِفَةً إلى موصوفها ، ولا يقال : إن الرابط حَصَلَ بِاسْمِ الإِشَارَةِ ؛ لأن ذلك حَاصٌّ بِبَابِ المَبْتَدَأِ والخبر ، ولذلك يكثر حَذْفُ العائد من الصِّفَةِ ، ويقال من الخبر ، فلا يَلَزِمُ من جواز شيء في هذا جوازُهُ في شيء ، وأدعاء حذف ضمير بعيد ، أي قال فيه : هذا رَبِّي ، وأما المعنى فلا يُؤَدِّي إلى أن التَّقْدِيرُ : رأى كوكباً مُتَّصِفاً بهذا القَوْلِ ، فقيل : هو خبر مَحْضٌ بتأويل ذكره أهلُ التفسير .

وقيل : بل هو على حَذْفِ همزة الاستفهام ، أي : أهذا ربي ، وأنشدوا :

[الطويل]

2214- لَعْمُرَكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا ... بِسَعِ رَمِيْنَ الْجَمْرِ أَمْ يَنْمَانِ
وقوله : [المنسرح]

2215- أَفْرَحُ أَرْزَا الْكِرَامِ وَأَنْ ... أَوْرَثَ دَوْدًا شَصَائِصًا تَبَلًا

وقوله : [الطويل]

2216- طَرَبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبْتُ ... وَلَا لِعِبَاءِ مَنِّي وَدُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ
وقوله : { وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ } [الشعراء : 22] قالوا : تقديره أوسع؟
وأفرح؟ وأذو؟ وأتلك؟

قال ابن الأثيري : « وهذا لا يجوز إلا حيث يكون ثم فاصل بين الخبر
والاستفهام ، إن دل دليل لفظي كوجود « أم » في البيت الأول ، بخلاف ما
بعده . » والأقول : العيبة والدَّهَابُ ؛ يقال : أَقَلَّ يَأْقُلُ أَقُولًا .

قال ذو الرمة : [الطويل]

2217- مَصَائِيحُ لَيْسَتْ بِاللَّوَاتِي تَقُودُهَا ... نُجُومٌ وَلَا بِالْأَفَلَاتِ شُمُوسُهَا

والإقَالُ : صِعَارُ الْعَنَمِ .

والأفيلُ : الْقَصِيلُ الصَّئِيلُ .

فصل في بيان رؤية الملك

قال أكثر المفسرين : أن مَلِكَ ذَلِكَ الزَّمانِ رَأَى رُؤْيَا وَعبرها المعبرون بأنه يُولَدُ
غلام يكون هلاك مَلِكِهِ على يَدَيْهِ ، فأمر بذح كلِّ غلام يُولَدُ ، فحملت أم إبراهيم
به ، وما أظهرت حَمَلَهَا للناس ، فلما جاءها الطلقُ دَهَبَتْ إلى كَهْفٍ في جَبَلٍ ،
ووضعت إبراهيم - علي السلام - وسدَّت البابَ بِحَجَرٍ فجاء - جبريل - عليه
السلام - وكانت الأمُّ تأتيه أحياناً تُرَضِعُهُ ، وبقي على هذه الصفة حتى كَبِرَ وَعَقَلَ
، وعرف أنه له رَبٌّ ، فسأل أمه فقال لها : مَنْ رَبِّي؟ قالت : أنا ، فقال : وَمَنْ
رَبُّكَ؟ قالت : أبوك فقال : ومن رَبُّ أبي؟ فقالت : مَلِكُ الْبَلَدِ .

فعرِف إبراهيم - عليه الصلاة والسلام - جَهْلَتها بربها ، فنظر من باب ذلك الغارِ
ليرى شيئاً يَسْتَدِلُّ به لعى وجو

الرَّبِّ - سبحانه وتعالى - فرأى النَّجْمَ الذي كان هو أَضْوَاءَ نَجْمٍ في السَّماءِ .
فقيل : كان المشتري ، وقيل : كان الزهرة ، فقال : هذا رَبِّي إلى آخر القِصَّةِ .
ثم القائلون بهذا القول اختلفوا ، فمنهم من قال : هذا كان بعد البلوغ ، ومنهم
من قال : كان هذا قَبْلَ البلوغِ والتكليف ، واثقَّ أكثر المحققين على قِسادِ هذا
القول .

(7/16)

وقالوا : لا يجوز أن يَكُونَ لله رَسُولٌ يأتي عليه وَفَتْ من الأوقاتِ إلا وهو مُوحِّدٌ
به عارف ، ومن كلِّ معبود سواه بَرِيءٌ ، وكيف يتوَهَّمُ هذا على من عَصَمَهُ الله
وطَهَّرَهُ وآتاه رُشْدَهُ من قَبْلُ ، وأخبر عنه فقال تعالى : { إِذْ جَاءَ رَبُّهُ بِقَلْبٍ
سَلِيمٍ } [الصافات : 84] .

وأراه ملكوت السَّمواتِ والأرضِ ، أفتراه أراه الملكوتِ لِيُوقِنَ؟ فلما أيقن رأى
كوكباً قال : « هذا ربي » معتقداً فهذا لا يكون أبداً .

واحتجوا بوجوه :

أحدها : أن القول بِرُبِّيَّةِ الجَمادِ كُفْرٌ بالإجماع ، والكفر لا يجوز على الأنبياء -
عليهم الصلاة والسلام - بالإجماع .

والثاني : أن إبراهيم - عليه الصلاة والسلام - كان قد عرف رَبَّهُ قَبْلَ هذه

الواقعة بالدليل؛ لأن آخر عنه أنه قال قَبْلَ هذه الواقعة لأبيه آزر { أَتَّخِذُ أَصْنَامًا
 إِلَهَةً إِنِّي أَرَاكَ وَقَوْمَكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ } [الأنعام : 74] .
 الثالث : ؛كي منع أنه دعا أباه إِلَى التَّوْحِيدِ ، وَتَرَكَ عِبَادَةَ الْأَصْنَامِ بِالرَّفْقِ حيث
 قال : { يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئًا } [مريم :
 42] وحكي في هذا الموضع أنه دعا أباهُ إِلَى التَّوْحِيدِ ، وَتَرَكَ عِبَادَةَ الْأَصْنَامِ
 بالكلام الخشن ، ومن المعلوم أن من دعا غَيْرَهُ إِلَى الله ، فَإِنَّهُ يُقَدِّمُ الرَّفْقَ
 عَلَى العُنْفِ ، وَلَا يَخُوضُ فِي التَّغْلِيظِ إِلَّا بَعْدَ اليَأْسِ التَّامِ ، فَدَلَّ عَلَى أن هذه
 الواقعة إنما وقعت بعد أن دعا أباه مراراً ، وَلَا شكَّ أَنَّهُ إِنَّمَا اشْتَعَلَ بِدَعْوَةِ أَبِيهِ
 بعد فِرَاقِهِ مِنْ مُهَمِّ نَفْسِهِ ، فَتَبَّتْ أَن هذه الواقعة إِنَّمَا وَقَعَتْ بعد أن أَرَاهُ الله
 مَلَكَوَتِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ، وَمِنْ كَانَ مَنصِبُهُ فِي الدِّينِ كَذَلِكَ ، وَعَلِمَهُ بِاللَّهِ
 كَذَلِكَ ، فَكَيْفَ يَلِيْقُ بِهِ أَنْ يَعْتَقِدَ الْوَهْيَةَ الْكُوكَبِ؟
 الرابع : أَنَّ دَلَائِلَ الحُدُوثِ فِي الْأَفْلاكِ ظَاهِرَةٌ مِنْ وَجْهِ كَثِيرَةٍ ، وَمَعَ هذه
 الوجوه الظاهرة كيف يليق بأقلِّ العُقلاءِ تَصِيْبًا مِنَ العَقْلِ وَالْفَهْمِ أَنْ يَقُولَ
 بِرَبوبِيَةِ الْكُوكَبِ فَضْلاً عَنِ العَقْلِ العُقلاءِ ، وَأَعْلَمُ الْعُلَمَاءُ؟
 الخامس : أَنَّهُ قَالَ فِي صِفَتِهِ { إِذْ جَاءَ رَبَّهُ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ } [الصافات : 84]
 وَقَالَ تَعَالَى : { وَلَقَدْ آتَيْنَا إِبْرَاهِيمَ رُشْدَهُ مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا بِهِ عَالِمِينَ } [الأنبياء :
 51] أَي : آتَيْنَاهُ رُشْدَهُ مِنْ قَبْلِ أَوَّلِ زَمَانِ الْفِكْرَةِ وَقَوْلُهُ « وَكُنَّا بِهِ عَالِمِينَ »
 أَي بِطَهَارَتِهِ وَكَمَالِهِ وَنَظِيرِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى : { اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ } [
 الأنعام : 124] .

السادس : قَوْلُهُ تَعَالَى : { وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكَوَتِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ
 وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ } [الأنعام : 75] أَي : بِسَبَبِ تِلْكَ الْإِرَاءَةِ يَكُونُ مِنَ
 الْمُوقِنِينَ ، ثُمَّ قَالَ بَعْدَهُ : { فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ } وَ « الْفَاءُ » تَقْتَضِي التَّرْتِيبَ
 ، فَدَلَّتِ الْفَاءُ فِي قَوْلِهِ : { فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ } عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْوَاقِعَةَ حَصَلَتْ
 بعد أن صَارَ مِنَ الْمُوقِنِينَ الْعَارِفِينَ بِرَبِّهِ .
 السابع : أَنَّ هَذِهِ الْوَاقِعَةَ إِنَّمَا حَصَلَتْ بِسَبَبِ مُنَاطَرَةِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَاةُ
 وَالسَّلَامُ مَعَ قَوْمِهِ ، لِأَنَّهُ - تَعَالَى - لَمَّا ذَكَرَ هَذِهِ الْقِصَّةَ قَالَ :

(7/17)

{ وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ } [الأنعام : 83] وَلَمْ يَقُلْ : عَلَى
 نَفْسِهِ ، فَعَلِمَ أَنَّ هَذِهِ الْمُبَاحَثَةَ إِنَّمَا جَرَتْ مَعَ قَوْمِهِ ؛ لِأَجْلِ أَنْ يَرِشِدَهُمْ إِلَى
 الْإِيمَانِ وَالتَّوْحِيدِ ، لَا لِأَجْلِ أَنْ إِبْرَاهِيمَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - كَانَ يَطْلُبُ الدِّينَ
 وَالمَعْرِفَةَ لِنَفْسِهِ .
 الثامن : أَنَّ قَوْلَهُمْ : إِنْ إِبْرَاهِيمَ - عَلَيْهِ السَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - إِنَّمَا اشْتَغَلَ بِالنَّظَرِ فِي
 الْكُوكَبِ وَالشَّمْسِ وَالْقَمَرِ حَالِ كَوْنِهِ فِي الْغَارِ بِاطِلٍ ؛ لِأَنَّ لَوْ كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ ،
 فَكَيْفَ يَقُولُ : يَا قَوْمِ إِنْ بَرِيءٌ مِمَّا تَشْرِكُونَ ، مَعَ أَنَّهُ كَانَ فِي الْغَارِ لَا قَوْمَ وَلَا
 صَتْمَ .
 التاسع : قَوْلُهُ : { وَحَاجَّهُ قَوْمُهُ قَالَ أَتُحَاجُونِي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ } [الأنعام :
 80]

فَكَيْفَ يُحَاجُّونَكَ وَهُمْ لَمْ يَرَوْهُ وَلَمْ يَرَهُمْ ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ - عَلَيْهِ السَّلَاةُ
 وَالسَّلَامُ - إِنَّمَا اشْتَغَلَ بِالنَّظَرِ فِي الْكُوكَبِ وَالشَّمْسِ وَالْقَمَرِ بعدَ مُخَالَطَةِ قَوْمِهِ
 ، وَرَأَاهُمْ يَعْْبُدُونَ الْأَصْنَامَ ، وَدَعَاؤُهُ إِلَى عِبَادَتِهَا ، فَقَالَ : « لَا أَحِبُّ الْآفِلِينَ » رَدًّا

عليهم ، وتنبهاً على فسادِ قولهم .
 العاشر : أنه - تعالى - حُكِيَ عنه أنه قال للقوم : { وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ } [الأنعام : 81] وهذا يدلُّ على أن القوم حَوَّفُوهُ بِالْأَصْنَامِ كما قال قوم هود عليه الصلاة والسلام : { إِنْ تَقُولُ إِلَّا اعْتَرَاكَ بَعْضُ آلِهَتِنَا بِسِوَاءِ } [هود : 54] وهذا الكلام لا يليقُ بِالْعَارِ .
 الحادي عشر : أن تلك اللَّيْلَةَ كانت مَسْبُوقَةً بالنهار ، وَلَا شَكَّ أَنْ الشَّمْسُ كانت طَالِعَةً في اليوم المتقدم ، ثم عَرَبَتْ ، فكان ينبغي أن يستدلَّ بغروبها السابق على أنها لا تصلح للإلهية ، وَإِذَا بَطَلَ صِلَاحِيَّةُ الشَّمْسِ للإلهية بطل ذلك في القمر والكوكب بطريق الأولى .
 هذا إِذَا قلنا : إن هذه الواقعة كان المقصود منها تحصيل المَعْرِفَةِ لنفسه ، أما إِذَا قلنا : المقصود منها إِرْثَامُ الْقَوْمِ وَإِلْجَاؤُهُمْ ، فهذا السُّؤَالُ غير وَارِدٍ ، لأنه يمكن أن يقال : إنه إنما اتَّقَعْتُ مُكَالَمَتَهُ مع القوم حالَ طُلُوعِ ذَلِكَ النجم ، ثم امْتَدَّتِ الْمُتَاطَرَةُ إِلَى أَنْ طَلَعَ الْقَمَرُ ، وطلُعِ الشَّمْسِ بعده ، وعلى هذا التقدير فالسُّؤَالُ غير وَارِدٍ ، فثبت بهذه الدلائل الظاهرة أنه لا يجوز أن يقال : إن إبراهيم- عليه الصلاة والسلام- قال على سبيل الجَزْمِ « هذا ربي » ، وَإِذَا بطل بقي ها هنا اِحْتِمَالَانِ :

الأول : أن يقال : هذا كلام إبراهيم- عليه الصلاة والسلام- لم يقل : « هذا ربي » على سبيل الإخبار ، بل العَرَضُ منه أنه كان يُتَاطَرُ عِبْدَةَ الْكُوكَبِ ، وكان مذهبهم أن الكواكب رَبُّهُمْ ، فذكروا إبراهيم - عليه الصلاة والسلام - ذلك القول الذي قالوه بلفظهم وعبارتهم ، حتى يرجع إليه فَيَبْطُلُ كما يقول الواحد منا إِذَا تَاطَرَ مَنْ يَقُولُ يَقْدَمُ الْجِسْمُ ، فيقول : الجسم قَدِيمٌ فَإِنْ كان كذلك قَلِمَ نراه؟ ولم نشاهده مركباً متغيراً؟ فقله : الجسم قديم إعادةً لكلام الحَصْمِ حتى يلزم المُحَالِ عليه ، فكذا هاهنا قال : « هَذَا رَبِّي » حِكَايَةً لِقَوْلِ الحَصْمِ ، ثم ذكر عَقَبِيَّةَ مَا يَدُلُّ عَلَى فسادِهِ ، وهو قوله : { أَجِبُّ الْآفِلِينَ } ، ويؤيد هذا أنه - تعالى - مَدَحَهُ في آخر الآية على هذه المُتَاطَرَةِ بقوله :

(7/18)

{ وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ } [الأنعام : 83] .
 وثانيها : أن قوله تعالى : « هَذَا رَبِّي » في زعمكم واعتقادكم ، فلما غاب قال : لو كان إليها لما غاب كما قال : { دُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ } [الدخان : 49] ، أي : عند نفسه وبزعمك ، وكقوله تعالى : { وانظر إلى إلهك الذي ظَلَمْتَ عَلَيْهِ عَآكِفًا } [طه : 97] يريد إلهك بزعمك ، وقوله : { وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَائِيَ } [القصص : 62] أي : في زعمهم .
 وثالثها : أن المراد منه الاستيفهام على سبيل الإنكار ، تقديره : أَهَذَا رَبِّي ، إلا أنه أسقط حرف الاستيفهام استيعناءً لدلالة الكلام عليه ، كقوله { أَقَانُ مَتَّ قَهُمُ الْخَالِدُونَ } [الأنبياء : 34] .

ورابعها : أن يكون القول مُضْمَرًا فيه ، والتقدير : يقولون : هذا رَبِّي ، وإضمار القول كثير كقوله : { وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا } [البقرة : 127] أي يقولون : ربنا ، وقوله : { مَا تَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرَّبُوا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى } [الزمر : 3] أي : يقولون : ما نعبدهم ، فكذا ها هنا تقديره : أن إبراهيم - عليه الصلاة والسلام- قال لقومه : يقولون : هذا ربي ، أي : هذا

الذي يُدَبِّرُنِي وَرَبِّي .

خامسها : أن إبراهيم - عليه الصلاة والسلام - ذكر هذا الكلام على سبيل الاستهزاء .

سادسها : أنه - عليه الصلاة والسلام - كان مأموراً بالدعوة ، فإراد أن يستدريج القوم بهذا القول ، ويعرفهم خطأهم وجهلهم في تعظيم ما عظموه ، وكانوا يعظمون النجوم ويعبدونها ، فذكر كلاماً يُوهِمُ كونه مُسَاعِداً لهم على مذهبهم ، وقلبه مطمئن بالإيمان ، وَمَقْصُودُهُ من ذلك أن يريهم النَّقْصَ الدَّاخِلَ على قَسَادِ مَذْهَبِهِمْ وَبُطْلَانِهِ ، فأراهم أنه يعظم ما عظموه ، فلما أقلَّ أراهم النَّقْصَ الدَّاخِلَ على النجوم ليريبهم ، وبثبت خطأ ما يدَّعون كمثّل الحواري الذي وَرَدَ على قَوْمٍ يعبدون الصَّتَمَ فأظهَرَ تعظيمه فأكرموه حتى صدروا عن رأيه في كثير من الأمور إلى أن دَهَمَهُمْ عَدُوٌّ قَسَاوَرُوهُ في أمره ، فقال : فلما تبينَ لهم أنه لا يَنْفَعُ ولا يدفعن دعاهم إلى أن يَدْعُوا الله ، فدعوه فصرف عنهم ما كانوا يَحْدَرُونَ وأسلموا .

وأعلم أن المأمور بالدعوة إلى الله كان بمنزلة المُكْرَهِ على كلمة الكفرن وهو عن الإكرام يجوز إجماع كلمة الكفر على اللسان؛ قال تعالى { إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ } [النحل : 106] وإذا جاز ذكر كلمة الكفر لإصلاح بقاء شخص واحد قِيَانُ يجوز إظهار كلمة الكفر لتخليص عالم من العقلاء عن الكفر والعقاب المؤبد أولى .

وأيضاً المُكْرَهُ على ترك الصلاة ، ثم صلى حتى قتل ، استحقَّ الأجر العظيم ، ثم إذا كان وقت القتال مع الكفار ، وعلم أنه لو اشتغل بالصلاة إنهزم عسكر الإسلام وجب عليه ترك الصلاة ، والاشتغال بالقتال ، حتى لو صلى وترك القتال أثم ، ولو ترك الصلاة وقاتل ، استحق الثواب ، بل نقول : إن مَنْ كان في الصلاة ورأى طفلاً ، أو أعمى أشرف على الحرق أو عرق ، وجب عليه قطع الصلاة لإنقاذ الطفل ، والأعمى من البلاء فكذا ها هنا تكلم إبراهيم - عليه الصلاة والسلام - بهذه الكلمات ليظهر من نفسه موافقة القوم ، حتى إذا أورد عليهم الدليل المُبطل لقولهم ، كان قبولهم لذلك الدليل أتم ، وانتفاعهم به أكمل ، ويقوي هذا الوجه أنه - تعالى - حكى عنه مثل هذا الطريق في قوله :

(7/19)

{ قَتَرَ تَطَرَةً فِي النُّجُومِ فَقَالَ إِنِّي سَقِيمٌ فَتَوَلَّوْا عَنْهُ مُذِرِينَ } [الصافات : 88-90] .

وذلك لأنهم كانوا يستدلون بعلم النجوم على حصول الحوادث المستقبلية ، فوافقهم إبراهيم على هذا الطريق في الظاهر ، مع أنه كان بريئاً عنه في الباطن ، ومقصود أن يتوسل بهذا الطريق إلى كسر الأصنام ، فإذا جازكت الموافقة في الظاهر ها هنا مع كونه بريئاً عنه في الباطن ، فلم لا يجوز أن يكون في مسألتنا كذلك ؟

وأما الاحتمال الثاني : فهو أنه - عليه الصلاة والسلام - ذكر هذا الكلام قبل البلوغ ، وتقديره أن يقال : كان قد حُصَّ إبراهيم - عليه السلام - بالعقل الكامل ، والقريحة الصافية ، فخطر بباليه قبل بلوغه إثبات الصانع - تعالى - فتفكر فرأى النجوم ، فقال : « هَذَا رَبِّي » فلما شاهد حركاته قال : « لَا أَحِبُّ الْآفِلِينَ » ثم إنه - تعالى - أكمل بلوغه في قوله تعالى : { قَالَ يَا قَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ

{ [الأنعام : 78] .

والاحتمال الأول أولى بالقبول؛ لما ذكرنا من الدلائل .
فإن قيل إن إبراهيم - عليه الصلاة والسلام - استدلل بأقول الكواكب ، على أنه لا يجوز أن يكون رباً له ، والأقول عبارة عن عَيْبُوتِ الشيء بعد ظهوره فيدل على الحدوث من حيث إنه حركة ، وعلى هذا التقرير فيكون الطلوع أيضاً دليلاً على الحدوث ، قَلِمَ ترك إبراهيم - عليه الصلاة والسلام - الاستدلال على حدوثها بالطلوع ، وعَوَّل في إثبات هذا المطلوب على الأقول؟
الجواب : أن الطلوع والأقول يشتركان في الدلالة على الحدوث ، إلا أن الدليل الذي يحتج به الأنبياء في مَعْرِضِ دعوة الخلق كلهم إلى الله لا بُدَّ وأن يكون ظاهراً ، بحيث يشترك في فَهْمِهِ الذكي والعَيِي ، والعاقل والغافل ، ودلالة الحركة على الحدوث وإن كانت يَقِينَةً إلا أنها دَقِيقَةٌ لا يعرفها إلا الأفاضل من الخلق ، أما دلالة الأقول على هذا المقصود ، فإنها ظاهرة يعرفها كل أحد ، فإن الأفل يزول سُلْطَانُهُ وَقَتِ الأقول ، حيث إن الأقول غيبوبة ، فإن الإله المَعْبُودَ العالم لا يغيب ، ولهذا استدلل بظهور الكواكب ، وبُزُوع القمر والشمس على الإلهية ، واستدلل بأفوالهم على عدم الإلهية ، ولم يتعرض للإستدلال بالحركة ، وهل هي تدل على الحدوث أم لا؟

قال ابن الخطيب : وفيه دقيقة وهو أنه - عليه الصلاة والسلام - إنما كان يُتَاطَرُهُمْ وهم كانوا مُنَجِّمين ، ومذهبهم أن الكوكب إذا كان الرُّبْعَ الشرقي ، ويكون صاعداً إلى وسط السماء كان قوياً عظيم التأثير ، أما إذا كان غربياً وقريباً ومن الأقول ، فإنه يكون صَعِيفَ الأثر قليل القُوَّة ، قَبْتَهُ بهذه الدقيقة على أن الإله هو الذي تتغير قُدْرَتُهُ إلى العَجْزِ ، وكمالهِ إلى النقصان ، ومذهبكم أن الكوكب حال كونه في الرُّبْعِ الغربي يكون ضعيف القوة ، ناقص التأثيرين عاجزاً عن التدبير ، وذلك يَدُلُّ على القَدْحِ في إلهيته ، فظهر على قول المنجمين أن للأقول مَزِيدَ خاصية في كونه موجبا للقَدْحِ في إلهيته والله أعلم .

(7/20)

فإن قيل : إن تلك اللَّيْلَةَ كانت مَسْبُوقَةً بنهار وليل ، فكان أقول الكواكب والقمر والشمس حاصلاً في الليل السَّابِقِ وَالنَّهَارِ السَّابِقِ ، وبهذا التقدير لا يبقى للأقول الحاصل في تلك الليلة قَائِدَةٌ؟
فالجواب : أنا قد بَيَّنَّا أنه - عليه الصلاة والسلام - إنما أورد هذا الدليل على القوم الذين كان يدعوهم من عِبَادَةِ النجم إلى التوحيد ، فلا يَبْتَعُدُ أن يقال : إنه - عليه الصلاة والسلام - كان جالسا مع أولئك الأقوام ليلة من الليالي ، فَزَجَرَهُمْ عن عبادة الكواكب ، فبينما هو في تَقْرِيرِ ذلك الكلام ، إذ رفع بَصَرَهُ إلى كوكب مُضِيءٍ ، فلما أَقَلَ قال إبراهيم عليه الصلاة والسلام : لو كان هذا الكوكب إلهاً لما اتَّخَلَ من الصُّعُودِ إلى الأقول ومن القُوَّةِ إلى الضعف ، ثم في أثناء ذلك الكلام طَلَعَ القمر وأقَلَ فأعاد عليهم ذلك ، وكذا القول في الشمس .
فصل في الدلالة في الآية

دَلَّت الآية على أحكام :

أحدها : دلَّت على أنه ليس بِجِسْمٍ ، إذ لو كان جِسْماً غائِباً أبداً لكان آفلاً أبداً .
وأيضاً يمتنع أن يكون - تعالى - بحيث ينزل من العَرْشِ إلى السماء تَارَةً ،
ويصعد من السماء إلى العرش أخرى ، وإلا يحصل معنى الأقول .

وثانيها : دَلَّتِ الْآيَةُ عَلَى أَنَّهُ - تَعَالَى - لَيْسَ مَحَلًّا لِلصِّفَاتِ الْمُحَدَّثَةِ ، كَمَا يَقُولُ الْكِرَامِيَّةُ ، وَإِلَّا لَكَانَ مُتَغَيِّرًا وَحِينَئِذٍ يَحْصُلُ مَعْنَى الْأَقْوَالِ ، وَذَلِكَ مُحَالٌ .
 ثالثها : دَلَّتِ الْآيَةُ عَلَى أَنَّ الدِّينَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَبْنِيًّا عَلَى الدَّلِيلِ ، لَا عَلَى التَّقْلِيدِ ، وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ لِهَذَا الاسْتِدْلَالِ قَائِدَةً .
 ورابعها : دَلَّتِ الْآيَةُ عَلَى أَنَّ مَعَارِفَ الْأَنْبِيَاءِ بِرَبِّهِمْ اسْتِدْلَالِيَّةٌ لَا ضَرُورِيَّةٌ ، وَإِلَّا لَمَا احْتَجَّ إِبْرَاهِيمُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - إِلَى الاسْتِدْلَالِ .
 وخامسها : دَلَّتِ الْآيَةُ عَلَى أَنَّهُ لَا طَرِيقَ إِلَى تَحْصِيلِ مَعْرِفَةِ اللَّهِ - تَعَالَى - إِلَّا بِالنَّظَرِ وَالاسْتِدْلَالِ فِي أَحْوَالِ مَخْلُوقَاتِهِ ، إِذْ لَوْ أُمِكنَ تَحْصِيلُهَا بِطَرِيقٍ آخَرَ لَمَا عَدَلَ إِبْرَاهِيمُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - لِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ .

(7/21)

فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ بَارِعًا قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَقَلَ قَالَ لَئِن لَّمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ (77)

« بَارِعًا » حَالٌ مِنْ « الْقَمَرِ » وَالْبَزْوَجُ : الطَّلُوعُ ، يُقَالُ : بَرَعَ بَفَتْحِ الزَّايِ : يَبْرُغُ بِضَمِّهَا بَزَوْعًا ، وَالْبُرُوعُ : الْإِبْتِدَاءُ فِي الطَّلُوعِ .
 قَالَ الْأَزْهَرِيُّ : كَانَهُ مَأْخُودٌ مِنَ الْبَرَعِ وَهُوَ الشَّقُّ كَأَنَّهُ بُنُورُهُ يَشُقُّ الطُّلْمَةَ شَقًّا ، وَيَسْتَعْمَلُ قَاصِرًا وَمُتَعَدِيًا ، يُقَالُ : بَرَعَ التَّيِّطَارُ الدَّابَّةَ ، أَي : أَسَالَ دَمَهَا ، فَبَزَغَ هُوَ ، أَي : سَالَ ، هَذَا هُوَ الْأَصْلُ .
 ثُمَّ قِيلَ لِكُلِّ طُلُوعٍ : بَزَوْعٌ ، وَمِنْهُ بَرَعَ تَابُ الصَّبِيِّ وَالْبَغِيرُ تَشْبِيهًا بِذَلِكَ .
 وَالْقَمَرُ مَعْرُوفٌ سُمِّيَ بِذَلِكَ لِتَبْيَاضِهِ ، وَانْشَارِ صَوْنِهِ ، وَالْأَقْمَرُ : الْحِمَارُ الَّذِي عَلَى لَوْنِ اللَّيْلَةِ الْقَمْرَاءِ ، وَالْقَمْرَاءُ ضَوْءُ الْقَمَرِ .
 وَقِيلَ سُمِّيَ الْقَمَرُ قَمْرًا ؛ لِأَنَّهُ يَقْمَرُ ضَوْءَ الْكَوَاكِبِ وَيَفُوزُ بِهِ ، وَاللَّيَالِي الْقُمْرُ : لَيَالِي تَدْوِيرِ الْقَمَرِ ، وَهِيَ اللَّيَالِي الْبَيْضُ ؛ لِأَنَّ ضَوْءَ الْقَمَرِ يَسْتَمِرُّ فِيهَا إِلَى الصَّبَاحِ .
 قِيلَ : وَلَا يُقَالُ لَهُ قَمْرًا إِلَّا بَعْدَ امْتِلَائِهِ فِي ثَالِثِ لَيْلَةٍ وَقَبْلَهَا هِلَالٌ عَلَى خِلَافِ بَيْنِ أَهْلِ اللُّغَةِ تَقْدِيمِ فِي الْبَقْرَةِ عِنْدَ قَوْلِهِ : { عَنِ الْأَهْلِ } [الْبَقْرَةُ : 189] فَإِذَا بَلَغَ بَعْدَ الْعِشْرِ ثَالِثَ لَيْلَةٍ ، قِيلَ لَهُ : « بَدْرٌ » إِلَى خَامِسِ عِشْرِ .
 وَيُقَالُ : قَمَرْتُ فَلَانًا ، أَي : خَدَعْتَهُ عَنْهُ ، وَكَأَنَّهُ مَأْخُودٌ مِنْ قَمَرْتِ الْقِرْبَةِ ؛ فَسَدَّتْ بِالْقَمْرَاءِ .
 قَوْلُهُ : { لَئِن لَّمْ يَهْدِنِي } يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْهَدَايَةَ لَيْسَتْ إِلَّا مِنَ اللَّهِ ، وَلَا يُمْكِنُ حَمْلُ لَفْظِ الْهَدَايَةِ إِلَّا عَلَى التَّمْكِينِ وَإِزَاحَةِ الْأَعْدَارِ ، وَتَصَبُّ الدَّلَائِلِ ؛ لِأَنَّ كُلَّ ذَلِكَ كَانَ حَاصِلًا لِإِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ .

(7/22)

فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَارِعَةً قَالَ هَذَا رَبِّي هَذَا أَكْبَرُ فَلَمَّا أَقَلْتُ قَالَ يَا قَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ (78)

إنما ذكر اسم الإشارة مذكراً والمشار إليه مؤنث لأحد وجوه :
إما ذهاباً بها مذهب الكواكب ، وإما ذهاباً بها مذهب الضوء والنور ، وإما بتأويل
الطالع أو الشخص؛ كما قال الأعشى : [السريع]
2218- قَامَتْ تُبْكِيهِ عَلَى قَبْرِهِ ... مَنْ لِي بَعْدَكَ يَا عَامِرُ
تَرَكْتَنِي فِي الدَّارِ دَا عُرْبِيَّةٍ ... قَدْ دَلَّ مَنِ لَيْسَ لَهُ تَاصِرُ
أو الشيء ، أو لأنه لما أخبر عنها بمذكرٍ أُعْطِيَتْ حُكْمَهُ؛ تقول : هند ذاك الإنسان
وتيك الإنسان؛ قال : [البسيط]

2219- تَبِيْتُ نُعْمَى عَلَى الْهَجْرَانِ عَائِبَةً ... سَفِيًّا وَرَعِيًّا لِذَاكَ الْعَائِبِ الزَّارِي
فأشار إلى « نعمى » وهي مؤنث إشارة المذكر بوصف الذكورن أو لأن فيها
لُغَتَيْنِ : التذكير والتأنيث ، وإن كان الأكثر التأنيث ، فقد جمع بينهما في الآية
الكريمة فأنث في قوله : « بازغة » ، وذكر في قوله : « هذا » .
وقال الزمخشري : « جعل المبتدأ مثل الخبر لكونهما عبارة عن شيء واحد؛
كقولهم : ما جاءت حاجتك ، ومن كانت أمك ، و { لَمْ تَكُنْ فِئْتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا {
[الأنعام : 23] وكان اختيار هذه الطريقة واجباً لصيانة الرَّبِّ عَنْ شُبْهَةِ
التأنيث ، إِلَّا تَرَاهُمْ قَالُوا فِي صِفَةِ اللَّهِ : علام ، ولم يقولوا : علامة ، وإن كان
أَبْلَغُ ، احترازاً من علامة التأنيث » .
قلت : وهذا قريبٌ مِمَّا تَقَدَّمَ فِي أَنَّ الْمُؤنث إِذَا أَخْبَرَ عَنْهُ بِمَذَكَّرٍ عَوَمَلَ مَعَامِلَةَ
المُذَكَّرِ ، نحو : « هند ذاك الإنسان » .

وقيل : لأنها بمعنى : هذا التَّيْرُ ، أو المرئي .
قال أبو حيان : « ويمكن أن يقال : إن أكثر لغة الأعاجم لا يفرقون في الضمائر
، ولا في الإشارة بين المُذَكَّرِ والمؤنث سواء ، فلذلك أشار إلى المؤنث عندنا
حين حكى كلام إبراهيم بما يشار به إلى المذكر ، بل لو كان المؤنث يَفْرَجُ لم
يكن له علامة تَدُلُّ عليه في كلامهم ، وحين أخبر - تعالى - عنها بقوله : « بَازِغَةٌ
» و « أَقَلْتُ » أتت على مقتضى العربية ، إذ ليس ذلك بحكاية « انتهى .
وهذا إنما يظهر أن لو حكى كلامهم بِعَيْنِهِ في لغتهم ، أما شيء يعبر عنه بلغة
العرب ، ويعطى حكمه في لغة العجم ، فهو مَحَلُّ تَطَرُّفٍ .

فصل في بيان سبب تسمية العبرية والسريانية .
قال الطبري : إن إبراهيم - عليه الصلاة والسلام - إنما نطق بالعبرانية حين عَبَّرَ
التَّهْرَ فَارَأَ مِنَ النَّمْرُودِ حَيْثُ قَالَ لِلَّذِينَ أَرْسَلَهُمْ فِي طَلْبِهِ : إِذَا وَجَدْتُمْ مِنْ يَتَكَلَّمُ
بِالسَّرْيَانِيَّةِ فَأَنْوِنِي بِهِ ، فَلَمَّا أَدْرَكُوهُ اسْتَنْطَقُوهُ ، فَحَوَّلَ اللَّهُ نُطْقَهُ لِسَانًا عَرَبِيًّا ،
وذلك حين عبر التَّهْرَ ، فسميت العبرانية لذلك .
وأما السَّرْيَانِيَّةُ فذكر ابن سلام أنها سميت بذلك؛ لأن الله - سبحانه وتعالى -
حين علم آدم الأسماء علمه سِرًّا من الملائكة ، وأنطقه بها حينئذ ، فَسُمِّيَتْ
السريانية لذلك ، والله أعلم .

قوله : « هَذَا أَكْبَرُ » أي : أكبر الكواكب جِزْمًا ، وقواها قوله ، فكان أولى
بالإلهية ، قوله : { إِيَّيْ بِرِيَاءٍ مِّمَّا تُشْرِكُونَ } « ما » مصدرية ، أي : بريء من
إشراككم ، أو موصولة أي : من الذين يشركونه مع الله في عبادة ته ، فحذف
العائدن ويجوز أن تكون الموصوفة والعائد محذوف أيضاً إلا أن حَذَفَ عَائِدَ
الصِّقَّةِ أَقْلَ مِنْ حَذْفِ عَائِدِ الصَّلَةِ ، فالجملة بعدها لا محل لها على القولين
الأوليين ، ومحلها الجر على الثالث ، ومعنى الكلام أنه لما ثبت بالدليل أن هذه
الكواكب لا تصلح للربوبية والإلهية ، لا جَرَمَ تَبَرُّأً مِنَ الشُّرْكِ .

فإن قيل : هَبْ أن الدليل دَلَّ على أن الكواكب لا تصلح للربوبية ، لكن لا يلزم من هذا تَفْيُّ الشرك مطلقاً؟
فالجواب : أن القوم كانوا مُسَاعِدِينَ على تَفْيِ سائر الشُّركاءِ ، وإنما في هذه الصورة المعينة ، فلما ثبت بالدليل أن هذه الأشياء ليست أَرْبَاباً ، وثبت بالاتفاق تَفْيُّ غيرها ، لا جرم حصل الجَزْمُ بنفي الشركاء .

(7/24)

إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَتَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ)
(79)

المراد : وجهت عبادتي وطاعتي لعبادته ورضاه ، كأنهم تَفَوُّوا بذلك وَهَمَّ مِنْ يَتَوَهَّمُ الجَهَةَ ، وسبب جواز هذا المجاز أن من كان مُطِيعاً لغيره مُنْقَاداً لأمره ، فإنه يتوجَّه بوجهه إليه ، فجعل توجيه الوجه إليه كنايةً عن الطاعة .
وفتح الباء من وجهي نافع ، وابن عامر ، وحفص عن عاصم ، والباقون تركوا هذا الفتح .
قوله : « لِلَّذِي فَطَرَ » فدرؤا قبله مُضَافاً؛ أي : وجهت وَجْهِيَ لعبادته كما تقدم و « حَنِيفًا » حال من فاعل « وَجَّهْتُ » .
وقد تقدَّم تفسير هذه الألفاظ ، و « ما » يحتمل أن تكون الحجازية ، وأن تكون التميمية .

(7/25)

وَخَاجَهُ قَوْمُهُ قَالَ أُنْحَاؤُنِي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ وَلَا أَحَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ إِلَّا أَنْ
يَسْأَأَ رَبِّي سَأئًا وَسَبَّحَ رَبِّي كُلَّ سَبِيٍّ عِلْمًا أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ (80)

لما أورد إبراهيم- عليه الصَّلَاة والسَّلَام- الحُجَّة عليهم المذكورة ، أورد القوم عليه جُجَجًا على صحة أقوالهم :
منها : أنهم تَمَسَّكُوا بالتقليد ، كقولهم : { إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ } [الرِّخْفِ : 22] وكقولهم للرسول عليه الصلاة والسلام : { أَجَعَلَ الْآلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ } [ص : 5] وكقول قوم هود : { إِنْ تَقُولُ إِلَّا اعْتِرَاكَ بِعَصُ أَلْهَيْتَنَا بِسَوَاءٍ } [هود : 54] فذكروا من جنس هذا الكلام ، وإلا فالله - تعالى - لم يَحْكُ محاجتهم .
فأجاب الله - تعالى - عن حُجَّتِهِمْ بقوله تعالى- { وَخَاجَهُ قَوْمُهُ قَالَ أُنْحَاؤُنِي فِي اللَّهِ }
قرأ نافع ، وابن ذكوان ، وهشام بخلاف عنه بنون خفيفة ، والباقون بنون ثقيلة ، والتثقيل هو الأصل؛ لأن النون الأولى نون الرفع في الأمثلة الخمسة ، والثانية نون الوقاية ، استثقل اجتماعهما ، وفيهما لغات ثلاث : القَكُ وتركهما على حالهما ، والإدغام ، والحذف ، وقد قرئ بهذه اللغات كلها في قوله تعالى :

{ أَفَعَيَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِيَا } [الزمر : 64] وهنأام لم تقراً إلا بالحدف أو الإدغام ، ونافع بالحدف ، والباقون يفتحون النون ، لأنها عندهم نون رفعن وفي سورة النحل : { تُشَاقِقُونَ فِيهِمْ } [آية : 27] بفتح النون عند الجمهور ، لأنها نون رفع ، وثرؤه نافع بنون مكسورة خفيفة على الحدف ، فنافع حذف إحدى النونين في جميع المواضع المذكورة فإنه يقرأ في الزمر أيضاً بحذف أحدهما : وقوله تعالى : { أُنْعِدَانِي } في الأحقاف [آية : 17] قرأه هشام بالإدغام ، والباقون بالإظهار دون الحدف .

واختلف النحاة في أثبتهما المحذوفة؛ فمذهب سيبويه ومن تبعه أن المحذوفة هي الأولى واستدل سيبويه على ذلك بأن نون الرفع قد عهّد حذفها دون مُلاقاة مثل رفعا؛ وأنشد : [الطويل]

2220- فَإِنْ يَكُ قَوْعُكُمْ سَرَّهُمْ مَا صَنَعْتُمْ ... سَتَحْتَلِبُوهَا لَاقِحاً عَيَّرَ يَاهِلِ
أي : فَسَتَحْتَلِبُوهَا ، لا يقال : إن النون قد حذفت جرماً في جواب الشرط؛ لأن الفاء هنا واجبة الدخول لعدم صلاحية الجملة الجزائية شرطان وإذا تقرر وجوب الفاعن وإنما حذفت ضرورةً ثبت أن نون الرفع كان من حقها الثبوت ، إلا أنها حذفت ضرورة ، وأنشدوا أيضاً قوله : [الرجز]

2221- أَيْبُتْ أُسْرِي وَتَيْبِي تَذَلِكِي ... وَجْهَكَ بِالْعَبْرِ وَالْمِسْكِ الذِّكِي
أي : تبتين وتدلكن .

وفي الحديث : « وَالذِي تَفْسِي بِيَدِهِ لَا تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا وَلَا تُؤْمِنُوا وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا » ف « لا » الداخلة على « تدخلوا » و « تؤمنوا » نافية لا ناهية لفساد المعنى عليه ، وإذا ثبت حذفها دون مُلاقاة مثل رفعا فلأن تحذف مع مُلاقاة مثل في فصيح الكلام؛ كقراءة أبي عمرو { يَنْصُرْكُمْ } [آل عمران : 160] و { يُشْعِرْكُمْ } [الأنعام : 109] { يَأْمُرْكُمْ } [البقرة : 67] وبابه بسكون آخر الفعل ، وقوله الشاعر : [السريع]

2222- فَالْيَوْمَ أُسْرِبُ عَيْرٌ مُسْتَحْقِبٍ ... إِنَّمَا مِنْ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٍ
وإذا ثبت حذف الأصل ، فليثبت حذف الفرع لئلا يلزم تفضيل قرعس على أصله ، وأيضاً فإن ادعاء حذف نوع الرفع لا يحوج على حذف آخرن وحذف نون الوقاية قد يحوج إلى ذلك وبيانه بأنه إذا دخل تاصب أو جازم على أحد هذه الأمثلة ، فلو كان المحذوف نون الوقاية لكان ينبغي أن تحذف هذه النون ، وهي تسقط للناصب والجازم ، بخلاف ادعاء حذف نون الرفع ، فإنه لا يحوج إلى ذلك؛ لأنه لا عمل له في التي للوقاية .

(7/26)

ولقائل أن يقول : لا يلزم من جواز حذف الأصل حذف الفرع؛ لأن في الأصل قوة تقتضي جواز حذفه ، بخلاف نون الوقاية ، ودخول الجازم والناصب لم نجد له شيئاً يحذفه؛ لأن النون حذفت لعارض آخر .
واستدلوا لسبويه بأن نون الوقاية مكسورة ، فبقاؤها على حالها لا يلزم منه تغيير ، بخلاف ما لو ادعيتا حذفها ، فإنها يلزمت تغيير نون الرفع من فتح إلى كسر ، وتعليل العمل أولى ، واستدلوا أيضاً بأنها قد حذفت مع مثلها ، وإن لم تكن نون وقاية؛ كقوله : [البسيط]

2223- كُلُّ نَبِيٍّ فِي بَعْضِ صَاحِبِهِ ... بِنِعْمَةِ اللَّهِ تَقْلِيكُكُمْ وَتَقْلُوتَا
أي : وَتَقْلُوتَا ، فاملحذوف نون الرفع لا نون « ن » ؛ لأنها ضميرن وعورض هذا

بأن نون الرفع ايضاً لها قوة لدلالاتها على الإعراب فحذفها أيضاً لا يجوز ، وجعل
 سبويه المحذوفة من قول الشاعر : [الوافر]
 2224- تَرَاهُ كَالْتَّغَامِشِ يُعَلِّ مَسْكَاً ... يَسُوءُ الْقَالِيَاتِ إِذَا قَلْضِيْنِي
 نون الفاعل لا نون الوقاية ، واستدل الأخفش بأن الثقل إنما حصل بالثانية ؛
 ولأنه قد استغني عنها ، فإنه إنما أتى بها لتقوى الفعل من الكسر ، وهو مأمون
 لوقوع الكسر على نون الرفع ، ولأنها لا تدل على معنى ، بخلاف نون الرفع ،
 وأيضاً فإنها تحذف في نحو ليتين فيقال : ليتي ؛ كقوله : [الوافر]
 2225- كَمُنِيَّةٍ جَابِرٍ إِذْ قَالَ : لَيْتِي ... أَصَادِفُهُ وَأَثْلِفُ بَعْضَ مَالِي
 واعلم أن حذف النون في هذا النحو جائز فصيح ، ولا يلتفت إلى قول من مَعَ
 من ذلك إلا في ضرورة أو قليل من الكلام ، ولهذا عيب على مكي بن ابي
 طالب حيث قال : « الحذف بعيد في العربية فيصح مكروه ، وإنما يجوز في
 الشعر للوزن ، والقرآن لا يحتمل ذلك فيصح إذ لا ضرورة تدعو إليه » .
 وتجاسر القولان مرذوران عليهما ؛ لتواتر ذلك ، وقد تقدم الدليل على صحته
 لغة .

وأيضاً فإن التقات بت « أُنْحَاوِي » لا ب « حَاجَهُ » ، والمسألة من باب
 التنازع ، وأعمل الثاني ؛ لأنه لما أضمر في الأول حذف ، ولو أعمل الأول لأضمر
 في الثاني من غير حذف ، ومثله : { يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ }
 [النساء : 176] كذا قال أبو حيان ، وفيه نظر من حيث إن المعنى ليس على
 تسلط « وَحَاجَهُ » على قوله : « في الله » ؛ إذ الظاهر انقطاع الجملة القولية
 عما قبلها .

وقوله : « في الله » أي : في شأنه ، ووحدانيته .
 قوله « وَقَدْ هَدَانِي » أي : للتوحيد والحقن وهذه الجملة في محل نصب على
 الحال ، وفي صاحبها وجهان :
 أظهرهما : أنه الياء في « أُنْحَاوِنِي » ، أي : أتجادلونني فيه حال كوني مهدياً
 من عنده .

(7/27)

والثاني : أنه حال من « الله » أي : أتخاصمون فيه حال كونه هادياً لي ،
 فحجتكم لا تجدي شيئاً ؛ لأنها داحضة .
 قوله : « ولا أخاف ما يُشركون به » هذه الجملة يجوز أن تكون مستأنفة ، أخبر
 عليه الصلاة والسلام بأنه لا يخاف ما يشركون به ، وإنما ثقته بربه ، وكانوا قد
 حوَّفوه من صرر يحل له بسبب سب آلهم .
 ويحتمل أن تكون في محل نصب على الحال باعتبارين :
 أحدهما : أن تكون ثانية عطفاً على الأولن فتكون الحالان من الياء في «
 أُنْحَاوِنِي » .

والثاني : أنها حال من « الياء » في « هَدَانِي » ، فتكون جملةً حاليةً من بعض
 جملة حالية ، فهي قريبة من الحال المتداخلة ، إلا أنه لا بُد من إضمار مبتدأ
 على هذا الوجه قبل الفعل المضارع ، لما تقدم من أن الفعل المضارع المنفي
 بت « لا » حُكْمُهُ حُكْمُ المَثْبُوتِ من حيث إنه لا تُبَشِّرُهُ الواو .
 و « ما » يجوز فيها الأوجه الثلاثة : أن تكون مصدرية ، وعلى هذا فالهاء في «
 به » لا تعود على « ما » عند الجمهور ، بل تعود على الله تعالى ، والتقدير :

ولا أَخَافُ إِشْرَاكِكُمْ بِاللَّهِ ، والمفعول محذوف؛ أي : ما تشركون غير الله به ، وأن تكون بمعنى « الذي » ، وأن تكون تَكْرَرًا موصوفةً ، والهاء في « به » على هَذَيْنِ الوجهين تعود على « ما » ، والمعنى : ولا أخاف الذين تشركون الله به ، فحذف المفعول أيضاً ، كما حذفه في الوجه الأوَّل .
وقدَّرَ أبو البقاء قبل الضمير مُصَافًا ، فقا : ويجوز أن تكون الهاء عائدجة على « ما » أي : ولا أخافُ الذي تشركون به ، ولا حاجة إلى ذلك .
قوله : « إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا » في هذا الاستثناء قولان :
أظهرهما : أنه متَّصِلٌ .

والثاني : أنه منقطع ، والقائلون بالاتِّصالِ اختلفوا في المستثنى منه ، فجعله الزمخشري زماناً ، فقال : « إِلَّا وَقْتُ مَشِيئَةِ رَبِّي شَيْئًا يَخَافُ ، فحذف الوقت ، يعني : لا أخافُ معبوداتكم في وقتٍ قَطُّ ؛ لأنها لا تَقْدِرُ على منفعة ولا مضرة ، إِلَّا إِذَا شَاءَ رَبِّي » .

وجعله أبو البقاء حالاً ، فقال : تقديره إِلَّا في حال مَشِيئَةِ رَبِّي أَي : لا أخافها في كُلِّ حالٍ إِلَّا في هذه الحال .
وممن ذهب إلى انْقِطَاعِهِ ابن عطية ، والحوافي ، وأبو الققاء في أحدِ الوجهين .
فقال الحوفي : تقديره : « وَلَكِنْ مَشِيئَةَ اللَّهِ أَيُّ بَصُرًا أَخَافُ » .
وقال غيره : معناه : ولكن إن شاء ربِّي شيئاً ، أي سواء فيكون ما شاء .
وقال ابن عطية : استثناءً ليس من الأوَّلِ ، ولما كانت قوة الكلام أنه لا يخاف صُرًّا ، استثنى مَشِيئَةَ رَبِّهِ في أن يريدَه بَصُرًا .
قوله : « شَيْئًا » يجوز فيه وجهان :
أظهرهما : أنه مَنْصُوبٌ على المصدر تقديره : إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا من المَشِيئَةِ .

(7/28)

والثاني : أَنَّهُ مفعول به لـ « شَيْئًا » ، وإنما كان الأوَّلُ أَظْهَرَ لوجهين :
أحدهما : أن الكلام المؤكِّد أقوى وأثبت في النَّفْسِ من غير المؤكِّد .
والثاني : أَنَّهُ قد تقدَّمَ أن مفعول المَشِيئَةِ والإرادة لا يذكران إِلَّا إذا كان فيهما غرابة كقوله : [الطويل]
2226- وَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي دَمًا لَبَكَيْتُهُ

فصل في بيان معنى الاستثناء

إنما ذكر عليه الصَّلَاة والسَّلَام هذا الاستثناء؛ لأنه لا يبعد أن يحدث للإنسان في مستقبل عمره شيء من المَكَارِهِ ، والحَمَقَى من الناس يحملون ذلك على أَنَّهُ إنما حَدَّثَ ذلك المكروه بسبب أن طَعَنَ في إليه الأصنام ، فذكر إبراهيم - عليه الصَّلَاة والسَّلَام - ذلك حتى إِنَّهُ لو حَدَّثَ به شيء من المَكَارِهِ لمي يحمل على هذا السبب .

وقوله : « وَسَبَّحَ رَبِّي كُلَّ نَبِيٍّ عِلْمًا » يعني : أنه عالم الغيوب ، فلا يفعل إِلَّا الخير والصلاح والحكمة ، فيتقدير أن يحدث من مَكَارِهِ الدنيا شيءٌ ، فذلك؛ لأنه - تعالى - عرف وَجْهَ الصَّلَاحِ والخير فيه ، لا لأجل أنه عقوبة على الطعن في إلهية الأصنام .
قوله : « عِلْمًا » فيه وجهان :

أظهرهما : أنه منصوب على التمييز ، وهو مُجَوَّلٌ عن الفاعل ، تقديره : « وسع علم ربِّي كُلَّ شيء » كقوله : { واشتعل الرأس شَيْباً } [مريم : 4] أي : شيب الرأس .
 والثاني : أنه مَنْصُوبٌ علي المفعول المطلق ، لأن معنى وَسِيعَ : عَلِمَ .
 قال أبو البقاء : « لَأَنَّ الشَّيْءَ فَقَدْ أَحَاطَ بِهِ ، وَالْعَالَمُ بِالشَّيْءِ مُحِيطٌ بِعَلْمِهِ » .
 قال شهابُ الدِّينِ : وهذا الَّذِي ادَّعَاهُ مِنَ المَجَازِ بَعِيدٌ .
 و « كل شيء » مفعول لت « وسع » على التقديرين .
 و « أَقْلًا تَتَذَكَّرُونَ » جملة تقرير وتوبيخ ، ولا مَحَلٌّ لها لِإِسْتِثْنَائِهَا ، والمعنى :
 أفلا تتذكرون أن نَفْيَ الشركاء والأضداد والأنداد عن الله لا يوجب حلول العذاب ونزول العقاب ، والسَّعْيِ في إثبات التوحيد والتنزيه لا يوجب استحقاق العذاب والعقاب .

(7/29)

وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (81) الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ (82)

قد تقدّم الكلام على « كيف » في أوّل البقرة [آية 28] ، و « ما » بجوز فيها ثلاثة أوجه ، في حَيْزِ التَّعَجُّبِ والإنكار ، وأن تكون حاليةً ، أي : وكيف أخاف الذي تشركون حال كونكم أنتم غير خائفين إشاراكم ، ولا بُدَّ من إضمار مبتدأ قبل المضارع المنفي ب « لا » لما تقدّم غير مرّة ، أيك كيف أخاف الذي تشركون ، أو عاقبة إشاركم حال كونكم آمنين من مَكْرِ الله الذي أشركتم به غيره ، وهذه الجملة وإن لم يكن فيها رَابِطٌ يعود على ذِي الحالِ لا يَصُرُّ ذلك ، لأن الواو بنفسها رابطة .

وإنظر إلى حُسْنِ هذا النَّظْمِ السَّوِيِّ حيث جعل متعلّق الخَوْفِ الواقع منه الأصنام ، ومتعلّق الخوف الواقع منهم إشاركم بالله غيره تَرْكاً لأن يعادل الهاري - تعالى - لأصنامهم لو أُبْرِرَ التركيب على هذا ، فقال : « ولا تخافون الله » مُقَابَلَةً لقوله : « وكيف أخافُ معبوداتكم » . وأتى ب « ما » في قوله : « ما أشركتم » وفي قوله : { مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا } إلا أنهم غير عقلاء؛ إذ هي جماد وأحجارٌ وخشبٌ كانوا يَنْجِثُونَهَا ويعبدونها .

وقوله : « مَا لَمْ يُنَزَّلْ » مفعول لت « أشركتم » ، وهي موصولة اسمية أو نكرة ، ولا تكون مَصْدَرِيَّةً لفساد المعنى ، و « به » و « عليكم » ، متعلقان ب « يُنَزَّلُ » ويجوز في « عَلَيْكُمْ » وجه آخر ، وهو أن يكون حالاً ، من « سُلْطَانًا » ؛ لِأَنَّهُ تَأَخَّرَ عَنْهُ لِحَاجَةِ أَنْ يَكُونَ صِفَةً .

وقرا الجمهور : « سُلْطَانًا » ساكن اللام حيث وقع ، وقُرِئَ بِصَمْتِهَا ، وهل هي لغة مُسْتَقْبَلَةٌ ، فيثبت فيها بناء فعل بضم الفاء والعين ، أو هي إتباع حركةٍ لأخرى

ومعنى الآية : وكيف أخافُ الأصنام التي لا قُدْرَةَ لها على النَّفْعِ والضَّرِّ ولا تُبْصِرُ ولا تَسْمَعُنَ وأنتم لا تخافون من الشَّرِكِ الَّذِي هُوَ أَعْظَمُ الذُّنُوبِ ، وليس لكن حُجَّةً على ذلك .

وقوله : { فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ }

أي : ما لكم تنكرون عَلَيَّ الأَمَنَ في موضع الأَمْنِ ، ولا تنكرون على أنفسكم الأَمَنَ في موضع الخَوْفِ فقال : « فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ » ولم يَقُلْ : « فَأَيُّنَا أَحَقُّ تَحَرُّنُ أم أنتم » إلزاماً لِحَصْمِهِ بما يدَّعِيه عليهن وأحتراراً من تَرْكِيَةِ نفسه ، فعدل عنه إلى قوله : « فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ » ، يعني : فريق المشركين أم الموحدين؟ وهذا بخلاف قول الآخر : [الكامل]
2227- فَلَيْتَ لَقَيْتُكَ خَالِيَيْنِ لَتَعْلَمَنَّ ... أَيُّ أَيُّكَ قَارِسُ الْأَحْزَابِ
قَلِيلَهُ قَصَاحَةَ الْقُرْآنِ وَأَدَابِهِ .
وقوله : « إِنْ كُنْتُمْ » جوابه محذوف ، أي : فأخبروني ، ومعلّق العلم محذوف ، ويجوز ألا يُرَادَ له مفعول؛ أي : إن كنتم من ذوي العلم .

(7/30)

قوله : « الَّذِينَ آمَنُوا » هل هو من كلام إبراهيم ، أو من كلامه قومه ، أو من كلام الله تعالى؟ ثلاثة أقوال ، وعليها يترتب الإعرابُ .
فإن قلنا : إنها من كلام إبراهيم كانت جواباً عن السؤال في قوله « فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ » .
وكذا إن قلنا : إنها كلام قومه ، وأنهم أجابوا بما هو حُجَّةٌ عليهم كيأن الموصول خبر مبتدأ محذوف؛ أي : هم الذين آمنوا ، وإن جعلناه من كلام الله تعالى ، وأنه أَمَرَ نَبِيَّهُ بأن يجيب به السؤال المتقدم ، فكذلك أيضاً .
وإن جعلناه لِمُجَرَّدِ الإخبار من الباري- تعالى - كان الموصول مبتدأ ، وفي خبره أوجه :
أحدهما : أنه الجملة بعده ، فإن « أولئك » ، و « أولئك » مبتدأ ثانٍ ، و « الأمن » مبتدأ ثالث ، و « لهم » خبره ، والجملة خبر « أولئك » ، و « أولئك » وخبره خبر الأول .
الثاني : أن يكون « أولئك » بدلاً أو عطف بيان ، و « لهم » خبر الموصول ، و « الأمن فاعلٌ به لاعتماده .
الثالث : كذلك ، إلا أن « لهم » خبرٌ مقدّم ، و « الأمن » مبتدأ مؤخر ، والجملة خبر الموصول .
الرابع : أن يكون « أولئك » مبتدأ ثانياً ، و « لهم » خبره ، و « الأمن » فاعل به ، والجملة خبر الموصول .
الخامس : وإليه ذهب أبو جَعْفَرِ النحاسُ ، والحوافي أن « لهم الأمن » خبر الموصول ، وأن « أولئك » قاصِلةٌ ، وهو غريب؛ لأن القَصَلَ من شأن الضمائر لا من شأن أسماء الإشارة .
وأما على قولنا بأن « الذين » خبر مبتدأ محذوف ، فيكون « أولئك » مبتدأ فقط ، وخبره الجملة بعده ، أو الجار وَحْدَهُ ، و « الأمن » فاعل به ، والجملة الأولى على هذا منصوبةٌ بقول مُضَمَّرٍ ، أي : قُلْ لهم الذين آمنوا إن كانت من كلام الخليلين أو قالوا هم الذين إن كانت من كلام قومه .
قوله : « وَكَمْ يَلْبِسُوا » يجوز فيه وجهان :
أحدهما : أنها مَعْطُوفَةٌ على الصَّلَةِ ، فلا مَحْضَلٌّ لها حينئذٍ .
والثاني : أن تكون الواو للحال ، الجملة بعدها في محلِّ نصبٍ على الحال ، أي : أمنوا غير مُلبسينٍ يظلم .
وهو كقوله تعالى : { أَنى يَكُونُ لى غُلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنى بَشْرٌ } [مريم : 20] ،

ولا يُلتَقِثُ إلى قول ابن عصفور ، حيث جعل وقوع الجُمْلَةِ المنفية حالاً قليلاً ،
 ولا إلى قَوْلِ ابن حَرْوْفٍ ، حيث جعل الواو واجِبَةَ الدخول على هذه الجملة ،
 وإن كان فيها صَمِيضٌ يعود على الحال .
 والجمهور على « يَلْبِسُوا » بفتح الياء بمعنى « يخلطونه » .
 وقرأ عكرمة بضمها من الإلباس . « وَهُمْ مُهْتَدُونَ » يجوز اسْتِنْتَأْفُهَا وحاليتها .
 فصل في تفسير الآية
 روِي عَلَقَمَةَ عن عَبْدِ اللَّهِ قال : لما نزلت { الذين آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ
 بِظُلْمٍ } شقَّ ذلك على المُسلمين ، فقالوا : يا رسول الله ، فَأَيُّنا لا يَظْلِمُ نفسه
 ، فقال : لَيْسَ ذلك ، إِنَّمَا هُوَ الشِّرْكَ ، أَلَمْ تَسْمَعُوا إلى ما قال لقمان لابنه :
 { يا بني لا تُشْرِكْ بالله إنَّ الشْرِكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ } [لقمان : 13] .

(7/31)

وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَن نَشَاءُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ
 عَلِيمٌ (83)

« تلك » إشارة إلى الدلائل المُتقدِّمة من قوله : { وَكَذَلِكَ نري إِبْرَاهِيمَ }
 [الأنعام : 75] إلى قوله : { وَمَا آتَا مِنَّا مِنَ المَشْرِكِينَ } [الأنعام : 79]
 وقيل : إشارة إلى القوم لما حَوَّفُوهُ بأنَّ الهتَمُّ نُحَيْلُهُ لِأجل سَنَمِهِ إِيَّاهَا ، فقال
 لهم : أفلا تَخَافُونَ أَنتم حيث أقدَمْتُمْ على الشْرِكِ بالله ، وسَوَّيْتُمْ في العبادة
 بين الخالق العالم ومُدَبِّرِهِ ، وبين الخشب المَنْحُوتِ .
 وقيل : إشارة إلى الكل .
 ويجوز في « حُجَّتُنَا » وجهان :
 أحدهما : أن يكون خير المبتدأ ، وفي « آتَيْنَاهَا » حينئذٍ وجهان :
 أحدهما : أنه في مَحَلِّ تَصْبٍ على الحال ، والعامِلُ فيها معنى الإشارة ، ويَدُلُّ
 على ذلك التَّصْرِيحُ بوقوع الحال في نظيرتها . كقوله تعالى : { فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ
 حَاوِيَةٌ } [النمل : 52] .
 والثاني : أنه في مَحَلِّ رَفْعٍ على أنه حَبْرٌ ثانٍ أخبر عنها بِحَبْرَيْنِ ، أحدهما مفرد ،
 والآخر جملة .
 والثاني : أنه في مَحَلِّ رَفْعٍ على أنه حَبْرٌ ثانٍ أخبر عنها بِحَبْرَيْنِ ، أحدهما مفرد ،
 والآخر جملة .
 والثاني من الوَجْهَيْنِ الأوَّلين : أن تكون « حُجَّتُنَا » بدلاً أو بَيَاناً ل « تلك » ،
 والخبر الجملة الفعلية .
 وقال الحوفي : « إن الجملة مِنْ « آتَيْنَاهَا » في مَوْضِعِ النعت ل « حُجَّتُنَا »
 على نِيَّةِ الإِفْصَالِ ؛ إذ التقدير : حُجَّةٌ لنا « يعني الانفصال من الإضافة لِئَحْصَلَ
 التَّنْكِيرُ المُسَوِّغُ لوقوع الجُمْلَةِ صِفَةً ل « حُجَّتُنَا » وهذا لا ينبغي أن يقال .
 وقال أيضاً : إنَّ « إِبْرَاهِيمَ » مفعول ثانٍ ل « آتَيْنَاهَا » ، والمفعول الأول هو «
 هاء » ، وقد تقدَّم في أوَّل البقرة ، فإنَّ هذا مَذْهَبُ السُّهَيْلِيِّ عند قوله : { وَإِذْ
 آتَيْنَا مُوسَى الكِتَابَ } [البقرة : 53] . وأنَّ مَذْهَبَ الجمهور أن تجعل الأول ما
 كان عَاقِلاً ، والثاني غيره ، ولا يبالي بتقديم ولا تأخير .
 فصل في الدلالة في الآية
 قوله : « آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ » يَدُلُّ على أنَّ تلك الحُجَّةَ إنما حَصَلَتْ لإِبْرَاهِيمَ - عليه

الصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ - بإيتاء الله وإظهاره تلك الحُجَّةِ في عَقْلِهِ ، وذلك يَدُلُّ على أن الإيمانَ والكُفْرَ لا يَحْضُرَانِ إِلَّا بِخَلْقِ اللهِ تعالى ، ويؤكدُه قوله : { تَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مِّنْ تَشَاءُ } فإن المراد أنه - تعالى - رَفَعَ درجات إبراهيم بسبب أنه - تعالى - أتاه تلك الحُجَّةُ .

ولو كان حُضُورُ العِلْمِ بتلك الحجة من قبل إبراهيم لا من قِبَلِ اللهِ تعالى ، لكان إبراهيمُ - عليه الصَّلَاةُ وَالسَّلَامَ - هو الذي رفع درجات نفسه .

قوله : « عَلَى قَوْمِهِ » فيه وجهان :

أحدهما : أنه مُتَعَلِّقٌ بـ « آيَاتِنَا » قاله ابن عطية والحوفي ، أي : أظهرناها لإبراهيم على قَوْمِهِ .

والثاني : أنها مُتَعَلِّقَةٌ بمحذوف؛ على أنها حالٌ ، أي : آتيناها إبراهيم حُجَّةً على قومه ، أو دَلِيلًا على قومه ، كذا قَدَّرَهُ أبو البقاء ، وييلزم من هذا التَّقْدِيرِ أن تكون حالًا مُؤَكِّدَةً؛ إذ التَّقْدِيرُ : وتلك حُجَّتِنَا آتَيْنَاهَا له حُجَّةً .

(7/32)

وقَدَّرَهُ أبو حَيَّانَ على حَذْفِ مُصَافٍ ، فقال : أي : آتيناها إبراهيم مُسْتَعْلِيَةً عل حُجَجِ قَوْمِهِ قَاهِرَةً لها وهذا أحسن .

ومنع أبو البقاء أن تكون مُتَعَلِّقَةٌ بـ « حجتنا » قال : لأنها مَصْدَرٌ و « آتَيْنَاهَا » حَبْرٌ أو حالٌ ، وكلاهما لا يفصل به بين المَوْضُوعِ وَصَلْتِهِ .

ومنع أبو حَيَّانَ ذلك أيضًا ، ولكن لكون الحُجَّةِ لَيْسَتْ مَصْدَرًا .

قال : إنما هو الكلامُ المُؤَلَّفُ للاستلال على الشيء ، ثم قال : ولو جعلناها مَصْدَرًا لم يَجُزْ ذلك أيضًا؛ لأنه لا يُفْصَلُ بالخبر ، ولا بمثل هذه الحال بين المصدر ومطلوبه .

وفي مَنَعِهِ وَمَنَعَ أَبِي البقاء نظرٌ؛ لأنَّ الحالَ وإن كانت جُمْلَةً لَيْسَتْ أَجْتِيبَةً حَتَّى يُمْتَعِ القَصْلُ بها؛ لأنها من جملة مَطْلُوبَاتِ المصدر ، وقد تَقَدَّمَ تَطْيِيرُ ذلك بأشبع من هذا .

قوله : « نرفع » فيه وجهان :

الظاهر منهما : أنها مُسْتَأْنَفَةٌ لا مَحَلَّ لها من الإعراب .

الثاني : جَوَّزَهُ أبو البقاء ، وبدأ به - أنها في مَوْضِعِ الحال من « آتيناها » يعني من فاعل « آتيناها » ، أي : في حال كوننا رَافِعِينَ ، ولا تكون حالًا من

المفعول؛ إذ لا ضمير فيها يَعودُ إليه .

ويُقْرَأُ « تَرْفَعُ » بنون العِظَمَةِ ، وبياء العَيْبَةِ ، وكذلك « تَشَاءُ » وقرأ أهل الكوفة : « دَرَجَاتٍ » بالتَّوِينِ ، وكذلك التي في يوسف [آية 76] والباقون

بالإضافة فيهما ، فقرأه الكوفيون يُحْتَمَلُ تَصَبُّ « درجات » فيها من خمسة أوجه :

أحدها : أنها مَنصُوبَةٌ على الظَّرْفِ ، و « مَن » مفعول « نرفع » ؛ أي : نرفع من تَشَاءُ مراتب ومنازل .

والثاني : أن يَنْصِبَ على انه مفعولٌ ثانٍ قُدِّمَ على الأوَّلِ ، وذلك يحتاج إلى تَصْمِينِ « نرفع » معنى فعل يتعدَّى لاثنتين ، وهو « نُعْطِي » مثلًا ، أي : نعطي بالرفع من تَشَاءُ درجاتٍ ، أي : رُتَبًا ، فالدرجاتُ هي المرفوعة لقوله : { رَفِيعُ

الدرجات } [غافر : 15] .

وفي الحديث : « اللَّهُمَّ ارْفَعْ دَرَجَتَهُ فِي عِلِّيِّينَ » وإذا رُفِعَت الدرجة فقد رُفِعَ

صَاحِبُهَا .

والثالث : يَنْتَصِبُ عَلَى حَذْفِ حَرْفِ الْجَرِّ؛ أَي : إِلَى مَنَازِل ، أَوْ إِلَى دَرَجَات .
الرابع : أَنْ يَنْتَصِبَ عَلَى التَّمْيِيزِ ، وَيَكُنْ مُخَوَّلًا مِنَ الْمَفْعُولِيَّةِ ، فَتَوَوَّلَ إِلَى
قِرَاءَةِ الْجَمَاعَةِ؛ إِذِ الْأَصْلُ : « نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مِنْ نَشَأٍ » بِالْإِضَافَةِ ، ثُمَّ حُوِّلَ
كَقَوْلِهِ : { وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا } [القمر : 12] ، أَي : عَيُونَ الْأَرْضِ .
الخامس : أَنَّهَا مُنْتَصِبَةٌ عَلَى الْحَالِ ، وَذَلِكَ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ ، أَي : ذَوِي
دَرَجَاتٍ ، وَيَشْهَدُ لِهَذِهِ الْقِرَاءَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى : { وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ }
{ [الأنعام : 165] } وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ [الزَّخْرَفِ :
32] { وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ وَأَتَيْنَا عِيسَى } [البقرة : 253] .
وأما قِرَاءَةَ الْجَمَاعَةِ : فـ « دَرَجَاتٍ » مَفْعُولٌ « نَرْفَعُ » .

فصل في معنى الدرجات

قيل : الدَّرَجَاتُ دَرَجَاتٌ رَفِيعَةٌ؛ لِأَنَّهَا تُوجِبُ التَّوَابَ الْعَظِيمَ .
وقيل : نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مِنْ نَشَأٍ بِالْعِلْمِ وَالْفَهْمِ وَالْفَضِيلَةِ وَالْعَقْلِ كَمَا رَفَعْنَا
دَرَجَاتَ إِبْرَاهِيمَ حَتَّى اهْتَدَى . وَالخِطَابُ فِي « إِنَّ رَبَّكَ » لِلرَّسُولِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ
الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ .

وقيل : لِلخَلِيلِ إِبْرَاهِيمَ ، فَلَعَى هَذَا يَكُونُ فِيهِ التَّفَاتٌ مِنَ الْغَيْبَةِ إِلَى الْخِطَابِ
مُنْتَبِهًا بِذَلِكَ عَلَى تَشْرِيفٍ لَهُ وَقَوْلِهِ : « حَكِيمٌ عَلِيمٌ » ؛ أَي : إِنَّمَا نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ
مِنْ نَشَأٍ بِمَقْتَضَى الْحِكْمَةِ وَالْعِلْمِ ، لَا بِمَوْجِبِ الشُّهُورَةِ وَالْمُجَازَاةِ ، فَإِنَّ أَعْمَالَ
اللَّهِ - تَعَالَى - مُنْتَزَهَةٌ عَنِ الْعَبَثِ .

(7/33)

وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ كُلًّا هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا مِنْ قَبْلُ وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُودَ
وَسُلَيْمَانَ وَيُوسُفَ وَمُوسَى وَهَارُونَ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ (84)
وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَى وَعِيسَى وَإِلْيَاسَ كُلٌّ مِنَ الصَّالِحِينَ (85) وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ
وَيُوسُفَ وَلُوطًا وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى الْعَالَمِينَ (86) وَمِنْ آبَائِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ وَإِخْوَانِهِمْ
وَاجْتَنَبْنَاهُمْ وَهَدَيْنَاهُمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ (87) ذَلِكَ هُدَى اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَنْ
يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَلَوْ أَشْرَكُوا لَحَبِطَ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ (88)

في « وهبنا » وجهان :

أصحهما : أَنَّهَا مَعْطُوفَةٌ عَلَى الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ مِنْ قَوْلِهِ : « وَتِلْكَ حُجَّتُنَا »
وَعُطِفَ الْأَسْمِيَّةُ عَلَى الْفِعْلِيَّةِ وَعَكْسَهُ جَائِزٌ .

والثاني : أَجَازَهُ ابْنُ عَطِيَّةٍ ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ تَسْقَاً عَلَتْ « أَتَيْنَاهَا طَ وَرَدَّهُ أَبُو حَيَّانٍ
بِأَنَّ « أَتَيْنَاهَا طَ لَهَا مَحَلٌّ مِنَ الْإِعْرَابِ ، إِذَا الْحَالُ ، وَهَذِهِ لَا مَحَلَّ لَهَا؛ لِأَنَّهَا لَوْ
كَانَتْ مَعْطُوفَةً عَلَى الْخَبَرِ أَوْ الْحَالِ لَاشْتَرَطَ فِيهَا رَابِطٌ ، وَ « كَلَّا » مَنصُوبٌ بِ
« هَدَيْنَا » بَعْدَهُ . وَالتَّقْدِيرُ : وَكُلٌّ وَاحِدٌ مِنْ هَؤُلَاءِ الْمَذْكُورِينَ .

فصل في المراد بالهداية

اختلفوا في المراد بهذه الهداية ، وكذا في قوله : { وَنُوحًا هَدَيْنَا مِنْ قَبْلُ }
وقوله في آخر الآيات { ذَلِكَ هُدَى اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَنْ يَشَاءُ } قَالَ بَعْضُ
الْمُحَقِّقِينَ : الْمُرَادُ بِهَذِهِ الْهُدَايَةِ التَّوَابُ الْعَظِيمُ ، وَهُوَ الْهُدَايَةُ إِلَى طَرِيقِ الْجَنَّةِ؛
لِقَوْلِهِ بَعْدَهُ { وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ } وَجِزَاءُ الْمُحْسِنِينَ هُوَ التَّوَابُ ، وَأَمَّا
الْإِرْشَادُ إِلَى الدِّينِ ، فَلَا يَكُونُ جَزَاءً عَلَى عَمَلِهِ .

وقيل : لا يَبْعُدُ أن يكون المُرَادُ الهداية إلى الدين ، وإنما كلُّ جَزَاءٍ على الإحسان الصادر منهم؛ لأنهم اجْتَهَدُوا في طَلَبِ الحقِّ ، فاللَّهُ - تعالى - جَارَاهُمْ على حُسْنِ طلبهم بإيصالهم إلى الحقِّ ، كقوله { والذين جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا } [العنكبوت : 69] .

وقيل : المُرَادُ بهذه الهداية الإِرْشَادُ إلى التَّبَوُّة والرسالة؛ لأن الهداية المَحْصُوصَةَ بالأنبياء ليست إلا ذلك .
فإن قيل : لو كان كذلك لكان قوله : { وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ } يقتضي أن يكون الرِّسَالَةُ جزاءً على عمل ، وذلك باطلٌ .
فالجوابُ أن قوله : { وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ } يحمل على الجزاء الذي هو الثَّوَابُ ، فيزول الإِشْكَالُ .

واعلم أنه - تعالى - لَمَّا حَكَى عن إبراهيم أنه أَطَهَرَ حُجَّةَ اللَّهِ في التوحيد ، وَدَبَّ عنها عَدَدٌ وجوه نعيمٍ وإحسانٍ إليه .

فأولها : قوله : { وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ } [الأنعام : 83] أي : نحن آتَيْنَاهُ تلك الحُجَّةَ ، وهديناه إليها ، وَأَقْفَتَا عَقْلَهُ على حقيقتها ، وذكر تَفْسَهُ باللفظ الدَّالُّ على العظمة [وذلك يوجب] أن تكون تلك النعمة عظيمة .
وثانيها : أنه - تعالى - حَصَّنَهُ بالرُّفْعَةِ إلى الدَّرَجَاتِ العالية ، وهو قوله : { تَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مِّنْ نَّسَاءٍ } [الأنعام : 83] .

وثالثها : أنه - تعالى - جَعَلَهُ عَزِيزاً في الدُّنْيَا؛ لأنه جُعِلَ للأنبياء والِدًا ، والرُّسُلُ من نَسْلِهِ ومن دُرِّيَّتِهِ ، وأبقى هذه الكرامة في نَسْلِهِ إلى يوم القيامة فقال : { وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ } لِصَلِيهِ و « يَعْقُوبَ » بعده من إسحاق .

فإن قيل : لِمَ يذكر إسماعيل - عليه الصَّلَاة والسَّلَام - مع إسحاق ، بل أَخَّرَ ذِكْرَهُ [عنه] بدرجاتٍ ؟

فالجوابُ : أن المقصود بالذِّكْرِ هاهنا أنبياء بين إسرائيل ، وهم بِأَسْرِهِمْ أولاد إسحاق .

وأما إسماعيلُ فإنه لم يخرج من صُلْبِهِ نَبِيٌّ إلاَّ محمدٌ عليه الصَّلَاة والسَّلَام ، [ولا يجوز ذكر محمد - عليه الصلاة والسلام - في هذا المقام؛ لأنه تعالى أمر محمدًا] أن يحتجَّ على العرب في نفي الشِّرْكِ بالله بأن إبراهيم لَمَّا ترك الشرك وأَصْرَرَ علي التَّوْحِيدِ رَزَقَهُ اللَّهُ التَّعَمُّ العظيمة في الدنيا بان آتاه أولادًا كانوا أنبياء ومُلُوكًا ، فإذا كان المحتج بهذه الحُجَّة هو محمد - عليه الصَّلَاة والسَّلَام - امتنع أن يذكر في هذا المعرض .

(7/34)

فلهذا السبب لم يذكر إسماعيل مع إسحاق .
قوله : { وَتُوحَا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ } فالمُرَادُ أنه - تعالى - جعل إبراهيم في أشْرَفِ الأَنْسَابِ؛ لأنه رَزَقَهُ أولادًا مثل إسحاق ويعقوب ، وجعل أنبياء بني إسرائيل من نَسْلِهِمَا ، وأخرجه من أضلاب آباء طَاهِرِينَ مثل « نوح » و « شِيث » و « إدريس » ، والمقصود ببيان كرامة إبراهيم - عليه الصلاة والسلام - بحسب الأولاد والآباء .

قوله : « من دُرِّيَّتِهِ » « الهاء » فيها وجهان :
أحدهما : أنها تعود على نُوح؛ لأنه أَقْرَبُ مذكور ، ت ولأنَّ إبراهيم ومن بعده من الأنبياء كلهم مَنَسُوبُونَ إليه ، [ولأنه ذُكِرَ من جملتهم لوطًا ، وهو كان ابن أخي

إبراهيم أو أخته ، ذكره مَكِّي وغيره ، وما كان من دُرَيْبِهِ ، بل كان من دُرَيْبَةِ نُوحٍ عليه السلام ، وكان رسولاً في زمن إبراهيم .
 وأيضاً : يونس - عليه الصَّلَاة والسَّلَام - ما كان من دُرَيْبَةِ إبراهيم .
 وأيضاً قيل : إنَّ ولد الإنسان لا يُقالُ : إِنَّهُ دُرَيْبُهُ ، فعلى هذا إسماعيل - عليه الصلاة والسلام - ما كان من دُرَيْبَةِ إبراهيم [.
 الوجه الثاني : أنها تعود على إبراهيم ؛ لأنه المحدث عنه والقصة مسوقة إلى ذكره وخبره ، وإنما ذكر نوحاً ، لأن إبراهيم كونه من أولاده أحد موجبات رَفْعِهِ إبراهيم .
 ولكن رُدَّ هذا القَوْلُ بما تقدّم من كون لوط ليس من دُرَيْبِهِ إنما هو ابن أخيه أو أخته ذكر ذلك مكّي وغيره .
 وقد أُجيب عن ذلك فقال ابن عباس : هؤلاء الأنبياء كلهم مُصَافُونَ إلى دُرَيْبَةِ إبراهيم ، وإن كان فيهم من لم يلحقه بولادة من قيل أمّ ولا أب ؛ لأن لوطاً ابن أخي إبراهيم ، والعربُ تجعلُ العمَّ أباً ، كما أخبر الله - تعالى - عن ولدِ يعقوب « أنهم قالوا : { تَعَبَّدُ إِلَهُكْ وَإِلَهُ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ } [البقرة : 133]
 وقال أبو سليمان الدَّمَشَقِيُّ : « وَوَهَبْنَا لَهُ لُوطاً » في المُعَاوَضَةِ وَالْمُنَاصَرَةِ ، فعلى هذا يكون « لوطاً » منصوباً ب « وَهَبْنَا » من غير قَيْدٍ ؛ لكونه من دُرَيْبِهِ .
 وقوله : « داود » وما عطف عليه مَنْصُوبٌ إما بفعل الهَيْتَةِ ، وإما بفعل الهداية .
 و « مِنْ دُرَيْبِهِ » يجوز فيها وجهان :
 أحدهما : أنه متعلق بذلك الفعل المحذوف ، وتكون « مِنْ » لابتداء الغاية .
 والثاني : أنها حال أي : حال كون هؤلاء الأنبياء مَنْسُوبِينَ إليه .
 قوله : « وَكَذَلِكَ نَجْزِي » الكاف في مَحَلِّ تَصَبُّبٍ نَعْتاً لمصدر محذوف ، أي : نجزيهم جَزَاءً مِثْلَ ذَلِكَ الْجَزَاءِ ، ويجوز أن يكون في مَحَلِّ رَفْعٍ ، أي الأمر كذلك ، وقد تقدّم ذلك في قوله : « وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ » .

(7/35)

ومعنى « كذلك » أي : كما جزينا إبراهيم على تَوْجِيهِهِ بأن رفَعنا درجته ، ووهبنا له أولاداً أنبياءً أَقْبِيَاءَ ، كذلك نجزي المحسنين على إحسانهم .
 فصل في بيان نسب بعض الأنبياء
 « داود » ابن إيشا .
 و « سليمان » هو ابنه .
 و « أيوب » ابن موص بن رازح بن روم بن عيص بن إسحاق بن إبراهيم .
 و « يوسف » ابن يَعْقُوبَ بن إسحاق بن إبراهيم .
 و « موسى » ابن عمان بن يصهر بن قاهث بن لاوي بن يعقوب .
 و « هارون » أخو موسى أكبر منه بِسَنَةٍ ، وليس ذكرهم على ترتيب أزمانهم .
 واعلم أنه - تعالى - ذكر أوَّلَ أربعة من الأنبياء ، وهم : « نوح » و « إبراهيم » و « إسحاق » و « يعقوب » ، ثم ذكر من دُرَيْبَتِهِمْ أربعة عشر من الأنبياء : « داود » و « سليمان » و « أيُّوب » ، و « يوسف » ، و « موسى » ، و « هارون » و « زكريا » ، و « يحيى » ، و « عيسى » ، و « إلياس » ، و « إسماعيل » ، و « إيليس » ، و « يونس » ، و « لوطاً » .
 فإن قيل : رعاية الترتيبِ وَاجِبَةٌ ، والترتيب إمَّا أن يعتبر بحسب الفصل والدرجة

، وإما أن يعتبر حسب الزمان ، والترتيب بحسب هذين النوعين غير معتبر هنا ،
 فما السَّبَبُ فيه ؟
 فالجوابُ أن « الواو » لا توجب التَّرتيبَ ، وهذه الآية أخذ الدلائل على صِحَّةِ
 هذا المطلوب .
 قوله : « وزكريا » وهو ابن إدِّ وبرخيَّا و « يحيى » هو ابنه و « عيسى » هو ابن
 مريم ابنة عمران .
 واستُدِلَّ بهذه الآية على أن الحسنَ والحُسَيْنَ من ذُرِّيَّةِ رسول الله - صلى الله
 عليه وسلم - لأن الله - تعالى - جعل عيسى من ذُرِّيَّةِ إبراهيم ، وهو لا ينسب
 إلى إبراهيم إلا بالأمِّ ، فكذلك الحسنُ والحُسَيْنُ ويقال : إن أبا جعفر الباقر
 استدلَّ بهذه الآية عند الحجَّاج بن يوسف الثقفي .
 فصل فيما يستفاد من الآية
 قال أبو حنيفة والشافعي : من وقف على ولده وولد ولده دخل فيه أولاد بتاتيه
 أيضاً ما تتأسَّلوا ، وكذلك في الوصية للقرابات يدخل فيه ولد البنات ، والقرابة
 عند أبي حنيفة كلُّ رَحِمٍ مَحْرَمٍ ، ويسقط عند ابن العمِّ وابن العمَّة وابن الخال
 وابن الخالة ؛ لأنهم ليسوا بمَحْرَمِينَ .
 وقال الشافعي رحمه الله تعالى : القرابة كلُّ ذي رَحِمٍ مَحْرَمٍ وغيره ، فلم
 يسقط عنده ابن العم وقال مالك : لا يدخل في ذلك وكُدُّ البنات .
 وإذا قال : لقرابتي وعقبتي فهو كقوله : لولدي وولد ولدي .

(7/36)

قوله : « وإلياس » قال ابن مسعود : هو إدريس وله اسمان مثل « يعقوب »
 و « إسرائيل » ، والصحيح أنه غيره ؛ لأن - تعالى - ذكره في ولد نوح ، وإدريس
 جدُّ أبي نوح ، وهذا إلياس بن يسي بن فنحاص بن العيزار بن هارون بن عمران
 « كلُّ مِنَ الصَّالِحِينَ » .
 وقوله : « وإسماعيل » هو ابن إبراهيم .
 و « إيسع » [وهو ابن أخطوب بن العجوز] .
 قرأ الجمهور « اليَسَع » بلام واحدة وفتح الياء بعدها .
 وقرأ الأخوان : اليَسَع بلام مشددة وياء ساكنة بعدها ، فقرأه الجمهور فيها
 تاويلان :
 أحدهما : أنه منقولٌ من فعل مضارع ، والأصل : « يَوْسَع » ك « يَوْعِد » ،
 فَوَقَعَتِ الواو بين ياء وكسرة تقديرية ؛ لأن الفَتْحةَ جيء بها لأجل حرف الخلق ،
 فحُذِقَتْ لحذفها في « يضع » و « يدع » و « يهب » وبابه ، ثم سمي به مُجَرِّداً
 عن ضمير ، وزيدت فيه الألف واللام على حدِّ زيادتها في قوله : [الطويل]
 2228- رأيتُ الوليدَ بنَ يزيدٍ مُباركاً ... شديداً بأعباءِ الخلافةِ كاهلهُ
 وكقوله : [الرجز]
 2229- باعدَ أمَّ العُمُرِ من أسيرِها ... حُرَّاسُ أبوابِ عَلى فُصُورِها
 وقيل الألف واللام فيه للتعريف كأنه قدَّر تنكيره .
 والثاني : أنه اسم أعجميُّ لا اشتقاق له ؛ لأن « اليسع » يقال : إنه يوشع بن
 نون قَتَّى موسى ، فالألف واللام فيه زائدتان ، أو معرفتان كما تقدم .
 وهل « أل » لازمة له على تقدير زيادتها ؟
 فقال القارسيُّ : إنها لازمةٌ شُدُوداً ، كلزومها في « الآن » .

وقال مالك : « ما قَارَنْتِ الْأَدَاةُ تَقْلَهُ كَالنَّصْرِ وَالنُّعْمَانِ ، أَوْ ارْتَجَالُهُ كَالْيَسَعِ وَالسَّمْوَعِ ، فَإِنَّ الْأَعْلَبَ ثُبُوثُ أَل فِيهِ وَقَدْ تَحْذَفُ . »
وأما قراءة الأخوين ، فأصله لَيْسَعَ ، ك « صَيَّعَمٌ وَصَيَّرَفٌ » وهو اسم أُعْجَمِيٌّ ، ودخول الألف واللام فيه على الْوَجْهَيْنِ الْمُتَقَدِّمِينَ .
واختار أبو عبيدة قراءة التَّخْفِيفِ ، فَقَالَ : « سَمِعْنَا هَذَا الشَّيْءَ فِي جَمِيعِ الْأَحَادِيثِ : الْيَسَعِ وَلَمْ يُسَمَّ أَحَدٌ مِنْهُمْ الْيَسَعَ » ، وَهَذَا حُجَّةٌ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ رَوَى اللَّفْظَ بِأَحَدِ لُعْتَيْهِ ، وَإِنَّمَا آتَرَ هَذِهِ اللَّفْظَةَ لِخَفِيفَتِهَا لِأَعْدَمِ صِحَّةِ الْأُخْرَى .
وقال الفراء في قراءة التَّشْدِيدِ : « هِيَ أَشْبَهُ بِأَسْمَاءِ الْعَجَمِ » .
قوله « يونس » ك هو يونس بن متى ، وقد تقم أن فيه ثلاث لغات [النساء : 163] وكذلك في سين « يُوسُفُ » وقوله : « وَلَوْطًا » وهو لوط بن هارون ابن أخي إبراهيم .
قوله : « وَكَلَّا قَصَلْنَا » كقوله : « كَلَّا هَدَيْتَنَا » .
قوله : « عَلَى الْعَالَمِينَ » اسْتَدَلُّوا بِهَذِهِ الْآيَةِ عَلَى أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ أَفْضَلُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ ؛ لِأَنَّ « الْعَالَمِ » اسْمٌ لِكُلِّ مَوْجُودٍ سِوَى اللَّهِ - تَعَالَى - فَيَدْخُلُ فِيهِ الْمَلَائِكَةُ . وَقَالَ بَعْضُهُمْ : مَعْنَاهُ قَصَلْنَاهُمْ عَلَى عَالَمِي زَمَانِهِمْ .

(7/37)

قوله : « وَمِنْ آبَائِهِمْ » « آبَائِهِمْ » : فِيهِ وَجْهَانِ :
أحدهما : أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِذَلِكَ الْفِعْلِ الْمَقْدَرِ ، أَي : وَهَدَيْنَا مِنْ آبَائِهِمْ ، أَوْ فَضَّلْنَا مِنْ آبَائِهِمْ ، وَ « مِنْ » تَبْعِيضِيَّةٌ قَالَ بَانِ عَطِيَّةٌ : « وَهَدَيْتَنَا مِنْ آبَائِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ وَإِخْوَانِهِمْ جَمَاعَاتٍ » ، ف « مِنْ » لِلتَّبْعِيضِ ، وَالْمَفْعُولُ مَحْذُوفٌ .
الثاني : أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى « كَلَّا » ، أَي : وَفَضَّلْنَا بَعْضَ آبَائِهِمْ .
وقدَّرَ أَبُو الْبَقَاءِ هَذَا الْوَجْهَ بِقَوْلِهِ : « وَفَضَّلْنَا كَلًّا مِنْ آبَائِهِمْ ، وَهَدَيْنَا كَلًّا مِنْ آبَائِهِمْ » . وَإِذَا كَانَ لِلتَّبْعِيضِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ آبَاءَ بَعْضِهِمْ كَانُوا مُشْرِكِينَ .
وقوله : « وَذُرِّيَّاتِهِمْ » ، أَي : وَذُرِّيَّةَ بَعْضِهِمْ ، لِأَنَّ « عَيْسَى » وَ « يُحْيَى » لَمْ يَكُنْ لِهَمَا وَلَدٌ ، وَكَانَ فِي ذُرِّيَّةِ بَعْضِهِمْ مَنْ كَانَ كَافِرًا .
وقوله : « وَإِخْوَانِهِمْ » وَ « اجْتَبَيْتَاهُمْ » يَجُوزُ أَنْ يُعْطَفَ عَلَى « فَضَّلْنَا » ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَأْنَفًا وَكُرِّرَ لَفْظُ الْهَدَايَةِ تَوْكِيدًا ، وَلِأَنَّ الْهَدَايَةَ أَصْلُ كُلِّ خَيْرٍ ، وَالْمَعْنَى : اصْطَفَيْتَاهُمْ ، وَأَرْشَدْنَاهُمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ .
قوله : « ذَلِكَ هَدَى اللَّهُ » الْمَشَارِإِلِيهِ هُوَ الْمَصْدَرُ الْمَفْهُومُ مِنَ الْفِعْلِ قَبْلَهُ ؛ إِمَّا الْاجْتِبَاءُ ، وَإِمَّا الْهَدَايَةَ ؛ أَي : ذَلِكَ الْاجْتِبَاءُ هُوَ هَدَى ، أَوْ ذَلِكَ الْهَدَى إِلَى الطَّرِيقِ الْمُسْتَقِيمِ هَدَى اللَّهُ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ « هَدَى اللَّهُ » خَبْرًا ، وَأَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنْ « ذَلِكَ وَالْخَيْرِ » يَهْدِي بِهِ « ، وَعَلَى الْأَوَّلِ » يَهْدِي « حَالًا ، وَالْعَامِلُ فِيهِ اسْمُ الْإِشَارَةِ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَبْرًا ثَانِيًا ، وَ « مِنْ عِبَادِهِ طَبِيعٌ أَوْ حَالٌ ؛ إِمَّا مِنْ » مَنْ « وَإِمَّا مِنْ عَائِدِهِ الْمَحْذُوفِ .

فصل في تحرير معنى الهداية
يجوز أن يكون المراد من هذه الهداية معرفة الله - تعالى - وتزبيته عن الشرك ؛ لقوله تعالى بعده : { وَلَوْ أَشْرَكُوا لَحَبِطَ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ } وإذا ثبت ذلك ثبت أن الإيمان لا يحصل إلا بحلق الله تعالى .

(7/38)

أُولَئِكَ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ فَإِنْ يَكْفُرْ بِهَا هَؤُلَاءِ فَقَدْ وَكَلْنَا بِهَا
قَوْمًا لَيَسُوا بِهَا بِكَافِرِينَ (89) أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَاهُمْ أَقْتَدِهِ قُلْ لَا
أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ (90)

{ أُولَئِكَ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ } أي : الكتب المُنزَّلة عليهم ، و « الحكم » يعني
العلم والفِقه ، و « النبوة » . والإشارة ب « أولئك » إلى الأنبياء الثمانية عشر
المذكورين ، ويحتمل أن يكون المراد ب « آتيناهم الكتاب » أيك القَهَمَ النَّامَّ
لما في الكتاب ، والإحاطة بحقائقه ، وهذا هو الأولى ؛ لأن الثمانية عشر لم ينزل
على كل واحد منهم كتاباً إلهياً على التعيين .
قوله { فَإِنْ يَكْفُرْ بِهَا } هذه « الهاء » تعود على الثلاثة الأشياء ، وهي : الكتاب
والحكم والنبوة ، وهو قول الزمخشري .
وقيلك يعود على « النبوة » فقط ، لأنها أقرب مذكور ، والباء في قوله : «
لَيَسُوا بِهَا » مُتَعَلِّقَةٌ بخير « ليس » ، وقدم على عاملها ، والباء في « بكافرين
» زائدة توكيداً .

فصل في معنى الآية

معنى قوله : « يَكْفُرُ بِهَا هَؤُلَاءِ » يعني أهل « مكة » { فَقَدْ وَكَلْنَا بِهَا قَوْمًا
لَيَسُوا بِهَا بِكَافِرِينَ } ؛ قال ابن عباس : المراد بالقَوْمِ الْأَنْصَارُ ، وأهل «
المدينة » ، وهو قول مجاهد .

وقال قَتَادَةُ والحسين : يعني الأنبياء الثمانية عشر .
قال الزجاج : ويدل عليه قوله بعد هذه الآية : { أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَاهُمْ
أَقْتَدِهِ } .

وقال أَبُو رَجَاءٍ العطاردي فَإِنْ يَكْفُرُ بِهَا أَهْلُ الْأَرْضِ ، فقد وُكِّلْنَا بِهَا أَهْلُ السَّمَاءِ ،
يعني الملائكة ، وهو بعيد ؛ لأن اسم القوم كل ما يقع على غير بني آدم .
وقال مجاهد : هم الفرس .

وقال ابن زيد : كل من لم يكفر ، فهو منهم ، سَوَاءً كَانَ مُلْكًا ، أَوْ نَبِيًّا ، أَوْ مِنْ
الصَّحَابَةِ ، أَوْ مِنْ التَّابِعِينَ .

قوله : { أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ } « أولئك » مفعول مُقَدَّمٌ ل « هدى الله »
وَيَضَعُفُ جعله مبتدأ على حذف العائد ، أي : هداهم الله كقوله : { أَقْحَكُمُ
الْجَاهِلِيَّةَ يَتَّبِعُونَ } [المائدة] برفع « حُكْمُ » [والإشارة ب « أولئك » إلى
الأنبياء المتقدم ذكرهم] .

قوله : « فَبِهِدَاهُمْ أَقْتَدِهِ » قرا الأخوان بحذف الهاء في الوَصْلِ والباقون أثبتوها
وَصَلًّا وَوَقْفًا ، إلا أن ابن عامر بكسرها ، ونقل ابن ذكوان عنه وجهين :
أحدهما : الكَسْرُ من غير وَصْلِ بِمَدَّةٍ ، والباقون بسكونها . أما في الوقف فإن
القراء اتَّفَعُوا على إثباتها سَاكِنَةً واختلفوا في « مَالِيَه » و « سُلْطَانِيَه » في «
الحاقَّة » وفي « مَاهِيَه » في « القارعة » بالنسبة إلى الحذف والإثبات ،
وانفقوا على إثباتها في « كِتَابِيَه » و « حِسَابِيَه » فأما قراءة الأخوين ، فالهاء
عندهما لِلسَّكْتِ ، فلذلك حَذَفَاهَا وَصَلًّا ؛ إذ محلها الْوَقْفُ ، وأثبتها وفقاً لِإِبْعَاءِ
لِرَسْمِ المصحفِ وأما من أثبتها ساكنة ، فيحتمل عنده وجهين :
أحدهما : هي هاء سَكْتٍ ، ولكنها ثبت وَصَلًّا إِجْرَاءً لِلوَصْلِ مجرى الْوَقْفِ ،
كقوله : { لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانظُرْ } [البقرة : 259] في أحد الأقوال كما تقدم .

والثاني : أنها ضمير المصدر سَكَّنَتْ وَصَلًا إِجْرَاءً لِلْوَصْلِ مجرى الوُفُوفِ ، نحو :
{ نُؤْتِيهِ } [آل عمران : 145] { فَالْقَهْ } [النمل : 28] و { أَرْجِهْ }
[الأعراف : 111] ، { نُؤَلِّهِ } [النساء : 115] { وَنُضَلِّهِ } [النساء :
115] .

واختلف في المصدر الذي تَعُوذُ عليه هذه « الهاء » ، فقيل : الهدى ، أي اقتدى
الهدى ، والمعنى اقتداء الهدى ، ويجوز أن يكون الهدى مفعولاً لأجله؛ أي :
فبهدهم اقتد لأجل الهدى .

وقيل : الاقتداء؛ أي : اقتد الاقتداء ، ومن إضمار المصدر قول الشاعر :
[البسيط]

2230- هَذَا سُرَاقَةٌ لِلْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ ... وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرُّشَا إِنْ يَلْقَاهَا زَيْبٌ
أي : يَدْرُسُ الدَّرْسَ ، ولا يجوز أن يتكون « الهاء » ضمير القرآن؛ لأن الفعل قد
تَعَدَّى له ، وإنما زيدت « اللام » تَفْوِيَةً له ، حيث تَقَدَّمَ معموله ، وكذلك جعل
النَّحَاةُ تَصُبُّ « زيدا » من « زيدا صَرَبْتُهُ » بفعل مُقَدَّرٍ ، خلافاً للفرء .
قال ابن الأَثَرِيِّ : « إنها ضمير المصدر المؤكد النائب عن الفعل ، وإن الأصل :
اقتد اقتد ، ثم جعل المَصْدَرُ بَدَلًا من الفعل الثاني ، ثم أُضْمِرَ فَانْصَلَ بالأول » .
وأما قراءة ابن عامر فالظاهر فيها أنها ضمير ، وَخُرِّكْتُ بالكسْرِ من غير وَصَلٍ
وهو الذي يسميه الفَرَاءُ الأَخْتِلَاسَ تَارَةً ، وبالصلة وهو المُسَمَّى إِسْبَاعًا أُخْرَى
كما قرئ : { أَرْجِهْ } [الأعراف : 111] ونحوه .

وإذا تَقَرَّرَ هذا فقول ابن مُجَاهِدٍ عن ابن عامر « يُشِمُّ » الهاء من غير بُلُوغِ ياء
« وهذا غلط؛ لأن هذه « الهاء » هاء وَفِي لا تعرب في حال من الأحوال ، أي :
لا تحرك وإنما تدخل ليتبين بها حركة ما قبلها ليس بِجَيِّدٍ لِمَا تقرر من أنها ضَمِيرٌ
المَصْدَرِ ، وقد رَدَّ القَارِسِيُّ قول ابن مجاهد بما تقدم .

والوجه الثاني : أنها هاء سَكَّتِ أَجْرِيَتْ مُجْرَى الضمير ، كما أجريت هاء الضمير
مُجْرَاهَا في السُّكُونِ ، وهذا ليس بِجَيِّدٍ ، ويروى قول المتنبي : [البسيط]

2231- واحرَّ قلباه مِمَّنْ قَلْبُهُ سَيِّمٌ
بضم « الهاء » وكسرها على أنها « هاء » السَّكَّتِ ، شُبِّهَتْ بهاء الضمير
فحركت ، والأحسن أن تجعل الكسر لالتقاء الساكنين لا لشبهها بالضمير؛ لأن «
هاء » الضمير لا تكسر بعد الألف ، فكيف بها يشبهها؟

والاقتداء في الأصل طلبُ المُواقَفَةِ قاله اللُّيْثُ . ويقال : قدوة وقدو وأصله من
القدو وهو أصل البَيْئَاءِ الذي يتشعب منه تصريف الاقتداء .

قال الواجِدِيُّ : الاقتداء في اللغة : الإتيان بِمِثْلِ فِعْلٍ الأول لأجل أنه فعله و «
بُهْدَاهِمُ » متعلق ب « اقتدِه » . وجعل الزمخشري تقديمه مُفيداً للاختصاص
على قاعدته .

فصل فيما يقتدى بهم فيه

هذا خِطَابٌ للنبي صلى الله عليه وسلم واختلفوا في الشيء الذي أمر النبي
صلى الله عليه وسلم بالاقتداء بهم فيه .

فقيل : المُرَادُ أن يَفْتَدِيَ بهم في الأمر الذي أجمعوا عليه ، وهو التوحيد والتَّزْيِيهِ
عن كُلِّ ما لا يَلِيْقُ بالباري سبحانه وتعالى في الدَّاتِ وَالصِّفَاتِ وَالْأَفْعَالِ .

وقيل : المراد الاقتداء بهم في شَرَائِعِهِمْ إلا ما حَصَّهُ الدليل على هذا ، فالآية
دَلِيلٌ على أن شَرَعَ من قبلنا يلزمنا وقيل : المراد به إقامة الدلالة على إِبْطَالِ
الشَّرْكِ ، وإقامة التوحيد؛ لأنه ختم الآية بقوله :

{ وَلَوْ أَشْرَكُوا لَحَبِطَ عَنْهُمْ مَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ } [الأنعام : 88] ثم أكد
إِصْرَارَهُمْ عَلَى التَّوْحِيدِ وَإِنْكَارِهِمْ لِلشَّرِكِ بِقَوْلِهِ : { فَإِنْ يَكْفُرْ بِهَا هَؤُلَاءِ فَقَدْ
وَكَلْنَا بِهَا قَوْمًا لِيُشْرُوا بِهَا بِكَافِرِينَ } ثم قال : { أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَيُهْدَاهُمْ
أَقْتَدَهُ } أي : اقْتَدَى بِهِمْ فِي تَفْيِ الشَّرِكِ ، وَإِثْبَاتِ التَّوْحِيدِ ، وَتَحْمَلِ سَفَاهَاتِ
الْجُهَالِ .

وقال آخرون : اللفظ مُطْلَقٌ فيحمل على الكل إلا ما حَصَّهُ الدَّلِيلُ الْمُتَفَصِّلُ .
قال القاضي ببعده حَمَلٌ هذه الآية على أَمْرِ الرَّسُولِ بِمُتَابَعَةِ الْأَنْبِيَاءِ الْمُتَقَدِّمِينَ
فِي شَرَائِعِهِمْ لَوَجْوه :

أحدهما أن شرائعهم مختلفة مُتَنَاقِضَةٌ فلا يَصِحُّ مع تَنَاقُضِهَا أن يكون بالاقْتِدَاءِ
بهم في تلك الْأَحْكَامِ الْمُتَنَاقِضَةِ .

وثانيها : أن الهدى عبارة عن الدليل دون نفس العمل ، وإذا ثبت هذا ، فنقول :
دليل ثبات شَرَعِهِمْ كان مخصوصاً بتلك الْأَوْقَاتِ فَقَطْ ، فكيف يُسْتَدَلُّ بذلك
على اتِّبَاعِهِمْ فِي شَرَائِعِهِمْ فِي كُلِّ الْأَوْقَاتِ .

وثالثها : أن كونه - عليه الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - مُتَّبِعاً لَهُمْ فِي شَرَائِعِهِمْ يوجب أن
يكون مَنُصِبُهُ أَقَلُّ من مَنُصِبِهِمْ ، وذلك باطلٌ بالإجماع ، فثبت بهذه الوجوه أنه لا
يمكن حَمَلُ الآية على وُجُوبِ الاقْتِدَاءِ بِهِمْ فِي شَرَائِعِهِمْ .

والجواب عن الأول ، أن قوله : « قَبْهَدَاهُمْ أَقْتَدَهُ » يتناول الكل فأما ما ذكرتم
من كون بعض تلك الْأَحْكَامِ مُتَنَاقِضَةً بحسب شرائعهم ، فنقول : العام يجب
تخصيصه في هذه الصُّورَةِ ، ويقى فيما عداها حُجَّةٌ .

وعن الثاني : أنه - عليه الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - لو كان مأموراً بأن يَسْتَدِلَّ بالدليل
الذي يَسْتَدِلُّ بِهِ الْأَنْبِيَاءُ الْمُتَقَدِّمُونَ لم يكن ذلك مُتَّبِعَةً ؛ لأن المسلمين لما
اسْتَدَلُّوا بحدوث العالم علي وجود الصانع لا يقال : إنهم مُتَّبِعُونَ لليهود
والنصارى في هذا الباب ؛ لأن المستدل بالدليل يكون أصلاً في ذلك الحكم ، ولا
تعلل له بمن قبله أَلْبَتَّةً ، والاقْتِدَاءُ وَالِاتِّبَاعُ لا يحصل إلا إذا كان فعل الأول سبباً
لوجوب الفعل عن الثاني .

وعن الثالث : أنه أمر الرَّسُولِ بِالِاقْتِدَاءِ بِجَمِيعِهِمْ فِي جَمِيعِ الصِّفَاتِ الْحَمِيدَةِ ،
وَالْأَخْلَاقِ الشَّرِيفَةِ ، وذلك لا يوجب كونه أَقَلُّ مرتبة من الكل على ما يأتي في
القَصَلِ الَّذِي بَعْدَهُ .

فصل في أفضلية نبينا محمد صلى الله عليه وسلم
احتجَّ العملاء بهذه الآية على أن الرَّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَفْضَلُ من جميع
الأنبياء عليهم الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ؛ لأن خِصَالَ الكمالِ وَصِفَاتِ الشَّرَفِ كانت
مفترقة فيهم ف « داود » و « سليمان » كانا من أصحاب الشكر على النعمة ،
و « أيوب » كان من أصحاب الصَّبْرِ على البلاء ، و « يوسف » كان جامعاً
لِهَاتَيْنِ الْحَالَتَيْنِ ، و « موسى » عليه الصلاة والسلام كان صاحب الشرعية
القوية القاهرة ، والمعجزات الظاهرة و « زكريا » و « يحيى » و « عيسى » و
« إيلياس » كانوا أصحاب الرُّهْدِ ، و « إسماعيل » كان صاحب الصِّدْقِ و «
يونس » كان صاحب التَّصَرُّعِ .

وثبت أنه - تعالى - إنما ذكر كُلُّ واحد من هؤلاء الأنبياء؛ لأن الغالب عليه حَصْلَةُ مُعَيَّنُهُ من خِصال المَدْح والشرف ، ثم إنه تعالى لما ذكر الكلُّ أمر محمداً - عليه الصَّلَاة والسَّلَام- بأن يقتدي بهم بأسرهم ، فكان التقدير كأنه - تعالى - أمر محمداً أن يجمع من خِصال العُبُودِيَّة والطاعة كُلَّ الصفات التي كانت مُتَفَرِّقَةً فيهم بأجمعهم ، ولما أمره الله- تبارك وتعالى - بذلك امْتَنَعَ أن يقال : إنه قَصَّر في تحصيلهم ، فثبت أنه حَصَّلَهَا ، ومتى كان الأمر كذلك وجب أن يقال : إنه أَفْضَلُهُمْ بِكَلْبَتِهِمْ .

قوله : { قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا } لما أمره الاقتداء بهدى الأنبياء المتقدمين ، وكان من جُمْلَةِ هدايتهم تَرْكُ طلب الأجر في إيصال الدين ، وإبلاغ الشريعة لا جَرَم اقتدى بهم في ذلك فقال : « قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا » [و « الهاء » في « عليه »] تعود على القرآن والتبليغ أضمرنا وإن لم يَجْرَ لهما ذِكْرٌ لدلالة السِّبَاق عليهما ، و « أن » نافية ولا عمل لها على المَشْهُور ، ولو كانت عَامِلَةً لبطل عملها ب « إلا » في قوله : « إِنَّ هُوَ إِلَّا ذِكْرِي » أن يذكره ويعظه . « وللعالمين » متعلق ب « ذكرى » و « اليلام » معدية أي : إن القرآن العظيم إلا تذكير للعالمين ، ويجوز أن تكون متعلقةً بمحذوف على أنها صِغَةُ لِلذِّكْرِي ، وهذه الآية تُدَلُّ على أنه صلى الله عليه وسلم مَبْعُوثٌ إلى كل أهل الدنيا لا إلى قَوْمٍ دون قَوْمٍ .

(7/42)

وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْنَا بَشِيرًا مِنْ شَيْءٍ قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى نُورًا وَهُدًى لِلنَّاسِ تَجْعَلُونَهُ قِرْطَابِينَ تُبَدُّونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا وَعُلَّمْتُمْ مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ قُلِ اللَّهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ (91)

قوله : وما قدروا الله حق قدره الآية الكريمة .
اعلم أن مَدَارَ القرآن على إنبات التوحيد والنُّبُوَّة ، فالله - تعالى - لما حَكَى عن إبراهيم - عليه الصَّلَاة والسَّلَام- أنه أثبت دليل [التوحيد ،] وإبطال الشرك ذَكَرَ بعده تَفْرِيرَ أمر النبوة ، فقال : « وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ » حين انركوا النُّبُوَّةَ والرسالة ، فهذا بيان وَجْهِ التَّظْمِ . « حَقَّ قَدْرِهِ » منصوب على المَصْدَرِ ، وهو في الأصل صِغَةُ للمصدر ، فلما أضيف الوصف إلى موصوفه انْتَصَبَ على مَا كَانَ يَنْتَصِبُ عليه مَوْضُوفُهُ ، والأصل قدره الحق كقولهم : « جَرَدَ قَطِيقَةً وسحق عمامة » .

وقرأ الحسنُ البَصْرِيُّ « ، وعيسى الثَّقَفِي : « قَدَّرُوا » بتشديد الدال « قَدَرَهُ » بتحريكها ، وقد تقدّم أنهما لَعَنَانِ . قوله : « إِذْ قَالُوا » مَنصُوبٌ ب « قدروا » ، وجعله ابن عطية منصوباً ب « قدره » [وفي كلام ابن عطية ما يشعر بأنها] للتعليل ، و « من شيء » مفعول به زيدت فيه « من » لوجود شَرْطِي الزيادة .

فصل في معنى الآية
قال ابن عباسٍ : ما عَظَّمُوا الله حقَّ تعظيمه .

وروي عنه أيضاً أنه قلا : معناه ما آمنوا أن الله على كل شيء قدير .
 وقال أبو العَالِيَةِ : ما وصفوا الله حقَّ صِفَتِهِ .
 وقال الأَخْفَشُ : ما عرفوه حقَّ معرفته ، وحقَّق الواحدي رحمه الله - تعالى -
 فقال : قَدَرَ الشَّيْءَ إِذَا سَبَّرَهُ وَحَرَّرَهُ ، وأراج ان يعمل مقداره يقدره بالضمير
 قدراً ، ومنه قوله عليه الصَّلَاة والسَّلَام : « إِنْ عَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدِرُوا لَهُ » أيك
 فاطلبوا أن تَعْرِفُوهُ هذا أصله في اللغة ، ثم يقال لمن عرف شيئاً : هو يَقْدِرُ
 قَدْرَهُ ، وإن لم يعرفه بِصِفَاتِهِ : إنه لا يقدر قَدْرَهُ ، فقوله : « وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ
 قَدْرِهِ » صحيح في كلِّ المعاني المذكورة ولما حكى عنهم أنهم ما قَدَرُوا الله
 حَقَّ قدره بَيْنَ السَّبَبِ فِيهِ ، وهو قولهم : { مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِّنْ شَيْءٍ } .

واعلم أن كلَّ من أنكر التُّبُوَّةَ والرِّسَالَةَ فهو في الحقيقة ما عرف الله حَقَّ
 مَعْرِقَتِهِ ، وتقديره من وُجُوهِ :
 الأول : أن مُنْكَرَ البعث والرِّسَالَةَ إما أن يقول : إنه - تبارك وتعالى - ما كَلَّفَ
 أحداً من الخَلْقِ [تكليفاً أصلاً] أو يقول : إنه - تبارك وتعالى - كَلَّفَهُمْ ، والأول
 باطل ؛ لأن ذلك يقتضي أنه - تبارك وتعالى - أَبَاحَ لَهُمْ جَمِيعَ المُنْكَرَاتِ والقَبَائِحِ ،
 نحو [شَتْمِ] الله وَوَضْفِهِ بما لا يليق به والاسْتِخْفَافِ بالأنبياء - عليهم الصَّلَاة
 والسَّلَام - والرسول ، والإعراض عن شُكْرِ الله - تعالى - ومُقَابَلَةِ الإِنْعَامِ بالإساءة
 ، وكل ذلك باطل .
 وإن سلم أنه - تعالى - كَلَّفَ الخَلْقَ بالأمر [والنهي فهاهنا لا بُدَّ] من مُبَلِّغٍ
 وشارع مُبَيِّنٍ ، وما ذلك إلاَّ للرَّسُولِ .

(7/43)

فإن قيل لم لا يجوز أن يُقَالَ : العقل كافٍ في إيجاب الموجبات ، واجتناب
 المقبحات ؟
 فالجواب : هَبْ أن الأمر كما قلتم إلا أنه لا يمتنع تأكيدُ التعريف العَقْلِيِّ
 بالتعريفات المشروعة على السببِ الأنبياء والرسول - عليهم الصَّلَاة والسَّلَام -
 فصبت أن كل من مَنَعَ من البعثة والرسالة ، فقد طَعَنَ في حكمة الله - تعالى -
 وكان ذلك جَهْلًا بصفة الإلهية ، وحينئذ يَصْدُقُ في حقه قوله تبارك وتعالى :
 { وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا } .
 والوجه الثاني في تقرير هذا المعنى : أن من الناس من يقول : إنه يمتنع بعثة
 الأنبياء والرسول عليهم الصَّلَاة والسَّلَام ؛ لأن يمتنع [إظهار] المعجزة على وَفْقِ
 دَعْوَاهُ تصديقاً له ، والقائلون بهذا القول لهم مَقَامَات .
 أحدها : أن يقولوا : إنه ليس في الإمكانِ حَرْقُ العادات ، ولا إيجاد شيء على
 خلاف ما جَرَتْ به العَادَةُ .
 والثاني : يسلمون إمكان ذلك ، إلا أنهم يَقُولُونَ : إن بتقدير حُصُولِ هذه الأفعلا
 الحَارِقَةِ للعَادَاتِ ، فلا دلالة لها على صِدْقِهِ من الرسالة ، وكلا القولين يوجب
 القَدْحَ في كمالِ قُدْرَةِ الله - تعالى - .
 أما الأول وهو أنه ثبت أن الأجسامَ مُتَمَاثِلَةٌ ، وثبت أن ما يحتمله الشيء وجب
 أن يحتمل مثله ، وإذا كان كذلك كان جِسْمُ القَمَرِ والشمس قَائِلًا لِلتَّمَرِّقِ
 والتَّقَرُّقِ ، فإن قلنا : إن الإله غير قادر عليه كان ذلك وَصِفًا له بالعَجْزِ ، وتُقْصَانِ
 القُدْرَةِ ، وحينئذ يصدق في حق هذا القائل أنه ما قدر الله حَقَّ قدره .

وإن قلنا : إنه - تعالى - قادر عليه ، وحينئذ لا يمنع عَقْلًا انشِقَاقُ القمر ، ولا حصول سائر المعجزات .
وأما المقام الثاني : وهو أن [حدوث] هذه الأفعال الخارقة عند دَعْوَى مُدَّعِي النبية يَدُلُّ على صِدْقِهِ ، فهذا أيضاً ظاهرٌ على ما قدر في كتب الأصول ، فثبت أن كُلَّ من أنكر مَكَانَ البعثة والرسالة ، فقد وصف الله تَبَارَكَ وتعالى بالعَجْزِ ونُقْصَانِ القدرة ، فكل من قال ذلك ، فهو ما قَدَّرَ الله حَقَّ قَدْرِهِ .
والوجه الثالث : أنه لما ثبت حُدُوثُ العالم ، فنقول : حدوثه يَدُلُّ على أن إله العالم قَادِرٌ عليهم حكيم ، وأن الخَلْقَ كلهم عَبِيدُهُ ، وهو مالِكهم ومملكهم على الإطلاق والملك المَطَاع يجب أن يكون له أمر ونهي ، وتكليف على عِبَادِهِ ، وأن يكون له وَعْدٌ على الطاعة ، ووَعِيدٌ على المعصية ، وذلك لا يتم ولا يكمل إلا بإرسال الرسل وإنزال الكتب ، فكل من أنكر ذلك فَقَطَطَ طَعَنَ في كونه تعالى مَلِكًا مُطَاعًا ، ومن اعتقد ذلكن فهو ما قدر الله حَقَّ قدره .

فصل في بيان سبب النزول

في هذه الآية الكريمة [يَحْتُ] صَعْبٌ ، وهو أن يقال : هؤلاء الذين حكى الله عنهم أنهم قالوا : { مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ } إما أن يقال : إنهم كُفَّار قريش أو يقال : إنهم أَهْلُ الكتاب من اليهود والنصارى ، فإن كان الأول فكيف يمكن إبطال قولهم بقوله : { قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى } وذلك أن كُفَّار قريش والبراهمة يُنْكِرُونَ رسالة محمد - عليه الصلاة والسلام- فكذلك يُنْكِرُونَ رسالة الأنبياء- عليهم الصلاة والسلام- فكيف يَحْسُنُ إيراد هذا الإلزام عليهم .

(7/44)

وإن كان قائل هذا القول من أهل الكتاب فهو أيضاً مشكل؛ لأنهم لا يقولون هذا القول ، وكيف يقولونه مَعَ أن مَدَّهْتَهُمْ أن التوراة كِتَابٌ أَنْزَلَهُ اللَّهُ عَلَى مُوسَى ، والإنجيل كتابٌ أَنْزَلَهُ اللَّهُ عَلَى عيسى - عليه الصلاة والسلام- وأيضاً فهذه السورة مَكِّيَّةٌ ، والمُتَاطَرَةُ التي وقعت بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين اليهود والنصارى كلها مَدَنِيَّةٌ ، فكيف يمكن حَمْلُ هذه الآية الكريمة عليها ، فهذا تقدير الإشكال في هذه الآية .

واعلم أن النَّاسَ اختلفوا فيه على قولين ، والقول أن هذه الآية نزلت في حقِّ اليهود ، وهو المشهور عند الجمهور .

وقال ابن عباس وسعيد بن جُبَيْر : « إن مالك بن الصيف كان من أحبار اليهود ورؤسائهم وكان رجلاً سميناً فدخَلَ على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أَنْشُدْكَ بِالَّذِي أَنْزَلَ التَّوْرَةَ عَلَى مُوسَى هَلْ تَجِدُ فِي التَّوْرَةِ أَنَّ إِلَهَ يَبْعَثُ الْحَبْرَ السَّمِينِ وَأَنْتَ الْحَبْرُ السَّمِينُ وَقَدْ سَمِنتَ مِنَ الْأَشْيَاءِ الَّتِي تُطْعَمُكُمُ الْيَهُودُ » فضحك القوم فغضب [مالك] بن الصيف ثم التفت إلى عمر ، فقال : « مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ » فقال له قومه : ويلك؟ ما هذا الذي بلغنا عنك ، [أليس] أن الله أنزل التوراة على موسى ، قَلِمَ قلت : ما أنزل الله على بشر من شيء؟ فقال مالك بن الصيف : إنه أَعْصَبَنِي ، فقلت ذلك فقالوا له : وأنت إن غضبت تقول على الله عَيَّرَ الحق ، فنزعه عن رياستهم؛ وجعلوا مكانة كَعْبِ بْنِ الْأَسْرَفِ .
وقال السُّدِّيُّ : نزلت في فنحاصِ بْنِ عازوراء وهو قائل هذه المقالة .

قال ابن عباس : قالت اليهودك يا محمد أنزل الله عليك كتاباً؟ قال : « تَعَمَّ » .
 قَالُوا : وَاللَّهِ مَا أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ كِتَابًا ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى « مَا قَدَرُوا
 اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ » ؛ إِذْ قَالُوا : « مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيَّ بَشِيرٍ مِنْ شَيْءٍ » وفي سبب
 النزول سؤالات :
 السؤال الأول : لَفْظُ الْآيَةِ وَإِنْ كَانَ مُطْلَقًا إِلَّا أَنَّهُ يَتَقَيَّدُ بِحَسَبِ الْعُرْفِ أَلَا تَرَى
 أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا أَرَادَتْ أَنْ تَخْرُجَ [مِنَ الدَّارِ] فَغَضِبَ الرَّوْحُ ، فَقَالَ : إِنْ خَرَجْتَ
 مِنَ الدَّارِ فَأَنْتِ طَالِقٌ ، فَإِنْ كَثِيرًا مِنَ الْفَهَاءِ قَالُوا : اللَّفْظُ وَإِنْ كَانَ مُطْلَقًا إِلَّا
 أَنَّهُ بِحَسَبِ الْعُرْفِ يَتَقَيَّدُ بِتِلْكَ الْمَرْأَةِ ، فَكَذَا هَاهُنَا فَقَوْلُهُ : « مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيَّ
 بَشِيرٍ مِنْ شَيْءٍ » وَإِنْ كَانَ مُطْلَقًا بِحَسَبِ أَصْلِ اللُّغَةِ إِلَّا أَنَّهُ يَتَقَيَّدُ بِتِلْكَ الْوَاقِعَةِ
 بِحَسَبِ الْعُرْفِ ، فَكَانَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : { مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيَّ بَشِيرٍ مِنْ شَيْءٍ } فِي
 أَنَّهُ يَبْغِضُ الْحَبْرَ السَّمِينِ ، وَإِذَا كَانَ هَذَا الْمَطْلُوقَ مَحْمُولًا لِعَلَى هَذَا الْمُقَيَّدِ لَمْ
 يَكُنْ قَلْبُهُ : { قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى نُورًا وَهُدًى } مَبْطَلًا .
 لكلامه .

(7/45)

السؤال الثاني : أن مالك بن الصيف كان مفتخرًا بكونه يهوديًا مُتَّظَاهِرًا بِذَلِكَ ،
 ومع هذا المذهب لا يمكنه أن يقول : ما أنزل الله على بشر من شيء إلا على
 سبيل العصب المذهبي للعقل ، أو على سبيل طغيان اللسان ، ومثل هذا
 الكلام لا يليق بالله - تبارك وتعالى - إنزال القرآن الباقي على وجه [الدهر]
 في غبطاله .

والقول الثاني : أن القائل : ما أنزل الله على بشر من شيء من كُفَّار قريش ،
 وفيه سؤال : هو أن كُفَّار قريش كانوا ينكرون بُيُوتَهُمْ جَمِيعَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ
 وَالسَّلَامُ ، فَكَيْفَ يُمْكِنُ إِزْمَامُهُمْ بِبُيُوتِهِمْ مُوسَى ، وَأَيْضًا فَمَا بَعْدَ هَذِهِ الْآيَةِ لَا يَلِيقُ
 بِكُفَّارِ قَرِيْشٍ ، وَإِنَّمَا يَلِيقُ بِالْيَهُودِ ، وَهُوَ قَوْلُهُ : { تَجْعَلُونَهُ قَرَاطِيسَ يُبَدُّوْنَهَا
 وَتُخْفُونَ كَثِيرًا وَعَلَّمْتُمْ مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ } وَهَذِهِ الْأَحْوَالُ لَا تَلِيقُ إِلَّا
 بِالْيَهُودِ وَهُوَ قَوْلٌ مِنْ يَقُولُ : إِنْ أَوَّلَ الْآيَةِ خِطَابٌ لِلْكَفَّارِ ، وَأَخْرَجَهَا خِطَابًا مَعَ
 الْيَهُودِ ، وَهَذَا فَاسِدٌ ، لِأَنَّهُ يُوجِبُ تَفْكِيكَ نَظْمِ الْآيَةِ ، وَفَسَادَ تَرْكِيْبِهَا ، وَذَلِكَ لَا
 يَلِيقُ بِكَلَامِنَا ، فَضْلًا عَنْ كَلَامِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، فَهَذَا تَقْرِيرُ الْإِشْكَالِ عَلَى هَذَا
 الْقَوْلِ .

أما السؤال الأول : فيمكن دفعه بأن كُفَّار قريش كانوا مُخْتَلَطِينَ بِالْيَهُودِ
 وَالنَّصَارَى ، وَكَانُوا قَدْ سَمِعُوا مِنَ الْقَرِيقِيِّينَ عَلَى سَبِيلِ التَّوَاتُرِ ظُهُورَ الْمَعْجَزَاتِ
 الْقَاهِرَةِ عَلَى يَدِ مُوسَى - وَغَيْرِهَا ، وَالْكَفَّارَ كَانُوا يَطْعَنُونَ فِي نُبُوَّةِ مُحَمَّدٍ - عَلَيْهِ
 الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - بِسَبَبِ أَنَّهُمْ كَانُوا يَطْلُبُونَ مِنْ أَمْثَالِ هَذِهِ الْمَعْجَزَاتِ [وَكَانُوا]
 يَقُولُونَ : لَوْ جِئْنَا بِأَمْثَالِ هَذِهِ الْمَعْجَزَاتِ أَمْثًا بِكَ ، فَكَانَ مَجْمُوعُ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ
 جَارِيًا مَجْرَى مَا يُوجِبُ عَلَيْهِمُ الْاِعْتِرَاضَ ، وَالْاِعْتِرَافَ بِنُبُوَّةِ مُوسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ
 وَالسَّلَامُ ، وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ [لَمْ يَبْعُدْ إِبْرَادُ] نُبُوَّةِ مُوسَى إِلْزَامًا عَلَيْهِمْ فِي
 قَوْلِهِمْ : { مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيَّ بَشِيرٍ مِنْ شَيْءٍ } .

وأما الثاني : فجوابه أن كفار قريش ، وأهل الكتاب لما اشرتكووا في إنكار
 نبوة محمد صلى الله عليه وسلم لم يتعد أن يكون الكلامُ بعضه خطاباً مع كفار
 « مكة » وبقية خطاباً مع اليهود والنصارى .

فصل في استفاد من الآية

دَلَّتْ هذه الآية الكريمة على أحكام :
 منها : أن التَّكْرَةَ في موضع النَّفْيِ تفيد العموم ، فإن قوله : { مَا أَنْزَلَ اللهُ عَلَى بَشَرٍ مِّنْ شَيْءٍ } تَكْرَهُ فِي مَوْضِعِ النَّفْيِ ، فلو لم تفد العموم لما كان قوله تَبَارَكَ وَتَعَالَى : { قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَىٰ بِإِطْلَاقٍ لَهُ وَتَقْضَىٰ عَلَيْهِ ، وَكَانَ اسْتِدْلَالًا فَاسِدًا .
 ومنها : أن النَّقْضَ يقدر في صِحَّةِ الكلام ؛ لأنه - تبارك وتعالى - تَقْضَىٰ قَوْلُهُمْ : { مَا أَنْزَلَ اللهُ عَلَى بَشَرٍ مِّنْ شَيْءٍ } بقوله تعالى : { قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَىٰ } فلو لم يَدُلُّ النَّقْضُ عَلَى فساد الكلام لما كانت هذه الْحُجَّةُ مُفِيدَةً لهذا المطلوب .

(7/46)

واعلم أن من يقول : إن القَارِقَ بين الصُّورَتَيْنِ يمنع من كون النقض مبطلاً ضعيف إذ لو كان الأمر كذلك لَسَقَطَتْ حُجَّةُ اللهِ فِي هذه الآية الكريمة ، لأن اليهود كانوا يقولون : معجزات موسى عليه الصلاة والسلام أظهر وأبهر من معجزاتك ، فلم يلزم من إثبات النبوة هناك إثبات هاهنا ، ولو كان هذا الفرق [مقبولاً لسقطت هذه الحدة ، وحيث لا يجوز القول بسقوطها ، علمنا أن النقض [على الإطلاق مبطل .
 قوله : { قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِلنَّاسِ } وصف الكتاب بصفتين :
 أحدهما : قوله : « نوراً » وهو مَنْصُوبٌ على الحال ، وفي صاحبها وجهان : أحدهما : أنه « الهاء » في « به » ، فالعامل فيها « جاء » .
 والثاني : أنه « الكتاب » ، فالعامل فيه « أنزل » ، و « للناس » صِفَةٌ ل « هدى » وسمَّاه « نوراً » تشبيهاً له بالنور الذي يبين به الطريق .
 فإن قيل : فعلى هذا لا يَبْقَى بَيِّنٌ كونه نوراً ، وبين كونه هُدًى للناس قَرِينٌ ، فعطف أحدهما على الآخر يوجب التَّعَايُرَ .
 فالجواب : أن للنور صفتان :
 أحدهما : كونه في نَفْسِهِ ظاهراً جَلِيًّا .
 والثانية : كونه بحيث يَكُون سَبَباً لظهور غيره ، فالمراد من كونه « نوراً وهدى » هذان الأمران وقد وُصِفَ الْقُرْآنُ أَيْضاً بهذين الوصفين ، فقال : { وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا يَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا } [الشورى : 52] .
 قوله : « تَجْعَلُونَهُ » قرأ ابن كثير وابن عمرو بياء العَيْبَةِ ، وكذلك « يُنْدُونَهَا وَيُخْفُونَ كَثِيرًا » والباقون بتاء الخطاب في الثلاثة الأفعال ، فأما العَيْبَةُ فَلِلْحَمْلِ عَلَى ما تقدم من العَيْبَةِ في قوله تعالى : { وَمَا قَدَرُوا } إلى آخره .
 وعلى هذا فيكون في قوله : « وَعَلَّمْتُمْ » تأويلان :
 أحدهما : أنه خطاب لهم أيضاً وإنماء جاء به على طريق الالتفات .
 والثاني : أنه خطابٌ إلى المؤمنين اعترض به بين الأمر بقوله : { قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ } وبين قوله : « قل الله » .
 وأما القراءة بتاء الخطاب ففيها مناسبة لقوله : « وَعَلَّمْتُمْ مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ » وَرَجَّحَهَا مكي وجماعة كذلك قال مكي : « وَذَلِكَ حَسَنٌ فِي الْمُشَاكَلَةِ وَالْمُطَابَقَةِ ، وَاتِّصَالِ بَعْضِ الْكَلَامِ بِبَعْضٍ ، وَهُوَ الْاِخْتِيَارُ لِذَلِكَ ، وَلأن أكثر القراء عليه » .

قال أبو حيان : « ومن قال : إن المكرين العرب ، أو كفار قريش لم يكن جَعْلُ الخطاب لهم ، بل يكون قد اعترض بني إسرائيل فقال خلال السُّؤال والجواب : تجعلونه قراطيس [يبدونها] ، ومثل هذا يَبْعُدُ وُقُوعُهُ؛ لأن فيه تَفْكِكاً لِلنَّظْمِ ، حيث جعل أول الكلام خِطاباً لكفار قريش ، وآخره خطاباً لليهود » .
قال : « وقد أُجيب بالجميع لما اشتركوا في إنكار نُبوَّةِ رسالَةِ رسول الله صلى الله عليه وسلم جاء بَعْضُ الكلام خِطاباً للعرب وبعضه خطاباً لبني إسرائيل » .

(7/47)

قوله : « تَجَعْلُوهُ قَرَاتِيسَ » : يجوز أن تكون « جعل » بمعنى « صَيَّرَ » وأن تكون بمعنى « ألقى » أي : يضعونه في كَأغِدٍ .
وهذه الجملة في محلِّ نصب على الحال ، إما من « الكتاب » وإما من « الهاء » في « به » كما تقدم في « نوراً » .
قوله : « قَرَاتِيسَ » فيه ثلاثة أوجه :
والثاني : أنه على حذف مضاف ، أي : يجعلونه دَا قَرَاتِيسَ .
والثالث : أنهم تَرَلَوْه مَنزِلَةَ القراطيس ، وقد تقدم تفسير القراطيس .
والجملة من قوله : « تبدونها » في محلِّ نصب صِفَةً ل « قَرَاتِيسَ » وأما « تخفون » فقال أبو البقاء : إنها صفة أيضاً لها ، وقدر ضميراً محذوفاً ، أي : تخفون منها كثيراً .
وأما مكي فقال : « وتخفون » متبداً لا مَوْضِعَ له من الإعراب . انتهى .
كأنه لما رأى حُلُوَّ الجملة من ضمير يَعُودُ على « قراطيس » منع كونه صِفَةً ، وقد تقدم أنه مُقَدَّرٌ ، وهو أولى ، وقد جَوَّز الواحدي في « تبدون » أن يكون حالاً من ضمير « الكتاب » من قوله : « تَجَعْلُوهُ قَرَاتِيسَ » على أنه يجعل الكتاب القراطيس في معنى ؛ لأنه مُكْتَتَبٌ فيها . انتهى .
قوله : « عَلَى أَنْ تَجْعَلَ » اعْتِدَارٌ عن مجيء خبره مُؤْتَبِراً ، وفي الجملة فهو بعيد أو ممتنع .
قوله : « وَعُلِّمْتُمْ » يجوز أن يكون على قراءة الغيبة في « يَجَعْلُونَهُ » ، وما عطف مُسْتَأْنَفٌ ، وأن يكون حالاً ، وإنما أتى به مُخَاطَباً لِأَجْلِ الالْتِفَاتِ ، وأما على قراءة تاء الخطاب فهو حالٌ ، ومن اشترط « قد » في الماضي الواقع حالاً أضمرها هنا ، أي : وقد علمتم ما لم تعلموا .
والأكثر أن على أن الخطاب هذا لليهود؛ يقول : علمتم على لسان محمد صلى الله عليه وسلم [فضيعوه ولم ينتفعوا به .
وقال مجاهدك هذا خطاب للمسلمين يذكرهم النعمة فيما علمهم على لسان محمد صلى الله عليه وسلم] .
فإن قيل : إن كل كتاب لا بد وأن يوضع في القراطيس ، فإذا كان الأمر كذلك في كل الكتب ، فما السبب في أن الله - تبارك وتعالى - حكى هذا المعنى في معرض الذمِّ لهم؟
فالجواب : أن الذمِّ لم يقع على هذا المعنى فقط ، بل المراد أنهم لما جعلوه قراطيس ، وَقَرَّفُوهُ وَبَعَّضُوهُ ، لا جَرَمَ قَدَرُوا على إبداء البَعْضِ وإِحْقَاءِ البعض ، وهو الذي فيه صِفَةُ محمد صلى الله عليه وسلم .
فإن قيل : كيف يقدر على ذلك ، مع أن التوراة كتابٌ وصل إلى أهل المَشْرِقِ والمغرب ، وعرفه أكثر أهل العلم وحَفِظُوهُ ، ومثل هذا الكتاب لا

يمكن إدخال الزيادة والنقصان فيه ، كما أن الرَّجُلَ في هذا الزمان إذا أراد إدخال الزِّيَادَةَ والنَّقْصَانَ في القرآن لم يقدر على ذلك ، فكذا القول في التَّوْرَةِ؟
فالجواب أنا ذكرنا في سورة « البقرة » أن المراد من التَّخْرِيفِ تفسير آيات التوراة بالوُجُوهِ الفاسدة الباكلة ، كما يفعله المبطلون في رَمَانِنَا هذا بآيات القرآن .

(7/48)

فإن قيل: هَبْ أنه حصل في التوراة آيات دَلَلَةٌ على نبوة محمد صلى الله عليه وسلم إلا أنها قَلِيلَةٌ ولم يخفوا من التوراة إلا تلك الآيات ، فكيف قال : « ويخفون كثيراً » .
فالجواب أن القوم [كانوا] يخفون الآيات الدَّالَّةَ على نبوة محمد صلى الله عليه وسلم فكذلك يخفون الآيات المشتملة على [آيات الأحكام ألا ترى أنهم حاولوا] إخفاء الآية الدالة على رجم [الزاني] الْمُحْصَنِ .
قوله : « قل الله » لفظ الجلالة يجوز فيها وَجْهَانِ : أحدهما : أن يكون فاعلاً لفعل محذوف أيم : قل أنزلهن وهذا هو الصحيح للتصريح بالفعل في قوله : { لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ } [الزخرف : 9] والثاني أنه مبتدأ ، والخبر محذوف ، تقديره : والله أنزله ، ووجهه مناسبة مطابقة الجواب للسؤال ، وذلك أن جملة السؤال اسمية ، فلتنك جملة الجواب كذلك .

ومعنى الآية الكريمة : قل من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى فإن أجابوك وإلا فقل فأنت الله الذي أنزلت ، أي أن العقل السليم والطبع المُسْتَقَمَّ يشهد بان الكتاب الموصوف بالصفات المذكورة المؤيد قَوْلَ صَاحِبِهِ بِالْمَعْجَزَاتِ القاهرة والدلالات الباهرة مثل ظاهرة لظهور الحُجَّةِ القاطعة لا جَرَمَ قال تبارك وتعالى لمحمد عليه الصلاة والسلام : قل لهم المُنْتَرِلُ لذلك الكتاب هو الله ، ونظيره قوله تعالى : { قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلْ اللَّهُ شَهِيدٌ } [الأنعام : 19] كما أن الرجل الذي يريد إقامة الدلالة على الصانع يقول : من الذي أَحَدَثَ الحياة بعد عَدَمِهَا ، ومن الذي أَحَدَثَ العَقْلَ بعد الجَهَالَةِ ومن الذي أودع الحَدَقَةَ القُوَّةَ البَاصِرَةَ ، وفي الصَّمَاخِ القُوَّةَ السَّمِيعَةَ ، ثم إن هذا القائل بَعَيْنِهِ يقول : الله ، والمقصود أنه بلغت هذه الدلالة إلى حَيْثُ يجب على كل عاقل أن يعترف بها ، فسواء أقر الحَصْمُ به أو لم يقر فالمقصود حاصل هكذا هاهنا .

قوله : { تُمْ دَرَهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ } يجوز أن يكون « فِي خَوْضِهِمْ » متعلقاً بـ « ذرهم » ، وأن يتعلق بـ « يلعبون » ، وأن يكون حالاً من مفعول « دَرَهُمْ » وأن يكون حالاً من فاعل « يلعبون » [فهذه أربعة أوجه] وأما « يلعبون » فيجوز أن يكون حالاً من مفعول « ذرهم » .
ومن منع أن تتعدّد الحال لواحد لم يُجْزَأْ حينئذ أن يكون « فِي خَوْضِهِمْ » حالاً من مفعول « ذرهم » ، بل يجعله إما متعلقاً بـ « ذرهم » ، كما تقدّم أو بـ « يلعبون » ، أو حالاً من فاعله .

(7/49)

ويجوز أن يكون « يلعبون » حالاً من ضمير « خوضهم » وجاز ذلك أنه في قُوَّة الفاعل؛ لأن المصدر مُضاف لفاعله؛ لأن التقدير: « ذرهم يخوضون لآعِين » وأن يكون حالاً من الضمير في « خوضهم » إذا جعلناه حالاً؛ لأنه يتصمَّن معنى الاستِقْرَارِ ، فتكون حالاً متدخلة .
فصل في معنى الآية

معنى الكلام إذا أقمت الحُجَّة عليهم ، وبلغت في الإِعْذار والإِنْذار هذا المَبْلَغ العظيم لم يَبْقَ عليك من أمرهم شيء أَلْبَنَّة ، ونظيره قوله تعالى : { إِنَّ عَلَيْكَ إِلَّا الْبَلَاغُ } [الشورى : 48] .

قال بعضهم : هذه الآية مَنسُوخَةٌ بآية السَّيْفِ ، وهذا بعيدٌ؛ لأن قوله : « ثُمَّ ذَرَهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ » مذكور لأجل التَّهْدِيدِ ، ولا ينافي ذلك حصول المُقَاتَلَةِ ، فلم يكن ورود الآية الكريمة الدَّالَّة على وجوب المُقَاتَلَةِ رافعاً لمَدلول هذه الآية ، فلم يحصل التَّشْحُحُ .

(7/50)

وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ مُصَدِّقٌ لِلَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَلِنُنذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا
وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ يُؤْمِنُونَ بِهِ وَهُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ (92)

وفيه دليل على تَقْدِيم الصِّفَةِ غير الصَّرِيحَةِ على الصَّرِيحَةِ ، وأجيب عنه بأن « مُبَارَكٌ » خبر مبتدأ مضمّن وقد تقدم تحقيق هذا في قوله { يَقُومُ يُجِبُّهُمْ } [المائدة : 54] .

وقال الواحدي : « مبارك » : خبر الابتداء فصل بينهما بالجملة ، والتقدير : هذا [كتاب] مبارك أنزلناه ، كقوله : { وَهَذَا ذِكْرُ مُبَارَكٍ أَنْزَلْنَاهُ } [الأنبياء : 50] .

قال شهاب الدين : وهذا الذي ذكره لا يَتِمُّشِي إلا على أن قوله : « مبارك » خبر ثانٍ ل « هذا » وهذا بعيد جداً وإذا سلم له ذلك ، فيكون « أنزلناه » عنده اعتراضاً على ظاهر عبارته ، ولكن لا يحتاج إلى ذلك ، بل يجعل « أنزلناه » صفة ل « كتاب » ولا محذور حينئذ على هذا التقدير ، وفي الجملة فالوَجْهُ ما تقدّم فيه من الإعراب .

وقدّم وَصْفُهُ بِالْإِنْزَالِ على وَصْفِهِ بِالْبِرْكَةِ ، بخلاف قوله تعالى : { وَهَذَا ذِكْرُ مُبَارَكٍ أَنْزَلْنَاهُ } [الأنبياء : 50]

قالوا [لأن الأهم] هنا وَصْفُهُ بِالْإِنْزَالِ إذا جاء عقيب إنكارهم أن يُنَزَلَ اللهُ على بَشَرٍ شيء ، بخلاف هناك ، ووقعت الصفة الأولى جُمْلَةً فعلية؛ لأن الإنزال يَتَجَدَّدُ وقتاً فوقتاً والثانية اسماً صريحاً؛ لأن الاسم يَدُلُّ على الثبوت والاستِقْرَارِ ، وهو مقصود هنا أي : [ركنه] ثابتة مستقرة .

قال القرطبي رحمه الله : « ويجوز نصب « مبارك » في غير القرآن العظيم على الحال ، وكذا : مصدق الذي بين يديه » .

فصل في المقصود بإنزال

قوله : « أنزلناه » المقصود أن يُعْلَمَ أنه من عند الله لا من عند الرسول ، وقوله تعالى : « مبارك » قال أهل المعاني أي : كثير خيره دائم منفعته يبشر

بالتوب والمغفرة ، وبزجر عن القبيح والمعصية .
قوله : « مُصَدِّقٌ » صِقَّةٌ أَيْضاً ، أو خبر بعد خبر على القول بان « مبارك » خبر
لمبتدأ مضمرة وقع صِقَّةٌ لنكرة؛ لأنه في نيَّةِش الانفصال ، كقوله تعالى : { هذا
عَارِضٌ مُّمْطِرًا } [الأحقاف : 24] وكقول القائل في ذلك : [البسيط]
2232- يَا رَبِّ عَابِطَنَا لَوْ كَانَ يَعْرِفُكُمْ

وقال مكي : « مُصَدِّقٌ الَّذِي » نعت ل « الكتاب » على حذف التنوين لالتقاء
الساكنين و « الَّذِي » في موضع نصب وإن لم يقدر حذف التنوين كان «
مصدق » خبراً و « الَّذِي » في موضع خفض ، وهذا الذي قاله عَلَطٌ فاحش؛ لأن
حَدَفَ التنوين إنما هو الإضافة اللفظية ، وإن كان اسم الفاعل في نيَّةِ الانفصال
، وحذف التنوين لالتقاء الساكنين إنما كان في ضرورة أو نُدُورٍ؛ كقوله :
[المتقارب]

2233- وَلَا ذَاكِرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا
والنحوين كلهم يقولون في « هذا ضارب الرجل » : إن حَدَفَ التنوين للإضافة
تَخْفِيفاً؛ ولا يقول أحد منهم في مثل هذا : إنه حذف التنوين لالتقاء الساكنين .
فصل في معنى التصديق في الآية
معنى كونه « مصدقاً لما قبله » من الكتب المنزلة قبله أنها [توافقت في نفي
الشرك وإثبات التوحيد] .

(7/51)

قوله : « ولتنذر » قرأ الجمهور بقاء الخطاب للرَّسُولِ عليه الصلاة والسلام ،
وأبو بكر عن عصام بقاء العَبِيَّةِ ، والضمير للقرآن الكريم ، وهو ظاهر أي : ينذر
بمَوعِظِهِ وَرَوَاجِرِهِ ويجوز أن يعود على الرسول - عليه الصلاة والسلام - للعلم
به .

وهذه « اللام » فيها وجهان :
أحدهما : هي متعلقة ب « أنزلنا » عطفت على مُقَدَّرٍ قَدَّرَهُ أبو البقاء : «
ليؤمنوا ولتنذر » ، وقَدَّرَهَا الزمخشري ، فقال : « ولتنذر معطوف على ما دَلَّ
عليه صفة الكتاب ، كما قيل : أنزلناه للبركات وليصدق ما تقدَّمه من الكتب
والإنذار .

والثاني : أنها متعلقة بمحذوف متأخر ، أي ولتنذر أنزلناه .
قوله : « أم القرى » يجوز أن يكون من باب الحَدْفِ ، أي : أهل أم القُرَى ،
وأن يكون من باب المَجَازِ أطلق لِلْحَمَلِ إلى المحلِّ على الحال ، وإنهما أولى
أعني المجاز والضمير في المسألة ثلاثة أقوال ، تقدم بيَّانُها ، وهذا كقوله تعالى
: { واسأل القرية } [يوسف : 82] وهناك وَجْهٌ لا يمكن هنا ، وهو أنه يمكن
أن يكون السؤال للقرية حَقِيقَةً ، ويكون ذلك مُعْجَزَةً للنبي ، وهنا لا يأتي ذلك
وإن كانت القرية أيضاً نفسها هنا تتكلم إلا أن الإنذار لا يقع لعدم فائدته .
وقوله : « وَمَنْ حَوْلَهَا » عطفت على « أهل » المحذوف ، أي : ولتنذر مَنْ حَوْلَ
أمِّ القرى ، ولا يجوز أن يعطف على « أم القرى » ، إذ يلزم أن يكون معنى «
ولتنذر » أهل من حولها ولا حَاجَةَ تدعو إلى ذلك؛ لأن « من حولها » يقبلون
الإنذار .

قال أبو حيان : ولم يحذف « من » ، فيعطف حول على « أم القرى » ، وإِنَّه لا

يصح من حيث المعنى؛ لأن « حول » ظَرْفٌ لا ينصرف ، فلو عطف على « أم القرى » لصار مفعولاً به لعطفه على المفعول به ، وذلك لا يجوز؛ لأن العرب لا تستعمله إلا ظرفاً .

فصل في تسمية « مكة »
اتفقوا على أن أم القرى « مكة » سميت بذلك؛ قال ابن عباس : لأن الأرضين دحيت من تحتها ، فهي أصل الأرض كلها كالأم أصل [النسل] .
قال الأصم : سميت بذلك؛ لأنها قبلة أهل الدنيا ، فصارت هي كالأصل [وسائر البلاد والقرى تابعة] .
وأيضاً من أصول عبادات أهل الدنيا الحج وهو إنما يكون في هذه البلدة ، فلهذا السبب يجتمع الخلق إليها ، كما يجتمع الأولاد إلى الأم .
وأيضاً فلما كان أهل الدنيا يجتمعون هناك بسبب الحج لا جرم يحصل هناك أنواع من التجارات والمنافع ما لا يحصل في سائر البلاد ، ولا شك أن الكسب والتجارة من أصول المنافع ، فلهذا السبب سميت « مكة » بأم القرى .
وقيل : « مكة » المشرفة أوّل بلدة سكنت في الأرض .

(7/52)

قوله : « من حولها » يدخل في سائر البلدان والقرى .
قال المفسرون : المراد أهل الأرض شرقاً وغرباً .
قوله : « والذين يؤمنون بالآخرة » يجوز فيه وجهان :
أحدهما : أنه مرفوع بالابتداء ، وخبره « يؤمنون » ولم يتحد المبتدأ ولا خبر لتعابير متعلقيهما ، فلذلك جاز أن يقع الخبر بلفظ المبتدأ ، وإلا فيمتنع أن تقول : « الذي يقوم يقوم » ، و « الذين يؤمنون يؤمنون » ، وعلى هذا فذكر الفصلة هنا واجب ، ولم يتعرّض النحويون لذلك ، ولكن تعرضوا لتطائره .
والثاني : أنه منصوب عطفاً على « أم القرى » أي : لينذر الذين آمنوا ، فيكون « يؤمنون » حالاً من الموصول ، وليست حالاً مؤكدة؛ لما تقدم من تسويغ وقوعه خبراً ، وهو اختلاف المتعلق ، و « الهاء » في « به تعود عنلى القرآن » أو على الرسول .
فصل في معنى الآية

ذكر العلماء في [معنى] قوله تعالى : { والذين يؤمنون بالآخرة يؤمنون به } أي : الذي يؤمن بالآخرة ، وهو الذي يؤمن بالوعد والوعيد ، والثواب والعقاب ، ومن كان كذلك فإنه تعظم رغبته في تحصيل الثواب ، ورهبتة عن حلول العقاب ، ويبالغ في النظر في دلائل التوحيد والنبوة ، فيصل إلى العلم والإيمان .

وقال بعضهم : إن دين محمد عليه الصلاة والسلام [مبني على الإيمان بالبعث والقيامة ، وليس لأحد من الأنبياء مبالغة في تقرير هذه القاعدة مثل ما في شريعة محمد عليه الصلاة والسلام فلهذا السبب كان الإيمان بنبوة محمد عليه الصلاة والسلام وبصحة الآخرة أمرين متلازمين] .

قوله : { وَهُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ } حال ، وقدم « على صلاتهم » لأجل الفاصلة ، وذكر أبو علي في « الروضة » ، أن أبا بكر قرأ « على صلواتهم » جمعاً والمراد بالمحافظ على الصلوات الخمس .
فإن قيل : الإيمان بالآخرة يحمل كل الطاعات ، فما الفائدة في تخصيص

الصَّلَاةِ؟ فالجواب : أن المَقْصُودَ التَّنْبِيهَ على أن الصَّلَاةَ أُشْرَفُ العبادات بعد الإيمان بالله تعالى ، ألا ترى أنه لم يقع اسم الإيمان على شَيْءٍ من العبادات لظاهرة ، إلا على الصلاة ، كما قال تبارك وتعالى : { وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ } [البقرة : 143] أي : صلاتكم ، ولم يقع اسم الكُفْرِ على شيء من أَلْمَعَاصِي [إلا على تَرْكِ الصلاة ، قال عليه الصلاة والسلام : « مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ مُتَعَمِّدًا فَقَدْ كَفَرَ » .
فما اخْتُصَّت الصلاة بهذا النوع من التشريف خصها الله - تبارك وتعالى - بالذكر ها هنا .

(7/53)

وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ وَمَنْ قَالَ سَأُنزِلُ بِمَثَلِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمْرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُو أَيْدِيهِمْ أَخْرَجُوا أَنفُسَكُمْ الْيَوْمَ تُجْرَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ بِمَا كُنتُمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ وَكُنتُمْ عَنْ آيَاتِهِ تَسْتَكْبِرُونَ (93)

لما بين كون القرآن كتاباً نازلاً من عند الله ، وبين شَرَفَهُ ورفَعَهُ ذكر بعده ما يدلُّ على وعيد من ادَّعى النبوة والرسالة كذباً وافتراءً .
قال قتادة : نزلت هذه الآية في مسيلمة الكذاب الحنفي صاحب « اليمامة » وفي الأسيود العنسي صاحب « صنعاء » كانا يدَّعيان الرِّسالة والنبوة من عند الله كذباً وافتراءً ، وكان مسيلمة يقول لمحمد صلى الله عليه وسلم : محمد رسول قريش ، وأنا رسول بني حنيفة .

وقال أبو هريرة - رضي الله عنه - : إن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « بَيْنَمَا أَنَا إِذْ أُوْتِيْتُ خَزَائِنَ الْأَرْضِ ، فَوُضِعَ فِي يَدَيَّ سِوَارَانِ مِنْ ذَهَبٍ فَكَبَّرَا عَلَيَّ وَأَهْمَانِي ، فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيَّ أَنْ أَنْفَخَهُمَا فَذَهَبًا فَأَوْلَتْهُمَا الْكُذَّابِينَ اللَّذِينَ أَنَا بَيْنَهُمَا صَاحِبَ صَنْعَاءَ وَصَاحِبَ يَمَامَةَ » .

قال القاضي : الذي يفتري على الله الكذب يدخل فيه من يدَّعي الرسالة كذباً ولكن لا يقتصر عليه؛ لأن العِبْرَةَ بعموم اللفظ ، لا بخصوص السَّبب .
قال القرطبي : ومن هذا النمط من أعرض عن الفقه والسنن وما كان عليه السلف من السنن فيقول : وقع في خاطري كذا ، أو أخبرني قلبي بكذا ، فيحكمون بما وقع في قلوبهم ويغلب عليهم من خواطرهم ، وزعمون أن ذلك لِصَفَائِهَا مِنَ الْأَكْدَارِ ، وخلوها من الأعيار ، فتتجلى لهم العلوم الإلهية ، والحقائق الرَّبَّانِيَّةُ ، فيقفون على أسرار الكليات ، ويعلمون أحكام الجزئيات قَبَسْتَعُونُ بها عن أحكام الشرائع ، ويقولون : هذه الأحكام الشرعية العامة إنما يحكم بها على الأغبياء العامة ، وأما الأولياء ، وأهل الخصوص فلا يحتاجون إلى تلك النُّصوص .

وقوله تعالى : « ومن أظلم » مبتدأ وخبر ، وقوله : « كذباً فيه أربعة أوجه : أحدهما : أنه مفعول « افتري » أي : اختلق كذباً وافتعله ؛
الثاني : أنه مَصْدَرٌ له على المعنى ، أي : [افتري] افتراءً ، وفي هذا نظر؛ لأن المعهود في مثل ذلك إنما هو فيما كان المَصْدَرُ فيه تَوْعاً من الفعل ، نحو : قدع القُرْفُصَاءَ أو مُرَادِفاً له ك « قعدت جلوساً » أما ما كان المصدر فيه أعم من فعله نحو : افتري كذباً ، وتقرِّصَ قعوداً ، فهذا غير معهود ، إذ لا فائدة فيه

والكذب أعمُّ من الافتراء ، وقد تقدّم تحقيقه .
الثالث : أنه مفعول من أجليه ، أي : افتري لأجل الكذب .
الرابع : أنه مصدر واقع موقع الحال ، أي : افتري حال كونه كاذباً ، وهي حال مؤكدة .

وقوله : « أو قال » عطف على « افتري » في محلّ رفع لقيامه مقام الفاعل ، وجوز أبو البقاء أن يكون القائم مقام الفاعل ضمير المصدر ، قال : تقديره : « أوحى إليّ الوحي » ، أو الإيحاء . والأولّ أولى ؛ لأن فيه فائدةً جديدةً ، بخلاف الثاني فإن معنى المصدر مفهوم من الفعل قبله .
قوله : « وَلَمْ يُوحِ إِلَيْهِ » جملة حالية ، وحذف الفاعل هنا تعظيماً له ؛ لأنّ المُوحي هو الله تعالى .

(7/54)

قوله : « وَمَنْ قَالَ » مجرور المَحَلِّ ؛ لأنه تَسَقُّ على « مَنْ » المجرور ب « من » أي : وممن قال ، وقد تقدم نظير هذا الاستفهام في « البقرة : وهناك سؤال وجوابه .
قوله { سَأَنْزِلُ مِثْلَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ } وقرا أبو حيوة : « سَأَنْزِلُ » مضعفاً وقوله : « مثل » يجوز فيه وجهان :
أحدهما : أنه مَنْصُوبٌ على المفعول به ، أي سأنزل قرآناً مثلاً ما أن الله ، و « ما » على هذا مَوْضُوعٌ اسمية ، أن نكرة موصوفة ، أي : مثل الذي أنزله ، أو مثل شيء أنزله .
والثاني : أن يكون نعتاً لمصدر محذوف ، تقديره : سأنزل إنزالاً مثل ما أنزل الله ، و « ما » على هذا مصدرية ، أي : مثل إنزال الله .
فصل في نزول الآية

قيل : نزلت هذه الآية الكريمة في عبد الله بن أبي سَرْحٍ كان قد أسلم ، وكان يكتب الوحي للنبي صلى الله عليه وسلم فكان إذا أملى عليه « سمياً بصيراً » كتب عليمًا حكيمًا ، وإذا أملى عليه « عليمًا حكيمًا » كتب « غفوراً رحيمًا » فلما نزل قوله تعالى : { وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِّن طِينٍ } [المؤمنون : 12] أملاًها رسول الله صلى الله عليه وسلم فعجب عبد الله من تفصيل خلق الإنسان ، فلما انتهى إلى قوله : { ثُمَّ أَنْشَأْتَاهُ خَلْقًا آخَرَ } [المؤمنون : 14] فقال : { فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ } [المؤمنون : 14] فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « اكْتُبْهَا فَهَكَذَا تَرَلْتُ » فَشَكَ عَبْدُ اللَّهِ . فقال : لئن كان محمد صادقاً فقد أوحى إلي كما أوحى إليه فارتدّ عن الإسلام ، ولحق بالمشركين ، ثم رجع عبد الله إلى الإسلام قبل فتح « مكة » المشرفة ، إذ نزل النبي صلى الله عليه وسلم .

وقال ابن عباس رضي الله عنهما وغيره : يريد النَّصْرَ بين الحارث ، والمستهزئين ، وهو جواب لقولهم : { لَوْ تَشَاءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَذَا } [الأنفال : 31] وقوله في القرآن : { إِنَّ هَذَا إِلَّا آسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ } [الأنفال : 31] فكل أحمد يمكنه الإتيان [بمثله] .

« وَلَوْ تَرَى » يا محمد « إذ الظالمون » و « إذا » منصوب ب « ترى » ، ومَفْعُولُ الرَّؤْيَةِ محذوف ، أي : ولو ترى الكُفَّارَ الكذبة ، ويجوز ألا يقدر لها مفعول ، أي : ولو كنت من أهل الرُّؤْيَةِ في هذا الوقت ، وجواب « لو »

محذوف ، أي : لَرَأَيْتَ أمراً عظيماً .
و « الظالمون » يجوز أن تكون فيه « أل » للجنس ، وأن تكون للعهد ، والمراد بهم من تقدّم ذكره من المشركين واليهود والكذبة للمفترين و « في عَمَارَتِ المَوْتِ » خبر المبتدأ ، والجملة في مَحَلِّ خَفْضٍ بِالظَّرْفِ .
و « العَمَارَاتُ جمع « عَمْرَة » وهي الشدة المفطعة وأصلها مِنْ عَمَرَهُ المَاءُ إِذَا سَتَّرَهُ ، وَعَمَرَهُ كُلُّ شَيْءٍ كَثُرَتْهُ وَمَعْظَمُهُ ، ومنه غمرة الموت وغمرة الحرب .

(7/55)

ويقال : غمرت الشيء إذا علاه وغطاه .
قال الرَّجَّاحُ : يقال لكل من كان في شيء كثير : قد عَمَرَهُ ذلك وغمره الدَّيْنُ إِذَا كَثُرَ عَلَيْهِ ، ثم يقال للمَكَارِهِ والشَّدَائِدِ : غمرات ، كأنها تَسْتُرُ بِغَمْرِهَا وتنزل به قال في ذلك : [الوافر]
2234- وَلَا يُنْجِي مِنَ الْعَمَارَاتِ إِلَّا ... بَرَآكَاؤُ الْقِتَالِ أَوْ الْفِرَاءِ
ويجمع على « عَمَر » ك « عَمْرَة » و « عَمَر » كقوله : [الوافر]
2235- ... وَحَانَ لِتَالِكِ الْعُمَرِ انْقِسَاعُ
ويروى « انحسار » .

وقال الرَّغْبُ : أصل العَمَرُ إزالةُ أثر الشيء ومنه قيل للماء الكثير الذي يزيل أثر سيله : غمر وغامر ، وأنشد غير الراغب على غامر : [الكامل]
2236- نَصَفَ التَّهَارُ الْمَاءَ عَامِرُهُ ... وَرَفِيفُهُ بِالْغَيْبِ لَا يَدْرِي
ثم قال : « والغمرة مُعْظَمُ الْمَاءِ لِسِتْرِهَا مَقَرَّهَا ، وجعلت مثلاً للجَهَالَةِ التي تغمر صاحبها » .
والعَمْرُ : الذي لم يُجَرَّبِ الأمور ، وجمعه أَعْمَارُ ، والعِمْرُ : - بالكسر - الحِفْظُ ، والعَمْرُ بالفتح : الماء الكثير ، والعَمْرُ بفتح الغين والميم : ما يغمر من رائحة الدَّسَمِ سائر الروائح ، ومنه الحديث « مَنْ بَاتَ وَفِي يَدَيْهِ عَمْرٌ » .
وغمر يده ، وغمر عرضه دنس ، ودخلوا في عَمَارِ النَّاسِ وخمارهم ، والغمرة ما يطلو به من الرُّغْفَرَانِ ، ومنه قيل للقدح الذي يتناول به الماء : غمر ، وفلان مُعَامِرٌ إِذَا رَمَى بِنَفْسِهِ فِي الْحَرْبِ ، إِذَا لَتَوَعَلِيهِ وَخَوْضَهُ فِيهِ ، وَإِنَّمَا لَتَصَوَّرَ الْغَمَارَ مِنْهُ .

قوله : « والملائكةُ باسَطُوا أَيْدِيَهُمْ » [جملة في محل نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ مِنَ الضَّمِيرِ] المستكن في قوله : « في غمرات » ، و « أَيْدِيَهُمْ » خفض لفظاً ، وموضعه نصب أي : باسطوا أَيْدِيَهُمْ بِالْعَذَابِ يَضْرِبُونَ وَجُوهَهُمْ وَأُدْبَارَهُمْ وَقَوْلُهُ « أخرجوا » منصوب المحل بقول مضمير ، والقول يُضْمَرُ كَثِيراً ، تقديره : يقولون : أخرجوا ، كقوله : { يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ } [الرعد : 23 ، 24] أي : يقولون : سلام عليكم ، وذلك القول المضمير في مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ مِنَ الضَّمِيرِ فِي « باسطو » .
فإن قيل : إنه لا قُدْرَةَ لَهُمْ عَلَى إِخْرَاجِ أَرْوَاحِهِمْ مِنْ أَجْسَادِهِمْ ، فما الفائدة في هذا الكلام؟

فالجواب : أن في تفسير هذه الكلمة وجوه :
أحدهما : ولو ترى الظالمين إذ صاروا إلى غمراتِ المَوْتِ فِي الْآخِرَةِ ، فأدخلوا جهنم ، وغمراتُ المَوْتِ عِبَارَةٌ عَمَّا يَصِيبُهُمْ هُنَاكَ مِنْ أَنْوَاعِ الشَّدَائِدِ وَالْعَذَابِ ، والملائكةُ باسطوا أَيْدِيَهُمْ [عليهم بالعذاب] يُبَكِّتُونَهُمْ بِقَوْلِهِمْ : أخرجوا أنفسكم

من هذا العذاب الشديد إن قدرتم .
 وثانيها : أن المعنى « ولو ترى إذ الظالمون في غمرات الموت » عند نزول
 الموت في الدنيا ، والملائكة باسطو أيديهم ليقبض أرواحهم يقولون لهمك
 أخرجوا أنفسكم من هذه الشدائد ، وخلصوها من هذه الآلام .
 وثالثها : « أخرجوا أنفسكم » [أي : أخرجوها إلينا] من أجسادكم ، وهذه
 عبارة عن العُنفِ والتشديد في إزهاق الروح من غير تنفيس وإمهال كما يفعل
 الغريمُ الملازم المُلحِّ ، ويقول : أخرج ما لي عليك الساعة ، ولا أبرح من مكاني
 حتى أنزعه من أحداقك .

(7/56)

ورابعها : أن هذه اللفظة كناية عن شِدَّةِ حالهم ، وأنهم بلغوا في البلاء الشديد
 إلى حيث يتولى بنفسه إزهاق ورحة .
 خامسها : أنه ليس بأمر ، بل هو وعيدٌ [وتقرير] كقول القائل : امض الآن
 لترى ما يحلُّ بك .

قوله : « اليوم تُجْرَوْنَ » في هذا الظرف وجهان :
 أظهرهما : أنه مَنْصُوبٌ بـ « أخرجوا » بمعنى : أخرجوها من أبدانكم ، فهذا
 القول في الدنيا ، ويجوز أن يكون في يوم القيامة ، والمعنى خَلَّصُوا أَنفُسَكُمْ
 من العذاب ، كما تقدّم ، فالوقف على قوله : « اليوم » ، والابتداء بقوله : «
 تُجْرَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ » .

والثاني : أنه منصوب بـ « تجزون » والوقف حينئذ على « أنفسكم » ،
 والابتداء بقوله : « اليوم » والمراد بـ « اليوم » احتمال أن يكون وقت
 الاحتضار ، وأن يكون يوم القيامة ، و « عذاب » معقول ثانٍ ، والأول قام مقام
 الفاعل .

والهُونُ : الْهَوَانُ؛ قال تعالى : { أَيُمْسِكُهُ عَلَى هُونٍ } [النحل : 59] .
 وقال ذو الأصبع : [البسيط]

2237- إِذْهَبْ إِلَيْكَ فَمَا أُمِّي بِرَاعِيَةٍ ... تَرَعَى الْمَخَاضَ وَلَا أَعْضِي عَلَى الْهُونِ
 وقالت : الْحَنَسَاءُ : [المتقارب]

2238- يُهِينُ التُّفُوسَ وَهُوَ التُّفُو... سَ يَوْمَ الْكَرِيهَةِ أَبْقَى لَهَا
 واطراف العذاب إلى الهون إيداناً بأنه متمكن فيه ، وذلك إنه ليس كل عذاب
 يكون فيه هونٌ ؛ لأنه قد لا يكون فيه هونٌ ، لأنه قد يكون على سبيل الرِّجْرِ
 والتأديب ويجوز أن يكون من إضافة الموصوف إلى صفته ، وذلك أن الأصل
 العذاب الهون وصف به مُبَالَعَةٌ ، ثم أضافه إليه على حِدِّ إضافته في قولهم :
 بَقَلُّهُ الْحَمَقَاءَ ونحوه ، وبدل عليه أن الهون بمعنى قراءة عبد الله وعكرمة
 كذلك .

و « الْهُونُ » بفتح الهاء : الرِّفْقُ والدَّعَةُ؛ قال تبارك وتعالى : { وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ
 الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا } [الفرقان : 63] .

واعلم أنه - تبارك وتعالى - جمع هناك بين الإيلام والإهانة ، فكما أن الثواب
 شَرَطُهُ أن يكون مُنْقَعَةً معروفة بالتعظيم ، فكذا العقاب شرطه أن يكون
 مَصْرَرَةً مقرونة بالإهانة .

قوله : « يَمَا كُنْتُمْ » « ما » مصدرية ، أي : بكونكم قائلين غير الحق ، وكونكم
 مستكبرين و « الباء » متعلقة بـ « تجزون » أي : بسببه ، و « غير الحق »

نصبه من وجهين :
أحدهما : أنه مفعول به ، أي تذكرون غير الحق .
والثاني : أنه تَعَثَّ مَصْدَرٌ محذوف ، أي : تقولون القول غير الحق .
وقوله : « وكنتم » يجوز فيه وجهان :
أظهرهما : أنه عطف على « كنتم » الأولى ، فتكون صلة كما تقدم .
والثاني : أنها جملة مُسْتَأْتَفَةٌ سبقت للإخبار بذلك و « عن آياته » متعلق بخبر «
كان » ، و قدّم لأجل الفواصل ، والمراد بقوله : « كنتم عن آياته تَسْتَكْبِرُونَ »
أي : تَتَعَطَّمُونَ عن الإيمان بالقرآن لا تُصَدِّقُونَهُ .
وذكر الواحدي أي : لا تُصَلُّونَ له ، قال عليه الصلاة والسلام : « مَنْ سَجَدَ [لِلَّهِ
سَجْدَةً] بِنَيْتٍ صَادِقَةٍ فَقَدْ بَرِيَ مِنَ الْكِبْرِ » .

(7/57)

وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَى كَمَا خَلَفْنَاكُمْ أَوْلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُمْ مَا خَوَّلْنَاكُمْ وَرِيَاءَ طُهُورِكُمْ
وَمَا تَرَى مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ رَعِمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءَ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَصَلَ
عَنْكُمْ مَا كُنْتُمْ تَرَعُمُونَ (94)

« فُرَادَى » منصوب على الحال من فاعل « جِئْتُمُونَا » ، و « جِئْتُمُونَا » فيه
وجهان :

أحدهما : أنه بمعنى المستقبل ، أي : تجيئوننا ، وإنما أبرزه في ورة الماضي
لِتَحَقُّقِهِ كقوله تعالى : { أتى أمرُ الله } [النحل : 1] { ونادى أصحابُ الجنة
[الأعراف : 44] .

والثاني : أنه ماض ، والمراد به حكاية الحال بين يدي الله - تعالى - يوم يُقال
لهم ذلك ، فذلك اليوم يكون مجيئهم ماضياً بالنسبة إلى ذلك اليوم .

واختلفوا في قول هذا القائل ، فقيل : هو قول الملائكة المُؤَكِّلِينَ بعقابهم .
وقيل : هو قول الله تعالى ، ومنشأ هذا الخلاف أن الله - تبارك وتعالى - هل
يَتَكَلَّمُ مع الكفار أم لا؟ فقوله تبارك وتعالى في صفة الكفار : « وَلَا يَكَلِّمُهُمْ »
يوجب ألا يتكلم معهم ، فلهذا السبب وقع الاختلاف ، والأول أقوى ؛ لأن هذه
الآية الكريمة معطوفة على ما قبلها ، والعطف يوجب التَّشْرِيكَ .

واختلفوا في « فُرَادَى » هل هو جمع أم لا ، والقائلون بأنه جَمْعٌ اختلفوا في
مُفْرَدِهِ : فقال الفراء : « فُرَادَى » جمع « فَرْدٌ وَفَرِيدٌ وَفَرْدَانٌ » فجوز أن
يكون جَمْعاً لهذه الأشياء .

وقال ابن قُتَيْبَةَ : هو جمع « فَرْدَانٌ » كسَكَرَانَ وسُكَّارَى وَعَجْلَانَ وَعُجَالَى .

وقال قوم : هو جمع فَرِيدٍ كَرَدِيفٍ وَرَدَافَى ، وأسير وأسارى ، قال الراغب ،
وقال : هو جمع « فَرْدٌ » بفتح الراء ، وقيل بسكونها ، وعلى هذا فألفها للتأنيث
كألف « سُكَّارَى » و « أُسَارَى » فيمن لم يتصرف .

وقيل : هو اسم جمع ؛ لأن « فرد » لا يجمع على فُرْدَاى فرد أفراد ، فإذا قلت :
جاء القوم فُرَادَةً فمعناه واحداً واحداً .

قال الشاعر : [الطويل]

2239- تَرَى التُّعْرَاتِ الرُّزْقَ تَحْتَ لِبَانِهِ ... فُرَادَى وَمَنْشَى أَنْقَلَتْهَا صَوَاهِلُهُ
ويقال : فَرْدٌ يَفْرُدُّ فُرُوداً فهو قَارِدٌ ، وأفردته أنا ، ورجل أفرُدُّ ، وامرأة فَرْدَاءُ
كأحمر وحمرء ، والجمع على هذا فُرْدٌ كحُمُرٍ ، ويقال في فُرَادَى : « فَرَادٌ »

على زَيْةٍ « فعال » ، فينصرف ، وهي لغة « تميم » وبها قرأ عيسى بن عمر ، وأبو جيوه : « وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فَرَادَا » وقال أبو البقاء : وقرئ بالشاذ بالتنوين على أنه اسم صحيح ، فقال في الرفع فُرَادُ مَثَل : « تُؤَام ودخال وهو جمع قليل » . انتهى .

ويقال أيضاً « جاء القوم فُرَادَ غير منصرف ، فهو كأحد وُرْبَاع في كونه معدولاً صفة ، وهو قراءة شاذة هنا .

وروي خارجة عن نافع ، وأبي عمرو كليهما أنهما قرأ « فُرَادَى » مثل سُكَارَى « اعتباراً بتأنيث الجماعة ، كقوله تبارك وتعالى : { وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى وَمَا هُمْ بِسُكَارَى } [الحج : 2] فهذه أربع قراءات مشهورة ، وثلاث في الشواذ فراداً كأحد ، فُرَادَى كَسُكَارَى .

قوله : « كَمَا خَلَقْنَاكُمْ » في هذه أوجه : أحدها : أنها مَنصُوبَةٌ المحل على الحال من فاعل « جئتمونا » فمن أجاز تَعَدُّدُ الحال أجاز من غير تأويل ، ومن منع ذلك جعل « الكاف » بدلاً من « فُرَادَى » .

(7/58)

الثاني : أنها في مَحَلِّ نَصَبٍ تَعْنَاءً لمصدر محذوف ، أي : مجيئاً مثل مجيئكم يوم خلقناكم ، وقجره مكى : منفردين انفراداً مثل حالكم أول مرة ، والأول أحسن ؛ لأن دلالة الفعل على المَصْدَرِ أقوى من دلالة الوَصْفِ عليه . الثالث : أن « الكاف » في مَحَلِّ نَصَبٍ على الحال من الضمير المُسْتَكَنَّ فِي « فُرَادَى » ، أي : مشبهين ابتداء خلقكم ، وكذا قَدَّرَهُ أبو البقاء ، وفيه نظر ؛ لأنهم لم يشبهوا بابتداء خلقهم ، وصوابه أن يقدر مُصَافاً أي : مشبهة حالكم حال ابتداء خلقكم .

قوله : « أَوَّلَ مَرَّةً » مَنصُوبٌ على ظرف الزمان ، والعامل فيه « خلقناكم » ، و « مرة » في الأصل مصدر ل « مَرَّ يَمُرُّ مَرَّةً » ثم أُشْبِعَ فيها ، فصارت زماناً .

قال أبو البقاء رحمه الله : « وهذا يَدُلُّ على قوة شبه الزمان بالفعل » . وقال أبو حيان : « وانتصب « أَوَّلَ مَرَّةً » على الظرف ، أي : أول زمانٍ ولا يتقدَّرُ أَوَّلَ خَلْقٍ ؛ لأن أول خلق يستدعي خَلْقاً ثانياً ، إنما ذلك إعادة لَخَلْقٍ » . يعني : أنه لا يجوز أن يكون المَرَّةُ على بابها من المَصْدَرِيَّةِ ، ويقدر أَوَّلَ مَرَّةً من الخَلْقِ لما ذكر .

قوله : « وَتَرَكْتُمْ » فيها وجهان : أحدهما : إنها في محل نَصَبٍ على الحال من فاعل « جئتمونا » ، و « قد » مضمرة على رأي الكوفيين أي : وقد تركتم .

والثاني : أنها لا مَحَلَّ لها لاستثناها ، و « ما » مفعولة ب « ترك » ، وهي موصولة اسمية ، ويضعف جعلها تَكْرَةً موصوفة ، والعائد محذوف ، أي : ما حَوَّلْنَاكُمْوهُ ، و « ترك » متعدية لواحد ؛ لأنها بمعنى التخلية ولو ضمننت معنى « صَبَّرَ » تعدت لاثنين ، و « حَوَّلَ » يتعدى لاثنين ؛ لأنه بمعنى « أعطى وملك » ، والخول ما أعطاه الله من التعم .

قال أبو النجم : [الرجز]
2240- كَوْمِ الدَّرَى مِنْ حَوْلِ الْمُحَوَّلِ ... فمعنى : خولته كمن أملكته الخول

فيه كقولهم : خَوَّلْتَهُ ، أي : ملكته المال .
وقال الرَّاعِبُ : التَّخْوِيلُ فِي الْأَصْلِ إِعْطَاءُ الْخَوْلِ .
وقيل : إعطاء ما يصير له خَوْلًا وقيل : إعطاء ما يحتاج أن يتعهَّده من قولهم :
« فلان خال ما وخايل مال أي حسن القيام عليه » .
وقوله : « وَرَاءَ ظُهُورِكُمْ » متعلق بـ « تركتم » ويجوز أن يضمن « ترك » هنا
معنى « صير » ، فيتعدى لاثنيين : أولهما الموصول ، والثاني هذا الطرف متعلق
بمحذوف ، أي : وصيرتم بالتَّزْكِ الذي خَوَّلْنَاكُمْوه كائناً وراء ظهوركم .
قوله تعالى : « وَمَا تَرَى » الظاهر أنه الْمُتَعَدِّي لواحد ، فهي بصرية ، فعلى هذا
يكون « معكم » متعلق بـ « نرى » ، ويجوز أن يكون بمعنى « علم » ، فيتعدى
لاثنيين ، ثانيهما هو الطرف ، فيتعلق بمحذوف ، أي : ما نراهم كائنين معكم ، أي
مصاحبتم .

(7/59)

إِلَّا أَنْ أَبَا الْبِقَاءِ اسْتَضَعَفَ هَذَا الْوَجْهَ ، وَهُوَ كَمَا قَالَ ؛ إِذْ يَصِيرُ الْمَعْنَى : وَمَا يَعْلَمُ
شُفَعَاءَكُمْ مَعَكُمْ ، وَلَيْسَ الْمَعْنَى عَلَيْهِ قِطْعًا .
وقال أبو البقاء- رحمه لله - : « ولا يجوز أن يكون أي معكم حالاً من «
الشفعاء » ؛ إذ المعنى يصير أن شفعاءهم معهم ولا تراهم » . وفيما قاله نظرٌ
لا يخفى ، وذلك أن النفي إذا دخل على ذاتٍ بِقَيْدٍ ، ففيه وجهان :
أحدهما : نفي تلك الذات بقيدها .
والثاني : نفي القيد فقط دون نفي الذات .
فإن قلت « ما رأيت زيدا » ضاحكاً » ، فيجوز أن لم تَرَ زِيدًا أَلْبَنَةً ، ويجوز أن
رأيت من غير ضحك ، فكذا هاهنا ، إذ التقدير : وما نرى معكم شفعاءكم
مصاحبكم ، يجوز أن لم يروا الشفعاء أَلْبَنَةً ، ويجوز أن يَرَوْهُمْ دون مُصَاحِبَتِهِمْ
لهم ، فمن أين يلزم أنهم يكونون معهم ، ولا يرونهم من هذا التركيب ، وقد
تقدم تَحْقِيقُ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ فِي أَوَائِلِ سُورَةِ « الْبَقَرَةِ » فِي قَوْلِهِ : { لَا يَسْأَلُونَ
النَّاسَ الْخَافَا } [الْبَقَرَةُ : 273] .
و « أنهم » سد مسدَّ المفعولين لـ « زعم » و « فيكم » متعلق بنفس شركاء
، والمعنى : الذين زعمتم أنهم شركاء الله فيكم ، أي في عبادتكم ، أو في
خلقكم ، لأنكم أشركتموهم مع الله - تعالى - في عبادتكم وخلقكم .
وقيل « في » بمعنى « عند » ، ولا حاجة إليه .
وقيل : المعنى أنه يتحملون عنكم نصيباً من العذاب ، أي : شركاء في عذابكم
إن كنت تعتقدون فيهم أنكم إذا أصابتكم تَائِبَةٌ شاركوكم فيها .

فصل في معنى الآية

معنى الآية الكريمة : { وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فِرَادَى كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ { خُفَاءَ عُرَاءَ ،
وخلفتكم ما أعطيناكم من الأموال والأولاد والخدم خلف ظهوركم في الدنيا ، وما
نرى معكم شفعاءكم الذين زعمتم أنهم فيكم شركاء ، وذلك أن المشركين
زعموا أنه يعبدون الأصنام ؛ لأنهم شركاء اللهن وشفعاؤهم عنده ، والمراد من
الآية التَّفْرِيع والتوبيخ ، وذلك لأنهم صرفوا جدَّهم وجهدهم إلى تحصيل المال
والجاه ، وعبدوا الأصنام لاعتقادهم أنها شفعاءهم عند الله تبارك وتعالى ، ثم
أنهم لما وردوا مَحَقَّلَ الْقِيَامَةَ لم يَبْقَ لهم من تلك الأموال شيء ، ولم يجدوا
من تلك الأصنام شَفَاعَةً فبقوا فرادى على كل ما حَصَلُوهُ فِي الدُّنْيَا ، وَعَوَّلُوا

عليه ، بخلاف أهل الإيمان ، فإنهم صرفوا هَمَّهُمْ إلى الأعمال الصالحة ، فَبَقِيََتْ معهم في قبورهم ، وحضرت معهم في مَحَلِّ القِيَامَةِ ، فهم في الحقيقة ، فَبَقِيََتْ حضروا فرادى ُ
 قوله « لقد تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ » قرأ نافع ، والكسائي ، وعاصم في رواية حَفْص عنه « بَيْنَكُمْ » تَصْبِياً ، والباقون « بَيْنَكُمْ » رَفْعاً .
 فأما القراءة الأولى ففيها سبعة أوجه :
 أحدها ، وهي أحسنها : أن الفاعل مضمَر يعود على الإِتِّصَالِ ، والاتصال وإن لم يكن مذكوراً حتى يعود عليه ضمير ، لكنه تقدم ما يَدُلُّ عليه ، وهو لفظ « شركاء » ، فإن الشركة تشعر بالاتِّصَالِ ، والمعنى : لقد تَقَطَّعَ بينكم الاتصال على الظرفية .

(7/60)

الثاني : أن الفاعل هو « بينكم » ، وإنما بقي على حاله منصوباً حَمَلًا له على أغلب أحواله ، وهو مذهب الأخفش ، وجعلوا من ذلك أيضاً قوله : { يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ } [الحج : 17] فيمن بناه إلى المفعول ، وكذا قوله تعالى : { وَمِمَّا دُونَ ذَلِكَ } [الجن : 11] [قال الواحدي : كما رَجَى في كلامهم] منصوباً ظرفاً ، تركوه على ما يكون عليه في أكثر الكلام ثم قال في قوله : { وَمِمَّا دُونَ ذَلِكَ } [الجن : 11] ف « دُونَ » في موضع رفع عندهم ، وإن كان منصوب اللفظ ، ألا ترى أنك تقول : منا الصالحون ، ومنا الظالمون ، إلا أن الناس لما حَكَّوْا هذا المَذْهَبَ لم يتَعَرَّضُوا على هذا الظرف ، بل صرَّحوا بأنه مُعَرَّبٌ ، وهو مرفوع المحل قالوا : أو إنما بقي على اتِّصَالِهِ اعتباراً بأغلب أحواله في كلام أبي حيان ، لما حكى مذهب الأخفش ما يصرح بأنه مَبْنِيٌّ ، فإنه قال : وخرجه الأخفش على أنه فاعل ، ولكنه مبني حَمَلًا على أكثر أحوال هذا الظرف ، وفيه نظر ؛ لأن الذي لا يَصْلُحُ أن يكون عِلَّةَ البناء ، وَعِلَّةَ مَحْضُورِهِ ليس هذا منها .
 ثم قال أبو حيان : « وقد يُقَالُ لإضافته إلى مبني كقوله { وَمِمَّا دُونَ ذَلِكَ } [الجن : 11] وهذا ظاهر في أنه جعل حَمَلُهُ على أكثر أحواله عِلَّةً لبنائه كما تقدم » .

الثالث : أن الفاعل محذوفٌ و « بينكم » صِقَّةٌ له قامت مُقَامَهُ ، تقديره : لقد تَقَطَّعَ وصلٌ بينكم ، قاله أبو البقاء ، وردَّه أبو حيان بأن الفاعل لا يُحَدَفُ ، وهذا غير رَدٍّ عليه ، فإنه يعني بالحذف عدم ذكره لفظاً وأن شيئاً قام مقامه ، فكأنه لم يحذف .

وقال ابن عطية : « ويكون الفعل مُسْتَدًا إلى شيء محذوف ، أي : لقد تَقَطَّعَ الإِتِّصَالُ بينكم والارتباط ونحو هذا » .

وهذا وجه وَاصِحٌ ، وعليه فَسَّرَ الناس ، وردَّه أبو حيان لما تقدم ، وبجواب عنه بأنه عبر بالحذف عن الإِضْمَارِ ، لأن كلاً منهما غير مَوْجُودٍ لفظاً .

الرابع : أنه « بينكم » هو الفاعل ، وإنما بني لإضافته إل غير مُتَمَكِّن ، كقوله تعالى : { إِنَّهُ لَحَقُّ مَثَلٍ مَّا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ } [الذاريات : 23] يفتح « مَثَلٌ » ، وهو تابع ل « حق » المرفوع ، ولكنه بي لإضافة إلى غير متمكن ، وسيأتي في مكانه ، ومثله قول الآخر في ذلك : [الرمل]

2241- تَتَدَاعَى مَنَجْرَاهُ يَدَمٌ ... مَثَلٌ مَّا أَنْتَمَرَّ حُمَاضُ الْجَبَلِ
 يفتح « مثل » مع أنها تَابِعَةٌ ل « دم » ، ومثله قول الآخر : [البسيط]

2242- لَمْ يَمْدَعِ الشُّرْبَ مِنْهَا عَيْرٌ أَنْ تَطَقَتْ ... حَمَامَةٌ فِي عُصُونِ ذَاتِ أَوْقَالٍ
بفتح « غير » ، وهي فاعل « يمنع » ، ومثله قول النابغة : [الطويل]

(7/61)

2243- أَتَانِي أَيْبَتُ اللَّعْنِ أَتَيْكَ لُمْتَنِي ... وَتِلْكَ الَّتِي تَسْتَكُّ مِنْهَا الْمَسَامِعُ
مَقَالَةً أَنْ قَدْ قُلْتَ : سَوْفَ أَتَاهُ ... وَذَلِكَ مِنْ تِلْقَاءِ مِثْلِكَ رَائِعٌ
ف « مقالة » بدل من « أَتَيْكَ لُمْتَنِي » ، وهو فاعل ، والرواية بفتح تاء « مَقَالَةٌ
لإضافتها إلى « أَنْ » وما في حيزها .
الخامس : أن الْمَسْأَلَةَ من باب الإِعْمَالِ ، وذلك أن « تَقَطَّعَ » و « صَلَّ »
كلاهما يَتَوَجَّهَانِ عَلَى « مَا كُنْتُمْ تَرْعُمُونَ » كل منهما يطلبه فاعلاً ، فيجوز أن
تكون الْمَسْأَلَةُ من باب إعمال الثاني ، وأن تكون من إعمال الأوَّل ، لأنه ليس
هنا قرينة تُعَيِّنُ ذَلِكَ ، إلا أنه تقدم في « البقرة » أن مذهب البصريين اخْتِيَارُ
إِعْمَالِ الثَّانِي ، ومذهب الكوفيين بالعكس ، فعلى اختيار البصريين يكون « صَلَّ
« هو الرفع ل « مَا كُنْتُمْ تَرْعُمُونَ » واحتاج الأوَّل لفاعل فأعطيناه ضميره
فاسْتَتَرَ فِيهِ ، وعلى اختيار الكوفيين يكون « تقطع » هو الرفع ل « مَا كُنْتُمْ
تَرْعُمُونَ » ، وفي « صَلَّ » ضمير فاعل به ، وعلى كلا القولين ف « بينكم »
منصوب على الظرف ، وناصبه « تَقَطَّعَ » هو الرفع . السادس : أن الظرف
صِلَةٌ لموصول محذوف تقديره : تقطع ما بينكن ، فحذف الموصول وهو « ما »
وقد تقدّم أن ذلك رأى الكوفيين ، وتقدم ما استشهدوا به عليه من القرآن ،
وأبيات العرب ، واستدلَّ القائل بذلك بقول الشاعر حيث قال في ذلك :

[الطويل]
2244- يُدِيرُونَنِي عَنْ سَالِمٍ وَأَدِيرُهُمْ ... وَجِلْدَةٌ بَيْنَ الْأَنْفِ وَالْعَيْنِ سَالِمٌ
وقول الآخر في ذلك : [البسيط]

2245- مَا بَيْنَ عَوْفٍ وَإِبْرَاهِيمَ مِنْ نَسَبٍ ... إِلَّا قَرَابَةٌ بَيْنَ الرَّجِّ وَالرُّومِ
تقديره : وَجِلْدَةٌ مَا بَيْنَ ، وَإِلَّا قَرَابَةٌ مَا بَيْنَ ، ويدل على ذلك قراءة عبد الله ،
ومجاهد ، والأعمش : « لَقَدْ تَقَطَّعَ مَا بَيْنَكُمْ » .
السابع : قال الزمخشري : « لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ » : لقد وقع التَّقَطُّعُ بَيْنَكُمْ ، كما
تقول : جمع بين الشَّيْئَيْنِ ، تريد أوقع الجمع بينهما على إسناد الفعل إلى
مصدره بهذا التأويل قول حَسَنٌ ، وذلك لأن لو أَضْمَرَ فِي « تَقَطَّعَ » ضمير
المصدر المفهوم منه لصار التقدير : تقطع التَّقَطُّعُ بَيْنَكُمْ ، وإذا تقطع التقطع
بينهم حصل الوَصْلُ ، وهذا ضدُّ المقصود ، فاحتاج أن قال : إن الفعل أسند إلى
مصدره بالتأويل المذكور ، إلا أن أبا حيان اعترضه ، فقال : « فظاهره أنه
ليس بجيد ، وتحريره أنه أسند الفعل إلى ضمير مصدره فأضمره فيه ؛ لأنه إن
أَسْنَدَهُ إِلَى صَرِيحِ الْمَصْدَرِ ، فهو محذوف ، ولا يجوز حذف الفاعل ، ومع هذا
التقدير فليس بصحيح ؛ لأن شَرَطَ الإسناد مفقود فيه ، وهو تغاير الحكم
والمحكوم عليه ؛ يعني : أنه لا يجوز أن يَتَّحَدَ الفعل والفاعل في لَفْظٍ واحد من
غير فائدة ، لا تقول : قام القائم ، وذلك لا يجوز ، مع أنه يلزم عليه أيضاً فسادُ
المعنى كما تقدم منه أنه يَلْتَزِمُ أَنْ يَحْصَلَ لَهُمُ الْوَصْلُ » .

(7/62)

قال شهاب الدين : وهذا الذي أورده الشيخ لا يرد لما تقدّم من قوله
الزمخشري على إسناد الفعل إلى مصدره بهذا التأويل ، وقد تقدّم ذلك التأويل

وأما القراءة الثانية ففيها ثلاثة أوجه :
أحدهما : أنه أُسِّعَ في هذا الطرف ، فأسند الفعل إليه ، فصار اسماً كسائر
الأسماء المتصرف فيها ، ويُدلُّ على ذلك قوله تعالى : { وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ
جِبَابٌ } [فصلت : 5] فاستعمله مجرّواً ب « مِنْ » وقوله تعالى : { فِرَاقُ
بَيْنِي وَبَيْنِكَ } [الكهف : 78] { مَجْمَعٌ بَيْنَهُمَا } [الكهف : 61] { شَهَادَةٌ
بَيْنَكُمْ } [المائدة : 106] وحكى سيبويه : « هُوَ أَحْمَرٌ بَيْنَ الْعَيْنَيْنِ » وقال
عنترة : [الكامل]

2246- وَكَأَنَّمَا أَقْصُ الْإِكَامَ عَشِيَّةً ... بِقَرِيبٍ بَيْنِ الْمُنْسِمِينَ مُصَلِّمًا

وقال مهلهل : [الوافر]

2247- كَانَ رَمَاحًا أَشْطَانُ بَيْرٍ ... بَعِيدَةٌ بَيْنَ جَالِيهَا جَرُورٍ

فقد استعمل في هذه المواضع كلها مصافاً إليه متصرفاً فيه ، فكذا هنا ، ومثله
قوله :

[الطويل]

2248- ... وَجِلْدَةٌ بَيْنِ الْأَنْفِ وَالْعَيْنِ سَالِمٌ

وقوله في ذلك : [البسيط]

2249- ... إِلَّا قَرَابَةٌ بَيْنِ الرَّجِجِ وَالرُّومِ

وقول القائل في ذلك : [الطويل]

2250- وَلَمْ يَنْتُرِكِ النَّبْلُ الْمُخَالِفُ بَيْنَهُمَا ... أَخَا لَاحٍ [قَدْ] يُرْجَى وَمَا تَوْرَةُ الْهِنْدِ

يروى برفع « بينهما » وفتح على أنها فعل ل « مُخَالَفٌ » ، وإنما بُنِيَ لإضافته

إلى ذلك ومثله في ذلك : « أمام » و « دون » ، كقوله : [الكامل]

2251- فَعَدَّتْ كِلَا الْقَرْجَيْنِ تَحْسِبُ أَنَّهُ ... مَوْلَى الْمُخَافَةِ حَلْفُهَا وَأَمَامُهَا

برفع « أمام » ، كقول القائل في ذلك : [الطويل]

2252- أَلَمْ تَرَ أَنِّي قَدْ حَمَيْتُ حَقِيقَتِي ... وَبَاشَرْتُ حَدَّ الْمَوْتِ وَالْمَوْتُ دُونُهَا

برفع « دون » .

الثاني : أن « بين » اسم غير ظرفٍ ، وإنم معناها الوصل ، أي : لقد تقطع

وصلكم .

ثم للناس بعد ذلك عبارتان تؤذن بأن « بَيْنَ » مصدر « بان يبينُ بَيِّنًا » بمعنى «

بَعْدَ » ، فيكون من الأضداد ، أي : إنه مشترك اشتراكاً لفظياً يستعمل للوصل

والفراق ك « الجون » للأسود ، والأبيض ، ويعزى هذا لأبي عمرو ، وابن جني ،

والمهدوي ، والزهرري ، وقال أبو عبيدة : وكان أبو عمرو يقول : معنى « تقطع

بينكم » تقطع فصارت هنا اسماً بغير أن يكون معناها « ما » .

قوال الزجاج : والرفع أجود ، ومعناه : لقد تقطع وصلكم ، فقد أطلق هؤلاء أن

« بين » بمعنى الوصل ، والأصل في الإطلاق الحقيقة ، إلا ان ابن عطية طعن

فيه ، وزعم أنه لم يسمع من العرب البين بمعنى الوصل ، وإنما انتزع ذلك من

هذه الآية الكريمة ، لو أنه أرى بالبين الأفتراق ، وذلك عن الأمر البعيد ،

والمعنى : لقد تقطعت المسافة بينكن لطولها ، فعبر عن ذلك بالبين .

قال شهاب الدين : فظاهر كلام ابن عطية يُؤدّنُ بأنه فهم أنها بمعنى الوصل

حقيقة ، ثم ردّه بكونه لم يسمع من العرب ، وهذا منه غير مرض ، لأن أبا عمرو

وأبا عبيد وابن جني ، والزهرراوي ، والمهدوي ، والزجاج أئمة يقبل قولهم .

وقهل : « وإنما انتزع من هذه الآية » ممنوع ، بل ذلك مفهوم من لَعَةِ الْعَرَبِ ، ولم لم يكن مَنْ نقلها إلا أبو عمرو لكفى به ، وعبارته تُؤدِّنُ بأنه مجازٌ ، ووجه المجاز كما قال وصداقَةٌ « صارت لاستعمالها في هذه المواضع بمعنى الوصلة ، وعلى خلاف الفُرْقَةِ ، فلهذا جاء : « لَقَدْ تَقَطَّعَ وَصَلَكُمْ » وإذا تَقَدَّرَ هذا ، فالقول بكونه مجازاً أولى من القول بكونه مشتركاً؛ لأنه متى تعارض الاشتراك والمجاز ، فالمجاز خير منه عند الجمهور .

وقال أبو علي أيضاً : وَيُدَلُّ على أن هذا المرفوع هو الذي استعمل ظرفاً أنه لا يخلو من أن يكون الذي هو مَصَدَّرٌ ، فلا يجوز أن يكون هذا القسم؛ لأن التَّقْدِير يصير : لَقَدْ تَقَطَّعَ أَفْتِرَاقَكُمْ ، وهذا خلاف المقصد ، والمعنى أي : ألا ترى أن المراد وَصَلَكُمْ ، وما كُنْتُمْ تَتَأَلَّفُونَ عليه .

فإن قلت : كيف جاز أن يكون بِمَعْنَى : الوَصْلِ ، وأصله : الافتراق ، والتبائين . قيل : إنه لما استعمل مع الشَّيْبَيْنِ الْمُتَلَابِسَيْنِ في نحو : « بَيْنِي وَبَيْنَكَ شِرْكَةٌ » فذكر ما تقدّم عنه من وَجْهِ الْمَجَازِ .

وأجاز أبو عُبَيْدَةَ ، وَالرَّجَاجُ ، وجماعة : قراءة الرفع ، قال أبو عبيدة : وكذلك يَفْرُوهَا بِالرَّفْعِ؛ لِأَنَّهَا قَدْ وَجَدْنَا الْعَرَبَ تَجْعَلُ « بَيْنَ » اسْمًا مِنْ غَيْرِ « مَا » ، وَيُصَدِّقُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : { بَلَّغَا مَجْمَعَ بَيْنَهُمَا } [الكهف : 61] فجعَلُ « بَيْنَ » اسْمًا مِنْ غَيْرِ « مَا » ، وكذلك قوله - تبارك وتعالى - : { هَذَا فِرَاقٌ بَيْنِي وَبَيْنِكَ } [الكهف : 78] قال : « وقد سَمِعْتَاهُ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِنْ أَشْعَارِهَا » ثم ذكر ما ذكرته عن ابني عمرو بن العلاء ، ثم قال : « وقرأها الكسائي نصباً » وكان يعتبرها بحرف عبد الله : « لقد تقطع ما بينكم » . وقال الرَّجَاجُ : وَالرَّفْعُ أَجُودُنِ وَالنَّصْبُ جَائِزٌ ، والمعنى : « لقد تقطع ما كان من الشَّرْكَةِ بَيْنَكُمْ » .

الثالث : أن هذا الكلام مَحْمُولٌ على مَعْنَاهُ؛ إذ المعنى : لَقَدْ تَفَرَّقَ جَمْعُكُمْ وتشتت ، وهذا لا يصلح أن يكون تفسير إعراب . قوله : « مَا كُنْتُمْ » « مَا » يجوز أن تكون مَوْصُولَةً اسْمِيَّةً ، أو نكرة موصوفة ، أو مصدرية ، والعائد على الوجهين الأوَّلين محذوفٌ ، بخلاف الثالث فالتَّقْدِيرُ : تَزْعَمُوهُمْ شُرَكَاءَ أَوْ شَفَعَاءَ؛ فَالْعَائِدُ هُوَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ ، وشركاء هو الثاني؛ فَالْمَفْعُولَانِ مَحْذُوفَانِ اخْتِصَارًا؛ لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِمَا إِنْ قُلْنَا : إِنَّ « مَا » مَوْصُولَةٌ اسْمِيَّةٌ ، أو نكرة موصوفة ، ويجوز أن يكون الحذف اختصاراً؛ إن قلنا : إِنَّهَا مَصْدَرِيَّةٌ؛ لِأَنَّ الْمَصْدَرِيَّةَ لَا تَحْتَاجُ إِلَى عَائِدٍ ، بخلاف غيرها ، فَإِنَّهَا تَفْتَقِرُ إِلَى عَائِدٍ ، فلا بد من الالتفات إليه ، وحينئذ يلزم تَقْدِيرُ الْمَفْعُولِ الثَّانِي ، ومن الحذف اختصاراً : [الطويل]

2253- بَأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ ... تَرَى حُبَّهُمْ عَارًا عَلَيَّ وَتَحْسِبُ؟
أي : تحسب حُبَّهُمْ عَارًا عَلَيَّ .

إِنَّ اللَّهَ قَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ
دَلِكُمْ اللَّهُ قَالِي تَوْفُكُونَ (95)

لما قرر التَّوْحِيدَ وَأَرَدَفَهُ بِتَقْرِيرِ أَمْرِ التَّوْبَةِ ، وَتَكَلَّمَ فِي بَعْضِ تَقَارِيعِ هَذَا الْأَصْلِ ، عَادَ إِلَى ذِكْرِ الدَّلَائِلِ الدَّالَّةِ عَلَى وَجُودِ الصَّانِعِ ، وَكَمَالِ قُدْرَتِهِ ، وَحِكْمَتِهِ ، وَعِلْمِهِ ، تَنْبِيهاً عَلَى أَنَّ الْمَقْصُودَ الْأَصْلِيَّ مِنْ جَمِيعِ الْمَبَاحِثِ وَالْعَقْلِيَّةِ ، وَالنَّقْلِيَّةِ : مَعْرِفَةُ اللَّهِ بِذَاتِهِ ، وَصِفَاتِهِ ، وَأَفْعَالِهِ .

قوله : « قَالِقُ الْحَبِّ » : يجوز أن تكون الإضافة مَحْصَةً ، على أَنَّهَا اسم فاعل بمعنى الماضي ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ قَدْ كَانَ ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قِرَاءَةُ عَبْدِ اللَّهِ : « قَلَقَ » فِعْلاً مَاضِياً ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْإِضَافَةُ غَيْرَ مَحْصَةٍ ، عَلَى أَنَّهُ يَمَعْنَى الْحَالِ وَالِاسْتِقْبَالِ ، وَذَلِكَ عَلَى حِكَايَةِ الْحَالِ ؛ فَيَكُونُ « الْحَبِّ » مَجْرُورَ اللَّفْظِ مَنْصُوبِ الْمَحَلِّ ، وَ « الْقَلِقُ » : هُوَ شَقُّ الشَّيْءِ ، وَقِيْدَةُ الرَّاعِبِ بِإِبَاتَةِ بَعْضِهِ مِنْ بَعْضِ ، وَالْقَلِقُ الْمُطْمَئِنُّ مِنَ الْأَرْضِ بَيْنَ الرَّبُوتَيْنِ « وَالْقَلِقُ » مِنْ قَوْلِهِ - تَعَالَى - : { قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ } [الفلق : 1] : مَا عَلَّمَهُ اللَّهُ لِمُوسَى - عَلَيْهِ السَّلَامُ - حَتَّى قَلَقَ الْبَحْرَ لَهُ .

وقيل : الصُّبْحُ ، وَقِيلَ : هِيَ الْأَنْهَارُ الْمُسَارُّ إِليهَا بِقَوْلِهِ - تَعَالَى - : { وَجَعَلَ خِلَالَهَا أَنْهَاراً } [النمل : 61] .
وَالْفَلِقُ بِالْكَسْرِ بِمَعْنَى : الْمَقْلُوقُ كَالنَّكَثِ وَالنَّقْضِ ، وَمِنْهُ : « سَمِعْتُهُ مِنْ فَلِقٍ مِنْهُ » .

وقيل : الْفَلِقُ الْعَجَبُ [وَقِيلَ : مَا يُتَعَجَّبُ مِنْهُ .
قَالَ الرَّاجِزُ فِي ذَلِكَ : [الرجز]

2254- وَاعْجَبَا لِهَذِهِ الْقَلِيقَةِ ... هَلْ تُذْهِبَنَّ الْقُوبَاءَ الرَّيْقَةَ]
وَالْفَالِقُ وَالْقَلِيقُ : مَا بَيْنَ الْجَبَلَيْنِ ، وَمَا بَيْنَ السَّتَامَيْنِ الْبَعِيرِ .

وَفَسَّرَ بَعْضُهُمْ « فَالِقٍ » هُنَا ، بِمَعْنَى : « خَالِقٍ » .
قِيلَ : وَلَا يُعْرَفُ هَذَا لَعَةً ، وَهِيَ لَا يُلْتَصَقُ إِليهَا ؛ لِأَنَّ هَذَا مَنَقُولٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَالصَّحَّاحُ أَيْضاً ، لَا يُقَالُ ذَلِكَ عَلَى جِهَةِ التَّفْسِيرِ لِلتَّقْرِيبِ ؛ لِأَنَّ الْفَرَّاءَ نَقَلَ فِي اللَّعَةِ : أَنَّ « قَطَرَ وَحَلَقَ وَقَلَقَ » بِمَعْنَى وَاحِدٍ .

[وَ « النَّوَى » : اسْمُ جِنْسٍ ، مُفْرَدٌ « نَوَاةٌ » ، عَلَى حَدِّ « قَمَحٌ وَقَمَحٌ » ،
وَالنَّوَى : الْبُعْدُ أَيْضاً .

وَيُقَالُ : نَوَتْ الْبُسْرَةَ وَأَنْوَتْ ، فَاسْتَدَّتْ تَوَاتُهَا ، وَلامِ « النَّوَاةِ » بِانْقِلَابِ عَيْنِهَا
وَإِوَاءِ الْأَكْثَرِ التَّعَايِيرِ .

فصل في معنى الآية

قال ابن عباس والصحاح ، ومقاتل : « فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى » : خَالِقُ الْحَبِّ .
قال الواحدي : دَهَبُوا بِ « فَالِقٍ » مَذْهَبِ « فَاطِرٍ » ، وَقَدْ تَقَدَّمَ عَنِ الْفَرَّاءِ
تَقْلَهُ ذَلِكَ لَعَةً .

وقال الحسن ، وقتادة ، والسدي : معناه : الشَّقُّ ، أَي : يَشُقُّ الْحَبَّةَ مِنَ السُّبُلَةِ ،
وَالنَّوَاةِ عَنِ النَّحْلَةِ ، فَيُخْرِجُهَا مِنْهَا .

وقال الزجاج : يَشُقُّ الْحَبَّةَ الْيَابِسَةَ ، وَالنَّوَاةَ الْيَابِسَةَ ، فَيُخْرِجُ مِنْهَا وَرَقاً أَحْضَرَ .
وقال مجاهد : يَعْنِي الشَّقِيْنَ الَّذِينَ فِيهِمَا ، أَي : يَشُقُّ الْحَبَّ عَنِ النَّبَاتِ ،

وَيُخْرِجُهُ مِنْهُ وَيَشُقُّ النَّوَى عَنِ النَّحْلِ ، وَيُخْرِجُهَا مِنْهَا ، وَ « الْحَبُّ » جَمْعُ حَبَّةٍ
« وَهُوَ اسْمٌ لِجَمِيعِ الْبُذُورِ وَالْحُبُوبِ مِنَ الْبَرِّ ، وَالشَّعِيرِ ، وَالذَّرَّةِ ، وَكُلِّ مَا لَمْ
يُؤْكَلْ حَبًّا ، كَالثَّمْرِ وَالْمَشْمَشِ ، وَالخَوْخِ ، وَنَحْوِهَا .

وقال بان الخطيب : إن الشيء قبل دُخوله في الوُجودِ ، كان مَعْدُوماً مَحْضاً ، وَتَفِيأُ صِرْفاً ، فإذا أُخْرِجَهُ المُوْجِدُ من العدم إلى الوُجودِ فكأنه بحسب التَّحْيَلِ والتَّوَهُمِ ، شَقَّ ذَلِكَ العَدَمِ ، وَقَلَقَهُ ، وَأَخْرَجَ ذلك المُحَدَّثَ من ذَلِكَ الشَّقِّ ، فبهذا التَّأويلِ لا يَبْعَدُ حَمَلُ القَالِقِ على المُوْجِدِ ، والمُحَدَّثِ المُبْدِعِ . فإذا عَرَفْتَ ذلكَ قَتِّهْهُ : إذا وَقَعَتِ الحَبَّةُ ، أو النَّوَاةُ في الأَرْضِ الرَّطِيبَةِ ، ثم مَرَّ عليه مُدَّةٌ ، أَظْهَرَ اللهُ في تِلْكَ الحَبَّةِ والنَّوَاةِ [من أَعْلَاهَا ومن أَسْفَلِهَا شَقًّا آخَرَ] أما الشَّقُّ الذي يَظْهَرُ في أَعْلَى الحَبَّةِ والنَّوَاةِ؛ فإنه يَخْرُجُ مِنَ الشَّجَرَةِ الصَّاعِدَةِ إلى الهَوَاءِ .

وأما الشَّقُّ الذي أَسْفَلَ تِلْكَ الحَبَّةِ والنَّوَاةِ؛ فيكون سَبَباً لِاتِّصَالِ الشَّجَرَةِ الصَّاعِدَةِ في الهَوَاءِ بِالشَّجَرَةِ الهَابِطَةِ في الأَرْضِ . ثم هَاهُنَا عَجَائِبُ : أَحَدُهَا : أن طَبِيعَةَ تِلْكَ الشَّجَرَةِ إن كَانَتْ تَفْتَضِي الهَوِيَّ في عُمُقِ الأَرْضِ؛ فَكَيْفَ تَوَلَدَتْ مِنْهُ الشَّجَرَةُ الصَّاعِدَةُ في الهَوَاءِ ، وإن كَانَتْ تَفْتَضِي الهَوِيَّ في عُمُقِ الأَرْضِ؛ فَكَيْفَ تَوَلَدَتْ مِنْهُ الشَّجَرَةُ الصَّاعِدَةُ في الهَوَاءِ ، وإن كَانَتْ تَفْتَضِي الصُّعُودَ في الهَوَاءِ؛ فَكَيْفَ تَوَلَدَتْ مِنْهَا الشَّجَرَةُ الهَابِطَةُ في الأَرْضِ ، فلما تَوَلَدَتْ مِنْهَا هَاتَانِ الشَّجَرَتَانِ ، مع أن الحَسَّ والعَقْلَ يَشْهَدُ بِكونِ طَبِيعَةِ إِخْرَى الشَّجَرَتَيْنِ مُضَادًّا لِطَبِيعَةِ الشَّجَرَةِ الأُخْرَى؛ عَلِمْنَا أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِمُفْتَضَى الطَّبِيعِ وَالْحَاصِيَةِ ، بل بِمُفْتَضَى الإِبْدَاعِ ، وَالإِيجَادِ ، وَالتَّكْوِينِ ، وَالإِخْتِرَاعِ . وَثَانِيهَا : أن بَاطِنَ الأَرْضِ صَلْبٌ كَثِيفٌ لا تَنْفُذُ المَسْئَلَةَ القَوِيَّةَ فِيهِ ، وَلا يَعْصُ السَّيِّكِينَ الحَادَّةُ القَوِي فِيهِ ، مع أَنَّا نَشَاهِدُ أَطْرَافَ تِلْكَ العُرُوقِ في غَايَةِ الرَّقَّةِ وَاللِّطَافَةِ ، بِحَيْثُ لو دَلَكهَا الإِنْسَانُ بِأَصْبُعِهِ بِأَدْنَى قُوَّةٍ ، لَصَارَ كَالْمَاءِ ، ثم إِنهَا مع غَايَةِ لَطَافَتِهَا تَقْوَى على التَّفُوزِ في تِلْكَ الأَرْضِ الصَّلْبَةِ ، وَالْعَوْصِ في بَاطِنِ تِلْكَ الأَجْرَامِ الكَثِيفَةِ ، فَحُضُولُ هَذِهِ القُوَّةِ الشَّدِيدَةِ لِهَذَا الأَجْرَامِ الَّتِي فِي غَايَةِ اللِّطَافَةِ ، لا بُدَّ وَأَنْ يَكُونَ بِتَقْدِيرِ العَزِيزِ الحَكِيمِ .

وثَالِثُهَا : أَنَّهُ يَتَوَلَّدُ مِنْ تِلْكَ النَّوَاةِ شَجَرَةٌ ، وَيَحْضُلُ فِي تِلْكَ الشَّجَرَةِ طَبَائِعُ مُحْتَلِفَةٌ؛ فَإِنَّ قَشْرَ الخَشْبَةِ لَهُ طَبِيعَةٌ مَخْصُوصَةٌ ، وَفِي دَاخِلِ تِلْكَ القَشْرَةِ جِزْمٌ الخَشْبِيَّةُ ، وَفِي دَاخِلِ تِلْكَ [الخَشْبِيَّةِ] جِسْمٌ رَجُؤٌ لَطِيفٌ يُشْبِهُ العَهْنَ المَنْقُوشَ ، ثم إِنَّهُ يَتَوَلَّدُ مِنْ سَاقِ الشَّجَرَةِ أَعْصَانُهَا ، وَيَتَوَلَّدُ مِنَ الأَعْصَانِ الأُورَاقُ ، وَالزَّهَارُ ، وَالأنْوَارُ ، ثَانِيًا ، ثم أَلْفَاكُهُ تَالِثًا ، ثم قَدْ يَحْضُلُ لِلْفَاكِهِةِ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ مِنَ القُشُورِ كَالجُوزِ وَاللُّوزِ ، فَإِنَّ قَشْرَهُ الأَعْلَى هُوَ الجِزْمُ الأَخْضَرُ ، وَتَحْتَهُ جِزْمٌ القُشْرِ الَّذِي يُشْبِهُ الحَسْبَ ، وَتَحْتِ القُشْرِ الَّذِي كَالغِشَاءِ الرَّقيقِ المَحِيطِ بِاللَّبِّ ، وَذَلِكَ اللَّبُّ مُشْتَمِلٌ عَلَى جِزْمٍ كَثِيفٍ هُوَ أَيْضًا كَالقَشْرَةِ ، وَعَلَى جِزْمٍ لَطِيفٍ هُوَ كَالدَّهْنِ ، وَهُوَ المَقْصُودُ الأَصْلِيُّ؛ فَتَوَلَّدَ هَذِهِ الأَجْسَامُ المُحْتَلِفَةُ فِي طَبَائِعِهَا ، وَصِفَاتِهَا ، وَأَلْوَانِهَا ، وَأَشْكَالِهَا ، وَطَعُومِهَا ، مع تَسَاوِيِ تَأْثِيرَاتِ الطَّبَائِعِ ، وَالْقُضُولِ الأَرْبَعِ ، وَالطَّبَائِعِ الأَرْبَعِ ، يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا إِنَّمَا حَدَثَتْ بِتَدْيِيرِ العَلِيمِ ، الحَكِيمِ ، وَالْمُحْتَارِ ، القَائِرِ ، لا بِتَدْيِيرِ الطَّبَائِعِ وَالعَنَاصِرِ .

ورَابِعُهَا : أَنَّكَ قَدْ تَجَدَّ الطَّبَائِعَ الأَرْبَعَةَ حَاصِلَةً فِي الفَاكِهِةِ الوَاحِدَةِ ، فَالْأَثْرُجُ : قَشْرُهُ حَارٌّ يَابِسٌ ، وَلَحْمُهُ بَارِدٌ رَطْبٌ ، وَحَمَاضُهُ بَارِدٌ يَابِسٌ ، وَبَذْرُهُ حَارٌّ يَابِسٌ ، وَكَذَلِكَ العِنَبُ : قَشْرُهُ وَعَجْمُهُ بَارِدٌ يَابِسٌ ، وَمَاؤُهُ وَلَحْمُهُ حَارٌّ رَطْبٌ؛ فَتَوَلَّدَ هَذِهِ الطَّبَائِعُ المُتَضَادَّةُ ، وَالخَوَاصُّ المُتَنَافِرَةُ عَنِ الحَبَّةِ الوَاحِدَةِ ، لا يَكُونُ إِلا بِإِيجَادِ القَاعِلِ المُحْتَارِ .

وخامسها : أنك تجد أحوال الفواكه مُخْتَلِفَةً ، فَبَعْضُهَا يَكُونُ اللَّبُّ فِي الدَّاخلِ ،
والقشر في الحارج كما في الجوز واللوز ، وِبَعْضُهَا تكون القاكهة في الحارج ،
وتكون الحشبة في الداخل ، كالحوخ والمشمش ، وِبَعْضُهَا تكون النواة لها لبُّ
كالمشمش ، والحوخ ، وِبَعْضُهَا لا لبُّ له كتنوي التمر ، وِبَعْضُ الفواكه لا يكون له
من الداخل والحارج قشر ، بل يكون مطلوباً [كالتين] فهذه أحوال مُخْتَلِفَةٌ في
الفواكه .

وأيضاً الحبوب المُخْتَلِفَةَ في الأشكال والصُّورن فَشَكْلُ الحِنطة كأنها نصفُ
دائرية ، وشكل الحمص على وجه آخر ، فهذه الأشكال المُخْتَلِفَةَ ، لا بُدَّ وأن
تكون لأسرار وحكم علم الخلق أن تركيبها لا يكمل إلا على هذا الشكل .
وأيضاً : فقد تكون التمرة الوحدة غذاءً لحيوان ، وسماً لحيوان آخر؛ فأختلافُ
هذه الصفات والأحوال ، مع اتحاد الطبائع ، وتأثير الكواكب ، يدلُّ على أنها إنما
حصلت بتخليق الفاعل المُخْتَار ، الحكيم .

وسادسها : أنك تجد في الورقة الواحدة من أوراق الشجرة خطأ واحداً
مُسْتَقِيماً في وسطها ، كأنه بالنسبة لتلك الورقة ، كالشعاع بالنسبة إلى بدن
الإنسان ، فكأنه يتفرق من الشعاع أعصاب كثيرة يمتد ويسر في بدن الإنسان
، ثم لا يزال يتفصل عن شعبيه شعب أخرن ولا تزال تستدق حتى تخرج عن
الجس والابصار لدقتها ، فكذلك في تلك الورقة ينفصل عن ذلك الخط الكبير
الوسطاني خيوط مختلفة ، وعن كل منهما خيوط أخرى أدق من الأولى ، ولا
تزال كذلك حتى تخرج تلك الخيوط عن الحس والبصر .
والخالق - تعالى - إنما فعل ذلك ، حتى ين القوي الجارية المذكورة في جرم
تلك الورق ، تقوى على جذب الأجزاء اللطيفة الأرضية في تلك المجاري
الضيقة ، فالوقوف على عناية حكمة الخالق في اتحاد تلك الورقة الواحدة ،
واختلاف أشكال الأوراق؛ تؤذن أن عنايته في اتحاد حكمة الشجرة أكمل .
وإذا عرفت أنه - تبارك وتعالى - إنما خلق النبات لمصلحة الحيوان ، علمت أن
عنايته في تخليف الحيوان أكمل؛ ولما علمت أن المقصود من تخليق الحيوانات
[هو الإنسان] علمت أن عنايته في تخليق الإنسان أكمل .
ثم إنه - تبارك وتعالى - لما خلق الحيوان والنبات ليكون غذاءً ودواءً للإنسان
يحسب جسده ، والمقصود من تخليق الإنسان : هو المعرفة ، والمحبة ،
والخدمة؛ لقوله - تبارك وتعالى - : { وَمَا خَلَقْتُ الجن والإنس إلا ليعبدون }
[الذاريات : 56] .

قوله : « يخرج » يجوز فيه وجهان :
أحدهما : أنها جملة مُسْتَأَنَفَةٌ ، فلا محل لها .
والثاني : أنها في موضع رفع خبراً ثانياً ، لأنَّ قوله : « مُخْرَجٌ » يجوز فيه
وجهان :
أحدهما : انه مَعْطُوفٌ على « قَالِقِ » ، ولم يذكر الرَّمَحْشَرِيُّ غيره ، أي : الله
فَالِقٌ وَمُخْرَجٌ ، أخبر فيه بهدَّين الخبرين؛ وعلى هذا فيكون « يُخْرَجُ » على
وجهه ، وعلى كونه مُسْتَأَنَفًا فيكون مُعْتَرِضًا على جهة البيان لما قبله من معنى
الجملة .

والثاني : أنه يكون مَعطُوفاً على « يُخْرِجُ » ، وهل يَجْعَلُ الفعل في تأويل اسم [ليصِحَّ عطف الاسم عليه ، أو يجعل الاسم بتأويل الفعل ؛ ليصِحَّ عطفه عليه ؟ احتمالان مَبِينَانِ على ما تقدّم في « يُخْرِجُ » .
إن قلنا : إنه مُستأنفٌ فهو فعلٌ غير مُؤوَّل باسم ؛ فَيَرُدُّ الاسم إلى مَعْنَى الفعل ، فكان « مُخْرِجٌ » في قُوَّة « يُخْرِجُ » .
وإن قُلْنَا : إنه خبر ثانٍ ل « إِنَّ » وهو بتأويل اسم [واقع موقع خبر ثانٍ ؛ فلذلك عُطِفَ عليه اسمٌ صريحٌ ، ومن عطف الاسم على الفعل لِكَوْنِ الفعلِ بتأويل اسم قولُ الشَّاعِرِ في ذلك : [الطويل]
2255- فَالْقَيْئَةُ يَوْمًا يُبِيرُ عَدُوَّهُ ... وَمَجْرٍ عَطَاءً يَسْتَخِفُّ الْمَعَايِرَا
وقول القائل في ذلك : [الرجز]
2256- يَارُ رَبِّ بَيْضَاءَ مِنَ الْعَوَاهِجِ ... أُمَّ صَبِيٍّ قَدْ حَبَا أَوْ دَارِحِ
وقول القائل في ذلك : [الرجز]
2257- بَاتَ يُعَشِّيهَا بَعْضُ بَاتِرٍ ... يَفْصِدُ فِي أَسْوَقِهَا وَجَائِرِ
أي : مُبِيرًا ، أُمَّ صَبِيٍّ حَابٍ ، قاصِدٍ .
قوله : « الْحَيِّ » اسمٌ لما يكون موصوفاً بالحياة ، و « الْمَيِّتِ » اسمٌ لِلْحَالِي عن صفة الحياة ، وعلى هذا فالنِّبَاتُ لا يَكُونُ حَيًّا ، وفي تَفْسِيرِ هذا الْحَيِّ والميت قولان :
الأول : حَمَلُ هذا اللَّفْظِ على الحقيقة .
قال ابن عَبَّاسٍ : أَخْرَجَ مِنَ النَّطْفَةِ بَشَرًا أَحْيَاءَ ، ثم يُخْرِجُ مِنَ الْبَشَرِ الْحَيِّ نَطْفَةً مَيِّتَةً ، وَيُخْرِجُ مِنَ الْبَيْضَةِ قَرُوجَةً ، ثم يَخْرِجُ مِنَ الدَّجَاةِ بَيْضَةً مَيِّتَةً .
القول الثاني : يُحْمَلُ على الْمَجَازِ « يَخْرِجُ » النَّبَاتِ الْحَيِّ مِنَ الْحَبِّ الْيَابِسِ ، وَيُخْرِجُ الْحَبَّ الْيَابِسَ مِنَ النَّبَاتِ الْحَيِّ التَّامِي .
وقال ابن عَبَّاسٍ - رضي الله عنهما - : يَخْرِجُ الْمُؤْمِنَ مِنَ الْكَافِرِ ، كما في حَقِّ إِبْرَاهِيمَ - عليه الصلاة والسلام - والكافر من المؤمن ، كما في حَقِّ وَلَدِ نُوحٍ - عليه الصلاة والسلام - والعاصي من الْمُطِيعِ وبالعكس .
وقرأ نافع ، وحمزة ، والكسائي ، وحفص عن عَصَامِ : « الْمَيِّتِ » مُشَدَّدَةً الياء في الْكَلِمَتَيْنِ ، وَالْبَاقُونَ بالتخفيف فيهما .
قوله : { ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ } قِيلَ مَعْنَاهُ : ذَلِكُمْ اللَّهُ ، الْمُبْدِيُّ ، الْخَالِقِنِ النَّافِعِ ، الصَّارِ ، الْمُحْيِي ، الْمُمَيِّتِ ، « فَاتَى تُؤَفِّكُونَ » : تُضَرِّفُونَ عَنِ الْحَقِّ فِي إِبْتِاتِ الْقَوْلِ بِعِبَادَةِ الْأَصْنَامِ .
وقيل : الْمُرَادُ : أَنْكُمْ لَمَّا شَاهَدْتُمْ أَنَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ ، ثم شَاهَدْتُمْ أَنَّهُ أَخْرَجَ الْبَدَنَ الْحَيَّ مِنَ النَّطْفَةِ الْمَيِّتَةِ ، فَكَيْفَ تَسْتَبْعِدُونَ أَنْ يُخْرِجَ الْبَدَنَ الْحَيَّ مِنَ التُّرَابِ الرَّمِيمِ مَرَّةً أُخْرَى ، وَالْمُقْصُودُ الْإِنْكَارَ عَلَى تَكْذِيبِهِم بِالْحَيْثُورِ وَالنَّشْرِ ، وَأَيْضًا الصَّدَّانِ مُتَسَاوِيَانِ فِي النَّسْبَةِ ، فَكَمَا لَا يَمْتَنِعُ الْإِنْقِلَابُ مِنْ أَحَدِ الضَّدَيْنِ إِلَى الْآخَرِ ، وَجَبَ أَلَّا يَمْتَنِعَ الْإِنْقِلَابُ مِنَ الثَّانِي إِلَى الْأَوَّلِ ، فَكَمَا لَا يَمْتَنِعُ حُصُولُ الْمَوْتِ بَعْدَ الْحَيَاةِ ، وَجَبَ أَيْضًا حُصُولُ الْحَيَاةِ بَعْدَ الْمَوْتِ ، وَعَلَى كِلَا التَّقْدِيرَيْنِ ، فَيَخْرِجُ مِنْهُ جَوَارِ الْبَعْثِ وَالنَّشْرِ .

(7/68)

فصل في إثبات خلق الأفعال لله
تَمَسَّكُوا بِقَوْلِهِ : « فَاتَى تُؤَفِّكُونَ » على أن فَعَلَ الْعَبْدِ لَيْسَ مَخْلُوقًا لِلَّهِ -

تعالى - لأنه لو خَلَقَ الإِفْكَ فيه ، فكيف يليق به أن يقول مع ذلك : « فَأَنْبَى تُؤَفِّكُونَ » والجواب : أن القُدْرَةَ بالنسبة إلى الصِّدِّيقِ مُتَسَاوِيَةٌ ، فَتَرَجَّعَ أَحَدُ الطرفين على الآخر لا لمرجِّح ، فحينئذ لا يكون هذا الرَّجْحَانُ مِنَ الصِّدِّيقِ ، بلي يكون مَحْضَ الاتفاق فكيف يحسن أن يقال له : « فَأَنْبَى تُؤَفِّكُونَ » وأن تَوَقَّفَ ذلك المرجح على حصول مرجِّح ، وهو الدايعَةُ الجَازِمَةُ إلى الفعل ، فحصول تلك الدَّاعِيَةِ يكون من الله - تعالى - وعند حُضُولِهَا يجب الفعل ، ويلزمكم كما أَلْرَمْتُمُونَا .

(7/69)

فَالِقُ الإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ (96)

هذا نَوْعٌ آخر من دلائل وجود الصَّانِعِ وعلمه وقدرته وحكمته ، فالنوع الأوَّل من دلالة النبات والحيوان ، والنوع الثاني من أنواع الفلك . وقوله : { فَالِقُ الإِصْبَاحِ } نعت لاسم الله - تعالى - ، وهو كقوله : « فالق الحبِّ » فيما تقدَّم . والجمهور على كسْرِ همزة « الإِصْبَاحِ » وهو المصدر : أصبح يصبح إصباحاً . وقال الليث والزجاج : إن الصبح والصبح والإصباح واحد ، وهما أول النهار وكذا الفراء .

وقيل : الإِصْبَاحُ : ضوء الشمس بالنهار ، وضوء القمر بالليل . رواه ابن أبي طلحة عن ابن عباس .

وقيل هو إضاءة الفجر تُقَلَّ ذلك عن مُجَاهِدٍ ، والظَّاهِرُ أن « الإِصْبَاحِ » في الأصل مصدر كالإقبال والإدبار سُمِّيَ به الصباح ، وكذا الإمساء وقال امرؤ

القيس : [الطويل]
 2258- أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا انْجَلِ ... بِصُبْحٍ وَمَا الإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْتَلٍ
 وقرأ الحسن وأبو رجا وعيسى بن عمر : « الأَصْبَاحِ » بفتح الهمزة ، وهو جمع « صُبْحٍ » نحو : قُفْلٍ وَأُقْفَالٍ ، وَبَرْدٍ وَأَبْرَادٍ ، وَبِنَشْدِ قَوْلِهِ : [الرجز]
 2259- أَفْتَى رِيحًا وَبَيْتِي رِيحًا ... تَتَأَسَّحُ الأَمْسَاءُ وَالأَصْبَاحُ
 بفتح الهمزة من « الأَمْسَاءِ » و « الأَصْبَاحِ » على أنهما جمع « مُسِيٍّ » و « صُبْحٍ » ، وبكسرهما على أنهما مَصْدَرَانِ ، وقرئ « فالق الأَصْبَاحِ » بفتح « الأَصْبَاحِ » على حذف التنوين لالتقاء الساكنين كقول القائل في ذلك : [المتقارب]

2260- وَلَا ذَاكِرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا
 وقرئ { والمقيمي الصلاة } [الحج : 35] و { لَدَائِقُ العَذَابِ } [الصافات : 38] بالنصب حَمَلًا لنون على التنوين ، إلا أن سيبويه - رحمه الله تعالى - لا يُجِيزُ حَذْفَ التنوين لالتقاء الساكنين إلا في شعر ، وقد أجازهُ المُبَرِّدُ في الشعر

وقرأ يحيى والنخعي وأبو حيوة و : « فلق » فعلاً ماضياً ، وقد تقدَّم أن عبد الله قرأ الأولى كذلك ، وهذا أدلُّ على أن القراءة عندهم سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ ألا ترى أن عبد الله كيف قرأ « فلق الحب » فعلاً ماضياً ، وقرأ « فالق الإِصْبَاحِ » والثلاثة المذكورين بعكسه .

قال الزمخشري : فإن قلت : فما معنى « فلق الصبح » ، والظلمة هي التي تنفلق عن الصبح ، كما قال : [الطويل]

2261- تَفَرِّي لَيْلٍ عَن بَيَاضِ نَهَارٍ

قلت : فيه وجهان :

أحدهما : أن يُرَادَ : فالق ظلمة الإصباح ، يعني أنه على حذف مضاف .

والثاني : أنه يُرَادَ : فالق الإصباح الذي هو عمود الفجر عن بياض النهار وإبْغَارِهِ ، وقالوا : انشق عمود الفجر وانصدع ، وسمّوا الفجر فلماً بمعنى

مَفْلُوقٍ؛ قال الطائي : [البسيط]

2262- وَأَزْرَقُ الْفَجْرَ يَبْدُوا قَبْلَ أْبْيَضِهِ [البسيط]

وَقَرِيءٌ : « فالق » و « جاعل » بالنصب على المَدْحِ انتهى .

وأنشده غيره في ذلك : [البسيط]

2263- فَأَنْسَقَّ عَنْهَا عَمُودُ الْفَجْرِ جَافِلَةً ... عَدَوُ النَّحُوصِ تَخَافُ الْقَائِنَ اللَّحْمَا

قال الليث : الصبح والصبح هما أوّل النهار ، وهو الإصباح أيضاً ، قال تبارك

وتعالى : « فالق الإصباح » يعني الصبح .

(7/70)

وقيل : إن الإصباح مصدر سُمِّيَ به الصبح كما تقدم .

قوله : « وَجَاعِلُ اللَّيْلِ » قرأ الكوفيون : « جَعَلٌ » فعلاً ماضياً ، والباقون

بصفغة اسم الفاعل والرّسْم يحتملها ، و « اللَّيْل » مَنْصُوبٌ عند الكوفيين

بمقتضى قراءتهم ، ومجرور عند غيرهم ، وَوَجْهُ قراءتهم له فعلاً مناسبة ما

بعده ، فإن بعده فعلاً ماضية نحو : « جَعَلٌ لَكُمْ النَّجُومَ » و « هُوَ الَّذِي أَنْشَأَ »

إلى آخر الآيات ويكن « سَكَنًا » إما مفعولاً ثانياً على أَنَّ الْجَعْلَ [بمعنى

التصيير ، وإما حالاً على أنه بمعنى [الخلق ، وتكون الحال مُقدِّرة ، وأما قراءة

غيرهم ف « جاعل » يحتمل أن يكون بمعنى المصين ويؤيده قراءة الكوفيين ،

والماضي عند البصريين لا يعمل إلا مع « أَل » خلافاً لبعضهم في مَنَعِ إعمال

المعرِّف بها ، وللكسائي في إعماله مُطلقاً ، فإذا تَقَرَّرَ ذلك ف « سَكَنًا »

مَنْصُوبٌ بفعل مُضْمَرٍ عند البصريين ، وعلى مقتضى مذهب الكسائي ينصبه به

وزعم أبو سعيد السَّيرَافِيُّ أن اسم الفاعل المتعدي إلى اثنين يجوز أن يعمل

في الثَّانِي ، وإن كان ماضياً .

قال : لأنه لما أضيف إلى الأوّل تعدّرت إضافته للثاني ، فتعين نصبه له .

وقال بعضهم : لأنه بالإضافة أشبهب المعرف ب « أَل » فيستعمل مطلقاً فعلى

هذا « سَكَنًا » منصوب به أيضاً وأما إذا قلنا : إنه بمعنى الحال والاستقبال ،

فَنَصْبُهُ به ، و « سَكَنَ » فعل بمعنى مَفْعُولٍ كَالْقَبْضِ بِمَعْنَى مَقْبُوضٍ ، ومعنى

سَكَنَ ، أي ما يسكن إليه الرجل ، ويطمئن إليه استثناساً به واسترواحاً إليه من

رَوْحٍ أو حبيبٍ ، ومنه قيل للنار سكن ؛ لأنه يُسْتَأْتَسُ بها ، ألا تراهم كيل سمّوها

المُؤْنِسَةَ .

قوله : « وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا » قرأ الجمهور بنصب « الشَّمْسِ » والقمر

« وهي واضحة على قراءة الكوفيين ، أي : يعطف هذين المنصوبين على

المنصوبين ب « جعل » و « حُسْبَانًا » فيه الوجهان في « سَكَنًا » من

المفعول الثاني والحال .

وأما على قراءة الجماع فإن اعتقدنا كَوْنَهُ ماضياً فلا بُدَّ من إضمارِ فِعْلٍ ينصبهما ، أي : وجعل الشمس .

وإن قلنا : إنه غير ماضٍ فمذهب سيبويه أيضاً أن النَّصْبَ بإضمارِ فعلٍ ، تقول : هذا ضاربٌ زيدا الآن أو غداً أو عمراً بنصبِ عَمَرٍ ، وبفعلٍ مُقَدَّرٍ لا على موضع المجرور [باسم الفاعل ، وعلى رأي غيره يكونُ النصب] على محل المجرور ، ونشدون قوله : [البسيط]

2246- هَلْ أَنْتَ بَاعِثٌ دِينَارٍ لِحَاجَتِنَا ... أَوْ عِيْدَ رَبِّ أَحَا عَوْنِ بِنِ مِحْرَاقِ
بنصب « عبد » ، وهو محتملٌ للوجهين على المذهبيين .

وقال الزمخشري : أو يعطفان على محل « الليل » الليل .
فإن قلت : كيف يكون ل « الليل » محلٌّ ، والإضافة حقيقيَّةٌ ، لأن اسم الفاعل المُصَاف إليه في معنى المُضَيِّين ولا تقول : زيد ضارب عمراً أمس .

(7/71)

قلت : ما هو بمعنى الماضين وإنما هو دالٌّ على فِعْلٍ مستمرٍ في الأزمنة .
قال أبو حيان : أما قوله : إنما هو دالٌّ على فعلٍ مستمرٍ في الأزمنة يعنيك فيكون عاملاً ، ويكون للمجرور إذا ذاك بعده مَوْضِعٌ فيعطف عليه « الشمس والقمر » قال : « وهذا ليس بصحيح إذا كان لا يتقيدُ بزمن خاصٍّ ، وإنما هو للاستمرار ، فلا يجوز له أن يعمل ، ولا لمجروره محلٌّ ، وقد نُصِّوا على ذلك ، وأنشدوا عليه قول القائل في ذلك : [البسيط]

2265- أَلْقَيْتَ كَاسِبَهُمْ فِي قَعْرِ مُظْلِمَةٍ

فليس « الكاسب » هنا مقيداً بزمان ، و « إن » تقيدُ بزمانٍ فإما أن يكون ماضياً دون « أل » فلا يعمل عند البصريين ، أو ب « أل » أو حالاً أو مستقبلاً ، فعلم فيضاف على ما تقرر في النحو . ثم قال : وعلى تقدير تسليم أن الذي للاستمرار يعمل ، فلا يجوز العطفُ على محلِّ مجرورٍ ، بل مذهب سيبويه - رحمه الله - في « الذي » بمعنى الحال والاستقبال ألاَّ يَجُوزُ العطفُ على محلِّ مجروره ، بل على النصب بفعلٍ مقَدَّرٍ لو قلت : هذا ضارب زيد وعمراً [لم يكن نصب عمراً] على المحل [على الصحيح] وهو مذهب سيبويه ؛ لأن شَرْطَ العطفِ على الموضع مفقود ، وهو أن يكون للموضع محرز لا يتغير ، وهذا مَوْضِعٌ في علم النحو .

قال شهاب الدين : وقد ذكر الزمخشري في أول الفاتحة في { مالك يَوْم الدين } [الفاتحة : 4] أنه لما لم يُفَصِّدْ به زمانٌ صارت إضافته مَحْصَةً ، فلذلك وَقَعَ صفة للمعارف فمن لازم قوله : إنه يترعرع بالإضافة ألاَّ يعمل ؛ لأن العالم في نيَّة الانفصال عن الإضافة ، ومتى كان في نيَّة الانفصال كان نكرة ومتى كان نكرة فلا يقع صِفَةٌ للمعرفة ، وهذا حَسَنٌ حيث يرد عليه بقوله : وقد تقدم تحقيق هذا في الفاتحة .

وقرأ أبو حيوة : « وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ » جَرًّا نَسَقًا على اللفظ وقرأ شاداً « وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ » رَفْعًا على الابتداء ، وكان من حَقِّه أن يقرأ « حُسْبَانُ » رَفْعًا على الخبر ، وإنما قرأه نَصْبًا فالخبر حينئذ محذوف ، تقديره مَجْعُولَانِ حُسْبَانًا ، أو مخلوقان حُسْبَانًا .

فإن قلت : لا يمكن في هذه القراءة رَفْعُ « حَسْبَان » حتى تلزم القارئ بذلك ،

لأن الشَّمْسَ والقمر ليا تَفْسَ الحسبان .
 فالجواب : أنهما في قراءة النصب إما مَفْعُولان أو لَان ، و « حَسبان » ثان ،
 وإما صاحبا حال ، و « حَسبان » حال ، والمفعول الثاني هو الأوَّل ، والحال لا بد
 وأن تكون صَادِقَةً على ذي الحال ، فمهما كان الجواب لكن كان لنا .
 والجواب ظاهر مما تقدّم .
 والحُسْبَان فيه قولان :
 أحدهما : انه جمعن فقيـل : جمع « حَسَاب » كـ « رِكَاب » و « رُكْبَان » و
 شَهَاب » و « شُهْبَان » ، وهذا قول أبي عبيد والأخفش وأبي الهيثم والمبرد .

(7/72)

وقال أبو البقاء : هو جمع « حَسبَانة » وهو عَلَطٌ؛ لأن الحَسبَانة : القِطْعَةُ من
 النار ، وليس المراد ذلك قطعاً .
 وقيل : بل هو مصدر كـ « الرُّجْحَضَان » والنقْصِيَان و « الحُسْرَان » ، وأما
 الحَسَاب فهو اسم لا مَصْدَرٌ وهذا قول ابن السكِّيتِ .
 وقال الزمخشري : و « الحُسْبَان » بالضم مصدر حَسَبْتُ يعني بالفتح ، كما أن
 الحِسْبَان بالكسر مصدر حَسِبْتُ يعني بالكسر ونظيره : الكُفْرَان والشُّكْرَان .
 وقيل : بل الحِسْبَان والحُسْبَان مصدران ، وهو ول أحمد بن يحيى ، وأنشد أبو
 عبيد عن أبي رَيدٍ في مجيء الحُسْبَان مصدراً قوله : [الطويل]
 2266- عَلَى اللَّهِ حُسْبَانِي إِذَا النَّفْسُ أُشْرَفَتْ ... عَلَى طَمَعٍ أَوْ خَافَ سَيِّئاً
 صَمِيرُهَا
 وقال « حُسْبَاناً » على ما تقدّم من المفعولية أو الحالية .
 وقال ثعلب عن الأخفش : إنه منصوب على إسقاط الخافض ، والتقدير :
 يجريانِ حُسْبَانٍ؛ كقوله : { لِمَنْ خَلَقْتَ طِيناً } [الإسراء : 61] أي : من
 طين .
 وقوله : « ذلك » إشارة إلى ما تقدّم من الفلق ، أو الجعل ، أو جميع ما تقدم
 من الأخبار في قوله « فالق الحبّ » إلى « حُسْبَاناً » .
 ومعنى الآية الكريمة : جعل الشمس والقمر بحسبي معلوم لا يجوزانه حتى
 يتهَيَّئان إلى أقصى منازلهما « ذلك تَقْدِيرُ العَزِيزِ العَلِيمِ » ف « العَزِيزِ » إشارة
 إلى كمال قُدْرَتِهِ ، « والعَلِيمِ » إشارة إلى كمال عِلْمِهِ ، والمعنى : أن تقديري
 أجْرَامِ الأَفْلاكِ بصفاتِها المخصوصة وَهَيْئَتِهَا المحدودة ، وحركاتِها المقدرة
 بالمقادير المخصوصة في البُطْءِ والسرعة لا يمكن تحصيله إلا بِقُدْرَةٍ كاملة
 متعلقة بجميع الممكنات ، وعلم تَأْفِيزٍ في جميع المعلومات من الكَلِمَاتِ
 والجزئيات ، وذلك مختص بالفاعل المختار سبحانه وتعالى .

(7/73)

وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ التُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِهَا فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ قَدْ فَصَّلْنَا الْآيَاتِ
 لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ (97)

وهذا نوع ثالث على كمال القُدرة .
 فقلوه : { هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ النُّجُومَ } الظاهر أن « جعل » بمعنى « خَلَقَ » ،
 فتكون متعديةً لواحد ، و « لكم » متعلق ب « جعل » ، وكذا « لِيَهْتَدُوا » .
 فإن قيل : كيف يتعلق حَرْفًا جَرًّا متحداً في اللفظ والمعنى ؟
 فالجواب : أن الثاني بدلٌ من الأوَّل بدل اشتمال بإعادة العامل ، فإن « لِيَهْتَدُوا »
 « جَارٌّ ومجرور ؛ إذ اللام لام « كي » ، والفعل بعدها منصوب بإضمار « أن »
 عند البصريين ، وقد تقدّم تقريره . والتقدير : جعل لكم النجوم لاهتدائكم ،
 ونظيره قوله : { لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِيُؤْتِيَهُمْ } [الزخرف : 33] ف «
 لِيؤْتِيَهُمْ » بدل « لمن يَكْفُرُ » بإعادة العامل .

وقال ابن عطية : « وقد يمكن أن يكون بمعنى « صَيَّرَ » ، ويُقدَّرُ المفعول
 الثاني من « لِيَهْتَدُوا » أي : جعل لكم النجوم هِدَايَةً » .
 قال أبو حيان : « وهو ضعيف لندور حذف أحد مفعولي « ظَنَّ » وأخواتها » .
 قال شهابُ الدين - رحمه الله - : لم يدَّعِ ابن عطية المفعول الثاني حتى يجعله
 ضعيفاً ، إنما قال : إنه [بدل] من « لِيَهْتَدُوا » ، أي : فَيُقَدَّرُ مُتَعَلِّقُ الْجَارِ الَّذِي
 وَقَعَ مَفْعُولًا ثَانِيًا ، كما يُقَدَّرُ فِي نِظَائِرِهِ ، والتقدير : جعل لكم النجوم مُسْتَقَرَّةً
 أَوْ كَائِنَةً لَاهْتِدَائِكُمْ .

وأما قوله : « جَعَلَ لَكُمْ النُّجُومَ » هدايةً فلايضاح المعنى وبيانه .
 والنجوم مَعْرُوفَةٌ ، وهي جمع « نَجْم » ، والنَّجْمُ فِي الْأَصْلِ مَصْدَرٌ ؛ يُقَالُ : نَجَمَ
 الْكَوْكَبُ يَنْجَمُ نَجْمًا وَنَجُومًا ، فهو ناجمٌ ، ثم أُطْلِقَ عَلَى الْكَوَاكِبِ مَجَازًا ،
 فالنجم يستعمل مرةً اسمًا للكوكب ومرةً مصدرًا ، والنجوم تُسْتَعْمَلُ مَرَّةً
 لِلْكَوَاكِبِ وَتَارَةً مَصْدَرًا وَمِنْهُ تَجَمُّصُ النَّبْتِ ؛ أَي : طَلَعَ ، وَنَجْمٌ قَرْنُ الشَّاةِ
 وَغَيْرَهَا ، وَالنَّجْمُ مِنَ النَّبَاتِ مَا لَا سِيَاقَ لَهُ ، وَالشَّجَرُ مَا لَهُ سَاقٌ ، وَالنَّجِيمُ :
 التفریق ، ومنه نجوم الكتابة تشبيهاً بتفرق الكواكب .
 فصل في معنى الآية

معنى الآية الكريمة : خَلَقَ لَكُمْ النُّجُومَ لِيَهْتَدُوا بِهَا إِلَى الطَّرِيقِ وَالْمَسَالِكِ فِي
 ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ، حيث لا يرون شَمْسًا وَلَا قَمَرًا ، وهو أن السَّائِرَ فِي الْبَحْرِ
 وَالْقِفَارِ يَهْتَدِي بِهَا فِي اللَّيْلِ إِلَى مَقْصِدِهِ وَإِلَى الْقِبْلَةِ ، وَأَيْضًا إِنَّهَا زِينَةُ السَّمَاءِ
 كَمَا قَالَ : { وَلَقَدْ رَبَّنَا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحٍ } [تبارك : 5] وَقَالَ : { إِنَّا رَبَّنَا
 السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةِ الْكَوَاكِبِ } [الصافات : 6] ومن منافعها أيضاً كونها
 رُجُومًا لِلشَّيَاطِينِ ، ثم قال : « قَدْ فَصَّلْنَا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ » وفيه ثلاثة
 أوجه :

أحدها : أن هذه النجوم كما يمكن أن يستدلَّ بها على [الطرقات في ظلمات
 البر والبحر فكذلك يمكن أن يُسْتَدَلَّ بِهَا عَلَى [معرفة الصانع الحكيم ، وكما
 قُدْرَتِهِ وَعِلْمِهِ .

والثاني : أن يكون المراد هاهنا : من العلم : العقل ، فيكون نظير قوله تعالى
 فِي سُوَّةِ الْبِقَرَةِ : { إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ } [البقرة : 164] إِلَى
 قَوْلِهِ : { لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ } [البقرة : 164] وقوله في آل عمران : { إِنَّ
 فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لآيَاتٍ } [آل عمران : 190]
 [إِلَى قَوْلِهِ : { لِأُولِي الْأَلْبَابِ } [آل عمران : 190] .

[الثالث :] أن المراد من قوله : « لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ » أي : لقوم يتفكِّرون
 ويتأملون ، ويستدلون بالمحسوس على المعقول ، ويتنقلون ، من الشاهد إلى
 الغائب .

وَهُوَ الَّذِي أَنشَأَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ فَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ قَدْ فَصَّلْنَا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ
يَفْقَهُونَ (98)

وهذا نوع رابع من دلائل وجود الإله سبحانه وتعالى وكمال قدرته وعلمه ، وهو الاستدلال باحوال الإنسان ، فقوله : « مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ » ، يعني آدم عليه الصلاة والسلام ، وهي نفس واحدة ، وحواء مَخْلُوقَةٌ من ضِلْعٍ من أظلامه ، فصار كل [الناس] من نَفْسٍ واحدة ، وهي آدم .

فإن قيل : فما القول في عَيْسَى ؟
فالجواب : أنه مَخْلُوقٌ من مريم التي هي مَخْلُوقَةٌ من أَبَوَيْهَا .
فإن قيل : أليس القرآن دالٌّ على أنه مخلوق من الكلمة أو من الروح المَنْفُوح فيها ، فكيف يصح ذلك؟!

فالجواب : أن كلمة « من » تفيد ابتداء الغاية ولا نزاع أن ابتداء عيسى عليه الصلاة والسلام كان من مريم ، وهذا القدر كان في صِحَّةِ هذا اللفظ .
قال القاضي : فرق بين قوله تبارك وتعالى : [« أَنشَأَكُمْ » وبين قوله : « خَلَقَكُمْ » لأن أنشأكم يفيد أنه خلقكم لا ابتداء ، ولكن على وجه النمو والنشوء لا من مَظْهَرٍ من الأبوين ، كما يقال في النبات : إنه تعالى أنشأه بمعنى [النمو والزيادة إلى قوت الانتهاء .

قوله : « فَمُسْتَقَرٌّ » قرأ ابن كثير وأبو عمرو بكسر القاف ، والباقون بفتحها ، وأما « مُسْتَوْدَعٌ » فالكل قرأه مفتوح الدال ، وقد روى الأعراب عن أبي عمرو بن العلاء كسرهما فمن كسر القاف جعل « مُسْتَقَرًّا » اسم فاعل ، والمراد به الأشخاص ، وهو مبتدأ محذوف الخبر؛ أي : فمنكم مُسْتَقَرٌّ؛ إما في الأصلاب ، أو البطون ، أو البقور ، وعلى هذه القراءة تتناسقُ « ومستودع » بفتح الدال .
وجوز أبو البقاء في « مُسْتَقَرٌّ » بكسر القاف أن يكون مَكَانًا وبه بدأ .
قال : « فيكون مكاناً يستقر لكم » انتهى .

يعني : والتقدير : ولكم مكان يستقر ، وهذا لي بظاهر أَلْبَتَّةِ؛ إذ المكان لا يوصف بكونه مُسْتَقَرًّا بكسر القاف ، بل بكونه مُسْتَقَرًّا فيه .
وأما « مستودع » بفتحها ، فيجوز أن يكون اسم مفعول ، وأن يكون مكاناً ، وأن يكون مصدرًا ، فيقدر الأول : فمنكم مستقر في الأصلاب ، ومستودع في الأرحام ، أو مستقر في الأرض ظاهراً ، ومستودع فيها باطناً ، ويقدر للثاني : فمنكم متسقر ، ولكن مكان تستودعون فيه ، ويقدر للثالث : فمنكم مستقر ولكم استيداع .

وأما من فَتَحَ القاف فيجوز فيه وجهان فقط : أن يكون مكاناً ، وأن يكون مصدرًا ، أي : فلکم مكان تَسْتَقِرُّونَ فيه ، وهو الصُّلْبُ ، أو الرحم ، أو الأرض ، أو لكم استقرار فيما تقدّم ، ويقص أن يكون اسم مفعول ، لأن فعله قاصر لا يُبْنَى منه اسم مفعول به [فيكون اسم مكان والمتسقر بمنزله المقر؛ وإن كان كذلك لم يجز أن يكون خبر المضمرة « منكم » بل يكون خبره « لكم » فلتقدير لكم مقر بخلاف [مستودع حيث جاز فيه الأوجه الثلاثة .

وتوجيه قراءة أبي عمرو في رواية الأعرور عنه في « مستودع » بالكسر على أن يجعل الإنسان كأنه مُسْتَوْدِعٌ رزقه وأجله حتى إذا تَفَدَا كأنه رَدَّهُمَا وهو مجاز حَسَنٌ ، ويقوي ما قلته قول الشاعر : [الطويل]
 2267- وَمَا الْمَالُ وَالْأَهْلُونَ إِلَّا وَدِيعَةٌ ... وَلَا يَوْمًا أَنْ تُرَدَّ الْوَدَائِعُ
 وَالْإِنشَاءُ : الإِحْدَاثُ والتربية ، ومنه : إنشاء السحاب ، وقال تبارك وتعالى :
 { أَوْ مَن يُنشَأُ فِي الحَلِيَةِ } [الزخرف : 18] فهذا يُرَادُ به التربية ، وأكثر ما يستعمل الإنشاء في إِحْدَاثِ الحَيَوَانِ ، وقد جاء في غيره قال تبارك وتعالى : { وَيُنشِئُ السَّحَابَ الثَّقَالَ } [الرعد : 12] .
 وَالْإِنشَاءُ : قَسِيمُ الحَبْرِ ، وهو ما لم يكن له حَارِجٌ ، وهل هو مندرج في الطَّلَبِ أو بالعكس ، أو قسم برأسه ؟ خلاف .

وقيل على سبيل التقريب : هو مقارنة اللفظ لمعناه .
 قال الزمخشري : « فَإِنِ قُلْتَ : فلم قيل : « يعلمون » مع ذكر النجوم ، و « يفقهون » مع ذكر إنشاء بني آدم ؟
 قُلْتَ : كَأَنِ إِنشَاءَ الإنسِ مِن نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ، وتصريفهم على أحوالهم مختلفة الطَّفُّ وَأَدَقُّ صِنْعَةٌ وتديراً ، فكان ذكر الفِقْهِ الذي هو استعمال فِطْنَةٍ ، وتَدْقِيقُ نَظَرٍ مُطَابِقًا له .

فصل في تفسير الاستقرار
 قال ابن عباس في أكثر الروايات : إن المستقر هو الأَرْحَامُ ، والمستودع الأصلاب .

قال كريب : كتب [جرير إلى] ابن عباس يسأله عن هذه الآية الكريمة ، فأجاب : « المستودع » : الصُّلْبُ ، و « المستقر » : الرحم ، ثم قرأ { وَنُقِرُّ فِي الأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ } [الحج : 5] .
 قال سعيد بن جبير : قال ابن عباس رضي الله عنهما : هل تزوجت ؟ قلت : لا ، قال : أما إنه ما كان من مستودع في ظهرك ، فسيخرجه الله عز وجل ويؤيده أيضاً أن النُّطْقَةَ لا تبقى في [صُلْبِ الأبِ زماناً طويلاً والحنين يبقى في رحم الأم زماناً طويلاً فلما كان المُكْتَبُ في الرحم أكثر مما في صلب الأب كان حمل الاستقرار على المكث في الرحم] أولى .

وقيل : « المستقر » صلب الأب ، و « المستودع » رحم الأم ؛ لأن النطفة حَصَلَتْ فِي صُلْبِ الأبِ لا من قبل الغير ، وحصلت في رحم [الأم بفعل الغير] فأشبهت الوديعة كأنَّ الرجل أودَعَهَا ما كان مستقراً عنده .

وقال الحسن : « المستقر » خَالُهُ بعد الموت ، و « المتسودع » خَالُهُ قبل الموت ؛ لأنه أشبه الوديعة لكونها مُشْرِفَةً على الذهبِ والزَّوَالِ وقيل العكس .
 وقال مجاهد : « مستقر » على ظَهْرِ الأَرْضِ ، و « مستودع » عند الله في الآخرة ؛ لقوله عز وجل { وَلَكُمْ فِي الأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ } [البقرة : 36] .

وقيل : المستودع : القبر ، والمستقر : الجنة والنار .
 وقال أبو مُسْلِمٍ : تقديره : هو الذي أنشأكم من نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ، فمنكم ذكر ومنكم أنثى إلا أنه - تبارك وتعالى - عبَّرَ عن الذَّكْرِ بالمستقر ، لأن النُّطْقَةَ ما تتولد في صلبه ، وتستنقر هناك ، وعبر عن الأنثى بالمتسودع ؛ لأن رَحْمَهَا شبيهة بالمستودع لتلك النُّطْقَةِ ، والمقصود من ذكر الله التَّقَاوُتِ في الصفات أن هذا الاختلاف لا بد له من سببٍ ومؤثرٍ وذلك هو الفاعل المُخْتَارُ الحكيم .

وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَبَاتٌ كُلُّ شَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا
نُخْرُجُ مِنْهُ حَبًّا مُتَرَاكِبًا وَمِنَ النَّخْلِ مِنَ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ مِنْ أَعْنَابٍ
وَالزَّيْتُونِ وَالرَّامَانَ مُشْتَبِهًا وَعَيْرَ مُتَشَابِهٍ انظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ إِنَّ فِي
ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ (99)

وهذا نوعٌ خامسٌ من الدلائل على كمال قُدْرتهِ تعالى وعلمه وحكمته وحرمته وإحسانه إلى خلقه .
قوله : « فَأَخْرَجْنَا » فيه التيقُّن من غيبة إلى تكلم بنون العظمة والباء في « به »
للشبية .

وقوله : « ثَبَاتٌ كُلُّ شَيْءٍ » قيل : المراد كُلُّ ما يسمَّى نباتاً في اللغة .
قال الفراء : « رزق كل شيء ، أي : ما يصلح أن يكون غذاءً لكل شيء ،
فيكون مَخْصُوصاً بالمتغذى به » .
وقال الطبري : « هو جميع ما يَنُمُّو من الحيوان والنبات والمعادن؛ لأن كل
ذلك يَتَعَدَّى بالماء » .

ويترتب على ذلك صِناعَةُ إعرابية وذلك أننا إذا قلنا بقول غير الفراء كانت
الإضافة رَجْعَةً في المعنى إلى إضافة شبه الصفة لموصوفها ، إذ يصير المعنى
على ذلك : فَأَخْرَجْنَا به كُلُّ مُثَبِّتٍ ، فإن النبات بمعنى المُثَبِّتِ ، وليس مصدرًا
كهو في { أَنْتَكُم مِّنَ الْأَرْضِ } [نوح : 17] وإذا قلنا بقول الفراء : كانت
الإضافة إضافة بين مُتباينين؛ إذ يصير المعنى غذاء كل شيء أو رزقه ، ولم
ينقل أبو حيان عن الفراء غير هذا القول والفراء له في هذه الآية القولان
المُتقدِّمان ، فإن قال : « رزق كل شيء » قال : وكذا جاء في التفسير ، وهو
وَجْهٌ الكلام ، وقد يجوز في العربية أن تضيف النبات إلى كُلِّ شيء ، وأنت تريد
بكلِّ شيء الثبات أيضاً ، فيكون مثل قوله : « حَقُّ اليَقِينِ واليَقِينِ هو الحق » .
فصل في دحض شبه للمعتزلة

هذه الآية تقتضي نُزُولَ المَطَرِ في السماء .
قال الجُبَّائِيُّ : إن الله - تبارك وتعالى - ينزل الماء من السماء إلى السحاب ،
ومن السحاب إلى الأرض لظاهر النَّصِّ قال بعض القلاسيقَةِ : إن البُحَارَاتِ
الكثير تجتمع في باطن الأرض ، ثم تَصْعَدُ ، وترتفع إلى الهواء ، فينعقد العَيْمُ
منها ، وَيَتَقَاطَرُ ، وذلك هو المَطَرُ ، فقول : المراد أنزل من جانب السماء ماءً .
وقيل : ينزل من السحاب ، وسمي السحاب سماءً؛ لأن العربَ تُسَمِّي كل ما
قَوْقَكَ سماءً كسماء البيت .

ونقل الواحدِيُّ في « البسيط » عن ابن عباس - رضي الله عنهما - يريد بالماء
هاهنا المَطَرُ ، ولا تنزل نقطة من الماء إلا ومعها مَلَكٌ .
قوله : { فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَبَاتٌ كُلُّ شَيْءٍ } يَدُلُّ على أَنَّ إِخْرَاجَ الثَّبَاتِ بواسطة
الماء ، وذلك يوجب القَوْلَ بالطبع ، والمتكلمون ينكرونه .
قال الفراء : هذا الكلام يَدُلُّ على أنه أخرج به نبات كل شيء ، وليس الأمر
كذلك ، وكان المراد : فأخرجنا [به نبات كل شيء له نبات ، وإذا كان كذلك
فالذي لا نبات له لا يكون داخلًا فيه وقوله : « فأخرجنا » [بعد قوله : « أنزل
« فيه التيقُّن ، وهو من القَصَاحَةِ مذكور في قوله تبارك وتعالى : { حتى إذا
كُنْتُمْ فِي الْفَلِكِ وَجَرَّتِ بِهَمِّمْ } [يونس : 22] .

وقوله تبارك وتعالى : « فَأَخْرَجْنَا » هذه النون تسمى نون العظمة لا نون
الجمع كقوله :

{ إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا } [نوح : 1] { إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ } [الحجر : 9] { إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ } [القدر : 1] قوله : « فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ » في الهاء وجهان :

أحدهما : أن يعود على التَّباتِ ، وهو الظاهر ، و لم يذكر الزمخشري غيره ، وتكون « من » على بابها من كونها لابتناء الغاية ، أو تكون « من » للتبعيض ، وليس كذلك .

والثاني : يعودُ على الماء ، وتكون « من » سَبَبِيَّةً . وذكر أبو البقاء- رحمه الله تعالى - الوَجْهَيْنِ ، فقال : « فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ » أي : بسببه ، ويجوز أن تكون الهاء في « منه » رَاجِعَةً عللنبات ، وهو الأشبه ، وعلى الأول يكون « فَأَخْرَجْنَا » بدلاً من « أَخْرَجْنَا » الأول أي : أنه يكتفي في المعنى بالإخبار بهذه الجملة الثانية ، وإلا فالبدلُ الصناعي لا يظهر ، فالظاهر أن « فأخرجنا » عطف على « فأخرجنا » الأول . وقال أبو حيان : وأجاز أبو البقاء - رحمه الله تعالى- أن يكون بدلاً من « فأخرجنا » .

قلت : إنما جعله بدلاً بَيَّاناً على عَوْدِ الضمير في « منه » على الماء فلا يَصِحُّ أن يحكى عنه أنه جَعَلَهُ بدلاً مطلقاً؛ لأن البدلية لا تتصوَّرُ على جعل الهاء في « منه » عائدةً على النبات ، والحَصْرُ بمعنى الأَخْصَرُ كـ « عَوْرٍ » و « أعورٍ » . قال أبو اسحاق : يقال : أخضر يخضر فهو خضر وأخضر كـ « أعور » فهو عَوْرٍ وأعور .

والخُضْرَةُ أحد الألوان ، وهو بين البياض والسواد ولكنها إلى السَّوادِ أقرب ، وكذلك أطلقَ الأسود على الأخضر ، وبالعكس ، ومنه « سواد العراق » لِخُضْرَةِ أرضه بالشجر ، وقال تبارك وتعالى : { مُدْهَأَمَّتَانِ } [الرحمن : 64] أي : شديدتا السواد لريتهما ، والمُخَاصِرَةُ مُبَايَعَةُ الخُضْرِ والثمار قبل بلوغها ، والخضيرة : نخلة ينتثر بُسْرُهَا أخضر .

وقوله عليه الصلاة والسلام : « إِيَّاكُمْ وَخُضْرَاءَ الدَّمَنِ » فقد فَسَّرَهُ رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله : « الْمَرْأَةُ الْحَسَنَاءُ فِي الْمَثَبِ السُّوءِ » والدَّمَنُ : مَطَارِجُ الرِّبَالَةِ ، وما يُسْتَفْذَرُ ، فقد بَيَّنَّتْ منها ما يَسْتَحْسِنُهُ الرائي .

قال الليثُ : الخضر في كتاب الله الرَّزْغُ والكَلَأُ ، وكل نبت من الخضر . وقال ابن عباس رضي الله عنهما : يريد القمح والشعير والسلت والذرة والأرز ، والمراد بهذا الخضر العود الأخضر الذي يخرج أَوَّلًا ، وتكون السُّبُلَةُ مركبةً عليه من فوقه

قوله : « نُخْرِجُ مِنْهُ » أي : من الخضر .

والجمهور على « نخرج » مُسْتَدًا إلى ضمير المعظم نفسه .

وقرأ ابن محيصة والأعمش : « يخرج » بياء الغيبة مبنياً للمفعول و « حَبُّ » قائم مقام فاعله ، وعلى كلتا القراءتين تكون الجملة صفةً لـ « خَصِرًا » وهذا هو الظاهر ، وجوّزوا فيها أن تكون مُسْتَأَنَفَةً ، و « متراكب » رفعاً ونصباً صفة لـ « حب » بالاعتبارين ، والمعنى أن تكون الحَبَّاتِ متراكبةً بعضها فوق بعض ، مثل [سَتَائِلِ] البُرِّ والشعير والأرز ، وسائر الحبوب ، ويحصل فوق السُّبُلَةَ أجسام دقيقة حادة كأنها الإبرُ ، والمقصود [من تخليقها مَنَعُ الطير من النِقَاطِ تلك الحَبَّاتِ المتراكبة .

قوله : { وَمِنَ النَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ } يجوز في هذه الجملة أوجه : [أحسنها : أن يكون « من النخل » خبراً مقدماً ، و « من طلعتها » بدل بعض من كل بإعادة العامل ، فهو كقوله تعالى : { لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ } [الأحزاب : 21] . و « قِنْوَانٌ » مبتدأ مؤخر ، وهذه الجملة ابتدائية عطفت على الفعلية قبلها . الثاني : أن يكون « قِنْوَانٌ » فاعلاً بالجار قبله ، وهو « من النخل » و « من طلعتها » على ما تقدّم من البدلية ، وذلك على رأي الأخفش . الثالث : أن تكون المسألة من باب التثنية ، يعني أن كلا من الجارين يطلب « قنوان » على أنه فاعل على رأي الأخفش ، فإن عملت الثاني ، وهو مختار قول البصريين أضمرت في الأوّل ، وإن عملت الأوّل كما هو مختار قول الكوفيين أضمرت في الثاني .

قال أبو البقاء : والوجه الآخر أن يرتفع « قنوان » على أنه فاعل « من طلعتها » فيكون في « من النخل » ضمير يفسره « قنوان » وإن رفعت [« قنوان »] بقوله : « ومن النخل » على قول من أمعلم أول الفعلين جار ، وكان في « من طلعتها » ضمير مرفوع قلت : فقد أشار بقوله : على أنه فاعل « من طلعتها » إلى إعمال الثاني .

الرابع : أن يكون « قنوان » مبتدأ ، و « من طلعتها » الخبر ، وفي « من النخل » ضمير ، تقديره ونبت من النخل شيء أو ثمر ، فيكون « من طلعتها » بدلاً منه . قاله أبو البقاء رحمه الله ، وهذا كلام لا يصيح ؛ لأنه بعد أن جعل « من طلعتها » الخبر ، فكيف يجعله بدلاً ؟ فإن قيل : يجعله بدلاً منه ؛ لأن « من النخل » خبر للمبتدأ .

فالجواب : أن قد تقدّم هذا الوجه ، وجعله مقابلاً لهذا ، فلا بد أن يكون هذا غيره ، فإنه قال قبل ذلك : وفي رفعه وجهان :

أحدهما : هو مبتدأ ، وفي خبره وجهان :

أحدهما : هو « من النخل » ، و « من طلعتها » بدل بإعادة الجار .

قال أبو حيان : وهذا إعراب فيه تخليط .

الخامس : أن يكون مبتدأ محذوف الخبر لدلالة « أخرجنا » عليه ، تقديره : ومخرجه من طلع النخل « قنوان » ، هذا نص الزمخشري ، وهو كما قال أبو حيان لا حاجة إليه ؛ لأن الجملة مُسْتَقِلَّةٌ في الإخبار بدونه .

السادس : أن يكون « من النخل » متعلقاً بفعل مقدر ، ويكون « من طلعتها قنوان » جملة ابتدائية في موضع المفعول ب « نخرج » وإليه ذهب ابن عطية ، فإنه قال : « ومن النخل » تقديره : نخرج من النخل ، و « من طلعتها قنوان » ابتداء خبر مقدم ، والجملة موضع المفعول ب « نخرج » .

قال الشيخ : وهذا خطأ ؛ لأن ما يتعدى إلى مفعول واحد لا تقع الجملة في موضع مفعوله إلا إذا كان الفعل مما يعلق ، وكان في الجملة مانع من العمل

في شيء من مفرداتها على ما شرح في النحو ، و « نخرج » ليس مما يعلق ،
وليس في الجملة ما يمنع من العمل في مفرداتها؛ إذ لو سُلِّطَ الفعل على
شيء من مفردات الجملة لكان التركيب : ويخرج من النخل من طلعتها قنوان]
بالنصب مفعولاً به .

وقال أبو حيان : ومن قرأ « يخرج منه حبّ متراكب » جاز أن يكون قوله «
ومن النخل من طلعتها قنوان » [معطوفاً عليه نحو : ضرب في الدار زيد وفي
السوق عمرو أي : إنه يعطف « قنوان » على حب « ومن النخل » على « منه
» ، ثم قال : « وجاز أن يكون مبتدأ وخبراً وهو الأوجه » .
والقنوان جمع ل « قِنُو » ، كالصنّوان جمع ل « صنُو » والقِنُو : العِدْقُ بكسر
العين وهو عُتْقُودُ النخلة ، ويقال له : الكِيَّاسَةُ .

قال امرؤ القيس : [الطويل]
2268- وَقَرَعَ يُعَشِّي الْمَنَّ أَسْوَدَ قَاجِمٍ ... أَثِيثٍ كَقِنُو النَّحْلَةِ الْمُتَعَتِّكِلِ

وقال الآخر [الطويل] :
2269- سَوَامِقُ جَبَّارٍ أَثِيثٍ فُرُوعُهُ ... وَعَالِيَنَّ قِنَوَانًا مِّنَ الْبُسْرِ أَحْمَرًا
والقنوان : جمع تكسير .

قال أبو علي : الكسرة التي في قنوان ليست التي في « قِنُو » ؛ لأن تلك
حذفت في التكسير ، وعاقبتها كسرة أخرى كما قُدِّرَ تَغْيِيرُ كَسْرَةِ « هِجَانِ »
جمعاً عن كَسْرَتِهِ مفرداً ، فكسرة « هِجَانِ » جمعاً ككسرة « طِرَافِ » .
قال الواحدي - رحمه الله - : وهذا مما تُوضِّحُهُ الضمة في آخر « مَنْصُورٍ » على
قول من قال « يا حَارٌّ » يعني بالضمة ليست التي كانت فيه في قول من قال :
« يا حَارٌّ » يعين بالكسر .

وفي لقات :
قَلَعَةُ « الحجاز » : قِنَوَانٌ « بكسر القاف ، وبه قراءة الجمهور وقرأ الأعمش ،
والحباب عن أبي عمرو - رضي الله عنه - ، والأعرج بضمها ، ورواها السمي عن
علي بن أبي طلحة ، وهي لغة « قَيْسٍ » .
ونقل ابن عطية عكس هذا ، فجعل الضم لغة « الحجاز » ، فإنه قال : « وروي
عن اعرج ضم القاف على أنه جمع « قُنُو » بضم القاف » .
قال الفراء : « وهي لغة « قيس » ، وأهل « الحجاز » ، والكسر أشهر في
العرب » .

(7/80)

واللغة الثالثة « قِنَوَانٌ » بفتح القاف ، وهي قراءة أبي عمرو - رحمه الله تعالى
- في رواية هارون عنه ، وخرَّجها ابن جني على أنها اسم جمع « قِنُو » لا جمعاً؛
إذ ليس في صِيغِ الْجَمْعِ ما هو على وَزْنِ « قَعْلَانِ » بفتح الفاء ، ونظيره
الزُمخَشْرِيُّ ب « رَكْبٍ » ، وأبو البقاء - رحمه الله ب « الباقِر » ، وتنظير أبي
البقاء أَوْلَى ؛ لأنه لا خلاف في « الباقِر » أنه سام جمع ، وأما « رَكْبٍ » فيه
خلاف لأبي الحسن مشهور ، ويَدُلُّ على ذلك أيضاً شيء آخر وهو أنه قد سمع
في المفرد كسر القاف ، وضمها ، فجاء الجمع عليهما ، وأما الفتح فلم يَرِدْ في
المفرد .

واللغة الرابعة « قِنِيَانٌ » بضم القاف مع الياء دون الواو .
والخامسة : « قِنِيَانٌ » بكسر القاف مع الياء أيضاً ، وهاتان لغتا « تميم » و «

ربيعة « .
وأما المفرد فلا يقولونه بالياء أصلاً ، بل بالواو ، سواء كسروا القاف أو ضموا ،
فلا يقولون إلا قِنُوا وقُنُوا ، ولا يقولون : قِيناً ولا قُنِيّاً ، فخالف الجمع مفرده
في الماة ، وهو غريب ، واختلف في مدلول « القِنُو » ؛ فقيل : هو الجَمَّار ،
وهذا يكاد يكون غَلَطاً ، وكيف يوصف بكونه دانياً؛ أي : قريب الجَنَى والجَمَّار
إنما هو في قلب النخلة؟ والمشهور أنه العِدْقُ كما تقدم ذلك .
وقال ابن عباس : يريد العراجين التي قد تدلت من الطلع دَائِيَةً ممن يَجْتَنِيها .
وروي عنه أنه قال قصار النخل اللاصقة عُذُوقها بالأرض .
قال الزجاج ولم يقل : ومنها قِنوان بعيدة؛ لأن ذَكَرَ أحد القسمين يَدُلُّ على
الثاني ، لقوله : { سَرَّايِلَ تَقِيكُمُ الحر } [النحل : 81] ، ولم يقل : سرايل
تقيمكم البرد . وقيل أيضاً : ذكر الدانية القريبة ، وترك البعيدة؛ لأن النعمة في
القريبة أكثر .

قال أبو عبيد : « وَإِذَا تَثَبَّتْ » قِنُوا « قلت : قِنوان بكسر النون ثم جاء جمعه
على لفظ الاثنين مثل : صِنُو وصِنَوَان ، والإعراب على النون في الجمع
[وليس لهما في كلام العرب نظير؛ قال الشاعر : [الطويل]
2270- وقال يقنوان البُسَيْرِ أَحْمَرَا
قال شهاب الدين : إذا وقف على « قنوان » المُنْتَهَى رفعا ، وعلى « قنوان »
جمعا وقع الاشتراك اللفظي ، ألا ترى أنك إذا قلت « عندي قنوان » وقفاً
احتمل ما ذكرته في التثنية والجمع ، وإذا وصلت وقع الفرق ، فإنك تجعل
الإعراب على النون حال جمعه كغِرْبَانٍ وصردان ، وتكسر النون في التثنية ،
ويقع الفرق أيضاً بوجه آخر :
منها انقلاب الألف ياء نصباً وجرأً في التثنية نحو رأيت قِنُوبَكَ وصِنُوبَكَ ،
ومررت يقنُوبَكَ وصِنُوبَكَ .

ومنها : حذف نون التثنية إضافة وثبوت النون في الجمع [.
نحو : جاء قواك وصنواك [ونوانك وصنوانك] ومنها في النسب فإنك تحذف
علامتي التثنية ، فتقول : قنوي وصنوي ، ولا تحذف الألف والنون إذا أردت
الجمع بل تقول : قنواني وصنواني ، وهذا اللفظان في الجمع تكسراً يشبهان
الجمع تصحيحاً ، وذلك أن كلا منهما لحق آخره علامتان في حال الجمع
مزيدتان ، ولم يتغير معهما بناء الواحد ، والفرق ما تقدم .

(7/81)

وأيضاً فإن الجمع من قِنوان وصِنَوَان إنما فهمناه من صيغة فعلان ، ولا من
الزيادتين ، بخلاف « الزيدتين » فإن الجمع فهمناه منهما ، وهذا الفصل الذي
من محاسن علم الإعراب والتصريف واللغة .
وقال الراغب : بعد أن ذكر أنه العِدْقُ ؛ والقناة تُشْبِهُ القِنُو في كونها عُصَيِّينِ ،
وأما القناة التي يجري فيها الماء قيل لها ذلك؛ لأنها تشبه القناة في الخط
والامتداد .

وقيل : أصله من قَتَيْتُ الشيء إذا ادّخرته؛ لأنها مُدَّخِرَةٌ للماء .
وقيل : هو من قَاتَاهُ أي : خالطه .

قال امرؤ القيس : [الطويل]
2271- كِبْكِرِ مُقَاتَاةِ الْبِيَاضِ بِصُفْرَةٍ ... عَدَاهَا تُمَيِّرُ عَيْرَ مَحَلِّ

وأما « القَنَا » الذي هو الإحديداً في الأنفِ فَيَسَّبَهُ في الهيئة بالقنا يقال :
 رجلٌ أَقْنَى ، وأمرأةٌ قَنَوَاءٌ ، كَأَحْمَرَ وَحَمْرَاءَ .
 والطلُّعُ : أوَّلُ ما يَخْرُجُ مِنَ النَّخْلَةِ فِي أَكْمَامِهِ .
 قال أبو عبيد : الطلُّعُ الكَفْرِيُّ قَبْلَ أَنْ تَسْقَى عَنِ الإغْرِيصِ وَالإغْرِيصُ يُسَمَّى
 طَلْعاً يُقَالُ : أَطْلَعَتِ النَّخْلَةَ إِذَا أَخْرَجْتَ طَلْعَهَا تَطْلَعُ إِطْلَاعاً وَطَلَعِ الطَّلَعُ يَطْلَعُ
 طَلُوعاً؛ ففارقوا بين الإسنادين ، وأنشد بعضهم في مراتب ام تثمره النخل قول
 الشاعر : [الرجز]
 2272- إِنْ شِئْتَ أَنْ تَضِيطَ يَا خَلِيلُ ... أَسْمَاءَ مَا تُثْمِرُهُ النَّخِيلُ
 فَاسْمَعُهُ مَوْصُوفاً عَلَى مَا أَدَّكَرُ ... طَلْعُ وَبِعْدَهُ خَلالَ يَطْهَرُ
 وَبَلَّحُ ثُمَّ يَلِيهِ بُسْرٌ ... وَرَطْبٌ تَجْنِيهِ ثُمَّ تَمْرٌ
 فَهَذِهِ أَنْوَأُهَا يَا صَاحِ ... مَضْبُوطَةً عَنِ صَاحِبِ الصَّحَاحِ
 قوله : « وَجَنَاتٍ » الجمهور على كسر التاء من « جنات » ؛ لأنها منصوبة
 تسقاً على « نبات » أي ؛ فأخرجنا بلاماء النبات وجنات ، وهو من عطف
 الخاص على العام تشريفاً لهذين الجنسيتين على غيرهما كقوله تعالى :
 { وملائكته ورُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ } [البقرة : 98] وعلى هذا فقولهُ :
 { وَمِنَ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ } جملة معترضة وإنما جيئ بهذه الجملة
 معترضة وأبرزت في صورة المبتدأ والخبر تعظيماً للمنة به لأنه من أعظم
 قوت العرب ، ولأنه جامع بين التُّفْكَةِ والقوت .
 ويجوز أن ينتصب « جنات » نسقاً على « حَضِرًا » ، وجوز الزمخشري -
 وجعله الأحسن - أن ينتصب على الاختصاص ، كقوله : { والمقيمي الصلاة } [
 الحج : 35] .

قال : « لفضل هذين الصنفيين » وكلامه يفهم أن القراءة الشهيرة عنده رفع «
 جنات » والقراءة بنصبهما شاذة ، فإنه أوَّل ما ذكر توجيه الرَّفْع كما سيأتي ، ثم
 قال : وقرئ « وجنات » بالرفع وفيها ثلاثة أوجه :
 أحدهما : أنها مرفوعة بالابتداء ، والخبر محذوف ، واختلفت عبارة العربيين في
 تقديره فمنهم من قدره متأخراً ومنهم من قدره متقدماً؛ فقدَّره الزمخشري
 متقدماً أي : وثمَّ جنات ، وقدره أبو البقاء : ومن الكرم جناتٌ ، وهذا تقدير
 حسن لمُقابِلة قولهُ : « وَمِنَ النَّخْلِ » أي : من النخل كذا ، ومن الكرم كذا ،
 وقدره النَّحَّاسُ « وَلَهُمْ جَنَاتٌ » ، وقدره ابن عطية : « وَلَكِنْ جَنَاتٌ » .

(7/82)

ونظيره قوله في قراءته { وَخُورٌ عَيْنٌ } [الواقعة : 22] بعد قوله : { يَطُوفُ
 عَلَيْهِمْ وَلَدَانٌ مُخَلَّدُونَ بِأَكْوَابٍ } [الواقعة : 17 ، 18] أي : ولهم خور عين ،
 ومثل هذا اتفق على جوازه سيبويه ، والكسائي ، والفراء .
 وقدره الزمخشري ، وأبو جيان متأخراً؛ فقال : أي : وجنات من أعناب
 أخرجناها قال الشيخ : ودلَّ عليَّ تقديره قوله قبل : « فَأَخْرَجْنَا » كما تقول :
 أكرمت عبد الله وأخوه ، أي : وأخوه أكرمته .
 قال شهاب الدين : وهذا التقدير سبَّغهُ إليه ابن الأثيري ، فإن قال : « الجنات
 » رفعت بمضمرة بعدها تأويلها : وجنات من أعناب أخرجناها ، فجرى مجرى
 قول العرب « أكرمت عبد الله وأخوه » تريد وأخوه أكرمته .
 قال الفرزدق : [الطويل]

2273- عَدَاةٌ أَحَلَّتْ لَابْنَ أَضْرَمَ طَعْنَةً ... حُصَيْنٌ عَيْبَاتِ السِّدَائِفِ وَالْحَمْرُ
فرفع « الخمر » وهي مفعول على معنى : والتمر أهلها الطعنة .
والوجه : الثاني : أن يرتفع عطفاً على « قنوان » تغليبا للجوار؛ كقول الشاعر
: [الوافر]

2274- وَرَجَّحْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَ
فنسق « العيون » على « الحواجب » تغليبا للمجاورة ، والعيون لا تُرَجَّحُ كما
أن الجنات من الأعناب لا يَكُنَّ من الطلع ، هذا نص مذهب ابن الأنباري أيضاً ،
فَتَحَصَّلَ له في الآية الكريمة مذهبان ، وفي الجملة فالجواب صَعِيفٌ وقد تقدَّم
أنه من حَصَائِصِ النَّعْتِ .

والثالث : أن يُعْطَفَ على « قنوان » .
قال الزمخشري : على معنى مُخَاطَبةٍ أو مخرجه من النخل قنوان ، وجنات من
أعناب أي من نبات أعناب .

قال أبو حيان رحمه الله تعالى : وهذا العطفُ على ألاَّ يلحظ فيه قيْدٌ من النخل
، فكأنه قال : ومن النخل قنوانق دانية ، وجنات من أعناب حاصِلة ، كما تقول :
« من بني تميم رجل عاقل ورجل من قريش مُنْطَلِقَان » .

قال شهاب الدين رحمه الله : وقد ذكر الطبري أيضاً هذا الوجهَ أعني عطفها
على « قنوان » ، وضَعَّفَهُ ابن عطية ، كأنه لم يظهر له ما ظهر لأبي القاسم
من المعنى المشار إليه ، ومنع أبو البقاء عطفه على « قنوان » ، قال : « لأن
العنب لا يخرج من النخل » .

وأنكر أبو عبيد وأبو حاتم هذه القراءة قال أبو حاتم : « هذه القراءة محال لأن
الجنات من الأعناب لا تكون من النخل » .

قال شهاب الدين : أما جواب أبي البقاء فيما قاله الزمخشري .
وأما جواب أبي عبيد وأبي حاتم فيما تقدَّم من تَوْجِيهِ الرفع ، و « ن أعاب »
صفة ل « جنات » فتكون في محلِّ رفع ونصب بحسب القراءتين ، وتتعلق
بمحذوف .

قوله : « وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ » لم يقرأهما أحدٌ إلَّا مَنْصُوبَيْنِ ، ونصبهما : إما
عطف على « جنات » ، وإما على « نبات » وهذا ظاهر قول الزمخشري ،
فإنه قال : وقرئ « وجنات » بالنصب عطفاً على « نبات كل شيء » أي :
وأخرجنا به جنات من أعناب ، وكذلك قوله : « وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ » .

(7/83)

ونص أبو البقاء على ذلك فقال : « وجنات » بالنصب عطفاً على « نبات »
ومثله « الزيتون والرمان » .

وقال ابن عطية : عطفاً على « حباً » وقيل على « نبات » وقد تقدم أن في
المعطوف الثالث فصاعداً احتمالين :
أحدهما : عطفه على ما يليه .

والثاني : عطفه على الأوَّل نحوه مررت بزید وعمرو وخالد ، فخالد يحتمل
عطفه على زيد وعمرو ، وقد تقدم أن فائدة الخلاف تظهر في نحو : « مررت
بك وبزيد وعمرو » ، فإن جعلته عطفاً على الأول لزممت الباء ، وإلا جازت .
و « الزَّيْتُونَ » وزنه « فَيُعُول » فالياء مزيدة ، والنون أصلية لسقوط تلك في
الاشتقاق ، وثبوت ذي ، قالوا : أرض زنته ، أي : كثيرة الزيتون ، فهو نظير

قَبْضُوم ، لأن فَعْلُولًا مفقود ، أو نادِرٌ ولا يتوهم أن تَاءَهُ أصلية ونوه مزيدة لدلالة الزَّيْتِ ، فإنهما مادَّتان مُتَغَايِرَتان ، وإن كان الزيت مُعْتَصراً منه ، ويقال : زات طعمامه ، أي : جعل في رَيْتًا ، وزات رَأْسَهُ أي : دَهَنَهُ به ، وَزَدَات : أي اذْهَنَ أبدلت تاء الافتعال دالاً بعد الزاي كازْدَجَرَ وازْدَانَ .

و « الرُّمَّان » وزنه فُعَّال نونه أصلية ، فهو نظير : عُتَّاب وْحَمَّاض ، لقولهم : أرض رَمَنَهُ أي : كثيرتُهُ .

قال الفراء : قوله تعالى : { والزيتون والرمان } يريد شجر الزيتون ، وشجر الرمان ؛ كقوله تعالى : { واسال القرية } [يوسف : 82] يريد أهلها .

فصل في معنى تقدم النخل على الفواكه في الآية

ذكر تبارك وتعالى هاهنا أربعة أنواع من الأشجار : النخل والعنب والزيتون والرمان ، وقَدَّمَ الزرع على الشجر ؛ لأن الزَّرْعَ عِذَاء ، وثمار الأشجار فواكه ، والغذاء مُقَدَّمٌ ، وقدم النخل على الفواكه ؛ لأن الثمر يجري مُجْرَى الغداء بالنسبة إلى العرب .

قال الحكماء : بينه وبين الحيوان مُشَابَهَةٌ في خواص كثيرة لا توجد في النبات ، ولهذا قال عليه الصلاة والسلام : « أَكْرِمُوا النَّخْلَةَ فَإِنَّهَا عَمَّتْكُمْ فَإِنَّهَا خُلِقَتْ مِنْ طِينِ آدَمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ » .

وذكر العنب عقيب النخل ؛ لأن العنب أَشْرَفُ أنواع الفواكه ؛ لأنه أول ما يظهر يصير مُنْتَفِعاً به إلى آخر الحال ، فأول ما يظهر على الشجر خُيُوطُ حُضْرٍ رقيقة حَامِصَةٌ الطعم لذيذَةٌ ، وقد يمكن اتِّخَاذُ الصبائغ منه ، ثم يظهر بعده الحُضْرُ ، وهو طعام شَرِيفٌ للأصحاء والمرضى ، وقد يتخذون من الحصم أشربة لطيفة المذاق نافعة لأصحاب الصفراء ، وقد يتخذ الطبخ منه ، لأنه أَلَدُ الطبايح الحامضة ، ثم إذا تم العنب فهو أَلَدُ الفواكه [وأشهاها فيمكن ادِّخار العنب المعلق سننة أو أكثر وهو أَلَدُ الفواكه] المُدَّخِرَةُ ، ثم يخرج منه أربعة أنواع من المتناولات : وهي الزَّبِيبُ والدَبْسُ والحَمْرُ والحَلُّ ، ومنافع هذه الأربع لا تنحصر إلا من مجلدات والخمر فإن كان الشَّرْعُ قد حَرَّمَهَا ، ولكنه تبارك وتعالى قال في صفتها :

(7/84)

{ وَمَتَافِعُ لِلنَّاسِ } [البقرة : 219] ثم قال : { وَإِنَّمَهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا } [البقرة : 219] والأطباء يتخذون من عجمه جوارشات عظيمة النفع للمعدة الضعيفة الرطبة ، فتبين أن العنب كأنه سلطان الفواكه ، وأما الزَّبِيبُ فهو أيضاً كثير النفع كثير البركة ؛ لأنه يمكن تَتَاوُلُهُ كما هو ، ونفصل عنه أيضاً دهن كثير عظيم النفع في الأكل ، وسائر وجوه الاستعمال وأما الرمان فحاله عجيب جداً ؛ لأنه جِسْمٌ مُرَكَّبٌ من أربعة أقسام : قشرة وشحمه وعجمه وماءه ، فأما الأقسام الثلاثة وهي القشر والشحم والعجم ، فهي باردة يابسة أرضية كثيفة قابضة عَفِصَةٌ قوية في هذه الصفات وأما ماء الرمان فبالضد من هذه الصفات ، فإنه أَلَدُ الأَشْرِبَةِ وَالطَّفُّهَا ، وأقربها إلى الاعتدال ، وأشدُّها مناسبة للطبايع المعتدلة فيه تقوية للمِزَاج الضعيف وهو عِذَاءٌ من وَجْهِه ، ودواء من وجه آخر ، فإذا تَأَمَّلْتَ في الرُّمَّانِ وجدت الأقسام الثلاثة في غاية الكثافة التامة الأرضية ، ووجدت القسم الرابع وهو ماء الرُّمَّانِ في غاية اللطافة والاعتدال ، فكانه تبارك وتعالى جمع فيه بين المُتَّصِدِّينِ المُتَغَايِرِينَ ، فكانت دلالة القدرة

والحكمة فيه أكمل وأتم .
تَبَّه تعالى بذكر هذه الأقسام الأربعة [التي هي أشرف أنواع النبات] على
الباقي .
قوله : « مُشْتَبِهًا » حال؛ إما من « الرُّمَّان » لِقُرْبِهِ ، وحذفت الحال من الأول؛
تقديره : والرمان مشتبهًا ، ومعنى التشابه أي في اللُّون ، وعدم التشابه أي
في الطعم .
وقيل : هي حال من الأول ، وحذفت حال الثاني ، وهذا كما تقدّم في الخبر
المحذوف ، نحو : { وَاللّٰهُ وَرَسُوْلُهُ اَحَقُّ اَنْ يُرْضَوْهُ } [التوبة : 62] وإلى هذا
نحا الزمخشري ، فإنه قال : تقديره : والزيتون مشتبهًا ، وغير مشتبه ،
والرمان كذلك؛ كقول القائل في ذلك : [الطويل]
2275- رَمَانِي بِأَمْرِ كُنْتُ مِنْهُ وَوَالِدِي ... بَرِيئًا

أي : ولم يقل : مشتبهين اكتفى بوصف أحدهما أو على تقدير : « والزيتون
مشتبهًا وغير متشابه ، والرُّمَّان كذلك » .
قال أبو حيان : « فعلى قوله يكون تقدير البيت : كنت منه بريئًا ، ووالدي كذلك
، أي : بريئًا ، والبيت لا يتعيّن فيه ما ذكره؛ لأن « رينًا » على وزن « فعيل »
كصديق ورفيق ، فَصَحَّ أَنْ يخبر به عن المفرد والمثنى والمجموع ، فيحتمل أن
يكون « بريئًا » خبر « كان » على اشتراك الضمير والظاهر المعطوف عليه
فيه إذ لا يجوز أن يكون خبراً عنهما ، ولا يجوز أن يكون حالاً عنهما ، إذ لو كان
كذلك لكان التركيب مشتبهين وغير مشتبهين » .
وقال أبو البقاء : حال من « الرمان » ومن الجميع ، فإن عَنَى في المعنى
فصحيح ، ويكون على الحذف ، وكما تقدم فإن أراد بالصَّنَاعَةَ ، فليس بشيء؛
لأنه كأنه يلزم المطابقة .
والجمهور على « مشتبهًا » . وقرئ شاذًا « متشابهًا » وغير متشابه كالثانية ،
وهما بمعنى واحد قال الزمخشري : « كقولك اشتبه الشيطان ، وتشابها
كاستَوَبًا وتساوَبًا والافتعال والتفَاعُل يشتركان كثيرًا » .

(7/85)

انتهى وقد جمع بينهما في هذه الآية الكريمة في قوله « مشتبهًا وغير متشابه
» .

فصل في معنى « متشابه » في الآية
قال بعضهم : متشابه في اللون والشكل ، ومع أنها تكون مُتَشَابِهَةً في الطعم
واللذّة ، فإن الأعناب والرمان قد تكون مُتَشَابِهَةً في الصورة واللون والشكل ،
مع أنها تكون مختلفةً في الحلاوة والحُمُوضَة .
وقيل : إن أكثر الفواكه يكون ما فيها من القشِر والعجم متشابهة في الطعم
والخاصية .
وقال قتادة : مشتبهًا ورَفُهَا مختلفًا ثمرها؛ لأن وَرَقَ الزيتون يشبه ورق الرمان

وقيل : إنك إذا أخذت عنقود العنب وجدّت جميع حَبَّاتِهِ تَاضِحَةً حلوة طيبة إلاّ
حَبَّاتٍ مخصوصة لم تدرك ، بل بقيت على أوّل حالها في الحموضة والعُفُوضَة ،
ولعى هذا قبض حَبَّاتِ ذلك العنقود متشابه ، وبعضها غير متشابه .

قوله : « إِلَى ثَمَرِهِ » متعلق ب « انظروا » وهو بمعنى الرُّؤية ، وإنما تَعَدَّتْ ب « إلى » لما تَتَّصَمَّتْهُ من التفكير .
وقرأ الأخوان « ثَمَرِهِ » بضمين ، والباقون : ففتحين .
وقرئ شاذاً بضم الأوَّل ، وسكون الثاني .
وأما قراءة الأخوين فتحتمل أربعة أوجه :
أحدها : أن يكون اسماً مفرداً ؛ كطُنبٍ وعُنُقٍ .
والثاني : أنه جمع الجمع ، فثَمَر جمع : ثمار ، وثمار جمع ثَمرة وذلك نحو : أكم جمع إكام ، وإكام جمع أكمة ، فهو نظير كُتبان وكُتُب .
والثالث : أنه جمع « ثَمَر » كما قالوا : أسد وأسُد .
والرابع : أنه جمع : ثمرة .
قال الفارسي : « الأَحْسَنُ أُنَيْكٌ وَن جمع ثَمرة ، كَحَشَبَةِ وَحُشْبٍ ، وَأَكْمَةٌ وَأَكْمٌ ، ونظيره في المعتل : لَابَةٌ وَلُوبٌ ، وَنَاقَةٌ وَنُوقٌ ، وَسَاحَةٌ وَسُوحٌ » .
وأما قراءة الجماعة ، فالثَمَر اسم جنس ، مفردة ثمرة ، كشجر وشجرة ، وبقر وبقرة ، وَجَرَزٌ وَجَرَزَةٌ .
وأما قراءة التسكين فيه تخفيف قراءة الأخوين وقيل : بل هي جمع « ثمرة » كَبْدُن جمع « بَدِصْنَةٌ » ، ونقل بعضهم أنه يقال : ثمرة بزنة سمرة ، وقياسها على هذا ثَمَر كَسَمُرٍ بحذف التاء إذا قصد جمعه ، وقياس تكسيره أثمار ، كعضد وأَعْصَاد .
وقد قرأ عمرو الذي في سورة « الكهف » بالضم وسكون الميم ، فهذه القراءة التي هنا قَصِيحَةٌ كان قياس أبي عمرو أن يقرأهما شيئاً واحداً لولا أن القراءة مُسْتَنَدَةٌ النقل .
وقرأ أبو عمرو والكسائي وقنبل « حُشْبٌ » والباقون بالضم فهذه القراءة نظير تَيْكٌ .
وهذا الخلاف أعني في « ثمره » والتوجيه بعينه جارٍ في سورة يس [آية 35]
وأما الذي في سورة « الكهف » ففيه ثلاث قراءات : فعاصم يقرؤه بفتحين ، كما يقرؤه في هذه السورة ، وفي يس فاستمر على عَمَلٍ واحد ، والأخوان يقرانه بضمين في السور الثلاث ، فاستمر على عمل واحد ، وأما نفاع وابن كثير وابن عامر فقرأوا في « الأنعام » و « يس » فتحين ، وقرأوا ما في « الكهف » بضمين .

(7/86)

وأما أبو عمرو فقرأ ما في « الأنعام » و « يس » بفتحين ، وما في « الكهف » بضمين وسكون ، وقد ذكروا في توجيه الضميتين في « الكهف » ما لا يمكن أن يأتي في السورتين ، وذلك أنهم قالوا في الكهف : الثَمَر بالضم : المال ، وبالفتح المأكول .
قوله : « إِذَا أَثْمَرَ » ظرف لقوله : « انظُرُوا » وهو يحتمل أن يكون متمحضاً للظرف ، وأن يكون شرطاً ، وجوابه محذوف أو متقدم عند من يرى ذلك أي : إذا أثمر فانظروا إليه .
قوله : « وَيَبْنِيهِ » الجمهور على فتح الياء مِنْ « يَبْنِيهِ » وسكون النون .
وقرأ ابن محيصن بضم الياء ، وهي قراءة قتادة والضحاك .
وقرأ إبراهيم بن أبي عَبَلَةَ واليماني : يانعة ، ونسبها الزمخشري لابن محيصن ،

فيجوز أن يكون عنه قراءتان ، والينع بالفتح والضم مصدر يتعت الثمرة؛ أي :
نضجت ، والفتح لغة « الحجاز » والضم لغة بعض « نجد » ، ويقال أيضاً : يُنَع
بضم الياء والنون ويُنوع بواو بعد ضمتين .

وقيل : الينع بالفتح جمع « يانع » كتاجر وتجر ، وصاحب وصحب ، ويقال :
يتعت الثمرة ، وأينعت ثلاثياً ورباعياً بمعنى .

وقال الحجاج : « أرى رءوساً قد أيتعت وحن قِطاًفها » ، ويانع : اسم فاعل .
وقيل : أينعت الثمرة وينعت احمرت قاله الفراء ، ومنه الحديث في الملاعة :
« إن ولدته أحمراً مثل الينعة » . وبه حرره حمراء ، قيل : هي العقيق ، أو نوع
منه ويقال : يتعت ينع بفتح العين في الماضي وكسرها في المستقبل ، هذا
قول أبي عبيده وأنشد : [المديد]

2276- فِي قِبابِ حَوْلِ دَسْكَرَةٍ ... حَوْلَهَا الرِّبْثُونُ قَدْ يَنْعَا
وقال الليث بعكس هذا ، أي يكسرها في الماضي ، ويفتحها في المستقبل
وأينعت فهي تينع وتونع إيناعاً ويتعاً بفتح الياء وينعاً بضم الياء ، والتعت يانع
ومونع .

فإن قيل هذا في أول حال حدوث الثمرة ، وقوله : « وينعه » أمر بالنظر في
حال تمامها وكمالها ، والمقصود منه أن هذه الثمار في أول حدوثها على صفات
مخصوصة عند مالها تنتقل إلى أحوال مُتَصَادِةٍ للأحوال السابقة .
قيل : إنها كانت مَوْضُوفَةً بالخضرة ، فتصير سَوْدَاءً ، أو حمراء ، أو صفراء ، أو
كانت مَوْضُوفَةً بالحموضة ، وربما كانت في أول الأمر بَارِدَةً بحسب الطبيعة ،
فتصير في آخر الأمر حَارَّةً بحسب الطبيعة ، فحصول هذه التبدلات والتغيرات
لا بُدَّ له من سَبَبٍ ليس هو تأثير الطبائع والفصول والنجم والأفلاك؛ لأن نِسْبَةَ
هذه الأفعال بأشهرها إلى جميع هذه الأجسام المتباينة متساوية مُتَشَابِهَةٌ ،
والتسبب المتشابهة لا يمكن أن تكون سبباً لحدوث الحوادث المختلفة ، ولما
بَطَلَ إِسْنَادُ حدوث هذه الحوادث إلى الطبائع والنجم والأفلاك ، وجب إِسْنَادُهَا
إلى القادر الحكيم العليم المُدَبِّرِ لهذا العالم على وفق الرحمة والمصلحة
والحكمة ، فَتَأَسَّبَ ختام هذه الآية الكريمة بقوله : { إِنَّ فِي ذَلِكُمْ لآيَاتٍ لِّقَوْمٍ
يُؤْمِنُونَ } للدلالة على ما تقدم في وَحْدَانِيَّتِهِ ، وإيجاد المَصْنُوعَاتِ المختلفة من
أنها نَابِتَةٌ من أرض واحدة ، وتُسْقَى بماء واحد ، وهذه الدلائل إنما تَنْقَعُ
المؤمنين دون غيرهم ، كقوله تبارك وتعالى :

(7/87)

{ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ } [البقرة : 2]
قال القاضي رحمه الله : المراد لمن يطلب الإيمان بالله- تبارك وتعالى؛ لأنه
لمن آمن ولمن لا يؤمن فإن قيل : لم أوقع الاختلاف بين الخلق في هذه
المسألة مع وجود مثل هذه الدلالة [الجلية القوية ؟] .
أجيب عنه بأن قولة الدليل لا تفيد ولا تنفع إلا إذا قدر الله للعبد حصول الإيمان
، فكانه قيل : هذه الدلالة على قوتها وظهورها دلالة لمن سبق قضاء الله تعالى
في حقه بالإيمان .

فأما من سبق قضاء الله له بالكفر لم ينفع بهذه الدلالة البتة أصلاً فكان
المقصود من هذه التخصيص التنبيه على ما ذكرنا .

وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَفُوا لَهُ بَيْنَ وَتَاتٍ بِعَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَانَهُ
وَتَعَالَى عَمَّا يَصِفُونَ (100)

لما ذكر البراهين الخمسة من دلائل العالم الأعلى والأسفل على ثبوت الإلهية ،
وكمال القدرة الحكمة ، ذكر بعد ذلك أنّ من النَّاسِ من أثبت لله شركاء ، وهذه
المسألة تقدّم ، إلا أنّ المدكّور هنا غير ما تقم ذكره؛ لأنّ مثبتى الشريك
طوائف منها عبدة الأصنام فهم يقولون : الأصنام شركاء لله في العبودية
والتكوين .

ومنها من يقول : مدبر هذا العالم هو الكواكب ، وهؤلاء فريقان منهم من يقول
: إنها وجبة الوجود لذواتها ، ومنهم من يقول : إنها ممكنة الوجود بلذواتها
محدثة ، خالقها هو الله تبارك وتعالى ، إلا أنه تبارك وتعالى قوّص تدبير هذا
العالم الأسفل إليها ، وهؤلاء هم الذين تآطروهم الخليل عليه السلام بقوله :
{ لا أحبّ الأفلين } [الأنعام : 76] .

ومنها الذين قالوا : للعالم إلهان : أحدهما : يفعل الخير خلاق النور والناس
والدّوّابّ والأنعام والثاني : يفعل الشرّ ، [وهو إبليس] خالق الظلمة ، والسّباع
والحيّات والعقارب ، وهم مذكورون هاهنا .

قال ابن عباس رضي الله عنها والكلي : نزلت هذه الآية في الرّنادقة أثبتوا
الشرك لإبليس [في الخلق] .

قال ابن عباس رضي الله عنهما : والذي يقوي هذا قوله تعالى : { وَجَعَلُوا بَيْنَهُ
وَبَيْنَ الْجَنَّةِ نَسَبًا } [الصافات : 158] فإنما وصف بكونه من الجنّ؛ لأنّ لفظ
الجنّ مشتق من الاستتار ، والملائكة الروحانيون لا يرون بالعيون ، فصارت
كانها مستترة عن العيون ، فلهذا أطلق لفظ الجن عليها .

قال ابن الخطيب - رحمه الله - : هو مذهب المجوس ، وإنما قال ابن عباس
رضي الله عنهما : هذا قول الرّنادقة؛ لأنّ المجوس يلقبون بالزنادقة؛ لأنّ
لاكتاب الذي زعم زادشت أنه نُزلّ عليه من عند الله تبارك وتعالى مسمى
بالزند ، والمنسوب إليه يسمى زيندي ، ثم أعرب فقيل : زنديق ، ثم جمع فقيل
: الزنادقة .

واعلم أنّ المجوس قالوا في كل ما في هذا العالم نم الخيرات فهو من يزدان ،
وجميع ما فيه من الشر فهو من أهرمن وهو المسمى ب « إبليس » في
شرعنا ، ثم اختلفوا فقال أكثرهم : هو محدث ، ولهم في كيفية حدوثه أقوال
عجبية .

وقال بعضهم : إنه قديم أرليّ ، واتفقوا أنه شريك لله - تعالى - في تدبير هذا
العالم ، فخيّره من الله تبارك وتعالى ، وشّره من إبليس لعنه الله ، فهذا شرح
قول ابن عباس رضي الله عنهما .

فإن قيل : القوم أثبتوا لله شريكاً واحداً ، وهو إبليس ، فكيف حكى الله تعالى
عنهم أنهم أثبتوا لله شركاء .

فالجواب : أنهم يقولون : عسكّر الله هم الملائكة ، وعسكر إبليس الشياطين ،
والملائكة فيهم كثرة عظيمة ، وهم أرواح طاهرة مُقدّسة يلهمون الأرواح
البشرية للخيرات والطاعات ، والشياطين فيهم أيضاً كثرة عظيمة تلقي
الوساوس الخبيثة إلى الأرواح البشريّة ، والله تبارك وتعالى مع عسكّره من

الملائكة يحاربون إبليسَ مع عَسْكَرِهِ من الشياطين ، فلهذا حكى الله تبارك وتعالى عنهم أنهم أثبتوا لله شركاء الجن .

(7/89)

قوله : « شُرَكَاءَ الْجِنَّ » الجمهور على نصب « الْجِنَّ » وفيه خمسة أوجه : أحدها : وهو الظاهر أن الجنَّ هن المفعول الأوَّل . والثاني : هو « شركاء » قدم ، و « لله » متعلق ب « شركاء » ، والجعل هنا بمعنى التَّصْيِير ، وفائدة التقدير كما قال الزمخشري اسْتِعْظَامُ أن يتخذ لله شريكٍ مِن كان ملكاً أو جنياً أو إنسياً ، ولذلك قد مسام الله - تبارك وتعالى - على الشركاء انتهى . ومعنى كونهم جعلوا الجنَّ شركاء لله هو أنهم يَعْتَقِدُونَ أَنَّهُمْ يَخْلُقُونَ مِنَ الْمَضَارِّ وَالْحَيَاتِ وَالسَّبَاعِ ، [كما جاء في التفسير] . وقيل : ثم طائفة من الملائكة يُسَمَّوْنَ الجن كان بعض العِربِ يَعْبُدُهَا . الثاني : أن يكون « شركاء » مفعولاً أوَّل ، و « لله » متعلق بمحذوف على أنه المفعول الثاني ، و « الجن » بدلٌ من « شركاء » أجاز ذلك الزمخشري ، وابن عطية ، والحوفي ، وأبو البقاء ، ومكي بن أبي طالب إلا أن مكياً لما ذكر هذا الوجّه جعل اللام من « لله » مُتَلَقَّةً ب « جعل » فإنه قال : الجنُّ مفعول أوَّل ل « جَعَلَ » و « شركاء » مفعول ثانٍ مقدم ، واللام في « لله » متعلقة ب « شركاء » وإن شئت جَعَلْت « شركاء » مفعولاً أوَّل ، و « الجن » بدلاً من « شركاء » و « لله » في موضع المفعول الثاني ، واللام متعلقة ب « جعل » . قال شهاب الدين : بعد أن جعل « لله » مفعولاً ثانياً كيف يُتَصَوَّرُ أن يجعل اللام متعلقة بالجعل؟ هذا ما لا يجوز لأنه لما صار مفعولاً ثانياً تعيّن تعلُّقه بمحذوف عل ما عرفته غير مرّة .

قال أبو حيان : « وَمَا أَجَارُوهُ » يعني الزمخشري وممن معه - لا يجوز؛ لأنه يصح ببلدل أن يحل محض المبدل منه ، فيكون الكلام منتظماً لو قلت : وجعلوا لله الجنَّ لم يصح ، وشرط البَدَل أن يكون على نِيَّةِ تَكَرُّرِ الْعَامِلِ عَلَى أَشْهُرِ الْقَوْلِينَ ، أو معمولاً للعامل في المبدل منه على قول ، وهذا لا يصحُّ هنا ألبتة لما ذكرنا » .

قال شهاب الدين : رحمه الله تعالى - هذا القول المنسوب للزمخشري ، ومن ذكر معه سبقهم إليه الفراء وأبو إسحاق ، فإنهما أجازا أن يكونا مفعولين قدم ثانيهما على الأوّلين وأجازا أن يكون « الجنَّ » بدلاً من « الشركاء » ومفسراً للشركاء هذا تصّ عبارتهم ، وهو معنى صحيح أعني كون البَدَل مفسراً ، فلا معنى رد هذا القول ، وأيضاً فقد ردّ على الزمخشري عند قوله تعالى : { إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا } [المائدة : 117] فإنه لا يلزم في كل بدل أن يحل محل المبدل منه ، قال : « ألا ترى إلى تجويز النحويين « زيدت مررت به أبي عبد الله » ولو قلت : « زيدت مررت بأبي عبد الله » لم يجز إلا علي رأي الأخصش » ، وقد سبق هذا في « المائدة » فقد قرّر هو أنه لا يلزم حُلُولُ الْبَدَلِ مَحَلِّ الْمَبْدَلِ مِنْهُ ، فكيف يرُدُّ به هنا؟

الثالث : أن يكون « شركاء » هو المَفْعُولُ الأوَّل ، و « الجن » هو المفعول الثاني قاله الحوفي ، وهذا لا يصحُّ لِمَا عَرَفْتِ أَنَّ الأوَّل في هذا الباب مهتداً في الأصل ، والثاني خبر في الأصل ، وتقرّر أنه إذا اجتمع مَعْرِفَةُ وَنَكْرَةُ جَعَلْتِ

المعرفة مبتدأ ، والنكرة خبراً من غير عكس ، إلا في ضرورة تقدّم التّبيّه على الوارد منها .

(7/90)

؟
الرابع : أن يكون « شركاء الجن » مفعولين على ما تقدّم بيانه ، و « لله » متعلق بمحذوف على أنه حال من « شركاء » ؛ لأنه لو تأخّر عنها لجاز أن يكون صفة لها قاله أبو البقاء ، وهذا لا يصح ؛ لأنه يصير المعنى : جعلوهم شركاء في حال كونهم لله ، أي : مملوكين ، وهذه حال لازمة لا تنفك ، ولا يجوز أن يقال : إنها غير منتقلة ؛ لأنها مؤكدة ؛ إذا لا تأكيد فيها هنا ، وأيضاً فإن فيه تهيئة العامل في معمول وقطعه عنه ، فإن « شركاء » يطلب هذا الجارّ يعمل فيه ، والمعنى مُنصّب على ذلك .
الخامس : أن يكون « الجن » منصوباً بفعلٍ مضمّر جواب لسؤال مقدر ، كأن سألنا : فقال بعد قوله تعالى { وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ } : مَنْ جَعَلُوا لَهُ شُرَكَاءَ؟ ف قيل : الجن ، أي : جعلوا الجن .
نقله أبو حيان عن شيخه أبي جعفر بن الزبير ، وجعله أحسن مما تقدم ؛ قال : « ويؤيد ذلك قراءة أبي حيوة ، ويزيد بن قطيب « الجن » رفعاً على تقدير : هم الجن جواباً لمن قال : جعلوا لله شركاء؟ ف قيل : هم الجن ، ويكون ذلك على سبيل الاستعظام لما فعلوه ، والاستينقاص بمن جعلوه شريكاً لله تعالى » .
وقال مكي : « وأجاز الكيسائيُّ » رفع « الجن » على معنى هم الجن » . فلم يروها عنه قراءة ، وكأنه لم يطلع على أن غيره قرأها كذلك .
وقرأ شعيب بن أبي حمزة ، ويزيد بن قطيب ، وأبو حيوة في رواية عنهما أيضاً « شركاء الجن » بخفض « الجن » .
قال الرمخشري : « وقرئ بالجر على الإضافة التي للتبيين ، فالمعنى : أشركوهم في عبادتهم ؛ لأنهم أطاعوهم كما أطاعوا الله » .
قال أبو حيان : و لا يتضح معنى هذه القراءة ؛ إذا التقدير : وجعلوا شركاء الجن لله .
قال شهاب الدين : معناها واضح بما فسّره الزمخشري في قوله ، والمعنى : أشركوهم في عبادتهم إلى آخرن ، ولذلك سمّاها إضافة تبيين أي أنه بين الشركاء ، كأنه قيل : الشركاء المطعنين للجن .

(7/91)

قوله : « وَخَلَقَهُمْ » .
الجمهور على « خَلَقَهُمْ » بفتح اللام فعلاً ماضياً ، وفي هذه الجملة احتمالان : أحدهما : أنه حالية ف « قد » مضمرة عند قوم ، وغيرم ضمرة عند آخرين .
والثاني : أنها مُسْتَأَنَفَةٌ لا محلّ لها ، والضمير في « خلقهم » فيه وجهان : أحدهما : أنه يعود على الجاعلين ، أي : جعلوا له شركاء مع أنه خلقهم وأوجدهم منفرداً بذلك من غيرم شاركة له في خَلَقِهِمْ ، فكيف يشركون به

غيره ممن لا تَأْتِيرُ له من خلقهم؟
والثاني : أنه يعود على الجنِّ ، أي : والحال أنه خلق الشركاء ، فكيف يجعلون مخلوقه شريكاً له؟

وقرأ يحيى بن يعمر : « وَخَلَقَهُمْ » بسكون اللام .
قال أبو حيان - رحمه الله - : « وكذا في مصحف عبد الله » .
قال شهاب الدين : قوله : « وكذا في مصحف عبد الله » فيه نظيرٌ من حيث إن الشُّكْلَ الاصطلاحى أعني ما يدل على الحَرَكَاتِ الثلاث ، وما يَدُلُّ على السكون كالجزء منه كانت حيث مصاحب السلف منها مجردة ، والضبط الموجودة بين أيدينا اليوم أمر حادث ، يقال : إن أوَّلَ من أحدثه يحيى بن يَعْمُرَ ، فكيف يُنْسَبُ ذلك لِمُصْحَفِ عبد الله بن مسعود؟
وفي هذه القراءة تأويلان :

أحدهما : أن يكون « خَلَقَهُمْ » مصدرًا بمعنى اختلاقهم .
قال الزمخشري : أي اختلاقهم للإفكِّ ، يعني : وجعلوا لله خَلَقَهُمْ حيث نسبوا قبائحهم إلى الله في قولهم : « وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا » انتهى .
فيكون « لله » هو المفعول الثاني فُدِّمَ على الأول .
والتأويل الثاني : أن يكون « خَلَقَهُمْ » مَصْدَرًا بمعنى مخلوقهم ، فيكون عَطْفًا على « الجنِّ » ومفعوله الثاني محذوف ، تقديره : وجعلوا مخلوقهم وهو ما يَنْجُتُونِض من الأصنام كقوله تعالى : { قَالَ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْجُتُونَ } [الصافات : 59] شركاء لله تعالى .

قوله تعالى : « وَخَرَّفُوا » قرأ الجمهور « خَرَّفُوا » بتخفيف الراء ، ونافع بتشديدها .

وقرأ ابن عباس بالحاء المهملة والفاء وتخفيف الراء ، وابن عمر كذلك أيضاً ، إلا أنه شَدَّدَ الراء ، والتخفيف في قراءة الجماعة بمعنى الاختلاق .
قال الفراء : يال : « خَلَقَ الإفكِّ وَخَرَّفَهُ وَاخْتَلَقَهُ وَافْتَرَاهُ وَافْتَعَلَهُ وَخَرَّصَهُ بمعنى كذب فيه » .

والتشديد للتكثير ، لأن القائلين بذلك خَلَقُ كثير وجمٌّ غفير .
وقيل : هما لغتان ، والتخفيف هو الأصل [وحكى الزمخشري أنه سئل الحسن عن هذه الكلمة ، فقال كملة عربية كانت العربُ تقولها كان الرجل إذا كذب كذبةً في نادي القوم يَقُولُ له بعضهم : شقد خرقها والله أعلم] .
وقال الزمخشري : « ويجوز أن يكون من خَرَّقِ الثوب إذا شقَّه ، أي : اشتقوا له بَيْنَ وَبَيْنَ » .

وأما قراءة الحاء المهملة فمعناها التزوير ، أي : رَوَّزُوا له أولاداً؛ لأنه المُرَوِّزُ مُخَرَّفٌ وَمُعَيَّرٌ الحق إلى الباطل .

وقوله : « يَغَيِّرُ عِلْمَ » فيه وجهان :
أحدهما : أنه تَعَيَّرَ لمصدر محذوف؛ أي : خَرَّفُوا له خَرِّقاً بغير علمٍ قاله أبو البقاء ، وهو ضعيف المعنى .

(7/92)

الثاني : وهو الأحسن : أن يكون منصوباً على الحال من فاعل « خَرَّفُوا » أي : افتلعوا الكذب مُصَاحِبِينَ للجهل وهو عدم العلم كقول اليهود { عُرِّيْرٌ ابن الله } [التوبة : 30] وقول النصارى : { المسيح ابن الله } [التوبة : 30] وقول

كُفَّرَ الْعَرَبُ : الْمَلَائِكَةُ بَتَّاتُ اللَّهِ ، ثُمَّ إِنَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى تَزَّرَهُ نَفْسَهُ ، فَقَالَ : « سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَصِفُونَ » ، وَالْمَقْصُودُ تَنْزِيَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ كُلِّ مَا لَا يَلِيْقُ بِهِ .

وَاعْلَمَ أَنَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى حَكَى عَنِ الْكُفْرِ أَنَّهُ أُتْبِتُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ ، أَمَّا الَّذِينَ أُتْبِتُوا الْبَنِينَ فَمِنْهُمْ النَّصَارَى ، وَقَوْمٌ مِنَ الْيَهُودِ ، وَأَمَّا الَّذِينَ أُتْبِتُوا الْبَنَاتِ فَهَمُ الْعَرَبُ الَّذِينَ يَقُولُونَ : الْمَلَائِكَةُ بَنَاتُ اللَّهِ . وَقَوْلُهُ : « بَعِيْرٌ عِلْمٌ » كَالْتَنْبِيْهِ عَلَى مَا هُوَ الدَّلِيلُ الْقَاطِعُ عَلَى فَسَادِ هَذَا الْقَوْلِ ؛ لِأَنَّ الْإِلَهَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ وَاجِبَ الْوُجُودِ لِذَاتِهِ [فَوَلَدَهُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ وَاجِبَ الْوُجُودِ لِذَاتِهِ ، أَوْ لَا يَكُونَ ، فَإِنْ كَانَ وَاجِبَ الْوُجُودِ لِذَاتِهِ] كَانَ مُسْتَقِلًّا بِنَفْسِهِ قَائِمًا بِذَاتِهِ لَا تَعْلُقُ لَهُ فِي وُجُودِهِ بِالْآخِرَةِ ، وَمَنْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَوَلَدُ الْبَيْتَةِ ؛ لِأَنَّ الْوَلَدَ مُسْتَعِيْرًا بِالْفِرْعَانِيَّةِ وَالْحَاجَةِ .

وَإِنْ كَانَ مُمَكِّنَ الْوُجُودِ ، فَحِينَئِذٍ يَكُونُ وُجُودُهُ بِإِجَادِ وَاجِبِ الْوُجُودِ لِذَاتِهِ ، فَيَكُونُ عَبْدًا لَهُ لَا وَالِدًا لَهُ ، فَتُبْتَ أَنْ مِنْ عَرَفَ أَنَّ الْإِلَهَ مَا هُوَ امْتَنَعَ مِنْ أَنْ يُتْبِتَ لَهُ الْبَنَاتِ وَالْبَنِينَ .

وَأَيْضًا فَإِنَّ الْوَلَدَ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ لِيَقُومَ مَقَامَهُ عَبْدَ فَنَائِهِ ، وَهَذَا إِنْ مَا يُقَالُ فِي حَقِّ مَنْ يَفْتَنِي ، أَمَّا مَنْ تَقَدَّسَ عَنْ ذَلِكَ لَمْ يَعْقِلِ الْوَلَدَ فِي حَقِّهِ . أَيْضًا فَإِنَّ الْوَلَدَ يَشْعُرُ بِكَوْنِهِ مُتَوَلِّدًا عَنْ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ الْوَالِدِ ، وَذَلِكَ إِنْ مَا يَعْقِلُ فِي حَقِّ الْمُرَكَّبِ مِنَ الْأَجْزَاءِ ، أَمَّا الْفَرْدُ الْوَاجِبُ لِذَاتِهِ فَمَحَالٌ ، فَمَنْ عِلْمَ مَا حَقِيقَةُ اللَّهِ ؛ اسْتَحَالَ أَنْ يَقُولَ : لَهُ وَلَدٌ ، فَكَانَ قَوْلُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : { وَخَرَفُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِعَبْرِ عِلْمٍ } إِشَارَةً إِلَى هَذِهِ الدَّقِيقَةِ .

(7/93)

بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنَّى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةٌ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ (101) ذَلِكَمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ فَاعْبُدُوهُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ (102)

لَمَّا بَيَّنَّ فَسَادَ أَقْوَالِ الْمُشْرِكِينَ شَرَعَ فِي إِقَامَةِ الدَّلَالَةِ عَلَى فَسَادِ قَوْلِ مَنْ ثَبَّتَ لَهُ الْوَلَدَ ، فَقَالَ : « بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ » . وَالْإِبْدَاعُ : عِبَارَةٌ عَنِ تَكْوِينِ الشَّيْءِ مِنْ غَيْرِ سَبْقٍ مِثَالٍ ، وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي « الْبِقْرَةِ » .

وَقَرَأَ الْجُمْهُورُ رَفَعَ الْعَيْنَ ، وَفِيهَا ثَلَاثَةٌ أَوْجَهَ : أَظْهَرُهَا : أَنَّهُ خَبِرَ مَبْتَدَأَ مَحْذُوفٍ ، أَي : هُوَ بَدِيعٌ ، فَيَكُونُ الْوَقْفُ عَلَى قَوْلِهِ : « وَالْأَرْضِ » فَهِيَ جُمْلَةٌ مُسْتَقِلَّةٌ بِنَفْسِهَا . الثَّانِي : أَنَّهُ فَاعِلٌ بِقَوْلِهِ : « تَعَالَى » ، أَي : بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ ، وَتَكُونُ هَذِهِ الْجُمْلَةُ الْفِعْلِيَّةُ مَعْطُوفَةً عَلَى الْفِعْلِ الْمَقْدَرِ قَبْلُهَا ، وَهُوَ النَّاصِبُ لِ « سُبْحَانَ » فَإِنْ « سُبْحَانَ » كَمَا تَقَدَّمَ مِنَ الْمَصَادِرِ الْإِضْمَارِ إِضْمَارًا نَاصِبًا . الثَّلَاثُ : أَنَّهُ مَبْتَدَأٌ وَخَبْرُهُ مَا بَعْدَهُ مِنْ قَوْلِهِ : « أَنَّى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ » .

وَقَرَأَ الْمَنْصُورُ « بَدِيعٌ » بِالْجَرِّ قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ : رَدًّا عَلَى قَوْلِهِ : « وَجَعَلُوا لِلَّهِ » ، أَوْ عَلَى « سُبْحَانَهُ » كَذَا قَالَ ، وَلَمْ يَبَيِّنْ عَلَى أَيِّ وَجْهِ مِنْ وُجُوهِ الْإِعْرَابِ هُوَ وَكَذَا أَبُو حَيَّانٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - حَكَاهُ عَنْهُ وَمَرَّ عَلَيْهِ ، وَيُرِيدُ بِالرَّدِّ كَوْنَهُ تَابِعًا ، إِمَّا : لِلَّهِ ، أَوْ لِلضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ فِي « سُبْحَانَهُ » وَتَبَعِيَّتَهُ لَهُ عَلَى كَوْنِهِ بَدَلًا مِنْ «

لله « تعالى أو من الهاء في « سُبْحَانَهُ » ويجوز أن يكون تَعْتَأُ] لله على أن تكون إضافة « بديع » مَحْصَةً كما ستعرفه .
وأما تَبَعِيَّتُهُ للهاء فيتعين أن يكون بدلاً ، ويمتنع أن يكون تَعْتَأُ] ، وإن اعتقدنا تعريفه بالإضافة لِمُعَارِضٍ آخر ، وهو أن الضمير لا ينعت إلا ضمير الغائب على رأي الكسائي ، فعلى رأيه قد يجوز ذلك .
وقرأ أبو صالح الشَّامِي : « بديع » نصباً ، وَتَضْبُئُهُ عَلَى الْمَدْحِ ، وهي تؤيد قراءة الجر ، وقراءة الرِّفْعِ المتقدمة يحتمل أن تكون أَصْلِيَّةُ الْإِتْبَاعِ بِالْجَرِّ عَلَى الْبَدَلِ ثم قطع التابع رفعا .
و « بديع » يجوز أن يكون بمعنى « مُبْدِعٌ » وقد سَبَقَ معناه ، أو تكون صِفَةً مشبهة أضيفت لرفوعها ، كقولك : فلان بديع الشعر ، أي : بديع شعره ، وعلى هذين القولين ، فإضافته لَفْظِيَّةٌ ، لأنه في الأوَّل من باب إضافة اسم الفاعل إلى منصوبه ، وفي الثاني من باب إضافة الصفة المشبهة إلى مرفوعها ، ويجوز أن تكون بمعنى عديم النظير والمثل فيهما ، كأنه قيل : البديع في السموات والأرض ، فالإضافة على هذا إضافة مَحْصَةٌ .
قوله : { أُنَى يَكُونُ لَهُ وَوَلَدٌ } « أُنَى » بمعنى « كيف » [أو « من أين »] وفيها وجهان :
أحدهما : أنها خبر كان الناقصة ، و « له » في محل نصب على الحال ، و « ولد » « اسمها ، ويجوز أن يتكون مَنْصُوبَةٌ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْحَالِ أو الظرف ، كقوله :

(7/94)

{ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ } [البقرة : 28] والعامل فيها قال أبو البقاء : [« يكون »] وهذا على رأي من يجيز في « كان » أن تعمل في الأحوال والظروف وشبههما ، و « له » خبر يكون ، و « ولد » اسمها .
ويجوز في « يكون » أن تكون تَامَّةً ، وهذا أَحْسَنُ أَي : كيف يوجد له ولدٌ ، وأسباب الولدية مُتَّفِقِيَةٌ ؟
قوله : { وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةً } هذه « الواو » للحال ، والجملة بعدها في مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ من مضمون الجملة المتقدمة ، أي : كيف يوجد له ولد ، والحال أنه لم يكن له رَوْحٌ ، وقد عَلِمَ أن الولد إنما يكون من بين ذكرٍ وأنثى ، وهو مُتَّرَةٌ عن ذلك .
والجمهور على « تكن » بالتاء من فوق .
وقرأ النخعي بالياء من تحت وفيه أربعة أوجه :
أحدها : أن الْفِعْلَ مسند إلى « صاحبه » أيضاً كالقراءة المشهورة ، وإنما جاز التذكير لِلْفَضْلِ كقوله : [الوافر]
2777- لَقَدْ وَلَدَ الْأَخْيَطِلُ أُمَّ سَوْءٍ
وقول القائل : [البسيط]
2278- إِنَّ أَمْرًا عَرَّهُ مِنْكَرٌ وَاجِدَهُ ... بَعْدِي وَبَعْدَكَ فِي الدُّنْيَا لَمَعْرُورٌ
وقال ابن عطية : « وتذكير » كان « وأخواتها مع تانيث اسمها أسهل من ذلك في سائر الأفعال » .
قال أبو حيان - رحمه الله - : « ولا أعرف هذا عن النحويين ، ولم يُفَرِّقُوا بين « كان » وغيرها » .
قال شهاب الدين : هذا كلامٌ صحيح ، ويؤديه أن الفارسيَّ وإن كان يقول

يَحْرَفِيَّةٍ بَعْضُهَا كِ « لَيْسَ » ، فَإِنَّهُ لَا يَجِيزُ حَذْفَ التَّاءِ مِنْهَا لَوْ قُلْتُ : « لَيْسَ هِنْدُ قَائِمَةٌ » لَمْ يَجْرُ .
 الثَّانِي : أَنَّ فِي « يَكُونُ » ضَمِيرًا يَعُودُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى ، وَ « لَهُ » خَبْرٌ مُقَدَّمٌ ، وَ « صَاحِبَةٌ » مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ ، وَالْجُمْلَةُ خَبْرٌ « يَكُونُ » .
 الثَّلَاثُ : أَنَّ يَكُونُ « لَهُ » وَحْدَهُ هُوَ الْخَبْرُ ، وَ « صَاحِبَةٌ » فَاعِلٌ بِهِ لِاعْتِمَادِهِ وَهَذِهِ أَوْلَى مِمَّا قَبْلَهُ ؛ لِأَنَّ الْجَارَّ أَقْرَبُ إِلَى الْمَفْرُودِ ، وَالْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ الْإِفْرَادُ .
 الرَّابِعُ : أَنَّ فِي « يَكُونُ » ضَمِيرَ الْأَمْرِ وَالشَّانِ ، وَ « لَهُ » خَبْرٌ مُقَدَّمٌ ، وَ « صَاحِبَةٌ » مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ ، وَالْجُمْلَةُ خَبْرٌ « يَكُونُ » مَفْسَّرَةٌ لِمُضْمِرِ الشَّانِ ، وَلَا يَجُوزُ فِي هَذَا أَنْ يَكُونَ « لَهُ » هُوَ الْخَبْرُ وَحْدَهُ ، وَ « صَاحِبَةٌ » فَاعِلٌ بِهِ ، كَمَا جَازَ فِي الْوَجْهِ قَبْلَهُ .
 وَالْفَرْقُ أَنَّ ضَمِيرَ الشَّانِ لَا يُفَسَّرُ إِلَّا بِجُمْلَةٍ صَرِيحَةٍ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ هَذَا النَّوْعَ مِنْ قَبِيلِ الْمَفْرُودَاتِ ، وَ [« تَكُنْ »] يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ التَّاقِصَةَ أَوْ التَّامَةَ حَسْبَمَا تَقَدَّمَ فِيمَا قَبْلَهَا .
 وَقَوْلُهُ : « وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ » هَذِهِ جُمْلَةٌ إِخْبَارِيَّةٌ مُسْتَأْنَفَةٌ ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ حَالًا وَهِيَ حَالٌ لَازِمَةٌ .
 فَصَلَّ فِي إِبْطَالِ نَسْبَةِ الْوَلَدِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى عَنْ ذَلِكَ
 اعْلَمْ أَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْآيَةِ بَيَانُ إِبْطَالِ مَنْ يَثْبُتُ الْوَلَدَ مِنْهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ، فَيُقَالُ لَهُمْ كَمَا إِذَا أَنْ تَرِيدُوا بِكَوْنِهِ وَلَدًا لِلَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى [كَمَا هُوَ الْمَعْهُودُ مِنْ كَوْنِ الْإِنْسَانِ وَلَدًا لِأَبِيهِ] أَوْ أَبَدَعَهُ مِنْ غَيْرِ تَقَدَّمَ تُطْقَعُ وَوَالِدٌ ، وَإِنَّمَا أَنْ تَرِيدُوا بِكَوْنِهِ وَلَدًا لِلَّهِ كَمَا هُوَ الْمَأْلُوفُ ، وَإِنَّمَا أَنْ تَرِيدُوا بِكَوْنِهِ وَلَدًا لِلَّهِ مَفْهُومًا ثَالِثًا مُغَايِرًا لَهُذَيْنِ الْمَفْهُومَيْنِ ، أَمَّا الْأَوَّلُ فَبِاطِلٌ ؛ لِأَنَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - وَإِنْ كَانَ يَحْدُثُ الْحَوَادِثُ فِي مِثْلِ هَذَا الْعَالَمِ الْأَسْفَلِ ، بِنَاءً عَلَى أَسْبَابٍ مَعْلُومَةٍ ، إِلَّا أَنَّ النَّصَارَى يَسْلَمُونَ أَنَّ الْعَالَمَ الْأَسْفَلَ مُحَدَّثٌ .

(7/95)

فصل في رد شبهة النصارى
 وإذا كان كذلك لزمهم الاعتراف بأن الله - تعالى - خلق السموات والأرض من غير سبق مادّةٍ ، وإذا كان كذلك وجب أن يكون إحدائهُ للسموات والأرض إبداعاً ، فلو لزم من مجرد كونه مُبْدِعاً [لإحداث عيسى - عليه الصلاة والسلام - كونه والداً له لزم من كونه مُبْدِعاً] للسموات والأرض أن يكون والداً لهما ، وذلك مُحَالٌ ، فلزم من كونه مُبْدِعاً لعيسى عليه الصلاة والسلام ألا يكون والداً لهما وهذا هو المراد من قوله : « بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ » وإنما ذكر السموات والأرض فقط ، ولم يذكر ما فيهما ، لأن حدوث ما في السموات والأرض ليس على سبيل الإبداع ، أمّا حدوث ذات السموات والأرض ، فقد كان على سبيل الإبداع ، فحصل الإبداع بذكر السموات والأرض لا يذكر ما فيهما ، وإن أرادوا من الولادة الأمر المعهود في الحيوانات ، فهذا أيضاً باطل من وجوه أولها : أن الولادة لا تصحُّ إلا ممن له زوجة وشهوةٌ ينفصل عنه بجزءٍ في باطن تلك الصّاحبة ، وهذه الأحوال إنما تثبت في حقّ الجسم الذي يصح عليه الاجتماع والافتراق ، والحركة والسكون والشهوة واللذة ، وكل ذلك على خالق العالم مُحَالٌ ، وهذا هو المراد من قوله : « أُنَى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ » .

صَاحِبَةٌ . «
 ثانيها : أن تحصيل الولد بهذا الطريق المعتاد إنما يصح في حق من لا يكون
 قادراً على الخلق ، وأما الخالق لكل الممكنات ، القادر على كل المحدثات ،
 فإذا أراد إحداث شيء قال له : « كن فيكون » ومن كان هذا صفته يتمتع
 إحداث شخص بطريق الولادة ، وهذا هو المراد من قوله : « خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ » .

وثالثها : أن هذا الولد إما أن يكون قديماً أو محدثاً ، لا جائز أن يكون قديماً؛ لأن
 القديم يجب كونه واجب الوجود لذاته وما كان واجباً لذاته غني عن غيره ،
 فيمتنع كونه ولداً لغيره ، فبقي أن يكون الولد محدثاً ، وإذا كان والداً كان
 محدثاً فنقول : إنه تبارك وتعالى عالم بجميع المَعْلُومَات ، فإما أن يعمل أن له
 في تحصيل الولد كمالاً ونفعاً أو يعمل أنه ليس الأمر كذلك ، فإن كان الأول فلا
 وَفَتْ يفرض أن الله - تعالى - خلق هذا الولد فيه إلا والداعي إلى إيجاد هذا
 الولد كان حاصلًا قبله ، فيلزم حُصُولُ الولد قبل ذلك ، وهذا يوجب كون ذلك
 الولد أزلياً وهو مُحَالٌ .

(7/96)

وإن علم أنه ليس في تحصيل الولد كمال ونفع ، فيجب ألا يحدثه ألبتة ، وهذا هو
 المراد من قوله تعالى : { وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ } وأما الاحتمال الثالث فذلك
 باطلٌ غير مُتَصَوِّرٍ ، ولا مفهوم للعقل ، بإثبات الولادة بناء على ذلك مَحْضُ
 الجهل ، وهو باطلٌ .

قوله : « دَلِكُمْ » أي : ذلكم الموصوف بتلك الصِّفَاتِ المتقدمة لله تعالى
 فاسم الإشارة مبتدأ ، و « الله » تعالى خبره ، وكذا « ربكم » ، وكذا الجملة
 من قوله : « لا إله إلا هو » ، وكذا « خَلَقَ » .

قال الزمخشري : « وهو مبتدأ وما بعده أخبار مترادفة » .
 قال شهاب الدين : وهذا عند من يُجِيزُ تَعَدُّدَ الخبرِ مُطْلَقاً ، ويجوز أن يكون «
 الله » وَحْدَهُ هو الخبر ، وما بعده أَيْدَالٌ ، كذا قال أبو البقاء ، وفيه نظرٌ من
 حيث إن بعضها مُسْتَقٌّ ، والبديل يَقِلُّ بِالْمُسْتَقَّاتِ ، وقد يقال : إن هذه وإن كانت
 مُسْتَقَّةً ولكنها بالتَّسْبِيَةِ إلى الله - تعالى من حيث اختصاصها به صارت
 كالجَوَامِدِ ، ويجوز أن يكون « الله تعالى هو البديل ، وما بعده أخبار أيضاً .
 ومن منع تَعَدُّدَ الخبرِ قَدَّرَ قَبْلَ كُلِّ خبر مبتدأ أو يجعلها كلها بمنزلة اسم واحد ،
 كأنه قيل : ذلك المَوْصُوفُ هو الجامع بين هذه الصفات .

فصل في إثبات وحدانية الله تعالى

اعلم أنه - تبارك وتعالى - لَمَّا أَقَامَ الْحُجَّةَ عَلَى وُجُودِ الإله القادر المختار
 الحكيم ، وبين فساد كل من ذهب إلى الإشراك ، وفصل مذهبهم ، وبين فساد
 كل واحد منها ، ثم حكى مذهب مَنْ أَثْبَتَ لِلَّهِ التَّيْنِ ، وبين فساد القول بها
 بالدليل القاطع ، فعند هذا ثبت أن إله العالم قَرْدٌ أَحَدٌ صَمَدٌ مُتَرَّةٌ عَنِ الشَّرِيكِ
 والنظير ، ومُتَرَّةٌ عَنِ الأَوْلَادِ ، فعند هذا صرَّح بالتنتيجة ، فقال : { ذَلِكَمُ اللَّهُ
 رَبُّكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ فَاعْبُدُوهُ } ولا تعبدوا غيره ، فهو المُطَّلِعُ
 بِمُهَمَّاتٍ جَمِيعِ العِبَادِ ، وهو الذي يسمع دعاءهم وَحَاجَّتَهُمْ ، وهو الوكيل لكل أحد
 على حصول مُهَمَّاتِهِ .

أعلم أنه - تبارك وتعالى - بين في هذا السورة بالدلائل القاطعة الكثيرة اقتقار

الخالق إلى خالق وموجد ومُبدِع ومُدَبِّر ، ولم يذكر دليلاً مُنْفَصِلاً يَدُلُّ على نَفْيِ الشركاء والأصدادِ والأندادِ ، بل نقل قَوْلَةَ من أثبتَ الشريكَ من لاجن ، ثم أبطلَهُ ثم أتى بالتوحيد المَحْضِ بعده ، فقال : { ذلكم الله رَبُّكُمْ لا إلهَ إِلا هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ فاعبدوه } وإقامة الدليل على وُجُودِ الخالق وتزْييف دليل من أثبت لله - تعالى - شريكاً كيف يوجب الجَزَمَ بالتوحيد المَحْضِ ، وللعلماء في إنبات التوحيد طَرْقٌ .

(7/97)

أحدها : قال المُتَقَدِّمُونَ : الصَّانِعُ الواحد كافي في كونه إلهاً للعالم ومُدَبِّراً له ، والقول بالزَّائِدِ على الواحد مُتَكَافِئٌ ، لأن الزَّائِدَ على الواحد لم يَدُلُّ الدليل على تَبْوِيهِ ، ولم يكن إثبات عددٍ أُولَى من إثبات عددٍ آخر ، فلزم إِمَّا إثبات آله لا نهاية لها ، وهو مُحَالٌ ، أو إثبات عددٍ مُعَيَّنٍ مع أنه ليس ذلك العَدَدُ أُولَى من سائر الأعدادِ ، وهو أيضاً محالٌ ، وإذا بطلَّ القسمانِ تَعَيَّنَ القول بالتوحيد . الثاني : أن الإله القادر على كُلِّ الممكنات العالم بكلِّ المعلومات كافي في تَدْبِيرِ العالم ، فلو قدرت إلهاً ثانياً لكان ذلك الثاني إِمَّا أن يكون فاعلاً مختاراً أو موجد الشيء من حوادث العالم أُولَى بكون الأول باطلاً لأنه لما كان كل واحد منهما قادراً على جميع المُمَكِّنَاتِ ، فكل فعل يفعله أحدهما صار كونه فاعلاً لذلك الفعل قادراً على جميع المُمَكِّنَاتِ ، فكل فعل يفعله أحدهما صار كونه فاعلاً لذلك الفعل مانعاً للآخر عن تحصيل مقصود ومَقْدُورِهِ ، وذلك يوجب كون كل واحد منهما سبباً لعجز الآخر وهو مُحَالٌ ، وإن كان الثاني لا يفعل فعلاً ، ولا يوجد شيئاً كان ناقصاً معطلاً ، وذلك لا يصلح للإلهية . الثالث : أن الإله الواحد لا بد وأن يكون [كاملاً] في صفة الإلهية ، فلو فرضنا إلهاً ثانياً لكان ذلك الثاني إما يكون مُشَارِكاً لأوَّلٍ في جميع صفات الكمال أو لا ، فإن كان مشاركاً للأوَّلٍ في جميع صفات الكمال ، فلا بد وأن يكون متميزاً بأمرها ، إذ لو لم يحصل الأمر المميز إما أن يكون من صفات الكمال أو لا يكون ، فإن كان من صفات الكمال مع أنه حصل الامتياز به [لم يكن جميع صفات الكمال مشتركاً فيه بينهما وإن لم يكن ذلك المميز تُفْصَانِ ، فثبت بهذه الوجوه الثلاثة أن الإله الواحد كافي في تدبير العالم ، وأن الزائد يجب تَفْيِهُ . تمسك العلماء - رضي الله عنهم - بقوله تبارك وتعالى « خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ » على أنه - تبارك وتعالى - هو الخالق لأعمال العباد قالوا : لأن أعمال العباد أشياء ، والله خَالِقٌ لكل شيء يحكم هذه الآية ، فوجب كونه خالقاً لها . قالت المعتزلة : هذا اللَّفْظُ وإن كان عاماً إلا أنه حصل مع هذه الآية وجوه تَدُلُّ على أن أعمال العباد خارجة عن هذا العموم . أحدها : أنه - تبارك وتعالى - قال : « خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ فاعْبُدُوهُ » ولو دخلت أعمال العباد تحته لصار تقدير الآية الكريمة : إنا خلقنا أعمالكم ، فافعلوها بأعيانها أنتم مرة أخرى ، وذلك قاسدٌ . وثانيها : أنه تبارك وتعالى - إنما [قال :] « خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ » في معرض المدح والثناء على نفسه ، فلو دخل تحت أعمال العباد لخرج عن كونه مدحاً ؛ لأنه لا يليق به تعالى أن يَمْتَدِّحَ بِخَلْقِ الزنا واللواط ، والسرقه والكفر .

(7/98)

وثالثها : أنه تبارك وتعالى- قال بعد هذه الآية : { قَدْ جَاءَكُمْ بَصَائِرٌ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ عَمِيَ فَعَلَيْهَا } [الأنعام : 104] وهذا تصريح بكون العبد مستقلاً بالفعل والترك ، وأنه لا مانع له ألبنه من الفعل والترك ، وذلك يدل على أن فعل العبد غير مخلوق لله تعالى [إذ لو كان مخلوقاً لله - تعالى - لما [كان العبد مستقلاً به؛ لأنه إذا أوجده الله تعالى امتنع من العبد دفعه ، وإذا لم يوجده الله - تعالى - امتنع العبد مخلوق لله وإذا دلت الآية على كون العبد مستقلاً بالفعل والترك ، وامتنع أن يقال : فعل العبد مخلوق لله تعالى ثبت أن قوله تعالى : { فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ عَمِيَ فَعَلَيْهَا } [الأنعام : 104]

يوجب تخصيص ذلك العموم .
والجواب : أن الدليل العقلي قد ساعد على صحة ظاهرة هذه الآية الكريمة؛ لأن الفعل مؤفوف على الداعي ، وخالق الداعي هو الله - تعالى - ومجموع القدرة مع الداعي يوجب الفعل ، وذلك [يقتضي] كونه - تعالى - خالق كل شيء فاعبده ، ويدل على أن كونه خالقاً لكل الأشياء سبب للأمر [بالعبادة] لأنه رتب الأمر بالعبادة على كونه خالقاً للأشياء بقاء التعقيب ، وترتيب الحكم مشعراً بالسببية .

فصل في دحض شبهة للمعتزلة في الصفات وخلق القرآن
احتج كثير من المعتزلة بقوله تبارك وتعالى : { وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ } على نفي الصفات ، وعلى كونه القرآن مخلوقاً ، أما نفي الصفات ، فإنهم قالوا : لو كان - تعالى - عالماً بالعلم قادراً بالقدرة لكان ذلك العلم والقدرة إما أن يقال : إنهما قديمان أو محدثان ، والأول باطل؛ لأن عموم قوله : { وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ } يقتضي كونه - تبارك وتعالى - خالقاً لكل الأشياء وخصصنا هذا العموم بحسب ذاته تعالى ضرورة أنه يمتنع أن يكون خالقاً لنفسه ، فيبقى على عمومه فيما عداه .

وإن قلنا بحدوث علم الله تعالى وقدرته ، فهو باطل بالإجماع ، ولأنه يلزم افتقار إيجاد ذلك العمل والقدرة إلى سبق علم آخر ، لأن القرآن شيء وكل شيء فهو مخلوق لله - تبارك وتعالى - يحكم هذا العموم وأقصى ما في الباب أن هذا العموم دخله التخصيص في ذات الله - تبارك وتعالى - إلا أن العام بالدلائل الدالة على أن كلام الله تبارك وتعالى - قديم .

(7/99)

لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ (103)

قال سعيد بن المسيب : لا تحيط به الأبصار .
وقال عطاء : كلت الأبصار المخلوقين عن الإحاطة به .
وقال ابن عباس : لا تدركه الأبصار في الدنيا وهو يرى في الآخرة .
قوله : { وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ } أي : لا يخفى عليه شيء ولا يفوته { وَهُوَ اللطيف الخبير }
قال ابن عباس : اللطيف بأوليائه ، الخبير بهم .
وقال الأزهرى : اللطيف الرفيق بعباده .

وقيل : اللطيف الذي يُنسي العبادَ ذنوبهم لئلاً يَحْجَلُوا ، وَالطَّافَةُ صِدُّ الكَثَافَةِ ،
والمُراد منه الرقة ، وذلك في حَقِّ الله تعالى ممتنع ، فوجب المصير إلى
التأويل ، وهو من وجوه :

أحدها : لطف صنعه في تركيب أبدان الحيوانات من الأجزاء الدقيقة ، والمنافذ
الضيقة التي لا يعلمها أحد إلا الله تبارك وتعالى .

وثانيها : لَطِيفُ عبادته حيث ينثني عليهم عند الطاعة ، ويأمرهم [بالتَّوْبَةِ عند]
المعصية ، ولا يقطع عنهم موادَّ رحمته ، سواء كانوا مطيعين أو عُصَاةً .
وثالثها : لَطِيفٌ بهم حيث لا يأمرهم فوق طاقتهم ، وينعم عليهم بما هو فوق
استِحْقاقهم .

وأما الخبير فهو من الخير ، وهو العلم ، والمعنى : أنه لَطِيفٌ بعبادته مع كونه
عالمًا بما هم عليه من ارتكاب المعاصي والقبايح .

وقال الزمخشري : اللطيفُ معناه : أنه يُلطف عن أن تُدْرِكهُ الأبصار الخبير
بكل لطيف ، فهو يُدْرِكُ الأبصار ولا يُلطف شيء عن إدراكه .

فصل فيما تدل عليه الآية

احتج أهل السنة بهذه الآية على أنه- تبارك وتعالى - لا تُدْرِكُهُ الأبصارُ ، وذلك
مما يساعد الخصم عليه ، وعليه بنوا استدلالاتهم على نفي الرؤية ، فنقول : لو
لم يكن تعالى جَائِزَ الرُّؤْيَةِ لما حَصَلَ التَّمَدُّحُ بقوله : « لا تُدْرِكُهُ الأبصارُ » ؛ ألا
ترى أن المعدوم لا تصح رؤيته ، والعلوم والقدرة والإدارة والرؤايج والطعوم لا
يصح رؤية شيء منها ولا مدح لشيء منها في كونها بحيث لا يصح رؤيتها ، فثبت
أن قوله : « لا تُدْرِكُهُ الأبصارُ » يفيد المدح ، وثبت أن ذلك إنما يفيد المدح لو
كان صحيح الرؤية ، وهذا يدل على أن قوله تعالى : { لا تُدْرِكُهُ الأبصارُ } يفيد
كونه - تعالى - جَائِزَ الرُّؤْيَةِ ، وتحقيقه أن الشيء إذا كان في نفسه بحيث يمتنع
رؤيته ، فحينئذ لا يلزم من عدم رؤيته مَدْحٌ وتَعْظِيمٌ لذلك الشيء ، أما إذا كان
في نفسه جَائِزَ الرُّؤْيَةِ ، ثم إنه قدر على حجب الأبصار عن رؤيته ، وعن إدراكه
كانت هذه القُدْرَةُ دَالَّةً على المدح والعظمة ، فثبت أن هذه الآية دالة على أنه -
تعالى - يجوز رؤيته بحسب ذاته ، وإذا ثبت هذا وجب القطع بأن المؤمنين يرونه
[يوم القيامة ، والدليل عليه أن القائل قائلان قال بجواز الرؤية ، مع أن
المؤمنين يرونه ، وقال قال : لا يرونه ، ولا تجوز [رؤيته .
فأما القول بأنه - تعالى - يجوز رؤيته ، مع أنه لا يراه أحدٌ من المؤمنين ، فهذا
قول لم يقل به أحدٌ من الأمة ، فكان باطلاً .

(7/100)

الثاني : أن نقول : المراد بـ « الأبصار » في قوله : « لا تُدْرِكُهُ الأبصارُ » ليس
هو نفس الإبصار ، فإن البصر لا يدرك شيئاً ألبته في موضع من المواضع ، بل
المدرِكُ هو المبصر ، فوجب القطع بأن المراد من قوله : « لا تُدْرِكُهُ الأبصارُ »
هو إدراك المبصرين ، ومعتزلة البصرة يوافقون بناء على أنه - تعالى - يبصر
الأشياء ، فكان تعالى من جملة المبصرين ، فقوله تعالى : { وَهُوَ يُدْرِكُ الأبصارُ
{ يقضي كونه تعالى مُبْصِراً لنفسه ومن قال : إن المؤمنين يرونه يوم القيامة
، فدللت الآية الكريمة على أنه جَائِزُ الرُّؤْيَةِ ، وعلى أن المؤمنين يرونه يوم
القيامة ، وإذا اَحْتَصَرْنَا هذا الاستدلال قلنا قوله تعالى : { وَهُوَ يُدْرِكُ الأبصارُ }
المراد منه إنما نفس البصر ، أو المبصر على التقديرين يفزم كونه - تعالى -

مبصراً لإبصار نفسه ، أو كونه مبصراً لذات تَفْسِيهِ ، وإذا ثبت هذا وجب أن يراه [المؤمنون] يوم القيامة صَرُورَةً أنه لا قَائِلَ بِالْقَرْقِ .
 الثالث : أن لَقَطِ « الأَبْصَارِ » صِيغَةً جَمَعَ دَخَلَ عَلَيْهَا الألف واللام ، فهي تَفِيدُ الاستِعْرَاقَ في قوله : { تُذَرِكُهُ الأَبْصَارِ } .
 [فإذا كان كذلك كان قوله تعالى : { لا تُذَرِكُهُ الأَبْصَارِ } يفيد أنه لا يراه جَمِيعُ الأَبْصَارِ ، فهذا يفيد سَلْبَ العُمُومِ ، ولا يفيد عَمُومَ السَّلْبِ ، وإذا عُرِفَ هذا قَتَقُولُ : تخصيص هذا السَّلْبِ بالمجموع يَدُلُّ على ثبوت الحكم في بعض أَفْرَادِ المجموع؛ ألا تَرَى أن الرَّجُلَ إذا قال : إن زيدا ما ضربه كل الناس فإنه يفيد أنه صَرَبَهُ بَعْضُهُمْ ، وإذا قيل : إن محمداً صلى الله عليه وسلم ما آمن به كل الناس أفاد أنه آمن به بعض الناس ، فكذلك قوله : { لا تُذَرِكُهُ الأَبْصَارِ } معناه أنه : لا تدركه كل الأَبْصَارِ ، فوجب أن يفيد أنه تُذَرِكُهُ بَعْضُ الأَبْصَارِ أَقْصَى ما في الباب أن يقال : هذا تَمَسُّكٌ بِدَلِيلِ الخُطَابِ ، فنقول : هَبْ أنه كذلك إلا أنه دليلٌ صحيح؛ لأن بتغيير الأَلِ يحصل الإذْرَاقُ لِأَحَدِ البَيِّنَةِ كان تخصيص هذا السَّلْبِ بالمجموع من حَيْثُ هو مجموع عبثاً ، وَصَوْنُ كَلامِ الله - تعالى عن العَبَثِ واجبٌ .

الرابع : نقل أن ضرار بن عَمْرٍو الكُوفِيَّ كان يقول : إن الله - تعالى - لا يَرَى بالعين ، وإنما يرى بِحَاسِيَةِ سَادِسَةٍ يَخْلُقُهَا يوم القيامة واحتج بهذه الآية الكريمة ، فقال : دلَّتْ [هذه] الآية الكريمة على تخصيص تَفْيِ إِذْرَاقِ الله - تبارك وتعالى - بالبَصَرِ ، وتخصيص الحكم بالشيء يَدُلُّ على أن الحال في غيره بخلافه ، فوجب أن يكون إِذْرَاقُ الله - تبارك وتعالى - بغير البصر جائزاً في الجملة ، ولما ثبت أن سائر الحواسِّ الموجودة الآن لا تَصْلُحُ لذلك وجب أن يقال : إنه تعالى يخلق يوم القيامة حَاسَةً بها تحصل رُؤْيُهُ الله - تعالى - وإدراكه .

(7/101)

واستدلَّ المعتزلة بهذه الآية الكريمة على تَفْيِ الرُّؤْيَةِ من وجهين :
 الأول : قالوا : الإذْرَاقُ بالبَصَرِ عبارة عن الرُّؤْيَةِ بدليل لو قال قائل : أدركته بصري ، وما رأيته ، أو قال : رأيته ، وما أدركته بصري ، فإنَّ كلامه يكوم متناقضاً ، فثبت أن الإذْرَاقَ بالبَصَرِ عبارة عن الرُّؤْيَةِ ، وإذا ثبت هذا فنقول قوله تعالى : { لا تُذَرِكُهُ الأَبْصَارِ } يقتضي أنه لا يَرَاهُ شيء من الأَبْصَارِ في شيء من الأحوال ، ويدل على صِحَّةِ هذا العموم وجهان :
 الأول : أنه يصح استثناء جميع الأشخاص ، وجميع الأحوال عنه ، فيقال : لا تدركه الأَبْصَارُ إلا بصر فلان وإلا في الحالة القُلَانِيَّةِ ، والاستثناء يُخْرَجُ من الكلام ما لولاه لدخل ، فثبت أن عُمُومَ هذه الآية الكريمة يُفِيدُ عموم النفي عن كُلِّ الأشخاص ، وفي جميع الأحوال ، وذلك يَدُلُّ على أن أحداً لا يرى الله - تعالى - في حال من الأحوال .

الثاني : أن عائشة - رضي الله عنها- لما أنكرت قَوْلَ ابْنِ عَبَّاسٍ - رضي الله عنه - في أَنَّ محمداً صلى الله عليه وسلم رأى رَبَّهُ لَيْلَةَ المِعْرَاجِ تَمَسَّكْتُ بهذه الآية ، ولو لم تكن هذه الآية تَفِيدُ العُمُومَ بالنسبة إلى كُلِّ الأشخاص ، وكُلِّ الأحوال لما تَمَّ ذلك الاستدلالُ ، وكانت من أعظم الناس بِلْغَةَ العرب .
 الوجه الثاني : أن قوله : { وَهُوَ يُذَرِكُ الأَبْصَارِ } مَدْحٌ وثناء ، فوجب أن يكون

قوله : { لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ } مَدْحًا وَثَنَاءً ، وَإِلَّا لَزِمَ أَنْ يُقَالَ : إِنْ مَا لَيْسَ بِمَدْحٍ وَثَنَاءً وَقَعَ فِي خِلَالِ مَا هُوَ مَدْحٌ وَثَنَاءٌ ، وَذَلِكَ يُوْجِبُ الرَّكَائَةَ وَهِيَ غَيْرُ لَائِقَةٍ بِكَلَامِ اللَّهِ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - وَإِذَا ثَبِتَ هَذَا فَنَقُولُ : كُلُّ مَا كَانَ عَدَمُهُ مَدْحًا ، وَلَمْ يَكُنْ مِنْ بَابِ الْفِعْلِ كَانَ نُبُوْتُهُ تَقْصًا فِي حَقِّ اللَّهِ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - وَالنَّقْصَانُ عَلَى اللَّهِ مُخَالٌ ، وَأَعْلَمُ أَنَّ الْقَوْمَ إِنَّمَا قِيدُوا ذَلِكَ بِمَا لَا يَكُونُ مِنْ بَابِ الْفِعْلِ ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى تَمَدَّحٌ يَنْفِي الظلمَ عَنْ نَفْسِهِ فِي قَوْلِهِ : { وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعَالَمِينَ } [آل عمران : 108] { وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ } [فصلت : 46] مع أنه تبارك وتعالى قَادِرًا عَلَى الظلمِ عِنْدَهُمْ ، وَذَكَرُوا هَذَا الْقَيْدَ دَفْعًا لِهَذَا النَّقْصِ عَنِ كَلَامِهِمْ فَهَذَا [غَايَةٌ] تَقْرِيرٌ كَلَامِهِمْ فِي هَذَا الْبَابِ .

وَالجَوَابُ عَنِ الْأَوَّلِ مِنْ وَجْهِهِ .
أَحَدُهَا : لَا نُسَلِّمُ أَنَّ إِدْرَاكَ الْبَصَرِ عِبَارَةٌ عَنِ الرَّؤْيَةِ ، لِأَنَّ لَفْظَ الْإِدْرَاكِ فِي أَصْلِ اللُّغَةِ عِبَارَةٌ عَنِ اللُّحُوقِ وَالْوُضُوءِ ؛ قَالَ تَعَالَى : { قَالَ أَصْحَابُ مُوسَى إِنَّا لَمُدْرِكُونَ } [الشعراء : 61] أَي لَمُلْحَقُونَ ، وَقَالَ : { حَتَّى إِذَا أَدْرَكَهُ الْعَرِقُ } [يونس : 90] أَي : لِحَقِّهِ ، وَيُقَالُ : ادْرَكَ فُلَانٌ فُلَانًا ، وَادْرَكَ الْعُلَامُ الْحِلْمَ ، أَي : بَلَغَ ، وَادْرَكَتِ الثَّمَرَةُ ، أَي : تَصَجَّتْ ، فَثَبِتَ أَنَّ الْإِدْرَاكَ هُوَ الْوُضُوءُ إِلَى الشَّيْءِ ، وَإِذَا عُرِفَ هَذَا فَنَقُولُ الْمُرْتَبِيُّ إِذَا كَانَ لَهُ حَدٌّ وَنَهَائِيَّةٌ ، وَأَدْرَكَهُ الْبَصَرُ بِجَمِيعِ حُدُودِهِ وَجَوَانِبِهِ وَنَهَائِيَّتِهِ صَارَ ذَلِكَ الْإِبْصَارُ كَأَنَّهُ أَحَاطَ بِهِ فَتُسَمَّى هَذِهِ الرَّؤْيَةُ إِدْرَاكًا .

أَمَّا إِذَا لَمْ يُحِطِ الْبَصَرُ بِجَوَانِبِ الْمُرْتَبِيِّ لَمْ تُسَمَّ تِلْكَ الرَّؤْيَةُ [إِدْرَاكًا] ، فَالْحَاصِلُ أَنَّ الرَّؤْيَةَ [جِنْسٌ تَحْتَهُ نَوْعَانِ : رُؤْيَةٌ مَعَ الْإِحَاطَةِ [وَرُؤْيَةٌ لَامَعَ الْإِحَاطَةَ] ، وَالرُّؤْيَةُ مَعَ الْإِحَاطَةِ] هِيَ لِتِي تُسَمَّى إِدْرَاكًا ، فَنفِي الْإِدْرَاكَ يَفِيدُ نفِي الْجِنْسِ فَلَمْ يَلْزِمَ مِنْ نَفْيِ الْإِدْرَاكِ عَلَى اللَّهِ - تَعَالَى - نَفْيُ الرَّؤْيَةِ عَنِ اللَّهِ ، وَهَذَا وَجْهُ حَسَنٌ فِي الْاِعْتِرَاضِ عَلَى كَلَامِهِمْ ، فَإِنْ قَالُوا : إِنْ قُلْتُمْ : إِنَّ الْإِدْرَاكَ يُعَايِرُ الرَّؤْيَةَ ، فَقَدْ أَفْسَدْتُمْ عَلَى أَنْفُسِكُمُ الْوَجُوهَ الْأَرْبَعَةَ الَّتِي تَمَسِّكْتُمْ بِهَا فِي هَذَا الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ عَلَى إِثْبَاتِ الرَّؤْيَةِ .

(7/102)

قُلْنَا : هَذَا يَفِيدُ أَنَّ إِدْرَاكَ أَحْصُ الرَّؤْيَةَ ، وَإِثْبَاتُ الْأَخْصِ يُوْجِبُ إِثْبَاتَ الْأَعْمِ ، أَمَا نَفْيُ الْأَخْصِ فَلَا يُوْجِبُ نَفْيَ الْأَعْمِ ، فَثَبِتَ أَنَّ الْبَيَانَ الَّذِي دَكَّرْتَاهُ يَبْطُلُ كَلَامِهِمْ ، وَلَا يَبْطُلُ كَلَامِنَا .

وَثَانِيهَا : أَنْ نَقُولَ : هَبْ أَنْ الْإِدْرَاكَ يَفِيدُ عَمُومَ النَّفْيِ عَنِ كُلِّ الْأَشْخَاصِ فِي كُلِّ الْأَحْوَالِ ، فَلَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ يَفِيدُ نَفْيَ الْعَمُومِ ، إِلَّا أَنْ نَفْيَ الْعَمُومِ غَيْرِ ، وَعَمُومَ النَّفْيِ غَيْرِنَ وَقَدْ دَلَّلْنَا عَلَى أَنَّ هَذَا اللَّفْظَ لَا يَفِيدُ إِلَّا نفِي الْعَمُومِ ، وَبَيَّنَّا أَنَّ نَفْيَ الْعَمُومِ يُوْجِبُ ثَبُوتَ الْخُصُوصِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : إِنْ عَائِثِيَّةٌ تَمَسَّكَتْ بِهَذِهِ الْآيَةِ فِي نَفْيِ الرَّؤْيَةِ ، فَنَقُولُ : مَعْرِفَةُ مَفْرَادَاتِ اللُّغَةِ إِنَّمَا تُكْتَسَبُ مِنْ عُلَمَاءِ اللُّغَةِ ، فَأَمَّا كَيْفِيَّةُ الْاسْتِدْلَالِ بِالذَّلِيلِ ، فَلَا يُرْجَعُ فِيهِ إِلَى التَّقْلِيدِ ، وَبِالْجُمْلَةِ فَالذَّلِيلُ الْعَقْلِيُّ دَلٌّ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى : { لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ } يَفِيدُ نفِي الْعَمُومِ وَثَبِتَ بِصَرِيحِ الْعَقْلِ أَنَّ نَفْيَ الْعَمُومِ مُعَايِرٌ لِعَمُومِ النَّفْيِ ، وَمَقْصُودُهُمْ إِنَّمَا يَتِمُّ لَوْ دَلَّتِ الْآيَةُ عَلَى عُمُومِ النَّفْيِ ، فَسَقَطَ كَلَامُهُمْ .

وَثَالِثُهَا : أَنْ نَقُولَ : صِيغَةُ الْجَمْعِ كَمَا تُحْمَلُ [عَلَى الْاسْتِغْرَاقِ فَقَدْ تُحْمَلُ] عَلَى

المعهد السابق أيضاً ، وإذا كان كذلك ، فقله : { لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ } وهي الأَحْدَاقُ وما دامت تبقى على هذه الصفات التي هي مَوْصُوفَةٌ به في الدنيا لا تدرك الله تعالى ، وإنما تدرك الله تعالى إذا تَبَدَّلَتْ صِفَاتُهَا ، وتَغَيَّرَتْ أحوالها ، قَلِمَ قَلْتَمَ ، إِنْ حَصُولَ هَذِهِ التَّغْيِيرَاتِ لَا تَدْرِكُ اللَّهَ تَعَالَى .
ورابعها : سَلِمْنَا أَنْ الْأَبْصَارَ لَا تُدْرِكُ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - قَلِمَ لَا يَجُوزُ حَصُولَ إدْرَاكِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى بِخَاسَّةٍ مُعَايِرَةٍ لِهَذِهِ الْحَوَاسِّ ، كما قال ضَرَارُ بْنُ عَمْرٍو بِهِ ، وَعَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ فَلَا يَبْقَى بِالْتَّمَسُّكِ بِهَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ قَائِدَةٌ .
وخامسها : هَبْ أَنْ هَذِهِ الْآيَةُ عَامَّةٌ ، إِلَّا أَنَّ الْآيَاتِ الدَّالَّةَ عَلَى إِثْبَاتِ رُؤْيَا اللَّهِ تَعَالَى خَاصَّةٌ وَالْحَاصِلُ مُقَدَّمٌ عَلَى الْعَامِ ، وَحِينَئِذٍ يَنْتَقِلُ الْكَلَامُ إِلَى أَنَّ بَيَانَ أَنَّ تِلْكَ الْآيَاتِ هَلْ تَدُلُّ عَلَى حَصُولِ رُؤْيَا اللَّهِ تَعَالَى أَمْ لَا؟
وسادسها : أَنْ نَقُولَ بِمَوْجِبِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ ، فَنَقُولُ : سَلِمْنَا أَنْ الْأَبْصَارَ لَا تَدْرِكُ اللَّهَ - تَعَالَى - فَمَلَّ قَلْتَمَ : إِنْ الْمُبْصِرِينَ لَا يُدْرِكُونَ اللَّهَ تَعَالَى .
وأما الوجه الثاني فقد بَيَّنَّا أَنَّهُ يَمْتَنِعُ حَصُولُ التَّمَدِّحِ بِتَفْيِ الرُّؤْيَا لَوْ كَانَ تَعَالَى فِي ذَاتِهِ بِحَيْثُ تَمْتَنِعُ رُؤْيَتُهُ ، ثُمَّ إِنَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَخْجُبُ الْأَبْصَارَ عَنْ رُؤْيَتِهِ فَسَقَطَ كَلَامُهُم بِالْكَلِيَّةِ ، ثُمَّ نَقُولُ : إِنْ النَّفْسُ يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ سَبَبًا لِحَصُولِ الْمَدْحِ وَالثَّنَاءِ ، وَالْعَمَلُ بِهِ ضَرُورِي ، بَلْ إِذَا كَانَ النَّفْسُ دَلِيلًا عَلَى حَصُولِ صِقَّةٍ ثَابِتَةٍ مِنْ صِفَاتِ الْمَدْحِ وَالثَّنَاءِ ، فَإِنَّ ذَلِكَ النَّفْسَ يَجِبُ الْمَدْحُ .

(7/103)

مثال : أَنْ قَوْلُهُ : تَعَالَى : { لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ } [الْبَقْرَةُ : 255] أَنْ هَذَا النَّفْسُ فِي حَقِّ الْبَارِي - تَعَالَى يَدُلُّ عَلَى كَوْنِهِ عَالِمًا بِجَمِيعِ الْمَعْلُومَاتِ أَبَدًا مِنْ غَيْرِ تَبَدُّلٍ وَلَا زَوَالٍ ، وَكَذَا قَوْلُهُ : { وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ } [الْأَنْعَامُ : 14] يَدُلُّ عَلَى كَوْنِهِ قَائِمًا بِنَفْسِهِ غَنِيًّا فِي ذَاتِهِ ؛ لِأَنَّ الْجَمَادَ أَيْضًا لَا يَأْكُلُ وَلَا يَطْعَمُ ، وَإِذَا ثَبَتَ هَذَا فِقَوْلُهُ : { لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ } يَمْتَنِعُ أَنْ يُفِيدَ الْمَدْحَ وَالثَّنَاءَ ، إِلَّا إِذَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى مَوْجُودٍ يَفِيدُ الْمَدْحَ وَالثَّنَاءَ ، وَذَلِكَ هُوَ الَّذِي قَلْنَا : إِنَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى - قَادِرٌ عَلَى حَجْبِ الْأَبْصَارِ ، وَمَنْعِهَا عَنْ إدْرَاكِهِ وَرُؤْيَتِهِ ، فَانْقَلَبَ الْكَلَامُ عَلَى الْمَعْتَزَلَةِ ، وَسَقَطَ الْاسْتِلَالُ . وَاعْمَلْ أَنَّ الْقَاضِيَ ذَكَرَ وَجُوهًا أُخْرَى تَدُلُّ عَلَى تَفْيِ الرُّؤْيَا ، وَهِيَ خَارِجَةٌ عَنِ التَّمَسُّكِ بِهَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ .
فأولها : أَنَّ الْخَاسَّةَ إِذَا كَانَتْ سَلِيمَةً ، وَكَانَ الْمَرْتِي خَاصِرًا ، وَكَانَ الشَّرَائِطُ الْمَعْتَبِرَةُ خَاصِلَةً ، وَهُوَ أَلَّا يَحْصُلُ الْقُرْبُ الْقَرِيبُ ، وَلَا الْبَعْدُ الْبَعِيدُ ، وَلَا يَحْصُلُ الْحِجَابُ ، وَيَكُونُ الْمَرْتِي مَقَابِلًا ، أَوْ فِي حَكْمِ الْمَقَابِلِ ، فَإِنْ يَجِبُ حُصُولُ الرُّؤْيَا ؛ إِذْ لَوْ جَازَ مَعَ حُصُولِ هَذِهِ الْأُمُورِ أَلَّا تَحْصُلَ الرُّؤْيَا جَارٍ أَنْ يَكُونَ يَحْصَرَتْنَا بُوقَاتٌ وَطِبَلَاتٌ وَلَا نَسْمَعُهَا وَلَا نَرَاهَا ، وَذَلِكَ يَجِبُ السَّفْسَاطَةُ وَأَذَا ثَبَتَ هَذَا فَنَقُولُ : إِنْ انْتِفَاءُ الْقُرْبِ الْقَرِيبِ ، وَالْبَعْدُ الْبَعِيدِ ، وَالْحِجَابُ ، وَحُصُولُ الْمُقَابِلَةِ فِي حَقِّ اللَّهِ - تَعَالَى - مَمْتَنِعٌ ، فَلَوْ صَحَّحَتْ رَيْتَهُ لَوْجَبَ أَنْ يَكُونَ الْمُقْتَضِي لِحُصُولِ تِلْكَ الرُّؤْيَا هُوَ سَلَامَةُ الْخَاسَّةِ ، وَكَوْنُ الْمَرْتِي بِحَيْثُ تَصِحُّ رُؤْيَتُهُ .
وثانيها : أَنَّ كُلَّ مَا كَانَ مَرْتِيًّا كَانَ مُقَابِلًا ، أَوْ فِي حَكْمِ الْمَقَابِلِ ، وَاللَّهُ - تَعَالَى - لَيْسَ كَذَلِكَ ، فَوَجَبَ أَنْ تَمْتَنِعَ رُؤْيَتُهُ .
وثالثها : قَالَ الْقَاضِي : وَيَقَالُ لَهُمْ كَيْفَ يَرَاهُ أَهْلُ الْجَنَّةِ دُونَ أَهْلِ النَّاءِ ، فِيمَا أَنْ يَقْرَبَ مِنْهُمْ أَوْ يَقَابِلَهُمْ ، فَيَكُونُ حَالُهُ مَعَهُمْ دُونَ أَهْلِ النَّارِ ، وَهَذَا يَجِبُ أَنْ جِسْمٌ يَجُوزُ عَلَيْهِ الْقُرْبُ وَالْبَعْدُ وَالْحِجَابُ .

ورابعها : قال : أَهْلُ الْجَنَّةِ دُونَ أَهْلِ النَّارِ يَرَوْنَهُ فِي كُلِّ حَالٍ عِنْدَ الْجَمَاعِ وَغَيْرِهِ ، وَهُوَ بَاطِلٌ ، وَيُرْوَاهُ فِي حَالٍ دُونَ حَالٍ ، وَهُوَ أَيْضًا بَاطِلٌ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُوجِبُ أَنَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - مَرَّةً يَقْرَبُ ، وَأُخْرَى يَبْتَغِدُ ، وَأَيْضًا قَرُوبَتُهُ أَعْظَمُ اللَّذَاتِ وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ مُسْتَهِينًا لِنُكْلِ الرَّؤْيَةِ أَبَدًا إِذَا لَمْ يَرَوْهُ فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ وَقَعُوا فِي الْعَمِّ وَالْحُزْنِ ، وَذَلِكَ لِإِيلَاقِ بَصَفَاتِ أَهْلِ الْجَنَّةِ ، وَهَذِهِ الْوُجُوهُ فِي غَايَةِ الضَّعْفِ .

أَمَّا الْأَوَّلُ : فَيُقَالُ : هَبْ أَنْ الْأَجْسَامَ وَالْأَعْرَاضَ عِنْدَ سَلَامَةِ الْحَاسَةِ ، وَحُضُورِ الْمَرْتِي ، وَحَصْلِ سَائِرِ الشَّرَائِطِ وَاجِبَةِ فَلَمْ قَلْتُمْ : إِنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ وَجُوبُ حُصُولِ الرَّؤْيَةِ إِذَا كَانَ الْمَرْتِي بِحَيْثُ تَصِحَّ رُؤْيَتُهُ أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنَّ دَاتَهُ تَعَالَى مُخَالِفَةٌ لِسَائِرِ الذَّوَاتِ ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ثُبُوتِ حُكْمِهِ فِي شَيْءٍ ثُبُوتُ مِثْلِهِ فِي مَا يُخَالِفُهُ .

(7/104)

وَأَمَّا الثَّانِي : يُقَالُ النَّزَاعُ وَقَعَ فِي أَنْ الْمَوْجُودَ الَّذِي لَا يَكُونُ مُخْتَصًّا بِمَكَانٍ وَجَهَةٍ هَلْ تَجُوزُ رُؤْيَتُهُ أَمْ لَا؟ فِيمَا أَنْ تَدَّعُوا أَنَّ الْعِلْمَ بِأَمْتِنَاعِ رُؤْيَةِ هَذَا الْمَوْجُودِ الْمَوْصُوفِ بِهَذِهِ الصِّفَةِ عِلْمٌ بِدَيْهِيٍّ ، أَوْ تَقُولُوا : عِلْمٌ اسْتِدْلَالِيٌّ ، وَالْأَوَّلُ بَاطِلٌ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ لِإِعْمَالِ بِهِ بِدَيْهِيًّا لَمَا وَقَعَ الْخِلَافُ فِيهِ بَيْنَ الْعُقَلَاءِ ، وَأَيْضًا فَبِقَنْدِيرِ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْعِلْمُ بِدَيْهِيًّا كَانَ الْاِسْتِعْآلُ بِذِكْرِ الدَّلِيلِ عَبَثًا فَاتْرَكُوا الدَّلِيلَ ، وَاكْتَفُوا بِذِكْرِ هَذِهِ الْبَدِيهِيَّةِ .

وَإِنْ كَانَ الثَّانِي : فَنَقُولُ قَوْلَكُمْ الْمَرْتِيُّ يُجِبُ أَنْ يَكُونَ مُقَابِلًا ، وَفِي حُكْمِ الْمُقَابِلِ ، فَلَا قَائِدَةَ فِي هَذَا الْكَلَامِ إِلَّا إِعَادَةُ الدَّعْوَى .

وَأَمَّا الثَّلَاثُ : فَيُقَالُ لَهُ : لَمْ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ : إِنَّ الْجَنَّةَ يَرُونَهُ ، وَأَهْلُ النَّاءِ لَا يَرُونَهُ؟ . لِأَجْلِ الْقُرْبِ وَالْبَعْدِ ، بَلْ لِأَنَّ تَعَالَى - يَخْلُقُ الرَّؤْيَةَ فِي عُيُونِ أَهْلِ الْجَنَّةِ ، وَلَا يَخْلُقُهَا فِي عُيُونِ أَهْلِ النَّارِ ، فَلَوْ رَجَعْتَ فِي إِطَالِ هَذَا الْكَلَامِ إِلَى أَنْ تَجْوِزَهُ يُفَضِّي إِلَى تَجْوِيزِ أَنْ يَكُونَ يَحْضُرْتَنَا بُوقَاتٍ وَطَبَلَاتٍ لَا نَرَاهَا وَلَا نَسْمَعُهَا ، كَانَ هَذَا رُجُوعًا إِلَى الطَّرِيقِ الْأَوَّلِيِّ ، وَقَدْ سَبَقَ جَوَابُهَا .

وَأَمَّا الرَّابِعُ : فَيُقَالُ : لَمْ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ : إِنَّ الْمُؤْمِنِينَ بِدُونِ اللَّهِ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - فِي حَالٍ دُونَ حَالٍ [وَقَوْلُهُ : فَإِنْ يُقْتَضَى أَنْ يَقْرَبَ مِنْهُ مَرَّةً وَيَبْعَدُ أُخْرَى ، فَنَقُولُ : هَذَا عَوْدٌ إِلَى أَنْ الْإِنْصَارَ لَا يَحْضُرُ إِلَّا عِنْدَ الشَّرَائِطِ الْمَذْكُورَةِ وَقَدْ سَبَقَ جَوَابُهُ ، وَقَوْلُهُ : الرَّؤْيَةُ أَعْظَمُ اللَّذَاتِ ، فَيُقَالُ لَهُ : إِنَّهَا وَإِنْ كَانَتْ كَذَلِكَ ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَبْعَدُ أَنْ يُقَالَ : يَشْتَهُونَهَا فِي حَالٍ دُونَ حَالٍ بِدَلِيلِ أَنْ سَائِرَ لَذَاتِ الْجَنَّةِ وَمَنَافِعِهَا لَذِيذَةٌ طَيِّبَةٌ ، ثُمَّ إِنَّهَا تَحْضُرُ فِي حَالٍ دُونَ حَالٍ] فَهَذَا تَمَامُ الْكَلَامِ فِي الْجَوَابِ عَنِ الْوُجُوهِ الَّتِي ذَكَرَهَا .

وَأَمَّا الدَّلَالَةُ عَلَى أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ يَرَوْنَ اللَّهَ تَعَالَى { وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا نَاطِرَةٌ } [الْقِيَامَةُ : 22 ، 23] .

وَقَالَ مِقَاتِلُ : { كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ } [الْمُطَفِّفِينَ : 15] قَالَ مَالِكٌ : لَوْ لَمْ يَرِ الْمُؤْمِنُونَ رَبَّهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَمْ يُعَدَّ لِلْكَفَّارِ الْجَنَابَ ، وَقَالَ : { وَإِذَا رَأَيْتَ تَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا } [الْإِنْسَانُ : 20] فَتَحَ الْمِيمَ وَكَسَرَ اللَّامَ عَلَى إِحْدَى الْقِرَاءَاتِ ، وَلَمَّا طَلَبَ مُوسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى الرَّؤْيَةَ دَلَّ ذَلِكَ عَلَى جَوَازِ رُؤْيَةِ اللَّهِ تَعَالَى .

وَأَيْضًا عُلِقَ الرَّؤْيَةُ عَلَى اسْتِقْرَارِ الْجَبَلِ حَيْثُ قَالَ : { فَإِنْ اسْتَقَرَّ مَكَاتُهُ فَسَوَّفَ تَرَانِي } [الْأَعْرَافُ : 143] وَسَاتَرَقَرَا الْجَبَلِ جَائِزٌ ، وَالْمُعْلَفُ عَلَى الْجَائِزِ جَائِزٌ

الوجوه الأربعة المُتقدِّمَةُ في أوَّل الآية الكريمة سيأتي الكلام عليها وعلى هذه الآيات ، وما يشبهها في الدلالة في مواضعها إن شاء الله تعالى .
وأما الأخبار فكثيرة منها قوله عليه الصلاة والسلام : « سَتَرُونَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرُونَ الْقَمَرَ لَيْلَةَ الْبَدْرِ » وقال عليه السلام : « إِنَّكُمْ سَتَرُونَ رَبَّكُمْ عَيَانًا » وقرأ عليه الصلاة والسلام قوله : تعالى : { لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ } [يونس : 26] قال : « الْحُسْنَىٰ » هِيَ الْجَنَّةُ و « الزِّيَادَةُ هِيَ النَّظَرُ إِلَىٰ وَجْهِ اللَّهِ .
واختلف الصحابة في أن النبي صلى الله عليه وسلم هل رأى رَبَّهُ ليلة المعراج؟ ولم يُكفِّر بعضهم بعضاً بهذا السبب ، ولا تَسَبُّهُ إلى البِدْعَةِ والضلالة ، وهذا يدلُّ على أنهم كانوا مجتمعين على أنه لا امْتِنَاعَ عَقْلاً في رُؤْيِيهِ تَعَالَى ، والله تعالى أعلم ، وصلى الله على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه وسلّم .

(7/105)

قَدْ جَاءَكُمْ بَصَائِرٌ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ عَمِيَ فَعَلَيْهَا وَمَا آتَا عَلَيْنَا بِحَفِيفٍ (104)

لَمَّا بَيَّنَّ البَيِّنَاتِ البَاهِرَةَ ، والدلائل القاهرة المطالب الإلهية عاد إلى تَقْرِيرِ الدَّعْوَةِ والتبليغ والرسالة ، وإنما ذكر الفِعْلَ لشَيْئَيْنِ : أحدهما : الفصل بالمفعول . والثاني : كون التأنيث مَجَازِيًا .
والبَصَائِرُ : جمع « بَصِيرَةٌ » وهي الدلالة التي توجب إِبْصَارَ النفوس للشيء ومنه قيل للدَّمِ الدال على القتل « مبصرة » والبصيرة مُخْتَصَّةٌ بالقلب [كالبَصَرِ للعين ، هذا قول بعضهم .
وقال الرَّاعِبُ : « ويقال لقوة القلب المُدْرِكَةُ : « بَصِيرَةٌ وَبَصْرٌ » [قال تبارك وتعالى : { بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَىٰ نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ } [القيامة : 14] وقال تعالى : { مَا رَأَى الْبَصِرَ وَمَا طَعَى } [النجم : 17] وتقدّم تحقيق هذا في أوائل سورة البقرة » .
وأراد بالبصائر الآيات المتقدمة ، وهي في نَفْسِهَا لَيْسَتْ بِبَصَائِرٍ إِلَّا أَنهَا لِقَوْتِهَا وَجَلَانِهَا تُوجِبُ البصائر لمن عرفها ، ووقَفَ على حَقَائِقِهَا ، فلما كانت سَبَبًا لحصول البصائر سميت بالبصائر .
قوله : « مِنْ رَبِّكُمْ » يجوز أن يتعلق بالفعل قبله ، وأن يتَّعَقَ بمحذوف على أنه صِفَةٌ لما قبله ، أي : بصائر كائنة من ربكم و « من » في الوجهين لابتداء الغاية مَجَازًا .
قوله : « فَمَنْ أَبْصَرَ » يجوز أن تكون شَرْطِيَّةً ، وأن تكون مَوْضُوعًا فالفاء جواب الشَّرْطِ على الأوَّل ، ومزيدةٌ في الخبر لشبه المَصُولِ باسم الشرط على الثاني ، ولا بُدَّ قبل لام الجَرِّ من مَحذُوفٍ يَصِحُّ به الكلام ، والتقدير : فالإبصارُ لِنَفْسِهِ ، وَمَنْ عَمِيَ فَالْعَمَى عَلَيْهَا ، فالإبصار والعَمَى مُبْتَدَأَانِ ، والجائرُ بعدهما هو الجَبْرُ بعدهما هو الجَبْرُ ، والفاء دَاخِلَةٌ على هذه الجملة الواقعة جواباً أو خبراً ، وإنما حُذِفَ مُبْتَدَأُهَا للعلم به ، وقدَّرَ الزجاج قريباً من هذا فقال : « فلنفسه تَفَعُّ ذلك ومن عَمِيَ فعليها صَرَّرُ ذلك » .
وقال الزمخشري : « فَمَنْ أَبْصَرَ الحق وأمن فلنفسه أبصر وإياها نفع ، ومن

عمي فعليتها ، أي : فعلى نفسه عمي ، وإياها ضر » .
قال أبو حيان : وما قدرناه من المصدر أولى ، وهو فالإبصار والعمى لوجهين :
أحدهما : أن المحذوف يكون مفرداً لا جملة ، والجار يكون عمدة لا فضلة ،
وفي تقديره هو المحذوف جملة ، والجار والمرجور فضلة .
والثاني : وهو أقوى ، وذلك أنه لو كان التقدير فعلاً لم تدخل الفاء سواء كانت
شريطة أم موصولة مثبته بالشرط ؛ لأن الفعل الماضي إذا لم يكن دعاءً ولا
جامداً ، ووقع جواب الشرط أو خبر مبتداً مُثَبَّته بالشرط لم تدخل الفاء في
جواب الشرط ، ولا في خبر المبتداً لو قلت : « من جاءني فأكرمته » لم يجر
بخلاف تقديرنا ، فإنه لا بُدَّ فيه من الفاء ، ولا يجوز حذفها إلا في الشعر .
قال شهاب الدين : وهذا التقدير الذي قدره الزمخشري سبقه إليه الكليني فإنه
قال : فَمَنْ أَبْصَرَ صَدَّقَ وَأَمَّنَ بِمُحَمَّدٍ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فَفَلَيْسَ عَمَلٌ وَمَنْ
عَمِيَ فَلَمْ يُصَدِّقْ فَعَلَى نَفْسِهِ جَنَى الْعَذَابِ » وقوله : إن الفاء لا تدخل فيما
دُكِرَ قَدْ يُنَازَعُ فِيهِ ، وإذا كانوا فيما يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ جَوَاباً صَرِيحاً ، ويظهر فيه أثر
الْجَارِ كَالْمُضَارِعِ يَجُوزُ فِيهِ دُخُولُ الْفَاءِ نَحْوُ :

(7/106)

{ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ } [المائدة : 95] فالماضي بدخولها أولى وأخرى

فصل في بيان عود المنافع للبشر
قال القاضي : إنه - تعالى - بين لنا أن المنافع تعود إليها لا لمنافع تعود إلى الله
تبارك وتعالى - وأيضاً إن المَرَّةَ يَعْدُولِيهِ عَنِ النَّظَرِ يَصُورُ بِنَفْسِهِ ، ولم يؤت إلا من
قبله لا من قبل ربه ، وأيضاً إنه متمكن من الأمرين ، فلذلك قال : « فَمَنْ أَبْصَرَ
فَلَيْفْسِيهِ وَمَنْ عَمِيَ فَعَلَيْهَا » قال : وهذا يبطل قول المجبرة [في أنه - تعالى -
يكلف بلا قدرة] وجوابه المعارضة بسؤال الداعي .
قوله : { وَمَا آتَا عَلَيْكُمْ بِحَفِيظٍ } أي : برقيب أحي عليكم أعمالكم ، إنما أنا
رَسُولُهُ أبلغكم رسالات ربي ، وهو الحفيظ عليكم الذي لا يخفى عليه شيء من
أعمالكم .

فصل في معنى الآية
قال المفسرون : هذا كان قبل الأمر بالقتال ، فلما أمر بالقتال صار حفيظاً
عليهم ، ومنهم من يقول : آيَةُ الْقِتَالِ تَأْسِخَةُ لِهَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ ، وهو بعيد ؛ لأن
الأصل عَدَمُ التَّسْخِ .

(7/107)

وَكَذَلِكَ نُصِّرَفُ الْآيَاتِ وَلَيَقُولُوا دَرَسْتَ وَلِنُبَيِّنَهُ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ (105)

لما شرع في إثبات النبوات بدأ بحكاية شبهات المنكرين لنبوة محمد صلى الله
عليه وسلم .
الشبهة الأولى : قولهم : يا محمد إن هذا القرآن الذي جئتنا به كلامٌ تستفيدُه
من مُدَارَسَةِ الْعُلَمَاءِ ، وَتُنْظَمُهُ مِنْ عِنْدِ نَفْسِكَ ، ثم تقرأه علينا ، وتزعم أنه

وَحِيٌّ نُزِّلَ عَلَيْكَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ تَعَالَى .
 و « الكاف » في محلِّ نصبٍ نَعَتْ لمصدرٍ محذوفٍ ، فَقَدَّرَهُ الزجاجُ : وَنُصِّرَفَ
 الآياتُ مِثْلَ ما صُرِّفَتْهَا فيما تُليِّ عَلَيْكُمْ ، وَقَدَّرَهُ غيرهُ : نُصِّرَفُ الآياتُ في غيرِ
 هذه السُّورَةِ تَصْرِيفاً مِثْلَ التَّصْرِيفِ في هذه السُّورَةِ .
 والمراد بالتَّصْرِيفِ أَنه - تبارك وتعالى - يَأْتِي مُتَوَاتِرَةً حَالاً بعدَ حالٍ .
 قوله : « وَلَيَقُولُوا » الجمهورُ على كسر اللامِ كي ، وَالْفِعْلُ بعدها منصوبٌ
 بإضمارٍ « أَن » فهو في تَأويلِ مصدرٍ مَحْزُورٍ بها على ما عرف [غير مرَّةٍ] ،
 وسماها أبو البقاء وابن عطية لام الصَّيْرُورَةِ ، كقوله تبارك وتعالى : { فَالْتَقِطْهُ
 أَلْ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَرَبًا } [القصص : 8] وكقوله : [الوافر]
 2279- لِدُوا لِلْمَوْتِ وَاثْبُوا لِلْحَرَابِ
 أي : لما صار أمرهم إلى ذلك عَبَّرَ بهذه العبارة ، وَالْعِلَّةُ غيرُ مُرَادَةٍ في هذه
 الأمثلة ، وَالْمَحْفَقُونَ يَأْتُونَ جَعَلَهَا للعاقبة والصَّيْرُورَةِ ، وَيُؤْوَلُونَ ما وَرَدَ من ذلك
 على المَجَازِ .

وجوز أبو البقاء فيها الوجهين؛ أعني كونها « لام » العاقبة ، أو العلة حقيقة ،
 فإنه قال : « واللام لام العاقبة ، أي : إن أمرهم يصير إلى هذا » .
 وقيل : إنه قصد بالتصريف أن يقولوا : درست عقوبة لهم ، يعني : فهذه علة
 صريحة ، وقد أوضح بعضهم هذا ، فقال : المعنى : يُصِّرَفُ هذه الدلائل حَالاً بعد
 حالٍ ليقول بعضهم : درست فيزادوا كُفْراً ، وتنبه لبعضهم فيزادوا إيماناً ،
 ونحو : { يَصِلُ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا } [البقر : 26]
 وأبو علي جعلها في بعض القراءات لام الصَّيْرُورَةِ ، وفي بعضها لام العلة؛ فقال
 : واللام في « ليقولوا » في قراءة ابن عامر ، وَمِنْ وافقه بمعنى : لئلا يقولوا ؛
 أي : صُرِّفَتِ الآياتُ ، وَأَحْكَمَتْ لئلا يقولوا : هذه أساطير الأولين قديمة قد بليت
 وتكثرت على الأسماع ، واللام على سائر القراءات لام الصَّيْرُورَةِ .
 قال شهاب الدين : قراءة ابن عامر دَرَسَتْ بوزن أَكَلْتُ وَسَرَّقْتُ فعلاً ماضياً
 مسنداً لضمير الآيات ، وسيأتي تحقيق القراءات في هذا الكلمة مُتَوَاتِرِهَا
 وشادها .

قال أبو حيان : « وما أجازهُ من إضمارٍ لا » بعد اللام المضمرة بعدها « أن »
 هو مذهبُ لبعض الكوفيين ، كما أضمرها بعد « أن » المظهرَة في { أن
 تَصِلُوا } [النساء : 176] ولا يجوز البصريُّون إضمارَ « لا » في القَسَمِ على
 ما تبيَّن فيه .

ثم هذه « اللام » لا بد لها من مُتعلِّقٍ ، فَقَدَّرَهُ الزمخشري وغيره مُتَأخِّراً ، قال
 الزمخشري : « وليقولوا » جوابه مَحْذُوفٌ ، تقديره : وليقولوا دَرَسَتْ نُصِّرَفُهَا

فإن قلت : أيُّ فَرْقٍ بين اللَّامَيْنِ في « ليقولوا » و « لُبَيْتُهُ » ؟
 قال شهاب الدين : الفَرْقُ بينهما أن الأولى مَجَازٌ ، والثانية حَقِيقَةٌ ، وذلك أن
 الآياتَ صُرِّفَتِ للتبيين ، ولم تُصِّرَفُ ليقولوا : درست ، ولكن لأنه لَمَّا حَصَلَ هذا
 القولُ بتصريف الآيات كما حَصَلَ للتبيين شبه به فسبِقَ مَسَاقُهُ .

(7/108)

وقيل : ليقولوا كما قيل لتبنيه .
 قال شهاب الدين : فقد تصَّ هنا على أنَّ لام « ليقولوا » عِلَّةٌ مَجَازِيَّةٌ .

وجوّز بعضهم أن تكون هذه اللام نَسَقاً على عِلَّةٍ محذوفة .
قال ابن الأنباري : « خَلِيتِ الواو في » وليقولوا « عطفاً على مضمّر ، التقدير :
وكذلك نصرف الآيات لِنُزْمَتُهُمُ الحجة وليقولوا » . قال شهاب الدين وعلى هذا
فاللام مُتعلِّقَةٌ بفعل التَّصْرِيفِ ، من حَيْثُ المعنى ، ولذلك قَدَّرَهُ مَنْ قَدَّرَهُ
مُتَّخِراً ب « نُصَّرَفُ » .

وقال أبو حيان : « ولا يتعيّن ما ذكره المُعْرَبُونَ والمُفَسَّرُونَ من أن اللام لام
كي ، أو لام الصِّيْرُورَةِ ، بل لظاهر أنها لامُ الأَمْرِ والفعل مَجْرُومٌ بها ، ويُؤيِّدُهُ
قراءة من سَكَنَ اللام ، والمعنى عليه يَتِمُّكُنْ ، كَأنه قيل : وكذلك نُصَّرَفُ الآيات
، وليقولوا هم ما يقولون من كَوْنِهَا دَرَسَتْهَا وتعلّمَها أو دَرَسَتْ هي ، أي : بَلِيَّتْ
وقَدَمَتْ ، فإنه لا يُحْتَقَلُ بهم ولا يُلتَقَى إلى قولهم وهو أَمْرٌ معناه الوعيدُ
والتهديد ، وعدمُ الاكتراتِ بقولهم ، أي : نُصَّرَفُهَا وليدَعُوا فيها ما سَأَءُوا ، فإنه لا
إكْتِرَاتٍ يَدَعُواهُمُ » .

وفيه نظرٌ من حيث إنَّ المعنى على ما قاله النَّاسُ وفهموه ، وأيضاً فإن بعده «
ولنبيتُهُ » وهو نصُّ في لام كي ، وأمّا تسكين اللام في القراءة الشَّاذَّةِ ، فلا يدلُّ
لاحتمال أن تكون لام كي سُكِّنَتْ إِجْرَاءً للكلمة مُجْرَى : كَيْفٌ وكَيْدٌ .
وقد ردَّ أبو حيان على الزمخشري؛ حيث قال : « ليقولوا جوبه محذوف »
فقال : وتَسْمِيئُهُ ما يتلقَّى به قوله : « وليقولوا » جواباً اصطِلاحُ غريب لا يقال
في « جئت » من قولك : « جئت لتقوم » إنه جواب .
قال شهاب الدين : هذه العبارة قد تَكَرَّرَتْ للزمخشري ، وسيأتي ذلك في قوله
: { ولتصغى } [الأنعام : 113] أيضاً .

وقال الشيخ هناك : « وهذا اصطِلاحُ غريب » .
والذي يظهر أنه إنما يُسَمَّى هذا النحو جواباً ، لأنه يَقَعُ جواباً لسائل؛ تقول : أين
الذي يتعلق شبه هذا لجارٍ؟ فيجاب به ، فسُمي جواباً الاعتِبارِ ، وأضيف إلى
الجارِّ في قوله : « وليقولوا » جوابه؛ لأن الإضافة تقع بأدنى مُلابَسَةٍ ، وإلا
فكلامُ إِمَامٍ يَتَكَرَّرُ لا يُحْمَلُ على قَسَادٍ .

وأما القراءات التي في « درست » فثلاث في المتواتر : فقرا ابن عامر : «
دَرَسْتُ » بِرِزَّةٍ : صَرَبْتُ ، وابن كثير وأبو عمرو « دَارَسْتُ » بِرِزَّةٍ : قَابَلْتُ أَنْتَ ،
والباقون « دَرَسْتُ » بِرِزَّةٍ صَرَبْتُ أَنْتَ .
فأمّا قراءة ابن عامر : فمعناها بَلِيَّتْ وَقَدَمَتْ ، وتَكَرَّرَتْ على الأَسْمَاعِ ،
يشيرون إلى أنها من أَحَادِيثِ الأَوَّلِينَ ، كما قالوا : « أَسَاطِيرُ الأَوَّلِينَ » .

(7/109)

وأما قراءة ابن كثير ، وأبي عمرو : فمعناها : دَارَسْتُ يا محمد عَيْرَكَ من أهل
الأخبار الهاضية ، والقرون الخالية حتى حَفِظْتُهَا قَفَلْتُهَا ، كما حكى عنهم فقال :
{ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشِيرٌ لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ } [النحل : 103] .
وفي التفسير : أنهم كانوا يقولون : هو يَدَارِسُ سَلْمَانَ وَعَدَّاساً .
وأما قراءة الباقين : فمعناها : حَفِظْتُ وَأَنْقَضْتُ بالدَّرْسِ أخبارَ الأَوَّلِينَ ، كما
حُكِيَ عنهم { وقالوا أَسَاطِيرُ الأَوَّلِينَ اكتتبها قَهَي تملى عَلَيْهِ بُكْرَةَ وَأَصِيلًا }
[الفرقان : 5] أي : تكرر عليها بالدرس يحفظها .

قال ابن عباس رضي الله عنهما : وليقولوا أهل « مكة » حين تَفَرَّأُ عليهم
القرآن : ودَرَسْتُ تعلمت من يسارٍ وجبر ، وكانا عَبْدَيْنِ من سَبِي الروم قرأت

علينا تَرَعُمُ أنه من عند الله .
حكى الواحدي في قوله : درس الكتاب قولين :
الأول : قال الأصمعيُّ : أصله من قولهم : درس الطعام إذا دَرَسَهُ دراساً ،
والدَّرَسُ الدِّيَاسُ بِلُغَةِ أَهْلِ « الشام » ، قال : ودرس الكلام من هذا ، أي :
يدرسه فيخفف على لسانه .
والثاني : قال أبو الهيثم : درست الكتاب ، أي : ذلته بكثرة القراءة حَفَّ حَفْطُهُ
من قولهم : درست الثوب أدْرُسُهُ دَرَساً ، فهو مَدْرُوسٌ وَدَرِيسٌ ، أي : أَخْلَقْتُهُ ،
ومنه قيل للثوب الخلق : دريسُ لأنه قد لان والدراسةُ الرِياضةُ ، ومنه درست
السُّورة حتى حفظتها قال الواحدي : وهذا القول قريب مما قال الأصمعيُّ ، بل
هو نفسه لأن المعنى يعود إلى التَّدْلِيلِ والتَّلْيِينِ .
وقرئ هذا الحرف في السَّادِّ عشرَ قراءاتٍ آخر فاجتمع فيه ثلاثة عشرة قراءة؛
فقرأ ابن عباسٍ بخلاف عنه ، وزيد بن علي ، والحسن البصري ، وقتادة «
دُرِسَتْ » فعلاً ماضياً مبنياً للمفعول مسنداً لضمير الإناث ، وفسَّرَها ابن جنِّي
والزَّمخشري بمعنيين في أحدهما إشكال .
قال أبو الفتح : « يحتمل أن يُرَادَ عَقَتْ أو بَلَيْتْ » .
وقال أبو القاسم : « بمعنى فُرِئَتْ أو عُفِيَتْ » .
قال أبو حَيَّان : « أما معنى فُرِئَتْ وَبَلَيْتْ فظاهرٌ لأن دَرَسَ بِمَعْنَى كَرَّرَ القِراءةَ
متعدِّ ، وأما « دَرَسَ » بمعنى بلي وانمحي فلا أَحْفَظُهُ متعدياً ، ولا وَجَدْنَا فيمن
وَقَفْنَا على شعره [من العرب] إلا لازماً » .
قال شهاب الدين : لا يحتاج هذا إلى استقراء ، فغن معناه لا يحتمل أن يكون
متعدياً؛ إذ حَدِيثُهُ لا يتعدَّى فاعله ، فهو كـ « قام » و « قعد » فكما أنا لا نحتاج
في مَعْرِفَةِ قصور « قام » و « قعد » إلى استقراءٍ ، بل نَعْرِفُهُ بالمعنى ، فكذا
هذا .
وقرئ « دَرَسَتْ » فعلاً ماضياً مسدداً مبنياً للفاعل المخاطب ، فيحتمل أن
يكون للتكثير ، أي : دَرَسَتْ الكُتُبَ الكثيرة كـ « ذَبَحْتَ الغنم » ، و « قَطَعْتَ
الأثواب » وأن تكون للتعدية ، والمفعولان محذوفان ، أي : دَرَسَتْ غيرك
الكتاب ، ولي بظاهر؛ إذ التفسير علي خلافه .
وقرئ دُرِسَتْ كالذي قبله إلا أنه مَبْنِيٌّ للمفعول ، أي : دَرَسَتْكَ عَيْرُكَ الكُتُبَ ،
فالتضعيف للتعدية لا غير .

(7/110)

وقرئ « دُرِسَتْ » مسنداً لتاء المُخاطبِ من « دَارَسَ » كـ « قاتل » إلا أنه
بُني للمفعول ، فقلبت أَلْفُهُ واواً ، والمعنى : دَارَسَكَ عَيْرُكَ .
وقرئ « دَارَسَتْ » بتاء ساكنة للتأنيث لِجَحَتْ آخر الفعل ، وفي فاعله احتمالان
أحدهما : أنه ضمير الجَمَاعَةِ أَصْمَرَتْ ، وإن لم يَجْر لها ذِكْرٌ لدلالة السياق عليها
أي : دراستك الجَمَاعَةُ يُشِيرُونَ لأبي فكيهة ، وسلمان ، وقد تقدّم ذلك في
قراءة ابن كثير ، وأبي عمرو رحمها الله تعالى .
والثاني : ضمير الإناث على سبيلِ المُبالِغَةِ ، أي : إن الآيات نفسها دَارَسَتْكَ ،
وإن كان المراد أَهْلِهَا .
وقرئ « دُرِسَتْ بفتح الدال ، وضم الراء مُسْتَدّاً إلى ضمير الإناث ، وهو مُبالِغَةٌ

في « دَرَسَتْ » بمعنى : بَلَيْتْ وَقُدِّمَتْ وَاوَمَحَتْ ، أي : اشدَّتْ دُرُوسُهَا وَبَلَاهَا .
 وقرأ أَبِي « دَرَسَ » وفاعلُه ضميرُ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، أو ضميرُ
 الكتابِ بمعنى قرأه النَّبِيُّ ، وتلاهُ ، وكَرَّرَ عَلَيْهِ ، أو بمعنى بلي الكتابِ وَاوَمَحَى ،
 وهكذا في مصحفِ عبدِ اللهِ « دَرَسَ » .
 وقرأ الحسنُ في رواية « دَرَسَنَ » فعلاً ماضياً مسنداً لنونِ الإناثِ هي ضميرُ
 الآياتِ وكذا هي في بعضِ مصاحفِ ابنِ مسعودٍ .
 وقرئ « دَرَسَنَ » كالذي قبله إلا أنه بالتشديدِ بمعنى اشدَّتْ دُرُوسُهَا وَبَلَاهَا ، كما
 تقدم .

وقرئ « دَارِسَاتٌ » دمع « دَارِسَةٌ » ؛ بمعنى : قديمات ، أو بمعنى ذاتِ دُرُوسٍ
 ، نحو : { فَهَوَّ فِي عَيْشَةٍ رَّاضِيَةٍ } [الحاقة : 21] و { حُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ }
 [الطارق : 6] وارتفاعها على خبرِ ابتداءٍ مضميرٍ ، أي : هُنَّ دَارِسَاتٌ ، وَالْجَمَلَةُ
 في محلِّ نصبٍ بالقولِ قبلها .

قوله : « وَلِنَبِيِّهِ » تقدم أن هذا عطفٌ على ما قَبْلَهُ ؛ فحكمه حُكْمُهُ ، وفي
 الضميرِ الْمَنْصُوبِ أربعة احتمالات :
 أحدها أنه يَعُودُ على الآياتِ ، وجاز ذلك وإن كانت مُؤَنَّثَةً ؛ لِأَنَّهَا بِمَعْنَى : الْقُرْآنِ .
 الثاني : أنه يَعُودُ على الكتابِ ، لدلالةِ السِّيَاقِ عليه ، وَيُقَوِّيَ هذا : أَنَّهُ فَاعِلٌ بـ
 « دَرَسَ » في قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَهُ كَذَلِكَ .

الثالث : أنه يَعُودُ على المصدرِ المفهومِ من نُصِرَفَ ، أي : نَبَّيْنِ النَّصْرِيفِ .
 الرابع : أنه يَعُودُ على المصدرِ المفهومِ من « لِنَبِيِّهِ » أي : نَبَّيْنِ النَّبِيِّينِ ، نحو :
 « صَرَّبْتُهُ رَيْدًا » أي : « ضَرَبْتَ الصَّرْبَ رَيْدًا » ، و « لِقَوْمٍ مَعْلُوقٌ بِالْفِعْلِ قَبْلَهُ
 ، و « يَعْلَمُونَ » :

في محلِّ جرِّ صفةٍ لِلتَّكْرَةِ قبلها .
 قال ابنُ عباسٍ - رضي اللهُ عنهما - يُرِيدُ أَوْلِيَاءَهُ الَّذِينَ هَدَاهُمْ إِلَى سَبِيلِ الرَّشَادِ .
 وقيل : نَصَّرَفَ الآياتِ لِيَشْفَى بِهَا قَوْمٌ ، وَيَسْعُدَ بِهَا آخَرُونَ ؛ فَمَنْ قَالَ : «
 دَرَسَتْ » فهو شقي ، ومن تَبَيَّنَ له الْحَقُّ ، فهو سَعِيدٌ .

(7/111)

اَسْبَغَ مَا أُوجِيَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ (106) وَلَوْ شَاءَ
 اللَّهُ مَا أَشْرَكُوا وَمَا جَعَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِوَكِيلٍ (107)

لما حَكَى عَنِ الْمُشْرِكِينَ أَنَّهُمْ يَنْسِبُونَهُ فِي إِطْهَارِ هَذَا الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ إِلَى
 الْاِفْتِرَاءِ ، وَإِلَى مُدَارَسَةِ مَنْ يَسْتَفِيدُ هَذِهِ الْعُلُومَ مِنْهُمْ ، ثُمَّ يَنْظُمُهَا قُرْآنًا ،
 وَيَدَّعِي أَنَّهُ عَلَيْهِ مِنَ اللَّهِ ، أَبْتَعَهُ بِقَوْلِهِ : { اتَّبِعْ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ } لِئَلَّا
 يَصِيرَ ذَلِكَ الْقَوْلُ سَبَبًا لِفَتْورِهِ عَنِ تَبْلِيغِ الدَّعْوَةِ وَالرِّسَالَةِ ، وَالْمَقْصُودُ : تَقْوِيَةُ
 قَلْبِهِ « ، وَإِزَالَةُ الْحُزْنِ الَّذِي حَصَلَ بِسَمَاعِ تِلْكَ الشُّبْهَةِ .

قول : « ما أُوجِيَ » يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ « ما » : اسْمِيَّةً ، وَالْعَائِدُ هُوَ الْقَائِمُ مَقَامَ
 الْفَاعِلِ ، و « إِلَيْكَ » : فَضْلُهُ ، وَأَجَارُوا أَنْ تَكُونَ مَصْدَرِيَّةً ، وَالْقَائِمُ مَقَامَ الْفَاعِلِ
 حِينَئِذٍ : الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ ، أَي : الْإِيحَاءُ الْجَائِي مِنَ رَبِّكَ ، و « مِنْ » لِابْتِدَاءِ مَجَازًا
 ، فِي « مِنْ رَبِّكَ » :

متعلقٌ بـ « أُوجِيَ » .
 وقيل بل هُوَ حَالٌ مِنْ « ما » نَفْسِهَا .

وقيل : بل هُوَ حَالٌ مِنَ الصَّمِيرِ المُسْتَتِرِ فِي « أَوْحَى » وَهُوَ بِمَعْنَى مَا قَبْلَهُ .
وقوله : « لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ » جَمَلَةٌ مُعْتَرِضَةٌ بَيْنَ هَاتَيْنِ الْجُمْلَتَيْنِ الْأَمْرِيَّتَيْنِ ، هَذَا هُوَ
الْأَحْسَنُ .

وَجَوِّزُ أَبُو الْبِقَاءِ أَنْ تَكُونَ حَالًا مِنْ « رَبُّكَ » وَهِيَ حَالٌ مُؤَكَّدَةٌ ، تَقْدِيرُهُ : مِنْ
رَبِّكَ مُنْفَرِدًا .

قوله : « وَأَعْرَضَ عَنِ الْمُشْرِكِينَ » أَي : لَا تُجَادِلُهُمْ .

وقيل : المرادُ : تَرَكَ الْمُقَاتِلَةَ ؛ فَلِذَلِكَ قَالُوا : إِنَّهُ مَنسُوحٌ ، وَهَذَا ضَعِيفٌ ؛ لِأَنَّ
الْأَمْرَ بِتَرْكِ الْمُقَاتِلَةِ فِي الْحَالِ لَا يُفِيدُ الْأَمْرَ بِتَرْكِهَا دَائِمًا ، وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ
لَمْ يَجِبِ التَّرَامُ التَّسْيِخُ .

قوله : « وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ » مَفْعُولٌ الْمَشِيئَةِ مَحْدُوفٌ ، أَي : « لَوْ شَاءَ اللَّهُ إِيْمَانَهُمْ
» وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ لَا يُذَكَّرُ إِلَّا لِغَرَابِئِهِ ، وَالْمَعْنَى : لَا تَلْتَفِتْ إِلَى سَفَاهَاتِ هَؤُلَاءِ
الْكُفَّارِ ، فَإِنِّي لَوْ أَرَدْتُ إِزَالََةَ الْكُفْرِ عَنْهُمْ ، لَقَدَّرْتُ ، وَلَكِنِّي تَرَكْتُهُمْ مَعَ كُفْرِهِمْ ،
فَلَا يَسْتَعِيلُ قَلْبَكَ بِكَلِمَاتِهِمْ .

وَتَمَسَّكَ أَهْلُ السُّنَّةِ بِقَوْلِهِ - تَعَالَى - : { وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكُوا } وَالْمَعْنَى :
لَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَبْشُرَكُوا ، مَا أَشْرَكُوا ، وَحَيْثُ لَمْ يَحْضُرِ الْجَزَاءُ ، لَمْ يَحْضُرِ الشَّرْطُ .
وَقَالَتِ الْمُعْتَزَلَةُ : ثَبَتَ بِالذَّلِيلِ أَنَّهُ - تَعَالَى - أَرَادَ مِنَ الْكَلِّ الْإِيْمَانَ ، وَمَا شَاءَ
مِنْ أَحَدٍ الْكُفْرَ ، وَهَذِهِ الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ تَفْتَضِي : أَنَّهُ - تَعَالَى - مَا شَاءَ مِنَ الْكَلِّ
الْإِيْمَانَ ؛ فَوَجِبَ التَّوْفِيقُ بَيْنَ الدَّلِيلَيْنِ ، فَيَجْعَلُ مَشِيئَةَ اللَّهِ لِإِيْمَانِهِمْ ، عَلَى
مَشِيئَةِ الْإِيْمَانِ الْاِخْتِيَارِيَّ الْمَوْجِبَ لِلتَّوَابِ ، وَيَحْمِلُ عَدَمَ مَشِيئَتِهِ لِإِيْمَانِهِمْ ، عَلَى
الْإِيْمَانِ الْحَاصِلِ بِالْقَهْرِ وَالْجَبْرِ ، يَعْنِي : أَنَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - مَا شَاءَ أَنْ يَحْمِلَهُمْ
عَلَى الْإِيْمَانِ عَلَى سَبِيلِ الْقَهْرِ وَالْإِلْجَاءِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُبْطِلُ التَّكْلِيفَ ، وَيُخْرِجُ
الْإِنْسَانَ عَنِ اسْتِحْقَاقِ التَّوَابِ .

وَالْجَوَابُ مِنْ وُجُوهٍ :

أَحَدُهَا : أَنَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - مَا شَاءَ مِنْهُمْ أَنْ يَحْمِلَهُمْ عَلَى الْإِيْمَانِ عَلَى سَبِيلِ
الْقَهْرِ وَهُوَ الَّذِي أَقْدَرَ الْكَافِرَ عَلَى الْكُفْرِ فَقَدَّرَهُ الْكُفْرَ إِنْ لَمْ تَصْلِحْ لِلْإِيْمَانِ ،
فَخَالِقُ تِلْكَ الْقُدْرَةِ لَا شَكَّ أَنَّهُ كَانَ مُرِيدًا لِلْكَفْرِ ، فَإِنْ كَانَ صَالِحًا لِلْإِيْمَانِ ، لَمْ
يَتَرَجَّحْ جَانِبُ الْكُفْرِ عَلَى جَانِبِ الْإِيْمَانِ ، إِلَّا عِنْدَ حُصُولِ دَاعٍ يَدْعُو إِلَى الْإِيْمَانِ ،
وَالْأَلِيمُ لَزِمَ رُجْحَانَ أَحَدِ طَرَفَيْ الْمُؤْمِنِ عَلَى الْآخَرَ [لَا] لِمَرَجِحِ .

(7/112)

وَهُوَ مُخَالٌ ، وَمَجْمُوعُ الْقُدْرَةِ مَعَ الدَّاعِي إِلَى الْكُفْرِ ، يُوجِبُ الْكُفْرَ إِذَا كَانَ
خَالِقُ الْقُدْرَةِ وَالدَّاعِي هُوَ اللَّهُ - تَعَالَى - ، وَثَبَتَ أَنَّ مَجْمُوعَهُمَا يُوْجِبُ الْكُفْرَ ،
ثَبَتَ أَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - أَرَادَ الْكُفْرَ مِنَ الْكَافِرِ .

وَتَانِيهَا : أَنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - كَانَ عَالِمًا بِعَدَمِ الْإِيْمَانِ مِنَ الْكَافِرِ ، وَوُجُودِ
الْإِيْمَانِ مَعَ الْعِلْمِ بِعَدَمِ الْإِيْمَانِ مُتَصَادِّانِ ، وَمَعَ وُجُودِ أَحَدِ الصِّدِّيقَيْنِ كَانَ حُصُولُ
الصِّدِّيقِ الثَّانِي مَحَالًا ، مَعَ الْعِلْمِ بِكَوْنِهِ مَحَالًا غَيْرَ مُرَادٍ ، فَامْتَنَعَ أَنْ يُقَالَ : إِنَّهُ -
تَعَالَى - يَرِيدُ الْإِيْمَانَ مِنَ الْكَافِرِ .

وَتَالِثُهَا : هَبْ أَنْ إِيْمَانَ الْاِخْتِيَارِيَّ أَفْضَلُ وَأَنْفَعُ مِنَ الْإِيْمَانِ الْحَاصِلِ بِالْجَبْرِ
وَالْقَهْرِ ، إِلَّا أَنَّهُ - تَعَالَى - لَمَّا عَلِمَ أَنَّ ذَلِكَ النَّفْعَ لَا يَحْضُرُ الْبَيِّنَةُ ، فَقَدْ كَانَ يَجِبُ فِي
رَحْمَتِهِ وَحِكْمَتِهِ ، أَنْ يَخْلُقَ فِيهِمُ الْإِيْمَانَ عَلَى سَبِيلِ الْإِلْجَاءِ ؛ لِأَنَّ هَذَا الْإِيْمَانَ وَإِنْ
كَانَ لَا يُوجِبُ التَّوَابَ الْعَظِيمَ ، فَأَقْلَ مَا فِيهِ أَنْ يُحْلِصَةَ مِنَ الْعِقَابِ الْعَظِيمِ ،

وَتَرَكْ إِبْجَادَ هَذَا الْإِيمَانِ فِيهِ عَلَى سَبِيلِ الْإِلْجَاءِ ، يُوجِبُ وَقُوعَهُ فِي أَسَدِّ الْعَذَابِ ، وَذَلِكَ لَا يَلِيْقُ بِالرَّحْمَةِ وَالْإِحْسَانِ ، كَمَا إِنَّ الْوَالِدَ إِذَا كَانَ لَهُ وَلَدٌ عَزِيزٌ ، وَكَانَ الْأَبُ فِي غَايَةِ الشَّقَقَةِ ، وَكَانَ الْوَلَدُ وَاقِفًا عَلَى طَرَفِ الْبَحْرِنِ فَيَقُولُ لَهُ الْوَالِدُ : عَصُ فِي قَعْرِ هَذَا الْبَحْرِ؛ لَتَسْتَخْرِجَ اللَّائِيَّ الْعَظِيمَةَ الرَّفِيعَةَ الْعَالِيَةَ ، وَعَلِمَ الْوَالِدُ قَطْعًا أَنَّهُ إِذَا غَاصَ فِي الْبَحْرِ ، وَيَقُولُ لَهُ : أَتَرَكَ طَلِبَ اللَّائِيَّ ، فَإِنَّكَ لَا تَجِدُهَا وَتَهْلِكُ ، وَالْأُولَى لَكَ أَنْ تَكْتَفِيَ بِالرِّزْقِ الْقَلِيلِ مَعَ السَّلَامَةِ ، فَأَمَّا أَنْ يَأْمُرَهُ فِي قَعْرِ الْبَحْرِ مَعَ تَيَقُّنِ الْهَلَاكِ ، فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ الرَّحْمَةِ؛ وَكَذَا هَهُنَا .
 قَوْلُهُ : « وَمَا جَعَلْنَاكَ » « جَعَلَ » بِمَعْنَى : صَبَّرَ فَالْكَافُ مَفْعُولٌ « حَفِيطٌ » مَحْدُوفٌ ، أَيْ « حَفِيطًا عَلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ » .
 قَالَ أَبُو الْبِقَاءِ : « هَذَا يُؤَيِّدُ قَوْلَ سَبِيوهِ فِي إِعْمَالِ فَعِيلٍ » يَعْنِي : أَنَّهُ مِثَالُ مُبَالَغَةٍ ، وَلِلنَّاسِ فِي إِعْمَالِهِ وَإِعْمَالِهِ فَعِلٌ خِلَافَ أَتْبَتَهُ سَبِيوَهُ ، وَنَفَاهُ غَيْرُهُ .

[قَالَ شِهَابُ الدِّينِ] : يُؤَيِّدُهُ وَلَيْسَ شَيْءٌ فِي اللَّفْظِ يَشْهَدُ لَهُ ؟
 قَوْلُهُ : « وَمَا أَنْتَ » يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ « مَا » الْحِجَازِيَّةُ فِي كَوْنِ « أَنْتَ » : اسْمُهَا ، وَ « بَوَكِيلٌ » : خَبَرُهَا فِي مَحَلِّ نَصْبٍ ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ التَّمِيمِيَّةُ ؛ فَيَكُونُ « أَنْتَ » : مَبْتَدَأٌ وَ « بَوَكِيلٌ » : خَبَرُهُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ ، وَالْبَاءُ زَائِدَةٌ عَلَى كَلَا التَّقْدِيرِينَ ، وَ « عَلَيْهِمْ » : مَتَعَلِقٌ بِبَوَكِيلٍ قُدِّمَ لَهَا فِيمَا قَبْلَهُ ، وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ هِيَ فِي مَعْنَى الْجُمْلَةِ قَبْلُهَا؛ لِأَنَّ مَعْنَى مَا أَنْتَ وَكَيْلٌ عَلَيْهِمْ ، وَهُوَ بِمَعْنَى : مَا جَعَلْنَاكَ حَفِيطًا عَلَيْهِمْ ، أَيْ : رَقِيبًا .
 وَاعْلَمْ أَنَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - لَمَّا بَيَّنَّ أَنْ لَا قُدْرَةَ لِأَحَدٍ عَلَى إِزَالَةِ الْكُفْرِ عَنْهُمْ ، خَتَمَ الْكَلَامَ بِمَا يَكْمُلُ مَعَهُ تَبْصِيرِ الرَّسُولِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا بَيَّنَّ لَهُ قَدْرَ مَا جَعَلَ إِلَيْهِ ، فَذَكَرَ أَنَّهُ مَا جَعَلَ عَلَيْهِمْ حَفِيطًا وَلَا وَكِيلًا ، وَإِنَّمَا فَوَّضَ إِلَيْهِ الْبَلَاغَ بِالْأَمْرِ ، وَالنَّهْيِ ، الْبَيَانَ بِذِكْرِ الدَّلَائِلِ ، فَإِنْ انْقَادُوا لِلْقَبُولِ ، فَنَفَعَهُ عَائِدٌ إِلَيْهِمْ ، وَإِلَّا فَضَرَّرَهُ عَائِدٌ إِلَيْهِمْ .
 قَالَ عَطَاءٌ : وَمَا جَعَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيطًا ؛ تَمْنَعُهُمْ مِنِّي ، أَيْ : لَمْ تُبْعَثْ لِتَحْفَظَ الْمُشْرِكِينَ مِنَ الْعَذَابِ ، إِنَّمَا بُعِثْتَ مُبَلِّغًا ، وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِوَكِيلٍ عَلَى سَبِيلِ الْمَنْعِ لَهُمْ .

(7/113)

وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ كَذَلِكَ زَيْنًا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلُهُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ مَرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ (108)

اعْلَمْ أَنَّ مَتَعَلَّقَ هَذَا بِمَا قَبْلَهُ : أَنَّهُ لَا يَبْعُدُ أَنْ بَعْضَ الْمُسْلِمِينَ كَانَ إِسْمَعِ قَوْلَ الْمُشْرِكِينَ لِلرَّسُولِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - إِنَّمَا جَمَعْتَ هَذَا الْقُرْآنَ مِنْ مُدَارِسَةِ النَّاسِ ، غَضِبَ ، وَشَتَمَ آلِهَتَهُمُ الْمُعَارِضَةَ ، فَنَهَى اللَّهُ - تَعَالَى - عَنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّكَ مَتَى شَتَمْتَ آلِهَتَهُمْ ، غَضِبُوا ، فَزَبَّاهُ ذَكَرَ اللَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - بِمَا لَا يَنْبَغِي ، فَلِذَلِكَ وَجَبَ الْاِحْتِرَازُ عَنْ ذَلِكَ الْمَقَالِ ، وَهَذَا تَنْبِيهُ عَلَى أَنَّ الْحَصْمَ إِذَا شَاقَّهُ حَصْمَهُ بِجَهْلٍ وَسَفَاهَةٍ ، لَمْ يَجْزِ لِخَصْمِهِ أَنْ يُشَاقِفَهُ بِمِثْلِ ذَلِكَ ، فَإِنَّ ذَلِكَ يُوجِبُ فِتْحَ بَابِ الْمُسَاهَاةِ وَالسَّفَاهَةِ ، وَذَلِكَ لَا يَلِيْقُ بِالْعُقْلَاءِ .

فصل في المراد بالآية
 قال ابن عباس - رضي الله عنهما - لما نزل قوله : { إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ

دُونَ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ } [الأنبياء : 98] قَالَ الْمُشْرِكُونَ : يَا مُحَمَّد ، لَسْتَهُنَّ
عَنْ سَبِّ آلِهَتِنَا ، أَوْ لَتَهْجُرَنَّ رَبَّنَا ؛ فَنَزَلَتْ هَذِهِ آيَةٌ ، وَهَهُنَا إِشْكَالَانِ .
أَحَدُهُمَا : أَنَّ النَّاسَ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ هَذِهِ السُّورَةَ نَزَلَتْ دَفْعَةً وَاحِدَةً ، فَكَيْفَ
يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ : سَبَبُ تُرُولِ هَذِهِ آيَةِ الْكَرِيمَةِ كَذَا .
وَالثَّانِي : أَنَّ الْكُفَّارَ كَانُوا مُقَرَّبِينَ لِلَّهِ - تَعَالَى - ؛ لِقَوْلِهِ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - :
{ وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ } [لقمان : 25]
وَكَانُوا يَقُولُونَ : إِنَّمَا تَعْبُدُ الْأَصْنَامَ ؛ لِتَصِيرَ شَفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ ، فَكَيْفَ يُعْقَلُ
إِقْدَامُهُمْ عَلَيَّ سَتْمِ اللَّهِ وَسَبِّهِ .
وَقَالَ السُّدِّيُّ : « لَمَّا قَرِبَتْ وَفَاءُ أَبِي طَالِبٍ ، قَالَتْ قُرَيْشٌ : نَدَخِلُ عَلَيْهِ ،
وَتَطْلُبُ مِنْهُ أَنْ يَنْهَى ابْنَ أَخِيهِ عَنَّا ، فَإِنَّا نَسْتَجِي أَنْ تَقْبُلَهُ بَعْدَ مَوْتِهِ ، فَتَقُولُ
الْعَرَبُ : كَانَ يَمْتَعُهُ عَمُّهُ ، فَلَمَّا مَاتَ ، قَبِلُوهُ ؛ فَانْطَلَقَ أَبُو سُفْيَانَ ، وَأَبُو جَهْلٍ ،
وَالنَّضْرُ بْنُ الْحَرَارِثِ ، وَأُمِّيَّةُ وَأَبِي ابْنِ خَلْفٍ ، وَعُقْبَةُ بْنُ أَبِي مَعِيضٍ ، وَعَمْرُو بْنُ
الْعَاصِ ، وَالْأَسْوَدُ بْنُ أَبِي الْبُخَيْرِيِّ إِلَيْهِ ، وَقَالُوا : يَا أَبَا طَالِبٍ ، أَنْتَ كَبِيرُنَا
وَسَيِّدُنَا ، وَإِنْ مُحَمَّدًا آدَاتَا وَآلِهَتِنَا ، فَجَبَّ أَنْ تَدْعُوهُ وَتَنْهَاهُ عَنْ ذِكْرِ آلِهَتِنَا ،
وَلِنَدْعُهُ وَإِلَهَهُ ، فَدَعَاهُ ، فَقَالَ : يَا مُحَمَّدُ ، هُوَ لَاءَ قَوْمِكَ ، وَبُوَّ عَمِّكَ يَطْلُبُوكَ أَنْ
تَتْرُكَهُمْ عَلَى دِينِهِمْ ، وَأَنْ يَتْرُكُوكَ عَلَى دِينِكَ ، وَقَدْ أَنْصَقَكَ قَوْمَكَ ، فَاقْبَلْ مِنْهُمْ ،
فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَرَأَيْتُمْ إِنْ أُعْطِيتُمْ هَذَا هَلْ أَنْتُمْ مُعْطِي
كَلِمَةٍ إِنْ تَكَلَّمْتُمْ بِهَا مَلَكَتُمْ بِهَا الْعَرَبُ ، وَدَاتَتْ لَكُمْ بِهَا الْعَجَمُ قَالَ أَبُو جَهْلٍ : نَعَمْ
وَأَبِيكَ ، لِنُعْطِيَنَّكَهَا ، وَعَشِيرَةُ أُمَّتَالِهَا ، فَمَا هِيَ ؟
قَالَ : « قُولُوا : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » فَأَيُّوًا وَيَقْرَؤُوا ، فَقَالَ أَبُو طَالِبٍ : قُلْ عَيْبَرَهَا يَا
بَابْنَ أَخِي ، فَقَالَ : يَا عَمُّ ، مَا أَنَا بِالَّذِي أَقُولُ عَيْبَرَهَا ، وَلَوْ أَتَوْنِي بِالسَّمْسِ
فَوَضَعُوهَا فِي يَدِي . فَقَالُوا : لَتَكْفُرَنَّ عَنْ سَبِّ آلِهَتِنَا ، وَأَوْ لِنَسْتَمْتِكَ أَوْ لِنَسْتَمَنَّ
مَنْ يَأْمُرُكَ بِذَلِكَ ، « فَأَنْزَلَ اللَّهُ - تَعَالَى آيَةَ الْكَرِيمَةِ .
وَفِيهِ الْإِشْكَالَانِ ، وَبِمَكْنِ الْجَوَابِ مِنْ وُجُوهٍ :
الْأَوَّلُ : أَنَّهُ رُبَّمَا كَانَ بَعْضُهُمْ قَائِلًا بِالذَّهْرِ وَنَفِي الصَّانِعِ ، فَيَأْتِي بِهَذَا النَّوعِ مِنَ
السَّفَاعَةِ .

(7/114)

الثَّانِي : أَنَّ الصَّحَابَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - مَتَى يَسْتَمُّوا الْأَصْنَامَ ، فَهَمُّ كَانُوا
يَسْتَمُّونَ الرَّسُولَ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - فَاللَّهُ - تَعَالَى - أَجْرَى سَتْمِ الرَّسُولِ
مَجْرِبِلَهُ - تَعَالَى ؛ كَقَوْلِهِ : { إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ } [الفتح
: 10] وَكَقَوْلِهِ : { إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ } [الأحزاب : 57] .
الثَّالِثُ : أَنَّهُ رُبَّمَا كَانَ فِي جُهَاْلِهِمْ ، مَنْ كَانَ يَعْتَقِدُ أَنَّ الشَّيْطَانَ يَحْمِلُهُ عَلَى ادِّعَاءِ
النُّبُوَّةِ وَالرِّسَالَةِ ، ثُمَّ إِنَّهُ لَجَهْلُهُ ، كَانَ يُسَمِّي ذَلِكَ الشَّيْطَانَ بِأَنَّهُ إِلَهُ مُحَمَّدٍ ،
فَكَانَ يَسْتَمُّ إِلَهُ مُحَمَّدٍ بِنَاءً عَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ .
وَقَالَ قَتَادَةُ : كَانَ الْمُسْلِمُونَ يَسْتَمُّونَ أَصْنَامَ الْكُفَّارِ ، فَنَهَاهُمُ اللَّهُ - تَعَالَى - عَنْ
ذَلِكَ ؛ لِئَلَّا يَسْتَمُّوا اللَّهَ ، فَإِنَّهُمْ جَهْلَةٌ .
فَإِنْ قِيلَ : سَتْمُ الْأَصْنَامِ مِنْ أَصُولِ الطَّاعَاتِ ، فَكَيْفَ يَحْسُنُ أَنْ يَنْهَى عَيْبَهُ .
فَالْجَوَابُ : أَنَّ هَذَا السَّتْمَ وَإِنْ كَانَ طَاعَةً ، إِلَّا أَنَّهُ إِذَا وَقَعَ عَلَيَّ وَجْهٌ يَسْتَلْزِمُ
وَجُودَ مَنْكَرٍ عَظِيمٍ ، وَجَبَ الْاِحْتِرَازُ مِنْهُ ، وَالْأَمْرُ هَهُنَا كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ هَذَا السَّتْمَ كَانَ
يَسْتَلْزِمُ إِقْدَامَهُمْ عَلَى سَتْمِ اللَّهِ ، وَسَتْمِ رَسُولِهِ ، وَعَلَى فَتْحِ بَابِ السَّفَاهَةِ ،

وعلى تَنفِيرِهِمْ عن قُبُولِ الدِّينِ ، وإِدْخَالِ العَيْطِ والعَصَبِ في قلوبِهِمْ ، فَلِهذِهِ المُنْكَشِرَاتِ وَقَعَ التَّهْيِي عَنْهُ .

قوله : { مِنْ دُونَ اللَّهِ } يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِ « يَدْعُونَ » وَأَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَحْدُوفٍ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ : إِمَّا مِنَ المَوْضُوعِ ، وَإِمَّا مِنْ عَائِدِهِ المَحْدُوفِ ، أَي : يَدْعُونَهُمْ حَالَ كَوْنِهِمْ مُسْتَقَرِّينَ مِنْ دُونَ اللَّهِ .

قوله : « فَيَسُبُّوا » الظاهر أنه مَنْصُوبٌ عَلَى جَوَابِ التَّهْيِي بِإِضْمَارِهِ أَنْ بَعْدَ القَاءِ ، أَي : « لَا تَسُبُّوا آلَهُتَهُمْ ، فَقَدْ يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ مَا يَكْرَهُونَ مِنْ سَبِّ اللَّهِ » ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَجْرُومًا نَسْفًا عَلَى فِعْلِ التَّهْيِي قَبْلَهُ ؛ كَقَوْلِهِمْ : « لَا تَمُدِّدْهَا ، فَتَشْفِهَا » وَجَارَ وَفُوعِ « الَّذِينَ » - وَإِنْ كَانَ مُحْتَصًا بِالعُقْلَاءِ - عَلَى الأَصْنَامِ الَّتِي لَا تَعْقِلُ ، مُعَامِلَةٌ لَهَا مُعَامِلَةُ العُقْلَاءِ ؛ كَمَا أُوقِعَ عَلَيْهَا « مِنْ » فِي قَوْلِهِ : { كَمَنْ لَا يَخْلُقُ } [النحل : 17] .

قال شهاب الدِّينِ : وفيه تَضَرُّعٌ ؛ لِأَنَّ « الَّذِي » وَ « الَّتِي » وَسَائِرِ المَوْضُوعَاتِ مَا عَدَا « مَنْ » فَإِنَّهَا تَدْخُلُ عَلَى العُقْلَاءِ وَغَيْرِهِمْ ، تَقُولُ : أَنْتَ الرَّجُلُ الَّذِي قَامَ ، وَرَأَيْتَ الفَرَسَ الَّذِي اشْتَرَيْتَهُ ، قَالَ : وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ لِلتَّغْلِيْبِ ، لِأَنَّ المَعْبُودَ مِنْ دُونَ اللَّهِ عُقْلَاءٌ ؛ كِ « المَسِيحِ » وَ « عَزْرَبِ » وَ « المَلَأَيْكَةِ » وَغَيْرِهِمْ ، [فَعَلَبَ] العَاقِلِ ، وَهَذَا بَعِيدٌ ؛ لِأَنَّ المُسْلِمِينَ لَا يَسْبُونُ هؤُلَاءِ وَيَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بِالَّذِينَ يَدْعُونَ : المُشْرِكِينَ ، أَي : لَا تَسُبُّوا الكُفْرَةَ الَّتِي يَدْعُونَ غَيْرَ اللَّهِ مِنْ دُونَ اللَّهِ ، وَهُوَ وَجْهٌ وَاضِحٌ .

قوله : « عَدُوا » الجُمُهورُ عَلَى فَتْحِ العَيْنِ ، وَسُكُونِ الدَّالِ ، وَتَحْفِيفِ الواوِ وَنِصْبِهِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ :

أحدها : أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى المَصْدَرِ ؛ لِأَنَّهُ نَوْعٌ مِنَ العَامِلِ فِيهِ ، لِأَنَّ السَّبَّ مِنْ جِنْسِ العَدُوِّ .

والثاني : أَنَّهُ مَفْعُولٌ مِنْ أَجْلِهِ ، أَي : لِأَجْلِ العَدُوِّ ، وَظَاهِرُ كَلَامِ الرَّجَّاحِ : أَنَّهُ خَلَطَ القَوْلَيْنِ ، فَجَعَلَهُمَا قَوْلًا وَاحِدًا ، فَإِنَّهُ قَالَ : « وَعَدُوا » مَنْصُوبٌ عَلَى المَصْدَرِ ؛ لِأَنَّ المَعْنَى فَتَعَدُّوا عَدُواً .

(7/115)

قال : « وَيَكُونُ بِإِرَادَةِ اللَّامِ » وَالمَعْنَى « : فَيَسُبُّوا اللَّهَ لِلظُّلْمِ .
والثالث : أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى أَنَّهُ وَقَعَ مَوْقِعَ الحَالِ المُؤَكِّدَةِ ؛ لِأَنَّ السَّبَّ لَا يَكُونُ إِلَّا عَدْوًا .

وقرأ الحسن ، وأبو رجاء ، ويعقوب ، وقتادة ، وسلام ، وعبد الله بن ربيد : «
عَدُوا » بِضَمِّ العَيْنِ وَالدَّالِ ، وَتَشْدِيدِ الواوِ ، وَهُوَ مَصْدَرٌ أَيْضًا لِ « عَدَا »
وَإِنْتِصَابُهُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنَ الأَوْجِهِ الثَّلَاثَةِ .

وقرأ ابن كثير في رواية - وهي قراءة أهل مكة المشرفة فيما نقله النَّحَّاسُ : «
عَدُوا بِفَتْحِ العَيْنِ ، وَضَمِّ الدَّالِ ، وَتَشْدِيدِ الواوِ ، بِمَعْنَى : أَعْدَاءُ ، وَنِصْبُهُ عَلَى
الحَالِ المُؤَكِّدَةِ ، وَ « عَدُوا » يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ خَبْرًا عَنِ الجَمْعِ ، قَالَ - تَعَالَى : { هُمْ
العَدُوُّ } [المنافقون : 4] ، وَقَالَ - تَعَالَى - : { إِنَّ الكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا
مُبِينًا } [النساء : 101] ،

ويقال : عَدَا يَعْدُو عَدْوًا ، وَعَدُوا ، وَعَدُونًا وَعَدَاءً ، وَ « بغيرِ عِلْمٍ » حَالٌ ، أَي :
« يَسْبُونَهُ غَيْرَ عَالِمِينَ » أَي : « مُصَاحِبِينَ لِلجَهْلِ » ؛ لِأَنَّهُ لَوْ قَدَّرَ حَقَّ قَدْرَهُ ،
لَمَا أَقْدَمُوا عَلَيْهِ .

فصل في دحض شبهة للمعتزلة
 فقال الجبائي : دلت هذه الآية الكريمة ، على أنه لا يجوز أن يفعل في الكفار ما
 يزدادون به بعداً عن الحق ، إذ لو جاز أن يفعل ، لجاز أن يأمر به وكان لا ينهي
 عمّا ذكرنا ، ولا يأمر بالرفق بهم عند الدعاء؛ كقوله لموسى ، ولهازون :
 { قُولَا لَهُ قَوْلًا لِّنَا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى } [طه : 44] وَذَلِكَ يُبْطِلُ مَذْهَبَ
 الْجَبْرِيَّةِ .

قالوا : وهذه الآية الكريمة تدلُّ على أن الأمر بالمعروف ، قد يفتح إذا أدى إلى
 ارتكاب منكر ، واللهي عن المنكر يفتح إذا أدى إلى زيادة منكر ، وغلبة الظن
 قائمة مقام العلم في هذا الباب ، وفيه تأديب لمن يدعوا إلى الدين؛ لئلا
 يتشاغل بما لا فائدة له في إلهيتها ، فلا حاجة مع ذلك إلى شتمها .
 قوله : « كَذَلِكَ » : نعت لمصدر محذوف ، أي : رَبَّنَا لَهُؤَلَاءِ أَعْمَالُهُمْ تَرْبِيئًا ،
 مثل تَرْبِيئِنَا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلُهُمْ .

وقيل : تقديره : مثل تَرْبِيئِ عِبَادَةِ الْأَصْنَامِ لِلْمُشْرِكِينَ « رَبَّنَا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلُهُمْ »
 وهو قريب من الأول ، والمعنى رَبَّنَا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلُهُمْ مِنَ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ ،
 والطاعة والمعصية ، ثم إلى ربهم مَرْجِعُهُمْ ، فَيُبَيِّنُهُمْ وَبِجَارِهِمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ .

فصل في الاستدلال بالآية
 احتج أهل السنة بهذه الآية الكريمة ، على أن الله - تعالى - زين للكافر الكفر ،
 وللمؤمن الإيمان ، وللعاصي المعصية ، وللمطيع الطاعة .
 قال الكعبي : حمل الآية على هذا المعنى مُحَالٌ ؛ لأنه - تبارك وتعالى - هو الذي
 يَقُولُ { الشَّيْطَانُ سَوَّلَ لَهُمْ } [محمد : 25] ويقول { والذين كفروا
 أُولِيَاءُهُمْ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُوهُمْ مِّنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ } [البقرة : 257] ثُمَّ
 إِنَّهُمْ ذَكَرُوا فِي الْجَوَابِ وَجُوهًا :
 الأول : قال الجبائي : رَبَّنَا لِكُلِّ أُمَّةٍ تَقَدَّمَتْ مَا أَمَرْتَاهُمْ بِهِ مِنْ قَوْلِ الْحَقِّ .

(7/116)

وقال الكعبي : إنه - تعالى - زين لهم ما يتبغى أن يعملوا ، وهم لا يتبهون .
 الثاني : قال الآخرون : رَبَّنَا لِكُلِّ أُمَّةٍ مِنْ أُمَّةِ الْكُفَّارِ سُوءٌ عَمَلُهُمْ ، أَي :
 جَعَلْنَاهُمْ وَسَائِنَهُمْ ، وَأَمَهَلْنَا حَتَّى حَسُنَ عِنْدَهُمْ سُوءُ عَمَلِهِمْ .
 الثالث : أمهنا الشيطان حتى زين لهم .
 الرابع : زيناه في رعيهم ، وهذه وجوه صعيقة ؛ لأن الدليل العقلي [القاطع]
 دل على صحة ما أشعر به ظاهر البص ؛ لأننا بيننا أن صدور الفعل عن العبد ،
 يتوقف على حصول الداعي ، وأن تلك الداعية لا بد وأن تكون بتخليق الله -
 تعالى - ، ولا معنى لتلك الداعية إلا عمله واعتقاده ، أو طئه باسْتِمَالِ ذَلِكَ
 الْفِعْلِ عَلَى نَفْعِ رَائِدٍ ، وَمَصْلَحَةِ رَاحَةٍ ، وَإِذَا كَانَتْ تِلْكَ الدَّاعِيَةُ حَاصِلَةً بِفِعْلِ
 اللَّهِ - تعالى - ، امتنع أن يصدر عن العبد فعل ، ولا قول ، وحركة ، إلا إذا زين
 الله - تعالى - ذلك الفعل في قلبه ، وضميره ، واعتقاده ، وأيضاً ، أن الإنسان لا
 يختاره لا اعتقاد كونه إيماناً ، وعلماً ، وصدقاً ، وحقاً ، فلولا سابقة الجهل الأول ،
 لما اختار هذا الجهل الثاني : ثم إنه لما اختار ذلك الجهل السابع ، فإن كان
 اختياري ذلك لسابق آخر ، لزم أن يستمر ذلك إلى ما لا نهاية له من الجهالات ،
 وذلك مُحَالٌ ؛ فوجب انتهاء تلك الجهالات إلى جهل أول يخلقه الله - تعالى - فيه .

ابْتِدَاءً ، وهو بسبب ذلك الْجَهْل ظَنٌّ في الكُفْر كَوْنُهُ إيماناً ، وحقاً وعلماً؛ فثبت إنه يَسْتَجِيل من الكافر اِخْتِيَار الكُفْر والجَهْل ، إلا إذا زَيَّن الله - تعالى - ذلك الْجَهْل في قلبه؛ فثبت يَهْدِيَن البُرْهَاتِيْنَ القَاطِعِيْنَ ، أن الذي يدل عليه ظَاهِر هذه الآية؛ هو الحق الذي لا مَجِيد عنه ، قبطلت تأويلاتهم بأسرها؛ لأنَّ المصير إلى التأويل إنما يكون عند تَعَدُّر حمل الكلام على ظاهره ، وأمَّا لما قال الدليل على أنه يمكن العُدُول عن الظاهر ، فسقطت هذه التَّكْلِيفَات ، وأيضاً : فوجه : « كَذَلِكَ رَبَّنَا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلُهُمْ » بعد قوله : « فَيَسْئَلُوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ » . مشعر بأنَّ إِفْدَامَهُمْ على ذَلِكَ المُنْكَرِ إنما كان يَتَزَيَّن الله تعالى ، فأما أن يُحْمَلَ ذلك على أنه - تبارك وتعالى - زَيَّن الأَعْمَال الصَّالِحَةَ في قُلُوبِ الأُمَّم ، فكان هذا كلام مُنْقَطِع عما قبله ، وأيضاً : فقوله : { كَذَلِكَ رَبَّنَا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلُهُمْ } : يتناول الأمم الكافرة والمؤمنة ، فَتَحْصِيصُ هذا الكلام بالأمَّة المُوْمِنَةِ ، ترك لظَّاهِر العُمُوم .

(7/117)

وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لَيُؤْمِنُنَّ بِهَا قُلُوبُهُمْ وَإِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ (109) وَتَقَلَّبُ أَفئِدَتُهُمْ وَابْصَارُهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ (110)

قوله تعالى : { وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ } الآية الكريمة . لما طَعَنُوا في التُّبُوَّة بِمُدَارِسَةِ العُلَمَاء ، حتى عَرَف النَّوْرَةَ والإنجيل ، ثم جعل السُّور والآيات بهذا الطريف ، وأجاب الله - تعالى - عن هذه الشبهة ، ذكر في هذه الآية شبهة لهم أُخْرَى ، وهي أن هذا القرآن العظيم ليس من جنس المعجزات البينة ، ولو أنك يا محمد جئتنا بمُعْجَزَةٍ وبينة باهرة ، لأمنا بك وحلفوا على ذلك ، وبالغوا على ذلك تأكيد الحلف .

قال الواحدي : إنما سُمِّي اليمين بالقسم؛ لأن اليمين مَوْضُوعَةٌ لِتَأْكِيدِ الخَبَرِ الذي يُخْبِرُ به الإنسان : إِمَّا مُثَبِّتًا لِلشَّيْءِ ، وإِمَّا نَافِيًا ، ولما كان الخبر يَدْخُلُ الصِّدْقَ والكذب ، احتاج المخبر إلى طريق به يُتَوَسَّلُ إلى تَرْجِيحِ جَانِبِ الصِّدْقِ على جَانِبِ الكذب ، وذلك هو الحلف ، ولما كانت الحَاجَةُ إلى دَكرِ الحلف ، إنما تَحْصُلُ بالقَسَمِ ، وبئوا تلك الصيغة على « أَفْعَل » وقالوا : أقسم فلان يقسم إقساماً ، وأرادوا : إنه أكد القَسَمَ الذي احتاره ، وأحال الصِّدْقَ إلى القَسَمِ الذي اختاره بواسطة الحلف واليمين .

قوله : « جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ » تقدم الكلام عليه في « المائدة » . وقرا طَلْحَةَ بن مُصَرِّفٍ : « لَيُؤْمَتُنَّ » مَبْنِيًّا للمفعول مُؤَكِّدًا بالنون الخفيفة ، ومعنى « جهد أيمانهم » : قال الكلبيُّ ومقاتيل : إذا حلف الرَّجُلُ بالله جَهْدَ يَمِينِهِ ، وقال الرَّجَّاح : بالغوا في الإيمان .

فصل في سبب النزول

قال مُحَمَّد بن كَعْبِ الفُرْطِي : « قالت فُرَيْش : يا مُحَمَّد إِنَّكَ تُخْبِرُنَا أَنَّ مُوسَى عليه الصَّلَاة والسلام - كانت معه عَصَا يَضْرِبُ بها الحجر ، فيَنْفَجِرُ منه الماءُ انْتَبِي عَشْرَةَ عَيْنًا ، وَنُخْبِرُنَا : أَنَّ عَيْسَى كان يَحْيِي المَوْتَى ، وَأَنْ صَالِحًا أَخْرَجَ النَّاقَةَ من الجَبَلِ؛ فَاتَّيْنَا أَنْتَ أَيْضًا بِآيَةٍ ، لِنُصَدِّقَكَ . فقال - عليه الصلاة والسلام - : ما الذي تُحِبُّونَ؟ قالوا : تَجْعَلْ لَنَا الصَّفَا دَهَبًا ، أَوْ ابْعَثْ لَنَا بَعْضَ

مَوْتَانَا حَتَّى نَسْأَلَهُ عَنْكَ؛ أَحَقُّ مَا تَقُولُ ، أَمْ بَاطِلٌ ، أَوْ أَرْنَا الْمَلَائِكَةَ يَشْهَدُونَ ذَلِكَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : فَإِنْ فَعَلْتَ بَعْضَ مَا تَقُولُونَ ، أَنْتَ صَدُقُونِي؟

قالوا : نَعَمْ وَاللَّهِ ، لَأَنْ فَعَلْتَ ، لِنَسْبِعَنَّكَ ، فقام - عليه الصلاة والسلام - يدعو فَجَاءَهُ جِبْرِيْلُ - عليه الصلاة والسلام- وقال : إِنْ شِئْتَ ، كَانَ ذَلِكَ وَلِيْنُ كَانَ ، فلم يَصْدَقُوا عِنْدَهُ ، لِنَعْدَبَنَّهُمْ ، وَإِنْ شِئْتَ تَرَكْتَهُمْ حَتَّى يَتُوبَ تَائِبُهُمْ ، فقال - عليه الصلاة والسلام- بل حَتَّى يَتُوبَ تَائِبُهُمْ ، « فَأَنْزَلَ اللَّهُ - تعالى - الآية - الآية الكريمة .

وقيل : لما نزل قوله - تعالى - : { إِنْ نَسَأْتُ نَزَّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ } [الشعراء : 4] ، أَقْسَمَ الْمُشْرِكُونَ بِاللَّهِ ، لَنْمَنْ جَاءَتْهُمْ آيَةٌ ، لِيُؤْمِنَنَّ بِهَا ، فنزلت الآية الكريمة .

واخْتَلَفُوا فِي الْمُرَادِ بِالْآيَةِ .
وقيل : هي الْأَشْيَاءُ الْمَذْكُورَةُ فِي قَوْلِهِ - تبارك وتعالى - : { لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنْبُوعًا }

(7/118)

[الإسراء : 90] .

وقيل : إِنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُخْبِرُهُمْ : بِأَنَّ عَذَابَ الْاسْتِئْصَالَ كَانَ يَنْزِلُ بِالْأُمَّمِ الْمَاضِيَةِ الَّذِينَ كَذَّبُوا أَنْبِيَاءَهُمْ ، فَالْمُشْرِكُونَ طَلَبُوا مِنْهَا .
قوله : « إِنْمَّا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ » ذَكَرُوا فِي لَفْظَةٍ « عِنْدَ » وَجَوْهَاً :
فقيل : معناه : أنه - تبارك وتعالى - هُوَ الْمُخْتَصُّ بِالْقُدْرَةِ عَلَى أَمْثَالِ هَذِهِ الْآيَاتِ دُونَ غَيْرِهِ ؛ أَنْ الْمُعْجَزَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى التَّبَوُّاتِ ، شَرْطُهَا أَنْ لَا يَقْدِرَ عَلَى تَخْصِيهَا أَحَدٌ إِلَى اللَّهِ - تعالى - .

وقيل : الْمُرَادُ بِالْعِنْدِيَّةِ : أَنْ الْعِلْمُ بِأَنْ إِجَادَ هَذِهِ الْمُعْجَزَاتِ ، هَلْ يَقْتَضِي إِقْدَامَ هَؤُلَاءِ الْكُفَّارِ عَلَى الْإِيمَانِ أَمْ لَا؟ لَيْسَ إِلَّا عِنْدَ اللَّهِ ، كَقَوْلِهِ : { وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ } [الأنعام : 59] .

وقيل : المراد : أَنَّهَا وَإِنْ كَانَتْ مَعْدُومَةٌ فِي الْحَالِ ، إِلَّا أَنَّهُ - تعالى - مَتَى شَاءَ ، أَوْجَدَهَا ، فَهِيَ جَارِيَةٌ مُجْرَى الْأَشْيَاءِ الْمَوْضُوعَةِ عِنْدَ اللَّهِ ، يُظْهِرُهَا مَتَى شَاءَ ، وَلَيْسَ لَكُمْ أَنْ تَتَحَكَّمُوا فِي طَلَبِهَا ، وَلَفْظُ « عِنْدَ » عَلَى هَذَا ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ : { وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ } [الحجر : 21] .

قوله : « وَمَا يُشْعِرْكُمْ » « مَا » : اسْتِفْهَامِيَّةٌ مُبْتَدَأٌ ، وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهَا خَبْرُهَا ، وَفَاعِلُ « يُشْعِرُ » يَعُودُ عَلَيْهَا ، وَهِيَ تَتَعَدَّى لِاتِّبَنِ .

الأول : ضمير الخطاب .

والثاني : مَحْذُوفٌ ، أَي : وَأَيُّ شَيْءٍ يَدْرِيكُمْ إِيْمَانُهُمْ [إِذَا جَاءَتْهُمْ الْآيَاتُ الَّتِي اقْتَرَجُوهَا .

قال أبو علي : « مَا » اسْتِفْهَامٌ ، وَفَاعِلُ « يُشْعِرْكُمْ » ضَمِيرُ « مَا » وَالْمَعْنَى : وَمَا يَدْرِيكُمْ إِيْمَانُهُمْ؟ فَحَذَفَ الْمَفْعُولُ ، وَحَذَفَ الْمَفْعُولُ كَثِيرٌ [.

والمعنى أي : بِتَقْدِيرِ أَنْ تَجِيْبَهُمْ هَذِهِ الْآيَاتُ ، فَهَمْ لَا يُؤْمِنُونَ .

وقرأ العامة : أَنَّهَا يَفْتَحُ الْهَمْزَةَ ، وَابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو ، وَأَبُو بَكْرٍ بِخِلَافِ عَنهُ يَكْسِرُهَا .

فَأَمَّا قِرَاءَةُ الْكَسْرِ : فَوَاضِحَةٌ اسْتِجْوَدَهَا النَّاسُ : الْخَلِيلُ وَغَيْرُهُ ، لِأَنَّ مَعْنَاهَا :

اسْتِنَافِ إِخْبَارِ بَعْدِهِمْ إِيمَانَ مَنْ طَبِعَ عَلَى قَلْبِهِ ، وَلَوْ جَاءَهُمْ كُلُّ آيَةٍ .
 قَالَ سَبِيْبُوهُ : سَأَلْتُ الْحَلِيلَ عَنْ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ عَيْنَ : قِرَاءَةِ الْقَنْحِ فَقُلْتُ : مَا مَنَعَ
 أَنْ يَكُونَ كَقَوْلِكَ : مَا يُدْرِيكَ أَنَّهُ لَا يَفْعَلُ؟ فَقَالَ : لَا يَحْسُنُ ذَلِكَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ
 ، إِنَّمَا قَالَ : « وَمَا يُشْعِرُكُمْ » ثُمَّ ابْتَدَأَ؛ فَأَوْجَبَ ، فَقَالَ : « إِنَّهَا غَذَا جَاءَتْ ، لَا
 يُؤْمِنُونَ » لَوْ فَتَحْنَا فَقَالَ : « وَمَا يُشْعِرُكُمْ إِنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ » ، لَكَانَ
 عُدْرًا لَهُمْ ، وَقَدْ شَرَحَ النَّاسِي قَوْلَ الْحَلِيلِ ، وَأَوْضَحُوهُ ، فَقَالَ الْوَاحِدِيُّ وَغَيْرُهُ :
 لِأَنَّكَ لَوْ فَتَحْتَ « أَنْ » وَجَعَلْتَهَا الَّتِي فِي تَحْوٍ : بَلَّغْتَنِي أَنْ زِيدًا مُنْطَلِقًا ، لَكَانَ
 عُدْرًا لِمَنْ أَخْبَرَ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا قَالَ الْقَائِلُ : « إِنَّ زَيْدًا لَا يُؤْمِنُ »
 فَقُلْتُ : وَمَا يُدْرِيكَ أَنَّهُ لَا يُؤْمِنُ؟ كَانَ الْمَعْنَى : أَنَّهُ يُؤْمِنُ ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ ، كَانَ
 عُدْرًا لِمَنْ نَفَى عَنْهُ الْإِيمَانَ ، وَلَيْسَ مُرَادُ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ ، إِقَامَةُ عُدْرَتِهِمْ ، وَوُجُودُ
 إِيمَانِهِمْ .

وَقَالَ الرَّمَحْشَرِيُّ : « وَقُرِّيْ » إِنَّهَا « بِالْكَسْرِ؛ عَلَى أَنَّ الْكَلَامَ قَدْ تَمَّ قَبْلَهُ
 بِمَعْنَى : « مَا يُشْعِرُكُمْ مَا يَكُونُ مِنْهُمْ » ثُمَّ أَخْبَرَهُمْ بِعِلْمِهِ فِيهِمْ ، فَقَالَ : إِنَّهَا إِذَا
 جَاءَتْ ، لَا يُؤْمِنُونَ .

(7/119)

وَأَمَّا قِرَاءَةُ الْقَنْحِ : فَقَدْ وَجَّهَهَا النَّاسُ عَلَى سِنْتَةِ أَوْجِهٍ :
 أَظْهَرُهَا : أَنَّهَا بِمَعْنَى : لَعَلَّ ، حَكَى الْحَلِيلُ « أَتَيْتِ السُّوقَ أَنْتَ تَشْتَرِي لَنَا مِنْهُ
 سَبِيْنًا »

أَيَ : « لَعَلَّكَ » فَهَذَا مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ - كَمَا حَكَاهُ الْحَلِيلُ - شَاهِدٌ عَلَى كَوْنِ «
 أَنْ » بِمَعْنَى لَعَلَّ وَابْتِدَاءُ أَبُو جَعْفَرٍ النَّخَّاسِ : [الطَّوِيلُ]

2280- أَرَيْنِي جَوَادًا مَاتَ هُرْلًا لِأَبْنِي ... أَرَى مَا تَرَبَّنَ أَوْ بَخِيلًا مُخَلَّدًا

وَقَالَ أَمْرُو الْقَيْسِ - أَنْبِئِدَهُ الرَّمَحْشَرِيُّ - [الْكَامِلُ]

2281- عُوْجًا عَلَى الطَّلَلِ الْمُحِيلِ لِأَبْنِي ... بَنِي الدِّيَارِ كَمَا بَكَى ابْنُ حِدَامٍ

وَقَالَ جَرِي : [الْوَافِرُ]

2282- هَلْ أَنْتُمْ عَائِجُونَ بِنَا لَعْنًا ... تَرَى الْعَرَصَاتِ أَوْ أَتَرَ الْخِيَامِ

وَقَالَ عَدِيُّ بْنُ زَيْدٍ : [الطَّوِيلُ]

2283- أَغَاذِلُ مَا يُدْرِيكَ أَنَّ مَتَيْتِي ... إِلَى سَاعَةٍ فِي الْيَوْمِ أَوْ فِي صُحَى الْعَدِ

وَقَالَ آخِرُ : [الزَّجْرُ]

2284- قُلْتُ لِسَبِيْبَانَ ادْنُ مِنْ لِقَائِهِ ... أَتَا نَعْدِي النَّاسَ مِنْ شِوَائِهِ

ف « أَنْ » فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ كُلِّهَا بِمَعْنَى : « لَعَلَّ » قَالُوا : وَبَدَلَ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهَا

فِي مُصْحَفِ أَبِي وَقْرَاءَتِهِ : « وَمَا أَدْرَاكُمْ لَعَلَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ » وَثِقَلُ عَنْهُ

: « وَمَا يُشْعِرُكُمْ لَعَلَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ » ذَكَرَ أَبُو عُبَيْدٍ وَغَيْرُهُ ، وَرَجَّحُوا ذَلِكَ

أَيْضًا بِأَنَّ « لَعَلَّ » قَدْ كَثُرَ وَرُودُهَا فِي مِثْلِ هَذَا التَّرْكِيْبِ؛ كَقَوْلِهِ - تَعَالَى - :

{ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ } [الشُّورَى : 17] ، { وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ يَزْكَى

{ [عَبَسَ : 3] ، وَمَنْ جَعَلَ « أَنْ » بِمَعْنَى :

« لَعَلَّ » أَيْضًا ، يَحْيَى بْنُ زَبَادٍ الْفَرَّاءُ .

وَرَجَّحَ الرَّجَّاحُ فَقَالَ : « زَعَمَ سَبِيْبُوهُ عَنِ الْحَلِيلِ ، أَنَّ مَعْنَاهَا : « لَعَلَّهَا » قَالَ :

« وَهَذَا الْوَجْهَ أَقْوَى فِي الْعَرَبِيَّةِ وَأَجُودٌ » وَنَسَبَ الْقِرَاءَةَ لِأَهْلِ الْمَدِينِ وَكَذَا

أَبُو جَعْفَرٍ .

قَالَ شَهَابُ الدِّينِ : وَقِرَاءَةُ الْكُوفِيِّينَ ، وَالشَّامِيِّينَ أَيْضًا ، إِلَّا أَنَّ أَبَا عَلِيٍّ

الفارسيّ صَعَفَ هذا القَوْلُ الَّذِي استجوده النَّاسُ ، وقَوَّوهُ تَحْرِيحاً لهذه القِرَاءة ، فقال : « التَّوَقُّعُ الَّذِي تَدُلُّ عَلَيْهِ « لَعَلَّ » لَا يُتَّسَبُّ قِرَاءةَ الكَسْرِ ، لأنها تَدُلُّ على حُكْمِهِ - تعالى - عليهم بأنهم لَا يُؤْمِنُونَ » ولكنه لَمَّا مَنَعَ كونها بِمَعْنَى : « لعل » لم يَجْعَلْهَا مَعْمُولَةً لَ « يُشْعِرُكُمْ » بل جَعَلَهَا على حَدْفِ لَامِ العِلَّةِ ، أي : لأنها ، والتَّقْدِيرُ عنده : « قل إِنَّمَا الآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ ، لأنها إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ » . فهو لَا يَأْتِي بِهَا ؛ لِإِضْرَارِهِمْ على كُفْرِهِمْ ، فيكون تَظْيِيرُ : { وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالآيَاتِ إِلَّا أَنْ كَذَّبَ بِهَا الْأُولُونَ } [الإسراء : 59] ، أي بِالآيَاتِ الْمُفْتَرِحَةِ ، وعلى هذا فيكون قوله : « وما يُشْعِرُكُمْ » اعْتِرَاضاً بين العِلَّةِ والمَعْلُولِ .

الثاني : إن تكون « لَا » مَزِيدَةً ، وهذا رأي الفَرَّاءِ وشيخه ، قال : ومثله : { مَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ } [الأعراف : 12] أي : « أَنْ تَسْجُدَ » فيكون التَّقْدِيرُ : وما يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ يُؤْمِنُونَ ، والمعنى على هذا : أَنَّهَا لو جَاءَتْ لم يُؤْمِنُوا ، وإنما حمّله على زِيَادَتِهَا ما تَقَدَّمَ من أَنَّهَا لو تُقَدَّرُ زَائِدَةً ، لكان ظَاهِرُ الكلامِ عُدْرًا لِكُفْرِهِمْ ، وَأَنَّهُمْ يُؤْمِنُونَ كما عرفت تَحْقِيقَهُ أولاً ، إلا أن الرَّجَّاحَ نَسَبَ ذلكَ إلى العَلَطِ ، فقال : « والذي ذكر أن « لَا » لَعُو ، غَالِطٌ ؛ لأن ما يَكُونُ لَعُوًّا ، لا يكون عَيْرَ لَعُوٍّ ، ومن قَرَأَ بالكَسْرِ ، فالإِجْمَاعُ : على أن « لَا » غير لَعُوٍّ » فليس يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى لَفْظَةٍ : مرَّةً التَّفْيِ ، ومرَّةً الإيجابِ في سِياقٍ واحدٍ .

(7/120)

وانصر الفارسيّ لقول الفَرَّاءِ ، ونفي عنه العَلَطِ ، فإنه قال : « يجوزُ أَنْ تكون « لَا » في تاويلِ زَائِدَةٍ ، وفي تاويلِ عَيْرِ زَائِدَةٍ ؛ كقول الشاعر في ذلك : [الطويل]

2258- أَبِي جُودُهُ لَا الْبُحْلَ وَاسْتَعْجَلْتَ نَعَمَ ... بِهِ مِنْ قَتَى لَا يَمْتَعُ الْجُودَ تَائِلُهُ
يُنشِدُ بِالْوَجْهِينِ ، أي : يَنْصُبُ « الْبُحْلَ » وَجْرَهُ ، فَمَنْ نَصَبَهُ ، كانت زائِدَةً ، أي :
« أَبِي جُودُهُ الْبُحْلَ » وَمَنْ حَقَصَ ، كانت عَيْرَ زَائِدَةٍ ، وَأَصَافَ « لَا » إلى الْبُحْلِ .

قال شهاب الدين : وعلى تَقْدِيرِ النَّصْبِ ، لَا يَلْتَزِمُ زِيَادَتِهَا ؛ لجوازِ أَنْ تكون « لَا » مَفْعُولًا بِهَا ، و « الْبُحْلَ » بدلُ مِنْهَا ، أي « أَبِي جُودُهُ لَفْظًا » لَا « وَلَفْظًا » لَا هُوَ يُحْلُ . وقد أوائل لك طرف من هذا محققاً عند قوله - تعالى - { وَلَا الضَّالِّينَ } [الفاتحة : 7] [في أوائل هذا الموضوع] وَسَيَمُرُّ بِكَ مَوَاضِعَ مِنْهَا ؛ كقوله - تعالى - : { وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ } [الأنبياء : 95] .

قالوا : تَحْتَمِلُ الزِّيَادَةُ ، وعدمها وكذا { مَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ } [الأعراف : 12] ، { لئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ } [الحديد : 29] .

الثالث : أن القَتْحَ على تَقْدِيرِ لَامِ العِلَّةِ ، والتَّقْدِيرُ : « إِنَّمَا الآيَاتُ الَّتِي يَقْتَرِحُونَهَا عِنْدَ اللَّهِ ؛ لأنها إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ » ، و « مَا يُشْعِرُكُمْ » اعْتِرَاضٌ كما تَقَدَّمَ تَحْقِيقُ ذلكَ عن أَبِي عَلِيٍّ ، فأغنى عن إِعَادَتِهِ ، وصار المَعْنَى : « إِنَّمَا الآيَاتُ عند الله ، أي : المُفْتَرِحَةُ لَا يَأْتِي بِهَا ؛ لِإِثْقَاءِ إِيمَانِهِمْ ، وَإِضْرَارِهِمْ على كُفْرِهِمْ » .

الرابع : أن في الكلامِ حَدْفَ مَعْطُوفٍ على ما تَقَدَّمَ . قال أَبُو جَعْفَرٍ في مَعَانِيهِ : وقيل في الكلامِ حَدْفٌ ، والمعنى : وما يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا

إذا جاءت لا يُؤْمِنُونَ أو يُؤْمِنُونَ ، فحذفَ هذا لِإِلْمِ السَّامِعِ ، وَقَدَّرَهُ غَيْرَهُ : « ما يُشْعِرُكُمْ بِاتِّقَاءِ الْإِيمَانِ ، أو وَقُوعِهِ » .
 الخامس : أن « لا » غير مزيّدة ، ولي في الكلام حَذْفٌ ، بل الْمَعْنَى : « وما يُدْرِيكُم اتِّقَاءَ إِيْمَانِهِمْ » ويكون هَذَا جواباً لمن حُكِمَ عَلَيْهِم بِالْكَفْرِ وَيُنْسَى مِنْ إِيْمَانِهِمْ .
 وقال الرَّمَحْسَرِيُّ : « وما يُشْعِرُكُمْ : وما يُدْرِيكُم أَنَّهَا ، أي : أن الآيات التي يَقْتَرِحُونَهَا » « إذا جاءت لا يُؤْمِنُونَ بِهَا » يَعْنِي : « أَنَا أَعْلَمُ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ بِهَا ، وَأَنْتُمْ لَا تَدْرُونَ بِذَلِكَ » .

(7/121)

وذلك أن الْمُؤْمِنِينَ كَانُوا حَرِيصِينَ عَلَى إِيْمَانِهِمْ ، وَطَامِعِينَ فِيهِ إِذَا جَاءَتْ تِلْكَ الْآيَةُ ، وَبِتَمَنُّوعِ مَجِيئِهَا ، فَقَالَ - عَزَّ وَجَلَّ - : { وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ } عَلَى مَعْنَى : أَنْكُمْ لَا تَدْعُرُونَ مَا سَبَقَ عِلْمِي بِهِمْ ، أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ؛ أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ : { كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوْلَ مَرَّةٍ } [الْأَنْعَامُ : 110] أَنْتَهَى .
 قال شهاب الدِّينِ : بَسَطَ قَوْلَهُ إِنَّهُمْ كَانُوا يَطْمَعُونَ فِي إِيْمَانِهِمْ ، مَا جَاءَ فِي التَّفْسِيرِ : أَنَّ الْمُشْرِكِينَ قَالُوا لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَنْزَلَ عَلَيْنَا الْآيَةَ الَّتِي قَالَ اللَّهُ فِيهَا : { إِنْ نَسَأَ نُتِرَلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةٌ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ } [الشُّعْرَاءُ : 4] وَنَحْنُ وَاللَّهُ نُؤْمِنُ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى : « وَمَا يُشْعِرُكُمْ » إِلَى آخِرِهَا وَهَذَا الْوَجْهَ : هُوَ اخْتِيارُ أَبِي حَيَّانَ ، فَإِنَّهُ قَالَ : « وَلَا يَحْتَاجُ الْكَلَامُ إِلَى زِيَادَةٍ » لَا « وَلَا إِلَى هَذَا الْإِضْمَارِ ، يَعْنِي حَذْفَ الْمَعْطُوفِ ، وَلَا إِلَى « أَنْ » بِمَعْنَى : لَعَلَّ ، وَهَذَا كُلُّهُ خُرُودٌ عَنِ الظَّاهِرِ لِغَيْرِ ضَرُورَةٍ ، بَلْ حَمَلَهُ عَلَى الظَّاهِرِ أَوْلَى ، وَهُوَ وَاصِحٌ سَائِعٌ ، أَي : وَمَا يُشْعِرُكُمْ وَيُدْرِيكُم بِمَعْرِفَةِ اتِّقَاءِ إِيْمَانِهِمْ ، لَا سَبِيلَ لَكُمْ إِلَى الشُّعُورِ بِهَا » .

السيّادس : أن « مَا » حَرَفٌ تَفْيِي ، يَعْنِي : أَنَّهُ تَفَى شُعُورَهُمْ بِذَلِكَ ، وَعَلَى هَذَا قَبِطَلُبُ ل « يُشْعِرُكُمْ » فَاعِلٌ .
 فقيل : هُوَ صَمِيرُ اللَّهِ - تَعَالَى - أَضْمَرَ لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِ ، وَفِيهِ تَكْلُفٌ بَعِيدٌ ، أَي : « وَمَا يُشْعِرُكُمْ اللَّهُ إِذَا جَاءَتْ الْآيَاتُ الْمُفْتَرِحَةَ لَا يُؤْمِنُونَ » . وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الْبَقْرَةِ كَيْفِيَّةَ قِرَاءَةِ أَبِي عَمْرٍو ل « يُشْعِرُكُمْ » وَ { يَنْصُرُكُمْ } [آلِ عِمْرَانَ : 160] ، وَنَحْوَهُمَا عِنْدَ قَوْلِهِ : { إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ } [الْبَقْرَةُ : 67] ، وَخَاصِلُهَا ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ : الصَّمُّ الْحَالِصُ ، وَالِاخْتِلاسُ ، وَالسُّكُونُ الْمُحْضِ .

وقرأ الْجُمُهورُ : « لَا يُؤْمِنُونَ » بِياءِ الْعَيْبَةِ ، وَابْنُ عَمْرٍو ، وَحَمْزَةُ بِنَاءِ الْخِطَابِ .
 وقرأ أيضاً فِي الْجائِيَةِ [آيَةُ : 6] { قَبَائِحِ حَدِيثِ بَعْدَ اللَّهِ وَآيَاتِهِ يُؤْمِنُونَ } بِالْخِطَابِ ، وَاقْفُهُمَا عَلَيْهَا الْكَسَائِي ، وَأَبُو بَكْرٍ عَنِ عَاصِمِ ، وَابِاقُونَ : بِالْيَاءِ لِلْعَيْبَةِ ، فَتَحَصَّلَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ ابْنَ عَمْرٍو ، وَحَمْزَةَ يَقْرَأَنَّ بِالْخِطَابِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ ، وَأَنَّ تَافِعَانَ وَابْنَ كَثِيرٍ ، وَأَبَا عَمْرٍو ، وَحَفْصاً عَنِ عَاصِمِ ، بِالْغَيْبَةِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ ، وَأَنَّ الْكَسَائِي ، وَأَبَا بَكْرٍ عَنِ عَاصِمِ : بِالْعَيْبَةِ هُنَا ، بِالْخِطَابِ فِي الْجَائِيَةِ ، فَقَدْ وَافَقَا أَحَدَ الْفَرِيقَيْنِ فِي إِحْدَى السُّورَتَيْنِ وَالْآخَرَ فِي أُخْرَى .

فأما قِرَاءَةُ الْخِطَابِ هُنَا : فَيَكُونُ الظَّاهِرُ مِنَ الْخِطَابِ فِي قَوْلِهِ : « وَمَا يُشْعِرُكُمْ » أَنَّهُ لِلْكَفَّارِ ، وَيَبْضَحُ مَعْنَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ عَلَى زِيَادَةِ « لَا » أَي : وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنْكُمْ تُؤْمِنُونَ ، إِذَا جَاءَتْ الْآيَاتُ الَّتِي طَلَبْتُمُوهَا كَمَا أَفْسَمْتُمْ عَلَيْهِ ، وَيَبْضَحُ أَيْضاً عَلَى كَوْنِ « أَنْ » بِمَعْنَى : لَعَلَّ ، مَعَ كَوْنِ « لَا » تَافِيَةً ، وَعَلَى

كَوْنَهَا عِلَّةٌ يَتَّقِدِيرُ : حَذَفَ اللَّامَ ، أَي : « إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ فَلَا يَأْتِيكُمْ بِهَا ؛ لِأَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ بِهَا » وَيَبْضُحُ أَيْضاً عَلَى كَوْنِ الْمَعْطُوفِ مَحْدُوفاً ، أَي : « وَمَا يُدْرِيكُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ، إِذَا جَاءَتْ الْآيَاتُ أَوْ وُقُوعُهُ ؛ لِأَنَّ مَالَ أَمْرِكُمْ مُغَيَّبٌ عَنْكُمْ ، فَكَيْفَ تُفَسِّمُونَ عَلَى الْإِيمَانِ عِنْدَ مَجِيئِ الْآيَاتِ ؟ » وَإِنَّمَا يُشْكَلُ ؛ إِذَا جَعَلْنَا « أَنْ » مَعْمُولَةً لـ « يُشْعِرُكُمْ » وَجَعَلْنَا « لَا » : نَافِيَةً غَيْرَ رَائِدَةٍ ؛ إِنْ يَكُونُ الْمَعْنَى : « وَمَا يُدْرِيكُمْ أَيُّهَا الْمُشْرِكُونَ بِاتِّقَاءِ إِيمَانِكُمْ ، إِذَا جَاءَتْكُمْ » ، وَيُرْوَلُ هَذَا الْإِشْكَالُ بِأَنَّ الْمَعْنَى : « وَمَا يُدْرِيكُمْ أَيُّهَا الْمُشْرِكُونَ بِاتِّقَاءِ إِيمَانِكُمْ ، وَإِذَا جَاءَتْكُمْ » ، وَيُرْوَلُ هَذَا الْإِشْكَالُ بِأَنَّ الْمَعْنَى : أَيُّ شَيْءٍ يُدْرِيكُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ، إِذَا جَاءَتْكُمْ الْآيَاتُ الَّتِي افْتَرَحْتُمُوهَا ؟ يَعْنِي : لَا يَمُرُّ هَذَا بِخَوَاطِرِكُمْ ، بَلْ أَنْتُمْ جَازِمُونَ بِالْإِيمَانِ عِنْدَ مَجِيئِهَا ، لَا يَصُدُّكُمْ عَنْهُ صَادٌّ ، وَأَ ، أَعْلَمُ أَنَّكُمْ لَا تُؤْمِنُونَ وَفَتْ مَجِيئِهَا ؛ لِأَنَّكُمْ مَطْبُوعٌ عَلَى قُلُوبِكُمْ .

(7/122)

وَأَمَّا عَلَى قِرَاءَةِ الْعَيْبَةِ ، فَتَكُونُ الْهَمْزَةُ مَعَهَا مَكْسُورَةً ؛ وَهِيَ قِرَاءَةُ ابْنِ كَثِيرٍ ، وَأَبِي عَمْرٍو ، وَأَبِي بَكْرٍ عَنِ عَاصِمٍ ، وَمَقْتُوحَةٌ ؛ وَهِيَ قِرَاءَةُ نَافِعٍ ، وَالْكَسَائِيِّ ، وَحَفْصٍ عَنِ عَاصِمٍ .
 فَعَلَى قِرَاءَةِ ابْنِ كَثِيرٍ وَمَنْ مَعَهُ يَكُونُ الْخِطَابُ فِي : « وَمَا يُشْعِرُكُمْ » حَائِزاً فِيهِ وَجْهَانِ :
 أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ خِطَابٌ لِلْمُؤْمِنِينَ ، أَي : « وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ إِيمَانَهُمْ » ثُمَّ اسْتَأْنَفَ إِخْبَاراً عَنْهُمْ بِأَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ، فَلَا تَطْمَعُوا فِي إِيمَانِهِمْ .
 الثَّانِي : أَنَّهُ لِلْكَفَّارِ ، أَي : « وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَيُّهَا الْمُشْرِكُونَ مَا يَكُونُ مِنْكُمْ » ثُمَّ اسْتَأْنَفَ إِخْبَاراً عَنْهُمْ بَعْدَ الْإِيمَانِ ؛ لَعَلَّمَهُ السَّابِقُ فِيهِمْ وَعَلَى هَذَا فِي الْكَلَامِ التِّقَاتُ مِنْ خِطَابٍ إِلَى عَيْبَةِ .
 وَعَلَى قِرَاءَةِ نَافِعٍ يَكُونُ الْخِطَابُ لِلْكَفَّارِ ، وَتَكُونُ « أَنْ » بِمَعْنَى : « لَعَلَّ » كَذَا قَالَ أَبُو سَامَةَ ، وَغَيْرُهُ .
 وَقَالَ أَبُو حَيَّانٍ فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ : « الظَّاهِرُ أَنَّ الْخِطَابَ لِلْمُؤْمِنِينَ ، وَالْمَعْنَى : « وَمَا يُدْرِيكُمْ أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ ، أَنَّ الْآيَةَ الَّتِي تَفْتَرِحُونَهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ » يَعْنِي : أَنَا أَعْلَمُ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ بِهَا » ثُمَّ سَأَقُ كَلَامَ الرَّمَّحْسَرِيِّ بِعَيْنِهِ الَّذِي قَدَّمْتُ ذَكَرَهُ عَنْهُ فِي الْوَجْهِ الْخَامِسِ قَالَ : « وَيَبْعُدُ جَدًّا أَنْ يَكُونَ الْخِطَابُ فِي « وَمَا يُشْعِرُكُمْ لِلْكَفَّارِ » .
 قَالَ شَهَابُ الدِّينِ : إِنَّمَا اسْتَبَعَدَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِ فِي « أَنْ » هَذِهِ أَنَّهَا بِمَعْنَى : « لَعَلَّ » كَمَا حَكَيْتُهُ عَنْهُ .
 وَقَدْ جَعَلَ أَبُو حَيَّانٍ فِي مَحْمُوعٍ « أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ » بِالنِّسْبَةِ إِلَى كَسْرِ الْهَمْزَةِ وَقَفَتْهَا ، وَالْخِطَابُ وَالْعَيْبَةُ أَرْبَعُ قِرَاءَاتٍ ، قَالَ : وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ ، وَأَبُو عَمْرٍو ، وَالْعُلَيْمِيُّ ، وَالْأَعَشِيُّ عَنِ أَبِي بَكْرٍ .
 وَقَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ : ابْنُ كَثِيرٍ ، وَأَبُو عَمْرٍو ، وَعَاصِمٌ فِي رِوَايَةِ دَاوُدَ الْأَوْدِيِّ [: إِنَّهَا بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ ، وَقَرَأَ بَاقِي السَّبْعَةِ : بِفَتْحِهَا ، وَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ وَحَمْزَةً : « لَا تُؤْمِنُونَ » بِنَاءِ الْخِطَابِ ، وَالتَّأْفُونِ بِنَاءِ الْعَيْبَةِ ؛ فَتَرْتَبُ أَرْبَعُ قِرَاءَاتٍ : الْأُولَى : كَسْرُ الْهَمْزَةِ وَالتَّأْفُونِ ، وَبِهِ قِرَاءَةُ ابْنِ كَثِيرٍ ، وَأَبِي عَمْرٍو ، وَأَبِي بَكْرٍ بِخِلَافِ عَنْهُ فِي كَسْرِ الْهَمْزَةِ ثُمَّ قَالَ : الْقِرَاءَةُ الثَّانِيَّةُ : كَسْرُ الْهَمْزَةِ وَالتَّأْفُونِ وَبِهِ رِوَايَةُ الْعُلَيْمِيِّ وَالْأَعَشِيِّ عَنِ أَبِي بَكْرٍ عَنِ عَاصِمٍ ، وَالمُنَاسِبُ : أَنْ يَكُونَ الْخِطَابُ

للكُّفَّار في هذه القِرَاءة ، وكأَنَّهُ قيل : « وما يُدْرِيكُمْ أَيُّهَا الكُّفَّار وما يَكُونُ مِنْكُمْ ؟ » ثم أُخْبِرُهُمْ على جِهَةِ الجَرَم ، أَنَّهُمْ لا يُؤْمِنُونَ على تَقْدِيرِ مَجِيئِهَا ، وَيَبْعُدُ جَدًّا أَنْ يَكُونَ الخِطَابُ فِي : « وما يُشْعِرُكُمْ » للمُؤْمِنِينَ ، وفي « تُؤْمِنُونَ » لكُفَّارٍ ، ثم ذَكَرَ القِرَاءةَ الثَّالِثَةَ ، والرَّابِعَةَ ، ووجَّهَهَا بنحو ما نقلته عن النَّاسِ ، وفي إثباته القِرَاءةَ الثَّانِيَةَ نظر لا يَحْفَى ؛ وذلك أَنَّهُ لما حَكَى قِرَاءةَ الخِطَابِ فِي « تُؤْمِنُونَ » لم يَحْكُهَا إلا عن حَمَزَةٍ ، وابنِ عَامِرٍ فقط ، ولم يَدْخُلْ مَعَهُمَا أَبُو بَكْرٍ لا من طَرِيقِ العُلَيْمِيِّ ، والأَعْشَى ولا من طَرِيقِ عَيْرِهِمَا ، والقَرَضُ : أن حَمَزَةَ وَاوٍ عَامِرٍ يَفْتَحَانِ هَمْزَةً « أَنَّهُا » وَأَبُو بَكْرٍ يَكْسِرُهَا وَيَفْتَحُهَا وَلِكِنَّهُ لا يَقْرَأُ : « تُؤْمِنُونَ » إلا بِيَاءِ العَيْبَةِ ، فمن أين تَجِيئُ لَنَا قِرَاءَةُ بَكْسَرِ الهَمْزَةِ ، والخِطَابِ ؟ وإنما أَتَيْتُ بِكلامه بَرَمَّتِيهِ ؛ لِيُعْرَفَ المآخذُ عَلَيْهِ ثم إِنِّي جَوَّزْتُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ رِوَايَةً رَوَاهَا ، فَكشِفْتُ كِتَابَهُ فِي القِرَاءَاتِ ، وكان قد أَفْرَدَ فِيهِ فَضْلاً أَنْقَرَدَ بِهِ العُلَيْمِيُّ فِي رِوَايَتِهِ ، فلم يَذْكَرْ أَنَّهُ قرأ : « تُؤْمِنُونَ » بالخِطَابِ أَلْبَنَةِ ، ثم كَشَفْتُ كِتَاباً فِي القِرَاءَاتِ عَدِيدَةً ، فلم أَرَهُمْ ذَكَرُوا ذلكَ ، فَعَرَفْتُ أَنَّهُ لما رَأَى لِلْهَمْزَةِ حَالَتَيْنِ ، ولحرف إِحْدَاهَا مُهْمَلَةً ، وقوله : « لا يُؤْمِنُونَ » متعلقه مَحْدُوفٌ ؛ لِلْعِلْمِ بِهِ ، أَي : « لا يُؤْمِنُونَ بها » .

(7/123)

قوله : « وَتُقَلَّبُ » في هذه الجُمْلَةِ وجهان :
أحدهما : - ولم يقل الرَّمَحَشَرِيُّ غيره- أَنَّهُا وما عُطِفَ عَلَيْهَا من قوله : « وَيَذَرُهُمْ » عطف على « يُؤْمِنُونَ » داخل في حُكْمِ « وَمَا يُشْعِرُكُمْ » ، بمعنى : « وما يُشْعِرُكُمْ أَنَّهُمْ لا يُؤْمِنُونَ » وما يشعركم أَنَّا نُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ » ، « وما يُشْعِرُكُمْ أَنَّا تَذَرُهُمْ » وهذا يُسَاعِدُهُ ما جَاءَ فِي التَّفْسِيرِ عن ابْنِ عَبَّاسٍ ، ومُجَاهِدٍ ، وِبانِ رَبِيدٍ .
والثَّانِي : أَنَّهُا اسْتِنْتَفَافُ إِخْبَارِ وَجَعَلَهُ أَبُو حَيَّانٍ الظَّاهِرُ ، والظَّاهِرُ ، ما تَقَدَّمَ .
« والأَفِيدَةُ » : جمع فُؤَادٍ ، وهو القَلْبُ ، ويلطِقُ على العَقْلِ .
وقال الرَّاعِبُ : الفُؤَادُ كالقَلْبِ ، لكن يُقالُ له : فُؤَادٌ إِذَا اعتَبِرَ بِهِ مَعْنَى : « التَّفُؤُدُ » أَي : التَّوَقُّدُ » يقالُ « فَادَتْ اللحمَ » : سَوَّيْتُهُ « ومنه » لحم فَيْدٍ « أَي : مَسْئُوءٍ » وظاهر هذا : أَنَّ الفُؤَادَ غيرَ القَلْبِ ، ويقالُ له : « فُؤَادٌ بالواو الصَّرِيحَةُ ، وهي بَدَلٌ مِنَ الهَمْزَةِ ؛ لِأَنَّهُ تَخْفِيفٌ قِيَّاسِيٌّ ، وبه يَقْرَأُ وَرَشٌ فِيهِ وَفِي تَطَايُرِهِ وَصَلاً وَوَقْفاً ، وَحَمَزَةٌ وَقْفاً وَبُجْمَعٌ على : أَفِيدَةٌ ، وهو جَمْعٌ مُنْقَاسٌ ، نحو : « عَرَابٌ » ، و « أَعْرَبَةٌ » وَبُجُوزٌ « أَفِيدَةٌ » بِيَاءٍ بعد الهَمْزَةِ ، وَقَرَأَ بِهَا هِشَامٌ فِي سُورَةِ إِبراهيمَ ، وَسَيَّاتِي إِِنْ شاءَ اللهُ تَعَالَى - .

(7/124)

فصل في المراد من الآية
قال ابن عباس : يعنى : ويحول بينهم وبين الإيمان فول جئناهم بالآيات التي سألوا ما آمنوا بها كما لم يؤمنوا به أول مرة [أي : كما لو يؤمنوا بما قبلها من الآيات من انشقاق القمر وغيره .
وقيل : كما لو يؤمنوا به أول مرة] ؛ يعنى : مُعْجِزَاتِ مُوسَى وغيره من الأنبياء

- عليهم الصَّلَاة والسَّلَام-؛ كقوله تعالى : { أَوَلَمْ يَكْفُرُوا بِمَا أُوتِيَ مُوسَى مِنْ قَبْلُ } [القصص : 48] .

وقال عليُّ بن أبي طَلْحَةَ عن ابن عَبَّاس : المرَّة الأولى : دار الدنيا لو رُذِّوا من الآخرة إلى الدنيا نُقِلَبُ أَفِيدَتَهُمْ وَأَبْصَارُهُمْ عَنِ الْإِيمَانِ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا فِي الدُّنْيَا قَبْلَ مَمَاتِهِمْ؛ كقوله : { وَلَوْ رُذِّدُوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ } [الأنعام : 28] .

فصل في بيان معنى التقليل

التَّقْلِيلُ ، وَالْقَلْبُ وَاحِدٌ : وَهُوَ تَحْوِيلُ الشَّيْءِ عَنْ وَجْهِهِ ، وَهَذِهِ الْآيَةُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْكُفْرَ وَالْإِيمَانَ بِقَضَاءِ اللَّهِ ، وَقَدْرَهُ ، وَمَعْنَى تَقْلِيلِ الْأَفِيدَةِ وَالْأَبْصَارِ : هُوَ أَنَّهُ إِذَا جَاءَتْهُمْ الْآيَاتُ الْقَاهِرَةُ الَّتِي أَقْتَرَتْ حُجُوجَهَا وَعَرَفُوا كَيْفِيَّةَ دَلِيلَتِهَا لَعَى صِدْقَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [إِلَّا أَنَّهُ تَعَالَى] إِذَا قَلَبَتْهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ عَلَى ذَلِكَ الْوَجْهِ ، بَقَوْا عَلَى الْكُفْرِ وَلَهُمْ يَنْتَفِعُوا بِتِلْكَ الْآيَاتِ .

قال الجُبَّائِيُّ : مَعْنَاهُ : وَنُقِلَبُ أَفِيدَتَهُمْ وَوَأَبْصَارَهُمْ فِي جَهَنَّمَ ، عَلَى لَهَيْبِ النَّارِ وَجَمْرِهِاج لِنُعْدَبَتَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوْلَى مَرَّةً دَارِ الدُّنْيَا .

وقال الكَعْبِيُّ : الْمُرَادُ بـ « وَنُقِلَبُ أَفِيدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ » : نَفَعَلُ بِهِمْ كَمَا تَفْعَلُ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنَ الْقَوَائِدِ وَالْأَلطَافِ ، مِنْ حَيْثُ أُخْرِجُوا أَنْفُسَهُمْ عَنْ هَذَا الْحَدِّ ؛ بسبب كفرهم .

وقال القَاضِي : الْمُرَادُ : وَنُقِلَبُ أَفِيدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ فِي الْآيَاتِ الَّتِي ظَهَرَتْ ، فَلَا تَجِدُهُمْ يُؤْمِنُونَ بِهَا آخِرًا كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهَا أَوْلَى وَهَذَا وَجُوهٌ ضَعِيفَةٌ .

أما قول الجُبَّائِيِّ ؛ فممدفوع ؛ لأنه - تعالى - قال : « وَنُقِلَبُ أَفِيدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ » ثم عَطَفَ عَلَيْهِ ، وَقَالَ : « وَنَذَرَهُمْ فِي طُعْيَانِهِمْ يَعْصَمُهُونَ » فقوله : « وَنَذَرَهُمْ » لي مما يَحْصُلُ فِي الْآخِرَةِ ، فَكَانَ سُوءًا لِلنَّطَاءِمِ فِي كَلَامِ اللَّهِ - تعالى - حيث قَدَّمَ الْمُؤَخَّرَ ، وَأَخَّرَ الْمُقَدَّمَ مِنْ غَيْرِ قَائِدَةٍ .

وأما قول الكَعْبِيِّ ؛ فَضَعِيفٌ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا اسْتَحَقَّ الْجَزْمَانَ وَالْخَدْلَانَ عَلَى رَعْمِهِ ؛ بسبب أَنَّهُمْ قَلَبُوا أَفِيدَةَ أَنْفُسِهِمْ فَكَيْفَ يَحْسِبُنْ إِضَافَةَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فِي قَوْلِهِ : { وَنُقِلَبُ أَفِيدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ } أَي : نَقَلَبُ الْقَلْبَ بَاقِي عَلَى حَالِهِ وَاحِدَةً إِلَّا أَنَّهُ - تعالى - أَدخَلَ التَّقْلِيلَ وَالتَّبْدِيلَ فِي الدَّلَائِلِ .

فصل

إنما قَدَّمَ اللَّهُ - تعالى - ذَكَرَ تَقْلِيلِ الْأَفِيدَةِ عَلَى تَقْلِيلِ الْأَبْصَارِ ؛ لِأَنَّ مَوْضِعَ الدَّوَاعِي وَالصَّوَارِفِ هُوَ الْقَلْبُ [فَإِذَا حَصَلَتِ الدَّاعِيَةُ فِي الْقَلْبِ انْصَرَفَ الْبَصَرُ إِلَيْهِ شَاءَ أَمْ أَبِي ، وَإِذَا حَصَلَتِ الصَّوَارِفُ فِي الْقَلْبِ] انْصَرَفَ الْبَصَرُ عَنْهُ هُوَ ، وَإِنْ كَانَ يُبْصِرُهُ بِحَسَبِ الظَّاهِرِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَصِيرُ ذَلِكَ الْأَبْصَارُ سَبَبًا لِلْوُقُوفِ عَلَى الْقَوَائِدِ الْمَطْلُوبَةِ وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ : { وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا } .

(7/125)

[الأنعام : 25] ، فَمَا كَانَ الْمَعْدَنُ هُوَ الْقَلْبُ ، وَأَمَا السَّمْعُ وَالْبَصَرُ ؛ فَهَمَا آلتَانِ لِلْقَلْبِ كَمَا لَا مَحَالَةَ تَابِعَيْنِ لِأَحْوَالِ الْقَلْبِ ، فَلِهَذَا السَّبَبِ وَقَعَ الْإِبْتِدَاءُ بِذِكْرِ تَقْلِيلِ الْقُلُوبِ هَهُنَا ، ثُمَّ اتَّبَعَهُ بِذِكْرِ السَّمْعِ .

قوله : « كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ » الْكَافُّ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ ، نَعْنَى لِمَصْدَرٍ مَحْدُوفٍ وَ « مَا » مَصْدَرِيَّةٌ وَالتَّقْدِيرُ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوْلَى مَرَّةً [وَقِيلَ : الْكَافُّ هُنَا لِلتَّغْلِيلِ ،

أي : « نَقَلَبَ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ ؛ لِعَدَمِ إِيْمَانِهِمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ » .
وقيل : في الكلام حَذْفُ تَقْدِيرِهِ : « فَلَإِ يُؤْمِنُونَ بِهِ ثَانِي مَرَّةً كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ
أَوَّلَ مَرَّةٍ »

وقال بَعْضُ الْمَفْسِّرِينَ : الْكَافُ هُنَا مَعْنَاهَا : الْمُجَارَاةُ ، أَي : « لَمَّا » لَمْ يُؤْمِنُوا
بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ ، نُجَازِيهِمْ بِأَنْ نُقَلِّبَ أَفْئِدَتَهُمْ عَنِ الْهُدَى ، وَتَطْبَعُ عَلَى قُلُوبِهِمْ » ،
فَكَانَتْ قِيلَ : وَنَحْنُ نَقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ ؛ جَزَاءً لِمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ ، قَالَ ابْنُ
عَطِيَّةٍ قَالَ أَبُو حَبِيَانَ وَهُوَ مَعْنَى التَّغْلِيلِ الَّذِي كَرِنَاهُ ، إِلا أَنْ تَسْمِيَتَهُ ذَلِكَ
بِالْمُجَارَاةِ عَرَبِيَّةً لَا تُعْهَدُ فِي كَلَامِ النَّحْوِيِّينَ .

قال شهاب الدِّينِ : قَدْ سَبِقَ ابْنُ عَطِيَّةٍ إِلَى هَذِهِ الْعِبَارَةِ .
قال الواحدي : وَقَالَ بَعْضُهُمْ : مَعْنَى الْكَافِ فِي « كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا » : مَعْنَى
الْجَزَاءِ ، وَمَعْنَى الْآيَةِ : وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ ، عُقُوبَةٌ لَهُمْ عَلَى تَرْكِ الْإِيْمَانِ
فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى ، وَالْهَاءُ فِي « بِهِ » تَعُودُ عَلَى اللَّهِ - تَعَالَى - ، أَوْ عَلَى رَسُولِهِ ،
أَوْ عَلَى الْقُرْآنِ ، أَوْ عَلَى الْقَلْبِ الْمَدْلُولِ عَلَيْهِ بِالْفِعْلِ ، وَهُوَ أَبْعَدُهَا ، وَ « أَوَّلُ
مَرَّةً » : تَصَبُّ عَلَى ظَرْفِ الزَّمَانِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَحْقِيقُهُ .
وقرأ إبراهيم النَّحْعِي : « وَيُقَلِّبُ - وَيَذَرُّهُمْ - » بِالْيَاءِ ، وَالْقَاعِلِ ضَمِيرِ الْبَارِي
- تَعَالَى - .

وقرأ الأعمش : « نُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ » عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ ، وَرُفِعَ مَا
بَعْدَهُ عَلَى قِيَامِ مَقَامِ الْفَاعِلِ ، كَذَا رَوَاهَا الزَّمَخْشَرِيُّ عَنْهُ ، وَالْمَشْهُورُ بِهَذِهِ
الْقِرَاءَةِ ، إِنَّمَا هُوَ النَّحْعِيُّ أَيْضًا ، وَرُوي عَنْهُ : « وَيَذَرُّهُمْ » بِنَاءِ الْغَيْبَةِ كَمَا تَقَدَّمَ
وَسُكُونِ الرَّاءِ ، وَخَرَجَ أَبُو الْبَقَاءِ هَذَا التَّسْكِينِ عَلَى وَجْهَيْنِ :

أحدهما : التَّسْكِينِ لِتَوَالِي الْحَرَكَاتِ .
والثاني : أَنَّهُ مَجْرُومٌ عَطْفًا عَلَى « يُؤْمِنُوا » وَالْمَعْنَى : جَزَاءً عَلَى كُفْرِهِمْ ، وَأَنَّهُ
لَمْ يَذَرُّهُمْ فِي طُعْيَانِهِمْ ، بَلْ بَيَّنَّ لَهُمْ ، وَهَذَا الثَّانِي لَيْسَ بَظَاهِرٍ ، وَ « يَغْمَهُونَ »
فِي مَحَلِّ حَالٍ ، أَوْ مَفْعُوزٍ ثَانٍ ، لِأَنَّ التَّرْكَ بِمَعْنَى : التَّصْيِيرِ .
فصل في معنى الآية

قال عطاء : الْمَعْنَى : أَخَذُ لَهُمْ ، وَأَذْعَمُ فِي صَلَاتِهِمْ يَتِمَادُونَ .
قال الجُبَّائِي : الْمَعْنَى : وَنَذَرَهُمْ ، أَيَّكَ لَا تَحُولُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ اخْتِيَارِهِمْ مِنْ ذَلِكَ
لَكِنْ نَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ بِمَعَاجِلَةِ الْهَلَاكِ وَغَيْرِهِ ، لَكِنَّا نُمَهِّلُهُمْ إِنْ أَقَامُوا عَلَى
طُعْيَانِهِمْ ، فَذَلِكَ مِنْ قِبَلِهِمْ وَهُوَ يُوجِبُ تَأْكِيدَ الْحُجَّةِ عَلَيْهِمْ .
وقيل أهل السُّنَّةِ : نَقَلَبَ أَفْئِدَتَهُمْ مِنْ الْحَقِّ إِلَى الْبَاطِلِ ، وَتَرَكَهُمْ فِي ذَلِكَ
الطُّغْيَانِ ، وَفِي ذَلِكَ الصَّلَالِ وَالْعَمَةِ .

ويقال للجُبَّائِي : إِنَّكَ تَقُولُ : إِنْ إِلَهَ الْعَالَمِ مَا أَرَادَ بِعِبَادِهِ إِلاَّ الْخَيْرَ وَالرَّحْمَةَ ،
فِمَهْلٍ تَرُكُ هَذَا الْمُسْكِينِ حَتَّى عَمِهِ فِي طُعْيَانِهِ؟ وَلَمْ لَا يَخْلُصْ عَنْهُ عَلَى سَبِيلِ
الْإِلْجَاءِ وَالْقَهْرِ؟ أَفَصَى مَا فِي الْبَابِ؛ أ ، ه إِنْ فَعَلَ بِهِ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ مُسْتَحِقًّا إِلَى
الثَّوَابِ ، فَيَقُوتُهُ الْاسْتِحْقَاقُ فَقَطْ ، وَقَدْ يَسْلَمُ مِنَ الْعِقَابِ ، أَمَّا إِذَا تَرَكَهُ فِي
ذَلِكَ الْعَمَةِ مَعَ عِلْمِهِ بِأَنَّهُ يَمُوتُ عَلَيْهِ ، فَإِنَّهُ لَا يَحْضُلُ لَهُ اسْتِحْقَاقُ الثَّوَابِ ،
وَيَحْضُلُ لَهُ الْعِقَابُ الْعَظِيمُ الدَّائِمُ ، فَالْمَفْسَدَةُ الْحَاصِلَةُ عَنْ خَلْقِ الْإِيْمَانِ فِيهِ
عَلَى سَبِيلِ الْإِلْجَاءِ ، مَفْسَدَةٌ وَاجِدَةٌ؛ وَهِيَ قُوَاتُ اسْتِحْقَاقِ الثَّوَابِ مَعَ حُصُولِ
الْعِقَابِ الشَّدِيدِ ، وَالرَّجِيمِ الْمُحْسِنِ النَّاطِرِ إِلَى عِبَادِهِ ، لَا بُدَّ وَأَنْ يُرَجَّحَ الْجَانِبِ
الَّذِي هُوَ أَكْثَرُ إِصْلَاحًا ، وَأَقْلَبُ فَسَادًا ، فَعَلِمْنَا أَنَّ إِتْقَانَ ذَلِكَ الْكَافِرِ فِي ذَلِكَ
الْعَمَةِ وَالطُّغْيَانِ ، يَفْدَحُ فِي اللَّهِ لَا يَرِيدُ بِهِ إِلاَّ الْخَيْرَ وَالْإِحْسَانَ .

وَلَوْ أَنَّا تَرَّأْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى وَحَسَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ يَجْهَلُونَ (111)

اعلم : أنه - تبارك وتعالى - يبين في هذه الآية الكريمة تفصيل ما ذكره محملاً في قوله : { وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ } [الأنعام : 109] بين أنه - تعالى - لو أعطاهم ما طلبوه من إنزال الملائكة حتى رأوهم عياناً ، وحياء الموتى حتى كلموهم ، وشهدوا لك بالنبوة كما سألوا ، بل زاد في ذلك ما لا يبلغه أفترحهم بأن يحشر عليهم كل شيء قبلاً ، ما كانوا ليؤمنوا إلا أن يشاء الله .

قال ابن عباس : المستهزئون بالقرآن العظيم كانوا خمسة : الوليد بن المغيرة المخزومي ، والعباس بن وائل السهمي ، والأسود بن عبد يعوث الزهري ، والأسود بن المطلب ، والحارث بن حنظلة ، ثم أتوا لرسول الله صلى الله عليه وسلم ورهط من أهل مكة المشرفة ، وقالوا : أرنا الملائكة يبيتهدوا بأنك رسول الله ، أبو بعث لنا بعض موتاتنا حتى تسألهم أحق ما تقول أم باطل ، أو أتينا بالله والملائكة قبلاً ، أي : كفيلاً بما تدعيه ، فنزلت هذه الآية الكريمة . وهذا يشكك باتفاقهم على أن هذه السورة نزلت دفعة واحدة ، بل الذي ينبغي أن يكون المقصود منه : جواب ما ذكره بعضهم ، وهو أنهم أقسموا بالله جهد أيمانهم ، لو جاءتهم آية ليؤمنن بها ، فذكر الله - تبارك وتعالى - هذا الكلام بياناً ليكونهم كاذبين ، وأنه لا قيادة في إنزال الآيات ، وإضهار المعجزات بعد المعجزات ، بل المعجزة الواحدة لا بد منها ليتبين الصادق عن الكاذب ، فأما الزيادة عليها ، فتحكم محض لا حاجة إليه ، وإلا قلهم أن يطلبوا بعد ظهور المعجزة الثانية ثالثة ، وبعد الثالثة رابعة ، ويلزم منه ألا تستقر الحجة ، وأن لا ينتهي الأمر إلى مقطع ومفصل ، وذلك يوجب سد باب النبوات . قوله : « قبلاً » قرأ تافع ، وابن عامر : « قبلاً » هنا وفي الكهف بكسر القاف ، وفتح الباء ، والكوفيون هنا وفي الكهف ، وقرأ الحسن البصري ، وأبو حنيفة ، وأبو رجاء بالصم والسكون .

وقرأ أبي والأعمش « قبلاً » بياء مثناة من تحت بعد باء موخدة مكسوة ، وقرأ طلحة بن مضر : « قبلاً » بفتح القاف وسكون الباء . فأما قراءة تافع ، وابن عامر ففيها وجهان : أحدهما : أنها مقابلة ، أي : معاينة ومشاهدة ، وانتصابه على هذا الحال قاله أبو عبيدة ، والفراء ، والرجاج ونقله الواحدي أيضاً عن جميع أهل اللغة ، يقال : « لقيته قبلاً » أي عياناً .

وقال ابن الأثيري : « قال أبو ذر : قلت للنبي صلى الله عليه وسلم أنبيأ كان آدم ؟ فقال : نعم ، كان نبياً كلمه الله قبلاً » وبذلك فسرها ابن عباس ، وفتادة ، وابن زيد ، ولم يحك الرمحشري غيره ، فهو مصدر في موضع الحال كما تقدم .

والثاني : أنها بمعنى تاجية وجهه قاله المبرد ، وجماعة من أهل اللغة كأبي زيد ، وانتصابه حينئذ على الظرف ، كقولهم : « لي قتل فلان ديناً » و « ما قتل حق » ويقال : « لقيت فلاناً قبلاً ، ومقابلاً ، وقبلاً ، وقبلاً وقبلياً ، وقبلاً » كله بمعنى واحد ، ذكر ذلك أبو زيد ، وأتبعه بكلام طويل مفيد فرحمه الله - تعالى - وجزاه الله خيراً .

وَأَمَّا قِرَاءَةُ الْبَاقِينَ هُنَا ففِيهَا أَوْجُهُ :
أحدهما : أن يكون « قُبْلًا » جمع قَيْل ، بمعنى : كَلِيل ؛ « كَرِيف » و « رُغْف » ، و « قَضِب » و « قُضِب » و « تَصِيب » و « نُضِب » .
وَأَنَّصَابَهُ حَالًا .
قال الفَرَّاءُ وَالرَّجَّاجُ : جَمْعُ قَيْلٍ بِمَعْنَى : كَيْلٍ أَيْ : كَفِيلًا يَصِدِّقُ مُحَمَّدًا - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - ، وَيُقَالُ : قَبِلْتُ الرَّجُلَ أَقْبَلَهُ قَبَالَةً بِفَتْحِ الْبَاءِ فِي الْمَاضِي وَالْقَافِ فِي الْمَصْدَرِ ، أَيْ : تَكَفَّلْتُ بِهِ ، وَالْقَيْلُ ، وَالْكَفِيلُ ، وَالرَّعِيمُ ، وَالْأَذِينُ وَالصَّمِينُ ، وَالْحَمِيلُ ، وَبِمَعْنَى وَاحِدٍ .
وإنما سُمِّيَتِ الْكَفَالَةُ قَبَالَةً ؛ لِأَنَّهَا أَوْكَدُ تَقَبُّلٌ ، وَبِاعْتِبَارِ مَعْنَى الْكَفَالَةِ سُمِّيَ الْعَهْدُ الْمَكْتُوبُ : قَبَالَةً .
وقال الفَرَّاءُ فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ : « قُبْلًا » جَمْعُ « قَيْلٍ » وَهُوَ « الْكَفِيلُ » قَالَ : وَإِنَّمَا اخْتَرْتُ هُنَا أَنْ يَكُونَ الْقُبْلُ فِي الْمَعْنَى الْكَفَالَةَ ؛ لِقَوْلِهِمْ : { أَوْ تَأْتِي بِاللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ قَبِيلًا } [الْإِسْرَاءُ : 92] يَضْمَنُونَ ذَلِكَ .
الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ جَمْعُ قَيْلٍ ، بِمَعْنَى : جَمَاعَةٌ جَمَاعَةٌ ، أَوْ صِنْفًا صِنْفًا .
والمعنى : « وَحَسَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ فَوْجًا فَوْجًا ، وَنَوْعًا نَوْعًا مِنْ سَائِرِ الْمَخْلُوقَاتِ » .
الثَّالِثُ : أَنْ يَكُونَ « قُبْلًا » بِمَعْنَى : قَبْلًا كَالْقِرَاءَةِ الْأُولَى فِي أَحَدٍ وَجْهَيْهَا وَهُوَ الْمُوَاجَهَةُ أَيْ : مُوَاجَهَةٌ وَمُعَانِيَةٌ ، وَمِنْهُ « أَيْتُكَ قُبْلًا لَا دُبْرًا » أَيْ : أَيْتُكَ مِنْ قَبْلِ وَجْهِكَ ، وَقَالَ تَعَالَى : { إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدًّا مِنْ قَبْلِ } [يُونُسُ : 26] وَقُرِئَ : « لَقَبِلْ عِدْتَهُنَّ » [الطَّلَاقُ : 41] ، أَيْ : لِاسْتِقْبَالِهَا ، وَقَالَ الْفَرَّاءُ : « وَقَدْ يَكُونُ قُبْلًا : « مِنْ قَبْلِ وُجُوهِهِمْ » .
وَأَمَّا الَّذِي فِي سُورَةِ الْكَهْفِ : فَإِنَّهُ يَصِحُّ فِيهِ مَعْنَى الْمُوَاجَهَةِ ، وَالْمُعَانِيَةِ ، وَالْجَمَاعَةَ صِنْفًا صِنْفًا ، لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْعَدَابِ : الْجِنْسَ ، وَسَيَأْتِي لَهُ مَزِيدٌ بَيِّنٌ . وَ « قُبْلًا » تَصَبُّ عَلَى الْحَالِ - كَمَا مَرَّ - مِنْ « كُلِّ » ، وَإِنْ كَانَ نَكْرَةً ؛ لِغَمُومِهِ ، وَتَقَدَّمَ اللَّهُ فِي أَحَدٍ أَوْجُهُهُ يَنْصَبُ عَلَى الظَّرْفِ عِنْدَ الْمُتَبَرِّدِ .
وَأَمَّا قِرَاءَةُ الْجِسَنِ فَمُخَفَّفَةٌ مِنَ الْمَصْمُومِ ، وَقَرَأَهُ أَبِي بِالْأَصْلِ وَهُوَ الْمُفْرَدُ .
وَأَمَّا قِرَاءَةُ طَلْحَةَ فَهُوَ ظَرْفٌ مَقْطُوعٌ عَنِ الْإِضَافَةِ ، مَعْنَاهُ : أَوْ يَأْتِي بِاللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ قَبْلَهُ ، وَلَكِنْ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُنْتَهَى ؛ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ مُرَادَةٌ .
قَوْلُهُ : « مَا كَانُوا » جَوَابٌ « لَوْ » وَقَدْ تَقَدَّمَ إِلَيْهِ إِذَا كَانَ مَنْفِيًّا ، امْتَنَعَتِ اللَّامُ .
وَقَالَ الْحَوْفِيُّ : « التَّقْدِيرُ لَمَّا كَانُوا حُذِقَتِ اللَّامُ وَهِيَ مُرَادَةٌ » وَهَذَا لَيْسَ بِجَيِّدٍ ؛ لِأَنَّ الْجَوَابَ الْمَنْفِيَّ بَ « مَا » يَقِلُّ دُخُولُهَا ، بَلْ لَا يَجُوزُ عِنْدَ بَعْضِهِمْ ، وَالْمَنْفِيُّ بَ « لَمْ » مُمْتَنِعٌ أَلْبَنَةٌ .
وهذه اللَّامُ لَا مَ الْجُحُودِ جَارَّةً لِلْمَصْدَرِ الْمُؤَوَّلِ مِنْ « أَنْ » وَالْمَنْصُوبِ بِهَا ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَحْقِيقُهُ - بِعَوْنِ اللَّهِ تَعَالَى - .

قوله : « إِنْ يَشَاءُ اللَّهُ » يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُتَّصِلًا ، أَي : مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا فِي سَائِرِ الْأَحْوَالِ إِلَّا فِي حَالِ مَشِيئَةِ اللَّهِ ، أَوْ فِي سَائِرِ الْأَرْمَانَ إِلَّا فِي رَمَانَ مَشِيئَتِهِ .

وقيل : إنه استتاء من علة عامة ، أي : « ما كانوا ليؤمنوا لشيء من الأشياء إلا لمشيئة الله تعالى » .
والثاني : أن يكون مُنْقَطِعًا ، نقل ذلك الحوفيُّ وأبو البقاء ، واستبعده أبو حيان .
فصل في معنى الآية ودحض شبه المعتزلة
معنى الآية الكريمة : أنه - تعالى لو أظهر جميع تلك الأشياء العجيبة لهؤلاء الكفار؛ فإنهم لا يؤمنون إلا أن يشاء الله إيمانهم .
قال أهل السنة : فلما لم يؤمنوا دلَّ على أنه - تعالى - ما شاء منهم الإيمان ، وهذا نصُّ في المسألة .
قالت المعتزلة : دل الدليل على أنه - تبارك وتعالى - أراد الإيمان من جميع الكفار ، وذكر الجبائيُّ الوجوه المذكورة المشهورة .
أولها : أنه - تبارك وتعالى - لو لم يرد منهم الإيمان ، لما أمرهم ، ولم يجب عليهم .

وثانيها : لو أراد الكفر من الكافر ، لكان الكافر مُطِيعًا لله تعالى يفعل الكفر ، لجاز أن يأمر به .

وثالثها : لو جاز من الله أن يريد منهم الكفر ، لجاز أن يأمر به .
رابعها : لو جاز أن يريد منهم الكفر لجاز أنه يأمرنا بأن نريد منهم الكفر . قالوا : فثبت بهذه الدلائل أنه تعالى ما شاء إلا الإيمان منهم وظاهر هذه الآية يقتضي أنه تعالى ما شاء الإيمان منهم والتناقض بين الدلائل مُمْتَنِع ، فوجب الجمع ، وطريقه أن نقول : إنه - تبارك وتعالى - شاء من الكل الإيمان الذي يفعلونه على سبيل الاختيار ، وأنه - تعالى - ما شاء منهم الإيمان على سبيل الإلجاء والقهر ، وبهذا الطريق زال الإشكال ، وهذا كلامٌ ضعيفٌ من وجوه :
الأول : أن الإيمان الذي سمَّوه بالإيمان الاختياري إن عتونا به أن قدرته صالحه إلى الإيمان والكفر على السوية ، ثم إنه يصدر عنها الإيمان دون الكفر لا لداعية مَرَجَّحة ، ولإرادة مُمَيَّزة ، فهذا قول برحجان أحد طرفي الممكن على الآخر ، لا لِمَرَجِّح وهو مُحَال ، وأيضاً : فبتقدير أن يكون ذلك معقولاً في الجملة ، إلا أن حصول ذلك الإيمان لا يكون منه ، بل يكون حادثاً لا لسبب ولا مؤثر أصلاً؛ أن الحاصل هنا لي إلا القُدرة ، وهي بالنسبة إلى الصِّدِّيقين على السوية ، ولم يصدر من هذا القدر تخصيبي لأحد الطرفين على الآخر بالوقوع والرجحان ، ثم إن أحد الطرفين قد حصل بنفسه ، فهذا لا يكون صادراً منه ، بل يكون صادراً لا عن سبب البتة ، وذلك يُبْطِلُ القول بالفعل ، والقاعِل ، والتأثير والمؤثر أصلاً ، وذلك لا يقوله عاقل ، وأما إن كان هذا الذي سمَّوه بالإيمان الاختياري ، هو أن قدرته وإن كانت صالحة للصِّدِّيقين ، إلا أنه لا تصير مَصْدَراً للإيمان ، إلا إذا انصمَّ إلى تلك القُدرة حصول داعية الإيمان ، فهذا قولٌ بأن مَصْدَرُ الإيمان هو مَجْمُوعُ القُدرة على الداعي ، وذلك المَجْمُوعُ مُوجِبٌ للإيمان الاختياري لم يحصل منه معنى معقول مفهوم ، وهذا كلام في غاية القوَّة .

الوجه الثاني : سلّمنا أن الإيمان الاختياري متميزٌ عن الإيمان الحاصل بتكوّن
الله - تعالى - ، إلا أنا نقول قوله - تعالى - : { وَلَوْ أَنَّا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ }
وكذا { مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا } مَعْنَاهُ : ما كانوا ليؤمنوا إيماناً اختياريّاً ، بدليل أن
عند ظُهور هذه الأشياء لا يَتَّعَدُ أن يُؤْمِنُوا إيماناً على سبيل الإلْجَاءِ وَالْقَهْرِ ،
فَتَبِتْ أن قوله : { مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا } على سبيل الاختيار ، ثُمَّ اسْتَنْتَى عَنْهُ ،
وقال : « إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ » وَالْمُسْتَنْتَى يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مِنْ جِنْسِ الْمُسْتَنْتَى
مِنْهُ ، وَالْإِيمَانُ الْحَاصِلُ بِالْإِلْجَاءِ وَالْقَهْرِ لَيْسَ مِنْ جِنْسِ الْإِيمَانِ الْاِخْتِيَارِيِّ ، فَتَبِتْ
أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ مِنْهُ الْإِيمَانُ الْاِخْتِيَارِيُّ ؛ وَحِينَئِذٍ يَتَوَجَّهُ دَلِيلُ أَهْلِ
السُّنَّةِ ، وَتَسْفُطُ أَقْوَالُ الْمُعْتَزَلَةِ .

فصل ف دحض شبهة المعتزلة

قال الجُبَّائي : قوله - تبارك وتعالى - : { إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ } يدلُّ على حُدُوثِ
الْمَشِيئَةِ ؛ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ قَدِيمَةً لَمْ يَجَزْ أَنْ يُقَالَ ذَلِكَ ، كَمَا لَا يُقَالُ : لَا يَذْهَبُ رَيْدٌ
إِلَى الْبَصْرَةِ ، إِلَّا أَنْ يُؤَخَّرَ اللَّهُ ، وَتَفْصِيحُهُ : أَنَّا قُلْنَا لَا يَكُونُ كَذَا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ،
فَهَذَا يَفْتَضِي تَعْلِيْقَ حُدُوثِ هَذَا الْجَزَاءِ عَلَى حُصُولِ الْمَشْرِوْطِ ، فَيَلْزِمُ كَوْنَ
الْجَزَاءِ قَدِيمًا ، وَالْحَسْبُ عَلَى أَنَّهُ مَحْدَثٌ ، فَوَجِبَ كَوْنُ الشَّرْطِ حَادِثًا ، وَإِذَا كَانَ
الشَّرْطُ هُوَ الْمَشِيئَةُ لَزِمَ الْقَوْلُ بِكَوْنِ الْمَشِيئَةِ حَادِثَةً .
وَالْجَوَابُ أَنَّ الْمَشِيئَةَ وَإِنْ كَانَتْ قَدِيمَةً ، إِلَّا أَنَّ تَعْلَقَهَا بِأَحْدَاثِ ذَلِكَ الْمُحْدَثِ فِي
الْحَالِ ، إِضَافَةٌ حَادِثَةٌ وَهَذَا الْقَدْرُ يَكْفِي لِصِحَّةِ هَذَا الْكَلَامِ . ثُمَّ قَالَ - تعالى - : {
وَلَكِنْ أَكْثَرُهُمْ يَجْهَلُونَ } أَي : يَجْهَلُونَ بِأَنَّ الْكَلِمَةَ مِنْ قَضَاءِ اللَّهِ وَبِقَضَائِهِ وَقَدْرِهِ .
وَقَالَتِ الْمُعْتَزَلَةُ : الْمُرَادُ : أَنَّهُمْ يَبْقَوْنَ كُفَّارًا عِنْدَ ظُهورِ الْآيَاتِ الَّتِي طَلَبُوهَا ،
وَالْمَعْجَزَاتِ الَّتِي افْتَرَحُوهَا وَكَانَ أَكْثَرُهُمْ يَطْنُونَ ذَلِكَ .

(7/130)

وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ
رُخْرِفَ الْقَوْلُ غُرُورًا وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ قَدْزَهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ (112)

الكاف في « كَذَلِكَ » فِي مَحَلِّ نَصْبٍ ، نَعْتًا لِمَصْدَرٍ مَجْدُوفٍ ، فَقَدَّرَهُ
الرَّمَحْشَرِيُّ : « مَا خَلِّينَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ أَعْدَائِكَ ، كَذَلِكَ فَعَلْنَا بِمَنْ قَبْلَكَ » .
وقال الواحدي : « وكذلك » منسوق على قوله : « وكذلك ربنا » أي : فَعَلْنَا
ذَلِكَ كَذَلِكَ « جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا » ، ثُمَّ قَالَ : وَقِيلَ : مَعْنَاهُ جَعَلْنَا لَكَ عَدُوًّا كَمَا
جَعَلْنَا لِمَنْ قَبْلَكَ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ ، فَيَكُونُ قَوْلُهُ : « وَكَذَلِكَ » عَطْفًا عَلَى مَعْنَى مَا
تَقَدَّمَ مِنَ الْكَلَامِ ، وَمَا تَقَدَّمَ مِنَ الْكَلَامِ ، وَمَا تَقَدَّمَ يَدُلُّ مَعْنَاهُ عَلَيْهِ جَعَلَ لَهُ
أَعْدَاءً [والمراد : تَسْلِيَةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، أَي : كَمَا ابْتُلِيَتْ بِهِؤَلَاءِ
الْقَوْمِ ، فَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ قَبْلَكَ أَعْدَاءً] .

و « جَعَلَ » يتعدى لاثنتين بمعنى : صَبَّرَ . وَأَعْرَبَ الرَّمَحْشَرِيُّ ، وَأَبُو الْبَقَاءِ
وَالْحَوْفِيُّ هُنَا نَحْوَ إِعْرَابِهِمْ فِي قَوْلِهِ : تَعَالَى : { وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنِّ }
[الأنعام : 100] فَيَكُونُ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ « شَيَاطِينَ الْإِنْسِ » ، وَالثَّانِي « عَدُوًّا »
« ، وَ « لِكُلِّ » : حَالٌ مِنْ « عَدُوًّا » لِأَنَّهُ صِفَتُهُ فِي الْأَصْلِ ، أَوْ مُتَعَلِّقٌ بِالْحَعْلِ
قَبْلَهُ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ « عَدُوًّا » وَ « لِكُلِّ » هُوَ الثَّانِي قُدِّمَ ، وَ
« شَيَاطِينَ » : بَدَلٌ مِنَ الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ .

وإضافة في : « شَيَاطِينَ الْإِنْسِ » يحتمل أن تكون من باب إضافة الصفة

لِمَوْصُوفِهَا ، وَالْأَصْلُ : الْإِنْسِ وَالْجِنِّ الشَّيَاطِينِ ، نَحْوُ : جَرَدَ قَطِيفَةً ، وَرَجَحْتُهُ ؛
بَأَنَّ الْمَقْصُودَ : التَّسْلِيَّ وَالْإِتْسَاءُ بِمَنْ سَبَقَ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ ، إِذْ كَانَ فِي أَمِهِمْ مَنْ
يُعَادِلُهُمْ ، كَمَا فِي أُمَّةٍ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ مِنَ
الإِضَافَةِ الَّتِي بَمَعْنَى اللَّامِ ، وَلَيْسَتْ مِنْ بَابِ إِضَافَةِ صِفَةِ لِمَوْصُوفٍ ، وَالْمَعْنَى :
الشَّيَاطِينِ الَّتِي لِلْإِنْسِ ، وَالشَّيَاطِينِ الَّتِي لِلْجِنِّ ، فَإِنَّ الْإِنْسَانَ قَسَمَ جُنْدَهُ
قَسَمِينَ : قِسْمٌ مُتَسَلِّطٌ عَلَى الْإِنْسِ ، وَآخَرَ عَلَى الْجِنِّ ، كَذَا جَاءَ فِي التَّفْسِيرِ .
وَوَقَعَ « عَدُوًّا » مَفْعُولًا تَأْنِيًّا لِ « شَيْاطِينِ » عَلَى أَحَدِ الْإِعْرَابِيِّينَ بِلَفْظِ الْإِفْرَادِ ؛
لِأَنَّهُ يُكْتَفَى بِهِ فِي ذَلِكَ ، وَتَقَدَّمَ شَوَاهِدُهُ ، وَمِنْهُ مَا أَنْشَدَهُ ابْنُ الْأَثَرِيَّ :

[الطويل]

2286- إِذَا آتَا لَمْ أَنْقَعْ صَدِيقِي بِوُدِّهِ ... فَإِنَّ عَدُوِّي لَنْ يَصُرَّهْمُ بَعْضِي
فَأَعَادَ الضَّمِيرَ مِنْ « يَصُرَّهْمُ » عَلَى « عَدُوٌّ » فَدَلَّ عَلَى جَمْعِيَّتِهِ ؛ وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى
: { صَيَّفَ إِبْرَاهِيمَ الْمَكْرَمِينَ } [الذَّارِيَاتُ : 24] ، { أَوْ الطِّفْلَ الَّذِينَ لَمْ
يَظْهَرُوا } [النُّورُ : 31] { إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا
الصَّالِحَاتِ } [الْعَصْرُ : 2 ، 3] .

وَقِيلَ لَا حَاجَةَ إِلَى هَذَا التَّكْلِيفِ ، وَالتَّقْدِيرُ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ
عَدُوًّا وَاحِدًا ، إِذْ لَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ وَاحِدًا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ أَكْثَرَ مِنْ عَدُوٍّ وَاحِدٍ .
فصل في دلالة الآية

دل ظاهر قوله - تعالى - : { وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا } على أنه - تبارك
وتعالى - هو الذي جعل أولئك الأعداء أعداءً للنبي صلى الله عليه وسلم ، ولا
شك أن تلك العداوة معصية وكفر ، فهذا يقتضي أن خالق الخير ، و الشر ،
والطاعة ، والمعصية ، والإيمان والكفر هوالله تعالى .

(7/131)

وأجاب الجبائي عنه ؛ بأن المراد من هذا الجعل : الحكم والبيان فإن الرجل إذا
حكّم يكفر إنسان ، قيل : كانه كفره ، وإذا أخبر عن عدالته ، قيل إنه عدله ،
فكذا ههنا أنه - تعالى - لما بين للرسول - عليه الصلاة والسلام - كونهم أعداء
له لا حرم قال : إنه جعلهم أعداءً له وأجاب الأصم : بأنه - تعالى - لما أرسل
محمدًا صلى الله عليه وسلم إلى العلمين ، وخصه بتلك المعجزات ، حسدوه ،
وصار ذلك الحسد سبباً للعداوة القويضة فلهاذا قال إنه - تعالى - : جعلهم أعداءً
له وتظيره قول المتنبي : [الطويل]

2287- وَأَنْتَ الَّذِي صَيَّرْتَهُمْ [لِي] حُسَدًا

وأجاب الكعبي عنه : بالله - تبارك وتعالى - أمر الأنبياء بعداوتهم ، وأعلمهم
كونهم أعداءً له ، وذلك يقتضي صيرورتهم أعداءً للأنبياء - عليهم الصلاة
والسلام- ؛ لأن العداوة لا تحصل إلا من الجانبين ، فلهاذا أن يقال : إنه - تعالى -
جعلهم أعداءً للأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - .

وهذه لوجوبه صعيقة لما تقدم الأفعال مستدة إلى الدواعي ، وهي حادثة من
قبل الله - تعالى - وإذا كان كذلك ، صحّ مذهبنا ، ثم ههنا بحث آخر ، وهو أن
العداوة ، والصدقة يمتنع أن تحصل باختيار الإنسان ؛ فإن الرجل قد يبلغ في
عداوة غيره إلى حيث لا يقدر ألينة على إزالة تلك الحالة عن قلبه ، بل قد لا
يقدر على إخفاء آثار تلك العداوة ، ولو أتى بكل تكليف وحيلة ، لعجز عنه ، ولو
كان حصول العداوة والصدقة في القلب باختيار الإنسان ، لوجب أن يكون

الإنسان متمكناً من قلب العداوة بالصدّاقة ، وبالعكس ، فكيف لا ، والشّعراء
عَرَفُوا أَنَّ ذَلِكَ خَارِجٌ عَنِ الْوُسْعِ قَالَ الْمُتَنَبِّيُّ [المتقارب]
2288- يَرِيدُ مِنَ الْقَلْبِ نِسْيَانُكُمْ ... وَتَأْتِي الطَّبَاعُ عَلَى النَّاقِلِ

والعاشق الذي يشدد عَشْفَهُ [قد] يَحْتَالُ بِجَمِيعِ الْحَيْلِ فِي إِزَالَةِ عَشْفِهِ ، ولا
يقدر عَلَيْهِ ولو كان حُصُولُ ذَلِكَ الْحُبِّ وَالتَّبَعُضِ بِاخْتِيَارِهِ ، لما عَجَزَ عَنِ إِزَالَتِهِ .

فصل في معنى الآية

قال عكرمة ، والصَّحَّاحُ ، والكَلْبِيُّ : المعنى : شَيَاطِينِ الْإِنْسِ الَّتِي مَعَ شَيَاطِينِ
الْجِنِّ ، وذلك أَنَّ إبليسَ قَسَمَ جَنده قَرِيقَيْنِ ، فبعث قَرِيقاً منهم إلى الإنس ، و
قَرِيقاً إلى الجنِّ ، وكلا القَرِيقَيْنِ أَعْدَاءٌ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَوْلِيَّائِهِ ،
وهم يَلْتَقُونَ فِي كُلِّ حِينٍ ، فيقول شَيْطَانُ الْإِنْسِ لِشَيْطَانِ الْجِنِّ : أَصَلَّتْ
صَاحِبِي بِكَذَا ، فأصلل صَحْبِكَ بِمُلِهِ ، ويقول شَيْطَانُ الْجِنِّ لِشَيْطَانِ الْإِنْسِ كَذَلِكَ
. فلذلك وَصَّى بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ .

وقال قتادة ، وَمُجَاهِدٌ ، وَالْحَسَنُ : إن من الإنس شَيَاطِينٍ ، كما أن من الجنِّ
شَيَاطِينٍ ، وَالشَّيْطَانُ الثَّانِي المتمرّد من كُلِّ شَيْءٍ .
قالوا : إن الشَّيْطَانِ إِذَا أَعْيَاهِ الْمُؤْمِنِ ، وَعَجَزَ عَنِ إِغْوَائِهِ ، ذهب إلى مُتَمَرِّدٍ من
الإنس : وهو شَيْطَانُ الْإِنْسِ ، فأغراه بالمؤمن ليفتنه ، يدلُّ عَلَيْهِ مَا « رُوِيَ عَنِ
أَبِي ذَرٍّ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَلْ تَعَوَّذْتَ بِاللَّهِ مِنْ
شَيَاطِينِ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ ، قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَهَلْ لِلْإِنْسِ مِنْ شَيَاطِينٍ ، قَالَ
تَعَمْ ، هُمْ شَرٌّ مِنْ شَيَاطِينِ الْجِنِّ » .

(7/132)

وقال مالك بن دينار : إن شَيَاطِينِ الْإِنْسِ أَشَدُّ عَلَيَّ مِنْ شَيَاطِينِ الْجِنِّ ، وذلك
أَنِّي إِذَا تَعَوَّذْتُ بِاللَّهِ ، ذهب عني شَيْطَانُ الْجِنِّ ، وشيطان الإنس يجينني ،
فَيَجْرِي إِلَى الْمَعَاصِي .

قوله : « يُوحِي » يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَأْنَفًا ، أَخْبَرَ عَنْهُمْ بِذَلِكَ ، وَأَنْ يَكُونَ حَالًا
مِنْ « شَيَاطِينِ » وَأَنْ يَكُونَ وَصْفًا لِ « عَدُوًّا » وَقَدْ تَقَدَّمَ وَقَعَ مَوْقِعَ أَعْدَاءٍ ،
فَلِذَلِكَ عَادَ الصَّمِيرُ عَلَيْهِ جَمْعًا فِي قَوْلِهِ « بَعْضُهُمْ » انتهى .

فصل في معنى قوله : « يوحى »

الوحي : هُوَ عِبَارَةٌ عَنِ الْإِيمَاءِ ، وَالْقَوْلُ السَّرِيعُ ، وَالرُّخْرَفُ هُوَ الَّذِي يَكُونُ
بَاطِلُهُ بَاطِلًا ، وَظَاهِرُهُ مُرَبَّنًا ، يُقَالُ : فُلَانٌ يَزْخُرِفُ كَلَامَهُ ، إِذَا رَبَّنَهُ بِالْبَاطِلِ
وَالكُذْبِ ، وَكُلُّ شَيْءٍ حَسَنٍ مَمَّوهُ ، فَهُوَ مُرْخَرْفٌ وَالرُّخْرَفُ : الرِّبْنَةُ ، وَكَلَامُ
مُرْخَرْفٍ ، [أَي : مُنَمَّقٌ ، وَأَصْلُهُ الدَّهَبُ ، وَلَمَّا كَانَ الدَّهَبُ مُعْجَبٌ لِكُلِّ أَحَدٍ ،
قِيلَ لِكُلِّ مُسْتَحْسِنٍ مَزِينٍ : رُخْرَفٌ .

وقال أبو عبيدة : كل ما حَسَنْتَهُ ، وَزِينْتَهُ ، وَهُوَ بَاطِلٌ : فَهُوَ رُخْرَفٌ ، وَهَذَا لَا يَلْزَمُ
، إِذْ قَدْ يُطْلَقُ عَلَى مَا هُوَ زِينَةٌ حَقٌّ ، وَبَيْتٌ مُرْخَرْفٌ ، أَي : مُرَبَّنٌ بِالنَّفْسِ ، وَمِنْهُ
الْحَدِيثُ : أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَدْخُلِ الْكَعْبَةَ حَتَّى أَمَرَ بِالرُّخْرَفِ
فَنُحِّيَ يَعْنِي : أَنَّهُمْ كَانُوا يُزَيِّنُونَ الْكَعْبَةَ بِنُفُوشٍ وَوَتِصَاوِيرٍ مُمَّوَّةٍ بِالدَّهَبِ ، فَأَمَرَ
بِإِحْرَاجِهَا .

قوله : « عُرُوا » قِيلَ : نُصِبَ عَلَى الْمَفْعُولِ لَهُ ، أَي : لَا يَغُرُّوهُ غَيْرُهُمْ .

وقيل : هُوَ مَصْدَرٌ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ ، أَي : غَائِرِينَ ، وَأَنْ يَكُونَ مَنصُوبًا عَلَى
الْمَصْدَرِ ؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ فِيهِ بِمَعْنَاهُ ، كَأَنَّهُ قِيلَ : « يَغُرُّونَ عُرُوا بِالْوَحْيِ » .

قوله : « وَلَوْ سَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ » ما ألقوا من الوسوسة في القلوب ، وقد تقدّم الكلام في المشيئة ومدلولها مع المعتزلة .
قوله : « وما يفترون » « ما » موصولة اسمية ، أو نكرة مؤنوفة ، والعائد على كلا هذين القولين محذوف ، أي : « وما يفتروته » أو مصدرية ، وعلى كل قوله فمحلها نصب ، وفيه وجهان :
أحدهما : أنها تنسق على المفعول في : « فذّرهم » أي : انتركهم ، واترك أفتراءهم .
والثاني : أنها مفعول معه ، وهو مزجوخ ، لأنه منى أمكن العطف من غير صغف في التركيب ، أو في المعنى ، كان أولى من المفعول معه .
قال ابن عباس - رضي الله عنهما - يريد بقوله : « فذّرهم وما يفترون » : ما زين لهم إبليس وعرّهم .

(7/133)

وَلِتَصْغَى إِلَيْهِ أَفِئْدَةُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَلِيَرَوْهُ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ
مُفْتَرُونَ (113)

في هذه اللام ثلاثة أوجه :
أحدها : أنها لام « كي » والفعل بعدها منصوب بإضمار « أن » وفيما يتعلق به احتمالان :
الاحتمال الأول : أن يتعلق ب « يوجي » على أنها تنسق على « عُزوراً » و « عُزوراً » مفعول له ، والتقدير : « ويجي بعضهم إلى بعض للعزور وللصغو » ، ولكن لما كان المفعول له الأول مستكملاً لشروط النصب ، نصب ، ولما كان هذا غير مستكمل للشروط ، وصل افعل إليه بحرف العلة ، وقد قاتنه من الشروط كونه لم يتحد فيه القاعل ، فإن فاعل الوحي : « بعضهم » ، وفاعل الصغو : « الأفئدة » وفات أيضاً من الشروط صريح المصدرية .
والاحتمال الثاني : أن يتعلق بمحذوف متأخر بعدها ، فقدّره الزجاج ، ولتصغى إليه فعلاً ذلك ، وكذا قدّره الرمخسري ، فقال : ولتصغى جوابه محذوف ، تقديره : وليكون ذلك جعلنا لكل نبي عدواً على أن اللام لام الصيرورة .
والوجه الثاني : أن اللام لام الصيرورة وهي التي يعبرون عنها بلام العاقبة ، وهي رأي الرمخسري ، كما تقدّم حكايته عنه .
الوجه الثالث : أنها لام القسم .

قال أبو البقاء : « إلا أنها كسرت لماً لم يؤكد الفعل بالتون » وما قاله غير معزوف ، بل المعزوف في هذا القول : أن هذه لام كي ، وهي جواب قسم محذوف ، تقديره : والله لتصغى فوضع « لتصغى » موضع « لتصغين » فصار دواب القسم من قبيل المفرد ؛ كقولك : « والله ليقوم زيد » أي : « أخلف بالله لقيام زيد » هذا مذهب الأحفش وأنشد : [الطويل]
2289 - إدا قلت قذني قال بالله حلقه ... لتعني عني ذا إتايتك أجمعا
فقوله : « لتعني » جواب القسم ، فقد ظهر أن هذا القائل يقول بكونها لام كي ، غاية ما في الباب أنها وقعت موقع جواب القسم لا أنها جواب بنفسها ، وكسرت لماً حذفت منها نون التوكيد ، وبدل على فساد ذلك ، أن التون قد حذفت ، ولام الجواب باقية على قنحها ، قال القائل في ذلك : [الطويل]

2290- لئن تك قد صاقت عليكم ببؤنكم ... ليعلم ربي أن بيتي واسع
 فقله : « ليعلم » جواب القسم الموطأ له باللام في « لئن » ومع ذلك فهي
 مفتوحة مع حذف نون التوكيد .
 والصمير في قوله : « ما فعلوه » وفي : « إليه » يعود : إما على الوحي ، وإما
 على الرخرف ، وإما على القول ، وإما على العرور ، وإما على العداوة؛ لأنها
 بمعنى : التتادي .
 ولتصغي أي تميل وهذا المادة تدل على الميل ، ومنه قوله -تعالى- : { فَعَدُّ
 صَعَتْ قُلُوبُكُمْ } [التحريم : 4] ، وفي الحديث : « فأصغى لها الإتياء »
 وصاغية الرجل : قرابته الذين يميلون إليه ، وعين صغوى أي : مائلة ، قال
 الأعمش : [الطويل]
 2291- ترى عينها صغواء في جنب مؤقها ... تراقب في كفي القطيع المحرماً

(7/134)

والصغاء : ميل في الحنك العين ، وصغت الشمس والنجوم : أي مالت للغروب .
 ويقال : « صغوت ، وصغيت وصغيت » فاللام واو أو ياء ، ومع الياء تكسر عين
 الماضي وتفتح .
 قال أبو حيان : « فمصدر الأول صغو ، والثاني صغي والثالث صغا ، ومضارعها
 يصغى بفتح العين » .
 قال شهاب الدين : قد حكى الأصمعي في مصدر صغا يصغوا صغا ، فليس «
 صغا » مختصاً بكونه مصدراً ل « صغي » بالكسر .
 وزاد القراء : « صغياً » و « صغواً » بالياء والواو مُشَدَّدَتَيْن ، وأما قوله : «
 ومضارعها ، أي مضارع الأفعال الثلاثة : يصغي يفتح الغين » فقد حكى أبو عبيد
 عن الكسائي : صغوت أصغو ، وكذا ابن السكيت حكى : صغوت أصغو ، فقد
 خالفوا بين مضارعها ، وصغوت أصغو هو القياس القائمي ، فإن فعل المعتل
 اللام بالواو قياس مضارعه : يفعل بضم العين .
 وقال أبو حيان أيضاً : « وهي - يعني الأفعال الثلاثة - لازمة » أي : لا تتعدى ،
 وأصغى مثلها لازم ، ويأتي متعدياً ، فتكون الهمة للنقل ، وأنشد على « أصغى
 » اللزم قول الشاعر : [البسيط]
 2292- ترى السفية به عن كل محكمة ... زبغ وفيه إلى التثنية إضعاء
 قال شهاب الدين : ومثله قول الآخر : [البسيط]
 2293- تُصغى إذا شدّها بالرحل جانحة ... حتى إذا استوى في عزها تثب
 وفي الحديث : فأصغى لها الإتياء « وهذا الذي رعمه من كون صغى ، أو صغى ،
 أو صغا يكون لازماً غير موافق عليه ، بل قد حكى الراغب أنه يُقال : صغيت
 الإتياء وأصغيته [وصغيت بكسر العين] يُحتمل أن يكن من دوات الياء ، ويُحتمل
 أن يكون من دوات الواو ، وإنما قُلبت الواو ياءً؛ لانكسار ما قبلها؛ كقوي ، وهو
 من القوة .
 وقراءة التثنية ، والجراح بن عبد الله : « ولتصغى » من أصغى رباعياً وهو هنا
 لازم .
 وقرأ الحسن : « ولتصغى وليرصوه وليقترفوا » بسكون اللام في الثلاثة ،
 وقال أبو عمرو الداني : « قراءة الحسن إنما هو : « ولتصغى » بكسر العين »

قال شهاب الدين : فتكون كقراءة النَّحَعِيِّ .
وقيل : قرأ الحسن : « ولتصغي » بكسر اللام كالعامَّة ، وليرْضوه وليقتروا
بسيكون اللام ، خرَّجوا تسكين اللام على أحد وجهين : إمَّا أنها لام كي ، وإمَّا
سُكِّنَتْ إجراءً لها مع بعدها مُجرى كبد ، وتمرُّ .
قال ابن جني : « وهو قويُّ في القياس ، شاذُّ في السَّماع » .
والثاني : أنها لام الأمر ، وهذا وإن تمشى في « ليرضوه وليقتروا » فلا يتمشى
في : « ولتصغي » إذ حرف العلة يحذف جزماً .
قال أبو البقاء : « وليست لام الأمر ؛ لأنه لم يجزم الفعل » .
قال شهاب الدين : قد ثبت حرْف العلة جزماً في المُتواتِر ، فمنها : { أَرْسِلْهُ
مَعَنَا عَدَا يَرْتَعِ وَيَلْعَبُ } [يوسف : 12] { إِنَّهُ مَن يَبَقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ }
[يوسف : 90] { سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنْسَى } [الأعلى : 6] { لَا تَخَافُ دَرْكًا وَلَا
تَخْشَى }

(7/135)

[طه : 77] وفي كُلِّ ذلك تآويلات ستقف عليها - إن شاء الله تعالى - فتلكن
هذه القراءة الشاذة مثل هذه المواضع ، والقول بكون لام « لتصغي » لام
كي « سُكِّنَتْ ؛ لِتَوَالِي الحَرَكَاتِ وَاللَّامِينَ بَعْدَهَا لِأَمْرٍ بَعِيدٍ وَتَشْبَهُهُ .
وقال النَّحَّاسُ : ويُقرأ : « وليقتروا » يعني بالسُّكون ، قال : « وفيه معنى
التَّهْدِيدِ » .

يريد : أنه أمر تهديد؛ كقوله : { اعملوا ما شئتم إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ }
[فصلت : 40] ولم يحك التسكين في « لتصغي » ، ولا في « ليرضوه » .
و « ما » في « ما هم مُقترون » مَوْضُوعَةٌ اسْمِيَّةٌ ، أو نكرة مَوْضُوفَةٌ مصدرية
، والعائد على كلا القولين الأولين مَحذُوفٌ ، أيك « ما هم مُقترون » .
[و] قال أبو البقاء : « وأثبت التَّوْنُ لما حُذِفَتِ الهاء » يريد : أن الضمير
المتَّصِلُ باسم الفاعل المُتَّسِي والمجموع على حذِّه ، تُحذَفُ له تُونُ التَّيْبَةِ
والجمع ، نحو : « هَذَا صَارِيَاهُ » و « هُوَ صَارِيَاهُ » فعذا حذف الضمير ،
وقد ثبتت ؛ قال القائل : [الطويل]
2295- وَلَمْ يَرْتَقِ النَّاسُ مُحْتَضِرُوهُ ... جَمِيعاً وَأَيْدِي الْمُعْتَفِينَ رَوَاهِقُهُ
وقال القائل في ذلك : [الطويل]
2269- هُمُ القَاعِلُونَ الحَيْرَ وَالأمْرُوهُ

والإفتراف : الاكتساب ، واقترف فلان لأهله ، أي : اكتسب ، وأكثر ما يُقال في
السُّرِّ والذُّبِّ ، ويطلق في الحَيْرِ ، قال - تعالى - { وَمَن يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَّزِدْ لَهُ
فِيهَا حُسْنًا } [الشورى : 23] .

وقال ابن الأثيري : « قَرَفَ واقتَرَفَ : اكتسب » وأنشد في ذلك : [الطويل]
2297- وإني لآت ما أتيت وإني ... لِمَا اقْتَرَفْتَ نَفْسِي عَلَيَّ لَرَاهِبُ
وأصل القرفِ والإفتراف : قِسْرُ لِحَاءِ الشَّجَرِ ، والجِلْدَةُ من أعلى الحرجِ وا
يؤخذُ منه قرف ، ثم استُعيرَ الإفترافُ للاكتساب حَسَنًا كان ، أو سئاً وفي
السيئ أكثر استعملاً وقارف فلان أمراً : تعاطى ما يُعاب به .
وقيل : الاعتراف يُزيل الإفتراف ، ورجل مُقْرِفٌ ، أي : هجين : قال الشاعر :
[الرمل]

2298- كَمْ بُجُودٍ مُّفْرِفٍ نَالَ الْعُلَى ... وَشَرِيفٍ بُخْلُهُ قَدْ وَصَعَهُ
وَقَرَفْتُهُ بِكَذَا : انْتَهَمْتُهُ ، أَوْ عَيْتُهُ بِهِ ، وَقَارَفَ الذَّنْبَ وَعَبَّرَهُ ، إِذَا أَتَاهُ وَلَا صَفَّهُ ،
وَقَارَفَ امْرَأَتَهُ ، وَإِذَا جَامَعَهَا ، وَالْمُفْتَرِفُ مِنَ الْحَيْلِ : الْهَجِينُ ، وَهُوَ الَّذِي أُمَّهُ
بِرِذْوَنٍ ، وَأَبُوهُ عَرَبِيٌّ .
وقيل : بِالْعَكْسِ .

وقيل : هُوَ الَّذِي دَانَ الْهَجْنَةَ وَقَارَفَهَا ، وَمَنْ حَدَيْبَ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - :
كُتِبَ إِلَى أَبِي مُوسَى فِي الْبَرَاذِينِ مَا قَارَفَ الْعِتَاقَ مِنْهَا ، فَأَجْعَلَ لَهُ مِنْهُمَا
وَاجِدًا ، أَي : قَارَبَهَا وَدَانَاهَا ، نَقَلَهُ ابْنُ الْأَثِيرِ .
فصل في تقدير الآية

قال ابن الخطيب [قال أصحابنا] تقدير الآية الكريمة : وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ
عَدُوًّا مِنْ شَيْطَانِ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ ، وَصَفْتُهُ : أَنَّهُ يُوجِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرَفَ
الْقَوْلِ عُرُورًا ، وَإِنَّمَا قَعَلْنَا ذَلِكَ لِتَصْعَى إِلَيْهِ أَفِيدَةُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ أَي :
أَوْجَدْنَا الْعِدَاوَةَ فِي قَلْبِ الشَّيْطَانِ الَّذِينَ مِنْ صِفَتِهِمْ مَا ذَكَرْتَاهُ ، لِيَكُونَ كَلَامُهُمْ
الْمُرْخَرَفَ مَقْبُولًا عِنْدَ هَؤُلَاءِ الْكُفَّارِ .
قالوا : وَإِذْ حَمَلْنَا الْآيَةَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ ، يَظْهَرُ أَنَّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى - يُرِيدُ الْكُفْرَ
مِنَ الْكَافِرِ .

(7/136)

أجاب الْمُعْتَزَلَةَ عَنْهُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ :
الأول : قال الجُبَّائِيُّ : إِنْ هَذَا الْكَلَامُ خَرَجَ مَخْرَجَ الْأَمْرِ ، وَمَعْنَاهُ : الزَّرْجَرُ ؛ كَقَوْلِهِ
- تَبَارَكَ وَتَعَالَى - : { وَاسْتَفْزِرْ مَنْ اسْتَطَعْتَ مِنْهُمْ بِصَوْتِكَ وَأَجْلِبْ عَلَيْهِمْ {
[الإسراء : 64] } وَكَذَا قَوْلُهُ : « وَليَئِزُّوهُ ، وَلِيَقْتَرِفُوا » وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ : كَأَنَّهُ
قال لِلرَّسُولِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - : « فَذَرُهُمْ وَمَا يَقْتَرُونَ » ثُمَّ أَقَالَ لَهُمْ عَلَى سَبِيلِ
الْتِهَادِ « وَلِتَصْعَى إِلَيْهِ أَفِيدَتُهُمْ ، وَلِيَرِضُّوهُ وَلِيَقْتَرِفُوا مَا هُمْ مُقْتَرِفُونَ » .
الوجه الثاني : قال الكَعْبِيُّ إِنَّ هَذِهِ اللَّامُ لَامُ الْعَاقِبَةِ ، أَي : سَتَتَوَلَّى عَاقِبَةَ أَمْرِهِمْ
إِلَى هَذِهِ الْأَحْوَالِ .

قال القَاضِي : وَبَعْدَ أَنْ يُقَالَ : هَذِهِ الْعَاقِبَةُ تَحْصُلُ فِي الْآخِرَةِ ؛ لِأَنَّ الْإِلْجَاءَ
حَاصِلٌ فِي الْآخِرَةِ .

قال : فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَمِيلَ قُلُوبُ الْكُفَّارِ إِلَى قُبُولِ الْمَذْهَبِ الْبَاطِلِ ، وَلَا أَنْ
يَرِضُّوهُ ، وَلَا أَنْ يَقْتَرِفُوا التُّوبَ ، بَلْ يَحْبُ أَنْ تُحْمَلَ عَلَيَّ أَنَّ عَاقِبَةَ أَمْرِهِمْ فِي
الدُّنْيَا تَتَوَلَّى إِلَى أَنْ يَقْبَلُوا الْبَاطِلَ ، وَيَرْضَوْا بِهَا ، وَيَعْمَلُوا بِهَا .
الوجه الثالث : وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ أَبُو مُسْلِمٍ ، قال : اللَّامُ فِي قَوْلِهِ : « وَلِتَصْعَى
إِلَيْهِ أَفِيدَةُ » متعلق بقوله : « يُوجِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرَفَ الْقَوْلِ عُرُورًا »
والتَّقْدِيرُ : أَنْ بَعْضُهُمْ يُوجِي إِلَى بَعْضٍ زُخْرَفَ الْقَوْلِ لِيَعُرُّوا بِذَلِكَ ، { وَلِتَصْعَى
إِلَيْهِ أَفِيدَةُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَلِيَرِضُّوهُ وَلِيَقْتَرِفُوا } الدُّنْيَا ، وَيَكُونَ
الْمُرَادُ أَنَّ مَقْصُودَ الشَّيْطَانِ مِنْ ذَلِكَ الْإِيحَاءُ : هُوَ مَجْمُوعُ هَذِهِ الْمَعَانِي .

والجواب عَمَّا الْجُبَّائِيُّ مِنْ وُجُوهٍ ، ذَكَرَهَا الْقَاضِي :
أحدها : أَنَّ الْوَاوَ فِي قَوْلِهِ : « وَلِتَصْعَى » تَقْتَضِي تَعَلُّقَهُ بِمَا قَبْلَهُ ، فَحَمَلَهُ عَلَى
الابْتِدَاءِ بَعِيدٌ .

وثانيها : أَنَّ اللَّامَ فِي قَوْلِهِ : « وَلِتَصْعَى » لَامُ كَيْ ، فَيَبْعَدُ أَنْ يُقَالَ إِنَّهُ لَامُ الْأَمْرِ ،
وَيَقْرَبُ ذَلِكَ مِنْ أَنْ يَكُونَ تَحْرِيفًا لِكَلَامِ اللَّهِ - تَعَالَى - ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ ، وَأَمَّا قَوْلُ

الكَعْبِي : بَأْتَهَا لَامِ الْعَاقِبَةِ ، فَضَعِيفٌ لِأَنَّهُمْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ هَذَا مَجَازٌ ، وَحَمَلَهُ عَلَى « كَيْ » حَقِيقَةً أَوْلَى ، وَأَمَّا قَوْلُ أَبِي مُسْلِمٍ ، فَهُوَ أَحْسَنُهَا ، إِلَّا أَنَّ قَوْلَهُ : « يُوجِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرَفَ الْقَوْلِ عُرْوًا » يَقْتَضِي أَنَّ يَكُونُ الْغَرَضُ مِنْ ذَلِكَ الْإِيحَاءُ : هُوَ التَّغْرِيبُ ، وَإِذَا عَطَفْنَا عَلَيْهِ قَوْلَهُ : « وَلِتَضَعَى إِلَيْهِ أَفِيدَةَ » فَهَذَا أَيْضًا عَيْنَ التَّغْرِيبِ ، لَا مَعْنَى التَّغْرِيبِ ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَمِيلُ إِلَى مَا يَكُونُ بَاطِنُهُ قَبِيحًا ، وَظَاهِرُهُ حَسَنًا .

قَوْلُهُ : « وَلِتَضَعَى إِلَيْهِ أَفِيدَةَ » عَيْنُ هَذِهِ الِاسْتِمَالَةِ فَلَوْ عَطَفْنَا عَلَيْهِ ، لَزِمَ أَنْ يَكُنَ الْمَعْطُوفُ عَيْنَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ ، أَمَّا إِذَا قُلْنَا : تَقْدِيرُ الْكَلَامِ : وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عُدُوًّا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يُوجِي زُخْرَفَ الْقَوْلِ ؛ لِأَجْلِ التَّغْرِيبِ ، وَإِنَّمَا جَعَلْنَا مِثْلَ هَذَا الشَّخْصِ عَدُوًّا لِلنَّبِيِّ ؛ لِتَضَعَى إِلَيْهِ أَفِيدَةَ الْكُفَّارِ ، فَيَبْعُدُوا بِذَلِكَ السَّبَبِ عَنْ قُبُولِ دَعْوَةِ ذَلِكَ النَّبِيِّ ، وَحَنِينِ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ عَطْفُ الشَّيْءِ عَلَى نَفْسِهِ ، فَمَا ذَكَرْتَاهُ أَوْلَى .

فصل في معنى الإنسان

قالوا : الإنسان شيءٌ مُعَايِرٌ لِلْبَدَنِ ، ثُمَّ اخْتَلَفُوا : مِنْهُمْ مَنْ قَالَ : الْمُتَعَلِّقُ الْأَوَّلُ هُوَ الْقَلْبُ ، وَبِوَاسِطَتِهِ تَتَعَلَّقُ النَّفْسُ ؛ كَسَائِرِ الْأَعْضَاءِ ، كَالدَّمَاغِ ، وَالْكَبِدِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : الْقَلْبُ مُتَعَلِّقُ النَّفْسِ الْحَيَوَانِيَّةِ ، وَالذَّمَّاعُ مُتَعَلِّقُ النَّفْسِ النَّاطِقَةِ ، وَالْكَبِدُ مُتَعَلِّقُ النَّفْسِ الطَّبِيعِيَّةِ ، وَالْأَوَّلُونَ تَمَسَّكُوا بِهَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ ؛ فَإِنَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - جَعَلَ مَحَلَّ الصَّغِيِّ الَّذِي هُوَ عِبَارَةٌ عَنِ الْمَيْلِ وَالْإِرَادَةِ : الْقَلْبَ ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ مُتَعَلِّقَ النَّفْسِ : الْقَلْبُ .

(7/137)

أَفَعَيَّرَ اللَّهُ أَبْتَغِي حَكَمًا وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمْ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ (114)

لَمَّا حَكَى عَنِ الْكُفَّارِ أَنَّهُمْ أَفْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ إِيمَانِهِمْ ، لَيْشْنَ جَاءَتْهُمْ آيَةٌ ، لِيُؤْمِنَنَّ بِهَا ، وَأَجَابَ عَنْهُ : بِأَنَّهُ لَا قَائِدَةَ فِي إِظْهَارِ تِلْكَ الْآيَاتِ ؛ لِأَنَّهُ - تَعَالَى - لَوْ أَظْهَرَهَا ، لَيَقُولُوا مُصْرَبِينَ عَلَى كُفْرِهِمْ ، بَيْنَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ أَنَّ الدَّلِيلَ عَلَى بُتُوته ، قَدْ حَصَلَ فَكُلُّ مَا طَلَبُوهُ مِنَ الزِّيَادَةِ ، لَا يَجِبُ الْإِلْتِقَاتُ إِلَيْهِ .

قَوْلُهُ : « أَفَعَيَّرَ » يَجُوزُ نَصْبُ « عَيَّرَ » مِنْ وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ مَفْعُولٌ لِ « أَتَبَغَى » مُقَدَّمًا عَلَيْهِ ، وَوَلِيَ الْهَمْزَةَ لِمَا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ : { أَغَيَّرَ اللَّهُ أَخَذُ وَلِيًّا } [الْأَنْعَامُ : 14] وَيَكُونُ « حَكَمًا » حَنِينِيًّا : إِمَّا حَالًا ، وَإِمَّا تَمْيِيزًا لِ « عَيَّرَ » ذَكَرَهُ الْحَوْفِيُّ : وَأَبُو الْبَقَاءِ ، وَابْنُ عَطِيَّةٍ ؛ كَقَوْلِهِمْ : « إِنَّ عَيَّرَهَا إِبْلًا » .

الثَّانِي : أَنْ يَنْصَبَ « عَيَّرَ » عَلَى الْحَالِ مِنْ « حَكَمًا » ؛ لِأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ وَصْفًا لَهُ ، وَ « حَكَمًا » هَذَا الْمَفْعُولُ بِهِ ؛ فَتَحْصَلُ فِي نَصْبِ « عَيَّرَ » وَجْهَانِ ، وَفِي نَصْبِ « حَكَمًا » ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ : كَوْنُهُ حَالًا ، أَوْ مَفْعُولًا ، أَوْ تَمْيِيزًا . وَالْحَكْمُ أَيْلُغُ مِنَ الْحَاكِمِ .

قِيلَ : لِأَنَّ الْحَكْمَ لَا يَحْكُمُ إِلَّا بِالْعَدْلِ ، وَلَا حَاكِمٌ قَدْ يَجُوزُ ، وَمَعْنَى الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ : قُلْ لَهُمْ يَا مُحَمَّدُ : أَفَعَيَّرَ اللَّهُ أَطْلَبَ قَاضِيًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَذَلِكَ أَنَّهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : اجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ حَكَمًا ، فَاجَابَهُمْ بِهِ . قَوْلُهُ : « وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ » هَذِهِ الْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ نَصْبِ عَلَى الْحَالِ مِنْ فَاعِلٍ :

« أَتَّبِعِي » ، و « مُفَصَّلًا » : حَالٌ مِنْ « الْكِتَابِ » أَي مُبَيَّنًا فِيهِ أَمْرُهُ وَنَهْيُهُ ، وَالْمُرَادُ بِالْكِتَابِ : الْقُرْآنَ الْعَظِيمَ ، وَقِيلَ « مُفَصَّلًا » أَي : حَمْسًا حَمْسًا ، وَعَشْرًا عَشْرًا ، كَمَا قَالَ : { لِنُبَيِّنَ بِهِ فُؤَادَكَ } [الْفِرْقَانُ : 32] .
 وَقَوْلُهُ : « وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ » : مُبْتَدَأٌ ، وَ « يَعْلَمُونَ » : حَبْرُهُ ، وَالْجُمْلَةُ مُسْتَأْتَفَةٌ ، وَالْمُرَادُ بِهِمْ : عُلَمَاءُ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ .

وَقِيلَ : هُمْ مُؤْمِنُوا أَهْلَ الْكِتَابِ ، وَقَالَ عَطَاءٌ : رُؤَسَاءُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْكِتَابِ : الْقُرْآنَ الْعَظِيمَ ، يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مَنَزَّلٌ .
 قَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ ، وَحَفْصٌ عَنْ عَاصِمٍ : « مُنَزَّلٌ » بِتَشْدِيدِ الرَّايِ ، وَالْبَاقُونَ يَتَخَفِيهَا ، وَقَدْ تَقَدَّمَ : أَنَّ أَنْزَلَ وَنَزَلَ لِعَتَانِ ، أَوْ يَبْتَهِمَا فَرَقَ ، وَ « مِنْ رَبِّكَ » لِابْتِدَاءِ الْعَايَةِ مَجَازًا ، وَ « بِالْحَقِّ » حَالٌ مِنَ الصَّمِيرِ الْمُسْتَكَنَّ فِي « مُنَزَّلٌ » أَي : مُلْتَبِسًا بِالْحَقِّ ، فَالْبَاءُ لِلْمُصَاحَبَةِ .
 قَوْلُهُ : « فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُكْتَرِبِينَ » أَي : مِنَ الشَّاكِينَ أَنَّهُمْ يَعْلَمُونَ ذَلِكَ .
 وَقِيلَ : هَذَا مِنْ بَابِ التَّهْيِيجِ وَالْإِلْهَابِ ؛ كَقَوْلِهِ - تَعَالَى - : { وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ } [الْأَنْعَامُ : 14] .
 وَقِيلَ : هَذَا خِطَابٌ لِكُلِّ أَحَدٍ ، وَالْمَعْنَى : لَمَّا ظَهَرَتِ الدَّلَائِلُ ، فَلَا يَتَّبِعِي أَنْ يَمْتَرِي فِيهِ أَحَدٌ .
 وَقِيلَ : هَذَا الْخِطَابُ وَإِنْ كَانَ فِي الظَّاهِرِ لِلرَّسُولِ ، إِلَّا أَنَّ الْمُرَادَ أُمَّتَهُ .

(7/138)

وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَا مُبَدَّلَ لِكَلِمَاتِهِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ (115)

فِي نَصَبِ « صِدْقًا وَعَدْلًا » ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ :
 أَحَدُهَا : أَنْ يَكُونَ مَصْدَرَيْنِ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ ، أَي : تَمَّتْ الْكَلِمَاتُ صَادِقَاتٍ فِي الْوَعْدِ ، عَادِلَاتٍ فِي الْوَعِيدِ .
 الثَّانِي : أَنَّهُمَا نَصَبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ .
 قَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ : « وَهُوَ غَيْرُ صَوَابٍ » وَمِمَّنْ قَالَ بِكَوْنِهِ تَمْيِيزًا : الطَّبْرِيُّ ، وَأَبُو الْبَقَاءِ .
 الثَّلَاثُ : أَنَّهُمَا نَصَبٌ عَلَى الْمَفْعُولِ مِنْ أَجْلِهِ ، أَي : تَمَّتْ لِأَجْلِ الصِّدْقِ وَالْعَدْلِ الْوَاقِعِينَ مِنْهُمَا ، وَهُوَ مَحَلُّ نَظَرٍ ، ذَكَرَ هَذَا الْوَجْهَ أَبُو الْبَقَاءِ .
 وَقَرَأَ الْكُوفِيُّونَ هُنَا ، وَفِي يُونُسَ فِي قَوْلِهِ : { كَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ فَسَقُوا } [يُونُسَ : 33] ، { إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَةُ رَبِّكَ } [يُونُسَ : 96] مَوْضِعَانِ ، فَوِي غَافِرٍ : { وَكَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ } [غَافِرٍ : 6] « كَلِمَةٌ » بِالْإِفْرَادِ ، وَافْقَهُمْ ابْنُ كَثِيرٍ ، وَأَبُو عَمْرٍو عَلَى مَا فِي يُونُسَ وَغَافِرٍ ، دُونَ هَذِهِ السُّورَةِ ، وَالْبَاقُونَ : بِالْجَمْعِ فِي الْمَوَاضِعِ الثَّلَاثَةِ .
 قَالَ أَبُو حَيَّانٍ : « قَرَأَ الْكُوفِيُّونَ هُنَا وَفِي يُونُسَ فِي الْمَوْضِعَيْنِ وَفِي الْمُؤْمِنِ : « كَلِمَةٌ » بِالْإِفْرَادِ ، وَتَافِعٌ جَمِيعَ ذَلِكَ » كَلِمَاتٌ « بِالْجَمْعِ ، تَابَعَهُ أَبُو عَمْرٍو ، وَبَانَ كَثِيرٌ هُنَا »
 قَالَ شَهَابُ الدِّينِ : كَيْفَ نَسَبِي ابْنَ عَامِرٍ؟ لَا يُقَالُ : إِنَّهُ قَدْ أَسْقَطَهُ النَّاسِخَ وَكَانَ الْأَصْلُ « وَتَافِعٌ وَابْنُ عَامِرٍ » ؛ لِأَنَّهُ قَالَ : « تَابَعَهُ » وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ ، لَقَالَ : « تَابَعَهُمَا » .

ووجه الإفراد : إرادة الجنس ، وهو نظير : رسالته ورسالاته .
 وقولهم : قال زهير في كلمته ، أي : قصيدته ، وقال قيس في كلمته ، أي :
 خطبته ، فكذا مجموع القرآن العظيم ، وقراءة الجمع ظاهرة ؛ لأن كلماته -
 تعالى متبوعة بالنسبة إلى الأمر ، والتبهي ، والوعد ، والوعيد وأراد بالكلمات :
 أمره ونهيته ووعدته ووعدته ، في الأمر والتبهي .
 وقال قتادة : ومقاتل : صدقاً فيما وعد عدلاً فيما حكم ، وهذا الكلام كما يدل
 على أن الخلف في وعد الله محال ؛ فيدل أيضاً : على أن الخلف في وعيده
 محال ، بخلاف ما قاله الواحدي في تفسير قوله - تبارك وتعالى - : { وَمَنْ
 يَقُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَعَرَأَوْهُمُ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا } [النساء : 93] إن الخلف في
 وعيد الله جائز ، لأن وعد الله ووعدته كلمة الله ، فيجب كونها موضوفة
 بالصدق ؛ لأن الكذب نقص ، والنقص على الله محال ، ولا يجوز إثبات أن الكذب
 على الله محال ، فلو أثبتنا امتناع أن الكذب على الله محال [لزم الدور ، وهو
 باطل ، وأجمعوا على الجمع في قوله : وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا } لا
 مُبَدَّلَ لِكَلِمَاتِهِ { } وَلَا مُبَدَّلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ { } [الأنعام : 34] .
 قوله : « لا مبدل لكلماته » يحتمل أن يكون لها محل من الإعراب ؛ لأنها
 مستأنفة ، وأن تكون جملة خالصة من فاعل « تمت » .
 فإن قلت : فأين الرابط بين ذي الحال ، والحال ؟
 فالجواب أن الرابط حصل بالظاهر ، والأصل : لا مبدل لها ، وإنما أبرزت
 ظاهرة ؛ تعظيماً لها وإضافتها إلى لفظ الجلالة الشريفة .

(7/139)

قال أبو البقاء : ولا يجوز حالاً من « ربك » لئلا يفصل بين الحال وصاحبها
 الأجنبي ، وهو : « صدقاً وعدلاً » إلا أن يجعل « صدقاً وعدلاً » : حالاً من «
 ربك » لا من « الكلمات » .
 قال شهاب الدين : فإنه إذا جعل « صدقاً وعدلاً » : حالاً من « ربك » لم يلزم
 منه فصل ؛ لأنها حالان لذي حال ، ولكن قاعدته تمنع تعدد الحال لذي حال
 وإحدة ، وتمنع أيضاً مجيء الحال من المضاف إليه ، وإن كان المضاف بعض
 الثاني ، ولم يمنع هنا بشيء من ذلك ، والرسم في « كلمات » في المواضع
 التي أشرت [إلى] اختلاف القراء فيها محتمل لخلافهم ، فإنه في المصحف
 الكريم من غير ألف بعد الميم .
 [وقوله تعالى : « إن يتبعون » ، و « إن إلا يخرصون » « إن نافية ، بمعنى :
 ما في الموضوعين و « الخرص » : الحرز ويعتبر به عن الكذب والافتراء ،
 وأصله من اللطني ، وهو قول ما لم يستيقن ، ويتحقق ؛ قاله الأزهري .
 ومنه خرص النخل ، يقال : « خرصها » الخارص خرصاً ، فهي « خرص »
 فالمفتوح مصدر ، ولا مكسور بمعنى : مفعول ؛ كالتقص والتقص ، والذبح]
 فصل في معنى الآية
 قال ابن عباس - رضي الله عنهما - معنى « لا مبدل لكلماته » : لا راد لقضائه
 ولا مغير لحكمه ، ولا خلف لوعدته ، وهو السميع العليم .
 وقيل المراد « الكلمات » القرآن لا مبدل له لا يزيد في المفترون ، ولا
 ينقصون ؛ كقوله - تبارك وتعالى - { إِنَّا نَحْنُ نَرْتَلِّهُ الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ }
 [الحجر : 9] .

وقيل : المراد : أنها محفوظة عن التناقض؛ كقوله تعالى : { وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ
غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا } [النساء : 82] .
وقيل المراد : أَنَّ أَحْكَامَ اللَّهِ - تبارك وتعالى - لا تَقْبَلُ التَّبْدِيلَ وَالزَّوَالَ؛ لِأَنَّهَا
أَرْثِيَّةٌ ، وَالْأَرْثِيُّ لَا يُرْوَلُ ، وَهَذَا الْوَجْهَ أَحَدَ الْأَصْلِ الْقَوِيَّةِ فِي إِبْتَاتِ الْخَيْرِ؛ لِأَنَّهُ -
تبارك وتعالى - لَمَّا حَضَرَ كُظْمَ عَلَى رَيْدِ السَّعَادَةِ ، وَعَلَى عَمْرٍو بِالشَّقَاوَةِ ، ثُمَّ
قال : « لا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ » لزم منه امْتِنَاعُ أَنْ يُقْلِبَ السَّعِيدَ شَقِيًّا ،
وَالشَّقِيَّ سَعِيدًا ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - : جَفَّ الْقَلَمُ بِمَا هُوَ
كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ .

(7/140)

وَإِنْ يُطِيعُ أَكْثَرَ مَنْ فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ
هُمُ إِلَّا يَحْرُصُونَ (116)

لَمَّا أَجَابَ عَنِ شُبْهَةِ الْكُفَّارِ ، وَبَيَّنَّ صِحَّةَ نُبُوَّةِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
بِالدَّلِيلِ ، بَيَّنَّ بَعْدَ زَوَالِ الشُّبْهَةِ ، وَظُهُورِ الْحُجَّةِ ، أَنَّهُ لَا يَتَّبِعِي لِلْعَاقِلِ أَنْ يَلْتَفِتَ
إِلَى كَلِمَاتِ الْجُهَالِ ، وَهَذِهِ الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ تُدَلُّ عَلَى أَنَّ أَكْثَرَ أَهْلِ الْأَرْضِ كَانُوا
ضَلَالًا .

وَقِي إِيَّاهُمْ جَادَلُوا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْمُؤْمِنِينَ فِي أَكْلِ الْمَيْتَةِ ،
فَقَالُوا : تَأْكُلُونَ مَا تَقْتُلُونَ ، وَلَا تَأْكُلُونَ مَا قَتَلَهُ اللَّهُ ، فَقَالَ اللَّهُ - تَعَالَى - :
{ وَإِنْ تُطِيعُ أَكْثَرَ مَنْ فِي الْأَرْضِ }
أَي : أَنْ تُطِيعَهُمْ فِي أَكْلِ الْمَيْتَةِ ، يُضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ، أَي : عَنِ الطَّرِيقِ
الْحَقِّ ، ثُمَّ قَالَ : « غَنَّ يَتَّبِعُونَ إِلَى الظَّنِّ » يَرِيدُ : أَنَّ دِيْنَهُمُ الَّذِي هُمْ عَلَيْهِ ظَنٌّ ،
وَهُوَ لَمْ يَأْخُذْهُ عَلَى بَصِيرَةٍ « وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَحْرُصُونَ » : يَكْذِبُونَ فِي ادِّعَاءِ
الْقَطْعِ .

فصل في رد شبه نفاة القياس
تمسك نفاة القياس بهذه الآية الكريمة؛ لأن الله - تبارك وتعالى - بالغ في ذم
الكفار في كثير من آيات القرآن العظيم بكونهم متبعين للظن ، والشيء الذي
جعله الله - تبارك وتعالى - موجباً للذم ، [لا بد و ، يكون في أقصى مراتب
الذم ، والعمل بالقياس يوجب اتباع الظن ، فوجب كونه مذموماً] محرماً لا
يقال : لما ورد الدليل القاطع بكونه حجة ، كان العمل به عملاً يدل القاطع :
إمّا أن يكون عقلياً ، أو سمعياً ، والأول باطل؛ لأن العقل لا مجال له في أن
العمل بالقياس جائز ، أو غير جائز ، ولا سيما عند من ينكر تحسين العقل
وتفبيحه .

والثاني أيضاً باطل؛ لأن الدليل السمعي إنما يكون قاطعاً لو كان متواتراً ،
وكانت الدلالة قاطعاً غير محتملة لوجه آخر سوى هذا المعنى الواحد ، ولو
حصل مثل هذا الدليل ، لعلم الناس بالضرورة كون القياس حجة ، ولا ارتفاع
الخلاف فيه ، فحيث لم يوجد ذلك ، علمنا أن الدليل القاطع على صحة القياس
مفقود .

الثاني : هب أنه الدليل القاطع على أن القياس حجة ، إلا أن ذلك لا يتم العمل
بالقياس إلا مع اتباع الظن؛ لأن التمسك بالقياس مبني على مقامين .
أحدهما : أن الحكم في محل الوقاف معلل بكذا .

والثاني : أن ذلك المَعْنَى حاصل في حلّ الخلاف ، فهذهان المقامان إن كانا معلومين على سبيل القطع واليقين ، فهذا ممّا لا خلاف في صحته بين العقلاء ، وإن كان مجموعهما أو كان أحدهما ظنّاً؛ فحينئذ لا يتمّ العمل بهذا القياس إلا بمتابعة الظنّ ، وحينئذ يدخل تحت النصّ الدّال على أن متابعة الظنّ مذمومة . والجواب : لم لا يجوز أن يُقال : إن الظنّ عبارة عن الاعتقاد الرَّاجح إذا لم يُسند إلى أمانة ، [وهو مثل اعتقاد الكفار أمّا إذا كان الاعتقاد الرَّاجح مستنداً إلى أمانة] فهذا الاعتقاد لا يُسمّى ظنّاً ، وبهذا الطريق سقط الاستدلال .

(7/141)

إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ (117)

في « أعلم » قولان : أحدهما : أنّها ليست للتفصيل ، بل بمعنى اسم فاعل في قوتها كأنه قيل : إن ربك هو يعلم . قال الواحدي - رحمه الله - : « ولا يجوز ذلك؛ لأنه لا يطابق : وهو أعلم بالْمُهْتَدِينَ » .

والثاني : أنّها على بابها من التفصيل ، ثم اختلف هؤلاء في محلّ « مَنْ » : فقال بعض البصريين : هو جرّ بحرف مُقَدَّر حُذِفَ وبقي عمله؛ قوله الدّلالة عليه بقوله : « وهو أعلم بالْمُهْتَدِينَ » وهذا ليس بشيء؛ لأنه لا يُحذف الجرّ ويبقى أثره إلا في مواضع تقدّم التّنبية عليها ، ما ورد بخلافها ، فضرورة؛ كقوله [الطويل] :

2299- أَشَارَتْ كُلِّبٍ بِالْأَكْفِ الْأَصَاغِ
وقوله : [الكامل]

2300- حَتَّى تَبَدَّحَ فَارْتَقَى الْأَعْلَامِ

الثاني : أنّها في محلّ نصب على إسقاط الحافض؛ كقوله : [الوافر]

2301- تَمَرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا
قاله أبو الفتح . وهو مردودٌ من وجهين :

الأول أن ذلك لا يطرد .
الثاني : أن أفعل التّفصيل لا تنصب بنفسها؛ لصعفها .

الثالث : وهو قول الكوفيين - أنه نصب بنفس أفعل ، فإنها عندهم تعمل عمل الفعل .

الرابع : أنها منصوبة بفعل مُقَدَّر يدل عليه أفعل ، قاله القارسي؛ وعلي حرج قول الشاعر : [الطويل]

2302- أَكْرَرُ وَأَحْمَى لِلْحَقِيقَةِ مِنْهُمْ ... وَأَصْرَبَ مَنَّا بِالسُّيُونِ الْقَوَانِسَا

ف « القوانيس » تُصَبُّ بإضمار فعلٍ ، أي : يَصْرِبُ الْقَوَانِسُ؛ لأن أفعل ضعيفة كما تقرّر .

الخامس : أنّها مرفوعة المحلّ بالابتداء ، و « يَضِلُّ » : حَبْرُهُ ، وَالْجُمْلَةُ مُعْلَقَةٌ لِأَفْعَلِ التّفصيل؛ فهي محلّ نصب بها؛ كأنه قيل : أعلم أيّ النَّاسِ يَضِلُّ كقوله : { لَتَعْلَمَ أَيُّ الْجَزْبَيْنِ أَحْصَى } [الكهف : 12] ، وهذا رأي الكسائي ، والرّجّاح ، والمبرّد ، ومكي ، وإلا أن أبا حيان ردّه؛ بان التعليل فرع ثبوت العمل في

المَفْعُول به ، وأَفْعَل لا يَعْمَل فيه ، فلا يُعَلَّق .
والرَّاجِح من هذه الأَقْوَال : نَصَبُهَا بمضمَر ، وهو قول القَارِسِيِّ ، وقواعد
البصريين مُوَافِقَةٌ لَهُ ، ولا يَجُوز أن تكون « مَنْ » في محلِّ جَرِّ بإِضافة أَفْعَل
إِلَيْهَا؛ لِئَلَّا يَلْزَم مَحْدُورٌ عَظِيمٌ ، وذلك أَنَّ أَفْعَلَ التَّفْصِيل لا تُصَاف إِلَّا إِلَى جَنْسِهَا
، فإذا قُلْت : « رَبِّدْ أَعْلَمُ الصَّالِينَ » لَزِمَ أن يكون « رَبِّدْ » بَعْضُ الصَّالِينَ ، أي :
مُتَّصِفٌ بالصَّلَالِ ، فهذا الوَجْه مُسْتَحِيلٌ في الآية الكريمة ، وهذا عند من قرأ «
يَصِلُ » يَفْتَحُ حَرْفَ الْمُضَارَعَةِ ، أمَّا من قرأ بِضَمِّهِ : « يُصِلُ » - وهو الحسن ،
وأحمد بن أبي سُرَيْجٍ - ، فقال أَبُو البَقَاءِ : « يَجُوزُ أن تكون « مَنْ » في موضع
جَرِّ بإِضافة « أَفْعَل » إليها » .
قال : « إِمَّا على مَعْنَى : هو أَعْلَمُ المُصَلِّينَ ، أي : من يجد الصَّلَال وهو من
أَصْلَبْتُهُ ، أي : وَجَدْتَهُ ضَالًّا؛ مثل أَحَدْتُهُ ، أي : وَجَدْتَهُ مَحْمُودًا ، أو مَعْنَى : أنه
يَصِلُ عن الهدى » .

(7/142)

قال شهبأ الدِّين : ولا حَاجَةَ إلى اِتِّكَابِ مِثْلِ الأَمَاكِنِ الحَرَجَةِ ، وكان قد عَبَّرَ
قَبْلَ ذلك بِعِبَارَاتٍ اسْتَعْظَمْتُ التُّطُقَ بِهَا ، فَصَرَّبْتُ عَنْهَا إلى أُمْتِلَةِ من قَوْلِي ،
والَّذِي تُحْمَلُ عَلَيْهِ هذه القراءة ، ما تَقَدَّضَ من المُحْتَارِ؛ وهو النَّصَبُ بِمُضْمَرٍ ،
وفاعِلُ « يُصِلُ » على هذه القراءة : ضميرُ يَعودُ على الله - تعالى - على مَعْنَى
: يَجِدُهُ ضَالًّا ، أو يَخْلُقُ فِيهِ الصَّلَالِ « لا يسألُ عَمَّا يَفْعَلُ » وَيَجُوزُ أن يكون
ضميرُ « مَنْ » أي : أَعْلَمُ مَنْ يَصِلُ النَّاسُ ، والمَفْعُولُ مَحْدُوفٌ ، وأمَّا على
القراءة الشَّهيرةِ بِفَالِقَاعِ ضميرُ « مَنْ » فقط ، و « مَنْ » يَجُوزُ أن تَكُنْ
مَوْضُوعًا ، وهو الظَّاهِرُ ، وأن تكون تَكْرِرَةً مَوْضُوعًا ، ذكره أَبُو البَقَاءِ .
فإن قيل هو « أَعْلَمُ بالمُهْتَدِينَ » يوجب وقوع التَّفَاوُتِ في عِلْمِ الله ، وهو
مُحَالٌ ؟
فالجواب : أن حُصُولَ التَّفَاوُتِ في علم الله مُحَالٌ ، إِلَّا أن المَقْصُودُ من هذا
اللَّفْظِ :
العِنَايةُ بِإِظْهَارِ هِدَايَةِ المُهْتَدِينَ فوق الهداية بِإِظْهَارِ ضَلَالِ الصَّالِينَ ، ونظيرُهُ
قوله تعالى - : { إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا } [الإسراء : 7
[فذكر الإحسان مَرَّتَيْنِ ، والإساءة مِرَّةً واحدةً ، وَمَعْنَى : قوله - تعالى - :
{ أَعْلَمُ بالمهتدين } أي : يُجَازِي كَلًّا بما يستحقون .

(7/143)

فَكُلُّوا مِمَّا ذُكِرَ إِيْسَمُ اللّهِ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ بِآيَاتِهِ مُؤْمِنِينَ (118) وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا
مِمَّا ذُكِرَ إِيْسَمُ اللّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ قُضِيَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرَرْتُمْ إِلَيْهِ وَإِنْ
كَثِيرًا لِيُضِلُّوا بِأَهْوَائِهِمْ بَغَيْرِ عِلْمٍ إِنْ رَبُّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِالْمُعْتَدِينَ (119)

في هذه القَاءِ وجهان :
أحدهما : أَنَّهَا جوابُ شَرْطٍ مُقَدَّرٍ .
قال الرَّمَحَشَرِيُّ بعد كلام : فقيل للمُسْلِمِينَ : إن كُنْتُمْ مُتَحَقِّقِينَ بالإيمان ،

فَكُلُوا] وذلك أَنَّهُمْ كانوا يَقُولون للمُسْلِمِينَ : إِنَّكُمْ تَزْعُمُونَ أَنَّكُمْ تَعْبُدُونَ اللَّهَ ، فما قِيلَ لِهَذَا أَحَقُّ أَنْ تَأْكُلُوا مِمَّا قَتَلْتُمُوهُ أَنتُمْ ، وقال الله - تعالى - للمسلمين : { فَكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ } .
والثاني : أَنها عَاطِفَةٌ على مَحذُوفٍ .
قال الواحدي : « ودَخَلَتِ الفَاءُ للعطفِ على ما دَلَّ عليه أوَّلُ الكلامِ ، كأنه قيل : كونوا على الهدى ، فكلوا » . والظاهر : أَنها عَاطِفَةٌ على ما تقدَّم من مَصْمُومِ الجَمَلِ المُتَقَدِّمَةِ كأنه قيل : « اتَّبِعُوا ما أَمَرَكم اللهُ تعالى من أَكْلِ المُذَكِّي دون الميتة ، فكلوا » .
فإن قيل : إنهم كانوا يُبَيِّحُونَ أَكْلَ ما دُيِّحَ على اسمِ الله - تعالى - ، ولا يُتَازَعُونَ فيه ، وإنما التَّزاعُ في أَنَّهُمْ أَيْضاً كانوا يُبَيِّحُونَ أَكْلَ الميتة ، والمُسْلِمُونَ كانوا يَحَرِّمُونها ، وإذا كان كذلك ، كان وُزُودُ الأَمْرِ بإباحة ما ذُكِرَ اسمُ الله عليه عِبْتاً ، لأنَّه يقتضي إِبْتِياتِ الحُكْمِ في المُتَبَقِّعِ عليه ، وترك الحُكْمِ في المُحْتَلِفِ فيه .
فالجواب : لعلَّ القومَ يَحَرِّمُونَ أَكْلَ المُذَكِّاةِ ، ويُبَيِّحُونَ أَكْلَ الميتة ، فالله - تبارك وتعالى - ردَّ عليهم في الأَمْرَيْنِ ، فحكم بحلِّ المُذَكِّاةِ بقوله : { فَكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ } وبتحريمِ الميتة بقوله : { وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ } [الأنعام : 21] أو يُحْمَلُ قوله : { فَكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ } على أن المُراد : اجْعَلُوا أَكْلَكُمْ مقصوراً على ما ذكر اسمُ الله عليه ، فيكون المَعْنَى على هذا الوجه ، تحريم أَكْلِ الميتة فقط .
قوله : « وَمَا لَكُمْ » مُبْتَدَأٌ وخبر ، وقوله : « أَلَا تَأْكُلُوا » فيه قولان : أحدهما : هو حَذْفُ حَرْفِ الجَرِّ ، أيُّ اسْتَقَرَّ في مَعْنَى الأَكْلِ مِمَّا ذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ ؛ وهو قول أبي إسحاق الرَّجَّاحِ فلما حُذِفَتْ « في » جَرَى القولان المَشْهُوران ، ولم يذكر الرَّمَحْشَرِيُّ غير هذا الوجه .
الثاني : أَنها في محلِّ تَصْبٍ على الحال ، والتَّقْدِيرُ : وأيُّ شَيْءٍ لَكُمْ تَارِكِينَ للأَكْلِ ، ويؤبَدُ ذلك وَقوعُ الحالِ الصَّرِيحَةِ في مِثْلِ التَّرْكِيبِ كَثِيراً ، نحو : { فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكَرَةِ مُعْرِضِينَ } [المدثر : 49] إلا أن هذا مَرْدُودٌ بِوَجْهَيْنِ : أحدهما : أَنَّ « أَنْ » تُخَلِّصُ الفِعْلَ للاستِقْبَالَ ، فكيف يَقَعُ ما بَعْدَها حالاً؟ والثاني : أَنها مع ما بعدها مُؤَوَّلَةٌ بالمصدر ، وهو أَشْبَهُهُ بالمَصْمُومَاتِ كما تقدَّم تحريره ، والحالُ إِنَّمَا تُكونُ نكرةً .
قال أبو البقاء : إلا أن يُقَدَّرَ حَذْفُ مُضَافٍ ، فيَجُوزُ ، أي : « وما لَكُمْ دَوِي أَلَا تَأْكُلُوا » وفي تَكَلُّ ، فمفعول « تَأْكُلُوا » مَحذُوفٌ بِقِيَّتِ صَفْتِهِ ، تقديره : « شَيْئاً مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ » ويجوز أَلَّا يُراد مَفْعُولٌ ، بل المُراد : وَمَالٌ لَكُمْ أَلَّا يَقَعُ مِنْكُمْ الأَكْلُ ، وتكون « مِنْ » لابتِدَاءِ العَايةِ ، أي : أن لا تَبْتَدِئُوا بالأَكْلِ من المَذْكَورِ عليه اسمُ الله ، وَرُعِمَ ، أَنَّ « لَا » مَزِيدَةٌ ، وهذا قَاسِدٌ ؛ إذا لا داعِي لزيادتها .

(7/144)

قوله : « وقد فَصَّلَ لَكُمْ ما حَرَّمَ » قرأ ابنُ كثير ، وأبو عمرو ، وابنُ عامِرٍ : بِنائِهما للمَفْعُولِ : ونافع ، وحفصٌ عن عاصم : بِنائِهما للفاعِلِ ، وحمزة ، والكسائيُّ ، وأبو بكر عن عاصم : بِناءِ الأوَّلِ للفاعلِ ، وبناءِ الثاني للمَفْعُولِ ، ولم يأتِ عكس هذه ، وقرأ عطية العوفيُّ كقراءة الأَخوين ، إلا أَنَّهُ خَفَّفَ الصَّادَ من « فَصَّلَ » والقَائِمِ مقامَ الفاعِلِ : هو المَوْضُوعُ ، وعائده من قوله : « حَرَّمَ »

عَلَيْكُمْ . وَالْقَاعِل فِي قِرَاءَةِ مَنْ بَنَى لِلْقَاعِلِ ضَمِيرَ اللَّهِ - تَعَالَى - ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ تَصْبٍ عَلَى الْحَالِ .

فصل في المراد من الآية
قوله : « فَصَّلْ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ » قال أكثر المفسرين : هو المراد من قوله تعالى : { حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخَنزِيرِ } فِي أَوَّلِ الْمَائِدَةِ [الآية : 3] ، وَفِيهِ إِشْكَالٌ ، وَهُوَ أَنَّ سُورَةَ الْأَنْعَامِ مَكِّيَّةٌ ، وَسُورَةُ الْمَائِدَةِ مِنْ آخِرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ - تَعَالَى - بِالْمَدِينَةِ ، فَقَوْلُهُ : « فَصَّلْ » يَجِبُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْمُفَصَّلُ مُتَقَدِّمًا عَلَى هَذَا الْمُجْمَلِ ، وَالْمَدَنِيُّ مُتَأَخَّرٌ عَنِ الْمَكِّيِّ ، فَيَمْتَنِعُ كَوْنُهُ مُتَقَدِّمًا ، وَلِقَائِلُ أَنْ يَقُولَ : الْمُفَصَّلُ : هُوَ قَوْلُهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - بَعْدَ هَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ : { قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ } [الْأَنْعَامُ : 145] ، الْآيَةُ ، وَهِيَ هُوَ الْمُرَادُ ، خُصُوصًا أَنْ بَعْدَ هَذِهِ الْآيَةِ بِقَلِيلٍ ، إِلَّا أَنَّ هَذَا الْقَدْرَ مِنَ التَّأخِيرِ لَا يَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ هُوَ الْمُرَادُ ، خُصُوصًا أَنَّ السُّورَةَ نَزَلَتْ دَفْعَةً وَاحِدَةً بِإِجْمَاعِ الْمُفَسِّرِينَ عَلَى مَا تَقَدَّمَ ، فَيَكُونُ فِي حُكْمِ الْمُقَارِنِ .
قوله : « إِلَّا مَا اضْطُرَرْتُمْ إِلَيْهِ » فِي الْأَسْتِثْنَاءِ وَجِهَانِ :
أحدهما : أَنَّهُ مُنْقَطِعٌ ، قَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ وَالْحَوْفِيُّ .
والثاني : أَنَّهُ [اسْتِثْنَاءٌ] مُتَّصِلٌ .

قال أبو البقاء : « ما » فِي مَوْضِعِ تَصْبٍ عَلَى الْأَسْتِثْنَاءِ مِنَ الْجِنْسِ مِنْ طَرِيقِ الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّهُ وَبِحُكْمِ بَتْرِكِ الْأَكْلِ مِمَّا سُمِّيَ عَلَيْهِ ، وَذَلِكَ يَتَّصِمُنُ الْإِبَاحَةَ مُطْلَقًا .
قال شهاب الدين : الْأَوَّلُ أَوْضَحُ وَالْإِتِّصَالُ قَلِقَ الْمَعْنَى ، ثُمَّ قَالَ : « وَقَوْلُهُ : »
وقد فصل لكم ما حرم عليكم « أي : فِي حَالِ الْاِخْتِيَارِ ، وَذَلِكَ حَالٌ حَالِ الْاضْطِرَارِ » .

قوله : « وَإِنَّ كَثِيرًا لِيُضِلُّونَ » قَرَأَ الْكُوفِيُّونَ بِضَمِّ الْيَاءِ ، وَكَذَا اللَّيْ فِي يُونس : { رَبَّنَا لِيُضِلُّوا } [الْآيَةُ : 88] وَالْبَاقُونَ : بِالْفَتْحِ ، وَسَيَأْتِي لِذَلِكَ تَطَايُرٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَغَيْرِهَا ، وَالْقِرَاءَتَانِ وَاضِحَتَانِ ؛ فَانْه يُقَالُ : ضَلَّ فِي نَفْسِهِ ، وَأَصْلٌ غَيْرُهُ ، فَالْمَفْعُولُ مَحْدُوفٌ عَلَى قِرَاءَةِ الْكُوفِيِّينَ ؛ وَهِيَ أَبْلَغُ فِي الدَّمِّ ، فَانْهَا تَنْصَمِنُ فُتِحَ فَعَلِهِمْ ، بِحَيْثُ ضَلُّوا فِي أَنْفُسِهِمْ ، وَأَصْلُوا غَيْرَهُمْ ؛ كَقَوْلِهِ - تَعَالَى - : { وَأَصْلُوا كَثِيرًا وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ } [الْمَائِدَةُ : 77] .
قيل المراد به : عمرو بن لحيّ فمن دونه من المشركين الذين اتخذوا البحائر والسوايب وقراءة الفتح لا تُحوِّجُ إلى حذف ، فَرَجَّحَهَا بَعْضُهُمْ بِهَذَا وَأَيْضًا :
فإنهم أجمَعُوا عَلَى الْفَتْحِ فِي « ص » عِنْدَ قَوْلِهِ :

(7/145)

{ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنِ سَبِيلِ اللَّهِ } [26] .
وقوله : « يَا هَوَاتِنَهُمْ » متعلق بـ « يَضِلُّونَ » وَالْبَاءُ سَبَبِيَّةٌ ، أَي : اتِّبَاعُهُمْ أَهْوَاءَهُمْ ، وَشَهْوَاتِهِمْ .
وقوله : « بغير علم » متعلق بِمَحْدُوفٍ ، لِأَنَّهُ حَالٌ ، أَي : يَضِلُّونَ مُصَاحِبِينَ لِلْجَهْلِ أَي : مُلْتَبِسِينَ بِغَيْرِ عِلْمٍ .
فصل في المراد بالآية

قيل : المراد : عمرو بن لحيّ كما تقدّم ؛ لِأَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ غَيَّرَ دِينَ إِسْمَاعِيلَ .
وقال الرَّجَّاحُ : المراد منه الَّذِينَ يُحَلِّلُونَ الْمَيْتَةَ ، وَيُنَاطِرُونَكُمْ فِي إِحْلَالِهَا ، وَيَحْتَجُّونَ عَلَيْهَا بِقَوْلِهِمْ لِمَا أَحَلَّ أَنْتُمْ ، فَبِأَنَّ يَحُلُّ مَا يَدْبَحُهُ اللَّهُ أَوْلَى ، وَكَذَلِكَ

كل ما يَصِلُونَ فِيهِ مِنْ عِبَادَةِ الْأَوْثَانِ ، وَالطَّعْنِ فِي نُبُوَّةِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَإِنَّمَا يَتَّبِعُونَ فِيهِ الْهَوَى وَالشَّهْوَةَ [بِغَيْرِ عِلْمٍ وَهَذِهِ الْآيَةُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ التَّقْلِيدَ حَرَامٌ؛ لِأَنَّهُ قَوْلٌ بِمَحْضِ الْقَوَى وَالشَّهْوَةِ] ثُمَّ قَالَ : « إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْدِينَ » أَي : هُوَ الْعَالِمُ بِمَا فِي صَمَائِرِهِمْ مِنَ التَّعَدِّيِّ ، وَطَلَبِ نُصْرَةِ الْبَاطِلِ ، وَالسَّعْيِ فِي إِحْقَاءِ الْحَقِّ ، وَإِذَا كَانَ عَالِمًا بِأَحْوَالِهِمْ وَقَادِرًا عَلَى مَجَازَاتِهِمْ ، فَهُوَ تَعَالَى بِجَازِيهِمْ عَلَيْهَا وَالْمَقْصُودُ مِنْهُ التَّهْدِيدِي وَالتَّخْوِيفُ .

(7/146)

وَدَرُّوا ظَاهِرَ الْإِثْمِ وَبَاطِنَهُ إِنَّ الَّذِينَ يَكْسِبُونَ الْإِثْمَ سَيُجْزَوْنَ بِمَا كَانُوا يَفْتَرُونَ (120)

لَمَّا بَيَّنَّ اللَّهُ فَصَلَ الْمُحَرَّمَاتِ ، بِأَتْبَعَهُ بِمَا يَجِبُ تَرْكُهُ بِالْكُلِّيَّةِ ، وَالْمُرَادُ بِهِ : مَا يُوجِبُ الْإِثْمَ ، وَهِيَ الذُّنُوبُ كُلُّهَا .
 قَالَ قَتَادَةُ : الْمُرَادُ « بَاطِنُهُ وَظَاهِرُهُ » عِلَانِيَتُهُ وَسِرِّهِ .
 وَقَالَ مُجَاهِدٌ : ظَاهِرُهُ مِمَّا يَعْمَلُهُ الْإِنْسَانُ بِالْجَوَارِحِ مِنَ الذُّنُوبِ ، وَبَاطِنُهُ : مَا يَتُوبُهُ وَيَقْصِدُهُ بِقَلْبِهِ ؛ كَالْمُصِرِّ عَلَى الذَّنْبِ .
 وَقَالَ الْكَلْبِيُّ : ظَاهِرُهُ : الرَّئَا ، وَبَاطِنُهُ الْمُحَالَةُ ، وَأَكْثَرُ الْمُفَسِّرِينَ عَلَى أَنَّ ظَاهِرَهُ : الْإِعْلَانُ بِالرَّئَا ، وَهُمْ أَصْحَابُ الرَّأْيَاتِ ، وَبَاطِنُهُ : الْاسْتِسْرَاءُ ، وَكَانَتِ الْعَرَبُ يُحِبُّونَ الرَّئَا ، وَكَانَ الشَّرِيفُ يَسْتَسِرُّ بِهِ ، وَغَيْرُ الشَّرِيفِ لَا يُبَالِي بِهِ ، فَيُظْهِرُهُ .
 وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ : ظَاهِرُ الْإِثْمِ : نِكَاحُ الْمُحَارِمِ ، وَبَاطِنُهُ الرَّئَا .
 وَقَالَ ابْنُ رَيْدٍ : ظَاهِرُهُ : التَّعَرِّيُّ مِنَ الشِّيَابِ فِي الطَّوَافِ وَالْبَاطِنُ : الرَّئَا ، وَرَوَى حَيَّانٌ عَنِ الْكَلْبِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - ظَاهِرُ الْإِثْمِ : طَوَافُ الرَّجَالِ بِالْبَيْتِ نَهَارًا عُرَاةً ، وَبَاطِنُهُ ، طَوَافُ النِّسَاءِ بِاللَّيْلِ عُرَاةً .
 وَقِيلَ هَذَا النَّهْيُ عَامٌّ فِي جَمِيعِ الْمُحَرَّمَاتِ ، وَهُوَ الْأَصْحَحُ ؛ لِأَنَّ تَخْصِيصَ اللَّفْظِ الْعَامِّ بِصُورَةٍ مُعَيَّنَةٍ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ ، غَيْرُ جَائِزٍ ، ثُمَّ قَالَ : « إِنَّ الَّذِينَ يَكْسِبُونَ الْإِثْمَ سَيُجْزَوْنَ بِمَا كَانُوا يَفْتَرُونَ » وَالْإِقْتِرَافُ : الْاِكْتِسَابُ كَمَا تَقَدَّمَ ، وَظَاهِرُ النَّصِّ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ وَأَنَّ يُعَاقَبَ الْمُذْنِبُ عَلَى الذَّنْبِ ، إِلَّا أَنَّ الْمُسْلِمِينَ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ إِذَا تَابَ ، وَلَمْ يُعَاقَبْ ، وَأَهْلُ السُّنَّةِ زَادُوا شَرْطًا ، وَهُوَ أَنَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - قَدْ يَعْفُو عَنِ الْمُذْنِبِ ؛ لِقَوْلِهِ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - : { إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ } [النِّسَاءُ : 48] الْآيَةَ .

(7/147)

وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَيْكُمْ لِيُجَادِلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ (121)

لَمَّا بَيَّنَّ جَلَّ كُلُّ مَا دُبِحَ عَلَى اسْمِ اللَّهِ - تَعَالَى - ذَكَرَ بَعْدَهُ تَحْرِيمَ مَا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ ، وَيَدْخُلُ فِيهِ الْمَيْتَةُ ، وَمَا دُبِحَ عَلَى ذِكْرِ الْأَصْنَامِ .
 قَالَ عِضَاءُ : كُلُّ مَا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ مِنْ طَعَامٍ أَوْ شَرَابٍ ، فَهُوَ حَرَامٌ ؛

لَعُمُومِ الْآيَةِ :
وقال ابنُ عَبَّاسٍ : الآيةُ الكريمةُ في تَحْرِيمِ المِيتاتِ وما في مَعْنَاهَا ، وَثِقَلِ عَنْ
عَطَاءِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ ، وفي تَحْرِيمِ الدَّبَائِحِ الَّتِي كَانُوا يَدْبَحُونَهَا عَلَى اسْمِ الْأَصْنَامِ
، وَاحْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ - رضي الله عنهم - في دَبِيحَةِ الْمُسْلِمِ ، إِذَا لَمْ يُذَكَّرْ اسْمَ اللَّهِ
عَلَيْهِ .

فذهب قَوْمٌ إِلَى تَحْرِيمِهَا سِوَاءَ تَرْكِ التَّسْمِيَةِ عَامِداً أَوْ تَاهِيئاً ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ
سِيرِينَ ، وَالشَّعْبِيِّ وَأَحْمَدَ فِي رِوَايَةٍ ، وَطَائِفَةٌ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ لِظَاهِرِ الْآيَةِ
الْكَرِيمَةِ .

وَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى تَحْلِيلِهَا ، يُرْوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ،
وَأَحْمَدَ فِي رِوَايَةٍ .

وذهب قوم إلى أنه إن ترك التسمية عامداً ، لم يحل ، وإن تركها سهواً ، أحلت
، وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ ، وَمَذْهَبُ أَحْمَدَ .

وَمَنْ أَبَاحَهَا ، قَالَ : الْمُرَادُ مِنَ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ : وَهِيَ دُبْحُ عَلَى غَيْرِ اسْمِ اللَّهِ ؛ لِقَوْلِهِ
: « وَإِنْ لَفَسِقَ » وَالْفَسْقُ فِي غَيْرِ ذِكْرِ اسْمِ اللَّهِ ؛ كَمَا قَالَ فِي آخِرِ السُّورَةِ

الْعَظِيمَةِ : { قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ }
[الْأَنْعَامُ : 145] إِلَى قَوْلِهِ { أَوْ فَسَقًا أَهْلًا لِغَيْرِ اللَّهِ } وَأَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى

أَنَّهُ لَا يُفْسَقُ أَكْلُ دَبِيحَةِ الْمُسْلِمِ الَّذِي تَرَكَ التَّسْمِيَةَ ، وَأَيْضًا : وَقَوْلُهُ - تَعَالَى : {
وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لِيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ } وَهَذِهِ الْمُنَاطَرَةُ إِنَّمَا كَانَتْ

فِي مَسْأَلَةِ الْمَيْتَةِ عَلَى أَنَّ الْمُشْرِكِينَ قَالُوا لِلْمُسْلِمِينَ : مَا يَقْتُلُهُ الصَّغَرُ وَالْكَلْبُ
تَأْكُلُونَهُ ، وَمَا يَقْتُلُهُ اللَّهُ فَلَا تَأْكُلُونَهُ ، وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ : إِنَّهُمْ قَالُوا : تَأْكُلُونَ مَا

تَقْتُلُونَهُ ، وَلَا تَأْكُلُونَ مَا يَقْتُلُهُ اللَّهُ - تَعَالَى - ، وَهَذِهِ الْمُنَاطَرَاتُ مَخْصُوصَةٌ بِأَكْلِ
الْمَيْتَةِ ، وَقَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى - : { وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ } وَهَذَا

مَخْصُوصٌ بِمَا دُبِحَ عَلَى اسْمِ النَّصْبِ ، يَعْنِي : لَوْ رَضَيْتُمْ بِهَذِهِ الدَّبِيحَةِ الَّتِي دُبِحَ
عَلَى اسْمِ الْهَدْيَةِ لِلْأوثانِ ، فَقَدْ رَضَيْتُمْ بِالْهَيْئَةِ فَذَلِكَ يُوجِبُ الشِّرْكَ .

قَالَ الشَّافِعِيُّ : فَأَوَّلُ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ ، وَإِنْ كَانَ عَامًّا بِحَسَبِ الصِّيغَةِ ، إِلَّا أَنْ
آخَرَهَا لَمَّا حَصَلَتْ فِيهِ هَذِهِ الْقِيُودُ الثَّلَاثَةُ ، عَلِمْنَا أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْعُمُومِ :

الْخُصُوصِ ، وَعَنْ عَائِشَةَ : رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ هُنَا أَقْوَامٌ
حَدِيثُ عَهْدِهِمْ بِشِرْكَ يَأْتُونَنَا بِاللَّحْمِ ، لَا يُدْرِي يَذْكُرُونَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا أَمْ لَا ،

قَالَ : « أَذْكُرُوا أَنَّكُمْ اسْمُ اللَّهِ ، وَكَلُّوا » وَلَوْ كَانَتِ التَّسْمِيَةُ شَرْطًا لِلْإِبَاحَةِ ، كَانَ
الشَّرْكَ فِي وُجُودِهَا مَانِعًا كَالشَّرْكَ فِي أَصْلِ الدَّبْحِ .

قَوْلُهُ : « وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ » هَذِهِ الْجُمْلَةُ فِيهَا أَرْبَعَةٌ أَوْجُهٌ :
أَحَدُهَا : أَنَّهَا مُسْتَأْتَفَةٌ ، قَالُوا : وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَنْسُوقَةٌ عَلَى مَا قَبْلَهَا ؛ لِأَنَّ

الْأَوْلَى طَلَبِيَّةٌ ، وَهِيَ حَبْرِيَّةٌ ، وَتُسَمَّى هَذِهِ الْوَاوُ ، وَوَالِاسْتِئْتِافِ .

(7/148)

وَالثَّانِي : أَنَّهَا مَنْسُوقَةٌ عَلَى مَا قَبْلَهَا ، وَلَا يُبَالَى بِتَحْلِفِهَا ، وَهُوَ مَذْهَبُ سَبِيئَةَ ،
وَقَدْ تَقَدَّمَ تَحْقِيقُ ذَلِكَ ، [وَقَدْ أَوْرَدْتُ مِنْ ذَلِكَ سَوَاهِدَ صَالِحَةٍ مِنْ شِعْرِ وَغَيْرِهِ
.

الثَّالِثُ : أَنَّهَا حَالِيَّةٌ ، أَي : « لَا تَأْكُلُوهُ ، الْحَالُ : أَنَّهُ فِسْقٌ » وَقَدْ تَبَجَّحَ الْإِمَامُ
الرَّازِيُّ بِهَذَا الْوَجْهِ عَلَى الْحَتْفِيَّةِ ، حَيْثُ قَلَبَ دَلِيلَهُمْ عَلَيْهِمْ بِهَذَا الْوَجْهِ ، وَذَلِكَ
أَنَّهُمْ يَمْنَعُونَ مِنْ أَكْلِ مَثْرُوكِ التَّسْمِيَةِ ، وَالشَّافِعِيُّ لَا يَمْنَعُونَ مِنْهُ اسْتِدْلًا عَلَيْهِمْ

الْحَتْفِيَّةِ بظَاهِرِ هَذِهِ الْآيَةِ .
 فقال الرَّازِي : هذه الجُمْلَةُ حَالِيَّةٌ ، ولا يَجُوزُ أن تَكُونَ مَعْطُوفَةٌ لِتَحَالُفِهَا طَلَبًا
 وخبراً ، فتعَيَّن أن تكون حَالِيَّةٌ ، وإذا كان حَالِيَّةً ، كان المعنى : « لا تَكُلُوهُ حَال
 كَوْنِهِ مُفَسِّقًا » ، ثم هذا الفِسْقُ مُجْمَلٌ قد فَسَّرَهُ اللهُ تعالى في مَوْضِعٍ آخَرَ
 فقال : « أو فِسْقًا أَهْلٌ لِعَبْرِ اللهِ بِهِ » يعني : أنه إِذَا دُكِّشَ على الذَّبِيحَةِ عَيْرِ
 اسمِ اللهِ ، فَإِنَّهُ لا يَجُوزُ أَكْلُهَا ؛ لِأَنَّهُ فِسْقٌ .
 ونحن نَقُولُ بِهِ ، ولا يَلَزَمُ من ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا لم يُذَكَّرِ اسْمُ اللهِ ، ولا اسْمُ غيره ، أن
 تكون حَرَامًا ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِالتَّفْسِيرِ الَّذِي ذَكَرْتَاهُ ، وَالتَّزَاعُ فِيهِ مُخَالٌ من وُجُوهٍ :
 منها : أَنَّا لا نُسَلِّمُ امْتِناعَ عَطْفِ الحَبْرِ على الطَّلَبِ ، والعَكْسُ ، كما قَدَّمْتُهُ عن
 سِبْوَئِهِ ، وإن سَلَّمْ ، فالواو لِلِاسْتِثْنَاءِ ، كما تقدم ، وما بَعْدَهَا مُسْتَأْنَفٌ ، وإن
 سَلَّمْ أيضًا ، فلا نَسَلِمُ أن « فِسْقًا » في الآية الأخرى مُبَيَّنٌ لِلْفِسْقِ في هذه
 الآية ، فإن هذا لَيْسَ من بابِ المُجْمَلِ والمُبَيَّنِ ؛ لأن له شَرْوْطًا لَيْسَتْ مَوْجُودَةً
 هُنَا . وهذا الَّذِي قاله مُشْتَمِلٌ من كلامِ الرَّمَحْشَرِيِّ : فإنه قال :
 فإن قُلْتَ : قد ذَهَبَ جماعةٌ من المُجْتَهِدِينَ إلى جَوَازِ أَكْلِ ما لَمْ يُذَكَّرِ اسْمُ اللهِ
 عليه بِنِسْيَانٍ أو عَمْدٍ .
 قلت : قد تَلَوْتُهُ هؤُلاءِ بِالْمَيْتَةِ ، وبما ذُكِرَ عَيْرِ اسْمِ اللهِ عليه ؛ كقوله : « أو فِسْقًا
 أَهْلٌ لِعَبْرِ اللهِ بِهِ » فهذا أَصْلٌ ما ذَكَرَهُ ابنُ الحَطِيبِ وَتَبَيَّنَ بِهِ وَالصَّمِيرُ في « أَنَّهُ
 يُحْتَمَلُ أن يَعودَ على الأكلِ المَدْلُولِ عليه ب « لا تَأْكُلُوا » ، وأن يَعودَ على
 المَوْضُولِ ، وفيه حَنْئِيذٌ تَأْوِيلانِ :
 أن تَجْعَلَ المَوْضُولَ نَفْسَ الفِسْقِ مبالغةً .
 أو على حَذْفِ مُصَافٍ ، أي : « وَإِنَّ أَكْلَهُ لِفِسْقٍ » أو على الذِّكْرِ المَفْهُومِ من
 قوله : « ذَكَرَ » قال أَبُو حَيَّانٍ : « وَالصَّمِيرُ [ر في] إِنَّهُ » : يَعودُ على الأكلِ ،
 قاله الرَّمَحْشَرِيُّ ، واقْتَصَرَ عليه .
 قال شهابُ الدِّينِ - رحمه الله - : لم يَفْتَصِرْ عليه بل ذَكَرَ : أَنَّهُ يَحُوزُ أن يَعودُ
 على المَوْضُولِ ، وذكر التَّأْوِيلَيْنِ المُتَقَدِّمَيْنِ ، فقال : « الصَّمِيرُ راجعٌ على
 مَصْدَرِ الفِعْلِ الدَّاخِلِ عليه حَرْفِ النِّهْيِ ، بمعنى : وَإِنَّ الأكلَ مِنْهُ لِفِسْقٍ ، أو
 على المَوْضُولِ على أن أَكَلَهُ لِفِسْقٍ ، أو جعل ما لَمْ يُذَكَّرِ اسْمُ اللهِ عليه في
 نفسِ قِسْفًا » .

(7/149)

قوله : « وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لِيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيائِهِمْ » من المُشْرِكِينَ لِإِخْاصِمَا
 مُحَمَّدًا وَأَصْحَابِهِ فِي أَكْلِ المَيْتَةِ .
 وقال عِكْرَمَةُ : المراد بالشَّيَاطِينَ : مَرَدَةُ المَجُوسِ ، لِيُوحُونَ إلى أَوْلِيائِهِمْ من
 مُشْرِكِي قُرَيْشٍ ، وذلك لِأَنَّهُ لما نَزَلَ تَحْرِيمَ المَيْتَةِ ، سَمِعَهُ المَجُوسُ من أَهْلِ
 قَارِسٍ ، فَكَتَبُوا إلى قُرَيْشٍ - وكانت بَيْنَهُمْ مَكاتِبَةٌ - أَنَّ مُحَمَّدًا وَأَصْحَابَهُ يَرْعُمُونَ
 أَنَّهُمْ يَتَّبِعُونَ أُمَّ اللهِ - تعالى - ثم يَرْعُمُونَ أن ما يَدْبَحُونَهُ حلالًا ، وما يَدْبَحُهُ اللهُ
 حرامًا فوقع في نَفْسِ ناسٍ من المُسْلِمِينَ من ذلك ، فَأَنْزَلَ اللهُ هذه الآيةَ
 الكَرِيمَةَ .
 قوله : « لِإِجَادِلُوكُمْ » متعلِّقٌ ب « يُوحُونَ » أي : « يُوحُونَ لِأَجْلِ مُجَادَلَتِكُمْ
 » ، وَأَصْلُ « يُوحُونَ » يُوحِيُونَ ؛ فَأَعِلَّ .
 قوله : « وَإِن أَطَعْتُمُوهُمْ » قيل : إِنَّ التَّوْطِئَةَ للقسمِ ، فلذلك أَجِيبُ القسمِ

المُقَدَّر بقوله : « إنكم لمُشْرِكُونَ » وحذف جواب الشَّرْط بِلَفْظِ المَاضِي ، وهو ههنا كذلك ، وهو قوله : « وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ » .
قال شهاب الدِّين : كأنه زعم : أنَّ جواب الشَّرْط هو الجُمْلَةُ من قوه : « إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ » والأصل : « فَإِنَّكُمْ » بالفاء ؛ لِأَنَّهَا جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ ، ثم حُذِفَت الفاء ؛ لكونِ فِعْلِ الشَّرْطِ بِلَفْظِ المَاضِي ، وهذا لَيْسَ بِشَيْءٍ ؛ فَإِنَّ القِسْمَ مُقَدَّرٌ قَبْلَ الشَّرْطِ ويُدلُّ على ذلك حَذْفُ اللّامِ المُوطَّئَةِ قَبْلَ « إِنْ » الشَّرْطِيَّةِ ، وَلَيْسَ فِعْلُ الشَّرْطِ مَاضِيًّا ؛ كقوله تعالى : { وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ } [الأعراف : 3] فَهَهُنَا لَا يُمكنه أَنْ يَقُولَ : إِنْ الفاء مَحذُوفَةٌ ؛ لِأَنَّ فِعْلَ الشَّرْطِ مُضَارِعٌ ، وكان أبا البقاء - والله أعلم - أخذ هذا من الحُوفِيِّ ؛ فَإِنِّي رَأَيْتُهُ فِيهِ كما ذَكَرَهُ أَبُو البقاء ، وَرَدَّهُ أَبُو حَيَّانَ بنحو ما تقدم .

فصل في معنى الآية
والمَعْنَى : وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ فِي اسْتِخْلَالِ المِيَّةِ ، إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ، وَإِنَّمَا سُمِّيَ مُشْرِكًا ؛ لِأَنَّهُ أَتَيْتَ حَاكِمًا سِوَى اللَّهِ ، وَهَذَا هُوَ الشَّرْكُ .
وَقَالَ الزَّجَّاجُ : وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ كُلَّ مَنْ أَحَلَّ شَيْئًا مِمَّا حَرَّمَ اللَّهُ ، وَحَرَّمَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ ، فَهُوَ مُشْرِكٌ .

(7/150)

أَوْهَيْنُ كَانَ مَبْنًى فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنْهَا كَذَلِكَ زُيِّنَ لِلْكَافِرِينَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ (122)

لما ذكر تعالى في الآية الأولى؛ أَنَّ المُشْرِكِينَ يُجَادِلُونَ المُؤْمِنِينَ فِي دِينِ اللَّهِ - تعالى - ذكر مَثَلًا يَدُلُّ على حَالِ المُؤْمِنِ المَهْتَدِي ، وعلى حَالِ الكَافِرِ الضالِّ فَبَيَّنَ أَنَّ المُؤْمِنَ بِمَنْزِلَةِ مَنْ كَانَ مَبْنًى ؛ فَجُعِلَ حَيًّا بَعْدَ ذَلِكَ ، وَأَعْطِيَ نُورًا يَهْتَدِي بِهِ فِي مَصَالِحِهِ ، وَأَنَّ الكَافِرَ بِمَنْزِلَةِ المُنْعَمِيسِ فِي ظُلُمَاتٍ لَا خَلَاصَ لَهُ مِنْهَا ، فيكون مُتَحَيِّرًا دَائِمًا .

قوله : « أَوْ مَنْ كَانَ » تقدّم أن الهَمْزَةَ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَقَدَّمَةً على حرف العطفِ ، وهو رَأْيُ الجُمهُورِ ، وَأَنْ تَكُونَ على حَالِهَا وَبَيْنَهَا وَبَيْنَ فِعْلٍ مُضَمَّرٍ ، وَ « مَنْ » فِي محلِّ رَفْعٍ بِالابتداءِ ، وَ « كَمَنْ » حَبْرُهُ ، وَهِيَ مَوْضُوعَةٌ ، وَ « يَمْشِي » فِي محلِّ تَصْبِ صِفَةٍ لَ « نُورًا » .

قال قتادة : أَرَادَ بَ « النور » : كِتَابُ اللَّهِ - تعالى - بَيْنَهُمُ المُؤْمِنِ ، بِهَا يَعْمَلُ ، وَبِهَا يَأْخُذُ ، وَإِلَيْهَا يَنْتَهِي ، وَ « مَثَلُهُ » مُبْتَدَأٌ وَ « فِي الظُّلُمَاتِ » : حَبْرُهُ ، وَالجُمْلَةُ صِلَةٌ « مَنْ » الأُولَى وَ « لَيْسَ بِخَارِجٍ » فِي محلِّ تَصْبِ على الحَالِ مِنَ المَوْضُوعِ ، أَي : « مِثْلُ الَّذِي اسْتَقَرَّ فِي الظُّلُمَاتِ حَالًا كَوْنُهُ مُقِيمًا فِيهَا » . وَقَالَ أَبُو البقاء : « لَيْسَ بِخَارِجٍ فِي مَوْضِعِ الحَالِ مِنَ الصِّمِيرِ فِي « مِنْهَا » وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ الهَاءِ فِي « مَثَلُهُ » لِلْقَصْلِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الحَالِ بِالخَبَرِ » . وَجَعَلَ مَكِّي الجُمْلَةَ حَالًا مِنَ الصِّمِيرِ المُسْتَكْرَنِ فِي « الظُّلُمَاتِ » وَقَرَأَ طَلْحَةُ بنُ مُضَرِّفٍ : « أَقَمَّنُ كَانَ » بِالقَاءِ بَدَلَ الوَاوِ .

فصل في المراد بالآية

اِخْتَلَفُوا فِي هَذِهِ الآيَةِ الكَرِيمَةِ على قَوْلَيْنِ :

أحدهما : أَنَّهَا نَزَلَتْ فِي رَجُلَيْنِ بَأَعْيَانِهِمَا .

قال ابن عباس - رضي الله عنهما - : « جَعَلْنَا لَهُ نُورًا » يريد : حَمْرَةَ بنِ عَبْدِ

المُطَلِّب ، « كمن مَئِله في الظُّلُمَاتِ » يريد : أبا جَهْلَ بْنَ هِشَامٍ ، وذلك أَنَّ أبا جَهْلَ رَمَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقَرْيَةٍ ، فَأَخِيرَ حَمْزَةً بِمَا فَعَلَ أَبُو جَهْلٍ وَهُوَ رَاجِعٌ مِنْ قُدُومِهِ مِنْ صَيْدٍ ، وَبِيَدِهِ قَوْسٌ وَحَمْزَةٌ لَمْ يُؤْمِنْ بَعْدَ ، فَأَقْبَلَ غَضَبَانَا حَتَّى عَلَا أبا جَهْلٍ بِالْقَوْسِ ، وَهُوَ يَتَصَرَّعُ إِلَيْهِ ، وَيَقُولُ : أبا يَعْلَى ، أَمَا تَرَى مَا جَاءَ بِهِ ، سَفَّهَهُ عُقُولُنَا ، وَسَبَّ الْهَيْئَةَ ، وَخَالَفَ آبَاءَنَا ، فَقَالَ حَمْزَةَ : وَمَنْ أَسْفَهَ مِنْكُمْ ، تَعْبُدُونَ الْحَجَارَةَ مِنْ دُونِ اللَّهِ ! أَشْهَدُ أَلَّا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ الْآيَةَ .

وقال الصَّخَّاءُ : تَرَلْتُ فِي عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ، وَأَبِي جَهْلٍ .
وقال عِكْرَمَةَ ، وَالْكَلْبِيِّ : نَزَلَتْ فِي عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ ، وَأَبِي جَهْلٍ .
وقال مُقَاتِلٌ : نَزَلَتْ فِي النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبِي جَهْلٍ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ قَالَ : زَاخَمَنَا بَنُو عَبْدِ مَنَافٍ فِي السُّبْرِ ، حَتَّى إِذَا صِرْنَا كَفْرَسِي رَهَانَ قَالُوا : مِنَّا يُوحى إِلَيْهِ ، وَاللَّهُ لَا يُؤْمِنُ بِهِ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَا وَحْيٌ كَمَا يَأْتِيهِ ، فَنَزَلَتْ الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ .

(7/151)

القول الثاني : أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ الْكَرِيمَةَ عَامَّةٌ فِي حَقِّ الْمُؤْمِنِينَ وَالْكَافِرِينَ ، وَهَذَا هُوَ الْحَقُّ ؛ لِأَنَّ تَخْصِيصَ الْعَامِّ بِغَيْرِ دَلِيلٍ تَحْكُمُ ؛ وَأَيْضًا : فَلِقَوْلِهِمْ إِنَّ السُّورَةَ نَزَلَتْ دَفْعَةً وَاحِدَةً ، فَالْقَوْلُ بَأَنَّ سَبَبَ هَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ الْمُعَيَّنَةُ كَذَا وَكَذَا مُشْكَلٌ .

قوله : « كَذَلِكَ زُيِّنَ » نَعَتْ لِمَصْدَرٍ ، فَقَدَّرَهُ بَعْضُهُمْ : « زُيِّنَ لِلْكَافِرِينَ تَزْيِينًا كَمَا أُجِيبْنَا الْمُؤْمِنِينَ » وَقَدَّرَهُ آخَرُونَ : « زَيْنَ لِلْكَافِرِينَ تَزْيِينًا لِكُونَ الْكَافِرِينَ فِي ظُلُمَاتٍ مُقِيمِينَ فِيهَا » وَالْفَاعِلُ الْمَحْذُوفُ مِنْ « زُيِّنَ » الْمُنُوبُ عَنْهُ هُوَ اللَّهُ - تَعَالَى - وَبِحُجُوزِ أَنْ يَكُونَ الشَّيْطَانُ ، وَقَدْ صَرَّحَ بِكُلِّ مَنْ الْفَاعِلِينَ مَعَ لَفْظِ « زُيِّنَ » ، قَالَ - تَعَالَى - { رَبَّنَا لَهُمْ أَعْمَالُهُمْ } [النمل : 4] ، وَقَالَ - تَعَالَى - { وَزُيِّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ } [العنكبوت : 38] وَ « مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ » : هُوَ الْقَائِمُ مَقَامَ الْفَاعِلِ ، وَ « مَا » بِحُجُوزِ أَنْ تُؤنَّ مَوْضُوعًا اسْمِيَّةً أَوْ حَرْفِيَّةً أَوْ تَكْرَةً مَوْضُوعًا وَالْعَائِدُ عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ وَالثَّالِثِ مَحْذُوفٌ ، دُونَ الثَّانِي عِنْدَ الْجُمْهُورِ ، عَلَى مَا عُرِفَ غَيْرَ مَرَّةٍ .

وقال الزجاجُ : « مَوْضِعُ الْكَافِرِ رَفْعٌ ، وَالْمَعْنَى : مِثْلُ ذَلِكَ الَّذِي قَصَصْنَا عَلَيْكَ ، زُيِّنَ لِلْكَافِرِينَ أَعْمَالَهُمْ » .

فصل في بيان خلق الأفعال
دلَّتْ هَذِهِ الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ عَلَيَّ أَنَّ الْكُفْرَ ، وَالْإِيمَانَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ « فَأَحْيَيْنَاهُ » وَقَوْلُهُ : { وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ } كِنَايَةٌ عَنِ الْمَعْرِفَةِ ، وَالْهُدَى ؛ وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ مِنَ اللَّهِ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - وَالِدَاتُ الْعَقْلِيَّةُ سَاعَدَتْ عَلَى صِحَّتِهِ ، وَهُوَ دَلِيلُ الدَّاعِي الْمَتَقَدِّمِ .

وأيضًا فالعاقِلُ لا يختار الجهل ، والكفر لنفسه ؛ فَمِنَ الْمَحَالِ أَنْ يَخْتَارَ الْإِنْسَانُ جَعَلَ تَفْسِيهِ كَافِرًا جَاهِلًا ، فَلَمَّا قَصِدَ لِتَحْصِيلِ الْإِيمَانَ وَالْمَعْرِفَةِ ، وَلَمْ يَحْصَلْ لَهُ ذَلِكَ ، وَإِنَّمَا حَصَلَ ضَدُّهُ ، وَهُوَ : الْكُفْرُ ، وَالْجَهْلُ ؛ عَلِمْنَا أَنَّ ذَلِكَ بَأَيْجَادِ غَيْرِهِ .

فإن قيل : إِنَّمَا اخْتَارَهُ لِاعْتِقَادِهِ فِي ذَلِكَ الْجَهْلِ ، أَنَّهُ عِلْمٌ .
فالجواب : أَنَّ حَاصِلَ هَذَا الْكَلَامِ أَنَّهُ إِنَّمَا اخْتَارَ هَذَا الْجَهْلَ لِسَابِقَةِ جَهْلٍ آخَرَ ، وَالْكَلامُ فِي ذَلِكَ الْجَهْلِ السَّابِقِ كَذَلِكَ إِلَى غَيْرِ نَهَايَةٍ ، فَوَجِبَ الْإِنْتِهَاءُ إِلَى جَهْلٍ يَحْصَلُ فِيهِ لَا بَأَيْجَادِهِ ، وَهُوَ الْمَطْلُوبُ .

وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا لِيَمْكُرُوا فِيهَا وَمَا يَمْكُرُونَ إِلَّا بِأَنْفُسِهِمْ
وَمَا يَشْعُرُونَ (123)

قيل « كذلك » تَسْقُ على « كذلك » قبلها ففيها ما فيها .
وقدَّره الرَّمَحْشَرِيُّ بأنَّ معناه : « وكما جعلنا في مكة المشرفة صناديدها
لِيَمْكُرُوا » يجوز أن تكون فيها ، كذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها »
واللام في « لِيَمْكُرُوا » يجوز أن تكون للعاقبة ؛ وأن تكون للعلة مجازاً ، و «
جَعَلَ » تَصْيِيرِيَّةٌ ، فتعدى لاثبتين ، واختلَف في تقديرهما : والصحيح أن تكون
« فِي قَرْيَةٍ » مَفْعُولًا ثانياً فُذِّمَ على الأول ، والأول « أكابر » مُصَافًا لمجرميها

الثاني : أن « فِي كُلِّ قَرْيَةٍ » مفعولٌ - مقدَّمٌ ، و « أكابر » هو الأول ، و «
مُجْرِمِيهَا » بدلٌ من « أكابر » ؛ ذكر ذلك أبو البقاء .
الثالث : أن يكون « أكابر » مفعولاً ثانياً فُذِّمَ ، و « مُجْرِمِيهَا » مَفْعُولٌ أولٌ آخر
، والتقديرُ : جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ مجرميها أكابر ، فيتعلق الجارُّ بنفسِ الفِعْلِ
قبله ذكر ذلك ابنُ عَطِيَّةٍ .

قال أبو حيان : « وما أجازاه - يعني : أبا البقاء ، وابنُ عَطِيَّةٍ 0 خطأً وذهولاً عن
قاعدة تحوُّبٍ ، وهي أن أفعل التفضيل إذا كانت ب « مِنْ » مَلْفُوظًا بها ، أو
مقدرةً ، أو مُصَافَةً إلى نكرة كانت مُفردةً على كل حال ، سواءً كانت لمذكر ،
أم مؤنث ، مُفَرَّدٍ أم مُتَنِيٍّ أم مَجْمُوعٍ ، وإذا تُنِيَتْ أو جُمِعَتْ أو أُتَتْ وطابقت ما
هي له ، لَزِمَهَا أَحَدُ أَمْرَيْنِ : إمَّا الألف واللام ، وإمَّا الإضافة لمعرفة .
وإذا تَقَرَّرَ ذلك ، فالقولُ بِكُؤُنٍ « مُجْرِمِيهَا » بدلاً ، أو بكونه مفعولاً أول ، و «
أكابر » مفعولٌ ثانٍ - خطأً ؛ لاسْتِزَامِ أن يبقى « أكابر » مَجْمُوعاً وليست في
ألفٍ ولامٍ ، ولا هي مُصَافَةٌ لمعرفة . قال : « وقد تنبَّه الكرمانِيُّ إلى هذه
القاعدة فقال : أَصَافَ « أكابر » إلى « مُجْرِمِيهَا » لأن أفعل لا يُجْمَعُ إلا مع
الألف واللام ، أو مع الإضافة .

قال أبو حيان : « وكان يتبعني أن يُقَيَّدَ بالإضافة إلى معرفة » .
قال شهابُ الدِّينِ : أما هذه القاعدةُ فمسلومة ، ولكن قد ذكر مكيٌّ مثل ما ذكر
عن ابنِ عَطِيَّةٍ سواءً ، وما أظنُّه أخذ إلا منه ، وكذلك الواحدِيُّ أيضاً ، ومنع أن
تُجَوِّزَ إضافةً « أكابر » إلى مجرميها ؛ قال رحمه الله : « والآية على التقديم
، والتأخير تقديره : « جَعَلْنَا مُجْرِمِيهَا أكابر » ولا يجوز أن تكون الأكابر
مضافةً ؛ لأنه لا يتمُّ المعنى ، ويحتاج إلى إضمار المفعول الثاني للجعل ؛ لأنك إذا
قلت : « جعلتُ رَيْدًا » وسكتَ لم يُفدِ الكلامُ حتى تقول : رَيْسًا أو لَيْلًا ، أو ما
أشبه ذلك ، ولأنك إذا أَصَفْتَ الأكابر ، فقد أَصَفْتَ النعت إلى المنعوت ؛ وذلك لا
يجوزُ عند البصريين .

قال شهابُ الدِّينِ : هذان الوجهان اللذان ردَّ بهما الواحدِيُّ لَيْسَا بِشَيْءٍ .
أمَّا الأولُ فلا نسلم أنا نُصِمِرُ المفعول الثاني ، وأنه يَصِيرُ الكلامُ غيرَ مُفِيدٍ ، وأمَّا

ما أوردته من الأمثلة ، فليس مُطابقاً؛ لأننا نقولُ : إنَّ المفعول الثاني - هنا - مذكورٌ مصرحٌ به ، هو الجائرُ والمجرورُ السابقُ .
 وأما الثاني : فلا تُسَلِّمُ محذوفٌ ، قالوا : وتقديرُه : « جعلنا في كُلِّ قريةٍ أكابرَ مُجرميها فسقاً لِيَمَكُرُوا » وهذا لَيْسَ بِشَيْءٍ ؛ لأنه لا يحذفُ شيءٌ إلاَّ لدليلٍ ، والدليلُ على ما ذكره غيرُ واضحٍ .
 وقال ابنُ عطيةَ : « ويقالُ أكابرةٌ كما يقالُ أحمرٌ وأخامرةٌ » ؛ قال الشاعر :

[الكامل]

2303- إنَّ الأخامرةَ الثلاثةَ أثلقتُ ... مَالِي وَكُنْتُ بِهِنَّ قَدَمًا مُؤَلَعًا
 قال ابو حيان : « ولا أعلمُ أحداً أجازَ في جَمْعِ أَفْضَلٍ أَفْضَلَةً ، بل تصَّ النحويون على أن : أَفْعَلُ التَّفْضِيلُ يجمعُ للمذكر على الأفضلين ، أو على الأفاضل » .
 قال شهابُ الدين : وهذه التاءُ يذكرها النحويون أنها تكون دالةً على النسب في مثلِ هذه البنية ، قالوا : الأزارقةُ ، والأشاعنةُ ، وفي الأزرقي ورهطه ، والأشعث وبنيه ، ولي بقياس ، وليس هذا مِنْ ذَلِكَ في شَيْءٍ .
 والجمهورُ على « أَكَابِرَ » جَمْعاً .

وقرأ ابنُ مُسَلِّمٍ : « أكبر مجرميها » بالإفراد ، وهو جائزٌ ، وذلك أنَّ أَفْعَلَ التفضيل إذا أضيفت لمعرفة وأريد بها غيرُ الإفراد ، والتذكيرُ ؛ جاز أن يطابق ، كالقراءة المشهورة هنا ، وفي الحديث : « أحسنكم أخلاقاً » وجاز أن يُفْرَجَ ، وقد أجمع على ذلك في قوله : { وَلَتَجِدَنَّهْمُ أَحْرَصَ النَّاسِ } [البقرة : 96] .
 فصل

قال الزجاجُ : إنما جعل المجرمينَ أكابرَ لأنهم لأجل رياستهم أقدر على المكرِ [والغدرِ] ، وترويح الأباطيل على الناس من غيرهم ، ولأن كثرة المال ، والجاهِ تحمل الغدرَ ، والمكرَ ، والكذبَ ، والعيبةَ ، والنميمةَ ، والإيمان الكاذبةَ ، ولو لم يكنُ للمال والجاهِ سوى أن الله - تبارك وتعالى - وصف بهذه الصفاتِ الذميمةَ مَنْ كان له مالٌ وجاهٌ لكفي ذلك دليلاً على خَسَاسَةِ المال والجاهِ .
 قوله : { وَمَا يَمَكُرُونَ إِلَّا بِأَنْفُسِهِمْ وَمَا يَشْعُرُونَ } .
 والمرادُ ما ذكره الله تعالى في قوله : { وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرَ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ } [فاطر : 43] .

واعلمُ أنَّ سُنَّةَ الله [- تبارك و -] تعالى - أنه يجعلُ في كُلِّ قريةٍ اتباعَ الرسل ضاعفهم لقوله في قصة نوح- عليه الصلاة والسلام- : { أَنْتُمْ لَكُمْ وَاتَّبَعُكَ الْأَرْدَلُونَ } [الشعراء : 111] وجعل فيساقهم أكابرههم ليمكروا فيها ، وذلك أنهم اجلسوا في كُلِّ طريقٍ من طريقِ مكة [المشرقة] أربعةً تفر ليضرفوا الناسَ عن الإيمانِ بمحمدٍ صلى الله عليه وسلم يقولون لكل مَنْ يقدّمُ : إياكم وهذا الرجلُ ، فإنه كاهنٌ ، ساجرٌ ، كذابٌ .
 وقوله : { وَمَا يَمَكُرُونَ إِلَّا بِأَنْفُسِهِمْ } [لأنَّ وبال مكرهم عليهم وهم ما يشعرون أنه كذلك .

قال المعتزلة : « وما يَمَكُرُونَ إِلَّا بِأَنْفُسِهِمْ » [مذكورٌ في معرض التهديد ، والترجُّر ، فلو كان ما قل هذه الآية الكريمة ، يدلُّ على أنه تعالى ارادَ منهم أن يمكروا بالناس - فكيف يليقُ بالرحيم الحكيم أن يُريد منهم المكرَ ، ويخلقه فيهم ، ثم يهددهم عليه ، ويعاقبهم أشدَّ العقابِ ، ومعارضتهم تقدّمت مَراراً .

وَإِذَا جَاءَهُمْ آيَةٌ قَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ حَتَّى نُؤْتَى مِنْ مَّا أُوتِيَ رَسُولُ اللَّهِ اللَّهُ أَعْلَمُ
حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ سَيُصِيبُ الَّذِينَ أَجْرَمُوا صَغَارٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا
كَانُوا يَمْكُرُونَ (124)

قال المفسرُونَ : إِنَّ الوليدَ بنَ المغيرةَ قال : والله لو كانت النبوة حقاً لكنثُ
أولى بها مِنْكَ ؛ لأنني أكبرُ مِنْكَ سِنًا ، وأكثرُ مِنْكَ مَالًا ، وولداً ؛ فنزلت الآيةُ
الكريمةُ .

وقال الضحاكُ : أَرَادَ كُلُّ واحدٍ منهم أَنْ يَخِصَّ بالوَعْيِ ، والرسالةُ ؛ كما أخبر
تعالى عنهم : { بَلْ يُرِيدُ كُلُّ امْرِئٍ مِّنْهُمْ أَنْ يُؤْتَى صُحُفًا مِّثْلَ مَا أُوتِيَ } [المدثر :
52] فظاهر هذه الآية الكريمة التي نحن في تفسيرها يدلُّ على ذلك أيضاً ،
وهذا يدلُّ على أَنَّ جماعةً منهم كانوا يَقُولُونَ هذا الكلام .

وقال مقاتِلُ : نزلت في أبي جهلٍ ؛ وذلك أنه قال : رَاخِمَنَا بُنُو عَبْدِ مَنْفِي فِي
الشرفِ ؛ حَتَّى إِذَا صَرِيحًا كَفَرْتَنِي هَانِ ، قالوا مِنَّا نَبِيٌّ يُوحَى إِلَيْهِ ، والله لَنْ نُؤْمِنَ
به ، ولن تَتَّبَعَهُ أَبَدًا ؛ إِلَّا أَنْ يَأْتِينَا وَحِي ، كما يَأْتِيهِ ؛ فَأَنْزَلَ اللَّهُ - تبارك وتعالى -
الآيةَ .

وقوله : { لَنْ نُؤْمِنَ حَتَّى نُؤْتَى مِنْ مَّا أُوتِيَ رَسُولُ اللَّهِ } .
فيه قولان :

أشهرهما : أن القومَ أرادوا أَنْ تحْصَلَ لهم النبوةُ ، والرِّسَالَةُ ، كما حَصَلَتْ
لمحمدٍ صلى الله عليه وسلم وأنْ يَكُونُوا مَتَّبُوعِينَ لا تَابِعِينَ .
والقول الثاني : نُقِلَ عن الحسنِ ، وابنِ عَبَّاسٍ أن المعنى : وإذا جاءَهُمْ آيَةٌ من
القرآن تأمرهم باتِّباعِ النبيِّ صلى الله عليه وسلم قالوا : « لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى
تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَبْتُوعَا . . . » إلى قوله : { حَتَّى تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرُؤُهُ }
[الإسراء : 93] مِنَ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - إلى أبي جهلٍ ، وإلى فلانٍ وفلانٍ ، كتاباً
على حدةٍ ؛ وعلى هذا فالتقديرُ ما طلبوا النبوةَ وإِنَّمَا طَلَبُوا أَنْ يَأْتِيَهُمْ بِآيَاتٍ
قَاهِرَةٍ مثل مُعْجَزَاتِ الْأَنْبِيَاءِ الْمُتَقَدِّمِينَ ؛ كي تدل على صِحَّةِ نبوةِ محمدٍ - عليه
الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - .

قال المحققون : والأوَّلُ أَقْوَى لِأَنَّ قولَهُ تبارك وتعالى : { اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ
رِسَالَتَهُ } لا يَلِيْقُ إِلَّا بالقولِ الأوَّلِ .

وقوله : { اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ } فيه تنبيهٌ على أَنَّ أَقْلَّ ما لا بُدَّ مِنْهُ
في حُصُولِ النَّبُوَّةِ ، والرسالةِ ؛ البَرَاءَةُ عن المَكْرِ ، والحَدِيقَةُ ، والعَدْرُ ، والغَلُّ ،
والحَسَدُ وقولهم { لَنْ نُؤْمِنَ حَتَّى نُؤْتَى مِنْ مَّا أُوتِيَ رَسُولُ اللَّهِ } عِيْنُ المَكْرِ ،
والغل والحسد ؛ فكيف تحصلُ النبوةُ ، والرسالةُ مع هذه الصفات الدِّمِيمة ؟ .
قوله تعالى : { اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ } .

في « حَيْثُ » هذه وجهان :

أحدهما : أَنَّها خرجت عن الظرفية ، وصارت مَفْعُولًا بها على السَّعَةِ ، وليس
العامِلُ « أَعْلَمُ هذه ؛ لما تقدَّم مِنْ أَنَّ أَفْعَلَ لا تنصبُ المفعولَ به .

قال أبو عليٍّ : « لا يجوزُ أَنْ يَكُونَ العامِلُ في « حَيْثُ » : فِعْلاً يَدُلُّ عليه »
أَعْلَمُ « و « حَيْثُ » لا يَكُونُ ظَرْفًا ، بل يَكُونُ اسْمًا ، وانتصابُهُ على المفعولِ
به على الاتِّساعِ ومثل ذلك في انتصابِ « حَيْثُ » على المفعولِ به اتِّساعًا
قولُ الشَّمَاخِ : [الطويل]

2304- وَحَلَّاهَا عَنْ ذِي الْأَرَاكَةِ عَامِرٌ ... أَخُو الْخَضِرِ يَرْمِي حَيْثُ تُكْوَى النَّوَاجِزُ
 ف « حَيْثُ » مفعولة ، لأنه لي يُرِيدُ أَنَّهُ يَرْمِي سَبِيئًا حَيْثُ تَكُونُ النَّوَاجِزُ ، إِنَّمَا
 يَرِيدُ أَنَّهُ يَرْمِي ذَلِكَ الْمَوْضِعَ » . وَتَبَعَ النَّاسُ الْفَارِسِيَّ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ .
 فَقَالَ الْحَوْفِيُّ : « لَيْسَتْ ظَرْفًا ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى لَا يَكُونُ فِي مَكَانٍ أَعْلَمَ مِنْهُ فِي
 مَكَانٍ آخَرَ ، وَإِذَا لَمْ تَكُنْ ظَرْفًا ، كَانَ مَفْعَلًا بِهَا ؛ عَلَى السَّعَةِ ، وَإِذَا كَانَتْ مَفْعُولًا
 ، لَمْ يَعْمَلْ فِيهَا « أَعْلَمُ » ؛ لِأَنَّ « أَعْلَمُ » لَا يَعْمَلُ فِي الْمَفْعُولِ بِهِ فَيَقْدَرُ لَهَا
 فِعْلٌ » وَعِبَارَةُ ابْنِ عَطِيَّةَ ، وَأَبِي الْبَقَاءِ نَحْوُ مِنْ هَذَا .
 وَأَخَذَ الْبَرِيزِيُّ كَلَامَ الْفَارِسِيِّ [فَنَقَلَهُ] ، وَأَنْشَدَ الْبَيْتَ الْمُتَقَدِّمَ .
 وَالثَّانِي : أَنَّهَا بَاقِيَةٌ عَلَى ظَرْفِيَّتِهَا بِطَرِي الْمَجَازِ ، وَهَذَا الْقَوْلُ لَيْسَ بِشَيْءٍ ،
 وَلَكِنْ أَجَارَهُ أَبُو حَيَّانٍ مَخْتَارًا لَهُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ .
 فَقَالَ : « وَمَا أَجَارُوهُ مِنْ أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ عَلَى السَّعَةِ أَوْ مَفْعُولٌ بِهِ عَلَى غَيْرِ
 السَّعَةِ - تَأْتَاهُ قَوَاعِدُ النَّحْوِ ؛ لِأَنَّ النُّحُوِيَّيْنَ نَصُّوا عَلَى أَنَّ « حَيْثُ » مِنَ الظَّرُوفِ
 الَّتِي لَا تَتَصَرَّفُ ، وَشَدَّ إِضَافَةَ « لَدَى » إِلَيْهَا ، وَجَرَّهَا « بِالْيَاءِ » ، وَبِ « فِي » ،
 وَنَصُّوا عَلَى أَنَّ الظَّرْفَ الْمُتَوَسَّعَ فِيهِ لَا يَكُونُ إِلَّا مُتَّصِرًا ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ ،
 اِمْتَنَعَ نَصْبُ « حَيْثُ » عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ ، لِأَنَّ عَلَى السَّعَةِ ، وَلَا عَلَى غَيْرِهَا .
 وَالَّذِي يَطْهَرُ لِي إِفْرَازُ « حَيْثُ » عَلَى الظَّرْفِيَّةِ الْمَجَازِيَّةِ ، عَلَى أَنَّ يُصَمَّنَ «
 أَعْلَمُ » مَعْنَى مَا تَبَعْدَى إِلَى الظَّرْفِ ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ : « اللَّهُ أَنْقَدُ عِلْمًا حَيْثُ
 يَجْعَلُ رِسَالَاهُ » أَي : « هُوَ نَافِذُ الْعِلْمِ فِي لِمَوْضِعِ الَّذِي يَجْعَلُ فِيهِ رِسَالَاتِهِ ،
 وَالظَّرْفُ هُنَا مَجَازٌ كَمَا قُلْنَا » .

قال شهابُ الدِّينِ : قَدْ تَرَكَ مَا قَالَهُ الْجَمْهُورُ ، وَتَتَابَعُوا عَلَيْهِ ، وَتَأَوَّلَ سَبِيئًا هُوَ
 أَعْظَمُ مِمَّا قَرَّ مِنْهُ الْجَمْهُورُ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لِيَزِمَهُ عَلَى مَا قَدَّرَ أَنَّ عِلْمَ اللَّهِ فِي
 نَفْسِهِ يَتَفَاوَتُ بِالنَّسْبَةِ إِلَى الْأَمَكِيَّةِ ، فَيَكُونُ فِي مَكَانٍ أَبْعَدَ مِنْهُ فِي مَكَانٍ ،
 وَدَعَاؤُهُ مَجَازٌ الظَّرْفِيَّةُ لَا يَنْفَعُهُ ؛ فِيمَا ذَكَرْتَهُ مِنَ الْإِشْكَالِ ، وَكَيْفَ يُقَالُ مِثْلُ
 هَذَا؟ وَقَوْلُهُ : « نَصَّ النَّحَاءُ عَلَى عَدَمِ تَصَرُّفِهَا » هَذَا مَعَارِضٌ - أَيْضًا - بِأَنَّهُمْ نَصُّوا
 عَلَى أَنَّهَا قَدْ تَتَصَرَّفُ بِغَيْرِ مَا ذَكَرَ هُوَ مِنْ كَوْنِهَا مَجْرُوءَةً بِ « لَدَى » أَوْ « إِلَى »
 أَوْ « فِي » فَمِنْهُ : أَنَّهَا جَاءَتْ اسْمًا ل « إِنَّ » فِي قَوْلِهِ الشَّاعِرُ : [الْخَفِيفُ]
 2305- إِنَّ حَيْثُ اسْتَقَرَّ مَنْ أَنْتَ رَاجِي ... هِ حِمَى فِيهِ عِزَّةٌ وَأَمَانٌ
 ف « حَيْثُ » اسْمٌ « إِنَّ » ، وَ « حِمَى » خَبْرُهَا ، أَي : إِنَّ مَكَانًا اسْتَقَرَّ مِنْ أَنْتِ
 رَاعِيَةٌ مَكَانٌ يَحْمِي فِيهِ الْعِزَّةَ وَالْأَمَانَ وَمِنْ مَجِيئِهَا مَجْرُوءَةً بِ « إِلَى » قَوْلِ
 الْقَائِلِ فِي ذَلِكَ : [الطَّوِيلُ]
 2306- فَشَدَّ وَلَمْ يُنْظَرْ بِيُونًا كَثِيرَةً ... إِلَى حَيْثُ أَلْقَتْ رَحْلَهَا أُمَّ قَشَعَمَ

(7/156)

وقد يجابُ عن الإِشْكَالِ الَّذِي أَوْرَدْتَهُ عَلَيْهِ ، بِأَنَّهُ لَمْ يُرَدِّ بِقَوْلِهِ « أَنْقَدُ عِلْمًا »
 التَّفْضِيلَ ، وَإِنَّ كَانَ هُوَ الظَّاهِرُ بَلْ يُرِيدُ مُجَرَّدَ الوَصْفِ ؛ وَبَدَلُ عَلَى ذَلِكَ قَوْهُ :
 أَي هُوَ نَافِذُ الْعِلْمِ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يَجْعَلُ فِيهِ رِسَالَاتِهِ ، وَلَكِنْ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ
 يَصْرَّحَ بِذَلِكَ ، فَيَقُولُ : وَلِي الْمِرَادِ التَّفْضِيلَ .
 وَرَوِي « حَيْثُ يَجْعَلُ » بِفَتْحِ الثَّاءِ ، وَفِيهَا اِحْتِمَالَانِ :
 أَحَدُهُمَا : أَنَّهَا فَتْحَةٌ بِنَاءٍ ؛ طَرْدًا لِلْبَابِ .
 وَالثَّانِي : أَنَّهَا فَتْحَةٌ إِعْرَابٍ ؛ لِأَنَّهَا مَعْرَبَةٌ فِي لُغَةِ بَنِي قَفْعَسَ ، حَكَاهَا الْكَسَائِيُّ .
 [وَفِي « حَيْثُ » سِتُّ لَعَاتٍ : حَيْثُ : بِالْيَاءِ بِنَتْلِيَةِ الثَّاءِ ، وَحَوْثُ : بِالْوَاوِ ، مَعَ

تُثَلِّثُ النَّاءَ] .
وقرأ ابنُ كثيرٍ ، وحَفَصُ عن عَاصِمٍ « رسالته » بالإفراد ، والباقون : « رسالته
بالجمع ، وقد تقدّم توجيه ذلك في المائة ؛ إلا أن بعض مَنْ قرأ هناك بالجمع -
وهو حَفَصُ - قرأ هنا بالإفراد ، وبعض مَنْ قرأ هناك بالإفراد - وهو أبو عمرو ،
والأخوان ، وأبو بكر ، عن عاصم - قرأ هنا بالجمع ، ومعنى الكلام : « الله أعلم
بمَنْ هو أحقُّ بالرسالة » .
قوله : { سَيُصِيبُ الَّذِينَ أَجْرَمُوا صَغَارٌ عِنْدَ اللَّهِ } قيل : المراد بالصغار ذلك
وهوان يحصل لهم في الآخرة .
وقيل : الصغار في الدنيا ، وعذاب شديد في الآخرة .
قوله : « عِنْدَ اللَّهِ » يجوزُ أَنْ يَنْتَصِبَ بـ « يُصِيبُ » ويجوزُ أَنْ يَنْتَصِبَ بـ «
صَغَارٌ » ؛ لأنه مصدرٌ ، وأجازوا أن يكون صِغَةً لـ « صغار » ؛ فيتعلق بمحذوفٍ ،
وقدره الزجاجُ فقال : تَأَيُّتُ عن الله تعالى .
وَالصَّغَارُ : الذَّلُّ والهوان ، يقالُ منه : صَغُرَ يَصْغُرُ صِغْرًا فهو صَغِيرٌ ، هذا قولُ
الليثِ ، فوقَ الفرقِ بين المعنيين بالمصدر ، والفعلِ .
وقال غيره : إنه يُقالُ : صَغُرَ ، وصَغَرَ من الذَّلِّ .
وَالعِنْدِيَّةُ هنا : مجازٌ عن حشرهم يوم القيامة ، أو عن حُكْمِهِ وقضائه بذلك ؛
كقولك : تَبَّتْ عند فلان القاضي ، أي : في حكمه ، ولذلك قدّم الصغار على
العذاب ؛ لأنه يُصِيبُهُمْ فِي الدنيا .
و « بما كانوا » الباء للسببية أي : إنما يُصِيبُهُمْ ذلك بسبب مَكْرِهِمْ ، وكَيْدِهِمْ ،
وَحَسَدِهِمْ و « مَا » مصدرية ، ويجوزُ أَنْ تكونَ معنى الذي .

(7/157)

فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ
صَيِّقًا خَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا
يُؤْمِنُونَ (125)

قال المفسِّرون : لما نزلت هذه ، سُئِلَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم عن
شَرْحِ الصِّدْرِ ، قال : « تُورَثُ بِقُدْرَةِ اللَّهِ - تعالى - في قلبِ المؤمنِ ، فينشرحُ له
ويتفسحُ » قيل : فهل لذلك أمارَةٌ .
قال : « نعم ، الإجابةُ إلى دارِ الخلودِ ، والتَّجَافِي عن دارِ العُرُورِ ، والاستعداد
للموتِ قبل نُزُولِهِ » .
قوله : { فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ } كقوله : « مَنْ يَشَأْ اللَّهُ يُضِلَّهُ » و « مَنْ »
يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَرْفُوعَةً بِالابتداءِ ، وَأَنْ تَكُونَ مَنْصُوبَةً بِمَقْدَرِ بَعْدَهَا على
الاشْتِعَالِ ، أي : مَنْ يُؤَفِّقُ اللَّهُ يُرِدُ أَنْ يَهْدِيَهُ ، وَأَنْ تَكُونَ مَنْصُوبَةً بِمَقْدَرِ بَعْدَهَا
على الاشتِعَالِ ، أي : مَنْ يُؤَفِّقُ اللَّهُ يُرِدُ أَنْ يَهْدِيَهُ ، و « أَنْ يَهْدِيَهُ » مَفْعُولٌ
الإرَادَةِ ، وَالشَّرْحُ : البَسْطُ والسَّعَةِ ، قاله الليثُ .
وقال ابنُ قتيبةٍ : « هو الفتحُ ومنه : شَرَحْتُ اللحمَ ، أي : فَتَحْتُهُ » وشرح
الكلام : بَسْطَةً وفتح مغلقةً ، وهو استِعَارَةٌ في المعاني ، حَقِيقَةٌ في الأعيان . و
« للإسلام » أيك : لِقُبُولِهِ .
قوله : { وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ صَيِّقًا خَرَجًا } .
يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْجَعْلُ هنا بِمَعْنَى التَّضْيِيرِ ، وَأَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى الخَلْقِ ، وَأَنْ يَكُونَ

بمعنى سَمَّى ، وهذا الثالثُ ذهب إليه المعتزلة ، كالفارسي وغيره من مُعْتزِلَةِ النَّحَاةِ؛ لأن الله - تعالى - لا يُصَيِّرُ ولا يَخْلُقُ أَحَدًا كذا ، فعلى الأوَّلِ يكون « صَيِّقًا مَفْعُولًا ثانياً عند مَنْ شَدَّدَ يَاءَهُ ، وهم العَامَّةُ عَيْرُ بان كثير ، وكذلك عند مَنْ حَفَّفَهَا سَاكِنَةً ، ويكون فِيهِ لُغْتَانِ : التَّثْقِيلُ والتَّخْفِيفُ؛ كَمِيتٌ وَمِيتٌ ، وهَيْنٌ وهَيْنٌ .

وقيل : المَحْفَفُ مصدرٌ ضاقَ يَصِيقُ ضيقاً ، كقوله - تعالى - { وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ } [النحل : 127] ، يقال : ضاقَ يَضِيقُ ضيقاً بفتح الصَّادِ وكسرها .
وبالكسْرِ قرأ ابن كثير في النحلِ والتَّمَلُّ ، فعلى جعله مصدراً يَجِيءُ فِيهِ الأَوْجُه الثلاثة في المصدرِ الواقعِ وَصْفًا ل « جُنَّة » ، نحو : « رَجُلٌ عَدَلٌ » وبه حَذْفُ مُصَافٍ ، والمُبَالَغَةُ ، أَوْ وُفُوعه مَوْقعِ اسْمِ الفاعِلِ ، أي : يَجْعَلُ صدره ذا ضيقٍ ، أَوْ صَانِقًا ، أَوْ يَفْسُ الضَّيْقِ؛ مُبَالَغَةً ، والذي يَظْهَرُ من قراءة ابن كثير : أنه عِنْدَهُ اسمٌ صِفَةٍ مَحْفَفٍ مِن « قَيْعَل » وذلك أَنَّهُ اسْتَعْرَبَ قِراءَتَهُ فِي مَصْدَرِ هَذَا الفِعْلِ ، ذُونِ الفَتْحِ فِي سُورَةِ النَّحْلِ والتَّمَلُّ ، فَلَوْ كانَ هَذَا عِنْدَهُ مَصْدَرًا ، لكان الظاهرُ في قِراءَتِهِ الكَسْرَ كالموضِعَيْنِ المُسْتَأْرَ إِلَيْهِمَا ، وهذا من مَحَاسِنِ علمِ النَّحْوِ والقِراءاتِ ، والخلافُ الجَارِي هُنَا جارٍ فِي الفِرْقَانِ .
قوال الكِسائِيِّ : « الضَّيْقُ بالتَّشْدِيدِ فِي الأَجْرَامِ ، وبالتَّخْفِيفِ فِي المَعَانِي » .
ووزن ضَيْقٍ : « قَيْعَل » كَمِيتٌ وَسَيِّدٌ عِنْدَ جُمُهورِ النَّحْوِيِّينَ ثم أُدْغِمَ ، وبجوزِ تَخْفِيفِهِ كما تَقَدَّمَ تَحْرِيرُهُ .
قال الفَارِسِيُّ : « والياءُ الواوِ فِي الحَذْفِ وَإِنْ لَمْ تَعْتَلَّ بِالقَلْبِ كما اِعْتَلَّتِ الواوُ ، انْبَعَثَ الياءُ الواوِ فِي هَذَا؛ كما اتَّبَعَتْ فِي قولِهِم : « أُتْسَرَ » من اليُسْرِ ، فَجَعَلْتُ بِمَنْزِلَةِ ائْتَدَ » .

(7/158)

وقال ابن الأَثَرِيِّ : « الذي يُتَّقَلُ الياءُ يقول : وَزْنُهُ مِنَ الفِعْلِ « فَعِيلٌ » والأصلُ فِيهِ ضَيْقٌ عَلَى مِثَالِ كَرِيمٍ » و « تَيْبِلٌ » فَجَعَلُوا الياءَ الأُولَى أَلِفًا؛ لِتَحْرِيرِهَا وَإِنْفِتاحِ ما قَبْلَها مِنْ حَيْثُ أَغْلَوْا ضاقَ يَضِيقُ ، ثم أَسْقَطُوا الأَلِفَ بِسُكُونِها وَسُكُونِ ياءِ « فَعِيلٌ » فَأَسْقَطُوا مِنْ أَنْ يَلْتَبِسَ « فَعِيلٌ » ب « فَعَلٌ » فزادوا ياءَ عَلَى الياءِ لِيكْمَلَ بِها يِئاءُ الحَرْفِ ، وَيَقَعُ فِيها قَرْقُ بَيْنَ « فَعِيلٌ » وَ « فَعَلٌ » .

والَّذِينَ حَفَّفُوا الياءَ قالوا : « آمِنَ البَسِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ عُرِفَ أَصْلُ هَذَا الحَرْفِ ، فَالْتِقَةُ بِمَعْرِفَتِهِ مَانِعَةٌ مِنَ البَسِ » .

وقال البَصْرِيُّونَ [وَزْنُهُ مِنَ الفِعْلِ « فَعِيلٌ » ، فَأُدْغِمَتِ الياءُ فِي الياءِ بَعْدَها ، فَشَدَّدَتْ ثُمَّ جَاءَ التَّخْفِيفُ ، قال : وَقَدْ رَدَّ القَرَّاءُ وَأَصْحَابُهُ هَذَا عَلَى البَصْرِيِّينَ] وقالوا : « لا يُعْرَفُ فِي كِلامِ العَرَبِ اسْمٌ عَلَى وَزْنِ « فَعِيلٌ » يَعْنونُ : بِكسْرِ العَيْنِ ، إِنما يُعْرَفُ « فَعِيلٌ » يَعْنونُ : بِفَتْحِها ، نَحْوُ : « صَيِّقَلٌ » وَ « هَيْكَلٌ » فَمَتى ادَّعَى مُدْعٍ فِي اسْمٍ مُعْتَلٍّ ما لا يُعْرَفُ فِي السَّالِمِ ، كانتِ دَعْوَاهُ مُرْدُودَةً » وَقَدْ تَقَدَّمَ تَحْرِيرُ هَذِهِ الأَقْوالِ عِنْدَ قولِهِ - تباركُ وتعالى - : { أَوْ كَصَيِّبٍ } [البقرة : 19] فإِيراجِعْ تَمَّةً .

وَإِذا قُلْنَا : إِنَّهُ مُحَفَّفٌ مِنَ المَشَدَّدِ؛ فَهَلِ المَحْدُوفُ الياءَ الأُولَى أَوْ الثَّانِيَةَ ؟ خِلافٌ مَرَّتْ لَهُ تَطَايُرُهُ .

وَإِذا كانتِ « يَجْعَلُ » بِمَعْنَى : يَخْلُقُ ، فَيَكُونُ « صَيِّقًا » حَالًا ، وَإِنْ كاتَتْ بِمَعْنَى

« سَمَّى » ، كَانَتْ مَفْعُولًا ثَانِيًا ، وَالْكَلَامُ عَلَيْهِ بِالنَّسْبَةِ إِلَى التَّشْدِيدِ وَالتَّخْفِيفِ ، وَتَقْدِيرِ الْمَعَانِي كَالْكَلَامِ عَلَيْهِ أَوَّلًا .
و « حَرَجًا » حَرَجًا « حَرَجًا » بِفَتْحِ الرَّاءِ وَكَسْرِهَا : هُوَ الْمُتَزَايِدُ فِي الصِّيْقِ ، فَهُوَ أَحْصَى مِنَ الْأَوَّلِ ، فَكُلَّ حَرَجٍ مِنْ غَيْرِ عَكْسٍ ، وَعَلَى هَذَا فَالْمَفْتُوحُ وَالْمَكْسُورُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ ، يُقَالُ « رَجُلٌ حَرَجٌ وَحَرَجٌ » قَالَ الشَّاعِرُ : [الرجز]
2307- لَا حَرَجُ الصَّدْرِ وَلَا عَنيفٌ ... قَالَ الْفَرَاءُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : هُوَ فِي كَسْرِهِ وَتَصْنِيفِهِ بِمَنْزِلَةِ « الْوَحْدِ » وَ « الْوَجْدِ » ، وَ « الْفَرْدِ » وَ « الْقَرْدِ » وَ « الدَّنْفِ » وَ « الدَّنْفِ » .
وَفَرَّقَ الرَّجَّاجُ وَالْفَرَسِيُّ بَيْنَهُمَا فَقَالَا : « الْمَفْتُوحُ مَصْدَرٌ ، وَالْمَكْسُورُ اسْمٌ قَاعِلٌ » .
قَالَ الرَّجَّاجُ : « الْحَرَجُ أَصِيْقُ الصِّيْقِ ، فَمَنْ قَالَ : رَجُلٌ حَرَجٌ - يَعْنِي بِالْفَتْحِ - فَمَعْنَاهُ : ذُو حَرَجٍ فِي صَدْرِهِ ، وَمَنْ قَالَ حَرَجٌ - يَعْنِي بِالْكَسْرِ - جَعَلَهُ قَاعِلًا ، وَكَذَلِكَ دَنْفٌ وَدَنْفٌ » .
وَقَالَ الْفَارَسِيُّ : « مَنْ فَتَحَ الرَّاءَ ، كَانَ وَضْفًا بِالمَصْدَرِ ، نَحْوُ : فَمَنْ وَحَرَى وَدَنَفَ ، وَنَحْوَ ذَلِكَ مِنَ الْمَصَادِرِ الَّتِي يُوصَفُ بِهَا ، وَلَا تَكُونُ « كَبَطَلٌ » لِأَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ فِي الْأَمْرِ الْعَامِ إِنَّمَا عَلَى فِعْلٍ » .

(7/159)

وَمَنْ قَرَأَ « حَرَجًا » - يَعْنِي بِكَسْرِ الرَّاءِ - فَهُوَ مِثْلُ « دَنَفٍ وَفَرِقَ بِكَسْرِ الْعَيْنِ » .
وَقِيلَ : « الْحَرَجُ بِالْفَتْحِ جَمْعُ حَرَجَةٍ ؛ كَقَصَبٍ وَقَصَبٍ ، وَالْمَكْسُورُ صِفَةٌ ؛ كَدَنَفٍ وَأَصْلُ الْمَادَّةِ مِنَ التَّشَابُكِ وَشِدَّةِ التَّصَائِقِ ، فَإِنَّ الْحَرَجَةَ عَيْصَةٌ مِنْ شَجَرِ السَّلْمِ مَلْتَفَةٌ لَا يَقْدِرُ أَحَدٌ أَنْ يَصِلَ إِلَيْهَا .
قَالَ الْعَجَّاجُ : [الزجر]
2308 - عَايَنَ حَيًّا كَالْحِرَاجِ نَعْمُهُ ... الْحِرَاجُ : جَمْعُ حِرَجٍ ، وَحِرَجٌ جَمْعُ حَرَجَةٍ ، وَمَنْ غَرِبَ مَا يُحْكِي : أَنْ ابْنَ عَبَّاسٍ قَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ ، فَقَالَ : هَلْ هُنَا أَحَدٌ مِنْ بَنِي بَكْرِ؟ فَقَالَ رَجُلٌ : نَعَمْ ، قَالَ : مَا الْحَرَجَةُ فِيكُمْ؟ قَالَ : الْوَادِي الْكَثِيرُ الشَّجَرِ الْمُسْتَمْسِكُ؛ الَّذِي لَا طَرِيقَ فِيهِ . فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : « فَهَكَذَا قَلْبُ الْكَافِرِ » هَذِهِ رَوَايَةُ عُثَيْبِ بْنِ عُمَيْرٍ . وَقَدْ حَكَى أَبُو الصَّلْتِ التَّفَفِي هَذِهِ الْحِكَايَةَ بِأَطْوَالَ مِنْ هَذَا ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ، فَقَالَ : قَرَأَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ هَذِهِ الْآيَةَ فَقَالَ : « ابْعُونِي رَجُلًا مِنْ بَنِي كِتَابَةَ ، وَاجْعَلُوهُ رَاعِيًا » فَأَتَوْهُ بِهِ ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ : « يَا فَتَى مَا الْحَرَةُ فِيكُمْ » ؟ قَالَ : « الْحَرَجَةُ فِينَا الشَّجَرَةُ تُحْدِقُ بِهَا الْأَشْجَارُ فَلَا تَصِلُ إِلَيْهَا رَاعِيَةٌ وَلَا وَحْشِيَّةٌ » . فَقَالَ عُمَرُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : « وَكَذَلِكَ قَلْبُ الْكَافِرِ لَا يَصِلُ إِلَهِي شَيْءٌ مِنَ الْخَيْرِ » .
وَبَعْضُهُمْ يَحْكِي هَذِهِ الْحِكَايَةَ عَنْ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - كَالْمُنْتَصِرِ لِمَنْ قَرَأَ بِالْكَسْرِ قَالَ : قَرَأَهَا بَعْضُ أَصْحَابِ عُمَرَ لَهُ بِالْكَسْرِ ، فَقَالَ : « ابْعُونِي رَجُلًا مِنْ كِتَابَةَ رَاعِيًا ، وَلِيَكُونَ مِنْ بَنِي مُدَلِّجٍ » . فَأَتَوْهُ بِهِ ، فَقَالَ : « يَا فَتَى ، مَا الْحَرَجَةُ تَكُونُ عِنْدَكُمْ » ؟ فَقَالَ : « شَجَرَةٌ تَكُونُ بَيْنَ الْأَشْجَارِ لَا يَصِلُ إِلَيْهَا رَاعِيَةٌ وَلَا وَحْشِيَّةٌ » . فَقَالَ : كَذَلِكَ قَلْبُ الْكَافِرِ ، وَلَا يَصِلُ إِلَيْهِ شَيْءٌ [مِنَ الْخَيْرِ] .
قَالَ أَبُو حَيَّانَ : « وَهَذَا تَنْبِيهُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - عَلَى اسْتِثْقَاقِ الْفِعْلِ مِنْ اسْمِ الْعَيْنِ » كَاسْتِثْقَاقِ وَاسْتَحْجَرِ .

قال شهاب الدين : لَيْسَ هَذَا مِنْ بَابِ اسْتَنْوَقَ وَاسْتَحْجَرَ فِي شَيْءٍ؛ لَأَنَّ هَذَا مَعْنَى مَسْتَقِيلٌ ، وَمَادَّةٌ مُسْتَقِيلَةٌ مُنْتَصِرَةٌ ، نَحْوُ : « حَرَجٌ يَخْرُجُ فَهُوَ حَرَجٌ وَخَارِجٌ » بِخِلَافِ تَيْكِ الْأَلْفَاظِ ، فَإِنَّ مَعْنَاهَا يُضْطَرُّ فِيهِ إِلَى الْأَخْذِ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْجَامِدَةِ ، فَإِنَّ مَعْنَى قَوْلِكَ : اسْتَنْوَقَ الْجَمَلَ ، أَيْ : « صَارَ كَالثَّاقَةِ » ، وَاسْتَحْجَرَ وَالثَّاقَةَ ، وَأَنْتَ إِذَا قُلْتَ : حَرَجَ صَدْرَهُ لَيْسَ بِكَ صَرُورَةٌ أَنْ تَقُولَ « ص كَالْحَرَجَةِ » بَلْ مَعْنَاهُ : « تَزِيدُ ضَيْقَهُ » ، وَأَمَّا تَشْبِيهُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ، فَلِإِبْرَازِهِ الْمَعْنَى فِي قَوَالِبِ الْأَعْيَانِ؛ مِبَالِغَةً فِي الْبَيَانِ .
 وَقَرَأَ نَافِعٌ وَأَبُو بَكْرٌ عَنْ عَاصِمٍ : « حَرَجًا » بِكَسْرِ الرَّاءِ وَالْبَاقُونَ : بِفَتْحِهَا وَقَدْ عُرِفَا ، فَأَمَّا عَلَى قِرَاءَةِ الْفَتْحِ ، فَإِنَّ كَانَ مَصْدَرًا ، جَاءَتْ فِيهِ الْأَوْجُهُ الثَّلَاثَةُ الْمَقْدَمَةُ فِي تَطَايُرِهِ ، وَإِنْ جُعِلَ صِفًا فَلَا تَأْوِيلَ .

(7/160)

وَتَضْبُهُ عَلَى الْقِرَاءَتَيْنِ : إِمَّا عَلَى كَوْنِهِ نَعْنًا ل « ضَيْقًا » ، وَإِمَّا عَلَى كَوْنِهِ مَفْعُولًا بِهِ تَعَدُّدًا ، وَذَلِكَ أَنَّ الْأَفْعَالَ النَّوَاسِخَ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى مُبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ ، كَانَ الْخَبْرَانِ عَلَى خَالِهِمَا ، فَكَمَا يَجُوزُ تَعَدُّدُ الْخَبْرِ مُطْلَقًا أَوْ بِتَأْوِيلٍ فِي الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ الصَّرِيحَيْنِ ، كَذَلِكَ فِي الْمَنْسُوحَيْنِ حِينَ تَقُولُ : « زَيْدٌ كَاتِبٌ شَاعِرٌ فَكَيْفَهُ » ثُمَّ تَقُولُ : ظَنَنْتُ زَيْدًا كَاتِبًا شَاعِرًا فَكَيْفَهُ ، فَتَقُولُ : « زَيْدًا » مَفْعُولٌ أَوَّلٌ ، « كَاتِبًا » مَفْعُولٌ ثَانٍ ، « شَاعِرًا » مَفْعُولٌ ثَالِثٌ ، « فَكَيْفَهُ » مَفْعُولٌ رَابِعٌ؛ كَمَا تَقُولُ : خَبِرْتُ ثَانٍ وَثَالِثَ وَرَابِعَ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ هَذَا أَنْ يَتَعَدَّى الْفِعْلُ لثَلَاثَةٍ وَلَا أَرْبَعَةٍ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى تَعَدُّدِ الْأَلْفَاظِ ، فَلَيْسَ هَذَا كَقَوْلِكَ : فِي : أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا فَلَا ضَلَالَ ، إِذَا الْمَفْعُولُ الثَّلَاثُ هُنَاكَ لَيْسَ مَتَكَرِّرًا لِشَيْءٍ وَاجِدٍ؛ وَإِنَّمَا بَيَّنْتُ هَذَا لِأَنَّ بَعْضَ النَّاسِ وَهَمَّ فِي فَهْمِهِ ، وَقَدْ ظَهَرَ لَكَ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ قَوْلَهُ : « ضَيْقًا حَرَجًا » لِي فِي تَكَرَّرِهِ .

وَقَالَ مَكِّي : « وَمَعْنَى حَرَجٍ - يَعْنِي بِالْكَسْرِ - كَمَعْنَى ضَيْقٍ ، كَرَّرَ لِاخْتِلَافِ لَفْظِهِ لِلتَّكْوِينِ » .

قال شهاب الدين : إِنَّمَا يَكُونُ لِلتَّكْوِينِ حَيْثُ لَمْ يَطْهَرِ بَيِّنَتُهَا فَارِقٌ فَتَقُولُ : كُرَّرَ لِاخْتِلَافِ اللَّفْظِ؛ كَقَوْلِهِ : { صَلَوَاتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ } [الْبَقَرَةُ : 157]

وكقوله : [الْوَافِر]

2309- ... وَأَلْقَى قَوْلَهَا كَذِبًا وَمَيَّنَا

وقوله : [الطويل]

2310- ... وَهِنْدُ أَيْ مِنْ دُونِهَا النَّائِي وَالْبُعْدُ

وَأَمَّا هُنَا فَقَدْ تَقَدَّمَ الْفَرْقُ بِالْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ .

وقال أبو البقاء : « وَقِيلَ : هُوَ جَمْعٌ » حَرَجَةٌ « مِثْلُ قِصْبَةٍ وَقِصْبٍ ، وَالْهَاءُ فِيهِ لِلْمُبَالِغَةِ » .

قال شهاب الدين : « وَلَا أَدْرِي كَيْفَ تَوَهَّمُ كَوْنُ هَذِهِ الْهَاءِ الدَّالَّةِ عَلَى الْوَحْدَةِ فِي مُفْرَدِ الْأَسْمَاءِ الْأَجْتِنَاسِ؛ كَثْمَرَةٍ وَبُرَّةٍ وَتَيْقَةٍ لِلْمُبَالِغَةِ ، كَيْفِي فِي رِوَايَةٍ وَتَسَابَةِ وَفَرْوَقَةٍ؟

فصل في الدلالة من الآية

تَمَسِّكُ أَهْلَ السُّنَنِ بِهَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ فِي أَنَّ الْهَدَايَةَ وَالصَّلَالَ مِنَ اللَّهِ - تَعَالَى

-؛ لِأَنَّ لَفْظَهَا يَدُلُّ عَلَى الْمَسْأَلَةِ ، وَيَدُلُّ عَلَى الدَّلِيلِ الْعَقْلِيِّ الْمَقْتَدَمِ فِي

الْمَسْأَلَةِ وَهُوَ الْعِلْمُ وَالِدَّاعِي ، وَبَيَّأَهُ أَنَّ الْعَبْدَ قَادِرٌ عَلَى الْإِيمَانِ وَالْكَفْرِ ،

وَقُدْرَتُهُ بِالنَّبْطَةِ إِلَى هَدْيَيْنِ الْأَمْرَيْنِ عَلَى السَّوْبَةِ ، فَيَمْتَنِعُ صُدُورَ الْإِيمَانِ عَنْهُ بَدَلًا مِنَ الْكُفْرِ ، أَوْ الْكُفْرِ بَدَلًا مِنَ الْإِيمَانِ ، إِلَّا إِذَا حَصَلَ فِي الْقَلْبِ دَاعِيَةٌ إِلَيْهِ ، وَتِلْكَ الدَّاعِيَةُ لَا مَعْنَى لَهَا ، إِلَّا عِلْمُهُ أَوْ اعْتِقَادُهُ أَوْ طَنَّهُ بِكَوْنِ ذَلِكَ الْفِعْلِ مُسْتَمَلًّا عَلَى مَصْلَحَةٍ زَائِدَةٍ ، وَمَنْفَعَةٍ رَاجِحَةٍ ، فَإِذَا حَصَلَ هَذَا الْمَعْنَى فِي قَلْبِهِ ، دَعَاهُ ذَلِكَ إِلَى فِعْلِ ذَلِكَ الشَّيْءِ ، وَإِنْ حَصَلَ فِي الْقَلْبِ عِلْمٌ أَوْ اعْتِقَادٌ أَوْ طَنٌّ بِكَوْنِ ذَلِكَ الْفِعْلِ مُسْتَمَلًّا عَلَى مَفْسِدَةٍ رَاجِحَةٍ وَصُورَ زَائِدَةٍ ، دَعَاهُ ذَلِكَ إِلَى تَرْكِهِ ، وَثَبِتَ أَنْ حُصُولَ هَذِهِ الدَّوَائِعِ لَا بُدَّ وَأَنْ تَكُونَ مِنَ اللَّهِ - تَعَالَى ، وَإِذَا ثَبِتَ ذَلِكَ فَنَقُولُ : يَسْتَحِيلُ أَنْ يَصُدُرَ إِيْمَانٌ عَنِ الْعَبْدِ إِلَّا إِذَا خَلَقَ اللَّهُ فِي قَلْبِهِ اعْتِقَادًا أَنَّ الْإِيمَانَ رَاجِحَ الْمَنْفَعَةِ ، زَائِدَ الْمَصْلَحَةِ ، فَحِينَئِذٍ يَمِيلُ قَلْبُهُ وَتَرْغَبُ نَفْسُهُ فِي تَحْصِيلِهِ ، وَهَذَا هُوَ انْتِشِرَاحُ الصَّدْرِ لِلْإِيمَانِ ، فَإِنْ حَصَلَ فِي الْقَلْبِ أَنَّهُ مَفْسُدَةٌ عَظِيمَةٌ فِي الدِّينِ وَالدُّنْيَا ، وَأَنَّهُ يُوجِبُ الْمَصَارَ الْكَثِيرَةَ ، فَحِينَئِذٍ يَتَرْتَبُ عَلَى هَذَا الْاِعْتِقَادِ تَفَرُّعٌ عَظِيمٌ عَنِ الْإِيمَانِ ، وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ مِنْ أَنَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى -

يَجْعَلُ صَدْرَهُ صَيِّقًا حَرَجًا .

(7/161)

قال المعتزلة : لنا ههنا مقامان :

الأول : في بيان أنه لا دلالة لكم في هذه الآية الكريمة .

الثاني : التأويل المطابق لمذهبنا .

أما المقام الأول : فتقريبه من وجوه :

أحدها : أن هذه الآية الكريمة ليس فيها أنه - تبارك وتعالى - أصل قومًا أو يضلهم ؛ لأنه ليس فيها إلا أنه [متى أراد أن يهدي إنسانًا ، فعل به كَيْتَ وَكَيْتَ ، وَإِذَا أَرَادَ إِضْلَالَهُ فَعَلِ كَيْتَ كَيْتَ ، وَلَيْسَتْ الْآيَةُ أَنَّهُ] - تعالى يريد ذلك أو لا يريد ذلك ، ويُدلُّ عليه قوله - تبارك وتعالى - : { لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهُمْ لَاتَّخِذْتَاهُ مِنْ لَدُنَّا إِنْ كُنَّا قَاعِلِينَ } [الأنبياء : 17] ، فبين أنه - تبارك وتعالى - كَيْفَ يَفْعَلُ اللَّهُ لَوْ أَرَادَهُ ، وَلَا خِلَافَ أَنَّهُ - تبارك وتعالى - لَا يُرِيدُ ذَلِكَ وَلَا يَفْعَلُهُ .

وثانيها : أنه - تعالى - لم يَقُلْ : وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ عَنِ الْإِسْلَامِ ، بَلْ قَالَ : « وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ » فلم قُلْتُمْ : إِنْ الْمُرَادَ : وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ عَنِ الْإِيمَانِ . وَثَالِثًا : أَنَّهُ - تبارك وتعالى - بَيَّنَّ فِي آخِرِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ ، أَنَّهُ إِذَا يَفْعَلُ هَذَا الْفِعْلَ بِهَذَا الْكَافِرِ جَزَاءً عَلَى كُفْرِهِ ، وَأَنَّهُ لَيْسَ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْاِبْتِدَاءِ ، فَقَالَ : { كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الرَّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ } .

ورابعها : أن قوله - تبارك وتعالى - : { وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ صَيِّقًا حَرَجًا } يدلُّ على تقدم الصِّيقِ وَالْحَرَجِ عَلَى حُصُولِ الضَّلَالِ ، وَأَنْ لِحُصُولِ ذَلِكَ الْمُنْتَقِمْ أَثَرٌ فِي حُصُولِ الضَّلَالِ ، وَذَلِكَ بَاطِلٌ بِالْإِجْمَاعِ ، أَمَا عِنْدَنَا ، فَلَا تَقُولُ بِهِ وَأَمَّا عِنْدَكُمْ ؛ فَلَأَنَّ الْمَقْتَضَى لِحُصُولِ الْجَهْلِ وَالضَّلَالِ هُوَ اللَّهُ - تبارك وتعالى - يَخْلُقُهُ فِيهِ بِقُدْرَتِهِ .

وأما المقام الثاني : فهو تفسير الآية الكريمة على ما يُطَابِقُ مَذْهَبَنَا ، وَذَلِكَ مِنْ وَجْهِ :

الأول : وهو اِخْتِيَارُ الْجُبْنَائِي ، وَتَصَرُّهُ الْقَاضِي أَنْ تَقْدِيرُ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ : فَمَنْ يُرِدُ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ إِلَى طَرِيقِ الْحَيَّةِ ، يَنْشُرْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ ، حَتَّى يَثْبُتَ عَلَيْهِ وَلَا يَزُولَ عَنْهُ ، وَتَفْسِيرُهُ هَذَا الشَّرْحُ : هُوَ أَنَّهُ - تعالى - يَفْعَلُ بِهِ الطَّافًا تَدْعُوهُ إِلَى الْبَقَاءِ عَلَى الْإِيمَانِ يَدْعُوهُ إِلَى الْبَقَاءِ عَلَى الْإِيمَانِ وَالثَّبَاتِ عَلَيْهِ ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ

بقوله - تبارك وتعالى - : { وَمَنْ يُؤْمِن بِاللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُ } [التغابن : 11]
 وبقوله : { وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا } [العنكبوت : 69] ، فإذا آمن
 العبد وأراد تباته على الإيمان ، فحينئذ ينشرح صدره ، أي : يفعل به الألفاظ
 التي تقتض تباته على الإيمان ودأوامه عليه ، وأما إذا كفر وعاند وأراد الله
 تبارك وتعالى - أن يضلّه عن طريق الجنة ، فعند ذلك يلقي في صدره الصيق
 والحرّج ، ثم سأل الجبائي نفسه ، فقال كيف يصح ذلك وتجد الكفار طيبي
 النفوس ، ولا عمّ لهم ألبنة ولا حزن .

(7/162)

وأجاب عنه : بأنه - تبارك وتعالى - لم يخبر بأنه ؛ يفعل بهم ذلك في كل وقت ،
 فلا يمتنع كونهم في بعض الأوقات طيبي القلوب ، وسأل القاضي نفسه ذلك
 الصيق في بعض الأوقات .
 وأجاب عنه : بأنه قال : وكذلك تقول ودفع ذلك لا يمكن خصوصاً عند ورود أدلة
 الله - تبارك وتعالى ، وعند ظهور نصرة الله للمؤمنين ، وعند ظهور الدلة
 والصغار فيهم .

التأويل الثاني : أن المراد : فمن يرد الله أن يهديه إلى الجنة ، فيشرح صدره
 للإسلام [أي : يشرح صدره للإسلام] في ذلك الوقت الذي يهديه فيه إلى
 الجنة ؛ لأنه لما رأى أن بسبب الإيمان وجد هذه الدرجة العالية ، يزداد رغبته في
 الإيمان ، ويحصل مزيد انشراح [في صدره] ، ومن يرد أن يضلّه يوم القيامة
 عن طريق الجنة ، ففي ذلك الوقت يصيق صدره ؛ بسبب الحزن الذي تآله عن
 الجزمان من الجنة والدخول في النار .

التأويل الثالث : أن في الكلام تقديم وتأخير ، والمعنى : من شرح صدر نفسه
 بالإيمان ، فقد أراد الله أن يهديه ، أي : يخصه باللفظ الداعية إلى الثبات
 على الإيمان ، هذا مجموع كلامهم .

والجواب عن قولهم أولاً : أنه لم يقل في هذه الآية أنه يضلّه ، بل قال : إنه أو
 أراد أن يضلّه ؛ لفعل كذا وكذا ، فنقول ، إن قوله في آخر الآية الكريمة : «
 كذلك يجعل الله الرجس على الذين لا يؤمنون » تصريح بأنه يفعل بهم ذلك
 الضلال ، لأن حرف « الكاف » في قوله : « كذلك » يفيد التشبيه ، والتقدير :
 وكما جعلنا ذلك الصيق والحرّج في صدره ، فكذلك يجعل الله الرجس على
 قلوب الذين لا يؤمنون .

والجواب عن الثاني : وهو أن قوله : « ومن يرد أن يضلّه » ليس فيه بيان أن
 يضلّه عن الدين ، فنقول : إن قوله في آخر الآية : { كذلك يجعل الله الرجس
 على الذين لا يؤمنون } تصريح بأن المراد من قوله : « ومن يرد أن يضلّه »
 هو أن يضلّه عن الدين .

والجواب عن الثالث : وهو أنه - تبارك وتعالى - إنما يلقي الصيق والحرّج في
 صدورهم جزاء على كفرهم فنقول : لا نسلم أن المراد ذلك ، بل المراد :
 كذلك يجعل الله الرجس على قلوب الذين قضى عليهم بأنهم لا يؤمنون ، وإذا
 جعلنا الآية على الوجه ، سقط ما ذكرناه .

والجواب عن قولهم : إن ظاهر الآية الكريمة يقتضي أن يكون صيق الصدر
 وحرّجه شيئاً متقدماً على الضلال ، أو موجياً له ، فنقول : والأمر كذلك ؛ لأنه -
 تبارك وتعالى - إذا خلق في قلبه اعتقاداً بأن الإيمان بمحمد صلى الله عليه

وسلم يُوجبُ الدَّم في الدُّنْيَا ، والعُقُوبَة في الآخِرَة ، فهذا الاعتقادُ يوجبُ
اعراضُ النَّفْس عن قُبُول ذلك الإيمان ، وهذه الحَالَة سَبِيهَة بالطريق الصَّيِّق
لأن الطريق إذا كان ضيقاً ، لم يَقْدِر الدَّاخِل أن يَدْخُل فيه فذلك القَلْب إذا
حَصَلَ فيه ذلك الاعتقاد ، اَمْتَنَع دُخُول الإيمان فيه فلأجل حُصُول المُشَابَه من
هذا الوَجْه ، جاز إطلاق لَفْظ الصَّيِّق والْحَرِ عَلَيْهِ .

(7/163)

وأما لاجوابُ عن التَّأويلات الثلاثة فنقول :
أما الأوَّل : فإن حَاصِلَ ذلك الكلام يَرْجِعُ إلى تَفْسِير الصَّيِّق والْحَرِج ، فلمَّا كان
المُرَادُ منه حُصُول العَمِّ والحُزْن في قَلْب الكَافِر ، فذلك يُوجبُ أن يَكُونَ ما
يَحْصُل في قَلْب المؤمن زيادة يَعْرِفُهَا كُلُّ أَحَدِن ومعلوم أن الأمر ليس كذلك ،
بل الأمر في حُزْن الكَافِر والمؤمن على السَّوِيَّة ، بل كان الحُزْن والبلاء في
حَقِّ المؤمن أكثر ، قال - تبارك وتعالى - { وَلَوْ لَا أن يَكُونَ الناس أُمَّةً وَاحِدَةً
لَجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِّن فِصَّةٍ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ }
[الزخرف : 33] وقال عليه الصلاة والسلام : « حُصَّ البلاء بالأنبياءِ ثُمَّ بالأمثَلِ
فالأمثَلِ » .

والجوابُ عن الثاني : أنه مَدْفُوع ؛ لأنه يَرْجِعُ حاصلة إلى إيضاح الواضحات ؛ لأن
كل أَحَدٍ يَعْلَمُ بالضرورة ، أن كلَّ من هَدَاه اللهُ إلى الجَنَّةِ بسبب الإيمان يَفْرَحُ
بسبب تلك الهداية ، وَيَنْشَرِحُ صَدْرُهُ للإيمان مَزِيح انشراح في ذلك الوقت ،
وكذلك القَوْلُ في قوله : المُرَادُ : ومن يُضِلُّه عن طريق الجنة بأنه يضيقُ قَلْبُهُ
في ذلك الوقت ، فحُصُول هذا المَعْنَى معلوم بالضرورة ، وحَمَلُ الآية الكريمة
عليه إِخْرَاجُ للآية عن القَائِدَةِ .

والجوابُ عن التَّأويل الثالث : فهو يَقْتَضِي تَهْكِيكَ تَطْمُ الآية ؛ لأن الآية الكريمة
تَقْتَضِي أن يَحْصُل انشراح الصَّدْر من قِبَل الله - تبارك وتعالى - - أولاً ، ثم
يَتَرْتَّب عليه حُصُول الهداية والإيمان ، وأنتم عَكَسْتُمُ القَضِيَّة ، فقلتم : العَبْدُ
يجعل نفسه أولاً مُنْشَرِحَ الصَّدْر ، ثم إن الله - تبارك وتعالى - أولاً بعد ذلك
يَهْدِيهِ ، بمعنى أنه يَحْصُهُ يَمزِيد الألطاف الدَّاعِيَةَ لَهُ إلى التَّبَاتِ على الإيمان ،
والدَّلَائِلُ اللُّغْطِيَّة ، إنما يَمَكِّنُ التَّمَسُّكُ [بِهَا إِذَا أُبْقِيْنَا ما فيها من التَّرَكِيَّاتِ
والترتبات ، فأما إذا أُبْطِلْنَاها وَأَزَلْنَاها ، لم يَمَكِّنِ التَّمَسُّكُ] بشيء مِنْهُ أَضْلاً ،
وَقَبَّحُ هذا الباب يُوجبُ ألا يُمَكِّنِ التَّمَسُّكُ بِشَيْءٍ من الآيات ، ولكن طَعَنَ في
القرآن العَظِيم ، وإخْرَاجُ له عن كَوْنِهِ حُجَّةً .

قوله : « كَانَمَا » « مَا » هذه مُهَيِّئَةٌ لِذُخُولِ كَأَنَّ على الجمل الفعلية ؛ كَهَيِّ فِي
{ وَإِنَّمَا تُوَفَّقُونَ } [آل عمران : 185] .

قوله : « يَصْعَدُ » وقرأ ابن كثير : « يَصْعَدُ ساكن الصَّادِ ، مَحَقَّقِ العَيْنِ ،
مضارع « يَصْعَدُ » أي : ارتفع ، وأبو بكر عن عاصم : « يَصَّاعَدُ » بتشديد الصَّادِ
بعدها أَلِفٌ ، وَأَصْلُهَا يَتَصَاعَدُ ، أي : « يتعاطى الصُّعُودَ وَتَكْلَفُهُ » فأدغم النَّاءُ فِي
الصَّادِ تَحْفِيْفًا ، والباقون : « يَصْعَدُ » بتشديد الصَّادِ والعَيْنِ دون أَلِفٍ بَيْنَهُمَا ،
وَمِنْ « يَصْعَدُ » أَيْ يَفْعَلُ الصُّعُودَ وَيُكْلَفُهُ ، والأصل : « يَتَصَعَّدُ » فأدغم كما
في قِرَاءَةِ شُعْبَةَ وهذه الجُمْلَةُ التَّشْبِيهِيَّةُ بِحتمل أن يَتَكُونَ مُسْتَأْنَفَةً ، شَبَّهَ فِيهَا
حَالَ مَنْ جَعَلَ اللهُ صَدْرَهُ ضَيْقًا حَرَجًا ، بأنه يَمْتَزِلَةُ من يَطْلُبُ الصُّعُودَ إِلَى
السَّمَاءِ المظلمة أو إلى مكان مرتفع [وَغَيْرِ] كَالعَقَبَةِ الكَوُودِ .

والمعنى : أنه يَسْبِقُ عليه الإيمانُ كما يَسْبِقُ عليه صُعودُ السَّمَاءِ ، وَجَوَّزُوا فيها وَجْهَيْنِ آخِرَيْنِ :

أحدهما : أن يكون مَفْعُولًا آخرَ تَعَدَّدَ كما تَعَدَّدَ ما قَبْلَهَا .

والثاني : أن يَكُونَ حالًا وفي صاحبها احتمالان :

أحدهما : هو الصَّمِيرُ المَسْتَكِينُ فِي « صَيِّقًا » .

والثاني : هو الصَّمِيرُ فِي « حَرَجًا » ، و « فِي السَّمَاءِ » متعلقٌ بما قَبْلَهُ .

قوله : « كَذَلِكَ يَجْعَلُ » هو كِنَظَاهِرُ وَقَدَّرَهُ الرَّجَّاحُ : « مثل ما قَصَصْنَا عَلَیْكَ يَجْعَلُ » أي : فيكون مُبْتَدَأً وخبرًا ، أو تَعَتَّ مَصْدَرٌ مَحْدُوفٌ ، فَلَمْ أَنْ تَرَفَعَ « مِثْلُ » وَأَنْ تَنْصِبَهَا بِالْأَعْتَابِ عِنْدَهُ ، والأحسن أن يُقَدَّرَ لَهَا مَصْدَرٌ مُتَّسِبٌ كما قَدَّرَهُ النَّاسُ ، وهو مِثْلُ ذَلِكَ الْجَعْلُ - أي : جَعَلَ الصَّدْرَ صَيِّقًا حَرَجًا - « يَجْعَلُ اللَّهُ الرَّجْسَ » كَذَا قَدَّرَهُ مكي وغيره ، و « يَجْعَلُ » يحتمل أن تَكُونَ بِمَعْنَى « أَلْقَى » وهو الظَاهِرُ ، فتتعدَّى لواحدس بتفسيها وللآخر بحرف الجرِّ ، ولذلك تَعَدَّتْ هُنَا ب « عَلَى » وَالْمَعْنَى : « كَذَلِكَ يُلْقِي اللَّهُ الْعَذَابَ عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ » .

ويجوز أن تَكُونَ بِمَعْنَى صَيَّرَ أَي : « يُصَيِّرُهُ مُسْتَعْلِيًا عَلَيْهِمْ مُحِيطًا بِهِمْ » ، والتقدير الصَّنَاعِي : مُسْتَقِرًّا عَلَيْهِمْ .

فصل في بيان معنى الرجس

قال ابن عَبَّاسٍ - رضي الله عنه - : الرَّجْسُ هُوَ الشَّيْطَانُ .

وقال الكلبي : هو المائم .

وقال مُجَاهِدٌ : الرَّجْسُ : ما لا حَبْرَ فِيهِ .

وقال عطاء : الرَّجْسُ الْعَذَابُ مِثْلُ الرَّجْرِ .

وقيل هو النَّجْسُ ؛ رُوِيَ أَنَّهُ - عليه الصلاة والسلام - كان إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ قَالَ : « اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الرَّجْسِ وَالنَّجْسِ » .

وقال الرَّجَّادُ : الرَّجْسُ : اللَّعْنَةُ فِي الدُّنْيَا ، وَالْعَذَابُ فِي الْآخِرَةِ .

وَهَذَا صِرَاطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا قَدْ فَصَّلْنَا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَذَكَّرُونَ (126)

« هذا » إشارة إلى ما تَقَدَّمَ تَفْرِيرُهُنَّ وهو أن الفِعْلَ يَتَوَقَّعُ عَلَى الدَّاعِي ، وَحُضُولُ تِلْكَ الدَّاعِيَةِ مِنَ اللَّهِ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - فَوَجَبَ كَوْنُ الفِعْلِ مِنَ اللَّهِ - تَعَالَى - ، وَذَلِكَ يُوْجِبُ التَّوْحِيدَ الْمَحْضَنَ وَسَمَاهُ صِرَاطًا ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ بِهِ يُوَدُّ إِلَى الْعِلْمِ بِالتَّوْحِيدِ الْحَقِّ .

وقيل : « هذا إشارة إلى الَّذِي أَنْتَ عَلَيْهِ يَا مُحَمَّدٌ طَرِيقُ رَبِّكَ وَدِينُهُ الَّذِي ارْتَضَى لِنَفْسِيهِنَّ مُسْتَقِيمًا لَا عَوَجَ فِيهِ وَهُوَ الْإِسْلَامُ .

وقال ابن مَسْعُودٍ - رضي الله عنهما - و « هذا » إشارة إلى الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ .

قوله - تعالى - : « مُسْتَقِيمًا » حال من « صِرَاطُ » وَالْعَامِلُ فِيهِ أَحَدُ شَيْئَيْنِ :

إِمَّا « هَا » لما فيها من مَعْنَى التَّسْبِيهِ ، وَإِمَّا « دَا » لما فِيهِ مِنْ مَعْنَى الْإِشَارَةِ ، وَهِيَ حِطَالٌ مُؤَكَّدَةٌ لَا مُبَيَّنَّةٌ ؛ لِأَنَّ صِرَاطَ اللَّهِ لَا يَكُونُ إِلَّا كَذَلِكَ .

قال الواحدي : انْتَصَبَ « مُسْتَقِيمًا » عَالِ الْحَالِ ، وَالْعَامِلُ فِيهِ مَعْنَى هَذَا ،
وَذَلِكَ أَنَّ « دَا » يَتَصَمَّنُ مَعْنَى الْإِشَارَةِ ؛ كَقَوْلِكَ : هَذَا رَبُّدٌ قَائِمًا ، مَعْنَاهُ : أَشْبَهُ
إِلَيْهِ فِي حَالِ قِيَامِهِ ، وَإِذَا كَانَ الْعَامِلُ فِي الْحَالِ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا الْفِعْلَ ، لَمْ يَجُزْ
تَقْدِيمُ الْحَالِ عَلَيْهِ ، لَا يَجُوزُ : « قَائِمًا هَذَا رَبُّدٌ » وَ [يَجُوزُ] صَاحِكًا جَاءَ رَبُّدٌ .
ثُمَّ قَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : { قَدْ فَصَّلْنَا الْآيَاتِ } أَي : ذَكَرْنَاهَا فَصْلًا فَصْلًا ، بَحِيثٍ
لَا يَخْتَلِطُ وَاحِدٌ مِنْهَا بِالْآخِرِ إِلَّا لِمَرْجِحٍ ، فَكَأَنَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - يَقُولُ لِلْمَعْتَزَلِيِّ :
أَبْهَأَ الْمَعْتَزَلِيِّ ، تَذَكَّرْ مَا تَقَرَّرَ فِي عَقْلِكَ أَنَّ الْمُمْكِنِي لَا يَتَرَجَّحُ أَحَدٌ طَرَفَيْهِ عَلَى
الْآخِرَةِ إِلَّا لِمَرْجِحٍ ، حَتَّى تَزُولَ الشُّبُهَةُ عَنْ قَلْبِكَ بِالْكَلِيَّةِ فِي مَسْأَلَةِ الْقِصَاةِ
وَالْقَدْرِ .

(7/166)

لَهُمْ دَارُ السَّلَامِ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَهُوَ وَلِيُّهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ (127)

قوله - تعالى - { لَهُمْ دَارُ السَّلَامِ عِنْدَ رَبِّهِمْ } يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْجُمْلَةُ
مُسْتَأْنَفَةً ، فَلَا مَحَلَّ لَهَا ؛ كَأَنَّ سَائِلًا سَأَلَ عَمَّا أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ فَقِيلَ لَهُ ذَلِكَ ،
وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْ قَاعِلٍ « يَذْكُرُونَ » ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ وَصْفًا لِقَوْمٍ ،
وَعَلَى هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ فَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْحَالُ أَوِ الْوَصْفُ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ قَطْ ،
وَيَتَرَفَعُ « دَارُ السَّلَامِ » بِالْقَاعِلِيَّةِ ، وَهَذَا عِنْدَهُمْ أَوْلَى ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى الْمُفْرَدِ
مِنَ الْجُمْلَةِ ، وَالْأَصْلُ فِي الْوَصْفِ وَالْحَالِ وَالخَبَرِ الْإِفْرَادُ ، فَمَا قَرَّبَ إِلَيْهِ فَهُوَ
أَوْلَى .

و « عِنْدَ رَبِّهِمْ » حَالٌ مِنْ « دَارٍ » وَيَجُوزُ أَنْ يَنْتَصِبَ « عِنْدَ » بِنَفْسِ « السَّلَامِ »
« ؛ لِأَنَّهُ مَصْدَرٌ ، أَي : يُسَلِّمُ عَلَيْهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ ، أَي : فِي جَنَّتِهِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَنْتَصِبَ
بِالاسْتِفْرَارِ فِي « لَهُمْ » .

وقوله : « وَهُوَ وَلِيُّهُمْ » يَحْتَمِلُ أَيْضًا الْاسْتِثْنَاءَ ، وَأَنْ يَكُونَ حَالًا ، أَي : لَهُمْ دَارُ
السَّلَامِ ، وَالْحَالُ أَنَّ اللَّهَ وَلِيُّهُمْ وَتَاصِرُهُمْ .

« وَبِمَا كَانُوا » الْبَاءُ سَبَبِيَّةٌ ، وَ « مَا » بِمَعْنَى الَّذِي ، أَوْ تَكْرَرًا أَوْ مَصْدَرِيَّةً .

فصل في معنى السلام

قيل : السَّلَامُ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ - تَعَالَى - وَالْمَعْنَى : دَارُ اللَّهِ كَمَا قِيلَ :
الْكَعْبَةُ بَيْتُ اللَّهِ ، وَالْخَلِيفَةُ عَبْدُ اللَّهِ .

وقيل : السَّلَامُ صِفَةُ الدَّارِ بِمَعْنَى : دَارِ السَّلَامَةِ ، وَالْعَرَبُ تُلْحِقُ هَذِهِ الْهَاءَ فِي
كَثِيرٍ مِنَ الْمَصَادِرِ وَتَحْدِفُهَا ، يَقُولُونَ : ضَلَالٌ وَضَلَالَةٌ ، وَسَقَاةٌ وَسَقَاةَةٌ ، وَرِضَاعٌ
وَرِضَاعَةٌ ، وَلَذَلِكَ وَلَدَادَةٌ .

وقيل : السَّلَامُ جَمْعُ السَّلَامَةِ ، وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ الْجَنَّةُ بِهَذَا الْاسْمِ ؛ لِأَنَّ أَنْوَاعَ

السَّلَامَةِ بِأَسْرِهَا حَاصِلَةٌ فِيهَا فِي الْمَرَادِ بِهَذِهِ الْعِنْدِيَّةِ وَجْهٌ :

أَحَدُهَا : أَنَّهَا مُعَدَّةٌ عِنْدَهُ كَمَا تَكُونُ الْحُقُوقُ مُعَدَّةً مَهْيَأَةً حَاضِرَةً ؛ كَقَوْلِهِ :

{ جَزَأَوْهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ } [الْبَيْتَةُ : 8] .

ثَانِيهَا : أَنَّ هَذِهِ الْعِنْدِيَّةَ تُشْعِرُ بِأَنَّ هَذَا الْأَمْرَ الْمُؤَخَّرَ مَوْصُوفٌ بِالْقُرْبِ مِنَ اللَّهِ -

تَبَارَكَ وَتَعَالَى - وَهَذَا لَيْسَ قُرْبًا بِالْمَكَانِ وَالْجِهَةِ ، فَوَجِبَ كَوْنُهُ بِالشَّرْفِ وَالرُّتْبَةِ

، وَذَلِكَ يُدَلُّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ الشَّيْءَ بَلَغَ فِي الْكِمَالِ وَالرَّفْعَةِ إِلَى حَيْثُ لَا يُعْرَفُ

كُنْهَهُ ، إِلَّا أَنَّهُ كَقَوْلِهِ : { فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مِمَّا أُخْفِيَ لَهُمْ مِّنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ } [

السَّجْدَةُ : 17] .

وثالثها : هي كقوله في صفة الملائكة : { وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ } [الأنبياء : 19] ، وقوله : « أَمَا عِنْدَ الْمُنْكَسِرَةِ قُلُوبُهُمْ » ، و « أَمَا عِنْدَ ظَنِّ عِبْدِي بِي » ، وقال - تعالى - : { فِي مَفْعَدٍ صِدْقٍ عِنْدَ مَلِيكَ مُقْتَدِرٍ } [القمر : 55] وقال : { جَزَاءُ هُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ } [البينة : 8] وكل ذلك يدل على أَنَّ حُصُولَ كَمَالِ صِفَةِ الْعِبْدِيَّةِ بِوَاسِطَةِ صِفَةِ الْعُبُودِيَّةِ .
 وقوله : « وَهُوَ وَلِيُّهُمْ » يدل على قُرْبِهِمْ مِنَ اللَّهِ ؛ لِأَنَّ الْوَلِيَّ مَعْنَاهُ الْقَرِيبُ ، لَا وَلِيٍّ لَهُمْ إِلَّا هُوَ ، ثُمَّ قَالَ « بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ » ؛ وَإِنَّمَا ذَكَرَ ذَلِكَ لِئَلَّا يَنْقَطِعَ الْعَبْدُ عَنِ الْعَمَلِ .

(7/167)

وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ قَدِ اسْتَكْبَرْتُمْ مِنَ الْإِنْسِ وَقَالَ أَوْلِيَاؤُهُمْ مِنَ الْإِنْسِ رَبِّيَا اسْتَمْعَبَ بَعْضُنَا بَعْضًا وَبَلَّغْنَا الَّذِي أَجَلْتُمْ لَنَا قَالِ النَّارُ مَنَاقِمُ خَالِدِينَ فِيهَا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ (128)

لما بين حال من يتمسك بالصرط المستقيم ، بين بعده حال من يكون بالصد من ذلك ؛ ليكون قصّة أهل الجنة مُرَدِّفَةً بِقِصَّةِ أَهْلِ النَّارِ ، وَلِيَكُونَ الْوَعِيدُ مَذْكَورًا بَعْدَ الْوَعْدِ .
 قوله : « وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ » يَجُوزُ أَنْ يَنْتَصِبَ بِفِعْلِ مَقْدَرٍ ، فَقَدَّرَهُ أَبُو الْبَقَاءِ تَارَةً ب « اذْكَرُ » وَتَارَةً بِالْقَوْلِ الْمَحْدُوفِ الْعَامِلِ فِي جُمْلَةِ التَّدَايِ مِنْ قَوْلِهِ : « يَا مَعْشَرَ » أَي : وَيَقُولُ : « يَا مَعْشَرَ يَوْمَ تَحْشُرُهُمْ » ، وَقَدَّرَهُ الرَّمَحْشَرِيُّ : « وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ وَقَلْنَا يَا مَعْشَرَ كَانُوا مَا لَا يُوصَفُ لِفِطْرَتِهِ » .
 قَالَ أَبُو حَيَّانَ : « وَمَا قُلْنَا أَوْلَى » يَعْنِي : مِنْ كَوْنِهِ مَنصُوبًا ب « يَقُولُ » الْمَحْكِي بِهِ جُمْلَةَ التَّدَايِ ، قَالَ : « لِاسْتِزْمَامِهِ حَذْفِ جُمْلَتَيْنِ : إِحْدَاهُمَا جُمْلَةُ « وَقُلْنَا » ، وَالْآخَرَى الْعَامِلَةُ فِي الظَّرْفِ » وَقَدَّرَهُ الرَّجَّاحُ بِفِعْلِ قَوْلِ مِثْنِي لِلْمَفْعُولِ : « يُقَالُ لَهُمْ : يَا مَعْشَرَ يَوْمَ تَحْشُرُهُمْ » وَهُوَ مَعْنَى حَسَنٍ ؛ كَانَتْ تَنْظَرُ إِلَى مَعْنَى قَوْلِهِ : « وَلَا يَكَلِّمُهُمْ وَلَا يَرْكَبُهُمْ » فَبَيَّنَّا لِلْمَفْعُولِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَنْتَصِبَ « يَوْمَ » بِقَوْلِهِ : « وَلِيَّهُمْ » لِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ ، أَي : « وَهُوَ يَتَوَلَّاهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ، وَوَتَوَلَّاهُمْ يَوْمَ يَحْشُرُهُمْ » ، وَ « جَمِيعًا » حَالٌ أَوْ تَوْكِيدٌ عَلَى قَوْلِ بَعْضِ التَّحْوِيلِيِّينَ .
 وَقَرَأَ حَفْصٌ : « يَحْشُرُهُمْ » بِيَاءِ الْعَيْبَةِ رَدًّا عَلَى قَوْلِهِ : « رَبَّهُمْ » أَي : « وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ رَبَّهُمْ » وَالصَّمِيرُ فِي « يَحْشُرُهُمْ » يَعُودُ إِلَى الْجِنِّ وَالْإِنْسِ بِجَمْعِهِمْ فِي يَوْمِ الْقِيَامَةِ .
 وَقِيلَ : يَعُودُ إِلَى الشَّيَاطِينِ الَّذِينَ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُمْ فِي قَوْلِهِ : « وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ » .
 قَوْلُهُ : « يَا مَعْشَرَ » فِي مَحَلِّ نَصْبٍ بِذَلِكَ الْقَوْلِ الْمَضْمَرِ ، أَي : « نَقُولُ أَوْ قُلْنَا » ، وَعَلَى تَقْدِيرِ الرَّجَّاحِ يَكُونُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ ؛ لِقِيَامِهِ مَقَامَ الْقَاعِلِ الْمُنُوبِ عَنْهُ ، وَالْمَعْشَرَ : الْجَمَاعَةُ ؛ قَالَ الْقَائِلُ : [الْوَافِرُ]
 2311- وَأَبْغَضُ مَنْ وَصَعْتُ إِلَيْ فِيهِ ... لِسَانِي مَعْشَرَ عَنْهُمْ أَدُوُّ
 وَالْجَمْعُ : مَعَاشِرُ ؛ كَقَوْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - : « نَحْنُ مَعَاشِرُ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَّثُ » قَالَ الْأَوْدِيُّ : [الْبَسِيطُ]
 2312- فِينَا مَعَاشِرُ لَنْ يَبْنُوا لِقَوْمِهِمْ ... وَإِنْ بَنَى قَوْمُهُمْ مَا أَفْسَدُوا عَادُوا

قوله تعالى : « مَنِ الْإِنْسِ » في محلِّ نصبٍ على الحال ، أي : أَوْلِيَاءَهُمْ كانوا
إِنْسًا وَجِنًا ، والتقدير : أَوْلِيَاءُهُم الذين هم الْإِنْسُ ، و « رَبَّنَا » حُذِفَ منه حَرْفُ
الْتِدَاءِ .

وقوله : « قال أَوْلِيَاءُهُم مَنِ الْإِنْسِ » يعني : أَوْلِيَاءَ الشَّيَاطِينِ الَّذِينَ أَطَاعُوهُمْ
من الْإِنْسِ ، « رَبَّنَا اسْتَمْتَع بَعْضُنَا بِبَعْضٍ » وَالْمَعْنَى : اسْتَكْتَرْتُمْ من الْإِنْسِ
بِالْإِضْلَالِ وَالْإِعْوَاءِ ، أي : أَضَلَلْتُمْ كَثِيرًا .
وقال الْكَلْبِيُّ : اسْتَمْتَعَ الْإِنْسُ بِالْجِنِّ هُوَ الرَّجُلُ كَانَ إِذَا سَافَرَ وَثُرِكَ بِأَرْضِ قَفَرٍ
، وَخَافَ عَلَى نَفْسِهِ مِنَ الْجِنِّ ، قال : أَعُوذُ بِسَيِّدِ هَذَا الْوَادِي مِنَ سَبْقِهَاءِ قَوْمِهِ ،
فِيَبِئْتِ آمِنًا فِي جَوَارِهِمْ ، وَأَمَّا اسْتَمْتَعَ الْجِنُّ بِالْإِنْسِ ، فَهُوَ أَنَّهُمْ قَالُوا : قَدْ
سَعَدْنَا الْإِنْسَ مَعَ الْجِنِّ ، حَتَّى عَادُوا بِنَا فَيَزِدَادُوا شَرَفًا فِي قَوْمِهِمْ وَعَظْمًا فِي
أَنْفُسِهِمْ ، كقوله - تبارك وتعالى - :

(7/168)

{ وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ الْإِنْسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ الْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا } [الجن
: 6] .

وقيل : اسْتَمْتَعَ الْإِنْسُ بِالْجِنِّ مَا كَانُوا يَلْقَوْنَ غَلَاهِيمَ مِنَ الْأَرَاخِيفِ ، وَالسَّحْرِ
وَالكَهَاتَةِ ، وَتَزِينُهُمْ لَهُم الْأُمُورَ الَّتِي يَهْوُونَهَا ، وَتَسْهِيلَ سَبِيلِهَا عَلَيْهِمْ ، وَاسْتَمْتَعَ
الْجِنُّ بِالْإِنْسِ طَاعَةَ الْإِنْسِ لَهُمْ فِيمَا يُرِيدُونَ لَهُمْ مِنَ الصَّلَاةِ وَالْمَعَاصِي .
وقال محمد بن كَعْبِ الْفَرَطِيكُ هُوَ طَاعَةُ بَعْضِهِمْ بَعْضًا ، وَقِيلَ : قَوْلُهُ : « رَبَّنَا
اسْتَمْتَع بَعْضُنَا بِبَعْضٍ » كَلَامُ الْإِنْسِ خَاصَّةً .
قَوْلُهُ : { وَبَلَّغْنَا أَجَلَنَا الَّذِي أَجَلْتِ لَنَا } قَرَأَ الْجُمْهُورُ : « أَجَلْنَا » بِالْإِفْرَادِ؛ لِقَوْلِهِ
: « الذُّبَيْطُ وَفُرِّي : « أَجَلْنَا » بِالْجَمْعِ عَلَى أَفْعَالٍ » الَّذِي « بِالْإِفْرَادِ وَالتَّذْكِيرِ
وَهُوَ تَعْتُّ لِلْجَمْعِ .

فقال أَبُو عَلِيٍّ : هُوَ جِنْسٌ أَوْقَعَ « الَّذِي » مَوْقِعَ « الَّتِي »
قال أَبُو حَبِيبٍ : وَإِعْرَابُهُ عِيْدِي بَدَلٌ؛ كَأَنَّهُ قِيلَ : « الْوَقْتُ الَّذِي » وَحِينَئِذٍ يَكُونُ
جِنْسًا وَلَا يَكُونُ إِعْرَابُهُ تَعْتًا؛ لِعَدَمِ الْمُطَابَقَةِ بَيْنَهُمَا ، وَفِيهِ تَنْظُرٌ؛ لِأَنَّ الْمُطَابَقَةَ
تُسْتَرْتَفُ فِي الْبَدَلِ أَيْضًا ، وَكَذَلِكَ نَصُّ النَّجَاةِ عَلَى قَوْلِ النَّبَاةِ : [الطَّوِيلُ]
2313- تَوَهَّمْتُ آيَاتِ لَهَا فَعَرَفْتُهَا ... لِسِنَّةِ أَعْوَامٍ وَدَا الْعَامِ سَابِعُ
رَمَادُ كَكَخْلِ الْعَيْنِ لِأَيَّ أَبَيْتُهُ ... وَنُوي كَجَدَمِ الْحَوْضِ أَنْلَمُ خَاشِعُ
أي : رَمَادٌ وَنُوي مَقْطُوعَانِ عَلَى « هُمَا رَمَادٌ وَنُوي » لَا بَدَلَ مِنْ آيَاتٍ لِعَدَمِ
الْمُطَابَقَةِ ، وَلِذَلِكَ لَمْ يُرْوَى إِلَّا مَرْفُوعَيْنِ لَا مَنْصُوبَيْنِ .

فصل في المراد بالآية

معنى الآية : أن ذلك الاستمتاع كان إلى أجلٍ معيَّنٍ ووقْتٍ مَحْدُودٍ ، ثُمَّ جَاءَتْ
الْحَيَّةُ وَالْحَسِيرَةُ وَالتَّدَامَةُ مِنْ حَيْثُ لَا دَفْعَ وَاحْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ الْأَجْلِ .

فقيل : هُوَ وَقْتُ الْمَوْتِ .

وقيل : هُوَ وَقْتُ الْبَعْثِ وَالْقِيَامَةِ ، وَالَّذِينَ قَالُوا بِالْقَوْلِ الْأَوَّلِ قَالُوا : إِنَّهُ بَدَلٌ
عَلَى أَنْ كُلَّ مِنْ مَاتَ مِنْ مَقْتُولٍ وَعَيْرِهِ ، فَإِنْ يَمُوتُ بِأَجَلِهِ؛ لِأَنَّهُمْ أَقْرَبُوا بَأْتًا بَلَّغْنَا
أَجَلَنَا الَّذِي أَجَلْتِ لَنَا وَفِيهِمُ الْمَقْتُولُ وَغَيْرُ الْمَقْتُولِ ، ثُمَّ قَالَ - تَعَالَى - : « النَّارُ
مَتَّوَكَّمٌ » أي : الْمَقَامُ وَالْمَقَرُّ وَالْمَصِيرُ .

قوله : « خَالِدِينَ فِيهَا » مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ ، وَهِيَ حَالٌ مُقَدَّرَةٌ ، وَفِي الْعَامِلِ
فِيهَا ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ :

أحدها : أنه مَنَوَاكُمْ « لأنه هُنَا مَصْدَرٌ لا اسم مكان ، والمعنى : النَّارُ ذاتُ نُوَائِكُمْ ، أي : « النَّارُ مَكَانٌ نُوَائِكُمْ » أي : إقامتكم .
قال القَارِسِيُّ : « المَتَوَى عِنْدِي فِي الآيَةِ : اسْمٌ لِلْمَصْدَرِ دُونَ الْمَكَانِ ؛ لِحُصُولِ الْحَالِ مُعْمَلًا فِيهَا وَاسْمُ الْمَكَانِ لَا يَعْمَلُ عِلْمَ الْفِعْلِ ؛ لِأَنَّهُ لَا مَعْنَى لِلْفِعْلِ فِيهِ ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ مَكَانًا ، ثَبَتَ أَنَّهُ مَصْدَرٌ ، وَالْمَعْنَى : « النَّارُ ذَاتُ إِقَامَتِكُمْ فِيهَا حَقْفًا بِالْإِضَافَةِ ؛ وَمِثْلُهُ قَوْلُ الشُّبَاعِرِ : [الطَّوِيلُ]
2314- وَمَا هِيَ إِلَّا فِي إِرَارٍ وَعِلْقَةٍ ... مَعَارَ ابْنِ هَمَّامٍ عَلَى حَيِّ حَتَعَمَا
وهذا يدلُّ على حَذْفِ الْمُصَافِ ، المعنى : « وَمَا هِيَ إِلَّا إِرَارٌ وَعِلْقَةٌ وَقَدْ عَارَى ابْنَ هَمَّامٍ » ، وَلِذَلِكَ عَدَّاهُ بـ « عَلَى » وَلَوْ كَانَ مَكَانًا ، لَمَا عَدَّاهُ ؛ فَتَبَيَّنَ أَنَّهُ اسْمٌ مَصْدَرٌ لَا مَكَانٌ ، فَهُوَ كَقَوْلِكَ : « آتَيْكَ حُقُوقَ النَّجْمِ وَمَقْدِمَ الْحَاجِّ » ، ثُمَّ قَالَ « وَإِنَّمَا حَسُنَ ذَلِكَ فِي الْمَصَادِرِ لِمُطَابَقَتِهَا الزَّمَانَ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ مُنْقَضٌ غَيْرُ بَاقٍ كَمَا أَنَّ الزَّمَانَ كَذَلِكَ » .

(7/169)

والثاني : أن العَامِلِ فِيهَا فِعْلٌ مَحْدُوفٌ ، أي : يَتَّبِعُونَ فِيهَا خَالِدِينَ ، وَيَدُلُّ عَلَى هَذَا الْفِعْلِ الْمَقْدَرُ « مَنَوَاكُمْ » وَيُرَادُ بـ « مَنَوَاكُمْ » مَكَانَ النَّوَاءِ ، وَهَذَا جَوَابٌ عَنِ قَوْلِ الْقَارِسِيِّ الْمَعْتَرِضِ بِهِ عَلَى الرَّجَّاحِ .
الثالث : قَالَهُ أَبُو الْبَقَاءِ : أَنَّ الْعَامِلَ مَعْنَى الْإِضَافَةِ ، وَمَعْنَى الْإِضَافَةِ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ عَامِلًا أَبْتَنَةً ، فَلَيْسَ بِسَنِيءٍ .
قوله : « إِلَّا مَا سَاءَ اللَّهُ » اِخْتَلَفُوا فِي الْمُسْتَنَى مِنْهُ :
فَقَالَ : الْجُمْهُورُ : هُوَ الْجُمْلَةُ الَّتِي تَلِيهَا ، وَهِيَ قَوْلُهُ : { النَّارُ مَنَوَاكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا } وَسَاتِي بَيَانُهُ عَنْ قُرْبٍ .
وَقَالَ أَبُو مُسْلِمٍ : « هُوَ مُسْتَنَى مِنْ قَوْلِهِ : « وَتَلَعْنَا أَجَلَنَا الَّذِي أَجَلْتِ لَنَا » أَي : إِلَّا مَنْ أَهْلَكَتَهُ وَاحْتَرَمْتَهُ قَبْلَ الْأَجْلِ الَّذِي سَمَّيْتَهُ لِكُفْرِهِ وَضَلَالِهِ » . وَقَدْ رَدَّ النَّاسُ عَلَيْهِ هَذَا الْمَذْهَبَ مِنْ حَيْثُ الصَّنَاعَةُ ، مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى . أَمَّا الصَّنَاعَةُ فَمِنْ وَجْهَيْنِ :
أحدهما : أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ ، لَكَانَ التَّرْكِيبُ « إِلَّا مَا سَاءَتْ » لِيُطَابَقَ قَوْلُهُ : « أَجَلْتِ » .
والثاني : أَنَّهُ قَدْ فَصَلَ بَيْنَ الْمُسْتَنَى مِنْهُ بِقَوْلِهِ : « قَالَ النَّارُ مَنَوَاكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا » وَمِثْلُ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ .
وَأَمَّا الْمَعْنَى : فَلَأَنَّ الْقَوْلَ بِالْأَجَلَيْنِ : أَجَلَ الْإِحْتِرَامِ ، وَالْأَجَلَ الْمَسْمُومِ بَاطِلٌ ؛ لِذَلِيلِ مَقَرَّرَةٍ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ .
ثُمَّ اِخْتَلَفُوا فِي هَذَا الْأَسْتِنَاءِ : هَلْ هُوَ مُتَّصِلٌ أَوْ مُنْقَطِعٌ ؟ عَلَى قَوْلَيْنِ :
وَالْمَعْنَى : « قَالَ النَّارُ مَنَوَاكُمْ إِلَّا مَنْ مِنْكُمْ فِي الدُّنْيَا » كَقَوْلِهِ : { لَا يَدُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى } [الدخان : 56] أَي : لَكِنِ الْمَوْتَةَ الْأُولَى ، فَإِنَّهُمْ قَدْ دَاقُوهَا فِي الدُّنْيَا كَذَلِكَ هَذَا ؛ لَكِنِ الَّذِينَ سَاءَ هُمْ اللَّهُ أَنْ يُؤْمِنُوا مِنْكُمْ فِي الدُّنْيَا ، وَفِيهِ بُعْدٌ ، وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّهُ مُتَّصِلٌ ، ثُمَّ اِخْتَلَفُوا فِي الْمُسْتَنَى مِنْهُ مَا هُوَ ؟
فَقَالَ قَوْمٌ : هُوَ ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِينَ فِي قَوْلِهِ : « مَنَوَاكُمْ » أَي : إِلَّا مَنْ آمَنَ فِي الدُّنْيَا بَعْدَ أَنْ كَانَ مِنْ هَؤُلَاءِ الْكُفْرَةِ ، عَلِيهِ ابْنُ عَبَّاسٍ ، وَ « مَا » هُنَا بِمَعْنَى « مَنْ » الَّتِي لِلْعُقْلَاءِ ، وَسَاغَ وَقُوعُهَا هُنَا ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْمُسْتَنَى نَوْعَ وَصْفٍ ، وَ «

ما « تقع على أنواع من يَعْقِلُ ، وقد تقدّم تحقيقُ هذا في قوله : { فانكحوا ما طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ } [النساء : 3] .
ولكن قد استُبعد هذا؛ من حيث إن المُسْتَنَى مخالِفٌ للمُسْتَنَى مِنْهُ في زمان الحُكْمِ عليهما ، ولا بُدَّ أن يَشْتَرِكَا في الزَّمَانِ ، لو قالت : « قَامَ القَوْمُ إِلَّا رَيْدًا » ، وكان مَعْنَاهُ [إِلَّا رَيْدًا فَإِنَّهُ لَمْ يَقُمْ ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ المَعْنَى : فَإِنَّهُ سَيَقُومُ فِي المَسْتَقْبَلِ ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ المَعْنَى : فَإِنَّهُ صَرَبْتُهُ فِيمَا مَضَى اللّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُجْعَلَ اسْتِنَاءٌ مُنْقَطِعًا كَمَا تَقَدَّمَ تَفْسِيرُهُ .

(7/170)

وزهد قَوْمٌ : إلى أن المُسْتَنَى مِنْهُ زمان ، ثم اختلف القائلون بذلك : فمنهم من قال ذلك الزمان هو مُدَّةُ إقامتهم في البرزخ ، أي : « القُبُورِ » . وقيل : « هو المُدَّةُ التي بَيْنَ حَشْرِهِمْ إلى دُخُولِهِمُ النَّارَ » . وها قول الطبري قال : « وساعَ ذلك من حيثُ إنَّ العِبارةَ بقوله : « النَّارُ مَثْوَاكُمْ » لا يخصُّ بها مُسْتَقْبَلُ الزَّمَانِ دون غيره » .
وقال الزجاج : « هو مَجْمُوعُ الزَمَانِينِ ، أي : مُدَّةُ إقامتهم في القُبُورِ ، ومُدَّةُ حَشْرِهِمْ إلى دُخُولِهِمُ النَّارَ » .
وقال الزمخشري : « إلا ما شاء الله ، أي : يُخَلِّدون في عَذَابِ النَّارِ الأبد كُلَّهُ إلا ما شاء الله إلا الأوقات التي يُنْقَلون فيها من عَذَابِ النَّارِ إلى عَذَابِ الرَّمْهَرِيرِ ؛ فقد روي : أنهم يَدْخُلون وادياً فيه من الرَّمْهَرِيرِ ما يَفْطَعُ أَوْصَالَهُمُ ، فيتعاوون ويطلبون الرِّدَّ إلى الجحيمِ » .
وقال قوم « » إلا ما شاء الله « هم العُصاةُ الَّذِينَ يَدْخُلون النَّارَ من أهل التَّوْحِيدِ ، ووقعت « هَا » عليهم ؛ لأنهم نوع كأنه قيل : إلا النَّوعُ الذي دَخَلها من العُصاةُ ، فإنهم لا يُخَلِّدون فيها ، والظاهر أن هذا اسْتِنَاءٌ حَقِيقَةٌ ؛ بل يجب أن يَكُونَ كَذَلِكَ .
وزعم الرَّمْحَشَرِيُّ : أنه يكون من بابِ قَوْلِ المَوْثُورِ الذي ظَفَرَ بِوَاتِرِهِ ، ولم يَزَلْ يُحَرِّقُ عليه أنيابه ، وقد طلب أن يُنْقَسَ عن خِثاقه : « أَهْلَكِنِي إِلَهَ إِنْ تَقَسَّتُ عَنْكَ إِلَّا إِذَا شِئْتَ » وقد عَلِمَ أنه لا يَسْنَأُ ذلك التَّنَسُّفِ مِنْهُ بأقصى ما يَقْدِرُ عليه من التَّشْدِيدِ والتَّعْظِيفِ ، فكيون قوله : « إِلَّا إِذَا شِئْتَ » من أشد الوعيد مع تهكم .
قال شهاب الدين : ولا حاجة إلى ادِّعَاءِ ذلك مع ظُهُورِ مَعْنَى الاسْتِنَاءِ فيه ، وارتكاب المجاز وإبراز ما لم يَقَعُ في صُورَةِ الواقِعِ .
وقال الحسن البَصْرِيُّ : « إلا ما شاء الله ؛ أي : من كَوْنِهِمْ في الدُّنْيَا بغير عذابٍ »
فجعل المُسْتَنَى زمن حياتهم ، وهو أبعد ممَّا تقدّم .
وقال الفراء - وإليه نحا الرَّمْحَشَرِيُّ - : « والمعنى : إلا ما شاء الله من زيادة في العذاب » .
وقال غيره : إلا ما شاء الله من التُّكَّارِ ، وكُلُّ هذا إِنَّمَا يَتَمَسَّى على الاسْتِنَاءِ المنقطع .
قال أبو حيان : « وهذا راجِعٌ إلى الاسْتِنَاءِ من المصدر الذي يَدُلُّ عليه مَعْنَى الكلام ؛ إذ المَعْنَى : يُعَذَّبون في النَّارِ خَالِدِينَ فيها إلا ما شاء الله من العذاب

الزائد على النار ، فإن يُعَذَّبهم ، ويكُونُ إذ ذاك استِئْتاءً منقطعاً ، إذ العذابُ الزائد على عذابِ النارِ لم يندرج تحت عذابِ النارِ .

(7/171)

وقال ابن عطية : « ويَبَّحُه عندي في هذا الاستِئْتاء أن يكون مُحَاطَبَةً لِلنَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وأمه ، وليَس مما يُقالُ يوم القيامة ، والمستثنى هو من كان من الكفرة يومئذ يؤمن في علم الله ؛ لأنه لما أَحْبَرَهُمْ أنه يُقال للكُفْر : « النَّارُ مَنَوَاكُمْ » استثنى لهم من يُمكن أن يُؤْمِنَ مَمَّن يَرَوْنَهُ يومئذ كافراً ، وتقع « ما » على صِفة من يَعْقِل ، ويؤيِّ هذا التَّأويل أيضاً قوله : « إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ » أي : بمن يُمكن أن يُؤْمِنَ منهم . »
قال أبو حيان : « وهو تَأويلٌ حسن ، وكان قد قال قبل ذلك : « والظاهر أن هذا الاستِئْتاء هو من كلام الله - تعالى - للمحاطبين ، وعليه جَاءَت تفاسير الاستِئْتاء » وقال ابن عطية ثم ساقه إلى آخره ، فكيف يستحسن شيئاً حُكِمَ عليه بالله خلاف الظاهر من غير قربة قوية مُخرجة للفظ عن ظاهره؟
قوله : { إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ } أي : فيما يَفْعَلُهُ من ثواب وعقاب وسائر وُجُوه المجاز ، أو كانه ، يقول : إنما حَكَمْتُ لهؤلاء الكفار بعذاب الأبد ، لعلمي أنهم يستحقون ذلك .
وقيل : « عليم » بالذي استئْتاه وبما في قلوبهم من البرِّ والتَّقوى .

(7/172)

وَكَذَلِكَ تُؤَلِّي بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضًا يَمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ (129)

قوله : « وَكَذَلِكَ تُؤَلِّي » أي : كما حَدَلْنَا عُصَاةَ الإنسِ والجنِّ حتى اسْتَمْتَعَ بعضهم ببَعْض ، كذلك تَكِلُ بَعْضَهُمْ إِلَى بَعْضٍ فِي النَّصْرَةِ وَالْمَعُونَةِ وَقِيلَ : تُسَلِّطُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ ، فَيَأْخُذُ مِنَ الظَّالِمِ بِالظَّالِمِ ؛ كما جاء « من أعان ظالماً ، سلطه الله عليه » .
قال قتادة : نجعل بَعْضَهُمْ أولياء لبَعْضٍ ، فالْمُؤْمِنُ ولي الْمُؤْمِنِ أَيْنَ كَانَ ، وَالْكَافِرُ ولي الْكَافِرِ حَيْثُ كَانَ .
وروى مَعْمَرُ عن قتادة : يتبع بَعْضُهُمْ بَعْضًا فِي النَّارِ مِنَ الْمُؤَلَّاةِ .
وقيل : مَعْنَاهُ : تُؤَلِّي ظَلَمَةَ الجنِّ ظَلَمَةَ الإنسِ ، وتُؤَلِّي ظَلَمَةَ الإنسِ ظَلَمَةَ الجنِّ ، أَيْكَ تَكِلُ بَعْضَهُمْ إِلَى بَعْضٍ ؛ كقوله - تبارك وتعالى - : { تُؤَلِّيهِ مَا تُولِي } [النساء : 115] فهي تَعْتُ لِمَصْدَرٍ مَحْدُوفٍ ، أو فِي مَحَلِّ رَفْعٍ ، أي : الأَمْرُ مثل تَوْلِيَةِ الظَّالِمِينَ ، وهو رَأْيُ الرَّجَّاحِ فِي عَيْرِ مَوْضِعٍ .
وروى الكلبيُّ عن أبي صالح فِي تَفْسِيرِهَا : هو أَنَّ الله - تبارك وتعالى - إِذَا أَرَادَ بِقَوْمٍ حَيْراً وَلي أَمْرَهُمْ حَيْارَهُمْ ، وَإِذَا أَرَادَ بِقَوْمٍ شَرّاً وَلي أَمْرَهُمْ شَرارَهُمْ .
وروى مَالِكُ بن دِينَارٍ قال جَاءَ فِي [بَعْضٍ] كَتَبَ اللهُ الْمُنْزِلَةَ أَنَا اللهُ مَالِكِ الْمُلُوكِ ، قُلُوبِ الْمُلُوكِ بِيَدِي ، فَمِنْ أَطَاعَنِي ، جَعَلْتُهُمْ عَلَيْهِ رَحْمَةً ، وَمَنْ عَصَانِي جَعَلْتُهُمْ عَلَيْهِ نِقْمَةً ، لَا تَشْغَلُوا أَنْفُسَكُمْ بِسَبَبِ الْمُلُوكِ ، لَكِنْ تُؤَبُّوا إِلَيَّ

أَعْطَفَهُمْ عَلَيْكُمْ .
وقوله : يَمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ « تَقَدَّمَ نظيره .

(7/173)

يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِي وَيُنذِرُونَكُمْ
لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا قَالُوا شَهِدْنَا عَلَى أَنْفُسِنَا وَعَرَّثْنَاهُمْ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَشَهِدُوا عَلَى
أَنْفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُوا كَافِرِينَ (130)

هذه الآية من بَقِيَّةِ توبيخ الكُفَّارِ يوم القيامة .
قال أهل اللغة : المَعْشَرُ كُلُّ جماعةٍ أَمْرُهُمْ واحد ، ويَحْضُلُ بينهم مَعْشَرَةٌ
ومُخالطة ، والجَمْعُ : مَعَاشِر .
قوله : « مِنْكُمْ » في محلِّ رفع صلة لرُسُلٍ ، فيتعلَّقُ بِمُخَدَّوْفٍ ، وقوله : «
يَقُصُّونَ » يحتمل أن يكون صِغَةً تَائِيَةً ، وجاءت كَذَا مَجِيئًا حَسَنًا ، حيث تَقَدَّمَ ما
هو قَرِيبٌ من المُفْرَدِ على الجُمْلَةِ ، ويَحْتَمَلُ أن يكون في محلِّ نصب على
الحال ، وفي صَاحِبِهَا وجهان :
أحدهما : هو رُسُلٌ وَجَارَ ذَلِكَ وإن كان تَكْرِرَةً ؛ لِتَخْصُصِهِ بِالْوَصْفِ .
والثاني : أنه الصَّمِيرُ المُسْتَتِرُ في « مِنْكُمْ » وقوله : « رُسُلٌ مِنْكُمْ » زعم
الفَرَّاءُ : أن في هذه الآية حَدْفٌ مُصَافٍ ، أي : « أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْ أَحَدِكُمْ ،
يعني : من جِنْسِ الْإِنْسِ » قال : كقوله- تعالى- : { يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ
وَالْمَرْجَانُ } [الرحمن : 22] ، وإنما يَخْرُجَانِ مِنَ الْمِلْحِ { وَجَعَلَ الْقَمَرَ فِيهِنَّ
نُورًا } [نوح : 16] وإنما هو في بَعْضِهَا ، فَالتَّقْدِيرُ : يَخْرُجُ مِنْ أَحَدِهِمَا ، وجعل
القمر في إِحْدَاهُنَّ فَحذف للعلم به ، وإنما احتَاجَ الْفَرَّاءُ إلى ذلك ؛ لأن الرُّسُلَ
عنده مُخْتَصَّةٌ بِالْإِنْسِ ، يعني : أنه لم يَعْتَقِدْ أَنَّ اللَّهَ أَرْسَلَ لِلْجِنِّ رُسُلًا مِنْهُمْ ،
بل إنما أَرْسَلَ إِلَيْهِمُ الْإِنْسَ ، كما يُرَوَى في التَّفْسِيرِ وعلي قَامَ الإِجْمَاعُ أن
النَّبِيَّ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرْسَلٌ لِلْإِنْسِ وَالْجِنِّ ، وهذا هو الْحَقُّ ،
أعني : أن الْجِنِّ ، وهذا هو الْحَقُّ ، أعني : أن الْجِنِّ لم يُرْسَلْ مِنْهُمْ إلا بِوِاسِطَةِ
رِسَالَةِ الْإِنْسِ ؛ كما جاء في الْحَدِيثِ مع الْجِنِّ الَّذِينَ لَمَّا سَمِعُوا الْقُرْآنَ وَلَوْاءَ إِلَى
قَوْمِهِمْ مُنْذِرِينَ ، ولكن لا يَحْتَاجُ إلى تَقْدِيرِ مُصَافٍ ، وإن قلنا : إن رُسُلَ الْجِنِّ
من الْإِنْسِ لِلْمَعْنَى الذي ذَكَرْتَاهُنَّ وهو أنه يُطَلَّقُ عَلَيْهِمُ رُسُلٌ مجازاً ؛ لكونهم
رُسُلًا بِوِاسِطَةِ رِسَالَةِ الْإِنْسِ ، وزعم قومٌ منهم الصَّحَّاحُ : أن اللَّهَ أَرْسَلَ لِلْجِنِّ
رُسُلًا مِنْهُمْ يُسَمَّى يُوسُفُ .
قال ابن الخطيب : ودَعَوَى الإِجْمَاعُ في هذا بعيدٌ ؛ لأنه كَيْفَ ينعقد الإِجْمَاعُ مع
حُضُورِ الإِخْتِلافِ ، قال : ويمكنُ أن يَحْتَجَّ الصَّحَّاحُ بقوله- تبارك وتعالى- :
{ وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكًا لَجَعَلْنَاهُ رَجُلًا } [الأنعام : 9] .
قال المفسِّرون : والسَّبَبُ في أن اسْتِنْتَأَسَ الْإِنْسَانُ بِالْإِنْسَانِ أَكْمَلُ من
اسْتِنْتَأَسَهُ بِالْمَلِكِ ، فوجب في حُكْمِ اللَّهِ- تبارك وتعالى- أن يَجْعَلَ رُسُلَ الْإِنْسِ
من الْإِنْسِ ؛ ليكمل الاستِئْتَأَسَ ، وهذا الْمَعْنَى حَاصِلٌ في الْجِنِّ ، فوجب أن يكون
رُسُلُ الْجِنِّ من الْجِنِّ ، لتزول النَّفَرَةُ وَيَحْضُلَ كَمالُ الاستِئْتَأَسِ .
وقال الكلبي : كانت الرُّسُلُ قبل أن يُبْعَثَ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُبْعَثُونَ
إلى الْجِنِّ وإلى الْإِنْسِ جَمِيعًا .
وقال مُجَاهِدٌ : الرُّسُلُ من الْإِنْسِ والنُّذُرُ من الْجِنِّ ، ثم قرأ [قوله تعالى] :

{ وَلَوْ إِلَىٰ قَوْمِهِمْ مُنْذِرِينَ } [الأحقاف : 29] ، وهم قوم يَسْمَعُونَ كلام الرُّسُلِ فَيَلْبِغُونَ الْجَنِّ مَا سَمِعُوا ، ولي للجنِّ رُسُلٌ .
ثم قال : « يَقْضُونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِي » أي : يَقْرَأُونَ عَلَيْكُمْ كُتُبِي « وَيُنْذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا » وهو يوم القيامة ، فلم يَجِدُوا عند ذلك إلا الاعتراف ، فذلك قالوا : شَهِدْنَا عَلَىٰ أَنْفُسِنَا .

(7/174)

فإن قي : كيف أَقْرَأُوا في هذه الآية الكريمة بالكُفْرِ وَجَحَدُوا في قوله : { وَاللَّهُ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ } [الأنعام : 23] .
فالجواب : يوم القيامة يوم طَوِيلٌ ، والأحوال في مُحْتَلَفَةٍ ، فتارة يُقْرَأُونَ وَأُخْرَى يَجْحَدُونَ ، وذلك يَدُلُّ على شِدَّةِ الْخَوْفِ وَاضْطِرَابِ أَحْوَالِهِمْ ، فإن من عَظَمَ خَوْفُهُ ، كَثُرَ الاضْطِرَابُ فِي كَلَامِهِ ، قال - تبارك وتعالى - : { وَعَرَّثْنَاهُمُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا } أي : أنهم إِمَّا وَقَعُوا فِي الْكُفْرِ بِسَبَبِ أَنَّ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَرَّثَتْهُمْ ، حتى لم يُؤْمِنُوا وَشَهِدُوا عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُوا كَافِرِينَ ، و حمل مُقَاتِلِ قَوْلِهِ « وَشَهِدُوا عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ » بأنه تَشْهَدُ عَلَيْهِمُ الْجَوَارِحُ بِالشَّرْكِ وَالْكَفْرِ وَمَقْصُودُهُ دَفْعُ التَّكْرَارِ عَنِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ ، وَهَذِهِ الْآيَةُ تَدُلُّ عَلَىٰ أَنَّهُ لَا يَتَكَلِّفُ قَبْلَ وُرُودِ الشَّرْعِ ، وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ لِهَذَا التَّغْلِيلِ قَائِدَةٌ .

(7/175)

دَلِكَ أَنْ لَمْ يَكُنْ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْفَرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا غَافِلُونَ (131)

قوله : { ذَلِكَ أَنْ لَمْ يَكُنْ رَبُّكَ مُهْلِكَ } فيه ثلاثة أوجه :
أحدهما : أنه مُبْتَدَأٌ مَحْدُوفٌ الْخَبْرُ ، أي : ذَلِكَ الْأَمْرُ .
الثاني : عكس ذلك الأمر .
الثالث : أنه مَنْصُوبٌ فِعْلٌ ، أي : فَعَلْنَا ذَلِكَ ، وَإِنَّمَا يَظْهَرُ الْمَعْنَى إِذَا عُرِفَ الْمُنْشَأُ إِلَيْهِ ، وَهُوَ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ إِيْتَاتِ الرُّسُلُ وَأَمْرٌ مِنْ كَذَبٍ ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ إِشَارَةً إِلَى السُّؤَالِ الْمَفْهُومِ مِنْ قَوْلِهِ : « أَلَمْ يَأْتِكُمْ » وقوله : « أَنْ لَمْ يَكُنْ » يَجُوزُ فِيهِ وَجْهَانِ :
أحدهما : أنه على حَذْفِ لامِ الْعِلَّةِ أَي : ذَلِكَ الْأَمْرُ الَّذِي قَصَصْنَا ، أَوْ ذَلِكَ الْإِيْتَانِ ، أَوْ ذَلِكَ السُّؤَالِ لِأَجْلِ « أَنْ لَمْ يَكُنْ » فَلَمَّا حُذِفَتِ اللَّامُ احْتَمَلَتْ مَوْضِعَهَا الْجَرَّ وَالتَّصْبُوبَ كَمَا عُرِفَ مِرَارًا .
والثاني : أن يَكُونَ بَدَلًا مِنْ ذَلِكَ .
قال الرَّمَحْسَرِيُّ : وَلِكِ أَنْ تَجْعَلَهُ بَدَلًا مِنْ ذَلِكَ ؛ كَقَوْلِهِ : { وَقَصَّيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ الَّذِي دَابَّرَ هَؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْحِحِينَ } [الحجر : 66] .
فيجوز أن يَكُونَ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ أَوْ نَصْبٍ عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي ذَلِكَ ، إِلَّا أَنَّ الرَّمَحْسَرِيَّ الْقَائِلَ بِالْبَدَلِيَّةِ لَمْ يَذْكَرْ لِأَجْلِ ذَلِكَ إِلَّا الرَّفْعَ عَلَى خَبَرٍ مُبْتَدَأٍ مُضْمَرٍ ، وَ « أَنْ » يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ النَّاصِبَةَ لِلْمُضَارِعِ ، وَأَنْ تَكُونَ مُحَقِّقَةً ، وَإِسْمُهَا صَمِيرُ السَّانِ ، وَ « لَمْ يَكُنْ » فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرِهَا ، وَهُوَ نَظِيرُ قَوْلِهِ : { أَلَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ } [طه : 89] .

وقوله : [البسيط]
2315- في فِتْيَةٍ كَسِيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلَمُوا ... أَنْ هَالِكُ كُلِّ مَنْ يَخْفَى وَيَسْتَعِلُّ
و « يَظْلَم » يَجُوزُ فِيهِ وَجْهَانِ :
أظهرهما : أنه مُتَعَلِّقٌ بِمَحْدُوفٍ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ مِنْ « رَبُّطًا » أَوْ مِنَ الصَّمِيرِ فِي
« مُهْلِكًا » أَي : لَمْ يَكُنْ مُهْلِكُ الْقُرَى مُلْتَبِسًا بِظَلْمٍ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْ
الْقُرَى ، أَي : مُلْتَبِسَةً بِذُنُوبِهَا ، وَالْمَعْنَيَانِ مَنْقُولَانِ فِي التَّفْسِيرِ . وَالثَّانِي : أَنْ
يَتَعَلَّقُ بـ « مُهْلِكًا عَلَيَّ أَنَّهُ مَفْعُولٌ وَهُوَ بَعِيدٌ ، وَقَدْ ذَكَرَهُ أَبُو الْبَقَاءِ .
وقوله : « وَأَهْلَهَا غَافِلُونَ » جُمْلَةٌ حَالِيَةٌ أَي : لَمْ يُنْذِرُوا حَتَّى يَبْعَثَ إِلَيْهِمْ رُسُلًا
تُنْذِرُهُمْ ، وَقَالَ الْكَلْبِيُّ : يُهْلِكُهُمْ بِذُنُوبِهِمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَهُمُ الرَّسُلُ .
وقيل : مَعْنَاهُ لَمْ يَكُنْ لِيُهْلِكَهُمْ دُونَ التَّنْبِيهِ وَالتَّذْكِيرِ بِالرُّسُلِ ، فَيَكُونُ قَدْ
ظَلَمَهُمْ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - أَجْرِي السَّنَةِ أَلَا يَأْخُذُ أَحَدًا إِلَّا بَعْدَ وُجُودِ
الدُّنْبِ ، وَإِنَّمَا يَكُونُ مُذْنِبًا إِذَا أَمَرَ قَلَمٌ بِالتَّيْمْرِ ، وَنُهِيَ فَلَمْ يَنْتَبِهْ ، وَذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ
بَعْدَ إِذْكَارِ الرَّسُلِ ، وَهَذِهِ الْآيَةُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا وُجُوبَ وَلَا تَكْلِيفَ قَبْلَ وَرُودِ
الشَّرْعِ .

(7/176)

وَلِكُلِّ دَرَجَاتٍ مِمَّا عَمِلُوا وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ (132)

أَي : وَلِكُلِّ دَرَجَاتٍ فِي الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ ، عَلَى قَدْرِ أَعْمَالِهِمْ فِي الدُّنْيَا ، وَحَذْفِ
المُضَافِ إِلَيْهِ لِلْعِلْمِ بِهِ ، أَي : وَلِكُلِّ فَرِيقٍ مِنْهُمْ مِنَ الْجَنِّ وَالْإِنْسِ .
وقوله : « مِمَّا عَمِلُوا » فِي مَحَلِّ رَفْعٍ نَعْتًا لـ « دَرَجَاتٍ » .
وقيل : وَلِكُلِّ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ خَاصَّةً .
وقيل : وَلِكُلِّ مِنَ الْكُفَّارِ خَاصَّةً ؛ لِأَنَّهَا جَاءَتْ عَقِيبَ خُطَابِ الْكُفَّارِ ؛ إِلَّا أَنَّهُ يَبْعَدُهُ
قوله : « دَرَجَاتٍ » وَقَدْ يُقَالُ : إِنْ الْمُرَادُ بِهِ هُنَا الْمَرَاتِبُ ، وَإِنْ غَلِبَ اسْتِعْمَالُهَا
فِي الْخَيْرِ « وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ » قَرَأَ الْعَامَّةُ بِالْغَيْبَةِ رَدًّا عَلَى قَوْلِهِ :
« وَلِكُلِّ دَرَجَاتٍ » وَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ بِالْخُطَابِ مُرَاعَاةً لِمَا بَعْدَهُ فِي قَوْلِهِ : «
يُدْهِبِكُمْ » ، « مِنْ بَعْدِكُمْ » ، كَمَا « أَنْشَأَكُمْ » .

(7/177)

وَرَبُّكَ الْغَنِيُّ ذُو الرَّحْمَةِ إِنْ يَشَأْ يُدْهِبِكُمْ وَيَسْتَخْلِفْ مِنْ بَعْدِكُمْ مَا يَشَاءُ كَمَا
أَنْشَأَكُمْ مِنْ دُرِّيَّةٍ قَوْمٍ آخِرِينَ (133) إِنْ مَا تُوعَدُونَ لَاتٍ وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ)
(134)

لَمَّا بَيَّنَّ ثَوَابَ الْمُطِيعِينَ وَعِقَابَ الْعَاصِينَ ، وَبَيَّنَّ أَنَّ لِكُلِّ قَوْمٍ دَرَجَةً مَحْضُوصَةً
فِي الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ ، بَيَّنَّ أَنَّهُ غَيْرُ مُحْتَاجٍ إِلَى ثَوَابِ الْمُطِيعِينَ ، أَوْ يَنْتَقِصُ
بِمَعْصِيَةِ الْمَذْنِبِينَ ؛ لِأَنَّهُ - تَعَالَى - غَنِيٌّ لِذَاتِهِ عَنِ جَمِيعِ الْعَالَمِينَ ، وَمَعَ كَوْنِهِ غَنِيًّا ،
فَإِنَّ رَحْمَتَهُ عَامَّةٌ كَامِلَةٌ .
قال ابن عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - : ذُو الرَّحْمَةِ بِأَوْلِيَائِهِ وَأَهْلِ طَاعَتِهِ .
قوله : « وَرَبُّكَ الْغَنِيُّ » يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْغَنِيُّ وَالرَّحْمَةُ حَبْرَيْنِ أَوْ وَصْفَيْنِ ، وَ «

إن يشأ « وما بَعَدَهُ خبراً لأوّل ، أو يكون « العَنيّ » وصفاً و « دُو الرّحمة »
خبراً ، والجُملة الشرطيّة خبر ثاني أو مُستأنف .
فصل في دحض شبهة للمعتزلة
قالت المعتزلة : هذه الآية الكريمة دالة على كونه عادلاً منزهاً عن فعل القبيح
، وعلى كونه رحيماً مُحسناً بعباده؛ لأنه - تبارك وتعالى - عالم بقبح القبائح ،
وعالم بكونه عنيّاً مذكور في الآية لغاية طهوره .
وثانيها : أنه - تعالى - عالم بالمعلومات؛ لقوله : { وَمَا رَبُّكَ بِعَاقِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ
[الأنعام : 132] .
وثالثها : أنه - تعالى - عنيٌّ عن الحاجات؛ لقوله : « وَرَبُّكَ الْعَنيُّ » وإذا تَبَتَّت
هذه المقدمات ، ثبت أنه عليمٌ بُقبح القبائح وعالمٌ بكون عنيّاً عنها ، وإذا ثبت هذا
، امتنع كونه قاعلاً لها؛ لأن المُقَدِّم على فعل القبيح إمّا أن يكون إقدامه لجَهْلِهِ
بكونه قبيحاً ، وإمّا لاحتياجه ، فإذا كان عالمًا بالكلِّ ، امتنع كونه جاهلاً بُقبح
القبائح ، وذلك يدلُّ على أنه - تعالى - منزه عن فعل القبيح ، فحينئذٍ يقطع بانه
لا يظلم أحداً فلما كلف عبيده الأفعال الشائقة ، وجب أن يُثبِّههم عليها ، ولما
رَبِّي العقاب على فعل المعاصي ، وجب أن يَكُونَ عادلاً فيها ، فحينئذٍ انتفى
الظلم عن الله - تعالى ، فما الفائدة في التكليف؟ .
قال ابن الخطيب : والجوابُ أن التكليفَ إحسانٌ ورَحمةٌ على ما قُرِّر في كُتب
الكلام . قوله : « إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ » فقيل : المراد يُهْلِكُكُمْ يا أهل مكة ، وقيل :
يُمَيِّنُكُمْ ، وقيل : يَحْتَمِلُ أَلَّا يُبَلِّغَهُمْ مَبْلَغَ التَّكْلِيفِ ، وَيَسْتَخْلِفُ مِنْ بَعْدِ إِذْهَابِكُمْ ؛
لأن الاستخلاف لا يَكُونُ إلَى عليّ طريق البَدَل .
قوله : « مَا يَشَاءُ » يجوز أن تكون « مَا » واقعة على ما هو من جنس الآدميين
، وإمّا أتى ب « مَا » وهي لغير العاقل للإبهام الحاصل ، ويجوز أن تكون واقعة
على غير العاقل والله يأتي بجنسٍ آخر ، ويجوز أن تكون واقعة على النوع من
العقلاء كما تقدّم .
قوله : « كَمَا أَنْشَأَكُمْ » في هو جهان :
أحدهما : أنه مَصْدَرٌ على غير المَصْدَر؛ لقوله : « وَيَسْتَخْلِفُ » لأن مَعْنَى «
يَسْتَخْلِفُ » : يُنْشِئُ .
والثاني : أنها تَعْتُ مَصْدَرٌ مَحْدُوفٌ ، تقديره : استخلافاً مثل ما أنشأكم .
وقوله : « مِنْ دُرِّيَّةٍ » متعلق ب « أَنْشَأَكُمْ » وفي « مَنْ » هذه وَجْهٌ : أحدها :
إنها لابتداء الغاية ، أي : ابتداء إنشاءكم من دُرِّيَّةٍ قَوْمٍ .

(7/178)

الثانيك أنّها تَبْعِيضِيَّةٌ ، قاله ابن عطية .
الثالث : بمعنى البدل ، قال الطبري وتبعه مكي بن أبي طالب : هي كقولك : «
أَحَدْتُ مِنْ تَوْبِي دِرْهَمًا » أي : بَدَلَهُ وَعَوَضَهُ ، وكون « مِنْ » بمعنى البدل قَلِيلٌ
أو مُمْتَنِعٌ ، وما ورد منع مُؤَوَّلٌ؛ كقوله - تعالى - : { لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً }
[الزخرف : 60] أي : بَدَلَكُمْ .

وقوله : [الزجر]

2316- جَارِيَةٌ لَمْ تَأْكُلِ الْمُرَقَّقًا ... وَلَمْ تَذُقْ مِنَ الْبُقُولِ الْفُسْتِيقًا
أي : بدل البُقُولِ ، والمعنى : من أولاد قوم مُتَقَدِّمِينَ أَصْلَهُمْ آدَمُ .
وقال الرَّمَحْشَرِيُّ : من أولاد قَوْمٍ آخَرِينَ لَمْ يَكُونُوا عَلَى مِثْلِ صِفَتِكُمْ ، وهم

أَهْلُ سَفِينَةِ نُوحٍ . وَقَرَأَ أَبِي بِنُ كَعْبٍ : « دَرَبَةُ » بفتح الدَّالِ ، وَأَبَانُ بَنِي عُثْمَانَ : « دَرَبَةُ » بِتخفيف الرَّاءِ مَكْسُورٍ ، وَيُرْوَى عَنْهُ أَيْضاً : « دَرَبَةُ » . بِزنة صَرَبَةٍ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَحْقِيقُهُ ، وَقَرَأَ رَيْدُ بْنُ تَابِتٍ : « دَرَبَةُ » بِكسر الدَّالِ ، قَالَ الْكِسَائِيُّ هُمَا لُغَتَانِ .

قوله : « إِنَّ تُوعِدُونَ لَأَتِيَنَّ » « مَا » بِمَعْنَى الَّذِي وَلَيْسَتْ الْكَافَّةُ ، وَ« تُوعِدُونَ » صَلَّتْهَا ، وَالْعَائِدُ مَحْدُوفٌ ، أَي : إِنَّ مَا تُوعِدُونَهُ وَ« لَأَتِيَنَّ » خَبْرٌ مُؤَكَّدٌ بِاللَّامِ . قَالَ الْحَسَنُ : « مَا تُوعِدُونَ » مِنْ مَجِيءِ السَّاعَةِ ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يُتَكَبَّرُونَ الْحَشْرَ . وَقِيلَ : يَحْتَمَلُ الْوَعْدُ وَالْوَعِيدُ وَلَمَّا ذَكَرَ الْوَعْدَ ، جَزَمَ بِكَوْنِهِ أَيْبًا ، وَلَمَّا ذَكَرَ الْوَعِيدَ ، مَا زَادَ عَلَى قَوْلِهِ : « وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ » وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ جَانِبَ الرَّحْمَةِ وَالْإِحْسَانِ غَالِبٌ .

(7/179)

قُلْ يَا قَوْمِ اعْمَلُوا عَلَيَّ مَكَاتِنِكُمْ إِنِّي عَامِلٌ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَنْ تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ (135)

لَمَّا بَيَّنَّ أَنَّ مَا تُوعِدُونَ ، لَأَتِيَنَّ ، أَمْرَ رَسُولِهِ بَعْدَهُ أَنْ يُهَدَّدَ مَنْ يُتَكَرَّرُ الْبَعْثُ مِنَ الْكُفَّارِ .

وقرأ أبو بكر عن عاصم « مَكَاتِنِكُمْ » بِالْجَمْعِ فِي كُلِّ الْفُرْجَانِ ، أَي : عَلَى تَمَكِّنِكُمْ .

وقال عطاء : عَلَى خَالَاتِكُمْ الَّتِي أَنْتُمْ عَلَيْهَا ، وَالْبَاقُونَ : مَكَاتِنِكُمْ .

قال الواحدي : وَالْوَجْهَ الْإِفْرَادُ ؛ لِأَنَّهُ مَصْدَرٌ ، وَالْمَصَادِرُ فِي أَكْثَرِ الْأَمْرِ مَفْرَدَةٌ ، وَقَدْ يُجْمَعُ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ إِلَّا أَنَّ الْغَالِبَ هُوَ الْأَوَّلُ ، فَمَنْ أَفْرَدَ فَلِرَادَةِ الْجِنْسِ ، وَمَنْ جَمَعَ فَلِطَبَاقِ مَا بَعْدَهُ ، فَإِنَّ الْمَخَاطِبِينَ جَمَاعَةً ، وَقَدْ أَضِيفَتْ إِلَيْهِمْ ، وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ الْكُلَّ وَاحِدٌ مَكَانَهُ .

قال الزمخشري : الْمَكَاتَةُ تَكُونُ مَصْدَرًا ؛ يُقَالُ : مَكَنَ مَكَاتَةً إِذَا تَمَكَّنَ أُبْلَغَ التَّمَكُّنَ ، وَبِعْنَى الْمَكَانِ ؛ يُقَالُ : مَكَانَ وَمَكَانَةً ، وَمَقَامًا وَمَقَامَةً ، فَقَوْلُهُ : « اعْمَلُوا عَلَيَّ مَكَاتِنِكُمْ » يَحْتَمَلُ « اعْمَلُوا » عَلَى تَمَكِّنِكُمْ مِنْ أَمْرِكُمْ وَأَقْصَى اسْتِبْطَائِكُمْ وَإِمْكَانِكُمْ وَإِمْكَانِكُمْ ، قَالَ مَعْنَاهُ أَبُو إِسْحَاقَ الرَّجَّاحُ ، وَعَلَى الثَّانِي : اعْمَلُوا عَلَى جِهَتِكُمْ وَخَالَكُمُ الَّتِي أَنْتُمْ عَلَيْهَا .

قوله : « إِنِّي عَامِلٌ » عَلَى مَكَاتِنِي الَّتِي أَنَا عَلَيْهَا ، وَالْمَعْنَى : أُبْتِنُوا عَلَى عَدَاوَتِكُمْ وَكُفْرِكُمْ ، فَإِنِّي ثَابِتٌ عَلَى الْإِسْلَامِ وَعَلَى مَصَارِيحِكُمْ ، « فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ » أَيَّنَا يَبَالُ الْعَاقِبَةُ الْمَحْمُودَةُ ، وَهَذَا أَمْرٌ تَهْدِيدٌ ؛ كَقَوْلِهِ : « اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ » .

قوله : « مَنْ تَكُونُ لَهُ » يَجُوزُ فِي « مَنْ » هَذِهِ وَجِهَانٌ : أَحَدُهُمَا : أَنْ تَكُونَ مَوْصُولَةٌ وَهِيَ الظَّاهِرُ ، فَهِيَ فِي مَحَلِّ تَصْبٍ مَفْعُولًا بِهِ ، وَ« عَلِمَ هُنَا مُتَعَدِّبَةً لِوَاحِدٍ ؛ لِأَنَّهَا بِمَعْنَى الْعِرْقَانِ .

الثَّانِي : أَنْ تَكُونَ اسْتِفْهَامِيَّةً ، فَتَكُونُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَ« تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ » تَكُونُ وَاسْمُهَا وَخَبْرُهَا فِي مَحَلِّ رَفْعٍ خَبْرًا لَهَا ، وَهِيَ خَبْرُهَا فِي مَحَلِّ تَصْبٍ ؛ إِذَا لَسَدَهَا مَسَدٌ مَفْعُولٌ وَاحِدٌ إِنْ كَانَتْ « عَلِمَ » عِرْقَانِيَّةً ، وَإِنَّمَا لَسَدَهَا مَسَدٌ ائْتِنِينَ إِنْ كَانَ يَقِينِيَّةً . وَقَرَأَ الْأَخْوَانُ : « مَنْ يَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ » هُنَا ، وَفِي « الْقِصَصِ » [الْآيَةُ : 37] بِالْيَاءِ ، وَالْبَاقُونَ : بِالتَّاءِ مِنْ فَوْقَ ، وَهُمَا

واضحتان ، فإن تأنيثها غير حَقِيقِيّ ، وقد تقدم ذلك في قوله : { وَلَا تَنْفَعُهَا
شَقَاعَةٌ } [البقر : 123] .
وقوله : { إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظالمون } .
قال ابن عباس : أي لا يسعد من كفر بي وأشرك .
وقال الصَّحَّاحُ : لا يَفُوز .

(7/180)

وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا دَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيبًا فَقَالُوا هَذَا لِلَّهِ بِرَعْمِهِمْ وَهَذَا
لِشُرَكَائِنَا فَمَا كَانَ لِشُرَكَائِهِمْ فَلَا يَصِلُ إِلَى اللَّهِ وَمَا كَانَ لِلَّهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلَى
شُرَكَائِهِمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ (136)

لما بين فُجح طريقهم في إنكار البعث ، ذكر بعده أنواعاً من جهالتهم؛ تنبيهاً
على صَعْفِ عُقولهم وتَنفِيرِ الْعُقلاء عن الالتفات إلى كَلِمَاتِهِمْ ، فمن جملتها أن
يَجْعَلُوا لله من حَرْثِهِمْ ومن أَنْعَامِهِمْ نَصِيباً .
و « جَعَلُ » هنا بمعنى « صَبَّر » فينعدي لاثنتين : أولهما : « نَصِيباً ، والثاني :
قوله « لله » ط و « ممَّا دَرَأَ » يجوز أن يتعلق ب « الجَعْلُ » وأن يتعلق
بمحدوف؛ لأنه كان في الأصل صِقَّةً لِ « نَصِيباً » فلما قُدِّم عليه انْتَصَبَ حالاً ،
والتقدير : وجَعَلُوا نصيباً ممَّا دَرَأَ [الله] و « مِنْ الْحَرْثِ » يجوز أن يكون بدلاً
« ممَّا دَرَأَ » بإعادة العَامِل؛ كأنه قيل وجعلوا لله من الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيباً ،
ويجوز أن يتعلق ب « دَرَأَ » وأن يتعلق بمَحْدُوفٍ على أنه حال : إمَّا من « مَا »
الموضوطة ، وأو مِنْ عَائِدِهَا الْمَحْدُوفِ ، وفي الكلام حَذْفُ مَفْعُولِ افْتِصَاةِ
[التفسير] ، والتقدير : وجَعَلُوا لله نَصِيباً من كذا ، ولشُرَكَائِهِمْ نَصِيباً منه يدلُّ
عليه ما بعده من قوله : { فَقَالُوا هَذَا لِلَّهِ بِرَعْمِهِمْ وَهَذَا لِشُرَكَائِنَا } [و « هذا
لله » جملة مَنْضُوبَةٌ الْمَحَلِّ بِالْقَوْلِ ، وكذلك قوله : « وَهَذَا لِشُرَكَائِنَا »] وقوله
: « بِرَعْمِهِمْ » فيه وجهان ؛
أحدهما : أن يتعلق ب « قَالَوا » أي : فقالوا ذلك القول برَعْمٍ لا بيقينٍ
وإسْتِئْصَارٍ .

وقيل : هو متعلق بما تعلق به الاستيفار من قوله : « لِلَّهِ » .
وقرأ العامة بفتح الرَّاي من « رَعْمِهِمْ » في الموصعين ، وهذه لغة الحجاز وبه
الفصحى ، وقرأ الكسائي : « بِرُعْمِهِمْ » بالصم وهو لغة بني أسد ، وهل الفتح
والصم بمعنى واحد ، أو المفتوح مَصْدَرٌ وَالْمَصْمُومُ اسم؟ خلاف مشهور .
وقرأ ابن أبي عبله « برَعْمِهِمْ » بفتح الرَّاي والعين .
وفيه لغة رابعة لبعض قيس ، وبني تميم وهي كسر الرَّاي ، ولم يُقرأ بهذه اللغة
فيما علمنا ، وقد تقدم تحقيق « الرَّعْمُ » [في النساء آية 60] .
وقوله : « لِشُرَكَائِنَا » يجوز فيه وجهان :

أحدهما : أن الشركاء من الشُّرك ، ويعنون بهم : آلِهَتُهُم التي أشركوا بيئها وبين
الباري - تعالى - في العبادة ، وليست الإضافة إلى فاعل ولا إلى مفعول ، بل
هي إضافة تَحْصِيسٍ ، والمعنى : الشركاء الذين أشركوا بيئهم وبين الله - تعالى -
في العبادة .

والثاني أن الشركاء من الشركة ، ومعنى كَوْنِهِمْ سَمُّوا آلِهَتَهُمْ شُرَكَاءَهُمْ : أنهم
جَعَلُوهم شُرَكَاءَ في أموالِهِمْ ، وَرُزْعِهِمْ ، وَأَنْعَامِهِمْ ، وَمَتَّاجِرِهِمْ وغير ذلك ،

فتكون الإضافة إضافة لفظية : إما إلى المفعول أي : شُرَكَائِنَا الَّذِينَ شَارَكُونَا فِي أَمْوَالِنَا ، وإما إلى القاعِل ، أي : الَّذِينَ أَشْرَكْنَاهُمْ فِي أَمْوَالِنَا .
فصل في المراد بالآية

قال ابن عباس : كان المُشْرِكُونَ يَجْعَلُونَ لِه مِنْ حُرُوثِهِمْ وَأَنْعَامِهِمْ تَصِيباً لِلأَوْثَانِ تَصِيباً ، فما كان لِلصَّيْتِمْ أَنْقُوهِ عَلَى الإِصْتَامِ وَحَدَهَا ، وما جعلوه لله أَطْعَمُوهُ الصَّيْفَانَ وَالْمَسَاكِينَ ، ولا يَأْكُلُونَ مَه الأَبْتَةَ ، وإن سقط من تَصِيْب الأَوْثَانِ فيما جَعَلُوهُ لله ؛ رَدَّوه إِلَى الأَوْثَانِ ، وقالوا : إِنَّهَا مُحْتَاةٌ ، وإن سقط شَيْءٌ مما جَعَلُوهُ لله فِي تَصِيْب الأَوْثَانِ ، وقالوا : إِنَّهَا مُحْتَاةٌ ، وإن سقط شَيْءٌ مما جَعَلُوهُ لله فِي تَصِيْب الأَوْثَانِ ، تَرْكُوهُ وقالوا : إِنَّ اللَّهَ عَنِيٌّ عَنْ هَذَا .

(7/181)

وقال الحسن والسَّيِّدِيُّ : كان إِذَا هَلَكَ وَانْتَقَصَ شَيْءٌ مِمَّا جَعَلُوهُ لِلأَصْتَامِ حَبْرَهُ بما جَعَلُوهُ لله ولا يَفْعَلُونَ مِثْلَ ذَلِكَ فيما لله - عَرَّ وَجَلَّ .
وقال مجاهد : المَعْنَى : انه إِذَا انْفَجَرَ مِنْ سَفِي ما جعلوه للشَّيْطَانِ فِي تَصِيْب الله - تعالى - سَدَّوه ، وإن كان على ضِدِّ ذَلِكَ ، تَرْكُوهُ .
وقال قتادة : إِذَا أَصَابَهُم القَحْطُ ، اسْتَعَانُوا بِاللَّهِ وَوَفَّرُوا ما جَعَلُوهُ لِشُرَكَائِهِمْ .
وقال مقاتل : إِن زَكَ وَنَمَّا تَصِيْبُ الأَلْهَةِ ، ولم يَزُكْ نَصَبَ اللهِ ، تَرْكُوها تَصِيْب الأَلْهَةِ ، وإن زَكَ تَصِيْبُ اللهُ وَلَمْ يَزُكْ تَصِيْبُ الأَلْهَةِ ، أَخَذُوا تَصِيْبَ اللهِ - تعالى - وقالوا : لا بُدَّ لِأَلْهَتِنَا مِنْ نَفَقَةٍ ، فَاخَذُوا يَصِيْبُ اللهِ فَأَعْطَوْهُ السَّدَّةَ ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ : « فَمَا كان لِشُرَكَائِهِمْ فلا يَصِلُ إِلَى اللهِ وما كانَ لَهُ فهو يَصِلُ إِلَى شُرَكَائِهِمْ » :
، يَغْنِي مِنْ نَماءِ الحَرْتِ وَالأنْعَامِ ، فلا يَصِلُ إِلَى اللهِ - تعالى - يَغْنِي : إِلَى المَسَاكِينِ ، وإِنَّمَا قالَ : إِلَى اللهِ ؛ أَنَّهُمْ كَانُوا يَفْرِرُونَ لِه - تعالى - وَيَسْمُونَهُ تَصِيْبَ اللهِ ، وما كانَ لَهُ فَهُوَ يَصِلُ إِلَيْهِمْ .

قوله : « سَاءَ ما يَحْكُمُونَ » قد تَقَدَّمَ يَظْهِرُهُ ، وقد أَعْرَبَها الحُوفِي هُنَا ، فقال : « ما » بمعنى الذي ، والتقدير : ساءَ الَّذِي يَحْكُمُونَ حُكْمَهُمْ ، فيكون « حُكْمُهُمْ » مبتدأ وما قَبْلَهُ الخبر ، وحذف لدلالة « يَحْكُمُونَ » عَلَيْهِ وَيَجُوزُ أَنْ تكون « ما » تَمْيِيزاً ، على مَذْهَبٍ مِنْ يُحْيِزُ ذَلِكَ فِي « يَنْسَمَا » فتكون فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ ، التقدير : ساءَ حُكْمًا حُكْمُهُمْ ، ولا يكون « يَحْكُمُونَ » صِقَةً ل « ما » لأنَّ الغرضَ الإِبْهامَ ، ولكن فِي الكلامِ حَذَفَ يَدُلُّ عَلَيْهِ « ما » والتقدير : ساءَ ما يَحْكُمُونَ فحذف « ما » الثانية .

قال شهاب الدِّينِ : و « ما » هذه إن كان مَوْضُوعَهُ ، فمَذْهَبُ البَصْرِيِّينَ أَنْ حَذَفَ المَوْضُوعَ لا يَجُوزُ وقد عُرِفَ ذَلِكَ ، وإن كَانَتْ نَكْرَةً مَوْضُوعَةً ، فَفِيهِ تَظَرُّ ؛ لأنه لم يُعْهَدْ حَذَفُ « ما » نَكْرَةً مَوْضُوعَةً .

وقال ابن عطية : و « ما » فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ ؛ كَأَنَّهُ قالَ : سَاءَ الَّذِي يَحْكُمُونَ ولا يَتَّجِهَ عِنْدِي أَنْ تَجْرِي « سَاءَ » هُنَا مُجْرَى « نَعْمَ » و « يَنْسَمَا » ؛ لأنَّ المَفْسَّرَ هُنَا مُضَمَّرٌ ، ولا بُدَّ مِنْ إِظْهَارِهِ بِاتِّفَاقٍ مِنَ النُّحَاةِ وإِنَّمَا اتَّجِهَ أَنْ يَجْرِيَ مُجْرَى « يَنْسَمَا » فِي قَوْلِهِ : { سَاءَ مَثَلًا القَوْمِ } [الأعراف : 177] لأنَّ المَفْسَّرَ ظاهراً فِي الكلامِ .

قال أبو حيان : « وهذا كلامٌ مِنْ لَمْ تَرَسَخَ قَدْمُهُ فِي الغَرِيبَةِ ، بل شَدَّ فِيها شَيْئاً يسيراً ؛ لأنه إِذَا جَرَتْ « سَاءَ » مَجْرَى « يَنْسَمَا » كانَ حُكْمُها كحُكْمِها سِوَاءَ لا يَحْتَلِفُ فِي شَيْءٍ الأَبْتَةَ مِنْ قاعِلِ ظاهراً أو مُضَمَّرَ ، أو تَمْيِيزَ ولا خِلافَ فِي جِوَارِ

حَدَفِ الْمُحْضُوصُ بِالْمَدْحِ أَوْ الدَّمِّ ، والتميز بها لإدالة الكلام عليه .
ف قوله : « لأن المفسر هنا مُضَمَّر ، ولا بُدَّ من إظهار باتِّفاق » قوله ساقط
ودعواه الاتفاق على ذلك - مع أن الاتفاق على خلافه - عجبٌ عجابٌ .

(7/182)

وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ لِيُزِدُوهُمْ وَيَلْبِسُوا
عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ قَدَرَهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ (137)

هذا نوع آخر من أحكامهم الفاسدة ومذاهبهم الباطلة . قوله : « وكذلك زين »
هذا في محل نصب نعتاً لمصدر محذوف كنظائره ، فقدَّره الزمخشري
تقديرين ، فقال : « ومثل ذلك التزيين وهو تزيين الشرك في قِسْمَةِ الْقُرْبَانِ
بين الله والآلهة ، أو : ومثل ذلك التزيين التبليغ الذي عُلم من الشياطين » .
قال أبو حيان : قال ابن الأثيري : ويجوز أن يكون « كذلك » مستأنفاً غير
مُشارٍ به إلى ما قبله ، فيكون المعنى : وهكذا زين .
قال شهاب الدين : والمنقول عن ابن الأثيري أن مُشَاهِدَهُ به إلى ما قبله ، نقل
الواحدي عنه ؛ أنه قال : « ذلك » إشارة إلى ما تعاه الله عليهم من قسِمهم ما
قسَمُوا بِالْجَهْلِ ، فكأنه قيل : ومثل ذلك الذي أتوه في القسَم جهلاً وخطأ زين
لكثير من المشركين ، فشبه تزيين الشركاء بخطابهم في القسَم وهذا معنى
قول الرَّجَّاح ، وفي هذه الآية قراءات كثيرة ، والمتواتر منها ثنتان .
الأولى : قرأ العامة « زَيْنٌ » مبنياً للفاعل و « قَتَلَ » نصب على المفعولية و «
أَوْلَادِهِمْ » نصباً على المفعول بالمتصدر ، « شُرَكَائِهِمْ » خفضاً على إضافة
المصدر إليه فاعلاً ، وهذه القراءة متواترة صحيحة ، وقد تجرأ كثيرة من
الناس على قارئها بما لا ينبغي ، وهو أعلى القراء السبعة سندا وأقدمهم هجرة

أَمَّا غُلُوُّ سنده : فإنه قرأ على أبي الدرداء ، وواثلة بن الأسقع ، وفصالة بن عبید
، ومعاوية بن أبي سفيان ، والمغيرة المحزومي ، ونقل يحيى الدمري أنه قرأ
على عثمان نفسه .

وأما قدم هجرته فإنه وُلِدَ في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم وتاهيك به
أن هشام بن عمار أحد شيوخ البخاري أخذ عن أصحاب أصحابه وترجمته
مُنْبِئَةً ذكرتها في « شرح القصيد » .

وإنما ذكرت هنا هذه العجالة تنبيهاً على خطأ من ردَّ قراءته ونسبه إلى لحنٍ ،
وأو اتباع مجرد المرسوم فقط .

قال أبو جعفر النحاس : وهذا يعني أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه
بالظرف أو غيره لا يجوز في شعرٍ ولا غيره ، وهذا خطأ من أبي جعفر ؛ لما
سندكره من لسان العرب .

وقال أبو علي الفارسي : هذا قبيح قليل في الاستعمال ، ولو عدل عنها يعني
ابن عامر- ، كان أولى ؛ لأنهم لم يفصلوا بين المضاف والمضاف إليه بالظرف
في الكلام مع اتساعهم في الظروف ، وإنما أجاروه في الشعر « قال : » وقد
فصلوا به - أي بالظرف - في كثير من المواضع ، نحو قوله تعالى { إِنَّ فِيهَا
قَوْمًا جَبَّارِينَ } [المائدة : 22] ؛ وقال الشاعر في ذلك : [المتقارب]
2317- عَلَى أُنْبِي بَعْدَمَا قَدْ مَضَى ... ثَلَاثُونَ - لِلْهَجْرِ - حَوْلًا كَمِيلًا

وقول الآخر في هذا البيت : [الطويل]
2318- فَلَا تَلْحَنِي فِيهَا فَإِنَّ- يَحُبُّهَا - ... أَحَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمُّ بِلَابِلُهُ

(7/183)

ففصل بين « إِنَّ » واسمها بما يتعلق بخبرها ، ولو كان يغير الظرف ، لم يجز ،
ألا ترى أنك لو قلت : « إِنَّ زَيْدًا عَمْرًا صَارَب » على أن يكون « زَيْدًا »
منصوباً ب « صَارَب » لم يجز ، فإذا لم يجزوا الفصل بين المضاف والمُضاف
إليه في الكلام بالظرف مع اتساعهم فيه في الكلام ، وإنما يجوز في الشعر ؛
كقوله : [الوافر]

2319- كَمَا حُطَّ الْكِتَابُ بَكَفٍّ - يَوْمًا - ... يَهُودِيٌّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ
فإن لا يجوز بالمفعول الذي لم يتسع فيه بالفصل أجدر ، ووجه ذلك على صنعته
وقلة الاستعمال : أنه قد جاء في الشعر على حد ما قرأه قال الطرماح :

[الطويل]
2320- يَطْفَنَ بِحُوزِيٍّ الْمَرَاعِ لَمْ تَرُعْ ... بِوَادِيهِ مِنْ قَرَعٍ - الْقِسِيِّ - الْكَتَائِنِ
وأنشد أبو الحسن : [مجزوء الكامل]

2321- ... رَجَّ - الْقُلُوصَ - أَبِي مَرَادَهُ
وقال أبو عبيد : وكان عبد الله بن عامر ، وأهل الشام يقرءونها : « زَيْن » بضم
الزاي « قُتِلَ » بالرفع ، « أَوْلَادَهُمْ » بالنصب ، « شُرَكَائِهِمْ » بالخفض ،
ويتأولون « قُتِلَ شُرَكَائِهِمْ أَوْلَادَهُمْ » فيفرون بين الفعل وفاعله .
قال أبو عبيد : « وَلَا أَحَبُّ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ ؛ لِمَا فِيهَا مِنَ الْاسْتِكْرَاهِ وَالْقِرَاءَةُ عِنْدَنَا
هِيَ الْأَوْلَى ؛ لِصَحَّتِهَا فِي الْعَرَبِيَّةِ ، مَعَ إِجْمَاعِ أَهْلِ الْحَرَمَيْنِ وَالْمِصْرَيْنِ بِالْعِرَاقِ
عَلَيْهَا » .

وقال سيبويه في قولهم :
2322- يَا سَارِقَ اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدَّارِ ... بخفض « اللَّيْلَةِ » على التجوز وينصب «
الأهل » على المفعولية ، ولا يجوز « يَا سَارِقَ اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدَّارِ » إلا في شعر ؛
كراهة أن يفصلوا بين الجار والمجرور ، ثم قال : ومما جاء في الشعر قد فصل
بينه وبين المجرور قول عمرو بن قميئة : [السريع]
2323 - لَمَّا رَأَتْ سَاتِيْدَمَا اسْتَعْبَرَتْ ... لِلَّهِ دَرْ - الْيَوْمَ - مَنْ لَمَّهَا
وذكر أحياناً آخر .

وقال أبو الفتح بن جني : « الْفَصْلُ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ بِالظَّرْفِ وَالْجَارِ
وَالْمَجْرُورِ كَثِيرٌ ، لَكِنَّهُ مِنْ صَرُورَةِ الشَّاعِرِ » .
وقال مكي بن أبي طالب : « وَمَنْ قَرَأَ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ وَتَصَبَّ « الْأَوْلَادَ » وَخَفَضَ
« الشُّرَكَاءَ » فِيهِ قِرَاءَةٌ بَعِيدَةٌ ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَامِرٍ ، وَمَجَازُهَا عَلَى
التَّفْرِيقِ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ بِالْمَفْعُولِ ، وَذَلِكَ إِثْمًا يَجُوزُ عِنْدَ النَّحْوِيِّينَ
فِي الشِّعْرِ ، وَأَكْثَرُ مَا يَكُونُ بِالظَّرْفِ » .
قال ابن عطية - رحمه الله - : وهذه قراءة ضعيفة في استعمال العرب ، وذلك
أنه أضاف الفعل إلى الفاعل ، وهو الشركاء ، ثم فصل بين المضاف والمُضاف
إليه بالمفعول ، ورؤساء العربية لا يجيزون الفصل بالظروف في مثل هذا إلا
في شعر ؛ كقوله : [الوافر]

2324- كَمَا حُطَّ - الْكِتَابُ بِكَفٍّ يَوْمًا ... يَهُودِيٌّ

.....

الْبَيْتِ فَكَيْفَ بِالْمَفْعُولِ فِي أَفْصَحِ كَلَامٍ؟ وَلَكِنْ وَجْهَهَا عَلَى صَعْفِهَا : أَنَّهَا وَرَدَتْ فِي بَيْتٍ شَادُّ أَسَدَهُ أَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ ، فَقَالَ : [مجزوء الكامل]

(7/184)

2325- فَرَجَّحْتُهَا بِمَرْجَّةٍ ... رَجَّحَ - الْقُلُوصَ - أَبِي مَرَادَةَ

وفي بيت الطرمح ، وهو قوله : [الطويل]

2326- يَطْفَنَ بِحُوزِيٍّ الْمَرَاعِ لَمْ تَرُعْ ... يَوَادِيهِ مِنْ قَرَعٍ - الْقِسِيِّ - الْكَثَائِنِ
وقال الزمخشري - فأغلظ وأساء في عبارته- « وأم قراءة ابن عامر - فذكرها -
فشيء لو كان في مكان الضرورة وهو الشعر ، لكان سمجاً مزدوداً كما سمج

ورورد :

[مجزوء الكامل]

2327- ... رَجَّحَ - الْقُلُوصَ - أَبِي مَرَادَةَ

فكيف به في الكلام المنشور؟ كيف به في القرآن المعجز بحسن تظلمه
وجزأته؟ الذي حمله على ذلك : أن رأى في بعض المصاحف « شركائهم »
مكتوباً بالياء ، ولو قرأ بجر « الأولاد » و « الشركاء » - لأن الأولاد شركاؤهم
في أموالهم - لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب .
قال شهاب الدين : « سيأتي بيان ما تمنى أبو القاسم أن يقرأه ابن عامر ، وأنه
قد قرأ به ، فكان الزمخشري لم يطلع على ذلك ، فلهذا تمناه » .
وهذه الأقوال التي ذكرتها جميعاً لا ينبغي أن يلتفت إليها؛ لأنها طعن في
المؤاير ، وإن كانت صادرة عن أئمة أكابر ، وأيضاً فقد انتصر لها من يقابلهم
وأورد من لسان العرب تظلمه وتثره ما يشهد لصحة هذه القراءة لغة .
قال أبو بكر بن الأثيري : « هذه قراءة صحيحة وإذا كانت العرب قد فصلت
بني المتصافين بالجملة في قولهم : « هو غلام - إن شاء الله - أخيك » يريدون
: هو غلام أخيك ، فإن يفصل بالمفرد أسهل » انتهى .
وسمع الكسائي قول بعضهم : « إن الشاة لتجتز فتسمع صوت والله ربها » ،
أي : صوت ربها والله ، ففصل بالقسم وهو في قوة الجملة ، وقرأ بعض
السلف : { فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفاً وَعَدِهِ رُسُلُهُ } [إبراهيم : 47] بنصب «
وَعَدَهُ » وخفض « رُسُلِهِ » وفي الحديث عنه - عليه الصلاة والسلام - : « هَلْ
أَنْتُمْ تَارِكُوا لِي صَاحِبِي ، تَارِكُوا لِي أَمْرَاتِي » أي تاركوا صاحبي لي ، تاركوا
أمراتي لي .

وقال ابن جني في كتاب « الخصائص » : باب ما يرد عن العربي مخالفاً
للجمهور ، إذا اتفق شيء من ذلك ، نُظِرَ فِي ذَلِكَ الْعَرَبِيِّ وَفِي مَا جَاءَ بِهِ : فَإِنْ
كَانَ فَصِيحاً وَكَانَ مَا جَاءَ بِهِ يَقْبَلُهُ الْقِيَاسُ ، فَيَحْسُنُ الظَّنُّ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ
يَكُونَ قَدْ وَقَعَ إِلَيْهِ ذَلِكَ مِنْ لَعْنَةٍ قَدِيمَةٍ ، قَدْ طَالَ عَهْدُهَا وَعَقَا رَسْمُهَا .
أخبرنا أبو بكر جعفر بن محمد بن أبي الحجاج ، عن أبي خليفة الفاضل بن
الحياب ، قال : قال ابن عوف عن ابن سيرين : قال عمر بن الخطاب - رضي
الله عنه - : « كان الشعر علم قوم لم يكون لهم علم منه ؛ فجاء الإسلام ،
فتشاعت عنه العرب بالجهاد وعزو قاريس والروم ، ولهت عن الشعر وروايته ،
فلما كثرت الإسلام وجاءت الفتوح ، وأطمأنت العرب في الإمصار ، راجعوا رواية
الشعر فلم يتولوا إلى ديوان مدون ، ولا إلى كتاب مكتوب ، وألقوا ذلك وقد

هَلَكَ مَنْ هَلَكَ مِنَ الْعَرَبِ بِالْمَوْتِ وَالْقَتْلِ ، فَحَفِظُوا أَقْلَ ذَلِكَ وَذَهَبَ عَنْهُمْ كَثِيرُهُ . «

(7/185)

قال : وحدثنا أبو بكر ، عن أبي خليفة عن يونس بن حبيب ، عن أبي عمرو بن العلاء . قال : « ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله ، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علمٌ وشعرٌ كثيرٌ » . وقال أبو القحح : « فإذا كان الأمر كذلك ، لم تقطع على الفصح إذا سُمع منه ما يُخال الجمهور بالخطأ ، ما وجد طريقاً إلى تقبل ما يُوردُه ، إلا إذا كان القياسُ يُعاضده » .
قال شهاب الدين : وقراءة هذا الإمام بهذه الهيئة ، بل بطريق الأولى والأخرى لو لم تكن مُتواترة ، فكيف وهي مُتواترة ؟ وقال ابن دكوان : سألتني الكسائي عن هذا الحرف وما بلغه من قرأتنا ، فرأيت أنه كأنه أعجبه وترنم بهذا البيت :
[البسيط]

2328- تَنفِي يَدَهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ ... تَفِي - الدَّرَاهِيم - تَنقَادِ الصَّيَارِفِ
ينصب « الدَّرَاهِيم » [وَجَرَّ « تَنقَاد » ، وقد رُوِيَ بخفض « الدَّرَاهِيم » ورفع « تَنقَادُ » وهو الأصل ، وهو المشهور في الرواية] .
وقال الكرماني : « قراءة ابن عامر وإن صُعقت في العريية للإحالة بين المُصَافِ والمُصَافِ إليه فَقَوِيَّةٌ فِي الرَّوَايَةِ عَالِيَةٌ » انتهى .
وقد سُمِعَ مَمَّنْ يُوتِقُ بَعْرِيَّتَهُ : « تَرَكَ يَوْمًا تَفْسِيكَ وَهَوَاهَا سَعِيٌّ فِي رَادَاهَا »
أي : تَرَكَ تَفْسِيكَ يَوْمًا مَعَ هَوَاهَا سَعِيٌّ فِي هَلَاكِيهَا .
وأما ما ورد في النظم من الفصل بين المُتَصَافِيَيْنِ بِالظَّرْفِ ، وَحَرْفِ الْجَرِّ ،
وبالمفعول فكثيرٌ ، وبغير ذلك قليلٌ ، فمن الفصل بالظرف قول الآخر :
[الوافر]

2330- كَمَا حُطَّ الْكِتَابُ بِكَفٍّ - يَوْمًا - ... يَهُودِيٍّ

وقول الآخر : [السريع]

2331- قَدْ سَأَلْتَنِي أُمَّ عَمْرٍو عَنِ إِي ... أَرْضِ النَّبِيِّ تَجْهَلُ أَعْلَامَهَا
لَمَّا رَأَتْ سَاتِيْدِمَا اسْتَعْبَرَتْ ... لِلَّهِ دَرٌّ - الْيَوْمَ - مَنْ لَامَهَا
تَذَكَّرَتْ أَرْضًا بِهَا أَهْلُهَا ... أَحْوَالَهَا فِيهَا وَأَعْمَامَهَا
يريد : لِلَّهِ دَرٌّ مَنْ لَامَهَا الْيَوْمَ ، و « سَاتِيْدِمَا » قيل : هو مَرَكَّبٌ وَالْأَصْلُ : «
سَاتِي دِمَا » ثم سَمِّيَ بِهِ هَذَا الْجَبَلُ ؛ أَنَّهُ قُتِلَ عِنْدَهُ ، قِيلَ : وَلَا تَبْرَحِ الْقَتْلَى عِنْدَ ،
وقيل : « سَاتِيْد » كَلِمَةُ اسْمٌ وَ « مَا » مَزِيْدَةٌ ؛ وَمِثَالُ الْفَصْلِ بِالْجَارِ قَوْلُهُ :
[الطويل]

2332- هُمَا أَحْوَا - فِي الْحَرْبِ - مَنْ لَا أَحَالَ لَهُ ... إِذَا خَافَ يَوْمًا تَبْوَةً فَدَعَاهُمَا
وقال الآخر في ذلك : [البسيط]

2333- لِأَيْتٍ مُعْتَادٌ - فِي الْهَيْجَا - مُصَابِرَةٌ ... يَصَلِي بِهَا كُلُّ مَنْ عَادَاكَ نِيرَانًا
وقوله أيضاً : [البسيط]

2334- كَأَنَّ أَصْوَاتَ - مِنْ أَيْعَالِهِنَّ بِنَا - ... أَوَاخِرِ الْمَيْسِ أَصْوَاتِ الْقَرَارِيحِ
قوله أيضاً : [الطويل]

2335- تَمُرٌّ عَلَى مَا تَسْتَمِرُّ وَقَدْ شَفَتْ ... عَلَائِلَ - عَبْدُ الْقَيْسِ مِنْهَا - صُدُورُهَا
يريد : هُمَا أَحْوَا مَنْ لَا أَحَالَ لَهُ فِي الْحَرْبِ ، وَلَانْتِ مُعْتَادٌ مُصَابِرَةٌ فِي الْهَيْجَا ،

وكان أصوات أواخر الميسر وعلايل صُدورها ، ومن الفصل بالمفعول قول الشاعر في ذلك : [مجزوء الكامل]

(7/186)

2336- فَرَجَتْهَا بِمَرَجَةٍ ... رَجَّ - الْقُلُوصَ - أَبِي مَزَارٍه
ويروي : فَرَجَتْهَا فِتْدَاعَتْ ، ويروي : فَرَجَتْهَا مَتَمَكَّتَا ، وهذا البيت كما تقدم
أُنشده الأَخْفَشُ بِنَصَبِ « الْقُلُوصِ » فاصلاً بين المصدر وفاعل المَعْنَوِيِّ ، إلا
أن القراء قال بعد إنشاده لهذا البيت : أهل المدينة يُنشدون هذا البيت يعني :
بِنَصَبِ « الْقُلُوصِ » . قال : « وَالصَّوَابُ : رَجَّ الْقُلُوصَ بِالْخَفْضِ » . قال شهاب
الدِّينِ : وقوله : « وَالصَّوَابُ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ حَيْثُ الرَّوَايَةُ الصَّحِيحَةُ وَأَنْ
يَكُونَ مِنْ حَيْثُ الْقِيَاسُ ، وَإِنْ لَمْ يُرَوْ إِلَّا بِالنَّصْبِ ، وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ مِنْ
كِتَابِهِ « مَعَانِي الْقُرْآنِ » : « وَهَذَا مِمَّا كَانَ يَقُولُهُ تَخَوِيٌّ وَأَهْلُ الْحِجَازِ ، وَلَمْ تَجِدْ
مِثْلَهُ فِي الْعَرَبِيَّةِ ط وَقَالَ أَبُو الْقَتِّحِ : « فِي هَذَا الْبَيْتِ فُصِّلَ بَيْنَهُمَا بِالْمَفْعُولِ بِهِ
هَذَا مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى أَنْ يَقُولَ : رَجَّ الْقُلُوصَ أَبُو مَزَادَةَ ؛ كَقَوْلِكَ : « سَرَّتَنِي أَكُلُ
الْحُبِّزِ رَبِيذٌ » بِمَعْنَى : أَنَّهُ كَانَ يَبْتَغِي أَنْ يُضَيِّفَ الْمَصْدَرَ إِلَى مَفْعُولِهِ ، فَيَبْقَى
الْفَاعِلُ مَرْفُوعاً عَلَى أَصْلِهِ ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ الْفَرَّاءِ الْأَوَّلِ « وَالصَّوَابُ جَرِ
الْقُلُوصِ » سِيعْنِي وَرَفَعَ الْفَاعِلُ .

ثم قال ابن جيني : وفي هذا البيت عندي دليل على فُؤة إضافة المَصْدَرِ إلى
الْفَاعِلِ عِنْدَهُمْ ، وأنه في نُفُوسِهِمْ أَقْوَى مِنْ إِضَافَتِهِ إِلَى الْمَفْعُولِ ؛ أَلَا تَرَاهُ
ارْتَكَبَ هَذِهِ الصَّرُورَةَ مَعَ تَمَكُّنِهِ مِنْ تَرْكِيهَا لِإِسْنِيٍّ غَيْرِ الرَّغْبَةِ فِي إِضَافَةِ
الْمَصْدَرِ إِلَى الْفَاعِلِ دُونَ الْمَفْعُولِ ، وَمِنْ الْفَصْلِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ أَيْضاً قَوْلُ الْآخَرِ
فِي ذَلِكَ : [الرجز]

2337- وَحَلَقَ الْمَاذِيَّ وَالْقَوَائِسِ ... قَدَّاسَهُمْ دَوْسَ الْحَصَادِ الدَّائِسِ
أي : دوس الدائس الحصاد .

ومثله قول الآخر : [الرجز]

2338 - يَفْرُكُ حَبَّ السُّبُّلِ الْكُتَافِجِ ... بِالْقَاعِ فَرَكَ - الْقُطْنِ - الْمُحَالِجِ

يريد : فَرَكَ الْمُحَالِجِ الْقُطْنَ ، وَقَوْلُ الطَّرْمَاحِ فِي ذَلِكَ : [الطويل]

2339- ... بِوَادِيهِ مِنْ قَرَعٍ - الْقِسِيِّ - الْكَتَائِنِ

يريد : قَرَعُ الْكَتَائِنِ الْقِسِيِّ . قال ابن جني في هذا البيت : « لَمْ تَجِدْ فِيهِ بُدْأً
مِنَ الْفَصْلِ ؛ لِأَنَّ الْقَوَافِي مَجْرُورَةٌ » وَقَالَ فِي « رَجَّ الْقُلُوصِ » فَصَّلَ بَيْنَهُمَا
بِالْمَفْعُولِ بِهِ ، هَذَا مَا قُدِّرْتَهُ إِلَى آخِرِ كَلَامِهِ الْمَتَقَدِّمِ ، يَعْنِي : أَنَّهُ لَوْ أُنشِدَ بَيْتُ
الطَّرْمَاحِ بِخَفْضِ « الْقِسِيِّ » وَرَفَعَ « الْكَتَائِنِ » لَمْ يَجْزُ ؛ لِأَنَّ الْقَوَافِي مَجْرُورَةٌ
بِخِلَافِ بَيْتِ الْأَخْفَشِ ؛ فَإِنَّهُ لَوْ خَفَضَ « الْقُلُوصَ » وَرَفَعَ « أَبُو مَزَادَةَ » لَمْ
تَحْتَلِفْ فِيهِ قَافِيَتُهُ وَلَمْ يَنْكَسِرْ وَرْتَهُ .

قال شهاب الدِّينِ : وَلَوْ رَفَعَ « الْكَتَائِنِ » فِي الْبَيْتِ ، لَكَانَ جَائِزاً وَإِنْ كَانَتْ
الْقَوَافِي مَجْرُورَةً ، وَيَكُونُ ذَلِكَ إِقْوَاءً ، وَهُوَ أَنْ تَكُونَ بَعْضُ الْقَوَافِي مَجْرُورَةً
وَبَعْضُهَا مَرْفُوعَةً ؛ كَقَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ : [الكامل]

2341- جَالَتْ لِيَصْرَعَنِي فَعُلْتُ لَهَا أَقْصِرِي ... إِنَّ امْرُؤُ صَرَعِي عَلَيَّ حَرَامٌ
قَالِمِيمٌ مَحْفُوضَةٌ فِي الْأَوَّلِ ، مَرْفُوعَةٌ فِي الثَّانِي . فَإِنْ قِيلَ : هَذَا عَيْبٌ فِي
الشَّعْرِ .

قيل : لا يتقاعد ذلك عن أن يَكُون مِثْل هذه لِلصَّرْوَرَة ، والحقُّ أن الإقواء أفضَحُّ وأكثر عَيْباً من القَصْل المَدْكُور ، و من ذلك أيضاً : [الوافر]

(7/187)

2342- فَإِنْ يَكُن التَّكَاحُ أَحَلَّ شَيْءٍ ... فَإِنَّ نِكَاحَهَا مَطَرٌ حَرَامٌ
أي : فَإِنَّ نِكَاحَ مَطَرٍ إِثْمٌ ، فلما قَدَّمَ المَفْعُولَ قَاصِلاً بَيْن المَصْدَرِ وفاعله ،
اتَّصَلَ بِعَامِلِهِ ؛ أنه قَدَّرَ عَلَيْهِ مُتَّصِلاً فلا يَعْدِلُ إِلَيْهِ مُتَّفِصِلاً ، وقد وقع في شِعْر
أبي الطَّيِّبِ القَصْلِ بنِي المَصْدَرِ المُضَافِ عَلَى قَاعِلِهِ بِالمَفْعُولِ ؛ كقوله :
[الطويل]

2343- بَعَثْتُ إِلَيْهِ مِنْ لِسَانِي حَدِيقَةً ... سَقَّهَا الحَبَا سَقِي - الرِّيَاضِ - السَّحَابِ
أي : سَقِي السَّحَابِ الرِّيَاضَ ، وأما القَصْلُ بغير ما تقدَّم فهو قَلِيلٌ ، فمنه
القَصْلُ بالفاعل .
كقوله : [الطويل]

2344- ... عَلائِلَ عَبْدُ القَيْسِ مِنْهَا صُدُورَهَا
فَقَصَلَ بَيْن « عَلائِلَ » وَبَيْن « صُدُورَهَا » بالفاعل وهو « عَبْدُ القَيْسِ » ،
وبالجار وهو « مِنْهَا » ؛ كما تقدَّم بيانه ؛ ومثله قول الآخر : [الطويل]
2345- تَرَى أَسْهُماً لِلْمَوْتِ تُضْمِي وَلَا تُنْمِي ... وَلَا تَرَعُوي عَن تَفْضٍ - أهْوَؤْنَا -
العَزُومِ

فأهْوَؤْنَا فاعل بالمصدر ، وهو « تَفْضٍ » وقد فصل به بين المَصْدَرِ وَبَيْن
المُضَافِ إِلَيْهِ وهو العزم ؛ ومثله قول الآخر : [المنسرح]
2346- أُتِجَبَ أَيَّامٌ - والدةٌ بِهِ - ... إِذْ تَجَلَّاهُ فَنِعَمَ مَا تَجَلَّاهُ
يريد : أَيَّامٌ إِذْ تَجَلَّاهُ ، ففصل بالفاعل وهو « والدةٌ » المرفوع ب « أُتِجَبَ » بين
المُتضَافِينَ وَهُمَا « أَيَّامٌ - إِذْ وُلِدَاهُ » .
قال ابن خَرُوفٍ : « يَجُوزُ الفِصْلُ بَيْن المَصْدَرِ وَالمُضَافِ إِلَيْهِ بِالمَفْعُولِ ؛ لكوْنِهِ
في غير محله ، ولا يُجُوزُ بالفاعل لكوْنِهِ في محله وعليه قراءة ابن عَامِرٍ » .
قال شهاب الدِّينِ : هذا فَرْقٌ بَيْن الفاعل وَالمَفْعُولِ حَيْثُ اسْتَحْسِنَ القَصْلُ
بِالمَفْعُولِ دُونَ الفاعل ، وَمِن القَصْلِ بغير ما تقدَّم أيضاً القَصْلُ بالتداء ؛ كقوله :
[البسيط]

2347- وَفَاقٌ - كَعْبٌ - بُجَيْرٌ مُنْقِدٌ لَكَ مِنْ ... تَعْجِيلِ مُهْلَكَةٍ وَالخُلْدِ فِي سَقَرٍ
وقول الآخر : [الطويل]

2348- إِذَا مَا - أبا حَفْصٍ - أَتَيْتُكَ رَأَيْتَهَا ... عَلَى سُقْرَاءِ النَّاسِ يَعْلو قَصِيدُهَا
وقول الآخر في ذلك : [الزجر]

2349- كَأَنَّ يَرْدُونَ - أبا عِصَامٍ - ... زَيْدٌ حَمَارٌ دُقَّ بِاللَّجَامِ
يريد : « وَفَاقٌ يَجِيرُ يَا كَعْبُ » و « إِذَا مَا أَتَيْتُكَ يَا أبا حَفْصٍ » و « كَأَنَّ يَرْدُونَ زَيْدٌ
يَا أبا عِصَامٍ » .
ومن القَصْلِ أيضاً القَصْلُ بالتَّعْتِ ؛ كقول مُعَاوِيَةَ يُخاطِبُ بِهِ عَمْرُو بن العاصِ : [
الطويل]

2350- تَجَوَّتْ وَقَدْ بَلَ المُرَادِي سَيْفَهُ ... مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الأَبَاطِحِ طَالِبِ
وقول الآخر في ذلك : [الكامل]

2351- وَلَئِنْ حَلَفْتُ عَلَى يَدَيْكَ لِأُخْلِقَنَّ ... بِيَمِينِ أَصْدَقٍ مِنْ يَمِينِكَ مُقْسِمِ
يريد : من ابن أبي طَالِبِ شَيْخِ الأَبَاطِحِ ، فشِخِ الأَبَاطِحِ نَعْتُ لَأبي طَالِبِ ، فصل

به بَيْنَ أَبِي ، وَبَيْنَ طَالِبٍ ، وَبِرِيدٍ : لِأَخْلَفَنَ بِيَمِينِ مُقْسِمِ أَصْدَقٍ مِنْ يَمِينِكَ ؛ ف « أَصْدَقٌ » نَعَتْ لِقَوْلِهِ بِيَمِينِ ، فَصَلَّ بِهِ بَيْنَ « يَمِينِ » وَبَيْنَ « مُقْسِمِ » وَمِنْ الْقَصْلِ أَيْضاً الْقَصْلُ بِالْفِعْلِ الْمُلَغَى ؛ كَقَوْلِهِ فِي ذَلِكَ : [الْوَافِرُ]
 2352- الْأَيْتُ صَاحِبِي قَفَا الْمَهَارَى ... تُسَائِلُ حَيَّ بَنَّةَ ابْنِ سَارَا؟ بَأَيِّ تَرَاهُمْ
 الْأَرْضِينَ حَلُّوا
 الدَّبْرَانَ أَمْ عَسَفُوا الْكِفَارَا؟ ...

(7/188)

يريد : بأي الأرضين تراهم حلوا ، ففصل بقوله « تَرَاهُمْ » بين « أَيِّ » وبين الأرضين .
 ومن القَصْلِ أَيْضاً الْقَصْلُ بِمَفْعُولٍ « لَيْسَ » معمولاً للمصدر المضاف إلى فاعل ؛ كقول الشاعر : [البسيط]
 2353- تَسْقِي ندى ريقها المسووك ف « المسووك ريقها ... كما تصمّن ماء المُرْتَةِ الرَّصِفُ
 أي : تَسْقِي ندى ريقها المسووك ف « المسووك » مفعول به تاصية « تَسْقِي » فصل به بين « تَدَى » وبين « ريقها » ، وإذ قد عرفت هذا ، فاعلم أن قراءة ابن عامر صحيحة ؛ من حيث اللغة كما هي صحيحة من حيث النقل ، ولا التقات إلى قول من قال : إنه اعتمد في ذلك على رسم مصحف الشام الذي أرسله عثمان بن عفان- رضي الله عنه- : لأنه لم يوجد فيه إلا كتابة « شُرَكَائِهِمْ » بالياء وهذا وإن كافياً في الدلالة على جرّ « شُرَكَائِهِمْ » ، فليس فيه ما يدل على نصب « أولادهم » ؛ إذا المصحف مَهْمَلٌ مِنْ شَكْلٍ وَنَقَطٍ ، فلم يبق له حجة في نصب الأولاد إلا النقل المحض .
 وقد نقد عن ابن عامر ؛ أنه قرأ بجرّ « الأولاد » كما سيأتي بيانه وتخرجه ، وأيضاً فليس رسمها « شُرَكَائِهِمْ » بالياء مختصاً بمصحف الشام ، بل هي كذلك أيضاً في مصحف أهل الحجاز .
 قال أبو البرهسم : « في سورة الأنعام في إمام أهل الشّام وأهل الحجاز : « أولادهم شُرَكَائِهِمْ » بالياء ، وفي إمام أهل العراق « شُرَكَائِهِمْ » ولم يقرأ أهل الحجاز بالخفض في « شُرَكَائِهِمْ » لأن الرّسءم سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ قَدْ تَوَافَقَتْهَا التَّلَاوَةُ وَقَدَّءَ لَا تَوَافِقُ » .
 إلا أن الشيخ أبا شامة قال : « ولم تُرسم كذلك إلا باعتبار قراءة تين : فالمضموم عليه قراءة معظم القراء » ثم قال : « وأما « شُرَكَائِهِمْ » بالخفض ؛ فيحتلم قراءة ابن عمر » قال شهاب الدين : وسيأتي كلام أبي شام هذا بتامة في موضعه ، وإما أخذت منه [بقدر] الحاجة هتأ .
 فقوله : « إن كل قراءة تابعة لرسءم مصحفها » تُشَكِّلُ بما ذكرنا لك من أن مصحف الحجازيين بالياء ، [مع أنهم لم يقرأوا بذلك] .
 وقد نقل أبو عمرو والداني أن : « شُرَكَائِهِمْ » بالياء ، إنما هو في مصحف الشام دون مصاحف الأمصار ؛ فقال : « في مصحف أهل الشام « أولادهم شُرَكَائِهِمْ » بالياء ، وفي سائر المصاحف شُرَكَائِهِمْ بالواو » .
 قال شهاب الدين : هذا هو المشهور عند الناس ، أعني اختصاص الياء بمصاحف الشام ، ولكن أبو البرهسم ثقة أيضاً ، فتقبل ما ينقله . وقد تقدّم

قول الرَّمَحْشَرِي : و « الَّذِي حَمَلَهُ عَلَى ذَلِكَ أَنْ رَأَى فِي بَعْضِ الْمَصَاحِفِ »
شُرَكَائِهِمْ « مَكْتُوبًا بِالْيَاءِ » .

(7/189)

وقال الشَّيْخُ [شهاب الدِّين] أبو شامة : « ولا بُدَّ فيما اسْتَبَعَدَهُ أَهْلُ النَّحْوِ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ عُهِدَ الْمَفْعُولُ عَلَى الْفَاعِلِ الْمَرْفُوعِ تَقْدِيرًا ، فَإِنَّ الْمَصْدَرَ لَوْ كَانَ مُتَوْنًا لَجَازَ تَقْدِيمَ الْمَفْعُولِ عَلَى فَاعِلِهِ ، نَحْوُ : « أَعْجَبَنِي صَرَبٌ عَمْرًا زَيْدٌ » فَكَذَا فِي الْإِصَاقَةِ ، وَقَدْ ثَبَتَ جَوَازُ الْقَصْلِ بَيْنَ حَرْفِ الْجَرِّ وَمَجْرُورِهِ مَعَ شِدَّةِ الْأَتْصَالِ بَيْنَهُمَا أَكْثَرَ مِنْ شِدَّتِهِ بَنِي الْمُصَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ ؛ كَقَوْلِهِ - تَعَالَى - : { فِيمَا تَفْضِيهِمْ مِمَّنْ قَبَلَهُمْ } [النِّسَاءُ : 155] ، { فِيمَا رَحِمَهُ } [آلِ عِمْرَانَ : 159] ف « مَا » زَائِدَةٌ فِي اللَّفْظِ ، فَكَأَنَّهُ مُؤَخَّرٌ لَفْظًا ، وَلَا يَتَّقَاتُ إِلَى قَوْلٍ مِنْ رَعَمٍ أَنَّهُ لَمْ يَأْتِ فِي الْكَلَامِ الْمَشْتُورِ مِثْلَهُ ؛ لِأَنَّهُ تَأْفٍ ، وَمِنْ أَسْتَدَّ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ مُنْبِتٌ ، وَالْإِثْبَاتُ مُرَجِّحٌ عَلَى النَّفْيِ بِاجْتِمَاعِهِ ، وَلَوْ نَقَلَ إِلَى هَذَا الزَّاعِمِ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ أَنَّهُ اسْتَعْمَلَهُ فِي النَّتْرِ ، لَرَجَعَ إِلَيْهِ ، فَمَا بِالْهَاءِ لَا يَكْتَفِي بِنَاقِلِ الْقِرَاءَةِ مِنَ التَّابِعِينَ عَنِ الصَّحَابَةِ ؟ ثُمَّ الَّذِي حَكَاهُ ابْنُ الْأَثَرِيِّ يَعْني مِمَّا تَقَدَّمَ حِكَايَتِهِ مِنْ قَوْلِهِ : « هُوَ عُلَامٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَخِيكَ » فِيهِ الْقَصْلُ مِنْ غَيْرِ الشُّعْرِ بِجُمْلَةٍ .

وقرأ أبو عبد الرحمن السلمى ، والحسن البصرى ، وعبد الملك قاضي الجند صاحب أن عامر : « زَيْنٌ » مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ ، « قَتْلٌ » رَفْعًا عَلَى مَا تَقَدَّمَ ، « أَوْلَادِهِمْ » خَفْضًا بِالْإِضَافَةِ ، « شُرَكَائِهِمْ » رَفْعًا ، وَفِي رَفْعِهِ تَخْرِيجَانُ : أَحَدُهُمَا - وَهُوَ تَخْرِيجُ سَبِيوِيهِ - : أَنَّهُ مَرْفُوعٌ بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ ، تَقْدِيرُهُ : رَبَّيْتَهُ شُرَكَائِهِمْ ، [فَهُوَ جَوَابٌ لِسُؤَالٍ] مُقَدَّرٌ كَأَنَّهُ قِيلَ : مَنْ رَبَّيْتَهُ لَهُمْ ؟ فِقِيلَ : « شُرَكَائِهِمْ » ؛ وَهَذَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى : { يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ } [النُّورُ : 36] أَي : يُسَبِّحُهُ .

وقال الآخر : [الطويل]

2354- لَيْبِكَ يَزِيدُ صَارِعٌ لِحُصُومَةٍ
والثاني : خَرَجَ قَطْرَبٌ - أَنْ يَكُونَ « شُرَكَائِهِمْ » رَفْعًا عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ بِالْمَصْدَرِ ، وَالتَّقْدِيرُ : زَيْنٌ لِلْمَشْرِكِينَ أَنْ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ ؛ كَمَا تَقُولُ : « حُبِّبْ لِي رُكُوبَ الْفَرَسِ زَيْدٌ » تَقْدِيرُهُ : حُبِّبْ لِي أَنْ رَكِبَ الْفَرَسَ زَيْدٌ ، وَالْفَرْقُ بَنِي التَّخْرِيجَيْنِ : أَنْ التَّخْرِيجَ الْأَوَّلَ يُوَدِّي إِلَيَّ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ فِي الْمَعْنَى ، كَالْقِرَاءَةِ الْمَنْسُوبَةِ لِلْعَامَّةِ فِي كَوْنِ الشُّرَكَاءِ مُرَيِّبِينَ لِلْقَتْلِ ، وَلَيْسُوا قَاتِلِينَ . [وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ الشُّرَكَاءُ قَاتِلِينَ] ، وَلَكِنْ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ ؛ لِأَنَّهُمْ لَمَّا زَيَّنُوا قَتْلَهُمْ لِأَبَائِهِمْ ، وَكَانُوا سَبِيًّا فِيهِ ، تُسَبِّبُ إِلَيْهِمُ الْقَتْلَ مَجَازًا .

وقال أبو البقاء : « وَيُمْكِنُ أَنْ يَفْعَ الْقَتْلُ مِنْهُمْ حَقِيقَةً » ، وَفِي نَظَرٍ ؛ لِقَوْلِهِ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - : « زَيْنٌ » وَالْإِنْسَانُ إِنَّمَا يُرَبِّينَ لَهُ فِعْلٌ تَفْسِيهِ ؛ كَقَوْلِهِ - تَعَالَى - : { أَقَمِنَ زَيْنٌ لَهُ سِوَاءَ عَمَلِهِ قَرَاهُ حَسَنًا } [فَاطِرٌ : 8] وَقَالَ غَيْرُ أَبِي عُبَيْدٍ : « وَقَرَأَ أَهْلُ الشَّامِ كَقِرَاءَةِ ابْنِ عَامِرٍ ، إِلَّا أَنَّهُمْ خَفَضُوا « الْأَوْلَادَ » أَيْضًا ، وَتَخْرِيجُهَا سَهْلٌ ؛ وَهُوَ أَنْ تَجْعَلَ « شُرَكَائِهِمْ » بَدَلًا مِنْ « أَوْلَادِهِمْ » بِمَعْنَى أَنَّهُمْ يُشْرِكُونَهُمْ فِي النَّسَبِ ، وَالْمَالِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ » .

قال الرَّجَّاحُ : « وَقَدْ رُوِيَ « شُرَكَائِهِمْ » بِالْيَاءِ فِي بَعْضِ الْمَصَاحِفِ ، وَلَكِنْ لَا

يَجُوزُ إِلَّا عَلَى أَنْ يَكُونَ « شُرَكَائِهِمْ » مِنْ نَعْتِ الْأَوْلَادِ؛ لِأَنَّ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ فِي أَمْوَالِهِمْ .

(7/190)

وقال الفراء بعد أن ذكر قراءة العمامة وهي « زَيْن » مبنياً للفاعل ، « شركائهم » مرفوعاً على أنه فاعل - « وقراءة » زَيْن « مبنياً للمفعول ، « شركائهم » رفعا على ما تقدم من أنه بإضمار فعل ، وفي مصحف أهل الشام « شركائهم » بالياء ، فإن تكن مثبتة عن الأولين ، فينبغي أن تقرأ « زَيْن » ويكون الشركاء هم الأولاد؛ لأنهم من عهدهم في النسب والميراث . وإن كانوا يقرءون : « زَيْن » - يعني بفتح الزاي - فليست أعرف جهتها إلا أن يكونوا فيها أخذين بلغة قوم يقولون : أثبتها عشاياتا ، ويقولون في تشبه حمراء : حمرايان فهذا وجه أن يكونوا أرادوا : زَيْن لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم ، يعني بياء مضمومة؛ لأن « شركائهم » فاعل كما مر في قراءة العمامة . قال : « وإن شئت جعلت « زَيْن » فعلاً إذا فتحته لا يلبس ، ثم تحفص الشركاء بإتباع الأولاد » .

قال أبو شامة : « يعني تقدير الكلام : « زَيْن مُرَبَّنٌ » فقد أتجه « شركائهم » بالجر أن يكون نعتاً للأولاد ، سواء قرئ زَيْن بالفتح أو الضم » . وقرأت فرقة من أهل الشام - ورويت عن ابن عامر أيضاً - « زَيْن » بكسر الزاي بعدها ياء ساكنة؛ على أنه فعل مبنية للمجهول على حد قيل وبيع . وقيل : مرفوع على ما بسّم فاعله ، و « أولادهم » بالنصب ، و « شركائهم » بالتحفص ، والتوجه واضح مما تقدم ، فهي [و] القراءة الأولى سواء ، غاية ما في الباب :

أَنَّهُ أَخَذَ مِنْ زَانَ الثَّلَاثِي ، وَبَيْنَ لِلْمَفْعُولِ ، فَاعِلٌ بِمَا قَدْ عَرَفْتَهُ فِي أَوَّلِ الْبَقَرَةِ . وَاللَّامُ مِنْ قَوْلِهِ « لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ » مُتَعَلِّقَةٌ بِ « زَيْن » ، وَكَذَلِكَ اللَّامُ فِي قَوْلِهِ : « لِيُرْدُهُمْ » .

فإن قيل : كيف تعلق حرفي جر بلفظ واحد وبمعنى واحد بعامل واحد ، من غير بدلية ولا عطف ؟ .

فالجواب : أن معناها مختلف؛ فإن الأولى للتعدية والثانية للعلية . قال الزمخشري : « إن كان التزيين من الشياطين ، فهي على حقيقة التعليل ، وإن كان من السدنة ، فهي للصيرورة » يعني : إن الشيطان يفعل التزيين وغرضه بذلك الإرداء ، فالتعليل فيه واضح ، وأما السدنة فإنهم لم يزيّنوا لهم ذلك ، وغرضهم إهلاكهم ، ولكن لما مال حالهم إلى الإرداء ، أتى باللام الدالة على العقاب والمال .

فصل في بيان ما كان عليه أهل الجاهلية كان أهل الجاهلية يذفنون بناتهم أحياء خوفاً من الفقر والتزويج ، واحتلفوا في المراد بالشركاء .

فقال مجاهد : شركائهم شياطينهم أمروهم بأن يقتلوا أولادهم حسية الغيلة ، وسميت الشياطين شركاء؛ لأنهم اتخذوها شركاء لقوله - تبارك وتعالى - :

(7/191)

{ أَيَنْ شُرَكَاءُكُمْ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَرْعُمُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ } [الأنعام : 22] .
وقال الكلبي : الشركاء سدنة آلهتهم وحُدَامهم ، وهُم الذين كانوا يَرْتَبُونَ للكفار قتل أولادهم ، وكان الرجل يقوم في الجاهلية فيحلف بالله إن ولد له كذا غلاماً لَيَنْحَرَنَّ أحدهم ، كما حلف عبد المطلب على ابنه عبد الله ، وسُميت السدنة شركاء كما سُميت الشياطين شركاء في قول مجاهد ، وقوله « لِيُرْذُوهُمْ » الإرداء في لغة القرآن الإهلاك { إن كِدْتَ لَتُرْدِينَ } [الصافات : 56] .
قال ابن عباس : « لِيُرْذُوهُمْ فِي النَّارِ » واللام ههنا لام العاقبة ؛ كقوله : { فَالْتَقِطْهُ آلَ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَرْنًا } [القصص : 8] .
« وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ » أي : يَخْلُطُوا عليه دينهم ؛ قال ابن عباس - رضي الله عنهما- لِيُدْخِلُوا عليهم الشرك في دينهم ، وكانوا على دين إسماعيل فَرَجَعُوا عنه بلبس الشياطين .
قوله : « وَلِيَلْبِسُوا » عطف على « لِيُرْذُوا » علل التزيين بشيئين : بالإرداء وبالتخليط وإدخال الشبهة عليهم في دينهم .
والجمهور على « وَلِيَلْبِسُوا » بكسر الباء مِنْ لَبَسْتُ عليه الأمر اليُسْه ، بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع ؛ إذا أَدْخَلْتَ عليه فيه الشبهة وَخَلَطْتَهُ فيه .
وقد تقدّم بيّانه في قوله : { وَلَلْبَسْتَا عَلَيْهِمْ مَا يَلْبِسُونَ } [الأنعام : 9] . وقرأ النخعي : « وَلِيَلْبِسُوا » بفتح الباء ف قيل : هي لغة في المعنى المذكور ، تقول : « لَبَسْتُ عليه الأمر بفتح الباء وكسرها أَلْبَسَهُ وَأَلْبَسَهُ » والصحيح أن لبس بالكسر بمعنى لبس الثياب ، وبالفتح بمعنى الخلط ، فالصحيح أنه استعار اللباس لشبهة المخالطة الحاصلة بينهم وبين التخليط ؛ حتى كأنهم لبسوا كالثياب ، وصارت مُحِيطَةً بهم .
قوله : { وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ } والصمير المرفوع لكثير والمنصوب للقتل للتصريح به ، ولأنه المَسْئُوق للحديث عنه .
وقيل : المَرْفُوع للشركاء والمنصوب للتزيين .
وقيل : المَنْصُوب للباس المفهوم من الفعل قبله وهو بعيد .
وقال الرمخسري : « لَمَا فَعَلَ الْمُشْرِكُونَ مَا رُبِنَ لَهُمْ مِنَ الْقَتْلِ ، أَوْ لَمَا فَعَلَ الشَّيَاطِينُ أَوْ السَّدَنَةُ التَّرِيينُ أَوْ الإِرْدَاءُ أَوْ اللِّبْسُ ، أَوْ جَمِيعَ ذَلِكَ إِنْ جَعَلْتَ الضمير جارياً مَجْرَى اسم الإشارة » .
قوله : « قَدَرُهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ » تقدّم نظيره .
فصل في المراد من الآية
المعنى : ولو شاء الله لعصمهم حتى ما فعلوا ذلك من تحريم الحزب والأنعام ، وقتل الأولاد فذرهم يا محمد وما يفترون يختلقون في الكذب ، فإن الله لهم بالمرصاد .
قال أهل السنة : وهذا يدلُّ على أن كُلَّ ما فَعَلَهُ المشركون - فهو بِمَشِيئَةِ الله - تبارك وتعالى - .
وقال المعتزلة : إنه مَحْمُولٌ على مَشِيئَةِ الإلجاء كما سبق .

وَقَالُوا هَذِهِ أُنْعَامٌ وَحَزْرٌ حَجْرٌ لَا يَطْعَمُهَا إِلَّا مَنْ نَشَأُ بِزَعْمِهِمْ وَأَنْعَامٌ حُرِّمَتْ
ظُهُورُهَا وَأَنْعَامٌ لَا يَذْكُرُونَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا افْتِرَاءً عَلَيْهِ سَيَجْزِيهِمْ بِمَا كَانُوا
يَفْتَرُونَ (138)

وهذا نوع ثالث من أحكامهم القاسدة ، وهو أنهم قسموا أنعامهم أقساماً :
فأولها : قولهم : هذه أنعام وحزرت حجر « لا يطعمها » .
قرا الجمهور « أنعام » بصيغة الجمع وأبان بن عثمان « نَعَم » بالإفراد ، وهو
قريب لأن اسم الجنس يقوم مقام الجمع ، وقرا الجمهور : « حَجْر » بكسر
الحاء المهملة وسكون الجيم .
وقرا الحسن وقتادة والأعرج : بضم الحاء وسكون الجيم .
ونقل عن الحسن وقتادة أيضاً : فتح الحياء وسكن الجيم ، ونقل عن أبان بن
عثمان : ضم الحاء الجيم معاً .
وقال هارون : كان الحسن يضم الحاء من « حَجْر » حيث وقع في القرآن إلا
موضعا واحداً [وهو] : { وَحَجْرًا مَّحْجُورًا } [الفرقان : 53]
والحاصل : أن هذه المادة تدل على المنع والحصر ، ومنه : فلان في حَجْر
القاضي أي : في منعه ، وفي حَجْرِي ، أي : ما يمنع من الثواب أن ينقل منه
شيء ، وقد تقدم تحقيق ذلك في النساء .
ف قوله : « وَحَزْرٌ حَجْرٌ » أي : ممنوع ف « فِعْلٌ » بمعنى مفعول ؛ كالذبح
والنطح بمعنى مذبوح ومنطوح .
فإن قيل : قد تقدم شيان : وهما أنعام وحزرت ، وحيء بالصفة مفردة .
فالجواب : أنه في الأصل يذكر ويوحد مطلقاً .
قال الرمخشري : « ويستوي في الوصف به المذكر والمؤنث والواحد والجمع ؛
لأن حكمه حكم الأسماء غير الصفات » يعني بكونه حكمه حكم الأسماء : أنه
في الأصل مصدر لا صفة ، فالاسم هنا يراد به المصدر ، وهو مقابل الصفة .
وأما بقية القراءات : فقال أبو البقاء : « إنها لغات في الكلمة » وفسر معناها
بالممنوع .
قال شهاب الدين : ويجوز أن يكون المصنوم الحاء والجيم مصدراً ، وقد جاء
من المصادر الثلاثي ما هو عل وزن « فِعْلٌ » بضم الفاء والعين ، نحو حُلْم ،
ويجوز أن يكون جمع « حَجْر » بفتح الحاء وسكون الجيم ، و « فِعْلٌ » قد جاء
قليلاً جمعاً « لَفْعُلٌ » نحو : سَفَفٌ وسُفَفٌ ، ورَهْنٌ ورُهْنٌ ، وأن يكون جمعاً ل
« فِعْلٌ » بكسر الفاء ، و « فِعْلٌ » أيضاً قد جاء جمعاً « لَفِعْلٌ » بكسر الفاء
وسكون العين ، حو : حِدَجٌ وحُدُجٌ ، وأما حَجْر بضم الحاء وسكون الجيم : فهو
مخفف من المضممة ، فيجوز أن يكون وأن يكون جمعاً لحَجْر أو حَجْر .
وقرا أبي بن كعب ، وعبد الله بن العباس ، وعبد الله بن مسعود ، وعبد الله بن
الربيع ، وعكرمة ، وعمرو بن دينار ، والأعمش : حرج بكسر الحاء وراء ساكنة
مقدمة على الجيم ، وفيها تأويلان :
أحدهما : أنها من مادة الحرج وهو التصيق .
قال أبو البقاء : واصله « حَرَجٌ » بفتح الحاء وكسر الراء ، ولكنه خفف ونقل ؛
مثل فخذ في فخذ .
قال شهاب الدين : ولا حاجة إلى ادعاء ذلك ، بل هذا جاء بطريق الأصالة على
وزن فِعْلٌ .

والثاني : أنه مَقْلُوبٌ من حجر ، قُدِّمَتْ لَامُ الكَلِمَةِ على عَيْنِهَا ، ووزنه « فِئَع » ؛
كقولهم : تَاءٌ في تَأَى ، ومَعِيقٌ في عَمِيقٍ ، والقَلْبُ قليلٌ في لِسَانِهِمْ ، وقد
قُدِّمَتْ منه جُمْلَةٌ في المائدة عند قوله - تبارك وتعالى - : { أَشْيَاءٌ } [المائدة :
101] .

قوله : « لا يَطْعُمُهُمَا إِلَى مَنْ نَسَاءٌ » هذه الجُمْلَةُ في محلِّ رُفْعٍ تَعْنَال « أنعام »
وصُفُوهُ بَوَضْعَيْنِ :

أحدهما : أنه جَيْرٌ .
والثاني : أنه لا يَأْكُلُهُ إِلَّا مَنْ نَسَاءُوا وهم الرِّجَالُ دُونَ النِّسَاءِ ، أو سَدَنَهُ الأَصْنَامُ .
قال مُجَاهِدٌ - رضي الله عنه - : يعني بالأنعام : البَحِيرَةُ والسَّائِبَةُ والوَصِيلَةُ
والحَامِي ، لا يَطْعَمُهَا ولا يَأْكُلُهَا إِلَّا الرِّجَالُ دُونَ النِّسَاءِ .
وقال غيره : الأنعام ما جَعَلُوهَا لِلَّهِ ولأَهلَتِهم على ما تقدم [« وَمَنْ نَسَاءٌ »
فاعل ب « يَطْعَمُهَا » وهو اسْتِنَاءٌ مَفْرَغٌ ، و « بزعمهم » : حالٌ كما تقدم]
في نظيره .

قوله : « وَأَنْعَامٌ حُرِّمَتْ طَهُورُهَا » وهي البَحَائِرُ والسَّوَابِغُ والحَوَامِي ، وهذا
هو القَيْمُ الثَّانِي وقد تقدم في المائدة ، والقسم الثالث : أنعام لا يَذْكُرُونَ
اسْمَ الله عليها بالدَّيْحِ ، وإنما يَذْكُرُونَ عليها اسْمَاءَ الأَصْنَامِ .
وقيل : لا يَحْجُونَ عليها ، ولا يُلْبِئُونَ على طَهُورِهَا ، ولا يَرْكَبُونَهَا لفعل الحَيْرِ ؛ لأنه
لما جرت العادة يَذْكُرُ اسْمَ الله على فِعْلِ الحَيْرِ .

قوله : « افْتِرَاءٌ » فيه أربعة أوجه :

أحدها - وهو مذهب سيبويه - : أنه مَفْعُولٌ من أَجْلِه ، أيك قالوا ما تقدم لأجل
الافتراء على الباري - تبارك وتعالى - أي : يَرْغُمُونَ أن الله أمرهم به افتراءً
عليه .

الثاني : مَصْدَرٌ على غير الصِّدْرِ ؛ لأن قَوْلَهُم المَحْكِي عنهم افْتِرَاءٌ فهو تَظْهِيرٌ
قَعْدُ القُرْفُضَاءِ « وهو قول الرِّجَالِ » .

الثالث : أنه مصدر عامله من لَفْظِهِ مُقَدَّرٌ ، أي : افْتَرَوْا ذلك افْتِرَاءً .
الرابع : أنه مَصْدَرٌ في موضع الحال ، أي : قالوا ذلك حالِ افْتِرَائِهِمْ ، وهي تُشْبِهُ
الحال المؤكدة ؛ لأن هذا القَوْلُ المَخْصُوصُ لا يَكُونُ قَائِلُهُ إِلَّا مُفْتِرِيًّا .

وقوله : « عَلَى الله » يجوز تعلقه ب « افْتِرَاءً » على القول الأول والرابع ،
وعلى الثاني والثالث ب « قالوا » لا ب « افْتِرَاءً » ؛ لأن المصدر المؤكد لا
يَعْمَلُ ، ويجوز أن يتعلق بمحذوف صفة ل « افْتِرَاءً » وهذا جائزٌ على كل
الأقوال .

قوله : { سَيَجْزِيهِمْ بِمَا كَانُوا يَفْتَرُونَ } والمقصود منه الوعيد ، و « إلباء » في
قوله : « بِمَا » سببية ، و « مَا » مَصْدَرِيَّةٌ ، أو مَوْصُوفَةٌ ، أو بِمَعْنَى الَّذِي .

(7/194)

وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَى أَرْوَاجِنَا وَإِنْ يَكُنْ
مِثَّةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاءُ سَيَجْزِيهِمْ وَصَفَهُمْ إِنَّهُ حَكِيمٌ عَلِيمٌ (139)

هذا نوع رابع من قصائهم القاسية . قال ابن عباس ، وقتادة والشعبي : أراد أجنّة البحائر والسوائب ، فما وُلد منها حيّاً ، فهو خالصٌ للرجال دون النساء ، وما وُلد منها ميتاً ، أكله الرجال والنساء جميعاً .

والجمهور على « خالصة » بالتأنيث مرفوعاً على أنه خبر « ما » الموصولة ، والتأنيث : إما حملاً على المعنى ؛ لأن الذي في بطون الأنعام أنعام ، ثم حمل على لفظها في قوله : « ومحرّم » وإما لأن التأنيث للمبالغة كهو في « علامة » و « نسابة » و « راوية » و « الخاصة » و « العامة » وإما لأن « خالصة » مصدر على وزن « فاعلة » كالعاقبة والعافية ؛ وقال - تبارك وتعالى - : { بِخَالِصَةٍ ذَكَرَى الدار } [ص : 46] وهذا القول قول الفراء والأول له ولأبي إسحاق الزجاج ، والثاني للكسائي ، وإذا قيل : إنها مصدر كان ذلك على حذف مضاف ، أي : ذو خلوص ، أو على المبالغة ، أو على وقوع المصدر موقع اسم الفاعل ؛ كظائره كقول الشاعر :

2355- وَكُنْتُ أَمِينِي وَكُنْتُ خَالِصِي ... وَلَيْسَ كُلُّ أَمْرِي بِمُؤْتَمِنٍ

قال الكسائي : خالص وخالصة واحد ، مثل وعظ وموعظة .

وهو مستفيض في لسانهم : فلان خالصي ، أي : ذو خلوصي .

و « لذكرونا » متعلق به ، ويجوز أن يتعلق بمحدوف على أنه وصف ل « خالصة » ، وليس بالقوي .

وقرأ عبد الله وابن جبير ، وأبو العالية والصحاح ، وابن أبي عمير : « خالص » مرفوعاً على ما تقدّم من غير هاء ، و « لذكورتا » متعلق به ، أو بمحدوف كما تقدّم ، وقرأ ابن جبير ، نقله عنه ابن جني : « خالصة » نصباً من غير تاء ، ونصبه على الحال وفي صاحبه وجهان : أظهرهما : أنه الصمير المستتر في الصلة .

الثاني : أنه الصمير المستتر في « لذكورتا » فإن « لذكورتا » على هذه القراءة خبر المبتدأ ، وهذا إنما يجوز على مذهب أبي الحسن ؛ لأنه يجيز تقديم الحال على عاملها المعنوي ، نحو : « زيد مستقر في الدار » والجمهور يمتنعونه ، وقد تقدّم تحقيقه .

وقرأ ابن عباس أيضاً والأعرج ، وقتادة : « خالصة » نصباً بالتأنيث ، والكلام في نصبه وتأنيثه كما تقدّم في نظيره ، وخرجه الزمخشري على أنه مصدر مؤكّد كالعاقبة .

وقرأ ابن عباس أيضاً ، وأبو رزبن ، وعكرمة ، وأبو حنيفة : « خالصة » برفع « خالص » مضافاً إلى صمير « ما » ورفع على أحد وجهين : إما على البدل من الموصول ، بلد بعض من كل ، وم « لذكورتا » خبر الموصول .

وإما على أنه مبتدأ ، و « لذكورتا » خبره ، والجُملة خبر الموصول ، وقد عرفت ممّا تقدّم أنه حيث قلنا : إن « خالصة » مصدر أو هي للمبالغة ، فليس في الكلام حمل على معنى ثم على لفظ ، وإن قلنا : إن التأنيث ما في البطون ، كان في الكلام الحمل على المعنى أولاً [ثم على اللفظ في قوله : « محرّم » ثانياً ، وليس لذلك في القرآن تطير ، أعني : الحمل على المعنى أولاً] ثم على اللفظ ثانياً ، إلا أن مكيّاً زعم في غير إعراب القرآن الكريم ، له : أن لهذه الآية نظائر فذكرها وأما في إعرابه ؛ فلم يذكر أن غيرها في القرآن شاركها في ذلك ؛ فقال في إعرابه : « وإنما أتت الخبر ؛ لأن ما في بطون الأنعام أنعام ؛ فحمل التأنيث على المعنى ، ثم قال : « ومحرّم » فذكر حملاً

على لَفْظٍ « مَا » وهذا تَأْدِيرٌ لا تَطْيِيرٌ له ، وإِنَّمَا يَأْتِي فِي « مَنْ » حَمَلِ الْكَلَامِ
أَوَّلًا عَلَى اللَّفْظِ ثُمَّ عَلَى الْمَعْنَى بَعْدَ ذَلِكَ ، فَاعْرِفْهُ فَإِنَّهُ قَلِيلٌ .

(7/195)

قَوَالٌ فِي غَيْرِ « الْإِعْرَابِ » : « هَذِهِ الْآيَةُ فِي قِرَاءَةِ الْجَمَاعَةِ أَتَتْ عَلَى خِلَافِ
نِظَائِرِهَا فِي الْقُرْآنِ ؛ أَنْ كِلِمَا يُحْمَلُ عَلَى اللَّفْظِ مَرَّةً وَعَلَى الْمَعْنَى مَرَّةً ، إِنَّمَا
يَبْتَدِئُ أَوَّلًا بِالْحَمَلِ عَلَى اللَّفْظِ ثُمَّ يَلِيهِ الْحَمَلُ عَلَى الْمَعْنَى ، نَحْوُ : { مَنْ آمَنَ
بِاللَّهِ } [الْبَقَرَةِ : 62] [ثُمَّ قَالَ] : « فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ » هَكَذَا يَأْتِي فِي الْقُرْآنِ
وَكَلَامِ الْعَرَبِ ، وَهَذِهِ الْآيَةُ تَقَدَّمَ فِيهَا الْحَمَلُ عَلَى الْمَعْنَى ، فَقَالَ : « خَالِصَةٌ »
ثُمَّ حَمَلَ عَلَى اللَّفْظِ ، فَقَالَ : « وَحُرِّمَ » وَمِثْلُهُ { كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ }
[الْإِسْرَاءِ : 38] فِي قِرَاءَةِ نَافِعٍ وَمَنْ تَابَعَهُ ، فَأَتَتْ عَلَى مَعْنَى « كُلٌّ » لِأَنَّهَا
اسْمٌ لَجَمِيعٍ مَا تَقَدَّمَ مِمَّا نَهَى عَنْهُ مِنَ الْخَطَايَا ، ثُمَّ قَالَ : « عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا »
فَذَكَرَ عَلَى لَفْظِ « كُلٌّ » وَكَذَلِكَ { مَا تَزَكَّبُونَ لِتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ }
[الرَّخْرِفِ : 12 ، 13] جَمَعَ الظُّهُورَ حَمَلًا عَلَى مَعْنَى « مَا » [وَوَحَّدَ الْهَاءَ
حَمَلًا عَلَى لَفْظِ « مَا » ، وَحُكِيَ عَنِ الْعَرَبِ : « هَذَا الْجَرَادُ قَدْ دَهَبَ فَأَرَاخَتَا مِنْ
أَنْفُسِيهِ جَمَعَ الْأَنْفُسِ] وَوَحَّدَ الْهَاءَ وَذَكَرَهَا .

قَالَ شَهَابُ الدِّينِ : أَمَا قَوْلُهُ : « هَكَذَا أَتَى فِي الْقُرْآنِ » فَصَحِيحٌ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ :
« وَكَلَامِ الْعَرَبِ » فَلَيْسَ ذَلِكَ بِمُسْتَلَمٍ ؛ إِذْ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ الْبِدَايَةُ بِالْحَمَلِ عَلَى
الْمَعْنَى ثُمَّ عَلَى اللَّفْظِ ، وَإِنْ كَانَ عَكْسُهُ هُوَ الْكَثِيرُ ، وَأَمَّا مَا جَعَلَهُ يَطْيِيرُ هَذِهِ
الْآيَةِ فِي الْحَمَلِ عَلَى الْمَعْنَى أَوَّلًا ثُمَّ عَلَى اللَّفْظِ ثَانِيًا ، فَلَيْ بِمُسْتَلَمٍ أَيْضًا ،
وَكَذَلِكَ لَا تُسَلَّمُ أَنْ هَذِهِ الْآيَةُ مِمَّا حُمِلَ فِيهَا عَلَى الْمَعْنَى أَوَّلًا ثُمَّ عَلَى اللَّفْظِ
ثَانِيًا .

وَبَيَانُ ذَلِكَ : أَنْ لِقَائِلَ أَنْ يَقُولَ : صِلَةٌ « مَا » جَارٌّ وَمَجْرُورٌ وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ
بِمَحْدُوفٍ ، فَتَقْدِيرُهُ مُسْتَدًا لَضَمِيرٍ مَذْكَرٍ ، أَيِ : مَا سَتَقَرَّ فِي بَطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ
، وَبَعْدَ تَقْدِيرِهِ بِاسْتَقَرَّتْ ، إِذَا عَرَفَ هَذَا ، فَيَكُونُ قَدْ حُمِلَ أَوَّلًا عَلَى اللَّفْظِ فِي
الصِّلَةِ الْمَقْدَّرَةِ ثُمَّ عَلَى الْمَعْنَى ثَانِيًا ، وَأَمَّا « كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ » فَبَدَأَ فِيهِ
أَيْضًا بِالْحَمَلِ عَلَى اللَّفْظِ فِي قَوْلِهِ : « كَانَ » فَإِنَّهُ ذَكَرَ ضَمِيرَهُ الْمُسْتَتِرَ فِي
« كَانَ » ، ثُمَّ حَمَلَ عَلَى الْمَعْنَى فِي قَوْلِهِ : « سَيِّئُهُ » فَأَتَتْ ، وَكَذَلِكَ

(7/196)

{ لِتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ } [الزخرف : 13] فَإِنْ قِيلَ « مَا تَزَكَّبُونَ » وَالتقدير
: مَا تَرَكَبُونَهُ ، فَحَلَمَ الْعَائِدُ الْمَحْدُوفُ عَلَى اللَّفْظِ أَوَّلًا ثُمَّ حُمِلَ عَلَى الْمَعْنَى
ثَانِيًا ، وَكَذَلِكَ فِي قَوْلِهِمْ : « هَذَا الْجَرَادُ قَدْ دَهَبَ » حَمَلَ عَلَى اللَّفْظِ فَأُقِرَّدَ
الضَمِيرَ فِي « دَهَبَ » ثُمَّ حَمَلَ عَلَى الْمَعْنَى ثَانِيًا ، فَجَمَعَ فِي قَوْلِهِ : « أَنْفُسِيهِ »
وَفِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ يَكُونُ قَدْ حُمِلَ فِيهَا أَوَّلًا عَلَى اللَّفْظِ ، ثُمَّ عَلَى الْمَعْنَى ثُمَّ
عَلَى اللَّفْظِ ، وَكُنْتُ قَدْ قَدَّمْتُ أَنْ فِي الْقُرْآنِ مِنْ ذَلِكَ أَيْضًا ثَلَاثَةٌ مَوَاضِعٌ : آيَةُ
الْمَائِدَةِ : { وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ } [الْمَائِدَةِ : 60] ، وَلِقَمَانَ : { وَمِنْ النَّاسِ مَنْ
يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ } [لِقَمَانَ : 6] ، وَالطَّلَاقِ : { مَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ }
[الطَّلَاقِ : 11] .

قوله « : » « وإن يكن مَيْتَةً » قرأ ابن كثير : « يَكْرُ » بياء العيبة « مَيْتَةً رَفَعاً ، وابن عامر : « تَكْرُنُ » بقاء التَّائِبِث ، « مَيْتَةً » رَفَعاً ، وعاصم في رواية أبي بكر « تَكْرُنُ » بقاء التَّائِبِث ، « مَيْتَةً » نَصَباً ، والباقون « تَكُنْ » كابن كثير « مَيْتَةً » كأبي بكر والتذكير والتَّائِبِث واضحان؛ لأن المَيْتَةَ تَأْنِث مَجَازِي؛ أنها تقع على الذَّكَر والأُنثى من الحيوان فَمَنْ أَتَتْ فَبِاعْتِبَارِ اللَّفْظِ ، ومن ذَكَر فَبِاعْتِبَارِ الْمَعْنَى ، ها عند من يرفع « مَيْتَةً » ب « تَكْرُنُ » أَمَا « من يَنْصِبُهَا ، فإنه يسند الْفِعْلُ حينئذٍ إلى صَمِير فيذكر بِاعْتِبَارِ لَفْظِ « مَا » في قوله : « مَا فِي بُطُونِ » ويؤنث بِاعْتِبَارِ مَعْنَاهَا ، ومن نصب « مَيْتَةً » فعلى خبر « كان » النَّاقِصَةَ ، ومن رفع فَيَحْتَمِل وجهين :

أحدهما : أن تكون النَّامَةُ ، وهذا هو الظَّاهِر ، أي : وإن وُجِدَ مَيْتَةً أو حَدَّثَتْ ، وأن تكون الناقصة وحينئذٍ يكون حَبْرُوهَا مَحْدُوفاً ، أي : وإن تَكُونُ هُنَاكَ أو فِي الْبُطُونِ مَيْتَةً وهذا رأي الْأَخْفَشِ ، فيكون تَقْدِيرُ قِرَاءَةِ ابن كثير : وإن يَحْدُثُ حَيَوَانٌ مَيْتَةً ، أو وإن يَكُنْ فِي الْبُطُونِ مَيْتَةً على حَسَبِ التَّقْدِيرِينِ تماماً ونقصاناً ، وتقدير قراءة ابن عامر كتقدير قراءته ، إلا أنه أَتَتْ الْفِعْلُ بِاعْتِبَارِ لَفْظِ مَرْفُوعِهِ ، وتقدير قراءة أبي بكر : وإن تَكُونُ الْأَنْعَامُ أو الْأَجْنَةُ مَيْتَةً ، فَأَتَتْ حَمَلًا على الْمَعْنَى ، وقراءة الْبَاقِينَ كتقدير قراءته ، إلا أَنَّهُمْ ذَكَرُوا بِاعْتِبَارِ اللَّفْظِ .

قال أبو عمرو بن العلاء : وَيُقَوَّى هذه القراءة - يعني قراءة التَّذْكَيرِ وَالنَّصْبِ - قوله : « فَهَمْ فِيهِ » ولم يَقُلْ : « فِيهَا » وَرَدَّ على أبي عمرو : بأن المَيْتَةَ لكل مَيْتٍ ذَكَرًا كان أو أنثى ، فكانه قيل : وإن يَكُونُ مَيْتًا فَهَمْ فِيهِ ، يعني : قَلَمْ يَصِرْ لَهُ فِي تَذْكَيرِ الصَّمِيرِ فِي « فِيهِ » حُجَّةٌ . ونقل الرَّمَحْسَرِيُّ قراءة ابن عامرٍ عن أهل مَكَّةَ ، فقال : « قرأ أهل مَكَّةَ » وإن تَكْرُنُ مَيْتَةً » بالتَّائِبِثِ وَالرَّفْعِ « فإن عني بأهل مَكَّةَ ابن كثير 0 ولا أظنه عَنَاهُ - فليس كذلك ، وإن عني غيره ، فَيَجُوزُ على أنه يُجَوِّزُ أن يَكُونُ ابن كثير قرأ بالتَّائِبِثِ أيضاً لكن لم يَشْتَهَرِ عنه اشْتِهَارُ التَّذْكَيرِ .

(7/197)

وقرأ يزيد « مَيْتَةً » بِالنَّشْدِيِّ < وقرأ عبد الله : « فَهَمْ فِيهِ سَوَاءً » قال شهاب الدِّينِ : وأظنُّها تفسير لا قراءة ، لمخالفتها السَّوَادِ ، وقوله : « وَهُمْ فِيهِ » أي : أن الرِّجَالَ والنِّسَاءَ فِيهِ شُرَكَاءُ . قوله : « سَيَجْزِيهِمْ وَصَفُهُمْ » أي : بوصفهم أو على وَصْفِهِمْ بِالْكَذِبِ على اللَّهِ سبحانه وتعالى : إنه حَكِيمٌ عَلِيمٌ .

(7/198)

قَدْ حَسِبَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ سَفَهًا بِغَيْرِ عِلْمٍ وَحَرَّمُوا مَا رَزَقَهُمُ اللَّهُ افْتِرَاءً عَلَى اللَّهِ قَدْ صَلُّوا وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ (140)

هذا جواب قسم مَحْدُوفٍ وقرأ ابن كثير وابن عامر ، وهي قراءة الحسن وأبي عبد الرحمن : « قَتَلُوا » بالتشديد؛ مُبَالَغَةً وتكثيراً ، والباقون بالتَّخْفِيفِ .

و « سَفَهًا » نصب على الحال ، أي : ذوي سَفَهٍ أو على المَفْعُول من أَجْلِهِ ، وفيه بَعْدٌ؛ لأنه ليس عِلَّةً بَاعْتِهَاءٍ أو عِلَّةً بَعْدَهُ ، أي : سَفَهُوا سَفَهًا أو على أنه مَصْدَرٌ على غير الصِّدْر؛ لأن هذا القَوْل سَفَهُ .
وقرأ اليماني « سَفَهَاء » على الجَمْع ، وهي حال وهذه تقوِّي كون قراءة العامَّة مَصْدَرًا في موضع الحال ، حيث صرَّح بها ، و « يَغْيِرُ عِلْمٍ » : إما حالٌ أيضًا وإما صِفَةٌ ل « سَفَهًا » وليس بِذَلِكَ .

فصل في إلزام الكفار الخسران
واعلم أنه - تبارك وتعالى - ذر فيما تقدَّم قَتْلُهم أولادهم وتحريمهم ما رَزَقَهُم الله ، ثم إنه - تبارك وتعالى - جمع هَذَيْنِ الأَمْرَيْنِ في هذه الآية الكريمة ، وبين ما لَزَمَهُم على هذا الحكم هو الخُسْرَانُ والسَّفَاهَةُ وعدم العلم ، وتَحْرِيمُ ما رَزَقَهُم الله والافتراء على الله ، والضَّلَالُ وعدم الاهْتِدَاءِ ، فهذه أمورٌ سَبَعَةٌ وكل واحد منها سَبَبٌ تامٌّ في حصول الدَّمِّ ، أما الخُسْرَانُ : فلأن الولد نِعْمَةٌ عَظِيمَةٌ على العَبْدِ من الله ، فمن سَتَعَى في إِبْطَالِهِ ، فق حَسِيرٌ خُسْرَانًا عَظِيمًا ، ولا سِيِّمًا يستحق على ذلك الإِبْطَالُ الدَّمَّ العَظِيمَ في الدُّنْيَا والعِقَابَ في الآخرة ، أما لذم في الدُّنْيَا : فلأن النَّاسَ يَقُولُونَ : قَتَلَ وَلَدَهُ خَوْفًا من أن يأكل طعامه ، وليس في الدُّنْيَا دَمٌّ أشد منه .

وأما العِقَابُ في الآخرة : فلأن قرارة الولادة أعظم مُوجِبَاتِ المحبَّةِ ، فمع حُصُولِهَا إذا أقدم على إلحاق أعظم المَضَارِّ به ، كان ذلك أعظم الذُّنُوبِ ، فكان مُوجِبًا لأعظم أنواع العقاب .

وأما السَّفَاهَةُ : فهي عِبَارَةٌ عن الخِفَّةِ الهمدومة؛ وذلك لأن قَتْلَ الولد إما يكون للخوف من القَفْرِ ، والفقر كان صَرْرًا إلا أن القَتْلَ أعظم منه ، وأيضًا فهذا القَتْلُ تاجِرٌ وذلك الفقر مَوْهُومٌ ، فالتزام أعظم المضار على سبيل القطع حَذْرًا من ضرر مَوْهُومٍ لا شَيْءَ لك أنه سَفَاهَةٌ .

وأما قوله : « يَغْيِرُ عِلْمٍ » فالمقصود أن هذه السَّفَاهَةُ إنما تولدت من عدم العلم ، ولا شك أن الجهل أعظم المُتَكَرِّراتِ والقَبَائِحِ .

وأما تحريم ما رَزَقَهُم الله : فهو من أعظم أنواع الحَمَاقَةِ؛ لأنه يتبعه أعظم أنواع العذاب .

وأما الافتراء على الله : فلا شك أن الجُرْأَةَ على الله ، والافتراء عليه أعظم الذُّنُوبِ وأكبر الكبائر .

وأما الضلال : فهو عِبَارَةٌ عن الضَّلَالِ عن الرُّشْدِ في مصالح الدِّينِ ومنافع الدُّنْيَا .

وأما قوله : « وما كَانُوا مُهْتَدِينَ » فالقائِدة فيه أنه قد يضلُّ الإنسان عن الحقِّ ، إلا أنه يعود إلى الاهْتِدَاءِ ، فيبين - تبارك وتعالى - أنهم قد صَلَّوْا ولم يَحْصُلْ لهم الاهْتِدَاءُ قط ، وهذا نهاية المُبَالِغَةِ في الدَّمِّ .

فصل في نزول الآية

قال المفسِّرون : نزلت هذه الآية في رَبِيعَةَ ومُصَرَّ وبعض من العرب وغيرهم ، كانوا يَدْفِنُونَ البتاتِ أَحْيَاءَ مخافة السَّبْيِ والقَفْرِ ، وكان بنو كَتَانَةَ لا يَفْعَلُونَ ذلك وجرَّموا ما رَزَقَهُم الله يعني بالبحيرة والسائبة والوصيلة والحامي افتراءً على الله ، حيث قالوا : إن الله أمرهم بهذا { قَدْ صَلَّوْا وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ } .

وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ وَعَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أَكْلُهُ
وَالزَّيْتُونَ وَالرَّمَانَ مُتَشَابِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ
حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ (141)

اعلم أنه - تعالى - لما جعل مدار هذا الكتاب الشَّريف على تقرير التَّوحيد والنبوة والمعاد ، وإثبات القضاء والقدر ، وإنه تبارك وتعالى - بالغ في تقرير هذه الأصول ، ثم شرح أحوال السُّعداء والأشقياء وانثقل إليهم تهجين طريفة مُكْرِي البعث ، ونبه على ضَعْف عُقولهم ، وتغيير النَّاس عن الالتفات إلى قوهم والاعتزاز بشبهاتهم ، عاد بعدها إلى المقصود الأصلي ، وهو إقامة الدلائل على تقرير التَّوحيد ، فقال - تعالى - : { وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ } وهذا الدليل قد سبق في هذه السُّورة ، وهو قوله - تعالى - : { وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ } [الأنعام : 99] فالآية المتقدمة ذكر فيها خمسة أنواع : وهي الزَّرْع ، والنخل ، وجنات من أعناب ، والزيتون والرَّمان ، وذكر في هذه الآية الكريمة [هذه الخمسة وقال :] « مشتبهاً وغيَّر مُتَشَابِهٍ » وهنا « مُتَشَابِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ » وذكر في الآية المتقدمة : « أَنْظَرُوا إِلَيَّ ثَمَرَهُ إِذَا أَثْمَرَ وَبَنِعِهِ » وذكر في هذه الآية : « كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ » فأذن في الانتفاع بها ، وأم يصرف جزء منها إلى الفقراء ، فالذي حصل به الامتياز بين الآيتين : أن هُناك أمر بالاستبدال بها على الصَّانع الحكيم وههنا أذن في الانتفاع بها ، وذلك تبيينه على أن الأمر بالاستبدال بها على الصَّانع الحكيم مقدَّم على الإذن في الانتفاع ، لأن الاستبدال على الصَّانع يحصل به سعادة جُسمانية سريعة الانقضاء والأول أولى بالتقديم .

وقال القرطبي : ووجه اتصال هذا بما قبله : أن الكفار لما افترؤا على الله الكذب ، وأشركوا معه وحلُّوا أو حرَّموا ، دلهم على وحدانيته بأنه خالق الأشياء ، وأنه جعل هذه الأشياء أزراراً لهم .

قوله : « أَنْشَأَ جَنَّاتٍ » أي : خلقها ، يقال : نشأ الشيء ينشأ ونشأ ونشأة ، إذا طره وراتفع ، والله ينشئه إنشأ ، أي : يطهره ويرفعه .
وقوله : « مَعْرُوشَاتٍ » يقال : عرَّشت الكرم أعرشته عرْشاً وعرَّشته تعريشاً إذا عطفت العيدان التي تُشال عليها فُصبان الكرم ، والواحد عرْشٌ ، والجمع عُرُوشٌ ، ويقال : عرَّيش وجمع عُرُوش ، واعرَّش العنب العريش اعتراشاً ، وفيه أقوال :

أحدها : قال الصَّحَّاح : إن المَعْرُوشَاتِ وَغَيْرَ المَعْرُوشَاتِ كلاهما الكرم ؛ فإن بعض الأعناب يُعرَّش وبعضها لا يُعرَّش ، بل يبقى على وجه الأرض مُتبسطاً ، وثانيها : المَعْرُوشَاتِ : العنب التي يجعل لها عُرُوشاً ، وغير المَعْرُوشَاتِ : كلُّ ما يثبت متبسطاً على وجه الأرض ؛ مثل القرع والبطيخ .
وثالثها : قال ابن عباس - رضي الله عنهما - : « المَعْرُوشَاتِ : ما يُحتاج أن يتخذ له عرَّيشٌ يحمل عليه ؛ مث الكرم والبطيخ والقرع وغيرها ، وغير المَعْرُوشِ : هو القائم على ساقه كالنَّخْلِ والزَّرْعِ .

ورابعها : المَعْرُوشَاتِ : ما يحصل في البساتين والعمارات مما يغرسه النَّاس ، وغير المَعْرُوشَاتِ : مما أنبته الله - تبارك وتعالى - وجني في البراري والجبال ،

فصل في معنى الزرع والنخل

والزَّرْعُ والنَّخْلُ؛ فسر ابن عباس - رضي الله عنهما - الزَّرْعَ هَهُنَا : لجميع الحُبُوبِ التي تَفْتَاتُ ، أي : وأنشأ الزَّرْعُ ، وأفردا بالذكر وهما دَاخِلَانِ فِي التَّبَاتِ؛ لما فيهما مِنَ الفَصِيلَةِ على ما تقدّم بيانه في البقرة عند قوله - تعالى - : { مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ } [البقرة : 98] .

قوله - تعالى - : { مُخْتَلِفًا أَكْلُهُ } : مَنْصُوبٌ عَلَى الحَالِ وفيها قولان : أحدهما : أنها حَالٌ مُقَدَّرَةٌ؛ أن النَّخْلَ والزَّرْعَ وَفَتْ خُرُوجَهُمَا لَا أَكَلَ فِيهِمَا؛ حتى يقال فيه : مُتَّفِقٌ أَوْ مُخْتَلِفٌ؛ فهو كقوله -تبارك وتعالى- : { فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ } [الزمير : 73] ، كقولهم : « مَرَزَتْ بَرَجُلٍ مَعَهُ صَفْرٌ صَائِدًا بِهِ عَدَا » أي : مُقَدَّرًا الاصطِيَادَ بِهِ .

والثاني : أنها حَالٌ مُقَارِنَةٌ ، وذلك على حَذْفِ مُصَافٍ ، أي : وثمر النَّخْلِ وَحَبُّ الزَّرْعِ ، و « أَكَلَهُ » مَرْفُوعٌ ب « مُخْتَلِفًا » [لأنه اسْمٌ فاعل ، وشروط الإِعْمَالِ مَوْجُودَةٌ ، والأكلُ : الشَّيْءُ المَأْكُولُ ، وق تقدّم أنه يُقْرَأُ بِضَمِّ الكافِ وَسُكُونِهَا ، ومضى تحقيقه في البقرة : [265] والصَّمِيرُ فِي « أَكَلَهُ » الظاهر أنه يَعُودُ عَلَى الزَّرْعِ فقط :

إِذَا لَاحَظْنَا حَذْفَ حَالًا مِنَ النَّخْلِ؛ لدلالة هذه عَلَيهِ ، تقديره : والنَّخْلُ مُخْتَلِفًا أَكْلَهُ ، والنَّخْلُ مُخْتَلِفًا [أَكَلَهُ] .
وإِذَا لَاحَظْنَا أَنَّ الزَّرْعَ هُوَ الظَّاهِرُ فِيهِ الاِخْتِلَافُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى المَأْكُولِ مِنْهُ؛ كَالقَمَحِ والشَّعِيرِ والفولِ والحِمْصِ والعَدَسِ وغير ذلك .

وقيل : إنها تعود عليهما .

قال الزَّمَخْشَرِيُّ : والصَّمِيرُ لِلنَّخْلِ والزَّرْعِ دَاخِلٌ فِي حُكْمِهِ ، لكونه مَعْطُوفًا عَلَيْهِ .

وقال أبو حَيَّانَ : وليس بِجَيِّدٍ؛ لأنَّ العَطْفَ بالواوِ ، ولا يَجُوزُ إِفْرَادَ صَمِيرِ المَتَعَاظِفِينَ .

وقال الحُوفِيُّ : « والهاءُ فِي « أَكَلَهُ » عَائِدَةٌ عَلَى ذِكْرِ ما تَقَدَّمَ مِنْ هَذِهِ الاشْيَاءِ المُنْشَأَاتِ » وَعَلَى هَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ الحُوفِيُّ : لَا تَخْتَصُّ الحَالُ بِالنَّخْلِ والزَّرْعِ ، بل يَكُونُ لِمَا تَقَدَّمَ جَمِيعَهُ .

قال أبو حَيَّانَ : « وَلَوْ كَانَ كَمَا رَعِمَ ، لكان التَّرْكيبُ : « أَكَلُهَا » إِلا إِنْ أُخِذَ ذَلِكَ عَلَى حَذْفِ مُصَافٍ ، أي : تَمَرَّ جَنَاتِ ، وروعي هَذَا المِحْدُوفِ فَقِيلَ : « أَكَلَهُ » بِالِإِفْرَادِ عَلَى مَرَعَاتِهِ ، فيكون ذلك كَقَوْلِهِ : { أَوْ كَظَلَمَاتٍ فِي بَحْرِ لَجِّي يَعْشَاهُ مَوْجٌ } [النور : 40] أي : أَوْ كَذَا ظَلَمَاتٍ ، ولذلك أَعَادَ الصَّمِيرُ فِي يَعْشَاهُ عَلَيْهِ » .

قال شهابُ الدِّينِ : فَيَبْقَى التَّفْدِيرُ : مُخْتَلِفًا أَكَلَ ثَمَرَ الجَنَاتِ وما بَعْدَهَا ، [وهذا] يَلِزُّ مِنْهُ إِصَافَةُ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ؛ لأنَّ الأكلَ كَمَا تَقَدَّمَ غيرَ مَرَّةٍ أَنَّهُ التَّمَرُ المَأْكُولُ .

قال الزَّمَخْشَرِيُّ فِي الأكلِ : « وَهُوَ ثَمَرُهُ الَّذِي يُؤْكَلُ » .

وقال ابن الأَثَرِيِّ : إِنْ « مُخْتَلِفًا » نَصِبُ عَلَى القَطْعِ ، فَكأنه قال : « والنَّخْلُ والزَّرْعُ المَخْتَلِفُ أَكْلُهَا » وهذا راي الكُوفِيِّينَ ، وقد تقدم إيضاحه غيرَ مَرَّةٍ .
وقوله : { والزيتون والرمان مُنْشَأَتُهَا وَغَيْرُ مُنْشَأَتَيْهِ انظروا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ إِنَّ فِي ذَلِكُمْ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ } وقد تقدم إيضاحه [الأنعام : 99] .
قال القرطبي : « والزَّيْتُونُ وَالرَّهْمَانُ » عَطْفٌ عَلَيْهِ ، « مُنْشَأَتُهَا وَغَيْرُ مُنْشَأَتَيْهَا » نَصَبٌ عَلَى الحَالِ ، وفي هذه أدلة ثلاثة :

أحدهما : ما تقدّم من إقَامَةِ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ المَتَغَيِّرَاتِ لَا بُدَّ لَهَا مِنْ مُعَيَّرٍ .

الثاني : أن الدلالة على المنة منه - سبحانه وتعالى - علينا ، فلو شاء إذ خلقتنا ألا يخلق لنا غذاءً ، وإذا خلقه ألا يكون جميل المنظر طيب الطعم ، وإذا خلقه كذلك ألا يكون سهل الجني ، فلم يكن عليه أن يفعل ذلك ابتداءً؛ لأنه لا يجب عليه شيء .

الثالث : الدلالة على القدره في أن يكون الماء الذي من شأنه الرسوب ، يصعد بقدره علام الغيوب من اسافل الشجرة إلى أعاليها ، حتى إذا انتهت إلى آخرها ، نشأ فيها أوراق ليست من جنسها ، وثمر خارج من الجرم الوافر ، واللون الزاهر ، والجنى الجديد ، والطعم اللذيذ؛ فإين الطباع وأجتاسها؟ وأين الفلاسفة أنسها؟ هل في قدره الطبيعة أن تُنقن هذا الإيقان ، أو تُرتب هذا الترتيب العجيب؟ كلا لم يتم ذلك في العقول إلا بتدبير عالمٍ قديرٍ مريدٍ ، فسبحان من له في كل شيء آية ونهاية! .

فصل في المقصود من خلق المنافع
لما ذكر كيفية خلقه لهذه الأشياء ، ذكرنا هو المقصود الأصلي من خلقها ، وهو إتيان المكلفين؛ فقال : « كلوا من تمره إذا أتم » واحتلّفوا ما الفائدة منه؟ قال بعضهم : فائدته الإباحة .

وقال آخرون : المقصود منه إباحة الأكل قبل إخراج الحق؛ لأ ، ه تعالى - لَمَّا أوجِبَ الحقُّ فيه ، كان يجوزُ أن يحُرِّمَ على المالكِ تناوله لمشاركة المساكين ، بل هذا الظاهر ، فأباح هذا الأكل وأخرج وجوب الحق فيه من أن يكون مانعاً من هذا التصرف .

وقال بعضهم : بل أباح - تعالى - ذلك ليبيّن أنّ المقصد بخلق هذه النعم الأكل ، وأما تقديم ذكر الأكل على التصدق؛ لأن رعاية النفس متقدمة على الغير؛ قال : { وَلَا تَنْسَ تَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا } [القصص : 77] .

فصل في بيان الأصل في المنافع
تمسك بعضهم بقوله : « كلوا من تمره إذا أتم » بأن الأصل في المنافع : الإباحة؛ لأن قوله - تعالى - : « كلوا » خطاب عام يتناول الكل ، فصار كقوله : { خَلَقَ لَكُمْ مَّا فِي الْأَرْضِ } [البقرة : 29] ويكن التمسك به على أنّ الأصل : عدم وجوب الصدقة؛ لأن من ادّعى إيجابه ، كان هو المحتاج إلى الدليل ، فيتمسك به في أنّ المجنون إذا أفاق في أثناء الشهر ، لا يلزمه قضاء ما قضى ، وفي أنّ الشارع في صوم النفل يجب عليه الإتمام .

فصل
قال القرطبي : قوله - تعالى - { كُلُوا مِنْ تَمْرِهِ إِذَا أَمَرَ } هذان بناءان جاء بصيغة أفعال . أحدهما : للإباحة؛ كقوله : { فَانْتَشَرُوا فِي الْأَرْضِ } [الجمعة : 10] والثاني : لوجوب ، ولي يمتنع في الشريعة اقتران الإباحة والواجب وبدأ بذكر نعمة الأكل قبل الأمر بإتيان الحق؛ لبيّن أن الابتداء بالنعمة كان من فضله قبل التكليف .

وقال ابن الخطيب : وعلى أنّ صيغة الأمر ترد لعبر الوجوب والتدب ، وعند هذا ، قال بعضهم : الأصل في الاستعمال : الحقيقة؛ فوجب جعل هذه الصيغة مفيدة لرفع الجرح؛ فلماذا قالوا : الأمر يقتضي الإباحة إلا أن تقول : يُعلم بالضرورة من لغة العرب ، أن هذه الصيغة تُفيد ترجيح جانب الفعل ، فحملها على الإباحة لا يُصار إليه إلا بدليل يفتح الحاء : « حصاده » والباقون بكسرها ،

وهما لَعْنَانٌ فِي الْمَصْدَرِ؛ كَقَوْلِهِمْ؛ جَدَادٌ وَجَدَادٌ ، وَقَطَافٌ وَقِطَافٌ ، وَحَرَانٌ وَحَرَانٌ وَالصَّرَامُ وَالصَّرَامُ .

(7/202)

قال سيوطه : جاءوا بِالْمَصْدَرِ حِينَ أَرَادُوا انْتِهَاءَ الزَّمَانِ عَلَى مِثَالِ : « فِعَالٌ » وَرِيبًا قَالُوا فِيهِ : « فَعَالٌ » يَعْنِي : أَنَّ مَصْدَرَ حَاصٍّ دَالٌّ عَلَى مَعْنَى زَائِدٍ عَلَى مُطْلَقِ الْمَصْدَرِ؛ فَإِنَّ الْمَصْدَرَ الْأَصْلِيَّ إِنَّمَا هُوَ الْحَصْدُ ، فَالْحَصْدُ لَيْسَ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى انْتِهَاءِ زَمَانٍ وَلَا عَدْمِهَا؛ بَخْلَافِ الْحَصَادِ وَالْحِصَادِ .
وَنِسْبِ الْفِرَّاءِ الْكَسْرُ لِأَهْلِ الْحِجَازِ ، وَالْفَتْحُ لِ « تَمِيمٍ » وَ « تَجْدٍ » ، وَاخْتَارَ أَبُو عُبَيْدِ الْقَيْحِ ؛ قَالَ : لِلْفَخَامَةِ ، وَإِنْ كَانَ الْآخَرَى « فَاشِيئَةً غَيْرَ مَدْفُوعَةٍ » ، وَمَكِي الْكَسْرُ ؛ قَالَ : « لِأَنَّهُ الْأَصْلُ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْجَمَاعَةِ » .
وَقَوْلُهُ : « يَوْمٌ حِصَادُهُ فِيهِ وَجْهَانٌ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِ « أَتُوا أَيْ : أَعْطُوا وَاجِبَةٌ يَوْمَ الْحِصَادِ ، وَاسْتَشْكَلَ بَعْضُ النَّاسِ ذَلِكَ بِأَنَّ الْإِيْتَاءَ إِنَّمَا يَكُونُ بَعْدَ التَّصْفِيَةِ ، فَيَكْفِي يَوْجِبُ الْإِيْتَاءَ فِي يَوْمِ الْحِصْدِ؟

وَاجِبٌ : بِأَنَّ تَمَّ مَحْدُوفًا ، وَالتَّقْدِيرُ : إِلَى تَصْفِيَتِهِ ، قَالُوا : فَيَكُونُ الْحِصَادُ سَبَبًا لِلْوُجُوبِ الْمَوْسَعِ ، التَّصْفِيَةِ سَبَبٌ لِلْإِدَاءِ ، وَأَحْسَنُ مِنْ هَذَا أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى : وَاهْتَمُّوا بِإِيْتَاءِ الْوَاجِبَةِ فِيهِ وَأَفْضَلُهُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ .
الثَّانِي : أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِلَفْظِ « حَقُّهُ » عَلَى مَعْنَى : وَأَعْطُوا مَا اسْتَحَقَّ مِنْهُ يَوْمَ حِصَادِهِ ، فَيَكُونُ الْاسْتِحْقَاقُ ثَابِتًا يَوْمَ الْحِصَادِ وَالْإِدَاءَ بَعْدَ التَّصْفِيَةِ؛ وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْمَحْدُوفِ عِنْدَ بَعْضِهِمْ كَمَا قَدَّمْتُهُ ، وَقَالَ فِي تَطْيِيرِ هَذِهِ الْآيَةِ : { انظروا إِلَى تَمَرِهِ } [بِالْأَنْعَامِ : 99] ، وَفِي هَذِهِ : « كُلُّوا » قِيلَ : لِأَنَّ الْأُولَى سَيِّقَتْ لِلدَّلَالَةِ عَلَى كَمَالِ قُدْرَتِهِ ، وَعَلَى إِعَادَةِ الْأَجْسَامِ مِنْ عَجَبِ الذَّنْبِ ، فَأَمَرَ بِالنَّظَرِ وَالتَّفَكُّرِ فِي الْبَدَايَةِ وَالتَّنَاهَايَةِ ، وَهَذِهِ سَيِّقَتْ فِي مَعْرُضِ كَمَا لِ الْإِمْتِنَانِ فَنَاسَبَ الْأَمْرَ بِالْأَكْلِ ، وَتَحَصَّلَ مِنْ مَجْمُوعِ الْآيَتَيْنِ : الْإِنْتِقَاعُ الْآخَرِيُّ وَالذُّبْيُوي ، وَهَذَا هُوَ السَّبَبُ لِتَقَدُّمِ النَّظَرِ عَلَى الْأَمْرِ بِالْأَكْلِ كَمَا قَدَّمْنَا .

فصل في معنى الحق هنا

اِحْتَلَفُوا فِي هَذَا الْحَقِّ :

فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي رِوَايَةِ عَطَاءٍ وَطَاوُسٍ وَالْحَسَنِ وَجَابِرِ بْنِ زَيْدٍ وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ : أَنَّهَا الرِّكَاءَةُ الْمَفْرُوضَةُ مِنَ الْعُشْرِ فِيمَا سَقَّتِ السَّمَاءُ ، وَنِصْفُ الْعُشْرِ فِيمَا سَقَّتِ بِالْكَفَّةِ .

وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ وَعَطَاءٌ وَمُجَاهِدٌ وَحَمَّادٌ وَالْحَكَمُ هُوَ حَقٌّ فِي الْمَالِ سِوَى الرِّكَاءَةِ أَمْرٌ بِإِيْتَائِهِ ، لِأَنَّ الْآيَةَ مَكِّيَّةٌ وَفَرَضَتِ الرِّكَاءَةَ بِالْمَدِينَةِ .

قَالَ إِبْرَاهِيمُ : هُوَ الصَّنْعُثُ وَقَالَ الرَّبِيعُ : لِقَاطِ السُّنْبُلِ .

وَقَالَ مُجَاهِدٌ : كَانُوا يُعْلَقُونَ الْعِذْقَ عِنْدَ الْحَرَمِ ، فَيَأْكُلُ مِنْهُ كُلُّ مَنْ مَرَّ بِهِ .
وَقَالَ يَزِيدُ بْنُ الْأَصَمِّ : كَانَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ إِذَا أَحْرَمَتْهُوا يَجِيئُونَ بِالْعِذْقِ فَيُعْلَقُونَهُ فِي جَانِبِ الْمَسْجِدِ ، فَيَجِيءُ الْمَسْكِينُ فَيَضْرِبُهُ بِعَصَاهُ فَيَسْقُطُ مِنْهُ .

(7/203)

وقال سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ : كان هذا حقاً يُؤمر بإيتائه شفي ابتداء الإسلام ، فصل
مَنْسُوحاً بِإِجَابِ الْعُشْرِ .
وقال مُفَسِّمٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ : نَسَخَتِ الزَّكَاةُ كُلَّ نَفَقَةٍ فِي الْقُرْآنِ .
وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ - تَعَالَى - : { وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ } إِنَّمَا يَحْسُنُ
ذَكَرَهُ إِذَا كَانَ ذَلِكَ الْحَقُّ مَعْلُوماً قَبْلَ وُجُودِ هَذِهِ الْآيَةِ ؛ لِئَلَّا تَبْقَى هَذِهِ الْآيَةُ مُجَمَّلَةً

وقال - عَلَيْهِ السَّلَامُ - : « لَيْسَ فِي الْمَالِ حَقٌّ سِوَى الزَّكَاةِ » فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ
لِمُرَادِ بِهَذَا الْحَقِّ حَقُّ الزَّكَاةِ .

قَوْلُهُ : { وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ } بَعْدَ ذِكْرِ الْعَنْبِ وَالنَّخْلِ وَالزَّرْعِ وَالرَّيْبُونِ
وَالرَّمَّانِ يَدُلُّ عَلَى وُجُوبِ الزَّكَاةِ فِي التَّمَارِ كَمَا يَقُولُهُ أَبُو حَنِيفَةَ ، فَإِنَّ لَفْظَ
الْحَصَادِ قِيلَ : هُوَ مَخْصُوصٌ بِالزَّرْعِ .
فَالْجَوَابُ : لَفْظُ الْحَصَادِ فِي اللُّغَةِ عِبَارَةٌ عَنِ الْقَطْعِ ، وَذَلِكَ بِتَنَاوُلِ الْكَلِّ ، وَأَيْضاً
فَالصَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ : « حَصَادِهِ » يَجِبُ عَوْدُهُ إِلَى أَقْرَبِ الْمَذْكُورَاتِ وَذَلِكَ هُوَ
الرَّيْبُونُ وَالرَّمَّانُ ، فَوَجَبَ أَنْ يَعُودَ الصَّمِيرُ .
فَصَلِّ فِي بَيَانِ زَكَاةِ الرُّوعِ

قال أبو حنيفة : العُشْرُ وَاجِبٌ فِي الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ لِهَذِهِ الْآيَةِ .
وقال الأكثرون : لا يَجِبُ إِلَّا إِذَا بَلَغَ حَمْسَةَ أَوْسُقٍ ؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ عَنِ الْحَدِيثِ عَنِ الْحَقِّ
الوَاجِبِ هَهُنَا مَا هُوَ .

قال القرطبي : وبهذه الآية استدلَّ من أوجب العُشْرَ فِي الْخَضِرَوَاتِ ؛ لِقَوْلِهِ
تَعَالَى : { وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ } وَالْمَذْكُورُ قَبْلَهُ الرَّيْبُونُ وَالرَّمَّانُ ، وَالْمَذْكُورُ
عَقِبَ الْجُمْلَةِ يُنْصَرَفُ إِلَى الْإِخِيرَةِ بِلَا خِلَافٍ قَالَ الْكَيَّا الطَّبْرِي .
قَوْلُهُ : « وَلَا تُسْرِفُوا » قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ عَنْ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ : السَّرْفُ تَجَاوُزُ الْحَدِّ

وقال غيره : سَرَفُ الْمَالِ : مَا نَهَبَ مِنْهُ مِنْ غَيْرِ مَنَفَعَةٍ .
قال القُرْطُبِيُّ : الْإِسْرَافُ فِي اللُّغَةِ : الْخَطَأُ .
قال ابن عباس « وَحَقُّ اللَّهِ » فِي رِوَايَةِ الْكَلْبِيِّ عَنْهُ ؛ أَنَّ ثَابِتَ بْنَ قَيْسِ بْنِ
شِمَاسٍ حَدَّثَ خَمْسَمِائَةَ تَخْلَعِينَ وَقَسَمَهَا فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ وَلَمْ يَتْرِكْ لِأَهْلِهِ شَيْئاً ؛
فَأَنْزَلَ اللَّهُ هَذِهِ الْآيَةَ .

وقال السُّدِّيُّ : « لَا تُسْرِفُوا ؛ أَي : لَا تَعْطُوا أَمْوَالَكُمْ فَتَفْعُدُوا فُقَرَاءَ » .
قال الرَّجَّاجُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « فَعَلَى هَذَا إِذْنٌ : إِعْصَاءُ الْإِنْسَانِ كُلِّ مَالِهِ ، وَلَمْ
يُوصَلْ إِلَى عِيَالِهِ شَيْئاً وَقَدْ اسْتَرْفَ ؛ لِقَوْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - : « أَبَدَا
بِنَفْسِكَ ثُمَّ يَمَنْ تَعُولُ » .

وقال سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ : مَعْنَاهُ لَا تَمْتَعُوا الصَّدَقَةَ فَعَلَى الْأَوَّلِ مَعْنَى الْإِسْرَافِ ؛
تَجَاوُزَ [الْحَدِّ فِي الْإِعْطَاءِ ، وَعَلَى هَذَا الْإِسْرَافِ : تَجَاوُزَ] الْحَدِّ فِي الْمَنْعِ .
قَوْلُ مُقَاتِلٍ : لَا تُسْرِفُوا ؛ لَا تُشْرِكُوا الْأَصْنَامَ فِي الْحَزْثِ وَالْأَنْعَامِ .

وقال الرَّهْرِيُّ : مَعْنَاهُ : لَا تُنْفِقُوا فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ - تَعَالَى - .
قال مُجَاهِدٌ : لَوْ كَانَ أَبُو قُبَيْسٍ دَهَاباً فَأَنْفَقَهُ أُجِدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَطَاعَةِ اللَّهِ ، لَمْ
يَكُنْ مُسْرِفاً ؛ لَوْ أَنْفَقَ رِزْهَمَانِ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ ، كَانَ مُسْرِفاً ، وَهَذَا الْمَعْنَى
أَرَادَهُ الشَّاعِرُ بِقَوْلِهِ : [الْوَافِرُ]

2356- دَهَابُ الْمَالِ فِي جُهْدٍ وَأَجْرٍ ... دَهَابٌ لَا يُقَالُ لَهُ : دَهَابٌ

قيل لِحَاتِمِ الطَّائِيِّ : لا خير في السَّرَفِ ، فقال : لا سَرَفَ في الخَيْرِ .
وَرَوَى ابن وهب عن ابن زيد قال : الخَطَابُ إلى السَّلَاطِينِ ، يَقُولُ : لا تَأْخُذُوا
فوق حَقِّكُمْ ، قال - عليه الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - « المَعْتَدِي فِي الصَّدَقَةِ كَمَا نَعِيهَا » .
وقال أبو عَبْدِ الرَّحْمَنِ بن زيد بن أسلم : الإِسْرَافُ ما لم يُفَدَّرَ على رَدِّهِ إلى
الصَّلَاحِ .

وقال النَّصْرُ بن شميل : الإِسْرَافُ : التَّبْذِيرُ وَالإِفْرَاطُ ، وَالسَّرَفُ : الغفلة
وَالجَهْلَةُ ، وقوله - عز وجل - : { إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ } [الأنعام : 141]
المقصود منه الرَّجْرُ ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَنْ لَا يُحِبُّهُ اللهُ - تعالى - فهو من أَهْلِ النَّارِ ؛ لقوله
- تعالى - { قَلِمٌ يُعَذِّبُكُمْ بِذُنُوبِكُمْ } [المائدة : 18] حين قالوا { تَحْنُ أَبْنَاءُ اللهِ
وَأَحِبَّاؤُهُ } [المائدة : 18] .

(7/205)

وَمِنَ الْأَنْعَامِ حَمُولَةٌ وَقَرْشًا كُلُّوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ وَلَا تَبْغُوا خُطُواتِ الشَّيْطَانِ
إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ (142)

قوله - تعالى - { حَمُولَةٌ وَقَرْشًا } مَنصُوبان على أَنَّهُمَا تُسَيِّقًا على « جَنَاتٍ »
أَي : وَأَنْشَأَ مِنَ الْأَنْعَامِ حَمُولَةً ، وَ « الْأَنْعَامِ » قيل : هي من الإِبِلِ خَاصَّةً ، وقيل
: الإِبِلِ وَالتَّبَقْرِ وَالغَنَمِ .

وقيل : ما أَحَلَّهُ اللهُ - تعالى - من الحيوانِ ؛ قاله أحمد بن يَحْيَى ، قال القُرْطُبِيُّ
: وهذا أَصْحَبُهَا .

وقال القُرْطُبِيُّ : فَعُولُهُ بفتح القَاءِ ، إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى القَاعِلِ اسْتَوَى فِيهَا المَذْكَرُ
وَالْمؤنَّثُ ؛ نحو قولك : رَجُلٌ قَرْوَقُهُ لِلجَبَانِ وَالخَائِفِ ، وَرَجُلٌ صَرْوَوَةٌ وَامرأةٌ
صَرْوَةٌ إِذَا لَمْ يَحْجَبْ ؛ وَلَا جَمْعَ لَهُ إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى ، فَرَقَ بَيْنَ المَذْكَرِ وَالمؤنَّثِ
بِالْهَاءِ ، كَالْحَمُولَةِ وَالتَّكْوِبَةِ ، وَالْحَمُولَةُ بضم الحاءِ : أَحْمَالٌ وَأما الحُمُولُ : بِالضَّمِّ
بغير هاءِ فهي الإِبِلُ الَّتِي عَلَيْهِ الهَوَادِجُ كَانَتْ فِيهَا نِسَاءٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ ؛ قاله أبو رَيْدٍ .
وَالْحَمُولَةُ : ما أَطَاقَ الحَمْلَ عَلَيْهِ مِنَ الإِبِلِ ، وَالقَرْشُ : صِغَارُ هَذَا هو المَشْهُورُ
فِي اللُّغَةِ .

وقيل الحَمُولَةُ : كِبَارُ الْأَنْعَامِ ، أعني : الإِبِلِ وَالتَّبَقْرِ وَالغَنَمِ ، وَالقَرْشُ : صغارها
قال : « وَيَدُلُّ لَهُ أَنَّهُ أَبْدَلُ مِنْهُ قَوْلُهُ بَعْدَ ذَلِكَ : « تَمَانِيَةَ أَرْوَاجٍ مِنَ الصَّانِ » كما
سَيَأْتِي لِأَنَّهَا دَانِيَةٌ مِنَ الْأَرْضِ بِسبَبِ صِغَرِ أَجْرَامِهَا مِثْلَ القَرْشِ وَهي الْأَرْضُ
المَفْرُوشَةُ عَلَيْهَا » .

وقال الرَّجَّاحُ : أَجْمَعُ أَهْلُ اللُّغَةِ على أَنَّ القَرْشَ صِغَارُ الإِبِلِ ، وَأَنْشَدَ القَائِلُ :
[الزجر]

1257- أَوْرَتَنِي حَمُولَةٌ وَقَرْشًا ... أُمْسُهَا فِي كُلِّ يَوْمٍ مَسًّا

وقال الآخر : [الرمل]

2358- وَخَوَيْتَا القَرْشَ مِنْ أَنْعَامِكُمْ ... وَالْحَمُولَاتِ وَرَبَّاتِ الجِجَالِ

قال أبو رَيْدٍ : « يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ سُمِّيَتْ بِالمَصْدَرِ ؛ لِأَنَّ القَرْشَ فِي الْأَصْلِ
مصدرٌ » وَالقَرْشُ لفظٌ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ مَعَانٍ كَثِيرَةٍ : مِنْهَا ما تَقَدَّمَ ، وَمِنْهَا : مَتَاعُ
الْبَيْتِ وَالقِصَاءِ الوَاسِعِ ، وَاتِّسَاعُ حُفِّ البَعِيرِ قَلِيلًا ، وَالأَرْضُ المِلْسَاءُ ، عَنِ أَبِي
عَمْرٍو بن العَلَاءِ ، وَنَبَاتٌ يَلْتَصِقُ بِالأَرْضِ ، وَمِنْهُ قولُ الشَّاعِرِ : [الزجر]

2359- كَمِشْفَرِ النَّابِ تَلَوُّكَ القَرْشًا ... وَقِيلَ الحَمُولَةُ : كُلُّ ما حُمِلَ عَلَيْهِ مِنْ

إبل وبقر وبغل وجمار .
والقرش هنا : ما اتخذ من صوفه ووبره وشعره ما يفترش ، وأنشدوا للتابعة : [الطويل]

2360- وَحَلَّتْ بُيُوتِي فِي يَمَاعٍ مُمَّعٍ ... تَخَالُ بِهِ رَاعِي الْحُمُولَةِ طَائِرًا
وقال عنتره : [الكامل]

2361- مَا رَاعِنِي إِلَّا حُمُولَةٌ أَهْلِهَا ... وَسَطِ الدِّيَارِ تَسْفُ حَبَّ الخِمْمِ
قوله : { كُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ } يريد : ما أحلها لكم .

قالت المعتزلة : إنه - تبارك وتعالى - أمر بأكل الرزق ، ومنع من أكل الحرام
ينتج أن الرزق ليس بحرام .

ثم قال - تعالى- : { وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ } أي : التخليل والتحرير من
عند أنفسكم ، كما فعله أهل الجاهلية ، أي : لا تسلكوا طرائق الشيطان وأبان

« أَنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ » أَيْ بَيْنَ الْعِدَاةِ أَخْرَجَ آدَمَ مِنَ الْجَنَّةِ ، وَقَوْلُهُ :
{ لِأَخْتِكَ نَدْرِيهَ إِلَّا قَلِيلًا } [الإسراء : 62] .

قال الزجاج : في خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ : ضَمُّ الطَّاءِ ، وَفَتْحُهَا ،
وَإِسْكَانُهَا .

(7/206)

تَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ مِنَ الصَّانِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْمَعْرِ اثْنَيْنِ قُلْ أَلَّذَكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمْ الْأَثْنَيْنِ أَمَّا
اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَزْوَاجُ الْأَثْنَيْنِ تَبْتُونِي يَعْلَمُ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ (143) وَمِنَ الْإِبِلِ
اثْنَيْنِ وَمِنَ الْبَقَرِ اثْنَيْنِ قُلْ أَلَّذَكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمْ الْأَثْنَيْنِ أَمَّا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَزْوَاجُ
الْأَثْنَيْنِ أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ وَصَّاكُمُ اللَّهُ بِهَذَا فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ
كَذِبًا لِيُضِلَّ النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ (144)

قوله تعالى : { تَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ } في نصبه ستة أوجه :
أحسنها : أن يكون بدلاً من « حملوة وقرشاً لولا ما نقله الزجاج من الإجماع
المُتَقَدِّم ، ولكن ليس فيه أن ذلك مَحْضُولٌ فِي الْإِبِلِ ، وَالْقَوْلُ بِالْبَدْلِ هُوَ قَوْلُ
الزَّجَّاجِ وَالْفَرَّاءِ .

والثاني : أنه مَنْصُوبٌ بِ « كُلُوا » الذي قبله أي : كُلُوا ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ ، وَيَكُنْ
قوله - تعالى- : { وَلَا تَتَّبِعُوا } إِلَى آخِرِهِ كَالْمُعْتَرِضِ بَيْنَ الْفِعْلِ وَمَنْصُوبِهِ ، وَهُوَ
قَوْلُ عَلِيِّ بْنِ سُلَيْمَانَ وَقَدَّرَهُ : كُلُوا لَحْمَ ثَمَانِيَةَ .

وقال أبو البقاء - رحمه الله- : هُوَ مَنْصُوبٌ بِ « كُلُوا » تَقْدِيرُهُ : كُلُوا مِمَّا
رَزَقَكُمُ اللَّهُ ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ ، « وَلَا تُسْرِفُوا » مُعْتَرِضٌ بَيْنَهُمَا .

قال شهاب الدين : صوابه أن يقولك « وَلَا تَتَّبِعُوا » بدل « وَلَا تُسْرِفُوا » ؛ لِأَنَّ
كُلُوا - الَّذِي بَلِيَهُ « وَلَا تُسْرِفُوا » - لَيْسَ مُنْصَبًا عَلَى هَذَا ؛ لِأَنَّهُ بَعِيدٌ مِنْهُ ، وَلِأَنَّ
بَعْدَهُ مَا هُوَ أَوْلَى مِنْهُ بِالْعَمَلِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ النَّاسِخُ غَلَطَ عَلَيْهِ ، وَإِنَّمَا قَالَ
هُوَ : « وَلَا تَتَّبِعُوا » ؛ وَبَدَلَ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ قَالَ : « تَقْدِيرُهُ : كُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ
» وَ « كُلُوا » الْأَوَّلُ لَيْسَ بَعْدَهُ « مِمَّا رَزَقَكُم » ، إِنَّمَا هُوَ بَعْدَ الثَّانِي .

الثالث : أَنَّهُ عَطْفٌ عَلَى « جَنَّاتٍ » أَي : أَنشَأَ ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ ، ثُمَّ حَذَفَ الْفِعْلَ
وَحَزَفَ الْعَطْفَ ؛ وَهُوَ مَذْهَبُ الْكَسَائِي .

قال أبو البقاء : « وَهُوَ ضَعِيفٌ » .

قال شهاب الدين : الْأَمْرُ كَذَلِكَ وَقَدْ سُمِعَ ذَلِكَ فِي كَلَامِهِمْ تَنْرَأً وَتَنْطَمًا : ففِي

النثر قوله : « أَكَلْتُ لَحْمًا سَمَكًا تَمْرًا » وفي تَطْمِيهِمْ قول الشاعر : [الخفيف]

2362- كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أُمْسَيْتَ مِمَّا ... يَزْرَعُ الْوُدَّ فِي فُؤَادِ الْكَرِيمِ
أي : أَكَلْتُ لَحْمًا وَسَمَكًا وَتَمْرًا ، وَكَيْفَ أَصْبَحْتَ وَكَيْفَ أُمْسَيْتَ ، وَهَذَا عَلَى أَحَدِ الْقَوْلِينَ فِي ذَلِكَ .

والقول الثاني : أنه بدل بداء؛ ومنه الحديث : « إِنَّ الرَّجُلَ لَيَصَلِّي الصَّلَاةَ ، وَمَا كَتَبَ لَهُ يَصْفُهَا ثَلَاثًا رُبْعًا » إِلَى أَنْ وَصَلَ إِلَى الْعُشْرِ .
الرابع : أنه مَنْصُوبٌ بِفَعْلِ مَحْدُوفٍ مَدْلُولٍ عَلَيْهِ بِمَا فِي اللَّفْظِ ، تَقْدِيرُهُ : كُلُّوا ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ ، وَهَذَا أَضْعَفُ مِمَّا قَبْلَهُ .

الخامس : أنه مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ ، تَقْدِيرُهُ : مُخْتَلَفَةٌ أَوْ مُتَعَدِّدَةٌ ، وَصَاحِبُ الْحَالِ : « الْأَنْعَامُ » فَالْعَامِلُ فِي الْحَالِ مَا تَعَلَّقَ بِهِ الْجَارُ وَهُوَ « مِنْ »
السادس : أنه مَنْصُوبٌ عَلَى الْبَدَلِ مِنْ مَحَلٍّ « مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ » .

فصل في بيان كلمة « رَوْجٌ »

الوَاحِدُ إِذَا كَانَ وَحْدَهُ فَهُوَ قَرْدٌ ، وَإِذَا كَانَ مَعَهُ غَيْرُهُ مِنْ جِنْسِهِ سُمِّيَ رَوْجًا وَهُمَا رَوْجَانِ قَالَ - تَعَالَى - : { خَلَقَ الزَّوْجِينَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى } [النجم : 45] وَقَالَ : « ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ » ثُمَّ فَسَّرَهَا بِقَوْلِهِ : « مِنَ الصَّانِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْمَعْرِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْبَقْرِ اثْنَيْنِ » .

(7/207)

قال الفرطبي : وَالرَّوْجُ : خِلافُ الْقَرْدِ يُقَالُ : رَوْجٌ أَوْ قَرْدٌ كَمَا يُقَالُ حَسَاً أَوْ دَكَاً ، شَفَعٌ ، أَوْ وَتَرْنٌ فَقَوْلُهُ : « ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ » يَعْنِي ثَمَانِيَةَ أَفْرَادٍ وَكُلُّ فَرْدٍ عَنْهُ الْعَرَبُ يَحْتَاجُ عَلَى آخِرِ يُسَمَّى زَوْجًا ، يُقَالُ لِلذَّكَرِ : زَوْجٌ وَلِلْأُنثَى رَوْجٌ ، وَيُقَالُ لَفِطِّ الرَّوْجِ لِلوَاحِدِ وَالْإِثْنَيْنِ ، يُقَالُ : هُمَا رَوْجَانِ وَهُمَا : زَوْجٌ ؛ كَمَا يُقَالُ : هُمَا سَيَّانٌ وَهُمَا سَوَاءٌ ، وَيَقُولُ : اسْتَرَيْتُ زَوْجِي حَمَامٌ وَأَنْتَ تَعْنِي : ذَكَرًا وَأُنثَى .
قَوْلُهُ : « مِنَ الصَّانِ اثْنَيْنِ » فِي نَصْبِ « اثْنَيْنِ » وَجِهَانٍ ؛
أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ بَدَلٌ مِنْ « ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ » وَهُوَ ظَاهِرٌ قَوْلِ الزَّمَخْشَرِيِّ ؛ فَإِنَّهُ قَالَ : وَالذَّلِيلُ عَلَيْهِ « ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ » ثُمَّ فَسَّرَهَا بِقَوْلِهِ : « مِنَ الصَّانِ اثْنَيْنِ » وَبِهِ صَرَحَ أَبُو الْبَقَاءِ فَقَالَ : « وَأَثْنَيْنِ بَدَلٌ مِنَ الثَّمَانِيَةِ وَقَدْ عَطِفَ عَلَيْهِ بِقِيَّةِ الثَّمَانِيَةِ » .

والثاني : أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِ « أَنْسَا » مَقْدَرًا ؛ وَهُوَ قَوْلُ الْقَارِسِيِّ وَ « مِنْ » تَتَعَلَّقُ بِمَا نَصَبَ « اثْنَيْنِ » .

وَالْجُمْهُورُ عَلَى تَسْكِينِ هَمْزَةِ « الصَّانِ » وَهُوَ جَمْعُ صَائِنٍ وَصَائِنُهُ ؛ كِتَابٌ وَتَارِجَةٌ وَتَجْرٌ ، وَصَاحِبٌ وَصَاحِبَةٌ وَصَحْبٌ ، وَرَاكِبٌ وَرَكَبٌ .
وَقَرَأَ الْحَسَنِ وَطَلْحَةَ بْنَ مُصَرِّفٍ وَعَيْسَى بْنَ عَمْرِو : « الصَّانِ » بِفَتْحِهَا ؛ وَهُوَ إِمَّا جَمْعُ تَكْسِيرٍ لِصَائِنٍ ؛ كَمَا يُقَالُ : حَادِمٌ وَحَدَمَنٌ وَحَارِسٌ وَحَرَسٌ ، وَطَالِبٌ وَطَلَبٌ ، وَإِمَّا اسْمٌ جَمْعٌ ، وَيَجْمَعُ الصَّانُ عَلَى صَائِنٍ ؛ كَمَا يُقَالُ : كَلْبٌ وَكَلَيْبٌ ؛ قَالَ الْقَائِلُ : [الطويل]

2364- أَسِرَبَ الْقَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ ... لَعَلِّي إِلَى أَرْضِ الْحَبِيبِ أَطِيرُ
وَقَرَأَ أَبَانُ بْنُ عُثْمَانَ : اثْنَانِ بِالرَّفْعِ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ ، وَالْخَبَرُ الْجَارُ قَبْلَهُ ، وَقَرَأَ بَانَ كَثِيرٌ وَأَبُو عَمْرٍو وَابْنُ عَامِرٍ : « الْمَعْرِ » بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَالْبَاقُونَ بِسُكُونِهَا ، وَهُمَا لَعْتَانٌ فِي جَمْعِ مَاعِزٍ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ قَاعِلًا يَجْمَعُ عَلَى فَعْلٍ تَارَةً ، وَعَلَى فَعَلٍ

أخري؛ كَتَّاجِرٌ وَتَجْرٌ وَخَادِمٌ وَخَادِمٌ ، وَتَقَدَّمَ تَحْقِيقُهُ ، وَبُجِّعَ أَيْضاً عَلَى مِعْرَى وَبِهَا
 قَرَأَ أَبِي ، قَالَ أَمْرُؤُ الْقَيْسِ : [الوافر]
 2365- أَلَا إِنَّ لَا تَكُنْ إِبْلُ قَمِعْرَى ... كَانَ قُرُونٌ جَلَّتْهَا الْعَصِيُّ
 وَقَالَ أَبُو رَيْدٍ : إِنَّهُ يَجْمَعُ عَلَى أَمْعُوزٍ ؛ وَأَنْشُدُ : [الْكامل]
 2366- كَالْتَّيْسِ فِي أَمْعُوزِهِ الْمُتَرَبِّلِ
 وَيُجْمَعُ أَيْضاً عَلَى مَعِيزٍ ؛ وَأَنْشَدُوا لِأَمْرِئِ الْقَيْسِ : [الوافر]
 2367- وَيَمْنَحُهَا بَنُو شَمَجَى بْنِ جَرْمٍ ... مَعِيزُهُمْ حَنَاتِكَ دَا الْحَنَانِ
 قَالَ الْقُرْطُبِيُّ : وَالْمَعْرُ مِنَ الْعَتَمِ خَلْفَ الصَّانِ ، وَهِيَ دَوَاتُ الْأَشْعَارِ وَالْأَدْتَابِ
 الْقَصَارِ ، وَهُوَ اسْمُ جِنْسٍ ، وَكَذَلِكَ الْمَعْرُ وَالْمَعِيرُ وَالْأَمْعُوزُ وَالْمِعْرَى ، وَوَاحِدُ
 الْمِعْرَى ، مَا عَزَّ ؛ مِثْلُ صَاحِبٍ وَصَحْبٍ ، وَالْأُنْثَى مَا عَزَّرَتْ وَهِيَ الْعَنْزُ وَالْجَمْعُ مَوَاعِزُ ،
 وَأَمْعَزُ الْقَوْمُ : كَثْرَةُ مَعْرَاهُمْ ، وَالْمَعَارِ : صَاحِبُ الْمِعْرَى وَالْمَعْرَى : الصَّلَابَةُ مِنَ
 الْأَرْضِ ، وَالْأَمْعَزُ : الْمَكَانُ الصُّلْبُ الْكَثِيرُ الْحَصَى ، وَالْمَعْرَاءُ أَيْضاً ، وَاسْتَمْعَزُ
 الرَّجُلُ فِي أَمْرٍ ، جَدَّ ، وَالْإِبْلُ : اسْمٌ جَمْعٌ لَا وَاحِدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ بَلْ وَاحِدُهُ جَمَلٌ
 تَأَقَّهَ وَبَعِيرٌ ، وَلَمْ يَجِيءِ اسْمٌ عَلَى « فِعْلٍ » عِنْدَ سَبِيوهِ غَيْرِهِ ، وَزَاجٌ غَيْرُ سَبِيوهِ
 بَكْرًا وَإِطْلًا وَوَيْدًا وَمِشْطًا ، وَسِيَاتِي لِهَذَا مَزِيدٌ بَيَانٌ فِي [سُورَةِ] الْعَاشِيَةِ- إِنْ
 شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - وَالنَّسَبَةُ إِلَيْهِ إِبْلِيٌّ يَفْتَحُ الْبَاءَ يَتَوَالِي كَسْرَتَانِ مَعَ يَاءَيْنِ .

(7/208)

قوله : « أَلَذَّكَرِينَ جَرَّمَ » أَلَذَّكَرِينَ : مَنْصُوبٌ بِمَا بَعْدَهُ ؛ وَسَبَبُ إِبْلَائِهِ الْهَمْزَةُ مَا
 تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ : { أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ } [الْمَائِدَةُ : 116] وَ « أُمٌّ » عَاطِفَةٌ
 لِلأَنْثِيَيْنِ عَلَيَّ الذَّكَرَيْنِ ؛ وَكَذَلِكَ « أُمٌّ » الثَّانِيَةُ عَاطِفَةٌ « مَا » الْمُؤْصُولَةُ عَلَى مَا
 قَبْلَهَا ، فَحَلَّهَا نَصْبٌ ، تَقْدِيرُهُ : أُمٌّ الَّذِي اسْتَمَلَّتْ عَلَيْهِ أَرْحَامٌ ، فَلَمَّا التَقَّتْ
 الْمِيمَ سَاكِنَةً مَعَ مَا بَعْدَهَا ، وَجَبَ الْإِدْعَامُ .
 قَالَ الْقُرْطُبِيُّ : وَوَرَدَتِ الْمَدَّةُ مَعَ أَلِ الْوَصْلِ ؛ لِتَفَرُّقِ بَيْنِ الْاسْتِفْهَامِ وَالْخَبَرِ ،
 وَيَجُوزُ حَذْفُ الْهَمْزَةِ ؛ لِأَنَّ « أُمٌّ » تَدُلُّ عَلَى الْاسْتِفْهَامِ ؛ كَقَوْلِهِ : [الْمُتَقَارِبُ]
 2368 - تَرُوحُ مِنَ الْحَيِّ أُمٌّ تَبْتَكِرُ ... وَمَادَا يَصِيرُكَ لَوْ تَنْتَظِرُ
 وَ « أُمٌّ » فِي قَوْلِهِ - تَعَالَى - : « أُمٌّ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ » مُنْقَطِعَةٌ لَيْسَتْ عَاطِفَةٌ ؛ لِأَنَّ
 مَا بَعْدَهَا جُمْلَةٌ مُسْتَقِلَّةٌ بِنَفْسِهَا فَتُقَدَّرُ بِ « بَلِّ » وَالْهَمْزَةُ ، وَالْتَّفِيدُ : بَلِّ أَكُنْتُمْ
 شُهَدَاءَ ، وَ « إِذَا » : مَنْصُوبٌ بِ « شُهَدَاءَ » أَنْكَرَ عَلَيْهِمْ مَا ادَّعَوْهُ ، وَتَهَكَّمُ بِهِمْ
 فِي نِسْبَتِهِمْ إِلَى الْخُصُورِ فِي وَقْتِ الْإِيصَاءِ بِذَلِكَ ، وَ « بِهَذَا » : إِشَارَةٌ إِلَى جَمِيعِ
 مَا تَقَدَّمَ ذَكَرَهُ مِنَ الْمُحَرَّمَاتِ عِنْدَهُمْ .

فصل فيما كان عليه أهل الجاهلية

قال الفسَّرُونَ : إِنْ أَهْلَ الْجَاهِلِيَّةِ كَانُوا يُقُولُونَ : هَذِهِ الْأَنْعَامُ حَرِثٌ حَجَرٌ ،
 وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِدُكُورِنَا ، وَمَحَرَّمٌ عَلَى أَرْوَاجِنَا وَحَرَّمَ
 الْبَجِيرَةَ وَالسَّائِبَةَ وَالْوَصِيلَةَ وَالْحَامَ ، وَكَانُوا يُحَرِّمُونَ بَعْضَهَا عَلَى الرِّجَالِ
 وَالنِّسَاءِ ، وَبَعْضَهَا عَلَى النِّسَاءِ دُونَ الرِّجَالِ ، فَلَمَّا قَامَ الْإِسْلَامُ [وَبَيَّنَّتْ]
 الْأَحْكَامَ جَادَلُوا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ حَاطِبُهُمْ مَالِكُ بْنُ عَوْفٍ أَحُو
 الْأَحْوَصِ الْخَيْمِيِّ ؛ فَقَالُوا : يَا مُحَمَّدُ ، بَلَّغْنَا أَنَّكَ تُحَرِّمُ أَشْيَاءَ مِمَّا كَانَ آبَاؤُنَا
 يَفْعَلُونَهُ ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّكُمْ حَرَّمْتُمْ أَصْنَافًا
 مِنَ النَّعَمِ عَلَى غَيْرِ أَصْلِ ، وَإِنَّمَا خَلَقَ اللَّهُ هَذِهِ الْأَرْوَاجَ الثَّمَانِيَةَ لِلْأَكْلِ وَالِاتِّقَاعِ
 بِهَا ، فَمَنْ أَبَانَ هَذَا النَّحْرِيمَ : مَنْ قَبِلَ الذَّكَرَ ، أَمْ مَنْ قَبِلَ الْأُنْثَى » قَالَ :

فَسَكَتَ مَالِكُ بْنُ عَوْفٍ ، وَتَحَيَّرَ فَلِمَ يَتَكَلَّمُ ، فَلَوْ قَالَ : جَاءَ التَّحْرِيمُ بِسَبَبِ الذُّكُورَةِ ؛ وَجِبَ أَنْ يُحَرَّمَ جَمِيعُ الذُّكُورِ ، وَإِنْ كَانَ بِسَبَبِ الْأُنثَى ، وَجِبَ أَنْ يُحَرَّمَ جَمِيعُ الْإِنَاثِ ، وَإِنْ كَانَ بِاشْتِمَالِ الرَّحْمِ عَلَيْهِ ، فَيُسَبِّغِي أَنْ يُحَرَّمَ الْكُلُّ ؛ لِأَنَّ الرَّحْمَ لَا تَسْتَمِلُ إِلَّا عَلَى ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى ، أَمَا تَخْصِي الرَّحْمَ بِالْوَلَدِ الْخَامِسِ أَوْ السَّابِعِ ، أَوْ بِالْبَعْضِ دُونَ الْبَعْضِ ، فَمَنْ أَبِنَ ؟

قال ابن الخطيب - رحمه الله - : وهذا عندي بعيد جداً ؛ لأن لقائل أن يقول : هب أن هذه الأنواع - أعني الصَّانَ ، وَالْمَعَزَ ، وَالْإِبِلَ ، وَالْبَقَرَةَ مَحْضُورَةٌ فِي الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ عِلَّةَ تَحْرِيمِ مَا حَكُوا بِتَحْرِيمِهِ مَحْضُورَةٌ فِي الذُّكُورَةِ وَالْأُنثَى ؛ بَلْ عِلَّةُ تَحْرِيمِهَا لَكُونُهَا بِحِيرَةٌ أَوْ سَائِبَةٌ أَوْ وَصِيلَةٌ وَحَامًا أَوْ سَائِبًا الْإِعْتِبَارَاتُ ؛ كَمَا أَتَى إِذَا قُلْنَا : إِنَّهُ - تَعَالَى - حَرَّمَ دَبْحَ بَعْضِ الْحَيَوَانَ لِأَجْلِ الْأَكْلِزِ

فَإِذَا قِيلَ : إِنَّ ذَلِكَ الْحَيَوَانَ إِنْ كَانَ قَدْ حُرِّمَ كُلِّ حَيَوَانَ ذَكَرٍ ، وَإِنْ كَانَ قَدْ حُرِّمَ لِكُونِهِ أُنْثَى ، وَجِبَ أَنْ يُحَرَّمَ كُلُّ حَيَوَانَ أُنْثَى ، وَلَمَّا لَمْ يَكُنْ ، هَذَا الْكَلَامُ لِأَزْمَا عَلَيْنَا ، فَكَذَا هَذَا الْوَجْهَ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُفَسِّرُونَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ وَجِبَ عَلَى الْعَاقِلِ أَنْ يَذْكَرَ فِي تَفْسِيرِ كَلَامِ اللَّهِ وَجْهًا صَحِيحًا ، فَأَمَّا تَفْسِيرُهُ بِالْوَجْهِ الْقَاسِدِ فَالْأَقْرَبُ عِنْدِي وَجْهَانِ :

أحدهما : أن يقال : إن هذا الكلام ما ورد على سبيل الاستدلال على بطلان قولهم ، بل هو استقهاً على سبيل الإنكار ، يعني : إنكم لا تُقَرُّونَ بِنُبُوَّةِ نَبِيِّ ، وَلَا تَعْرِفُونَ شَرِيعَةَ شَارِعٍ ، فَكَيْفَ تَحْكُمُونَ بِأَنَّ هَذَا يَحِلُّ ، وَأَنَّ ذَلِكَ يُحَرَّمَ .

(7/209)

وثانيها : حُكْمُهُمُ بِالْبَحِيرَةِ وَالسَّائِبَةِ الْوَصِيلَةَ وَالْحَامَ مَحْضُورًا بِالْإِبِلِ ، فَاللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى - بَيَّنَّ أَنَّ التَّعَمُّ عِبَارَةٌ عَنْ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ الْأَرْبَعَةِ فَمَا لَمْ يَحْكُمُوا بِهِذِهِ الْأَحْكَامِ فِي الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ ، وَهِيَ : الصَّانَ وَالْمَعَزَ ، وَالْبَقَرَةَ ، فَكَيْفَ حَصَصْتُمُ الْإِبِلَ بِهَذَا الْحُكْمِ دُونَ الْغَيْرِ ، فَهَذَا مَا عِنْدَنِي فِي هَذِهِ الْآيَةِ .

ثم قال : { أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ وَصَّأَكُمُ اللَّهُ بِهَذَا } أي : هل شاهدتم الله حرم هذا ، إن كنتم لا تؤمنون برسول ، وحاصل الكلام من هذه الآية : أنكم لا تُقَرُّونَ بِنُبُوَّةِ أَحَدٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ ، وَكَيْفَ تُبَيِّنُونَ هَذِهِ الْأَحْكَامَ الْمُخْتَلِفَةَ .

ولما بين ذلك قال : { فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا لِيُضِلَّ النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ } .

قال ابن عباس - رضي الله عنهما - : يريد عمرو بن لحي ؛ لأنه هو الذي غير شريعة إسماعيل - عليه الصلاة والسلام - .

قال ابن الخطيب : « وَالْأَقْرَبُ أَنْ يَكُونَ هَذَا مَحْمُولًا عَلَى كُلِّ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ ، لِأَنَّ اللَّفْظَ عَامٌّ ، وَالْعِلَّةُ الْمَوْجِبَةُ لِهَذَا الْحُكْمِ عَامَّةٌ ، فَالْتَّخَصِصُ تَحْكُمُ مَحْضٌ . »

فصل في دحض شبهة للمعتزلة

قال القاضي : دلت الآية على أن الإضلال عن الدين مذموم ، وذلك لا يليق بالله - أن تبارك وتعالى - ؛ لأنه إذا ذم الإضلال الذي ليس فيه إلا تحريم المباح ، فالذي هو أعظم منه أولى بالذم .

وأجيب : بأنه ليس لك ما كان مذموماً منها كان مذموماً من الله - تعالى - ،

ألا ترى أن الجَمْع بين العبيد والإماء ، وتَسْلِيْب السَّهْوَةِ عَلَيْهِمْ ، وتمكينهم من أسباب الفُجُور مَذْمُومٌ مِنَّا ، وليس مَذْمُومًا من الله فكذا هَهُنَا .
 قوله : { إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ } .
 قال القاضي : « لا يَهْدِيهِمْ إِلَى ثَوَابِهِ » .
 وَقَالَ أَهْلُ السُّنَّةِ : « المراد لا يَهْدِي أَوْلِيكَ الْمُشْرِكِينَ ، أَيْكَ لَا يَنْقُلُهُمْ مِنْ ظُلُمَاتِ الْكُفْرِ إِلَى نُورِ الْإِيمَانِ » ، وتقدّم الكلام الثاني .

(7/210)

قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا
 مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهْلِكَ لَعْنِ اللَّهِ بِهِ فَمَنْ اضْطَرَّ غَيْرَ
 بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ (145) وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفُرٍ
 وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْإِبْرَةِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوْ الْحَوَايِبَ أَوْ
 مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِبَعْضِهِمْ وَإِنَّا لَصَادِقُونَ (146) فَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقُلْ
 رَبُّكُمْ ذُو رَحْمَةٍ وَاسِعَةٍ وَلَا يُرَدُّ بَأْسُهُ عَنِ الْقَوْمِ الْمُجْرِمِينَ (147)

قوله تعالى : { قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا } الآيات .
 لَمَّا بَيَّنَّ فساد طريقة أهل الجاهلية فيما يَحَلُّ وَيُحَرَّم من المَطْعُومَات - أَتْبَعَهُ
 بالبيان الصَّحِيح .
 رُوي أَنَّهُمْ قَالُوا : فَمَا الْمُحَرَّمُ إِذْنٌ؟ فَنَزَلَ : قُلْ يَا مُحَمَّدُ : « لا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ
 إِلَيَّ » شيئاً « مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ » أَي : أَكَل يَأْكُلُهُ .
 قوله : « مُحَرَّمًا » منصوب بقوله : « لا أَجِدُ » وهو صِغَةُ لَمْؤُصُوفٍ مَحذُوفٍ ؛
 حَذَفَ لِدَلَالِ قَوْلِهِ : « عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ » ، والتقدير : لا أَجِدُ طَعَامًا مُحَرَّمًا ،
 و « عَلَى طَاعِمٍ » متعلق ب « مُحَرَّمًا » ، و « يَطْعَمُهُ » في محل جَزِّ صِغَةِ لَمْؤُصُوفٍ
 « طَاعِمٍ » .
 وقرأ الباقير ونقها مكِّي عن أبي جَعْفَرٍ - : « يَطْعَمُهُ » بتشديد الطاء ، وأصلها «
 يتطعمه » افتعال من الطعم ، فأبدلت التاء طاءً لوقوعها بعد طاءٍ للتقارب ،
 فوجب الإدغام .
 وقرأت عائشة ، ومحمد بن الحنفية ، وأصحاب عبد الله بن مسعود رضي الله
 عنهم : « يَطْعَمُهُ » بالتاء من فَوْقٍ وتشديد العَيْنِ فعلاً مَاضِيًا .
 قوله : « إِلَّا أَنْ كَوَّنَ مَنْصُوبٌ عَلَى الاستثناء ، وفيه وجهان :
 أحدهما : أنه مُتَّصِلٌ قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ : « استثناء من الجنس ، وموضعه نَصْبٌ ،
 أَي : لا أَجِدُ مُحَرَّمًا إِلَّا الْمَيْتَةَ » .
 والثاني : أنه مُنْقَطِعٌ ، قَالَ مَكِّي : « وَأَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعٍ نَصْبٍ عَلَى الاستثناء
 الْمُنْقَطِعِ » .
 وقال أبو حيان : و « إِلَّا أَنْ يَكُونَ » استثناء مُنْقَطِعٌ ؛ دللته كَوْنٌ ، وما قَبْلَهُ عَيْنٌ
 ؛ وَبِجُوزِ أَنْ يَكُونَ مَوْضِعُهُ نَصْبًا بدلًا عَلَى لَعَةِ تَمِيمٍ ، وَنَصْبًا عَلَى الاستثناء عَلَى
 لَعَةِ الْحِجَازِ ، يعني أن الاستثناء الْمُنْقَطِعِ فِي لَعَتَانِ :
 إحداهما : لغة الْحِجَازِ ، وهو وَجُوبُ النَّصْبِ مطلقاً .
 وثانيتها : لغة التَّمِيمِيِّينَ - يجعلونه كَالْمُتَّصِلِ ، فإن كان فِي الكلامِ تَفِيٌّ أَوْ شَبْهُهُ
 ، رُجِحَ البَدَلُ ، وَهُنَا الكلامُ تَفِيٌّ فَيَتَرَجَّحُ نَصْبُهُ عِنْدَ التَّمِيمِيِّينَ عَلَى البَدَلِ ، دُونَ
 النَّصْبِ عَلَى الاستثناء ؛ فنصبه من وَجْهَيْنِ ، وَأَمَّا الْحِجَازُ : فنصبه عِنْدَهُمْ مِنْ

وَجْهٍ وَاحِدٍ ، وظاهر كلام أبي القاسم الزمخشري أن مُتَّصِلٌ؛ فإنه قال : «
 مُحَرَّمًا » أي : طعاماً مُحَرَّمًا من المطاعِم التي حَرَّمَ اللهُهَا إلا أن يكون مَيْتَةً ،
 أي : إلا أن يكون الشيء المَحَرَّم مَيْتَةً .
 وقرأ ابن عامر في رواية : « أَوْحَى » بفتح الهمزة والحَاء منبيا للفاعل؛ وقوله
 تعالى : { قُلْ أَلَّذِكْرَيْنِ } وقوله : « تَبْتُونِي » ، وقوله أيضا : « أَلَّذِكْرَيْنِ »
 نائبا ، وقوله : « أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ » جمل اعْتِرَاضٍ بين المَعْدُودَاتِ الَّتِي وَقَعَتْ
 تَفْصِيلاً لِتَمَانِيَةِ أَزْوَاجٍ .
 قال الزمخشري : « فَإِنْ قُلْتَ : كَيْفَ فَصَلَ بَيْنَ المَعْدُودِ وَبَيْنَ بَعْضِهِ وَلَمْ يُوَالِ
 بَيْنَهُ ؟ » .
 قلت : قد وقع الفاصل بَيْنَهُمَا اعْتِرَاضاً غير أَجْتَبِيٍّ مِنَ المَعْدُودِ؛ وذلك أَنَّ الله -
 عَزَّ وَجَلَّ- مَنْ عَلَى عِبَادِهِ بِإِنشَاءِ الأَنْعَامِ لِمَتَافِهِمْ وَبِإِيحَاتِهَا لَهُمْ ، فاعترض
 بِالِاخْتِجَاجِ عَلَى مَنْ حَرَّمَهَا ، وَالاخْتِجَاجُ عَلَى مَنْ حَرَّمَهَا تَاكِيدٌ وَتَشْدِيدٌ لِلتَّحْلِيلِ
 وَالاغْتِرَاضَاتِ فِي الكَلَامِ لَا تُسَاقُ إِلَّا لِلتَّوَكِيدِ .

(7/211)

وقرأ ابن عامر : « إِلَّا أَنْ تَكُونَ مَيْتَةً » بِالتَّأْنِيثِ وَرَفَعِ « مَيْتَةً » يَعْنِي : إِلَّا أَنْ
 يَوْجَدَ مَيْتَةً ، فَتَكُونُ تَامَّةً عِنْدَهُ ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ التَّاقِصَةَ وَالخَبْرُ مَحذُوفٌ ،
 تَقْدِيرُهُ : إِلَّا أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ مَيْتَةً ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ هَذَا مَنقُولٌ عَنِ الأَخْفَشِ فِي
 قَوْلِهِ قَبْلَ ذَلِكَ { وَإِنْ يَكُنْ مَيْتَةً } [الأَنْعَامُ : 139] .
 وَقَالَ أَبُو البِقَاءِ : « وَيَقْرَأُ بِرَفْعِ » مَيْتَةً « عَلَى أَنْ تَكُونَ تَامَّةً ، وَهُوَ ضَعِيفٌ ؛ لِأَنَّ
 المَعْطُوفَ مَنْصُوبٌ » .
 قَالَ شَهَابُ الدِّينِ : كَيْفَ يُضَعَّفُ قِرَاءَةُ مُتَوَاتِرَةٌ؟ وَأَمَا قَوْلُهُ : « لِأَنَّ المَعْطُوفَ
 مَنْصُوبٌ » فَذَلِكَ غَيْرُ لَازِمٍ ؛ لِأَنَّ التَّنْصِبَ عَلَى قِرَاءَةِ مَنْ رَفَعَ « مَيْتَةً » يَكُونُ تَسْبِئاً
 عَلَى مَحَلِّ « أَنْ تَكُونَ » الوَاقِعَةَ مُسْتَنَآةً ، تَقْدِيرُهُ : إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً ، وَإِلَّا دَمَا
 مَسْفُوحاً ، وَإِلَّا لَحْمٌ خَنْزِيرٍ .
 وَقَالَ مَكِّي : وَقْرَأَ أَبُو جَعْفَرٍ : « إِلَّا أَنْ تَكُونَ » بِالتَّاءِ ، « مَيْتَةً » بِالرَّفْعِ ثُمَّ قَالَ
 : وَكَانَ يَلْزَمُ أَبَا جَعْفَرَ أَنْ يَقْرَأَ « أَوْ دَمٌ » بِالرَّفْعِ ، وَكَذَلِكَ مَا بَعْدَهُ .
 قَالَ شَهَابُ الدِّينِ : هَذِهِ قِرَاءَةُ ابْنِ عَامِرٍ ، تَسْبِيهَا لِأَبِي جَعْفَرَ يَزِيدُ بْنُ القَعْقَاعِ
 المَدَنِيِّ سَبِيحُ تَافِعٍ ؛ وَهُوَ مُحْتَمَلٌ ، وَقَوْلُهُ : « كَانَ يَلْزَمُهُ » إِلَى آخِرِهِ هُوَ مَعْنَى مَا
 صَعَّفَ بِهِ أَبُو البِقَاءِ هَذِهِ القِرَاءَةَ ، وَتَقَدَّمَ جَوَابُ ذَلِكَ ، وَاتَّفَقَ أَنَّ ابْنَ عَامِرٍ يَقْرَأُ :
 { وَإِنْ تَكُنْ مَيْتَةً } بِالتَّأْنِيثِ وَالرَّفْعِ وَهَذَا كَذَلِكَ .
 وَقْرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَحَمَزَةٌ : « تَكُونُ » بِالتَّأْنِيثِ ، « مَيْتَةً » بِالتَّنْصِبِ عَلَى أَنْ اسْمٌ «
 تَكُونُ » مُضْمَرٌ عَائِدٌ عَلَى مُؤَنَّثِ أَي : إِلَّا أَنْ يَكُونَ المَأْكُولُ أَوِ التَّنْفِيسُ أَوِ الجُنَّةُ
 مَيْتَةً ، وَيَجُوزُ أَنْ يَعُودَ الضَّمِيرُ مِنْ « تَكُونُ » عَلَى « مُحَرَّمًا » وَإِنَّمَا أَتَتْ الفِعْلُ
 لِتَأْنِيثِ الخَبْرِ ؛ كَقَوْلِهِ : { ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِئْتَهُمْ إِلَّا أَنْ } [الأَنْعَامُ : 23] بِنِصْبِ «
 فِئْتَهُمْ » وَتَأْنِيثِ « تَكُنْ » .
 وَقْرَأَ الباقُونَ : « يَكُونُ » بِالتَّكْوِينِ ، « مَيْتَةً » نِصْباً ، وَاسْمٌ « يَكُونُ » يَعُودُ
 عَلَى قَوْلِهِ : « مُحَرَّمًا » أَي : إِلَّا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ المَحَرَّمِ ، وَقَدَّرَهُ أَبُو البِقَاءِ
 وَمَكِّي وَغَيْرُهُمَا : « إِلَّا أَنْ يَكُونَ المَأْكُولُ » ، أَوْ « ذَلِكَ مَيْتَةً » .
 قَوْلُهُ : « أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا » « دَمًا » عَلَى قِرَاءَةِ العَامَّةِ : مَعطُوفٌ عَلَى خَبَرِ
 « يَكُونُ » وَهُوَ « مَيْتَةً » وَعَلَى قِرَاءَةِ ابْنِ عَامِرٍ وَأَبِي جَعْفَرَ مَعطُوفٌ عَلَى

المُسْتَنْبَى ، وهو « أَنْ يَكُونَ » وقد تقدّم تحرير ذلك .
و « مَسْفُوحًا » صفة ل « دَمًا » والسَّفْحُ : الصَّبُّ ، وقيل : « السَّبْلَان » ، وهو قريبٌ من الأول ، و « سَفَحَ » يستعمل قاصراً ومتعدّياً؛ يقال : سَفَحَ زَيْدٌ دَمَهُ وَدَمَهُ ، أي : أَهْرَاقَهُ ، وَسَفَحَ هُوَ ، إِلَّا أَنْ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا وَقَعَ بِاخْتِلَافِ الْمَصْدَرِ ، ففِي الْمُتَعَدِّيِّ يُقَالُ : سَفَحَ وَفِي اللَّازِمِ يُقَالُ : سَفُوحٌ ، وَمِنَ التَّعَدِّيِّ قَوْلُهُ تَعَالَى : { أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا } ؛ فَإِنَّ اسْمَ الْمَفْعُولِ النَّامَ لَا يُبْنَى إِلَّا مِنْ مُتَعَدٍّ ، وَمِنَ اللَّزُومِ مَا أَنْشَدَهُ أَبُو عُبَيْدَةَ لِكَثِيرَةَ عَزَّةَ : [الطويل]

(7/212)

2369 - أَقُولُ وَدَمَعِي وَآكِفٌ عِنْدَ رَسْمِهَا ... عَلَيْكَ سَلَامُ اللَّهِ وَالدَّمْعُ يَسْفُحُ
فصل فيما كان محرماً بمكة
قال القرطبي : « هذه الآية الكريمة مكيّة ، ولم يكن في الشريعة في ذلك الوقت مُحَرَّمٌ غير هذه الأشياء ، ثم نزلت سورة « المائدة » ب « المدينة » وزيد في المُحَرَّمَاتِ ؛ كَالْمُنْحِنِفَةِ ، وَالْمَوْفُودَةِ وَالْمُتَرَدِّيَةِ ، وَالنَّطِيحَةِ ، وَالْحَمْرِ ، وغير ذلك ، وَحَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْمَدِينَةِ أَكْلَ كُلِّ ذِي تَائٍ مِنَ السَّبَاعِ ، وَمِخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ » ز
فصل في معنى الدم المسفوح
قال ابن عباس - رضي الله عنهما - : يريد بالدم المسفوح : ما حَرَجَ مِنَ الْحَيَوَانِ وَهِيَ أَحْيَاءٌ ، وَمَا يَخْرُجُ مِنَ الْأَوْدَاجِ عَنِ الدَّبْحِ ، وَلَا يَدْخُلُ فِيهِ الْكَبِدُ وَالطَّحَالُ ؛ لِأَنَّهُمَا جَامِدَاتٌ وَقَدْ جَاءَ الشَّرْعُ بِإِبَاحَتِهِمَا ، وَمَا اخْتَلَطَ بِاللَّحْمِ مِنَ الدَّمِ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ سَائِلٍ .
قال عِمْرَانُ بْنُ حُدَيْرٍ : « سَأَلْتُ أَبَا مَجَلَزٍ عَمَّا يَخْتَلِطُ بِاللَّحْمِ مِنَ الدَّمِ ، وَعَنْ الْقَدْرِ يَرَى فِيهَا حُمْرَةَ الدَّمِ ، فَقَالَ : لَا بَأْسَ بِهِ ، إِنَّمَا نُهِيَ عَنِ الدَّمِ الْمَسْفُوحِ » .
قال إِبْرَاهِيمُ : « لَا بَأْسَ بِالدَّمِ فِي عِرْقٍ أَوْ مِخٍّ ، إِلَّا الْمَسْفُوحُ الَّذِي يَتَعَمَدُ ذَلِكَ » .
قال عكرمة : « لَوْلَا هَذِهِ الْآيَةُ لَاتَّبَعَ الْمُسْلِمُونَ مِنَ الْعُرُوقِ مَا تَتَّبِعُ الْيَهُودُ » .
وقوله : { أَوْ لَحْمٍ خَنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رَجْسٌ } أَي : حَرَامٌ ، وَالْهَاءُ « فِي » فَإِنَّهُ « الطَّاهِرُ عَوْدُهَا عَلَى » لَحْمٍ « الْمَصَافِ ل » خَنْزِيرٍ » .
وقال ابن حزم : إِنِّهَا تَعُودُ عَلَى خَنْزِيرٍ ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ مَذْكُورٍ .
وَرُجِحَ الْأَوَّلُ : بِأَنَّ اللَّحْمَ هُوَ الْمُحَدَّثُ عَنْهُ ، وَالْخَنْزِيرُ جَاءَ بِعَرَضِيَّةِ الْإِضَافَةِ إِلَيْهِ ، لِأَنَّهُ تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : « رَأَيْتُ غُلَامًا زَيْدًا فَأَكْرَمْتُهُ » أَنَّ الْهَاءَ تَعُودُ عَلَى الْغُلَامِ ؛ لِأَنَّهُ الْمُحَدَّثُ عَنْهُ الْمَقْصُودُ بِالْإِخْبَارِ عَنْهُ ، لَا عَلَى زَيْدٍ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَقْصُودٍ .
وَرُجِحَ الثَّانِي : بِأَنَّ التَّحْرِيمَ الْمَصَافِ إِلَى الْخَنْزِيرِ لَيْسَ مُحْتَأً بِلَحْمِهِ ، بَلْ يَسَّخَمُهُ وَسَّغَرَهُ وَعَظَّمَهُ وَظَلَفَهُ كَذَلِكَ ، فَإِذَا أَعَدَّتَا الصِّمِيرَ عَلَى خَنْزِيرٍ ، كَانَ وَافِيًا بِهَذَا الْمَقْصُودِ ، وَإِذَا أَعَدَّتَاهُ عَلَى لَحْمٍ ، لَمْ يَكُنْ فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ تَعَرُّضٌ لِتَحْرِيمِ مَا عَدَا اللَّحْمَ مِمَّا ذَكَرَ .
وأجيب : بأنّه إنما اللحم دون غيره ، - وإن كان غيره مقصوداً بالتحريم - ؛ لِأَنَّهُ أَهَمُّ مَا فِيهِ ، وَأَكْثَرُ مَا يُفْصَدُ مِنْهُ اللَّحْمُ كَبَعْدِهِ مِنَ الْحَيَوَانَاتِ - عَلَى هَذَا فَلَا مَفْهُومَ لِتَحْصِيصِ اللَّحْمِ بِالذِّكْرِ ، وَلَوْ سَلَّمَهُ ، فَإِنَّهُ يَكُونُ مِنْ بَابِ مَفْهُومِ اللَّقَبِ ، وَهُوَ صَعِيفٌ جَدًّا .

وقوله : « فَإِنَّهُ رَجَسُ » إِمَّا عَلَى الْمُبَالَغَةِ بَأَن جُعِلَ نَفْسَ الرَّجْسِ ، أَوْ عَلَى حَذْفِ مضافٍ ، وَلَهُ تَطَاثُرٌ .

(7/213)

قوله : « أَوْ فِسْقًا » فيه ثلاثة أوجه :
أحدها : انه عَطَفَ عَلَى حَبْرٍ « يَكُونُ » أَيْضًا ، أَيْ : إِلا أَنْ يَكُونَ فِسْقًا . و « أَهْلٌ » فِي مَحَلِّ نَصَبٍ ؛ لِأَنَّهُ صِغَةُ لَهُ ؛ كَأَنَّهُ قِيلَ : أَوْ فِسْقًا مُهْلًا بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ ، جَعَلَ الْعَيْنَ الْمُحَرَّمَةَ نَفْسِ الْفِسْقِ ؛ مُبَالَغَةً ، أَوْ عَلَى حَذْفِ مُصَافٍ ، وَتَقْسَرُهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِهِ : { وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ } [الأَنْعَامُ : 21]

الثاني : أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَطْفًا عَلَى مَحَلِّ الْمُسْتَنَى ، أَيْ : إِلا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ إِلا فِسْقًا ، وَقَوْلُهُ : « فَإِنَّهُ رَجَسُ » اِعْتِرَاضٌ بَيْنَ الْمُتَعَاظِمِينَ .
والثالث : أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا مِنْ أَجْلِهِ ، وَالْعَامِلُ فِيهِ قَوْلُهُ : « أَهْلٌ » مَقْدَمٌ عَلَيْهِ ، وَيَكُونُ قَدْ فَصَّلَ بَيْنَ حَرْفِ الْعَطْفِ وَهُوَ « أَوْ » وَبَيْنَ الْمَعْطُوفِ وَهُوَ اجْمَلَةٌ مِنْ قَوْلِهِ : « أَهْلٌ » بِهَذَا الْمَفْعُولِ مِنْ أَجْلِهِ ؛ وَنَظِيرُهُ فِي تَقْدِيمِ الْمَفْعُولِ لَهُ عَلَى عَامِلِهِ قَوْلُهُ : [الطَّوِيلُ]

2370- طَرِبْتُ وَمَا سَوَّقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرُبُ ... وَلَا لِعِبَاءٍ مِنِّي وَدُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ و « أَهْلٌ » عَلَى هَذَا الْإِعْرَابِ عَطْفٌ عَلَى « يَكُونُ » وَالصَّمِيرُ فِي « بِهِ » عَائِدٌ عَلَى مَا عَادَ عَلَيْهِ الصَّمِيرُ الْمُسْتَتِرُ فِي « يَكُونُ » ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَحْقِيقُهُ ، قَالَه الزَّمَخْشَرِيُّ .

إِلا أَنْ أَبَا حَيَّانٍ تَعَقَّبَ عَلَيْهِ ذَلِكَ ؛ فَقَالَ : « وَهَذَا إِعْرَابٌ مُتَكَلِّفٌ جَدًّا ، وَتَرْكِيئُهُ عَلَى هَذَا الْإِعْرَابِ خَارِجٌ عَنِ الْقِصَاحَةِ ، وَغَيْرُ جَائِزٍ عَلَى قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ » إِلا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً « بِالرَّفْعِ ، فَيَبْقَى الصَّمِيرُ فِي « بِهِ » لَيْسَ لَهُ مَا يَعُودُ عَلَيْهِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُتَكَلَّفَ مَحْذُوفٌ حَتَّى يَعُودَ الصَّمِيرُ عَلَيْهِ ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ : أَوْ سَيِّءٌ أَهْلٌ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ ، لِأَنَّ مِثْلَ هَذَا لَا يَجُوزُ إِلا فِي صَرُورَةِ الشَّعْرِ » .
قَالَ شَهَابُ الدِّينِ : يَعْني بِذَلِكَ : أَنَّهُ لَا يُحَذَفُ الْمَوْصُوفُ وَالصِّفَةُ جُمْلَةً ، إِلا إِذَا كَانَ فِي الْكَلَامِ « مِنْ » التَّبْعِيضِيَّةِ ؛ كَقَوْلِهِمْ « مِنَّْا طَعَنَ وَمِنَّا أَقَامَ » أَي : مِنْ قَرِيبٍ طَعَنَ ، وَمِنَّا قَرِيبٌ أَقَامَ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ « مِنْ » كَانَ صَرُورَةً ؛ كَقَوْلِهِ : [الزَّجْرُ]

2371- تَرْمِي بِكَفِّي كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرِ ... أَي : بِكَفِّي رَجُلٍ ؛ وَهَذَا رَأْيُ بَعْضِهِمْ ، وَأَمَّا غَيْرُهُ فَيَقُولُ : مَتَى دَلَّ عَلَى الْمَوْصُوفِ ، حُذِفَ مُطْلَقًا ، فَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَرَى الزَّمَخْشَرِيُّ هَذَا الرَّأْيَ .

فصل في هل التحريم مقصور على هذه الأشياء؟
ذهب بعض أهل العلم إلى أن التحريم مقصور على هذه الأشياء؛ يُرَوَى ذَلِكَ عَنْ عَائِشَةَ وَبَانَ عَبَّاسٌ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالُوا : وَيَدْخُلُ فِي الْمَيْتَةِ الْمُنْحَفَقَةُ وَالْمَوْفُودَةُ وَمَا ذَكَرَ [فِي أَوَّلِ سُورَةِ الْمَائِدَةِ ، وَكَثُرَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ التَّحْرِيمَ لَا يَخْتَصُّ بِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ مِمَّا ذَكَرَ ، فَالْمَحْرَمُ بِنَصِّ الْكِتَابِ مَا ذَكَرَ] هَهُنَا ، وَقَدْ حَرَمَتِ السُّنَّةُ أَشْيَاءَ :

منها : مَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - ؛ قَالَ : « تَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ كُلِّ ذِي تَابٍ مِنَ السَّبَاعِ ، وَكُلِّ ذِي مِخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ » .

ومنها : ما أمر بِقَيْلِهِ بقوله : « حَمْسٌ فَوَاسِقٌ تُقْتَلُ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ » .
ومنها : ما تَهَى عَنْ قَيْلِهِ ؛ كُنْهِيهِ عَنْ قَيْلِ النَّحْلَةِ وَالنَّمْلَةِ ؛ فَهُوَ حَرَامٌ ، وَمَا سِوَى ذَلِكَ فَيُرْجَعُ إِلَى الْأَعْلَبِ فِيهِ مِنْ عَادَاتِ الْعَرَبِ ، فَمَا يَأْكُلُهُ الْأَعْلَبُ مِنْهُمْ ، فَهُوَ حَلَالٌ ، وَمَا لَا يَأْكُلُهُ الْأَعْلَبُ مِنْهُمْ ، فَهُوَ حَرَامٌ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - خَاطَبَهُمْ بِقَوْلِهِ : { قُلْ أَجَلٌ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ { [المائدة : 4] } فَمَا اسْتَطَابُواهُ فَهُوَ حَلَالٌ .
وقوله : { فَمَنْ اضْطَرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ عَفُورٌ رَحِيمٌ } .
أَبَاحَ هَذِهِ الْمُحَرَّمَاتِ عِنْدَ الْاضْطِرَارِ فِي غَيْرِ الْعُدْوَانِ ، وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى تَطْيِيرِهَا فِي الْبَقْرَةِ .

قوله : « وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا » متعلق بـ « حَرَمْنَا » وقد يُفِيدُ الْاِخْتِصَاصَ عِنْدَ بَعْضِهِمْ ؛ كَالرَّمْحَشَرِيِّ وَالرَّازِيِّ ، وَقَدْ صَرَّحَ بِهِ الرَّازِيُّ هُنَا ، أَعْنِي : تَقْدِيمَ الْمَعْمُولِ عَلَى عَامِلِهِ .

وفي « ظُفْرٌ » خمس لغات :

أعلاها : « ظُفْرٌ » بضم الطاء والقاء ، وهي قراءة العامة .

و « ظُفْرٌ » بسكون العين ، وهي تخفيف لمصمومها ، وبها قرأ الحسن في رواية وأبي بن كعب والأعرج .

و « ظُفْرٌ » بكسرا لطاء والفاء ، ونسبها الواحدي قراءة لأبي السمال .

و « ظُفْرٌ » تكسيرا لطاء وسكون القاء ، وهي تخفيف لمكسورها ، ونسبها الناس للحسن أيضاً قراءة واللغة الخامسة : « أَظْفُورٌ » ولم يُقْرَأْ بِهَا فِيمَا عَلِمْنَا ؛ وَأُ ، شَدُّوا عَلَى ذَلِكَ قَوْلَ الشَّاعِرِ : [البسيط]

2372- مَا بَيْنَ لِقْمَيْهَا الْأُولَى إِذَا انْحَدَرَتْ ... وَبَيْنَ أُخْرَى تَلِيهَا قَيْدُ أَظْفُورٍ
وجمع الثلاثي : أَظْفَارٌ ، وجمع أَظْفُورٍ : أَظْفِيرٌ وَهُوَ الْقِيَاسُ وَأَظْفِيرٌ مِنْ غَيْرِ مَدٍّ ، وَلَيْسَ بِقِيَاسٍ ؛ وَهَذَا كَقَوْلِهِ : [الزجر]

2373- الْعَيْتِينَ وَالْعَوَاوِرَ ... وَقَدْ تَقَدَّمَ تَحْقِيقُ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ : { مَفَاتِحُ الْغَيْبِ { [الأنعام : 59] } .

فصل في معنى « ذِي ظُفْرٍ »

قال الواحديُّ اختلفوا في ذِي الظُّفْرِ : فَرَوَى عَطَاءٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - : أَنَّهُ الْإِبِلُ فَقَطْ ، وَرَوَى عَنْهُ أَيْضاً : أَنَّهُ الْإِبِلُ وَالنَّعَامَةُ ؛ وَهُوَ قَوْلُ مُجَاهِدٍ .

قوال عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمٍ : « إِنَّهُ كُلُّ ذِي مَخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ ، وَكُلُّ الْبَعِيرِ وَالنَّعَامَةِ وَالْإِوْرِ وَالْبَطِّ ؛ ثُمَّ قَالَ : كَذَلِكَ قَالَ الْمَفْسَّرُونَ .

وقال ابن الخطيب : « وَسُمِّيَ الْحَافِرُ ظُفْرًا عَلَى الْاِسْتِعَارَةِ » قَالَ ابْنُ الْخَطِيبِ أَمَّا حَمَلُ الظُّفْرِ عَلَى الْحَافِرِ فَبَعِيدٌ مِنْ وَجْهَيْنِ :
الأول : أَنَّ الْحَافِرَ لَا يُسَمَّى ظُفْرًا .

والثاني : لو كان الأمر كذلك ، لوجب ا ، ب يُقال : إنه - تبارك وتعالى - حَرَّمَ عَلَيْهِمْ كُلَّ حَيَوَانٍ لَهُ حَافِرٌ ، وَذَلِكَ بَاطِلٌ ؛ أَنَّ الْآيَةَ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْعَتَمَ وَالْبَقْرَ مُبَاحَانِ لَهُمْ مَعَ حُضُورِ الْحَافِرِ لَهُمْ .

وَإِذَا تَبَيَّنَ هَذَا ، فَتَقُولُ : وَجِبَ حَمَلُ الظُّفْرِ عَلَى الْمَخَالِبِ وَالْبَرَاثِينِ ؛ لِأَنَّ الْمَخَالِبَ آلَاتِ الْجَوَارِدِ فِي الْأَصْطِيَادِ ؛ وَالْبَرَاثِينِ آلَاتِ السَّبَاعِ فِي الْأَصْطِيَادِ ، وَعَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ يَدْخُلُ أَنْوَاعُ الْكِلَابِ وَالسَّبَاعِ وَالسَّنَائِيرِ ، وَيَدْخُلُ فِيهِ الطُّيُورُ الْبَيْتُ نُصْطَادًا ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الصِّفَةَ تَعْمَهُمْ .

وإذا ثبت هذا؛ فنقول : قوله تعالى- : { وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفْرٍ
 { تخصيصُ هذه الحُرْمَةِ بهم من وجهين :
 الأول : أن قوله : « وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا » كذا وكذا يفيد الحصر في اللُّغَةِ .
 والثاني : أنه لو كانت هذه الحُرْمَةُ ثابتة في حَقِّ الكُلِّ ، لم يَبْقَ لِقَوْلِهِ : « وَعَلَى
 الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا » فائدة؛ فثبت أن تَحْرِيمَ السَّبَاعِ ، ودَوِي المِخْلَبِ من الطير
 مختص باليَهُودِ ، فوجب ألا تكون مُحَرَّمَةً على المُسْلِمِينَ ، وعند هذا نقول : مَا
 رُوِيَ أَنَّهُ - عليه الصلاة والسلام- حَرَّمَ كل ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ ، وكل ذِي مِخْلَبٍ
 مِنَ الطَّيْرِ ضَعِيفٌ؛ لأنه خبر واحدٌ عليّ خلاف كتابِ الله ، فلا يكون مَقْبُولًا ،
 وهذا يُقَوِّي قوله مالك في هذه المَسْأَلَةِ .

قوله : « وَمَنْ البَقْرِ » فيه وجهان :
 أحدهما : أنه مَعْطُوفٌ على « كُلِّ ذِي » فتتعلق « مِنْ » بـ « حَرَّمْنَا » الأولى
 لا الثانية ، وإِثْمًا جِيءَ بِالجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ مُفسِّرةً لما أُبْهِمَ في « مِنْ » التَّبَعِيضِيَّةِ
 مِنَ المُحَرَّمِ؛ فيقال : « حَرَّمْنَا عَلَيْهِمُ شُحُومَهُمَا » .
 والثاني : أن يتعلق بـ « حَرَّمْنَا » المُتَأَخِّرَةِ ، والتقدير : وَحَرَّمْنَا على الَّذِينَ
 هَادُوا مِنَ البَقْرِ وَالعَنَمِ وَشُحُومَهُمَا ، فلا يَجِبُ هنا تَقْدِيمُ المَجْرُورِ بِهَا على
 الفِعْلِ؛ فيقال : حَرَّمْنَا عَلَيْهِمُ شُحُومَهُمَا مِنَ البَقْرِ وَالعَنَمِ؛ لِئَلَّا يَعُودَ الصَّمِيرُ على
 متَأَخِّرٍ لفظاً وَرُتْبَةً .

وقال أبو البقاء : « ولا يجوز أن يكون « مِنْ البَقْرِ » متعلقاً بـ « حَرَّمْنَا الثانية
 » .

قال أبو حيان : « وكأنه قد توهم أن عَوْدَ الصَّمِيرِ مانِعٌ مِنَ التَّعْلُقِ؛ إِذْ رُتِبَةُ
 المَجْرُورِ بـ « مِنْ » التَّأخِيرِ ، لكن عن ماذا؛ أما عن الفعل فَمُسَلَّمٌ ، وأما عن
 المَفْعُولِ فغير مُسَلَّمٌ « يعني : أنه إن أراد أن رُتِبَةُ قوله : « مِنَ البَقْرِ » التَّأخِيرِ
 عن شُحُومَهُمَا فيصير التقدير : حَرَمْنَا عَلَيْهِمُ شُحُومَهُمَا مِنَ البَقْرِ؛ فغير مُسَلَّمٌ
 ، ثم قال أبو حيان : « وإن سَلَّمْنَا أن رُتِبَتِ التَّأخِيرِ عَنِ الفِعْلِ وَالْمَفْعُولِ ، فليس
 بِمَمْنُوعٍ ، بل يَجُوزُ ذلك كما جازَ : « ضَرَبَ عُلَامَ المَرَأَةِ أَبُوهَا » و « عُلَامَ المَرَأَةِ
 ضَرَبَ أَبُوهَا » ، وإن كانت رُتِبَةُ المَفْعُولِ التَّأخِيرِ ، لكنه وَجَبَ هنا تَقْدِيمُهُ؛ لَعُودِ
 الصَّمِيرِ الذي في الفاعل الذي رُتِبَتُهُ التَّقْدِيمِ عَلَيْهِ ، فكيف بالمَفْعُولِ الذي هُوَ
 وَالْمَجْرُورِ فِي رُتْبَةٍ وَاحِدَةٍ؟ أعني في كَوْنِهَا فَضْلَهُ ، فلا يبالي فيهما بِتَقْدِيمِ أَيْهَا
 شَبَّتَ على الآخر؛ قال الشاعر : [الطويل]

2374- وَقَدْ رَكَدَتْ وَسَطَ السَّمَاءِ نُجُومُهَا
 فَقَدَّمَ الظَّرْفَ وَجُوبًا؛ لَعُودِ الصَّمِيرِ الذي اتَّصَلَ بِالقَاعِلِ على المَجْرُورِ بِالظَّرْفِ

قال شهاب الدين : « لقائل أن يقول : لا يُسَلَّمُ أن أبا البقاء إنما مَتَعَ لما ذكرت
 ، حتى يُلَزَمَ بما الرَّمْتَهُ ، بل قَدْ يَكُونُ منعه لأمر مَعْتَوِيٍّ » .

والإضافة في قوله : « سُخُومَهُمَا » تُفيد الدلالة على تأكيد التخصيص والربط ، إذ لو أتى في الكلام : « من البقر والغنم حَرَّمَنا عليهم السُّخُوم » لكان في الدلالة على أنه لا يراد إلا سُخُومُ البقر والغنم ؛ هذا كلام أبي حيان وهو بسط ما قاله الزمخشري ؛ فإنه قال : « ومن البقر والغنم حَرَّمَنا عليهم سُخُومَهُمَا » ؛ كقولك : « مِنْ رَيْدٍ أَحَدَتْ مَالَهُ » تريد بالإضافة زيادة الربط .

قوله : « إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا » « ما » مَوْضُوعَةٌ في محل نصب على الاستثناء الموصول من السُّخُوم ، أيك إن لم يُحَرِّمِ الشَّحْمَ المَحْمُولَ على الظهر ، ثم إن ثبتت جعلت هذا المَوْضُوعَ نعتاً لِمَحْدُوفٍ ، أي : إلا الشَّحْمَ الذي حَمَلَتْهُ ظُهُورُهُمَا ؛ كذا قدره أبو حيان ، وفيه نظر ؛ لأنه قد نصَّ على أنه بذلك عَيَّرَهُ بذلك في مثل هذا التقدير : وإن ثبتت جعلته مَوْضُوعاً بِشَيْءٍ محذوف ، أي : إلا الذي حَمَلَتْهُ ظُهُورُهُمَا من الشَّحْمِ ، وهذا الجائر هو وَصْفٌ معنوي لا صناعي ، فإنه لو أظهر كذا ، لكان إعرابه حالاً .

وقوله : « ظُهُورُهُمَا » يحتمل أن يكون من باب قوله : { فَقَدَّ صَعَتْ قُلُوبُكُمَا } [التحریم : 4] ، بالنسبة إلى صَمِيرِ [البقر] والغنم من غير نظر إلى جمعيتيهما في المعنى ، ويحتمل أن يكون جمع « الظهور » لأن المصاف إليه جمع في المعنى ؛ فهو مثل : « قَطَعْتَ رُؤُوسَ الخرفان » فالتثنية في مثل هذا مُمْتَنِعَةٌ .

فصل في تفسير الشحم

قال ابن عباس : « إلا ما علق بالظهور من الشحم ، فإنه لم أحرمه » وقال قتادة : « إلا ما علق بالظهر والجنب من داخل بطونها » . قال ابن الخطيب : « وأقول : ليس على الظهر شحم إلا اللحم الأبيض السمين الملتصق باللحم الأحمر ، وعلى هذا التقدير لو خلق ألا يأكل الشحم ، وجب أن يحث إذا أكل ذلك اللحم السمين » .

قوله : « أو الحوايا » في موضعها من الإعراب ثلاثة أوجه : أحدها - وهو قول الكسائي : أنها في موضع رفع عطفاً على « ظُهُورُهُمَا » أي : وإلا الذي حملته الحوايا من الشحم ، فإنه أيضاً غير مُحَرَّمٍ ، وهذا هو الظاهر . الثانيك أنها في محل نصب تنقياً على « سُخُومَهُمَا » أي : حَرَّمَنا عليهم الحوايا أيضاً ، أو ما اختلط بعظم ، فتكون الحوايا والمختلط مُحَرَّمين ، وإلى هذا ذهب جماعة قليلة ، وتكون « أو » فيه كالتثنية في قوله -تعالى- : { وَلَا تُطَعْ مِنْهُمْ أَيْمَاناً أَوْ كَفُوراً } [الإنسان : 24] يُراد بها : تفي ما يدخل عليه بطريق الانفراد ؛ كما تقول : « هؤلاء أهلٌ أن يُعَصِّمُوا فأعص هذا أو هذا » فالمعنى : حرم عليهم هذا وهذا .

وقال الزمخشري : « أو بمنزلتها في قولهم : جالس الحسن أو ابن سيرين » . قال أبو حيان : « وقال النخويون » « أو » في هذا المثال للإباحة ، فيجوز له أن يجالسهما وأن يجالس أحدهما ، والأحسن في الآية إذا قلنا : إن « الحوايا » معطوفٌ على « سُخُومَهُمَا » ، وأن تكون « أو » فيه للتفصيل ؛ فصل بها ما حَرَّمَ عليهم من البقر والغنم » .

قال شهاب الدين : هذه العبارة التي ذكرها الزمخشري سبقه إليها الزجاج فإنه قال : وقال قوم : حُرِّمَتْ عليهم الثُّرُوبُ ، وأَجِلَ لهم ما حَمَلَتْ الظُّهُورُ ، وصارت الحَوَايَا أو ما اِخْتَلَطَ بِعَظْمٍ نَسَقًا على ما حَرَّمَ لا على الاستثناء ، والمعنى على هذا القول : حُرِّمَتْ عليهم سُخُومُهُمْ أَوْ الحَوَايَا أو ما اِخْتَلَطَ بِعَظْمٍ ، إلا ما حملت الظُّهُورُ فإن غير محرم ، وأدخلت « أو » على سبيل الإباحة؛ كما قال تعالى : { وَلَا تُطْعَمُونَ مِنْهُمْ أَيْمَانًا أَوْ كُفُورًا } [الإنسان : 24] والمعنى : كل هؤلاء أهلُّ أن يُعْصَى فاعْصِ هذا أو اعْصِ هذا و « أو » بلغة في هذا المعنى؛ لأنك إذا قلت : « لا تُطْعَمُ زَيْدًا وَعَمْرًا » فجائز أن تكون نَهَيْتِي عن طَاعَتِهِمَا معاً في حالة ، فإذا أطعْتُ زَيْدًا على حَدِّته ، لم أَكُنْ عَاصِيًا ، وإذا قلت : لا تُطْعَمُ زَيْدًا أَوْ عَمْرًا أَوْ خَالِدًا ، فالمعنى : أن كُلَّ هَؤُلَاءِ أَهْلٌ أَلَّا يُطَاعَ ، فلا تُطْعَمُ واحداً منهم ، ولا تُطْعَمُ الجماعة؛ ومثله : جَالِسِ الحَسَنَ أَوْ ابْنَ سِيرِينَ أَوْ الشَّعْبِيَّ ، فليس المعنى : أَنِي أَمْرُكَ بِمَجَالَسَةِ وَاحِدٍ مِنْهُمْ ، فَإِنْ جَالَسْتُ وَاحِدًا مِنْهُمْ فَأَنْتَ مُصِيبٌ ، وَإِنْ جَالَسْتُ الجَمَاعَةَ فَأَنْتَ مُصِيبٌ .

وأما قوله : « فالأحسن أن تكون » أو « فيه للتفصيل » فقد سبقه إلى ذلك أبو البقاء فإنه قال : و « أو » هنا بَمَعْنَةِ الوَاوِ ، لِتَفْصِيلِ مَذَاهِبِهِمْ أَوْ لِاِخْتِلَافِ أَمَاكِمْنَهَا ، وَقَدْ ذَكَرْنَا فِي قَوْلِهِ : { كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى } [البقرة : 135] . وقال ابن عطية ردًّا على هذا القول - أعين كون « الحَوَايَا نَسَقًا على سُخُومِهِمَا - : « وعلى هذا تدخل « الحَوَايَا » في التَّحْرِيمِ ، وَهَذَا قَوْلٌ لَا يَعْضُدُهُ لَا اللَّفْظُ وَلَا الْمَعْنَى بَلْ يَدْفَعَانِهِ « وَلَمْ يَبَيِّنْ وَجْهَ الدَّفْعِ فِيهَا .

الثالث : أن « الحَوَايَا » في محلِّ تَصْبِ عَطْفًا على الْمُسْتَنَى وهو « ما ملت ظُهُورُهُمَا » كأنه قيل : إلا ما حَمَلَتْ الظُّهُورُ أَوْ الحَوَايَا أَوْ إلا ما اِخْتَلَطَ ، نَقَلَهُ مَكٌ ، وَأَبُو البَقَاءِ بَدَأَ بِهِ ثُمَّ قَالَ : « وَقِيلَ « هُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى السُّخُومِ » . ونقل الواحدي عن الفراء؛ أنه قال : يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ تَصْبِ بِتَقْدِيرِ حَذْفِ المِضَافِ عَلَى أَنْ يُرِيدَ أَنْ أَوْ سُخُومِ الحَوَايَا فَيَحْذِفُ السُّخُومَ وَيَكْتَفِي بِالحَوَايَا؛ كما قال - تعالى- { وَاسْأَلِ القَرْيَةَ } [يوسف : 82] يريد أهلها ، وحكى ابن الأثيري عن أبي عبيد ، أنه قال : قلت للفراء : هو بمنزلة قول الشَّاعِرِ :

2375- لَا يَسْمَعُ المَرْءُ فِيهَا مَا يُؤْتِسُّهُ ... بِاللَّيْلِ إِلَّا تَيْمَ البُومِ وَالصُّوعَا
فقال لي : نَعَمْ ، يَذْهَبُ إِلَى أَنْ « الصُّوعُ » عَطْفٌ عَلَى « التَّيْمِ » وَلَمْ يُعْطَفْ عَلَى « البُومِ » كَمَا عُطِفَتِ الحَوَايَا عَلَى « مَا » وَلَمْ تُعْطَفْ عَلَى الظُّهُورِ .

(7/218)

قال شهاب الدين : فمقتضى ما حكاه ابن الأثيري : أن تكون الحَوَايَا « عَطْفًا على « مَا » الْمُسْتَنَى » وفي معنى ذلك قلقٌ بين .

و « الحَوَايَا » قيل : هي المَبَاعِرُ ، وقيل : المِصَارِينُ وَالْأَمْعَاءُ ، وقيل : كل ما تَحْوِيهِ البَطْنُ فَاجْتَمَعَ وَاسْتَدَارَ ، وقيل : هي الدَّوَارَةُ الَّتِي فِي بَطْنِ الشَّاةِ . واختلف في مُفْرَدِ « الحَوَايَا » فقيل : حَاوِيَةٌ كَ « صَارِيَةٌ » ، وقيل : حَوِيَةٌ كَ « طَرِيقَةٌ » ، وقيل : حَاوِيَاءُ كَ « قَاصِعَاءُ » .

وجوز الفارسي أن يكون جَمْعًا لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الثَّلَاثَةِ ، يَعْنِي : أَنَّهُ صَالِحٌ لِذَلِكَ ، وَقَالَ ابْنُ الأَعْرَابِيِّ : هِيَ الحَوِيَّةُ وَالْحَاوِيَةُ « وَلَمْ يَذْكَرِ الحَاوِيَاءَ . وَذَكَرَ ابْنَ السَّكَيْتِ الثَّلَاثَةَ فَقَالَ : « يَقَالُ : « حَاوِيَةٌ » وَ « حَوَايَا » مِثْلَ « رَاوِيَا » وَ «

رَاوِيَةَ « و » رَوَايَا « ومهم من يُقُول : « حَوِيَّة » و « حَوَايَا » ؛ مثل الحَوِيَّة التي تُوصَع على البَعِير ويُرَكَّبُ قَوْقَهَا ، ومنهم من يُقُول لَوَاجِدَتِهَا : « حَاوِيَاء » وأنشد قول جَرِير : [البسيط]

2376- تَصْعُو الحَتَايِينُ والعُولُ الَّتِي أَكَلَتْ ... فِي حَاوِيَاءِ رَدُومِ اللَّيْلِ مِجْعَار
وأنشد ابن الأَثَرِي : [الطويل]

2377- كَانَّ تَفِيْقَ الحَبِّ فِي حَاوِيَائِهِ ... فَحِيْحُ الأَقَاعِي أَوْ تَفِيْقُ العَقَارِبِ
فإن كَانَ مُفْرَدُهَا حَاوِيَّةً ، فوزنها فَوَاعِلٌ ؛ كَصَارِبَةٍ وَصَوَارِبٍ ونظيرها فِي المُعْتَلِّ
: هِيَ عَيْنُ الكَلِمَةِ هَمْزَةٌ ؛ لأنها ثَانِي حَرْفِي لِين ، اِكْتِنَفَا مَدَّةً مَقَاعِلٍ ، فَاسْتَقَلَّتْ
هَمْزَةٌ مَكْسُورَةٌ فُقِلِبَتْ يَاءً ، فَاسْتَقَلَّتْ الكَسْرَةَ عَلَى اليَاءِ فَجَعَلَتْ قَنَحَةً ،
فَتَحَرَّكَ حَرْفُ العِلَّةِ وَهُوَ اليَاءُ الَّتِي هِيَ لَامُ الكَلِمَةِ بَعْدَ قَنَحَةٍ ، فُقِلِبَتْ أَلِفًا
[فصارت « حَوَايَا » ، وَإِنْ بَشُنْتُ قَلْتُ : قُلِبْتُ الوَاوُ هَمْزَةً مَفْتُوحَةً ، فَتَحَرَّكَ
اليَاءُ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا فُقِلِبَتْ أَلِفًا] فَصَارَتْ هَمْزَةٌ مَفْتُوحَةٌ بَيْنَ أَلْفَيْنِ يُشْبِهَانِيهَا
فَقَلِبْتُ الهَمْزَةَ يَاءً ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَحْقِيقُ هَذَا فِي قَوْلِ : { تَعْفِرْ لَكُمْ حَطَايَاكُمْ }
[البقرة : 58] وَاخْتِلَافِ أَهْلِ التَّصْرِيفِ فِي ذَلِكَ .

وإن قلنا : إن مُفْرَدُهَا « حَوِيَّة » فوزنها فَعَائِلٌ كَطَرَائِفٍ ، والأصل : حَوَايِي
فُقِلِبْتُ الهَمْزَةُ يَاءً مَفْتُوحَةً ، وَقَلِبْتُ اليَاءُ الَّتِي هِيَ لَامُ أَلِفًا ، فَصَارَ اللَّفْظُ «
حَوَايَا » أَيْضًا ، فَالْفِظُ مُتَّجِدٌ وَالْعَمَلُ مُخْتَلِفٌ .
قوله : « أَوْ مَا اخْتَلَطَ بَعَظُم » فِيهِ مَا تَقَدَّمَ فِي « حَوَايَا » وَرَأَيْ الفَرَّاءَ فِيهِ : أَنَّهُ
مَنْصُوبٌ تَسْبِاقًا عَلَى « مَا طِ الْمَسْتَنَاءَةِ فِي قَوْلِهِ : « إِلَّا مَا حَمَلَتْ طُهُورُهُمَا »
المُرَادُ بِهِ الأَلِيَّةُ .

وقيل : هُوَ كُلُّ شَخْمٍ فِي الجَنْبِ وَالعَيْنِ والأُذُنِ وَالقَوَائِمِ ، وَالمَحْرَمُ التَّزْبُ
وَشَخْمُ الكَلِيَّةِ .
فصل

قال القرطبي : أَخْبَرَ اللهُ - تَعَالَى - أَنَّهُ كَتَبَ تَحْرِيمَ هَذَا عَلَيْهِمْ فِي التَّوْرَةِ رَدًّا
لِكَذِبِهِمْ ، وَبَصَّه فِيهَا : « حَرِّمْتُ عَلَيْكُمْ المَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الخِنْزِيرِ وَكُلَّ دَابَّةٍ
لَيْسَتْ مَشْفُوقَةً الخَافِرِ ، وَكُلَّ حَوْتٍ لَيْسَ فِي سَفَاسِقٍ » أَي : بِياضٌ ، ثُمَّ نَسَخَ
اللَّهُ ذَلِكَ كُلَّهُ بِشَرِيعَةِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبَاحَ لَهُمْ مَا كَانَ مُحْرَمًا
عَلَيْهِمْ مِنَ الإِحيوانِ ، وَأزَالَ الحَرَجَ بِمُحَمَّدٍ - عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالزِّمَ الخَلِيقَةَ دِينَ
الإِسْلَامِ ، بِجَلَّةٍ وَحَرَمِهِ وَأَمْرِهِ وَنَهْيِهِ ، فَلَوْ دَبَّحُوا أَنْعَامَهُمْ فَأَكَلُوا مَا أَحَلَّ لَهُمْ فِي
التَّوْرَةِ وَتَرَكَوا مَا حَرَّمَ عَلَيْهِمْ فَهَلْ يَحِلُّ لَنَا؟
قال مالِكٌ فِي كِتَابِ مُحَمَّدٍ : هِيَ مُحْرَّمَةٌ وَقَالَ فِي سَمَاعٍ « المَبْسُوطُ » : هِيَ
مَحَلَّةٌ ؛ وَبِهِ قَالَ ابنُ نَافِعٍ .

(7/219)

وقال ابن القاسم : « أَكْرَهُهُ » وَالصَّحِيحُ جِلَّهُ ؛ لِحَدِيثِ جَوَابِ الشَّخْمِ الَّذِي رَوَاهُ
عَبْدُ اللهِ بِنِ مَغْفَلٍ .

قوله : « ذَلِكَ جَرَيْتَاهُم » فِيهِ أَرْبَعَةٌ أَوْجُهُ :
أحدهما : أَنَّهُ خَبْرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْدُوفٌ ، أَي : الأَمْرُ ذَلِكَ ، قاله الحُوفِيُّ ؛ وَمَكِّي وَأَبُو
البَقَاءِ .

الثاني : أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ ، والخبر ما بعده ، وَالعَائِدُ مَحْدُوفٌ ، أَي : ذَلِكَ جَرَيْتَاهُمُوهُ ،
قاله أَبُو البَقَاءِ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - وَفِيهِ صَعْفٌ ؛ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ حَذَفَ العَائِدَ

الْمَنْصُوبِ ، وقد تقدّم ما فيه في المائدة في قوله - تعالى { أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَةِ يَنْعُونَ } [المائدة : 50] وأيضاً فقدّر العائد مُتَّصِلاً ، وَيَنْعِي أَلَا يُقَدَّرُ إِلَّا مُتَّصِلاً ولكنه يَشْكُلُ حذفه ، وقد تقدّم تحقيقه في أوّل البقرة .
وقال ابن عطية : « ذلك في مَوْضِعِ رَفْعٍ » ولم يبيّن على أيّ الوجّهين المتقدّمين ، ويَنْعِي أَنْ يُحْمَلَ عَلَى الْأَوَّلِ ؛ لضعف الثاني .
الثالث : أنه مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ ، وهو ظاهر كلام الرّمحسري ؛ فإنه قال : « ذلك الجَزَاءُ جَزَيْتَاهُمْ وَتَحْرِيمُ الطَّيِّبَاتِ » ، وإلا أن هذا قَدْ يَنْحَدِثُ بما نقله ابن مالك ، وهو أَنَّ الْمَصْدَرَ إِذَا أُشِيرَ إِلَيْهِ ، وَجِبَ أَنْ يُتَّبَعَ بِذَلِكَ الْمَصْدَرُ ؛ فيقال : « صَرَبْتُ ذَلِكَ الصَّرَبَ » و « قُمْتُ هَذَا الْقِيَامَ » ولو قلت : « صَرَبْتُ زَيْدًا ذَلِكَ » و « قُمْتُ هَذَا » لم يَجْزِ ، ذكر ذلك في الرَّدِّ عَلَى مَنْ أَجَابَ عَنْ قَوْلِ الْمُتَنَبِّي : [الكامل]

2378- هَذِي ، بَرَزْتَ لَنَا فَهَجَّتِ رَسِيْسَا ... ثُمَّ انْصَرَفَتْ وَمَا شَفَيْتِ تَسِيْسَا فَإِنَّهُمْ لَحَنُوا الْمُتَنَبِّيَ ، من حيث إنه حَدَفَ حَرْفَ التَّدَاءِ مِنْ اسْمِ الْإِشَارَةِ ، إِذِ الْأَصْلُ : يَا هَذِي .
فأجابوا عنه : بَأْتَا لَا تُسَلِّمُ أَنْ « هَذِي » مُتَادِي ، بل [اسم] إشارة إلى الْمَصْدَرِ ، كَأَنَّهُ قَالَ : بَرَزْتَ هَذِي الْبَرَزَةَ .
فردّ ابن مالك هذا الجواب : بَأْتَا لَا يَتَّصِبُ اسْمُ الْإِشَارَةِ مُشَاراً بِهِ إِلَى الْمَصْدَرِ إِلَّا وَهُوَ مُتَبَوِّعٌ بِالْمَصْدَرِ .
وإذا سلّم هذا فيكون ظاهر قول الرّمحسري : « إنه مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ » مردوداً بما رُدَّ بِهِ الْجَوَابُ عَنْ بَيْتِ أَبِي الطَّيِّبِ ، إِلا أَنْ رُدَّ ابْنُ مَالِكٍ لَيْسَ بِصَحِيحٍ ؛ لورود اسم الإشارة مشاراً به إلى الْمَصْدَرِ غير متبوع به ؛ قال الشاعر : [الطويل]
2379- يَا عَمْرُو إِنَّكَ قَدْ مَلَيْتَ صَحَابَتِي ... وَصَحَابَتِيكَ إِحَالٌ ذَالِكَ قَلِيلٍ
قال التّحويّون : « ذالك » إشارة إلى مَصْدَرٍ « خال » المؤكّد له ، وقد أنشدّه هُوَ عَلَى ذَلِكَ .

(7/220)

الرابع : أنه مَنْصُوبٌ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ ثَانٍ قُدِّمَ عَلَى عَامِلِهِ ؛ لِأَنَّ « جَرَى » يَتَعَدَّى لِأَتَيْنِ ، وَالتَّقْدِيرُ : جَزَيْتَاهُمْ ذَلِكَ التَّحْرِيمِ ، وَقَالَ أَبُو الْقَاءِ وَمَكِّي إِنَّهُ فِي مَوْضِعِ تَصْبِ ب « جَزَيْتَاهُمْ » وَلَمْ يُبَيَّنَّا عَلَى أَيِّ وَجْهِ انْتَصَبَ : هَلْ عَلَى الْمَفْعُولِ الثَّانِي أَوْ الْمَصْدَرِ ؟

فصل في معنى قوله « جزيناهم بغيرهم »
والمعنى : إنما حَصَصْنَا لَهُمْ بِهَذَا التَّحْرِيمِ جَزَاءً عَلَى بَعْضِهِمْ ، وَهُوَ قَتْلُهُمُ الْأَنْبِيَاءَ ، وَأَخْذُهُمُ الرِّبَا ، وَأَكْلُهُمْ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ ، وَنُظَيْرُهُ قَوْلُهُ - تعالى - : { قَبِضْ لِمَنْ الذِّينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ } [النساء : 160] .

قوله : « وَإِنَّا لَصَادِقُونَ » مَعْمُولَةٌ مَحْدُوفَةٌ ، أَي : لَصَادِقُونَ فِي إِتْمَامِ جَزَائِهِمْ فِي الْآخِرَةِ ؛ إِذَا هُوَ تَعْرِيفٌ بِكَذِبِهِمْ حَيْثُ قَالُوا : نَحْنُ مُقْتَدُونَ فِي تَحْرِيمِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ بِإِسْرَائِيلَ ، وَالْمَعْنَى : الصَّادِقُونَ فِي إِخْبَارِنَا عَنْهُمْ ذَلِكَ ، وَلَا يُقَدَّرُ لَهُ مَعْمُولٌ ، أَي : مِنْ شَأْنِنَا الصِّدْقِ .

قوله : « فَإِنْ كَذَّبُوكَ » [الصّمير في « كَذَّبُوكَ »] الظاهر عودُه على اليهود ؛

لأنهم أقرب مذكور .
وقيل : يعود على المُشِيرِكِينَ ، لتقدُّم الكلام معهم في قوله : { تَبَيَّنُوا يَعْلَمُ } [الأنعام : 143] و { أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ } [الأنعام : 144] والمعنى : فإن كذَّبوك في ادِّعَاءِ التَّبُوءِ والرِّسَالَةِ « فَقُلْ رَبُّكُمْ ذُو رَحْمَةٍ وَاسِعَةٍ » فلذلك لا يُعَجَّلُ عليكم بالعُقُوبَةِ ، ثم أخبرهم بما أعدَّ لهم ، من العذاب في الآخرة ، و « لا يردُّ بأسه » أي إذا جاء الوقت .
وقوله : « دُو رَحْمَةٍ » جيء بهذه الحُمَلَةِ اسْمِيَّةً ، ويقولون « ولا يردُّ بأسه » فِعْلِيَّةً [تَبَيَّنُوا] على مُبَالَغَةٍ سَعَةِ الرَّحْمَةِ ؛ لأنَّ الاسْمِيَّةَ أدلُّ على التَّبَيُّنِ والتَّوَكُّيدِ مِنَ الْفِعْلِيَّةِ .
قوله : « عن القَوْمِ الْمُجْرِمِينَ » يحتمل أن يكون من وَضَعِ الظَّاهِرِ مَوْضِعَ الْمُضْمَرِ [تنبيهاً على التَّسْجِيلِ عَلَيْهِمْ بِذَلِكَ ، وَالْأَصْلُ : وَلَا يَرُدُّ بِأَسْهُ عَنْكُمْ . وقال أبو البقاء : « فإن كذَّبوك » شُرْطٌ ، جوابه : « فَقُلْ رَبُّكُمْ ذُو رَحْمَةٍ وَاسِعَةٍ » والتقديرُ : « فقل بصَّحَّ عَنْكُمْ بِتَأْخِيرِ الْعُقُوبَةِ » وهذا تفسير معنى لا إعراب .

(7/221)

سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ
كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ حَتَّى دَافُوا بِأَسْنَانِهِمْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ
لَا إِنَّا تَبَتُّعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَحْرُصُونَ (148) قُلْ قَلِيلٌ الْحُجَّةُ أَلْبَالِغَةُ قَلْوِ
شَاءَ لَهَذَاكُمْ أَجْمَعِينَ (149)

لما حكى عن أهل الجاهلية إقدامهم على الحكم في دين الله بغير دليل حكى
عُدْرَهُمْ فِي كُلِّ مَا يُفْعَلُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْكُفْرِيَّاتِ ، فيقولون : لَوْ شَاءَ اللَّهُ مِنَّا أَلَا
تَكْفُرُ ، لَمَتَّعْنَا عَنْ هَذَا الْكُفْرِ ، وَحَيْثُ لَمْ يَمْتَعْنَا عَنْهُ ، ثَبَتَ أَنَّهُ مُرِيدٌ لَذَلِكَ ، وَإِذَا
أَرَادَهُ مِنَّا ، امْتَنَعَ مِنَّا تَرْكُهُ ، فَكُنَّا مَعْدُورِينَ فِيهِ .
واعلم أن الْمُعْتَرِلةَ اسْتَدَلُّوا بِهَذِهِ الْآيَةِ عَلَى مَذْهَبِهِمْ مِنْ سَبْعَةِ أَوْجُهٍ :
أحدها : أنه - تعالى - حكى عن الكفار صريح قول المُجْبِرَةِ ، وهو قولهم : « لَوْ
شَاءَ اللَّهُ مِنَّا أَلَا نُشْرِكُ ، لَمْ نُشْرِكْ » ، وَإِنَّمَا حَكَاهُ عَنْهُمْ فِي مَعْرِضِ الدَّمِّ
وَالْقَبْحِ ، فَوَجِبَ كَوْنُ هَذَا الْمَذْهَبِ مَذْمُومًا بِاطِّلَاقٍ .
وثانيها : أنه - تبارك وتعالى - قال بَعْدَهُ : « كَذَّبَ » وفيه قراءتان : التَّخْفِيفُ
والتثْقِيلُ .

أما قراءة التخفيف : فهي تَصْرِيحٌ بِأَنَّهُمْ قَدْ كَذَّبُوا فِي ذَلِكَ الْقَوْلِ ، وَذَلِكَ يَدُلُّ
عَلَى أَنَّ قَوْلَ الْمُجْبِرَةِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ كَذْبٌ .
وَأَمَّا قِرَاءَةُ التَّشْدِيدِ : فَلَا يُمْكِنُ حَمْلُهَا عَلَى أَنَّ الْقَوْمَ اسْتَوْجَبُوا الدَّمَ بِسَبَبِ أَنَّهُمْ
كَذَّبُوا هَذَا الْمَذْهَبَ ؛ لِأَنَّ لَوْ حَمَلْنَا الْآيَةَ عَلَيْهِ ، لَكَانَ هَذَا الْمَعْنَى ضِدًّا لِلْمَعْنَى
الَّذِي دُلَّ عَلَيْهِ قِرَاءَةُ « كَذَّبَ » بِالتَّخْفِيفِ ، فَتَصِيرُ إِحْدَى الْقِرَاءَتَيْنِ ضِدًّا لِأُخْرَى
، وَإِذَا بَطُلَ ذَلِكَ ، وَجِبَ حَمْلُهُ عَلَى أَنَّ الْمَرَادَ مِنْهُ : عَلَى أَنَّ كُلَّ مَنْ كَذَّبَ نَبِيًّا
مِنَ الْأَنْبِيَاءِ فِي الزَّمَانِ الْمُتَقَدِّمِ ، فَإِنَّمَا كَذَّبَهُ بِهَذَا الطَّرِيقِ ؛ لِأَنَّهُ يَقُولُ : « الْكُلُّ
بِمَشِيئَةِ اللَّهِ ، فَهَذَا الَّذِي أَنَا عَلَيْهِ مِنَ الْكُفْرِ إِنَّمَا حَصَلَ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ - تَعَالَى - ،
فَلَمْ يَمْتَعْنِي مِنْهُ » وَإِذَا حَمَلْنَا الْآيَةَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ ، صَارَتِ الْقِرَاءَةُ بِالتَّشْدِيدِ
مُؤَكِّدَةً لِلْقِرَاءَةِ بِالتَّخْفِيفِ ، فَيَصِيرُ مَجْمُوعُ الْقِرَاءَتَيْنِ دَالًّا عَلَى إِبْطَالِ قَوْلِ

المُجَبَّرَة .
وثالثها : قوله - تبارك وتعالى - بعده : { حَتَّى دَاقُوا بِأَسَنَاتِنَا } وذلك يدلُّ على أنَّهم ساءوا بوجوب الوعيد من الله؛ بذهائهم إلى هذا الوجه.
ورابعها : قوله - تعالى - بعده : { قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا } وهذا استفهامٌ على وجه الإنكار ، وذلك يدلُّ على أنَّ هذا القائل بهذا القول ليس له فيه حُجَّة ، فدلَّ على فساده؛ لأنَّ الحقَّ على القولِ به دليل .
وخامسها : قوله - تعالى - بعده : « إِنَّ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ » مع أنه - تعالى - دم الظنَّ بقوله - تعالى - { إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الحقِّ شَيْئًا } [يونس : 36] ونظائره .
وسادسها : قوله : { وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ } ، والخرص أكبر أنواع الكذب ، قال - تعالى - : { قُتِلَ الْخِرَاصُونَ } [الذاريات : 10] .
وسابعها : قوله - تعالى - بعده : { قُلْ قَلِيلٌ الْحِجَّةُ الْبَالِغَةُ } وتقديره : أنَّهم احتجوا في دفع دعوى الأنبياء على أنفسهم بأن قالوا : كل ما حصل فهو بمشيئة الله - تعالى - ، وإذا شاء الله مِنَّا ذلك ، فكيف يمكننا تركه؟ وإذا كنا عاجزين عن تركه ، فكيف يأمرنا بتركه؟ وهل في وسعنا وطاقتنا أن نأتي بفعل على خلاف مشيئة الله - تعالى - ، فهذا هو حجة الكفار على الأنبياء ، فقال - تعالى - { قُلْ قَلِيلٌ الْحِجَّةُ الْبَالِغَةُ } وذلك من وجهين :
الأول : أنه - تعالى - أعطاكم عقولاً كاملة ، وأفهاماً وافيةً ، وآذاناً سامعةً ، وعيوناً باصرةً ، وأقدركم على الخير والشرِّ ، وأزال الأعداء والموانع بالكلية عنكم ، فإن شئتم ذهبتم إلى الحيات ، وإن شئتم ذهبتم إلى عمَلِ المعاصي والمنكرات ، وهذه القدرية والممكنة معلومة الثبوت بالضرورة ، ورؤال الموانع والعوائق معلوم الثبوت أيضاً بالضرورة ، وإذا كان الأمر كذلك ، كان ادعائكم أنَّكم عاجزون عن الإيمان والطاعة دعوى باطلة ، فثبت بما ذكرنا أنه ليس لكم ، على الله حُجَّة ، بل لله الحجة البالغة عليكم .

(7/222)

الوجه الثاني : أنكم تقولون : لو كانت أفعالنا واقعة على خلاف مشيئة الله - تعالى ، لكانت قد غلبت الله وقهرتاه ، وأتينا بالفعل على مصادته ، وذلك يوجب كونه عاجزاً ضعيفاً ، وذلك يفدح في كونه إلهاً ، فأجاب الله - تبارك وتعالى - عنه : بأنَّ العجز والضعف إنما يلزم إذا لم يكن قادراً [على حملهم على الإيمان والطاعة على سبيل القهر والإلجاء ، وأنا قادرٌ] على ذلك ، وهو المراد من قوله : « قَلَوْ شَاءَ لَهْدَاكُمْ أَجْمَعِينَ » ، إلا أني لا أحملك على الإيمان والطاعة على سبيل القهر والإلجاء؛ ن ذلك يبطل الحكمة المطلوبة من التكليف ، فثبت بهذا البيان أن الذي يقولونه من أننا لو أتينا بعمَلِ على خلاف مشيئة الله - تعالى - فإنه يلزم منه كونه - تعالى - عاجزاً ضعيفاً ، كلام باطل .
قال ابن الخطيب : والجواب المعتمد في هذا الباب أن تقول : إن هذه السورة من ألوهها إلى آخرها تدلُّ على صحة قولنا ومذهبنا ونقلنا في كل آية ما يدكرونه من التاويلات ، وأجبتنا عنها بأجوبة واضحة قوية مؤكدة بالدلائل العقلية القاطعة .

وإذا ثبت هذا؛ فنقول : إنه - تبارك وتعالى - حكى عن القوم بأنهم قالوا : « لَوْ شَاءَ اللهُ مَا أَشْرَكْنَا » ثم ذكر عقبيه « كذلك كذب الذين من قبلهم » فهذا يدلُّ

على أن القوم قالوا : لَمَّا كَانَ الْكُلُّ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ وَتَقْدِيرِهِ : « ان التَّكْلِيفَ عَبَثًا ، فَكَانَتْ دَعْوَى الْأَنْبِيَاءِ بَاطِلَةً ، وَبُيُوتُهُمْ وَرِسَالَتُهُمْ بَاطِلَةً ، ثُمَّ إِنَّ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - بَيَّنَّ أَنَّ التَّمَسُّكَ بِهَذَا الطَّرِيقِ فِي إِبْطَالِ الثُّبُوتِ بَاطِلٌ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ إِلَهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ وَيَحْكُمُ مَا يُرِيدُ ، وَلَا أَعْتَرِضُ لِأَحَدٍ عَلَيْهِ ، فَهُوَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - يَشَاءُ الْكُفْرَ مِنَ الْكَافِرِ ، وَمَعَ هَذَا يَبْعَثُ إِلَيْهِ الْأَنْبِيَاءَ ، وَيَأْمُرُهُ بِالْإِيمَانِ ، وَوَرُودِ الْأَمْرِ عَلَى خِلَافِ الْإِرَادَةِ غَيْرَ مُمْتَنِعٍ .

فَالْحَاصِلُ : أَنَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - بَيَّنَّ أَنَّ هَذَا الِاسْتِدْلَالَ فَاسِدٌ بِبَاطِلٍ ؛ فَإِنَّهُ لَا يَلْتَزِمُ مِنْ ثُبُوتِ الْمَشِيئَةِ لِلَّهِ فِي كُلِّ الْأُمُورِ عَلَى دَفْعِ دَعْوَةِ الْأَنْبِيَاءِ فَيَكُونُ الْحَاصِلُ : أَنَّ هَذَا الِاسْتِدْلَالَ بَاطِلٌ [وَليْسَ فِيهِ الْبَيِّنَةُ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْقَوْلَ بِالْمَشِيئَةِ بَاطِلٌ] .

(7/223)

فَإِنْ قَالُوا : إِنَّ هَذَا الْعُذْرَ إِنَّمَا يَسْتَقِيمُ إِذَا قَرَأْنَا قَوْلَهُ - تَعَالَى - « كَذَلِكَ كَذَّبَ » بِالتَّشْدِيدِ ، وَأَمَّا إِذَا قَرَأْتَاهُ بِالتَّخْفِيفِ ، فَإِنَّهُ يَسْقُطُ هَذَا الْعُذْرُ بِالكَلْبِيَّةِ ، فَنَقُولُهُ : فِيهِ وَجْهَانُ :

الأول : أَنَا نَمْنَعُ صِحَّةَ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ ؛ وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ أَنَّا بَيَّنَّا أَنَّ هَذِهِ السُّورَةَ مِنْ أُولَاهَا إِلَى آخِرِهَا تَدُلُّ عَلَى قَوْلِنَا ، فَلَوْ كَانَتْ هَذِهِ الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ دَالَّةً عَلَى قَوْلِهِمْ لَوْعَ التَّنَاقُضِ ، وَيَخْرُجُ الْقُرْآنُ عَنْ كَوْنِهِ كَلَامًا - لِلَّهِ - تَعَالَى - ، وَيَنْدَفِعُ هَذَا التَّنَاقُضُ بِالْأَنْقَبَلِ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ .

والثاني : سَلَّمْنَا صِحَّةَ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ ، لَكِنْ تَحْمِلُهَا عَلَى أَنَّ الْقَوْمَ كَذَّبُوا فِي أَنَّهُ يَلْتَزِمُهُ مِنْ ثُبُوتِ مَشِيئَةِ اللَّهِ - تَعَالَى - فِي كُلِّ أَعْمَالِ الْعِبَادِ ، سُقُوطِ ثُبُوتِ الْأَنْبِيَاءِ وَيُطْلَانُ دَعْوَتُهُمْ وَإِذَا حَمَلْتَاهُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ ، لَمْ يَبْقَ لِلْمُعْتَرِ لَةِ تَمَسُّكَ بِهَذِهِ الْآيَةِ .

ومِمَّا يَقْوَى مَا ذَكَرْتَاهُ : مَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ؛ قِيلَ لَهُ بَعْدَ ذَهَابِ بَصَرِهِ : مَا تَقُولُ فِيمَنْ يَقُولُ : لَا قَدْرَ؟ فَقَالَ : إِنْ كَانَ فِي النَّبِيِّ مِنْهُمْ أَحَدٌ أَتَيْتُ عَلَيْهِ وَبِلَهُ أَمَا يَقُولُ اللَّهُ : { إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ } [القمر : 49] { إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَى وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآتَاهُمْ } [يس : 12] .

وقال ابن عباس : « أول ما خلق الله القلم ، فقال له : اكتب ، فَجَرَى الْقَلَمُ فَكُتِبَ بِمَا يَكُونُ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ » وَقَالَ - صَوَاتِ اللَّهِ وَسَلَامِ عَلَيْهِ - : « الْمُكَدِّبُونَ بِالْقَدْرِ مَجُوسٌ هَذِهِ الْأُمَّةُ » .

قوله : « وَلَا أَبَاؤُنَا » عَطَفَ عَلَى الصَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ الْمُنْصِلِ ، وَزَعَمَ سَبِوْبَهُ : أَنَّ عَطْفَ الظَّاهِرِ عَلَى الْمُضْمَرِ الْمَفُوعِ فِي الْفِعْلِ قَبِيحٌ ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ : « قَمْتُ وَزَيْدٌ » ؛ لِأَنَّ الْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ أَصْلٌ وَالْعَطْفُ قَرْعُ الْمُضْمَرِ ، وَالْمُظْمَرُ ، وَالْمُظْهَرُ قَوِيٌّ فَحَعْلُهُ قَرْعًا لِلضَّعِيفِ لَا يَجُوزُ ، وَإِذَا عُرِفَ هَذَا فَتَقُولُ : إِنْ جَاءَ الْكَلَامُ فِي جَانِبِ الْإِبْتِاتِ ؛ وَجِبَ تَأْكِيدِ الْمُضْمَرِ فَتَقُولُ : « أَنَا وَزَيْدٌ » ، وَإِنْ جَاءَ فِي جَانِبِ التَّيْقِينِ قُلْتَ : « مَا قَمْتُ وَلَا زَيْدٌ » وَإِذَا تَبَيَّنَ هَذَا ؛ فَتَقُولُ : قَوْلُهُ : { لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا } فَعَطَفَ قَوْلُهُ : « وَلَا أَبَاؤُنَا » عَلَى قَاعِلِ الصَّمِيرِ فِي قَوْلِهِ : « مَا أَشْرَكْنَا » وَلَمْ يَأْتِ هُنَا بِتَأْكِيدِ بَصْمِيرِ رَفْعِ مُنْفَصِلِ ، وَلَا قَاصِلِ بَيْنَ الْمُتَعَاظِفِينَ اِكْتِفَاءً بُوْجُو « لَا » الزَّائِدَةَ لِلتَّأْكِيدِ قَاصِلَةً بَيْنَ حَرْفِ الْعَطْفِ وَالْمَعْطُوفِ ، وَهَذَا هُوَ عَلَى قَوَاعِدِ الْبَصْرِيِّينَ ، وَأَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَلَا يَسْتَرِطُونَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ إِثْقَانُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ .

وفي هذه الآية لم يُؤكِّد الضمير ، وفي آية النَّحْلُ أَكَّد؛ فقال تعالى : { مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ نَحْنُ وَلَا آبَاؤُنَا } [النحل : 35] وهناك أيضاً قال : « مِنْ دُونِهِ » مَرَّتَيْنِ وَهنا قَالَهَا مَرَّةً وَاحِدَةً ، فقال أَبُو حَيَّان : « لَأَنْ لَفْظَ « الْعِبَادَةُ » يَصِحُّ أَنْ يُنْسَبَ إِلَى إِفْرَادِ اللَّهِ بِهَا ، وَهَذَا لَيْسَ بِمُسْتَكْرٍ ، بَلِ الْمُسْتَكْرُ عِبَادَةُ غَيْرِ اللَّهِ ، أَوْ شَيْءٍ مَعَ اللَّهِ ، فَنَاسِبٌ هُنَا ذِكْرُ « مِنْ دُونِهِ » مَعَ الْعِبَادَةِ ، وَأَمَّا لَفْظُ « مَا أَشْرَكْنَا » فَالِإِشْرَاكُ يَدُلُّ عَلَى إِنْتَابِ شَرِيكَ ، فَلَا يَتْرَكُ مَعَ هَذَا الْفِعْلِ لَفْظُ « مِنْ دُونِهِ » لَوْ كَانَ التَّرْكِيبُ فِي غَيْرِ الْقُرْآنِ : « مَا أَشْرَكْنَا مِنْ دُونِهِ » [لَمْ يَصِحَّ الْمَعْنَى .

(7/224)

وَأَمَّا « مِنْ دُونِهِ » الثَّانِيَةِ ، فَالِإِشْرَاكُ يَدُلُّ عَلَى تَحْرِيمِ شَيْءٍ وَتَحْلِيلِ شَيْءٍ ، فَلَمْ يَخْتِجْ إِلَى لَفْظِ « مِنْ دُونِهِ » [وَأَمَّا لَفْظَ الْعِبَادَةِ فَلَا يَدُلُّ عَلَى تَحْرِيمِ شَيْءٍ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ لَفْظُ « أَشْرَكَ » فَقَبِدْ بِقَوْلِهِ : « مِنْ دُونِهِ » وَلَمَّا حَذَفَ « مِنْ دُونِهِ » هُنَا تَأْسَبُ أَنْ يُحَذَفَ « نَحْنُ » لِيَطْرُدَ التَّرْكِيبُ فِي التَّخْفِيفِ . قَالَ شَهَابُ الدِّينِ : « وَفِي هَذَا الْكَلَامِ تَطَرُّ لِيَخْفَى » .

قَوْلُهُ : « مِنْ شَيْءٍ » « مِنْ » زَائِدَةٌ فِي الْمَفْعُولِ ، أَي : مَا حَرَّمْنَا شَيْئاً ، وَ « مِنْ دُونِهِ » مُتَعَلِّقٌ بِ « حَرَّمْنَا » أَي : مَا حَرَّمْنَا مِنْ غَيْرِ إِذْنِهِ لَنَا فِي ذَلِكَ . قَوْلُهُ : « وَكَذَلِكَ » نَعْتٌ لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ ، أَي : مِثْلُ التَّكْذِيبِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ فِي قَوْلِهِ : « فَإِنْ كَذَّبُوكَ » . وَقُرِئَ : « كَذَّبَ » بِالتَّخْفِيفِ .

وَقَوْلُهُ : « حَتَّى دَافُوا » جَاءَ بِهِ لِامْتِدَادِ التَّكْذِيبِ وَقَوْلُهُ : « مِنْ عِلْمٍ » يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً وَ « عِنْدَكُمْ » خَبَرٌ مُقَدَّمٌ ، وَأَنْ يَكُونَ قَاعِلاً بِالظَّرْفِ ؛ لِاعْتِمَادِهِ عَلَى الْاسْتِفْهَامِ ، وَ « مِنْ » زَائِدَةٌ عَلَى كَلِمَةِ التَّقْدِيرِ . وَقَرَأَ النَّحَّيْ وَابْنُ وَثَابٍ : « إِنْ يَتَّبِعُونَ » بِبَاءِ الْعَيْبَةِ . قَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ وَهَذِهِ قِرَاءَةٌ شَادَّةٌ يُضَعِّفُهَا قَوْلُهُ : « وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَحْرُصُونَ » يَعْنِي : أَنَّهُ أَتَى بَعْدَهَا بِالْخِطَابِ فَبَعُدَتِ الْعَيْبَةُ ، وَقَدْ يُجَابُ عَنْهُ بِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ بَابِ الْإِتِّقَاتِ .

قَوْلُهُ : « قُلْ قَلِيلٌ » بَيْنَ « قُلْ » وَبَيْنَ « قَلِيلٌ » شَيْءٌ مَحْذُوفٌ ، فَقَدَّرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ شَرْطاً؛ جَوَابَهُ؛ قَلِيلٌ؛ قَالَ : « فَإِنْ كَانَ الْأَمْرُ كَمَا رَعَمْتُمْ مِنْ كَوْنِكُمْ عَلَى مَشِيئَةِ اللَّهِ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ » . وَقَدَّرَهُ غَيْرُهُ جُمْلَةً اسْمِيَّةً ، وَالتَّقْدِيرُ : قُلْ أَنْتُمْ لَا حُجَّةَ لَكُمْ عَلَى مَا ادَّعَيْتُمْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ عَلَيْكُمْ ، وَالْحُدَّةُ الْبَالِغَةُ : هِيَ الَّتِي تَقْطَعُ عِذْرَ الْمَحْجُوجِ ، وَتَطْرُدُ الشُّكَّ عَمَّنْ تَطَرُّ فِيهَا .

قَوْلُهُ : { فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ } .

اِحْتِجَ بِهِ أَهْلُ السُّنَّةِ عَلَى أَنَّ الْكَلِمَةَ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ - تَعَالَى ؛ لِأَنَّ كَلِمَةَ « لَوْ » فِي اللُّغَةِ تُفِيدُ ائْتِيقَاءَ الشَّيْءِ لِائْتِيقَا غَيْرِهِ ، فَدَلَّ هُنَا عَلَى أَنَّهُ - تَعَالَى - مَا شَاءَ أَنْ يَهْدِيَهُمْ وَمَا هَدَاهُمْ أَيْضاً ، وَتَقْرِيرُهُ بِالذَّلِيلِ الْعَقْلِيِّ : أَنَّ قُدْرَةَ الْكَافِرِ عَلَى الْكُفْرِ إِنْ لَمْ تَكُنْ قُدْرَةً عَلَى الْإِيمَانِ ، فَاللَّهُ - تَعَالَى - عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ مَا أَقْدَرَهُ عَلَى الْإِيمَانِ ، فَلَوْ شَاءَ الْإِيمَانُ مِنْهُ ، فَقَدَّ شَاءَ الْفِعْلُ مِنْ غَيْرِ قُدْرَةٍ عَلَى الْفِعْلِ ، وَذَلِكَ مُحَالٌ ، وَمَشِيئَةُ الْمُحَالِ مُحَالٌ ، وَإِنْ كَانَتْ الْقُدْرَةُ عَلَى الْكُفْرِ قُدْرَةً عَلَى الْإِيمَانِ ، تَوَقَّفَ رُجْحَانُ أَحَدِ الطَّرَفَيْنِ عَلَى حُصُولِ الدَّاعِيَةِ الْمُرَجَّحَةِ .

فإن قُلْنَا : إنه - تعالى - خلق تلك الدَّاعِيَةَ الْمُرَجَّحَةَ ، مع الْفُدْرَةَ ، وَمَجْمُوعُهُمَا للفعل ، فَحَيْثُ لم يَحْضُرِ الْفِعْلُ ، عَلِمْنَا أن تلك الدَّاعِيَةَ لم تَحْضُرْ ، وإذا لم تَحْضُرْ ، امتنع منه فعل الإيمان ، وإذا امتنع ذلك منه ، امتنع أن يُرِيدَهُ اللهُ مِنْهُ ؛ لأن إِرَادَةَ الْمُحَالِ مُحَالٌ مُمْتَنِعٌ ، فثبت أن ظَاهِرَ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ دَلٌّ عَلَى أَنَّهُ مَا أَرَادَ الْإِيمَانَ مِنَ الْكَافِرِ ، وَلَا بُرْهَانَ الْعَقْلِيِّ الَّذِي قَرَّرْتَاهُ يدل عليه أيضاً ، فَبَطَلَ قَوْلُهُمْ من كُلِّ الْوُجُوهِ .

فإن قالوا : تَحْمِلُ هذه الآية على مَشَبَّهَةِ الْإِلْجَاءِ . فنقول : هذا التَّأْوِيلُ إنما يَحْسُونِ الْمَصِيرَ إِلَيْهِ : لو تَبَتَّ بِالْبُرْهَانِ الْعَقْلِيِّ امْتِنَاعُ الْحَمْلِ عَلَى [ظَاهِرِ هَذَا الْكَلَامِ ، أَمَا لو قَامَ الْبُرْهَانُ الْعَقْلِيُّ عَلَى] أن الْحَقَّ ليس إلا ما دلَّ عليه هذا الظاهر ، فكيف يُصَارُ إِلَى التَّأْوِيلِ ؟ ثم نقول : التَّأْوِيلُ بِاطِلٌ لَوْجُوهُ :

الأولُ : أن هذا الكلام لا بُدَّ فِيهِ من إِضْمَارٍ ، وَالتَّقْدِيرُ : ولو سَاءَ اللهُ الْهِدَايَةَ لِهَذَاكُمْ ، وَأَنْتُمْ تَقُولُونَ : التَّقْدِيرُ : لو سَاءَ اللهُ الْهِدَايَةَ عَلَى سَبِيلِ الْإِلْجَاءِ لِهَذَاكُمْ ، فَإِضْمَارُكُمْ أَكْثَرَ ، فَكَانَ قَوْلُكُمْ مَرْجُوحاً .
الثاني : أنه - تبارك وتعالى - يُرِيدُ مِنَ الْكَافِرِ الْإِيمَانَ الْاِخْتِيَارِيَّ ؛ وَالْإِيمَانَ الْحَاصِلَ بِالْإِلْجَاءِ ، غير الإيمان الْحَاصِلِ بِالْاِخْتِيَارِ ، وَعَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ : يلزم كَوْنُهُ - تعالى - عاجزاً عن تَحْصِيلِ مَرَادِهِ ؛ لِأَنَّ مَرَادَهُ الْإِيمَانَ الْاِخْتِيَارِيَّ ، وَأَنَّهُ لَا يَقْدِرُ الْبُتَّةَ عَلَى تَحْصِيلِهِ ، فَكَانَ الْقَوْلُ بِالْعَجْزِ لَازِمًا .
الثالث : أن هذا الكلام موقوفٌ عَلَى الْفَرْقِ بَيْنَ الْإِيمَانِ الْحَاصِلِ بِالْاِخْتِيَارِ ، وَبَيْنَ الْإِيمَانِ الْحَاصِلِ بِالْإِلْجَاءِ .

أما الإيمان الْحَاصِلُ بِالْاِخْتِيَارِ فإنه يَمْتَنِعُ حُضُورُهُ إِعْنَدَ دَاعِيَةٍ جَارِمَةٍ ، وَإِرَادَةُ لَازِمَةٌ ، فَإِنَّ الدَّاعِيَةَ الَّتِي يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا حُضُورُ الْفِعْلِ ؛ إِمَّا أَنْ تَكُونَ بِحَيْثُ يَجِبُ تَرْتَّبُ الْفِعْلِ عَلَيْهَا ، أَوْ لَا يَجِبُ ، فَإِنْ وَجَبَ ، فَهِيَ الدَّاعِيَةُ الصَّرُورِيَّةُ ، وَحِينَئِذٍ لَا يَبْقَى بَيْنَهَا وَبَيْنَ الدَّوَاعِيِ الْحَاصِلَةِ بِالْإِلْجَاءِ فَرْقٌ ، وَإِنْ لَمْ يَجِبْ يَتَرْتَّبُ الْفِعْلُ ، فَحِينَئِذٍ يَهْكِنُ تَخَلُّفُ الْفِعْلِ عَنْهَا ، فَلْيَفْرِضْ تَرَاةَ ذَلِكَ الْفِعْلِ مُتَخَلِّفاً عِنَّا ، وَتَارَةً غَيْرَ مُتَخَلِّفٍ ، فَامْتِنَاعُ الْوَقْتَيْنِ عَنِ الْآخِرِ لَا بُدَّ وَأَنْ يَكُونَ لِمَرْجَحٍ زَائِدٍ ، فَالْحَاصِلُ قَبْلَ ذَلِكَ مَا كَانَ تَمَامَ الدَّاعِيَةِ ، وَقَدْ فَرَضْنَا كَذَلِكَ ، هَذَا خَلْفٌ ، ثُمَّ انْضَمَّ هَذَا الْقَيْدُ الزَّائِدُ وَجِبَ الْفِعْلُ ، لَمْ يَبْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّرُورَةِ فَرْقٌ ، فَإِنْ لَمْ يَجِبْ ، أَفْتَقَرَ إِلَى قَيْدٍ زَائِدٍ ، وَلِزِمَ التَّسْلُسُ وَهُوَ مُحَالٌ ؛ فَتَبَتَّانِ الْفَرْقُ الَّذِي دَكَّرُوهُ بَيْنَ الدَّاعِيَةِ الْاِخْتِيَارِيَّةِ وَبَيْنَ الدَّاعِيَةِ الصَّرُورِيَّةِ ، وَإِنْ كَانَ فِي الظَّاهِرِ مَعْتَبَرًا ، إِلَّا أَنَّهُ عِنْدَ التَّحْقِيقِ وَالبَحْثِ لَا يَبْقَى لَهُ مَحْضُولٌ .

قُلْ هَلْ مَسَّكُمْ بِشَيْءٍ مِمَّا كَفَرْتُمْ بِهِ مِنْ قَبْلِ هَذَا إِذْ جَاءَكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى وَالنُّورِ فَلَا تُشْهِدُوهُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَهُمْ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ (150)

قوله : { قُلْ هَلَمْ تُشْهَدَآءَكُمْ } « هَلَمْ » هنا اسْمُ فِعْلٍ مَعْنَى « أَحْضَرُوا » ، و « شُهِدَآءَكُمْ » مَفْعُولٌ بِهِ ؛ فَإِنَّ اسْمَ الْفِعْلِ يَعْمَلُ عَمَلٌ مُسَمَّاهُ مِنْ تَعَدُّ وَكُرُومٍ .
وَأَعْمَلُ أَنْ « هَلَمْ » فِيهَا لَعْنَانٌ : لُغَةُ الْحِجَازِيِّينَ ، وَلُغَةُ التَّمِيمِيِّينَ :
فَأَمَّا لُغَةُ الْحِجَازِ : فَإِنَّهَا فِيهَا بَصِيعَةٌ وَاحِدَةٌ سِوَاهُ اسْتَدَتْ لِمُفْرَدٍ أَمْ مُتْنَى أَمْ مَجْمُوعٍ أَمْ مُؤنثٍ ، نَحْوُ : هَلَمْ يَا رَيْدٌ ، يَا رَيْدَانٌ ، يَا رَيْدُونَ ، يَا هَيْدٌ ، يَا هَيْدَانٌ ، يَا هَيْدَاتٍ ، وَهِيَ عَلَى هَذِهِ اللَّغَةِ عَنِ النَّحَاةِ اسْمُ فِعْلٍ ؛ لِعَدَمِ تَغْيِيرِهَا ، وَالتَّزَمَتْ الْعَرَبُ فَتْحَ الْمِيمِ عَلَى هَذِهِ الْأَفْعَالِ ، قِيْقَالٌ : هَلَمَّا ، هَلْمُوا هَلْمِي ، هَلْمَمَنَّ .
وَقَالَ الْفَرَاءُ : « يُقَالُ هَلَمَّيْنِ يَا نِسْوَةَ » وَهِيَ عَلَى هَذِهِ اللَّغَةِ فَعْلٌ صَرِيحٌ لَا يَتَصَيَّرُ ؛ هَذَا قَوْلُ الْجَمْهُورِ ، وَقَدْ خَالَفَ بَعْضُهُمْ فِي فِعْلِيَّتِهَا عَلَى هَذِهِ اللَّغَةِ ؛
وَلَيْسَ بِشَيْءٍ ، وَالتَّرَمَّتِ الْعَرَبُ أَيْضاً فِيهَا عَلَى لُغَةِ تَمِيمٍ فَتَحَ الْمِيمِ إِذَا كَانَتْ مُسْتَدَةً لِضَمِيرِ الْوَاحِدِ الْمَذْكَرِ ، وَلَمْ يُجِزُوا فِيهَا مَا أَجَازُوا فِي رَدِّ وَشَدِّ مِنَ الصَّمِّ وَالْكَسْرِ .

وَاخْتَلَفَ النُّحَوِيُّونَ فِيهَا : هَلْ هِيَ بَسِيطَةٌ أَوْ مَرْكَبَةٌ ؟ ثُمَّ الْقَائِلُونَ بِتَرْكِيْبِهَا اخْتَلَفُوا فِيمَا رُكِبَتْ مِنْهُ : فَجَمْهُورُ الْبَصْرِيِّينَ عَلَى أَنَّهَا مَرْكَبَةٌ مِنْ « هَا » الَّتِي لِلتَّنْبِيهِ ، وَمِنْ « الْمَمِّ » أَمْراً مِنْ لَمْ يَلْمُ ، فَلَمَّا رُكِبَتْ حُذِفَتْ أَلْفُهَا لِكثْرَةِ الْاسْتِعْمَالِ ، وَسَقَطَتْ هَمْزَةُ الْوَصْلِ ؛ لِالاسْتِعْنَاءِ عَنْهَا بِحَرَكَةِ الْمِيمِ الْمُنْقُولَةِ إِلَيْهَا لِأَجْلِ الْإِدْغَامِ ، وَأَدْغَمَتِ الْمِيمُ فِي الْمِيمِ ، وَبُنِيَتْ عَلَى الْفَتْحِ .
وَقِيلَ : بَلْ نُقِلَتْ حَرَكَةُ الْمِيمِ لِلَامِ ، فَسَقَطَتْ الْهَمْزَةُ لِالاسْتِعْنَاءِ عَنْهَا ، فَلَمَّا جِيءَ لِ « هَا » الَّتِي لِلتَّنْبِيهِ ، التَّقَى سَاكِنَانِ : أَلْفٌ « هَا » وَاللَّامُ مِنْ « لَمْ » لِأَنَّهَا سَاكِنَةٌ تَقْدِيرًا ، وَلَمْ يَعْتَدُوا بِهَذِهِ الْحَرَكَةِ ؛ لِأَنَّ حَرَكَةَ التَّقْلِ عَارِضَةٌ ، فَحُذِفَتْ أَلْفُ « هَا » الْإِتْقَاءِ السَّاكِنِينَ تَقْدِيرًا .

وَقِيلَ : بَلْ حُذِفَتْ أَلْفُ « هَا » لِالِتْقَاءِ السَّاكِنِينَ ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا جِيءَ بِهَا مَعَ الْمِيمِ ، سَقَطَتْ هَمْزَةُ الْوَصْلِ فِي الدَّرَجِ ، فَالتَّقَى سَاكِنَانِ : أَلْفٌ « هَا » وَاللَّامُ مِنْ « الْمَمِّ » فَحُذِفَتْ أَلْفُ « هَا » فَبَقِيَ « هَلْمَمُ » فَنُقِلَتْ حَرَكَةُ الْمِيمِ إِلَى اللَّامِ وَأَدْغَمَتْ .

وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهَا مَرْكَبَةٌ مِنْ « هَا » الَّتِي لِلتَّنْبِيهِ أَيْضاً ، وَمِنْ « لَمْ » أَمْراً مِنْ « لَمْ اللَّهُ سَعْتَهُ » أَيِ : جَمَعَهُ ، وَالْمَعْنَى عَلَيْهِ فِي هَلْمٌ ؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى : اِجْمَعْ نَفْسَكَ إِلَيْنَا ، فَحُذِفَتْ أَلْفُ « هَا » لِكثْرَةِ الْاسْتِعْمَالِ ، وَهَذَا سَهْلٌ جَدًّا ؛ إِذَا لَيْسَ فِيهِ إِلَّا عَمَلٌ وَاحِدٌ ، هُوَ حَذْفُ أَلْفِ « هَا » ؛ وَهُوَ مَذْهَبُ الْخَلِيلِ وَسَبِيحَتِهِ .
وَذَهَبَ الْفَرَاءُ إِلَى أَنَّهَا مَرْكَبَةٌ مِنْ « هَلٌ » الَّتِي هِيَ لِلزُّجْرِ ، وَمِنْ « أَمِّ » أَمْراً مِنْ « الْأَمِّ » وَهُوَ الْقَصْدُ ، وَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا عَمَلٌ وَاحِدٌ ؛ وَهُوَ تَقْلُ حَرَكَةُ الْهَمْزَةِ إِلَى لَامٍ « هَلٌ » وَقَدْ رُدَّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْمَذَاهِبِ بِمَا يَطُولُ الْكِتَابُ بِذِكْرِهِ مِنْ غَيْرِ قَائِدَةٍ .

(7/227)

و « هلم » : يكون مُتَعَدِّيةً بِمَعْنَى أَحْضِرْ ، وَلازِمَةً بِمَعْنَى أَقْبِلْ ، فَمَنْ جَعَلَهَا مُتَعَدِّيةً ، أَخَذَهَا مِنَ اللَّمْ وَهُوَ الْجَمْعُ ، وَمَنْ جَعَلَهَا قَاصِرَةً ، أَخَذَهَا مِنَ اللَّمِّ وَهُوَ الدُّنُوُّ وَالقُرْبُ .

فصل في المقصود بإقامة الشهداء
اعلم أنه - تبارك وتعالى - نبه استِدْعَاءَ إِقَامَةِ الشُّهَدَاءِ مِنَ الْكَافِرِينَ ؛ لِیُظْهِرَ أَنْ لَا شَاهِدَ لَهُمْ عَلَى تَحْرِيمِ مَا حَرَّمَوه .

وقوله : « فإن شهدوا فلا تشهد معهم » تنبيهاً على كونهم كاذبين ، ثم بين - تعالى - أنه إن وقعت منهم تلك الشهادة ، فعن اتباع الهوى ، فأنت لا تتبع أهواءهم ، ثم زاد في تفتيح ذلك بأنهم لا يؤمنون بالأخرة ، وكانوا ممن ينكرون البغث والشُّور ، ثم زاد في تفتيح ذلك بأنهم يعدلون برَبِّهم ، ويجعلون له شركاء- سبحانه وتعالى عما يقولون علواً كبيراً- .

(7/228)

قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّيَ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْيٍ تَرُزُّكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ (151)

لما بين- تبارك وتعالى - فسأد قول الكفار : « إن الله حرم علينا كذا وكذا » أردقه ببيان الأشياء التي حرمها عليهم . قال الرَّمْحَشَرِيُّ : « تعال » من الخاص الذي صار عاماً ، وأصله أن يقوله من ان في مكان عال لمن هو أسفل منه ، ثم كثر وعَمَّ . قال القرطبي : « وقوله تعالى : { قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ } أي : تقدّموا وافرءوا حقاً يقيناً ، كما أوحى إليّ ربّي ، لا طنباً ولا كذباً كما زعمتم ، ثم بين بعد ذلك فقال : { مَا حَرَّمَ رَبِّيَ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْيٍ تَرُزُّكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ } ويقال للمرأة : تعالي ، ويقال للآثين والآثين : تعالينا ، ولجماعة الرجال : تعالوان ولجماعة النساء : تعالين ؛ قال الله - تبارك وتعالى - : { فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعَنَّ وَأَسْرِّحَنَّ سَرَا حَاجِحِيلاً } [الأحزاب : 28] . وجعلوا التقدّم ضرباً من التّعالي والارتفاع ؛ لأنّ المأمور بالتقدّم في أصل وضع هذا الفعل ، كأنه كان قاعداً فقبل له تعال ، يا : رافع شخصك بالقيام وتقدم ؛ ثم استسغوا فيه حتى جعلوه للواقف والمأشي ؛ قال الشَّجَرِيُّ . قوله : { أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّيَ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْيٍ تَرُزُّكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ } أي : أتل محرم ربكم الذي حرمه ، والمؤضول في محل نصب مفعولاً به . الثاني : أن تكون مصدرية ، أي : أتل تحريم ربكم ، ونفس التحريم لا يتلى ، وإنما هو مصدر واقع موقع المفعول به ، أي : أتل محرم ربكم الذي حرمه هو . والثالث : أنها استيفهامية ، في محل نصب ب « حرم » بعدها ، وهي معلقة ل « أتل » والتقدير : أتل أي شئ حرم ربكم ، وهذا ضعيف ؛ لأنّه لا تعلق إلا أفعال القلوب وما حُمِلَ عليها .

فصل

قال القرطبي : هذه الآية أمر من الله - تعالى - لنبيه - عليه السلام - بأ ، يدعوا جميع الخلق إلى سماع تلاوة ما حرم الله - تبارك وتعالى - وهكذا يجب على من بعده من العلماء أن يبلغوا الناس ، ويبيّنوا لهم ما حرم عليهم مما أجل ؛ قال - تعالى - : { لَتُبَيِّنَنَّ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْفُرُونَ } [آل عمران : 187] . قال الربيع بن خيثم لجليس له : « أيسرك أن تقرأ في صحيفه من النبي صلى الله عليه وسلم لم يُقك كتابها؟ قال : نعم ، قال : فافرءوا : { قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّيَ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْيٍ تَرُزُّكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ } إلى آخر الثلاث آيات » .

قال كعبُ الأَجْبَارِ : وهذه السُّورَةُ مَفْتَحُ التَّوْرَةِ : بِسْمِ اللّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ :
 { قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ } الآية الكريمة .
 قوال ابن عَبَّاسٍ - رضي الله عنهما - : هذه الآياتُ المُحَكَّمَاتُ التي ذكرها الله -
 تعالى - في سُورَةِ « آلِ عِمْرَانَ » أَجْمَعَتْ عَلَيْهَا شَرَائِعُ الخَلْقِ ، ولم تُنسخ قط
 في مِلَّةٍ ، وقد قيل : إِنَّهَا العَشْرُ كَلِمَاتُ المُتَرَلَّةِ عَلَى مُوسَى - عليه الصلاة
 والسلام - .

(7/229)

و « عليكم » في وجهان :
 أحدهما : أنه مُتَعَلِّقٌ بـ « حَرَّمَ » ؛ اخْتِيَارُ البَصْرِيِّينَ .
 والثاني : أنه مُتَعَلِّقٌ بـ « أَتْلُ » ؛ وهو اخْتِيَارُ الكُوفِيِّينَ ، يعني : أن المسألة من
 باب الإِعْمَالِ ، وقد عَرَفْتُ ان اخْتِيَارَ البَصْرِيِّينَ إِعْمَالَ الثَّانِيِ وَاخْتِيَارَ الكُوفِيِّينَ
 إِعْمَالَ الأوَّلِ .

قوله : « أَلَا تُشْرِكُوا » فيه أوجه :
 أحدهما : أَنَّ « أَنْ » تَفْسِيرِيَّةٌ ؛ لِأَنَّهُ تَقَدَّمَ مَا هُوَ بِمَعْنَى القَوْلِ لا حُرُوفِهِ ، و
 لا « هِيَ تَاهِيَةٌ ، و « تُشْرِكُوا » مَجْزُومٌ بِهَا ، وهذا وَجْهُ ظَاهِرٌ ، وهو اخْتِيَارُ الفِرَاءِ
 قَالَ : « وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَجْزُومًا بِ « لَا » عَلَى النَّهْيِ ؛ كَقَوْلِكَ : « أَمَرْتُكَ أَلَا
 تَذْهَبَ إِلَى رَبْدٍ » بِالنَّصْبِ وَالْحَزْمِ . ثم قَالَ : وَالْحَزْمُ فِي هَذِهِ الآيَةِ الكَرِيمَةِ
 أَحَبُّ إِلَيَّ ؛ كَقَوْلِهِ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - { فَأَوْفُوا الكَيْلَ وَالمِيزَانَ } [الأَعْرَافُ : 85
] يَعْنِي : عَطَفَ هَذِهِ الجُمْلَةَ الأَمْرِيَّةَ يُقَوِّي مَا قَبْلَهَا نَهْيًا ؛ لِتَنَاسُبِ طَرَفِ الكَلَامِ .
 وهو اخْتِيَارُ الرَّمَحَشَرِيِّ أَيْضًا ؛ فَإِنَّهُ قَالَ : « وَأَنْ فِي « أَلَا تُشْرِكُوا » مَفْسَّرَةٌ ،
 لا « لِلنَّهْيِ » ثُمَّ قَالَ بَعْدَ كَلَامٍ : « فَإِنْ قُلْتَ : إِذَا جَعَلْتَ « أَنْ » مُفَسَّرَةً لِفِعْلِ
 الإِبْلَاوَةِ ، وهو مُتَعَلِّقٌ بِمَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ ، وَجِبَ أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهُ مَنهِيًّا عَنْهُ مَحْرَمًا
 كُلَّهُ ؛ كَالشَّرِكِ وَمَا بَعْدَهُ مِمَّا دَخَلَ عَلَيْهِ حَزْفُ النَّهْيِ [فَمَا تَصْنَعُ] بِالْأَوَامِرِ ؟ » .
 قَالَ شَهَابُ الدِّينِ : « لَمَّا وَرَدَتْ هَذِهِ الأَوَامِرُ مَعَ النَّوَاهِي ، وَتَقَدَّمَتْ جَمِيعًا فِعْلُ
 التَّحْرِيمِ ، وَاشْتَرَكْنَ فِي الدُّخُولِ تَحْتَ حُكْمِهِ ، عُلِمَ أَنَّ التَّحْرِيمَ رَاجِعٌ إِلَى
 أَصْدَادِهَا ، وَبِهِ الإِسَاءَةُ إِلَى الوَالِدِينَ ، وَبَحْسُ الكَيْلِ وَالمِيزَانَ ، وَتَرْكُ العَدْلِ فِي
 القَوْلِ ، وَنِكْثُ العَهْدِ » .

قال أبو حَيَّانٍ - رضي الله عنه - : « وَكُونَ هَذِهِ الأَشْيَاءُ اشْتَرَكْتَ فِي الدُّخُولِ
 تَحْتَ حُكْمِ التَّحْرِيمِ ، وَكُونَ التَّحْرِيمَ رَاجِعًا إِلَى أَصْدَادِ الأَوَامِرِ ؛ بَعِيدٌ جَدًّا ، وَإِلْغَازٌ
 فِي التَّعَامِي ، وَلا صَرُورَةَ تَدْعُو إِلَى ذَلِكَ » .

قال شَهَابُ الدِّينِ : « مَا اسْتَبَعَدَهُ لَيْسَ بِبَعِيدٍ ، وَأَيْنَ الإِلْغَاءُ وَالتَّعَمِّيُّ مِنْ هَذَا
 الكَلَامِ حَتَّى يَرْمِيَهُ بِهِ » .

قال ابنُ الحَطِيبِ : فَإِنْ قِيلَ : قَوْلُهُ : { أَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا } وَبِالوَالِدِينَ إِحْسَانًا
 { كالتَّفْصِيلِ لِمَا أَجْمَلَهُ فِي قَوْلِهِ : - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - : « مَا حَرَّمَ » وَذَلِكَ بَاطِلٌ ؛
 لِأَنَّ تَرْكَ الشَّرِكِ وَالإِحْسَانَ بِالوَالِدِينَ وَاجِبٌ لِمُحَرَّمَ .

والجوبا من وجوه :

الأول : أَنَّ المُرَادَ مِنَ التَّحْرِيمِ أَنْ يَجْعَلَ لَهُ حَرِيمًا مَعِينًا ، وَذَلِكَ بِأَنَّ بَيْتَهُ بَيَانًا
 مَصْبُوطًا مَعِينًا ؛ فَقَوْلُهُ : { أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ } مَعْنَاهُ : أَتْلُ عَلَيْكُمْ مَا
 بَيْتُهُ بَيَانًا شَافِيًا ؛ بَحِيثٌ يَجْعَلُ لَهُ حَرِيمًا مَصْبُوطًا مُعِينًا ، وَعَلَى هَذَا القَدِيرِ
 السُّؤَالُ زَائِلٌ .

الثاني : أن الكلام تمّ وانقطع عند قوله : { أُنْزِلْ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ } ثم ابتداء فقالك « عليكم ألا تشركوا » .
 فإن قيل : فقوله : « وبالوالدين إحساناً » معطوف على قوله { أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ سَيِّئًا } [فوجب أن يكون قوله : « وبالوالدين إحساناً » مفسراً لقوله : { أُنْزِلْ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ }] فلزم أن يكون الإحسان بالوالدين حراماً؛ وهو باطل .

(7/230)

قلنا لما أوجب الإحسان إليهما ، فقدّم تحريم الإساءة إليها ، والله - تعالى أعلم

ثم قال أبو حيان : وأما عطف هذه الأوامر فيحتمل وجهين :
 أحدهما : أنها معطوفة لا على المتأهلي قبلها ، فيلزم أنسيحاب التحريم عليها؛
 حيث كانت في حيز « أن » التفسيرية ، بل هي معطوفة على قوله : { تَعَالَوْا
 أَنْزِلْ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ } أمرهم أولاً بأمر يترتب عليه ذكر مناه ، ثم أمرهم
 ثانياً بأوامر؛ وهذا معنى واضح ؛
 والثاني : أن تكون الأوامر معطوفة على المتأهلي ، وداخلة تحت « أن »
 التفسيرية ، ويصح ذلك على تقدير محذوف ، تكون « أن » مفسرة له
 وللمنتوق قبله الذي دلّ على حذفه ، والتقدير : وما أمركم به ، فحذف وما
 أمركم به لدلالة ما حرم عليه؛ لأن معنى ما حرم ربكم : ما نهاكم ربكم عنه ،
 فالمعنى : تعالوا أنزل ما نهاكم ربكم عنه وما أمركم به ، وإذا كان التقدير هكذا ،
 صح أن تكون « أن » تفسيرية لفعل النهي ، الدال عليه التحريم وفعل الأمر
 المحذوف ، ألا ترى أنه يجوز أن تقول : أمرتك ألا تكرم جاهلاً وأكرم عالماً » إذ
 يجوز أن يعطف الأمر على النهي والنهي على الأمر؛ كما قال : [الطويل]
 2380- يَقُولُونَ لَا تَهْلِكْ أَسَى وَتَجَمَّلْ
 وهذا لا تعلم فيه خلافاً ، بخلاف الجمل المتباينة بالخبر والاستفهام والإنشاء؛
 فإن في دواز العطف فيها خلافاً انتهى .
 الثاني : أن تكون « أن » ناصبة للفعل بعدها ، وهي وما في حيزها في محلّ
 نصب بدلاً من « ما حرم » .
 الثالث : أنها الناصبة أيضاً ، وهي وما في حيزها بدل من العائد المحذوف ، إذا
 التقدير : ما حرمه ، وهلي في المعنى كالذي قبله .
 و « لا » على هذين الوجهين زائدة؛ لئلا يفسد المعنى كزيادتها شفي قوله -
 تعالى - : { أَلَّا تَسْبِحُوا } [الأعراف : 12] و { لئلا يعلم } [الحديد : 29]
 والتقدير : حرم ربكم عليكم أن تشركوا .
 قال أبو حيان : « وهذا ضعيف؛ لانحصار عموم المحرم في الإشراك؛ إذ ما بعده
 من الأمر ليس داخلاً في المحرم ، ولا ما بعدها الأمر مما فيه لا يمكن ادعاء
 زيادة » لا « فيه؛ لظهور أن « لا » فيه للنهي » ، ولما مكي كونها بدلاً من «
 ما حرم » [لم يثبت على زيادة « لا » ولا بُد منه .
 وقد منع الرمخسري أن يكون بدلاً من « ما حرم » [فقال : « فإن قلت : هلا
 قلت : فهي التي تنصب الفعل ، وجعلت « ألا تشركوا » بدلاً من « ما حرم » .
 قلت : وجب أن يكون : ألا تشركوا ، ولا « تقرّبوا » و « لا تقتلوا » و « لا تتبعوا
 السبل
 نواهي؛ لانعطف الأوامر الأوامر عليها ، وهي قوله - تعالى - { وبالوالدين

إِحْسَانًا } ؛ لأن التقدير : وأحسبوا بالوالدين إحساناً ، وأوفوا وإذا قلم فاعدلوا ،
وبعهد الله أوفوا .

(7/231)

فإن قلت : فما تصيغ بقوله : { وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ } [الأنعام : 153] فيمن قرأ بالفتح؛ وإنما يستقيم عطفه على « أَلَّا تُشْرِكُوا » إذا جعلت « أَنْ » هي النَّاصِبَةُ ، حتى يكون المعنى : أتل عليكم نفي الإشراك ، وأتل عليكم أن هذا صراطي مستقيماً؟ قلت : أجعل قوله : « وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا » علةً للتباعد بتقدير اللام؛ كقوله { وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا } [الجن : 18] بمعنى : واتبعوا صراطي ، لأنه مستقيم ، أو : واتبعوا صراطي أنه مستقيم . وإعترض عليه أبو حيان بعد السؤال الأول وجوابه ، وهو : « فإن قلت : « هَلَّا قُلْتَ هِيَ النَّاصِبَةُ » إلى : و « ويعهد الله أوفوا » فقال : لا يتعين أن تكون جميع الأوامر معطوفة على ما دخل عليه « لا » لآنا بيننا جواز عطف » وبالوالدين إحساناً « على « تعالوا » وما بعده معطوف عليه ، ولا يكون قوله « وبالوالدين إحساناً معطوفاً على « أَلَّا تُشْرِكُوا » . الرابع : أن تكون « أَنْ » النَّاصِبَةُ وما في حيزها منصوبة على الإعراء بأ « عَلَيْكُمْ » ، ويكون الكلام الأول قد تم عند قوله : « رَبُّكُمْ » ، ثم ابتدأ فقال : عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا ، أي : ألزموا نفي الإشراك وعدمه ، وإكان ذكره جماعة كما نقله ابن الأثيري - ضعيفٌ ؛ لتفك التركيب عن ظاهره؛ ولأنه يتبادر إلى الذهن : الخامس : أنها وما في حيزها نصب أو جر على حذف لام العلة ، والتقدير : أتل ما حرم ربكم عليكم لئلا تشركوا ، و [هذا] مئول عن أبي إسحاق ، إلا أن بعضهم استبعدوا من حيث إن ما بعده أمر معطوف بالواو ، ومناه معطوفة بالواو أيضاً ، فلا يتأيب أن يكون تبيناً لما حرم ، أمّا الأمر فمن حيث المعنى ، وأمّا المناهي فمن حيث العطف . السادس : أن يكون هي وما بعدها في محل نصب بإضمار فعل ، تقديره : أوصيكم أَلَّا تُشْرِكُوا لأن قوله { وبالوالدين إحساناً } ممول على أوصيكم بالوالدين إحساناً ، وها مذهب أبي إسحاق أيضاً . السابع : أن يكون « أَنْ » وما في حيزها في موضع رفع على أنها خبر مبتدأ محذوف ، أي : المحرم أَلَّا تُشْرِكُوا ، أو المثلو أَلَّا تُشْرِكُوا ، إلا أن التقدير بنحو المثلو أحسن؛ لأنه لا يجوز إلى زيادة « لا » ، والتقدير بالمحرم أَلَّا تُشْرِكُوا ، يجوز إلى زيادتها لئلا يفسد المعنى . الثامن : أنها في محل رفع أيضاً على الابتداء ، والخبر الجائر قبله ، والتقدير : عَلَيْكُمْ عَدَمُ الإشراكش ، ويكون الوقف على قوله : « رَبُّكُمْ » كما تقدم في وجه الإعراء ، هذا مذهب لأبي بكر بن الأثيري؛ فإنه قال : « ويجوز أن يكون في موضع [رفع] ب « على [كما تقول : « كُتِبَ عَلَيْكَ الصِّيَامَ وَالْحَجَّ » .

(7/232)

التاسع : أن يكون في مَوْضِعِ رَفْعِ بِالْفَاعِلِيَّةِ بِالْجَارِّ قَبْلِهَا ، وَهُوَ ظَاهِرٌ قَوْلِ ابْنِ الْأَثَرِيِّ الْمَتَقَدِّمِ ، وَالتَّقْدِيرُ : اسْتَقَرَّ عَلَيْكُمْ عَدَمُ الْإِشْرَاكِ .
وقد تحصّلت في محلِّ « أَلَا تُشْرِكُوا » على ثلاثة أَوْجُهٍ : الرَّفْعُ ، وَالتَّنْصِبُ ،
وَالجَرُّ : فَالْجَرُّ مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ عَلَى حَذْفِ حَرْفِ الْجَرِّ عَلَى
مَذْهَبِ الْحَلِيلِ وَالْكَسَائِيِّ ، وَالرَّفْعُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ ، وَالتَّنْصِبُ مِنْ سِتَّةِ أَوْجُهٍ ،
فمجموع عَشْرَةِ أَوْجُهٍ تَقْدِمُ تَحْرِيرَهَا .

و « شَيْئاً » فِيهِ وَجْهَانِ :

أحدهما : أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ .

والثاني : أَنَّهُ مَصْدَرٌ ، أَي : إِشْرَاكاً ، أَي : شَيْئاً مِنَ الْإِشْرَاكِ .

وقوله : { وَبِالْوَالِدِينَ إِحْسَانًا } تَقْدِيمُ تَحْرِيرِهِ فِي الْبَقْرَةِ [الْآيَةُ 83] .

قوله - تعالى - { وَبِالْوَالِدِينَ إِحْسَانًا } الْإِحْسَانُ إِلَى الْوَالِدَيْنِ : بَرُّهُمَا
وَحِفْظُهُمَا ، وَإِمْتِنَانُ أَمْرِهِمَا ، وَإِزَالَةُ الرَّقِّ عَنْهُمَا ، وَ « إِحْسَانًا » نَصَبٌ عَلَى
الْمَصْدَرِ ، وَنَاصِبُهُ فَعْلٌ مُضَمَّرٌ مِنْ لَفْظِهِ ، تَقْدِيرُهُ : وَأَحْسِنُوا بِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا .
قوله : « مِنْ إِمْلَاقٍ » « مِنْ » سَبَبِيَّةٌ مُتَعَلِّقَةٌ بِالْفِعْلِ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ ، أَي : « لَا
تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ لِأَجْلِ الْإِمْلَاقِ » .

وَالْإِمْلَاقُ : الْفَقْرُ فِي قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ .

وقيل : الْجُوعُ بِلُغَةٍ « لَحْمٌ » ، نَقَلَهُ مُؤَرِّجٌ .

وقيل : الْإِسْرَافُ ، أَمْلَقَ أَي : أَسْرَفَ تَقْفِيهِ ، قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ نَعِيمِ الْيَزِيدِيِّ .

وقيل : الْإِنْفَاقُ ، أَمْلَقَ مَالَهُ أَي : أَنْفَقَهُ ، قَالَ الْمُنْذِرُ بْنُ سَعِيدٍ ، وَالْإِمْلَاقُ :

الْإِفْسَادُ أَيْضاً ، قَالَه [شَمْرٌ] قَالَ : « وَأَمْلَقَ يَكُونُ قَاصِراً وَمَتَعَدِّياً ، أَمْلَقَ

الرَّجُلُ : إِذَا افْتَقَرَ هَذَاهَا قَاصِراً وَأَمْلَقَ مَا عِنْدَهُ الدَّهْرُ ، أَي : أَفْسَدَهُ » وَأَنْشَدَ

النَّصْرُ بْنُ شَيْمَلٍ عَلَى ذَلِكَ قَوْلَ أَوْسِ بْنِ حَجْرٍ : [الطَّوِيلُ]

2381- وَلَمَّا رَأَيْتُ الْعُدْمَ قَبْدًا تَائِلِي ... وَأَمْلَقَ مَا عِنْدِي حُطُوبٌ تَبِيلٌ

أَي : تَذَهَبُ بِالْمَالِ ، « تَبَلَّتْ بِمَا عِنْدِي » : أَي ذَهَبَتْ بِهِ ، مَعْنَى الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ :

لَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ الْغَيْلَةِ .

وَفِي هَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ قَالَ : طَنَحْنَ تَرزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ « فَقَدَّمَ الْمُخَاطَبِينَ ، وَفِي

« الْإِسْرَاءِ » : قَدَّمَ صَمِيرَ الْأَوْلَادِ عَلَيْهِمْ : فَقَالَ : « نَحْنُ تَرزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ » فَقِيلَ

: لِلتَّقْنِينِ فِي الْبَلَاغَةِ .

وَأَحْسِنَ مِنْهُ أَنْ يُقَالَ : الظَّاهِرُ مِنْ قَوْلِهِ : « مِنْ إِمْلَاقٍ » حُضُولُ الْإِمْلَاقِ لِلْوَالِدِ

لَا تَوَقُّعُهُ وَخَشْيَتُهُ ، فَبَدِئَ أَوَّلًا بِالْعَدَةِ بِرِزْقِ الْآبَاءِ ؛ بَشَارَةً لَهُمْ بِرَوَالِ مَا هُمْ فِيهِ

مِنَ الْإِمْلَاقِ .

وَأَمَّا فِي آيَةِ « سَبْحَانَ » [الْإِسْرَاءِ : 1] فَظَاهِرٌ أَنَّهَا مُوسِرُونَ وَإِنَّمَا

يُخْشَوْنَ حُضُولَ الْفَقْرِ ؛ وَلِذَلِكَ قَالَ : خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ ، وَإِنَّمَا يُخْشَى الْأُمُورَ

الْمُتَوَقَّعَةَ ، [فَبَدَأَ فِيهَا بِصَمَانِ رِزْقِهِمْ ، فَلَا مَعْنَى لِقَتْلِكُمْ إِيَّاهُمْ ، فَهَذِهِ الْآيَةُ تُفِيدُ

النَّهْيَ] لِلآبَاءِ عَنْ قَتْلِ الْأَوْلَادِ ، وَإِنْ كَانُوا مُتَلَبِّسِينَ بِالْفَقْرِ ، وَالْآخَرَى عَنْ قَتْلِهِمْ

وَإِنْ كَانُوا مُوسِرِينَ ، وَلَكِنْ يَخَافُونَ وُقُوعَ الْفَقْرِ ، وَإِفَادَةَ مَعْنَى جَدِيدِ أَوْلَى مِنْ

أَدْعَاءِ كَوْنِ الْآيَتَيْنِ مَعْنَى وَاحِدٍ لِلتَّكْيِيدِ .

فصل في حكم العزل

قال القرطبي : استدل بعضهم بهذه الآية الكريمة على منع العزل ؛ لأن قتل

الأولاد رفع للموجود ، والعزل منع لأصل التسل فتشابهان إلا أن قتل النفس

أعظم وزراً ، وأقبح فعلاً ، ولذلك قال بعض العلماء : إنه يفهم من قوله - عليه

الصلاة والسلام - : « لَا عَلَيْكُمْ فِي الْعَزْلِ الْوَادِ الْخَفِيِّ » الكراهة لا التحريم ،

وقال به جماعة من الصحابة وغيرهم ، وقال بإباحته أيضاً جماعة من الصحابة

والتَّابِعِينَ وَالْفُقَهَاءَ؛ لِقَوْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - : « لَا عَلَيْكُمْ إِلَّا تَفْعَلُوا فِيمَا هُوَ الْقَدَرُ » أَي : لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِي الْأَفْعَالِ .

(7/233)

وقال جابر : « مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ » فِي مَحَلِّ نَصَبٍ بَدَلًا مِنَ الْفَوَاحِشِ بَدَلِ اسْتِمَالٍ [، أَي : لَا تَفْرَبُوا ظَاهِرَهَا وَبَاطِنَهَا ؛ كَقَوْلِكَ : صَرِيحٌ زَيْدًا مَا ظَهَرَ مِنْهُ وَمَا بَطَّنَ ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ « مَنْ » بَدَلِ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ .
و « مِنْهَا » مُتَعَلِّقٌ بِمَحْدُوفٍ ؛ لِأَنَّهُ حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ « ظَهَرَ » وَحَذَفَ « مِنْهَا » بَعْدَ قَوْلِهِ « بَطَّنَ » لِدَلَالَةِ قَوْلِهِ « مِنْهَا » فِي الْأَوَّلِ عَلَيْهِ ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - : « كَانُوا يَكْرَهُونَ الزَّانَةَ عَلَانِيَةً وَسِرًّا » .
وقال الصَّخَّاءُ : « مَا ظَهَرَ : الْخَمْرُ ، وَمَا بَطَّنَ : الزَّانَةُ وَالْأُولَى أ ، يُجْرَى النَّهْيُ عَلَى عُمُومِهِ فِي جَمِيعِ الْفَوَاحِشِ ، ظَاهِرًا وَبَاطِنًا ، لَا يُخَصُّ بِنَوْعٍ مُعَيَّنٍ .
قَوْلُهُ تَعَالَى : { وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ } الْآيَةُ ؛
فَقَوْلُهُ : « إِلَّا بِالْحَقِّ » فِي مَحَلِّ نَصَبٍ عَلَى الْحَالِ مِنْ فَاعِلٍ « تَقْتُلُوا » أَي : لَا تَقْتُلُوا إِلَّا مُتَلَبِّسِينَ بِالْحَقِّ ، وَيَجُوزُ أ ، يَكُونُ وَصْفًا لِمَصْدَرٍ مَحْدُوفٍ ، أَي : إِلَّا قَتْلًا مُتَلَبِّسًا بِالْحَقِّ ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْقَتْلُ لِلْقِصَاصِ ، أَوْ لِلرَّدِّ أَوْ لِلزَّانَةِ بِشَرْطَةِ ، كَمَا جَاءَ مَبْنِيًّا فِي السُّنَّةِ .

قال الفرطبي : وَتَارَكَ الصَّلَاةَ ، وَمَنَعَ الزَّكَاةَ ، وَقَدْ قَتَلَ الصَّدِيقَ مَانِعَ الزَّكَاةَ ،
وقال - تَعَالَى - { فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحَرَامُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُواهُمْ وَاجْتَرِهُمُ وَقَعِدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ قَاتِلُوا أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ فَخَلُوا بِهِمْ سَبِيلَهُمْ } [التوبة : 5] .

قوله : « وَلَا تَقْتُلُوا » هَذِهِ شَبِيهَةٌ بِذِكْرِ الْخَاصِّ بَعْدَ الْعَامِّ اعْتِنَاءً بِشَأْنِهِ ؛ لِأَنَّ الْفَوَاحِشَ يَنْدَرُجُ فِيهَا قَتْلُ النَّفْسِ ، فَجَرَّدَ مِنْهَا هَذَا اسْتِيفَاطًا لَهُ وَتَهْوِيلًا ؛ وَلِأَنَّهُ قَدْ اسْتِنْتَى مِنْهُ فِي قَوْلِهِ : « إِلَّا بِالْحَقِّ » وَلَوْ لَمْ يَذْكُرْ هَذَا الْخَاصَّ ، لَمْ يَصِحَّ الْاسْتِيفَاءُ مِنَ عُمُومِ الْفَوَاحِشِ ، لَوْ قِيلَ فِي غَيْرِ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ : « لَا تَفْرَبُوا الْفَوَاحِشَ إِلَّا بِالْحَقِّ » لَمْ يَكُنْ شَيْئًا .

قوله : « دَلِكُمْ وَصَّالِكُمْ بِهِ » فِي الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ بَعْدَهُ .
وَالثَّانِي : أَنَّهُ فِي مَحَلِّ نَصَبٍ بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ الْمَتَأَخَّرِ عَنْهُ ، وَتَكُونُ الْمَسْأَلَةُ مِنْ بَابِ الْاسْتِيفَاءِ ، وَالتَّقْدِيرُ : الزَّمَكُمْ أَوْ كَلَّفَكُم ذَلِكَ ، وَيَكُونُ « وَصَّالِكُمْ بِهِ » مَفْسَّرًا لِهَذَا الْعَامِلِ الْمُقَدَّرِ ؛ كَقَوْلِهِ - تَعَالَى - : { وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا } [الْإِنْسَانِ : 31] وَنَاسَبَ قَوْلُهُ هُنَا : « لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ » لِأَنَّ الْعَقْلَ مَنَاطَ التَّكْلِيفِ وَالْوَصِيَّةِ بِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ الْمَذْكُورَةِ .

(7/234)

وَلَا تَفْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ وَأَوْفُوا بِالْكَيْلِ
وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ لَا تَكْفُفُ بِنَفْسِكُمْ إِلَّا نَفْسُهَا وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ دَا فُرْسًا
وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا دَلِكُمْ وَصَّالِكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ (152)

هذا استثناء مُفَرَّغ أي : لا تَقَرَّبُوهُ إِلَّا بِالْحَصَلَةِ الْحُسْنَى ، فيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالاً ، وَأَنْ يَكُونَ تَعَتْ مَصْدَرٌ ، وَأَتَى بِصِيغَةِ التَّفْصِيلِ؛ تَنْبِيهاً عَلَى أَنَّهُ يَتَحَرَّى فِي ذَلِكَ ، وَيَفْعَلُ الْأَحْسَنَ وَلَا يَكْتَفِي بِالْحَسَنِ .

قوله : « حَتَّى يَبْلُغَ » هذه غَايَةٌ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى ، فَإِنَّ الْمَعْنَى : احْفَظُوا مَالَهُ حَتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ ، [وَلَوْ جَعَلْتَاهُ غَايَةً لِلْفِطْرِ ، كَانَ التَّقْدِيرُ : لَا تَقَرَّبُوهُ حَتَّى يَبْلُغَ] فاقربوه ، وَلَيْسَ ذَلِكَ مُرَاداً .

قال القرطبي : « وَلَيْسَ بُلُوغُ الْأَشَدِّ مِمَّا يُبِيحُ بِهِ قُرْبَ مَالِهِ بِغَيْرِ الْأَحْسَنِ ؛ لِأَنَّ الْحُرْمَةَ فِي حَقِّ الْبَالِغِ ثَابِتَةٌ ، وَخَصَّ الْيَتِيمَ بِالذِّكْرِ ؛ أَنْ حَصِيمَهُ اللَّهُ - تَعَالَى - وَالْمَعْنَى لَا تَقَرَّبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالْيَتِيمِ هِيَ أَحْسَنُ عَلَى الْإَبَدِ حَتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ ، وَفِي الْكَلَامِ حَذْفُ تَقْدِيرِهِ : فَإِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَأَيْسَ مِنْهُ الرُّشْدُ ، فَادْفَعُوا إِلَيْهِ مَالَهُ »

والأشدُّ : اختلف التَّحْوِيلُونَ فِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَوْجِهٍ :
فقال الفراء : « هُوَ جَمْعٌ لَا وَاحِدَ لَهُ ، وَالْأَشَدُّ وَاحِدٌ » شَدُّ « فِي الْقِيَاسِ ، وَلَمْ أَسْمَعْ لَهَا بِوَاحِدٍ » .

وقيل : هُوَ مُفْرَدٌ لَا جَمْعَ ، نَقَلَ ابْنُ الْأَثَرِيِّ ذَلِكَ عَنْ بَعْضِ أَهْلِ اللَّغَةِ ، وَأَنَّهُ يَمْنُزَلُ « الْأَثَكُ » وَنَقَلَ أَبُو حَيَّانٍ عَنْهُ : أَنَّ هَذَا الْوَجْهَ مُخْتَارُهُ فِي آخِرِينَ ، ثُمَّ قَالَ : « وَلِيَّ بِمَخْتَارٍ ؛ لِفَقْدَانِ أَفْعَلٍ فِي الْمَفْرَدَاتِ وَضِعاً » .

وقيل : هُوَ جَمْعٌ « شَدَّةٌ » وَ « فِعْلَةٌ » يُجْمَعُ عَلَى أَفْعَلٍ « ؛ كِنِعْمَةٍ وَأَنْعَمَ ، قَالَ أَبُو الْهَيْثَمِ ، وَقَالَ : وَ « كَانِ الْهَاءُ فِي الشَّدَّةِ وَالنِّعْمَةِ لَمْ تَكُنْ فِي الْحَرْفِ ، إِذَا أَنْ رَأَيْدَةً ، وَكَانَ الْأَصْلُ نِعْمَ وَشِدَّ فَجُمِعَا عَلَى « أَفْعَلٍ » ؛ كَمَا قَالُوا : رِجْلٌ وَأَرْجُلٌ ، وَقِدْحٌ وَأَقْدَحٌ ، وَضِرْسٌ وَأَضْرَسٌ » .

وقيل : هُوَ جَمْعٌ شَدُّ [بِضَمِّ الشَّيْنِ نَقَلَهُ ابْنُ الْأَثَرِيِّ عَنْ بَعْضِ الْبَصْرِيِّينَ ؛ قَالَ : كَقَوْلِكَ : هُوَ وَوُدٌّ ، وَهَمُّ أَوْوُدٌ] .

وقيل : هُوَ جَمْعٌ شَدُّ بِفَتْحِهَا ، وَهُوَ مُحْتَمَلٌ .
والمَرادُ هُنَا بِبُلُوغِ الْأَشَدِّ : بُلُوغُ الْحُلْمِ فِي قَوْلِ الْأَكْثَرِ ؛ لِأَنَّهُ مَطْنَةٌ ذَلِكَ .
وقيل : هُوَ مَبْلَغُ الرِّجَالِ مِنَ الْحِيلَةِ وَالْمَعْرِفَةِ . وَقِيلَ : هُوَ مَبْلَغُ خَمْسَةِ عَشَرَ إِلَى ثَلَاثِينَ .

وقيل : أَنْ ثَلَاثَةَ وَثَلَاثِينَ .

وقيل : أَرْبَعِينَ .

وقيل : سِتِّينَ ، وَهَذِهِ لَا تَلِيْقُ بِهَذِهِ الْآيَةِ ، إِنَّمَا تَلِيْقُ بِقَوْلِهِ - تَعَالَى - : { حَتَّى إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سِنَةً } [الْأَحْقَافُ : 15] وَتَقْدَمُ مِنْهُ طَرَفٌ فِي النِّسَاءِ .
وَالْأَشَدُّ مُشْتَقٌّ مِنَ الشَّدَّةِ ؛ وَهِيَ الْقُوَّةُ وَالْجَلَادَةُ ، وَأَنْشَدَ الْفَرَّاءُ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - : [الْبَسِيطُ]

2382- قَدْ سَادَ وَهُوَ قَتَى حَتَّى إِذَا بَلَغَتْ ... أَشُدَّهُ وَعَلَا فِي الْأَمْرِ وَاجْتَمَعَا

وقال الآخر في ذلك : [الْكَامِلُ]

2383- عَهْدِي بِهِ شَدُّ النَّهَارِ كَأَنَّما ... حُضِبَ الْبَتَانُ وَرَأْسُهُ بِالْعِظْمِ
قوله : « وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ » « الْكَيْلُ وَالْمِيزَانُ » هُمَا الْآلَةُ الَّتِي يُكَالُ بِهَا وَيُوزَنُ ، وَأَصْلُ الْكَيْلِ : الْمَصْدَرُ ثُمَّ أُطْلِقَ عَلَى الْآلَةِ ، وَ « الْمِيزَانُ » : مُقَاعِلُ مِنَ الْوِزْنِ لِهَذِهِ الْآلَةِ ؛ كَالْمِصْبَاحِ وَالْمِقْيَاسِ لِمَا يُسْتَصْبَحُ بِهِ ، وَمَا يُقَاسُ بِهِ ، وَأَصْلُ مِيزَانٍ : مُوَارَنٌ قَفْعَلٌ بِهِ مَا فُعِلَ بِمِيقَاتٍ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الْبَقْرَةِ .

و « بِالْقِسْطِ » حال من قَاعِل « أَوْفُوا » أي : أَوْفُوهُمَا مقسطين ، أي : مُتَلَبِّسِينَ بِالْقِسْطِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ الْمَفْعُولِ ، أي : أَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ مُتَلَبِّسِينَ بِالْقِسْطِ ، أي : تَامِّينَ ، وَالْقِسْطُ الْعَدْلُ .
 وقال أبو البقاء : « وَالْكَيْلُ هُنَا مَصْدَرٌ فِي مَعْنَى الْمَكِيلِ ، وَكَذَلِكَ الْمِيزَانُ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ حَذْفٌ مُصَافٍ ، تَقْدِيرُهُ : مَكِيلَ الْكَيْلِ وَمَوْزُونَ الْمِيزَانَ » ، وَلَا حَاجَةَ إِلَى مَا ادَّعَاءُ مِنْ وُفُوعِ الْمَصْدَرِ مَوْجِعِ اسْمِ الْمَفْعُولِ ، وَلَا مِنْ تَقْدِيرِ الْمَصَافِ ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى صَحِيحٌ بَدُونَهُمَا ، وَأَيْضًا فِ « مِيزَن » لَيْسَ مَصْدَرًا ، إِلَّا أَنَّهُ يُعَصَّدُ قَوْلُهُ مَا قَالَهُ الْوَاحِدِيُّ ، فَإِنْ قَالَ : « وَالْمِيزَنُ ، أَي : وَزَنَ الْمِيزَانَ ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ إِتْمَامَ الْوَزْنِ ، لَا إِتْمَامَ الْمِيزَانَ ؛ كَمَا أَنَّهُ قَالَ : « وَأَوْفُوا الْكَيْلَ » وَلَمْ يَقُلِ الْمِكْيَالَ ، فَهُوَ مِنْ بَابِ حَذْفِ الْمَصَافِ » أَنْتَهَى .

وَالظَّاهِرُ عَدَمُ الْاِحْتِيَاجِ إِلَى ذَلِكَ ، وَكَأَنَّهُ لَمْ يَعْرِفْ أَنَّ الْكَيْلَ يُطْلَقُ عَلَى نَفْسِ الْمِكْيَالِ ، حَتَّى يَقُولَ : « وَلَمْ يَقُلِ الْمِكْيَالَ » .
 قوله : { لَا تُكَلِّفُ نَفْسًا } مُعْتَرِضٌ بَيْنَ هَذِهِ الْأَوَامِرِ ، وَاعْلَمْ أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ بَلَغَ تَمَامَ الْكَمَالِ فَقَدْ وَفَى وَتَمَّمَ ، يُقَالُ : دَرَّهَمٌ وَافٍ وَكَيْلٌ وَافٍ ، وَأَوْقَيْتُهُ ، إِذَا أَتَمَمْتَهُ ، وَأَوْقَى الْكَيْلَ ، إِذَا أَتَمَّمْتَهُ وَلَمْ يَنْقُصْ مِنْهُ شَيْئًا ، وَكَذَلِكَ وَقَى الْمِيزَانَ .
 وقوله : « بِالْقِسْطِ » أي : بِالْعَدْلِ لَا بَخْسٍ وَلَا نُقْصَانٍ فِيهِ .

فإن قيل : « أَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ » هُوَ عَيْنُ الْقِسْطِ ، فَمَا قَائِدَةُ التَّكْرِيرِ؟
 فالجواب : أَنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - أَمَّ الْمُعْطِي بِإِيْفَاءِ ذِي الْحَقِّ حَقَّهُ مِنْ غَيْرِ نُقْصَانٍ ، وَأَمَرَ صَاحِبَهُ أَنْ يَأْخُذَ حَقَّهُ مِنْ غَيْرِ طَلَبِ زِيَادَةٍ ، وَلَمَّا كَانَ يَجُوزُ أَنْ يَتَوَهَّمَ الْإِنْسَانُ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى التَّحْقِيقِ ، وَذَلِكَ صَعَقَةٌ شَدِيدَةٌ فِي الْعَدْلِ ، أَتْبَعَهُ اللَّهُ - تَعَالَى - بِمَا يُزِيلُ هَذَا التَّشْدِيدَ ، فَقَالَ : « لَا تُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا » ، أَي : الْوَاجِبَ [فِي إِيفَاءِ] الْكَيْلِ وَالْوَزْنِ هُوَ الْقَدْرُ الْمُمَكِّنُ ، إِمَّا فِغِيرٍ وَاجِبٍ .
 قال القرطبي - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - : فِي مَوْطَأِ مَالِكٍ عَنِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - : أَنَّهُ قَالَ : « مَا طَهَّرَ الْعُلُولُ فِي قَوْمٍ قَطُّ إِلَّا أَلْقَى اللَّهُ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ ؛ وَلَا قَسَا الرَّبَا فِي قَوْمٍ إِلَّا كَثُرَ فِيهِمُ الْمَوْتُ ، وَلَا تَقْصَرَ قَوْمٌ الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ إِلَّا قَطَعَ عَنْهُمْ الرِّزْقَ ، وَلَا حَكَمَ قَوْمٌ بِغَيْرِ الْحَقِّ إِلَّا قَسَا فِيهِمُ الدَّمَّ ، وَلَا قَوْلٌ بِالْعَهْدِ إِلَّا سَلَطَ عَلَيْهِمُ الْعَدُوُّ » .

وقال ابن عباس : إنكم مَعَشِرُ الْأَعَاجِمِ قَدْ وَلِيْتُمْ أَمْرَيْنِ بِهِمَا هَلَكٌ مِنْ كَانَ قَبْلَكُمْ ، الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ

فصل

قال القاضي : « إِذَا كَانَ اللَّهُ - تَعَالَى - قَدْ خَفَّ عَلَى الْمُكَلَّفِ هَذَا التَّخْفِيفُ ، مَعَ أَنَّهُ مَا هُوَ التَّضْيِيقُ مَقْدُورٌ لَهُ ، فَكَيْفَ يَتَوَهَّمُ مَتَوَهَّمٌ أَنَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - يَكَلِّفُ الْكَافِرَ الْإِيمَانَ مَعَ أَنَّهُ لَا قُدْرَةَ لَهُ عَلَيْهِ؟ بَلْ قَالُوا : إِنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - يَخْلُقُ الْكُفْرَ فِيهِ ، وَيُرِيدُ مِنْهُ وَيَحْكُمُ بِهِ عَلَيْهِ ، وَيَخْلُقُ فِيهِ الْقُدْرَةَ الْمَوْجِبَةَ لِذَلِكَ الْكُفْرِ وَالِدَّاعِيَةَ الْمَوْجِبَةَ لَهُ ، ثُمَّ يَنْهَاهُ عَنْهُ ، فَهُوَ - تَعَالَى - لَمَّا لَمْ يُجَوِّزْ ذَلِكَ الْقَدْرَ مِنَ التَّشْدِيدِ وَالتَّضْيِيقِ عَلَى الْعَبْدِ ، وَهُوَ إِيفَاءُ الْكَيْلِ وَالْوَزْنِ عَلَى سَبِيلِ التَّخْفِيفِ ، فَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يُضَيَّقَ عَلَى الْعَبْدِ مِثْلَ هَذَا التَّضْيِيقِ وَالتَّشْدِيدِ؟
 وجوابه : الْمُعَارَضَةُ بِسْأَلَةِ الْعِلْمِ وَالِدَّاعِي .

قوله : { وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا }
 حمله الْمُفَسِّرُونَ على أَدَاءِ الشَّهَادَةِ والأَمْرِ والنَّهْيِ
 قال القاضي « وليس الأَمْر كذلك ، بل يَدْخُلُ فيه كُلُّ ما يتصل بالقَوْل من
 الدَّعْوَةِ إلى الدِّينِ ، وتَفْرِيرِ الدَّلَائِلِ عليه ، ويَدْخُلُ فيه أن يَكُونَ الأَمْرُ بالمَعْرُوفِ
 والنَّهْيِ عن المَنكَرِ وَأَفْعَالاً على الوَجْهِ بِالْعَدْلِ من غيرِ زِيَادَةٍ في الإيْدَاءِ والإيْحَاشِ
 ، ونُقْصَانِ عن القَدْرِ الواجِبِ ، ويدخل فيه الحِكَايَاتُ التي يَدْكُرُهَا الرَّجُلُ حتى لا
 يَزِيدَ فيها ولا يَنْقُصَ عنها ، ومن جَمَلَتِهَا تَبْلِيغُ الرِّسَالَاتِ النَّاسِ وحُكْمِ الحَاكِمِ ، ثم
 إنه - تبارك وتعالى - بَيَّنَّ أنه يَجِبُ أن يُسَوَّى فيه بين القَرِيبِ والبَعِيدِ ، فقال : «
 وَلَوْ كَانَ دَا قُرْبَى » ؛ لأن المَقْصُودَ منه طلبُ رضوانِ الله - تعالى - ، وذلك لا
 يَخْتَلِفُ بالقُرْبِ والبُعْدِ ، ولو أن المَقُولُ له والمَقُولُ عليه دَا قُرْبَى .
 قوله : « وَيَعْهَدُ اللهُ » بِجُوزٍ أن يَكُونَ من بابِ إِضَافَةِ المَصْدَرِ لفاعِله ، أي : بما
 عَاهَدَ هُكُمَ اللهُ عليه ، وأن يَكُونَ [مُضَافاً لِمَفْعُولِهِ ، أي : بما عَاهَدْتُمُ اللهُ عليه ؛
 كقوله : { صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللهُ عَلَيْهِ } [الأحزاب : 23] { بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ }
 [الفتح : 10] وأن تكون [الإِضَافَةُ لمَجْرَدِ البَيَانِ ، أَصِيفَ إلى اللهُ - تعالى -
 من حَيْثُ إنه الأَمْرُ بِحِفْظِهِ والمرادُ به العَهْدُ الواقِعُ بين الأَبْتَيْنِ .
 فإن قيل : ما السَّبَبُ في أن حَتَمَ الآيةُ الكريمةُ بقوله : « تَذَكَّرُونَ » وخاتمةُ
 الأولى « تَعْقِلُونَ » .
 فالجوابُ لأن الأربعةَ قَبْلَهَا حَفِيَّةٌ ، تحتاجُ إلى إعمالِ فِكْرٍ ونظرٍ ، حتى يقفَ
 مُتَعاطِياً على العَدْلِ ، فناسبها التذكيرُ ، وهذا بخلاف الخمسةِ الأَشْيَاءِ فإنها
 ظاهرةٌ تعلقها وتَفَهَّمُها ؛ فلذلك حَتَمَتْ بالفعلِ .
 « تَذَكَّرُونَ » حيث وَقَعَ ، يقرؤه الأخوانُ وَعَاصِمٌ في روايةِ حَفْصٍ بالتَّخْفِيفِ ،
 والباقون بالتَّشْدِيدِ ، والأصلُ : « تَذَكَّرُونَ » فمن حَفَفَ ، حذفَ أَحَدِي التَّاءَيْنِ ،
 وهل هي تاءُ المُضْرَاعَةِ أو تاءُ التَّفْعُلِ ؟ خلافُ مَشْهُورٍ ، ومن ثَقُلَ ، أَدْعَمَ التَّاءَ
 في الدَّالِ .

(7/237)

وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ
 دَلِكُمْ وَصَاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ (153)

قوله : « وَأَنَّ هَذَا » قرأ الأخوانُ : بكَسْرٍ « إِنَّ » على الاستِثْنَاءِ أو يكونُ
 « أَنل » بمعنى : أقول إن هذا ، و « فاتبعوه » جملةٌ معطوفةٌ على الجُمْلَةِ قَبْلَهَا .
 وهذه الجملةُ الاستِثْنَاءِيَّةُ تفيدُ التَّغْلِيلَ لقوله : « فَاتَّبِعُوهُ » ، ولذلك اسْتَشْهَدَ
 بها الرَّمَحْشَرِيُّ على ذلك كما تقدَّم ، فعلى هذا يَكُونُ الكلامُ في الفاءِ في «
 فَاتَّبِعُوهُ » كالکلامِ فيها في قِرَاءَةِ غيرها ، وسيأتي .
 وقرأ بان عامرٌ : « وَأَنَّ » بفتحِ الهمزةِ وتخفيفِ النونِ ، والباقون بالفتحِ أيضاً
 والتَّشْدِيدِ .

فأما قراءة الجماعة فيها أربعةٌ وُجُوهٌ :
 أحدها : وهو الظاهرُ - : أنها في محلِّ نصبٍ نسقاً على ما حرَّم ، أي : أَنل ما
 حرَّم ، وأنل أن هذا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا ، والمرادُ بالْمُتَكَلِّمِ النبي صلى الله عليه
 وسلم ؛ لأنه صِرَاطُهُ صِرَاطُ اللهِ - عز وجل - ، وهذا قولُ الفَرَّاءِ - قال : « بَقَّحَ
 « أن » مع وُفُوعٍ « أَنل » عليها ، يعني : أَنلَ عليكم أن هذا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا

« والثاني : أنها مَنْصُوبَةٌ المحلِّ أيضاً تَسْقَاً على « أَلَّا تُشْرِكُوا » إذا قُلْنَا بَأَنَّ « أَنْ » المصدِّبَةُ » وأنها وما بعدها بدل من « ما حَرَّمَ » قاله الخوْفِيُّ .

الثالث : أنها على إسقاطِ حَرْفِ لامِ العِلَّةِ بِأَيِّ : ولأنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فاتبِعوه؛ كقوله - تعالى- { وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا } [الجن : 18] .

قال أبو عَلِيٍّ : من فتح « أَنْ فِقْيَاسِ قولِ سيبويه - رحمه الله تعالى - أنه حملها على « فَاتَّبِعُوهُ » والتقدير : ولأنَّ صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ؛ كقوله : { وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً } [المؤمنون : 52] .

قال سيبويه : « ولأنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ » وقال في قوله - تعالى- : و « أَنْ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ » : ولأنَّ الْمَسَاجِدَ .

قال بعضهم : « وقد صرَّحَ بهذا اللام في تَظْيِيرِهِ هذا التَّرْكِيبُ؛ كقوله - تعالى : { لِأَيَّامٍ مُّكْرَمَاتٍ فَتَرْبِثُ بِأَيَّامِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ فَلْيَعْبُدُوا } [قريش : 1-3] وألفاء على هَذَا كَهَيِّ فِي قولِكَ : زِيدًا قَاصِرِب ، وَزِيدَ قَاصِرِب ، وَتَقَدَّمَ تَفْرِيرِهِ فِي البِقْرَةِ .

قال القَارِسِيُّ : قِيَّاسِ قولِهِ سيبويه في فتح الهَمْزَةِ أَنْ تَكُونَ القَاءَ زَائِدَةً كَهَيِّ فِي « زَيْدٌ فِقَائِمٌ » .

قال شهاب الدِّينِ - رحمه الله تعالى - : « سيبويه لا يَجُوزُ زِيَادَتُهَا فِي مِثْلِ هَذَا الحَبْرِ ، وَإِنَّمَا أَرَادَ أَبُو عَلِيٍّ بِنَظِيرِهَا فِي مُجَرَّدِ الزِّيَادَةِ وَإِنْ لَمْ يَقُلْ بِهِ ، بَلْ قَالَ بِهِ غَيْرُهُ » .

والرَّابِعُ : أَنهَا فِي محلِّ جَرِّ نَسْقَاً على الصَّمِيرِ المَجْرُورِ فِي « بِهِ » أَيِّ : « ذلكم وصَّاكم به » وبأنَّ هَذَا هو قولُ الفراءِ أيضاً . وردَّه أبو البقاء بوجْهَيْنِ : أحدهما : أنه يَصِيرُ المَعْنَى : وَصَّاكم بِاسْتِقَامَةٍ مِنْ غَيْرِ إِعَادَةِ الجَارِّ . الثاني : أنه يَصِيرُ المَعْنَى : وَصَّاكم بِاسْتِقَامَةِ الصُّرَاطِ ، وَهَذَا فاسِدٌ . قال شهاب الدِّينِ : والوجهان مردودان :

أما الأوَّلُ : فليس هذا من باب العطف على المضمَرِ مِنْ غيرِ إِعْضَادَةِ الجَارِّ؛ لأنَّ الجارَّ هُنَا فِي قوَّةِ المَنْطوقِ بِهِ ، وَإِنَّمَا حُذِفَ؛ لِأَنَّهُ يَطْرُقُ حَذْفُهُ مَعَ أَنْ وَأَنَّ لِطَوْلِهِمَا بِالصَّلَةِ ، وَلِذَلِكَ كَانَ مَذْهَبُ الجَمْهُورِ أَنهَا فِي محلِّ جَرِّ بَعْدَ حَذْفِهِ لِأَنَّهُ كالمَوْجُودِ ، وَبَدَلَ على ما قلته ، ما قَالَ الخوْفِيُّ ، قال : « حُذِفَتِ البَاءُ لِطَوْلِ الصَّلَةِ وَهِيَ مُرَادَةٌ ، وَلا يَكُنْ هَذَا عَطْفٌ مُظْهَرٌ على مُضْمَرٍ لِإِرَادَتِهَا » .

(7/238)

وأما الثاني : فالمعنى : صحيح غير قاسيد؛ لأنَّ مَعْنَى توصيتنا باستقامة [الصُّرَاطِ أَلَّا تَتَّعَاطَى ما يُخْرِجُنَا مِنَ الصُّرَاطِ فَوْصيتنا بِاسْتِقَامَتِهِ] مبالغة في اتِّبَاعِهِ .

وأما قراءة ابن عامر فقالوا : « أَنْ » فيها مُحَقَّفَةٌ مِنَ التَّقْيِيلَةِ ، واسمها ضمير الأمر والبتان بِأَيِّ : « وَأَنَّهُ » كقوله - تعالى - {

1649; لِحَمْدِ اللَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ } [يونس : 10] وَقَوْلِ الْأَعْمَشِيِّ : البسيط [

2384- فِي فِتْنَةِ كَسْبُوفِ الهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا ... أَنْ هَالِكُ كُلِّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ

وحيث أنَّ فيها الأربعة أوجه المتقدمة المذكورة في المشددة .

وقرأ بان عامر وابن كثير : « سِرَاطِي » بالسُّنِّينِ ، وحمزة : بين الصَّادِ والزَّايِ ،

والباقون : بالصَّاد صافية ، وفي مُصَحَّف عبد الله : « وهذا صِرَاطِي » بدون « أَنْ » ، و « هذا » صِرَاط رَبِّكَ . » .

قوله : { فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السَّبِيلَ } .
أي : الطَّرِيقَ الْمُخْتَلِفَةَ الَّتِي عَدَا هَذَا الطَّرِيقَ؛ مثل الْيَهُودِيَّةِ ، وَالنَّصْرَانِيَّةِ ،
وَسَائِرِ الْمَلِكِ ، وَقِيلَ : الْأَهْوَاءُ وَالْبِدْعُ .

{ فَتَقَرَّقْ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ } أي : فَتَقَعُوا فِي الضَّلَالَاتِ .
روي أَنبِ مَسْعُودٌ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - « عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، أَنَّهُ
حَطَّ حَطًّا عَنْ يَمِينِهِ ، وَحَطَّ عَنْ شِمَالِهِ حُطُوطًا ، ثُمَّ قَالَ : هَذَا سَبِيلُ اللَّهِ ،
وَهَذِهِ سُبُلٌ ، عَلَى كُلِّ سَبِيلٍ مِنْهَا شَيْطَانٌ يَدْعُو إِلَيْهَا ، ثُمَّ تَى : « وَأَنَّ هَذَا
صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ » .

وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - هذه الآيات مُحْكَمَاتٌ ، لَمْ يَنْسِخْهُنَّ شَيْءٌ
مِنْ جَمِيعِ الْكُتُبِ ، مِنْ عَمَلِ يَهَنَ ، دَخَلَ الْجَنَّةَ ، وَمَنْ تَرَكَهُنَّ ، دَخَلَ النَّارَ .
قوله : « فَتَقَرَّقْ » مَنْصُوبٌ بِأَضْمَارٍ « أَنْ » بَعْدَ الْقَاءِ فِي جَوَابِ النَّهْيِ ،

وَالْجُمُوهُورُ عَلَى « فَتَقَرَّقْ » بِنَاءِ حَفِيفَةٍ ، وَالْبُرْزُ بِتَشْدِيدِهَا فَمِنْ حَقْفٍ ، حَذَفَ
إِحْدَى النَّائِيْنِ ، وَمِنْ شِدِّدٍ أَدْعَمُ؛ وَتَقَدَّمَ هَذَا فِي { تَتَذَكَّرُونَ } [الْأَنْعَامُ : 80] .
و « بكم » : بِجُوزِ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا بِهِ فِي الْمَعْنَى ، أَيْ : فَيَقَرُّكُمْ ، وَيَجُوزُ أَنْ
تَكُونَ حَالًا ، أَيْ : وَأَنْتُمْ مَعَهَا؛ كَقَوْلِهِ الْقَائِلُ فِي ذَلِكَ : [الْوَافِرُ]

2385- تَدُوسُ بِنَا الْجَمَاجِمِ وَالتَّرِيَا
وختم هذه الآية بالتقوى وهي اتقاء النار ، لمُنَاسَبَةِ الْأَمْرِ بِاتِّبَاعِ الصِّرَاطِ ، فَإِنَّ
مَنْ اتَّبَعَهُ وَوَقَى نَفْسَهُ مِنَ النَّارِ .

فصل في فضل هذه الآية
قال الْقُرْطُبِيُّ فِي هَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ : « وَهَذِهِ آيَةٌ عَظِيمَةٌ عَطَفَهَا عَلَى مَا تَقَدَّمَ
، فَإِنَّهُ لَمَّا نَهَى وَأَمَرَ حَذَرَ هُنَا عَنِ اتِّبَاعِ غَيْرِ سَبِيلِهِ ، فَأَمَرَ فِيهَا بِاتِّبَاعِ طَرِيقَةِ » .
« مُسْتَقِيمًا » نَصَبَ عَلَى الْحَالِ ، وَمَعْنَاهُ : مُسْتَوِيًّا قَائِمًا لَا اعْوَجَاجَ فِيهِ ، وَقَدْ
بَيَّنَّهُ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَنَشَأَتْ مِنْهُ طَرِيقٌ ، فَمَنْ سَلَكَ
الْجَادَّةَ نَجَا ، وَمَنْ خَرَجَ إِلَى تِلْكَ الطَّرِيقِ أَفْضَتْ بِهِ إِلَى النَّارِ قَالَ -تعالى- : { وَلَا
تَتَّبِعُوا السَّبِيلَ فَتَقَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ } أي : تَمِيلُ .

(7/239)

روي ابن مسعود - رضي الله عنهما - قال : « حَطَّ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمًا حَطًّا ، ثُمَّ قَالَ : هَذَا سَبِيلُ اللَّهِ ، ثُمَّ حَطَّ حُطُوطًا عَنْ يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ ، ثُمَّ قَالَ : هَذِهِ سُبُلٌ ، عَلَى كُلِّ سَبِيلٍ مِنْهَا شَيْطَانٌ يَدْعُو إِلَيْهَا ، ثُمَّ قَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ الْكَرِيمَةَ » .

وأخرجه ابن ماجه في سننه عن جابر بن عبد الله قال : كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم فخط خطأ وخط خطيب عن يمينه وخط خطين عن يساره ثم وضع يده في الخط الأوسط فقال : هذا سبيل الله - ثم تلا هذه الآية - { وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السَّبِيلَ فَتَقَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ } .
وهذه السُّبُلُ فِي الْيَهُودِيَّةِ ، وَالنَّصْرَانِيَّةِ ، وَالْمَجُوسِيَّةِ ، وَسَائِرِ أَهْلِ الْمَلِكِ وَالْبِدْعِ وَالضَّلَالَاتِ ، مِنْ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ وَالشُّذُوزِ فِي الْفُرُوعِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ أَهْلِ التَّعَمُّقِ فِي الْجَدَلِ وَلِخَوْضِ فِي الْكَلَامِ ، وَهَذِهِ عُرْصَةٌ لِلرُّكُلِ . قَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ ؟

ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ وَتَفْصِيلًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى
وَرَحْمَةً لَعَلَّهُمْ يَلْقَاءَ رَبَّهُمْ يُؤْمِنُونَ (154)

أصل « ثُمَّ » : المَهْلَةُ فِي الزَّمَانِ ، وَقَدْ تَأْتِي لِلْمُهْلَةِ فِي الْإِخْبَارِ .
وَقَالَ الرَّجَادُ : وَهُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى « أَتْلُ » تَقْدِيرُهُ : أَتْلُ مَا حَرَّمَ ثُمَّ أَتْلُ مَا آتَيْنَا .
وَقِيلَ : هُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى « قُلْ » أَي : عَلَى إِصْمَارِ قُلْ ، أَي : ثُمَّ قُلْ : آتَيْنَا .
وَقِيلَ : تَقْدِيرُهُ : ثُمَّ أَخْبِرْكُمْ آتَيْنَا .

وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ : عَطَفَ عَلَى وَصَاكُم بِهِ « قَالَ : » فَإِنْ قُلْتَ : كَيْفَ صَحَّحَ
عَطْفَهُ عَلَيْهِ ب « ثُمَّ » ، وَالْإِيتَاءُ قَبْلَ التَّوْصِيَةِ بِهِ بَدَّهْرٌ طَوِيلٌ ؟
قَالَ شَهَابُ الدِّينِ : هَذِهِ التَّوْصِيَةُ قَدِيمَةٌ لَمْ يَزَلْ تَتَوَاصَاهَا كُلُّ أُمَّةٍ عَلَى لِسَانِ
نَبِيِّهَا ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ : ذَلِكَ وَصَاكُم بِهِ يَا بَنِي آدَمَ قَدِيمًا وَحَدِيثًا ، ثُمَّ أَعْظَمَ مِنْ ذَلِكَ
أَنَا آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ .

وَقِيلَ : هُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى مَا تَقَدَّمَ قَبْلَ شَطْرِ السُّورَةِ مِنْ قَوْلِهِ : { وَوَهَبْنَا لَهُ
إِسْحَاقَ } [الْأَنْعَامُ : 84] .

وَقَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - : « مَهْلَتُهَا فِي تَرْتِيبِ الْقَوْلِ الَّذِي أَمَرَ بِهِ
مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَأَنَّهُ قَالَ : ثُمَّ مِمَّا وَصَّيْتَاهُ أَنَا آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ
، وَبَدَعُوا إِلَى ذَلِكَ أَنَّ مُوسَى - عَلَيْهِ السَّلَامُ - مُتَقَدِّمٌ بِالزَّمَانِ عَلَى مُحَمَّدٍ - عَلَيْهِ
الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - » .

وَقَالَ أَبُو حَيَّانَ : « وَالَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يُسْتَعْمَلَ لِلْعَطْفِ كَالْوَاوِ مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ مُهْلَةٍ
، وَبِذَلِكَ قَالَ [بَعْضُ] النَّحْوِيِّينَ » .

قَالَ شَهَابُ الدِّينِ : وَهَذِهِ اسْتِرَاحَةٌ ، وَأَيْضًا لَا يَلْزَمُ مِنْ انْتِفَاءِ الْمَهْلَةِ التَّرْتِيبُ
فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ تَرْتِيبٍ وَلَا مَهْلَةٍ عَلَى أَنْ الْفَرَضُ فِي هَذِهِ
الآيَةِ عَدَمُ التَّرْتِيبِ فِي الزَّمَانِ .

قَوْلُهُ : « تَمَامًا » يَجُوزُ فِيهِ خَمْسَةٌ أَوْجُهُ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ مَفْعُولٌ مِنْ أَجْلِهِ ، أَي : لِأَجْلِ تَمَامِ نِعْمَتِنَا .

الثَّانِي : أَنَّهُ حَالٌ مِنَ الْكِتَابِ ، أَي : حَالٌ كَوْنُهُ تَمَامًا .

الثَّلَاثُ : أَنَّهُ تَصَبُّبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ ؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى : آتَيْنَاهُ تَمَامًا ، لَا نَقْصَانًا .

الرَّابِعُ : أَنَّهُ حَالٌ مِنَ الْفَاعِلِ ، أَي : مُتِمِّينَ .

الخَامِسُ : أَنَّهُ مَصْدَرٌ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ مِنْ لَفْظِهِ ، وَيَكُونُ مِهْصِدْرًا عَلَى
حَدِّفِ الرَّوَايِدِ ، وَالتَّقْدِيرُ : أَتَمَّتَاهُ إِثْمَامًا ، وَ « عَلَى الَّذِي » مُتَعَلِّقٌ بِ « تَمَامًا »
أَوْ بِمَحْدُوفٍ عَلَى أَنَّهُ صِفَةٌ ، هَذَا إِذَا لَمْ يُجْعَلْ مَصْدَرًا مُؤَكَّدًا ، فَإِنْ جُعِلَ ، تَعَيَّنَ
جَعْلُهُ صِفَةً .

وَ « أَحْسَنَ » فِيهِ وَجْهَانُ :

أَظْهَرُهُمَا : أَنَّهُ فِعْلٌ مَاضٍ وَاقِعٌ صَلَةً لِلْمَوْصُولِ ، وَفَاعِلُهُ مُصَمَّرٌ يَعُودُ عَلَى

مُوسَى - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - أَي : تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ ؛ فَيَكُونُ الَّذِي

عِبَارَةً عَنْ مُوسَى .

وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ : عَلَى كُلِّ مَنْ أَحْسَنَ ، أَي : أَتَمَّنَا فَصِيلَةَ مُوسَى - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ

وَالسَّلَامُ - بِالْكِتَابِ عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ قَوْمِهِ ، أَي : عَلَى مَنْ أَحْسَنَ مِنْ قَوْمِهِ ،

وَكَانَ فِيهِمْ مُحْسِنٌ وَمُسِيءٌ ، وَتَدُلُّ عَلَيْهِ قِرَاءَةُ ابْنِ مَسْعُودٍ : وَعَلَى الَّذِي

أَحْسَنَ .

وقيل : كُلُّ من أحسن ، أي : الذي أَحَسَّنَهُ موسى من العِلْم ، والحِكْمَة ،
والإِحْسَان في الطاعة والعبادة ، وتبليغ الرِّسَالَة .

(7/241)

وقيل : « الذي » عِبَارَةٌ عَمَّا عَمَلَهُ مُوسَى - عليه الصلاة والسلام - وأتقنه ، أي :
تماماً على الذي أَحَسَّنَهُ موسى - عليه الصلاة والسلام - .
والثاني : أَنَّ « أَحْسَنَ » اسْمٌ عَلَى وَزْنِ أَفْعَلَ ، كَ « أَفْضَلَ » وَ « أَكْرَمَ » ،
وَاسْتَعْنَى بِوَصْفِ الْمَوْضُوعِ عَنِ صِلَتِهِ ، وَذَلِكَ أَنَّ الْمَوْضُوعَ مَتَى وَصِفَ بِمَعْرِفَةٍ
، نَحْوُ : « مَرَّتُ بِالَّذِي أَخِيكَ » ، أَوْ بِمَا يُقَارِبُ الْمَعْرِفَةَ ، نَحْوُ : « مَرَّزْتُ بِالَّذِي
خَبَّرَ مِنْكَ » ، وَبِالَّذِي أَحْسَنَ مِنْكَ » ، جاز ذلك ، واستغنى به عن صِلته ، وهو
مَذْهَبُ الْفَرَّاءِ ، وَأَنْشَدَ قَوْلَهُ : [الزجر]

2386- حَتَّى إِذَا كَانَا هُمَا اللَّذِينَ ... مِثْلَ الْجَدِيلَيْنِ الْمُحْمَلَيْنِ
يُنْصَبُ « مِثْلٌ » عَلَى أَنَّهُ صِفَةٌ لَ « اللَّذِينَ » الْمَنْصُوبِ عَلَى خَبَرٍ كَانَ ، وَبِجُوزِ
أَنْ تَكُونَ « الَّذِي » مَصْدَرِيَّةً ، وَ « أَحْسَنَ » فَعْلٌ مَاضٍ صِلَتُهَا وَالتَّقْدِيرُ : تَمَاماً
عَلَى إِحْسَانِهِ ، أَي : إِحْسَانِ اللَّهِ - تَعَالَى - إِلَيْهِ ، وَإِحْسَانِ مُوسَى إِلَيْهِمْ ، وَهُوَ
رَأْيُ يُونُسَ وَالْفَرَّاءِ؛ كَقَوْلِهِ : [البسيط]
2387- قَتَبَتِ اللَّهُ مَا آتَاكَ مِنْ حَسَنٍ ... تَثْبِيَتِ عَيْسَى وَتَضْرَاصِ كَالَّذِي نُصِرُوا
وقد تقدّم : تَحْقِيقُ هَذَا .

وفتح نُون « أَحْسَنَ » قِراءَةً بِالْعَامَّةِ وَقَرَأَ يَحْيَى بْنُ يَعْمُرَ ، وَبَانَ أَبِي إِسْحَاقَ
بِرَفْعِهَا ، وَفِيهَا وَجْهَانُ :
أظهرهما ؛ أَنَّهُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْدُوفٌ ، أَي : عَلَى الَّذِي هُوَ أَحْسَنَ ، فَحَذَفَ الْعَائِدُ ،
وَإِنْ لَمْ تَطَّلِ الصَّلَةُ ، فَهِيَ سَادَّةٌ مِنْ جِهَةِ ذَلِكَ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بِدَلَالِهِ عِنْدَ قَوْلِهِ :
{ مَا بَعُوضَةٌ قِمًا فَوْقَهَا } [البقرة : 26] ، فِيمَنْ رَفَعَ « بَعُوضَةٌ » .
الثاني : أَنْ يَكُونَ « الَّذِي » وَاقِهَا مَوْجِعَ الَّذِينَ ، وَأَصْلُ « أَحْسَنَ » : أَحْسَنُوا
بِوَاوِ الصَّمِيرِ ، حُذِقَتِ الْوَاوُ اجْتِرَاءً بِحَرَكَةِ مَا قَبْلَهَا ، قَالَ التَّبْرِيذِيُّ ؛ وَأَنْشَدَ فِي
ذَلِكَ فَقَالَ : [الوافر]

2388- فَلَوْ أَنَّ الْأَطِبَّاءَ كَانُوا حَوْلِي ... وَكَانَ مَعَ الْأَطِبَّاءِ الْأَسَاءَةُ
قال الآخرُ فِي ذَلِكَ هَذَا الْبَيْتِ : [الوافر]

2389- إِذَا مَا سَاءَ صَرُّوا مَنْ أَرَادُوا ... وَلَا يَأْلُوهُمْ أَحَدٌ صَرَّارَا
وقول الآخرُ فِي ذَلِكَ : [الزجر]

2390- سَبُّوا عَلَى الْمَجْدِ وَشَابُوا وَاكْتَهَلُوا ... يَرِيدُ اكْتَهَلُوا ، فَحَذَفَ الْوَاوُ ،
وَسَكَنَ الْجَزْفُ قَبْلَهَا ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَبْيَاتٌ أُخْرَى كَهَذِهِ فِي عُضُودِ هَذَا الْكِتَابِ ، وَلَكِنْ
جَمَاهِيرُ النَّحَاةِ تَخُصُّ هَذَا بِصَرُورَةِ الشَّعْرِ .
وقوله : « وَتَفْصِيلاً » وَمَا عَطِفَ عَلَيْهِ ؛ مَنْصُوبٌ عَلَى مَا ذُكِرَ فِي « تَمَاماً »
[وَالْمَعْنَى : بَيَاناً لِكُلِّ شَيْءٍ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ شَرَائِعِ الدِّينِ . وَ « هَدَى وَرَحْمَةً »
ذَهَاباً فِي صِفَةِ الشُّورَةِ .

« لَعَلَّهُمْ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ » .
قال ابن عباس - رضي الله عنهما - « لِكَيْ يُؤْمِنُوا بِالْبَعْثِ ، وَيُصَدِّقُوا بِالتُّوَابِ
وَالْعِقَابِ » [.

(7/242)

وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ فَاتَّبِعُوهُ وَاتَّقُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ (155) أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا
 أَنْزَلَ الْكِتَابَ عَلَيَّ طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِنَا وَإِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَعَافِينَ (156) أَوْ
 تَقُولُوا لَوْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ لَكُنَّا أَهْدَى مِنْهُمْ فَقَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَهُدًى
 وَرَحْمَةٌ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَبَ آيَاتِ اللَّهِ وَصَدَفَ عَنْهَا سَنَجْزِي الَّذِينَ يَصْدِفُونَ
 عَنْ آيَاتِنَا سُوءَ الْعَذَابِ بِمَا كَانُوا يَصْدِفُونَ (157)

قوله تعالى : { وهذا كتاب أنزلناه مبارك } الآية .
 يجوز أن يكون « كتاب » و « أنزلناه » و « مبارك » إخباراً عن اسم الإشارة ،
 عند مَنْ يُجِيزُ تَعَدَّدَ الْخَبَرِ مُطْلَقاً ، أو بالتأويل عند مَنْ لَمْ يَجُوزْ ذَلِكَ ، وَيُجُوزُ أَنْ
 يَكُونَ « أنزلناه » ، و « مبارك » : وَضَعِينَ ل « كتاب » عند مَنْ يُجِيزُ تَقْدِيمَ
 الْوَصْفِ غَيْرِ الصَّرِيحِ عَلَى الْوَصْفِ الصَّرِيحِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَحْقِيقُ ذَلِكَ فِي السُّورَةِ
 قَبْلَهَا ، فِي قَوْلِهِ - سُبْحَانَهُ - : { يَقَوْمٌ يُجَاهِدُونَكَ فِي الدِّينِ وَهُمْ كَافِرُونَ } [المائدة : 54] .
 قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ : « وَلَوْ كَانَ فُرِيءَ : « مَبَارَكاً » بِاللَّصْبِ عَلَى الْحَالِ ، لَجَازَ » وَلَا
 حَاجَةَ إِلَى مِثْلِ هَذَا ، وَقُدِّمَ الْوَصْفُ بِالْإِزْئَالِ ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ مَعَ مُنْكَرِي أَنَّ اللَّهَ يُنَزِّلُ
 عَلَى الْبَشَرِ كِتَاباً ، وَيُرْسِلُ رَسُولاً ، وَأَمَّا وَصْفُ الْبَرَكَةِ ؛ فَهُوَ أَمْرٌ مُتَرَاخٍ عَنْهُمْ ،
 وَجِيءَ بِصِفَةِ الْإِزْئَالِ بِجُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ أَسْنَدَ الْفِعْلِ فِيهَا إِلَى صَمِيرِ الْمُعْظَمِ نَفْسِهِ
 مُبَالِغَةً فِي ذَلِكَ ، بِخِلَافِ مَا لَوْ جِيءَ بِهَا اسْمًا مُفْرَدًا .

والمراد بالكتاب : القرآن ، ووصفه بالبركة ، أي : لا يتطرق إليه التسخُّ ، كما
 في الكتابين ، والمُرَادُ : كَثِيرَ الْخَيْرِ وَالنَّفْعِ .

{ فاتبعوه واتقوا لعلكم تُرْحَمُونَ } .

قيل : « اتَّقُوا مُحَالَفَتَهُ عَلَى رَجَاءِ الرَّحْمَةِ » .

وقيل : اتَّقُوا لِتُرْحَمُوا ، أي : لِيَكُونَ الْعَرَضُ بِاللِّتَقْوَى ، رَحْمَةً مِنَ اللَّهِ - تَعَالَى - .

قوله : « أَنْ تَقُولُوا » فِيهِ وَجْهَانِ :

أحدهما : أَنَّهُ مَفْعُولٌ مِنْ أَجْلِهِ .

قَوْلِ أَبُو حَيَّانٍ : « وَالْعَامِلُ فِيهِ » أَنْزَلْنَاهُ « مَقْدَرًا ، مَذْلُومًا عَلَيْهِ بِنَفْسِ »

أَنْزَلْنَاهُ « الْمَلْفُوظُ بِهِ ، تَقْدِيرُهُ : أَنْزَلْنَاهُ أَنْ تَقُولُوا » .

قَالَ : « وَلَا جَائِزَ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ » أَنْزَلْنَاهُ « الْمَلْفُوظُ بِهِ ؛ لِئَلَّا يَلْزِمَ الْفَصْلَ بَيْنَ

الْعَامِلِ وَمَفْعُولِهِ بِأَجْنَبِيٍّ ، وَذَلِكَ أَنَّ مُبَارَكٌ » : إِمَّا صِفَةً ، وَإِمَّا خَبْرٌ ، وَهُوَ أَجْنَبِيٌّ

بِكُلِّ مِنَ التَّقْدِيرَيْنِ « وَهَذَا الَّذِي مَعَهُ هُوَ ظَاهِرٌ قَوْلِ الْكَسَائِيِّ ، وَالْفَرَّاءِ .

وَالثَّانِي : أَنَّهَا مَفْعُولٌ بِهِ ، وَالْعَامِلُ فِيهِ : « وَاتَّقُوا » أَي : وَاتَّقُوا قَوْلَكُمْ كَيْتَ

وَكَيْتَ ، وَقَوْلُهُ : « لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ » مَعْتَرِضٌ جَارٌ مُجْرِي التَّغْلِيلِ ، وَعَلَى كَوْنِهِ

مَفْعُولًا مِنْ أَجْلِهِ ، يَكُونُ تَقْدِيرُهُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ عَلَى حَذْفِ مُصَافٍ ، تَقْدِيرُهُ :

كِرَاهَةٌ أَنْ تَقُولُوا ، وَعِنْدَ الْكُوفِيِّينَ يَكُونُ تَقْدِيرُهُ : « أَلَا يَقُولُوا » .

قَالَ الْكَسَائِيُّ : وَالْفَرَّاءُ : وَالتَّقْدِيرُ : أَنْزَلْنَاهُ لِئَلَّا تَقُولُوا ، ثُمَّ حَذَفَ الْجَارَ ، وَحَرَفَ

النَّهْيِ ، كَقَوْلِهِ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - : { يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضَلُوا } [النساء : 176]

وَكَقَوْلِهِ : { رَوَّاسِي أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ } [النحل : 15] أَي : أَلَّا تَمِيدَ بِكُمْ ،

وَهَذَا مُطَرِّدٌ عِنْدَهُمْ فِي هَذَا النَّحْوِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ مُرَارًا .

وَقَرَأَ الْجُمْهُورُ : « تَقُولُوا » بِنَاءِ الْخَطَابِ ، وَقَرَأَ ابْنُ مُجَيَّبٍ : « يَقُولُوا » : بِنَاءِ

الْعَيْبَةِ ، وَمَعْنَى الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ ، كِرَاهَةٌ أَنْ يَقُولَ أَهْلُ مَكَّةَ : أَنْزَلَ الْكِتَابَ ، وَهُوَ

التُّورَةُ ، وَالْإِنْجِيلُ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِنَا ، وَهُمْ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى .

قوله : « وَإِنْ كُنَّا » [« إِنْ »] مُخَفَّفَةٌ مِنَ التَّقِيلَةِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ ، وَهِيَ هُنَا مُهْمَلَةٌ ؛ وَلِذَلِكَ وَلِيَتْهَا الْجُمْلَةُ الْفَعْلِيَّةُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَحْقِيقُ ذَلِكَ ، وَأَنَّ الْكُوفِيِّينَ يَجْعَلُونَهَا بِمَعْنَى : « مَا » النَّافِيَةِ ، وَاللَّامُ بِمَعْنَى : « إِلَّا » ، وَالتَّقْدِيرُ : مَا كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ إِلَّا غَافِلِينَ .

وَقَالَ الرَّجَّاحُ بِمِثْلِ ذَلِكَ ، فَتَحَا نَحْوَ الْكُوفِيِّينَ .
وَقَالَ قُطْرُبٌ : « إِنْ » بِمَعْنَى « قَدْ » وَاللَّامُ زَائِدَةٌ .
وَقَالَ الرَّمَحْشَرِيُّ بَعْدَ أَنْ قَرَّرَ مَذْهَبَ الْبَصْرِيِّينَ كَمَا قَدَّمْنَا : « وَالْأَصْلُ : إِنَّهُ كُنَّا عَنْ عِبَادَتِهِمْ » فَقَدَّرَ لَهَا اسْمًا مَحذُوفًا ، هُوَ ضَمِيرُ الشَّانِ ، كَمَا يَقْدَرُ النَّحْوِيُّونَ ذَلِكَ فِي « أَنْ » بِالْفَتْحِ إِذَا حُقِّقَتْ ، وَهَذَا مُخَالَفٌ لِتُصَوِّصِهِمْ ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ تَصَوَّأُوا عَلَى أَنْ : « إِنْ » بِالْكَسْرِ إِذَا حُقِّقَتْ ، وَلِيَتْهَا الْجُمْلَةُ الْفَعْلِيَّةُ النَّاسِخَةُ ، فَلَا عَمَلَ لَهَا ، لَا فِي ظَاهِرٍ وَلَا مُضْمِرٍ .

و « عَنْ دِرَاسَتِهِمْ » مُتَعَلِّقٌ بِخَبَرِ « كُنَّا » وَهُوَ : « غَافِلِينَ » وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى بُطْلَانِ مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ فِي زَعْمِهِمْ أَنَّ اللَّامُ بِمَعْنَى : « إِلَّا » وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ مَا بَعْدَ « إِلَّا » فِيمَا قَبْلُهَا ؛ فَكَذَلِكَ مَا هُوَ بِمَعْنَاهَا .

قَالَ أَبُو حَيَّانَ : « وَلَهُمْ أَنْ يَجْعَلُوا » عَنْهَا « مُتَعَلِّقًا بِمَحذُوفٍ » وَتَقَدَّمَ أَيْضًا خِلَافَ أَبِي عَلِيٍّ ، فِي أَنَّ هَذِهِ اللَّامُ لَيْسَتْ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ ، بَلْ لَامُ أُخْرَى ، وَبَدَلٌ أَيْضًا عَلَى أَنَّ اللَّامُ لَامُ ابْتِدَاءٍ لَزِمَتْ لِلْفَرْقِ ، فَجَازَ أَنْ يَتَقَدَّمَ مَعْمُولُهَا عَلَيْهَا ، لَمَّا وَقَعَتْ فِي غَيْرِ مَا هُوَ لَهَا أَصْلٌ ، كَمَا جَازَ ذَلِكَ فِي : « إِنَّ زَيْدًا طَعَامُكَ لِأَكْلٍ » حَيْثُ وَقَعَتْ فِيغْيَرِ مَا هُوَ لَهَا [أَصْلٌ] وَلَمْ يَجْزُ ذَلِكَ فِيهَا إِذَا وَقَعَتْ فِيمَا هُوَ لَهَا أَصْلٌ ، وَهُوَ دُحُولُهَا عَلَى الْمُبْتَدَأِ .

وَقَالَ أَبُو الْبِقَاءِ وَاللَّامُ فِي « لَغَافِلِينَ » عِوَضٌ أَوْ قَارِقَةٌ بَيْنَ « إِنْ » وَ « مَا » .
قَالَ شَهَابُ الدِّينِ : قَوْلُهُ : « عِوَضٌ » عِبَارَةٌ غَرِيبَةٌ ، وَأَكْثَرُ مَا يُقَالُ : إِنَّهَا عِوَضٌ عَنِ التَّشْدِيدِ الَّذِي ذَهَبَ مِنْ « إِنْ » وَلَيْسَ بِشَيْءٍ .

فصل في معنى الآية

قَالَ الْمُقَسِّرُونَ : « إِنْ » هِيَ الْمُخَفَّفَةُ مِنَ التَّقِيلَةِ ، وَاللَّامُ هِيَ الْقَارِقَةُ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ النَّافِيَةِ ، وَالْأَصْلُ : وَإِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ غَافِلِينَ ، وَالْمَعْنَى : إِبْتِثَاتُ الْحُجَّةِ عَلَيْهِمْ بِانْتِزَالِ الْقُرْآنِ عَلَيْهِمْ ، وَقَوْلُهُ : { وَإِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ } أَي : لَا تَعْلَمُ مَا هِيَ ، لِأَنَّ كِتَابَهُمْ لَيْسَ بِلَعْنَتِنَا .

قَوْلُهُ : { أَوْ يَقُولُوا لَوْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ لَكُنَّا أَهْدَى مِنْهُمْ } .
أَي : لِئَلَّا يَقُولُوا أَوْ تَحْتَجُّوا بِذَلِكَ ، ثُمَّ إِنَّهُ - تَعَالَى - قَطَعَ احْتِجَاجَهُمْ بِهَذَا ، فَقَالَ : { فَقَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ } وَهُوَ الْقُرْآنُ الْعَظِيمُ بَيِّنَةٌ فِيمَا يُعْلَمُ بِسَمْعًا ، وَهُوَ هُدًى فِيمَا يُعْلَمُ سَمْعًا وَعَقْلًا ، فَلَمَّا اخْتَلَفَتِ الْقَائِدَةُ ، صَحَّ هَذَا الْعَطْفُ ، وَمَعْنَى « رَحْمَةٌ » أَي : نِعْمَةٌ فِي الدِّينِ .

(7/244)

قَوْلُهُ : فَقَدْ جَاءَكُمْ : جَوَابٌ شَرْطٌ مَقْدَرٌ فَقَدَّرَهُ الرَّمَحْشَرِيُّ : إِنْ صَدَقْتُمْ فِيمَا كُنْتُمْ تَعُدُّونَ مِنْ أَنْفُسِكُمْ ، فَقَدْ جَاءَكُمْ ، قَالَ : « وَهُوَ مِنْ أَحْسَنِ الْحَذُوفِ » وَقَدَّرَهُ غَيْرُهُ : إِنْ كُنْتُمْ كَمَا تَزْعُمُونَ : إِيَّاكُمْ إِذَا أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ كِتَابًا ، تَكُونُونَ أَهْدَى مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى ، فَقَدْ جَاءَكُمْ ، وَلَمْ يُؤْتِ الْفِعْلُ ؛ لِأَنَّ التَّائِيثَ مُجَازِيًّا ،

وللفصل بالمفعول ، و « مِنْ رَبِّكُمْ » يجوز أن تعلق ب « جَاءَكُمْ » وأن يتعلّق بِمَحذُوفٍ عَلَى أَنَّهُ صِفَةٌ لَبَيِّنَةٌ .
وقوله : « هُدًى وَرَحْمَةً » محذوفٌ بعدهما : مِنْ رَبِّكُمْ .
قوله : فَمَنْ أَظْلَمُ « الظاهر أنّها جُمْلَةٌ مُسْتَقِلَّةٌ .
وقال بعضهم ، هي جواب شَرْطٍ مُقَدَّرٍ ، تقديره : فَإِنْ كَذَّبْتُمْ ، فلا أحد أظلم مِنْكُمْ .
والجُمهور على كَذَّبَ « مُشَدِّدًا ، وبآيات الله متعلّقٌ به ، وقرأ يحيى بن وثاب ، وابن أبي عبّلة : « كَذَّبَ » بالتخفيف ، و « آيات الله » : يجوز أن يكون مَفْعُولًا وَأَنْ يَكُونَ حَالًا ، أي : كَذَّبَ وَمَعَهُ آياتِ اللهِ ، و « صدف » مَفْعُولُهُ مَحذُوفٌ ، أي : « وَصَدَفَ عَنْهَا غَيْرَهُ » وقد تقدّم تَفْسِيرُ ذَلِكَ [الأنعام : 157]
والمُرّاج : تَعْظِيمُ كُفْرٍ مِنْ كَذَّبَ بِآيَاتِ اللهِ « وَصَدَفَ عَنْهَا » أي مَنَعَ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ ضلالٌ ، والثاني مَنَعَ عَنِ الْحَقِّ وَإِضْلَالٌ .
ثم قال - تعالى - : { سَنَجْزِي الَّذِينَ يَصْدِفُونَ عَنْ آيَاتِنَا سُوءَ الْعَذَابِ } وهو كقوله تعالى : { الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدَّوْا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ زِدْنَاهُمْ عَذَابًا فَوْقَ الْعَذَابِ } [النحل : 88] .

(7/245)

هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيْمَانِهَا خَيْرًا قُلِ انظُرُوا إِنَّا مُنظِرُونَ (158)

لَمَّا بَيَّنَّ اللَّهُ إِنَّمَا أَنْزَلَ الْكِتَابَ إِزَالَةً لِلْعُدْرِ ، وَإِزَاحَةً لِلْعَلَّةِ ، بَيَّنَّ أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْبَيِّنَةِ ، وَشَرَحَ أَحْوَالَ تَوْجِبِ الْإِيْسَاءِ عَنْ دُخُولِهِمْ فِي الْإِيْمَانِ ، فَقَالَ - سبحانه وتعالى - : { هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ } أي : بالعذاب ، و عندِ الْمَوْتِ لِقْبُضِ أَوْأَجِهِمْ ، وَتَظْهِيرِ هَذِهِ الْآيَةِ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ : { هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ } [البقرة : 210] .
و « هل استفهام ، معناه : التّفّي ، ومعنى « ينظرون » : ينتظرون ، والتقدير : أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ بِكَ ، إِلَّا إِذَا جَاءَهُمْ أَحَدُ هَذِهِ الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ .
قوله : « أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ » : تقدّم أنه حَدَفَ مُصَافٍ .
وقرأ الأخوان : « إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ » بياءٍ منقُوطَةٍ مِنْ تَحْتِ؛ لِأَنَّ التَّأْنِيثَ مَحَازِيٌّ ، وَهُوَ نَظِيرٌ : { فَتَادَتُهُ الْمَلَائِكَةُ } [آل عمران : 39] .
وقرأ أبو العالية ، وابن سيرين : « يَوْمَ تَأْتِي بَعْضُ » بالتأنيث؛ كقوله تعالى : { تَلَقَّطُهُ } [يوسف : 10] .
فإن قيل : « أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ » هل يدلُّ على جوازِ المَجِيءِ وَالْغَيْبَةِ عَلَى اللَّهِ - تعالى - . فالجواب من وَجْهِهِ :
الأول : أن هذا حكاية عن الكفار ، واعتقاد الكافر ليس بِحُجَّةٍ .
والثاني : أن هذا مجاوزٌ ، ونظيره قوله - تعالى - : { فَاتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُمْ مِّنَ الْقَوَاعِدِ } [النحل : 26] .
والثالث : قيام الدلائل القاطعة على أَنَّ المَجِيءِ وَالْغَيْبَةِ عَلَى اللَّهِ مُحَالٌ ، وَأَقْرَبُهَا قَوْلُ إِبْرَاهِيمَ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - فِي الرَّدِّ عَلَى عَبْدَةِ الْكُوكَبِ : { لَا أَحِبُّ الْآفَلِينَ } [الأنعام : 76] .

فإن قيل : قوله - تعالى - : { أَوْ يَأْتِي رَبُّكَ } لا يمكن حمله على إثبات أثر من آثار قُدْرته ؛ لأن على هذا التفسير يصير هذا عين قوله : { أَوْ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ } مكرراً ؛ فوجب حمله على أن المراد منه : إثبات الرب .
قلنا : الجواب المَعْتَمَد : أن هذا حكاية مذهب الكفار ؛ فلا يكون حجة .
وقيل : يأتي ربك بلا كيف ؛ لفضل القضاء يوم القيامة ؛ لقوله - سبحانه -
وتعالى - : { وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا } [الفجر : 22] .
وقال ابن عباس - رضي الله عنهما - : « يأتي أمر ربك فيهم بالقل أو غيره » ،
وقيل : يأتي ربك بالعذاب .
وقيل : هذا من المتشابه الذي لا يعلم تأويله إلا الله .
« أو يأتي بعض آيات ربك » : وهو المعجزات القاهرة .
قوله : { يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ } .
الجمهور على نصب « يَوْمَ » ، وناصبه [ما] بعد « لا » ، وهذا على أحد
الأقوال الثلاثة في « لا » وهي أنها يتقدم معمُول ما بعدها عليها مُطلقاً ، ولا
يتقدم مُطلقاً ، ويُفصل في الثالث : بين أن يكون جواب قسم ، فيمتنع ؛ أو لا ،
فيجوز .
وقرأ زهير الفرقي : « يَوْمَ » بالرفع ، وهو مُبتدأ ، وخبره الجملة بعده ، والعائد
منها إليه محذوف ، أي : لا تنفع فيه .
وقرأ الجمهور « يَنْفَعُ » بالياء من تحت ، وقرأ ابن سيرين : « تَنْفَعُ » بالناء من
فوق .

(7/246)

قال أبو حاتم : « ذكروا أنه غلط » .
قال شهاب الدين : لأن الفعل مسند لمذكر ، وجوابه : أنه لما اكتسب بالإضافة
التأنيث ، أجري عليه حكمه ؛ كقوله : [الطويل]
2391- وتشرق بالقول الذي قد أدعته ... كما شرفت صدر القناة من الدم
وقد تقدم تحقيق هذا أول السورة ؛ وأنشد سيبويه : [الطويل]
2392- مَسِينٌ كَمَا اهْتَرَّتْ رِمَاحُ تَسْفَهَتْ ... أَعَالِيهَا مَضْرُ الرِّيحِ النَّوَاسِمِ
وقيل : لأن الإيمان بمعنى : العقيدة ؛ فهو كقولهم : « أتته كتابي فاحتقرها » أي
: صحيفتي ، ورسالتي .
قال النحاس : « في هذا شيء دقيق ذكره سيبويه : وذلك أن الإيمان ، والنفس
كل مُشتمل على الآخر ، فأنت الإيمان ، إذ هو من النفس وبها » وأنشد سيبويه
: [الطويل]
2393- مَسِينٌ كَمَا اهْتَرَّتْ
وقال الرمخشري : « في هذه القراءة ، يكون الإيمان مُضافاً إلى ضمير
المؤنث الذي هو بَعْضُهُ ؛ كقوله : دَهَبَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ » .
قال أبو حيان : « وهو غلط ؛ لأن الإيمان ليس بَعْضاً من النفس » .
قال شهاب الدين : وقد تقدم أيضاً ما يشهد لصحة هذه العبارة من كلام النحاس
، في قوله عن سيبويه : « وذلك أن الإيمان والنفس كلُّ منهما مُشتمل على
الآخر ، فأنت الإيمان ، إذ هو من النفس وبها » فلا فرق بين هاتين العبارتين ،
أي : لا فرق بين أن يقول : هو منها وبها ، أو هو بَعْضُهَا ، والمراد في العبارتين :
المجاز .

فصل

أجمعوا على أن المقصود بهذه الآية : علامة القيامة ، عن البراء بن عازب رضي الله عنه قال : « كُنَّا تَتَذَكَّرُ السَّاعَةَ [إِذْ أَشْرَفَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : مَا تَتَذَكَّرُونَ ؟

قُلْنَا : تَتَذَكَّرُ السَّاعَةَ] ؟

قال : إنها لا تقوم حتى تروا قبلها عشر آيات : الدُّخان ، ودابة الأرض ، وحسفاً بالمشرق ، وحسفاً بالمغرب ، وحسفاً بجزيرة العرب ، والدُّجَال ، وطلوع الشمس من مغربها ، وبأجوج ومأجوج ، ونزول عيسى - عليه السلام - ، ونار تخرج من عدن .

وروى أبو هريرة - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تقوم الساعة حتى تطلع الشمس من مغربها ؛ فإذا طلعت ورآها الناس ، آمنوا أجمعين ، وذلك حين لا ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل أو كسبت في إيمانها خيراً » .

وروى أبو موسى الأبيعري - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يدُ الله يُسْطَانُ لِمَسِيءِ اللَّيْلِ ، لِيُثَوِّبَ بِالنَّهَارِ ، وَلِمُسِيءِ النَّهَارِ ، لِيُثَوِّبَ بِاللَّيْلِ ، حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا » .

وعن أبي هريرة - رضي الله تعالى عنه - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من تاب قبل أن تطلع الشمس من مغربها تاب عليه » .

وعن زر بن حبيش ، قال : أتيت صفوان بن العسال المرادي ؛ فذكر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن الله جعل بالمغرب باباً مسيرة عرضة سبعةون عاماً ، لا يعلق حتى تطلع الشمس من قبله »

(7/247)

وذلك قول الله - عز وجل - : { يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيْمَانِهَا خَيْرًا } .

وروى أبو هريرة - رضي الله عنه - عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «

ثلاث إذا حرجن لم ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل أو كسبت في

إيمانها خيراً : الدُّجَال ، والدَّابَّةُ ، وطلوع الشمس من مغربها » .

قوله : { لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ } .

في هذه الجملة ثلاثة أوجه :

أحدها : أنها في محل نصب ؛ [لأنها] تعث ل نفساً « ، وفصل بالفاعل ، وهو »

إيمانها « بين الصفة وموصوفها ، لأنه ليس بأجنبي ، إذ قد اشترك الموصوف

الذي هو المفعول والفاعل في العامل ، فعلى هذا يجوز : « صرَبَ هَذَا غَلَامُهَا

الْقُرَيْشِيَّةُ » ، وقوله « أَوْ كَسَبَتْ » عطف على « لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ » .

وفي هذه الآية بحوث حسنة تتعلق بعلم العربية وعليها تبنى مسائل من

أصول الدين « ، وذلك أن المعتزلي يقول : « مجرد الإيمان الصحيح لا يكفي ،

بل لا بد من انضمام عمل يقترن به ويصدقه » ، واستدل بظاهر هذه الآية ،

وذلك كما قال الرمخشري : « لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ » صفة لقوله « نَفْسًا »

وقوله : « أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيْمَانِهَا خَيْرًا » عطف على « آمَنَتْ » والمعنى : أن

أشراط الساعة إذا جاءت وهي آيات ملحنة مضطربة ، ذهب أو أن التكليف

عندها ؛ فلم ينفع الإيمان حينئذ نفساً غير مقدمة إيمانها قبل ظهور الآيات ، أو

مُقَدِّمَةٌ إِيمَانِهَا غَيْرَ كَاسِبَةٍ خَيْرًا فِي إِيمَانِهَا؛ فَلَمْ يُفَرِّقْ كَمَا تَرَى بَيْنَ النَّفْسِ
الْكَافِرَةِ إِذَا آمَنَتْ إِذَا آمَنَتْ فِي غَيْرِ وَقْتِ الْإِيمَانِ ، وَبَيْنَ النَّفْسِ الَّتِي آمَنَتْ فِي
وَقْتِهِ وَلَمْ تَكْسِبْ خَيْرًا ، لِيَعْلَمَ أَنَّ قَوْلَهُ : { الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ }
[البقرة : 25] جمع بين قَرِيْبَيْنِ ، لَا يَنْبَغِي أَنْ تُتَّفَكَّ إِحْدَاهُمَا عَنِ الْآخَرَى حَتَّى
يَفُورَ صَاحِبُهَا وَيَسْعَدَ ، وَإِلَّا فَالْشَّقْوَةُ وَالْهَلَاكُ .

وَقَدْ أَجَابَ بَعْضُ النَّاسِ هَذَا الظَّاهِرَ : بِأَنَّ الِلمَعْنَى بِالآيَةِ الْكَرِيمَةِ : أَنَّهُ إِذَا أَتَى
بَعْضُ الْآيَاتِ ، لَا يَنْفَعُ نَفْسًا كَافِرَةً إِيمَانُهَا الَّذِي أَوْقَعَتْهُ إِذْ دَلَّكَ ، وَلَا يَنْفَعُ نَفْسًا
سَبَقَ إِيمَانُهَا وَمَا كَسَبَتْ فِيهِ خَيْرًا ، فَقَ عُلِقَ نَضْفِي نَفْعَ الْإِيمَانِ بِأَحَدٍ وَصَفِيَيْنِ :
إِمَّا نَفِي سَبَقَ الْإِيمَانِ فَقَطْ ، وَإِمَّا سَبَقَهُ مَعَ نَفِي كَسَبَ الْخَيْرِ ، وَمَفْهُومُهُ : أَنَّهُ
يَنْفَعُ الْإِيمَانَ السَّابِقَ وَخَدَهُ أَوْ السَّابِقَ وَمَعَهُ الْخَيْرِ ، وَمَفْهُومُ الصِّقَّةِ قَوِيٌّ .
فَيُسْتَدَلُّ بِالآيَةِ لِمَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ ، فَقَدْ قَلَبُوا دَلِيلَهُمْ دَلِيلًا عَلَيْهِمْ .

وَقَدْ أَجَابَ الْقَاضِي تَاصِرُ الدِّينِ بِنِ الْمُنِيرِ عَنِ قَوْلِ الرَّمَحْشَرِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ -
فَقَالَ « قَالَ أَحْمَدُ : هُوَ يَرُومُ الِاسْتِدْلَالَ عَلَى أَنَّ الْكَافِرَ وَالْعَاصِيَ فِي الْخُلُودِ
سِوَاءٍ ، حَيْثُ سَوَّى فِي الْآيَةِ بَيْنَهُمَا ؛ فِي عَدَمِ الِاتِّبَاعِ بِمَا يَسْتَدِيرُ كَانِهِ بَعْدَ ظُهُورِ
الْآيَاتِ وَلَا يَتِمُّ ذَلِكَ ، فَإِنَّ هَذَا الْكَلَامَ فِي الْبَلَاغَةِ يُلَقَّبُ بِـ « الْلَفِّ » وَأَصْلُهُ : يَوْمٌ
يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ مُؤْمِنَةً قَبْلَ إِيمَانِهَا بَعْدُ ، لَا
نَفْسًا لَمْ تَكْسِبْ خَيْرًا قَبْلَ مَا تَكْسِبُهُ مِنَ الْخَيْرِ بَعْدُ ، قَلَبَ الْكَلَامِينَ ؛ فَجَعَلَهُمَا
كَلِمًا وَاحِدًا إِجْزَاءً وَبَلَاغَةً ، وَيُظْهَرُ بِذَلِكَ أَنَّهَا لَا تُخَالِفُ مَذْهَبَ الْحَقِّ فَلَا يَنْفَعُ بَعْدَ
ظُهُورِ الْآيَاتِ اِكْتِسَابَ الْخَيْرِ ، وَإِنْ نَفَعَتْ إِيمَانُ الْمُتَقَدِّمِ مِنَ الْخُلُودِ ، فَهِيَ بِالرَّدِّ
عَلَى مَذْهَبِهِ أَوْلَى مِنْ أَنْ تَدُلَّ لَهُ . »

(7/248)

الثاني : أن هذه الجملة في محلّ نصب على الحال من الصّميم المجرور ، قاله
أبو البقاء ، يعني : من « ها » في إيمانها .
الثالث : أن تكون مُسْتَأْتَفَةً . وبهذا بدأ أبو البقاء ، وثنى بالحال ، وجعل الوصف
صعيّفًا ؛ كأنه استشعر ما ذكره الرّمحشري ، ففرّ من جعلها نعتًا ، وأبو حيّان
جعل الحال بعيدًا ، والاسْتِثْنَاءُ أَبَدٌ مِنْهُ .
ثم قال - تعالى - { قُلِ انْتظِرُوا إِنَّا مُنْتَظِرُونَ } وهذا وَعِيدٌ وَتَهْدِيدٌ .

(7/249)

إِنَّ الَّذِينَ قَرَأُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شَيْعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ
تَمَّ يَنْبَتُهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ (159)

وقرأ الأخوان : « قَارَأُوا » مِنَ الْمُقَارَقَةِ .
قال القرطبي - رحمه الله عليه - : « وَهِيَ قِرَاءَةُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ - رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُ - مِنَ الْمُقَارَقَةِ وَالْفِرَاقِ ، عَلَى مَعْنَى : أَنَّهُمْ تَرَكَوا دِينَهُمْ وَخَرَجُوا عَنْهُ ،
وَكَانَ عَلِيٌّ - كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ - يَقُولُ : وَاللَّهِ مَا قَرَّرَقُوهُ ، وَلَكِنْ قَارَقُوهُ » .
وقال شهاب الدّين : فِيهَا وَجْهَانِ :
أحدهما : أَنْ « قَاعَلٌ » بِمَعْنَى : فَعَّلَ ، نَحْوُ ضَاعَفْتُ الْحِسَابَ ، وَضَعَفْتَهُ .

وقيل : هي من المُفَارَقَة ، وهي التَّرك ، والتَّخْلِيَة ، ومن فَرَّقَ دِينَهُ؛ فأمن بِبَعْضٍ وكفَّرَ بِبَعْضٍ ، فقد قَارَقَ الدِّينَ القِيمَ .
وقرأ الباقون : « فَرَّقُوا » بالتَّشْدِيدِ ، وقرأ الأعمش ، وأبو صالح ، وإبراهيم ، :
« فَرَّقُوا » مخفف الراء .

قال أبو اليقَاء : « وهو بمعنى المُشَدَّدِ ، ويجوز أن يكون بمعنى : فَصَلُوهُ عن الدِّينِ الحَقِّ وقد تقدَّم معنى الشُّبُهَاتِ ، أي : صَارُوا فِرْقًا مختلفة .
قال ابن عَبَّاسٍ - رضي الله عنهما - : يريد : المُشْرِكِينَ ، بعضهم يَعْبُدُونَ الملائكة ، وَيَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ بناتُ الله ، وبعضهم يَعْبُدُونَ الأصْنَامَ ، ويقولون : « هؤلاء شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ الله » و « كانوا شُيْعَاءَ » أي : فِرْقًا وأحزابًا في الصَّلَاةِ .
وقال مُجَاهِدٌ ، وقتادة : هم اليَهُودُ والنَّصَارَى ؛ لأنَّ النَّصَارَى تَفَرَّقُوا فِرْقًا ، وَيُكْفِّرُ بعضهم بعضًا ، واليهود أخذوا ببعض الكتاب ، وتركوا بعضه .
وقيل : هم أهل البدع والشُّبُهَاتِ من هذه الأمة وروى عُمَرُ بن الخطَّاب - رضي الله عنه - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعائشة - رضي الله عنها - : « يا عائشة ! إنَّ الذينَ قَرَّفُوا دِينَهُمْ وكانوا شُيْعَاءَ هُمُ أَصْحَابُ البدعِ وَأَصْحَابُ الأَهْوَاءِ من هذه الأمة » .

وروى عبد الله بن عمر - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ تَفَرَّقَتْ عَلَيَّ اثْنَيْ وَسَبْعِينَ مِلَّةً ، وَتَفَرَّقَتْ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ مِلَّةً كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً ، قَالَ : مَنْ هِيَ يَا رَسُولَ اللهِ ؟ قَالَ : « مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي » .

قوله : « لست منهم في شيء » .
« لست » : في محل رفع خبراً لـ « إنَّ » ، و « مِنْهُمْ » : هو خبر « لَيْسَ » إذا به تتم القائده؛ كقوله النابغة : [الوافر]
2394- إذا حَاوَلْتَ فِي أَسَدٍ فُجُورًا ... فَإِنِّي لَسْتُ مِنْكَ وَلَسْتُ مِنِّي
ونظيره [في الإنبات] : « { فَمَنْ تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي } [إبراهيم : 36] .
وعلى هذا ، فيكون « فِي شَيْءٍ » متعلقاً بالاستيفار الذي تعلق به مِنْهُمْ ، أي : ليست مُسْتَقَرًّا منهم في شيء ، أي مِنْ تَفْرِيقِهِمْ . [ويجوز أن يكون « فِي شَيْءٍ » : الخبر ، « وَمِنْهُمْ » : حال مُقَدِّمة عليه ، وذلك على حَذْفِ مُضَافٍ ، أي : لست في شيء كائن من تَفْرِيقِهِمْ] ، فلَمَّا قُدِّمَت الصَّغَةُ نصبت حالاً .
فصل في المراد بالآية

في المَعْنَى قولان :
الأول : إذا أريد أهل الأَهْوَاءِ ، فالمَعْنَى : أنت بريءٌ منهم ، وهم مِنْكَ بَرَاءٌ ، أي : إنَّكَ بعيد عن أهوائِهِمْ ومذاهبِهِمْ ، والعِقَابُ اللازم على تلك الأباطيل مَقْصُورَةٌ عَلَيْهِمْ لا يتعدَّاهم .
وإن أريد اليَهُودُ والنَّصَارَى .

قال السُّدِّيُّ : « معناه : يقولون يُؤَمِّرُ بِقِتَالِهِمْ ؛ فلما أمر بِقِتَالِهِمْ تُسِيخُ » وهذا بعيد ؛ لأنَّ المَعْنَى : لست من قِتَالِهِمْ في هذا الوَقْتِ فِي شَيْءٍ ؛ فَوُزِدَهُ لِأَمْرِ بِالْقِتَالِ فِي وَقْتٍ آخَرَ ، لا يُوجِبُ التَّسِيخَ . ثم قال : « إِنَّمَا أَمَرُهُمْ إِلَى اللهِ » يعني : في الجَرَاءِ ، والمُكَافَاةِ ، والإمْهَالِ ، « ثم يُسَبِّحُهُمْ بما كانوا يَفْعَلُونَ »
والمراد : الوعيد .

مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ (160)

إنما ذكر العدد والمعدود مذكر ، لأوجه :
منها : أن الإضافة لها تأثير كما تقدم غير مرة؛ فاكسب المذكر من المؤنث
التأنيث ، فأعطي حكم المؤنث من سقوط التاء من عدده ، ولذلك يؤنث فعله
حالة إضافته لمؤنث نحو : { يَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ } [يوسف : 10] .
وقوله : [الطويل]

2395- ... كَمَا سَرِقَتْ صَدْرُ الْقَتَاةِ مِنَ الدَّمِ

وقوله : [الطويل]

2396- ... تَسَفَّهَتْ أَعَالِيهَا مَرُّ الرَّبِيعِ النَّوَاسِمِ

إلى غير ذلك مما تقدم تحقيقه .

ومنها : أن المذكر عبارة عن مؤنث ، فروعي المراد دون اللفظ ، وعليه قوله :
[الطويل]

2397- وَإِنَّ كِلَابًا هَذِهِ عَشْرُ أَبْطُنٍ ... وَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ قِبَائِلِهَا الْعَشِيرِ

لم يلحق التاء في عدد أبطن ، وهي مذكورة؛ لأنها عبارة عن مؤنث ، وهي
القبائل ، فكأنه قيل : وإن كلاباً هذه عشر قبائل؛ ومثله قول عمر بن أبي ربيعة
: [الطويل]

2398- وَكَانَ مَجْتَبِي دُونَ مَنْ كُنْتُ أَنْتَقِي ... ثَلَاثُ شُخُوصٍ كَاعِبَانٍ وَمُعْصِرٍ
لم تلحق التاء في عدد « شخوص » وهي مذكورة؛ لما كانت عبارة عن النسوة ،
وهذا أحسن مما قبله؛ للتصريح بالمؤنث في قوله : « كاعبان » و « مُعْصِرٌ » ،
وهذا كما أنه إذا أريد بلفظ مؤنث معنى مذكر؛ فإنهم ينظرون إلى المراد دونه
اللفظ ، فيلحقون التاء في عدد المؤنث ، ومنه قوله الشاعر : [الوافر]

2399- ثَلَاثَةُ أَنْفُسٍ وَثَلَاثُ دَوْدٍ ... لَقَدْ جَارَ الرَّمَانُ عَلَى عِيَالِي

فألحق التاء في عدد « أنفس » وهي مؤنثة؛ لأنها يراد بها ذكور ، ومثله :
{ اثنتي عشرة أسباطاً } [الأعراف : 160] في أحد الوجهين ، وسيأتي إن
شاء الله في موضعه .

ومنها : أنه راعى الموصوف المحدثوف ، والتقدير : فله عشر حسنات أمثالها ،
ثم حذف الموصوف : وإقام صفتة مقامه تاركاً العدد على حاله ، ومثله : «
مَرَّرْتُ بِثَلَاثَةِ نَسَابَاتٍ » ألحقت التاء في عدد المؤنث مراعاة للموصوف
المحدثوف ، إذ الأصل : بثلاثة رجال نسابات ، ويؤيد هذا : قراءة يعقوب ،
والحسين ، وسعيد بن جبير ، والأعمش ، وعيسى بن عمر : « عَشْرٌ » بالثنتين
« أمثالها » بالرَّفْعِ صفة ل « عَشْرٌ » أي : فله عشر حسنات أمثال تلك الحسنة
، وهذه القراءة سألمة من تلك التأويل المذكورة في القراءة المشهورة .
وقال أبو علي : اجتمع هاهنا أمران ، كلُّ منهما يوجب التأنيث ، فلما اجتمعا ،
قوي التأنيث :

أحدهما : أن الأمثال في المعنى : « حسنات » فجاز التأنيث كقوله : [الطويل]

2400- ... ثَلَاثُ شُخُوصٍ كَاعِبَانٍ وَمُعْصِرٍ

أرد بالشخوص : النساء .

والآخر : أن المضاف إلى المؤنث قد يؤنث وإن كان مذكراً؛ كقوله من قال : «
قَطَعْتَ بَعْضَ أَصَابِعِهِ » ، { يَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ } [يوسف : 10] .

فصل في هل المراد في العدد التحديد

قال بعضهم : التقدير بالعشرة ليس المراد منه : التحديد ، بل المراد منه :

الإضعاف مُطلقاً؛ كقول القائل : « إذا أسديت إليّ معروفاً لأكافئتك بعشر أمثاله » وفي الوعيد : « لئن كَلِمَتِي [كلمة] واجدة ، لأكلمنك عشرًا » ولا يريد التَّخديد ، فكذلك هنا ، ويدلُّ على أنه ليس المراد التَّخديد ، قوله - سبحانه وتعالى - :

(7/251)

{ مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِئَةُ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ } [البقرة : 261] .
وقال ابن عُمر - رضي الله عنه - : « الآية في غير الصَّدَقَاتِ » .
قوله : { وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يَجْزِي إِلَّا مِثْلَهَا }
أي : إِلَّا جَزَاءٌ يُسَاوِيهَا .
روى أبو ذرٍّ - رضي الله تعالى عنه - أن النبي صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم وبجل ومجد وعظم قال : قال الله - تبارك وتعالى - : « الحسنه عشرة أو أزيد ، والسَّيئة واحدة ، أو عفو ، فالويل لمن غلبت آحاده أعشاره » .
وقال - عليه أفضل الصلاة والسلام - وأتم حكاية عن الله - تبارك وتعالى سبحانه - : « إذا همَّ عبدي بحسنة ، فاكْتُبُوهَا وإن لم يَعْمَلْهَا ، فإن عَمَلَهَا ، فعشر أمثالها وإن همَّ بسَيئة ، فلا تَكْتُبُوهَا ، فإن عَمَلَهَا ، فسَيئة واحدة .
وروى أبو هريرة - رضي الله تعالى عنه - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا أَحْبَبْتُمْ أَحَدَكُمْ إِسْلَامَهُ ، فَكُلُّ حَسَنَةٍ يَعْمَلُهَا تُكْتُبُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِمِائَةٍ ، وَكُلُّ سَيِّئَةٍ يَعْمَلُهَا ، تُكْتُبُ بِمِثْلِهَا ، حَتَّى يَلْقَى اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - » .
ثم قال - تبارك وتعالى - : { وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ } .
أي : لَا يَنْتَقِصُ مِنْ ثَوَابِ طَاعَتِهِمْ ، وَلَا يُزَادُ عَلَيَّ عِقَابِ سَيِّئَاتِهِمْ ، وَهَاهُنَا سُؤَالَانِ :

السؤال الأول : كُفِّرَ سَاعَةً كَيْفَ يُوجِبُ عِقَابُ الْأَبَدِ عَلَى نَهَايَةِ التَّغْلِيظِ فَمَا وَجْهُ الْمُمَاتَلَةِ؟

فالجواب : أن الكافر كان على عزم أنه لو عاش أبداً لبقى على ذلك الاعتقاد فلما كان ذلك العزم مؤبداً عُوقِبَ بعقاب الأبد؛ بخلاف المسلم المُذنب؛ فإنه يكون على عزم الإقلاع من ذلك الذنب ، فلا جرم كانت عُقُوبَتُهُ مُنْقَطِعَةً .
السؤال الثاني : اعناق الرقبة الواجة تارة جعلها بدلاً عن صيام سِتِّينَ يَوْماً في كفارة الظهار ، والجَمَاعَ في نهار رمضان ، وتارة جعلها بدلاً من صيام ثلاثة أَيَّامٍ ، فدلَّ على أنَّ المُسَاوَاةَ غير مُعْتَبَرَةٍ؟ .
وجوابه : أنَّ المُسَاوَاةَ إِنَّمَا تَحْصُلُ بِوَضْعِ الشَّرْعِ وَحُكْمِهِ .

السؤال الثالث : إذا أَوْصَحَ الْإِنْسَانُ مُوَضَّحَتَيْنِ ، وَجِبَ فِيهَا أَرْشَانِ فَإِنْ رُفِعَ الْحَاجِزُ بَيْنَهُمَا ، صَارَ الْوَاجِبُ أَرْشَ مُوَضَّحَةٍ وَاحِدَةٍ؛ فَهَهُنَا أَرْدَادَاتُ الْجِنَايَةِ وَقِلَّ الْعِقَابِ ، فَالْمُسَاوَاةُ غير مُعْتَبَرَةٍ .

وجوابه أن ذلك من قَصْدِ الشَّرْعِ وَتَحْكُمَاتِهِز
السؤال الرابع : أنه يَجِبُ فِي مُقَابَلَةِ تَفْوِيتِ أَكْثَرِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَعْضَاءِ دِيَّةَ كَامِلَةٍ ثُمَّ إِذَا قَلَّتْ وَفُوتَ كُلُّ الْأَعْضَاءِ وَجِبَ دِيَّةٌ وَاحِدَةٌ ، وَذَلِكَ يَمْنَعُ الْقَوْلَ مِنْ رِعَايَةِ الْمُمَاتَلَةِ .

وجوابه : أن ذلك من باب تحكُّماتِ الشَّرِيعَةِ .

قُلْ إِنِّي هَدَانِي رَبِّي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ دِينًا قِيمًا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ (161)

لما عَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَشَرَّفَ وَكَرَّمَ وَبَجَّلَ وَمَجَّدَ وَعَظَّمَ دَلَائِلَ التَّوْحِيدِ وَالرَّدِّ عَلَى الْقَائِلِينَ بِالشِّرْكَاءِ وَالْأَصْدَادِ ، وَبَالِغٍ فِي تَقْرِيرِ إِنْتَابِ الْقَضَاءِ وَالْقَدْرِ ، وَرَدِّ عَلَى أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ فِي أَبَاطِلِهِمْ أَمْرَهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - أَنْ يَخْتِمَ الْكَلَامَ بِقَوْلِهِ : « قُلْ إِنِّي هَدَانِي رَبِّي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ » ، وَذَلِكَ بِدَلِّ عَلَى أَنَّ الْهَدَايَةَ لَا تَحْضُلُ إِلَّا بِاللَّهِ - تِيَاكُ وَتَعَالَى سُبْحَانَهُ - . وَقَالَ الْفَرَطِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - : « لَمَّا بَيَّنَّ أَنَّ الْكُفَّارَ تَفَرَّقُوا ، بَيْنَ أَنَّهُ - تَعَالَى - هَدَاهُ إِلَى الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ ، وَهُوَ مِلَّةُ إِبْرَاهِيمَ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَأَتَمَّ التَّسْلِيمَ » .

قوله : « دِينًا » : تَصَبُّهُ مِنْ أَوْجِهٍ : أَحَدُهَا : مِنْ نَصَبٍ عَلَى الْحَالِ ، قَالَ فُطْرُبٌ وَقِيلَ : إِنَّهُ مَصْدَرٌ عَلَى الْمَعْنَى ، أَي : هَدَانِي هِدَايَةَ دِينٍ قِيمٍ ، أَوْ عَلَى إِضْمَارٍ : « عَرَّفَنِي دِينًا » أَوْ الرَّمُومَا دِينًا . وَقَالَ أَبُو لَيْقَاءٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ - : إِنَّهُ مَفْعُولٌ ثَانٍ لِ « هَدَانِي » وَهُوَ عَلَطٌ ؛ لِأَنَّ الْمَفْعُولَ الثَّانِي هُنَا هُوَ الْمَجْرُورُ بِ « إِلَى » فَكَتَّفِي بِهِ . وَقَالَ مَكِّي - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ - : « إِنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْبَدَلِ مِنْ مَحَلِّ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ » . وَقِيلَ : ب « هَدَانِي » مَقْدَّرَةٌ لِدَلَالَةِ « هَدَانِي » الْأَوَّلِ عَلَيْهَا وَهُوَ كَالَّذِي قَبْلَهُ فِي الْمَعْنَى .

قوله : « قِيمًا » قَرَأَ الْكُوفِيُّونَ ، وَابْنُ عَامِرٍ : بِكسْرِ الْقَافِ وَفَتْحِ الْيَاءِ خَفِيفَةً ، وَالْبَاقُونَ بَعَثُجَهَا ، وَكسَّرَ الْيَاءَ مُشَدَّدَةً ، وَمَعْنَاهُ : الْقَوِيمُ الْمُسْتَقِيمُ ، وَتَقَدَّمَ تَوَجُّيهِ إِحْدَى الْقِرَاءَتَيْنِ فِي التَّسَاءِ وَالْمَائِدَةِ . قَالَ الرَّمَحْسَرِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ - : الْقِيمُ : « قَيْعِلٌ » مِنْ « قَامَ » كَسَيْدٍ مِنْ سَبَادٍ ، وَهُوَ أَبْلَغُ مِنَ الْقَائِمِ . وَأَمَّا قِرَاءَةُ أَهْلِ الْكُوفَةِ فَقَالُوا الرَّجَّاجُ - رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ - : هُوَ مَصْدَرٌ بِمَعْنَى : الْقِيَامُ ، كَالصَّغَرِ وَالْكِبَرِ وَالْجُوعِ وَالشَّبَعِ ، وَالتَّوِيلِ : دِينًا ذَا قِيمٍ ، وَوَصَفَ الدِّينَ بِهَذَا الْمَصْدَرِ مُبَالَغَةً .

قوله تعالى : « مِلَّةً » بَدَلًا مِنْ « دِينًا » أَوْ مَنْصُوبٌ بِإِضْمَارِ أَعْنِي ، وَ « حَنِيفًا » قَدْ ذَكَرَ فِي الْبَقْرَةِ وَالنِّسَاءِ . وَالْمَعْنَى : هَدَانِي وَعَرَّفَنِي مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَالِ كَوْنِهَا مَوْصُوفَةٌ بِالْحَنِيفِيَّةِ ، ثُمَّ وَصَفَ إِبْرَاهِيمَ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - بِقَوْلِهِ : « وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ » وَالْمَقْصُودُ مِنْهُ : الرَّدُّ عَلَى الْمُشْرِكِينَ .

قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ (162) لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ (163)

لَمَّا عَرَّفَهُ الدِّينَ المُسْتَقِيمَ عَرَّفَهُ كَيْفَ يَقُومُ بِهِ وَيُؤَدِّيهِ ، وَهَذِ الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - مُؤَدِّي الْعِبَادَةِ مَعَ الْإِحْلَاصِ ، وَأَكَّدَهُ بِقَوْلِهِ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - : { لَا شَرِيكَ لَهُ } وَهَذَا مِنْ أَقْوَى الدَّلَائِلِ عَلَى أَنَّ شَرْطَ صِحَّةِ الصَّلَاةِ : أَنْ يُؤْتَى بِهَا مَفْرُونَةً بِالْإِحْلَاصِ .
وَاحْتَلَفُوا فِي الْمُرَادِ بِالنُّسْكَ :

فَقِيلَ : الْمُرَادُ بِهِ : الدَّبِيحَةُ بِعَيْنِهَا ، وَجَمَعَ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَبَيْنَ النَّحْرِ ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - : { قَصَلْ لِرَبِّكَ وَانْحِرْ } [الْكُوْثَرُ : 2] فَقِيلَ : الْمُرَادُ بِالصَّلَاةِ هَاهُنَا صَلَاةُ النَّحْرِ ، وَقِيلَ : صَلَاةُ اللَّيْلِ .

وَرَوَى تَعَلَّبُ عَنْ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ أَنَّهُ قَالَ : النَّسِيْكَ : سَبَائِكُ الْفِصَّةِ ، كُلُّ نَسِيْكََةٍ مِنْهَا سَبِيْكَةٌ ، وَقِيلَ لِلْمُتَعَبِّدِ : تَابِيْكَ ، لِأَنَّهُ خَلَصَ مِنْ دَتَائِسِ الْأَثَمِ وَصَفَّاهَا ، كَالسَّبِيْكَةِ الْمُخْلِصَةِ مِنَ الْحَبَثِ ، وَعَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ فَالنُّسْكَ : كُلُّ مَا يُتَقَرَّبُ بِهِ إِلَى اللَّهِ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - ، إِلَّا أَنْ الْعَالِبَ عَلَيْهِ فِي الْعُرْفِ : الدَّبِيْحُ .
قَوْلُهُ : { وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ } .

قَرَأ نَافِعٌ : « وَمَحْيَايَ » بِسُكُونِ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ ، وَفِيهَا الْجَمْعُ بَيْنِ سَاكِنَيْنِ .
قَالَ الْفَارِسِيُّ : قَوْلُهُ : « التَّقْتُ حَلَقَتَا الْبَطَانِ » وَ « لِفُلَانٍ ثَلَاثَا الْمَالِ » بِثُبُوتِ الْأَلْفَيْنِ .

وَقَدْ طَعَنَ بَعْضُ النَّاسِ عَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ بِمَا ذَكَرْتُ مِنَ الْجَمْعِ بَيْنِ السَّاكِنَيْنِ ، وَتَعَجَّبَتْ مِنْ كَوْنِ هَذَا الْقَارِئِ يُحَرِّكُ يَاءَ « مُمَاتِي » وَيُسَكِّنُ يَاءَ « مَحْيَايَ » وَقَدْ نَقَلَ بَعْضُهُمْ عَنْ نَافِعِ الرَّجُوعِ عَنْ ذَلِكَ .
قَالَ أَبُو شَامَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ - : « قَيْتَيْغِي أَلَّا يَحِلَّ تَقُلُّ تَسْكِينِ يَاءَ » مَحْيَايَ « عَنْهُ » .

وَقَرَأ نَافِعٌ فِي رِوَايَةٍ : « مَحْيَايَ » بِكَسْرِ الْيَاءِ ، وَهِيَ تَشْبَهُ قِرَاءَةَ حَمْرَةَ فِي { يَمْضُرْحِي } [إِبْرَاهِيمُ : 22] ، وَسِيَّاتِي - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - .
وَقَرَأ ابْنُ أَبِي إِسْحَاقَ ، وَعَيْسُ الْجَحْدَرِيُّ : « وَمَحْيَايَ » بِإِبْدَالِ « الْأَلْفِ » « يَاءَ » ، وَإِدْغَامِهَا فِي يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ ، وَهِيَ لُغَةٌ هُدَيْلٌ ، أَنْشَدَ عَلَيْهَا قَوْلَ أَبِي دُوَيْبٍ :
[الْكَامِلُ]

2401- سَبَقُوا هَوِيَّ وَأَعْتَأَفُوا لِهَوَاهُمُ ... فَتَنَحَّرُمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ
اعْلَمْ : أَنَّ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتَ لِلَّهِ لَيْسَ بِمَعْنَى أَنَّهُمَا يُؤْتَى بِهِمَا لَطَاعَةً لِلَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - ، فَإِنَّ ذَلِكَ مُخَالٍ ، بَلْ مَعْنَى كَوْنِهَا لِلَّهِ أَنَّهُمَا حَاصِلَانِ بِخَلْقِ اللَّهِ ، وَذَلِكَ مِنْ أَدَلِّ الدَّلَائِلِ عَلَى أَنَّ طَاعَةَ الْعَبْدِ مَخْلُوقَةٌ مِنْهُ - تَعَالَى - .
وَقَالَ بَعْضُ الْمَفْسِّرِينَ : « مَحْيَايَ : بِالْعَمَلِ الصَّالِحِ وَمَمَاتِي : إِذَا مِتُّ عَلَى الْإِيمَانِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ » .

وَاعْلَمْ : أَنَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - أَمَرَ رَسُولَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَنْ يُبَيِّنَ أَنَّ صَلَاتَهُ ، وَسَائِرَ عِبَادَاتِهِ ، وَحَيَاتِهِ ، وَمَمَاتِهِ كُلِّهَا وَاقِعَةٌ بِخَلْقِ اللَّهِ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - وَبِقُدْرِهِ ، وَقِضَائِهِ ، وَحُكْمِهِ .

وَقَالَ الْفَرُطِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ - : قَوْلُهُ : « وَمَحْيَايَ » أَي : مَا أَعْمَلُهُ فِي حَيَاتِي ، وَ « مَمَاتِي » أَي : مَا أَوْصِي بِهِ بَعْدَ وَقَاتِي « لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ » أَي : أَفْرَدُهُ بِالتَّقَرُّبِ بِهَا إِلَيْهِ ، ثُمَّ نَصَّ عَلَى أَنَّهُ لَا شَرِيكَ لَهُ فِي الْخَلْقِ ، وَالتَّقْدِيرِ ، ثُمَّ قَالَ : « وَبِذَلِكَ أَمَرْتُ » وَبِهَذَا التَّوْحِيدِ أَمَرْتُ ، ثُمَّ يَقُولُ : « وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ » أَي : الْمُسْتَسْلِمِينَ لِقِضَاءِ اللَّهِ وَقُدْرِهِ ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَيْسَ أَوْلَى لِكُلِّ مُسْلِمٍ ، فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ : كَوْنُهُ أَوْلَى لِمُسْلِمِي زَمَانِهِ .

فصل في استفتاح الصلاة بهذا الدعاء

قال القرطبي - رحمه الله - : « ذكر الطبري ، عن الشافعي - رحمه اله - أن في قوله - تعالى - . { قُلْ إِنِّي هَدَانِي رَبِّي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ } [الأنعام : 61] إلى قوله { رَبِّ الْعَالَمِينَ } ما يَدُلُّ على افْتِتَاحِ الصَّلَاةِ بِهَذَا الذِّكْرِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ - سبحانه وتعالى - أمر نبيه صلى الله عليه وسلم به ، وأنزله في كتابه ، ثم ذكر حديث عليّ - رضي الله عنه - كان إذا افْتِتِحَ الصَّلَاةُ قال : وَجَّهْتَ وَجْهِي لِلذِّبِّ قَطْرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ حَنِيفاً وَمَا أَنْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ، إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ .

(7/255)

قُلْ أَعْبُدُوا اللَّهَ أَيْبُغِي رَبّاً وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى تَمَّ إِلَى رَبِّكُمْ مَرْجِعُكُمْ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ (164)

لما أمره - عليه الصَّلَاةُ والسَّلَام - بالتَّوْحِيدِ المَحْضِ ، أمره أن يَذْكَرَ ما يَجْرِي مُجْرَى الدَّلِيلِ على صِحَّةِ هذا التَّوْحِيدِ ، وتقريره من وجهين : الأول : أن أصناف المُشْرِكِينَ أربعة؛ لأنَّ عبدة الأصنام أشْرَكُوا بِاللَّهِ ، وعبدة الكواكب أشْرَكُوا بِاللَّهِ ، والقائلون بيزدان وأهرمن أشْرَكُوا ، والقائلون بأنَّ المسيح ابنُ الله والملائكة بنات الله أشْرَكُوا ، فهؤلاء هم فِرَقُ المُشْرِكِينَ ، وكلهم يَعْتَرِفُونَ بِأنَّ اللَّهَ - سبحانه وتعالى - هو الخَالِقُ لِلْكَلِّ؛ لأنَّ عبدة الأصنام معترفون بأنَّ اللَّهَ - تعالى - خالقُ السَّمَوَاتِ والأَرْضِ وكلِّ ما في العالم من المَوْجُودَاتِ وَهُوَ الخَالِقُ للأصنام والأكوان بأسرها . وأما القائلون بيزدان وأهرمن فهم أيضاً معترفون بأنَّ الشَّيْطَانَ مُحَدَّثٌ ، وأنَّ مُحَدِّثُهُ هو الله - تبارك وتعالى - . وأما القائلون بالمسيح والملائكة ، فهم أيضاً معترفون بأنَّ اللَّهَ - سبحانه وتعالى - خَلَقَ الْكُلَّ؛ فثبت أنَّ طوائف المُشْرِكِينَ أَطَبَقُوا على أنَّ اللَّهَ - تبارك وتعالى - خلق هؤلاء الشَّرَكَاءَ .

وإذا عُرفَ هذا ، فاللَّهِ - سبحانه وتعالى - قال لرسوله صلى الله عليه وسلم : قُلْ يَا مُحَمَّدُ أَعْبُدُوا اللَّهَ أَيْبُغِي رَبّاً ، مع أنَّ هؤلاء الذين اتَّخَذُوا رَبّاً غيرَ اللَّهِ ، أَقْرَبُوا بِأنَّ اللَّهَ تبارك وتعالى خالق تلك الأشياء . وهل يَدْخُلُ فِي العَقْلِ جعل المرْبُوبِ شريكاً لِلرَّبِّ ، وجعل العَبْدِ شريكاً لِلْمَوْلَى ، وَجَعَلَ المَخْلُوقَ شريكاً لِلخَالِقِ؟ ولَمَّا كان الأمر كذلك ، ثبت أنَّ اتَّخَذَهُمْ رَبّاً غيرَ اللَّهِ [قول] فاسدٌ ودينٌ باطلٌ .

الثاني : أن الموجود إمَّا واجبٌ لِذَاتِهِ وإمَّا ممكنٌ لِذَاتِهِ ، وثبت أن واجبَ الوجود واحدٌ ، وثبت أن ما سِوَاهُ مُمَكِّنٌ لِذَاتِهِ ، وَثَبِتَ أَنَّ الهُمَكِينَ لِذَاتِهِ لَا يُوجِدُ إِلَّا بِإِجَادِ الواجِبِ لِذَاتِهِ ، وإن كان الأمر كذلك ، كان اللَّهَ - تعالى - رَبّاً بِكُلِّ شَيْءٍ . وإذا ثبت هذا ، فنقول : صَرِيحُ العَقْلِ بِشَهْدِ بَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ جَعْلُ المرْبُوبِ شريكاً لِلرَّبِّ ، وَجَعْلُ المَخْلُوقِ شريكاً لِلخَالِقِ وهذا هو المرَادُ من قوله - تعالى - : { قُلْ أَعْبُدُوا اللَّهَ أَيْبُغِي رَبّاً وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ } .

قال ابن عباس - رضي الله عنه - معنى رباً : أي سيِّداً وهو رب كلِّ شيء ، وذلك أنَّ الكُفَّار كانوا يقولون للنبيِّ صلى الله عليه وسلم : ارجع إلى ديننا . قال ابن عباس ، قال الوليدُ بن المُغيرة : اتبعوا سبيلي ، أُحْمِلْ عَنْكُمْ أَوْزَارَكُمْ ، فقال الله - تبارك وتعالى - : { وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا } ومعناه : أنَّ إثمَ الجاني عليه ، لا على غيره « ولا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى » أي : لا يُؤَاخِذُ أَحَدٌ بَدَنِّبِ غَيْرِهِ .

قال القُرطبيُّ - رحمه الله - : وأصلُ الوِزْرِ : التَّكَلُّ ، ومنه قوله - تعالى - : { وَوَضَعْنَا عَنْكَ وِزْرَكَ الَّذِي أَنْقَضَ } [الشرح : 2 ، 3] وهو هنا : الذنب ؛ كما قال - تعالى - : { يَحْمِلُونَ أَوْزَارَهُمْ عَلَى ظُهُورِهِمْ } [الأنعام : 31] وقد تقدَّم قول الأَخفش : يُقالُ : وِزَرَ يُوَزِّرُ ، وَوَزَرَ يُوَزِّرُ وَوَزراً .

(7/256)

قيل : تزلتُ رداً على العرب في الجاهليَّة من مُؤاخَذة الرَّجُلِ بِأبيه ، وإِبنه ، وإِبنه ، وبجربة خليفه .

قال القُرطبيُّ : يحتملُ أن يكون المُراد بِهذه الآية في الآخرة ، وكذلك التي قبلها ، فأما في الدنيا : فقد يُؤاخِذُ بعضهم بِجُزْمِ بعض ، ولا سيما إذا لم يَبته الطائع العاصي ، كما تقدَّم في حديث أبي بكر - رضي الله عنه - : { عَلَيكُمْ أَنْفُسِكُمْ } [المائدة : 105] وقال تعالى - : { وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً } [الأنفال : 25] { إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ } [الرعد : 11] .

وقالت رَبِّيبُ بنتُ جَحْشٍ : « يا رسول الله ، أَتَهْلِكُ وفينا الصَّالِحُونَ ؟ قال : نعم ، إذا كثرَ الحَبَثُ » .

قال العلماء : معناه : أولاد الرِّبَا ، والخبيث بفتح التاء : اسمٌ للرِّبَا ، وأوجبَ الله - تعالى - على لسان رسوله - عليه الصَّلاة والسَّلام - دية الخطأ على العاقلة ، حتى لا يُبطل دَمُ المُسلمِ وذلك بالإجماع ؛ قدَّ ذلك على ما قُلْتاه . ثم بيَّن - تعالى - أن رُجوع هؤلاء المُشركين إلى مَوْضِعِ لا حَاكِمٍ ولا أمرٍ إلا الله ، وهو قوله تعالى - : { ثُمَّ إِلَى رَبِّكُمْ مَرْجِعُكُمْ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ } .

(7/257)

وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ خَلَائِفَ الْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيُبْلِغَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ (165)

فيه وَجُوهٌ :

أحدها : أنَّ محمداً صلى الله عليه وسلم خاتم النبيِّين ، فَخَلَقَتْ أُمَّهُ سَائِرَ الْأُمَّمِ ، والخلائف : جَمْعُ خليفة ؛ كالوَصَائِفِ جَمْعُ وَصِيْفَةٍ ، وَكُلٌّ مِنْ جَاءَ تَبَعاً لَهُ ، فهو خَلِيفَةٌ ؛ أَنَّهُ يَخْلُفُهُ ، أَي : أَهْلَكَ الْقُرُونُ الْمَاضِيَةَ ، وَجَعَلَكَمُ يَا مُحَمَّدُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خُلَفَاءَ مِنْهُمْ ، تَخْلُفُوهُمْ فِي الْأَرْضِ وَتَعْمُرُونَهَا بَعْدَهُمْ .

وثانيها : جعلهم يَخْلُفُ بعضهم بعضاً .

وثالثها : أَنَّهُمْ خُلَفَاءُ اللَّهِ فِي أَرْضِهِ ، يَمْلِكُونَهَا وَيَتَصَرَّفُونَ فِيهَا .

قوله : { وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ } : في الشَّرَفِ ، وَالْعَقْلِ وَالْمَالِ ، وَالجَاهِ ، وَالرِّزْقِ ، { لِيَبْلُوكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ } لِيخْتَبِرَكُمْ فِيمَا رَزَقَكُمْ ، يَعْنِي : يَبْتَلِي الْعَيْنِي ، وَالْفَقِيرَ ، وَالشَّرِيفَ ، وَالْوَضِيعَ ، وَالْحُرَّ ، وَالْعَبْدَ ، لِيُظْهِرَ مِنْكُمْ مَا يَكُونُ عَلَيْهِ الثَّوَابُ وَالْعِقَابُ ، ثُمَّ قَالَ - تَعَالَى - { إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ الْعِقَابِ } لِأَنَّ هُوَ أَيْ هُوَ سَرِيعٌ قَرِيبٌ .

وقيل : هو الهلاك في الدنيا « وَإِنَّهُ لَعَفُورٌ رَحِيمٌ » .
قال عطاء : سَرِيعُ الْعِقَابِ لِأَعْدَائِهِ ، عَفُورٌ رَحِيمٌ لِأَوْلِيَائِهِ رَحِيمٌ بِهِمْ ، وَأَكَّدَ قَوْلَهُ : « لَعَفُورٌ » [بِاللَّامِ] دَلَالَةً عَلَى سِعَةِ رَحْمَتِهِ ، وَلَمْ يُوَكِّدْ سُرْعَةَ الْعِقَابِ بِذَلِكَ هُنَا ، وَإِنْ كَانَ قَدْ أَكَّدَ ذَلِكَ فِي سُورَةِ الْأَعْرَافِ ؛ لِأَنَّ هُنَاكَ الْمَقَامَ مَقَامَ تَخْوِيفٍ وَتَهْدِيدٍ ، وَبَعْدَ ذِكْرِ قِصَّةِ الْمُعْتَدِينَ فِي السَّبْتِ وَغَيْرِهِ ، فَتَأْسَبُ تَأْكِيدَ الْعِقَابِ هُنَاكَ وَأَنْتَى بِصِيغَتِي الْعُفْرَانِ وَالرَّحْمَةِ ، وَلَا بِصِيغَةٍ وَاحِدَةٍ ؛ دَلَالَةً عَلَى جِلْمِهِ ، وَسِعَةِ مَغْفِرَتِهِ ، وَرَحْمَتِهِ .

روى جابر بن عبد الله - رضي الله عنه - عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « مَنْ قَرَأَ ثَلَاثَ آيَاتٍ فِي أَوَّلِ سُورَةِ الْأَنْعَامِ إِلَى قَوْلِهِ : { وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ } وَكَلَّمَ اللَّهُ بِهِ أَرْبَعِينَ أَلْفَ مَلَكٍ ، يَكْتُبُونَ لَهُ مِثْلَ أَعْمَالِهِمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، وَيَنْزِلُ مَلَكٌ مِنَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ ، وَمَعَهُ مَرْزَبَةٌ مِنْ حَدِيدٍ ، فَإِنْ أَرَادَ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوسَّوسَ أَوْ يُوجِحِي إِلَى قَلْبِهِ ، ضَرَبَهُ بِهَا ضَرْبًا ، فَكَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ سَبْعُونَ حِجَابًا ، فَإِذَا كَانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَقُولُ الرَّبُّ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - أَمْشَ فِي ظِلِّي ، وَكَلَّأَ مِنْ ثَمَارِ جَنَّتِي ، وَاشْرَبَ مِنْ مَاءِ الْكَوْثَرِ ، وَاعْتَسَلَ مِنْ مَاءِ السَّلْسَبِيلِ ، وَأَنْتَ عَبْدِي وَأَنَا رَبُّكَ » .

والله - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ ، وَإِلَيْهِ الْمَرْجِعُ وَالْمَأْبُ ، وَكَانَ اخْتِتامَ هَذَا الْجُزْءِ الْمُبَارَكِ فِي يَوْمِ الْأَرْبَعَاءِ الْمُبَارَكِ ، وَالْمُوَافِقِ لِأَحَدِي عَشَرَ يَوْمًا خَلَّتْ مِنْ شَهْرِ مُحَرَّمٍ ، الَّذِي هُوَ ابْتِدَاءُ شَهْرِ 1271 ، إِحْدَى وَسَبْعِينَ وَمِائَتَيْنِ وَأَلْفَ مِنَ الْهَجْرَةِ النَّبَوِيَّةِ عَلَى صَاحِبِهَا أَفْضَلِ الصَّلَوَاتِ ، وَأَرْكَى السَّلَامِ ، عَلَى يَدِ كَاتِبِهَا أَفْقَرَ الْعِبَادِ ، وَأَحْوَجِهِمْ إِلَى رَبِّهِ الْعَيْنِي الْمُعْطِي إِبْرَاهِيمَ مُحَمَّدَ الْأَرْتُوطِي ، عَفَرَ اللَّهُ لَهُ ، وَلِوَالِدَيْهِ ، وَلِمَنْ دَعَا لَهُمَا بِالْمَغْفِرَةِ ، وَلِلْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ الْأَحْيَاءِ مِنْهُمْ وَالْأَمْوَاتِ ، إِنَّهُ سَمِيعٌ قَرِيبٌ مُجِيبُ الدَّعَوَاتِ .
أمين يا رب العالمين .

وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين وعلى آله وصحبه أجمعين ، وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين .
تمَّ الجزء الثَّامِنُ ، ويليه الجزء التَّاسِعُ
وأوله : تفسير سورة الأعراف

(7/258)

المص (1)

قيل ابن عباس - رضي الله عنهما - : « أَلْمَصُ : أَنَا اللَّهُ أَفْصَلُ » ، وَعَنْهُ « أَنَا اللَّهُ أَعْلَمُ وَأَفْصَلُ » . وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى الْأَخْرِفِ الْمَقْطَعَةِ فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ . وَقَالَ السُّدِّيُّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : « أَلْمَصُ » عَلَى هَجَاءٍ قَوْلُنَا فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ « سَبْحَانَ الْمَصُورِ » .

قال القاضي - رحمه الله - : ليس حَمَلٌ هَذَا اللَّفْظِ عَلَى قَوْلِنَا : أَنَا اللَّهُ أَفْصَلُ

أولى من [حمله] على قوله : « أَنَا اللَّهُ أَصْلِحُ » ، [أنا الله أمتحن ، أنا الله أملك » ؛ لَأَنَّهُ إِنْ كَانَتْ الْعِبْرَةُ بِحَرْفِ الصَّادِ فَهُوَ مَوْجُودٌ فِي قَوْلِهِ : أَنَا اللَّهُ أَصْلِحُ ، [وإن كانت العبرة بحرف الميم فكما أنه موجود في العلم فهو أيضاً موجود في الملك ، والامتحان ، فكان حَمَلُ قَوْلِنَا « ألمص » على هذا المعنى يَعْنِيهِ مُحَضُّ التَّحَكُّمِ ، وَأَيْضاً فَإِنْ جَاءَ تَفْسِيرُ الْأَلْفَاظِ بِنِيَّةٍ عَلَى مَا فِيهَا مِنَ الْحُرُوفِ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَكُونَ تِلْكَ اللَّفْظَةُ مَوْضُوعَةً فِي اللَّغَةِ لِذَلِكَ الْمَعْنَى؛ اِنْفَتَحَتْ طَرِيقُهُ الْبَاطِنِيَّةِ فِي تَفْسِيرِ سَائِرِ [ألفاظ] الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ بِمَا يُشَكِّلُ هَذَا الطَّرِيقَ .

وَأَمَّا قَوْلُ بَعْضِهِمْ : إِنَّهُ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - فَأَبْعَدُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ جَعَلَهُ اسْمًا لِلَّهِ أَوْلَى مِنْ جَعَلَهُ اسْمًا لِبَعْضِ رُسُلِهِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ ، أَوْ الْأَنْبِيَاءِ - عَلَيْهِمُ ، وَعَلَى نَبِيَّتِنَا أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ - ، وَلِأَنَّ الْاسْمَ إِتْمَا يَصِيرُ لِلْمَسْمُومِ بِوَسِطَةِ الْوَضْعِ وَالِاصْطِلَاحِ وَذَلِكَ مَفْقُودٌ هُنَا ، بَلِ الْحَقُّ أَنَّ قَوْلَ : « ألمص » اسْمٌ لِقَبِ لِهَذِهِ السُّورَةِ الْكَرِيمَةِ ، وَأَسْمَاءُ الْأَلْقَابِ لَا تَفِيدُ هُنَا فَائِدَةً فِي الْمَسْمُومَاتِ ، بَلِ هِيَ قَائِمَةٌ مَقَامَ الْإِرْشَادَاتِ ، وَلِلَّهِ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - سُبْحَانَهُ أَنْ يَسْمِيَ هَذِهِ السُّورَةَ بِقَوْلِهِ : « ألمص » كَمَا أَنَّ الْوَاحِدَ مِنَّا إِذَا حَدَثَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنَّهُ يَسْمِيهِ بِمُحَمَّدٍ .

قَوْلُهُ : « كِتَابٌ » : يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَيْرًا عَنِ الْأَخْرَفِ قَبْلَهُ ، وَأَنْ يَكُونَ خَيْرًا لِلْمَبْتَدَأِ مُضْمِرٌ ، أَيْ : هُوَ كِتَابٌ ، كَذَا قَدَرَهُ الرَّمَحْسَرِيُّ . وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ كِتَابٌ مَبْتَدَأٌ وَ « أَنْزَلَ » صِفْتُهُ وَ « فَلَا تَكُنْ » خَبْرُهُ ، وَالْفَاءُ زَائِدَةٌ عَلَى رَأْيِ الْأَخْفَشِ أَيْ : كِتَابٌ مَوْصُوفٌ بِالْإِنْزَالِ إِلَيْكَ ، لَا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرْجٌ مِنْهُ ، وَهُوَ بَعِيدٌ جَدًّا . وَالْقَائِمُ مَقَامَ الْفَاعِلِ فِي « أَنْزَلَ » ضَمِيرٌ عَائِدٌ عَلَى الْكِتَابِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْجَارُ؛ لِثَلَا تَخْلُو الصِّفَةُ مِنْ عَائِدٍ . وَالْمَرَادُ بِالْكِتَابِ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ .

فَإِنْ قِيلَ : الدَّلِيلُ الَّذِي دَلَّ عَلَى صِحَّةِ نُبُوَّةِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هُوَ أَنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - جَدُّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ - خَصَّهُ بِإِنْزَالِ هَذَا الْقُرْآنِ عَلَيْهِ فَمَا لَمْ نَعْرِفْ هَذَا الْمَعْنَى لَا يُمْكِنُنَا أَنْ نَعْرِفَ نُبُوَّتَهُ ، وَمَا لَمْ نَعْرِفْ نُبُوَّتَهُ لَا يُمْكِنُنَا أَنْ نَحْتَجَّ بِقَوْلِهِ فَلَوْ أَثْبَتْنَا كَوْنَ هَذِهِ السُّورَةِ نَازِلَةً مِنْ عِنْدِ اللَّهِ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - بِقَوْلِهِ لَزِمَ الدَّوْرُ؟

فَالْجَوَابُ : نَحْنُ نَعْلَمُ بِمُحَضِّ الْعَقْلِ أَنَّ هَذِهِ السُّورَةَ الْكَرِيمَةَ كِتَابٌ أَنْزَلَ إِلَيْهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ مَا تَتَلَمَدَ لِأَسْتَاذٍ ، وَلَا تَعْلَمُ مِنْ مُعَلِّمٍ ، وَلَا طَالَعَ كِتَابًا ، وَلَمْ يَخَالِطِ الْعُلَمَاءَ وَالشُّعْرَاءَ وَأَهْلَ الْأَخْبَارِ ، وَانْقَضَى مِنْ عَمْرِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرْبَعُونَ سَنَةً وَلَمْ يَتَّفِقْ لَهُ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الْأَحْوَالِ ، ثُمَّ بَعْدَ الْأَرْبَعِينَ ظَهَرَ لَهُ هَذَا الْكِتَابُ الْعَزِيزُ الْمَشْتَمَلُ عَلَى عُلُومِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ ، وَالْعَقْلُ يَشْهَدُ بِأَنَّ هَذَا لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِطَرِيقِ الْوَحْيِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى -؛ فَثَبِتَ بِهَذَا الدَّلِيلِ الْعَقْلِيِّ أَنَّ هَذَا الْكِتَابَ أَنْزَلَ عَلَى مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ عِنْدِ رَبِّهِ وَإِلَيْهِ عَزَّ وَجَلَّ .

(7/259)

فصل في دحض شبهة خلق القرآن
احتج القائلون بخلق القرآن الكريم بقوله : { كِتَابٌ أَنْزَلَ إِلَيْكَ } [الأعراف : 2
[، فوصف بكونه منزلاً والإنزال يقتضي الانتقال من حالٍ إلى حالٍ ، وذلك لا

يليقُ بِالْقَدِيمِ قَدَلٌ عَلَى أَنَّهُ مُحَدَّثٌ .
 والجوابُ أن الموصوفَ بالإنزالِ والتنزِيلِ على سبيلِ المجازِ [هو] هذه الحروفُ ولا نزاعَ في كونها محدثةً مخلوقةً .
 فإن قيل : هَبْ أَنْ الْمَرَادَ مِنْهُ الْحُرُوفَ إِلَّا أَنَّهُ الْحُرُوفَ أَعْرَاضٌ غَيْرُ بَاقِيَةٍ بِدَلِيلِ أَنَّهَا مُتَوَالِيَةٌ وَكُونُهَا مُتَوَالِيَةٌ يُشْعِرُ بِعَدَمِ بَقَائِهَا ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ الْعَرَضُ الَّذِي لَا يَبْقَى زَمَانَيْنِ كَيْفَ يَعْقَلُ وَصْفَهُ بِالنُّزُولِ ؟
 فالجوابُ : أَنَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَحَدَتْ هَذِهِ الرُّقُومَ وَالتُّقُوشَ فِي اللُّوحِ [الِّمَحْفُوطِ] ، ثُمَّ أَنَّ الْمَلِكُ يَطَالُعُ تِلْكَ التُّقُوشَ ، وَيُنزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مُحَمَّدًا - صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ - تِلْكَ الْحُرُوفَ وَالْكَلِمَاتِ ، فَكَانَ الْمَرَادُ بِكَوْنِ تِلْكَ الْحُرُوفِ نَازِلَةً هُوَ أَنَّ مَبْلَغَهَا نَزَلَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ .
 فصل في تأويلِ المكانية
 الَّذِينَ أَثْبَتُوا لِلَّهِ مَكَانًا تَمَسَّكُوا بِهَذِهِ الْآيَةِ فَقَالُوا : إِنَّ كَلِمَةَ « مِنْ » لَا تَبْدَأُ الْعَايَةَ ، وَكَلِمَةُ « إِلَيَّ » لَا تَنْتَهَاءُ الْعَايَةَ ، فَقَوْلُهُ : « أَنْزَلَ إِلَيْكَ » يَقْتَضِي حُصُولَ مَسَافَةٍ مَبْدُوءَهَا هُوَ اللَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - وَغَايَتُهَا هُوَ مُحَمَّدٌ - عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ - ، وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى مُخْتَصٌ بِجِهَةٍ فَوْقَ ؛ لِأَنَّ التَّنَزُّلَ هُوَ الْإِنْتِقَالَ مِنْ فَوْقَ إِلَى أَسْفَلَ .
 والجوابُ : لَمَّا ثَبَتَ بِالذَّلَائِلِ الْقَاطِعَةِ أَنَّ الْمَكَانَ وَالْجِهَةَ عَلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مُحَالٌ وَجِبَ حَمْلُهُ عَلَى التَّأْوِيلِ وَهُوَ أَنَّ الْمَلِكَ انْتَقَلَ مِنَ الْعُلُوِّ إِلَى أَسْفَلَ .

(7/260)

كِتَابُ أَنْزَلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرْجٌ مِنْهُ لِئَنْذَرَ بِهِ وَذَكَرَى لِلْمُؤْمِنِينَ (2)

قال مُجَاهِدٌ : « شَكٌّ ، وَالْخِطَابُ لِلرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْمَرَادُ بِهِ الْأُمَّةُ ، وَيُسَمَّى الشَّكَّ حَرْجًا ؛ لِأَنَّ الشَّكَّ صَيَّقُ الصَّدْرِ كَمَا أَنَّ الْمُتَيَقِّنَ مَنْشَرُ الْقَلْبِ » .
 وقال أَبُو الْعَالِيَةِ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ ، حَرْجٌ : صَيَّقٌ ، وَالْمَعْنَى : لَا يَصِيقُ صَدْرَكَ بِسَبَبِ أَنْ يَكْذِبُوكَ فِي التَّبْلِيغِ .
 قال الكيا : فظَاهِرُهُ التَّنْهِي وَمَعْنَاهُ : نَفْيُ الْحَرْجِ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَي : لَا يَصِيقُ صَدْرَكَ إِلَّا يُؤْمِنُوا بِهِ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ مِنْهُ الْبِلَاقُ وَلَيْسَ عَلَيْكَ سِوَى الْإِنْدَارِ بِهِ ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : { لَعَلَّكَ بَاجِعٌ لِنَفْسِكَ أَلَّا يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ } [الشعراء : 3] .

قوله : « مِنْهُ » مُتَعَلِّقٌ بِ « حَرْجٌ » . وَ « مِنْهُ » سَبَبُهُ أَي حَرْجٌ بِسَبَبِهِ تَقُولُ : حَرَجْتُ مِنْهُ أَي : ضَعَفْتُ بِسَبَبِهِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَحذُوفٍ عَلَى أَنَّهُ صِفَةٌ لَهُ أَي : حَرَجْتُ كَأَنَّ وَصَادَرُ مِنْهُ ، وَالصَّمِيرُ فِي « مِنْهُ » يَجُوزُ أَنْ يَعُودَ عَلَى الْكِتَابِ وَهُوَ الظَّاهِرُ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَعُودَ عَلَى الْإِنزَالِ الْمَدْلُولِ عَلَيْهِ بِ « أَنْزَلَ » ، أَوْ عَلَى الْإِنذَارِ ، أَوْ عَلَى التَّبْلِيغِ الْمَدْلُولِ عَلَيْهِمَا بِسِيَاقِ الْكَلَامِ ، أَوْ عَلَى التَّكْذِيبِ الَّذِي تَضَمَّنَهُ الْمَعْنَى ، وَالنَّهْيُ فِي الصُّورَةِ لِلْحَرْجِ ، وَالْمَرَادُ الصَّادِرُ مِنْهُ مَبَالِغَةٌ فِي التَّنْهِي عَنْ ذَلِكَ كَأَنَّهُ قِيلَ : لَا تَتَعَاطَى أَسْبَابًا يَنْشَأُ عَنْهَا حَرْجٌ ، وَهُوَ مِنْ بَابِ « لَا أَرَيْتُكَ هَهُنَا » ، النَّهْيُ مُتَوَجِّهٌ عَلَى الْمُتَكَلِّمِ وَالْمَرَادُ بِهِ الْمُخَاطَبُ كَأَنَّهُ قَالَ : لَا تَكُنْ بِحَضْرَتِي فَارَاكَ وَمِثْلُهُ : { فَلَا يَصُدُّكَ عَنْهَا مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِهَا } [طه : 16]

قوله : « لِنُذِرَ بِهِ » في متعلق هذا « اللَّام » ثلاثة أوجه .
أحده : أنها متعلقة ب « أَنْزَلَ » أي : أَنْزَلَ إِلَيْكَ لِلإِنذَارِ ، وهذا قول الفراء قال :
اللام في « لِنُذِرَ » منطووم بقوله : « أَنْزَلَ » على التَّقديم والتَّأخير ، على
تقدير : كتاب « أَنْزَلَ إِلَيْكَ لِنُذِرَ بِهِ فَلَا يَكُنْ » . وتبعه الرَّمَحْشَرِيُّ وَالْحَوْفِيُّ ،
وأبو البقاء على ذلك ، وعلى هذا تَكُونُ جُمْلَةُ النَّهْيِ مَعْتَرِضَةً بَيْنَ الْعِلَّةِ وَمَعْلُولِهَا
، وهو الذي عناه الفراءُ بقوله : « على التَّقديم والتَّأخير » .
والثاني : أنَّ اللَّامَ متعلِّقَةٌ بما تعلق به حَبْرُ « الكَوْنِ » إذ التقدير : فلا يكن حَرْجُ
مستقراً في صَدْرِكَ لِأَجْلِ الإِنذَارِ . كذا قاله أبو حَيَّانَ عن الأَبْرَارِيِّ ، فَإِنَّهُ قَالَ : «
وقال ابنُ الأَبْرَارِيِّ : التقدير : فلا يكن في صدرِكَ حَرْجٌ منه كي تُنذِرَ بِهِ فجعله
متعلقاً بما تعلق به « في صَدْرِكَ » ، وكذا علقه به صاحبُ « النَّظْمِ » ، فعلى
هذا لا تكون الحملة معترضة » .
قال شهابُ الدِّينِ : الذي نقله الواحدِيُّ عن نصِّ ابنِ الأَبْرَارِيِّ في ذلك أن «
اللَّامُ » متعلِّقَةٌ ب « الكون » ، وعن صاحب « النَّظْمِ » أن اللَّامَ بمعنى « أَنْ »
وسنأتي بنصِّيهما إن شاء الله تعالى ، فيجوز أن يكون لهما كلامان .

(7/261)

الثالث : أنها متعلِّقَةٌ بنفسِ الكَوْنِ ، وهو مَذْهَبُ ابنِ الأَبْرَارِيِّ وَالرَّمَحْشَرِيِّ ،
وصاحب « النَّظْمِ » على ما نقله أبو حَيَّانَ .
قال أبو بكرُ بنُ الأَبْرَارِيِّ : ويجوز أن تكون اللَّامُ صلةً للكون على معنى : « فلا
يَكُنْ في صَدْرِكَ شيءٌ لتنذر ، كما يقول الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ لا تكن ظالماً لتقضي
صاحبك دينه فتحمل لام كي على الكون » .
وقال الرَّمَحْشَرِيُّ : فإن قُلْتَ : بِمَ تعلق به « لِنُذِرُ » ؟ قُلْتُ : ب « أَنْزَلَ » أي
: أنزل لِإِنذَارِكَ به ، أو بالنَّهْيِ ؛ لأنه إذا لم يخفهم أنذرهم ، وكذا إذا علم أنه من
عند الله شجعه اليقين على الإِنذَارِ .
قال أبو حَيَّانَ : « فقولهُ : بالنَّهْيِ ظاهره أنه يتعلَّقُ بفعلِ النهي فيكونُ متعلقاً
بقوله : « فَلَا يَكُنْ » ، وكان في تعليقِ المجرور والعملِ في الظرفِ فيه خلاف
، وَمَثَلُهُ على أن « كان » التَّاقِصَةَ هل تدل على حدثٍ أم لا؟
فمن قال : إِنَّهَا تدلُّ على الحدثِ جَوَزَ ذلك ، ومن قال : لا تدلُّ عليه منعه » .
قال شهابُ الدِّينِ : الرَّمَحْشَرِيُّ مسبوق إلى هذا الوجه ، بل ليس في عبارته ما
يدلُّ على أنه متعلق ب « يَكُونُ » بل قال « بالنَّهْيِ » فقد يريدُ بما تضمَّنه من
المعنى ، وعلى تقدير ذلك فالصَّحِيحُ أنَّ الأفعالَ التَّاقِصَةَ كلَّها لها دلالةٌ على
الحدثِ إلا « لَيْسَ » ، وقد أقمت على ذلك أدلَّةً وأتيتُ من أقوالِ النَّاسِ بما
يَشْهَدُ لصحَّةِ ذلك كقولِ سيبويه ، وغيره في غير هذا المَوْضُوعِ .
وقال صاحبُ « النَّظْمِ » : وفيه وجهٌ آخرُ ، وهو أن تكون اللَّامُ بمعنى أن
والمعنى : لا يضيِّقُ صَدْرَكَ ولا يَصْغُفُ [عن] أن يُنذِرَ بِهِ ، والعربُ تضعُ هذه
اللام في موضع « أَنْ » كقولهِ تعالى : { يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ } [التوبة
: 32] وفي موضع آخر : { لِيُطْفِئُوا } [الصف : 8] فهما بمعنى واحد .
قال شهابُ الدِّينِ : هذا قولٌ ساقطٌ جدًّا ، كيف يكون حرفٌ مختصٌ بالأفعالِ
يقع موضعَ آخرٍ مختصٍ بالسماءِ؟
قوله : « وَذَكَرَى » يجوزُ أن يكون في محلِّ رَفْعٍ ، أو نَصْبٍ ، أو جَرٍّ .

فَالرَّفْعُ من وجهين ، أحدهما : أنها عطف على « كِتَابٌ » أي : كتابٌ وذكرى أي : تَذَكِيرٌ ، فهي اسم مَصْدَرٍ وهذا قول الفَرَّاءِ .
والثاني من وجهي الرَّفْعِ : أَنَّهَا خبر مُبْتَدَأٍ مُضْمَرٍ أي : هو ذكرى ، وهذا قول الرَّجَّاحِ .
والتَّصْبُ من ثلاثة أَوْجِهٍ :
أحدها : أَنَّهُ منصوبٌ على المصدر بفعل من لَفْظِهِ تَقْدِيرُهُ : وتذكر ذكرى أي تَذَكِيرًا .
الثاني : [أنها] في محلِّ تَصْبٍ نَسَقًا على مَوْضِعِ « لِتُنذِرَ » فإن موضعه نصب ، فيكونُ إِذْ ذَاكَ معطوفًا على المَعْنَى ، وهذا كما تعطفُ الحال الصريحة على الحالِ المؤوَّلة كقوله تعالى :

(7/262)

{ دَعَا لِحَبِيهِ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا } [يونس : 12] ، ويكونُ حينئذٍ مفعولاً من أَجْلِهِ كما نقولُ : « جَنَّكَ لِتُكْرِمَنِي وَإِحْسَانًا إِلَيَّ » .
الثالث : قال أَبُو البقاء : - وبه بَدَأَ - : « إِنَّهَا حال من الضمير في « أنزل » وما بينهما مُعْتَرِضٌ » . وهذا سَهْوٌ فَإِنَّ « الواو » مانعة من ذلك ، وكيف تَدْخُلُ الواوُ على حال صريحةٍ؟ والجُرُّ من وجهين أيضاً .
أحدهما : العطفُ على المَصْدَرِ [المُنْسِيكِ من « أَنْ » المقدَّرة بعد لام كي ، والفعل ، والتَّقْدِيرُ : للإِنذَارِ والتَّذَكِيرِ .
والثاني : العطفُ [على الصَّمِيرِ في « بِهِ » ، وهذا قول الكُوفِيِّينَ ، والذي حَسَنَهُ كونُ « ذَكَرَى » في تقدير حرفٍ مصدرٍ - وهو « أَنْ » - والفعل لو صرح بـ « أَنْ » لحَسُنَ معها حذفُ حرفِ الجرِّ ، فهو أَحْسَنُ من « مررْتُ بِكَ وَرَبِّدْ » إذ التَّقْدِيرُ : لأن تنذر به وبأن تُذَكِّرَ .
وقوله : « لِلْمُؤْمِنِينَ » يجوز أن تكون « اللَّامُ » مزيدةً في المفعولِ به تقويةً له ؛ لِأَنَّ العَامِلَ قَرَعُ ، والتَّقْدِيرُ : وتذكر المؤمنينَ .
وجوزُ أَنْ يتعلقَ بمحدوفٍ ؛ لِأَنَّهُ صِفَةٌ لـ « ذَكَرَى » .
فصل في معنى الآية

قال ابْنُ عَبَّاسٍ - رضي الله عنهما - يريدُ مَوْعِظَةً للمصدِّقين .
فإن قيل : لم قَيَّدَ هذه الذِّكْرَى بالمؤمنين ؟
فالجوابُ : هو تَطْيِيرُ قوله : { هُدَى لِلْمُتَّقِينَ } [البقرة : 2] .
قال ابْنُ الخَطِيبِ : والبَحْثُ العَقْلِيُّ فيه أَنَّ النَّفُوسَ البِشْرِيَّةَ على قِسْمَيْنِ : بليدةً جاهلةً بعيدةً عن عَالَمِ العَيْبِ عَرِيقَةٌ في طلب اللذاتِ الجِسْمَانِيَّةِ ، ونفوسٌ شريفةٌ مشرقةٌ بأنوارِ الإلهيةِ ، فبعثه الأنبياء في حق القسم الأول للإِنذَارِ والتَّخْوِيفِ فَإِنَّهُمْ لَمَّا غرقوا في نومِ العَقْلَةِ ورَفْدَةِ الجَهَالَةِ احتاجوا إلى مَوْقِفٍ يُقْضِيهِمْ .

وأما في حقِّ القسمِ الثَّانِي فتذكير وتنبيه ؛ لأنه ربما عَشِيهَا من عَوَاشِي عَالَمِ الجِسْمِ فيعرض لها نوعٌ دُهُولٌ وَعَقْلَةٌ ، فإذا سَمِعَتْ دعوةَ الأنبياء واتَّصل لها أنوارُ أرواحِ رُسُلِ الله ؛ تَذَكَّرَتْ مَرَكَزَهَا ؛ فثبت أَنَّهُ تعالى إِنَّمَا أنزلَ هذا الكتابَ على رُسُولِهِ ؛ ليكونَ إِنْذَارًا في حقِّ طائفةٍ ، وذكرى في حقِّ طائفةٍ أُخْرَى .

(7/263)

اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ (3)

لَمَّا أَمَرَ الرَّسُولُ بِالْبَلِيغِ ، وَالْإِنذَارِ؛ أَمَرَ الْأُمَّةَ بِمُتَابَعَةِ الرَّسُولِ .
قوله : « مِّن رَّبِّكُمْ » يَجُوزُ فِيهِ وَجْهَانِ :
أحدهما : أَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِ « أَنْزَلَ » وَتَكُونُ « مِّن » لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ الْمَجَازِيَةِ .
الثاني : أَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِ « أَنْزَلَ » وَتَكُونُ « مِّن » لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ الْمَجَازِيَةِ .
الثاني : أَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِمَحذُوفٍ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ : إِمَّا مِنَ الْمَوْصُولِ ، وَإِمَّا مِنْ عَائِدِهِ الْقَائِمِ مَقَامَ الْفَاعِلِ .

فصل في دحض شبهة لنفاة القياس
اندلَّ نَفَاةُ الْقِيَاسِ بِقَوْلِهِ : { اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ } وَالْمِرَادُ بِهِ ،
الْقُرْآنَ وَالسُّنَّةَ ، وَاسْتَدْلُوا أَيْضًا بِهَا عَلَى أَنَّ تَخْصِيصَ عَمُومِ الْقُرْآنِ الْقِيَاسَ لَا
يُجُوزُ ، لِأَنَّ عُمُومَ الْقُرْآنِ مَنْرَلٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ، وَاللَّهُ - تَعَالَى - أَوْجَبَ مُتَابَعَتَهُ
فَوَجِبَ الْعَمَلُ بِعُمُومِ الْقُرْآنِ ، وَلَمَّا وَجِبَ الْعَمَلُ بِهِ؛ امْتَنَعَ الْعَمَلُ بِالْقِيَاسِ ، وَإِلَّا
لَزِمَ التَّنَاقُضُ .

وَأَجِيبُوا بِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى { فَاعْتَبِرُوا } [الْحَشْرِ : 2] يَدُلُّ عَلَى وَجُوبِ الْعَمَلِ
بِالْقِيَاسِ ، فَكَانَ الْعَمَلُ بِالْقِيَاسِ عَمَلًا يَنْزِلُ .
فَإِنْ قِيلَ : لَوْ كَانَ الْعَمَلُ بِالْقِيَاسِ عَمَلًا بِمَا أَنْزَلَهُ اللَّهُ لَكَانَ تَارِكًا لِلْعَمَلِ بِلَا
قِيَاسٍ كَافِرًا؛ لِقَوْلِهِ : { وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ }
[الْمَائِدَةِ : 44] وَحَيْثُ اجْتَمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى عَدَمِ التَّكْفِيرِ؛ عَلِمْنَا أَنَّ الْعَمَلُ
بِالْقِيَاسِ لَيْسَ عَمَلًا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ .

وَأَجِيبُوا بِأَنَّ كَوْنَ الْقِيَاسِ حُجَّةً ثَبَتَ بِإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ وَالْإِجْمَاعِ دَلِيلَ قَاطِعٍ ، وَمَا
ذَكَرْتُمُوهُ تَمَسُّكًا بِالْعُمُومِ ، وَهُوَ دَلِيلٌ مَطْنُونٌ وَالْقَاطِعُ أَوْلَى مِنَ الْمَطْنُونِ .
وَأَجَابَ نَفَاةُ الْقِيَاسِ بِأَنَّ كَوْنَ الْإِجْمَاعِ حُجَّةً قَاطِعَةً إِنَّمَا ثَبَتَ بِعُمُومَاتِ الْقُرْآنِ
وَالسُّنَّةِ ، وَالْفَرْعُ لَا يَكُونُ أَقْوَى مِنَ الْأَصْلِ ، وَأَجِيبُوا بِأَنَّ الْآيَاتِ وَالْأَحَادِيثَ لَمَّا
تَعَاضَدَتْ قَوِيَّتَ .

قوله : { وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ } أَي : لَا تَتَّخِذُوا غَيْرَهُ أَوْلِيَاءَ تَطِيعُونَهُمْ فِي
مَعْصِيَةِ اللَّهِ .

قوله : « مِّن دُونِهِ » يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِالْفِعْلِ قَبْلَهُ ، وَالْمَعْنَى : لَا تَعْدِلُوا عَنْهُ إِلَى
غَيْرِهِ مِنَ الشَّيَاطِينِ وَالْكَهَّانِ .

وَالثَّانِي : أَنَّ يَتَعَلَّقُ بِمَحذُوفٍ؛ لِأَنَّهُ كَانَ فِي الْأَصْلِ صِفَةً ل « أَوْلِيَاءَ » فَلَمَّا تَقَدَّمَ
نُصِبَ حَالًا ، وَإِلَيْهِ يَمِيلُ تَفْسِيرُ الرَّمَحْشَرِيِّ ، فَإِنَّهُ قَالَ : « أَي لَا تَتَوَلَّوْا مِنْ دُونِهِ
شَيَاطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ؛ فَيَحْمِلُوكُمْ عَلَى الْأَهْوَاءِ وَالْبِدْعِ » . وَالصَّوْمِيُّ فِي « دُونِهِ »
« يَعُودُ عَلَى « رَبِّكُمْ » وَلِذَلِكَ قَالَ الرَّمَحْشَرِيُّ « مِّن دُونِ اللَّهِ » ، وَيَجُوزُ أَنْ
يَعُودَ عَلَى « مَا » الْمَوْصُولِ ، وَأَنْ يَعُودَ عَلَى الْكِتَابِ الْمُتْرَلِ ، وَالْمَعْنَى : لَا
تَعْدِلُوا عَنْهُ إِلَى الْكُتُبِ الْمَنسُوحَةِ .

وَقَرَأَ الْجَدْرِيُّ : « ابْعُوا » بِالْغَيْنِ الْمَعْجَمَةِ مِنَ الْإِبْتِغَاءِ . وَمَالِكُ بْنُ دِينَارٍ
وَمِجَاهِدٌ : « وَلَا تَتَّبِعُوا » مِنَ الْإِبْتِغَاءِ أَيْضًا مِنْ قَوْلِهِ : { وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ
دِينًا } آلِ عِمْرَانَ : 85] .

قوله : { قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ } قَدْ تَقَدَّمَ نَظِيرُهُ فِي قَوْلِهِ : { قَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ }
[الْبَقَرَةِ : 88] وَهُوَ أَنَّ « قَلِيلًا » نَعْتٌ مَصْدَرٌ مَحذُوفٌ أَي : تَذَكَّرُوا قَلِيلًا
تَذَكَّرُونَ ، أَوْ نَعْتٌ ظَرْفٌ زَمَانٍ مَحذُوفٌ أَيْ : زَمَانًا قَلِيلًا تَذَكَّرُونَ ،

فالمصدرُ أو الظرفُ منصوبٌ بالفعل بعدهُ ، و « ما » مزيدةٌ للتوكيد ، وهذا إغرابٌ جليٌّ .

(7/264)

وقد أجازَ الحوفيُّ أن تكونَ نعتٌ مصدرٌ محذوفٌ لقوله : « ولا تَتَّبِعُوا » أي : ولا تَتَّبِعُوا من دونه أولياءَ أتباعاً قليلاً ، وهو ضعيفٌ ؛ لأنه يصيرُ مَفْهُومَهُ أَنَّهُمْ غيرَ مَنَهِيِّينَ عن اتِّباعِ الكثيرِ ، ولكِنَّهُ مَعْلُومٌ من جهةِ المَعْنَى ، فلا مَفْهُومٌ لَهُ . وحكى ابنُ عطيةٍ عن أبي عليٍّ أنَّ « ما » مصدريةٌ موصولةٌ بالفعلِ بَعْدَهَا ، واقْتَصَرَ على هذا القَدْر ، ولا بُدَّ لَهُ من تَيَمَّةٍ ، فقال بعضُ الناسِ : ويكونُ « قليلاً » نعتُ زمانٍ محذوفٍ ، وذلكَ الزَّمانُ المحذوفُ في محلِّ رفعٍ خبرٌ مقدِّمٌ و « ما » المصدريةُ ، وما بَعْدَهَا بناوِيلٌ مصدرٌ مبتدأٌ مؤخراً ، والتَّقْدِيرُ : زماناً قليلاً تذكركم أي : أَنَّهُمْ لا يقعُ تذكركم إلا في بعضِ الأحيانِ ونظيره : « زماناً قليلاً قيامك » .

وقد قيلَ : إنَّ « ما » هذه تَافِيَةٌ ، وهو بعيدٌ ؛ لأنَّ « ما » لا يَعْمَلُ ما بَعْدَهَا فيما قبلها عند البصريين ، وعلى تقديرِ تَسْلِيمِ ذلكَ فيصيرُ المعنى : ما تذكرون قليلاً ، وليس بطائِلٌ ، وهذا كما سيأتي في قوله تعالى : { كَانُوا قَلِيلاً مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ } [الأذاريات : 17] عند من جعلها نافيةً .

وهناك وَجْهٌ لا يمكنُ أن يأتي ههنا وهو أن تكونَ « ما » مصدريةً ، وهي وما بعدها في محلِّ رفعٍ بالفاعلية ب « قليلاً » الذي هو خبرُ كان ، اولتقدير : كانوا قليلاً هُجُوعُهُمْ ، وأما هنا فلا يمكنُ ذلكَ لعدمِ صحَّةِ نصبِ « قليلاً » بقوله : « ولا تَتَّبِعُوا » حتى يجعلَ « ما تذكرون » مرفوعاً به . ولا يجوزُ أن يكونَ « قليلاً » حالاً من فاعلِ « تَتَّبِعُوا » و « ما تذكرون » مرفوعاً به ، إذ يصيرُ المعنى : أَنَّهُمْ نُهُوا عن الاتِّباعِ في حالِ قلةِ تذكركم ، وليس ذلكَ بمَرَادٍ .

وقرأ ابنُ عامرٍ : « قليلاً ما تذكرون » بالياءِ تارةً والياءِ أخرى ، وقرأ حمزةٌ والكسائيُّ وحفصٌ عن عاصمٍ بقاءً واحدةً وتخفيفِ الدالِ ، والباقون بقاءً وتشديدِ الدالِ .

قال الواحديُّ : « تذكرون » أصله « تَتَذَكَّرُونَ » فأدغمت تاءُ تفعل في الدالِ ؛ لأنَّ التاءَ مهموسةٌ والدالُ مجهورةٌ ، والمجهورُ أزيدُ صوتاً من المهموسِ ، فحسنُ إدغامِ الأنقصِ في الأزيدِ ، و « ما » موصولةٌ بالفعلِ ، وهي معه بِمَنْزِلَةِ المَصْدَرِ فالمعنى : قليلاً تَذَكَّرَكُم .

وأما قراءةُ ابنِ عامرٍ « يَتَذَكَّرُونَ » بياءٍ وتاءٍ فوجهها أنَّ هذا خطابٌ للنبيِّ صلى الله عليه وسلم أي : قليلاً ما يتذكرون هؤلاء الذين ذكروا بها الخطابُ . وأما قراءةُ الأحوين ، وحفصٌ خفيفةُ الدالِ شديدةُ الكافِ ، فقد حذفوا التي أدغمها الأولون ، وتقدّمَ الكلامُ على ذلكَ في الأنعام .

(7/265)

وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ (4)

لَمَّا أَمَرَ الرَّسُولُ بِالْإِنذَارِ وَالتَّبْلِيغِ وَأَمَرَ الْقَوْمَ بِالْقَبُولِ وَالتَّمَتُّعِ فِي هَذِهِ
الآيَةِ مَا فِي تَرْكِ التَّمَتُّعِ وَالتَّبْلِيغِ وَالتَّمَتُّعِ مِنْهَا مِنَ الْوَعِيدِ .
وَفِي « كَمْ » وَجِهَانِ :

أَحَدُهُمَا : أُنْثَى فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَالتَّخْبِيرُ الْجُمْلَةُ بَعْدَهَا ، وَ « مِنْ قَرْيَةٍ »
تَمْيِيزٌ ، وَالتَّضْمِيرُ فِي « أَهْلَكْنَاهَا » عَائِدٌ عَلَى مَعْنَى « كَمْ » ، وَهِيَ هُنَا خَبْرِيَّةٌ
لِلتَّكْثِيرِ ، وَالتَّقْدِيرُ : وَكَثِيرٌ مِنَ الْقَرْيَةِ أَهْلَكْنَاهَا .
قَالَ التَّرْجَاؤُ : وَ « كَمْ » فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِالْإِبْتِدَاءِ أَحْسَنُ مِنْ أَنْ تَكُونَ فِي مَوْضِعِ
تَصْبٍ ؛ لِأَنَّ قَوْلَكَ : « رَيْدٌ صَرَبْتُهُ » أَجُودُ مِنْ قَوْلِكَ : « رَيْدًا صَرَبْتُهُ » بِالتَّصْبِ ،
وَالتَّصْبُ جَيْدٌ عَرَبِيٌّ أَيْضًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى : { إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ } [الْقَمَرُ :
49] ، وَنَقَلَ أَبُو الْبَقَاءِ عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ جَعَلَ « أَهْلَكْنَاهَا » صِفَةً لِ « قَرْيَةٍ » ،
وَالتَّخْبِيرُ قَوْلُهُ : « فَجَاءَهَا بِأَسْتَا » قَالَ : وَهُوَ سَهْوٌ ؛ لِأَنَّ « الْفَاءَ » تَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ .
قَالَ شَهَابُ الدِّينِ : وَلَوْ ادَّعَى مَدَّعٍ زِيَادَتَهَا عَلَى مَذْهَبِ الْأَخْفَشِ لَمْ تُقْبَلْ دَعْوَاهُ ؛
لِأَنَّ الْأَخْفَشَ إِنَّمَا يَزِيدُهَا عِنْدَ الْإِحْتِيَاجِ إِلَى زِيَادَتِهَا .

الثَّانِي : أُنْثَى فِي مَوْضِعِ تَصْبٍ عَلَى الْإِسْتِغَالِ بِإِضْمَارِ فِعْلِ يَفْسِّرُهُ مَا بَعْدَهُ ،
وَيَقْدَرُ الْفِعْلُ مَتَّحِرًا عَنْ « كَمْ » ؛ لِأَنَّ لَهَا صَدْرَ الْكَلَامِ ، وَالتَّقْدِيرُ : وَكَمْ مِنْ
قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا [أَهْلَكْنَاهَا] ، وَإِنَّمَا كَانَ لَهَا صَدْرَ الْكَلَامِ لَوَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : مِضَارِعَتِهَا لِ « كَمْ » الْإِسْتِفْهَامِيَّةِ .
وَالثَّانِي : أُنْثَى نَقِيضَةً « رُبَّ » ح لِأَنَّهَا لِلتَّكْثِيرِ وَ « رُبَّ » لِلتَّقْلِيلِ فَحُمِلَ النَّقِيضُ
عَلَى تَقْيِيزِهِ كَمَا يَحْمِلُونَ النِّظِيرَ عَلَى نِظِيرِهِ ، وَلَا بَدَّ مِنْ حَذْفِ مُضَافٍ فِي
الْكَلَامِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : { أَوْ هُمْ قَائِلُونَ } فَاضْطَرَّرْنَا إِلَى تَقْدِيرِ مَحْذُوفٍ ؛ لِأَنَّ
الْبَاسَ لَا يَلِيقُ بِالْأَهْلِ ، وَلِقَوْلِهِ : { أَوْ هُمْ قَائِلُونَ } فَعَادَ التَّضْمِيرُ إِلَى أَهْلِ الْقَرْيَةِ
، وَأَيْضًا فَلِأَنَّ التَّحْذِيرَ لَا يَقَعُ إِلَّا لِلْمُكْلَفِينَ ، وَأَيْضًا وَالْقَائِلَةُ لَا تَلِيقُ إِلَّا بِالْأَهْلِ .
ثُمَّ مِنْهُمْ مَنْ قَدَّرَهُ قَبْلَ قَرْيَةٍ أَيْ : كَمْ مِنْ أَهْلِ قَرْيَةٍ ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَدَّرَهُ قَبْلَ « هَا
» فِي أَهْلَكْنَاهَا أَيْ : أَهْلَكْنَا أَهْلَهَا ، وَهَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ ؛ لِأَنَّ التَّقَادِيرَ إِنَّمَا تَكُونُ
لِأَجْلِ الْحَاجَةِ ، وَالْحَاجَةُ لَا تَدْعُو إِلَى تَقْدِيرِ هَذَا الْمُضَافِ فِي هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ
الْمَذْكُورَيْنِ ؛ لِأَنَّ غَهْلَاكَ الْقَرْيَةَ يُمْكِنُ أَنْ يَقَعَ عَلَيْهَا نَفْسِهَا ، فَإِنَّ الْقَرْيَةَ قَدْ تُهْلَكُ
بِالْحَسْفِ وَالْهَدْمِ وَالْحَرِيقِ وَالْعَرَقِ وَنَحْوِهِ ، وَإِنَّمَا يَحْتَاجُ إِلَى ذَلِكَ عِنْدَ قَوْلِهِ : «
فَجَاءَهَا » لِأَجْلِ عَوْدِ التَّضْمِيرِ مِنْ قَوْلِهِ : « هُمْ قَائِلُونَ » عَلَيْهِ ، فَيَقْدَرُ : وَكَمْ مِنْ
قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَ أَهْلَهَا بِأَسْنَا .

قَالَ الرَّمَحْسَرِيُّ : فَإِنْ قُلْتَ : هَلْ يَقْدَرُ الْمُضَافُ الَّذِي هُوَ الْأَهْلُ قَبْلَ الْقَرْيَةِ ، أَوْ
قَبْلَ التَّضْمِيرِ فِي « أَهْلَكْنَاهَا » .

قُلْتُ : إِنَّمَا يَقْدَرُ الْمُضَافُ لِلْحَاجَةِ ، وَلَا حَاجَةَ فَإِنَّ الْقَرْيَةَ تَهْلِكُ ، كَمَا يَهْلِكُ أَهْلُهَا
وَإِنَّمَا قَدَّرْنَا قَبْلَ التَّضْمِيرِ فِي « فَجَاءَهَا » لِقَوْلِهِ : { وَظَاهِرُ الْآيَةِ : أَنَّ مَجِيءَ
الْبَاسِ بَعْدَ الْإِهْلَاكِ وَعَقِيْبَةُ ؛ لِأَنَّ الْفَاءَ تَعْطِي ذَلِكَ لَكِنِ الْوَاقِعَ إِنَّمَا هُوَ مَجِيءُ
الْبَاسِ ، وَبَعْدَهُ يَقَعُ الْإِهْلَاكُ .

(7/266)

فَمِنْ التَّحَاةِ مِنْ قَالِكَ الْفَاءُ تَأْتِي بِمَعْنَى « الْوَاوِ » فَلَا تَرْتَبُ ، وَجَعَلَ مِنْ ذَلِكَ
هَذِهِ الْآيَةَ ، وَهُوَ صَعِيفٌ ، وَالتَّجْمُورُ أَجَابُوا عَنْ ذَلِكَ بِوَجْهَيْنِ :
أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ عَلَى حَذْفِ الْإِرَادَةِ أَيْ : بِأَرْدُنَا إِهْلَاكَهَا كَقَوْلِهِ : { إِذَا قُمْتُمْ إِلَى
الصَّلَاةِ } [الْمَائِدَةُ : 6] ، { فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ } [النحل : 98] ، « إِذَا دَخَلَ

أَحَدَكُمْ الْخَلَاءَ فَلْيَسَمِّ [اللَّهُ] ، وقيل : حكمننا بهلاكها .
الثاني : أَنَّ معنى « أَهْلَكْتَاهَا » أي : خذلناهم ولم نوفقهم فنشأ عن ذلك
هَلَاكُهُمْ ، فعبر بالمسبب عن سببه وهو بائٍ واسع . وَتَمَّ أجوبة ضعيفة؛ منها :
أَنَّ الفاء هاهنا تفسيرية نحو : « تَوَصَّأَ فغسل وجهه ثم يديه » فليست للتعقيب
ومنها أَنَّها للترتيب في القَوْلِ فقط كما أخبر عن قرى كثيرة أَنَّها أهلكتها [ثم]
قال : فكان من أمرها مجيء البأس ومنها ما قاله الفراء ، وهو : أن الإهلاك هو
مجيء البأس ، ومجيء البأس هو الإهلاك ، فلما كانا مُتلازمين لم يبال بأيهما
قدّمت في الرتبة ، كقولك : « شتمني فأساء » ، وأساء فَشَتَمَنِي ، فالإساءةُ
والشتمُ شيء واحدٌ ، فهذه سنّة أقوال .
واعلم أنه إذا حُذِفَ مُضَافٌ ، وأقيم المضافُ عليه مقامه جاز لك اعتباران :
أحدهما : الالتفاتُ إلى دَلِكِ المحذوفِ .
والثاني - وهو الأكثر - عَدَمُ الالتفاتِ إليه ، وقد جُمع الأمران هنا ، فَإِنَّهُ لم يُرَاعِ
المحذوفَ في قوله : « أَهْلَكْتَاهَا فَجَاءَهَا » وراعاهُ في قوله : { أَوْ هُمْ قَائِلُونَ }
، هذا إذا قَدَّرْنَا الحذفَ قبل « قَرْبَةٍ » نَ أَمَا إذا قَدَّرْنَا الحذفَ قبل ضميرِ
فَجَاءَهَا « فَإِنَّهُ لم يراعِ إلا المحذوفَ فقط وهو غيرُ الأكثرِ .
قوله : « بَيَاتًا » فيه ثلاثة أوجه :
أحدها : [أَنَّهُ] منصوب على الحال وهو في الأصل مصدر ، يقال : باتَ يَبِيْتُ
بَيْتًا وبَيْتَةً وبَيَاتًا وبَيْتُوتَةً .
قال اللَّيْثُ : « البَيْتُوتَةُ » : « دخولك في اللَّيْلِ » فقوله : « بَيَاتًا » أي : بَاتَيْنِ
وجَوَّزُوا أن يكون مفعولاً له ، وَأَنْ يَكُونَ في حَكْمِ الظَّرْفِ .
وقال الواحديُّ : قولهم « بَيَاتًا » أي : ليلاً وظاهرُ هذه العبارة أن تكون ظَرْفًا ،
لولا أن يُقَالَ : أراد تفسير المعنى .
قال الفراءُ : يقال : بات الرَّجُلُ يَبِيْتُ بَيْتًا ، وربَّما قالوا : بَيَاتًا ، وقالوا : سُمِّيَ
البيتُ بَيْتًا لِأَنَّهُ يَبِيْتُ فِيهِ .
قوله : { أَوْ هُمْ قَائِلُونَ } هذه الجملةُ في محلِّ نصبٍ تَسْقًا على الحال ، و « أَوْ
« هنا للتبويح لا لشيءٍ آخر كأنه قيل : أتاهُ بأسنًا تارةً لَيْلًا كقوم لوطٍ ، وتارةً
وَقَتِ القَيْلُولَةِ كقوم شَعْبٍ . وهل يحتاجُ إلى تَقْدِيرِ واوِ حَالٍ قَبْلَ هذه الجُمْلَةِ أم
لا؟ خلافُ بين التَّحْوِينِ .
قال الزمخشريُّ : « فَإِنْ قُلْتُ : لا يُقَالُ : جاءَ زيدٌ هو فارسٌ » بغيرِ واوٍ فما بالُ
قوله تعالى : { أَوْ هُمْ قَائِلُونَ } ؟
قلتُ : قدَّرَ بعضُ التَّحْوِينِ الواوِ محذوفةً ، وردَّه الرَّجَّاحُ وقال : لو قلتُ :
جاءني زيدٌ راجلاً ، أو هو فارسٌ ، أو جاءني زيدٌ هو فارسٌ لم يحتج إلى « واوِ
« ؛ لأن الدَّكْرَ قد عام على الأوَّلِ .

(7/267)

والصَّحِيحُ أَنَّها إذا عَطَفَتْ على حالٍ قبلها حذفت الواوِ استثقلاً؛ لاجتماع حرفي
عطف؛ لأن واوِ الحال [هي] واوِ العطفِ اسْتُعِيرَتْ للوصل ، فقولك : « جاء
زيدٌ راجلاً أو هو فارسٌ » كلامٌ فصيحٌ وارد على حدِّه ، وأما « جاءني زيدٌ هو
فارسٌ » فخبث .

قال أبو حَبَّانَ : أما [بعضُ التَّحْوِينِ الذي أبهمه] الزمخشريُّ فهو الفراءُ ، وأما
قول الرَّجَّاحِ : كلا التمثيلين لم يحتج فيه إلى الواوِ؛ لأن الدَّكْرَ قد عاد على الأوَّلِ

ففيه إنباهم وتعيينه أنه يمتنع دخولها في المثال الأول [ويجوز في المثال] الثاني؛ فليس انتفاء الاحتياج على حد سواء؛ لأنه في الأول لامتناع الدخول ، وفي الثاني لكثرتِه لا لامتناعه .

قال شهابُ الدِّين : أم امتناعُها في المثال الأول ؛ فلأن التَّحْوِينَ تَصَوُّوا على أنَّه الجملةُ الحاليَّةُ إذا دَخَلَ عليها حرفٌ عطْفٍ امتنع دخولُ واوِ الحالِ عليها ، والعلَّةُ فيه المِشَابَهَةُ اللَّفْظِيَّةُ ؛ ولأن واوِ الحالِ في الأصلِ عاطفةٌ ، ثم قال أبو حيان . وأما قولُ الزمخشري فالصَّحِيحُ إلى آخره ، فتعليلُه ليس بصَّحِيحٍ ؛ لأنَّ واوِ الحالِ ليست بحرفِ عَطْفٍ فيلزم من ذكرها اجتماعُ حَزَلَي عَطْفٍ ؛ لأنها لو كانت حرفِ عَطْفٍ للزم أن يكونَ ما قَبْلَها حالاً ، حتى يعطفَ حالاً على حالٍ ، فمجيئها فيما لا يمكن أن يكونَ حالاً دليلٌ على أنَّها ليست واوِ عَطْفٍ ، ولا لُحْظ فيها معنى واوِ عَطْفٍ تَقُولُ : « جاء زَيْدٌ ، والشمسُ طالِعةٌ » فجاءَ زَيْدٌ ليس بحالٍ فيعطفُ عليها جُمْلَةٌ حالٌ ، وإِنَّمَا هذه الواوُ مغايرةٌ لواوِ العَطْفِ بكلِّ حالٍ ، وهي قِيسٌ من أقسامِ الواوِ كما تأتي للقسمِ ، وليست فيه للعَطْفِ كما إذا قلتُ : « والله ليَحْرُجَنَّ » .

قال شهابُ الدِّين : أبو القاسم لم يدَّعِ في واوِ الحالِ أنَّها عاطفةٌ ، بل يدَّعي أنَّ أصلها العَطْفُ ، ويدلُّ على ذلك قوله : استُعيرتُ للوصولِ ، فلو كانت عَاطِفَةً على حالِها لما قالَ : استُعيرتُ قَدَلٌ قوله ذلك على أنَّها خجرت عن العطفِ ، واستُعِملتُ لمعنى آخر لكنها أعطيت حكم أصلها في امتِناعِ مجامَعَتِها لعاطفٍ آخر .

وأما تسميئُها حرفِ عَطْفٍ ، فباعتبارِ أصلِها وتَظْيِيرُ ذلك أيضاً واوِ « مع » فإنَّهم تَصَوُّوا على أنَّ أصلها واوُ عَطْفٍ ، ثمَّ استُعِملتُ في المعنيَّةِ ، فكذلك واوُ الحَالِينِ لامتناعِ أن يكونَ أصلُها واوِ العطفِ . ثم قال أبو حيان : « وأما قوله « فَحَبِيبٌ » فليس بِحَبِيبٍ ؛ وذلك أنَّه بتأه على أنَّ الجملةُ الحاليَّةُ إذا كانت اسميَّةً ، وفيها ضميرٌ ذي الحَالِ فحذفُ الواوِ منها [شادٌ] وتبع في ذلك الفرَّاءُ ، وليس بِشَادٍ بل هو كثيرٌ في النَّظْمِ والنَّثْرِ .

(7/268)

قال شهابُ الدِّين : قد يبقُ أبا القاسم في تسمية هذه الواوِ حرفِ عَكْفٍ الفرَّاءُ ، وأبو بكر بن الأثيري . قال الفرَّاءُ : { أَوْ هُمْ قَائِلُونَ } فيه واوُ مُضْمَرَةٌ ، المعنى : أهلكتناها فَجَاءَها بَأْسُنَا بَيَاتًا أو هم قائلون فاستثقلوا نسفاً على أثرِ تَسْقٍ ، ولو قيل لكان صواباً . قلتُ : قد تقدَّم أنَّ السَّيِّخَ نقل أنَّ الواوِ ممتنعةٌ في هذا المثالِ ، ولم يحكِّ خِلافاً ، وهذا قولُ الفرَّاءِ : « ولو قيل لكان صواباً » مُصَرِّحٌ بالخلافِ له . وقال أبو بكر : أضمَّرتُ واوُ الحالِ لوضوحِ معناها كما تقولُ العربُ : « لقيتُ عَبْدَ اللهِ مُسرِعاً ، أو هو يَرْكُضُ » فَيَحْذِقُونَ الواوِ لأمنهم اللبسِ ، لأنَّ الذِّكْرَ قد عَادَ علي صاحبِ الحالِ ، ومن أجل أنَّ « أو » حرفِ عَطْفٍ والوُ كَذَلِكَ ، فاستثقلوا جمعاً بين حرفين من حروفِ العَطْفِ ، فَحَدِّقُوا الثاني . قال شهابُ الدِّين : فهذا تَصْرِيحٌ من هذين الإمامين بما ذكره أبو القاسم ، وإنما ذكرتُ نص هذين الإمامين ؛ لأعلم اطلاعه على اقوال النَّاسِ ، وأنه لا يأتي بغيرِ مُصْطَلِحِ أَهْلِ العِلْمِ كما يرميه به غيرُ مرَّةٍ . و « قَائِلُونَ » من القَيْلَاوَةِ . يقال : قالَ يَقِيلُ [قَيْلَوَةٌ] فهو قَائِلٌ ك « بائع »

والقيلولة : الرَّاحَةُ والدَّعَةُ في الحرِّ وسط النهار ، وإن لم يكن معها نَوْمٌ .
 وقال الليث : هي نَوْمَةٌ يَصِفُ النَّهَارَ .
 قال الأزهريُّ : « القيلولة : الرَّاحَةُ ، وإن لم يكن فيها نَوْمٌ بدليل قوله تعالى : {
 أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا } [الفرقان : 24] ، والجنَّةُ
 لا نَوْمَ فيها » .

قال شهابُ الدِّينِ : و « ولا دليلَ فيما ذَكَرَ؛ لأنَّ المقيِلَ هنا خرج عن موضعه
 الأصليِّ إلى مُجَرَّدِ الإقامة بدليل أنَّه لا يراد أيضاً الاستراحة في يَصِفُ النَّهَارَ في
 الحرِّ فقد خَرَجَ عن موضعه عندنا وعندكم إلى ما ذكرنا ، والقيلولةُ مصدرٌ ومثلها
 : القَائِلَةُ والقيلُ والمَقِيلُ » .

فصل في المراد بالآية
 معني الآية أنهم جاءهم بأسئنا ، وهم غير متوقعين له ، إمَّا ليلاً وهم تَائِمُونَ ، أو
 نهاراً وهم قَائِلُونَ ، والمُرَادُ أَنَّهُمْ جَاءَهُم العذابُ على حين عَفْلَةٍ منهم ، من غير
 تقدُّم أمارَةٍ تدلهم على نزول ذلك العذاب مكانه ، قيل للكفار : لا تغتروا
 بأسباب الأمن والرَّاحة ، فإنَّ عذاب الله إذا وقع وقع دفعة من غير سبق أمارَةٍ .

(7/269)

فَمَا كَانَ دَعْوَاهُمْ إِذْ جَاءَهُمْ بِأَسْنًا إِلَّا أَنْ قَالُوا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ (5)

قوله تعالى : { فَمَا كَانَ دَعْوَاهُمْ } جَوَّزُوا في « دَعْوَاهُمْ » وجهين :
 أحدهما : أن يكون اسماً ل « كان » ، و { إلا أن قالوا } خبرها ، وفيه خدشٌ
 من حيث إنَّ غير الأعرَفِ جعل اسماً والأعرَفُ جعل خبراً ، وقد تقدَّم ذلك في
 أوَّل الأنعام عند { ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَتَسُبُّهُمْ } [الأنعام : 23] .
 والثاني أن يكون « دَعْوَاهُمْ » خبراً مقدماً و { إلا أن قالوا } اسماً مؤخراً
 كقوله : { فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا } [النمل : 56] { قَيَّانَ
 عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ } [الحشر : 17] ، و { مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا }
 [الجاثية : 25] ذكر ذلك الرَّمخشريُّ ومكيُّ بن أبي طالب ، وسبقهما إلى ذلك
 الفراءُ والرَّجَّاجُ ، ولكن ذلك يشكك من قاعدة أخرى ذكرها الشَّحَّاءُ ، وهو أنَّ
 الاسم والخبر في هذا الباب متى خفي إعرابُهُمَا؛ وَجِبَ تَقْدِيمُ الاسمِ ، وتأخير
 الخبر نحو : كان موسى صاحبي ، وما كان دعائي إلا أن استعقرتُ ، قالوا :
 لأنهما كالمفعول والفاعل فمتى خَفِيَ الإِعْرَابُ التزم كل في مَرْتَبَتِهِ ، وهذه
 الآيةُ مما نحن فيه فكيف يُدْعَى فيها ذَلِكَ ، بل كيف يَخْتَارُهُ الرَّجَّاجُ؟ وقد رأيتُ
 كلام الرَّجَّاجِ هنا فيمكن أن يُؤخَدَ منه جَوَابٌ عن هذا المكانِ ، وذلك أنه قال : «
 إِلَّا أَنْ الاختيار إذا كانت « الدَّعْوَى » في موضع رفع أن يقول : فما كانت
 دَعْوَاهُمْ ، فَلَمَّا قال : « كَان دَعْوَاهُمْ » دلَّ على أن « الدَّعْوَى » في موضع
 نصب ، غير أنه يجوز تذكير الدعوى وإن كانت رفعا ، فمن هنا يقال : تذكير
 الفعل فيه قرينة مرجحة لإسنادِ الفِعْلِ إلى « أَنْ قَالُوا » ، ولو كان مسندا
 للدَّعْوَى لكان الأرجح « كَانَتْ » كما قال ، وهو قَرِيبٌ من قولك : « صَرَبَتْ
 مُوسَى سَلَمَى » فقدمت المفعول بقرينة تَأْيِيثِ الفِعْلِ ، وأيضاً فإنَّ ثَمَّ قَرِينَةً
 أخرى ، وهي كَوْنُ الأعرَفِ أَحَقُّ أن يكون اسماً من غير الأعرَفِ .
 والدَّعْوَى تكون بمعنى الدَّعَاءِ ، وبمعنى الادِّعَاءِ ، والمقْصُودُ بها ههنا يحتمل
 الأمرين جميعاً ، ويحتمل أيضاً أن تكون بمعنى الاعتراف ، فمن مَجِيئِهَا بمعنى

الدُّعَاءِ مَا حَكَاهُ الْحَلِيلُ : « اللَّهُمَّ اشْرِكْنَا فِي صَالِحِ دَعْوَى الْمُسْلِمِينَ » يريد في صالح دُعَائِهِمْ؛ وأنشدوا : [الطويل]
2402 - وَإِنْ مَدَلَّتْ رَجُلِي دَعْوَتُكَ اسْتَفِي ... بِدَعْوَاكَ مِنْ مَدَلِّ بِهَا فَتَهْوُ
ومنه قوله تعالى : { فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ } [الأنبياء : 15] وقال
الرحماني : [ويجوز] : فما كان استغاثتهم لا قولهم هذا؛ لأنه لا يستغاث من
الله تعالى بغيره ، من قولهم : دعواهم يا لكعب .
وقال ابن عطاء : وتحتل الآيه أن يكون المعنى : فما آلت دعواهم التي
كانت في حال كفرهم إلا إلى الاعتراف؛ كقول الشاعر : [الطويل]
2403 - وَقَدْ شَهِدْتُ قَيْسُ فَمَا كَانَ تَصْرُهَا ... قَتِيْبَةً إِلَّا عَدَّهَا بِالْأَبَاهِمِ
و « إذ » منصوب ب « دعواهم » .
وقوله : { إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ } « كُنَّا » وخبرها في محل رفع خبر ل « إِنَّ » ، و «
إِنَّ » وما في حيزها في محل نصب محكي ب « قَالُوا » ، و « قَالُوا » وما في
حيزه لا محل له لوقوعه صلة ل « إِنَّ » ، و « أَنْ » وما في حيزها في محل
رفع ، أو نصب على حسب ما تقدم من كونها اسماً ، أو خبراً .
ومعنى الآية : أنهم لم يقدرُوا على ردِّ العذاب ، وكان حاصل أمرهم الاعتراف
بالخيانة حين لا ينفع الاعتراف .

(7/270)

فَلْتَسْأَلَنَّ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلْتَسْأَلَنَّ الْمُرْسَلِينَ (6) فَلْتَقُصَّنَّ عَلَيْهِمْ بِعَلْمٍ وَمَا
كُنَّا غَائِبِينَ (7)

القائم مقام الفاعل الجار والمجرور وفي كيفية النظم وجهان :
الأول : أنه تعالى لما أمر الرسول أولاً بالتبليغ ثم أمر الأمة بالقبول ، والمتابعة ،
وذكر التهديد على ترك القبول والمتابعة ، بذكر نزول العذاب في الدنيا - أتبعه
بنوع آخر من التهديد وهو أنه تعالى يسأل الكل عن كيفية أعمالهم يوم القيامة .
الثاني : أنه تعالى لما قال : { فَمَا كَانَ دَعْوَاهُمْ إِذْ جَاءَهُمْ بِأَسْتًا إِلَّا أَنْ قَالُوا إِنَّا
كُنَّا ظَالِمِينَ } [الأعراف : 5] أتبعه أنه لا يقتصر على الاعتراف منهم يوم
القيامة ، بل يتصافى إليه أنه تعالى يسأل الكل عن كيفية أعمالهم ، وبين أن هذا
السؤال لا يختص بأهل العقاب ، بل هو عام بأهل العقاب والثواب ، ونظيره
قوله تعالى : { فَوَرَبِّكَ لَتَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ } [الحجر : 92 ،
93] .

فإن قيل : المقصود من السؤال أن يخبر المسئول عن كيفية أعمالهم ، وقد
أخبر عنهم أنهم يقرون بأنهم كانوا ظالمين فما قائدة السؤال بعده؟ وأيضاً قال
تعالى بعد هذه الآية : { فَلْتَقُصَّنَّ عَلَيْهِمْ بِعَلْمٍ } [الأعراف : 7] فإذا كان
يقصُّه عليهم بعلم فما معنى هذا السؤال؟
فالجواب : أنهم لما أقرُّوا بأنهم كانوا ظالمين مُقَصِّرِينَ سألوا بعد ذلك عن
سبب الظلم ، والتقصير ، والمقصود منه التفريع والتوبيخ .
فإن قيل ما الفائدة في السؤال الرُّسُلِ مع العلم بأنه لم يصدُر عنهم تقصير
ألبتة؟

فالجواب : لأنهم إذا اثبتوا أنه لم يصدُر عنهم تقصير ألبتة التحق التقصير كله
بالأمة ، فيتضاعف إكرامُ الله تعالى للرُّسُلِ لظهور براءتهم عن جميع موجبات

التَّقْصِير ، ويتضاعف الخِزْي والإِهَاءَةُ في حقِّ الكَفَّارِ ، ولما ثبت أنَّ ذلك التَّقْصِيرُ كان منهم .

(7/271)

وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ فَمَنْ تَقَلَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ (8)

الوزن مبتدأ ، وفي الخبر وجهان :
أحدهما : هو الظَّرْفُ أي : الوزن كائن أو مستقرُّ يومئذٍ أي : يوم إذ يُسألُ الرَّسُلُ والمرسلُ إليهم . فحذف الجملة المضاف إليها « إذ » وعوض منها التَّنوين ، هذا مذهب الجُمهور خلافاً للأخفش . وفي « الحق » على هذا الوجه ثلاثة أوجه :
أحدها : أنه تَعَثُّ للوزن أي : الوزن الحق في ذلك اليوم .
الثاني : أنه خبر مبتدأ محذوفٍ كأنه جوابُ سؤالٍ مقدَّرٍ من قائل يقول : ما ذلك الوزن ؟ ف قيل : هو الحقُّ لا الباطلُ .
الثالث : أنه بدلٌ من الدَّمير المستكن في الظَّرْفِ وهو عَرِيبٌ ذكره مكيُّ .
والثاني : من وجهي الخبر أن يكون الخبر « الحق » ، و « يومئذ » على هذا فيه وجهان :
أحدهما : أنه منصوب على الظَّرْفِ ناصبه « الوزن » أي : يقع الوزنُ ذلك اليوم

والثاني : أنه مفعول به على السَّعة وهذا الثاني ضعيفٌ جداً لا حاجة إليه .
ولما ذَكَرَ أبو البقاء كَوْن « الحق » خيراً ، وجعل « يَوْمئِذٍ » ظرفاً للوزن قال :
« ولا يَجُوزُ على هذا أن يكون صِفَةً ، لئلا يلزم القَصْلُ بين المَوْصُولِ وصلته » .
قال شهابُ الدِّين : وأين القَصْلُ ؟ فإن التركيبَ القرآنيَّ إنما جاء فيه « الحق » بعد تمام الموصول بصلته ، وإذا تمَّ الموصول بصلته جاز أن يُوصَفَ . تقول : « صَرِيكَ رَيْدًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ الشَّدِيدُ حَسْرًا » .
فالشَّدِيدُ صفة لِصَرِيكَ . فَإِنْ تَوَهَّمْ كَوْن الصِّفَةِ محلُّها أن تقع بعد الموصوف وتليه ، فكأنَّها مُقَدِّمَةٌ في التَّقدير فَحَصَلَ القَصْلُ تقديراً فإن هذا لا يُلْتَقِثُ إليه ؛ لأنَّ تلك المعمولات من تَيَمُّة الموصول فلم تل إلا الموصول وعلى تقدير اعتقاد ذلك له ، فالمانع من ذلك أيضاً صيرورُهُ المبتدأ بلا خبر ، لأنَّك إذا جعلت « يَوْمئِذٍ » ظرفاً للوزن و « الحق » صفته فأين خبره ؟ فهذا لو سَلِمَ من المانع الذي ذكره كان فيه هذا المانع الآخر .
وقد طَوَّلَ مكيُّ بذكر تقدير « الحق » على « يومئذ » وتأخيرِه عنه باعتبار الإعرابات المتقدمة ، وهذا لا حاجة إليه لأنَّا مَقِيدُونَ في القرآن بالإتيان بِنَظْمِهِ .
وذكر أيضاً أنه يجوز نصبه ، يعني أنه لو قُرِئَ به لكان جائزاً ، وهذا أيضاً لا حاجة إليه .

قوله : « مَوَازِينُهُ » فيها قولان :
أحدهما : أنها جمع ميزان : الآلة [التي] يوزنُ بها ، وإتِّمَّ جمع ؛ لأن كلَّ إنسان له ميزان يخصُّه على ما جاء في التَّفْسير ، أو جُمع باعتبار الأعمال الكثيرة وعَبِّرَ عن هذا الحال بالمحل .

والثاني : أنها جمع موزون ، وهي الأعمال ، والجمع حينئذٍ ظاهر . قيل : إِتِّمَّ جمع الميزان ههنا ، وفي قوله : { وَتَصَّعُّ المَوَازِينِ القِسْطِ لِيَوْمِ القِيَامَةِ }

[الأنبياء : 47] ؛ لَأَنَّهُ لَا يَبْعَدُ أَنْ يَكُونَ لِأَفْعَالِ الْقُلُوبِ مِيزَانٌ ، وَلِأَفْعَالِ الْجَوَارِحِ مِيزَانٌ ، وَلَمَّا يَتَعَلَّقُ بِالْقَوْلِ مِيزَانٌ .

(7/272)

وقال الرَّجَّاحُ : إِنَّمَا جَمَعَ الْمَوَازِينَ هَهُنَا لِوَجْهَيْنِ :
الْأَوَّلُ : أَنَّ الْعَرَبَ قَدْ تُوقِعُ لَفْظَ الْجَمْعِ عَلَى الْوَاحِدِ فَيَقُولُونَ : خَرَجَ فُلَانٌ إِلَى مَكَّةَ رَاكِبًا الْبِعَالَ .

والثاني : أَنَّ الْمَوَازِينَ هَهُنَا جَمَعَ موزون لا جمع ميزان .
قال القرطبيُّ : وَالْمَوَازِينَ جَمَعَ مِيزَانٍ وَأَصْلُهُ : « مِوَزَانٌ » قَلِبْتَ الْوَاوُ يَاءً لِكَسْرَةِ مَا قَبْلَهَا .

فصل في المراد بالميزان
قال مُجَاهِدٌ وَالْأَعْمَشُ وَالصَّخَّالُ : الْمُرَادُ بِالْمِيزَانِ الْعَدْلُ وَالْقَضَاءُ ، وَذَهَبَ إِلَى هَذَا الْقَوْلِ كَثِيرٌ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ قَالُوا : لِأَنَّ لَفْظَ الْوِزْنِ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى شَائِعٌ فِي اللُّغَةِ ؛ لِأَنَّ الْعَدْلَ فِي الْأَخْذِ وَالْإِعْطَاءِ لَا يَظْهَرُ إِلَّا بِالْكَيْلِ ، وَالْوِزْنَ فِي الدُّنْيَا ، فَلَمْ يَبْعَدْ جَعْلُ الْوِزْنِ كِتَابِيَّةً عَنِ الْعَدْلِ ، وَيُوَيِّدُ ذَلِكَ أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ قَدْرٌ وَلَا قِيَمَةٌ عِنْدَ غَيْرِهِ يُقَالُ : إِنَّ فُلَانًا لَا يُقِيمُ لِفُلَانٍ وَزْنَ . قَالَ تَعَالَى : { فَلَا تُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنَ } [الكهف : 105] ، وَيُقَالُ هَذَا الْكَلَامُ فِي وَزْنِ هَذَا وَفِي وَزَانِهِ ، أَي : يَعَادِلُهُ وَيُسَاوِيهِ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ وَزْنٌ فِي الْحَقِيقَةِ ؛ قَالَ الشَّاعِرُ :
[الكامل]

قَدْ كُنْتُ عِنْدَ لِقَائِكُمْ دَا فُؤْوَةً ... عِنْدِي لِكُلِّ مَخَاصِمِ مِيزَانِيَّةِ
أَيُّ عِنْدِي لِكُلِّ مَخَاصِمِ كَلَامٍ يَعَادِلُ كَلَامَهُ ، فَجَعَلَ الْوِزْنَ مِثْلًا لِلْعَدْلِ وَإِذَا ثَبِتَ هَذَا فَتَقُولُ : الْمُرَادُ مِنَ الْآيَةِ هَذَا الْمَعْنَى فَقَطْ ، وَالذَّلِيلُ عَلَيْهِ أَنَّ الْمِيزَانَ إِنَّمَا يَرَادُ لِيَتَوَصَّلَ بِهِ إِلَى مَعْرِفَةِ مِقْدَارِ الشَّيْءِ ، وَمِقَادِيرُ الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ لَا يُمْكِنُ إِظْهَارُهَا بِالْمِيزَانِ ؛ لِأَنَّ أَعْمَالَ الْعِبَادِ أَعْرَاضٌ ، وَهِيَ قَدْ فَنِيَتْ وَعُدِمَتْ ، وَوِزْنُ الْمَعْدُومِ مُحَالٌ ، وَأَيْضًا فَبِتَقْدِيرِ بَقَائِهَا كَانَ وَزْنُهَا مُحَالًا .
وَأَجِيبُ بَأَنَّ فَائِدَتَهُ أَنَّ جَمِيعَ الْمَكْلُفِينَ يَعْلَمُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَنَّهُ تَعَالَى مُنْتَرَهُ عَنِ الظُّلْمِ وَالجَوْرِ . وَفَائِدَةُ وَضْعِ الْمِيزَانِ أَنْ يَظْهَرَ ذَلِكَ الرَّجْحَانُ لِأَهْلِ الْمَوْقِفِ ، لِإِنْ رَجَحْتَ الْحَسَنَاتِ زِدَادَ قَرْحِهِ وَسُرُورُهُ ، وَإِنْ كَانَ بِالصِّدِّ فَيَزِيدُ غَمَّهُ .
وقال الْقُرْطُبِيُّ : « الصَّحِيحُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمِيزَانِ وَزْنَ أَعْمَالِ الْعِبَادِ » .
فإن قيل : الْموزون صَحَائِفُ الْأَعْمَالِ ، أَوْ صُورٌ مَخْلُوقَةٌ عَلَى حَسَبِ مِقَادِيرِ الْأَعْمَالِ .

فنقول : إِنَّ الْمَكْلَفَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَقْرَأً بِأَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - عَادِلٌ حَكِيمٌ ، أَوْ لَا يَكُونَ مَقْرَأً بِذَلِكَ فَإِنْ كَانَ وَزْنُهَا مُحَالًا .
وَأَجِيبُ بَأَنَّ فَائِدَتَهُ أَنَّ جَمِيعَ الْمَكْلُفِينَ يَعْلَمُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَنَّهُ تَعَالَى مُنْتَرَهُ عَنِ الظُّلْمِ وَالجَوْرِ . وَفَائِدَةُ وَضْعِ الْمِيزَانِ أَنْ يَظْهَرَ ذَلِكَ الرَّجْحَانُ لِأَهْلِ الْمَوْقِفِ ، فَإِنْ رَجَحْتَ الْحَسَنَاتِ زِدَادَ قَرْحِهِ وَسُرُورُهُ ، وَإِنْ كَانَ بِالصِّدِّ فَيَزِيدُ غَمَّهُ .
وقال الْقُرْطُبِيُّ : « الصَّحِيحُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمِيزَانِ وَزْنَ أَعْمَالِ الْعِبَادِ » .
فإن قيل : الْموزون صَحَائِفُ الْأَعْمَالِ ، أَوْ صُورٌ مَخْلُوقَةٌ عَلَى حَسَبِ مِقَادِيرِ الْأَعْمَالِ .

فنقول : أَنَّ الْمَكْلَفَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَقْرَأً بِأَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - عَادِلٌ حَكِيمٌ ، أَوْ لَا يَكُونَ مَقْرَأً بِذَلِكَ فَإِنْ كَانَ وَزْنُهَا مُحَالًا فَحِينَئِذٍ كَفَاهُ حُكْمُ اللَّهِ تَعَالَى

بمقادير الثواب والعقاب في علمه بأنه عدلٌ وصوابٌ ، وإن لم يكن مُقَرَّباً بذلك لم يعرف من رجحان كفة الحسنات على كفة السيئات أو بالعكس من حصول الرُّجْحَانِ لا على سبيل العدل والإنصاف ، فثبت أن هذا الوزن لا قائدة فيه البتة وقال أكثر المفسرين : أراد وزن الأعمال بالميزان ، وذلك أن الله - تعالى - ينصب ميزاناً له لسان يوزن بها أعمال العباد خيراً وشرها وكفتان ، كل كفة يقدر ما بين المشرق والمغرب .

(7/273)

واختلفوا في كيفية الوزن ، فقال بعضهم : توزن صحائف الأعمال . وروي أن رجلاً ينشر عليه تسعة وتسعون سجلاً ، كل سجل منها مد البصر فيها خطايا وذنوبه فتوضع في كفة الميزان ثم يخرج له بطاقة فيها شهادة أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، فتوضع السجلات في كفه ، والبطاقة في كفة فطاشت السجلات وثقلت البطاقة .

وقيل : توزن الأشخاص .
روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لِيَأْتِي الرَّجُلُ الْعَظِيمُ السَّمِينُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَلَا يَزُنُّ عِنْدَ اللَّهِ جَنَاحَ بَعُوضَةٍ » وقيل : توزن الأعمال .
روي ذلك ابن عباس - رضي الله عنهما - فيؤتى بالأعمال الحسنة على صورة حسنة ، وبالأعمال السيئة على صورة قبيحة ، فتوضع في الميزان .
والحكمة في وزن الأعمال امتحان الله عباده بالإيمان به في الدنيا ، وإقامة الحجة عليهم في العقبى .

(7/274)

وَمَنْ حَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ يَمَا كَانُوا بِآيَاتِنَا يَظْلِمُونَ (9)

هذه الآية تدلُّ على أن أهل القيامة قريقان ، منهم من يزيد حسنته على سيئاته ، ومنهم من يزيد سيئاته على حسنته ، فأما القسم الثالث ، وهو الذين تكون حسنته وسيئاته متعادلة فإنه غير موجود .

قال أكثر المفسرين : المراد ب { مَنْ حَفَّتْ مَوَازِينُهُ } الكافر لقوله تعالى : { فَأُولَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ يَمَا كَانُوا بِآيَاتِنَا يَظْلِمُونَ } ، ولا معنى لكون النسان ظالماً بآيات الله إلا كونه كافراً بها مُنْكَرِراً لها ، وهذا هو الكافر .

وروي أنه إذا حَفَّتْ حَسَنَاتُ الْمُؤْمِنِ يخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم بطاقة كالأنملة فيلقبها في كفة الميزان اليمنى التي فيها حسنته فترجح ، فيقول ذلك العبد المؤمن للنبي صلى الله عليه وسلم : « يَا بِي أَنْتَ وَأُمِّي ، مَا أَحْسَنَ وَجْهَكَ وَأَحْسَنَ خَلْقَكَ فَمَنْ أَنْتَ ؟ »

فيقول : « أَنَا نَبِيُّكَ مُحَمَّدٌ ، وَهَذِهِ صَلَوَاتُكَ الَّتِي كُنْتَ تُصَلِّيهَا عَلَيَّ ، وَقَدْ وَقَيْتَكَ أَحْوَجَ مَا تَكُونُ إِلَيْهَا » رواه الواحدي في « البسيط » .

والخبر الذي تقدم أيضاً من أنه تعالى يُلقِي في كفه الحسنات الكتاب المُشْتَمِلَ على شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، وأما قول ابن عباس ، وأكثر المفسرين حملوا هذه الآية على أهل الكفر .

وقال أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ - رضي الله عنه - حين حضره الموت لعمر بن الخطاب في وصيته : إِنَّمَا ثَقَلتْ مَوَازِينُ مَنْ ثَقَلَتْ مَوَازِينُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِاتِّبَاعِهِمُ الْحَقَّ فِي الدُّنْيَا ، وَثَقَلَهُ عَلَيْهِمْ ، وَحَقٌّ لِمِيزَانٍ يَوْضَعُ فِيهِ الْحَقُّ غَدًا أَنْ يَكُونَ تَقِيلاً ، وَإِنَّمَا خَفَّتْ مَوَازِينُ مَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِاتِّبَاعِهِمُ الْبَاطِلَ فِي الدُّنْيَا ، وَخَفَّتَهُ عَلَيْهِمْ ، وَحَقٌّ لِمِيزَانٍ يُوَضَعُ فِيهِ الْبَاطِلُ غَدًا أَنْ يَكُونَ خَفِيفًا .
 قوله : « يَمَا كَانُوا » متعلقٌ بـ « متعلقٌ بـ » خَسِرُوا ، و « و » مَّا « مَصْدَرِيَّةٌ ، و » يَايَاتِنَا « متعلقٌ بـ » يَظْلِمُونَ « فُذِّمَ عَلَيْهِ لِلْقَاصِلَةِ . وَتَعَدَّى « يَظْلِمُونَ » بِالْبَاءِ : إِمَّا لِتَصْمِينِهِ مَعْنَى التَّكْذِيبِ نَحْوُ : { كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا } وَإِمَّا لِتَصْمِينِهِ مَعْنَى الْجَحْدِ نَحْوُ { وَجَحَدُوا بِهَا } [النمل : 14] .

(7/275)

وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ (10)

لَمَّا أَمَرَ الْخَلْقَ بِمَتَابَعَةِ الْأَنْبِيَاءِ ، ثُمَّ خَوَّفَهُمْ بِعَذَابِ الدُّنْيَا وَهُوَ قَوْلُهُ : { وَكَمْ مِّنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا } ، وَبِعَذَابِ الْآخِرَةِ وَهُوَ السُّؤَالُ وَوِزْنُ الْأَعْمَالِ رَغِبُهُمْ فِي دَعْوَةِ الْأَنْبِيَاءِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ بِطَرِيقٍ آخَرَ ، وَهُوَ إِذْ ذَكَرَ كَثْرَةَ نِعْمِ اللَّهِ عَلَيْهِمْ ، وَكَثْرَةَ التَّعْيِيمِ تَوْجِبُ الطَّاعَةَ فَقَالَ : { وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ } أَي : جَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَكَانًا وَقَرَارًا وَمَكَّنَّاكُمْ ، وَالْمُرَادُ بِالْمَكْنِ التَّمْكِينِ وَالتَّمْلِكِ وَالتَّقْوَةَ وَالتَّقْدِرَةَ .
 قَوْلُهُ « وَجَعَلْنَا لَكُمْ » يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ « جَعَلَ » بِمَعْنَى « خَلَقَ » فَيَتَعَدَّى لِوَاحِدٍ فَيَتَعَلَّقُ الْجَارَانِ بِ « مَعَايِشَ » ، وَالتَّانِي أَحَدَ الْجَارِيَيْنِ ، وَالْآخِرُ : إِمَّا حَالٌ مُتَعَلِّقَةٌ بِمَحذُوفٍ ، وَإِمَّا مُتَعَلِّقَةٌ بِنَفْسِ الْجَعْلِ وَهُوَ الظَّاهِرُ .

و « مَعَايِشَ » جَمْعُ مَعِيشَةٍ ، وَفِيهَا ثَلَاثَةُ مَذَاهِبٍ :
 مَذْهَبُ سَبِيوَيْهِ وَالْحَلِيلِ : أَنَّ وَزْنَهَا مَفْعَلَةٌ بِضَمِّ الْعَيْنِ ، أَوْ مَفْعَلَةٌ بِكَسْرِهَا ، فَعَلَى الْأَوَّلِ جُعِلَتِ الصَّمَّةُ كَسْرَةً ، وَتُقَلَّتْ إِلَى قَاءِ الْكَلِمَةِ . وَقِيَاسُ قَوْلِ الْأَخْفَشِ فِي هَذَا النَّحْوِ أَنْ يَغْيِرَ الْحَرْفَ لَا الْحَرَكَةَ ، ف « مَعِيشَةٌ » عِنْدَهُ شَادَّةٌ إِذْ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ فِيهَا مَعُوشَةٌ .

وَأَمَّا عَلَى قَوْلِنَا إِنَّ أَصْلَهَا « مَعِيشَةٌ » بِكَسْرِ الْعَيْنِ فَلَا شُدُودَ فِيهَا وَمَذْهَبُ الْفَرَّاءِ : أَنَّ وَزْنَهَا مَفْعَلَةٌ بِفَتْحِ الْعَيْنِ ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ .
 وَالمَعِيشَةُ اسْمٌ لَمَّا يُعَاشُ بِهِ أَي : يُحْيَا وَقَالَ الرَّجَّاحُ : المَعِيشَةُ مَا يَتَوَصَّلُونَ بِهِ إِلَى الْعَيْشِ وَهِيَ فِي الْأَصْلِ مَصْدَرٌ لـ « عَاشَ » يَعِيشُ عَيْشًا ، وَعَيْشَةٌ قَالَتْ تَعَالَى : { فَهَوَ فِي عَيْشَةٍ رَّاضِيَةٍ } [الْحَاقَةُ : 21] ، وَمَعَاشًا : قَالَتْ تَعَالَى : { وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا } [النَّبَأُ : 11] ، وَمَعِيشًا قَالَتْ رُؤْبَةُ : [الرَّجَزُ]

2406 - إِيَّاكَ أَشْكُوا بَشِدَّةَ المَعِيشِ ... وَجُهْدَ أَعْوَامٍ تَتَفَنَّ رِيثِي
 وَالعَامَّةُ عَلَى « مَعَايِشَ » بِصَرِيحِ الْبَاءِ . وَقَدْ خَرَجَ خَارِجَةٌ قَرَوَى عَنْ نَافِعٍ « مَعَايِشَ » بِالْهَمْزِ ، وَقَالَ التَّحَوُّبِيُّ : هَذَا غَلَطٌ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَهْمَزُ عِنْدَهُمْ إِلَّا مَا كَانَ فِيهِ حَرْفُ الْمَدِّ زَائِدًا نَحْوُ : صَحَائِفٍ وَمَدَائِنٍ ، وَأَمَّا « مَعَايِشَ » فَالْيَأُ أَصْلٌ ؛ لِأَنَّهَا مِنْ « الْعَيْشِ » .

قَالَ الْقَارِيسِيُّ - عَنْ أَبِي عَثْمَانَ - : « أَصْلُ أَخْذِ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ عَنْ نَافِعٍ » قَالَ : « وَلَمْ يَكُنْ يَدْرِي مَا الْعَرَبِيَّةُ » .

قَالَ شَهَابُ الدِّينِ : وَقَدْ فَعَلَتِ الْعَرَبُ مِثْلَ هَذَا ، فَهَمَّرُوا « مَتَائِرَ وَمَصَائِبَ » جَمْعُ « مَنَارَةٍ وَمُصِيبَةٍ » وَالْأَصْلُ « مَنَاورٌ ، وَمَصَاوِبٌ » وَقَدْ غَلَطَ سَبِيوَيْهِ مِنْ

قال مصائب ، ويعني بذلك أنه غلطه بالنسبة إلى مخالفة الجادة ، وهذا كما تقدم عنه أنه قال : « واعلم أن بعضهم يغلط فيقول : إنهم أجمعون داهيون » [قال] ومنهم من يأتي بها على الأصل فيقول : مصاوب ومناور ، وهذا كما قالوا في جمع « مقال » و « مقام » : « مqaول » و « مقاوم » في رجوعهم بالعين إلى أصلها قال : وأنشد التحويون على ذلك : [الطويل]

(7/276)

2407 - وإني لَقَوَّامٌ مَقَاوِمٌ لَمْ يَكُنْ ... جَرِيْرٌ وَلَا مَوْلى جَرِيْرٍ يَفُوْمُهَا
 ووجه همزها أنهم شبهوا الأصلي بالزائد فتوهموا أن « معيشة » بزنة « صحيفة » فهمزوها كما همزا « تيك » قالوا : ونظير ذلك في تشبيههم الأصل بالزائد قولهم في جميع « مسيل » « مُسِلان » ، توهموه على أنه على زنة « قضيب وقصبان » وقالوا في جمعه « أمسيلة » كأنهم توهموا أنه بزنة « رَغِيْفٍ ، وأرغفة » وإنما مسيل وزنه « مفعل » ؛ لأنه من سيلان الماء ، وأنشدوا على « مسيل ، وأمسيلة » قول أبي دؤيب الهذلي : [الوافر]
 2408 - بَوَادٍ لَا أُنَيْسَ بِهِ بِيَابٍ ... وَأَمْسِيْلَةٌ مَدَانِيْهَا حَلِيْفٌ
 وقال الزجاج : جميع نحاة البصرة يزعمون أن همزها خطأ ، ولا أعلم لها وجهاً إلا التشبيه ب « صحيفة » و « صحائف » ، ولا ينبغي التحويل على هذه القراءة .

قال شهاب الدين : وهذه القراءة لم يتقرّد بها نافع بل قرأها جماعة جلة معه ؛ فإنها منقولة عن ابن عامر الذي قرأ على جماعة من الصحابة ك « عُثْمَان » و « أَبِي الدَّرْدَاءِ » و « معاوية » ، وقد سبق ذلك في « الأنعام » ، فقد قرأ بها قبل ظهور اللحن ، وهو عربي فصيح وقرأ بها أيضاً زيد بن عجلي ، وهو على جانب من القصاحة والعلم الذي لا يدانيه فيه إلا القليل ، وقرأ بها أيضاً الأعمش والأعرج وكفى بهما في الإتيان والصبط . وقد نقل الفراء أن قلب هذه الياء تشبيهاً لها بياء « صحيفة » قد جاء ، وإن كان قليلاً .
 وقوله : { قَلِيْلًا مَا تَشْكُرُونَ } كقوله : { قَلِيْلًا مَا تَذْكُرُونَ } .

(7/277)

وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ لَمْ يَكُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ (11)

لما ذكر كثرة نعم الله على العبد أتبعه بذكر أنه خلف أبانا [آدم] وجعله مسجود الملائكة ، والإنعام على الأب يجري مجرى الإنعام على الابن .
 واختلف الناس في « ثم » في هذين الموضعين : فمنهم من لم يلتزم [فيها] ترتيباً ، وجعلها بمنزلة « الواو » فإن خلقنا وتصويرنا بعد قوله تعالى للملائكة « اسجدوا » .

ومنهم من قال : هي للترتيب لا في الزمان بل للترتيب في الإخبار ولا طائل في هذا .

ومنهم من قال : هي للترتيب الزماني ، وهذا هو موضوعها الأصلي .

ومنهم من قال : الأولى للترتيب الزماني والثانية للترتيب الإخباري .
واختلف عبارة القائلين بأنها للترتيب في الموضوعين فقال بعضهم : أن ذلك
على حذف مضافين ، والتقدير : ولقد خلقنا آباءكم ثم صورنا آباءكم ثم قلنا ،
ويعني بأبينا آدم - عليه الصلاة والسلام - وإنما خاطبه بصيغة الجمع وهو واحد
تعظيماً له ، ولأنه أصل الجميع ، والترتيب أيضاً واضح .

وقال مجاهد : المعنى خلقناكم في ظهر آدم ثم صورناكم حين أخذنا عليكم
الميثاق . رواه عنه أبو جريح وابن أبي جريح .

قال النخاس : وهذا أحسن الأقوال يذهب مجاهد إلى أنه خلقهم في ظهر آدم
ثم صورهم حين أخذ عليهم الميثاق ، ثم كان السجود [بعد ذلك] ويقوي هذا
قوله تعالى : { وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى
أَنْفُسِهِمْ } [الأعراف : 172] .

وفي الحديث أنه أخرجهم أمثال الدرر ، فأخذ عليهم الميثاق .

وقال بعضهم : المخاطب بنو آدم ، والمراد بهم أبوهم وهذا من باب الخطاب
لشخص ، والمراد به غيره كقوله : { وَإِذْ تَجَّيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ } [البقرة :
49] ، وإنما المتخى والذي كان يُسأَمُ سوء العذاب أسلافهم . وهذا مستفيض
في لسانهم . وأنشدوا على ذلك : [الطويل]

2409 - إِذَا أَفْتَحَرْتُ يَوْمًا تَمِيمٌ بِقَوْسِهَا ... وَرَادَتْ عَلَيَّ مَا وَطَّأَتْ مِنْ مَنَاقِبِ
فَأَنْتُمْ يَذِي قَارِ أَمَلْتُ سَيُوفِكُمْ

عُرُوشِ الَّذِينَ اسْتَرَهْتُوا قَوْسَ حَاجِبٍ ... وهذه الوقعة إنما كانت في أسلافهم .
والترتيب أيضاً واضح على هذا .

ومن قال إن الأولى للترتيب الزماني ، والثانية للترتيب الإخباري اختلفت
عباراتهم أيضاً . فقال بعضهم : المراد بالخطاب الأول آدم ، وبالتالي ذريته ،
والترتيب الزماني واضح و « ثم » الثانية للترتيب الإخباري .

وقال بعضهم : ولقد خلقناكم في ظهر آدم ثم صورناكم في بطون أمهاتكم .
وقال بعضهم : [ولقد خلقنا] أرواحكم ثم صورنا أجسامكم ، وهذا قريب نقله
القاضي أبو علي في « المعتمد » .

وقال بعضهم : خلقناكم نطفاً في أصلاب الرجال ، ثم صورناكم في أرحام
النساء .

وقال بعضهم : ولقد خلقناكم في بطون أمهاتكم وصورناكم فيها بعد الخلق بسبق
السمع والبصر ، ف « ثم » الأولى للترتيب الزماني ، والثانية للترتيب الإخباري
أي : ثم أخبركم أنا قلنا للملائكة .

وقيل : إن « ثم » الثانية بمعنى « الواو » [أي] وقلنا للملائكة فلا تكون
للترتيب .

(7/278)

وقيل : فيه تقديم وتأخير تقديره : ولقد خلقناكم يعني آجم ، ثم قلنا للملائكة
اسجدوا ، ثم صورناكم .

وقال بعضهم : إن الخلق في اللغة عبارة عن التقدير ، وتقدير الله عبارة عن
علمه بالأشياء ومشئته بتخصيص كل شيء بمقداره المعين ، فقوله « خَلَقْنَاكُمْ
» إشارة إلى حكم الله ، وتقديره لإحداث البشر في هذا العالم .

وقوله « صَوَّرْنَاكُمْ » إشارة إلى أنه تعالى [أثبت في اللوح المحفوظ صورة

كل كائن يحدث [إلى يوم القيامة ، فخلق الله تعالى عبارة عن حكمه ومشيبته ، والتصوير عبارة عن إثبات صورة الأشياء في اللوح المحفوظ . ثم بعد هذين الأمرين أحدث الله تعالى آدم ، وأمر الملائكة بالسجود . قال ابن الخطيب : وهذا التأويل عندي أقرب من سائر الوجوه . وقد تقدّم الكلام في هذا السجود ، واختلاف الناس فيه في سورة البقرة . قوله : « إلا إبليس » تقدّم الكلام عليه في البقرة . وكان الحسن يقول : إبليس لم يكن من الملائكة؛ لأنه خلق من نار والملائكة من نور لا يستكبرون عن عبادته ، ولا يستحسرون ، و [هو ليس كذلك فقد عصى إبليس واستكبر ، والملائكة ليسوا من الجن وإبليس من الجن ، والملائكة رسل الله ، وإبليس ليس كذلك ، وإبليس أول خليفة الجن وأبوهم كما أن آدم أول خليفة الإنس وأبوهم ، وإبليس له ذرية والملائكة لا ذرية لهم . قال الحسن : ولما كان إبليس مأموراً مع الملائكة استثناه الله وكان اسم إبليس شيئاً آخر فلما عصى الله سمّاه بذلك ، وكان مؤمناً عابداً في السماء حتى عصى الله؛ فأهبط إلى الأرض] . قوله : « لم يكن » هذه الجملة استثنائية؛ لأنها جواب سؤال مقدر ، وهذا كما تقدّم في قوله في البقرة « أبى » ، وتقدّم أن الوقف على إبليس . وقيل : فائدة هذه الجملة التوكيد لما أخرجه الاستثناء من نفي سجود إبليس . وقال أبو البقاء : إنَّها في محل نصب على الحال أي : إلا إبليس حال كونه ممتنعاً من السجود ، وهذا كما تقدّم له في البقرة من أن « أبى » في موضع نصب على الحال .

(7/279)

قَالَ مَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقَنِي مِنْ تَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ (12)

في « لا » هذه وجهان :
أظهرهما : أنها زائدة للتوكيد .
قال اللمخسري : « لا » في « ألا تسجد » صلة بدليل قوله تعالى : { مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ } [سورة ص : 75] ومثلها { لَلَّأ يَعْلمَ أَهْلُ الْكِتَابِ } [الحديد : 29] بمعنى ليعلم ، ثم قال : فإن قلت ما فائدة زيادتها؟ قلت : توكيد بمعنى الفعل الذي يدخل عليه ، وتحقيقه كأنه قيل : يستحق علم أهل الكتاب ، وما منعك أن تحقق السجود ، وتلزمه نفسك إذا أمرتك؟ .
وأشددوا على زيادة « لا » قول الشاعر : [الطويل]
2410 - أَبِي جُودُهُ لَا الْبُخْلَ وَاسْتَعَجَلْتُ نَعَمَ ... بِهِ مِنْ قَتَى لَا يَمْنَعُ الْجُودَ تَائِلُهُ
پروی « الْبُخْلُ » بالنصب والجر ، والنصب ظاهر الدلالة في زيادتها ، تقديره : أبي جوده البخل . وأما رواية الجر فالظاهر منها عدم الدلالة على زيادتها ، ولا حجة في هذا البيت على زيادة « لا » في رواية النصب ، ويتخرج على وجهين : أحدهما : أن تكون « لا » مفعولاً بها ، و « البخل » بدل منها؛ لأن « لا » تقال في المنع فهي مؤدبة للبخل .
والثاني : أنها مفعول بها أيضاً ، و « الْبُخْلُ » مفعول من أجله ، والمعنى : أبي جوده لفظ « لا » لأجل البخل أي : كراهة البخل ، ويؤيد عدم الزيادة رواية

الجَرِّ .
قال أبو عمرو بن العلاء : « الرّوايةُ فيه بخفض « البُحْلُ » ؛ لأن « لا » تستعمل
في البُحْلِ » ، وأنشدوا أيضاً على زيادتها قول الآخر : [الكامل]
2411 - ... أَفَعْنُكَ لَا بَرَقَ كَأَنَّ وَمِصَّةُ
عَابٌ تَسْتَمُّهُ ضِرَامٌ مُنْتَقَبٌ ... يريد أفعنك بَرَقٌ ، وقد خرجه أبو حيان على
احتمال كونها عاطفة ، وحذف المعطوف ، والتقدير : أفعنك لا عن غيرك .

(7/280)

قَالَ فَاهْبِطْ مِنْهَا فَمَا يَكُونُ لَكَ أَنْ تَتَكَبَّرَ فِيهَا فَاخْرُجْ إِنَّكَ مِنَ الصَّاغِرِينَ (13)

الضمير في « منها » قال ابن عباس : « يريدُ من الجنة ؛ لأنه كان من سُكَّانِهَا »
قال ابن عباس : كان في عدن ، لا في جنة الخلد .
وقيل : تعودُ على السَّمَاءِ ، لأنَّه روي عن ابن عباس : « أَنَّهُ وَسَّوَسَ إِلَيْهِمَا وَهُوَ
في السَّمَاءِ » ، ولأنَّ الهبوطَ إنما يكون من ارتفاع .
وقيل : يعود على الأرضِ ، أمر أن يخرج منها إلى جزائر البحار ولا يدخل في
الأرض إلا كالسَّارِقِ .
وقيل : يعودُ على الرُّبِّيَّةِ المُنِيفَةِ ، والمَنْزَلَةِ الرَّفِيعَةِ .
وقيل : يعودُ على الصُّورَةِ والهيئة التي كان عَلَيَّهَا ؛ لأنَّه كان مُشْرِقَ الوَجْهِ فَعَادَ
مظلماً .
قوله : « فَاخْرُجْ » تَأَكِيدُ ل « اهْبِطْ » إِذْ هُوَ بِمَعْنَاهُ .
وقوله : « فِيهَا » لا مفعوم له يعني : أَنَّهُ لَا يَتَوَهَّمُ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَتَكَبَّرَ فِي غَيْرِهَا
ولما اعتَبَرَ بَعْضَهُمْ ؛ اِحْتِاجَ إِلَى تَقْدِيرِ حَذْفِ مَعْطُوفٍ كَقَوْلِهِ : { تَقِيكُمْ الْحَرَّ }
[النحل : 81] قال : والتقدير : « فَمَا يَكُونُ لَكَ أَنْ تَتَكَبَّرَ فِيهَا ، وَلَا فِي غَيْرِهَا
إِنَّكَ مِنَ الصَّاغِرِينَ ، الْأَذْلَاءِ ، وَالصَّغَارِ الدُّلِّ وَالْإِهَانَةِ » .

(7/281)

قَالَ أَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ (14) قَالَ إِنَّكَ مِنَ الْمُنظَرِينَ (15) قَالَ قِيمَا
أَعْوَبْتَنِي لَأَفْعُدَّنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ (16)

قوله : { قَالَ أَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ } أي : أخرنِي ، وأمهلني فلا تميتني إلى
يوم يُبْعَثُونَ من قُبُورِهِمْ ، وهي النَّفْحَةُ الْأَخِيرَةُ عند قِيَامِ السَّاعَةِ .
والصَّمِيرُ في « يُبْعَثُونَ يعودُ على بَنِي آدَمَ لدلالة السِّيَاقِ عَلَيْهِمْ ، كما دَلَّ على
ما عاد عليه الصَّمِيرَانِ في « منها » وفيها كما تقدم .
قوله : ف { إِنَّكَ مِنَ الْمُنظَرِينَ } قال بعضُ الْعُلَمَاءِ ، إِنَّهُ تَعَالَى أَنْظَرَهُ إِلَى
النَّفْحَةِ الْأُولَى ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى قَالَ فِي آيَةٍ أُخْرَى : { قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ الْمُنظَرِينَ إِلَى
يَوْمِ الْوَقْتِ الْمَعْلُومِ } [الحجر : 37 ، 38] ، المراد منه اليوم الذي يموت فيه
الْأَحْيَاءُ كُلُّهُمْ .
وقال آخرون : لم يُوقَّتِ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ أَجلاً بل قال : { إِنَّكَ مِنَ الْمُنظَرِينَ }
وقوله في الآيَةِ الْأُخْرَى { إِلَى يَوْمِ الْوَقْتِ الْمَعْلُومِ } المرادُ منه الْوَقْتُ

المَعْلُومُ فِي عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى .
 قَالُوا: وَالذَّلِيلُ عَلَيَّ صِحَّتِي : أَنَّ إبليسَ كَانَ مُكَلَّفًا ، وَالْمُكَلَّفُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَعْلَمَ
 أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَحْرَجَهُ إِلَى الْوَقْتِ الْفُلَانِيْنَ لِأَنَّ ذَلِكَ الْمُكَلَّفَ يَعْلَمُ أَنَّهُ مَتَى تَابَ
 قُبِلَتْ تَوْبَتُهُ ، وَإِذَا عَلِمَ أَنَّ وَقْتَ مَوْتِهِ هُوَ الْوَقْتُ الْفُلَانِيُّ أَقْدَمَ عَلَى الْمَعْصِيَةِ
 بِقَلْبٍ فَارِعٍ ، فَإِذَا قَرُبَ وَقْتُ أَجَلِهِ تَابَ عَنْ تِلْكَ الْمَعْصِيَةِ ، فَتَبَيَّنَ أَنَّ تَعْرِيفَ
 وَقْتِ الْمَوْتِ بَعِينَهُ يَجْرِي مَجْرَى الْإِعْرَاءِ بِالْقَبِيحِ ، وَذَلِكَ غَيْرُ جَائِزٍ عَلَى اللَّهِ
 تَعَالَى .

وَأَجَابَ الْأَوَّلُونَ بِأَنَّ تَعْرِيفَ اللَّهِ - تَعَالَى - كَوْنَهُ مِنَ الْمُنْظَرِينَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا
 يَفْتَضِي إِعْرَاءً؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى كَانَ يَعْلَمُ أَنَّهُ يَمُوتُ عَلَى أَفْبَحِ أَنْوَاعِ الْكُفْرِ وَالْفِسْقِ ،
 سِوَاءِ عِلْمِهِ وَقْتِ مَوْتِهِ ، أَوْ لَمْ يَعْلَمْهُ ، فَلِمَ يَكُنْ ذَلِكَ الْإِعْلَامُ مُوجِبًا إِعْرَاءَهُ
 بِالْقَبِيحِ ، وَمِثَالُهُ أَنَّهُ تَعَالَى عَرَّفَ أَنْبِيَاءَهُ أَنَّهُمْ يَمُوتُونَ عَلَى الطَّهَارَةِ وَالْعِصْمَةِ ،
 وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مُوجِبًا إِعْرَاءَهُمْ بِالْقَبِيحِ؛ لِأَجْلِ أَنَّهُ تَعَالَى عِلْمَهُ أَنَّهُ سِوَاءِ عَرَفَهُمْ
 تِلْكَ الْحَالَةَ ، أَمْ لَمْ يَعْرِفَهُمْ تِلْكَ الْحَالَةَ ، فَإِنَّهُمْ يَمُوتُونَ عَلَى الطَّهَارَةِ وَالْعِصْمَةِ ،
 فَلَمَّا كَانَ حَالُهُمْ لَا يَتَّفِقُونَ بِسَبَبِ هَذَا التَّعْرِيفِ ، فَلَا جَرَمَ لِمَ يَكُنْ ذَلِكَ التَّعْرِيفُ
 إِعْرَاءً بِالْقَبِيحِ فَكَذَلِكَ هَهُنَا .

قوله : { قَيْمًا أَعُوْبَتِي } فِي هَذِهِ « الْبَاءُ » وَجِهَانِ :
 أَحَدُهُمَا : أَنَّهَا قَسْمِيَّةٌ وَهِيَ الظَّاهِرُ أَي : بِقَدْرَتِكَ عَلَيَّ ، وَنَفَاذِ سُلْطَانِكَ فِيَّ
 لِأَقْعَدَنَّ لَهُمْ عَلَيَّ الطَّرِيقَ الْمُسْتَقِيمَ الَّذِي يَسْلُكُونَهُ إِلَى الْجَنَّةِ بِأَنَّ أَزِيْنَ لَهُمْ
 الْبَاطِلُ ، وَمَا يُكْسِبُهُمُ الْمَآئِمَ .
 وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا بَاءُ الْقَسْمِ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ « ص » : { قَبِعْرَتِكَ لِأَعُوْبَتَهُمْ
 { [الْآيَةُ : 82] .

وَالثَّانِي : أَنَّهَا سَبِيَّةٌ ، وَبِهِ بَدَأَ الرَّمَّحَشَرِيُّ قَالَ : { قَيْمًا أَعُوْبَتِي } فَبِسَبَبِ
 إِغْوَائِكَ إِيَّايَ؛ لِأَقْعَدَنَّ لَهُمْ ، ثُمَّ قَالَ : « وَالْمَعْنَى قَيْسَبٍ وَفُوعِي فِي الْعَيِّ
 لِأَجْتَهِدَنَّ فِي إِغْوَائِهِمْ حَتَّى يَفْسُدُوا بِسَبَبِي كَمَا فَسَدْتُ بِسَبَبِهِمْ » .
 فَإِنَّ قُلْتَ : يَمَّ تَعَلَّقَتْ « الْبَاءُ » ؛ فَإِنَّ تَعْلُقَهَا بـ « لِأَقْعَدَنَّ » يَصُدُّ عَنْهُ لَامُ الْقَسْمِ
 لِأَقْعُدَنَّ ؛ وَاللَّهُ بَرِيذٌ لِأَمْرٍ؟
 قُلْتُ : تَعَلَّقْتُ بِفِعْلِ الْقَسْمِ الْمَحْدُوفِ تَقْدِيرُهُ ، فَبِمَا أَعُوْبَتِي أَقْسِمُ بِاللَّهِ
 لِأَقْعَدَنَّ [أَي] : فَبِسَبَبِ إِغْوَائِكَ أَقْسِمُ .

(7/282)

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ « الْبَاءُ » لِلْقَسْمِ أَي : فَأَقْسِمُ بِإِغْوَائِكَ لِأَقْعَدَنَّ .
 قَالَ شَهَابُ الدِّينِ . وَهَذَانِ الْوَجْهَانِ سَبَقَهُ إِلَيْهِمَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْأَثْبَارِيِّ ، وَذَكَرَ
 عِبَارَةً قَرِيبَةً مِنْ هَذِهِ الْعِبَارَةِ .
 وَقَالَ أَبُو حَيَّانَ : « وَمَا ذَكَرَهُ مِنْ أَنَّ اللَّامَ تَصَدُّ عَنْ تَعْلُقِ الْبَاءِ بـ « لِأَقْعَدَنَّ »
 لَيْسَ حَكْمًا مُجْتَمِعًا عَلَيْهِ ، بَلْ فِي ذَلِكَ خِلَافٌ » .
 قَالَ شَهَابُ الدِّينِ : أَمَا الْخِلَافُ فَنَعَمْ ، لَكِنَّهُ خِلَافٌ ضَعِيفٌ لَا يَعْتَدُّ بِهِ أَبُو الْقَاسِمِ ،
 وَالشَّيْخُ نَفْسُهُ قَدْ قَالَ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى : { لِمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ لِأَمْلَانَ جَهَنَّمَ }
 [الْأَعْرَافُ : 18] فِي قِرَاءَةِ مَنْ كَسَرَ اللَّامَ فِي « لِمَنْ » ؛ إِنَّ ذَلِكَ لَا يَجِيزُهُ
 الْجُمْهُورُ ، وَسَيَأْتِي مَبِينًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .
 وَ « مَا » تَحْتَمِلُ ثَلَاثَةَ أَوْجُهٍ :
 أَظْهَرُهَا : أَنَّهَا مَصْدَرِيَّةٌ أَي : قَبَائِعُ إِتْيَايَ .

والثاني : أنها استفهاميةٌ يعني أنه استفهم عن السبب الذي إغواه به فقال :
فبأي شيءٍ من الأشياءِ أعوتيتني؟ ثم استأنفَ جُملةً أفسَمَ فيها بقوله : «
لأفعدنَّ » وهذا ضعيفٌ عند بعضهم ، أو ضرورةً عند آخرين من حيث أن « ما »
الاستفهامية إذا جُرَّت حذفتُ ألفها ، ولا تثبت إلا في شذوذ كقولهم : عمّا
تسأل؟ أو ضرورةً كقوله : [الوافر]

2412 - عَلَى مَا قَامَ يَسْتَمِينِي لَيْئِمٌ ... كَخَنْزِيرٍ تَمَرَّعَ فِي رَمَادٍ
والثالث : أنها شرطيةٌ ، وهو قول ابن الأثيري ، وتضه قال - رحمه الله - :
ويجوز أن يكون « ما » بتأويل الشرط ، و « الباء » من صلة الإغواء ، والفاءُ
المضمرة جوابُ الشرط ، والتقديرُ : فبأي شيءٍ أعوتيتني فلأفعدن لهم
صراطك ؛ فتضممُ الفاءُ [في] جوابُ الشرط كما تضمَّرها في قولك : « إلى
ما أوَمأتُ أتِي قايِلُهُ ، وبما أمرتُ أتِي سامعُ مطيعٌ » . وهذا الذي قاله ضعيفٌ
جداً ، فإنَّه على تقدير صحَّة معناه يمتنع من حيث الصناعة ، فإن فاء الجزاء لا
تُحذف إلا في ضرورةٍ الشَّعر كقوله : [البسيط]
2413 - مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا ... وَالشُّكْرُ بِالشُّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِنْلَانِ
أي : فالله . وكان المبرد لا يُجوز ذلك ضرورةً أيضاً ، وينشد البيت المذكور :
[البسيط]

2414 - مَنْ يَفْعَلِ الْخَيْرَ فَالرَّحْمَنُ يَشْكُرُهُ

.....
فعلى قول أبي بكر يكونُ قوله : « لأفعدنَّ » جواب قسم محذوف ، وذلك
القسمُ المقدَّر ، وجوابه جوابُ الشرط ، فيقدَّر دخول القاء على نفس جُملةِ
القسم مع جوابها تقديره : فيما أعوتيتني فوالله لأفعدن . هذا يتمم مذهبه .
والإغواء إيقاع العي في القلب أي : بما أوقعت في قلبي من العيِّ والعنادِ
والاستكبار وقد تقدَّم في البقرة .
قوله : « صراطك » في نضيه ثلاثة أوجهٍ :
أحدها : أنه منصوبٌ على إسقاطِ الخافض .
قال الزجاج : يولا اختلاف بين النحويين أن « على » محذوفة كقولك : «
صرب زيد الظهرَ والبطن ، أي : على الظهرِ والبطن » .

(7/283)

إلا أن هذا الذي قاله الزجاج - وإن كان ظاهره الإجماع - ضعيفٌ من حيث إن
حرف الجر لا يطرُدُ حذفه ، بل هو مخصوص بالضرورة أو الشذوذ؛ كقوله :
[الوافر]

2415 - مُرُّونَ الدِّبَارَ قَلَمٌ تَعُوْجُوا
[وقوله] : [الطويل]

2416 - لَوْلَا الْأَسَى لَقَصَانِي
[وقوله] : [الطويل]

فَبِتَّ كَأَنَّ الْعَائِدَاتِ فَرَسْتِنِي
أفَّهٌ منصوبٌ على الظرف ، والتقديرُ : لأفعدنَّ لهم في صراطك
وهذا أيضاً ضعيفٌ ؛ لأنَّ « صراطك » ظرف مكانٌ مُختصٌّ ، والظرفُ المكانيُّ
المختصُّ ، لا يصل إليه الفعلُ بنفسه ، بل ب « في » تقول : صليتُ في
المسجد ، ونمت في السوق . ولا تقول : صليتُ المسجدَ إلا فيما استثني في

كُتِبَ النُّحُو، وَإِنْ وَرَدَ غَيْرَ ذَلِكَ، كَانَ شَادًّا؛ كَقَوْلِهِمْ «رَجَعَ ادِّرَاجَهُ» وَ «دَهَبَتْ
 «مَعَ الشَّامِ» خَاصَّةٌ أَوْ ضَرُورَةٌ؛ كَقَوْلِهِ: [الطَّوِيلُ]
 رَى اللّٰهُ بِالْخَيْرَاتِ مَا فَعَلَا بِكُمْ... فَيَقِينُ قَالَا خَيْمَتِي أُمَّ مَعْبَدٍ
 فِي خَيْمَتِي، وَجَعَلُوا نَظِيرَ آيَةِ فِي تَصْبِ الْمَكَانِ الْمُخْتَصِّ قَوْلِ الْآخِرِ:
 [الكامل]

دَنْ يَهْرَ الكَفِّ يَعْسِلُ مَنَّهُ... بِه كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ التَّغَلَّبُ
 يَتُّ أَنْشَدَهُ النَّحَّاءُ عَلَى أَنَّهُ صَّرُورَةٌ، وَقَدْ شَدَّ ابْنُ الطَّرَاوَةِ عَنِ مَذْهَبِ النَّحَّاءِ
 فَجَعَلَ «الصَّرَاطُ» وَ «الطَّرِيقُ» فِي هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ مَكَانَيْنِ مُتَبَهِّمَيْنِ. وَهَذَا
 قَوْلٌ مُرْدُودٌ؛ لِأَنَّ الْمُخْتَصَّ مِنَ الْإِمْكَانَةِ مَا لَهُ أَقْطَارٌ تَحْوِيهِ، وَحُدُودٌ تَحْصِرُهُ،
 وَالصَّرَاطُ وَالطَّرِيقُ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ.

الثالث: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ قَبْلَهُ - وَإِنْ كَانَ قَاصِرًا - فَقَدْ
 صُمِّنَ مَعْنَى فِعْلٍ مُتَعَدٍّ. وَالتَّقْدِيرُ: لِأَنَّمِن صَرَاطِكَ الْمُسْتَقِيمَ بِفُعُودِي عَلَيْهِ.

فصل في معنى إغواء إبليس
 قول إبليس «فِيمَا أَعْوَيْتَنِي» يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَصَافَ إِغْوَاءَهُ إِلَى اللّٰهِ - تَعَالَى - ،
 وَقَوْلُهُ فِي آيَةِ أُخْرَى: { قَبِعَرَّتِكَ لِأَعْوَيْتَهُمْ أَجْمَعِينَ } [ص : 82] يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ
 أَصَافَ إِغْوَاءَ الْعِبَادِ عَلَى نَفْسِهِ، فَالْأَوَّلُ دَلٌّ عَلَى مَذْهَبِ أَهْلِ الْجَبْرِ، وَالثَّانِي يَدُلُّ
 عَلَى مَذْهَبِ [أَهْلِ] الْقَدْرِ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ طَلَّكَانِ مُتَحِيرًا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ
 . وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّهُ كَانَ مُعْتَقِدًا بِأَنَّ الْإِغْوَاءَ لَا يَخْضُلُ إِلَّا بِالْمَغْوِيِّ فَجَعَلَ نَفْسَهُ
 مُغْوِيًا لِغَيْرِهِ مِنَ الْغَاوِينَ ثُمَّ زَعَمَ أَنَّ الْمَغْوِيَّ لَهُ هُوَ اللّٰهُ - تَعَالَى - قِطْعًا
 لِلتَّسْلِيلِ.

وَاجْتَلَفُوا فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ، فَقَالَ أَهْلُ الْإِسْنَةِ: الْإِغْوَاءُ إِبْقَاعُ الْغَيِّ فِي
 الْقَلْبِ، وَالْغَيُّ هُوَ الْإِعْتِقَادُ الْبَاطِلُ، وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ يَعْتَقِدُ أَنَّ الْحَقَّ
 وَالْبَاطِلَ أَمَّا يَقَعُ فِي الْقَلْبِ مِنَ اللّٰهِ .
 وَأَمَّا الْمُعْتَزِلَةُ فَلَهُمْ هَهُنَا مَقَامَاتٌ .

أحدها: أَنْ يَفْسُرُوا الْغَيَّ بِمَا ذَكَرْنَاهُ، وَيَعْتَذِرُوا عَنْهُ بِوَجْهِهِ .
 مِنْهَا: أَنْ قَالُوا: هَذَا قَوْلُ إِبْلِيسَ، فَهَبْ أَنَّ إِبْلِيسَ اعْتَقَدَ أَنَّ خَالِقَ الْغَيِّ،
 وَالْجَهْلَ، وَالْكَفْرَ هُوَ اللّٰهُ، إِلَّا أَنَّ قَوْلَ إِبْلِيسَ لَيْسَ بِحُجَّةٍ .
 وَمِنْهَا قَالُوا: إِنَّهُ تَعَالَى لَمَّا أَمَرَهُ بِالسُّجُودِ لِآدَمَ؛ فَعِنْدَ ذَلِكَ ظَهَرَ غِيَّهُ وَكَفْرَهُ،
 فَجَازَ أَنْ يُضَيَّفَ ذَلِكَ إِلَى اللّٰهِ - تَعَالَى - لِهَذَا الْمَعْنَى، وَقَدْ يَقُولُ الْقَائِلُ: لَا
 تَحْمِلْنِي عَلَى صَرْبِكَ أَي: لَا تَفْعَلْ مَا أَضْرِبُكَ عِنْدَهُ .

(7/284)

ومنها: أَنْ قَوْلُهُ { رَبِّ يَا أَعْوَيْتَنِي } أَي: لَعَنْتَنِي، وَالْمَعْنَى أَنَّكَ لَمَّا لَعَنْتَنِي
 بِسَبَبِ آدَمَ؛ فَأَتَا لِأَجْلِ هَذِهِ الْعِدَاوَةِ؛ أَلْقَى الْوَسَاوِسَ فِي قُلُوبِهِمْ .
 الْمَقَامُ الثَّانِي: أَنْ يَفْسُرُوا الْإِغْوَاءَ بِالْهَلَاكِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: { فَسَوْفَ
 يَلْقَوْنَ غَيًّا } [مَرْيَمَ : 59] أَي: هَلَاكًا وَوَيْلًا، وَمِنْهُ أَيْضًا قَوْلُهُمْ: غَوَى الْقَصِيلُ
 يَغْوِي غَوًى؛ إِذَا أَكْثَرَ مِنَ اللَّبَنِ حَتَّى يَفْسِدَ جَوْفُهُ وَيُتَّشَارَفَ الْهَلَاكُ وَالْعَطَبُ .
 وَيُفْسِرُوا قَوْلَهُ تَعَالَى: { إِنْ كَانَ اللّٰهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ } [هُودَ : 34] إِنْ كَانَ
 اللّٰهُ يُرِيدُ أَنْ يَهْلِكَكُمْ بَعْدَ كُمْ لِلْحَقِّ . فَهَذَا جَمِيعُ الْوَجْهِ الْمَذْكُورَةِ .
 قَالَ ابْنُ الْخَطِيبِ: وَنَحْنُ لَا نُتْبَلِغُ فِي بَيَانِ أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْإِغْوَاءِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ
 الْإِضْلَالَ؛ لِأَنَّ حَاصِلَهُ يَرْجِعُ إِلَى قَوْلِ إِبْلِيسَ، وَإِنَّهُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ إِلَّا أَنَّا نَقِيمُ

البرهانُ اليقينيُّ على أنَّ المُعْويَّ لإبليس هو اللهُ - تعالى - وذلك؛ لأنَّ الغاوي لا بدَّ له من مُعوٍ ، والمُعْويُّ له إمَّا أن يكونَ نَفْسَهُ ، أو مخلوقاً آخَرَ ، أو اللهُ - تعالى - والأوَّلُ باطلٌ؛ لأنَّ العاقلَ لا يختارُ الغوايةَ مع العلمِ بكونها غوايةً ، والثَّاني أيضاً باطلٌ ، وإلا لزم إما التَّسَلُّلُ وإمَّا اغلَدُّورُ ، والثَّالِثُ هو المقصود

فصل في المراد من الإقعاد
 المراد من قوله : { لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ } أَنَّهُ يُوَاطِبُ عَلَى الْإِفْسَادِ مواظبة لا يَفْتَرُ عنها ، ولهذا المعنى ذكر الفُعود؛ لأن من أراد المُبالَغةَ في تكميل أمر من الأمور قعد حتى يصير فارغ البال ، فيمكنه إتمام المقصود . ومواظبته على الإفْسَادِ ، هي مُواظِبَتُهُ على الوَسْوَسَةِ بحيث لا يَفْتَرُ عنها . قال المُفسِّرونَ : معنى { لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ } أي : بالصَّدِّ عنه وتزيين الباطلِ؛ حتَّى يهلكوا كما هَلَكَ ، أو يضلوا كما ضَلَّ ، أو يخبيوا كما خَابَ . فإن قيل : هذه الآيةُ دلَّتْ على أنَّ إبليسَ كان عالماً بالذِّينِ الحقِّ؛ لأنه قال { لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ } وصراطهُ المُستَقِيمُ هو دينه الحقُّ ، ودلَّتْ أيضاً على أن إبليسَ كان عالماً بأنَّ الذي هو عليه من الاعتقاد هو مَحْضُ الغوايةِ والضلالِ لأنه لو لم يكن كذلك لما قال : { رَبِّ بِمَا أَعْوَيْتَنِي } [الحجر : 39] ، وإذا كان كذلك فكيف يمكن أن يرضى إبليسُ بذلك المَذْهَبِ مع علمه بكونه ضلالاً وغوايةً ، وبكونه مضاداً للذِّينِ الحقِّ ، ومنافياً للصرَّاطِ المُستَقِيمِ ، فإنَّ المرءَ إمَّا يعتقِدُ الاعتقادَ القَاسِدَ إذا غلب على طَنِّهِ كونه حَقًّا ، فأمَّا من عَلمَ أَنَّهُ باطلٌ وضلالٌ وغوايةٌ يَسْتَجِيبُ أن يختاره ، ويرضى به ، ويعتقده . فالجوابُ : أنَّ من النَّاسِ من قال : إنَّ كفر إبليسَ كَفْرٌ عَنَادٍ لا كَفْرٌ جَهْلٍ ، ومنهم من قال : كَفْرُهُ كَفْرٌ جَهْلٍ . وقوله : { قَبِمْ أَعْوَيْتَنِي } ، وقوله : { لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ } يريدُ به في زعم الحَصْمِ ، وفي اعتقاده .
 فصل في بيان هل على الله رعاية المصالح
 احتجَّ أهلُ السُّنَّةِ بهذه الآية على أَنَّهُ لا يجب على الله رعاية مصالح العبد في دينه ولا في دنياه؛ لأنَّ إبليسَ استمهل الرِّمَانَ الطويلَ فأمهله اللهُ ، ثمَّ بين أَنَّهُ إمَّا يستمهله؛ لأغواء الخلق ، وإضلالهم .

(7/285)

والله - تعالى - عَالِمٌ بأنَّ أكثر الخلق يطيعونهُ ، وقيلونَ وسُوسَتَهُ كما قال تعالى : { وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ فَاتَّبَعُوهُ إِلَّا قَرِيحًا مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ } [سبأ : 20] فثبت أنَّ إِنْظَارَ إبليس وإمهاله هذه المدة الطويلة؛ يَفْتَضِي حُصُورَ المفايِدِ العظيمة .

والكفر العظيم ، فلو كان تعالى مراعيًا لمصالح العباد؛ لامتنع أن يمهلهم ، وأن يمكنه من هذه المفاسد ، فَحَيْثُ أَنْظَرَهُ وأمهله؛ علمنا أَنَّهُ لا يجب عليه شيء من رِعايَةِ المصالح أَضلاً ، ومما يُوَيِّ ذلك أَنَّهُ تعالى بَعَثَ الأنبياءَ دعاةً إلى الحقِّ ، وعَلمَ من حال إبليس أَنَّهُ لا يَدْعُوا إِلَّا إلى الكُفْرِ والضلالِ ، ثمَّ إِنَّهُ تعالى أمات الأنبياءَ الذين يَدْعُونَ الخلقَ إلى الحقِّ ، وأبقى إبليسَ وسائر الشياطين الذين يَدْعُونَ إلى الكُفْرِ والباطلِ ، ومن كان مُريدًا لمصالح العباد؛ امتنع منه أن يفعل ذلك .

قالت المُعتزلةُ : اختلف شيوخنا في هذه المسألة فقال الجُبَّائيُّ : إِنَّهُ لا يختلفُ

الحال بسبب وجوده وعدمه ، ولا يضل بقوله أحدٌ إلا من لو قرصنا عدم إبليس ،
لكان يضل أيضاً وبدلٌ على ذلك قوله تعالى : { مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ بِقَاتِلِينَ إِلَّا مَنْ هُوَ
صَالِحُ الْجَحِيمِ } [الصافات : 162 ، 163] ، ولأنه لو صلَّ به أحدٌ لكان بقاؤه
مفسدة .

وقال أبو هاشم : يجوز أن يضل به قومٌ ، ويكون خلقه جارياً مجرى خلق زيادة
الشهوة ، فإن هذه الزيادة من الشهوة لا توجب فعل القبيح إلا أن الامتناع منها
يصير أشق ، وأجل تلك الزيادة من المشقة ، تحصل الزيادة في الثواب ، فكذا
ههنا بسبب بقاء إبليس يصير الامتناع من القبائح أشد ، وأشق ، ولكنه لا ينتهي
إلى حد الإلجاء والإكراه .

والجواب : أمّا قول أبي علي ضعيف ؛ لأن الشيطان لا بُدَّ وأن يزيّن القبائح في
قلب الكافر ويحسنها له ، ويذكره ما في القبائح من أنواع اللذات ، ومن
المعلوم أن حال الإنسان مع حصول هذا التذكير والتزيين لا يكون مساوياً لحاله
عند عدم هذا التذكير والتزيين ، وبدلٌ على ذلك العرف ، فإن الإنسان إذا حصل
له جلساء يرغبونه في أمر من الأمور ، ويحسنونه في عينه ويسهلون عليه
طريق الوصول إليه ، ويواظبون على دعوته إليه ؛ فإنه لا يكون حاله في الإقدام
على ذلك ، كحاله إذا لم يوجد هذا التذكير والتحسن والتزيين ، والعلم بذلك

ضروري .
وأما قول أبي هاشم فضروري البطلان ؛ لأنه إذا صار هذا التذكير والتزيين حاملاً
للمرء على الإقدام على ذلك القبيح كان ذلك سعيّاً في إلقاءه في المفسدة ،
وما ذكره من خلق الزيادة في الشهوة فهو حجة أخرى لنا في أن الله تعالى لا
يراعي المصلحة ، فكيف يمكنه أن يحتج به ، والذي يقرره غاية التقرير : أنه
لسبب حصول تلك الزيادة في الشهوة يقع في الكفر وعذاب الأبد ، ولو احترز
عن تلك الشهوة فغايته أن يزداد ثوابه بزيادة تلك المشقة ، وحصول هذه
الزيادة من الثواب شيء لا حاجة إليه البتة ، أمّا دفع العقاب المؤبد ، فليس
أعظم الحاجات ، فلو كان إله العالم مُراعياً لمصالح العباد لاستحال أن يهمل
الأهم الأكمل الأعظم لأجل زيادة لا حاجة إليها ولا ضرورة .

(7/286)

فثبت فساد هذه المذاهب ، وأنه لا يجب على الله شيء أصلاً .
قوله : « ثم لآتينهم » جملة معطوفة على جواب القسم أيضاً وأخبر أنه بعد أن
يقعد على الصراط يأتي من هذه الجهات الأربع ، ونوع حرف الجرّ فجرّ الأوّلين
[« ب » من « والثانيين ب » عن « لنكته ذكرها الرّمحسري . قال - رحمه
الله - : « فإن قلت كيف قيل : من بين أيديهم ، ومن خلفهم بحرف الابتداء ،
وعن أيّمانهم ، وعن شمائلهم بحرف المجاوزة ؟

قلت : « : المفعول فيه عُدّي إليه الفعل نحو تعديته إلى المفعول به ، فكما
اختلف حروف التعدية في ذلك اختلفت في هذا ، وكانت لغة تُؤخذ ولا تُقاس ،
وإنما يُفتش عن صحّة موقعها فقط ، فلما سمعناهم يقولون : جلس عن يمينه ،
وعلى يمينه ، وعن شماليه ، وعلى شماليه قلنا : معنى « على يمينه » أنه
تمكن من جهة اليمين تمكن المستعلي من المستعلى عليه .

ومعنى « عن يمينه » أنه جلس متجافياً عن صاحب اليمين غير مُلاصق له
مُتخرفاً عنه ، ثم كثر حتى استعمل في المتجافى وغيره كما ذكرنا في « تعال

« . ونحوه من المفعول به قولهم : « رَمَيْتُ عَلَى الْقَوْسِ ، وَعَنِ الْقَوْسِ ، وَمِنَ الْقَوْسِ » لِأَنَّ السَّهْمَ يَبْعُدُ عَنْهَا ، وَيَسْتَعْلِيهَا إِذَا وَضَعَ عَلَى كِبْدِهَا لِلرَّمِي ، وَيَبْتَدِيءُ الرَّمِيُّ مِنْهَا ، فَلِذَلِكَ قَالُوا : جَلَسَ بَيْنَ يَدَيْهِ وَخَلْفَهُ بِمَعْنَى « فِي » ؛ لِأَنَّهَا ظَرْفَانِ وَيَبْتَدِيءُ الرَّمِيُّ مِنْهَا ، فَلِذَلِكَ قَالُوا : جَلَسَ بَيْنَ يَدَيْهِ وَخَلْفَهُ بِمَعْنَى طَفِي « ؛ لِأَنَّهَا ظَرْفَانِ لِلْفِعْلِ ، وَمِنْ بَيْنَ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ يَقَعُ فِي بَعْضِ الْجِهَتَيْنِ كَمَا تَقُولُ : جِئْتُ مِنَ اللَّيْلِ تَرِيدُ بَعْضَ اللَّيْلِ » .
 قَالَ شَهَابُ الدِّينِ : « وَهَذَا كَلَامٌ مِّنْ رَّسَخَتْ قَدَمُهُ فِي فَهْمِ كَلَامِ الْعَرَبِ » .
 وَقَالَ أَبُو حَيَّانَ : وَهُوَ كَلَامٌ لَا بَأْسَ بِهِ . فَلَمْ يَوْفَّ حَقَّهُ .
 ثُمَّ قَالَ : وَأَقُولُ : وَإِنَّمَا خَصَّ بَيْنَ الْأَيْدِي ، وَالْخَلْفِ بِحَرْفِ الْإِبْتِدَاءِ الَّذِي هُوَ أَمَكْنُ فِي الْإِتْيَانِ ؛ لِأَنَّهَا أَغْلَبُ مَا يَجِيءُ الْعَدُوَّ مِنْهُمَا قَبْلًا فَرِصَتُهُ ، وَقَدَّمَ بَيْنَ الْأَيْدِي عَلَى الْخَلْفِ ؛ لِأَنَّهَا الْجِهَةُ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى إِقْدَامِ الْعَدُوِّ وَسَالَتِهِ فِي مَوَاجَهَةِ قِرْنِهِ غَيْرَ خَائِفٍ مِنْهُ ، وَالْخَلْفُ جِهَةٌ غَدْرٌ وَمَخَانَةٌ ، وَجِهَالَةُ الْقِرْنِ بِمَنْ يَغْتَالُهُ ، وَيَتَطَلَّبُ عِرَّتَيْهِ وَعَقْلَتَيْهِ ، وَخَصَّ الْأَيْمَانَ وَالشَّمَائِلَ بِالْحَرْفِ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى الْمَجَاوِزَةِ ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِأَغْلَبُ مَا يَأْتِي مِنْهُمَا الْعَدُوُّ ، وَإِنَّمَا يَجَاوِزُ إِيَّتَاهُ إِلَى الْجِهَةِ الَّتِي هِيَ أَغْلَبُ فِي ذَلِكَ ، وَقَدَّمَتِ الْأَيْمَانَ عَلَى الشَّمَائِلِ ؛ لِأَنَّهَا هِيَ الْجِهَةُ الْقَوِيَّةُ فِي مُلَاقَاةِ الْعَدُوِّ ، وَبِالْأَيْمَانِ الْبَطْنِ وَالِدَّفْعِ ، فَالْقِرْنُ الِذَا يَأْتِي مِنْ جِهَتِهَا أَبْسَلُ وَأَسْجَعُ إِذَا جَاءَ مِنَ الْجِهَةِ الَّتِي هِيَ أَقْوَى فِي الدَّلَاعِ ، وَالشَّمَائِلُ لَيْسَتْ فِي الْقُوَّةِ وَالِدَّفْعِ كَالْأَيْمَانِ .

(7/287)

[وَالْأَيْمَانُ] وَالشَّمَائِلُ جَمْعًا يَمِينٍ وَشِمَالٍ ، وَهُمَا الْجَارِحَتَانِ وَتَجْمَعَانِ فِي الْقَلَةِ عَلَى أَفْعَلٍ ، قَالَ : [الرَّجَزُ]
 [2420] - يَأْتِي لَهَا مِنْ أَيْمَنِ وَأَشْمَلٍ ... وَالشَّمَائِلُ يُعْبَرُ بِهَا عَنِ الْأَخْلَاقِ وَالْبَيْتِيمِ تَقُولُ : لَهُ شِمَائِلٌ حَسَنَةٌ ، وَيُعْبَرُ عَنِ الْحَسَنَاتِ بِالْيَمِينِ ، وَعَنِ السَّيِّئَاتِ بِالشَّمَالِ ؛ لِأَنَّهَا مَنشَأُ الْفَعْلَيْنِ : الْحَسَنِ السَّيِّئِ .
 2421 - أُتِسِّي ، أَفِي يُمْنِي يَدَيْكَ جَعَلْتَنِي ... فَأَفْرَحَ أُمُّ صَيَّرْتَنِي فِي شِمَالِكَ يَكُونُ بِذَلِكَ عَن عِظَمِ الْمُنزَلَةِ عِنْدَ الشَّخْصِ وَخَسَّتِهَا ، وَقَالَ : [الطَّوِيلُ]
 2422 - رَأَيْتُ بَنِي الْعَلَاتِ لَمَّا تَصَافَرُوا ... يَجُوزُونَ سَهْمِي بَيْنَهُمْ فِي الشَّمَائِلِ وَالشَّمَائِلُ : جَمْعُ شِمَالٍ بِفَتْحِ الشَّيْنِ وَهِيَ الرِّيحُ .
 قَالَ ابْنُ الْقَيْسِ : [الطَّوِيلُ]
 2423 - وَهَبْتُ لَهُ رِيحٌ يُمُخِّلِفِ الصُّوَى ... صَبًا وَشِمَالًا فِي مَنَازِلٍ فُقَالِ وَالْأَلْفُ فِي « الشَّمَالِ » زَائِدَةٌ ، لِذَا يُزَادُ فِيهَا الْهَمْزَةُ أَيْضًا بَعْدَ الْمِيمِ وَقَبْلَهَا فَيَقُولُونَ : شَمَالٌ وَشَامَلٌ ، يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ كُلِّهِ سَقُوطُهُ فِي التَّصْرِيفِ قَالُوا : « أَشْمَلَتِ الرِّيحُ » إِذَا هَبَتْ شِمَالًا .
 فَصَلَ فِي مَعْنَى « مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ »
 قَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ : « مَنْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ أَي : مِنْ قَبْلِ الْآخَرِ فَأَشْكِكُهُمْ فِيهَا ، وَمَنْ خَلْفَهُمْ أَرغَبُهُمْ فِي دُنْيَاهُمْ وَعَنِ أَيْمَانِهِمْ أَشْبَهَ عَلَيْهِمْ أَمْرَ دِينِهِمْ ، وَعَنِ شِمَائِلِهِمْ أَشْهَى لَهُمُ الْمَعَاصِي » .
 وَرَوَى عَطِيَّةُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ : « مِنْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ مِنْ قَبْلِ دُنْيَاهُمْ يَعْنِي أَرْبَابَهَا فِي قُلُوبِهِمْ . وَمَنْ خَلْفَهُمْ : مِنْ قَبْلِ الْآخِرَةِ فَأَقُولُ : لَا بَعَثَ ، وَلَا جَنَّةَ وَلَا تَارَ ، وَعَنِ أَيْمَانِهِمْ : مِنْ قَبْلِ حَسَنَاتِهِمْ وَعَنِ شِمَائِلِهِمْ : مِنْ قَبْلِ سَيِّئَاتِهِمْ » .

قال ابن الأَثَرِيِّ : « قول من قال الأيمانُ كِنَايَةٌ عن الحسنات والسَّمائِلِ كناية عن السيئات قول حسن؛ لأنَّ العرب تقولُ : اجعلني في يمينك ولا تجعلني في شمالك ، يُريدُ اجعلني من المُقَدَّمِينَ عِنْدَكَ ، ولا تجعلني من المؤخرين . »
وروى أبو عبيدة عن الأصمعي أنه قال : « أنت عِنْدَنَا باليمين أي : بمنزلة حسنة ، وإذا خِشْت منزلته قال أنت عندي بالسَّمالِ » .
وقال الحكم والسَّدِّيُّ : « مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ » : من قبل الدنيا يزيئها لهم ، ومن خلفهم : من قبل الآخرة يثبِّطهم عنها ، وعن إيمانهم من قبل الحقِّ يصدُّهم عنه ، وعن شمائلهم : من قبل الباطل يزينه لهم .
وقال قتادةُ : « أَنَاهُمْ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ فَأَخْبَرَهُمْ أَنَّهُ لَا بَعَثَ وَلَا جَنَّةَ ، وَلَا نَارَ ، وَمَنْ خَلْفَهُمْ فِي أَمْرِ الدُّنْيَا فزِينها لهم ودعاهم إليها ، وعن أيمانهم من قبل حسناتهم بطأهم عنها ، وعن شمائلهم زين لهم السيئات والمعاصي ، ودعاهم إليها » .
وقال مُجَاهِدٌ : « مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ ، وعن إيمانهم من حيث يبصرون ومن خَلْفِهِمْ ، وعن شمائلهم من حيث لا يُبْصِرُونَ » .

(7/288)

قال ابن جريح : معنى قوله : « حَيْثُ يَبْصِرُونَ أَي : يَخْطِئُونَ ، وَحَيْثُ لَا يُبْصِرُونَ أَي : لَا يَعْلَمُونَ أَنَّهُمْ يَخْطِئُونَ » .
وقيل : من بَيْنِ أَيْدِيهِمْ فِي تَكْذِيبِ الْأَنْبِيَاءِ وَالرُّسُلِ الَّذِينَ يَكُونُونَ حَاضِرِينَ ، وَمَنْ خَلْفَهُمْ فِي تَكْذِيبِ مَنْ تَقَدَّمَ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَالرُّسُلِ ، وَعَنْ إِيمَانِهِمْ فِي الْكُفْرِ وَالْبِدْعَةِ ، وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ فِي أَنْوَاعِ الْمَعَاصِي .
وقال حُكَمَاءُ الْإِسْلَامِ : إِنَّ فِي الْبَدَنِ قُوًى أَرْبَعًا ؛ هِيَ الْمَوْجِبَةُ لِقُوَّاتِ السَّعَادَاتِ الرُّوحَانِيَّةِ ، فَالْقُوَّةُ الْأُولَى الْخَيَالِيَّةُ الَّتِي يَجْتَمِعُ فِيهَا مِثْلُ الْمَحْسُوسَاتِ وَصُورِهَا ، وَهِيَ مَوْضُوعَةٌ فِي الْبَطْنِ الْمَقْدَمِ مِنَ الدِّمَاغِ ، وَصُورَةُ الْمَحْسُوسَاتِ إِنَّمَا تَرِدُ عَلَيْهَا مِنْ مَقْدَمِهَا .
وإليه الإشارة بقوله : { مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ } .
وَالْقُوَّةُ الثَّانِيَّةُ : الْوَهْمِيَّةُ الَّتِي تَحْكُمُ فِي غَيْرِ الْمَحْسُوسَاتِ بِالْأَحْكَامِ الْمُنَاسِبَةِ لِلْمَحْسُوسَاتِ ، وَهِيَ مَوْضُوعَةٌ فِي الْبَطْنِ الْمُؤَخَّرِ مِنَ الدِّمَاغِ ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بقوله : « وَمِنْ خَلْفِهِمْ » .
وَالْقُوَّةُ الثَّلَاثَةُ : الشَّهْوَةُ ، وَهِيَ مَوْضُوعَةٌ فِي الْكَبِدِ ، وَهِيَ مِنْ يَمِينِ الْبَدَنِ ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بقوله : « وَعَنْ إِيمَانِهِمْ » .
وَالْقُوَّةُ الرَّابِعَةُ : الْعَصَبُ ، وَهِيَ مَوْضُوعَةٌ فِي الْبَطْنِ الْأَيْسَرِ مِنَ الْقَلْبِ ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بقوله : « وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ » . فَهَذِهِ الْقُوَى الْأَرْبَعُ الَّتِي تَتَوَلَّدُ عَنْهَا أَحْوَالُ نُوجِبُ زَوَالَ السَّعَادَاتِ الرُّوحَانِيَّةِ ، وَالشَّيَاطِينِ الْخَارِجَةِ مَا لَمْ تَسْتَعِنْ بِشَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْقُوَى الْأَرْبَعِ لَمْ تَقْدِرْ عَلَى الْإِقَاءِ الْوَسْوسَةِ ، فَهَذَا هُوَ السَّبَبُ فِي تَعْيِينِ هَذِهِ الْجِهَاتِ الْأَرْبَعِ .
روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إِنَّ الشَّيْطَانَ قَعَدَ لِابْنِ آدَمَ بِطَرِيقِ الْإِسْلَامِ فَقَالَ : اتَّبِعْ دِينَ آبَائِكَ فَعَصَاهُ فَأَسْلَمَ ، ثُمَّ قَعَدَ لَهُ بِطَرِيقِ الْهَجْرَةِ فَقَالَ لَهُ : تَدْعُ دِيَارَكَ وَتَتَعَرَّبُ ! فَعَصَاهُ وَهَاجَرَ ، ثُمَّ قَعَدَ لَهُ بِطَرِيقِ الْجِهَادِ فَقَالَ لَهُ : تُقَاتِلُ فَتُقْتَلُ فَيُقْسَمُ مَالُكَ وَتُنْكَحُ أَمْرَاتُكَ فَعَصَاهُ فَقَاتَلَ »
فهذا الحَبْرُ يدلُّ على أَنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَتْرُكُ جِهَةً مِنْ جِهَاتِ الْوَسْوسَةِ إِلَّا وَيَلْقِيهَا

في القَلْبِ .
 فإن قيل : فلم [لم] يذكر من الجهات الأربع { مِنْ قَوْفِهِمْ وَمِنْ تَحْتِهِمْ ؟ }
 فالجوابُ أَنَّا ذكرنا أَنَّ القُوَى التي يتولدُ منها ما يُوجِبُ تفويتَ السَّعَادَاتِ
 الرُّوحانيةِ فهي موضوعَةٌ في هذه الجوانب الأربعة من البدنِ .
 وأمَّا في الظاهر فيروى أَنَّ الشَّيْطَانَ لَمَّا قال هذا الكلام رقت قلوب الملائكة
 على البشر فقالوا : يا إلهنا ، كيف يتخلصُ الإنسانُ من الشيطان مع كونه
 مستولياً عليه من هذه الجهات الأربع ؟ فأوحى اللهُ تعالى إليهم : « أَنه بَقِيَ
 للإنسان جهتان : القَوْفُ والتَّحْتُ ، فإذا رفع يديه إلى فوق في الدُّعَاءِ على سبيل
 الخضوع ، أو وضع جبهته على الأرضِ على سبيل الحُشُوعِ غفرت له ذُنُوبُ
 سبعينَ سَنَةً » .

(7/289)

يُعَلِّمُ لَاتِيئَتِهِمْ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَانِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ وَلَا تَجِدُ
 أَكْثَرَهُمْ شَاكِرِينَ (17)

الوجدان هنا يحتمل أن يكون بمعنى اللِّقَاءِ ، أو بمعنى العِلْمِ أي : لا تُلقِي
 أكثرهم شاكرين أو لا تعلم أكثرهم شاكرين ف « شاكرين » حال على الأوَّلِ ،
 مفعول ثانٍ على الثاني .
 وهذه الجملة تحتمل وجهين :
 أحدهما : أن تكون استئنافية أخبر اللعِينُ بذلك لتظنيبه قال تعالى : { وَلَقَدْ
 صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ { [سبأ : 20] ، أو لآئته علمه بطريق قيل : لأنه كان
 قد رأى ذلك في اللوح المحفوظ . ويحتمل أن تكون داخلية في حيز ما قبلها من
 جواب القسم فتكون معطوفة على قوله : « لأفعدن » أقسم على جملتين
 مُتْبَتِينَ ، وأخرى منفية .

(7/290)

قَالَ اخْرُجْ مِنْهَا مَذْذُومًا مَدْحُورًا لَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكُمْ أَجْمَعِينَ)
 (18)

ف « مذؤومًا مَدْحُورًا » حالان من فاعل « اخرج » عند من يجيز تعدد الحال
 لذي حال واحدة ، وَمَنْ لا يجيز ذلك ف « مَدْحُورًا » صفة ل « مذؤومًا » أو
 هي حال من الصمير في الجارِّ قَبْلَهَا ، فيكونُ الحالانِ مُتَدَاخِلَيْنِ .
 و « مَدْعُومًا مَدْحُورًا » اسما مفعول مِنْ : دَامَهُ وَدَحَرَهُ . فَأَمَّا دَامَهُ فيقالُ :
 بالهمز : دَامَهُ ، بَدَأَهُ كَرَامَهُ بَرَأَهُ ، وَدَامَهُ يَدِمُهُ كَبَاعَهُ يَبِيعُهُ مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ ،
 وعليه قولهم : « لَنْ تَعْدَمَ الحَسَنَاءُ دَامًا » يروى بهمزة ساكنة أو ألف ، وعلى
 اللغة الثانية قول الشاعر : [الطويل]
 2424 - تَبِعْتُكَ إِذْ عَيْنِي عَلَيْهَا عَسَاوَةٌ ... فَلَمَّا انْجَلَتْ قَطَعْتُ نَفْسِي أَدِيمِهَا
 فَمَصَدَّرُ المَهْمُوزِ : دَامٌ كَرَأْسٍ ، وَأَمَّا مصدر غير المهموز فَسَمِعَ فِيهِ دَامٌ بِألف ،
 وحكى ابن الأثيري فيهِ ذِيمًا كِنِعٍ قال : يقال : دَامَتُ الرَّجُلُ أَدَامُهُ ، وَذِمَّتُهُ

أذِيْمُهُ دَيْمًا ، وَدَمَمْتُهُ أَدُّمُهُ دَمًا بِمَعْنَى ؛ وَأَنْشَدَ : [الْخَفِيفُ]
 2425 - وَأَقَامُوا حَتَّى أَيْبُرُوا جَمِيعًا ... فِي مَقَامٍ وَكُلُّهُمْ مَدْعُومٌ
 : الْعَيْبُ وَمِنْهُ الْمَثَلُ الْمَتَقَدِّمُ : « لَنْ تَعْدَمَ الْحَسَنَاءُ ذَامًا » أَي كَلُّ امْرَأَةٍ حَسَنَةً
 لَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ فِيهَا عَيْبٌ مَا وَقَالُوا : « أَرَدْتُ أَنْ تُذِيْمَهُ فَمَدَّهَتْهُ » أَي : « تُعَيْبُهُ
 فَمَدَّحَتْهُ » فَايْتِدَلُّ عَلَى الْحَاءِ هَاءٌ : وَقِيلَ : الذَّامُ : الْاِحْتِقَارُ ، دَامَتْ الرَّجُلُ : أَي :
 اِحْتَقَرْتُهُ ، قَالَه اللَّيْثُ .

وقيل : الذَّامُ الذَّمُّ ، قَالَه ابْنُ قَيْتَبَةَ وَابْنُ الْأَثَرِيِّ ؛ قَالَ أُمِّيَّةٌ : [الْمَتَقَارِبُ]
 2426 - وَقَالَ لِإِبْلِيسَ رَبِّ الْعِبَادِ ... [أَنْ] اخْرُجْ لَعِينًا دَجِيرًا مَذُومًا
 وَالْجَمْهُورُ عَلَى « مَدْعُومًا » بِالْهَمْزِ .
 وَقَرَأَ أَبُو جَعْفَرٍ وَالْأَعْمَشُ وَالزُّهْرِيُّ « مَذُومًا » بِوَاوٍ وَاحِدَةٍ مِنْ دُونَ هَمْزٍ وَهِيَ
 تَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ :

أحدهما - وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُعَدَلَ عَنْهُ - أَنَّهُ تَخْفِيفٌ « مَذُومًا » فِي الْقِرَاءَةِ
 الشَّهِيْرَةَ بِأَنَّ الْقَيْتَّ حَرَكَةَ الْهَمْزَةِ عَلَى الدَّالِ السَّاكِنَةِ ، وَخُذِفَتِ الْهَمْزَةُ عَلَى
 الْقَاعِدَةِ الْمُشْتَهَرَةِ فِي تَخْفِيفِ مِثْلِهِ ، فَوَزَنَ الْكَلِمَةَ آلَ إِلَى « مَقُولٍ » لِحَدْفِ
 الْعَيْنِ .

وَالثَّانِي : أَنَّ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ مَاخُودَةٌ مِنْ لُغَةٍ مَنْ يَقُولُ : ذِمَّتُهُ أَذِيْمَةٌ كَيْعْتُهُ أَيْعُهُ ،
 وَكَانَ مِنْ حَقِّ اسْمِ الْمَفْعُولِ فِي هَذِهِ اللَّغَةِ مَذِيْمٌ كَمِيعٍ قَالُوا : إِلَّا أَنَّهُ أُبْدِلَتْ
 الْوَاوُ مِنَ الْبَاءِ عَلَى حَدِّ قَوْلِهِمْ « مَكْتُولٌ » فِي « مَكِيلٍ » مَعَ أَنَّهُ مِنَ الْكَيْلِ
 وَمِثْلُ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ فِي اِحْتِمَالِ الْوَجْهَيْنِ قَوْلُ أُمِّيَّةَ بْنِ أَبِي الصَّلْتِ فِي الْبَيْتِ
 الْمَتَقَدِّمِ أَنْشَدَهُ الْوَاجِدِيُّ عَلَى لُغَةٍ « دَامَهُ » بِالْأَلْفِ « يَذِيْمُهُ » بِالْيَاءِ ، وَلَيْتَهُ
 جَعَلَهُ مُحْتَمَلًا لِلتَّخْفِيفِ مِنْ لُغَةِ الْهَمْزِ .

وَالدَّخْرُ : الطَّرْدُ وَالْإِنْعَادُ يُقَالُ : دَخَرَهُ ، يَدْخَرُهُ دَخْرًا ، وَدُحُورًا ؛ وَمِنْهُ :
 { وَيُقَدِّفُونَ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ دُحُورًا } [الصَّافَاتُ : 8 ، 9] ؛ وَقَوْلُ أُمِّيَّةَ فِي
 الْبَيْتِ الْمَتَقَدِّمِ « لَعِينًا دَجِيرًا » .

وقوله أيضاً : [الكامل]
 2427 - وَبِأَذِيْمِهِ سَجَدُوا لِأَدَمَ كُلُّهُمْ ... إِلَّا لَعِينًا خَاطِئًا مَدْحُورًا
 وَقَالَ الْآخَرُ : [الْوَافِرُ]

(7/291)

2428 - دَخَرْتُ بَنِي الْخَصِيْبِ إِلَى قَدِيدٍ ... وَقَدْ كَانَتْهَا دَوِي أَسْرٍ وَقَحْرِ
 [قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : « مَدْعُومًا أَي : مَمْقُوتًا » .
 وَقَالَ قَتَادَةُ : « مَدْعُومًا مَدْحُورًا أَي : لَعِينًا شَقِيًّا » .
 وَقَالَ الْكَلْبِيُّ : « مَذُومًا مَلُومًا مَدْحُورًا مَقْصِيًّا مِنَ الْجَنَّةِ وَمَنْ كَلَّ حَيْرٌ » [.
 قَوْلُهُ : « لَمَنْ تَبِعَكَ » فِي هَذِهِ « اللَّامُ » وَفِي « مَنْ » وَجْهَانُ :
 أَظْهَرَهُمَا : أَنَّ اللَّامَ هِيَ الْمُوْطِئَةُ لِقِسْمِ مَحْدُوفٍ ، وَ « مَنْ » شَرْطِيَّةٌ فِي مَحَلِّ
 رَفْعٍ بِالْاِبْتِدَاءِ ، وَ « لِأَمْلَانِ » جَوَابُ الْقِسْمِ الْمَدْلُولِ عَلَيْهِ بِلَامِ التَّوْطِئَةِ ، وَجَوَابُ
 الشَّرْطِ مَحْدُوفٌ لِسَدِّ جَوَابِ الْقِسْمِ مَسَدَّهُ . وَقَدْ تَقَدَّمَ إِبْضَاحُ ذَلِكَ مَرَارًا .
 وَالثَّانِي : أَنَّ اللَّامَ لِامِّ الْاِبْتِدَاءِ ، وَ « مَنْ » مَوْصُولَةٌ وَ « تَبِعَكَ » صِلَتُهَا ، وَهِيَ
 فِي مَحَلِّ رَفْعٍ بِالْاِبْتِدَاءِ أَيْضًا ، وَ « لِأَمْلَانِ » جَوَابُ قِسْمِ مَحْدُوفٍ ، وَذَلِكَ الْقِسْمُ
 الْمَحْدُوفُ ، وَجَوَابُهُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ خَبْرٌ لِهَذَا الْمُبْتَدَأِ ، وَالتَّقْدِيرُ ، لِذِي تَبِعَكَ مِنْهُمْ ،
 وَاللَّهُ لِأَمْلَانِ جَهَنَّمَ مِنْكُمْ .

فإن قُلْتَ : أَيَّنَ العَائِدُ من الجملة القسَمِيَّةِ الواقِعَةِ خِبراً عن المبتدأ؟
 قلتُ : هو مُتَّصَمٌ في قوله « مِنْكُمْ » ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا اجتمع صَمِيرًا غَيْبِيَّةً وخطابُ
 غلب الخطابُ على ما عُرِفَ .
 وقَتِحَ اللامُ هو قراءةُ العامَّةِ . وقرأ عاصِمٌ في رواية أبي بكر من بعض طرقه
 والجَحْدَرِيُّ : « لَمَنْ » بكسرها ، وحُجِّجَتْ على ثلاثة أوجهٍ :
 أحدها - وبه قال ابنُ عطية - أنها تتعلَّقُ بقوله « لَأَمْلَأَنَّ » فإِنَّهُ قال : { لِأَجْلِ
 مَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ } ، وظاهرُ هذا أَنَّها متعلِّقةٌ بالفعل بعد لام القسم .
 وقاب أبو حيان : « ويمتنعُ ذلك على قولِ الجُمهورِ تقديرها ؛ لأنَّ ما بعد لام
 القسم لا يعملُ فيما قبلها » .
 والثاني : أنَّ اللامَ متعلِّقةٌ بالذَّامِ والدَّخِرِ ، والمعنى : إخْرَجُ بهاتين [الصَّفَتين]
 لِأَجْلِ اتِّبَاعِكَ . ذكره أبو الفَضْلِ الرَّازِيُّ في كتاب « اللوامِح » على سبيلِ
 القراءة .
 قال شهابُ الدِّينِ : ويمكنُ أن تَجِيءَ المسأَلَةُ من باب الإعمال ، لأنَّ كلاً من «
 مذعوماً » و « مدحوراً » يطلبُ هذا الجارُّ عند هذا القائلِ من حيثُ المعنى ،
 ويكونُ الإعمالُ للتَّاني كما هو مختارُ البصريِّينَ للحذفِ من الأوَّلِ .
 والثالثُ : أن يكونَ هذا الجارُّ خِبراً مُقَدِّماً ، والمُبتدأُ محذوفٌ تَقْدِيرُهُ : لَمَنْ
 تَبِعَكَ منهم هذا الوعيدُ ، ودلَّ على قوله هذا الوعيدُ قوله : « لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ » ؛
 لأنَّ هذا القسمَ وجوابه وعيدٌ ، وهذا الذي أراد الرَّمخَشَرِيُّ بقوله : يَغْنِي لِمَنْ
 تبعك منهم الوعيدُ وهو قوله : « لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ » على أنَّ « لَأَمْلَأَنَّ » في محلِّ
 الابتداءِ و « لَمَنْ تَبِعَكَ » خبره .
 قال أبو حيان : « فإنَّ أرادَ ظاهرُ كلامه فهو خطأً على مذهبِ البصريِّينَ ؛ لأنَّ
 قوله : « لَأَمْلَأَنَّ » جملةٌ هي : جوابُ قسمٍ محذوفٍ ، من حيثُ كونها جُملةً
 فقط ، لا يجوزُ أن تكونَ مبتدأةً ، ومن حيثُ كونها جواباً للقسمِ المحذوفِ يمتنعُ
 أيضاً ؛ لأنها إذْ ذاك من هذه الحَيثِيَّةِ لا موضعٌ لها من الإعرابِ ، ومن حيثُ كونها
 مبتدأً لها موضعٌ من الإعرابِ ولا يجوزُ أن تكونَ الجُملةُ لها مَوْضِعٌ من الإعرابِ
 لا موضعٌ لها من الإعرابِ وهو محالٌ ؛ لِأَنَّهُ يلزمُ أن تكونَ في موضعِ رفعٍ ، لا في
 موضعِ رَفْعٍ ، داخلٍ عليها عاملٌ غَيْرُ داخلٍ عليها عاملٌ ، وذلك لا يُتَصَوَّرُ » .

(7/292)

قال شهابُ الدِّينِ بعد أن قال الرَّمخَشَرِيُّ : « بمعنى لمن تبعك الوعيد وهو
 لَأَمْلَأَنَّ » : كيف يحسنُ أن يترددَ بعد ذلك فيقال : إنَّ أَرادَ ظاهرَ كلامه ، كيف
 يريدُهُ مع التَّصريحِ بتأويله هو بنفسه؟ وأمَّا قَوْلُهُ على أنَّ « لَأَمْلَأَنَّ » في محلِّ
 الابتداءِ ، فَإِنَّما قاله ؛ لِأَنَّهُ دالٌّ على الوعيدِ الذي هو في محلِّ الابتداءِ ، فنسبَ
 إلى الدَّالِّ ما يُنسَبُ إلى المدلُولِ من جِهَةِ المَعْنَى .
 وقولُ الشَّيخِ أيضاً « وَمِنْ حَيْثُ كَوْنُهَا جواباً للقسمِ المحذوفِ يمتنعُ أيضاً إلى
 آخره » كلامٌ متحمَّلٌ عليه ؛ لِأَنَّهُ لا يريدُ جملةَ الجوابِ فقط البتَّةَ ، إِنَّمَا يريدُ
 الجملةَ القسَمِيَّةَ بَرْمِثِها ، وأَمَّا استغنى بِذِكْرِها عن ذكر قسَمِها ؛ لِأَنَّها مَلْفُوظٌ
 بها ، وقد تقدَّم ما يُشْبِهُ هذا الاعتراضَ الأخيرَ عليه ، وجوابُهُ .
 وأمَّا قَوْلُ الشَّيخِ : « ولا يجوزُ أن تكونَ الجملةُ لها مَوْضِعٌ من الإعرابِ لا موضعٌ
 لها من الإعرابِ » إلى آخرِ كلامه كُلِّهِ شيءٌ واحدٌ ليس فيه مَعْنَى رَائِدٌ .
 قوله : « أَجْمَعِينَ » تأكيدٌ . واعْلَمُ أنَّ الأكثرَ في أجمع وأخواته المستعملة في

التأكيد إنما يؤتى بها بعد « كل » نحو : { فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ } [الحجر : 30] وفي غير الأكثر قد تجيء بدون « كل » كهذه الآية الكريمة ، فإن « أجمعين » تأكيد ل « منكم » ، ونظيرها فيما ذكرنا قوله تعالى : { وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ } [الحجر : 43] .

فصل

قال ابن الأثيري : الكناية في قوله : « لَمَنْ تَبِعَكَ » عائد على ولد آدم ؛ لأنه حين قال : « وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ » كان مخاطباً لولد آدم فرجعت الكناية إليهم . قال القاضي : « دلت هذه الآية على أن التابع والمتبع يتفقان في أن جهنم ثملاً منهما ، فكما أن الكافر تبعه ، فكذلك الفاسق فيجب القطع بدخول الفاسق في النار . وجوابه : أن المذكور في الآية أنه تعالى يمثلاً جهنم ممن تبعه ، وليس في الآية أن كل من تبعه يدخل جهنم ، فسقط هذا الاستدلال ، ودلت هذه الآية على أن جميع أهل البدع والضلالة يدخلون جهنم ، لأن كلهم متابعون إبليس .

(7/293)

وَيَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ فَكُلَا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ (19)

قد تقدم الكلام على هذه الآية في سورة البقرة ، بقي الكلام هنا على حرف واحد وهو قوله تعالى في سورة البقرة : { وَكَلَّا مِنْهَا رَعْدًا } [البقرة : 35] بالواو ، وقال ههنا بالفاء ، والسبب فيه من وجهين : الأول : أن الواو تفيد الجمع المطلق والفاء تفيد الجمع على سبيل التعقيب . فالمفهوم من الفاء نوع داخل تحت المفهوم من الواو ، ولا مفاقاة بين النوع والجنس ، ففي سورة البقرة ذكر الجنس ، وفي سورة الأعراف ذكر النوع . الثاني : وقال في البقرة : « رعداً » وهو ههنا محذوف لدلالة الكلام عليه .

(7/294)

فَوَسْوَسَ لَهُمَا الشَّيْطَانُ لِيُبْدِيَ لَهُمَا مَا وُورِيَ عَنْهُمَا مِنْ سَوْآتِهِمَا وَقَالَ مَا نَهَاكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَتَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ (20)

قوله : « فوسوس لهما » أي : فعل الوسوسة لأجلهما . والفرق بين وسوس له وسوس إليه أن وسوس له بمعنى لأجله كما تقدم ، وسوس إليه ألقى إليه الوسوسة . والوسوسة : الكلام الخفي المكرر ، ومثله الوسواس وهو صوت الحلي ، والوسوسة أيضاً الخطرة الرديئة ، وسوس لا يتعدى إلى مفعول ، بل هو لازم كقولنا : ولولت المرأة ، ووعوع الذئب ويقال : رجل وسوس بكسر الواو ، ولا يقال بفتحها ، قاله ابن الأثيري . وقال غيره : يقال : وسوس له ، وسوس إليه . وقال الليث : « الوسوسة حديث النفس ، والصوت الخفي من ریح تَهْرُ قصباً ونحوه كالهمس » . قال تعالى { وَتَعَلَّمَ مَا تُوسُّوسُ بِهِ نَفْسُهُ } [ق : 16] .

وقال رُوْبَةُ بِنُ الْعَجَّاجِ يَصِفُ صَيَّادًا : [الرجز]
 2429 - وَسَوْسَ يَدْعُوا مُخْلِصًا رَبَّ الْقَلْقُ ... لَمَّا دَتَا الصَّيْدُ دَتَا مِنَ الْوَهْقِ
 أي : لما أراد الصَّيْدُ وسوس في نفسه : أَيَحْطَىء أم يُصِيبُ؟ وقال الأزهريُّ : «
 وَسَوْسَ وَوَرَوَرَ بِمَعْنَى وَاحِدٍ » .

فإن قيل : كيف وَسَوْسَ إليه ، وآدم كان في الْجَنَّةِ وإبليس أخرج منها « ؟
 فالجوابُ : قال الحسن : كان يُوسوسُ من الأرض إلى السَّمَاءِ وإلى الْجَنَّةِ
 بِالْقُوَّةِ الْقَوِّقِيَّةِ الَّتِي جَعَلَهَا لَهُ .
 وقال أبو مُسْلِمٍ الأصفهانيُّ : بَلْ كَانَ آدَمُ وَإِبْلِيسُ فِي الْجَنَّةِ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْجَنَّةَ
 كَانَتْ بَعْضُ جَنَاتِ الْأَرْضِ ، وَالَّذِي يَقُولُهُ بَعْضُ النَّاسِ مِنْ « أَنَّ إِبْلِيسَ دَخَلَ
 الْجَنَّةَ فِي جَوْفِ الْحَيَّةِ وَدَخَلَتْ الْحَيَّةُ فِي الْجَنَّةِ » فَتِلْكَ الْقِصَّةُ رَكِيكَةٌ وَمَشْهُورَةٌ .

وقال آخِرُونَ : إِنَّ آدَمَ وَحَوَّاءَ رَبِنَا قَرَّبَا مِنْ بَابِ الْجَنَّةِ ، وَكَانَ إِبْلِيسُ واقفًا من
 خَارِجِ الْجَنَّةِ عَلَى بَابِهَا فَيَقْرُبُ أَحَدُهُمَا مِنَ الْآخِرِ فَتَحْصِلُ الْوَسْوَسةُ هُنَاكَ .
 فإن قيل : إِنَّ آدَمَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - كَانَ يَعْرِفُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ إِبْلِيسَ مِنَ الْعَدَاوَةِ ،
 فَكَيْفَ قَبِلَ قَوْلَهُ؟

فالجوابُ : [لَا يَبْعُدُ أَنْ يُقَالَ إِنَّ إِبْلِيسَ لَقِيَ آدَمَ مِرَارًا كَثِيرَةً ، وَرَعَّبَهُ فِي أَكْلِ
 الشَّجَرَةِ بِطَرِيقٍ كَثِيرَةٍ ؛ فَلِأَجْلِ] الْمَوَاطِئِ وَالْمَدَاوِمَةِ عَلَى هَذَا التَّمْوِيهِ أَثَرُ كَلَامِهِ
 عِنْدَ وَابِئَا فَقَالَ تَعَالَى : { وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ } [الأعراف :
 21] أي : خَلَفَ لِهَما فَاعْتَقَدُوا أَنَّ أَحَدًا لَا يَخْلِفُ كاذبًا فَلِذَلِكَ قَبِلَ قَوْلَهُ .

قوله : « لِيُبَيِّنَ لَهُمَا » فِي طَلَامِ « لِيُبَيِّنَ » قولان :
 أظهرهما : أَنَّهَا لَأُمُّ الْعِلَّةِ عَلَى أَصْلِهَا ؛ لِأَنَّ قَصْدَ الشَّيْطَانِ ذَلِكَ .
 وقال بعضهم : « اللَّامُ » لِلصِّيْرُورَةِ وَالْعَاقِبَةِ ، وَذَلِكَ أَنَّ الشَّيْطَانَ لَمْ يَكُنْ يَعْلَمُ
 أَنَّهُمَا يَعَاقِبَانِ بِهَذِهِ الْعُقُوبَةِ الْخَاصَّةِ ، فَالْمَعْنَى : أَنَّ أَمْرَهُمَا أَلَّ إِلَى ذَلِكَ .
 الجوابُ : أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُعْلَمَ ذَلِكَ بِطَرِيقٍ مِنَ الطَّرِيقِ الْمُتَقَدِّمَةِ فِي قَوْلِهِ { وَلَا
 تَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شَاكِرِينَ } [الأعراف : 17] .

ومعنى قوله : « لِيُبَيِّنَ لَهُمَا » لِيُظْهِرَ لَهُمَا مَا عُطِّيَ وَسَيَّرَ عَنْهُمَا مِنْ عَوْرَاتِهِمَا .
 قوله : « مَا وَوُورِي » « مَا » مَوْصُولَةٌ بِمَعْنَى الَّذِي ، وَهِيَ مَفْعُولٌ لِ « لِيُبَيِّنَ »
 أي : لِيُظْهِرَ الَّذِي سَيَّرَ .

(7/295)

وقرأ الجمهور : « وُورِي » بواوين صرِيحَتَيْنِ وهو ماضٍ مبني للمفعول ، أصله
 « وَارَى » كضارَبَ فَلَمَّا بُنِيَ للمفعول أَبْدَلَتْ الألفَ واوًا كضَوْرِبَ ، فالواو
 الأولى فاء ، والثانية رَائِدَةٌ .

وقرأ عبد الله : « أوري » بإبدال الأولى همزة ، وهو بدلٌ جائزٌ لا واجب .
 وهذه قَاعِدَةٌ كَلِيبَةٌ وَهِيَ : أَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ واوَان ، وَتَحَرَّكَتِ الثَّانِيَةُ ،
 أَوْ كَانَتْ لَهَا تَطْيِيرٌ مُتَحَرِّكٌ وَجِبَ إِبْدَالُ الْأَوَّلَى هَمْزَةً تَخْفِيفًا ، فَمِثَالُ النَّوعِ الْأَوَّلِ «
 أَوْبِصِلُ » ، وَ « أَوْاصِلُ » تَصْغِيرُ وَاصِلٍ وَتَكْسِيرُهُ ، فَإِنَّ الْأَصْلَ : وَوَبِصِلُ ،
 وَوَاوِصِلُ ؛ فَاجْتَمَعَ واوَان فِي الْمِثَالَيْنِ ثَانِيَتَهُمَا مُتَحَرِّكَةٌ فَوَجِبَ إِبْدَالُ الْأَوَّلَى هَمْزَةً
 . وَمِثَالُ النَّوعِ الثَّانِيِ أَوَّلَى فَإِنَّ أَصْلِهَا وَوُلَى ، فَالثَّانِيَةُ ؛ لَكِنِهَا قَدْ تَتَحَرَّكَ فِي
 الْجَمْعِ فِي قَوْلِكَ : أَوْلُ ؛ كَفُضِّلِي وَفُضِّلَ ، فَإِنَّ لَمْ تَتَحَرَّكَ وَلَمْ تَحْمَلْ عَلَى
 مُتَحَرِّكٍ ، جَارَ إِبْدَالُ كَهَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ . وَمِثْلُهُ وَوُطِيءَ وَأَوْطِيءَ .

وقرأ يحيى بن وثاب « وَرِي » بواو واحدة مضمومة وراء مكسورة ، وكأَنَّهُ من
 الثَّلَاثِيَّ المتعدِّي ، وتحتاج إلى تَقْلٍ إلى وَرَيْتُ كذا بمعنى وَارَيْتُهُ .
 والمُؤَاوَاةُ : السَّنُّ ، ومنه قوله - عليه الصلاة والسلام - لَمَّا بلغه موت أبي
 طالب لعليٍّ : « اذْهَبْ فِوَارِهِ » . ومنه قول الآخر : [مِخْلَعُ السَّبِيطِ]
 2430 - عَلِيٌّ صَدَىَّ أَسْوَدَ الْمُوَارِي ... فِي التُّرْبِ أَمْسَى وَفِي الصَّفِيحِ

وقد تقدّم تحقيق هذه المادّة
 والجمهور على قراءة « سَوَوَاتِهِمَا » بالجمع من غير نقل ، ولا إدغام .
 وقرأ مُجَاهِدٌ والحسن « سَوَوْتَهُمَا » بالإفراد وإبدال الهمز [واوا] وإدغام الواو
 فيها .

وقرأ الحسنُ أيضاً ، وأبو جعفر وشَيْبَةُ بن نِصَّاحٍ « سَوَوَاتِهِمَا » بالجمع وتشديد
 الواو بالعمل المتقدم .

وقرأ أيضاً « سَوَاتِهِمَا » بالجمع أيضاً ، إلا أَنَّهُ نقل حركة الهمزة إلى الواو من
 غير عمل آخَرَ ، وكلُّ ذلك ظَاهِرٌ . فمن قرأ بالجمع فيحتمل وجهين :
 أظهرهما : أَنَّهُ من باب وَضَعُ الجمع موضع التَّنْيَةِ كراهية اجتماع تنيين ،
 والجمع أُخْوَا التَّنْيَةِ فلذلك نَابَ منابها كقوله : { صَعَتُ قُلُوبُكُمْ } [التحريم :
 4] وقد تقدّم تَحْقِيقُ هذه القاعدة .

ويحتمل أن يكون الجَمْعُ هنا علي حقيقته؛ لأنَّ لكل واحد منهما قُبْلًا ، ودُبْرًا ،
 والسوءات كناية عن ذلك فهي أربع؛ فلذلك جِيءَ بالجمع ، ويؤيِّدُ الأوَّلُ قراءةُ
 الإفراد فَإِنَّهُ لا تكون [كذلك] إلا والموضع موضع تشية نحو : « مَسَحَ أَدَّتِيهِ
 ظَاهِرُهُمَا وَبَاطِنُهُمَا » .

فصل في أن كشف العورة من المحرمات
 دلَّتْ هذه الآية على أن كَشَفَ العُورَةَ من المُنْكَرَاتِ ، وَأَنَّهُ لم يزل مُسْتَهْجَنًا في
 الطَّبَاعِ مُسْتَفْتِحًا فِي العُقُولِ .

قوله : { مَا تَهَاكُمَا رَبُّكُمَا عَنَ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَيْنِ } .
 هذا استثناء مُفْرَعٌ وهو مفعول من أجله فَقَدَرَهُ البَصْرِيُّونَ إلا كراهة أن تكونا ،
 وَقَدَرَهُ الكُوفِيُّونَ إلا أن لا تكونا ، وقد تقدّم مراراً أن قول البَصْرِيِّينَ أولى؛ لأنَّ
 إِضْمَارَ الأَسْمِ أَحْسَنُ من إِضْمَارِ الحَرْفِ .
 وقرأ الجمهور « مَلَكَيْنِ » بفتح اللام .

(7/296)

وقرأ عَلِيُّ ، وابن عباس والحسنُ ، والصَّخَّاکُ ، ويحيى بنُ أَبِي كَثِيرٍ والرُّهْرِيُّ
 وابن حكيم عن ابن كثيرٍ « مَلَكَيْنِ » بكسرهما قالوا : وَيُؤَيِّدُ هذه القراءة قوله
 في موضع آخر : { هَلْ أَذُكَّ عَلَى شَجَرَةِ الخلدِ وَمَلِكٌ لا يَبْلَى } [طه : 120]
 والمَلِكُ يَنَاسِبُ المَلِكُ بالكسر . وأتى بقوله « مِنَ الخَالِدِينَ » ولم يقل « أو
 تَكُونَا خَالِدِينَ » مبالغة في ذلك؛ لأنَّ الوصف بالخُلُودِ أَهَمُّ من المَلَكِيَّةِ أو المَلِكِ
 ، فَإِنَّ قولك : « فُلَانٌ مِنَ الصَّالِحِينَ » بلغ من قولك صالحٌ ، وعليه { وَكَانَتْ مِنَ
 القانتين } [التحريم : 12]

فصل في بيان قوله ما نهاكما ربكما
 هذا الكلام يمكن أن يكونَ ذَكَرَهُ إبليسُ مُخَاطِبًا لِأَدَمَ وحواءَ ، ويمكن أن يكونَ
 بوسوسةٍ أَوْقَعَهَا في قلبيهما ، والأمران مَرُوبَّانِ إلاَّ أَنَّ الأَعْلَبَ أَنَّهُ كان على
 سبيل المُخَاطَبَةِ بدليل قوله تعالى : { وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ الناصحين }

[الأعراف : 21] .

والمعنى : أَنَّ إبليس قال لهما هذا الكلام ، وأراد به إِنَّ أكلتما تكونا بمنزلة الملائكة ، أو تكونا من الخالدين إِنَّ أكلتما ، فرغبهما بأن أَوْهَمَهُمَا أَنَّ من أكلها صار كذلك ، وَأَنَّ تعالى تَهَاكُمَا عنها لكي لا يكونا بِمَنْزِلَةِ الملائكة ، ولا يَخْلَدَا . وفي الآية سُؤالات :

السُّؤال الأول : كيف أَطْمَع إبليسُ آدمَ أن يكون ملكاً عند الأكل من الشَّجَرَةِ مع أَنَّ شَاهَدَ الملائكة متواضعين سَاجِدِينَ له معترفين بفضله ؟ .
والجوابُ من وجوه :

أحدها : أَنَّ هذا المعنى أحد ما يَدُلُّ على أن الملائكة الذين سجدوا لآدم هم ملائكة الرض ، أمَّا ملائكة السَّمَوَاتِ وسكانُ العَرْشِ والكرسيِّ ، والملائكة المقرَّبون فيها سجدوا لآدم أَلْبَتَّةَ . ولو كانوا قد سَجَدُوا له لكان هذا التَّطْمِيعُ قَاسِداً مختلاً .

وثانيها : تَقَلَّ الواحدِيُّ عن بعضهم أَنَّ قال : إِنَّ آدمَ علم أَنَّ الملائكة لا يَمُوتُونَ إلى يوم القيامة ، ولم يعلم ذلك لنفسه فِعْرَضَ عليه إبليس أن يَصِيرَ مِثْلَ الملكِ في البَقَاءِ . وَضَعَفَ هذا بِأَنَّه لو كان المَطْلُوبُ من الملائكة هو الخُلُودُ فحينئذٍ لا يبقى فرق بين قوله { إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَائِكِينَ } وبين قوله : { إِلَّا أَنْ تَكُونَا مِنَ الخالدين } .

وثالثها : قال الواحدي : كان ابن عباس يقر « مَلَائِكِينَ » بكسر اللام ويقول : ما طمعا في أن يكونا مَلَائِكِينَ لكنهما استشرفا إلى أن يكونا مَلَائِكِينَ ، وإِنَّمَا أَتَاهُمَا المَلْعُوبُ من وجهة الملك ، ويدلُّ على هذا قوله : { هَلْ أَذْكَ عَلَى شَجَرَةِ الخلد وَمُلْكٍ لَا يَبْلَى } [طه : 120] ، وضعف هذا الجواب من وجهين :

الأول : هب أَنَّ حصل الجوابُ على هذه القراءة فهل يقول ابنُ عباسٍ أَنَّ تلك القراءة المشهورة باطلة؟ أو لا يقول ذلك؟ والأول باطل ، لأنَّ تلك القراءة قراءة متواترة فكيف يُمكنُ الطَّعْنُ فيها؟ وأمَّا الثاني فعلى هذا التقدير الإشكال باقٍ؛ لأنَّ على تلك القراءة يكون بالتَّطْمِيعِ قد وقع في أن يَصِيرَ بواسطة لذلك الأكل من جملة الملائكة . وحينئذٍ يَعُودُ السُّؤالُ .

الوجه الثاني : أَنَّ تعالى جعله مسجود الملائكة ، وأذن له في أن يسكن الجنة ، وأن يأكل منها رغداً حيث شاء وأراد ، [ولا مزيد] في الملك على هذه الدَّرَجَةِ .

(7/297)

السؤال الثاني : هل تدلُّ هذه الآية على أَنَّ درجة الملائكة أكمل وأفضل من درجة النُّبُوَّةِ؟

الجوابُ : أَنَّا إذا قلنا : إن هذه الواقعة كانت قَبْلَ النُّبُوَّةِ لم يدلَّ على ذلك؛ لأنَّ آدم - عليه الصَّلَاة والسَّلَام - حين طَلَبَ الوُضُوءَ إلى درجة الملائكة ما كان من الأنبياء ، وإنَّ كانت هذه الواقعة قد وقعت في رَمَنِ النُّبُوَّةِ فلعلَّ آدم - عليه الصَّلَاة والسَّلَام - رَغِبَ في أن يَصِيرَ من الملائكة في القُدْرَةِ والقُوَّةِ أو في خلقه الذات بأن يَصِيرَ جَوْهَراً نُورانياً ، وفي أن يَصِيرَ من سُكَّانِ العَرْشِ ، وعلى هذا فلا دلالة في الآية على ذلك .

السُّؤال الثالثُ : نقل أَنَّ عمرو بن عُبيدٍ قال للحسن في قوله : { إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَائِكِينَ أَوْ تَكُونَا مِنَ الخالدين } ، وفي قوله « وَقَاسَمَهُمَا » قال عمرو : قلت

للحسن؛ فهل صدقاً في ذلك؟ فقال الحسن : مَعَادَ اللّٰه ، لو صدَّقاهُ لكانا من الكافرين . ووجه السؤال : أنه كيف يلزم هذا التكفير بتقدير أن يُصدَّقا إبليس في ذلك القول؟

والجوابُ : ذكروا في تقدير ذلك التكفير أنَّه عليه الصَّلَاة والسَّلَام لو صدق إبليس في الخلود ، لكان ذلك يوجب إنكار البعث والقيامة وأنه كفر . ولقائل أن يقول : لا نسلمُ أنه يلزم من ذلك التصديق حصولُ الكفر ، وبيانه من وجهين :

الأول : أن لفظ الخلودِ مَحْمُولٌ على طولِ المُكثِّ لا على الدَّوامِ ، فاندفع ما ذكره .

والثاني : هَبْ أَنَّ الخُلُودَ مُقَسَّرٌ بالدَّوامِ إِلَّا أَنَّا لَا نَسْلَمُ أَنَّ اعْتِقَادَ الدَّوامِ يُوجِبُ الكُفْرَ ، وتَقْرِيرُهُ : أَنَّ العِلْمَ بأنه تعالى هل يُمِيتُ هذا المكلف ، أو لا يُمِيتُهُ؟ علم لا يحصل لا من دليل السَّمْعِ ، فلعله تعالى ما يَبَيِّنُ في وقت آدم - عليه الصَّلَاة والسَّلَام - أَنَّهُ يُمِيتُ الخلق ، ولمَّا لم يُوجِدِ الدَّلِيلَ السَّمْعِيَّ بأن آدم - عليه الصَّلَاة والسلام - لا يجوز له دوام البقاء فهذا السَّببِ رَغِبَ فيه ، وعلى هذا التَّقديرِ فالسُّؤالُ غير لازم .

السُّؤالُ الرَّابِعُ : قد ثبت بما سبق أَنَّ آدمَ وحوَّاءَ - عليهما السَّلَامُ - لو صدقا إبليس فيما قال لم يلزمُ تكفيرُهُمَا فهل يقولون : إنَّهُمَا صدَّقاهُ فيه قطعاً؟ أو لم يحصل القطعُ ، فهل يقولون : إنَّهُمَا ظَنَّا أن الأمر كما قال ، أو ينكرون هذا الظنَّ أيضاً .

فالجوابُ : أَنَّ المحقِّقين أُنكروا حصولَ هذا التصديق قطعاً وظناً كما نجد أنفسنا عند الشَّهْوَةِ ، نقدُّمُ على الفعلِ إذا زينَ لنا الغير ما نشتهيهِ ، وإن لم نعتقد الأمر كما قال .

السُّؤالُ الخَامِسُ : قوله : { إِلَّا أَن تَكُونَا مَلَائِكَةً أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ } هذا التَّرغِيبُ ، والتَّطْمِئِنُّ وقع بمَجْمُوعِ الأمرين ، أو بأحدهما؟ والجوابُ : قال بعضهم : التَّرغِيبُ في مجموع الأمرين؛ لأنَّهُ أدخل في التَّرغِيبِ . وقيل : بل هُوَ عَلَى ظاهره على طريق التَّخْيِيرِ .

(7/298)

وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ (21)

قوله : « وَقَاسَمَهُمَا » المفاعلة هنا يحتمل أن تكونَ على بابها فقال الرَّمَحْسَرِيُّ : « كَأَنَّهُ قَالَ لَهَا : أَقْسِمُ لَكُمَا إِنِّي لَمِنَ النَّاصِحِينَ ، وقال له : أَتَقْسِمُ بِاللَّهِ أَنْتَ إِنَّكَ لَمِنَ النَّاصِحِينَ لَنَا فَجَعَلَ ذَلِكَ مُقَاسِمَةً بَيْنَهُمَا ، أو أقسم لهما بالنَّصِيحَةِ ، وأقسما له بقبولها ، أو أخرج قسم إبليس على وزن المفاعلة؛ لأنَّهُ اجْتَهَدَ فِيهَا اجْتِهَادَ الْمُقَاسِمِ » .

وقال ابنُ عطية : « وَقَاسَمَهُمَا » أي : حَلَفَ لَهَا ، وهي مفاعلة إذ قَبُولُ المحلوف له ، وإقباله على معنى اليمين كالقسم وتقريره : وإن كان بآديء الرَّأْيِ يعطي أنها من واحد ويحتمل أن « فاعل » بمعنى « أفعل » كَبَاعَدْتَهُ ، وأَبَعَدْتَهُ ، وذلك أن قوله الحَلْفِ إِنَّمَا كان من إبليس دونهما ، وعليه قول خالد بن زهير : [الطويل]

2431 - وَقَاسَمَهَا بِاللَّهِ جَهْدًا لَأَنْتُمْ ... أَلَدُّ مِنَ السَّلْوَى إِذَا مَا تَشَوَّرَهَا

قال قتادة : حلف لهما بالله حتى خَدَعَهُمَا ، وقد يُخَدَعُ الْمُؤْمِنُ بالله .
{ إِيَّيْ لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ } أي : قال إبليس : إِيَّيْ حَلَفْتَ قَبْلِكُمَا ، وَأَنَا أَعْلَمُ
أَحْوَالًا كَثِيرَةً مِنَ الْمَصَالِحِ وَالْمَفَاسِدِ ، لَا تَعْرِفَانَهَا ، فَاُمْتِثِلَا قَوْلِي أُرْسِدَكُمَا ،
وَإِبْلِيسُ أَوَّلُ مَنْ خَلَفَ بِاللَّهِ كَاذِبًا ، فَلَمَّا حَلَفَ ظَنَّ آدَمَ أَنَّ أَحَدًا لَا يَحْلِفُ بِاللَّهِ
إِلَّا صَادِقًا فَاغْبِرْ بِهِ .

قوله : { إِيَّيْ لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ } يجوز في « لَكُمَا » أن تتعلق بما بعده على
أن « أل » معرفة لا موصولة ، وهذا مذهبُ أَبِي عَثْمَانَ ، أو على أَنَّهَا موصولة ،
ولكن تُسَوِّمُ فِي الظَّرْفِ وَعَدْلِيهِ مَا لَا يَتَسَامَحُ فِي غَيْرِهِمَا اتِّسَاعًا فِيهِمَا
لدورانهما في الكلام ، وهو رأيُ بَعْضِ البَصْرِيِّينَ ، وَأُنشِدَ : [الرجز]
2432 - رَبِّيئُهُ حَتَّى إِذَا هَمَّ عَدَدًا ... كَانَ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أُجْلَدًا
ف « بِالْعَصَا » متعلقٌ بأجلدا وهو صلةٌ أَنْ ، أو أن ذلك جائزٌ مطلقاً ، ولو في
المفعول به الصريح ، وهو رأي الكوفيين وأنشدوا : [الكامل]

2433 - وَشِفَاءُ عَيْكِ خَابِرًا أَنْ تَسْأَلِي
أي : أن تسألِي خَابِرًا ، أو أَنَّهُ متعلقٌ بمحذوف على البيان أي : أعني لَكُمَا
كقولهم : سُفِيًا لَكَ ، وَرَعِيًا ، أو تعلقَ بمحذوف مدلولٌ عليه بِصِلَةِ أَلِ أَي : إِيَّيْ
تَاصِحٌ لَكُمَا ، ومثل هذه الآية الكريمة : { إِيَّيْ لِعَمَلِكُمْ مِّنَ الْقَالِينَ } [الشعراء
: 168] ، { وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ } [يوسف : 68] .
وجعل ابن مالك ذلك مطرداً في مسألة أَلِ الموصولة إذا كانت مجرورة ب «
من » .

وَبَصَحَ يَتَعَدَّى لَوَاحِدٍ تَارَةً بِنَفْسِهِ ، وَتَارَةً بِحَرْفِ الجَرِّ ، ومثله سَكَرَ ، وقد تقدَّم ،
وَكَالَ ، ووزن . وهل الأصلُ التَّعَدَّى بِحَرْفِ الجَرِّ وَالتَّعَدَّى بِنَفْسِهِ ، أو كلُّ منهما
أصلٌ؟ الرَّاجِحُ التَّالِيُ .

وزعم بعضهم أَنَّ المفعول في هذه الأفعال محذوفٌ ، وَأَنَّ المجرور باللام هي
التَّائِي ، فإذا قُلْتَ : تَصَحَّتْ لِرَبِّدٍ فَالتقديرُ : نَصَحْتُ لِرَبِّدٍ الرَّأْيِ ، وكذلك شَضَكَرَ
له صنيعه وِكَلْتُ له طعامه وَوَرَزْتُ له متاعه فهذا مذهبُ رابع .

(7/299)

وقال الفراءُ : « العَرَبُ لَا تَكَادُ تَقُولُ : تَصَحَّتْكَ ، إِنَّمَا يَقُولُونَ تَصَحَّتْ لَكَ وَأَنْصَحُ
لَكَ » ، وقد يجوز نصحتك . قال النابغة : [الطويل]

2434 - تَصَحَّتْ بَيْنِي عَوْفٍ فَلَمْ يَتَقَبَّلُوا ... رَسُولِي وَلَمْ تَنْجَحْ لَدَيْهِمْ رَسَائِلِي
وهذا يقوِّي أَنَّ اللامَ أصلٌ .

والتَّصْحُ : بَدَلُ الجُهْدِ فِي طَلْبِ الخَيْرِ خَاصَّةً ، وَضِدُّهُ العِشُّ .
وَأَمَّا « تَصَحَّتْ لِرَبِّدٍ ثوبه » فمتعدِّ لاثنين ، لأحدهما بنفسه وللثاني بحرفِ الجَرِّ
بِاتِّفَاقٍ ، وَكَانَ التَّصْحُ الَّذِي هُوَ بَدَلُ الجُهْدِ فِي الخَيْرِ مَأْخُودٌ مِنْ أَحَدٍ مَعْنِيَيْنِ : أَمَّا
مَنْ تَصَحَّ أَي أَخْلَصَ وَمَنْه : تَاصِحٌ العِسلُ أَي خَالِصُهُ ، فمعنى تَصَحَّه : أَخْلَصَ لَهُ
الوُدَّ ، وَإِنَّمَا مَنْ تَصَحَّتْ الجِلْدُ وَالتَّوْبُ إِذَا أَحْكَمْتَ خِيَاطَتَهُمَا ، وَمِنْهُ التَّاسِخُ
لِلخِيَاطِ وَالتَّصَاخُ لِلخِيَطِ ، فمعنى تَصَحَّه أَي : أَحْكَمَ رَأْيَهُ مِنْهُ .

ويقال : تَصَحَّه نُصُوحًا وَتَصَاخَةً قَالَ تَعَالَى : { تَوْبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَّصُوحًا }
[التحريم : 8] بضمِّ التَّوْبِ فِي قِرَاءَةِ أَبِي بَكْرٍ ، وَقَالَ الشَّاعِرُ فِي « تَصَاخَةٍ
» : [الطويل]

2435 - أَحْبَبْتُ حُبًّا خَالَطَتْهُ نَصَاحَةٌ
وذلك كدُّهُوبٍ ، وذهابٍ .

(7/300)

فَدَلَّاهُمَا بِغُرُورٍ فَلَمَّا ذَاقَا الشَّجَرَةَ بَدَتْ لَهُمَا سَوْآتُهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا
مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ وَتَادَاهُمَا رَبُّهُمَا أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَنْ تِلْكَ الشَّجَرَةِ وَأَقُلُّ لَكُمَا إِنَّ
الشَّيْطَانَ لَكُمَا عَدُوٌّ مُبِينٌ (22)

« الباء » للحال أي : مصاحبين للغرور ، أو مصاحباً للغرور فهي حال : إمَّا من
الفاعل ، أو من المفعول ويجوز أن تكون الباء سببية أي : دَلَّاهُمَا بسببِ أَنْ
عَرَّهُمَا .

والغُرُورُ : مصدرٌ حُذِفَ فَاعِلُهُ ومفعوله ، والتقديرُ : يَغُرُّوهُ إِيَّاهُمَا وقوله : «
فَدَلَّاهُمَا » يحتملُ أن يكون من التَّدْلِيَةِ من معنى دَلَّ دَلَّوهُ فِي البِئْرِ ، والمعنى
أطمعهما .

قال أبو منصور الزَّهْرِيُّ : لهذه الكلمة أصلان :
أحدهما : أن يكون أصلُهُ أن الرَّجُلَ العَطَشَانَ يُدْلِي رِجْلَهُ فِي البِئْرِ لِيَأْخُذَ المَاءَ ،
فلا يَجِدُ فِيهَا ماءً فوضعت التَّدْلِيَةَ موضعَ الطمَعِ فيما لا فائدة فيه ، يقالُ : دَلَّاهُ :
إذا أَطْمَعَهُ .

قال أبو جندب : [الوافر]
2436 - أَحْصُ فَلَآ أَجِيرٌ وَمَيِّ أجزءه ... فَلَيْسَ كَمَنْ تَدَلَّى بِالغُرُورِ
وأن تكون من الدَّالِّ ، والدَّالَّةِ ، وهي الجُرْأَةُ [أي] : فَجَرَّاهُمَا قال : [الوافر]
2437 - أَظُنُّ الجَلْمُ دَلَّ عَلَيَّ قَوْمِي ... وَقَدْ يُسْتَجْهَلُ الرَّجُلُ الحَلِيمُ
وعلى الثاني [يكون] الأصل دَلَّاهُمَا ، فاستثقل توالي ثلاثة أمثال فابدلت
الثالث حرف لين كقولهم : تَطَنَّبْتُ فِي تَطَنَّبْتُ ، وَقَصَّيْتُ أَطْقَارِي فِي قَصَّصْتُ .
وقال : [الرجز]

2438 - تَقَصَّيَ البَازِي إِذَا البَازِي كَسَرَ ... فصل في معنى « فدلاهما بغرور »
قال ابن عباسٍ « فَدَلَّاهُمَا بِغُرُورٍ » أي غرهما باليمين وكان آدمُ يظنُّ أَنَّ أَحَدًا لا
يُحْلِفُ كاذبًا بالله . وعن ابن عمر أَنَّهُ كَانَ إِذَا رَأَى مِنْ عبيده طاعةً وحسن صلاة
أَعْتَقَهُ فكَانَ عبيدُهُ يفعلون ذلك طلباً لِلعِتْقِ ف قيل له إِنَّهُمْ يَخْدَعُونَكَ فقال : من
خَدَعَنَا بالله! انخدعنا له .

قيل معناه ما زال يخدعه ، ويكلمه بزخرف من القول باطل .
وقيل حطَّاهُمَا مِنْ مَنْزِلَةِ الطَّاعَةِ إِلَى حالةِ المَعْصِيَةِ ، ولا يكونُ الدلوى إلا من
علوِّ إلى أسْفَلِ .

قوله : { فَلَمَّا ذَاقَا الشَّجَرَةَ } « الدُّوقُ » وجود الطَّعْمِ بالقَمِّ ، ويعبر به عن
الأكل وقيل : الدُّوقُ مَسُّ الشَّيْءِ باللسانِ ، أو بالقَمِّ يُقَالُ فِيهِ : ذَاقَ يَذُوقُ ذُوقًا
مثل صَامَ ، يَصُومُ صَوْمًا ، وَتَامَ يَتَامُ تَوْمًا .
وهذه الآية تدل على أنهما تناولا البِئْرَ قَصْدًا إلى معرفة طعمي ، ولولا أَنَّهُ تَعَالَى
ذَكَرَ فِي آيةٍ أُخْرَى أَنَّهُمَا أَكَلَا مِنْهَا لكان ما في هذه الآية لا يدلُّ على الأكل؛ لأنَّ
الدَّائِقَ قد يكونُ دَائِقًا مِنْ دُونَ أَكَلِ .

قوله : { بَدَتْ لَهُمَا سَوْآتُهُمَا } أي ظهرت عَوْرَتُهُمَا وزال اللباسُ عنهما .
روي عن ابن عباس أَنَّهُ قال : قبل أن ازدردا أخذتها العقوبة وظهرت لهما

عورتها ، وتهافت لباسها حتى أَبْصَرَ كُلُّ واحدٍ منهما ما وُورِيَ عنه من عَوْرَةِ صاحبه فكأنَّ لا يريان ذلك .
 قوله « وَطَفِقًا » طَفِقَ من أفعال الشُّرُوع كَأَخَذَ وجعل ، وأُنْبِئًا وَعَلَّقَ وهبَّ وانبرى ، فهذه تَدُلُّ علي التَّبَسُّسِ بِأَوَّلِ الْفِعْلِ ، وحكمها حكم أفعال المُقَارَبَةِ من كون خيرها لا يكون غلاً مُضَارِعاً ، ولا يجوز أن يقترب ب « أن » لمنافاتها لها ؛ لأنها للشُّرُوع وهو حال و « أن » للاستقبال ، وقد يقع الخبرُ جملة اسمية كقوله [الوافر] :

(7/301)

2439 - وَقَدْ جَعَلَتْ قُلُوصُ بَنِي سَهَيْلٍ ... مِنَ الْأَكْوَارِ مَرْتَعَهَا قَرِيبٌ
 وشروطية ك « إذا » كقوله عمر : « فَجَعَلَ الرَّجُلُ إِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَخْرُجَ
 أَرْسَلَ رَسُولًا » .
 ويقال طَفِقَ بفتح الفاء وكسرهما ، وطَفِقَ بالياء الموحدة أيضاً ، والألف اسمها ،
 و « يُخَصِّفَانِ » حَبْرَهَا .
 وقرأ أبو السَّمَالِ : « وَطَفِقًا » بفتح الفاء . وقرأ الرَّهْرِيُّ : « يُخَصِّفَانِ » بضم
 حرف المضارعة من أَحْصَفَ وهي تحتمل وجهين :
 أحدهما : أن يكون أَفْعَلَ بمعنى فَعَلَ .
 والثاني : أن تكون الهمزة للتَّعْدِيَةِ ، والمفعول على هذا مَحْدُوفٌ ، أي :
 يُخَصِّفَانِ أَنْفُسَهُمَا ، أي : يَجْعَلَانِ أَنْفُسَهُمَا خَاصِفَيْنِ .
 وقرأ الحَسَنُ ، والأَعْرَجُ وَمُجَاهِدٌ وَابْنُ وَثَّابٍ « يُخَصِّفَانِ » بفتح الياء وكسر
 الخاء ، والصاد مشدودة ، والأصلُ يُخَصِّفَانِ ، فادغمت النَّاءُ في الصَّادِ ، ثم
 أُتْبِعَتِ الْخَاءُ لِلصَّادِ فِي حَرَكَتِهَا ، وسيأتي نظيرُ هذه القراءة في « يونس » و «
 يس » نحو { يَهْدِي } [يونس : 35] و { يَخْصُمُونَ } [يس : 49] .
 وروى مَحْبُوبٌ عن الحسن كذلك إِلَّا أَنَّهُ فَتَحَ الْخَاءَ ، فلم يُتْبِعْهَا لِلصَّادِ وهي
 قراءة يعقوب وابن بُرَيْدَةَ .
 وقرأ عبد الله « يُخَصِّفَانِ » بضم الياء والحاء وكسر الصَّادِ مشدودة وهي من «
 حَصَفَ » بالتشديد ، إِلَّا أَنَّهُ أُتْبِعَ الْخَاءَ لِيَاءِ قَبْلِهَا فِي الْحَرَكَةِ ، وهي قراءة
 عَسِيرَةُ النَّطْقِ .
 وَيَدُلُّ عَلَ أَنَّ أَصْلَهَا مِنْ حَصَفَ بِالتَّشْدِيدِ قِرَاءَةٌ بَعْضُهُمْ « يُخَصِّفَانِ » كَذَلِكَ ، إِلَّا
 أَنَّهُ بَفَتْحِ الْخَاءِ عَلَى أَصْلِهَا .
 و « الخصفُ » : الخَزْرُ فِي النَّعَالِ ، وهو وَعَ طَرِيقَةٌ عَلَى أُخْرَى وَخَزْرُهُمَا ،
 وَالْمُخَصِّفُ : مَا يُخَصِّفُ بِهِ ، وهو الْإِشْفَى .
 قال رُوَيْبَةُ : [الكامل]

2440 - ... أَنْفِهَا كَالْمُخَصِّفِ
 وَالْحَصْفَةُ أَيْضًا : الْخُلَّةُ لِلنَّمْرِ ، وَالْحَصْفُ : التِّيَابُ الْعَلِيظَةُ ، وَحَصَفْتُ الْحَصْفَةَ :
 تَسَجَّنْتُهَا ، وَالْأَخْصَفُ : الْحَصِيفُ طَعَامٌ يَبْرُقُ ، وَأَصْلُهُ أَنْ يُوَضَّعَ لَبَنٌ وَنَحْوُهُ فِي
 الْحَصْفَةِ فَيَتَلَوَّنُ بِلَوْنِهَا .

وقال العباسُ يمدحُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : [المنسرح]

2441 - . . . طِبَّتْ فِي الظَّلَالِ وَفِي ... مُسْتَوْدَعٍ حَيْثُ يُخَصِّفُ الْوَرَقُ

يشير إلى الجَنَّةِ أَيْ حَيْثُ يَخْرُزُ ، وَبِطَابِقِ بَعْضِهَا فَوْقَ بَعْضٍ .

فصل

قال المُفسِّرون : جعلَا يَخْصِفَانِ وبرقعانِ وبلزقانِ وبصلانِ عليهما من ورق الجنة ، وهو ورق التين حتى صار كهيئة الثوب .
قال الرَّجَّاحُ : يجعلان ورقةً على وقرةٍ لِيَسْتُرَ سَوْءَاتِهِمَا .
وروى أَبِي بِنُ كعب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كان آدمُ طوالاً كأنه تحلُّه سحق كثيره شَعْر الرَّأسِ ، فلما وقع بالخطيئة بدت له سواته ، وكان لا يراها فأنطلق هارباً في الجنة ، فعرضت له شجرة من شجر الجنة فحبسته بشعره فقال لها أرسيليني؛ قالت : لستُ بمُرسلتك ، فتأداهُ رَبُّهُ : يا آدمُ أين تفرُّ قال : لا يا رب ، ولكني استحييتك »
وفي الآية دليل على أن كَشَفَ العَوْرَةَ قبيحٌ من لدن آدم ، ألا ترى أنَّهما كيف بادرا إلى السُّرِّ ، لما تقرَّر في عقلمَا من قُبْحِ كَشَفِ العورة .

(7/302)

قوله : « عليهما » قال أبو حيان : الأولى أن يعود الضميرُ في « عليهما » على عَوْرَتَيْهِمَا ، كأنه قيل : يَخْصِفَانِ على سَوْءَاتِيهِمَا ، وعاد بضمير الاثنين؛ لأنَّ الجمع بُرَادُ بن اثنان .

ولا يجوزُ أن يعود الضميرُ على آدمَ وحواءَ؛ لأنه تقرَّر في علم العربية أنه لا يتعدَّى من فعل الظاهرِ والمُضْمِرِ المتصل إلى الضمير المتصل إلى الضمير المتصل المنصوب لفظاً أو محلاً في غير باب « ظنَّ » ، و « قعدَ » و « عدمَ » ، و « وجدَ » لا يجوزُ زيد ضربه ، ولا صرَبُهُ زيد ، ولا زَيْدٌ مَرَّ به ، ولا مَرَّ به زيدٌ ، فلو جعلنا الضميرَ في « عَلَيَّهِمَا » عائداً على آدم وحواءَ للزم من ذلك تعدِّي يَخْصِفُ إلى الضميرِ المنصوبِ محلاً ، وقد رفع الضمير المتصل ، وهو الألف في « يَخْصِفَانِ » ، فإن أخذ ذلك على حذفٍ مضافٍ مراد؛ جاز ذلك ، تقديره : يَخْصِفَانِ على بَدَتَيْهِمَا .

قال شهابُ الدين : ومثل ذلك فيما ذكر { وهزي إيلك } [مريم : 25] .
{ واضمم إيلك جناحك } [القصص : 32] .

وقول الشاعر : [المتقارب]

2442 - هَوْنٌ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأُمُورَ ... يَكْفُ الْإِلَهَ مَقَادِيرُهَا

وقوله : [الطويل]

2443 - دَعُ عَنكَ تَهَباً صَبِيحاً فِي حَجَرَاتِهِ ... وَلَكِنَّ حَدِيثاً مَا حَدِيثُ الرَّوَاجِلِ

قوله : « مِنْ وَرَقٍ » يحتملُ وَجْهَيْنِ :

أن تكون « مِنْ » لابتداء الغاية وأن تكون للتبعية . ؟

و « تَادَاهُمَا رَبَّهُمَا » لم يصرِّح هنا باسم المنادى للعلم به .

وقوله : « أَلَمْ أَنهَكُمَا » يجوزُ أن تكون هذه الجملةُ التقديريةُ مفسدة للنداء لا محلَّ لها ويحتمل أن يكونَ تَمَّ قولَ مَحْدُوفٍ ، هي مَعْمُولَةٌ له أي : فقال : لم أَنهَكُمَا .

وقال بعضهم : هذه الجملةُ في محلِّ تَهْبٍ بقول مُقدِّر ذلك القولُ حال تقديره : وناداهما قائلاً ذلك و « لَكُمَا » متعلقٌ ب « عَدُوٌّ » لما فيه من معنى الفِعْلِ ، ويجوز أن تكون متعلقة بمَحْدُوفٍ على أنها حالٌ من « عَدُوٌّ » ؛ لانتها تأخرتُ لجاز أن تكون وصفاً .

فصل في قوله « أَلَمْ أَنهَكُمَا »

معنى قوله : { أَلَمْ أَنهَكُمَا عَن تِلْكَ الشَّجَرَةِ } يعني : عن الأكلِ منها وأقل

لَكَمَا : إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكَمَا عَدُوٌّ مُبِينٌ .
قال ابن عباس : بَيْنَ الْعَدَاوَةِ حَيْثُ أَبِي السُّجُودِ وَقَالَ : { لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ } [الأعراف : 16] .

(7/303)

قَالَ رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ (23)

قوله : { قَالَ رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا } : ضررناها بالمعصية ، وتقدم تفسيرها في سورة البقرة ، وأنها تدلُّ على صدور الذنب منه عليه الصلاة والسلام ، إلا أننا نقول : هذا الذنب إنما صدر عنه قبل النبوة .

وفي قوله : { قَالَ رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا } فائدة : حذف حرف النداء هنا تعظيم المتأدي ، وتنزيهه .

قال مكِّي : كثر نداءُ الرَّبِّ بحذف « يا » من القرآن ، وعلَّةُ ذلك أن في حذف « يا » من نداء الرَّبِّ معنيَ التعظيم والتنزيه ؛ وذلك أن النداء فيه طرف من معنى الأمر ؛ لأنك إذا قلت : يا يزيدُ فمعناه : تعالا يا يزيدُ أدعوك يا يزيدُ ، فحذفت « يا » من نداء الرَّبِّ ليزول معنى الأمر يونقص ، لأن « يا » تُؤكده ، وتُظهر معناه ، فكان في حذف « يا » الإجلال ، والتعظيم ، والتنزيه .

قوله : { وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا } هذا شرطٌ حذف جوابه لدلالة جواب القسم المقدر عليه ، فإن قيل : حرف الشرط لام التوطئة للقسم مقدره كقوله : { وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ } [المائدة : 73] ويدلُّ على ذلك كثرةُ ورؤد لام التوطئة قبل أداة الشرط في كلامهم . وتقدم إعراب ما بعد ذلك في البقرة .

(7/304)

قَالَ اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ (24)

وهذا خطابٌ يجب أن يتناول الثلاثة الذين تقدم ذكرهم وهم : آدم ، وحواء ، وإبليس ، فالعداوة ثابتة بين الإنس والجن ، لا تزول البتة .

(7/305)

قَالَ فِيهَا تَحْيَوْنَ وَفِيهَا تَمُوتُونَ وَمِنْهَا تُخْرَجُونَ (25)

الكِتَابِيَةُ عَائِدَةٌ إِلَى الْأَرْضِ الْمَذْكُورَةِ فِي قَوْلِهِ : { وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ } [الأعراف : 24] .

وقرأ الأخوان وابنُ ذكوان « تُخْرَجُونَ » هنا ، وفي الجاثية [35] { فاليوم لا يُخْرَجُونَ مِنْهَا } ، وفي الزخرف [11] : { وَكَذَلِكَ تُخْرَجُونَ } ، وفي أول الروم [19] : { وَكَذَلِكَ تُخْرَجُونَ وَمِنْ آيَاتِهِ } قرءوا الجميع مبنياً للفاعل ،

والباقون قرعوه مبنياً للمفعول ، وفي أوّل الرُّوم خلاف عن ابن ذكوان ، واحترزنا بأوّل الروم [25] عن قوله : { إِذَا أَنْتُمْ تُخْرَجُونَ } [فَإِنَّهُ قَرَأَ] مبنياً للفاعل . من غير خلاف ، ولم يذكر بعضهم موافقة ابن ذكوان للأخوين في الجاثية . والقراءتان واضحتان .

(7/306)

يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُؤَارِي سَوْآتِكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ذَلِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذَكَّرُونَ (26)

في نظم الآية وجهان :
أحدهما : أَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا بَيَّنَّ اللَّهُ أَمْرَ آدَمَ وَحَوَاءَ بِالْهُبُوطِ إِلَى الْأَرْضِ ، وَجَعَلَ الْأَرْضَ لِهَمَا مُسْتَقَرًّا بَيْنَ بَعْدِهِ أَنَّهُ تَعَالَى أَنْزَلَ كُلَّ مَا يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ فِي الدُّنْيَا ، وَمِنْ جَمَلَةٍ مَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي الدِّينِ وَالدُّنْيَا اللَّبَاسَ .
والثاني : أَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا ذَكَرَ وَاقِعَةَ آدَمَ فِي انْكَشَافِ الْعَوْرَةِ ، وَأَنَّهُ كَانَ يَخْصِفُ الْوَرِقَ عَلَى عَوْرَتَيْهِمَا ، أَتْبَعَهُ بِأَنَّ بَيَّنَّ أَنَّهُ خَلَقَ اللَّبَاسَ لِلخَلْقِ ، لِيَسْتَرُوا بِهِ عَوْرَتَهُمْ ، وَنَبِهَ بِتَكْوِينِ الْأَشْيَاءِ الَّتِي يَخْصُلُ مِنْهَا اللَّبَاسُ ، فَصَارَ كَأَنَّهُ تَعَالَى أَنْزَلَ اللَّبَاسَ أَي : أَنْزَلَ أَسْبَابَهُ ، فَعَبَّرَ بِالسَّبَبِ عَنِ الْمُسَبَّبِ .
وقيل : معني « أَنْزَلْنَا » أَي : خَلَقْنَا لَكُمْ .
وقيل : كُلُّ بَرَكَاتِ الْأَرْضِ مَنْسُوبَةٌ إِلَى السَّمَاءِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : { وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ } [الْحَدِيدَ : 25] وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ الْحَدِيدُ مِنَ الْأَرْضِ ، وَقَوْلُهُ : { وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِّنَ الْأَنْعَامِ ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ } [الزمر : 6] .
وسبب نزول هذه الآية أَنَّهُمْ كَانُوا يَطُوفُونَ بِالْبَيْتِ عُرَاءً ، وَيَقُولُونَ : لَا نَطُوفُ فِي ثِيَابٍ عَصِينَا اللَّهُ فِيهَا ، فَكَانَ الرَّجَالُ يَطُوفُونَ بِالنَّهَارِ ، وَالنِّسَاءُ بِاللَّيْلِ عُرَاءً . قَالَ قَتَادَةُ .

كانت المرأة تطوف ، وتضع يديها على فرجها ، وتقول : [الرجز]
2444 - أَلْيَوْمَ يَبْدُوا بَعْضُهُ أَوْ كُلُّهُ ... وَمَا بَدَا مِنْهُ فَلَا أَجْلَهُ
فَأَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِالسُّتْرِ فَقَالَ : { لِبَاسًا يُؤَارِي سَوْآتِكُمْ } يستر عوراتكم ، واحدتها سَوْءَةٌ ، سَمَّيْتُ بِهَا ؛ لِأَنَّهُ يَسُوءُ صَاحِبَهُ انْكَشَافُهَا ، فَلَا يَطُوفُ عَارِيًا .
قوله : « يُؤَارِي » : فِي مَجَلٍّ نَصَبٍ صِفَةٌ لِ « لِبَاسًا » .
وقوله : « وَرِيشًا » يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ عَطَفِ الصِّفَاتِ ، وَالْمَعْنَى : وَصِفَ اللَّبَاسَ بِشَيْئَيْنِ : مَوَارَاةِ السَّوْءَةِ ، وَعَبَّرَ عَنْهَا بِالرِّيشِ لِأَنَّ الرِّيشَ زِينَةٌ لِلطَّائِرِ ، كَمَا أَنَّ اللَّبَاسَ زِينَةٌ لِلْأَدَمِيِّينَ ، وَلِذَلِكَ قَالَ الرَّمَحَشَرِيُّ : « وَالرِّيشُ لِبَاسُ الرِّبَّةِ ، اسْتَعِيرَ مِنْ رِيشِ الطَّيْرِ ؛ لِأَنَّهُ لِبَاسُهُ وَزِينَتُهُ » .
ويحتمل أن يكون من باب عطف الشيء على غيره أي : أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسِينَ ، لِبَاسًا مَوْصُوفًا بِالمُورَاةِ ، وَلِبَاسًا مَوْصُوفًا بِالرِّبَّةِ ، وَهَذَا اخْتِيَارُ الرَّمَحَشَرِيِّ ، فَإِنَّهُ قَالَ بَعْدَ مَا حَكَيْتَهُ عَنْهُ أَنْفًا : « أَي : أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسِينَ ، لِبَاسًا يُؤَارِي سَوْآتِكُمْ ، وَلِبَاسًا يُرِيَّتُكُمْ ؛ لِأَنَّ الرِّبَّةَ غَرَضٌ صَحِيحٌ كَمَا قَالَ تَعَالَى : { لِيَتَرَكَّبُوهَا وَزِينَتَهُ } [النحل : 8] { وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ } [النحل : 6] وَعَلَى هَذَا ، فَالْكَلَامُ فِي قُوَّةِ حَذْفِ مَوْصُوفٍ ، وَإِقَامَةِ صِفَتِهِ مُقَامَهُ ، وَالتَّقْدِيرُ : وَلِبَاسًا رِيشًا أَي : ذَا رِيشٍ » .

فصل في وجوب ستر العورة

قال القُرْطُبِيُّ : استدللَّ كثير من العلماء بهذه الآية على وجوب ستر عَوْرَاتِهِمْ ، وذلك يدلُّ على الأمر بالسُّتْرِ ، ولا خلاف في وجوب سِتْرِ العَوْرَةِ .
واختلفوا في العَوْرَةِ ما هي؟ فقال ابنُ أبي ذئبٍ : هي القُبْلُ والذَّيْرُ فقط ، وهو قول أهل الظَّاهِرِ ، وابن أبي عَينَةَ والطَّبْرِيِّ لقوله تعالى : { لِبَاسًا يُؤَارِي سَوْءَاتِكُمْ } ، وقوله : { بَدَتْ لَهُمَا سَوْءَاتُهُمَا } [الأعراف : 22] ، وقوله : { لِيُرِيَهُمَا سَوْءَاتِكُمْ } [الأعراف : 27] .
وفي البخاريِّ عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حَسَرَ الإزار عن قَعْدِهِ حَتَّى إِنِّي أَنْظُرُ إِلَى بَيَاضِ قَعْدِ تَبِيِّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(7/307)

وقال مالكٌ : « ليست السُّرَّةُ بعَوْرَةٍ ، وأكره له أن يَكْشِفَ قَعْدَهُ » .
وقال الشافعيُّ : « ليست السُّرَّةُ ولا الركبتان من العورة على الصحيح » .
وقال أبو بكر بنُ عبدِ الرَّحْمَنِ بنِ الحارث بن هشام : « كلُّ شيء من الحرة عورةٌ ، حتى طَقْرَهَا ، وهو حسن » .
وعن أحمد بنِ حنبلٍ : « وعورة الأمة ما بين السُّرَّةِ والرُّكْبَةِ وأم الولدِ أغلظ حالاً من الأمة » .
و « الرَّيشُ » فيه قولان :
أحدهما : أنه اسم لهذا الشيء المعروف .
والثاني : أنه مصدرٌ يقال : رَاشَهُ يَرِيشُهُ رِيشًا إذا جعل فيه الرَّيشَ ، فينبغي أن يكون الرَّيشُ مُشْتَرَكًا بين المصدر والعين ، وهذا هو التَّحْقِيقُ .
وقرأ عثمانُ وابن عباسُ والحسنُ ومجاهدٌ وقتادةٌ والسُّلَمِيُّ وعليُّ بنُ الحسينِ وابنه زيِّدٌ ، وأبو رجاء ، وَزِرُّ بنُ حبيشٍ وعاصمٌ ، وأبو عَمْرٍو - في رواية عنهما - : « وَرِيشًا » ، وفيها تاويلان :
أحدهما - وبه قال الرَّمَحْسَرِيُّ - : أنه جمعُ رِيشٍ ، فيكون كِشِيبٌ وَشِيبٌ ، وذيئٌ وذئابٌ ، وقِدْحٌ وقِدَاحٌ .
والثاني : أنه مصدرٌ أيضاً ، فيكون رِيشٌ وَرِيشٌ مصدرين ل « رَاشَهُ اللَّهُ رِيشًا وَرِيشًا » أي : أَنْعَمَ عَلَيْهِ .
وقال الزجاجُ : « هما اللَّبَاسُ ، فعلى هذا هما اسمان للشيء الملبُوسِ ، كما قالوا : لِبَسٌ ولباسٌ » .
وجوز الفراء أن يكون « رِيشٌ » جمع « رِيشٍ » ، وأن يكون مصدرًا فأخذ الرَّمَحْسَرِيُّ بأحد القولين ، وغيره بالخبر ، وأنشدوا قول الشاعر : [الوافر]
2445 - وَرِيشِي مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَعَكُمْ ... وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَا
روى تَعَلَّبٌ عن ابن الأعرابي قال : « كلُّ شيءٍ يعيشُ به الإنسانُ ، من متاعٍ ، أو مالٍ ، أو مأكولٍ ، فهو رِيشٌ وَرِيشٌ » وقال ابن السكيتِ : « الرَّبَاشُ مختص بالتيابِ ، والأثاثِ ، والرِّيشُ قد يُطلق على سائرِ الأموالِ » .
قال ابنُ عباسٍ ومجاهدٌ والصَّحَاكُ والسُّدِّيُّ : « وَرِيشًا يعني مالاً ، يقال تَرِيشُ الرَّجُلُ إِذَا تَمَوَّلَ » .
وقيل : الرَّيشُ : الجمالُ كام تقدَّم أي : ما يتجملون به من التِّيَابِ .
وقوله : { وَلباسُ التقوى } .
قرأ نافعٌ وابن عامرٍ والكسائيُّ : « لباسٌ » بالتَّصْبِ ، والباقون بالرَّفْعِ .
فالتَّصْبُ تَسْقًا على « لِبَاسًا » أي : أنزلنا لِبَاسًا مُوَارِيًا وزينةً ، وأنزلنا أيضاً

لباس النَّفْوَى ، وهذا يُقْوَى كَوْنَ « رِبْشاً » صفة ثانية لـ « لِبَاساً » الولي إذ لو أراد الله صفة لباس ثانٍ لأبرز موصوفه ، كما أبرزَ هذا اللباس المضاف للنَّفْوَى .
وأما الرَّفْعُ فمن حَمْسَةٍ أُوجِهَ :
أحدها : أن يكون « لِبَاسٌ » مبتدأ ، و « ذلك » مبتدأ ثانٍ و « خير » خبر الثاني ، والثاني وخبره خبر الأول ، والرَّابِطُ هنا اسم الإشارة ، وهو أحد الرَّوَابِطِ الحَمْسَةِ المتفق عليها ، ولنا رابط سادسٌ ، فيه خلاف تقدّم التنبيه عليه .

(7/308)

وهذا الوَجْهُ هو أُوجِهَ الأَعْرَابِ في هذه الآية الكريمة .
الثاني : أن يكون « لِبَاسٌ » خبر مبتدأ محذوف أي : وهو لِبَاسٌ ، وهذا قول أبي إسحاق ، وكانَّ المعنى بهذه الجملة التفسيرُ لِلْبَاسِ المُتَقَدِّمِ ، وعلى هذا ، فيكونُ قوله « ذَلِكَ » جملة أخرى من مبتدأ وخبر .
وقدَّره مكِّي بأحسن من تَقْدِيرِ الرَّجَّاحِ فقال : « وَسُئِرَ العورة لباس النَّفْوَى » .
الثالث : أن يكون « ذلك » فَضْلاً بين المبتدأ وخبره ، وهذا قَوْلُ الحَوْفِيِّ ، ولا نعلم أنَّ أحداً من النَّحَاةِ أَجَارَ ذلك ، إلاَّ أنَّ الواجِدِيَّ قال : [ومن قال] إن ذلك لَعُوٌّ لم يكن على قوله دلالة ؛ لأنَّه يجوز أن يكون على أحد ما ذكرنا .
قال شهابُ الدِّينِ : « فقوله » لَعُوٌّ « هو قريب من القول بالقُصْلِ لأنَّ القُصْلَ لا محلَّ له من الإعراب على قول جمهور التَّحْوِينِ من البصريين والكوفيين .
الرابع : أن يكون « لِبَاسٌ » مبتدأ و « ذلك » بَدَلٌ منه ، أو عطف بيان له ، أو نعت ، و « خيرٌ » خبره ، وهو معنى قول الرَّجَّاحِ وأبي عليٍّ ، وأبي بكر بن الأَثْبَارِيِّ ، إلاَّ أنَّ الحَوْفِيَّ قال : وأنا أرى ألاَّ يكون « ذلك » نعتاً لـ « لِبَاسٌ النَّفْوَى » ؛ لأنَّ الأسماء المبهمة أعرف ما فيه الألف واللام ، وما أضيف إلي الألف واللام ، وسبيل التَّعْتِ أن يكون مُساوياً للمنعوت ، أو أقلَّ منه تَعْرِيفاً ، فإنَّ كان قد تقدّم قول أحدٍ به فهو سهوٌ .
قال شهابُ الدِّينِ : أمَّا القَوْلُ به فقد قيل كما دَكَرْتُهُ عَنِ الرَّجَّاحِ والفارسي وابن الأَثْبَارِيِّ ، ونصَّ عليه أبو عليٍّ في « الحُجَّةِ » ، أيضاً وذكره الواجِدِيُّ .
وقال ابن عطية : « هو أنبل الأقوال » .
وذكر مكِّي الاحتمالات الثلاثة : أعني كَوْنَهُ بَدَلاً ، أو بياناً ، أو نعتاً ، ولكن ما بحثه الحَوْفِيُّ صحيحٌ من حيث الصَّنَاعَةِ ، ومن حيثُ إنَّ الصَّحِيحَ في ترتيب المعارف ما ذكر من كون الإشارات أعرف من ذي الأداة ؛ ولكن قد يُقَالُ : القائلُ بكونه تَعْتاً لا يجعله أعرف من ذي الألف واللام .
الخامس : جَوِّزَ أبو البقاء أن يكون « لِبَاسٌ » مبتدأ ، وخبره محذوف أي :
ولباسُ النَّفْوَى سائر عورتكم وهذا تَقْدِيرٌ لا حاجةَ إليه .
وإسنادُ الإنزالِ إلى اللباسِ : إمَّا لأنَّ « أَنْزَلَ » بمعنى « خَلَقَ » كقوله :
{ وَأَنْزَلْنَا الحَديدَ } [الحديد : 25] { وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ الأنعامِ ثَمَانِيَةَ أَرْوَاحٍ } [الزمر : 6] ، وإمَّا على ما يسمِّيه أهل العلم التدرج ، وذلك أنَّه يَنْزِلُ أَسْبَابُهُ ، وهي الماء الذي هو سَبَبٌ في نبات القُطْنِ والكِتَّانِ ، والمَرَعَى الذي تَأْكُلُهُ البَهَائِمُ ذوات الصُّوفِ والشَّعْرِ ، والوَبَرِ التي يَبْحَثُ منها الملايسُ ؛ ونحوه قول الشاعر : [الرجز]
2446 - أَقْبَلَ فِي المُسْتَنِّ مِنْ سَخَابِهِ ... أَسْنِمَةُ الأَبَالِ فِي رَبَابِهِ

فجعله جَائِيًّا لِلأَسْمَةِ التي للإبل مجازاً لَمَّا كان سبباً في تربيتها ، وقريب منه
قول الآخر : [الوافر]

(7/309)

2447 - إِذَا تَرَلَّ السَّمَاءُ بِأَرْضِ قَوْمٍ ... رَعَيْتَاهُ وَإِنْ كَانُوا عَصَابًا
وقال الرَّمَحْسَرِيُّ : جَعَلَ مَا فِي الأَرْضِ مَنْزِلًا مِنَ السَّمَاءِ؛ لِأَنَّهُ قَضَى تَمَّ وَكُتِبَ ،
ومنه { وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ الأَنْعَامِ بَئَانِيَّةً أَرْوَاجَ } [الزمر : 6] .
وقال ابن عطية : « وَأَيْضًا فَخَلَقَ اللهُ وَأَفْعَالَهُ ، إِنَّمَا هِيَ مِنْ عَلْوٍ فِي القَدْرِ
والمنزلة » ، وقد تقدّم الكلام عليه أول الآية .
وفي قراءة عبد الله وأبي « وَلِبَاسُ التَّقْوَى خَيْرٌ » بإسقاط « ذلك » وهي
مقوِّبة للقول بالفصل والبدل وَعَطْفِ البَيَانِ .
وقرأ النَّحْوِيُّ : « وَلِبُوسٌ » بِالْوَاوِ وَرَفَعَ السَّيْنِ . فَأَمَّا الرَّفْعُ فَعَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي
« لِبَاسٌ » ، وَأَمَّا « لِبُوسٌ » فَلَمْ يَعْينُهَا : هَلْ هِيَ بِفَتْحِ اللّامِ فَيَكُونُ مِثْلَ قَوْلِهِ
تعالى : { وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَكُمْ } [الأنبياء : 80] ؟ أَوْ بِضَمِّ اللّامِ عَلَى أَنَّهُ
جَمْعٌ ؟ وَهُوَ مُشْكَلٌ ، وَأَكْثَرُ مَا يُتَخَيَّلُ لَهُ أَنْ يَكُونَ جَمْعٌ لِبُوسٍ بِكسْرِ اللّامِ بِمَعْنَى
مَلْبُوسٍ .

قوله : { ذَلِكَ مِنْ آيَاتِ اللهِ } مبتدأ وخبر ، والإشارة به إلى جميع ما تقدّم من
إنزال اللباس والرّيش ولباس التقوى .

وقيل : بل هو إشارة لأقرب مذكور ، وهو لباس التقوى فقط .
فصل في المراد بـ « لباس التقوى »

اختلفوا في لباس التقوى ، فقيل : هو نفس الملبوس ، وقيل : غيره . وأما
الأوّل ففيه وجه :

أحدها : هو اللباس الموارى للسوءة ، وإمّا أعادته لله لأجل أن يخبر عنه بأنّه
خير ؛ لأنّ أهل الجاهليّة كانوا يتعبّدون بالعري في الطواف بالبيت ، فجرى هذا
التكرير مجرى قول القائل : « قد عرفتك الصّدق في أبواب البرّ ، ولاصّدق خير
لك من غيره » ، فيعيد ذكر الصّدق ليخبر عنه بذلك المعنى .

وثانيها : لباس التقوى هو الدُّرُوعُ والجواشن والمعافر ، وما يتقى به في
الحروب .

وثالثها : لباس التقوى ما يلبس لأجل إقامة الصلّة .

ورابعها : هو الصُّوفُ والتّيَابُ الحَشِيَّةُ التي يلبسها أهل الورع .
وأما القول الثّاني ، فيحمل لباس التقوى على المَجَازِ .

وقال قتادة والسّديّ وابن جرير : هو الإيمان .

وقال ابن عباس : هو العمل الصّالح .

وقال عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ والكلبيّ : السّمْتُ الحَسَنُ .

وقال الكلبيّ : العفافُ والتّوحيدُ ؛ لأنّ المؤمن لا تبدو عورته وإن كان غارياً من
الثياب ، والفاجر لا تزمال عورته مكشوفة وإن كان كاسياً .

وقال عروة بن الرّبير : هو خشية الدّم .

وقال الحسن وسعيد : هو الحياء ؛ لأنّه يبعث على التّقوى .

وإنما حمل لفظ اللباس على هذه المجازات ؛ لأنّ اللباس الذي يفيد التقوى
ليس إلاّ هذه الأشياء .

وقوله : « ذَلِكَ خَيْرٌ » قال أبو عليّ الفارسيّ : معناه : ولباس التقوى خير

لصاحبه إذا أخذ به ، وأقرب إلى الله تعالى مما خلق من اللباس والرياش الذي يتجمل به . وأضيف اللباس إلى التَّقْوَى ، كما أضيف إلى الجوع في قوله : { فَادَّاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ } [النحل : 112] .
وقوله : { ذَلِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ } أي : الدَّالَّة على فضله ورحمته على عباده ،
لعلهم يَذْكُرُونَ النِّعْمَةَ .

(7/310)

يَا بَنِي آدَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ الْجَنَّةِ يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوْآتِهِمَا إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْتَهُمْ إِنَّا جَعَلْنَا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ (27)

اعلم أنَّ المَقْصُود من ذكر قِصَصِ الْأَنْبِيَاءِ - عليهم الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - حصولُ الْعِبْرَةِ لِمَنْ يَسْمَعُهَا ، فالله - تعالى - لما دَكَرَ قِصَّةَ آدَمَ ، وَبَيَّنَّ فِيهَا شِدَّةَ عِدَاوَةِ الشَّيْطَانِ « كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ الْجَنَّةِ » ، وذلك لِأَنَّ الشَّيْطَانَ لما بلغ بكَيْدِهِ ، وَلُطْفِ وَسُوسَتِهِ إِلَى أَنْ قَدَرَ عَلَى إِفْقَاءِ آدَمَ فِي الزَّلَّةِ الْمَوْجِبَةِ لِأَخْرَاجِهِ مِنَ الْجَنَّةِ فَبَانَ يَقْدِرُ عَلَى أَمْثَالِ هَذِهِ الْمَضَارِّ فِي حَقِّ بَنِي آدَمَ أُولَى .
فقوله : « لَا يَفْتِنَنَّكُم » هو نهْيٌ لِلشَّيْطَانِ فِي الصُّورَةِ ، وَالْمُرَادُ تَهْيِئَةُ الْمَخَاطِبِينَ عَنْ مِتَابَعَتِهِ وَالْإِصْغَاءِ إِلَيْهِ ، وَالْمَعْنَى : لَا يَصْرِفَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ عَنِ الدِّينِ كَمَا فَتَنَ أَبَوَيْكُم فِي الْإِخْرَاجِ مِنَ الْجَنَّةِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ مَعْنَى ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ : { فَلَا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ } { أَعْرَافٍ : 2 } .
وقرأ ابن وَثَّابٍ وَإِبْرَاهِيمُ : « لَا يَفْتِنَنَّكُم » [بضم] حرف المضارعة من أَفْتَنَّهُ بِمَعْنَى حَمَلَهُ عَلَى الْفِتْنَةِ .

وقرأ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ : « لَا يَفْتِنَنَّكُم » بغير نون توكيدٍ .
قوله : « كَمَا أَخْرَجَ » : نعتٌ لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ أَي : لَا يَفْتِنَنَّكُمُ فِتْنَةً مِثْلَ فِتْنَةِ إِخْرَاجِ أَبَوَيْكُم . وَبِجُورٍ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ : لَا يُخْرِجَنَّكُمُ بِفِتْنَتِهِ إِخْرَاجًا مِثْلَ إِخْرَاجِ أَبَوَيْكُم .

و « أَبَوَيْكُم » واحدٌ أَبٌ لِلْمَذْكَرِ ، وَأَبَةٌ لِلْمُؤَنَّثِ ، فَعَلَى هَذَا قِيلَ « أَبَوَانِ » .

فصل في دحض شبهة من نسب المعاصي إلى الله
قال الكعبي : هذه حجة على من نسب المعاصي إلى الله تعالى ؛ لأنه تعالى نسب خروج آدم وحواء ، وسائر وجوه المعاصي إلى الشيطان ، وذلك يدل على أنه تعالى [بريء عنها ، فيقال له : لِمَ قُلْتُمْ أَنَّ كُونَ هَذَا الْعَمَلُ مَنْسُوبًا إِلَى الشَّيْطَانِ يَمْنَعُ مِنْ كَوْنِهِ مَنْسُوبًا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ؟] وَلِمَ لَا يَجُورُ أَنْ يَقَالَ إِنَّهُ تَعَالَى لَمَّا خَلَقَ الْقُدْرَةَ وَالِدَاعِيَةَ الْمَوْجِبَتِينَ لِذَلِكَ الْعَمَلِ كَانَ مَنْسُوبًا إِلَى اللَّهِ ؟
ولما أجرى عاداته بأنه يخلق تلك الداعية بعد تزيين الشيطان وتحسينه تلك الأعمال ، عند ذلك الكافر ، كان منسوباً إلى الشيطان ؟

فصل في إخراج آدم من الجنة عقوبة له
ظاهر الآية يدل على أنه تعالى إنما أخرج آدم وحواء من الجنة ، عُقُوبَةً لِهَمَا عَلَى تِلْكَ الزَّلَّةِ ، وَظَاهِرُ قَوْلِهِ تَعَالَى : { إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً } [البقرة : 30] يدل على أنه تعالى خلقهما لخلافة الأرض ، فَأَنْزَلَهُمَا مِنَ الْجَنَّةِ إِلَى الْأَرْضِ لِهَذَا الْمَقْصُودِ ، فَكَيْفَ الْجَمْعُ بَيْنَ الْوَجْهَيْنِ ؟
وجوابه : ربما قيل حصل بمجموع الأمرين ، وأنه خلقه ليجعله خليفة في الأرض

، وجعل سبب نزوله إلى الأرض وإخراجه من الجنة هي الزلة .
 قوله : « يَنْزَعُ » جملة في محل نصب على الحال ، وفي صاحبها احتمالان :
 أحدهما : أنه الضمير في « أَخْرَجَ » العائد على الشيطان ، وأضاف نزع اللباس
 إلى الشيطان ، وإن لم يباشِر ذلك ؛ لأنه كان بسبب منه ، فأسند إليه كما تقول :
 « أَنْتَ فعلت هذا » لمن حصل ذلك الفعل بسبب منه .

(7/311)

والثاني : أنه حال من أبويكم ، وجاز الوجهان ؛ لأن المعنى يصح على كل من
 التقديرين ، والصناعة مساعدة لذلك ، فإن الجملة مشتملة على ضمير الأبوين
 ، وعلى ضمير الشيطان .

قال أبو حيان : فلو كان بدل « يَنْزَعُ » نازعاً تعين الأول ؛ لأنه إذ ذاك لو جُوز
 الثاني لكان وصفاً جرى على غير من هو له ، فكان يجب إبراز الضمير ، وذلك
 على مذهب البصريين .

قال شهاب الدين : يعني أنه يفرق بين الاسم والفعل ، إذا جرتا على غير ما هما
 لضعفه في المعنى ، فإن كان اسماً كان مذهب البصريين ما ذكر ، وإن كان فعلاً
 لم يحتج إلى ذلك ، وقد تقدم الكلام على هذه المسألة ، وأن ابن مالك سوى
 بينهما ، وأن مكياً له فيها كلامٌ مُشكَلٌ .

وجيء بلفظ « يَنْزَعُ » مضارعاً على أنه حكاية حال كائنها قد وقعت وانقضت .
 والنزع : الجذب للشيء بقوة عن مقره ، ومنه : { تَنْزِعُ النَّاسَ كَأَنَّهُمْ أُعْجَازُ
 نَحْلِ مَنقَعِرٍ } [القمر : 20] .

ومنه نزع القوس وتستعمل في الأعراس ، ومنه نزع العداوة والمحبة من
 القلب ، ونزع فلان كذا سلبه ، ومنه { والنارعات عَرَاقاً } [النازعات : 1] لأنها
 تفلع أرواح الكفرة بشيدة ، ومنه المنارعة وهي المخاصمة .

والنزع عن الشيء كف عنه ، والنزع : الاشتياق الشديد ، ومنه نزع إلى وطنه
 ونزع إلى مذهب كذا نزعاً ، وأنزع القوم : نزعتم إليهم إلى مواطنها ، ورجل
 أنزع أي : آل شعره ، والنزعتان بياض يكتنف الناصية ، والنزعة أيضاً الموضع
 من رأس الأترع ، ولا يقال : امرأة نزعاء إذا كان بها ذلك ، بل يقال لها : زعراء
 ، وبئر تزوع : أي قريبة القعر لأنها ينزع منها باليد .

فصل في معنى « اللباس »

اختلفوا في اللباس الذي نزع عنهما ، فقيل : اللئور ، وقيل : الثقى .
 وقيل : ثياب الجنة ، وهذا أقرب ؛ لأن إطلاق اللباس يقتضيه ، والمقصود ، تأكيد
 التحذير لبني آدم .

واللام في قوله : « لِيُرِيَهُمَا سَوْءَ آتِيَهُمَا » لام العاقبة كما ذكرنا في قوله : «
 لِيُنْبِي لَهُمَا » .

وقال ابن عباس : يرى آدم سؤءة حواء ، وتري حواء سؤءة آدم .
 قوله : { إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ } وهو تأكيد للضمير المتصل ليسوع العطف
 عليه ، كذا عبارة بعضهم .

قال الواجدي : أعاد الكناية ليحسن العطف كقوله : [{ اسكن أنت وروحك
 الجنة } [البقرة : 35] .

قال شهاب الدين : ولا حاجة إلى التأكيد في مثل هذه الصورة [لصحة العطف
 إذ القاصِلُ هنا موجود ، وهو كاف في صحة العطف ، فليس نظير { اسكن أنت

وَزَوْجَكَ الْجَنَّةَ { وقد تقدّم بحثٌ في { سَكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ } ، وهو أنّه ليس من بابِ الْعَطْفِ عَلَى الصَّمِيرِ لِمَانَعِ دُكْرَ تَمَّ .
 و « قَبِيلَهُ » المشهور قراءته بِالرَّفْعِ نَسَقًا عَلَى الصَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ ، ويجوز أن يكون نَسَقًا عَلَى اسْمِ « إِنَّ » عَلَى الْمَوْضِعِ عِنْدَ مَنْ يَجِيزُ ذَلِكَ ، وَلَا سِيَّمَا عِنْدَ مَنْ يَقُولُ : يَجُوزُ ذَلِكَ بَعْدَ الْخَبَرِ بِإِجْمَاعٍ .

(7/312)

ويجوز أن يكون مُبْتَدَأً مَحذُوفٍ الْخَبَرَ فَتَحَصَّلَ فِي رَفْعِهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجِهٍ .
 وَقَرَأَ الْيَزِيدِيُّ « وَقَبِيلَهُ » نَصْبًا ، وَفِيهَا تَخْرِيجَانِ .
 أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ مَنْصُوبٌ نَسَقًا عَلَى اسْمِ « إِنَّ » لِفِطْرًا إِنْ قُلْنَا : إِنَّ الصَّمِيرَ عَائِدٌ عَلَى « الشَّيْطَانِ » ، وَهُوَ الظَّاهِرُ .
 وَالثَّانِي : أَنَّهُ مَفْعُولٌ مَعَهُ أَي : يَرَاكُم مَصَاحِبًا لِقَبِيلِهِ .
 وَالصَّمِيرُ فِي « إِنَّهُ » فِيهِ وَجْهَانِ :
 الظَّاهِرُ مِنْهُمَا كَمَا تَقَدَّمَ أَنَّهُ لِلشَّيْطَانِ .
 وَالثَّانِي : إِنْ يَكُونُ ضَمِيرُ الشَّانِ ، وَبِهِ قَالَ الرَّمَحْشَرِيُّ ، وَلَا حَاجَةَ تَدْعُو إِلَى ذَلِكَ .

وَالْقَبِيلُ : الْجَمَاعَةُ يَكُونُونَ مِنْ ثَلَاثَةِ فِصَاعِدًا مِنْ جَمَاعَةِ شَنَى ، قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ وَجَمَعَهُ قَبْلَ ، وَالْقَبِيلَةُ : الْجَمَاعَةُ مِنْ أَبِي وَاحِدٍ ، فَلَيْسَتْ الْقَبِيلَةُ تَأْنِيثُ الْقَبِيلِ لِهَذِهِ الْمُعَايِرَةِ .
 وَقَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ : قَبِيلُهُ : أَصْحَابُهُ وَجَنَدُهُ ، وَقَالَ : « وَهُوَ وَقَبِيلُهُ » أَي هُوَ وَمَنْ خَلَقَ مِنْ قَبِيلِهِ .

قَالَ الْقُرْطُبِيُّ : قَبِيلُهُ : جُنُودُهُ .
 وَقَالَ مُجَاهِدٌ : يَعْنِي الْجَنَّةَ وَالشَّيَاطِينَ .
 وَقَالَ ابْنُ زَيْدٍ : نَسَلُهُ ، وَقِيلَ : خَيْلُهُ .
 قَوْلُهُ : { مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ } « مِنْ » لابتداء غايّة الرّؤية و « حَيْثُ » ظَرْفٌ لِمَكَانِ انْتِفَاءِ الرُّؤْيَةِ ، وَ « لَا تَرَوْنَهُمْ » فِي مَحَلِّ خَفْضٍ بِإِضَافَةِ الظَّرْفِ إِلَيْهِ ، هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ فِي أَعْرَابِ هَذِهِ الْآيَةِ .

وَنَقَلَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ كَلَامَ مُشْكَلٍ ، نَذَرَهُ لَيْلًا يَتَوَهَّمُ صِحَّتَهُ مِنْ رَأْيِهِ .
 قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ : مَا بَعْدَ « حَيْ » صَلَةٌ لَهَا ؛ وَلَيْسَتْ بِمُضَافَةٍ إِلَيْهِ .
 قَالَ الْقَارِسِيُّ : هَذَا غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَ « حَيْثُ » صَلَةٌ لَهَا ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ صَلَةٌ لَهَا ؛ وَجِبَ أَنْ يَكُونَ لِلْمَوْصُولَةِ فِيهِ ذِكْرُنْ كَمَا أَنَّ سَائِرَ صَلَاتِ الْمَوْصُولِ ذِكْرًا لِلْمَوْصُولِ ، فَخُلُوُّ الْجُمْلَةِ الَّتِي بَعْدَ « حَيْثُ » مِنْ ضَمِيرِ يَعُودُ عَلَى حَيْثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ صَلَةٌ ل « حَيْثُ » ، وَإِذَا لَمْ تَكُنْ صَلَةٌ ؛ كَانَتْ مُضَاقَةً .

فَإِنْ قِيلَ : نَقَدَّرَ الْعَائِدُ فِي هَذَا كَمَا نُقَدَّرُ [الْعَائِدُ] فِي الْمَوْصُولَاتِ ، فَإِذَا قُلْتَ : « رَأَيْتَكَ حَيْثُ زَيْدٌ قَائِمٌ » كَانَ التَّقْدِيرُ : حَيْثُ أَتَمَّهُ وَلَوْ قُلْتَ : « رَأَيْتَكَ حَيْثُ قَامَ زَيْدٌ » كَانَ التَّقْدِيرُ : حَيْثُ قَامَ زَيْدٌ فِيهِ ، ثُمَّ اسْتَعَى فِي الْحَرْفِ فَحَذَفَ ، وَاتَّصَلَ الصَّمِيرُ فَحَذَفَ ، كَمَا يَحْذَفُ فِي قَوْلِكَ : زَيْدٌ الَّذِي ضَرَبْتَ أَي الَّذِي ضَرَبْتَهُ .
 فَالْجَوَابُ : لَوْ أُرِيدَ ذَلِكَ لِحَازِ اسْتِعْمَالِ هَذَا الْأَصْلِ فَتَرَكْتَهُمْ لِهَذَا الاسْتِعْمَالِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ أَصْلًا لَهُ .

قَالَ شَهَابُ الدِّينِ : أَمَا أَبُو إِسْحَاقَ لَمْ يَعْتَقِدْ كَوْنَهَا مَوْصُولَةً بِمَعْنَى « الَّذِي » ، لَا

يقول بذلك أحد ، وإنما يزعم أنها ليست مضافة للجملة بعدها ، فصارت كالصلة لها أي : كالزيادة ، وهو كلام متهافت ، فالرّد عليه من هذه الحثية لا من حيث اعتقاده لكونها موصولة .
ويحتمل أن يكون مراده أن الجملة لما كانت من تمام معناها بمعنى أنها مفتقرة إليها كافتقار الموصول لصلته أطلق عليها هذه العبارة .

(7/313)

ويدل على ذلك أن مكياً ذكر في علة بنائها فقال : « ولأن ما بعدها من تمامها كالصلة والموصول » إلا أنه يرى أنها مضافة لما بعدها .
وقرىء « من حيث لا تروته » بالإفراد ، وذلك يحتمل وجهين :
أحدهما : أن يكون الصمير عائداً على الشيطان وخذّه دون قبيله لأنه هو رأسهم ، وهم تبع له ، ولأنه المنهي عند أول الكلام .
والثاني : أن يعود عليه وعلى قبيله ، ووحد الصمير إجراءً له مجرى اسم الإشارة في قوله تعالى : { عَوَانُ بَيْنَ ذَلِكَ } [البقرة : 68] .
ونظير هذه القراءة قول رؤبة : [الرجز]
2448 - فِيهَا حُطُوطٌ مِنْ سَوَادٍ وَبَلَقٌ ... كَأَنَّهُ فِي الْجِلْدِ تَوَلُّعُ الْبَهْقِ
وقد تقدّم هذا البيث بحكايته معه في البقرة .

فصل في المراد بالآية

معنى الآية : أن الشيطان يراكم يا بني آدم هو وقبيله وجنوده ، وقال ابن عباس : « هو وولده » .

وقال قتادة : « قبيله الجن والشياطين من حي لا ترونهم » .
قال مالك بن دينار : إن عدواً يراك ولا تراه لشديد الموتة إلا من عصم الله .

فصل في بيان رؤية الجن الإنس

قال أهل السنة : إنهم يرون الإنس ؛ لأنه تعالى خلق في عيونهم إدراكاً ، والإنس لا يرونهم ؛ لأنه تعالى لم يخلق هذه الإدراك في عيون الإنس .
وقالت المعتزلة : الوجه في أن الإنس لا يرون الجن لرقه أجسام الجن ، ولطفاتها ، والوجه في رؤية الجن الإنس كثافة أجسام الإنس ، والوجه في أن يرى بعض الجن بعضاً أن الله تعالى يقوى شعاع أبصار الجن ويزيد فيه ، ولو زاد تعالى في قوة أبصارنا على هذه الحالة لرأيناهم وعلى هذا كون الإنس مبصراً للجن موقف عند المعتزلة إما على زيادة كثافة أجسام الجن أو على زيادة قوة أبصار الإنس .

وقوله { مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوُهُمْ } يدل على أن الإنس لا يرون الجن لأن قوله { مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوُهُمْ } يتناول أوقات الاستقبال من غير تخصيص .

فصل في تغير الجن في صور مختلفة

قال بعض العلماء : لو قدر الجن على تغيير صور أنفسهم بأي صورة شاءوا وأرادوا ؛ لوجب أن ترتفع الثقة عن معروف الناس فلعل هذا الذي أشاهده ، وأحكم عليه بأنه ولدي ، أو زوجتي جني صور نفسه بصورة ولدي أو زوجتي وعلى هذا التقدير فيرتفع الوثوق عن معرفة الأشخاص ، وأيضاً ، ولو كانوا قادرين على تخييب الناس وإزالة عقولهم عنهم مع أنه تعالى بين العداوة الشديدة بينهم وبين الإنس ، فلم لا يفعلون ذلك في حق البشر ؛ وفي حق العلماء والأفاضل والزهاد؟ لأن هذه العداوة بينهم وبين العلماء والزهاد أكثر

وأقوى ، ولما لم يوجد شيء من ذلك ثبت أنه لا قُدْرَةَ لهم على البشر بوجه من الوجوه ، ويؤكد ذلك قوله { وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُمْ مِّنْ سُلْطَانٍ إِلَّا أَنْ دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي } .

(7/314)

[إبراهيم : 22] .
قال مُجَاهِدٌ : قال إبليسُ : إعطينا أربعاً : ترى ولا تُرى ، ونخرج من تحت الثرى ويعودُ شيخنا قَتَى .

قوله { } .
يحتمل أن يكون « جعل » بمعنى « صَيَّر » ، أي : صَيَّرْنَا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ .
وقال الرَّهْرَاوِيُّ « جعل » هنا بمعنى « وصف » وهذا لا يعرف في جعل وكأنه فراراً من إسناد جَعَلَ الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ لغير المؤمنين إلى الله تعالى وكأنها نزعة اعتزالية .

و « للذِينَ » متعلِّقَةٌ ب « أَوْلِيَاءَ » ؛ لأنه في معنى الفعل ، ويجوز أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ ؛ لأنه صفة ل « أَوْلِيَاءَ » .

فصل في المراد ب « أَوْلِيَاءَ »

معنى « أَوْلِيَاءَ » أي : أَعْوَانًا وقرناء للذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ .

قال الرَّجَّاحُ : سلطناهم عليهم يزيدون في عَيْبِهِمْ كقولهم { أَنَا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَوَزَّهُمْ آثَرًا } [مريم : 83] واحتج أهل السنة بهذا النص على أنه تعالى هو الذي سَلَطَ الشَّيْطَانَ عَلَيْهِمْ حتى أضلهم واغواهم .
وقالت الْمُعْتَزَلَةُ : معنى قوله : { إِنَّا جَعَلْنَا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ لِلذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ } هو أَنَا حَكَمْنَا بَأَنَّ الشَّيْطَانَ وَلِي لِمَنْ لَا يُؤْمِنُ ، قالوا : ومعنى قوله : { أَنَا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ } [مريم : 83] هو أَنَا خَلِينَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُمْ كَمَا يُقَالُ لِمَنْ لَا يَرِبُطُ الْكَلْبُ فِي دَارِهِ وَلَا يَمْنَعُهُ مِنَ الْوَثُوبِ عَلَى الدَّخْلِ أَنَّهُ أَرْسَلَ عَلَيْهِمْ كَلْبَهُ .

والجوابُ أن القائل إذا قال : إن فلاناً جعل هذا ثوباً أبيضاً أو أسود ، لم يفهم منه أنه حكم به بل يفهم منه أنه حصل السَّوَادُ أو البِيضُ فيه ، فكذلك ها هنا وجب حمل الجعل على التأثير والتحصيل لا على مجرد الحكم وأيضاً فهب أنه تعالى حكم بذلك لكن مخالفة حكم الله توجب كَوْنَهُ كَاذِبًا وَهُوَ مُخَالٌ ،
والمفضي إلى المُخَالِ مُخَالٌ ، فكون العبد قادراً على خلاف ذلك ؛ وجب أن يكون مُخَالًا وأما قولهم إن قوله تعالى { أَنَا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ } [مريم : 83] أي خَلِينَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْكَافِرِينَ ، فهو ضعيف ؛ ألا ترى أن أهل السُّوقِ يُؤْذِي بَعْضُهُمْ بَعْضًا ، وَبِشْتَمُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا ثُمَّ إِنَّ زَيْدًا وَعَمْرًا إِذَا لَمْ يَمْنَعْ بَعْضٌ لَّا يُقَالُ إِنَّهُ أَرْسَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى الْبَعْضِ ، بل لفظ الإرسال إنما يصدق إذا كان تسلط بعضهم على البعض بسبب من جهته فكذا ها هنا .

(7/315)

وَإِذَا فَعَلُوا فَاجِسَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ (28)

هذه الجملة الشَّرْطِيَّة لا محلَّ لها من الإعراب؛ لِأَنَّهَا استثنائية وهو الظاهرُ
وَجَوَّزَ ابْنُ عَطِيَّةٍ أَنْ تَكُونَ دَاخِلَةً فِي حَيْزِ الصَّلَةِ لِعَطْفِهَا عَلَيْهَا .
قال ابْنُ عَطِيَّةٍ ليقع التوبيخ بصفة قَوْمٍ قد فعلوا أمثالا للمؤمنين إذا شبه فعلهم
فعل الممثل بهم .

قوله : « وَجَدْنَا » يحتمل أن يكون العلمية أي علمنا طريقهم أنها هذه ، ويحتمل
أن يكون بمعنى : لَقِينَا ، فيكون مفعولاً ثانياً على الأول وحالاً على الثاني .
فصل في المراد من الآية .

قوله { وَإِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً } قال ابنُ عَبَّاسٍ ، ومجاهدٌ : هي طوافهم بالبيت
عراة .

وقال عطاءٌ : الشُّرْكُ .

وقيل : ما كانوا يحرّمونه من البحيرة والسَّائِبَةِ وغيرها ، وهو اسم لكلِّ فعل
قبيح بلغ التَّهْيِة في الفُجْح ، فالأولى أن يحكم بالتعميم ، وفيه إضمارٌ مَعْنَاهُ :
وإذا فعلوا فَاحِشَةً فنهوا عنها قالوا : وجدنا عليها آباءنا .

قيل : ومن أين أخذ آباؤكم؟ قالوا : الله أَمَرَنَا بها .

واعلم أنَّه ليس المرادُ أنَّ القومَ كانوا يعتقدون أن تلك الأفعال فواحش ثم
يزعمون أنَّ الله أمرهم بها ، فإنَّ ذلك لا يقوله عاقلٌ ، بل المراد أن تلك الأشياء
في أنفسها فواحش ، والقوم كانوا يعتقدون أنها طاعات والله أمرهم بها ثُمَّ إِنَّهُ
تعالى حكى عنهم أنَّهم كانوا يحتجون على إقدامهم على تلك الفواحش بأمرين

أحدهما : { وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا } .

والثاني : { وَالله أَمَرَنَا بِهَا } .

فأمَّا الحُجَّةُ الأولى فما ذكر الله عنها جواباً لِأَنَّهَا محض التَّقْلِيد ، وهو طريقة
فاسدة في عقل كلِّ أحد؛ لِأَنَّ التَّقْلِيدَ حاصل في الأديان المتناقضة فلو كان
التَّقْلِيدُ حقاً لِلِزَّ الحُكْمِ بَأَنَّ كُلِّ من المتناقضين حقاً وذلك باطلٌ ، ولما كان
فساد هذا الطريق ظاهراً جلياً لم يذكر الجواب عنه .

وأما الحُجَّةُ الثَّانِيَّةُ وهي قولهم : { وَالله أَمَرَنَا بِهَا } فقد أجاب اللهُ عنها بقوله :
{ قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ } والمعنى أنَّه لما بين على لسان الأنبياء
والرُّسُلِ كون هذه الأفعال منكراً قبيحة ، فكيف يمكن القول بأنَّ الله تعالى
أمرنا بِهَا .

وقوله : { إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ } حذف المفعول الأوَّل للعلم به أي لا يأمر
أحداً أو لا يأمركم يا مُدَّعِين ذلك .

فصل

قالت المعتزلةُ : قوله { إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ } إشارة إلى أنَّه لما كان
موصوفاً في نفسه بكونه من الفحشاء؛ امتنع أن يأمر الله به ، وهذا يقتضي أن
يكون كونه في نفسه فحشاً مغايراً لتعلق الأمر والنهي به .

والجوابُ : لما ثبت بالاستقراء أنَّه تعالى لا يأمر إلا بما يكون مصلحة للعباد ولا
ينهى إلا عمّا يكون مفسدة لهم ، فقد صحَّ هذا التَّغْلِيلُ .

قوله : { أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ } والمعنى أن قولكم : إِنَّ اللَّهَ أَمَرَكُمْ
بهذه الأفعال إمَّا لأنكم سمعتم كلام الله تعالى ابتداءً من غير واسطة ، أو
عرفتم ذلك بطريق الوحي عن الأنبياء .

أما الأول : فباطل بالصَّرْوَرَة .
وأما الثاني : فباطل على قولكم لَاتَّكُمْ تنكرون نبوة الأنبياء على الإطلاق لأن هذه المناظرة مع كَفَّارِ قُرَيْشٍ ، وهم كانوا منكرين أَصَلَ النَّبُوَّةِ ، وإذا كان كذلك ، فلا طريق لهم إلى تحصيل العلم بأحكام الله تعالى ، فكان قولهم : إِنَّ الله أمرنا بها قولاً على الله بما لا يَعْلَمُونَ ، وإِنَّهُ بَاطِلٌ .
قوله : { مَا لَا تَعْلَمُونَ } مفعول به ، وهذا مفرد في قوة الجملة ؛ لأنَّ ما لا يعلمون ممَّا يتقولونه على الله - تعالى - كلام كثير من قولهم : { والله أَمَرْنَا بِهَا } كتبحير البحائر وتسبيب السبائب ، وطوافهم بالبيت عُرَاءً إلى غير ذلك حذف المفعول من قوله : { قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ } [الأعراف : 29] .
فصل في دحض شبهة لنفاة القياس
استدل بهذه الآية نفاة القياس ؛ لأنَّ الحكم المثبت بالقياس مظنون غير معلوم وما لا يكون معلوماً لم يجز القول به لقوله تعالى في معرض الدَّمِّ : { أَتَقُولُونَ عَلَى الله مَا لَا تَعْلَمُونَ } وقد تقدّم جوابٌ عن مثل هذه الدلالة .

(7/317)

قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ
الَّذِينَ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ (29)

قال ابن عباس : أمر ربي ب « لا إله إلا الله » لقوله تعالى : { شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ } [آل عمران : 18] إلى قوله : { قَائِمًا بِالْقِسْطِ } [آل عمران : 18] .

وقال الضحاك : هو بالتوحيد .

وقال مجاهد : والسَّدِّيُّ : بالعدل .

قوله : « وَأَقِيمُوا » فيه وَجْهَانِ :

أظهرهما : أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى الْأَمْرِ الْمَقْدَرِ أَي الَّذِي يَنْحَلُ إِلَيْهِ الْمَصْدَرُ ، وَهُوَ بِالْقِسْطِ « وَذَلِكَ أَنَّ الْقِسْطَ مَصْدَرٌ فَهُوَ يَنْحَلُ لِحَرْفِ مَصْدَرِي ، وَفَعْلٌ ، فَالْتَّقْدِيرُ : قُلْ : أَمْرٌ رَبِّي بِأَنْ أَقْسَطُوا وَأَقِيمُوا ، وَكَمَا أَنَّ الْمَصْدَرَ يَنْحَلُّ إِلَى أَنَّ وَالْفِعْلَ الْمَاضِيَ « نَحْوُ : عَجِبْتُ مِنْ قِيَامِ رَيْدٍ وَخَرَجَ ، أَي : مِنْ أَنْ قَامَ ، وَخَرَجَ وَلِ « أَنْ » وَلِلْفِعْلِ الْمَضَارِعُ كَقَوْلِهَا : [الوافر]

2449 - لِلنِّسِّ عِبَاءَةٌ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي

أَي : لِأَنَّ أَلْبَسَ عِبَاءَةً وَتَقَرَّرَ ، كَذَلِكَ يَنْحَلُّ لِ « أَنْ » وَفَعْلٌ أَمْرٌ ؛ لِأَنَّهَا تُوَصَّلُ بِالثَّلَاثِ الصَّبِيغِ : الْمَاضِي وَالْمَضَارِعُ وَالْأَمْرُ بِشَرْطِ التَّصَرُّفِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَحْقِيقُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَإِشْكَالِهَا وَجَوَابُهَا .

وهذا بخلاف « ما » فَإِنَّهَا لَا تُوصَلُ بِالْأَمْرِ ، وَبِخِلَافِ « كَي » فَإِنَّهَا لَا تُوَصَلُ إِلَّا بِالْمَضَارِعِ ، فَلِذَلِكَ لَا يَنْحَلُّ الْمَصْدَرُ إِلَى « مَا » وَفَعْلٌ أَمْرٌ ، وَلَا إِلَى « كَي » وَفَعْلٌ مَاضِي أَوْ مَضَارِعٌ .

وقال الرَّمَحْشَرِيُّ : وَقُلْ أَقِيمُوا وَجُوهَكُمْ أَي : اقصدوا عبادته ، وهذا من الرَّمَحْشَرِيِّ يَحْتَمَلُ تَأْوِيلَيْنِ :

أحدهما : أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ « قُلْ » أَرَادَ أَنَّهُ مَقْدَرٌ غَيْرُ هَذَا الْمَلْفُوظِ بِهِ فَيَكُونُ « وَأَقِيمُوا » مَعْمُولًا لِقَوْلِ أَمْرٍ مَقْدَرٍ ، وَأَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا عَلَى قَوْلِهِ : « أَمْرُ رَبِّي » فَإِنَّهُ مَعْمُولٌ لِ « قُلْ » وَإِنَّمَا أَظْهَرَ الرَّمَحْشَرِيُّ « قُلْ » مَعَ أَقِيمُوا لِتَحْقِيقِ

عطفيته علي « أمر رَبِّي » .
ويجوز أن يكون قوله « وأَقِيمُوا » معطوفاً على أمرٍ محذوف تقديره قل :
أقبلوا وأقيموا .
وقال الجُرْجَانِيُّ صاحب « النَّظْم » : نسق الأمر على الجر وجاز ذلك؛ لأنَّ قوله
{ قُلْ أَمَرَ رَبِّي } قول لأن الأمر لا يَكُونُ إلا كلاماً ، والكلام قول ، وكأنه قال :
قل : يقول ربي : اقسطوا وأقيموا ، يعني أنه عطف على المعنى .
و « مسجد » هنا يحتمل أن يكون مَكَاناً وزماناً .
قال الرَّمَحْشَرِيُّ : في وقت كلِّ سُجُودٍ ، وفي مكان كلِّ سُجُودٍ ، وكان من حَقِّ
« مسجد » بفتح العين لضمها في المضارع ، وله في هذا الشذوذ أخوات كثيرة
مذكورة في التَّصْرِيفِ .
فصل في المراد ب « أقيموا وجوهكم »
قال مجاهد والسدي : معنى { وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ } وجهوا حيثُ
ما كنتم في الصَّلَاةِ إِلَى الكَعْبَةِ .
وقال ابْنُ عَبَّاسٍ والضحاك : إذا حضرت الصَّلَاةُ ، وأنتم عند مَسْجِدٍ فصلُّوا فيه
ولا يقولن أحدكم أصلي في مَسْجِدِي .
وقيل : معناه : اجعلوا سجودكم لِلَّهِ خَالِصاً ، والسبب في ذكر هذين القولين أن
إقامة الوجه في العبادة قد تكون باستقبال القبلة ، وقد تكون بالإخلاص في تلك
العبَادَةِ .

(7/318)

والأقرب هو الأوَّلُ؛ لأنَّ الإخْلَاصَ مذكور بعده ، فلو حملناه على معنى الإخلاص
صار كأنه قال : وأخلصوا عند كلِّ مَسْجِدٍ وادْعُوهُ مُخْلِصِينَ ، وذلك لا يستقيم .
فإن قيل يستقيم ذلك إذا عُلقت الإخْلَاصَ بالدُّعَاءِ فقط .
فالجواب لما أمكن رجوعه إليهما جميعاً لم يَجْزُ قصرهما على أحدهما خصوصاً
مع قوله : { مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ } فعم كل ما يسمى ديناً ، وإذا ثبت هذا
فاختلفوا في قوله : { عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ } هل المرادُ منه زمان الصَّلَاةِ أو مكانها
على ما تقدم؟
قوله : « مُخْلِصِينَ » حال من فاعل « ادْعُوهُ » ، « الدِّينَ » مفعولٌ به باسمِ
الفاعل وله متعلق ب « مُخْلِصِينَ » حال من فاعل « ادْعُوهُ » ، و « الدِّينَ »
مفعولٌ به باسمِ الفاعل وله متعلق ب « مُخْلِصِينَ » ويجوز أن يتعلّق بمحذوف
على أنه حالٌ من « الدين » ، والمراد اعبدوه مخلصين له الطاعة .
« والعبَادَةُ » قال ابن الخطيب : المرادُ به أعمالُ الصَّلَاةِ ، وسمّاها دعاءً لأنَّ
الصَّلَاةَ فِي اللُّغَةِ عبارة عن الدُّعَاءِ ، ونظيره قوله { وَمَا أَمْرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ
مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ } [البينة : 5] .
قوله : « كَمَا يَدَّأَكُمُ » « الكاف » في محل نَصْبٍ تَعْتَأُ لمصدر محذوف تقديره
: تَعُوذُونَ عَوْدًا مثل ما بدأكم .
وقيل : تقديره : تُخَرِّجُونَ خُرُوجاً مثل ما بدأكم ذكرهما مكي ، والأوَّلُ أليق
بلفظ الآية الكريمة .
وقال ابن الأَثَرِيِّ : موضع « الكاف » في « كما » نصب ب « تَعُوذُونَ » وهو
على مذهب العرب في تقديم مفعول الفعل عليه أي : تَعُوذُونَ كما ابتداء خلقكم

قال الفارسي : كما بَدَأَكُمْ تَعُوذُونَ ليس على ظَاهِرِهِ إذ ظاهره تعودون على
الْبَدْءِ ، وليس الْمَعْنَى تشبيهم بالْبَدْءِ ، إِنَّمَا الْمَعْنَى على إعادة الخلق كما ابتدئ
، فتقدير « كما بَدَأَكُمْ تَعُوذُونَ » : كما بدأ خلقكم أي : يُحيي خلقكم عوداً كبَدئته
، وكما أَنَّهُ لم يَعْنِ بالبَدْءِ ظاهره من غير حذف المضاف إليه ، كذلك لم يَعْنِ
بالعود من غير حذف المضافِ الَّذِي هو [« الخلق »] فلما حذف قام المضاف
إليه مَقَامَ الْفَاعِلِ ، فصار الْقَاعِلُونَ مخاطبين . كما انه لما حذف المضاف [من
قوله : { كما بدأ خلقكم } صار المخاطبون مفعولين في اللفظ قال شهاب
الدين : يعني أَنَّ الْأَصْلَ كما بَدَأَ خَلْقَكُمْ يَعُودُ خَلْقَكُمْ ، فحذف « الخلق » في
الموضعين وصار المخاطبون في الْأَوَّلِ مفعولين بعد أن كانوا مجرورين
بالإضافة أيضاً وفي الثاني صاروا قَاعِلِينَ بعد أن كانوا مجرورين بالإضافة . و
بدأ « بالهمز أنشأ واخترع ، ويستعمل بهذا المعنى ثلاثياً ورباعياً على « أَفْعَلَ »
فالثلاثيُّ كهذه الآية ، وقد جمع بين الاستعمالين في قوله تعالى :

(7/319)
